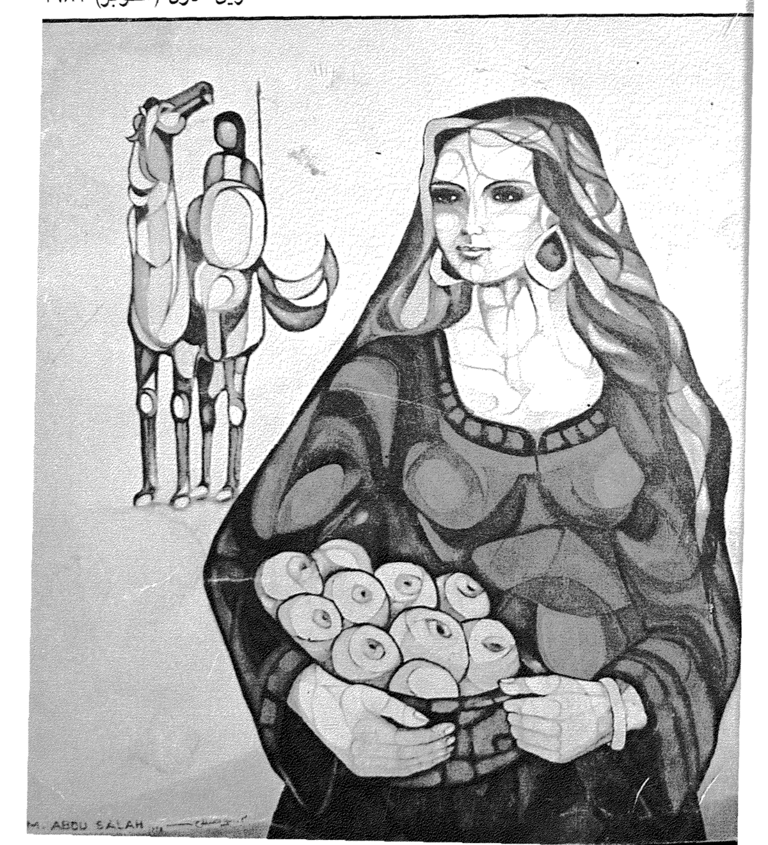


# شؤون فلسطينية

## ملف حرب رمضان

١١٩

تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١



# شؤون فلسطينية

١١٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية




## المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. للفنان **محمد أبو صلاح**


**المدير العام: صبري جريس** ❋ **رئيس التحرير: بلال الحسن**

**العنوان** بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقيا: مرابحاث، بيروت.

**الاشتراك السنوي** (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

# حلقات التآمر الثلاث

منذ تسلُّم الرئيس الأميركي الجديد، رونالد ريغان، لمنصبه في البيت الأبيض، ومنذ الزيارة الأولى لوزير خارجيته الكسندر هيغ إلى المنطقة العربية، والعمل الأميركي الدؤوب جارٍ باتجاه تركيز الإهتمام على أولوية الخطر السوفياتي، وضرورة تجاهل التركيز على القضية الفلسطينية. وقد ظن البعض، لفترة من الزمن، أنهم يواجهون «كلاماً» جديداً بدلاً من «كلام» قديم كانوا يسمعونه من الإدارة الأميركية السابقة. ولكن هذا الكلام الأميركي الجديد، ما لبث أن تحول، وبسرعة، إلى خطة عمل على الأرض، لها قواعدها العسكرية، ولها جيوشها الجرارة، ولها الأساطيل المتحركة في عرض البحر، ولها أحلافها السياسية، ولها معاركها المباشرة ضد كل من يعترض أو يرفض أو يقاوم. ومن على منصة هذا «الكلام» الأميركي الذي يريد أن يلغي أولوية التركيز على القضية الفلسطينية، بدأ عمل سياسي وعسكري متكامل لتحقيق هذا الغرض، ما لبث أن تبلور في ثلاث حلقات يكمل بعضها البعض الآخر.

## الحلقة الأولى: التهديد باحتلال الجنوب

بعد أن أطلقت اسرائيل مدافعها وطائراتها نحو لبنان، وعلى مواقع الثورة الفلسطينية فيه، وعلى امتداد رقعة جغرافية واسعة تمتد من الحدود إلى العاصمة بيروت، وبعد أن انقلبت هذه الخطة على صانعيها وتحولت إلى نوع من النصر الفلسطيني، برزت، في اسرائيل، حملة ضد هذا النوع من العمليات العسكرية ليس بهدف استنكاره وإدانته، بل بهدف القول، إن عمليات القصف المدفعي، وعمليات الإغارة بالطائرات على القواعد والجسور ومقرات القيادة وأحياء المدنيين، لا تكفي للقضاء على الفدائيين، وان العمل المجدي للوصول إلى هذه الغاية، هو حملة عسكرية واسعة، يتم فيها احتلال الجنوب كله، إذ بهذه الوسيلة وحدها يمكن ضرب القوة العسكرية الفلسطينية، ويتحقق هدف ابعاد

الفدائيين عن الحدود مع اسرائيل. وقد التقت، عند هذا التحليل، كل القوى الاسرائيلية التي تبدو متناقضة ومتخاصمة، فأبرزته وأيدته القوى التي تشكل تحالف ليكود الحاكم الذي نفذ العمليات، كما أبرزته ودعت إليه بحرارة، قوى حزب العمل المعارض الذي انتقد العمليات بشدة، لقصورها وليس لأي دافع إنساني يتعلق بقتل المدنيين.

أما الجزء الثاني من سيناريو المخطَّط الاسرائيلي، فهو فتح الباب أمام تنفيذ المقترحات الأميركية التي باتت اقتراحات شبه رسمية، يعلنها رونالد ريغان في تصريحات علنية، ويجس نبض المسؤولين العرب بشأنها، تمهيداً لطرحها كخطة عمل رسمية. وملخص هذه الاقتراحات هو نشر القوات الدولية من المناطق المتواجدة فيها حالياً إلى كامل المنطقة التي يتواجد فيها الفدائيون الفلسطينيون. وإذا كان هذا الحل غير ممكن الآن، بسبب الوجود الفلسطيني، وبسبب الحاجة إلى قرار من مجلس الأمن يعترضه احتمال الفيتو السوفياتي، فإن تحقيقه، من خلال وطأة احتلال اسرائيل للمنطقة، يبدو أمراً ممكناً وواقعياً. فإزاء المقارنة بين الاحتلال وبين تواجد القوات الدولية، فإن الكثيرين سيميلون نحو الخيار الثاني، وإذا تم رفض هذا الخيار، فإن تناقضاً موضوعياً سينشأ بين اللبنانيين والفلسطينيين؛ وهو هدف نموذجي آخر من أهداف اسرائيل الدائمة.

ومن خلال هذا السيناريو، تبدو المسألة، حتى الآن، وكأنها مسألة فلسطينية ـ اسرائيلية تتم فوق أرض لبنان، دون أن يكون للبنان واللبنانيين شأن فيها.

ولكن الجزء الثالث من السيناريو الاسرائيلي تجاه الجنوب، يكشف أن الهمّ الاسرائيلي، في النهاية، هو هم لبناني. ففي واشنطن، وأثناء اجتماعات بيغن مع ريغان، أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، أريئيل شارون، أن اسرائيل تريد نصيبها من الحل اللبناني، وأعلن أيضاً أنها شريك في هذا الحل لا يمكن تجاهله. فما الذي يعنيه هذا الكلام؟ المعنى الظاهري له هو إقصاء الفلسطينيين عن أرض لبنان، ولكن معناه الأعمق يفيد أن اسرائيل لن تقبل أي حل سياسي في لبنان، ما لم يكن هذا الحل مناسباً لمصالحها ومطالبها؛ فهي تريد أن تضمن أن التركيبة السياسية التي ستتسلم السلطة بعد إنجاز الوفاق، هي تركيبة مستعدة سلفاً لاتباع سياسة مهادنة تجاه اسرائيل، تنضم إلى ركب المؤيدين لسياسة كامب ديفيد، وتنسحب من تكتل العرب المعارضين لهذه الاتفاقيات. وبما أن لبنان لا يستطيع أن يتبع مثل هذه السياسة دون أن يتعرض لضغوط عسكرية كبيرة، لذلك فإن اسرائيل مستعدة لاقامة تحالف اسرائيلي ـ لبناني يحقق هيمنة اسرائيلية عسكرية على لبنان، أو بكلمات أخرى، يتيح لاسرائيل أن تحارب العرب الآخرين عبر لبنان ومن خلاله. وحين كان مناحيم بيغن يوجه للرئيس الياس سركيس الدعوة تلو الأخرى، لزيارة اسرائيل، وعقد اتفاق ثنائي معها على غرار الاتفاق المعقود بين اسرائيل والنظام المصري، فهو إنما كان يعرض، ولا يزال، تصوره للصيغة العملية التي تريدها اسرائيل من ضمن

الحل السياسي للأزمة اللبنانية. وكذلك، فإن اسرائيل حين تعمد إلى تجاهل اتفاق الهدنة القائم بينها وبين لبنان منذ العام ١٩٤٩، فذلك لأنها ترى أن هذا الاتفاق قد فات وقته، وأن الفرصة مواتية لفرض الاتفاق الجديد. وهكذا تبدأ مسألة احتلال الجنوب كمسألة اسرائيلية ـ فلسطينية في الظاهر، وتنتهي كمسألة اسرائيلية ـ لبنانية في العمق. ومن هنا خطأ الاعتقاد القائل بأن مواجهتها تقتصر على الفدائيين فقط، ومن هنا أهمية الادراك لضرورة التحالف الفلسطيني ـ اللبناني في مواجهتها، ليس حرصاً على الفلسطينيين فحسب، بل ودفاعاً عن سيادة لبنان وعن استقلاله الحقيقي.

## الحلقة الثانية: خطة شارون في الضفة الغربية

لقد تسلم شارون وزارة الدفاع في حكومة بيغن الجديدة؛ وهو، بحكم منصبه هذا، مسؤول عن المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من تاريخه العنصري المديد، أعلن عن نفسه فجأة كرجل معتدل ومسالم، فألغى حواجز التفتيش على الطرق، وخفف من بعض الاجراءات الاسرائيلية، القمعية، وبدأ سلسلة من الاتصالات مع بعض الوجهاء ورؤساء البلديات في المناطق المحتلة.

إن شارون هو رجل الاستيطان الأول في اسرائيل، وهو زعيم القائلين بأن لا انسحاب على الاطلاق من الضفة الغربية أو من قطاع غزة أو من هضبة الجولان، وهو أيضاً زعيم الارهاب الفعلي في قطاع غزة، فما الذي حول هذا الرجل القمعي الى رجل مسالم من الدرجة الأولى؟ الجواب بسيط للغاية، وهو يتركز في السعي الاسرائيلي ـ المصري المشترك لاحياء مفاوضات الحكم الذاتي، في وقت يدرك فيه الطرفان، أن لا مجال لنجاح هذه المفاوضات إلا باشتراك طرف فلسطيني فيها، وقد أخذ شارون على عاتقه أن يتولى تحضير هذا الطرف، فعمد إلى اجراءاته واتصالاته وصولاً الى هذا الهدف. ولكن شارون ليس رجلاً غبياً، وهو يدرك أكثر من غيره، أن نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في أوساط الفلسطينيين نفوذ لا ينازع، وأن انضباط زعماء الضفة والقطاع وراء سياسة منظمة التحرير انضباط كامل. وانسجاماً مع هذه المعرفة، فإن شارون يدرك أن اجراءاته «السلمية» هي العمل الجانبي فقط، بينما العمل الجوهري والمركزي هو ضرب منظمة التحرير في مواقع تواجدها الأساسية، أي في لبنان. وحين يتم تحقيق هذا الهدف، يمكن جني ثماره داخل المناطق المحتلة، بابراز بعض الوجوه الضعيفة أو المتواطئة، والقول بأنها وجوه تمثل الفلسطينيين، وبأن غيابها كان بسبب «إرهاب» منظمة التحرير.

إن شارون يحاول الآن، أن يلقي بعض البذار لعله يتمكن من قطف الثمار، إذا تحققت أحلامه بالقضاء على الفدائيين في لبنان. وبعض البذار لذي رماه شارون لم يثمر أبداً، فقد رفض رؤساء البلديات الذين التقاهم أي مساومة على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، كما رفضوا أي اعتراف، ولو شكلي، بقضية الحكم الذاتي. ولكن شارون

لم يتوقف عند هذا الحد، بل هو يسعى إلى خلق تناقضات موضوعية بين مصالح الجماهير الفلسطينية في الداخل، لعله يستطيع أن ينفذ منها الى ايجاد «القيادة البديلة» التي يتعامل معها، وترتكز هذه التناقضات الى خطة مضمونها تجاهل البلديات، وتجاهل رؤساء البلديات، مع احياء لتجمعات القرى.

في البند الأول، يبدأ شارون سياسة رفض لكل مطالب البلديات الاجتماعية: التعليم، البناء، المياه، الكهرباء، الهاتف، بحيث تبرز البلديات في النهاية كمؤسسات عاجزة عن توفير المصالح اليومية للناس. وفي البند الثاني، يبدأ شارون سياسة تلبية لكل المطالب التي تأتي عن غير طريق البلديات، وبخاصة عن طريق بعض الوجهاء المرتبطين بهذا النظام أو ذاك، بحيث يصبحون، في النهاية، مرجعاً لكل مطالب بحاجة اجتماعية للمنطقة التي يعيش فيها.

ومع أن أحداً، داخل الأراضي المحتلة، لم ينخدع بأساليب شارون ووعوده، إلّا أنه لا يكفي أبداً الاعتماد على وطنية الناس وصمودهم النفسي في مواجهة خطته، وتفرض هذه الخطة مهمات جديدة على منظمة التحرير الفلسطينية، سواء في أساليب دعم البلديات حتى تستطيع الاستمرار في أداء مهامها، أم في إيلاء اهتمام أكبر لكل القطاعات والمشاريع الريفية التي تقع خارج نطاق مسؤولية البلديات، والتي يحاول شارون أن ينفذ منها لتحقيق أغراضه. ولهذه المسؤولية، جانب عربي بارز؛ إذ أن دعم الصمود في الداخل، يحتاج إلى مبالغ مالية أكبر بكثير مما هو متوافر حتى الآن، كما أن هذا الدعم يجب ألّا يقتصر على دفع مبالغ مالية، وبات يحتاج إلى استنباط وسائل عملية أخرى تنجح في توفير فرص العمل التي تربط الناس بالأرض وبامكانية العيش، حتى يمكن في النهاية تلاحم الموقف السياسي الوطني، مع الاجراءات العملية على الأرض، لمواجهة خطة شارون في سعيها لتفتيت وحدة شعبنا في الداخل، استناداً الى خطة ضرب معقل قوة الفدائيين الأساسية في لبنان.

## الحلقة الثالثة: الحلف الاستراتيجي بين أميركا واسرائيل

وهذه هي أخطر حلقات التآمر التي تواجهها القضية الفلسطينية وتواجهها معها المنطقة العربية. إن الهدف الأساسي لهذا الحلف هو محاصرة كل الأنظمة العربية، المعتدلة منها والمتشددة، من أجل جرها الى ساحة القبول والتسليم بالسياسة الأميركية، حيث عنوان هذه السياسية مواجهة خطر الاتحاد السوفياتي، بينما مضمونها الفعلي، التسليم بسياسة كامب ديفيد، ثم التعامل مع اسرائيل كحليف لا كخصم. فهي الهراوة التي تهدد كل نظام عربي، والولايات المتحدة تضع اسرائيل عبر هذا الحلف، كقوة تأديب لكل من يعمل على رفض هذه السياسة أو التمرد عليها.

إن مكونات الحلف الأميركي ـ الاسرائيلي الذي تم انجازه في اللقاء بين بيغن

وريغان، تتجاوز حدود التحالف الثنائي بين بلدين، ويظهر ذلك من خلال الوقائع التالية:

أولاً: ان الحلف يدخل اسرائيل في سياق منظومة دفاعية واحدة تسعى الولايات المتحدة لاستكمال حلقاتها، بدءاً من عمان، مروراً بمصر والصومال وكينيا والسودان، ومن خلال شريط متصل من القواعد العسكرية، التي بات يطلق عليها صفة «تقديم التسهيلات» للقوات الأميركية.

ثانياً: إن الصيغة التطبيقية الأساسية لهذا الحلف، هي بناء مخازن داخل اسرائيل لتخزين الأسلحة الأميركية المخصصة لقوات التدخل السريع، والتي بنيت خصيصاً من أجل احتلال دول النفط العربية، إذا ما تعرضت المصالح الأميركية فيها (أي النفط العربي) لأي خطر.

ثالثاً: إن هذا المخزون من السلاح الأميركي سيكون في خدمة الجيش الاسرائيلي، في حال نشوب أي حرب اسرائيلية ــ عربية، وكبديل سريع عن أي جسر جوي.

وتكفي هذه الوقائع لتؤكد أن المقصود بالتحالف الثنائي بين الولايات المتحدة واسرائيل، هو مواجهة الدول العربية، التي تشكل العمق الاستراتيجي للقضية الفلسطينية.

وبهذا تكتمل حلقات التآمر الثلاث ضد القضية الفلسطينية، وهي حلقات تمتد، في تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، من منظمة التحرير الى لبنان، إلى دول المواجهة، ثم توسع دائرة مخاطرها ضد كل دولة عربية تملك ثروة خاصة أو تبني مؤسسة علمية أو تكنولوجية متطورة، أو تملك قوة عسكرية حديثة، ومهما كان موقعها الجغرافي من ميدان القتال. وهذا ما يستدعي عملاً عربياً مشتركاً لم نزل بعيدين جداً عن امتلاك أولياته، وهو ما يفترض أن يكون قضية البحث المركزية في قمة «جبهة الصمود والتصدي» التي عقدت في الجماهيرية الليبية، وفي القمة العربية المقبلة.

فهل يدرك الحكام العرب هذه التطورات الجوهرية على خارطة الصراع العربي ــ الاسرائيلي. وهل يملكون فعلاً إرادة التصدي لها؟

**رئيس التحرير**

# مدخل لفهم الشخصية المصرية*

طاهر عبد الحكيم

كانت زيارة رئيس الدولة المصرية للقدس المحتلة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ بداية مرحلة جديدة وقاسية من التردي في الوضع العربي ضغطت ولا تزال تضغط بقوة على ذهن ووجدان الانسان العربي الذي يرفض أن يرفع الراية البيضاء في معركة لم يسمح له أن يشارك فيها رغم أنها جرت باسمه، ولكنه، في الوقت نفسه، مطالب بأن يبحث عن طريق للخلاص يستطيع فيه أن يأخذ مصيره، بين يديه، وأن يحارب هو معركة وجوده ومستقبله بنفسه.

وكان طبيعياً أن يتطلع الانسان العربي، في مأساته هذه، إلى مصر التي منها يزحف السقوط إذا ما سقطت. ومنها يعم النهوض إذا ما نهضت. وكان طبيعياً أيضاً أن يتساءل الانسان العربي تساؤلاً مشروعاً كيف يقبل الانسان في مصر ذلك الذي كان، ومتى وكيف يتحرّك ليضع نهاية للتردي، ويصنع بداية للنهوض.

وفي المنعطف الخطير الذي تمر به أمتنا العربية، وحيث الثقة بالنفس شرط جوهري لعبور هذا المنعطف عبوراً ناجحاً، يجب ألا تتسلل إلى ذهن الإنسان العربي إجابات مغلوطة حول اسئلته بشأن مصر، والانسان العربي في مصر. لذلك نقدم هذه الدراسة عن الشخصية المصرية، وعن القوانين التي تحكم حركة الانسان في مصر.

## الخنوع أو المقاومة

أيّ سمةٍ، من هاتين السمتين، تشكل السمة الثابتة للشخصية الوطنية المصرية؟

يميل عدد من الباحثين المعاصرين إلى وصف الفلاح المصري بالخنوع والسلبية،

---

* فصل من كتاب سيصدر قريباً بعنوان: «تشكل البنية القومية في مصر»، وهو اطروحة دكتوراه اشرف على اعدادها الاستاذ جاك بيرك واجيزت من جامعة السوربون باريس ٣.

ولما كان الفلاح يشكل، تاريخياً، الجسد الرئيسي لشعب مصر، فإن هذا الحكم ينسحب على مجمل الشخصية الوطنية المصرية.

يرى ارنولد توينبي أن الفلاح المصري، على مر التاريخ، كان ينظر إلى ممثلي السلطة ــ وعلى رأسهم حاكم الدولة ــ نظرة اجلال بلغ، في معظم الأحيان، حد التأليه والتقديس؛ ولذلك، كان يذعن لأوامرهم بصورة شبه مطلقة، وأصبحت طاعة الحاكم وكل من يمثله واحدة من أبرز الصفات السلوكية للفلاح المصري[1]. وفي التقرير الذي أعده عن مصر في عهد محمد علي، أكد الدكتور جون باورنج على ما أسماه «عادة الخضوع عند الفلاح المصري» زاعماً أن هذه العادة عميقة الجذور حتى أنه ــ أي الفلاح المصري ــ «يفضل الموت على أن يثور»[2]. وبيوت بك، مدير الادارة البيطرية للمزارع الحكومية المصرية وسكرتير المعهد المصري لعدة سنوات في نهاية القرن التاسع عشر، يصف الفلاح المصري بأنه خنوع أمام من هو أعلى منه إلى حد اتهامه نفسه، ويرجع السبب في ذلك إلى مئات السنين من القهر والمعاناة[3].

وفي كتابه «الفلاح» يورد الأب هنري عيروط عن المقريزي، عن كعب الأحبار، أن الله بعد ان خلق كل الاشياء اعطى لكل شيء قريناً، قال العقل: «إني ذاهب إلى سوريا»، فقالت الثورة: «وأنا ذاهبة معك». وقال الفقر: «إني ذاهب الى الصحراء» فقالت الصحة وانا أيضاً ذاهبة الى هناك». ولما قالت الوفرة: «إني ذاهبة الى مصر» قالت السكينة: «وانا سأصحبك».

ويضيف الأب عيروط معقباً: «هذه هي سكينة الفلاح ولكنها تصل إلى حد المهانة والتدني اللتين لم يفرضهما الفقر عليه بقدر ما فرضهما القهر المتواصل من سيده ومجتمعه، وعادة ما تزعم هذه الطبقة أن الفلاح لا يستطيع أن يقدر سلطة تتعامل معه بإنسانية، وهذا صحيح، ولكنه صحيح لأن الفلاحين في الماضي لم يربوا إلا على الضرب والغرامات واللعنات والاهانات والترهيب؛ الأمر الذي حولهم في النهاية، إلى مخلوقات عديمة الحس»[4]. وواضح أن الاب هنري عيروط استمد رأيه هذا من الشيخ عبد الرحمن الجبرتي، وهو ابن أحد الملتزمين، حيث يقول عن الفلاحين، في المجلد الثالث من عجائب الآثار: «وإذا التزم بهم ذو رحمة ازدروه واستهانوا به... وتمنوا زوال التزامه وولاية غيره من الجبارين».

وهكذا، وإن اختلفت المقدمات، يصل الأب هنري عيروط الذي يعتبر كتابه من المراجع الكلاسيكية عن الفلاح المصري إلى النتيجة نفسها.

ويصل الباحث المصري، كمال المنوفي، إلى النتيجة نفسها التي وصل إليها ارنولد توينبي والتي تفيد بأن الفلاح المصري يطيع الحكام باعتبار ذلك واجباً دينياً. ويذهب الباحث نفسه إلى أن الفلاح المصري يتصور أن الثورة على الحاكم المسلم، مهما بلغ جوره، شيء مرذول؛ وذلك عملاً بفتوى الإمام أحمد بن حنبل والقائلة بأنه، على الرغم من أن الحاكم الجائر لا يطاع في معصية، فإنه لا يجوز الخروج عليه، لأن ذلك يعني استبدال

الخوف بالأمن وإثارة الفتن والعنف وتهديد كيان الأمة ووحدتها، ولذلك فإنه من الحكمة أن تصبر الرعية على جور الحاكم عملاً بحكمة وجوب احتمال أخف الضررين(٥).

ومن رأي هذا الباحث أن الفلاح المصري، على مدى التاريخ، كان ينظر إلى الحاكم باعتباره قمة المجتمع وصاحب السلطة العليا فيه، وأنه يتمتع بقدسية خاصة، ولذلك يستطيع أن يفعل ما يشاء، وأن الفلاح كان يخشى السلطة إلى الحد الذي لا يستشعر في نفسه القدرة على نقدها وذكر أخطائها علناً، كما كان ذلك يؤدي إلى فقدان روح المبادرة لدى الفلاح والاحساس بعجزه عن تغيير الواقع، بل فقد الفلاح كذلك الايمان بحقه في تغيير واقعه(٦).

ان مثل هذه التصورات عن طبيعة الشخصية المصرية تبدو أكثر ما تكون خطورة عندما تصبح جزءاً أساسياً من الفكر الاجتماعي والسياسي لأحد القادة، ويصبح على هذا القائد ان يسلك، فيما يتعلق بقضايا وطنه وشعبه، مسلكاً تهادنياً وتصالحياً مع الأعداء انطلاقاً من عدم الثقة في القوة الروحية او الخلقية لشعبه كما كان الحال مع أحمد لطفي السيد، فيلسوف حزب الأمة ورئيس تحرير جريدته: «الجريدة» واحد أقطاب حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد.

فقد كان من رأي لطفي السيد أن المصريين ينافقون الأقوياء، وأنهم خانعون يقبلون بالاهانة والتحقير ولا يصدر عنهم احتجاج، وانهم يعبدون القوة. وحفلت كتابات أحمد لطفي السيد بكل صفات الهوان والخنوع والدناءة وضعف النفس التي الصقها بالمصريين(٧). ولعل غابرييل باير هو الوحيد، حتى الآن، الذي عالج هذه الصفات التي الصقت بالفلاح المصري رافضاً اياها. فهو، من الناحية النظرية، لا يرى ان هناك دليلاً على صحة الزعم بان سمة ما لشعب بأسره، او لطبقة بأسرها يمكن أن تنتقل بالوراثة من جيل لآخر. اما الحجة القائلة بأن ظروف مصر الطبيعية: انبساط رقعتها وسهولة المواصلات فيها، واعتماد الفلاح على الحكومة المركزية تجعل من الصعب عليه ان يثور فيرد عليها غابرييل باير بقوله: ان عدداً صغيراً من الثورات كفيل بالتدليل على ان التكوين النفسي للفلاح المصري لا يمنعه من الثورة، ويخلص باير إلى أنه، نظراً لأن عدد الثورات التي قام بها الفلاحون المصريون غير قليل على الاطلاق، فإنه لا اساس من الصحة للنظرية القائلة بأن «الخنوع هو سمة الفلاح المصري». ثم يقدم باير سرداً لأهم الثورات والتمرادت التي قام بها الفلاحون المصريون فيما بين عامي ١٧٧٨ و١٩٥١ للتدليل على عدم صحة هذه النظرية(٨).

أما المفكر المصري، عباس محمود العقاد، فكان ينظر إلى موقف الانسان المصري من السلطة نظرة مختلفة. فهو يرى أن موقف الانسان المصري من السلطة يقوم دائماً على اساس من الشك والريبة وليس على اساس من التقديس والخوف، ولم يكن في العلاقة بين الفلاح المصري والسلطة ودّ يحرص عليه الفلاح، او ضمان يحميه. ويرى العقاد انه إذا كان الفلاح يرتبط بالأمة وبالحياة القومية عن طريق روابط الأسرة التي تشكل له ضماناً ما ضد القسوة والظلم، فإن هذا هو الجانب المحافظ في الفلاح. ولكن العقاد، على

عكس الآخرين، يرى انه، فيما يتعلق بالسلطة، فإن الفلاح كان دائماً متحفزاً للتغيير، غير ان الفلاح في ثورته، كما يقول العقاد، يريد ان يرى الصفوف حوله ولا يحب ان يخاطر وحده[٩].

ويمكن، انطلاقاً من هذه الملاحظة الهامة التي اوردها العقاد، ان ترجع فترات الاستقرار الطويلة نسبياً التي نلحظها في التاريخ المصري، رغم العسف والاضطهاد، الى جماعية العقل المصري، لا إلى نوع من الخضوع والميل للاستسلام. وبالمثل فإن عمق الثورة، حينما تقوم، واتساعها وشمولها، يمكن رده الى السبب نفسه، اي الى جماعية العقل المصري التي هي النتاج الطبيعي لنمط الحياة المصرية عبر التاريخ؛ فالمصري لم يكن يستطيع أبداً ان يعيش حياة فردية. القرية هي دائماً عالمه؛ حيث يعمل عملاً جماعياً، ويعيش حياة جماعية، واعمال الري والسيطرة على الفيضان، وحماية الرقعة الزراعية من غارات البدو كلها مهام لم يكن من الممكن انجازها الا بعمل جماعي.

هذه الجماعية في العقل المصري هي وحدها التي كان من الممكن؛ حيث لا تكون الثورة ممكنة، ان تواجه القهر بالتحمل، ولكن هذا التحمل للقهر مشروط، كما يقول جاك بيرك، بأن يكون القهر ذاته عاجزاً عن ان يغير من طبيعة الكائن الذي يتحمله[١٠]. اي انه، عندما يصل القهر الى الدرجة التي يهدد فيها طبيعة الإنسان المصري وتكوينه، فإنه لا مجال عندئذ للتحمل. هذه الجماعية الصلدة التي تولد تلك القدرة على التحمل قال عنها جاك بيرك انها تزداد قوة وثراء، وتجدداً من خلال العمل المتواصل الذي يؤديه الفلاحون والذي يجدد علاقة الشخصية المصرية بالطبيعة، كما تستمد قوتها وثراءها من تركة ماض هائل تتسلمها الأجيال الجيل بعد الجيل[١١]. كذلك تفسر هذه الذهنية الجماعية تلك الخاصية الفريدة الي رصدها جاك بيرك في الشخصية المصرية ويراها ايضاً مصدراً للقوة والثراء، أي قدرة الشخصية المصرية «على ان تجمع، في لحظة واحدة يحسبها المرء نهاية، بينما هي ليست سوى بداية جديدة، فرعونيتها، ومتوسطيتها، وشرقيتها ،ولأنها كل ذلك في وقت واحد فإنها تستطيع ان تستمد من هذه الشخصية المركبة الثقة بالنفس والقدرة على اعادة اكتشاف ذاتها»[١٢].

«هذا هو ما جعل مصر لا تضيع ابداً رغم انها كانت تخسر كثيراً»[١٣] ولا يعادل فترات «التحمل»، في كثرتها، الا فترات الثورات التي قامت بها مصر:

فالفترة الممتدة من الأسرة السادسة (٢٤٢٠ ق.م.) إلى الاسرة الثانية عشرة (٢٠٠٠ ــ ١٧٩٠ ق.م.)، أي حوالي ستمئة سنة، هي فترة ثورات مستمرة قام بها الفلاحون المصريون ولعب فيها امراء الأقاليم دوراً لصالحهم الخاص محاولين الانتقاص من السلطة المركزية لحساب سلطاتهم المحلية، وفي بعض الأحيان لمحاولة الاستقلال عن الدولة المركزية. ومن العدل ان نصف حرب احمس ضد الهكسوس في الأسرة السابعة عشرة (حوالي ١٥٠٠ق.م.) بانها كانت حرب تحرير وطنية، وكذلك حرب بساماتيك لتحرير مصر من الأشوريين (حوالي ٦٦٣ق.م.).

وطوال حكم البطالمة الاغريقيين لمصر، والذي استمر حوالي ثلاثمئة سنة (٣٣٢ ــ ٣٠ ق.م.)، كانت هناك، على الأقل، ثلاث ثورات تحريرية بقيادة امراء طيبة.

وكانت المسيحية المصرية عبارة عن ثورة وطنية دائمة ضد حكم الرومانيين والبيزنطيين (٣٠ق.م. ـــ ٦٤٠ ميلادية)، وكادت احدى هذه الثورات تستولي على الاسكندرية وتقضي على حكم الرومانيين.

وفترة الولاة الأمويين (٦٥٨ ـــ ٧٥٠)، شهدت ثورات فلاحية شاملة كادت احداها تقضي على جيش عبدالملك بن مروان. وفيما بين عامي ٨١٣ و٨٣٣، وكانت مصر، اثناء هذه الفترة، تحت حكم العباسيين، قامت ثورات فلاحية عديدة، واضطر الخليفة المأمون ان يحضر بنفسه الى مصر للاشراف على إخماد واحدة من اخطر تلك الثورات؛ اذ انها استمرت وحدها ثمانية اشهر.

وكانت هناك للمصريين ثورات ضد الفاطميين، وبخاصة في زمن المستنصر، وعلى الأخص حينما تكشف ان الدولة المركزية الفاطمية ليست بأفضل من دولة الاخشيديين الذين استعان المصريون بالفاطميين عليهم. وكذلك الدولة الأيوبية تهددتها اكثر من ثورة.

وهكذا، حتى حكم محمد علي وإلى نهاية حكم اسماعيل (١٨٠٥ ـــ ١٨٧٩)؛ حيث يمكن عد حوالي خمس عشرة ثورة، او تمرداً، قام بها الفلاحون، بعضها كان هدفه المعلن هو اسقاط نظام محمد علي.

وتاريخ مصر الحديث (١٨٧٩ حتى ١٩٥٢) هو حلقات متتابعة لإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية بدءاً بالثورة العرابية، ومروراً بالنضال الوطني بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد، ثم ثورة ١٩١٩، وانتفاضة ١٩٣٥، وانتفاضات ١٩٤٦ و١٩٥٠، ثم ثورة ١٣ يوليو ١٩٥٢.

هذه الثورات والتمردات والانتفاضات العديدة المتكررة لم يكن دافعها تكوين نفسي نزق او نزوع متوارث للتمرد كما قد يبدو لمراقب عابر. وحينما ذهب الامبراطور ادريانوس الى مصر، عام ١٣٦م، ليشرف بنفسه على إخماد ثورة قام بها المصريون، كتب لقريبه سرقيانوس يقول: «لقد تقصيت احوال مصر يا عزيزي سرقيانوس، مصر التي كنت تشيد بها، فإذا بها بلاد طائشة، متقلبة، لا تكف عن المشاغبة، والشعب هنا في الاسكندرية يحتدم ثورة، سليط اللسان، شديد الغرور»[١٤]. وللسبب نفسه الذي رفض من أجله غابرييل باير نظرية «خنوع الفلاح المصري»، كسمة نفسية متوارثة، فإننا نرفض تفسير ادريانوس لثورة المصريين على اساس مزاجي. فأحكام ادريانوس هذه لا تعدو ان تكون حكماً ظالماً من امبراطور ظالم لا يريد ان يقر بظلم نظام حكمه، ضد شعب يثور على هذا الظلم. ولكن إذا لخصنا كلام ادريانوس، بصرف النظر عن احقاده، نرى أنه يقر بأنه كان امام شعب ثائر، غير هياب، معتد بنفسه، وهذه هي المعاني الحقيقية لعبارات الشتائم التي استخدمها الامبراطور حينما وصف الشعب بأنه سليط اللسان، شديد الغرور.

ولكننا نوافق، تماماً، جاك بيرك، في استنتاجه الذي توصل إليه بعد سنوات طويلة من دراسة مصر، حيث «اكتشفها» «بلداً يناضل لإعادة صنع نفسه بعد ماض من الجهود المحبطة»[١٥]. هذا تفسير علمي وواقعي؛ حيث ان الشعوب لا تثور إلا لإعادة صنع واقعها

على نمط أفضل، وان الثورة لا تتكرر إلا لأن الثورات من قبلها لم تحقق أهدافها. فالثورات العديدة التي شهدتها مصر، منذ اول ثورة فلاحية في الأسرة السادسة وحتى ايام اسماعيل، قبيل الثورة العرابية، رغم انها، في بعض الأحيان، كانت تستهدف الاستيلاء على السلطة المركزية، إلا انها جميعاً لم تكن تستهدف تغيير نمط الانتاج السائد والذي كان يقوم على احتكار الدولة المركزية لكل وسائل الانتاج، وبخاصة الأرض، ولقوة العمل ولناتج العمل؛ وذلك لم يكن قصوراً في هذه الثورات وإنما كان نتيجة لحقيقة موضوعية تاريخية؛ وهي ان عناصر نمط جديد للانتاج لم تكن قد نمت بعد بحيث تفرض مضموناً اجتماعياً جديداً لأي من تلك الثورات.

لذلك، فإننا إذا كنا استخدمنا كلمة ثورة او ثورات فإن ذلك لم يكن إلا مجازاً؛ حيث يصعب من الناحية العلمية تصور ثورة إلا اذا كان لها هدف سياسي هو الاستيلاء على السلطة من اجل انجاز هدف اجتماعي هو تغيير نمط الانتاج.

ولهذا، فإنه يكون من الأدق علمياً وصف ما اصطلح على تسميته بالثورات بانها كانت تمردات احتجاجية او حركات ذات اهداف اصلاحية مقرونة، في بعض الحالات، بنزوع للتحرر القومي من سلطة اجنبية.

## الدين والشخصية المصرية

طوال تاريخ مصر، وحتى الثورة العرابية (١٨٧٩ ــ ١٨٨٢) لا يمكن فصل قضية الثورة عن قضية الدين. فالأيديولوجية التي سادت المجتمع، طوال ذلك التاريخ، هي ايديولوجية ثيولوجية يلعب الدين فيها دوراً رئيسياً، في صياغة القوانين الأخلاقية للمجتمع وفي تشكيل النظرة الفلسفية للعالم وفي تحديد شكل العلاقات الاجتماعية وبخاصة العلاقة بين المحكومين والحاكمين. كما ان الدين، في اكثر من حالة، كان عامل تجميع قومي ضد عدو اجنبي.

ونظراً لأن الثورات، او الانتفاضات، او محاولات الخلاص من المظالم الاجتماعية التي كانت تمارسها السلطة المركزية واجهزتها، كانت تنعكس، بدرجة او اخرى، في صيغ دينية، فإنه ينبغي البحث، اولاً، في طبيعة موقف الإنسان المصري من الدين، وفي مدى العلاقة بين الدين والواقع الاجتماعي.

يذهب بعض الباحثين المحدثين الى ان موقف الفلاح المصري من الدين يتسم بطابع نفعي؛ فهو حينما يؤدي الشعائر ويتقرب الى الله فإنما بهدف ان يبارك له الله في محصوله وامواله وماشيته[١٦] ويستند بعض الباحثين، لتعزيز هذا الرأي، بما يرصدونه لدى الفلاح المصري من موقف انتقادي من «القدر»؛ وهو ما ينفي ان يكون الاستسلام، حتى في مواجهة القدر، من سمات التكوين النفسي والذهني للفلاح. وهناك العديد من الأمثال الشعبية والأقوال المأثورة الشائعة بين الفلاحين التي تنطوي على انتقاد «القدر» فيما يتعلق بالمفارقات غير المنطقية في توزيع الثروة والجاه، وبعضها يصف القدر بأنه

متقلب لا أمان له، بل ويتهم «القدر» بأنهظالم(*)[١٧]. وحتى تلك الأمثـال الشعبية التي تستخدم لتعزية النفس، او لتعزية الآخرين عندما يقع مكروه، هي في التحليل النهائي تبرئة للانسان من مسؤولية ما وقع من شر وتحميلها للقـدر، فالإنسـان يبذل الجهـد الصحيح، ولكن القدر يصر على نتائج سيئة معاكسة لهذا الجهد الانساني. ان هذا الميل، لدى الفلاح، لتبرئة الانسان وتجريم القدر قد يبدو مستغرباً من «فلاح مؤمن»، ولكن الأمر يبدو واضحاً إذا ما وضعنا في الاعتبار ان «القدر»، تاريخياً، كان يعني مشيئة آلهة الارستوقراطية الحاكمة التي كانت مصدر المظالم والشرور التي عاناها الفلاح**.

كما سيتضح، في فصول قادمة من هذا البحث، ان هناك صلة وثيقة بين الموقف الديني للإنسان المصري والمصالح الاجتماعية ــ الاقتصادية لهذا الانسان. ولذلك، نرى من الضروري ان نبدأ بالقاء ضوء على العوامل المشكلة لهذا الموقف.

من الممكن، بشكل عام، قبول التفسير الذي تقدمه الماركسية لظهور الدين في العصور القديمة؛ فالانسان، في تلك العصور، كما يقول التفسير الماركسي، كان ضعيفاً امام الطبيعة، ولذلك كان مضطراً ان يتوجه الى قوى ما فوق الطبيعة يستثيرها ويسترضيها لكي تؤثر في الطبيعة لصالحه[١٨]. ولكننا نرى ان هناك خصوصية يجب ان توضع في الاعتبار فيما يتعلق بالانسان المصري القديم والكيفية التي صاغ بها دينه. من المؤكد ان الانسان المصري الأول، مثله مثل غيره من البشر في اماكن اخرى من العالم، كان يرى في الكون من حوله اشياء غامضة يشعر ازاءها بالرهبة والحيرة. فالسماء المكشوفة امامه بنجومها وكواكبها كانت، ولابد، موضوعاً دائماً لتأملاته. والشمس التي تلازمه طوال اليوم، وبخاصة قدرتها على انضاج محاصيله، ليس من شك في انها جعلته ينظر اليها نظرة امتنان وتقديس ثم ما لبثت هذه النظرة ان تطورت إلى التأليه.

إلا ان بيئة الانسان المصري لم تكن فيها تلـك العناصر التي تهـدده او تهدد محاصيله. فليست هناك عواصف او اعاصير، وليست هنـاك غابـات او جبال مليئـة بالأسرار، وهو لا يعتمد في زراعته على مطر تأتي به قدرات غيبية، وإنما على النيل. وعلاقة السببية الواضحة القائمة بين مياه النيل والأرض وعمل الفلاح والتي كـان نتاجهـا محصوله، اكسبت الفلاح، منذ البداية، نظرة مادية لقضايا المعيشة وللحياة. لذلك، لم يكن الفلاح المصري القديم بحاجة ماسة الى «قوى فوق طبيعية» يطلب تدخلها لحمايته من خطر محيط به، او لتوفير اسباب محصول جيد. وحتى الفيضان كان الفلاح يعرف انه يمكنه السيطرة عليه، والحد من اثاره السلبية، بعمله المادي وليس بالدعاء لقوى فوق طبيعية.

---

* ومن الأمثال الشائعة التي اوردها كمال المنوفي: «خلق ناس وتحفهم، وكب ناس وحدفهم»، و«ادي الحلق للي بلا ودان»، وهـو مـا يعني «اعطى الحظ لمن هـو غـير مـؤهـل لـه»، و«الدهر ميال»، و«الدنيا يوم معاك ويوم عليك».

** من الأمثال الشائعة في هذا الاتجاه: «العبد في التفكير والرب في التدبير» و«اللي من نصيبك لازم يصيبك» و«الحذر لا يمنع القدر».

من هنا، فإن المسألة الأساسية التي كانت تشغل الفلاح، في علاقته بالقوى فوق الطبيعية، هي حياته بعد الموت، اي البعث، بل ان هذه كانت تشكل الموضوع الرئيسي في الديانة المصرية القديمة عموماً. وبما ان مسألة البعث هذه هي مسألة فردية فإن الوساطة بشأنها لم تكن ذات اهمية جوهرية بالنسبة للفلاح، خاصة وان الوجه الآخر لتلك الوساطة هو المساس بناتج جهده وعمله ــ أي تكريس حق الدولة المركزية في ملكية هذا الجهد وناتجه ــ، وعندما تكون هذه الوساطة ــ أي المؤسسة الدينية، او الصيغة الدنيوية للدين ــ ذات اثر سلبي على الفلاح، وعلى ناتج جهده وعمله، فإن هذا كان يجد المبرر الخلقي والمنطقي للتخلي عن هذه الوساطة دون ان يرى في ذلك انتقاصاً من «ايمانه» الذي يشكل علاقته الخاصة بقوى مافوق الطبيعة، اي بالآلهة او بالاله. وهذا مايفسر لماذا اقترنت بعض ثورات المصريين القدامى بموقف متمرد ضد بعض رموزهم الدينية، ولماذا سعوا، من خلال بعض هذه الثورات، للحصول على حقهم في ممارسة بعض الشعائر الدينية مستقلين عن الفرعون وعن المؤسسة الدينية التابعة له، كذلك يفسر لماذا غير المصريون ديانتهم بعد ذلك اكثر من مرة، حينما تركوا دياناتهم القديمة واعتنقوا المسيحية، ثم تركوا المسيحية واعتنقوا الاسلام، ثم تبنوا المذهب الشيعي واستعانوا بالفاطميين ضد دولة الاخشيديين (السنية)، ثم عادوا وثاروا على الفاطميين وقبلوا العودة الى المذهب السني حينما امسك صلاح الدين الأيوبي بالسلطة المركزية (١١٧١م). ومن المهم ملاحظة ان المصريين حينما تحولوا الى المذهب الشيعي لدوافع سياسية واجتماعية، فإنهم، كما سنوضح فيما بعد، رفضوا، في هذا المذهب، جانبين: الإمامه والموقف العدائي للصحابة. وحينما قبلوا بالانقلاب السني الذي احدثه صلاح الدين الايوبي فإنهم ظلوا محتفظين ببعض تقاليدهم الشيعية وثاروا ضد الدولة الايوبية «السنية» وبخاصة في فترة حكم الملك العادل (١٢٠٠ ــ ١٢٩٨).

كذلك، فإن وقائع تاريخ مصر الحديث تأتي دليلاً على ان الانسان المصري يعتبر موقفه الديني علاقة خاصة وفردية بينه وبين الله، وانه كما يرفض الوساطة في هذه العلاقة، فإنه على استعداد لتقبل مواقف سياسية واجتماعية، حتى وان كانت على اسس غير دينية، طالما ان ذلك يحقق له مصالحه الاقتصادية والاجتماعية. فقد التف المصريون بقوة حول القيادة العلمانية للثورة العرابية رغم ان اول برامجها ــ أي بيان الحزب الوطني الأول ــ كان ينص على ان هذا الحزب هو حزب سياسي غير ديني، وفقدت القيادة الدينية، منذ ذلك الوقت، موقعها كقيادة سياسية، وكذلك التف المصريون التفافاً رائعاً حول حزب الوفد وقيادته العلمانية، وعجز تحالف السّراي الملكي مع القيادة الدينية التقليدية (مشايخ الأزهر) والقيادة الدينية السياسية السلفية الجديدة (الأخوان المسلمون) عن النيل من شعبية حزب الوفد وبخاصة لدى الفلاحين، كما عجز هذا التحالف عن ان يقدم نفسه كبديل منافس للوفد في قيادة الشعب. ومرة أخرى، لم تهتز شعبية جمال عبد الناصر لدى الغالبية العظمى من الشعب رغم العنف الذي تعامل به مع «الاخوان المسلمين»، ورغم انه حول الأزهر من جامعة دينية الى جامعة علمية حديثة، ورغم انه الغى المحاكم الشرعية وحول قضايا الأحوال الشخصية الى القضاء الأهلي والعلماني.

من المهم، هنا، ان نسجل ان عباس محمود العقـاد كان من اوائـل المفكرين المصريين الذين عالجوا موقف الانسان المصري من الدين معالجة عقلانية وعلمية. ففي رأي العقاد، ان الذهن المصري ذهن عملي واقعي، وان الأرض والنيل والفيضان والغلة (أي المحصول) كلها بالنسبة للذهن المصري وقائع محسوسة مطّردة في قياس العقل لا تتصل بعالم الغيب الا اتصالاً بسيطاً لايحوج المرء الى خيال جامح، وانما يحوجه فقط الى التدين والايمان. وهنا، كما يرى العقاد، كان السر في ان الانسان المصري الأول خلق عالمه السماوي على نمط عالمه الأرضي، يأكل فيه الانسان ويشرب، ويستعد له بالطعام وبمتاع هذا العالم الأرضيّ وآنيته، ويعمل على ان يحفظ جسده من العطب، لأنه الجسد الذي سيعيش به بعد البعث. كما يرى العقاد ان هذا هو سبب هدوء العقيدة الدينية عند المصري، وخلوها من التعصب، وخلو تاريخ مصر الديني من المذابح الطائفية(١٩).

## الثورة الفلاحية الأولى

سنحاول، هنا، الاطلالة على تاريخ مصر الاجتماعي في الحقبة الأولى منه والتي اصطلح على تسميتها بالحقبة الفرعونية، ونسميها نحن مرحلة الثورات الفلاحية الاولى. وبطبيعة الحال، فإننا لا نزعم اننا سنلمّ بتاريخ تلك الفترة بكل تفاصيله، ولكننا اذا نظرنا الى تلك الحقبة من خلال حركة المجتمع، وليس من خلال حركة ملوك الأسر المختلفة، سنستطيع ان نضع ايدينا على المحاور الرئيسية لتاريخ تلك الحقبة. كذلك فإننا، هنا، كما، في فصول قادمة من هذا البحث، سنحاول اجراء اختبار تطبيقي لما سبق ان اشرنا اليه من وجود علاقة وثيقة بين موقف الانسان المصري من الدين وبين مصالحه الاجتماعية ــ الاقتصادية، باعتبار هذه العلاقة احدى السمات الأساسية لعملية تشكل البنية القومية في مصر.

حوالي عام ٢٢٨٠ ق.م.، في عهد بيبي الثامن آخر ملوك الأسرة السادسة، شهدت مصر ثورة فلاحية شاملة هي الثورة الأولى التي امكن تسجيلها تاريخياً. وبينما كان سخط الفلاحين، في هذه الثورة، موجهاً ضد المظالم التي توقعها بهم الدولة المركزية واجهزتها، فإن امراء الأقاليم الذين لعبوا دوراً هاماً في تلك الثورة كانوا يستهدفون تقوية سلطتهم على حساب السلطة المركزية، وبعضهم كان يحاول ان ينفصل عنها.

وكان من نتائج هذه الثورة ان العلاقة الفردية الخاصة بين الفلاح وقوى ماوراء الطبيعة حققت بعض المكاسب في اتجاه الاستقلال عن المؤسسة الدينية الرسمية. فصار من حق الفلاحين ان يبقوا المقابر لموتاهم، وان يشاركوا في المواكب الدينية، وصار للفرد العادي حق استخدام الرموز الدينية التي كان يستخدمها الملك وكانت، حتى ذلك الوقت حكراً له، كما صار من حقه ممارسة الطقوس الدينية دون وصاية من الملك وبالتالي من كهنته.

هذا النزوع للاستقلال، في العلاقة الدينية بقوى مافوق الطبيعة، عن المؤسسة الدينية الرسمية التي كانت ترفع الملوك الى مستوى الآلهة، كان مقروناً بموقف من المؤسسة السياسية ــ الادارية القائمة، في ذلك الوقت، والتي كان الملك أيضاً على قمتها.

ففي تلك الثورة، امتنع الفلاحون عن دفع الضرائب، وهجموا على مخازن الحكومة ونهبوها، واقتحموا المكاتب الحكومية وبعثروا محتوياتها وأتلفوا سجلات المحاكم، وقتلوا موظفي الدولة، ومزقوا برديات القوانين في الطرقات، واحرقوا قصور الملك والاغنياء وفتحوا قبورهم وبعثروا اشلاءهم. ومعروفة جيداً لدى دارس الأدب المصري القديم بردية نفرتي التي يصور فيها الاحوال التي ادت الى اندلاع الثورة ويقول فيها: «انظروا الى الصناع، انهم لايعملون، فقد اضاع اعداء البلاد مافيها من حرف. ان الذي يحصد الحصاد لايعلم عنه شيئاً، وذلك الذي لم يحصد يملأ مخازنه بالغلال». من المهم ملاحظة ان هذه البردية تتحدث عن الارستوقراطية الحاكمة، وعلى رأسها الملك ــ الاله بالطبع، باعتبار افرادها «اعداء البلاد». وهناك بردية اخرى اوردها برستد تنطق بعض فقراتها بالشماتة من تلك الارستوقراطية الحاكمة، حيث تقول: «الأشراف يتوجعون، اما المعدمون فتمتلىء قلوبهم بهجة، واولئك الذين كانوا يرفلون في الثياب غدوا في اسمال بالية، وسيدات البيوت يسألن: اما من شيء نأكله؟»[٢٠].

وسنجد، فيما بعد، ان اية قداسة لن تمنع الفلاحين من العصيان والتمرد. ففي ايام رمسيس الثاني، ثاني ملوك الاسرة التاسعة عشرة (١٣٥٠ ــ ١٢٠٠ ق.م.)، أضرب الفلاحون المجندون للعمل في المحاجر وتوقفوا عن العمل، واضطر رمسيس الثاني الى ان يتوجه اليهم في مقر العمل ويلقي فيهم خطاباً يضمنه مايمكن ان نصنفه بانه اول قانون عمل في التاريخ، حدد فيه رمسيس للعمال حقوقهم في الطعام والماء البارد للشرب، وفي الملبس والعطر، وحدد مدة العمل بشهر واحد بالتناوب لكل فلاح، وحق اهلهم سواء كانوا في الوجه البحري أم في الوجه القبلي في الحصول على الحبوب والفول والملح وما الى ذلك[٢١].

وفي حكم رمسيس الثالث، عام ١١٦١ ق.م.، توقف الفلاحون الذين كانوا معبئين لبناء المقابر الملكية عن العمل بسبب قلة الطعام الذي كان يصرف لهم، ولم يعودوا إلى العمل إلا بعد ان صرفت لهم مخصصاتهم كاملة.

كان من أهم المكاسب التي حصل عليها الفلاحون، نتيجة لثوراتهم منذ ٢٢٨٠ ق.م.، ان صار لهم ولكل العامة من المواطنين، الحق في ادخال ابنائهم الى مدارس «الموظفين»، ويفسر ذلك انتشار الادب الذي كان يعبر عن انتقادات الفلاحين لنظام الحكم ولكبار رجال الدولة، على عكس ماوصل إليه بعض الباحثين من استنتاجات مفادها ان الفلاح المصري لايجرؤ على انتقاد السلطة.

فمنذ عام ٢٠٠٠ ق.م.، وحتى اوائل الدولة الحديثة، شاعت مناجاة كتبها الكاهن «خع خبر رع سنب» واتخذت طابع الموال الشعبي؛ وهو يقول فيها: «كل يوم يستيقظ الرجال في الصباح لكي يعانوا، وليس للفقير قوة تنقذه من الذي يفوقه... تمر المصائب كل يوم، ولكن احزان الغد لم تمض بعد». كذلك عثر على نصوص كثيرة منقوشة على قطع من الفخار تستنزل اللعنات على فرعون ورجاله[٢٢].

ويظل اكثر النصوص تعبيراً عن موقف الفلاح المصري من السلطة ومن الدين هو ذلك

النص الشهير المعروف باسم «شكوى الفلاح الفصيح» المنقوش على بردية محفوظة في متحف برلين. يروي هذا النص قصة فلاح من وادي النطرون يسوق حميره المحملة ملحاً الى مدينة هيرمكيوبوليس ليبادل الملح بالغلال، ويلتقي، في الطريق، بواحد من رجال رئيس ديوان الملك فيستولي هذا على الحمير والملح. ويسعى الفلاح دون كلل حتى يصل الى رينس ــ ميرو، رئيس ديوان الملك، ليقدم له شكواه. ومن هذه القصة يمكننا ان نتعرف على بعض السمات الأساسية للشخصية المصرية في ذلك الوقت، فهي تتسم بالسمات التالية:

اولاً: ان الفلاح عنيد ودؤوب وصبور في صراعه من اجل استعادة حقوقه. فحينما يضربه توتي (الموظف الذي سرق حميره) ويأمره بالصمت، يرد عليه الفلاح قائـلاً: «تضربني، وتستولي على مالي، ثم تريدني ان اسكت؟».

وبعد عشرة ايام من الوقوف امام باب توتي يحاول اقناعه برد حميره دون جدوى يتحول الفلاح الى السعي لمقابلة رئيس البلاط، ولكن الموظفين يردونه، ويصورون القصة لرئيس البلاط بما يتفق مع مصالح زميلهم «توتي»، الا ان الفلاح لا ييأس ويواصل الجهد حتى ينجح اخيراً في مقابلة رئيس البلاط رينس ــ ميرو ويشرح له شكواه.

ثانياً: نلمس، في هذه الشكوى، ايضاً، وجهة نظر الرأي العام، اي وجهة النظر الشعبية فيما يجب ان تكون عليه سياسة الدولة ازاء عامة الشعب. فإذا كان رمسيس الثاني، في خطابه المشار اليه سابقاً، في الفلاحين الذين كانوا يعملون في المحاجر، قد حدد تصوره لما يجب ان يكون عليه «الرجال الطيبون ذوو الأخلاق» ووضع المقياس لذلك: «إنهم يسهرون على العمل طوال الوقت، ولا يعرفون التعب، وينفذون واجباتهم على الوجه الأكمل، ويخدمون في الجبال المقدسة». فإن الشعب، من الناحية الأخرى، وعلى لسان الفلاح خنوم ــ انوب، في شكواه، يحدد تصوره لواجبات الحكومة ازاء المواطنين: «ان تقضي على الظلم، وتقيم العدل، وتوفر الطعام والملبس والدفء، وان تقف الى جانب الفقير ضد ظالميه».

وإذا كان مقياس العمل الصالح، من وجهة نظر الدولة المركزية هو التفاني في خدمة الملك، فإن مقياس العمل الصالح، من وجهة نظر الشعب، وكما جاء في شكوى الفلاح هو «توفير الأمن والعدالة».

ثالثاً: وفيما يتعلق بالدين، فإننا نجد، في هذه الشكوى، ملامح مفهومات دينية جديدة تشكل بداية لما يمكن أن نسميه الايديولوجية الدينية الشعبية؛ حيث تتبلور النظرة النفعية للقيم ولقوانين السلوك الخلقي: فالصالح المؤمن، كما يقول الفلاح، هو من يهتم بأرزاق الناس، ويحميهم من المعتدين (على ارزاقهم)، والمصير في الآخرة لن يتوقف على ما يبنيه ملك من اهرامات ومعابد، ولكن على ما يقدمه للشعب من حماية وعدل. والفلاح، في شكواه، يحذر رئيس الديوان الملكي من انه اذا لم يستجب لشكواه، ويقف الى جانبه فإن كفة ذنوبه ستكون هي الراجحة يوم الحساب، و«معات» إلهـة العدل والحق لن تخلد

إلا اسم من يقيم العدل، ويستمر الفلاح في تحذيره لرئيس الديوان فيقول له انه إذا لم يستمع الى شكواه فإنه، اي الفلاح، سيستجير منه «بانوبيس» حامل ميزان العدالة في محكمة اوزوريس في العالم الآخر(٢٣).

ويلاحظ ان رمسيس الثاني، صاحب فكرة ان مقياس الرجل الطيب ذي الأخلاق هو العمل بلا تعب في خدمة الدولة، كان ثاني ملوك الاسرة التاسعة عشرة التي شاعت خلال عهدها قصة الفلاح الفصيح، والذي تتضمن شكواه، مفاهيم معاكسة لمفاهيم رمسيس الثاني. وان كان المعتقد ان هذه القصة ظهرت، اول الأمر، في اواخر الدولة الوسطى.

من المهم، هنا، ملاحظة ذلك الموقف الانتقائي من الآلهة؛ فالفلاح، في هذه الشكوى، لا يذكر الا اسماء الآلهة الذين يمكن ان يكونوا ذوي نفع له: «توت» الحكيم، و«معات» الهة الحق والعدل، و«انوبيس» حامل الميزان في محكمة اوزوريس.

والواقع انه، طوال عهد الدولة الوسطى، في مصر القديمة (٢١٠٠ ــ ١٧٠٠ ق.م.)، كانت تتبلور ايديولوجيتان دينيتان: الأولى، وهي الايديولوجية الدينية الرسمية، وهي تكرس تسخير مجمل الشعب في خدمة الارستوقراطية الحاكمة وعلى رأسها فرعون. والثانية، وهي الايديولوجية الدينية الشعبية وتنطلق، اساساً، من مبدأ ان مهمة الحاكم، او الدولة، هي تحقيق مصالح الشعب، وان ذلك هو المقياس لكل شيء.

وفي صراعهم من اجل تحقيق مكان متميز لهم في الارستوقراطية الحاكمة، عمد كهنة آمون الى تكريس الايديولوجية الدينية الرسمية وتعزيزها، مما عمق هذا الانقسام في الايديولوجية الدينية، وعمق التعارض، بل وبرره بين الايديولوجيتين: الرسمية والشعبية. وإن كان الكهنة قد مهدوا بذلك الطريق لسقوطهم، ولسقوط الديانة القديمة باسرها.

فالأمراء الذين تجمعوا حول احمس (١٥٨٠ ق.م.) وقادوا جيوشاً من الفلاحين المصريين لطرد الهكسوس، تزايد نفوذهم. وحصلوا على مزيد من الامتيازات السياسية والاجتماعية نتيجة لدورهم القومي في معركة التحرر من الهكسوس. اما الفلاحون الذين قاتلوا دفاعاً عن ارض الوطن، فقد اصبحوا هم الآخرون قوة يخشى جانبها، فبدأ الفراعنة يسرحون فرق الجيش المشكلة من الفلاحين، او يرسلونها الى الحدود، أو كحاميات في البلاد المجاورة المقهورة، وبدأوا يستعينون، كبديل عن الجنود المصريين، بفرق من المرتزقة يجلبونها من الخارج وأساساً من قبيلة المشاواشاة «الليبية». كذلك بدأ الفراعنة يشكون في ولاء اقاربهم وافراد حاشيتهم من المصريين، فاحاطوا انفسهم بعبيد مستوردين كانوا يسمون «المدبرين». وهكذا، وبدافع من الصراع للمحافظة على السلطة، دخل العنصر الأجنبي طرفاً في الصراع المحلي. ونلاحظ، هنا، ان خوف المتربعين على قمة السلطة في مصر من الشعب، والذي شكل احد عوامل ازمة النضال القومي، قديماً وحديثاً، كان، منذ زمن بعيد، احد الخصائص الرئيسية لسياسة الدولة المركزية في مصر.

ودخل كهنة آمون طرفاً في الصراع الاجتماعي مستغلين حاجة الملوك اليهم لضمان خضوع الشعب، فبدأ الكهنة يجمعون الثروات ويتوسعون في حيازة الأراضي حتى

اصبحوا فئة اجتماعية مالكة اكثر منهم خدماً للمعابد[٢٤]. وقد اورد عبد الباسط عبد المعطي ارقاماً تفيد ان ممتلكات معابد طيبة ومسنف وهولويوبوليس بلغت: ٢٨٢٢ كيلومتراً مربعاً من الأراضي الزراعية، ١٦٩ قرية، ٩٧,٣٦٤ من البشر، ٤٧٦,٩٦٣ رأساً من الماشية، ٨٨ سفينة، ٣٠٢ حديقة، و١٠٤ كيلو غرامات من الذهب. ولتكريس موقعهم كطرف في الارستوقراطية الحاكمة، ادخل الكهنة تعديلاً على النظرية الدينية «الرسمية» انتقلت بمقتضاه مقار الآلهة من الأرض الى السماء حتى يصبحوا هم ممثلو الآلهة على الأرض، ويصبح لهم بذلك حق مراقبة اعمال الملك، وتوجيه النصح او النقد له، والوقوف منه احياناً موقف الند.

وأدى سلوك الكهنة هذا إلى تعزيز المبرر لدى الفلاحين وعامة الشعب للاتجاه، أكثر فأكثر، للاستقلال عن المؤسسة الحاكمة، بما فيها المؤسسة الدينية الرسمية، في علاقتهم بالآلهة، وهذا ما عمق الشعور لدى الانسان المصري بان الدين مسألة تخصه هو، ويستطيع ان يغيره بعد ذلك وفقاً لمصالحه طالما أن المسألة لا تتعلق بعلاقته بالآلهة او بالإله، وانما بشكل ممارسة هذه العلاقة.

وكان توزع النفوذ، في الدولة الحديثة، بين الملك والأمراء والكهنة، وانهماك كل طرف، وبخاصة الكهنة، في تجميع الثروة على حساب الفلاحين وعامة الشعب، سبباً في تعميق الشعور بالمظالم، ومن ثم الشعور بالغربة لدى الفلاحين وعامة الشعب عن اطراف المؤسسة الحاكمة، سواء الملك او الامراء او الكهنة، وكانت ثورة اخناتون التوحيدية محاولة للقضاء على هذا التحلل، وعلى نفوذ الكهنة حتى يستطيع ان يستعيد للدولة المركزية قوتها، واردف اخناتون هذه الثورة الدينية ــ السياسية بتوجه نحو بعض الاصلاحات الاجتماعية، ولكن سرعان ما تآمر عليه الكهنة فاغتالوه، وقضوا على ديانته، وبالتالي على كل آثار ثورته السياسية والادارية والاجتماعية، وتزايد نفوذهم بدرجة كبيرة في عهد الرّعامسة الأواخر، من رمسيس الرابع الى الثاني عشر، وتولى احدهم منصباً شبيهاً بمنصب وزير الداخلية، وهكذا تحولت الكهانة الى اداة قمع للشعب. ويغتصب الكاهن هريهور، كاهن طيبة الأكبر، الملك (١٠٩٠ ق.م.) ويقاومه الامراء ويسقطوه، ليعود كاهن آخر فيتزوج من احدى اميرات الاسرة الواحدة والعشرين (١٠٩٠ ــ ٩٤٥ ق.م.) ويسيطر بذلك على السلطة السياسية، ثم يسود الاضطراب والتحلل، ويستولي المرتزقة الليبيون على الحكم، ويقود الامراء ثورة ضدهم، ويغزو الاثيوبيون مصر، ومن بعدهم الاشوريون، ويتوحد الامراء خلف بساماتيك لتحرير مصر، ولكن ايضاً بالاستعانة بالمرتزقة الأجانب، الذين يعاودون الدخول طرفاً في الصراع المحلي من اجل السلطة، مما يسهل على الفرس غزو مصر (٥٢٥ ــ ٣٣٨ ق.م.)، ويقود الامراء ثورة ضد الفرس ويطردونهم، ولكن الفرس يعاودون غزو مصر مرة أخرى، وتنشب ثورة جديدة لطردهم، ولكن الفرس يسحقونها ويصلبون زعيمها «اناروس». ويثور المصريون، للمرة الثالثة، وينجحون في طرد الفرس واقامة دولتهم المركزية القومية من جديد (٤٠٤ ــ ٣٤١ ق.م.). ولكن الفرس يعودون، مرة اخرى، (٣٤١ ق.م.) وتسقط الدولة المركزية في ايديهم بعد ان يهرب آخر الفراعنة نكتانيبوس الثامن، ويعمل الفرس في مصر تدميراً وتخريباً ونهباً.

وتبدأ فترة من تاريخ مصر تصل الى حوالي الفي عام يرتبط فيها الصراع الاجتماعي ضد الدولة المركزية بالصراع الوطني؛ اذ بقيت الدولة المركزية، طوال هذه الحقبة الطويلة، في ايد اجنبية.

---

(١) Arnold Toynbee, *A study of History*, London, Oxford University Press, 1955, vol. IX, p. 515.

(٢) Johon Bouring, *Report on Egypt and Candia*, London, clowes, 1840 p. 7.

(٣) Piot Bey, «Caueerie ethnographique sur le felloh» *Bulletin de la Société Khedivale de Geographie;* le Caire, No. 4, 1899.

(٤) عن الترجمة الانكليزية:
H.H. Ayrout, *The Egyption Felloh* Translated by J.A. Williams, Boston, 1963 p.p. 145-146.

(٥) د. كمال المنوفي، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠، ص ٩٧ ــ ١٠١.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٧٥ و ٧٦.

(٧) راجع: **المنتخبات** لأحمد لطفي السيد، الجزء الأول، ص ٣٧، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ١٢٢، ٢٦٧، **صفحات مطوية** لأحمد لطفي السيد، ص ١٧٦.

(٨) Baer, Gabriel, *Studies in the Social History of Modern Egypt*, London: University of Chicago press, chicago 1969, pp. 93-108.

(٩) عباس محمود العقاد، **سيرة وتحية ــ سعد زغلول**، القاهرة وبيروت: دار الشروق، (بلا تاريخ)، ص ٢٦ و ٢٧.

(١٠) Berque, Jasques, *l'Egypte, Impesialieme et Revolution*, Paris: editions Gallimard 1967, p.32.

(١١) *Ibid, p.521.*

(١٢) *Ibid, p.31.*

(١٣) *Ibid, p32.*

(١٤) حسين فوزي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٦.

(١٥) Berque, Jacques, *op. cit*, p. 7.

(١٦) عاطف غيث، **القرية المتغيرة**، القاهرة: دار المعارف، ص ١٠٥.

(١٧) كمال المنوفي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١.

(١٨) أ.ك. اوليدون، **الوعي الاجتماعي**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨، ص ٨٧ و ٨٨، (مترجم عن الروسية).

(١٩) عباس محمود العقاد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧ و ٢٨.

(٢٠) جيمس هنري برستد، **تطور الفكر والدين في مصر القديمة**، القاهرة: دار الكرنك، ١٩٦١، ص ٢٩٢.

(٢١) الأهرام (القاهرة)، ١٩٤٩/٥/٥، نقلاً عن الجزء السادس من كتاب **مصر القديمة** للدكتور سليم حسن بمناسبة صدور هذا الجزء.

(٢٢) أحمد صادق سعد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥ نقلاً عن:
M.F.Gyles: Pharoonic Policies & Administration, university of North Carolina Press, 1959, p. 84.

(٢٣) انظر ترجمة «شكوى الفلاح الفصيح»، في كتاب الدكتور حسين فوزي، **سندباد مصري مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٠ ــ ٢٧٣.

(٢٤) عبد الباسط عبد المعطي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧ و ٣٨؛ ادولف ارمان وهرمان رانكة، **مصر والحياة المصرية في العهود القديمة**، ص ٣٢١.

# قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة

أدار الندوة: بلال الحسن
أعدها للنشر: جورج ناصيف

عُقدت هذه الندوة في «مركز الأبحاث الفلسطينية» صباح يوم ٣/٧/١٩٨١، ودار الحوار فيها بناءً على ورقة عمل أعدتها «شؤون فلسطينية»، تتضمن ثمانية أسئلة حول مختلف قضايا «النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة». وقد تمت أثناء انعقاد الندوة مناقشة خمس من القضايا المطروحة، أما الأسئلة الثلاثة الأخيرة فقد تولى المشاركون في الندوة الاجابة عنها كتابة.

شارك في الندوة: ماجد أبو شرار، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح. أبو علي مصطفى، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ياسر عبد ربه، نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. محمد خليفة، ممثل الصاعقة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية و عربي عواد مسؤول التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان.

وننشر في هذا العدد القسم الثاني والأخير من الندوة الذي يتضمن الإجابة على خمس قضايا تتعلق بالعمل النقابي والعسكري وبالأسرى، والاستيطان، وقضية إنشاء حزب شيوعي موحد. وكنا قد نشرنا القسم الأول من الندوة في العدد السابق (رقم ١١٨، ايلول — سبتمبر ١٩٨١)، متضمناً الحوار حول الوضع العام في الداخل، وقضايا الوحدة الوطنية، وقضايا العلاقات مع النظام الأردني.

المشاركون(*):

- ماجد أبو شرار
- أبو علي مصطفى
- ياسر عبد ربه
- محمد خليفة
- عربي عواد

(*) اعتذر عن المشاركة في الندوة عبد الرحيم أحمد، أمين عام جبهة التحرير العربية، بسبب وجوده خارج بيروت. ولم تردنا حتى موعد الطبع أجوبة الأخ محمد خليفة عن الأسئلة الثلاثة الأخيرة.

## ٤ ـ العمل النقابي

**بلال الحسن:** من الواضح أن العمل النقابي يعيش حالة نهوض في المناطق المحتلة. كيف تقيمون أسباب ذلك، وما هي تأثيرات هذا النهوض على العمل السياسي ضد الاحتلال.

**أبو علي مصطفى:** لاشك أن الجميع متفقون مع الفقرة الأولى من السؤال، التي تدور حول دور العمل النقابي داخل الأراضي المحتلة. وحول حالة النهوض التي يعيشها.

ومن الطبيعي أن يكون تطور العمل النقابي مرتبطاً بالتطور الذي حصل على صعيد تمركز الطبقة العاملة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخاصة بعدما جرى في السنوات السابقة من هجرة للأرض، وعمل في المؤسسات والمنشآت الصناعية.

هذا أحد أسباب التطور الحاصل في العمل النقابي. ثمة سبب آخر هو الديمقراطية الليبرالية النسبية التي يتيحها العدو في ميدان العمل النقابي الأمر الذي وفر فرصة إطلاق عمل نقابي تعبوي جماهيري، يجعل من موضوع دور النقابة في الداخل دوراً نضالياً هاماً، ووسيلة لحشد طاقات جماهيرية واسعة داخل الأراضي المحتلة. مع ما يعني ذلك من أهمية تدعيم الدور القيادي للنقابات، وتوسيع أطر استيعابها للطبقة العاملة. أشدد على مسألة توسيع أطر استيعابها للطبقة العاملة، في ضوء إشكالات حقيقية عانت منها النقابات داخل الأرض المحتلة، خاصة فيما يتعلق باغلاق عملية التنسيق عند حدود معينة في بعض النقابات لاعتبارات فئوية ذاتية ضيقة. لكن الأخطر من ذلك هو أن تبقى هناك ست نقابات مغلقة على صيغة قديمة في داخل قطاع غزة، بقيادة «درابيه»، الذي لايزال يعترف به في الخارج على أنه ممثل لهذه النقابات، في الوقت الذي دعا فيه درابيه للانضمام إلى الهستدروت. إن ما يجري هو تسوير هذه النقابات وإغلاقها وكأنها ملكية خاصة لأحد البرجوازيين الفلسطينيين في داخل قطاع غزة. وهذه المسألة أخطر من مسألة الخلاف الناشيء بين القوى الوطنية حول مسألة فتح أبواب التنسيب واستيعاب طاقات أخرى داخل النقابات.

وإضافة إلى ذلك، يجب بذل جهد مشترك لتوحيد القوانين؛ حيث أن هناك بعض القوانين القديمة المعيقة، وبعض المحاولات التي تجري، من قبل العدو، لفرض قوانين مجدّدة مما يقلّص من فعالية هذه النقابات أو الاتحادات. يجب العمل لكي ترتقي العلاقات القائمة فيما بين كافة القوى الوطنية إلى مستوى يسمح بالبحث جدياً في توحيد قوانين مختلف النقابات.

ومن الطبيعي أن تترافق مسألة فتح باب التنسيب مع فتح باب الانتخاب في هذه النقابات، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة تجديد القيادات، بدلاً من إغلاقها على صفوف قيادية تحتل مواقعها منذ سنوات، وتمارس تقييداً لأشكال العمل النقابي.

وإذا ما استطعنا أن ننجز تقدماً على هذا الصعيد، انتقلنا إلى خطوة متقدمة، تتمثل في تشكيل لجان في الاتحاد العام تكون مسؤولــة عن العاملين في المؤسسات والمصانع

القائمة في مناطق العام ١٩٤٨؛ وذلك كي نجنب عمالنا ضغوطات حقيقية تستهدف إلحاقهم بالهستدروت، وخاصة في منطقة القدس حيث لايطبق العدو الصيغ والقوانين التي يطبقها في الضفة والقطاع.

وهنا نستطيع أن نقدم مثالاً بارزاً في مواجهة كل ضغوط الاحتلال؛ وهو يتمثل بالدور الوطني والنقابي الذي لعبته نقابة عمال ومستخدمي شركة الكهرباء، حيث انها لم تلعب دوراً نقابياً بالمعنى المهني المحض فقط، وإنما دوراً سياسياً يتصل بمسألة الاستيلاء على الشركة ومحاولة تطويقها وإغراقها بالقروض. هذا المثل الذي قدمه عمال ومستخدمو شركة كهرباء القدس، يجب أن يصبح نموذجاً لمؤسساتنا النقابية الأخرى في كافة قطاعات شعبنا في الأراضي المحتلة، وذلك كي نستطيع أن نرتقي إلى مستوى تمثل الحالة التي أشير إليها بوصفها حالة نهوض.

**عربي عواد:** من الظواهر البارزة في الأرض المحتلة اتساع النضال النقابي وتطوره ولا سيما، وبالدرجة الأولى، نضال نقابات العمال. ويعود هذا طبعاً، وفي الأساس، إلى اتساع صفوف الطبقة العاملة، لأن الاحتلال يستخدم الأرض المحتلة في الضفة الغربية والقطاع كسوق رخيصة للعمل. ومن هنا، يوجد أعداد كبيرة من العمال الذين يعملون في المؤسسات الاسرائيلية والذين كان قسم غير قليل منهم في الأساس فلاحين أو حرفيين وبورجوازيين صغاراً في المدن.

ويعود هذا أيضاً إلى تدهور الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة. سواء منها العمال الذين يعملون في المؤسسات العربية أم العمال الذين يعملون في المشاريع الاسرائيلية؛ فالنوع الأول من العمال يعاني من الارتفاع الفاحش في مستوى المعيشة، أما النوع الثاني فيتعرض لأشكال متنوعة من الاستغلال، تبدأ من التمييز ضدهم بالنسبة للأجور، وتمر بالتمييز في ساعات العمل وبحرمانهم من جميع التسهيلات المتعارف عليها في قوانين العمل، كالضمان ضد الشيخوخة والإصابة أثناء العمل والعطل السنوية وغير ذلك بالرغم أن ما يزيد على ٣٣ في المئة من رواتبهم يحسم مقابل هذه الخدمات، غير أنه يودع في صندوق الحكم العسكري دون أن يستفيد العمال منه.

إن هذه الظروف الموضوعية بالنسبة للعمال هي التي أطلقت الحركة النقابية فازدادت حجماً وعدداً، فلم تعد تقتصر على النقابات التي كانت قائمة في الماضي، إذ تم إحياء نقابات عديدة في القدس وفي الخليل وفي مدن أخرى. كذلك ازداد عدد المنتسبين للنقابات. وخاضت النقابات نضالات مطلبية وسياسية بارزة. ولكن ثمة مشاكل تواجهها خصوصاً فيما يتعلق في مجال عملها في المؤسسات الاسرائيلية.

ان الاحتلال يحظر على النقابات القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة القيام بأي تحرك نقابي دفاعاً عن حقوق العمال الذين يعملون في المؤسسات الاسرائيلية، بحجة الاعتبارات الأمنية. تلك عقبة جدية ولكن العمل يجري على تذليلها.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات العربية، فهي تعاني مشكلة تنبع من موقف أصحاب

هذه المؤسسات الذين يضعون العقبات في وجه النشاط النقابي، بحجة أن النقابات ينبغي أن تعمل على تدعيم المؤسسات العربية، وتضمن صمودها في وجه اجراءات الاحتلال التي ترمي للتضييق عليها ومحاصرتها. وبالتالي فإن أصحاب هذه المؤسسات يعملون لالقاء أعباء سياسة الاحتلال الاقتصادية على كاهل العمال. ومثال بارز على ذلك ما حدث مع عمال شركة كهرباء القدس. صحيح ان الموقف الوطني للعمال واضح، كما أشار الرفيق أبو علي لكنهم قاموا باضراب ضد الشركة للمطالبة بتحقيق مجموعة من المطالب النقابية أيضاً. والحقيقة مع الأسف، أنه كان هناك موقف سلبي حيال النقابة والاضراب، بحجة أن الشركة وطنية، وأن العمال، في مطالبتهم بزيادة أجورهم وتحسين أوضاعهم، إنما يتسببون في ضرب الشركة. ولكن، في نهاية المطاف، اضطر أصحاب المؤسسة إلى الاذعان لمطالب العمال. والواقع أنه يتعين على أصحاب المؤسسات العربية أن يجدوا لغة للتفاهم مع نقابات العمال بحيث يضمنون فعلاً صمود وبقاء هذه المؤسسات، وفي الوقت نفسه توفير حياة لائقة للعمال في وجه الغلاء الفاحش الذي تعاني منه جماهير الأرض المحتلة.

إن النقابات تقوم بقسطٍ ملموس من النضال الوطني في مختلف أشكال النضال ضد الاحتلال. فنقابات العمال لها دور بارز سواء في الجبهة الوطنية أم في لجنة التوجيه الوطني، فهناك ممثل عن اتحاد النقابات في كل منهما. وقد برز هـذا الدور حتى في الانتخابات البلدية، العام ١٩٧٦، حين رشح اتحاد النقابات ممثلين عنه في عدد من المجالس البلدية، ففازوا في الانتخابات. لذلك، ونتيجة لهذا الدور الوطني الذي تلعبه النقابات العمالية ضد الاحتلال فقد تعرضت إلى جملة اجراءات قمعية؛ حيث سجن العديد من قادتها، وأبعد العديد أيضاً، وهناك الآن بعض القادة تحت الإقامة الجبرية، بالإضافة إلى القانون الذي سن في العام الماضي والذي قضى بتعديل المادة ٨٣، من قانون العمل للحكم العسكري أن يتدخل في الانتخابات بشطب أسماء مرشحين لا يرضى عنهم بحجة أمنية. وبالتالي، فإن الحكم العسكري، يريد تفريغ الحركة النقابية من القوى الوطنية المناضلة ضد الاحتلال، مما يستلزم أن تواجه النقابات هذا الاجراء وترفضه.

أما فيما يتعلق بالنقابات المهنية، ونحن في معرض الحديث عن العمل النقابي، فإن لها دوراً نضالياً خاصاً، وهو ناشىء كذلك من الظروف الصعبة التي يتعرض لها المهنيون: الأطباء، والمهندسون، والمحامون، وسواهم، والتي تدفع أعداداً غير قليلة منهم للهجرة. ويبرز هذا الدور النضالي في تجمع النقابات المهنية، فليس من الصدفة أن لجنة التوجيه الوطني قد انبثقت عن مؤتمر عقد في دار مجمع النقابات المهنية في القدس، وان سكرتير مجمع النقابات هو، في الوقت نفسه، سكرتير لجنة التوجيه الوطني. وفي هذا المجال، لابد من الحديث عن دور قطاعات أخرى، كالطلاب ومجالس الجامعات، فهي تلعب دوراً بارزاً، سواء على الصعيد المهني النقابي أو الوطني، ولابد أيضاً من التوقف أمام وضع المعلمين، الذين يواجهون حظراً على قيام نقابة لهم. وكل ذلك يكشف أن الاحتلال يضع عقبات، أمام العمل النقابي، خصوصاً، إذا كان هذا العمل تصدياً له. فهو، مثلاً، يسمح بانشاء النقابات العمالية، بحجة أنها كانت قائمة خلال فترة الحكم الأردني للضفة، لكنه يحول دون تأسيس المعلمين لنقابة خاصة

بهم، بحجة أن الحكم في الأردن، لا يسمح لهم بتشكيل نقابة. وهذا الواقع يثقل على المعلمين، ويستبقيهم في ظروف غاية في الصعوبة، مما دفعهم قبل أشهر، وكما تعلمون، لإعلان الإضراب العام، لمدة شهر، مطالبين بتأسيس نقابة لهم وزيادة رواتبهم، ولكن الاحتلال رفض ذلك رفضاً باتاً.

**ياسر عبد ربه:** لا أريد العودة إلى عدد من النقاط، التي تطرّق إليها الرفاق الذين تحدثوا قبلي. ولكنني أعتقد أن مهمة تنظيم ١٥٠ ألف عامل فلسطيني، يشكلون الطبقة العاملة الفلسطينية في المناطق المحتلة، ومنهم ٢٠ بالمئة تقريباً، من عمال الصناعة، هي المهمة الأعظم والأبرز، في النضال النقابي داخل المناطق المحتلة.

ومن أجل تنفيذ هذه المهمة، من الواضح أن النقابات اتسعت صفوفها خلال السنوات الماضية، وتقدم دورها في الدفاع عن مصالح العمال، وخاصة العاملين في المشاريع العربية، كما اتسع دورها في النضال الوطني. إلا أن استيعاب التطور الجديد، الذي وقع بين صفوف الطبقة العاملة الفلسطينية، يتطلب، في تقديرنا، جملة من المهمات الأكثر إلحاحاً.

في مقدمة هذه المهمات السعي الحثيث لتشكيل نقابات جديدة، من خلال إحياء النقابات القديمة، أو إنشاء فروع للنقابات الحالية القائمة؛ حيث أن الاحتلال يمنع، متذرعاً بالقانون الأردني، أي تشكيل لنقابات لم تكن قائمة قبل الاحتلال. وهذه العملية جارية الآن، ولكن ينبغي أن تطور، أكثر فأكثر، باتجاه توسيع أطر النقابات الحالية، وإحياء النقابات القديمة.

المهمة الثانية، هي الدفاع عن مصالح العمال العاملين بالمشاريع الإسـرائيليـة. فنصف العاملين، إن لم يكن أكثر، ما زالوا من العاملين في المشاريع الاسرائيلية. إلا ان النقابات الحالية تستطيع أن تدعم قضية العمال في المشاريع الاسرائيلية رغم القانون الاسرائيلي، خصوصاً وأنهم يتعرضون، فعلاً، لاضطهاد مزدوج وظاهر للعيان: اضطهاد وقمع قومي، واضطهاد وقمع اجتماعي.

المهمة الثالثة، هي توحيد الحركة النقابية في الضفة الغربية وغزة؛ بحيث لا يمكن أن تكون هناك حركتان نقابيتان، لشعب واحد، في منطقة تخضع لاحتلال واحد. وفي هذا الإطار، أؤكد على ضرورة إحياء نقابات غزة، من خلال إنهاء الوضع الذي كان قائماً خلال السنوات الماضية. تلك النقابات التي كانت مجرد هياكل جوفاء، على رأسها عناصر بيروقراطية، ولم تُـجْرَ أية انتخابات فعلية لهذه النقابات، طوال السنوات الماضية، للتواطؤ بين بعض هذه العناصر، وبين العناصر الرجعية، والحكم العسكري في غزة.

والمهمة الرابعة، هي قضية الدفاع عن مصالح العمال، في المشاريع العربية، وعدم تحميلهم، وحدهم، أعباء سياسة الاحتلال الاقتصادية. وهذه القضيـة بقيت، ولا تزال، من بين قضايا الخلاف، حتى ضمن صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، باتجاهاتها وقواها المختلفة، داخل المناطق المحتلة.

وفي هذا الإطار يتطلب هذا الوضع تطوير هياكل النقابات الحالية، التي باتت ـ بعضها على الأقل ـ متخلفة عن الواقع الجديد للطبقة العاملة. فعلى سبيل المثال، لايمكن أن تكون هناك نقابة، اسمها نقابة مؤسسات «عاليه»، تضم كل العمال الذين ينتمون إلى مهن ومراكز عمل مختلفة، لمجرد تواجدهم الجغرافي في بلد واحد. إن هذا التطوير لهياكل المؤسسات النقابية، هو عنصر يدفع، أكثر، نحو انخراط مزيد من العمال في النقابات، ويشجع، أكثر أيضاً، على توسيع قاعدة النقابات ونهوضها بدورها الفعلي، في الدفاع عن مصالح العمال، وفي تمثيلهم وطنياً واقتصادياً.

ومن المسائل التي ينبغي، في الواقع، أن تعالج بحرص شديد، مسألة التعاون فيما بين القوى الوطنية العاملة في إطار النقابات، معتمدة مبدأ التمثيل النسبي فيما بينها، لكي ترسي علاقاتها على أسس من التكامل والتعاون، بدلاً من أسس التنافس والصراع.

طبعاً، ينبغي هنا الحديث عن المنظمات الجماهيرية المختلفة. إن الحركة النسائية، على سبيل المثال، تطور دورها، لكن المعضلة، في بعض أقسام الحركة النسائية، انها لازالت تحترف أسلوب العمل الخيري النسائي، بدلاً من التوجه إلى القطاع الذي يتسع، أكثر فأكثر، وهو قطاع العاملات الفلسطينيات في المؤسسسات العربية وفي المشاريع الاسرائيلية، للدفاع عنهن وتمثيلهن، بالإضافة إلى القطاع الواسع من ربات البيوت، من جماهير النساء العريضة.

أما بشأن الحركة الطلابية فهناك الآن طبعاً، منظمات معترف بها سواء في الجامعات أم في المدارس الثانوية. وتوحيد هذه المنظمات، في مركز واحد للحركة الطلابية على صعيد الجامعات وعلى صعيد المؤسسات التعليمية الأخرى، في إطار اتحاد طلابي يشكل امتداداً للاتحاد العام لطلاب فلسطين في المناطق المحتلة، هو من بين المهمات، التي مازالت تقع على عاتق الحركة الطلابية، لتطوير دورها وتوحيد نشاطاتها ونضالاتها، في مختلف أماكن تمركزها وتجمعها في المناطق المحتلة.

أما بشأن المعلمين والمهنيين فقد جرى تطور هام تحق الإشارة إليه؛ إذ ان قيام لجان للمعلمين ولجنة عامة تمثل سائر المعلمين، بالإضافة إلى نقابات المهنيين، كان من بين الأحداث البارزة، على صعيد الحركة الجماهيرية، خلال السنتين الماضيتين.

هناك أيضاً، قضية لاتزال دون اكتمال، وهي قضية الدفاع عن الأرض. لقد كانت هناك لجان تنشأ وتعمل لمواجهة عمل استيطاني في مناسبة معينة، ثم يتوقف عمل هذه اللجان. ولجان الدفاع عن الأرض ينبغي أن لاتقتصر، بالتأكيد، على أبناء القرية المستهدفة، بل ينبغي أن يشترك فيها، كما كان يحدث في بعض الأحيان، ممثلون عن القرى الوطنية المختلفة، لكي تتحول، قضية الأرض في قرية ما، إلى قضية وطنية عامة. ولكي يكون هناك نوع من الاستمرارية والتواصل، في عمل لجان الدفاع عن الأرض.

وفي المحصلة أريد أن أقول: إن هناك آفاقاً مفتوحة لتطوير عمل الحركة الجماهيرية، في المناطق المحتلة لتنظيمها، وان اندفاع الجماهير الواسعة، في المناطق المحتلة، للانتظام في

المؤسسات الجماهيرية، بما فيها مؤسسات أخرى، كالنوادي، وكلجان العمل التطوعي وسواها، هذا الاندفاع لاحدود له فعلاً... فالجماهير أدركت، بتجربتها، أن هذه المؤسسات هي سلاحها الرئيسي، في مواجهة مخططات الاحتلال. وقد تمكنت المؤسسات الجماهيرية من أن تحقق بعض الانتصارات على مخططات الاحتلال، في أكثر من مجال أو موقع، وكان هذا درساً هاماً للحركة الجماهيرية، وعنصراً أساسياً في دفعها للانخراط في هذه الأطر، التي بقدر ماتكون منسجمة مع هذا الاستعداد الجماهيري، بما يمكنها من استيعاب أوسع إطار من القاعدة الجماهيرية، بقدر ما يمكن أن يتحقق الهدف الكبير والعظيم، وهو: وحدة الحركة الجماهيرية، بقاعدتها الرئيسية وتطوير نضالها، في مواجهة الاحتلال ومن أجل الدولة المستقلة.

محمد خليفة: أريد أن أضيف ملاحظتين: الأولى، وهي أن هناك إمكانية للوصول إلى بناء الجبهة الوطنية من خلال الممارسات الايجابية في إطار العمل النقابي، ويتم ذلك، كما أشار الأخ ياسر والأخ أبو علي، بالعمل على تمثيل جميع الفصائل الوطنية في كافة المجالات النقابية، مع ضرورة توسيع هذه النقابات. أما الملاحظة الثانية، فهي أنه لابد من أن نعمل على دعم هذه النقابات، من خلال اللجنة الفلسطينية ــ الاردنية المشتركة، برصد الأموال اللازمة لعمل هذه النقابات. إن هذا التوجه يعني السعي لبناء إطار الوحدة الوطنية قاعدياً. فإذا كنا قليلاً ما نختلف في أوساط القيادات، فلنعمل قليلاً من أجل توحيد القواعد، وبمنحى، من هذا النوع، سنسهم في دفع قضية الجبهة الوطنية إلى الأمام، لأننا نهيء لها القاعدة الصلبة.

ماجد أبو شرار: بودي أن أرى صورة العمل النقابي داخل الأرض المحتلة بالصورة المشجعة والمشرقة التي تحدث عنها الاخوان، وخصوصاً الأخ ياسر الذي يطالب بأن نبذل كل جهدنا لمواكبة التطور الذي تشهده الحركة النقابية والعمالية داخل الأرض المحتلة.

أنا، بصدق، عاجز تماماً عن رؤية هذه الصورة الايجابية، وذلك لعدة أسباب:

أولها، ان عدد عمالنا الصناعيين والزراعيين والحرفيين داخل الأرض المحتلة يبلغ ٢٥١ ألفاً، في حين أن مجموع المنتسبين إلى النقابات هو ٢٠ ألفاً فقط، أي ما يساوي ١٠ بالمئة تقريباً. وهذا، في رأيي، أمر منطقي وطبيعي. لكن لابد من أن نسجل أن النقابات تمثل ١٠ بالمئة فقط من الجسم العمالي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة. لأن الكلام الذي سمعناه يوحي وكأنها تمثل من ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من الجسم العمالي. قلت ان هذا أمر طبيعي، فلماذا؟ أولاً لأن القطاع الصناعي داخل الأرض المحتلة قطاع متدهور ويتعرض لمحاربة شديدة ويكاد يكون معدوماً مما يؤثر على الجسم العمالي، ويؤثر على إمكانيات ونشاطات النقابات العمالية.

كذلك، فإن القطاع الزراعي قطاع محارب وضعيف وسيىء الانتاج، وهذا أيضاً يؤثر على الجسم العمالي، ويدفع عدداً كبيراً جداً من العمال الزراعيين للتوجه للعمل داخل

الأرض المحتلة العام ١٩٤٨، مما يمنعهم من الانتساب إلى النقابات الزراعية والنقابات الصناعية. ويضاف سبب آخر هو أن باب التهجير والهجرة مفتوح أمام عمالنا، وعلينا أن نعرف أن عدد الذين هاجروا من الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ الاحتلال الاسرائيلي حتى الآن، يزيد على ٤٥٠ ألف فلسطيني، والنسبة الأكبر منهم من العمال والمهنيين والأكاديميين. فخلال العام الماضي فقط، هاجر ٢٠ ألف عامل وفني من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وثمة سبب ثالث، أيضاً، هو الخلافات القائمة بين الفصائل الوطنية، والتي تخلف انعكاسات سلبية جداً على العمل النقابي.

نقطة أخرى، يجب الإشارة إليها: لقد باتت لدينا نقابات مقفلة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ــ وليس فقط في قطاع غزة ــ مقفلة بمعنى المماطلة في إجراء الانتخابات، والمماطلة في التنسيب، لأن الذي يحكم عملية التنسيب هو عقلية استمرار السيطرة على هذه النقابة أو تلك، مما يساهم في إضعاف العمل النقابي الفلسطيني.

يضاف إلى ذلك سبب رابع، وهو تدخل الحكم العسكري في القوانين النقابية، وآخر مظهر لهذا التدخل تعديل المادة ٨٣ من قانون اتحاد نقابات العمال الذي يقضي بعرض أسماء المرشحين لانتخابات النقابات على الحاكم العسكري وموافقته عليهم. مما دفع النقابات إلى أن تتردد في عقد مؤتمراتها وانتخاباتها، حتى لاتضطر إلى رفع الأسماء الى الحاكم العسكري. وهذه إحدى نقاط الخلاف بين إخواننا في الشعبية واخواننا في الديمقراطية واخواننا الشيوعيين. هذه مجمل الأسباب التي تدعونا لنقول، ونحن نستند إلى وقائع علمية، ان الوضع النقابي داخل الأرض المحتلة وضع ضعيف ومتدهور، وليس وضعاً ناهضاً ومتطوراً. وإن كان هذا لايسقط، للحظة واحدة، الدور النقابي البارز الذي تقوم به مجمل النقابات داخل الأرض المحتلة، خصوصاً الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية الذي يضم ١٩ نقابة، وتضاف إليها نقابات المهندسين والأطباء وغيرها، والتي تقوم بدور أساسي جداً.

هذه القضايا يجب أن نتوقف أمامها لأننا نهدف من وراء هذه الندوة إلى وضع لبنة في طريق العمل على إعادة بناء الوضع داخل الأرض المحتلة.

**بلال الحسن:** أخ ماجد لقد أشرت إلى النقابات المغلقة، مغلقة من قبل من؟

**ماجد أبو شرار:** من قبل كل من يستطيع الوصول إلى نقابة ما والسيطرة عليها وهذه ظاهرة خطيرة يجب التصدي لها.

**ياسر عبد ربه:** يبدو أن الأخ ماجد لم يستمع جيداً إلى مداخلتي. لذلك فهو لم يكن يجيب على قضايا طرحتها. لقد أكدت على العمال وعلى العمل النقابي بأشكاله السليمة. وقلت أنه حدث تطور، خلال السنوات الماضية، لأنه حتى العشرين ألفاً يمثلون رقماً متقدماً، إذا تم قياسهم بالوضع الذي كان قائماً في مطلع السبعينات حيث كان هناك

بضعة مئات فقط من المنتسبين. وكانت هذه النقابات، في أفضل الحالات، مجرد تجمعات حرفية.

**ماجد أبو شرار:** وما زالت.

**ياسر عبد ربه:** لا، الوضع يقول لا. لقد نشأت نقابات جديدة من خلال إحياء عدد واسع من النقابات السابقة. وهذه العملية تجري بشكل متواصل وواسع النطاق. لقد جرى تعديل وتطوير للانظمة الداخلية لعدد من النقابات، من أجل فتح الباب للجسم العمالي الواسع للانتظام في النقابة. فبعض النقابات كانت شروط الانضمام إليها في السابق أقسى من شروط الانضمام إلى تنظيم سياسي. لقد جرى تطوير بعض هياكل النقابات من خلال تشكيل فروع لعدد منها، خاصة في القرى التي لم تعد قرى بالمعنى التقليدي السابق، بل تحولت إلى مراكز تتواجد فيها المئات من العمال الذين ينتقلون يومياً للعمل في المشاريع الاسرائيلية. هناك تطور قد وقع. لكنني لم أرصد هذا التطور بمقدار مارصدت المهمات التي ينبغي القيام بها في الظرف الراهن لكي تتمكن النقابات الحالية، فعلاً، من استيعاب الجسم الواسع للعمال الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وقد قلت، هنا، تحديداً: تطوير هياكل النقابات الحالية أي حل مشكلة النقابات التي أغلقت أبوابها أمام العمال لضمان هيمنة فئة بيروقراطية على قيادتها على غرار غزة مثلاً، والاعتناء بمشكلات العمال في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨ لأن مشكلات هذا القطاع استمرت تعالج بطريقة إفرادية بدلاً من أن تعالج كجسم جماعي. وتحدثت عن الدفاع عن مصالح العمال في المشاريع العربية، في الاتجاه الذي تحدث فيه عدد من الرفاق، حيث لاينبغي للعمال أن يتحملوا وحدهم العبء في مواجهة الاحتلال وسياسته الاقتصادية.

إن طرح مثل هذه المسائل، لايعني أنها قد أنجزت، بل يعني اعتبارها مهمات للنضال، مهمات للعمل، لأننا بحاجة إلى حركة نقابية تستطيع أن تواكب التطور الذي وقع في تركيبة الطبقة العاملة، وفي وزنها، وفي أشكال تمركزها، وفي تزايد حجم العمال الصناعيين في صفوفها، فليست نسبة قليلة أن يتواجد ٢٠ بالمئة من العمال الصناعيين في إطار الطبقة العاملة ككل. هذه هي المشكلة. هناك معضلات ذاتية عديدة بالتأكيد، ونحن جميعاً متفقون بشأنها، بما فيها معضلات العلاقات بين القوى الوطنية في الداخل، وأثرها على توسيع صفوف هذه النقابات، أو علاقات النقابات مع اتحاد العمال في الخارج.

هذه المسائل ينبغي حلها في إطار النضال، ولكن المسألة المركزية هي تطوير الحركة النقابية لكي تنسجم مع التطور الحاصل في وضع الطبقة العاملة. هذه العملية سائرة في هذا الاتجاه، ومهمتنا أن نلتقط أين تكمن الحلقة المركزية لكي تكتمل هذه الحلقة. هذا هو الموضوع. اما أن تكون هناك خلافات وصراعات، وأن تكون هناك مشكلات في هذه النقابة أو تلك وأن تكون هناك مشكلات في العلاقة بين النقابات في الداخل والنقابات في الخارج، فهذه كلها مشكلات قائمة وموجودة وتنبغي معالجتها، ولكنها ليست هي المشكلة الرئيسية.

**عربي عواد:** عندما يجري الحديث عن النشاط والتطور في الحركة النقابية، فلا يعني ذلك أنها باتت تضم في صفوفها النسبة الغالبة من العمال، لاسيما وأن عدداً غير قليل

منهم، يزيد على الـ ٨٠ ألفاً، يعمل في المشاريع الاسرائيلية. وحتى الآن، مازالت هذه المهمة مطروحة أمام النقابات العمالية لكي تساهم في نشاطها بينهم وقد جرى فعلاً تطور ملموس في صفوفهم في العام الأخير. لكن إذا قارنا بين واقع الحركة النقابية في العام ١٩٦٧ ووضعها اليوم، وجدنا فعلاً فارقاً كبيراً جداً. أولاً، لم يكن هناك اتحاد نقابات أصلاً، وكان عدد النقابات قليلاً. ماجرى هو أنه تمت المحافظة على النقابات القديمة، ثم جرى تشكيل اتحاد خاص بها، وانفصلت عن اتحاد النقابات في الأردن رغم ضغوط الحكم للابقاء على ارتباطها به، ورغم ضغوط الهستدروت لربط العمال العرب به.

ولنلجأ إلى الأرقام، لملاحظة هذا التطور. فنقابة عمال المؤسسات في رام الله، مثلاً، كانت تضم خلال العامين ١٩٧٣ و١٩٧٤، ٢٥٠ عاملاً، وهي تضم اليوم ١٧٠٠ عامل منتسب إليها. ثم مجلس الاتحاد في النقابات كلها، كان عدده في العام ١٩٧٤، حوالي ٥٠ وهو يبلغ الآن ١١٨. وعدد النقابات المنتسبة كان، في البداية، يتراوح بين ٩ و١٠، في حين بلغ الآن ٢٧ نقابة وهذه واحدة من المشاكل التي يحاول الأردن الآن الضغط بشأنها لأن قانون الدمج الذي جرى تطبيقه في عمان يراد له أن يطبق في المناطق المحتلة. ففي الاردن، جرى تقليص عدد النقابات لكي ينجح الحكم في السيطرة عليها، ولذلك فإن العدد الموجود الآن في اتحاد النقابات العمالية في الأردن هو دون العشرين.

إذن، هناك تطور جرى في السنوات الأخيرة. هذه ظاهرة موضوعية يجب أن نلحظها.

من جهة أخرى، هناك قضية أشير إليها من منظار سلبي، وهي قضية التنافس بين القوى الوطنية. أنا أريد أن أسجل بصراحة أن التنافس كان عاملاً رئيسياً في تنشيطها. هذا جانب إيجابي يجب ألا يغيب عن أنظارنا. صحيح أنه يتضمن، أيضاً، جانباً سلبياً، فالخلافات التي وقعت ينبغي أن نضع حداً لها وينبغي التأكيد على الحرص على وحدة الحركة النقابية في الضفة الغربية وتعاون كل القوى الوطنية داخلها في اطار وحدة وطنية تستند إلى مبدأ التمثيل النسبي، أما المشكلة التي تعيشها غزة، فلا أريد أن أكرر الكلام حولها، لأن هناك على رأس النقابة عنصراً غير مقبول. لا يمارس إجراءات بيروقراطية فقط، بل هو دخيل على العمال أصلاً لأنه ربّ عمل.

هناك، في الحقيقة، القضية التي تحدث عنها الرفاق، وتتناول العلاقة بين الحركة النقابية في الخارج والحركة النقابية في الداخل، بما فيها نقابات العمال والحركة الطلابية وحركة المعلمين، حتى الآن تعيش هذه العلاقة أضعف حالاتها. ماهو المطلوب؟ المطلوب أن يجري العمل فعلاً لتدعيم الحركات النقابية في الداخل بتنظيم علاقاتها مع الحركة في الخارج، من خلال التنسيق مع الاتحاد العام لعمال فلسطين بصفته الممثل الوحيد للعمال. هذه المسألة ينبغي أن نحرص عليها سياسياً، أي أن الصفة التمثيلية للمنظمات الفلسطينية الجماهيرية ينبغي أن تشمل التنظيمات الموجودة في الأرض المحتلة. ولكن ينبغي أن يكون هناك تنسيق، كأن تأتي وفود من الحركة النقابية العالمية إلى الأرض المحتلة. وهذا ماحدث مؤخراً؛ الأمر الذي يوفر لنا دعما. لقد جاء وفد من الـ (C. G. T.) ووفد آخر من النقابات الأميركية، مما أثار ثائرة الاحتلال، فبادر إلى وضع العقبات

والعراقيل. كذلك يمكن تنظيم وفود من النقابات التي في الداخل لتذهب مثلاً إلى الخارج طلباً لدعم لها. وينطبق الأمر نفسه على المعلمين. حتى الآن ما زالت العلاقة ضعيفة جداً.

**ماجد أبو شرار:** لديّ ملاحظة أخيرة، حتى لا يبدو أن النقاش، في محصلته هو بين وجهتي نظر متباينتين. أعتقد أن ثمة اتفاقاً أو قاسماً مشتركاً بين وجهتي النظر هاتين، قوامه أنه حدث تطور بحجم معين ولكن يبقى أن هناك نواقص يجب أن نناضل حتى نتجاوزها. إن موضوعات كموضوع الاستئثار في بعض النقابات، وإغلاقها في وجه التنسيب، وموضوع عقد مؤتمراتها وانتخاب قيادات جديدة، وموضوع إنقاذ النقابات المسيطر عليها من قبل أرباب العمل أنفسهم، وموضوع الصلة فيما بين نقابات الداخل ونقابات الخارج، هذه كلها موضوعات ينبغي أن نتطارحها بصراحة.

أما مسألة أن تكون النقابات إطاراً تحتشد فيه جميع الطاقات، فذلك مطمح لم ننجح بعد في بلوغه، فحتى النقابات القائمة الآن في الخارج، لا تحشد كل الطاقة العاملة في أية مهنة من المهن. ففي الاردن، على سبيل المثال، هناك ١٦ نقابة تجمع ٨٠ ألف عامل، من بينهم ٤٦ ألف عامل سائق وميكانيكي.

## ٥ ــ العمل العسكري

**بلال الحسن:** نلاحظ غياب كثير من التنظيمات عن العمل العسكري المنبثق من الداخل، كما نلاحظ انشغال بعض التنظيمات بالعمل السياسي على حساب العمل العسكري، ونلاحظ أيضاً بايجابية كبيرة، أن بعض الخلايا الفدائية تشكل نفسها بنفسها، وتحصل على سلاحها بوسائلها الخاصة، ثم تنسب نفسها لهذا التنظيم أو ذاك حسب قناعاتها. ألا يعني ذلك ضعفاً عاماً في قدرة المنظمات الفدائية على تطوير عملها العسكري؟ ثم ألا تلاحظون أن أساليب العمل العسكري في الداخل تعاني من ضعف في الابتكار والتنويع؟

**ياسر عبد ربه:** حتى لا نكرر الكلام المعتاد حول تطوير الكفاح المسلح داخل المناطق المحتلة، واعتباره الشكل الرئيسي للنضال وضرورة توجيه كل الطاقات والجهود والامكانات في هذا الاتجاه، أود أن أشير إلى تطور هام في الوضع، داخل المناطق المحتلة، وإلى علاقته بالعمل المسلح. إن العمل المسلح في المناطق المحتلة بدأ يتحول إلى ظاهرة جماهيرية. أقول بدأ يتحول، ولم يتحول بعد كلياً. إن المبادرات التي تتم، والتي يشير السؤال إلى شكل من أشكال التقدير لها، تفتح أفقاً لكي ينتقل العمل العسكري في المناطق المحتلة نقلة نوعية من كونه عملاً فردياً إلى عمل تتبناه وتسهم فيه جماهير واسعة. وهذا هو المخرج الحقيقي للعمل المسلح في المناطق المحتلة. هذا لا يعني أن تطوير الأشكال الحالية من العمل المسلح غير ممكن في الظرف الراهن، رغم كل الصعوبات والعقبات. لكن هذا التطوير يتطلب أشكالاً تنظيمية أرقى وأكثر تقدماً من تلك التي كانت تعتمد سابقاً من قبل فصائل المقاومة.

ليس أمراً طبيعياً، أو مقبولاً، أن تترتب على كل عملية عسكرية اعتقالات لاتقتصر على منفذ العملية أو منفذيها، بل تشمل كل من لهم علاقة بهم.

على هذا الصعيد، هناك نقص كبير في أشكال العمل العسكري وتقنيته، في دقته وانتظامه وإيلائه الاهتمام الرئيسي، حتى لايؤدي أي عمل عسكري ناجح إلى انتكاسة في المزاج الجماهيري.

**أبو علي مصطفى:** إذا ماوقفنا أمام مراجعة رقمية لجدول يبينّ حجم العمليات العسكرية داخل الأراضي المحتلة في السنوات الثلاث الأولى، وقارناها بجدول السنوات الخمس الأخيرة، سنجد أن هناك هبوطاً في حجم العمليات العسكرية. لكن هذا لايكفي وحده لأن يشكل مقياساً لمستوى تطور العمل العسكري، بما يتناسب مع مستوى المكاسب السياسية التي حققتها الثورة الفلسطينية، على الصعيدين العربي والعالمي. وإذا ماجرى التمعن والتدقيق في الموضوع، فلا بد من أن نشير، على هذا الصعيد، إلى أهمية العامل الموضوعي في التأثير على مدى الفعالية العسكرية. ويتمثل هذا العامل في أكثر من سبب مؤثر.

السبب الأول هو أن انتكاسة المقاومة في الاردن أثرت، إلى حد كبير، على مستوى النشاطات العسكرية، سواء من حيث عدد المواجهات القتالية المباشرة مع قوات العدو الصهيوني، أم من حيث مستوى تدعيم الوحدات والخلايا والتنظيمات داخل الأراضي المحتلة، عن طريق الامتداد الجغرافي الطويل الذي كان متاحاً أمام قوات الثورة الفلسطينية.

وسبب آخر، يعود إلى أننا، في الثورة الفلسطينية، ومنذ ست سنوات، نخوض معركة الدفاع عن الثورة في لبنان. دون أن يعني ذلك تقليلاً من قيمة هذه المهمة، لأن الدفاع عن الثورة الفلسطينية وعن بقائها، هو أيضاً مهمة استراتيجية لانستطيع أن نستغني عنها.

يضاف إلى ذلك كله، مابات معروفاً من حواجز تعيق إمكانية الوصول إلى الأرض المحتلة، حتى بما ابتدعته الثورة الفلسطينية من أعمال نوعية من نمط معين في فترة من الفترات، ومن أعمال انتحارية ذات معنى سياسي.

ولكن ينبغي أن نلاحظ الأمر الذي أشار إليه الرفيق ياسر حول بدء تحول العمل العسكري إلى نشاط جماهيري. إننا، في مقابل صعود في وتيرة المواجهات العسكرية وكثافتها وزخمها. في قطاع غزة مثلاً، نلحظ ان هذا الزخم العسكري والسياسي كان يفتقد إلى العمق الذي أشير إليه، بمعنى أن يتحول إلى حالة جماهيرية شاملة. على سبيل المثال، نحن في الجبهة الشعبية قيمنا دورنا العسكري، في فترة من الفترات، حتى في وقفتنا في مؤتمرنا الأخير أمام التقرير العسكري الذي قدم معتبرين أننا حققنا تجربة ناجحة في قطاع غزة وفي جبال الخليل. كان هناك تقييم عالٍ للمستوى العسكري، لكنه كان يفتقد إلى العمق التنظيمي، بمعنى تأسيس بناء تنظيمي يحيط به، حتى يشكل رافداً وسنداً لاستمراريته، وخلق مد جماهيري حوله بحيث لايكون معزولاً، أو تقتصر مشاركة الجماهير فيه على موقف المتفرج.

في الفترة الأخيرة، كان الوضع الجماهيري داخل الأرض المحتلة، يعاني خللاً، بمعنى أنه يعيش حالات صعود وهبوط، فيما العمل العسكري يحتل واجهة الأحداث.

لكن ما يحدث، الآن، هو النقيض تقريباً. فالمد الجماهيري، الآن، يتجاوز الفعالية العسكرية التي تأتي مقصرة عنه. لذلك، وحتى تستقيم الأمور بانتظام، لابد من أن يتوازن العمل السياسي الجماهيري مع فعالية عسكرية مناسبة. لأن الفعالية العسكرية تلعب دوراً في تعزيز عملية التعبئة والتخطيط والتفاف الجماهير حول الثورة.

كذلك فإن العمل العسكري، ومهما كان عالي الوتيرة وفي غياب امتداد جماهيري يلتقط نتائجه السياسية ويحولها إلى معركة مفتوحة متصلة مع العدو، يصبح عملاً مغامراً يفضي إلى النتائج التي أشير إليها، أي عملاً عسكرياً على مستوى بنية التنظيم البشرية، تعقبه حملة واسعة من الاعتقالات، ومن زج عشرات الكوادر والأعضاء في السجون.

لا شك أن مستوى البناء التنظيمي، الآن، بالنسبة للمنظمات هو أفضل من الوضع السابق. لكنه ينبغي أن يتوازن مع فعالية سياسية جماهيرية مقابلة.

**ماجد أبو شرار:** أوافق الأخ أبو علي مصطفى، على أن العمل العسكري لم يعد يواكب العمل السياسي بشكل ملحوظ، كما أوافق على بعض الملاحظات التي وردت في ورقة العمل، خصوصاً فيما يتعلق بغياب بعض التنظيمات الفلسطينية عن العمل العسكري داخل الأرض المحتلة. الواقع أن هناك تنظيمات فلسطينية معروفة منذ سنوات طويلة، ليس من همومها ممارسة العمل السياسي والعسكري داخل الأرض المحتلة.

إن مسألة انشغال بعض التنظيمات في العمل السياسي، ودعني أقول العمل الدعاويّ، على حساب العمل العسكري، هي ظاهرة مرضية قائمة منذ انطلق الكفاح المسلح الفلسطيني. لا شك أن تجربتنا كبرت على صعيد العمل داخل الأرض المحتلة، وخصوصاً على الصعيد العسكري. ولكن بالمقابل فإن تجربة العدو كبرت بدورها على صعيد استنباط المزيد من الوسائل لمقاومة العمل العسكري السري للمقاومة الفلسطينية.

هناك نوعان من العمل العسكري داخل الأرض المحتلة: العمل العسكري العلني (دورية تصعد إلى الجبل بمعرفة أهل المنطقة). والعمل العسكري السري. إن تجربة العمل العسكري المعلن، إضافةً إلى انها تؤذي العدو فهي أيضاً تلعب دوراً في التعبئة السياسية اليومية للجماهير. أما الوجه الآخر للعمل العسكري، فهو العمل السري الذي تقوم به خلايا سرية تعيش حياة عادية وطبيعية داخل الأرض المحتلة. ولدى العدو أجهزة مخابرات نشطة جداً في مجال تقصي آثار أية مجموعة تقوم بأية عملية بغية اعتقالها. وهذه معركة مفتوحة على الجانبين. نقطة أخرى لابد من أن نشير إليها؛ وهي أنه أصبح لدينا تطور في الصناعة العسكرية السرية، أي في صناعة المواد المتفجرة وفي اعدادها للتفجير.

إن العمل العسكري هو من أكثر الوسائل تعبئة لطاقات الجماهير. لهذا، لابد من أن نلتفت إلى هذه النقطة بالتحديد، فإذا كنا قد تمكنا، على صعيد العمل الوحدوي، من

تحقيق جملة انجازات على أصعدة متعددة، لكننا، على صعيد العمل العسكري داخل الأرض المحتلة، مازلنا نفتقر إلى عمل عسكري وحدوي. وأنا أعرف أن السبب في ذلك يعود إلى المسألة الأمنية، ولكن ذلك يجب ألا يمنع فصائل المقاومة، ذات الاهتمام الجدي بالعمل العسكري داخل الأرض المحتلة، من إنشاء مكتب عمليات مشترك للداخل، يتولى المهام التالية: أولاً: جمع المعلومات، ثانياً: تحديد الأهداف، ثالثاً: اختيار الأسلحة المناسبة للعمليات، رابعاً: التدريب، خامساً: تصنيع المواد المتفجرة وأنواع الأسلحة الأخرى والتدريب عليها، سادساً: التنسيق على صعيد تبادل الخبرة في الداخل، وفق الشروط الأمنية المطلوبة.

في اعتقادي أنه إذا استطعنا انشاء مثل هذا المكتب، فإننا سنتمكن من تقديم خدمة فعلية إلى المناضلين الذين يقومون بعمل عسكري سري في الداخل.

**عربي عواد**: لقد أصبح واضحاً من تجربة السنوات الماضية في مقاومة الاحتلال داخل الأرض المحتلة، ضرورة استخدام أشكال النضال السياسي والجماهيري والعسكري؛ فهي كلها تشكل روافد تصب في تيار واحد موجه لكنس الاحتلال والظفر بحق شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ولذلك، فلا يمكن أن يكون أحدها بديلاً عن الآخر أو متعارضاً معه بل هي مترابطة مع بعضها مكملة لبعضها، فارتفاع مستوى النضال السياسي والجماهيري يخلق مناخاً ملائماً للعمل العسكري، كما أن عمليات المقاومة المسلحة تذكي روح الحماس بين الجماهير وتساعد على دفع تيار النضال السياسي والجماهيري.

ولكن من الملاحظ، كما بيّن عدد من المشاركين في هذه الندوة، ان مستوى النضال السياسي والجماهيري، في السنوات الأخيرة، متقدم على النضال العسكري؛ وذلك يرجع لعدة أسباب، من بينها الصعوبات الكبيرة التي يواجهها العمل المسلح من أجل تأمين السلاح واتقان استخدامه، بالإضافة لاجراءات المحتلين القمعية التي تتخذ طابعاً أشد عنفاً وضراوة ضد العمل المسلح.

غير أن هناك سبباً هاماً آخر يتصل بأشكال التنظيم. فارتفاع مستوى النضال السياسي والجماهيري ترافق مع اتساع وتطور المنظمات السياسية والجماهيرية وازدياد نشاطها وفاعليتها ودورها في تعبئة وحشد الطاقات الكفاحية لدى جماهيرنا وزجها في معارك المواجهة مع المحتلين، في حين كانت هناك نواقص وثغرات في أشكال التنظيم التي يعتمد عليها العمل المسلح مكنت المحتلين من توجيه عدة ضربات له؛ الأمر الذي يتطلب استخدام أشكال من التنظيم أكثر دقة وأشد سرية.

ولا ريب أن اشتداد ضراوة اجراءات المحتلين خاصة في مجال الاستيطان ونهب الأرض وتهويدها وتشديد النهب الاقتصادي ووسائل القمع، كل ذلك يخلق حوافز لدى جماهيرنا للرد بعنف، مما يهيىء المجال لاتساع نطاق العمل المسلح وارتفاع مستواه إذا ما اعتمد على تنظيم دقيق محكم.

## ٦ ـ العناية بالأسرى

**بلال الحسن:** الملاحظ أن قضية الأسرى لم تصبح قضية مركزية حتى الآن (كل تنظيم يهتم بأسراه).

والملاحظ أن بعض الأسرى يشكون من ضعف الاتصال بهم أثناء تواجدهم في السجون؛ وغالباً ما تتولى عائلاتهم فقط هذه المهمة. والملاحظ أيضاً، أن إثارتنا لقضية الأسرى، على الصعيد الدولي، تعاني من ضعف واضح. وان تحقيق الصاندي تايمز مثلاً، خدم قضية الأسرى أكثر بكثير من جهودنا نحن.

ما هي ملاحظاتكم حول هذه القضية، وما هي مقترحاتكم لتأمين عناية أفضل بها؟

**ماجد أبو شرار:** إن الأسر والاعتقال والتوقيف من الأساليب اليومية التي يلجأ إليها العدو، للوقوف في وجه مقاومة شعبنا للاحتلال، وقد بلغ عدد الذين دخلوا سجون الاحتلال، منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن، ٢٠٠ ألف معتقل كحد أدنى، وان الموجودين الآن في الأسر والاعتقال هم بحدود خمسة آلاف.

ولا شك أن الأسير يعاني من أزمة الاعتقال، التي لا تحل إلا بخروجه من السجن، وهذا لا يعني ألاّ نسعى لتخفيف قسوة الاعتقال عنه، وبالرغم من أن هذه المشكلة عمرها من عمر الاحتلال فإن الكثير من قطاعات الرأي العام، العربي والعالمي، لا تزال تجهل الكثير عن معاناة أسرانا، ولعلّ هذه فرصة لنتحدث بشيء من التفصيل عن تلك المعاناة.

وإذا عدنا إلى الريبورتاج المشهور، الذي نشرته صحيفة «هآرتس» عام ١٩٧٩، نجد أن الأسير الفلسطيني يعيش في أقسى الظروف على أصعدة: السكن، الغذاء، الصحة، الثقافة، الترفيه، «الفورة» (الفسحة اليومية)، والزيارات.

**١ ـ السكن:** ينام الأسير الفلسطيني على الأرض، بأربع بطانيات تضاف لها في الشتاء، بطانية، ووسادة صغيرة. وبعد إضراب عسقلان الأول عام ١٩٧٧، والذي استمر ٨٥ يوما. مُنح الأسير فرشه.

هذا وتبلغ مساحة الغرفة ١٦م٢ (٤ × ٤) ينام فيها من ٢٠ ـ ٣٠ شخصاً (بلاطتان ونصف للأسير) ويقع المرحاض داخل الغرفة. وبابها صاج مقفل. للغرفة نافذتان مصفحتان من الخارج، تتوسطهما قضبان الحديد ويغطيهما من الداخل حديد مشبك. وبالمقابل يعيش كل ستة سجناء يهوداً، في غرفة، وينامون على أسِرَّه وشراشف وبطانيات.

**٢ ـ الغذاء:** نوع الطعام، المثبت في لائحة الطعام، يشمل وحدات حرارية كافية، ولكن، في التطبيق العملي، تنقص الكمية بسبب سرقات الادارة. وقد ضُبِطَت عدة سرقات، في سجون: غزة، عسقلان، الخليل ونابلس: أما النوعية فرديئة، وهي من أرخص الأصناف وكثيراً ما يتناول الأسير طعاماً لا يعرف مما يتكون. أما السجين اليهودي فطعامه من الصنف الجيد، وله صالة طعام ويحمل «المغاش» (الصينية) التي تحوي الطعام، ويجلس

إلى الطاولة، بينما الفلسطيني تأتيه الطناجر إلى الغرف ويُصب له الطعام في «كعرات» من البلاستيك.

٣ ـ **الصحة**: في كل سجن هناك عيادة، والطبيب يزور السجن مرتين في الاسبوع، وأحياناً مرة واحدة، وأحياناً لا يحضر. وهناك تفرقة في العلاج. فالمشاغبون (حسب رأي الادارة) يحرمون من العلاج الصحيح، أو الكافي، مما أدى إلى إصابات كثيرة بأمراض مزمنة واستشهاد آخرين (عدد الذين استشهدوا داخل السجون ٧٨) وأهم الأمراض المزمنة، القرحة، البواسير، الأسنان، العيون، الروماتيزم. أما العمليات الجراحية فتتم تبعاً للدور، وقد تقرر العملية اليوم لتُجرى بعد أعوام. كما تستعمل إدارة السجن العيادة، لمحاولة تجنيد الأسير في العمل مع الادارة، بحيث باتت، في نظر الأسرى، مكاناً مشبوهاً مما يدعو الكثيرين من الأسرى إلى تحمل المرض وعدم التردد على العيادة.

٤ ـ **الثقافة**: تسمح إدارة السجن، الآن، بادخال الكتب، وقد انتُزِع ذلك كحق، من خلال الاضرابات والتمردات. وكما يقول أحد الأسرى: فإن ثمن كل كتاب كيلوات من الدم. يمر الكتاب على الرقابة أولاً إذ أن المهمة الأساسية للرقابة منع التكامل في عملية البناء الثقافي والفكري لدى المناضل الأسير؛ بحيث تصبح تلك العملية عبئاً عليه، مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على وحدة الصف الوطني داخل السجن، بمعنى أن يصبح المتدين متزمتاً، ويجنح اليساري إلى الممارسات الطفولية، مما يؤدي إلى خلق الصراعات، التي تفتت وحدة المناضلين، كما حصل في سجن عسقلان مثلاً، لكن مسؤولي الأسرى والجهد الذاتي للأسرى الأكثر وعياً وثقافة، والتجربة الطويلة أدت إلى تفويت الفرصة على العدو، على قاعدة إرجاع الجميع لفهم شروط ومضمون مرحلة التحرر الوطني، الأمر الذي خلق وحدة قوية داخل السجون.

هذا وتتم عملية شراء الكتب من خلال الصليب الأحمر الدولي، أما مدارس التعليم داخل السجون فقد سمحت بها الادارة لتعليم اللغات والمواد العلمية، ثم عادت ومنعت ذلك خصوصاً تعلم اللغة العبرية، لكن المدارس قائمة بشكل سري داخل الغرف. أما على صعيد السجين اليهودي، فهناك، في كل سجن، ضابط ثقافة مكلف باحضار أي كتاب يطلبه السجين وتُوفِّر لهم كافة الصحف. بينما أسرانا لا يزوَّدون إلا بجريدة «الأنباء» (جريدة المخابرات الاسرائيلية).

٥ ـ **الترفيه**: لا توجد أية وسيلة للترفيه. فالراديو ممنوع وكذلك التلفاز والسينما. على عكس السجين اليهودي. كما يمنع الأسير الفلسطيني من ممارسة أي نوع من الرياضة، بينما يمارسها السجين اليهودي ويملك ملابس خاصة للرياضة، ويحق له أن يقتني أي نوع من الملابس. بينما لأسيرنا بدلتا سجن صيفيتان واثنتان شتويتان، وغياران داخليان طوال العام ويشترط أن يكون لونهما أزرق.

٦ ـ **«الفورة» (الفسحة اليومية)**: «الفورة» لمن يُحبس في السجن العام، من الفلسطينيين، مدتها ساعتان وعلى دفعات، والمدة في السجن الانفرادي ساعة واحدة ولكل

شخص على حده، أما الفلسطيني المحكوم بالزنزانة فيمنع خروجه منها، بينما تفتح الأبواب للسجين اليهودي من السادسة صباحاً وحتى الثامنة والنصف مساءً.

٧ ـ **الزيارة**: زيارة الأسير الفلسطيني مسموح بها، مرة واحدة في الشهر، ويسمح فقط لثلاثة من أقارب الأسير بزيارته لمدة نصف ساعة فقط. يفصل بين الأسير وزواره شبك حديدي لايخترقه الاصبع، فيتعذر على الأسير حتى تقبيل طفله الصغير، وتتم الزيارة بوجود الحراس، كما تتم عملية تفتيش قبل الزيارة وبعدها. والمدة الفعلية للزيارة عشرون دقيقة، بينما السجين اليهودي تتم زيارته مرتين في الشهر عدا الزيارات الخاصة.

على ضوء هذه الحقائق، ومعتمداً على آراء بعض الأخوة الأسرى الذين أفرج عنهم، واعتماداً أيضاً على تقارير وصلت من السجون، أقترح ما يلي:

( أ ) التركيز على إثارة هذه الحقائق على مستوى عالمي، بشكل مكثف ومستمر.

(ب) العمل على دفع لجان دولية متعددة لزيارة السجون، إلى جانب الصليب الأحمر، لدراسة أوضاع الأسرى.

(ج) أن تخصص اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مبلغاً كافياً لتغطية حاجات الأسرى، من خلال الصليب الأحمر الدولي أو من خلال أهالي المعتقلين.

(د) زيادة مخصصات أسر المعتقلين الذين يتكلفون الكثير في كل زيارة شهرية، آخذين بعين الاعتبار أن النسبة الأعلى لعائلات الأسرى هي من بين العائلات الفقيرة.

(هـ) أن يعمم أسبوع الأسير الفلسطيني على أوسع نطاق عالمي.

(و) مراعاة أن يكون من بين أعضاء وفود منظمة التحرير أخوة من الأسرى الذين تم تحريرهم.

(ز) تطبيق برنامج تعبوي موحد للأسرى لتثبيت الوحدة الوطنية داخل السجون.

وهنا لابد أن أشير إلى أن هذه المهمة لاتقع فقط على اللجنة الفلسطينية للأسرى والمعتقلين، بل هي كذلك مهمة أجهزة العمل السياسي والاعلامي والاجتماعي في المنظمة.

**أبو علي مصطفى**: قضية أسرى الثورة الفلسطينية في معتقلات «النازية الجديدة»، يجب أن تبقى قضية مركزية لقيادة الثورة، لما يمثله هؤلاء الآلاف، من أبناء شعبنا، من رموز نضالية وتعبير متقدم في مستوى التضحية التي يقدمها شعبنا يومياً.

ونظراً لأهمية هذا العدد الكبير، الذي تمرس بأرقى مدارس النضال (السجون) وللدور المنتظر لهؤلاء الأبطال، بعد خروجهم، في دعم مسيرة الثورة وتطوير وترقية أساليبها ومستواها النضالي، لابد أن ينال وضعهم الراهن، جهداً مضاعفاً من أجل حمايتهم وتنظيم تواصل العلاقة معهم.

فالمعتقلات والسجون الجماعية تتشكل في داخلها، اليوم، صورة راقية لأمثلة الصمود والتحدي، ويكتسب فيها المناضل المعارف المدعومة بالتجربة الخاصة والعامة، له ولرفاقه

الآخرين، مما يساعد، وساعد فعلاً، على استحداث وسائل وأساليب نضالية عديدة في مواجهة الاحتلال.

وبالرغم من أهمية ومركزية قضية الأسرى، فإن ما يعطى لها من اهتمام، على صعيد قيادة منظمة التحرير، هو دون مستوى متطلباتها. فالسمة الغالبة، حتى الآن، هي في اهتمام كل تنظيم بأعضائه من الأسرى والمعتقلين، بينما هناك العديد من المناضلين الذين يعتقلون، من غير المنتمين لتنظيمات، يواجهون صعوبات حقيقية؛ وأهمها اجتماعية معاشية، ناتجة عن الاعتقال، القصير أو الطويل الأجل، وغالباً ما يحل بعضها بشكل جزئي، دون حماس هذا التنظيم أو ذاك لحلها على عاتقه، مما يستدعي توفير المؤسسة الجماعية لحل كافة المشكلات لكل الأسرى والمعتقلين.

وقد حدث تطور (كنا نناضل من أجله) مؤخراً بتكليف مؤسسة الرعاية لأسر الشهداء والمعتقلين لتولىّ هذه المسؤولية ولسدّ هذه الثغرة، ولكنها لا تزال دون الارتقاء الكامل بمجمل مسؤولياتها الوطنية، كي تصبح مؤسسة لجميع المناضلين، ومغادرة سياسة التمييز، مما يفرض الوقفة المسؤولة أمام هذه المؤسسة، لمراعاة التطبيق الجدي للعلاقات الموحدة في هذا الميدان.

إن الاهتمام المركزي بقضية الأسرى يفرض تطوير وتدعيم المؤسسات المهتمة بهذه القضية وتدعيم عملها، وبداية، يجب الاهتمام بمؤسسة رعاية أسر الشهداء والمعتقلين، ولجان الدفاع عن المعتقلين، حيث توجد لجنة للدفاع عن المعتقلين في الخارج، يغلب على عملها طابع المناسبة، أكثر من أن يكون لديها برنامج يُنفَّذ باشراف اللجنة التنفيذية وتوجيهها.

كذلك لجان الدفاع في الوطن المحتل، فهناك أكثر من لجنة في أكثر من منطقة، من الضروري تدعيمها لتلك الامكانات، وتعميمها على المناطق، ومن ثم تشكيل لجنة مركزية موحدة لتنظيم جهود ونشاطات مختلف اللجان وتطوير وسائلها.

إن أولى مسؤولياتنا تستوجب التركيز على رعاية أسر وعائلات الأسرى والمعتقلين، وتأمين الصلة الدائمة للثورة بهم، بما يؤدي إيجاباً لتعميق الصلة النضالية ورفع الروح المعنوية للمناضلين في المعتقلات والسجون. وكذلك العمل على تطوير البرنامج الاذاعي الموجه إلى الداخل وبشكل أخص للمعتقلين والأسرى بما يشتمل على الاجابات العلمية ومعالجة ما يواجهه المناضل في المعتقل. إذ أن الكلمة المسموعة، عبر الأثير، والكلمة المكتوبة وزيارة الأهل، تشكل في مجملها عناصر تقوية أساسية في صمود المناضلين.

ومن جهة أخرى، فإن انتصارات سياسية وعمليات عسكرية ناجحة، تؤدي أغراضاً ذات قيمة كبيرة للمناضلين، وخاصة إذا ما استهدف بعضها إطلاق سراحهم جميعاً أو البعض منهم، بما يؤدي إلى تعميق قناعاتهم بثورتهم واهتمامها الدائم بهم.

وهناك أيضاً، على الصعيد ذاته، عنصر هام نرى إيلاءه اهتماماً يتمثل في تنظيم حملات المساندة السياسية والاعلامية التعبوية في كافة المجالات العربية والدولية، من

أجل ابقاء قضيتهم حية دائماً وابراز أكثرها إنسانية(أمثلة عن الاستشهاد أثناء التحقيق وتحت التعذيب؛ الوفاة نتيجة الاهمال أو التعمُّد في عدم تقديم العلاج الطبي، إدامة الاعتقال التوقيفي لمدد طويلة بدون محاكمة كما حصل مع المناضل علي عوض الجمّال)، المعتقل إدارياً منذ عام ١٩٧٥ ويتجدد توقيفه منذ ست سنوات.

يبقى في النهاية أن كل ما نبذله، سيبقى دون العطاء الذي قدمه وما زال كافة مناضلينا في معتقلات وسجون العدو. والوفاء لهم هو الحد الأدنى من واجباتنا تجاههم.

**ياسر عبد ربه:** من الصحيح أنه لاتوجد حتى الآن جهة مركزية موحدة لرعاية شؤون الأسرى، والدفاع عن قضيتهم عالمياً، والاعتناء بعائلاتهم، والمساهمة في حل أية إشكالات تطرأ على العلاقة بينهم داخل السجون. وهذا لايعني عدم قيام مؤسسات وهيئات مختلفة، داخل الوطن المحتل وخارجه، بدور في هذا المجال أو ذاك للدفاع عن الأسرى ودعم صمودهم، على غرار مشروع اللجنة الوطنية التي شكلت في الداخل، أو مؤسسة أسر الشهداء في الخارج، أو لجنة الدفاع عن المعتقلين. وفي السنوات الأخيرة اكتسبت قضية المعتقلين والظروف السيئة التي يعانون منها، وخاصة بعد الاضرابات المجيدة التي خاضوها في السجون، اهتماماً عالمياً يتسع باستمرار، غير أن متابعة هذا الاهتمام ظلت ناقصة وموسمية، واقتصرت على بعض الندوات العالمية، رغم توفر إمكانات أوسع من ذلك بكثير. إن قضية الأسرى والمعتقلين، وهم في معظمهم من أبرز الكوادر المناضلة في صفوف شعبنا وثورتنا، أو من الذين تحوّل السجن، بالنسبة لهم، إلى مدرسة تصقل تجربتهم الكفاحية وتطور من مستوى وعيهم، تتطلب في تقديرنا عناية أوسع في الاتجاهات التالية:

أولاً: تطوير الحملة العالمية لعرض قضايا الأسرى، وظروف السجون، والمعتقلين الاداريين الذين يخضعون لاعتقال دائم وفق أكثر القوانين عسفاً في العالم، والسعي لتحويل يوم السجين الفلسطيني إلى يوم عالمي، وتشكيل لجان عالمية تحصر دورها في إبراز الجوانب الحقوقية والانسانية والسياسية ــ ولجان من هذا النوع يمكن أن تضم أفراداً وهيئات ذات اتجاهات متعددة.

ثانياً: توحيد الجهة المسؤولة عن رعاية شؤون الأسرى، مادياً واجتماعياً وسياسياً، في الخارج، وتنسيق عملها، مع اللجنة الوطنية في الداخل، ووضع أنظمة موحدة تشمل كل أسير ومعتقل، بغض النظر عن انتمائه... أو حتى إذا لم يكن منتمياً لهذا الفصيل أو ذاك؛ حيث توجد نسبة من المعتقلين من هؤلاء.

ثالثاً: تنسيق التوجيه السياسي للأسرى بمختلف انتماءاتهم... حيث شهدت السجون، في الماضي، صراعات واحتكاكات نتيجة اختلاف فكري أو سياسي، وكان هذا أمراً مؤسفاً... وتبين، في بعض الحالات، أن إدارة السجون الصهيونية لم تكن بعيدة عن تحريض عدد محدود من العناصر، الأكثر تخلفاً والأقل وعياً، ضد رفاقهم الذين يحملون أفكاراً ومواقف سياسية متقدمة. وضرب وحدة المعتقلين الفلسطينيين هذه، كانت دائماً أحد أهداف سلطات العدو، بعد أن تحولت هذه الوحدة، وفي مناسبات متعددة، إلى جدار

فولاذي ضد إجراءات وعسف سلطات السجـون، وأجبرتهـا على تلبيـة بعض مطالب المعتقلين لتحسين ظروفهم داخل السجون.

وعلى الرغم من هذه النواقص، إلا أن السجناء الفلسطينيين كانوا دائماً، وبغالبيتهم المطلقة، وحدة متماسكة... ولم تمنعهم ظروف السجن القاسيـة من القيام بنشـاطات سياسية وثقافية متنوعة، ومن متابعة عدد غير قليل منهم تحصيله التعليمي حتى المستوى الجامعي... وليس هنالك من مناسبة وطنية إلا وتتحـول فيها السجـون إلى مظاهـرة جماهيرية جبارة... كما أن النشرات والجرائد، التي يكتبها السجناء ويديرون فيها الحوار الفكري والثقافي، تتناقلها الأيدي رغم الزنازين وتباعد السجون عن بعضها... وليس هنالك من سجين غادر المعتقل، إلا وأذهل كـل من التقى به بسبب مستـوى الوعي السياسي والفكري المتقدم، الذي توصل إليه في مدرسة النضال التي قضى فيها سنوات طويلة من عمره.

**عـربي عواد:** خـلال أربعة عشر عـاماً من الاحتـلال الاسرائيـلي، دخل السجـون الاسرائيلية حوالي ٢٥٠ ألف فلسطيني، أي بمعدل واحد من كل خمسة من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة. ويقبع في هذه السجون، بشكل دائم، أكثر من أربعة آلاف معتقل وأسير، مضى على سجن المئات منهم أكثر من عشرة أعوام. وهم يواجهون ظروفاً بالغة القساوة، إذ يتعرضون لتعذيب بربري، في محاولة انتزاع المعلومات منهم وإرهابهم وتدمير روحهم المعنوية، ويحشرون في زنازين مكتظة، فيوضع ٢٢ سجيناً في غرفة معدة لـ(١٠) سجناء، ويعيشون أوضاعاً صحية متردية، بسبب الأمراض التي انتشرت بينهم، كفقر الدم والقرحة والبواصير والأمراض العصبية وغيرها بالإضافة إلى الجرحى الذين أهملت جراحهم، وغدوا مهددين بفقد أحد أعضائهم أو بالشلل التام. ونتيجة التعذيب والإهمال الصحي استشهد، داخل السجون، أكثر من ٦٠ مناضلاً فلسطينياً. وفي اضراب نفحة عام ١٩٨٠، استشهد ثلاثة مناضلين، خلال عملية الإطعام الاجبارية، حيث طالبت المحامية لانغر بالتحقيق حول سبب الوفاة.

لقد وقفت جماهيرنا وقواها ومؤسساتها الوطنية، في الأرض المحتلة، إلى جانب المنـاضلين المعتقلـين والأسـرى، فنظمت أشكـال التضـامن معهم، وأصبـح أسبـوع (١٧ ـــ ٢٥) من نيسان (ابريل) من كل عام، أسبوعاً للتضامن مع السجين الفلسطيني. وخاض المعتقلون أنفسهم أشكالاً من النضال، داخل سجونهم، لتحسين ظروف سجنهم ووقف التعديات ضدهم ومعاملتهم كأسرى حرب. وعلى الصعيد العالمي، تصاعد الاهتمام بالأسرى والمعتقلين الفلسطينيين واستطاع التحقيق الذي نشرته الصنداي تايمز، في تموز (يوليو) ١٩٧٧، وفيما بعد تحقيق الواشنطن بوست، أن يُمزِّقا جدار الصمت الذي ضرب حول قضية السجناء الفلسطينيين، داخل الرأي العام الأوروبي. وأبرزت الصحف وقائع عن التعذيب الوحشي الذي يتم، بصورة مبرمجة، ضد الإنسان الفلسطيني، وقامت لجنة الدفاع عن الأسرى والمعتقلين بنشاط واسع، لفضح الممارسات العنصرية الاسرائيلية ضد المناضلين المعتقلين، ومن خلال مؤتمراتها ومن خلال تشكيلها لعدد من اللجان، في عواصم أوروبا، استطاعت هذه اللجنة أن تخلق اهتماماً واسعاً بقضية الأسرى والمعتقلين، كقضية انسانية

وسياسية تتعلق بمجمل النضال الفلسطيني من أجل الحقوق الوطنية العادلة لشعبنا. وقد سعت اللجنة، باستمرار، لتشكيل لجنة دولية تضم شخصيات معيّنة من مختلف بلدان العالم، وتعمل على إرسال لجان طبية وحقوقية للبحث في واقع المعتقلين، في السجون الاسرائيلية، وتعمل على تخفيف معاناتهم واطلاق سراح المرضى منهم ومَنْ مضى على سجنهم سنوات طويلة، في الظروف البالغة القسوة. وتتولى مؤسسة رعاية أسر الشهداء والأسرى، مهمة العناية بكافة المعتقلين وأُسَرِهم، لكن المعتقلين والاسرى يظلون بحاجة لعناية أكثر جدية، سواء كان على الصعيد الاعلامي، أو على صعيد الدعم الذي يُقدّم لهم في سجونهم، عن طريق الصليب الأحمر الدولي، أو لأسرهم، سيما وأن المئات منهم قد هدمت منازلهم، انتقاماً وعُطِّل مصدر رزقهم، وأن رسائل المعتقلين، إلى المجالس الوطنية، لتكشف، بالاضافة إلى الروح المعنوية العالية، مدى ما يعـانيه المعتقلون لشعورهم أن قضيتهم لا تحظى بالعناية الكافية من قيادتهم ومنظمتهم.

## ٧ ــ مواجهة الاستيطان

**بلال الحسن:** لا نريد أن نتحدث عن خطر الاستيطان الاسرائيلي وأهدافه، فهذه قضية واضحة ومسلّم بها، سواء في سياسة مناحيم بيغن أو شمعون بيرس، ولكن نريد أن نتحدث عن أسلوب مقاومتنا للاستيطان ، انه حتى الآن أسلوب يعتمد على الاحتجاج السياسي. وفي العام ١٩٤٧، برز أسلوب آخر، يدعو لتشكيل صندوق قومي، يتولى شراء الأراضي الأميرية وشراء الأراضي من الفلاحين الفقراء المضطـرين للبيع، لكي يمنـع استيلاء الصهاينة عليها. فهل من المفيد التفكير بأساليب من هذا النوع، لمقاومة الاستيطـان الصهيوني، ومن أجل رفع مستوى تصدينا لهذه المسألة المصيرية؟

**ابو علي مصطفى:** إن مخاطر الاستيطان وغاياته وأهدافه واضحة، ولم تعد تحتاج لتبيان مخاطرها. سواء كان ذلك على أهلنا مباشرة أو على القضية الوطنيـة للشعب الفلسطيني عموماً. وهذا يعني أنه يجب أن نكثف جهودنا بالتصدي لهذه السياسـة الصهيونية الفاشية، ومقاومتها بكل السبل المتاحة. وأن كل شبر صُـودر، من أرض فلسطين، هو ملك للشعب الفلسطيني وحق تاريخي له، مهما كان الشكل أو الوسيلة التي تمت بها المصادرة.

إن مجمل عمل الثورة الفلسطينية وحلفائها، القائم على مناهضة الكيان الصهيوني، هو، في جوهره، مقاومة الاحتلال، وجوهر مشروع الاحتلال، المتمثل بابتلاع الارض وطرد السكان. وبما أن تصورنا لنجاح برنامج الثورة ككل، هو قضية تقع في دائرة الانتصار الاستراتيجي، فمن الضروري القيام بمجموعة من الأعمال الأخـرى الكفيلة بـإعاقـة وتخريب سيـاسة الاستيطان، من جانب، وشن الحملة الواسعة على العدو، من جانب آخر، على الصعيد الدولي. الأمر الذي يستوجب مهمات عاجلة على هذا الصعيد:

١ ــ تنظيم الدعم وتنهيجه، على أسس تخدم ثبات المواطنين وتمسكهم بالأرض، وتقديم كل ما يمكّنهم من حيازتها، بمعزل عن النتائج الاقتصادية المتوخاة من عملية الدعم المالي.

٢ ــ تدعيم المشاريع والمؤسسات ذات الطابع الزراعي (حماية صغار المزارعين) وتنشيط الجمعيات التعاونية الزراعية والاسكانية، وإنشاء المزيد منها، بشكل خاص الجمعيات الزراعية الاستهلاكية والتسويقية.

٣ ــ تدعيم المؤسسات الصناعية الوطنية وتوسيع مجالات عملها، لاستيعاب المزيد من العاملين، وفتح فرص جديدة للتشغيل.

٤ ــ إنشاء لجان للدفاع عن الأرض في كل قرية وتعميمها، وتقويتها، لتتولى مهمات التحريض الجماعي والتعبئة الشاملة، ضد الاستيطان، وتنظيم نشاطات الجماهير النضالية، في مواجهة مخططات العدو.

٥ ــ إنشاء صندوق قومي مهمته تمويل المشاريع الزراعية، وحيازة الأرض وربطها بالمؤسسات والجمعيات والبلديات الوطنية.

٦ ــ تشكيل هيئة، تحت إشراف اللجنة التنفيذية، مهمتها متابعة كافة القضايا المتعلقة بالأرض.

**ماجد أبو شرار:** تؤمن كافة الأحزاب والمؤسسات الصهيونية أن قيام اسرائيل اعتمد أساساً على مسألتي الهجرة، والاستيطان، وأن بقاء اسرائيل أو استمرارها مرهون بدفع المزيد من اليهود للهجرة إلى فلسطين، واستيطان أكبر المساحات الممكنة من الأراضي التي تحتلها اسرائيل، مع ما يرافق ذلك من تهجير وتشريد المزيد من سكان هذه المناطق من العرب.

فلقد بلغ عدد المستوطنات التي أنشأها العدو في الأراضي المحتلة ١٩٤ مستوطنة موزعة كالتالي: ٧٨ مستوطنة في الضفة الغربية، ٢٤ في الأغوار، ٢٩ في قطاع غزة، ١٠ في سيناء، ١٤ في النقب و٣٩ في الجولان. ومعدل سكان هذه المستوطنات بلغ ٢٥ ألف مستوطن، ومجمل المبالغ التي أنفقت على الاستيطان يقدر بحوالي مليار ومائتي مليون دولار. وهذا يعني أن كل مستوطن يكلف الخزينة الاسرائيلية حوالي ٥٠ ألف دولار، آخذين بعين الاعتبار أن القسم الأكبر من هؤلاء المستوطنين يحتفظون ببيوتهم داخل اسرائيل نفسها.

وعلى ضوء ذلك، علينا أن نضع خطر الاستيطان ضمن حجمه الحقيقي، فلا نبالغ أو نقلل من حجم تأثيراته، ولعل مرد فشل السلطات الاسرائيلية، في مضاعفة عدد المستوطنين وبالتالي الحد من النفقات الباهظة للاستيطان، يعود إلى جملة أسباب أهمها:

(أ) الناحية الأمنية، حيث يعطي الكفاح المسلح أثره الايجابي في وضع المواطن اليهودي أمام حسابات كثيرة، قبل الأقدام على المشاركة في عملية الاستيطان.

(ب) صعوبة الظروف المعيشية في المستوطنات وبعدها عن الحياة العصرية، مما يجعل العملية تقتصر على غلاة المتعصبين الصهاينة من المتدينين (غوش ايمونيم مثلا)،

وعلى عدد محدود من الشبيبة التي تحلم بحياة اشتراكية، داخل الكيبوتسات، وسرعان ما يتم اكتشاف زيف الدعاية الصهيونية حول هذه المسألة.

(ج) فشل كل محاولات تطبيع العلاقات بين سكان المستوطنات والفلسطينيين الذين تقام هذه المستوطنات فوق أراضيهم المصادرة، والذين يقاومون الاحتلال أصلاً. ولعل عملية الخليل المعروفة خير دليل على ذلك.

(د) عدم وجود مقومات الانتماء الحقيقي للأرض التي يتم الاستيطان عليها. ومن هنا نستطيع أن نفهم سبب إقبال غلاة المتعصبين من المتدينين على الاستيطان معتمدين، في ذلك، على غيبيات توراتية، تزينها الدعاية الصهيونية.

تقول ورقة العمل المقدمة لنا من «شؤون فلسطينية»: ان أسلوبنا في مقاومة الاستيطان يعتمد على الاحتجاج السياسي، وهذا ليس تقييماً دقيقاً. فإلى جانب أسلوب الاحتجاج السياسي، هناك جملة أساليب أخرى في مقاومة الاستيطان أهمها:

(أ) استمرار الكفاح المسلح وتصعيده.

(ب) التصدي لمحاولات العدو شراء الأراضي في المناطق المحتلة؛ وهذا أدى إلى قيام المستوطنات فوق أراضٍ مصادرة وليس مشتراة، مما يسقط الشرعية القانونية والدولية عن هذه المستوطنات، ويترك المجال مفتوحاً لمقاومتها بشتى الأساليب.

(ج) دعم صمود أهلنا في الأرض المحتلة، وبهذا نقاوم أحد أهم أهداف العدو بتفريغ الأرض المحتلة من سكانها. وهنا لابد من الاعتراف بأن العدو نجح في تهجير أعداد كبيرة من أهلنا بسبب قلة موارد دعم الصمود. والأمثلة على ذلك كثيرة، إذ خلال عام ١٩٨٠، غادر الضفة والقطاع حوالي ٢٠ ألف عربي؛ معظمهم من الكوادر المؤهلة، بحثاً عن العمل، وفي عام ١٩٧٥، غادر إلى الدول العربية ١٣,٢٦٧ شخصاً، معظمهم من المهنيين والفنيين، حسب ما ورد في صحيفة «عل همشمار». وورد في جريدة «القدس» (١٩٧٨/٦/٤) أن عشرين ألفاً، معظمهم من الشبان ومن غير المتزوجين، نزحوا من الضفة، خلال السنتين الأخيرتين. وقالت «معاريف»، في عددها الصادر في ١٩٧٧/٥/٥: ان أكثر من ١٥ ألف مواطن عربي هاجروا من الضفة الغربية، خلال عام ١٩٧٦ تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ سنة.

وحين نورد هذه الأرقام، فإننا نريد أن نؤكد أهمية دعم الصمود من خلال مشاريع زراعية وحرفية وصناعية تستوعب أكبر عدد من العاطلين عن العمل، وكذلك تشجيع الجامعات والمعاهد التعليمية القائمة، وإنشاء أكبر عدد من المعاهد الفنية لاستيعاب آلاف الخريجين سنوياً ودعم مؤسسات الاسكان، وهذا يتطلب تخصيص المبالغ اللازمة، ونشير هنا إلى أن مبلغ الصمود المقرر من قمة بغداد عام ١٩٧٨، وهو ١٥٠ مليون دولار، لا يكاد يفي بالحد الأدنى من حاجات دعم الصمود، ولو خصصت دول النفط مليار دولار مثلاً في العام، لتمكنا أن نخطو خطوة جادة في عملية دعم الصمود ولأوقفنا عملية الهجرة الخطيرة من الأرض المحتلة.

وعلى أي حال، فهذه المسألة في غاية الأهمية والخطورة، ولابد لقيادة الثورة من وضع الخطط العملية السليمة، لمواجهة مسألة الاستيطان بشتى الوسائل، والعمل على توفير الامكانيات اللازمة، لتنفيذ هذه الخطط، خصوصاً على صعيد تثبيت شعبنا داخل الأرض المحتلة. فالأرض تأخذ هويتها العملية من خلال بقاء شعبنا صامداً عليها، ومن خلال بناء المؤسسات الوطنية التي تلبي حاجات شعبنا الضرورية، وعلى الدول العربية، التي تشكو من تزايد التواجد الفلسطيني فيها، أن تعي أن تقصيرها الفاضح، في دعم صمود هؤلاء الفلسطينيين، هو الذي يدفعهم إلى الهجرة بحثاً عن أسباب الحياة، والدول النفطية معنية أكثر من غيرها بذلك.

**عربي عواد:** الاستيطان هو الخطر الأساسي الذي يتهدد بقاء شعبنا على أرضه، ويتهدد مصيره ومستقبله الوطني. فمنذ الاحتلال الاسرائيلي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، شنت سلطات الاحتلال، عبر المؤسسات الاستيطانية الحكومية والمؤسسات الصهيونية المختصة، هجمة استيطانية واسعة استهدفت خلق وقائع جديدة ثابتة، في هذه المناطق، تضمن استمرار الاحتلال واقتلاع شعبنا من أرضه؛ وتمنع قيام دولة فلسطينية في هذه المناطق، وخلال ١٤ عاماً من الاحتلال، جرى الاستيلاء، وبمختلف الذرائع وبالقوة، على ملايين الدونمات حتى غدا أكثر من ثلث الأراضي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، بيد المستوطنين الصهيونيين. كما أقيمت أكثر من ١٣٠ مستوطنة، وجرى شق الطرق الواسعة، في طول البلاد وعرضها، بقصد تمزيق الوحدة الاقليمية للضفة وقطاع غزة وربط أجزائها باسرائيل. وتجري أعمال التمهيد لشق قناة بين البحر الميت والبحر المتوسط للهدف نفسه.

وقد استمرت الهجمة الاستيطانية، وبشكل حثيث، في عهد الحكومات الاسرائيلية، وان اختلف المنهج الاستيطاني، إذ قام مخطط حزب العمل على إنشاء حزام أمني من المستوطنات يطوق الضفة الغربية وقطاع غزة ويعزلها عن الأراضي الاردنية والمصرية، وهو حزام زاحف يتغلغل إلى داخل المناطق بشكل تدريجي، بينما توجهت حكومة بيغن منذ البداية إلى المناطق ذات الكثافات السكانية لتطويقها بالمستوطنات، ثم غزوها والاستقرار داخلها كما يجري الآن في قلب مدينة الخليل. وقد أعلن بيغن أن أراضي الضفة الغربية والقطاع هي: «أراض ــ اسرائيلية محررة»؛ وأعطى الاسرائيليين الحق في استملاكها والسكن فيها. وفي عهده، أقام المستوطنون سلطاتهم المحلية، في الضفة الغربية المحتلة، ممثلة في المجالس المحلية والمحاكم الاسرائيلية.

ولم تتوقف المطامع الاسرائيلية عند نهب الأراضي، إذ قامت بالاستيلاء على مصادر المياه ونهب المياه الجوفية. ففي الوقت الذي تزدهر فيه المشاريع الزراعية في مستوطنات الأغوار والمناطق الاخرى، تجف آلاف الدونمات المشجرة والمزروعة بالخضار في الأراضي الفلسطينية، وعبر إلحاقها لاقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي، تقوم سلطات الاحتلال بالتضييق على الانتاج الزراعي لتخريبه، تمهيداً لإخلاء الأرض من سكانها والاستيلاء عليها.

ولقد قاومت جماهيرنا حملات الاستيطان، ونظمت أشكالاً من النضال لحماية أرضها ووقف تسربها إلى أيدي المستوطنين الصهاينة، وقدمت أعداداً من الشهداء دفاعاً عن الأرض وهي تنتظر إقامة مشاريع اقتصادية واسعة، تساعدها على ثباتها في أرضها، كما أخذت هذه الجماهير، وعبر تجربتها المريرة، تنظر باهتمام إلى تطوير أشكال المقاومة للهجمة الاستيطانية الزاحفة، وهي ترى أنه لايمكن ردع المستوطنين والحد من جشعهم للتوسع، دون ايقاع الخسائر في صفوفهم.

ياسر عبد ربه: من المعروف أن في مقدمة مشاريع حكومة الليكود الحالية إطلاق العنان للاستيطان في جميع الأراضي المحتلة، وخاصة حول المدن الرئيسية، وتوسيع المناطق المستولى عليها حول القدس وفي الأغوار، واستباحة إقامة المستوطنات في المناطق التي كان حزب العمل يتجنبها، لاعتبارات تكتيكية سياسية أو ديموغرافية. وكما تشير كل الدلائل، فإن الفترة القادمة سوف تشهد إطلاق أيدي كافة المؤسسات الصهيونية، من أجل الاستيلاء على أوسع مساحة وإكمال انتشار المستوطنات في جميع المناطق، تحقيقاً لشعار حزب «الليكود» الذي يعلن صراحة أنه لاينوي الانسحاب من أي جزء من هذه المناطق، وأن خطته تعتمد على ضم كل الأراضي. وأما لجهة السكان فإن أقصى مايمكن «الليكود» القبول به هو مشروع الحكم الذاتي في الفترة الراهنة.. إلا أن الليكود كما تشير وثائق العديد من زعمائه ومخططيه يطمح إلى ابعد من ذلك، أي إفراغ هذه المناطق من سكانها الفلسطينيين على امتداد فترة زمنية أطول، باستخدام شتى وسائل التضييق عليهم ومحاصرتهم عبر الاستيطان المتواصل.

وفي مواجهة هذه السياسة الاستيطانية المسعورة، وآثارها الراهنة والبعيدة المدى على مصير الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، تبدو المهام التالية أمامنا أكثر إلحاحاً:

١ ــ تطوير تنظيم حملة مقاومة زرع المستوطنات داخل المناطق المحتلة، كمهمة رئيسية على عاتق الحركة الشعبية... وعلى نطاق وطني شامل، ولابد من إقامة لجان وطنية لحماية الأرض ومقاومة المستوطنات، والرد على كل محاولة للاستيلاء على جزء من الأرض بحملة شاملة لاتقتصر على المنطقة التي تشهد إقامة مستوطنة فيها. وقد شهدت المناطق المحتلة حملات واسعة النطاق من هذا النوع، تم بنتيجتها وبالتضامن مع القوى الديمقراطية في اسرائيل، ردع وإحباط خطط المستوطنين.

٢ ــ إن الاهتمام، على المستويين العربي والعالمي، بقضايا الاستيطان لازال أدنى بكثير، ولا يركز الجهد الديبلوماسي، الفلسطيني والعربي، على هذه المسألة الخطيرة... خاصة وأن الاستيطان يترافق مع أعمال إرهاب وتهديد السكان العرب، بحيث يمكن أن نجند ضده أوسع قطاعات الرأي العام العالمي، ونحوله إلى مسألة مركزية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وسائر الهيئات الدولية... في ظل حرص الحكم العسكري الصهيوني على القيام بأعمال الاستيطان بأقصى حد من الهدوء.

٣ ــ إن دعم مشاريع الاسكان التعاوني وحتى الفردي، داخل المناطق المحتلة، عنصر هام في مقاومة الاستيطان وفي تمكين العائلات الجديدة من إيجاد أماكن سكن. ومن

واجب اللجنة المشتركة إعطاء أهمية كبيرة لهذا الغرض. والأمر الذي له دلالته هو أن سلطات الاحتلال منعت استلام مساعدات خارجية لغرض الاسكان، إلا أن البلديات تستطيع، من خلال موازناتها، أن تعنى بهذا الأمر، وكذلك الهيئات والنقابات والاتحادات المهنية وسواها.

٤ ــ مرة أخرى، فإن المساعدة على زراعة الأرض، التي يخليها الفلاحون بسبب ظروف المعيشة القاسية، وتشجيع التعاونيات الزراعية، يشكلان عنصراً هاماً في صمود المواطنين على أرضهم... وفي الحد من الهجرة إلى الخارج.

٥ ــ وإذا كان المشروع الصهيوني يعتمد على إفراغ المناطق المحتلة من سكانها تدريجياً، خاصة وأن الأوضاع الاجتماعية والمعيشية تدفع أعداداً كبيرة من المثقفين والمهنيين إلى الهجرة... فإن إيجاد مجالات عمل لهذه الفئات، والعناية خاصة بتحسين مستوى حياة المعلمين، وتطوير المؤسسات التعليمية والثقافية الأخرى، يسهم في إحباط هذا المشروع الصهيوني.

إن خطة مقاومة الاستيطان لايمكن إلا أن تكون متكاملة الحلقات، يرتبط فيها تطوير النضال الوطني الواسع، في الداخل والخارج، مع خطة حماية الأرض من التوسع الصهيوني السرطاني. وكذلك توفير مقومات الصمود ومنع الهجرة... وفي هذا الإطار، نرى أهمية تشكيل لجنة فلسطينية، في إطار منظمة التحرير وبمساهمة عربية وعالمية صديقة، لمقاومة الاستيطان... وللعمل، بشكل منهجي ومخطط، من أجل تحقيق الأهداف التي تطرقنا إليها.

## ٨ ــ الحزب الشيوعي الموحد

**بلال الحسن:** طرحت الجبهة الديمقراطية، مؤخراً، فكرة تأسيس حزب طليعي، يكون بمثابة تحالف لقوى اليسار، كما يكون بمثابة بداية تكوين لحزب شيوعي فلسطيني موحد. وقالت الجبهة في تحليلها: إنها ترى أن الواقع الموضوعي مؤهل لذلك، ولكن الوضع الذاتي يعاني من بعض القصور. ما هو موقفكم، من هذه الدعوة، باعتبار أنها تطرح قضايا ايديولوجية وسياسية تمس مجمل النضال الفلسطيني؟

**ياسر عبد ربه:** لقد أولى المؤتمر الثاني للجبهة الديمقراطية هذه المسألة أهمية استثنائية، حيث أكدت قرارات مؤتمرنا: «ان بروز الشخصية الوطنية المستقلة، وإحياء الكيان الوطني كما تجسده منظمة التحرير الفلسطينية، يوفر القاعدة الموضوعية لقيام الحزب الموحد والمستقل، للطبقة العاملة الفلسطينية. إن الأفكار الخاطئة التي كانت ترهن قيام الحزب بتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة تتراجع الآن، ويتزايد الإدراك في صفوف اليسار الفلسطيني، وعلى أوسع نطاق، للأهمية التاريخية التي يحملها تأسيس حزب موحد ومستقل.

«إن الاهتمام بقيام هذا الحزب يشمل إطارات واسعة من الماركسيين ــ اللينيين الجديين، في صفوف شعبنا. وجبهتنا الديمقراطية التي ناضلت منذ تأسيسها، تحت راية

الماركسية اللينية، وعملت على تطبيقها، بشكل خلّاق ومبدع، على واقعنا الفلسطيني، تعتبر أن مسألة بناء هذا الحزب تعني كل تلك القوى والفئات والعناصر التي تنظر، بأمل كبير، إلى قيام حزب يلعب دوره الطليعي، في هذه المرحلة بالذات، من أجل إنجاز مهام التحرر الوطني الديمقراطي لشعبنا، ويستند إلى التراث الكفاحي المجيد للحركة الشيوعية الفلسطينية، وإلى نضال وتضحيات الآلاف من الذين عملوا، تحت هذه الراية، ومن أجل انغراسها عميقاً في صفوف الشعب. وإذا كانت كل الطبقات الاجتماعية الأخرى تملك أحزابها الموحدة، في صفوف شعبنا ككل، فإن الطبقة العاملة الفلسطينية لا تملك حتى الآن حزبها الموحد، وهذه الحقيقة تملي العمل بدأب من أجل إنجاز هذه المهمة.

«إن ذلك يتطلب الابتعاد عن مغريات الحلول الشكلية، والقرارات الذاتية الارادية، المتعجلة والقسرية. وينبغي، إزاء هذه المهمة التاريخية، التحلي بروح الصبر والانفتاح وسعة الأفق، وإتاحة المجال *لتفاعل الفصائل والفرق التي تتبنى الماركسية ـ اللينية* ولتكامل تطورها الحزبي وتعزيز نفوذها الجماهيري، وتشجيع انتقالها الفعلي والنهائي، إلى معسكر الطبقة العاملة، وتنشيط حركة الحوار الايديولوجي والسياسي فيما بينها للتقريب بين برامجها وسياساتها، واستئصال الأفكار والمفاهيم الخاطئة، وبلورة الصيغ البرنامجية المشتركة التي تستند بحزم إلى الماركسية ـ اللينينية، وتطبقها على واقعنا الفلسطيني والعربي، وبحيث يمتلك هذا الحزب الموحد، منذ قيامه، موقعه الأساسي في صفوف الثورة، والسلاح الايديولوجي الذي يعزز صفته الطليعية، ويصونه من كافة أشكال الانحراف الانتهازية اليمينية أو اليسارية.

«إن الحزب المنشود، هو حزب يوحد جميع الماركسيين ـ اللينيين المخلصين لقضية الطبقة العاملة الفلسطينية، في تحرير وطنها وانتزاع الاستقلال الكامل في المرحلة التاريخية الراهنة، بغض النظر عن المسميات والصيغ التنظيمية الراهنة.

«إن العلاقات بين قوى اليسار، كما نراها راهناً وكما حددها تقرير مؤتمرنا، ينبغي أن تقوم على التنسيق النضالي الدؤوب والعمل المشترك على قاعدة إبراز نقاط اللقاء وخوض النضال المشترك على أساسها، وحصر نقاط الخلاف أو التمايز وحلها، بوسائل الحوار التضامني، وانتهاج سياسة التجاور بدلاً عن التنافس، والحوار بدلاً من السجال، وتقريب المواقف بدلاً من تضخيم الخلافات، دون أن يعني ذلك السماح بسيادة نزعة براغماتية لتمييع الخلافات الفكرية والبرنامجية، وإنما يعني حق كل طرف في طرح برنامجه الخاص دون مهاترات متبادلة، والاحتكام إلى الجماهير، وإلى تجربة الحياة والنضال نفسها لحسم الخلافات بين البرامج.

«إن الحوار والتضامن المتبادل والعمل النضالي المشترك وروح المباراة الرفاقية، في تنظيم الجماهير، هي القواعد التي سوف تضمن تقارب كل الفصائل الماركسية ـ اللينينية وتوفير الشروط والأجواء لوحدتها المبدئية، في حزب طليعي موحّد للطبقة العاملة الفلسطينية.

«إن اهتمامنا الشديد بتوفير هذه الشروط الذاتية، ينبثق من الادارك بأن الظروف الموضوعية نضجت وتوفرت لقيام هذا الحزب.

«إن الضرورة التاريخية للنهوض بأوضاع ثورتنا وتوطيد وحدة شعبنا وتعبئة جماهيره، أصبحت تتطلب بروز طليعة طبقية جديدة. وليس ثمة سوى الطبقة العاملة، بقيادتها للتحالف الديمقراطي الثوري وللجبهة الوطنية العريضة، من يستطيع تلبية هذه الحاجة الموضوعية الملحة. ولكي تنهض الطبقة العاملة بهذه المهمة الجبارة التي يلقيها على عاتقها التاريخ، فإن قيام حزبها الطليعي الموحد يصبح ضرورة قصوى».

هذا ما نصت عليه قرارات مؤتمرنا الثاني... وبالتضامن المبدئي، مع سائر قوى اليسار الفلسطيني، سوف نواصل النضال، متجاوزين كل الخلافات الثانوية التي تبرز، هنا أو هناك، مع حرصنا على حلها على قاعدة مبدئية وفي إطار الحرص على الوحدة. ونعتقد أن طرح مهمة قيام حزب موحد، تنسجم تماماً مع خطنا في صيانة الوحدة الوطنية لمنظمة التحرير، بل إن هذا الحزب سيكون بسبب تركيبه وخطه الايديولوجي وتعبيره عن المصالح العميقة للطبقة العاملة وجماهير الكادحين، صمام أمن فعلي للوحدة الوطنية وأداة لتطويرها وترسيخها في إطار منظمة التحرير... الممثل الوحيد لشعبنا.

**أبو علي مصطفى:** لقد وقف المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أمام هذه المسألة (الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد) وأولاها اهتماماً، وأقر مشروع التصور، المقدم من اللجنة المركزية، لهذه الغاية. وأجرى التعديلات اللازمة في النظام الداخلي كما ينسجم مع توجهنا لانجاز هذه المسألة مع تقديرنا انها بحاجة إلى وقت طويل.

إن تحليل الجبهة الشعبية، كما سجله مؤتمرنا، مستجيب لهذه الدعوة، ونتلاقى فيه مع الجبهة الديمقراطية، وجوهره أن الواقع الموضوعي مؤهل لانجاز هذه المهمة الكبيرة. ولكننا لا نغفل أهمية العامل الذاتي للمنظمات الملتزمة بالنظرية الاشتراكية العلمية، الذي يعاني من قصور على هذا الصعيد.

إننا نرى أن هذه المهمة هي مسؤولية كافة المنظمات الديمقراطية الثورية على الساحة، وعليها وحدها يقع عبء ومسؤولية تأمين الشروط الذاتية لنجاحها، وفي مقدمتها توفير مناخات ايجابية بين كافة القوى المعنية من خلال توطيد العلاقات الكفاحية الثنائية أولاً، ومن ثم متابعة هذا التقدم في لقاءات جماعية لتوسيع دائرة الايجابيات وتقليص السلبيات، وفتح باب الحوار الديمقراطي الرفاقي الجماعي حول كافة القضايا السياسية والنضالية بما يوفر وحدة رؤيا، قريبة وبعيدة المدى، وتحديد نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف. وترك باب الحوار مفتوحاً حول نقاط الخلاف، إذ أن التنسيق القيادي والقاعدي الميداني يشكل خطوة ضرورية على هذا الطريق (طريق تعزيز نقاط الاتفاق والوحدة وتذليل نقاط الخلاف والافتراق).

ولقد سبقت الدعوة، لمناقشة جدية لهذه المسألة الهامة، تجارب عديدة عاشت ظروفاً

موضوعية شبيهة بوضعنا، ولكنها استطاعت بالنضال الدؤوب حل هذه المسألة بتشكيل وحدتها (اليمن الديمقراطي وكوبا) إلّا أنها، ولا شك، استندت لانتصارها على الأرض قبل ذلك، وهذا دليل واضح وملموس على صحة هذه الموضوعة.

إننا في الجبهة الشعبية في غاية الحماس لمباشرة الحوار الجاد، حول هذه المسألة. ونأمل أن يتم تقدم على هذا الصعيد، وسنتابع، مع كافة القوى الديمقراطية الثورية في الساحة، إنجازها بما يعزز الوحدة الوطنية الفلسطينية، ويدفعها خطوات إلى الأمام.

**ماجد أبو شرار:** قبل الإجابة على هذه المسألة الهامة، لابد أن نشير إلى أن مرحلة النضال التي يخوضها شعبنا هي مرحلة التحرر الوطني، ولهذا فإن أية خطوة، باتجاه تأسيس حزب طليعي أو حزب شيوعي فلسطيني موحد، لابد أن تكون باتجاه خدمة الصراع في مرحلة التحرر الوطني، وأن تكون خطوة تجميع وتصليب للوحدة الوطنية لا على حسابها. وهذا سيقود بالنتيجة إلى تصعيد النضال السياسي والكفاح المسلح، في وجه أعداء شعبنا من امبرياليين وصهيونيين ورجعيين، لهذا فإن على كافة القوى، المعنية بهذه المسألة، مراعاة هذه الحقائق، وكذلك عدم فصل العامل الموضوعي عن العامل الذاتي.

**عربي عواد:** ازداد الاهتمام، في السنوات الأخيرة، داخل الساحة الفلسطينية بقيام حزب شيوعي فلسطيني، وهذه مسألة إيجابية تعبر عن تطور الوعي في حركة النضال الوطني الفلسطيني نتيجة التجارب الكثيرة الغنية التي مرت بها، في مواجهة الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ومؤامراتها الدموية، وتلاحمها مع الحركة الوطنية اللبنانية بقواها وأحزابها الوطنية والتقدمية، وتوثّق علاقاتها مع حركة التحرر الوطني العربية وفصائلها الثورية، ومن ضمنها أحزاب الطبقة العاملة (الأحزاب الشيوعية)، وازدياد تعاونها وتحالفها مع بلدان المنظومة الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، ومع الحركة الشيوعية العالمية، وما ترتب على ذلك من انتشار الأفكار الثورية التقدمية، خاصة الأفكار الماركسية ــ اللينينية، في أوساط شعبنا وبين فصائل الثورة الفلسطينية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فهناك عامل آخر يشكل أرضية اجتماعية لانتشار الأفكار الماركسية ــ اللينينية، بوصفها معبرة عن مصالح الطبقة العاملة وجماهير الكادحين والمثقفين الثوريين، هو ازدياد حجم ووزن الطبقة العاملة في المناطق المحتلة، وتقلص وتراجع حجم ووزن كبار الملاكين والبرجوازية الكبيرة، نتيجة لسياسة المحتلين في نهب الأرض ومصادرتها وبناء المستوطنات اليهودية عليها، وضرب الاقتصاد الوطني في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة من جراء استخدامهم للمناطق المحتلة، كملحق لاقتصادهم والذي تسيطر عليه الشركات الاحتكارية الكبيرة، وسوق لتصريف بضائعهم ومصدر للأيدي العاملة الرخيصة، وما ترتب على ذلك، وترافق معه، من ازدياد وتعاظم دور الطبقة العاملة، متحالفة مع جماهير الفلاحين والبرجوازية الصغيرة وأقسام واسعة من البرجوازية الوطنية في حلبة النضال السياسي، وبرز بشكل ساطع تمسكها بالاستقلال الوطني الفلسطيني من خلال تبنيها لهدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والتفافها حول منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، في حين تضاءل

دور كبار الملاكين والبرجوازية الكبيرة في ميدان النضال السياسي وغلب على ممثليهما الميل والمساومة والمهادنة مع المحتلين، واهتزاز ولائهما وإخلاصهما للاستقلال الوطني نتيجة ارتباطاتهما الاقتصادية والسياسية مع الأنظمة الرجعية واليمينية العربية خاصة في الاردن. كما أن جماهير الشعب الفلسطيني خارج الأرض المحتلة، باستثناء الذين يقيمون في الاردن، تتألف غالبيتهم من العمال والكادحين الذين يعانون من الاستغلال والتمييز ويواجهون صعوبات كبيرة فيما يتعلق بحرية التنقل والسفر وفُرص العمل.

ولكن رغم الاهتمام الكبير بقيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، وتقدير الدور الهام الذي سيضطلع به في النضال الوطني الفلسطيني، فإنه ينبغي أن لايُفهم من ذلك أن هذه المسألة تواجه النضال الفلسطيني لأول مرة، وأن المهمة المطروحة هي البدء ببناء الحزب الشيوعي الفلسطيني، فالوقائع تثبت غير ذلك، لأن الحزب الشيوعي الفلسطيني تأسس سنة ١٩١٩ وكان من أوائل الأحزاب الشيوعية في الأقطار العربية.

ورغم ما واجه من الصعوبات والثغرات والنواقص في نشاطه، فإنه يبقى جزءاً من تراث شعبنا النضالي. وقد وجد الحزب الشيوعي الفلسطيني امتداده في «عصبة التحرر الوطني» التي تأسست سنة ١٩٤٣ وتحول اسمها في سنة ١٩٥١ إلى الحزب الشيوعي الأردني الذي أضحى مع فروعه: التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان، يضم في صفوفه الأغلبية الساحقة من الشيوعيين الفلسطينيين.

لذلك فمن الطبيعي أن ينبثق الحزب الشيوعي الفلسطيني من الحزب الشيوعي الاردني، وأن يكون امتداداً له ويقيم معه علاقة وثيقة من نوع خاص. ولكن ذلك لا يعني بأية حال أن قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني هو مجرد عملية ميكانيكية، تقتصر على إعلان هذا الاسم فقط. بل ان ذلك يستدعي عدة متطلبات في مقدمتها الاسترشاد ببرنامج نضالي يحدد أهداف شعبنا، على أساس تحليل علمي يستند للماركسية ـ اللينينية، ويستوعب المعطيات والانجازات والتجارب التي كدستها الثورة الفلسطينية المعاصرة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار، أن هناك فصائل من الثورة الفلسطينية، تطورت مواقفها الايديولوجية وبرامجها السياسية، بحيث أضحت تعلن أنها تتبنى الماركسية ـ اللينينية، فإنه لابد أن يقيم الحزب الشيوعي الفلسطيني معها علاقات وثيقة، بأفق الوحدة معها في المستقبل، حين تنضج الظروف، موضوعياً وذاتياً، لتحقيق هذه الوحدة.




# الحرب الفلسطينية الإسرائيلية

تموز ١٩٨١



# الحرب العربية ــ «الاسرائيلية» السادسة

## شفيق الحوت

أصبحت الكتابة السياسية المسؤولة صعبة جداً في هذه المرحلة من نضالنا. فبالإضافة إلى الطبيعة المعقدة للأوضاع السياسية في منطقتنا العربية وما بينها من ترابط وتشابك وتقاطع، وبالإضافة إلى كثرة الكمائن غير المنظورة والمبثوثة في أكثر من مكان وتأثيراتها على المواقف والأولويات، استشرى في الساحة نوع من «الحساسية» بين قوى التيار الواحد المتصدية للعدو الواحد.

ولم يعد سهلاً على الكاتب السياسي أن يسجل قناعاته بموضوعية وأن ينجو، في الوقت ذاته، من «تهمة» أنه «مع» أو «ضد» هذه أو تلك من قوى التيار الواحد. وإنه لمن المؤسف أن ترجح معايير النقد «القبليّة» الضيقة على المعيار القومي الذي يستلهم المصلحة القومية العليا، ويرفض الانصياع لمنطق الخلافات الهامشية والعابرة بين رفاق وأخوة الدرب الواحد.

ومعاناة القارىء تفوق معاناة الكاتب، وتصل أحياناً حدود المأساة؛ وذلك عندما يجد نفسه أمام رأيين متناقضين لكاتبين من صف واحد. إنه، بعفويته البسيطة ووعيه السليم، يدرك أهمية وضرورة التباين في وجهات النظر والاجتهادات ولكنه لا يستطيع، ولا هو يقبل أصلاً، أن يكون ثمة تناقض، وبهذه اللغة المتجاوزة لأصول الحوار الديمقراطي.

أوليس مأساة مؤلمة ــ ونسوق مثلاً من عدة ــ أن يجد القارىء نفسه حائراً أو ممزقاً بين رأيين صادرين عن التيار الواحد نفسه، الأول منهما يصف حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ بأنها حرب مجيدة، والثاني يصفها بأنها مؤامرة امبريالية؟ إن هذا اللامعقول من التناقض يضع القارىء أمام استنتاجين لا ثالث لهما: اما ان يكون صاحبا الرأيين جادّين فيما صدر عنهما وبالتالي فهما ليسا بحليفين ولا أبناء تيار واحد. وإما أن يكونا غير جادين ــ أو واحد منهما على الأقل ــ وانزلقا إلى ما وصلا إليه تحت وطأة

الخلافات العابرة، على حساب الموضوعية المسؤولة، وعلى حساب مصداقيتهما، وليقع القارىء ضحية بريئة.

لقد بتنا، كتاباً وقراء، نتعامل مع ما نكتب ونقرأ، بأسلوب الكلمات المتقاطعة، حتى يلتقي الأفقي مع العمودي فلا تنزعج «اللعبة» وواضع ألغازها.

نقف، بهذه المقدمة، عند هذا الحد رغم اغراءات الاستطراد، فموضوعها يستحق حديثاً كاملاً ومستفيضاً، ونكتفي بما قلنا تمهيداً لموضوع حديثنا، وربما لأحاديث غيرنا ممن يحملون الهموم نفسها.

□ □ □

في بداية الحديث، من المفيد تسجيل ملاحظة بارزة عن هذه الحرب السادسة تستحق اللفت إليها، وهي أنها نالت حظاً من الإهتمام الإعلامي والسياسي أكثر بكثير من الحرب التي سبقتها في العام ١٩٧٨ والتي سميت بالحرب الخامسة. وعلى الرغم من أن هاتين الحربين ليستا الوحيدتين اللتين شاركت فيهما الثورة الفلسطينية، إلا أن الدور الفلسطيني، في حربي حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وتشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، قُوبل بتعتيم اعلامي واضح. ولولا «زلة» رئيس الوفد الاسرائيلي لدى الأمم المتحدة عندما طلب أن يشمل وقف النار في حرب ١٩٧٣ ما أسماه بالجبهة الثالثة (الفلسطينية) ونجاح الديبلوماسية الفلسطينية باستثمار نتائج تلك الحرب، لما ترتبت كل تلك الإنجازات السياسية التي تلت تلك الحرب.

وفي إطار هذه الملاحظة بالذات، فإن ما يدعو للدهشة هو أن هذا الاهتمام الاعلامي والسياسي بهذه الحرب السادسة كان عالمياً أكثر منه عربياً. بل إن بعض وسائل الاعلام العربية لم تجد في هذه الحرب ما يعطيها حق أولوية الخبر، الأمر الذي أدى، وفي أجواء الحساسية القائمة، إلى الغمز واللمز، بالهمس أحياناً، وبالصراخ أحياناً أخرى، بين مبالغ في «التهوين» بشأن هذه الحرب، وآخر مبالغ «بالتهويل».

وبعيداً عن «التهوين والتهويل» معاً، وبالإحتكام إلى الموضوعية بالتقييم، وإلى المصلحة القومية كهدف يجمعنا كلنا، نطرح السؤال التالي:

ـــ هل كان هذا الصدام المسلح الذي وقع في تموز (يوليو) ١٩٨١، بين قوى الثورة الفلسطينية ـــ اللبنانية المشتركة من جهة، وبين «اسرائيل» من جهة اخرى حرباً أم لا... وان لم يكن حرباً فما هو الاسم البديل الممكن وصفه به؟

من المؤكد أننا لا نطرح السؤال، لنعالج مشكلة لغوية، أو لنحدد الفروق بين كلمة «حرب» وكلمة «معركة» أو كلمة «اشتباك مسلح» أو كلمة «مجابهة عسكرية» وما إلى ذلك. كما ان هذا الحديث غير مؤهل، من الناحية الفنية العسكرية، للخوض في هذه الفروق. ولكن الحافز السياسي وراء «التهوين والتهويل» هو الذي يهمنا ونحاول الخوض فيه بهدف الاستيضاح فالتقييم.

نحن متفقون، اننا، كأمة عربية، ومنذ ثلاثة أرباع القرن، في حالة صراع ضد

التحالف الصهيوني ـ الامبريالي، وان حدة هذا الصراع تضاعفت بعد نجاح هذا التحالف بإقامة الكيان الصهيوني فوق فلسطين.

ومتفقون كذلك، انه منذ العام ١٩٤٨ والعرب رسمياً في حالة حرب مع «اسرائيل» وان هذه الحالة لاتزال قائمة شاملة، باستثناء مصر بعد أن أقرت اتفاقيات كامب ديفيد ووقعت معاهدة صلح.

ومتفقون أيضاً، على أن حالة الحرب هذه، وعمرها ثلاث وثلاثون سنة، لم تكن كلها سنوات حارة، وإنما شهدت عدداً من المجابهات العسكرية هي على وجه التحديد ماسمي بحرب ١٩٤٨ واشترك بها رسمياً كل عرب تلك الأيام، وحرب ١٩٥٦ وخاضتها مصر وحدها، وحرب ١٩٦٧ وخاضها المصريون والسوريون ببعض عون عربي متأخر، وحرب ١٩٧٣، وخاضها أيضاً المصريون والسوريون وببعض عون عربي اقتصادي مؤثر. ولقد شارك الفلسطينيون في هذه الحروب كلها بقدر ماكانت تسمح به ظروفهم، وأحياناً بقدر ماسمح الاشقاء لهم.

وبين كل حرب وأخرى من هذه الحروب، كانت تمر سنوات، تطول أو تقصر، يتخذ فيها الصراع مناح أخرى غير عسكرية، إلى أن تشتد الأزمات وتتفاقم، فتندلع الحرب من جديد.

فإذا كانت الحرب لاتسمى حرباً، إلا في حالة حسمها للقضية المُتَحارب من أجلها، بنصر فريق وهزيمة آخر فاستيلاد واقع جديد، فإن كل هذه الحروب، لاتختلف، وفق هذا المعيار، عن حربي ١٩٧٨ و١٩٨١. وإذا سلمنا بصوابية هذا المعيار، تكون كلمة «معارك» أكثر دقة في وصف ما أسميناه «حروباً». ولا شك أن عبدالناصر كان موفقاً تماماً في ماقاله عشية هزيمة حزيران: «إننا خسرنا معركة ولكننا لم نخسر الحرب»، وجاءت معركة تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ في سياق هذه «الحرب» لتؤكد ذلك، ومن بعدها، وفي السياق نفسه للحرب نفسها، كانت معركة ١٩٧٨ ومعركة ١٩٨١ وتلك القادمة على الطريق.

ولن نحاول الخوض في المعايير الفنية التي تميز بين «الحرب» و«المعركة» و«الصدام المسلح» وغيرها من المسميات، أو الحديث عن كثافة النيران وأوزان القنابل ونوعية الأسلحة، لنقرر بعد ذلك إذا ماكانت «الحربان» الخامسة والسادسة تستحقان لقبيهما ورقميهما في مسلسل الحروب العربية «الاسرائيلية»، فأنا كما قلت غير مؤهل لمثل هذا الحديث، وأكتفي بالاشارة إلى ماتشهد به ميادين هاتين «الحربين» وما فعلته بها أحدث وأفتك أنواع الأسلحة البرية والجوية والبحرية. أما أعداد الضحايا، من شهداء أو جرحى، فحاشا لنا اعتماد هذا المعيار، فالإنسان ليس رقماً.

مع ذلك، فليس في أي من هذه التسميات مايضير بحد ذاته، وكم من معركة كانت في نتائجها أهم من حرب ضروس. فمن كان يتصور، مثلاً، ماترتب على معركة «الكرامة» ١٩٦٨، والتي لم تدم أكثر من يوم، من نتائج تعبوية وسياسية وعسكرية في الساحة الفلسطينية! المهم هو أن تكون التسمية بمستوى الانجاز الذي تم في ميدان القتال تمهيداً لكي «نحصد سلماً مازرعناه قتالاً» كما ورد في تعليق أحد كتابنا السياسيين، الواعين.

والثورة الفلسطينية، عندما تصر على تسمية المجابهتين العسكريتين اللتين تمّتا ضد العدو الاسرائيلي عامي ١٩٧٨ و١٩٨١ بالحربين، ثم ترقمهما في سياق الحروب العربية الاسرائيلية، لا تستهدف الزهو والانتشاء، وهما حق لها على أية حال، بقدر ما تريد وتجهد لتعكس في الساحة السياسية ما أنجزته في ميدان القتال. وليس هذا حق مشروع لها وحسب، وإنما هو واجبها، وتكون مقصرة ومسؤولة لو تخلت عن القيام بـه والسعي لتحقيقه بكل المتاح لديها من وسائل.

ولا أظن أن أي حليف لهذه الثورة يأخذ عليها ذلك أو يرى في مثل هذا التحرك ما يثير خلافاً. وإن كل ما حدث، من غمز ولمز وهمس وصراخ، لا يستند إلى ما يبرره، ولو كانت قنوات الاتصال بين قوى التيار الثوري الواحد كما يتمناها كل عربي مخلص من السعة والدقة، لما كان شيء مما قيل وسمعنا.

ويبدو، في هذا المجال، أنه لابد من بعض الكلمات الصريحة، بعد إقرار بديهيات طالما أقرينا بها وكرّرناها، ومع ذلك ينساها البعض تحت وطأة الانفعال أحياناً، أو ربما يتناساها.

أول هذه البديهيات أن الصراع العربي ضد العدو الصهيوني لن يحسم لصالح العرب إلا بقوة العرب، وبالتالي فعملية التحرير هي مهمة قومية عربية ليس بمقدور أي قطر أو تنظيم التصدي لها بمفرده.

وثاني هذه البديهيات، أن العرب، رغم نزوع الجماهير العارم للوحدة، ما زالوا في عهود التجزئة الاقليمية، وثمة تفاوت في ممارساتهم الوحدوية. ولذلك، لابد لنا واقعياً، من استثمار ما هو قائم من تحالفات وتوطيدها، مع السعي الدائب لتوسيع دائرة التحالفات هذه.

وثالث هذه البديهيات، أن تثبيت الشخصية الوطنية الفلسطينية، وفي هذه المرحلة النضالية بالذات، ضرورة قومية عربية تستهدف الرد على المؤامـرة الصهيونيـة التي استهدفت بدورها فلسطين والفلسطينيين في محاولة لشطبهما من التاريخ والجغـرافيا كخطوة أولى لشطب بقية العرب. إن تثبيت الشخصية الـوطنية الفلسطينيـة في وجه المؤامـرة الصهيونيـة هـو المقدمـة الضروريـة والأساسيـة لضمان عـروبـة فلسطـين والفلسطينيين. فليس بين شعوب (إذا جاز التعبير) العرب من يواجه مثل هذه التجربة المصيرية، لأنها فعلاً معركة «وجود» وليست معركة حدود.

ويبدو، وبكلمات صريحة، أنه إما أن يكون هناك خلاف بين أبناء التيار الواحد حول هذه البديهيات، وإما أنه لا خلاف عليها ولكننا لا نحسن ممارسة مضامينها، ولا سيما في المجال الإعلامي الطويل اللسان، وبخاصة تحت وطأة الانفعالات التي تفرضها بعض الأحداث القاسية، مثل الحروب.

ولكي لا نجلد أنفسنا أكثر من اللازم، علينا أن نعترف بأن الظروف الموضوعية التي نحياها، كأمة مجزأة تداعبها أحلام الوحدة، فرضت على المسؤول العربي نوعاً من

الازدواجية بين قطريته وعروبته، ومهما حاول التوفيق بجعل الشخصيتين متكاملتين بدلاً من متناقضتين، إلا أنه كثيراً ما يجد صعوبة في النجاة من النقد وتهمة التحيز لواحدة منهما أو التردد فيما بينهما. ولما كان الموقف من قضية فلسطين هو المحك الأساسي لقومية أي مسؤول عربي، ندرك عندئذ مدى حساسية هذا الموضوع. ولا ريب أن هذه الحساسية قد تضاعفت بعد قيام الثورة الفلسطينية، أولاً لأنها ثورة والثورة غير الدولة، وثانياً لأنها المرجع الرسمي للقضية والحكم على مواقف الدول منها.

وهذه قضية لا يحسمها غير التنسيق الصادق والدائم ومن مواقع الثقة، ولا سيما بين قوى التحالف الصدامية المتقدمة، وهي حالياً سوريا ومنظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية. عبر هذا التنسيق يتم توزيع الأدوار والمهمات لتصب كلها في الهدف الواحد.

ومن هنا، وفوراً، قبل استثارة غير مقصودة لأية حساسية، ننتقل إلى البديهية الثانية وضرورة التعامل مع الواقع وفق معطياته، لنكرر على ضرورة استثمار ما هو قائم وتوسيع دائرة التحالفات وفق الاستعدادات المتفاوتة بين كل قطر عربيّ وآخر، وهذا يعني بالطبع تجاوز العامل الجيوبولوتيكي الذي يربط سوريا والثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ويجعل من تحالفها شرطاً أساسياً للنصر، إلى العامل القومي والأيديولوجي الذي يتسع ليشمل عدداً آخر من قوى التيار الثوري المؤطَّرة فيما عرف بجبهة الصمود والتصدي ويجمع بين كل من الجماهيرية الليبية والجزائر واليمن الديمقراطية مع ثالوث الخندق الصدامي السوري ــ الفلسطيني اللبناني. وهناك أخيراً الإطار الأشمل، إطار الحد الأدنى، إطار القمة العربية.

يبقى، بعد هذا، بضع كلمات صريحة أيضاً، حول البديهية الثالثة ودور وأهمية الشخصية الوطنية الفلسطينية، والتي يعتبر البعض أنها تحمل بين ثناياها نوعاً من «الشوفينية».

واستأذن القارىء، هنا، بأن يسمح لي بأن أسارع بالاعتراف، وقبل غيري، بأن الساحة الفلسطينية، كأي ساحة عربية، لا تخلو من نشازات «شوفينية». ولست على أي استعداد للدفاع عنها أو تبرير انحرافها، وهي في نظري، شأن أي فئة مماثلة لها مهما كانت هويتها القطرية. وما من ساحة عربية تستطيع التبرؤ من وجود مثل هذه الفئة داخل حدودها. وإن كنت أجد بعض ما يفسر، ولا أقول يبرر، وجود التيارات الشوفينية في أية ساحة عربية. فإني لا أجد ما يفسر ذلك لدى الفلسطيني القابع إما في المنفى أو قيد الاحتلال. ربما يسوقنا الإلحاح، في محاولة التفسير لهذه الظاهرة، إلى قضية نفسية وليست سياسية. وتلك قضية أخرى ليس هنا مجال بحثها.

إذن، نحن لا نملك، موضوعياً، سوى ما بين أيدينا من مبادىء ومواثيق ومواقف م. ت. ف.، وهي كلها، على ما أعلم، قومية العمق والمدى.

ولكن، وبكلمات صريحة أيضاً، علينا أن نقدر خصوصية قضية فلسطين وما أصابها، وعلينا أن نتذكر، وباستمرار، أن «الوجود» الفلسطيني شطب ما بين ١٩٤٨

و١٩٧٤ بفعل المساعي والمؤامرت الصهيونية ـ الامبريالية. حتى في الأمم المتحدة لم يبق من قضية فلسطين وشعبها سوى تقرير «وكالة الغوث للاجئين» ولم يعد في الساحة الدولية من «وجود» غير الوجود الاسرائيلي.

ولا أظن أن أحداً ينكر اليوم، بعد التجربة المريرة، كم كانت مصيرية وجبارة تلك الخطوة التي اتخذتها م. ت. ف. عندما قررت العودة بالقضية إلى الأمم المتحدة وإعادة الحياة «للوجود» الفلسطيني على المستوى الدولي.

من هنا يجب فهم حرص الثورة على تثبيت نضالاتها العسكرية بهدف عكس نتائجها على الساحة السياسية. والثورة، عندما ترقم حربيها بالخامسة والسادسة، لا الأولى والثانية، فإنما تفعل ذلك من قبيل حرصها القومي على مسلسل الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومن يراجع المسلسل يجد باستمرار أن هناك من خاض الحروب، وهناك من ساند، وهناك من تفرج، وكل ذلك محسوب ومقدر ومفهوم من خلال التقييم العام للأوضاع العربية وظروف كل قطر على حدة. حتى ولو كان القصد من الإصرار على التسمية إظهار الدور الفلسطيني بالتصدي للعدوان الصهيوني، فليس في ذلك ما يضير بأحد على المستوى القومي. بل ان إظهار هذا الدور هو ضرورة قومية بحد ذاته. ولا أظن أني مضطر للتعليق على بعض الإنفعالات غير المسؤولة التي تظهر، كما أشرت تحت وطأة الظروف القاسية، من تصريح لشخص غير مسؤول، أو «مانشيت» مجلة محسوبة على الثورة، وكان فيهما بعض المرارة بسبب الموقف العربي بشكل عام. هذه فقاعات يجب تجاوزها وما من ساحة تخلو من فقاعات.

ولنحسم هذا كله بالقول: إن من لا يملك الرؤية القومية للصراع، ومن يحاول بالتالي أن يجعل معياره «القطرية» الشوفينية بدلا من «الثورية» العربية، سيبقى باستمرار معرَّضاً للوقوع في منزلقات القبليّة، والقبليَّة الجديدة، تقييماً واستنتاجاً. لم يعد يهم ما يحمل المواطن العربي من ورقة في جيبه تشير إلى هوية القطر الذي ولد فيه، وإنما ما يحمل في قلبه وعقله من مشاعر وقناعات وما يمارسه من نضالات، فذلك هو المعيار وهو وحده المقياس.

ونوجز هذا كله فنقول: إنها سواء كانت «حرباً» أم «معركة» فلم يعد ذلك مهماً بعد أن أوضحنا المراد من التسمية، وهو الحافز السياسي. وهذا ينقلنا إلى النقطة الثانية التي يحاول هذا الحديث أن يتصدى لها من جذورها، وتتعلق بالجانب السياسي من النضال العام في سبيل قضية فلسطين، أو ما يسمى بالتحرك السياسي من النضال العام في سبيل قضية فلسطين، أو ما يسمى بالتحرك السياسي والمبادرات السياسية والحل السياسي إلى آخر التسميات والمسميات.

□ □ □

إن من راقب حركة الصراع العربي ـ «الاسرائيلي»، منذ العام ١٩٤٨ حتى يومنا

هذا، يكاد يلخصها بهذه الكلمات الموجزة البسيطة: عنف عسكري، فهدنة أو وقف هش لاطلاق النار، فعودة للحديث عن حل سياسي، ففشل، وعودة للعنف من جديد.

وعند هذه المحطة في حركة الصراع، محطة الهدنـة، يبدأ الحـديث ويكثر عن المبادرات والحلول السياسية، وتبدأ بالتالي معارك الكلام والتعليق في ساحتنا كما في ساحة العدو على حد سواء.

وسبق أن أشرت مؤخراً، في إحدى المجلات، في مقالة عنوانها: «ألف باء الحل السياسي» إلى عدد من النقاط، استأذن في إيرادها هنا كما وردت، لأنها تشكل مبادىء أساسية نتجنب، إذا ما اتفقنا عليها، إراقة الكثير من المداد، وربما ما هو أثمن من المداد، سدى ودون أي طائل.

«أولاً: علينا التمييز الحاسم بين «الحل السياسي»، و«التحرك السياسي»، وأن نميز بالتالي بين ما يطرح بهدف المناورة التكتيكية وبين الحل الاستراتيجي. فالكثير مما نشهده من تحرك سياسي، من جانبنا، أو من جانب أعدائنا، أو من جانب فريق ثالث، يستهدف، في معظم الأحيان، الاستطلاع وجس النبض وكشف النوايا وسبر الأغوار. ان في إدراكنا لهذه الحقيقة ما يجنبنا «التطوع» المجاني لمنح العدو ما يصبو إليه من خفايا مواقفنا وأساليب تحركنا.

«ثانياً: علينا التأكيد، باستمرار وثبات، أن «المادة السياسية» لاي مشروع حل ولاية مبادرة، هي الركيزة الأساسية التي تحدد موقفنا النهائي. وهذه «المادة» باتت معروفة ومكررة بعد أن تبناها وثبتها المجلس الوطني الفلسطيني وحددها بحقوق شعب فلسطين في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية فوق التراب الوطني الفلسطيني.

«ثالثاً: لأننا طلاب سلم صادقون، وأصحاب حق واضح أقرّته الأسرة الدولية، فإننا نعتبر أن الركيزة الأساسية الثانية، بعد «المادة السياسية»، هي «إطار العمل» الذي يجب أن تتوافر فيه العناصر التالية: أولاً، اشتراك الجبارين في العملية ورفض أية محاولة لإبعاد الاتحاد السوفياتي. ثانياً، أن تكون «الأمم المتحدة»، برايتها وميثاقها وميادين عملياتها، هي الساحة التي تتم العملية فوقها. ثالثاً، ومن إيماننا بعروبة القضية، فلابد من الاصغاء إلى كلمة الأمة العربية من هذا كله واحترامها. رابعاً، لابد من مباركة دولية، هي متوفرة سلفاً، تتجسد في مواقف الكتل الاقليمية والدولية المعروفة.

«رابعاً، وأخيراً، علينا في الساحة الفلسطينية أن نتذكر وباستمرار أننا ثورة شعبية، لسنا نظاماً أو دولة، ولكننا لسنا مشاعاً كذلك، إذ أن للشعب الفلسطيني اليوم مؤسساته الوطنية ومجالسه الشعبية واتحاداته المهنية، هذا إضافة إلى هذا التيار الشعبي العفوي العارم الذي يفرض نفسه بكل وعي وثقة على مجمل مسيرته. ومن هنا فإن احترام إرادة الجماهير ليس منة من أحد وإنما هو ينبع من شلال الدم الزكي والصمود البطولي لهذا الشعب، فلا وصاية لأحد عليه».

بعد هذا كله، بعد هذه الألف باء من الوعي على التحرك السياسي، يستطيع كل

واحد منا أن يسهم بالرأي والتعليق بما يشاء، دون أن يخشى شيئاً ودون أن نخشى نحن شيئاً.

لقد كانت حربنا السادسة مع العدو الصهيوني، بنتائجها، نقطة تحول هامة في مسيرتنا النضالية، ولكنها ليست بالضرورة مصيرية أو فارقة. وحتى لا ننتيه بنشوة «التهويل أو التهوين» علينا أن نفرز، بكل موضوعية، بين ما يقال بقصد الإلهاء والاسترخاء لكسب وقت يمضي في التحضير لجولة أخرى ستكون أكثر شراسة وقسوة، وبين ما يقال كنتاج لما أفرزته هذه الحرب من قناعات. وفي الساحة، هذه الأيام، كلا النوعين من الكلام والسيناريوهات: كلام مناور خداع، وآخر جاد وله مصداقية. إذن علينا التمييز بكل الحذر واليقظة.

ومن أهم ما أفرزته هذه الحرب من نتائج، هو أن عدة أطراف، محلية وعربية ودولية، باتت أكثر قناعة بأساسية العامل الفلسطيني الذي تمثله م. ت. ف. بعد أن اجتازت هذه تجربة قاسية استطاعت من خلالها أن تثبت قدرتها الذاتية على الصمود، وقدرتها على تثبيت مصداقيتها، وقدرتها على تثبيت سلطتها. وكلنا يعرف أن هناك، بين الأشقاء والأصدقاء، من كان يشفق على المنظمة من مثل هذه التجربة (وهي ليست الأولى ولن تكون الأخيرة)، كما أنه كان بين الأعداء (ولا يزال) من يراهن عليها. وقد اتضح ذلك من خلال ما أبدته وسائل الإعلام العالمية من اهتمام لاسيما وأن العدوان الاسرائيلي هذه المرة، كان من الناحية الفنية كاملاً؛ حيث استهدف الرأس القيادي في بيروت، ثم قطع وسائل الاتصال والجسور، وانقض على بقية الجسد العسكري قصفاً من كل الجهات وبكل الأسلحة.

والآن، أعود لأذكّر بما سبقت الاشارة إليه حول السيناريو التقليدي في حركة الصراع العربي ـ «الاسرائيلي» الذي يشبه الحلقة المفرغة، أي: عنف مسلح، فهدنة أو وقف لاطلاق النار، فعودة للحديث عن المبادرات والحلول السياسية.

ولقد كان على قيادة م. ت. ف.، هذه المرة، أن تثبت وجودها ورأيها وقرارها في الساحة السياسية بنفس الشجاعة والثبات والصمود التي مارس بها مقاتلوها حربهم ضد العدو. كما في الميدان العسكري يجب أن تكون في الميدان السياسي، فالتكامل في النضال ضرورة أساسية، وشرط رئيسي من شروط النجاح. لاسيما وأن الحرب، هذه المرة، اتخذت بعداً نوعياً هاماً؛ حيث استطاع المقاتل الفلسطيني أن يصل بنيرانه الكثيفة إلى العمق الاسرائيلي فهز هذا المجتمع الراكد المتغطرس، والذي اعتاد على أن يسمع عن الحرب مع العرب لا أن يشهد أهوالها. كذلك كان لابد من استثمار هذه «اليقظة» الضميرية التي انعكست في التصريحات والتعليقات المختلفة التي صدرت عن معظم عواصم العالم، وهي تندد بهذه الحرب الارهابية التي لم تفرق بين عسكري ومدني وتجاوزت كل الأعراف الدولية.

□ □ □

كل ما سبق من حديث يندرج تحت بند العموميات، ولا شك أن القارىء يريد الغوص في التفاصيل ويريد أيضاً أن يسمع الرأي عما يدور في الأوساط المختلفة من تحركات سياسية.

والحقيقة أنه ليس في الميدان، من مبادرات أو تحركات ما يستحق التعليق، أكثر مما أشارت الصحف إليه، وربما بالغت في وصف بعضه، وأسبغت عليه صفة «المبادرة»، أو «المشروع».

هناك، وفق الأسبقية الزمنية، ما أطلق عليه تجاوزا «المبادرة الأوروبيّة»، التي قال فيها الرئيس حافظ الأسد: «سمعنا عنها ولكن ما من أحد تقدم لنا بشيء منها». إن ذروة هذه «المبادرة» لم يتجاوز ما سمي «إعلان البندقية»، وهو لا يتجاوز، في مضمونه، «الموقف» الأوروبي المهزوز من قضية فلسطين. مادته السياسية ناقصة، ولم يشر إلى أي «إطار» للتحرك. انه باختصار شديد تعبير عن «رغبة» أوروبية تفتقر إلى «القدرة» لحل مشكلة فلسطين، بسبب الهيمنة الأميركية على مجمل السياسة الأوروبية الغربية. إن اوروبا قلقة بين همين: الهم العربي والهم الأميركي، وتحاول تفادي الاثنين، فكانت هذه السياسة المرتبكة والمهزوزة باعتماد «ألفاظ» أقل تعنتاً من الولايات المتحدة ولكن دون اعتماد ممارسات موازية لها.

وهناك، مبادرة الرئيس السوفياتي بريجنيف التي تضمنها تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في دورته الخامسة والعشرين. وهي بالطبع مقدمة على «المبادرة» الأوروبية، إذ أشارت بكل الوضوح إلى حق شعب فلسطين بإقامة دولته المستقلة. ولقد قيم المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الأخيرة، هذه المبادرة واعتبرها تصلح أساساً لمشروع حل يضمن العدل والسلام في المنطقة. وستبقى هذه المبادرة في الملف السوفياتي بانتظار مصير «الوفاق» بين الجبارين بعد أن أصاب هذا الوفاق ما أصابه بعد وصول الرئيس الجديد رونالد ريغان إلى سدة الحكم في البيت الأبيض.

وهناك أخيراً ما سمي «المبادرة السعودية»، كما وردت في وسائل النشر على لسان ولي العهد السعودي، فهد بن عبدالعزيز، والتي يطغى الحديث عنها هذه الأيام، وهي تثير فعلاً الاهتمام، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: لأنها صادرة عن دولة عربية لها وزنها العربي والاسلامي والدولي. وكما يقال، ان قيمة الدعوة فيمن دعا إليها؛ والسعودية، وهي من هي في عالم الطاقة والاقتصاد والمال، دولة ذات قدرات هائلة.

ثانياً، لأنها صادرة عن السعودية بالذات، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة معروفة، فإن المراقبين السياسيين ينتظرون، بكل الفضول، ردة الفعل الأميركية النهائية على هذه المبادرة. فقبول واشنطن، أو رفضها لهذه المبادرة، من شأنه أن يعكس آثاراً هامة على مجمل التحركات السياسية وقد تحمل من المتغيرات ما لا يخطر على بال. وإذا كان بالإمكان أن نتصور المدى والزخم الذي ستتابع به السعودية مبادرتها إذا ما تمت موافقة واشنطن عليها، فإنه من الصعب التكهن بما ستقدم على فعله إن جاء الرفض الأميركي

قاطعاً عليها الطريق، لاسيما وأن السعودية واعية كل الوعي على صراعات المنطقة وما تحملته هي بالذات من جراء حرصها على صداقتها مع واشنطن في وجه حملة عارمة وغضبة جماهيرية عريضة ضد سياسة واشنطن المنحازة «لاسرائيل» منذ أن كانت إسرائيل.

وربما يكون من الحكمة، هنا، أن نتذكر ما سبق وحذّرنا منه، وهو الإسراع باتخاذ المواقف من هذا كله قبل أن تتضح المواقف وتنكشف البواطن. وذلك حتى لا نقع بالمنزلق نفسه الذي وقعنا فيه أثناء الجدل عما سمي «مبادرة أوروبية» لنكتشف في النهاية أن لا مبادرة ولا مبادرون. ولكن هذا لايعني الدعوة للتفرج، وعدم النقد أو التحليل، على العكس تماماً، علينا أن نفيد من هذا التحرك بالمزيد من الاستطلاع وفرز المواقف والتنويه باستمرار بما هو ثابت من مواقفنا غير القابلة لأي تعديل أو تبديل. ما أشبه هذه التحركات بكرات القدم وهي تنتقل بين اللاعبين من شباك إلى شباك، وعلينا اتقان اللعبة بحماية مرمانا أولاً، وبتسجيل الأهداف على عدونا ثانياً. وهذا يتطلب المشاركة باللعبة، لأنه لا جزاء للمتفرج. وفي هذا الصدد، أسمح لنفسي بتكرار جملة طالما رددتها في اجتماعاتنا داخل المجلسين الوطني والمركزي، وهي أنه لابد لنا من الثقة بالديبلوماسي الفلسطيني ثقتنا بالمقاتل الفلسطيني. كلاهما ثائر، هذا سلاحه المدفع، وذلك سلاحه الكلمة الحقة. لابد لنا من تجاوز هذه العقدة التي لامبرر لها إطلاقاً حول «النضال السياسي» وكأنه نفق يوصل بالضرورة للاستسلام. وكم من نصر عسكري انتهى بنكسة سياسية، وكم من نكسة عسكرية انتهت بنصر سياسي. وتاريخ أمسنا لا يزال يصرخ من التجربة.

هل يبقى بعد ذلك من ضرورة لتكرار البديهية المعروفة حول ضرورة مواصلة النضال المسلح وتصعيده بهدف خلق وقائع جديدة وحقائق جديدة! إن المناضل السياسي هو أكثر المناضلين تمسكاً بهذه البديهية لأنه أول من يعاني من آثار الخلل في موازين القوى عندما تعكس ظلالها على الساحة السياسية. وليس هناك من يتوهم ان باستطاعته أن ينتزع على الورق ما لا قدرة له على انتزاعه على الأرض.

□ □ □

بعد هذا، هل من شك أننا مقبلون على حرب سابعة! فمتى نستخرج العبر والدروس من مسلسل صراعنا مع العدو لاختزال زمن المعاناة، وحسم هذا الصراع بحرب لا تحمل رقماً وإنما لقب «الأخيرة»؟




# الانتصار والمأزق

محمود سويد

□ اين تقع الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية السادسة، في تموز (يوليو) ١٩٨١؟

ــ إنها تقع بين الانتصار والمأزق.

## الانتصار

ليس واضحاً ما اذا كان مناحيم بيغن قد اضاف الى تصرفاته غير الموفقة، تصرفاً آخر، بقصف احياء سكنية في بيروت، كما يقول الكثيرون من الاسرائيليين؛ ام ان القيادة الفلسطينية، من خلال تقديرات محسوبة جيداً، جرّت القيادة الاسرائيلية الى معركة احسنت فيها اختيار الهدف والتوقيت. ربما كان العاملان معاً، يضاف اليهما عامل ثالث لا يمكن إلا ان ينسب الى الصدفة او الحظ او اي شيء من هذا القبيل، فيرتكب بيغن مجزرة «الفاكهاني» التي قتل فيها المئات من المدنيين دون ان تقر عينه بسقوط قيادي فلسطيني واحد، يرفعه في وجه العالم الغاضب والمستنكر، قائلاً: ارأيتم؟ من اجل هذا ضربت! وهكذا، لم يستطع بيغن ان يبرر عملية بيروت، ليس امام الرأي العام العالمي فحسب، بل حتى امام الاسرائيليين انفسهم. فهذه الحرب «اساءت الى مركز اسرائيل السياسي في العالم دون ان تؤدي الى حسم بمفاهيم عسكرية»[1] ثم ان «هل تصفية بعض عناصر الأمن والموظفين تبرر هذه المذبحة الجماعية للمدنيين؟»[2] لكن الثابت في هذه الحرب، او هذه المعركة اذا توخينا الدقة، هو ان الطرف الفلسطيني قد حقق ــ على الأرض ــ نجاحاً لم ينكره الاسرائيليون، وان شكك بعضهم في نتائجه السياسية الفعلية.

## الحرب عسكرياً

( أ ) أحدث القصف الفلسطيني المركّز على مناطق واسعة في شمالي فلسطين المحتلة دماراً وخسائر بشرية، ووضعاً معنوياً ــ نفسانياً، تنطبق عليه مواصفات، حالة الحرب. وفيما كانت المناطق الشمالية تعيش حالة الحرب الموضعية هذه، بكل آثارها، بما في ذلك

الهجرة باتجاه وسط فلسطين وجنوبها، كان الاسرائيليون المدنيون (والعسكريون أيضاً) في الوسط والجنوب، يستأنفون حياتهم العادية، دون أن تمسهم ظروف الحرب ومخاطرها. وقد أحدث هذا خللاً في العلاقة بين شطري السكان، بين الذين يعانون الحرب وويلاتها، وبين الذين لا علاقة مباشرة لهم بها.

وقد واجهت السلطات الاسرائيلية ارباكاً ملحوظاً بعد المفاجأة بقوة الرد الفلسطيني، وحالة الذعر التي أحدثها، وكثافة الهجرة من الشمال، وعدم كفاية الاستعدادات الأولية لمواجهة مثل هذا الوضع، كقِلّة الملاجىء وعدم صيانة الموجود منها، وانقطاع الكهرباء والماء، وفداحة الخسائر في الممتلكات، وتقويض الموسم السياحي... الخ[٣].

(ب) لفت القصف المركّز والمتنوع الأنظار الى تطور نوعي في كفاءة المقاتل الفلسطيني وسلاحه. فالمدفعية الكثيفة شكلت بحد ذاتها «مفاجأة استخباراتية لإسرائيل»[٤]. وتحاشى الفدائيون الخسائر باللجوء الى اسلوب اطلاق قذائف متفرقة بواسطة مجموعات صغيرة متنقلة نهاراً، وتركيز الاطلاق الكثيف على المستوطنات والمدن الاسرائيلية ليلاً[٥].

وعلى صعيد السلاح، ظهرت في الجانب الفلسطيني، خلال المعركة، صواريخ متعددة الفوهات، ومدافع قطرها ١٣٠ ملم، ومدى نيرانها ٢٧ كلم، ودبابات من طراز تي ٣٤، وتي ٥٤، وتي ٥٥، ومدفعية مضادة للطيران من نوع سام ٧ وسام ٩[٦]. وقد استخلص المعلق العسكري الاسرائيلي زئيف شيف، ان الفدائيين نفذوا عملية عسكرية فريدة دون ان يدفعوا ثمناً حقيقياً لذلك، وشكلوا تحدياً للجيش الاسرائيلي، لأول مرة بقواهم الذاتية، وصمدوا في تحديهم مدة تسعة ايام، وخاضوا حرب استنزاف طويلة ضد منطقة الجليل بكاملها، وسجلوا بذلك سابقة لا مثيل لها من قبل، قد تتكرر في اي وقت في المستقبل[٧].

(ج) اجرى العديد من المعلقين والمحللين الاسرائيليين مراجعات واستخلاصات، قد تكون مبكرة، ولكنها تبقى ذات دلالة:

ــ فقد أكد البعض منهم عدم جدوى استخدام سلاح الجو في مثل هذا النوع من القتال، وعدم فعاليته في ملاحقة مجموعات فدائية صغيرة متنقلة، باسلحة محمولة وفعالة[٨].

ــ جزم الكثيرون بأن اسرائيل لا تستطيع السماح بحرب استنزاف في الشمال، على غرار حرب الاستنزاف في ١٩٧٠ على الحدود الجنوبية، او على غرار الحرب الفيتنامية[٩]. ولا بد، إذا ما تجدد القصف، من احتلال المنطقة باسرها، اي «ابعاد [الفدائيين] الى خط نهرالزهراني تقريباً» والصمود أمام الضغوط السياسية بعد ذلك[١٠].

ــ ذهب المعلق الاسرائيلي يورام بيري[١١] الى ان حرب الشمال زعزعت مبادىء اساسية في الحروب الاسرائيلية: القلة اليهودية النوعية ضد الكثرة العربية (وفي حرب الشمال كان الفلسطينيون هم القلة النوعية، والاسرائيليون هم الكثرة)؛ اهتزاز الجبهة الداخلية: حرب في الشمال وحياة طبيعية في الجنوب؛ نقل الحرب الى أرض العدو (وفي هذه المعركة انتقلت الحرب الى جبهة اسرائيل الداخلية المدنية)؛ «طهارة السلاح» او عدم ضرب

المدنيين الا في حالات الضرورة القصوى؛ عدم التخلي عن مواقع، و«أشباح كريات شمونة هي الآية المعكوسة لهذا التقليد»، خوض الحرب عندما تنتفي الخيارات الأخرى؛ عدم اللجوء الى الحرب الا بالتفاهم مع دولة عظمى، «وهذه المرة بذلت الحكومة جهوداً جادة وصادقة لإبعاد كل امل بالحصول على النزر اليسير من التأييد الدولي...»؛ مصداقية القائد، وقد تزعزعت ايضاً في الفترة الأخيرة، «فعندما يقول بيغن انه لن تسقط قذائف كاتيوشا على كريات شمونه، فإنه مدرك ان الجيش الاسرائيلي يعرف، ونحن نعرف ايضاً ان هذا غير صحيح. وعندما تقول اوساط امنية ان نسف الجسور على نهري الليطاني والزهراني لن يمكن منظمة التحرير الفلسطينية من نقل المعدات العسكرية... فإن صور التلفزيون... تظهر ان هذا غير صحيح، وان بالامكان عبور النهر حتى على الاقدام».

ـ استنتج آخرون ان اسرائيل لن تستطيع تصفية المقاومة الفلسطينية في حرب التراشق. وحتى لو الحقت الغارات الجوية اضراراً بالغة بالبنية التحتية للفدائيين، فإن ذلك لا قيمة له، اذا لم تلازمه عملية استراتيجية برية او تسوية سياسية[١٢].

وعندما اعلن وقف اطلاق النار، كان واضحاً ان حرب الغارات الاسرائيلية قد فشلت في تحقيق اهدافها، وان على اسرائيل، اذا ارادت الاستمرار، ان تنقل الحرب الى صعيد آخر: احتلال مناطق واسعة في الجنوب اللبناني، وربما مناطق تمتد اكثر من مناطق الجنوب ايضاً. لقد سبق لاسرائيل ان حمّلت «البلد المضيف» عبء حربها ضد الفلسطينيين، ونجحت في الاردن، حيث تولى نظام الملك حسين تصفية المقاومة الفلسطينية في بلاده عام ١٩٧٠ و١٩٧١. اما في لبنان فقد عجز النظام عن النهوض بهذه المهمة، عبر الحرب اللبنانية، فأصبح لزاماً على اسرائيل ان تتولى ذلك بنفسها، في حرب تؤدي الى احتلال مناطق واسعة من لبنان. وقد عبر عن هذا الاستنتاج مردخاي تسيبوري بقوله: «اذا انتهك [الفدائيون] وقف اطلاق النار مجدداً، فإن الجيش الاسرائيلي سيضطر الى تطهير المناطق التي يطلقون النار منها...»[١٣]. وقال اللواء افيغدور بن ـ غال قائد المنطقة الشمالية، وقت الحرب: «لا يمكن منع قذائف الكاتيوشا والمدفعية بصورة قاطعة وواضحة، دون ان نتواجد في المنطقة التي يطلق منها [الفدائيون] هذه القذائف»[١٤] وقال كل من موشيه دايان واسحق رابين: اذا بدأت منظمة التحرير الفلسطينية. حرب استنزاف على الحدود الشمالية، فلا خيار سوى احتلال المنطقة وابعاد المدافع وصواريخ الكاتيوشا عن الحدود[١٥].

لكن هذا المسار: احتلال مناطق واسعة من لبنان، اصطدم بمسار اميركي آخر (سنعود اليه لاحقاً)، فقبل بيغن بوقف للقتال تراوح وصفه له بين «تعادل عسكري بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية»[١٦]؛ و«خسارة كبيرة لإسرائيل بالنقاط، وربح معين [للفدائيين] ولمنظمة التحرير الفلسطينية بالنقاط...»[١٧]؛ و«خسرنا في حرب الشمال... ووقف القتال كان خطأ»[١٨]؛ ومنينا بأقسى ضربة سياسية عرفتها اسرائيل»[١٩].

## الحرب سياسياً

(أ) في اسرائيل، أضافت الحرب دليلاً آخر الى الأدلة التي عكفت المعارضة الاسرائيلية على حشدها (من ازمة الصواريخ حتى المعركة الانتخابية) لتؤكد الخلل في

التفكير السياسي، وعلى مستوى اتخاذ القرار في عهد حكومة بيغن[٢٠]، ولتؤكد ايضاً، عدم كفاءة بيغن كرجل دولة، وعدم قدرته على استيعاب ما تريده الولايات المتحدة في هذه المرحلة، وقدرته المتميزة علـى توريط اسرائيل واستعداء العالم[٢١].

(ب) أطاحت الحرب بالقشرة التي حاولت اسرائيل ان تجعل منها جداراً سميكاً يفصل بينها وبين المقاومة، وانتفت قيمة سعد حداد كعازل فعلي، بل تحول حداد الى عبء على اسرائيل عندما اضطرت الى حشره ضمن اتفاق وقف اطلاق النار لحمايته، وظهر الصراع على حقيقته، فلسطينياً ــ اسرائيلياً.

(ج) دفعت الحرب منظمة التحرير الفلسطينية الى مستوى المفاوض والمحاور الرئيسي في قضيتها الفلسطينية، واضطر الاسرائيليون الى الاعتراف بانهم يحاورون منظمة التحرير، ويعقدون معها، عن طريق طرف ثالث، اتفاقاً دولياً لوقف اطلاق النار. بل ان «صقراً» مثل يوفال نئمان اعرب عن قلقه وهو يلاحظ ان حكومة الليكود بالذات هي التي فاوضت منظمة التحرير الفلسطينية بعد عملية الليطاني عام ١٩٧٨[٢٢]. والآن وبينما يحاول «صقر» آخر، موشيه ارنس، ان يقلل من قيمة الحدث، بالتأكيد على ان اتفاق وقف القتال بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لاينطوي على اعتراف سياسي بالمنظمة، وبـالتالي لا قيمـة سياسية له[٢٣] يعتقد شمعون بيرس، زعيم المعارضة، «ان الحكومة وقعت، في الواقع، اتفاقاً مع منظمة التحرير الفلسطينية. بواسطة السعودية»[٢٤]. ويضيف: «اعطت المفاوضات زخماً قوياً لمكانة منظمة التحرير الفلسطينية في اوساط الرأي العام، في العالم وفي الولايات المتحدة، وبدا ياسر عرفات شريكاً كاملاً في الاتفاق الذي تم التوصل اليه»[٢٥].

( د ) منذ «أزمة الصواريخ» وحتى الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية، والمعلقون الاسرائيليون، عموماً، يأخذون على بيغن امعانه في الاساءة الى علاقات اسرائيل بالولايات المتحدة، وعدم قدرته على استيعاب «الرسائل» التي توجهها ادارة الرئيس ريغان، بخصوص سياستها في الشرق الاوسط. ففي «ازمة الصواريخ» مع سوريا، واسلوبه الفج في ابراز الدعم «للمسيحيين» في لبنان، كاد يفسد «الحل العربي» الذي تعمل حكومة ريغان لإنجازه هناك. وأقدم بيغن على تصعيد حربه ضد الفلسطينيين دون تنسيق مسبق مع الادارة الاميركية، وارتكب خطأ بالغاً بقصف احياء سكنية في بيروت، فأثار بذلك استنكار الرأي العام العالمي، بما في ذلك الرأي العام في الولايات المتحدة نفسها، فاضطرت حكومة ريغان الى «كبح اسرائيل قبل ان تنجح في الرد عسكرياً كما ينبغي»، ثم عاقبتها بتأخير تسليمها طائرات ف ١٥ وف ١٦، واشترطت للافراج عنها استمرار الهدوء على الحدود اللبنانية. وقد ادى ذلك الى نتائج عسكرية وسياسية لغير مصلحة اسرائيل[٢٦]. والأخطر من ذلك، يقول يوئيل ماركوس: ان خطوات بيغن غير المدروسة تدفع باتجاه بلورة سياسية أميركية للمنطقة. وفي هذا السياق تقررت «عدة سوابق خطيرة تحمل في طياتها مخاطر الاملاء التي تقيد اكثر من حرية عملنا»[٢٧].

## المأزق

□ كيف يمكن لحرب تأتي بكل هذه النتائج الثمينة ان تتحول الى مأزق؟

ــ لأن البعد العربي لا يزال، حتى تاريخه، هو الاساس في الصراع ضد اسرائيل. ولأن البعد الفلسطيني هو «جزء» من «كل» فإن بامكانه ان يخوض «معركة» لا «حرباً». وعندما تهدد «المعركة» بالتحول الى «حرب»، يتدخل البعد العربي «وهو في هذه المرحلة بعد كابح» بحجة انه لا يحق «للجزء» ان يجر «الكل» الى حرب لم يتفق على زمانها ومكانها. فلو كان الجانب العربي مستعداً لخوض حـرب ودفع ثمنهـا، لكانت الحـرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية هذه، فرصة مواتية (اسرائيلياً ودولياً) لشن حرب استنزاف طويلة ومنهكة، تعطي ثماراً سياسية حقيقية. لكن العجز العربي هو السحر الذي يحول الانتصار الى مأزق، خصوصاً عندما يطرح السؤال (وهو سؤال مطروح فعلاً): ماذا لو قررت اسرائيل ان تنفذ خطة تحتل بموجبها اجزاء واسعة من لبنان، وترفض الخروج الا بحل للمسألة اللبنانية برمتها؟ وازاء احتمال من هذا النوع، تصبح المساعي الاميركية للتسوية في لبنان، مساع لإنقاذ «الوضع العربي الراهن». ويضطر هذا «الوضع العربي الراهن» ان «يشتري» من الأميركيين اطياف حلول هيولية، ثم «يبيعها» بدوره الى عرب آخرين. وينهمك الجميع بعمليات الشراء والبيع: يمتلىء المكان بالسلاح المكدس من اجل معركة لا تأتي (وتأتي بدلاً منها الحروب الاهلية التي تستهلك السلاح)، ويمتلىء الزمان برزنامة الوعود والمواعيد، فتمر سنة بعد أخرى، وعهد اميركي بعد آخر اسرائيلي، وعربـ «ك» على هامش هذا العصر يجترون المواعيد والوعود وفيها طعم بؤسهم وعجزهم وتخلفهم.

ويبدو لنا ان «الحل العربي» و«الحل الاسرائيلي» يتقاطعان اميركياً عبر التسلسل التالي:

□ يتيـح وقف اطلاق النار لمنظمة التحرير الفلسطينية انتصاراً عسكرياً يزيد من الاعتراف بها سياسياً، ويقرّبها من احتلال مقعد الى طاولة مفاوضات التسوية الشاملة متى عقدت.

□ يتيح وقف اطلاق النار لإسرائيل هدوءاً على الجبهة الشمالية، الوحيدة التي ظلت مفتوحة منذ ما بعد حرب ١٩٧٣، بين الجبهات الاسرائيلية ــ العربية، من سيناء الى الجولان؛ وهي جبهة تكتسب اهمية خاصة لانها تتعلق بالعدو الرئيسي ــ الفلسطيني، وترتبط بالعمق المعادي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

□ تهدد اسرائيل بأنها اذا ما خرق الفلسطينيون وقف اطلاق النار القائم، فلن تكتفي بالقصف، بل ستجتاح لبنان لتطيح بالتوازن الهش القائم فيه، وفي العالم العربي عبره.

□ تهرع الانظمة العربية الى الولايات المتحدة، طالبة الضغط على اسرائيل لأن اجتياحها للبنان لا يهدد «الوضع العربي الراهن» فقط، بل يهدد معه المصالح الأميركية في المنطقة. فتعد الولايات المتحدة بممارسة الضغط المطلوب، شرط ان يضغط العرب بدورهم

على المقاومة الفلسطينية للالتزام بوقف اطلاق النار. وإلا، فإن أحداً لا يستطيع لجم اسرائيل لا بيغن وشارون، ولا ألتهما الرفولية الرعناء (نسبة الى رفائيل ايتان رئيس الاركان).

□ في هذا الوقت ينصرف الرجل القوي في حكومة بيغن، اريئيل شارون، وزير الدفاع، لمعالجة الوضع في الضفة الغربية، معتمداً اسلوب: اقصى الشدة مع انصار منظمة التحرير الفلسطينية، والمرونة مع المبتعدين عنها، في محاولة لعزل المنظمة وخلق اجواء تعاون جديدة مع سلطة يأمل شارون باستمرارها طويلاً، وباستمراره هو على رأسها، حقبه كافية لتنفيذ مشاريعه الاستيطانية الرامية الى احداث تحول ديمغرافي، لمصلحة اليهود، في الضفة الغربية.

□ اذا كان بإمكان الانظمة العربية ان تعقد الهدنات مع اسرائيل وتنتظر عشرات السنين في «صراع» لا يكلفها اكثر من فائض ماتحتاجه هذه الانظمة كي تستمر فيها شيئاً ولا تعدها بشيء، بل على العكس تسعى الى تجويفها من الداخل، وتحويلها الى مجرد اطار يملؤه اليأس والفراغ. انها لا تملك الا ان تمارس علة وجودها: الحرب المفتوحة والمستمرة ضد اسرائيل. لكن خرق الهدنة الجديدة على الجبهة الشمالية، دون عمق عربي قادر على الصمود ومستعد لدفع ثمن الحرب، يهدد هذه المرة بالاطاحة بلبنان، وخلق ظرف جديد في المنطقة، يعرف الجميع انه سيبدأ بتقسيم لبنان، ولا يعرف أحد أين ينتهي، خصوصاً وان النكبات القومية التي«ترصّع»جبين هذه الأمة، منذ اوائل هذا القرن، تزداد ولا تنقص.

ومن المضحك المبكي، ان تكون السلطة اللبنانية وحدها (أياً كانت اهدافها الحقيقية) هي التي تتحسس المخاطر الكبيرة، فتجيّش الرسل الى العواصم العربية داعية الى قمة تقر «استراتيجية عربية موحدة» للصراع. لكن، لا السلطة اللبنانية ولا اية سلطة عربية أخرى، مقتنعة بامكان وضع مثل هذه الاستراتيجية واقرارها. غير ان لبنان تلقى وعداً اخوياً بتسجيل «قضيته» على الرزنامة العربية، التي هي ظل باهت للرزنامة الدولية، التي هي في جوهرها ــ حتى الآن ــ رزنامة اميركية ــ اسرائيلية.

ولكن، هل ننسى كامب ديفيد، والسادات، وسيناء، ونيسان (ابريل) ١٩٨٢؟ وعلاقة كل ذلك بالجنوب اللبناني ووقف القتال والحل العربي والحل الدولي والحل الأميركي، فضلاً عن الشامل والعادل والمتوازن، وغير ذلك من اسماء «الحل» الحسنى، الذي يتزأبق تماماً بين «الانتصار» الفلسطيني، و«المأزق» العربي!

---

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، آب (اغسطس) ١٩٨١، نقلاً عن «هآرتس»، ١٩٨١/٧/٢٤.

(٢) المصدر نفسه، يوئيل ماركوس.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٨٣ ــ ٤٨٨.

(٤) المصدر نفسه، يوئيل ماركوس، ١٩٧١/٨/٢٤.

(٥) المصدر نفسه، نقلاً عن «يديعوت احرونوت» (ايتان هابر ــ المعلق العسكري)، ١٩٨١/٧/٢٢.

(٦) المصدر نفسه، مردخاي تسيبوري، ١٩٨١/٧/٢٤.

(٧) المصدر نفسه، نقلاً عن «هآرتس»، ١٩٨١/٧/٢٤.

(٨) المصدر نفسه، نقلاً عن «يديعوت احرونوت»

(ايتان هابر ــ المعلق العسكري)، ١٩٨١/٧/٢٢.
(٩) المصدر نفسه، مردخاي تسيبوري، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٠) المصدر نفسه، يوفال نئمان، ١٩٨١/٧/٣١.
(١١) المصدر نفسه، نقلاً عن «دافار»، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٢) المصدر نفسه، نقلاً عن «يديعوت احرونوت» (مردخاي غور)، ١٩٨١/٧/٣١.
(١٣) المصدر نفسه، نقلاً عن «دافار»، ١٩٨١/٧/٢٩.
(١٤) المصدر نفسه، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٥) المصدر نفسه، نقلاً عن «هآرتس»، ١٩٨١/٧/٣٠.
(١٦) المصدر نفسه، نقلاً عن «دافار» (اللواء افيغدور بن ــ غال)، ١٩٨١/٧/٢٦.
(١٧) المصدر نفسه، نقلاً عن «هآرتس» (زئيف شيف)، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٨) المصدر نفسه، نقلاً عن «يديعوت احرونوت» (يوفال نئمان)، ١٩٨١/٧/٣١.
(١٩) المصدر نفسه، نقلاً عن «دافار» (شمعون بيرس)، ١٩٨١/٧/٢٩.
(٢٠) المصدر نفسه، نقلاً عن «معاريف» (حاييم هرتسوغ)، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٢١) المصدر نفسه، نقلاً عن «هآرتس» (أ. شفايتسر)، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٢٢) المصدر نفسه، نقلاً عن «يديعوت احرونوت»، ١٩٨١/٧/٣١.
(٢٣) المصدر نفسه.
(٢٤) المصدر نفسه، ١٩٨١/٧/٢٧.
(٢٥) المصدر نفسه، نقلاً عن «دافار»، ١٩٨١/٧/٢٩.
(٢٦) المصدر نفسه، نقلاً عن «هآرتس» (زئيف شيف)، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٢٧) المصدر نفسه، يوئيل ماركوس، ١٩٨١/٧/٢٤.




## حرب رمضان الفلسطينية

# الموقع والنتائج

## محجوب عمر

«بحلول عام ١٩٨١، كل شيء في الشرق الاوسط معروض على الطاولة. هنـاك فرص غـير محدودة تنتظر القادة المحنكين، ولكن هناك ايضـاً مزالق مخيفة قد يقع فيها اولئك الذين ينقصهم الدهاء».

طوني كليفتون، النيوزويك، ٥/ ١/ ١٩٨١

والجولة الاخيرة في تموز (يوليو) الماضي والتي عرفت باسم الحرب الفلسطينية ـــ الاسرائيلية وبالحرب السادسة، وبحرب رمضان الفلسطينية، تصلح نموذجاً تطبيقياً لهذا التوقع.

ولكن المعركة لم تكن معركة بين الذكاء والغباء فحسب، ذلك عامل هام، لولاه لافلتت الفرص. فالفرص، كما يقال، «امر محتمل» ولكن تضييعها او «اقتناصها» امر «محتم». وقد جاءت الفرصة التي تصورتها القيادة الاسرائيلية مناسبة لتصفية «البناء التحتي» للعسكرية الفلسطينية، وكانت، في الوقت نفسه، الفرصة التي قدرت القيادة الفلسطينية انها مناسبة لتحقيق مزيد من الانجازات والانتصارات من جانبها، ولدفع العدو خطوات اخرى الى الوراء.

وقد اجمع المراقبون جميعاً، بما في ذلك الذين عـرفت عنهم صداقتهم للـدولة الاسرائيلية ، على ان النتيجة لصالح منظمة التحرير الفلسطينية بشكل كامـل، وان خصمها خرج من هذه المعركة مطأطيء الرأس، يبحـث عن«انتصارات جزئية»، يبرر بها «غلطته الكبرى» عـلى حد قـول بيرس. وقـد بلغ تقـدير جـريدة النيـويورك تـايمز (٢٧/ ٧/ ١٩٨١)، التي لا يشك احد في مناصرتها لـ «اسرائيل»، حد القول: «ومن هنا فإن الاستنتاج الصحيح هو ان بقاء اسرائيل يتوقف على الحل السياسي»، وذلك بعد ان تـأكدت حقيقـة معروفـة هي ان الطرف العـربي، والفلسطيني، يتحمل الهـزائم، اما «اسرائيل» فلا تتحمل سوى هزيمة واحدة.

ولكن هذه الحرب التي استمرت اثني عشر يوماً لم تكن الاولى، بين المعارك الظافرة

للثورة الفلسطينية، ضد العدو الاسرائيلي، ولن تكون الاخيرة، فلماذا احتلت نتائجها هذه المكانة، التي يمكن وصفها بأنها نتائج كيفية، على طريق الانتصار؟

الاسباب عديدة، بعضها دولي وبعضها عربي، وبعضها اسرائيلي وبعضها فلسطيني. وكلها متداخلة ومتفاعلة؛ بل هي تزداد تداخلاً وتفاعلاً كلما ازداد اقتراب «منطقة الشرق الاوسط» من مركز الصراع الدولي بين القوتين العظميين، وكلما ازدادت حدة التوترات الداخلية في هذه المنطقة.

فالقيادة الاميركية التي تسعى لإقناع الدول العربية «باجماع في الرأي على ان الخطر السوفياتي هو الاول»، تصطدم بواقع ان هذه الدول لا تستطيع قبول هذه الفكرة، علناً على الاقل، والعدو لا يزال يحتل أراضي عربية، ومشكلة القدس بلا حل، وهو لا يبدي اية بادرة على احتمال انسحابه. لذا تحاول القيادة الاميركية «تجميد» الاوضاع على الاقل، اي «احاطتها» «وتجزئتها» كما حاول فيليب حبيب مع مشكلة الصواريخ السورية في البقاع اللبناني. وبذلك انخفض سقف ومجال الحركة الاسرائيلية، خصوصاً بعد عقد الاتفاقية السورية — السوفياتية؛ بحيث لم يعد امام مناحيم بيغن الا ان يوجه ضرباته لمن ظنه خصماً ضعيفاً، وهو منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن ناحية اخرى فإن الدول العربية التي رفضت الانضمام «لعملية كامب ديفيد» ثم لم تفعل شيئاً بديلاً، لم يكن في مقدورها ان تقف بلا حركة وهي ترى «الطرف الفلسطيني» في النزاع يُصفّى بحيث لا تبقى قضية. ودوافعها في هذه الحالة ليست اخلاقية فحسب، اي ليست من دوافع الاخوة القومية فقط، وانما هي ايضاً دوافع مصلحية. فليس من مصلحة اسرة الدول العربية ان تُصفّى مؤسسات قضية فلسطين، لتبقى القضية تتفاعل بدون اطر مؤسسية يمكن التفاهم معها على الاقل، كما انه ليس من مصلحتها، حتى ضمن تصورها «امكان حصولها على مكانة اكبر في الاستراتيجية الأميركية»، ان تسمح للطرف الاسرائيلي بتحقيق انتصار كبير كهذا، لأن ذلك يعيد العجلة إلى الوراء لتصبح «اسرائيل» الرصيد الاستراتيجي الأميركي الوحيد في المنطقة.

فلو اضفنا الى ذلك، الروابط القائمة بين عدد من الدول العربية وبين الاتحاد السوفياتي، وما يمكن ان يؤدي اليه عمل عسكري اسرائيلي كبير، يهدد بتصفية المؤسسات الفلسطينية، الى انخراط هذه الدول في الحرب، ومن ثم انتشارها الى الحد الذي «يورط» الاتحاد السوفياتي فيها، لوجدنا ان هناك مصلحة مشتركة «بالتقاطع» بين القوتين العظميين لضمان عدم اتساع رقعة القتال خارج ساحة «فلسطين — 'اسرائيل'»، وهو قيد آخر على حركة الطرف الاسرائيلي.

فالجديد اذاً، هو ان حدود القتال تحددت بساحة «فلسطين — 'اسرائيل'» فقط، دون اشتراك اطراف اخرى اشتراكاً مباشراً. فحتى الطرف اللبناني الرسمي، وكذلك الشعبي، المتحالف مع الطرف الفلسطيني، لم يشترك «مؤسسياً» في هذا القتال؛ اذ قد تجنب العدو الاسرائيلي التقدم براً والاحتلال، ومن ثم بقيت عملياته في حدود ما اصطلح عليه دولياً

(أي مؤسسياً) بأنه اعتداءات تسجل او تناقش في الهيئات الدولية. ولكن غياب طرف لبناني مؤسسي قانوني مقاتل، والرد العنيف الذي شنته القوات الفلسطينية، باسم القوات المشتركة الفلسطينية ــ اللبنانية، قصر طرفي القتال امام الهيئات الدولية على «فلسطين ــ 'اسرائيل'»، وجعل منظمة التحرير الفلسطينية هي المتحدث الوحيد باسم الطرف الفلسطيني ــ اللبناني، ومن ثم انصبت نتائج المعركة في مؤسساتها.

وهذا مايمكن ان يفسر النتائج السياسية الكبيرة لهذه الحرب التي، كما ذكرنا، لم تكن الاولى ولن تكون الاخيرة؛ ولكنها بالنسبة لما سبقها من معارك اساسية (الكرامة ١٩٦٨ ــ حرب الجنوب ١٩٧٨) «اولى» في بعض الجوانب، و«اولى» في نتائجها بالتأكيد.

وقبل ان نوضح مغزى العلاقة بين النتائج السياسية الكبيرة لحرب رمضان الفلسطينية، وبين كونها دارت على ساحة «فلسطين ــ 'اسرائيل'» فقط، لابد من مقارنة سريعة بين هذه الحرب وبين معركة الكرامة ١٩٦٨ وحرب الجنوب ١٩٧٨.

## من الكرامة الى حرب رمضان الفلسطينية

كانت **معركة الكرامة ١٩٦٨** اولى المعارك الكبرى بين العدو الاسرائيلي، وبين الثورة الفلسطينية التي كانت، في اوائل تكوينها، لم تزل بعد تفتقر الى الهياكل والمؤسسات التي يمكن ان تستثمر نصراً كبيراً، كالذي حدث سياسياً. كما ان جوهر الموقف القتالي الفلسطيني، كان التصدي والصمود لا الهجوم المعاكس، وقد ادى هذا الموقف إلى فشل الهجوم الاسرائيلي وانسحاب قواته، وهو كسب كبير في ذلك الوقت. كذلك فإن القوات الفلسطينية التي خاضت تلك المعركة (فتح اساساً) لم تكن بعد في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يكن اطار منظمة التحرير الفلسطينية مؤسسة لها صفة دولية معترف بها. ومن ثم انصبت النتائج السياسية لمعركة الكرامة في توسيع القاعدة الجماهيرية الفلسطينية والعربية للثورة الفلسطينية ونمو قواتها، وفي ماتلا ذلك من اهتمام ببناء المؤسسات التي يمكن ان تستوعب هذا النمو والاتساع.

اما **حرب الجنوب في ١٩٧٨**، فقد دارت والقوات الفلسطينية اكثر تنظيماً والمؤسسة الفلسطينية اكثر قوة، سواء من ناحية البنى والهياكل او من ناحية الاعتراف الدولي بها. ولكنها كانت صموداً وتصدياً، من الجانب الفلسطيني، ولم تكن هجوماً معاكساً على عمق العدو الاسرائيلي، كما ان «حرب الجنوب» انتجت احتلال الارض اللبنانية، مما جعل السلطة الشرعية اللبنانية طرفاً في النزاع ولو داخل «مجلس الامن». كما ادى احتلال الارض الى ارسال «قوات دولية» تشرف على انسحاب القوات الاسرائيلية. وهكذا تعددت اطراف النزاع، بين متنازعين ووسطاء ومتضررين، وانتهى الامر بحل وسط خرجت منه منظمة التحرير الفلسطينية بانتصار سياسي هام هو الاتصال الدولي بها كطرف مقاتل، من اجل «تثبيت وقف اطلاق النار في جنوب لبنان وتسهيل عمل القوات الدولية». وفي ذلك الوقت سنحت الفرصة للدور الاوروبي بالدخول الى الساحة عن طريق القوات الدولية. ولكن طبيعة وميكانيكات عمل الهيئات الدولية جعلت النتائج السياسية لتلك الحرب محدودة، بالاضافة الى انه، حتى ذلك الحين، لم تكن قضية فلسطين، من

ناحية «قانونية دولية»، قد تمايزت «قانونياً» عن الاطراف العربية الاخرى التي كانت لاتزال تتحدث، بصوت اعلى واكثر فعالية في هذا المجال (بما في ذلك المفاوضات بين القيادة المصرية وبين اميركا و«اسرائيل» في حينه). وهكذا انصبت الانتصارات السياسية لتلك الحرب لحساب اطراف عدة هي بترتب الاهمية والحصص: منظمة التحرير الفلسطينية. لبنان الرسمي. هيئة الأمم المتحدة. الدول الاوروبية التي ساهمت في القوات الدولية. وحتى شريط سعد حداد، ثم «اسرائيل» التي اعتبر المراقبون انها فشلت في تحقيق اهداف عمليتها العسكرية، وان لم تخرج بلا شيء تماماً.

كما انصبت معظم انجازات حرب الجنوب ١٩٧٨، لصالح المؤسسات على الساحة الفلسطينية؛ وكان من ثمارها المباشرة اجتماع ناجح للمجلس المركزي الفلسطيني (٢٠ ـ ١٩٧٨/٥/٢١)، ناقش اجراءات تدعيم الوحدة الوطنية على الساحة الفلسطينية، وتدعيم التلاحم بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، وزيادة التنسيق مع المنظمات الوطنية اللبنانية. وعلى الجانب الجماهيري فقد اثمرت مزيداً من وحدة الهوية والتحرك، وبوجه خاص داخل الوطن المحتل، بحيث تحققت وحدة وطنية فلسطينية كاملة، حول منظمة التحرير الفلسطينية، داخل وخارج فلسطين المحتلة، وهذا بدوره دعم قوة المؤسسة الفلسطينية، عربياً ودولياً.

**اما حرب رمضان الفلسطينية ١٩٨١** فقد جرت في ظروف مختلفة. فقد سبقتها محاولات «ناجحة»، لاحتواء نقاط التوتر الاخرى في المنطقة (هدوء نسبي في لبنان، وتجميد لازمة الصواريخ السورية في البقاع اللبناني). ومن قبل، كانت مفاوضات الحكم الذاتي، في اطار اتفاقات كامب ديفيد، قد تجمدت ووصلت الى طريق مسدود، وكانت ادارة ريغان تبشر «بالمعجزة» التي حققها فيليب حبيب في المنطقة، اي نجاحه في عدم حدوث صدام سوري ـ اسرائيلي، وكذلك فإن الاضواء كانت مسلطة على الانتخابات الاسرائيلية لجهة التوازن الحساس الذي اثمرته، بين «الليكود» و«العمل»، والانطباع العام الذي عم العالم، من ان عودة بيغن تعني عودة التوتر الى المنطقة. كما ان الاشتباكات «الاسرائيلية» ـ الفلسطينية المعتادة، على ارض جنوب لبنان وفي سمائه، هدأت نسبياً، لفترة، قبل اندلاع القتال الاخير. وباختصار كان «المسرح» «الاسرائيلي» ـ الفلسطيني خالياً ومُضاءً. وفجأة بدأ العدو الاسرائيلي هجماته الجوية. وبذكاء، تركته القيادة الفلسطينية دون رد لأربعة أيام حرصت فيها على الإعلام المكثف عنها وعلى ابلاغ فالدهايم بالاعتداءات.

وقد كان من الواضح أن القيادة الفلسطينية تتوقع هجوماً كبيراً، وفي العمق، وتعرف مسبقاً، من خلال دراساتها لعقلية القيادة الاسرائيلية، ان بيغن سيلجأ إلى العدوان، تغطية لنتائج الانتخابات ولنتائج أزمة الصواريخ، واستفادة من فترة تجميد مفاوضات الحكم الذاتي، وإظهاراً «لاستقلالية» القرار الاسرائيلي في التحرك، برغم قرار تجميد تسليم طائرات ف ـ ١٦. وهكذا كان، ولكن الذي تغير، هذه المرة، هو ان القيادة الاسرائيلية لجأت لما ظنته مُنهكاً ومدمراً للبناء التحتي لقوات منظمة التحرير الفلسطينية، ومفرّقاً في الوقت نفسه، بين الشعبين اللبناني والفلسطيني. فكانت الهجمات الجوية المكثفة على الطرق

والجسور، وعلى قلب منطقة بيروت الغربية المزدحم بالسكان. وفي المقابل كان ثمة تغيير في السلوك الفلسطيني، اذ **ان القيادة الفلسطينية لم تتعامل مع هذا العدوان باعتباره هجوماً، وانما باعتباره وقوعاً في المصيدة**، وفي هذه المرة ردت القوات الفلسطينية، بتركيز مدفعي وصاروخي شديد ومكثف على شمال الجليل المحتل، مما اوجع العدو، بشكل لم يسبق له مثيل منذ اعلان تأسيسه. وتطورت الامور على النحو المعروف، وانتهت باذعان القيادة الاسرائيلية وموافقتها على وقف اطلاق النار، الذي شمل ايضاً نشاط عميلها سعد حداد. واجمع العالم على ان النتيجة كانت نصراً سياسياً ساحقاً لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ رأى فيه الكثيرون من المعلقين نصراً عسكرياً ايضاً.

## الفروق الاساسية

إن الفروق الاساسية التي تميز حرب رمضان الفلسطينية، عما سبقها من معارك بين القوات الفلسطينية والاسرائيلية هي:

( أ ) تركُّز الاضواء على نشاط بيغن، وتوقع قيامه بمغامرات عسكرية في المنطقة، بعد اعتدائه على المفاعل النووي العراقي وازدياد عزلته دولياً، وكل ما سبق ذكره من ظروف تمر بها مؤسسات العدو الداخلية.

(ب) انفراد القوات الفلسطينية (المشتركة) بالرد، وعدم اشتراك اية اطراف عربية، او غير عربية اخرى، اشتراكاً مباشراً في القتال، بحيث اقتصر فعلاً على الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي.

(ج) فداحة الخسائر العربية المدنية، سواء بسبب الغارة الجوية على بيروت الغربية، او بسبب ضرب الطرق والجسور وما عليها من سيارات وحافلات مدنية، الى درجة استفزت الرأي العام العالمي، بل وقسماً من وسائط الاعلام الاوروبية والاميركية، المعروفة بتأييدها «لاسرائيل».

( د ) التصعيد الشديد بالهجوم المضاد الذي شنته قوات منظمة التحرير الفلسطينية، والذي اتضح انه لم يتأثر بالهجمات الاسرائيلية، وأدى، حسب اعتراف العدو، الى فرار المستوطنين من خمس وعشرين مستوطنة في شمال الجليل.

(هـ) عدم وحدة القوى السياسية الاسرائيلية، لدوافع عدة، واستغلال المعارضة لفشل العمليات الاسرائيلية في الهجوم على «الليكود» وبيغن.

(و) اسراع الادارة الاميركية، بعد ان اتضح فشل الهجمات الاسرائيلية، الى محاولة وقف اطلاق النار رغبة في احتواء آثار القتال الذي اندلع، قبل انتشاره.

وبالاضافة الى هذه الفروق جميعاً، هناك فرق هام وان كان كمياً، هو درجة الكفاءة اللوجستيكية وادارة الازمات سياسياً، لدى المؤسسة الفلسطينية العامة، وهي كفاءة جعلت هذه المؤسسة قادرة، حتى الآن، على هضم الانجازات السياسية للحرب الاخيرة واستثمارها، برغم محاولات اطراف عدة تعطيل ذلك. ولا شك ان المخططين العسكريين

لدى العدو، قد فهموا ذلك من نتائج القتال، وكذلك فهمته كافة دوائر التخطيط في الدول الكبرى، المعنية بالذات، بعد نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في ضبط وقف اطلاق النار، وهو أمر كان العدو الاسرائيلي يراهن على فشلها فيه.

□ □ □

تلك هي مميزات الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية الاخيرة. أما نتائجها، فلا يمكن حصرها على الجانبين، وهي لا تزال، وستظل تتفاعل وستترك آثارها العميقة على المستقبل المنظور للصراع. ولعل من اهم نتائج هذه الحرب، هو ما اتفق عليه المراقبون من انه اعتراف علني ضمني، من جانب الولايات المتحدة والعدو الاسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية، على الاقل، كطرف مقاتل ومن ثم يُتفاوض معه لوقف النار. ولقد حرص الاميركيون والاسرائيليون على نفي ذلك، خصوصاً حكومة العدو، ولكن هذا النفي لا يعني ان عملية الاتصال لا تسير. وليست هذه هي المرة الاولى التي يتم فيها اتصال غير مباشر بمنظمة التحرير الفلسطينية، فمن الناحية القانونية الدولية، تعتبر كافة الاتصالات السابقة المتعلقة بتبادل الاسرى او بعمليات وقف النار الجزئية (كانت تتم عادة عن طريق هيئة الصليب الاحمر، او ممثلي القوات الدولية او الامم المتحدة او اطراف ثالثة) قنوات اتصال احتياطية يمكن توسيعها وتطويرها.

□ □ □

## مقولات تأكدت

وإلى جانب النتائج، الملموسة والمعنوية، والتي يمكن ان تظهر في المستقبل ايضاً، اكدت الحرب الاخيرة عدة مقولات هامة، من المفيد التشديد على بعضها في سياق هذا المقال، منها:

١ ــ من الصحيح ان «دولة اسرائيل» هي جزء من الغرب الاستعماري، كذلك فإن فلسطين هي جزء من الامة العربية، ولكن من الصحيح ايضاً ان «فلسطين»، بالمعنى المؤسسي الكياني للاسم، هي نقيض «اسرائيل» بنفس المعنى. وهكذا فإن خسارة لطرف هي ربح للآخر، والعكس صحيح. وهذه حقيقة لا تأخذ مداها، في الوضوح، الا عندما يكون الصدام مباشراً بين «فلسطين» و«اسرائيل»، وهذا ما يوضح **اهمية الحفاظ على «استقلالية» فلسطين، طوال عملية استعادتها من الغزاة**. كذلك فإن تأكيد الهوية الفلسطينية، لا يشكل خطراً أساسياً على معركة استردادها، وان حمل مخاطر نفسية آجلة (في مرحلة التوحيد القومي). بينما تأكيد «الهوية الاسرائيلية» من شأنه تعميق التناقض بين اليهود في فلسطين المحتلة (الاسرائيليين) وبين اليهود في العالم كله الذين لم يأتوا الى فلسطين، بغض النظر عن موقفهم من الدولة ككيان، وهذا اضعاف لقدرة الكيان الاسرائيلي، وينطبق ذلك على علاقته بالغرب عموماً، في حال محاولة قيادته اتخاذ مواقف «مستقلة»، نابعة من مصالح ذاتية او محلية، تتعارض والمخططات الغربية العامة، او مع مخططات بعض القوى الغربية (اوروبا مثلاً، وبالذات فرنسا وتليها المانيا الغربية). وقد اكدت الحرب الاخيرة هذه المقولة كما اكدتها المواقف الدولية من الحرب.

٢ ــ ان الصراع بين هاتين الهويتين: الفلسطينية والاسرائيلية والذي بدأ منذ مطلع القرن، اتخذ مساراً طويلاً ومعقداً تحقق فيه، للهوية الاسرائيلية، تعبير مؤسسي كياني هو دولة «اسرائيل» التي نجحت في ١٩٤٨، في تغييب الهوية الفلسطينية، وبلغت قمة نموها في ١٩٦٧، باحتلالها كل فلسطين واراضي عربية اخرى. ثم بدأت الهوية الفلسطينية تنمو في مواجهتها ونجحت هذه الاخيرة في التعبير عن نفسها في اطار مؤسسي هو منظمة التحرير الفلسطينية. واستمر الصراع بين المؤسستين (لكل منهما هوية نقيضة للأخرى وشرط قيامها) وبدأت المؤسسة الاسرائيلية في التراجع، منذ عام ١٩٧٣، ولم تنجح، رغم تفوقها العسكري، في كسب النتائج السياسية لأية معركة، منذ ذلك التاريخ، وحتى الآن. والعكس صحيح، اذ تنمو الهوية الفلسطينية المؤسسية وتلاقي اعترافاً متزايداً بها من الشعب الفلسطيني والدول العربية ومن اغلبية دول العالم. وقد اثبتت الحرب الاخيرة ايضاً هذه المقولة واكدتها، إذ كانت احدى ابرز نتائجها هي تدعيم وتقوية المؤسسة الفلسطينية، التي تشكل الاطار الأساسي للشعب الفلسطيني وهويته الوطنية.

٣ ــ ان المشروع الغربي الصهيوني الاسرائيلي يحمل مفارقته في داخله، فقد كان رهان الغرب والصهاينة هو ان يذوب العرب الفلسطينيون، بين اخوانهم العرب، ولكن ثلاثين عاماً اثبتت ان هذا مستحيل لسببين: الاول، هو ان الفلسطينيين عندما طُردوا من بيوتهم واضطروا للجوء الى الديار العربية المحيطة، لم يجدوا العرب عرباً وحسب، وإنما وجدوهم عرباً مصريين او سوريين او عراقيين او لبنانيين... الخ، ولم يكن امامهم الا ان يظلوا عرباً فلسطينيين. والسبب الثاني، هو ان الهوية الفلسطينية تجسدها وتؤكدها، بل وتمأسسها، معارك القتال من اجل العودة واستعادة الوطن. وسواء تمت هذه المعارك، هجوماً او دفاعاً، فإن نتيجتها واحدة في الحالتين. وهكذا فإن كل عدوان اسرائيلي على الشعب الفلسطيني، يؤدي الى تثبيت الهوية الفلسطينية؛ كما ان كل هجوم وانتصار فلسطيني يدعمان هذه الهوية ويزيدانها تمأسساً. والحرب الاخيرة خير دليل على ذلك.

٤ ــ ان سبب استهداف فلسطين، في المشروع الاستعماري الصهيوني الكبير، كان اهمية موقعها الجيوستراتيجي، واهميتها الحضارية والانسانية والدينية لدى الامة العربية، وهي جزء لا يتجزأ من هذه الامة العربية. لذا فإن ما اعلنه كيسنجر في ١٩٧٤، من انه يحول النزاع العربي-الاسرائيلي من نزاع دولي الى نزاع اقليمي ثم الى نزاع محلي، يسهل احتواءه لا يمكن ان يتحقق. صحيح ان الولايات المتحدة الاميركية قد حاولت، في السنين الاخيرة، ابعاد الاتحاد السوفياتي عن عملية تسوية هذا النزاع جزئياً، ولكنه لا يزال موجوداً (من خلال اطراف محلية وتوزان عالمي)، وصحيح ان اتفاقات كامب ديفيد قطعت شوطاً كبيراً، في تجزئة النزاع العربي ــ الاسرائيلي الى: نزاع عربي ــ اسرائيلي يمكن تسويته عن طريق اتفاقات كالتي وقعت. ونزاع اسرائيلي ــ فلسطيني يمكن احتواؤه (هكذا قدروا)، ولو عن طريق استنزافه في حروب جانبية، او كما حدث، باثارة القتال في لبنان؛ الا ان النتائج جاءت عكس ما قدروا، ذلك ان محاولات «تحجيم» النزاع ليصبح نزاعاً فلسطينياً ــ اسرائيلياً فحسب، أدت وتؤدي الى تقوية الجانب

الفلسطيني وابرازه، وهـو نقيض «لاسرائيل»، ولم تؤد الى قطـع الصلة بـين فلسطين، كمؤسسة وقضية، وبين المحيط العربي، رغم اختلاف مواقف اطرافه الرسمية وتفاوتها. ومن ثم، وبعد ان كان النزاع العربي ــ الاسرائيلي هو احد اهم قضايا العالم، احتل النزاع الفلسطيني ــ الاسرائيلي المكانة نفسها؛ والباحثون يمكنهم جمع وتحليل البيانات والتصريحات وجداول اعمال المؤتمرات على اختلافها وقراراتها، وسيجدون ان قضية الحق الفلسطيني تحتل مركزاً هاماً فيها، اذ لا تغيب عنها أبداً. ويكفي التذكير بأن، هناك الآن، اجماعاً على عدم امكانية حل مشكلة لبنان، الا بعد حل مشكلة فلسطين. ولقد كان تفجير الازمة اللبنانية من شأنه ــ او من اهدافه ــ تصفية ما انجزه النضال الفلسطيني وشغله واستنزافه، ولكن الذي حدث كان على عكس ما اراد المخططون، واتسعت رقعـة النزاع أرضاً وجماهير، ووصلت الى ما وصلت اليه من استحالة حل المشكلة اللبنانية، قبل حل المشكلة الفلسطينية.

وما يمكن استخلاصه، مما سبق، ان «الكيان الاسرائيلي» **يحمل مفارقاته المميتة، حيثما اتجه هو او خالقوه. فإذا اتجه نحو توسيع رقعة اعتداءاته وسيطرته، فهو يزيد رقعة الصدام هذه، ارضاً وشعباً، وان تراجع محاولاً التركيز على فلسطين وحدها، ارضاً وشعباً، فهو يبرزها الى المقدمة وهي نقيضه.**

كذلك يمكننا استخلاص ان حركة النضال الفلسطيني، بوصفها من حركات النضال العربي، وشأنها هو الشأن نفسه، تتقدم على الطريق نفسه الذي تقدمت عليه غيرها من حركات التحرر العربي، بمعنى انها **كلما تقدمت تمأسست، وبانتصارها تخلق كياناً سياسياً قُطرياً يضاف الى الكيانات التي سبقته.**

وهكذا فإن تصور الكثيرين منا لمجرى الثورة الفلسطينية، عند انطلاقها، كان غير ما يجري اليوم، اذ كنا نحلم ونتصور ان تنتشر رقعة الصدام، ارضاً وجماهير، لتشمل، على الاقل، ساحة دول الطوق، ولتلحق بالعدو الاسرائيلي الصهيوني القوى التـي اقامتـه ودعمته وتؤيده وتحميه، وكافّـة نقاط الضعف في الواقع العربي، التي تسمح له بالبقاء، اي ان الحلم والتصور كانا ان تتحرك الثورة الفلسطينية، لتصبح ثورة شعبية عربية شاملة، من اجل التحرير والوحدة، ولم يكن هناك جرم او خطأ، في هذه الاحلام والتصورات، وانما كانت هناك اماني ودوافع، لعبت دورها في حشد الجماهـير العربيـة وتعاطفهـا ومساهمتها، في المراحل الاولى للنضال الفلسطيني. ولاسباب عدة، ذاتية وموضوعيـة، مفروضة وعفوية، سارت الثورة الفلسطينية في الطريق التقليدي المعروف: انتصارات، فمؤسسات، فمزيداً من الانتصار ومزيداً من المؤسسات ومزيداً من قوة المؤسسات، حتى اكتمال الانتصار واكتمال المؤسسة السياسية الإطار للدولة المستقلة، التي تضم كافة المؤسسـات الاخرى وتسيرها.

## سمات المؤسسة الفلسطينية

ولا شك ان الانجاز المؤسسي هو مطمح كل ثورات العالم والتاريخ، وهو في حال فلسطين له مميزات خاصة، وميزته الاهم والاولى، ان **المؤسسة الفلسطينية العامة هي**

**التعبير المنظم عن الهوية الوطنية الفلسطينية**. التي راهن العدو، ولايزال بعضه يراهن، على تغييبها. ومن هنا تنبع الاهمية الاستراتيجية الاولى، للمؤسسة الوطنية الفلسطينية، واهمية الحفاظ على وجودها واستقلاليتها. فهي الاطار الذي تصب فيه وتنتظم جهود ابناء فلسطين، المشتتين في بقاع الارض. ثم هي ايضاً الاطار الذي يضم مؤسسات عدة، سياسية وعسكرية واجتماعية واقتصادية وتنظيمية، تعمل في ظروف بالغة التعقيد، في محاولة للقيام بما تقوم به مثيلاتها من مؤسسات في الدول المتواجدة على ارضها. وبالاضافة الى كل ذلك، فإن تطور المؤسسة الفلسطينية، تدريجياً مع تطور النضال الفلسطيني، يُجنّب الشعب الفلسطيني وثورته مايحدث لغيره من الشعوب والثورات التي يتم فيها انتقال السلطة، فجأة او بسرعة، قبل ان تكون قوى الثورة مستعدة، بمؤسساتها وكادرها، فتضطر اما الى الاعتماد على مؤسسات اقامها خصمها ويعمل فيها من لايؤمن بها، او الى حل تلك المؤسسات والغرق في فوضى، لفترةمن الزمن، تتعرض فيها الثورة وانتصاراتها للانتكاس.

ولما كانللمؤسسة الفلسطينية جوانب ضعفها المعروفة من قبل العدو والصديق على السواء، فإن اول مايعرض المؤسسة الفلسطينية للخطر هو انها ليست على ارضها. وذلك يجعلها **اطاراً للشعب وللارض معاً، بينما الارض محتلة والشعب مشتت**. ومن هنا فإن التفاعل اليومي، الاجتماعي والانتاجي والثقافي، بين الاطار المؤسسي للشعب وبين هذا الشعب يتم عبر تعقيدات شديدة، وفي اغلب الاحيان عبر علاقات معنوية غير مادية. فعلاقة المواطن السوري او العراقي او المصري، مثلاً، بدولته، تتجسد يومياً، في عشرات العمليات الحياتية التي يعطي فيها المواطن ويأخذ، طبقاً لنظم وقوانين قد ترضيه وقد لاترضيه، ولكنه يساهم في تطبيقها في كل الاحوال. اما الامر فيختلف بالنسبة للفلسطينيين (لايمكن ان نقول المواطن اذ ان هذه الصفة ذات طابع قانوني غير متوفر حتى الآن للشعب الفلسطيني)، فعلاقته بمنظمة التحرير الفلسطينية هي علاقة معنوية تتجسد عندما **يتطوع هو** او عندما **تصل اليه هي**، فلو تذكرنا ان معظم المؤسسات التي يضمها اطار منظمة التحرير الفلسطينية متواجد في لبنان (كل المؤسسات الفلسطينية هي في لبنان، باستثناء مكاتب المنظمة خارج لبنان)، وان لبنان لايضم اكثر من عُشر تعداد الشعب الفلسطيني، لعرفنا مدى صعوبة التفاعل المادي بين الاطار ومجموع الشعب، وهو تفاعل ممنوع، قانوناً وقسراً، في كثير من البلدان، حتى لو استطاعت المنظمة او تمكن الفلسطينيون من الاتصال ببعضها.

ولئن كان لهذا الوضع الفريد ميزته الاستراتيجية، كنقيض لدولة «اسرائيل»، ومزاياه الاخرى ايضاً (الانتشار والتنوع والتعددية، إذ لاشيء يمكن ان نفقده اكثر مما فقدناه من الارض والمرونة)، فإن له مخاطره. فالانتصارات التي تحققها الثورة الفلسطينية لاتجد لها تجسيداً على الارض، كما يحدث بالنسبة للثورات الاخرى (مناطق محررة او مسيطر عليها)، ويتوجب على الاطار السياسي المؤسسي للثورة الفلسطينية، ان يراكمها ويستثمرها، دون ان يكون في امكانه ترجمة ذلك مادياً، إلا بزيادة حجم المؤسسات القائمة، وهو امر تحده عوامل كثيرة ويتضمن جوانب ضعف كثيرة ايضاً. كما ان تجسيد

الانجازات، في اطار سياسي مؤسسي ليست له ارض، كقاعدة، يجعله عرضة لمحاولات الاحتواء والسيطرة وفرض الوصاية والاختراق، بالاضافة الى محاولات التصفية او الاستنزاف التي يلجأ اليها العدو باستمرار. صحيح ان الدول المستقرة على ارضها تتعرض لكل ذلك، إلا ان فرص نجاح تلك المحاولات اقل بكثير؛ اذ انها في الحالة الاخيرة محاولات ضد «اشخاص» ومؤسسات موجودين على ارض لها هويتها، بينما هي في حالة مؤسسات الثورة الفلسطينية ضد «اشخاص ومؤسسات، يحملون الارض وهويتها في وجدانهم المعنوي».

ومن خلال هذا التقييم للمؤسسة الفلسطينية العامة يمكن تفسير كثير من ظواهرها السلبية والايجابية كما انه من الممكن تصور وتقدير احتمالات المخاطر والخيارات التي تواجهها، وهذا الاهم، خصوصاً كلما ازدادت انتصاراتها وازدادت حجماً وقوة، مع انعكاس ذلك على علاقاتها الداخلية والقاعدية وصلاتها بمحيطها العربي والدولي، وبميزان القوة بينها وبين العدو.

## ماذا بعد حرب رمضان الفلسطينية؟

لقد أدى الانتصار الكبير الذي حققته قوى الثورة الفلسطينية في هذه المواجهة الاخيرة الى ازدياد عوامل استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم الى ازدياد قدرتها على التحرك. وكالعادة فإن كل انتصار تحققه قوى الثورة الفلسطينية يؤدي الى تقوية الروابط، المعنوية اساساً، مع القاعدة الشعبية الفلسطينية، داخل وخارج الوطن المحتل. وينعكس ذلك مع تأثير الانتصار على ارتفاع مستوى الوحدة الوطنية المنظمة (كما حصل في نجاح وقف اطلاق النار)، الا ان بقاء العلاقة، مع القاعدة الشعبية، معنوية في مجملها، مع تنظيم قليل للروابط والقنوات العضوية التي تسمح بالتفاعل وتعبئة القوى بشكل منظم، يطرح مشاكل يمكن التغلب عليها، بابتكار اشكال تنظيمية وبتقوية ما هو قائم منها، بهدف تدعيم الصلات العضوية بين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وبين محيطها الجماهيري ومصادرها البشرية.

كذلك من الضروري، لكي يمكن استثمار نتائج هذا الانتصار وما سيلي من انتصارات، تطوير الاشكال التنظيمية والخطوط العملية التي تضمن وحدة الجهود الفلسطينية وتنسق بين القوى المختلفة، بحيث تتعمق الوحدة الوطنية، لا بتأجيل الخلافات في الرأي والتقدير، **وإنما بالاستفادة من واقع وجود هذه الخلافات، باعتبارها تعددية وتنوعاً مفيدين للقضية.**

ومن الممكن أيضاً، الاستفادة من الظروف غير المواتية لتشتت الشعب الفلسطيني، ومن اختلاف زوايا الرؤية ونقاط الانطلاق وما تفرزه من تعددية في الآراء والمواقف والمنظمات على ان يوضع كل ذلك **في اطار التنسيق، لا في اطار التناحر،** فيضاعف بذلك قدرة المؤسسة الفلسطينية، على العمل في مجالات ومستويات مختلفة، وتعبئتها جميعاً في اتجاه واحد. ولا يجب ان نتصرف بعقلية «وأد البنات» **فلا يجب ان نخشى التقدم والانتصارات، لأننا نخشى ما يترتب عليها من تغير في الخطط والتصورات. فقد خاف**

**البعض، فيما مضى، من ذهابنا الى هيئة الامم المتحدة، وحجتهم في ذلك كانت عدم فعالية قرارات هذه الهيئة، في استرجاع فلسطين، ولكنهم غيروا مواقفهم فيما بعد، وبعد ان لمسوا النتائج الجماهيرية الباهرة لتلك العملية والقوة الكبيرة التي اكتسبتها منظمة التحرير الفلسطينية على المسرح الدولي بسببها.**

ولقد كان اثر الانتصار الاخير على الساحة العربية كبيراً، فمنذ اندلاع القتال بدأت تحركات ديبلوماسية عربية باتجاه الولايات المتحدة الاميركية، وفي مجلس الامن وفي عملية الوساطة لوقف اطلاق النار، وعاد الحديث المكثف عن أهمية منظمة التحرير الفلسطينية وكونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني (الطرف المحارب وصاحب الحق في التفاوض) وخيمت منظمة التحرير الفلسطينية على محادثات السادات ــ ريغان، وعلى محادثات شيسون، اثناء زيارته للبلاد العربية، وعلى كافة الاتصالات الدولية ــ العربية، بحيث يمكن اعتبار تصريحات الامير فهد، التي تحولت فيما بعد الى مشروع تبناه مجلس تعاون الخليج، من نتائج هذه الحرب أيضاً. وبغض النظر عن اختلاف الآراء حول هذا المشروع، فإن ظهوره وتبنيه من مجموعة من البلدان العربية النافذة لدى الغرب، على الاقل، من شأنه إلقاء الكرة في ملعب الخصم دون ان يلزم منظمة التحرير الفلسطينية بشيء مسبق.

ومن الضروري التنبه الى مخاطر الدعوة، الى ما يسمى بالاستراتيجية العربية الموحدة وهي امر يصعب تحقيقه، في ظل الظروف القائمة. **ومن الأجدى الدعوة الى وحدة الاتجاه، لا وحدة الموقف**، بمعنى أن يُطلب من كل دولة عربية تحديد ما يمكنها القيام به، بالنسبة للقضية الفلسطينية واللبنانية، مع احترام استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية في تحديد مواقفها، بعد تقديرها لعوامل القوة المتاحة. **وشعار الاستراتيجية الموحدة الذي يصعب تحقيقه، يبرر عدم فعل اي شيء او يؤجل اي شيء**، كما انه قد يكون مدخلاً للتناحر او للمزايدة، فيعرض استقلالية المؤسسة الفلسطينية، في مواجهة المؤسسة الاسرائيلية، لخطر التغييب او التمييع.

اما على المستوى الدولي، فقد ظهر بجلاء اثر الانتصار الفلسطيني الاخير، عندما اضطرت الولايات المتحدة للتحرك علناً (ارسال فيليب حبيب) لوقف اطلاق النار. ومن المفيد ملاحظة ان المعركة الاخيرة قد قدمت حلاً للطريق المسدود الذي كانت قضية الاتصال الأميركي ـ الفلسطيني قد وصلت اليه، باشتراط الادارة الاميركية الاعتراف «بحق اسرائيل في الوجود» أولاً. فلقد تم وقف اطلاق النار عن طريق مفاوضات جرت بعملية مزدوجة: كل طرف له وسيطه الذي يتصل بوسيط الطرف الآخر. وهكذا، كان هناك محور اميركا ــ «اسرائيل»، ومحور منظمة التحرير الفلسطينية ــ الامم المتحدة. وتم الاتفاق، باتصالات أجراها وسطاء، ولكن الشكل القانوني كان هو اطار الأمم المتحدة، بالنسبة الى منظمة التحرير الفلسطينية، والعلاقة مع اميركا، بالنسبة «لاسرائيل». وقد اجمع المراقبون على ان عملية وقف اطلاق النار، تضمنت اعترافاً من جانب الولايات المتحدة و«اسرائيل» بالطرف المحارب (منظمة التحرير الفلسطينية)، وهذا انتصار كبير للقضية الفلسطينية وله آثاره العميقة، خصوصاً على الرأي العام الأميركي عامة واليهودي خاصة.

وحتى بالنسبة للعدو الاول، وهو «دولة اسرائيل»، فقد حصلت منظمة التحرير الفلسطينية منه، بسبب هذه الحرب، على تصريحات عدة من مسؤوليه تراوحت بين «عدم امكان تصفية منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً»، و«عدم امكان تصفية منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً».

بل ان تحرك شارون، داخل الوطن المحتل، يمكن تفسيره بأنه جاء نتيجة هزيمة العدو الاسرائيلي وانتصار منظمة التحرير الفلسطينية، مما دفع شارون الى محاولة احتواء قاعدة منظمة التحرير الفلسطينية، الموجودة داخل فلسطين المحتلة، وإلى تشجيع قيام بدائل لها. واصبحت قضية الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية قضية خلاف، داخل الصفوف الاسرائيلية، كما انها قضية خلاف داخل الادارة الأميركية والدوائر الحاكمة فيها. وبذلك تكون المبادرة في يد منظمة التحرير الفلسطينية والكرة في ملعب الخصم.

وقد يستهين البعض بهذه الانجازات، فيجب التشديد على ان كل هذه التصريحات من شأنها التقليل من «مصداقية» «دولة اسرائيل»، وعلى ان المعركة هي من اكبر معارك كسب العقول والرأي العام، التي تخوضها قوى الثورة الفلسطينية ومؤسساتها. ان مراقبين كثيرين يقدرون ان خسائر العدو الدعاوية، على النطاق العالمي والاميركي خاصة، لم يسبق لها مثيل منذ تأسيس دولته، بسبب الحرب الاخيرة، وبسبب مسلك القوى الفلسطينية ازاءها والذي تميز **بالجرأة في الهجوم، والمرونة في استثمار النتائج**.

ومع ذلك، لايجب ان يغيب عن الاذهان، ان المعركة لاتزال مستمرة، وان انفراد منظمة التحرير الفلسطينية في القتال الاخير، لايعني انعزال قضية فلسطين عن اطرافها المتعددين، وبالذات العرب منهم، وان الولايات المتحدة الاميركية، وان اضطرت للتقدم خطوة نحو منظمة التحرير الفلسطينيّة، فهذه ليست **سوى مجرد خطوة، في خطة «للاحتواء»، بدأت منذ اعترفت اميركا بمركزية القضية الفلسطينية في «نزاع الشرق الاوسط»**. وبالطبع فإن هذا التوجه الاميركي سيستمر؛ فاستراتيجية الاحتواء ليست جامدة، على الاقل، لكون الطرف المطلوب احتواؤه ليس جامداً. **انها عملية مستمرة في مواجهة الهجوم الفلسطيني المستمر، وهي جزء من الحرب ذاتها**.

**واساس النجاح في مواجهة محاولات الاحتواء هذه، وضمانة الاستمرار في التقدم وتغيير موازين القوى مع الاعداء، هي في ضمان استمرار وحدة تماسك واستقلالية المؤسسة الفلسطينية. فالموقف المركب يتطلب تفهماً وطنياً عالياً، والمرونة تحتاج الى اعلى قدر من استقلالية الارادة، واليقظة غير الخوف، والحذر غير الانعزال**.

ولهذا فإنه من الضروري، دراسة خطط جديدة للعمل، في مختلف الساحات الدولية تتميز، بالمبادرة والتنوع وتنسيق الادوار، لتعبئة الطاقات والقوى بهدف تعميق عزلة العدو، دولياً؛ بل ويهودياً ايضاً، ان استطعنا ذلك؛ ومواصلة الضغط على الولايات المتحدة، وزيادة هامش الخلاف الحادث حالياً بين حكومة بيغن وادارة ريغان. فتطور النضال وتقدمه انما يخلق؛ بل يجب ان يخلق، اشكالاً جديدة قد لاتتفق مع التصورات

والاحلام القديمة، في الشكل، ولكنها لاتتعارض مع جوهر الاهداف. ومن الضـروري التسلح بالخيال الواسع وبالقدرة على تفحص كل امكانية محتملة متاحة، فكل امكانية متاحة هي خيار مفتوح، ووجود الثورة الفلسطينية، في مرحلة التقدم والهجوم، يعني انها ستواجه، في هذا العالم المعقد والظروف المتسارعة وابعاد القضية المتداخلـة، احتمالات وخيارات عديدة لكل منها دوافعه واهدافه، وستكون نقاط التقاطع كثيرة. وكلما امكن تعبئة القوى والطاقات، والاستفادة من العوامل والمتغيرات، أمكن تحقيق انجازات اكبر واسرع.



# إطلالة عربية ــ لبنانية على حرب تموز

كريم مروة

أخطر ما في الحرب السادسة، العربية ــ الاسرائيلية، امران: **الأول**: انها، من حيث شكلها، ومن حيث نوعيتها، مختلفة عن سابقاتها واكثر شراسة، وان العدو استباح فيها العاصمة بيروت، مستهدفا المدنيين، بالتحديد، بكثافة لا مثيل لها. و**الثاني**: انها اطلقت مبادرات ومشاريع وفجرت، بفعل ذلك، بعض التناقضات في صفوف قوى التحالف الوطني العربية.

ولذلك، فان التوقف عند النتائج التي ترتبت على هذه الحرب، والتعمق في درسها وتحليلها، ينبغي الا يقتصر على الجانب الايجابي منها، وهو ان العدو فشل في تحقيق اهدافه من الحرب، وانه اضطر لوقف اطلاق النار، تحت ضغط هذا الفشل. والبحث في هذه الحرب ونتائجها ضرورة يقتضيها ويؤكد اهميتها، اتساع جبهة الصراع مع الامبريالية والصهيونية والرجعية، وبروز امكانيات حقيقية، في حركة التحرر الوطني العربية، تهيىء للخروج من ازمة المراوحة والتردي في الوضع العربي الراهن.

والنقاش الذي تفتحه «شؤون فلسطينية»، حول هذه الأمور، يتيح التفكير بصراحة وبمسؤولية، ويدعو للانخراط في بحث هموم لايمكن أن يظل تناولها مقصورا على القيادات، في الاجتماعات المتكررة المغلقة. اذ ان من حق الذين تعنيهم هذه الامور، من جماهيرنا الوطنية، اللبنانية، والفلسطينية بخاصة، والعربية بعامة، ان يعرفوا كيف تعالج شؤونهم وقضاياهم، لكي يتحملوا بدورهم، المسؤولية الملقاة على عاتقهم، بوعي وكفاءة وباستعداد مسبق: لا ان يُساقوا الى المعارك والتضحيات، من غير معرفة حقيقية وكاملة بالوقائع والمواقف. فالديمقراطية الثورية تعني، بالضرورة، ألا تقتصر الديمقراطية على النقاش، بين الاطراف المتحالفة (قيادات بشكل خاص، وحتى اعضاء في صفوف القواعد)، حول القضايا التي يثيرها النضال الوطني الثوري، بل ان يكون للجماهير العريضة حقها الديمقراطي في الاطلاع على الحقيقة وفي الاسهام، في تحديد المواقف الاساسية وفي صياغتها.

## محور النقاش

لنبدأ بحثنا، اذاً، كمهمة اولى، في تحديد الامور التي هي محور هذا النقاش، ارتباطا بالحرب السادسة، اي بالعدوان الاسرائيلي الوحشي على الجنوب وبيروت، في اواخر شهر تموز الماضي. ونبادر الى التحفظ بأننا لن ننهمك في البحث فيما يتعلق بالجانب العسكري، التكتيكي و«الاستراتيجي»، ولا بـالاحصاءات، خسائر وارباحا، ولا باشكال القتال وحصة الاطراف في هذا الجانب من المعارك او ذاك، في هذه الجهة او تلك. فذلك متروك شأن معالجته لسوانا ممن يعتبرون ان هذه المسائل من اختصاصهم. اما نحن فسوف ننخرط مباشرة في معالجة الجانب السياسي من الحرب، الحرب نفسها، كحدث سياسي، والنتائج التي اسفرت عنها. ذلك هو الشأن الذي يعنينا، في هذا النقاش، وتلك، بنظرنا، هي المسألة الاساسية في كل بحث يتناول، في الظروف الراهنة، الحرب ونتائجها.

ولن نكتفي بالنظر الى المسألة من وجهة نظر وطنية لبنانية، بل سننظر اليها، ايضا، من وجهة نظر انعكاساتها على حركة التحرر الوطني العربية؛ اذ لا جدال في ان احداث الوطن العربي مترابطة، بعضها ببعض، ترابطا تتأكد فيه، بشكل واضح ومحدد، العلاقة الحية المتجددة، بين ما هو خاص، لبناني او فلسطيني او سوري او ليبي او يمني او مصري او عراقي او الخ... وبين ما هو عام، عربي يشمل جميع الاقطار العربية، وجميع الفصائل الوطنية الثورية فيها، كاجزاء مكونة في حركة التحرر الوطني العربية. فإذا كان واضحا ان الهدف الاساسي من هذه الحرب، ومن الحرب التي سبقتها، (الحرب الخامسة تحديداً)، كان ضرب الثورة الفلسطينية وتصفيتها، من اجل اخراجها من المعادلة في الصراع العربي ــ الاسرائيلي، فإن الحربين قد وقعتا على ارض لبنان، في جنوبه وفي العاصمة بيروت بالذات، واستهدفتا ايضا، ضرب الحركة الوطنية اللبنانية وتصفيتها، من اجل اخراجها ليس فقط من المعادلة في الصراع اللبناني المتعدد الاطراف والجوانب والوجوه؛ بل اخراجها، في الوقت نفسه، من المعادلة في الصراع العام الذي يجري على صعيد المنطقة، والذي دخلت فيه هذه الحركة، بفعل الدور الذي مارسته في الاحداث، طرفا ذا شأن. ومعروف ان الحرب استهدفت كذلك، عبر لبنان وعبر الازمة اللبنانية وعبر الدور الخاص بقوة الردع العربية، ضرب سوريا وتحجيمها، كبلد عربي ذي موقع متميز، وكنظام وطني معاد للامبريالية.

هذه الاعتبارات تؤسس في سياق البحث، لنهج اكثر ارتباطا بالواقع، بالنظر الى الحرب والى كل الاحداث التي يشهدها اي بلد عربي، وتشهدها المنطقة العربية بأسرها.

لنر، اذاً، بالملموس، كيف ان حدثا معينا هو هذه الحرب تحديدا، قد ربط، بفعل وقوعه، وبنتائجه، بشكل طبيعي، بين ما هو خاص (الازمة اللبنانية) وبين ما هو عام (الصراع العربي ــ الاسرائيلي) ومحوره القضية الفلسطينية؛ بحيث ان المبادرات والمشاريع التي عرضت لمعالجة الوضع الناشىء عن الحرب، تناولت، في آن، الازمة اللبنانية، كجزء، وازمة الشرق الاوسط، كأساس. ففيما يتعلق بالازمة اللبنانية، طُرحت ثلاثة مشاريع: ١ ــ الدفع السعودي لمشروع الوفاق اللبناني، عن طريق لجنة المتابعة

العربية، ٢ ــ والمشروع الاميركي ذو البنود الثلاثة، ٣ ــ ومشروع القمة العربية المخصصة لبحث الوضع في الجنوب.

**المشروع الأول**، يدور حول البحث عن حل، مؤقت، للأزمة اللبنانية، محوره الاساسي فك الارتباط او انهاء العلاقة، او ايقاف التعامل، بين المشروع الكتائبي وبين اسرائيل. ونقطة البدء في هذا المشروع هي الاقرار الضمني بأن بشير الجميل، القائد السياسي والعسكري لهذاالمشروع، الذي قاتلته الحركة الوطنية طيلة السنوات الست الماضية، يقوم بفعل خيانة. وهذا القرار، برغم هشاشته، يرتدي اهمية كبيرة. لأن مايترتب عليه هو العمل لايقاف فعل الخيانة. وايقاف التعامل مع اسرائيل، ايا كان شكله، هو امر مهم، ايضا، لايجوز التقليل من اهميته. غير ان الوقوف عند هذا الجانب وحده من المسألة، يخفي جانبا آخر من المشروع، ربما هو الجانب الاهم، فاذا كان قد امكن للجنة المتابعة العربية انّ تستمر في اجتماعاتها وان تتوصل الى القرارات الأخيرة التي اتخذتها، بما فيها قرار مراقبة الشواطىء اللبنانية، فان ذلك يعود الى امرين مترابطين متلازمين: أ ــ ان بشير الجميل قد تحجم في معركة زحلة، ولم ينفعه كثيرا تدخل اسرائيل العسكري، ولم ينقذه من التحجيم. ب ــ ان اميركا واطرافا عربية، في مقدمتها السعودية الطرف الأساسي في لجنة المتابعة العربية، سارعت إلى انتشاله من الأزمة، مخافة ان ينهار مشروعه فتختل المعادلة، في الازمة اللبنانية، ويختل التوازن في الصراع. وطرحت عليه اميركا والسعودية، معا، ضمانات تغنيه عن الارتباط السياسي والعسكري باسرائيل، وتحمي مشروعه من السقوط،وتبقيه طرفا اساسيا مقررا في الصراع اللبناني، وتحررهما من الاحراج العربي وتطلق يدهما، بشكل اكثر فعالية، في اللعب بالازمة اللبنانية. ودعي بشير لزيارة اميركا، حيث استُقبل لأول مرة كزعيم لطرف سياسي من الاطراف اللبنانية المتصارعة، وكزعيم لطائفة. ولهذا الجانب من المسألة اهميته الاساسية؛ اذ ليست الغاية من قطع العلاقة مع اسرائيل، هنا، هي ادانة فعل الخيانة والعودة عن هذا الفعل. فذلك يعني البعض ولا يهم الآخرين. انما الغاية الحقيقية هي، بالنسبة للسعودية ولاميركا، المحافظة على شروط التعامل مع الازمة اللبنانية بالحفاظ على اطرافها، في اطار التوازن الذي لايجوز الخلل فيه، ولا سيما عشية انتخابات الرئاسة، والمحافظة على بشير الجميل وعلى المشروع الكتائبي، كعنصر مهم بالنسبة لاميركا وبعض حلفائها واصدقائها في المنطقة (السلطة اللبنانية والنظام السعودي، في المقام الاول) وكطرف محتمل، ذي موقع معين ودور معين ومهمة معينة، في الصراع القائم على صعيد المنطقة. ويستمر العمل، بموجب هذا المشروع، في ظل الضغوط المتواصلة التي تشكلها المشاريع الاخرى، المعلنة منها والضمنية، على القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية والعربية، ووسط استمرار الصراع، باشكاله المختلفة، السياسي اساسا والعسكري، في بعض الحالات بين المشروع الفاشي والمشروع الوطني النقيض.

**المشروع الثاني**، يدور حول مسألة محورية هي تقليص نفوذ الثورة الفلسطينية، وتحجيم الحركة الوطنية اللبنانية، كحليف لها في الكفاح الذي تخوضه انطلاقا من لبنان،

ونزع سلاحهما معا، من اجل اضعاف تأثيرهما ودورهما لبنانيا، في حل الازمة اللبنانية، وعربيا، في حل ازمة الشرق الاوسط. وهذا ما يرمي اليه، بوضوح، توسيع رقعة سيطرة القوات الدولية في الجنوب، ووقف تدفق السلاح الى المقاومة الفلسطينية، وتعزيز قدرة الجيش اللبناني. وهذا المشروع، في نصوصه وفي جوهره، هو المشروع الاساسي من بين هذه المشاريع.

أما **المشروع الثالث**، فيدور حول ايجاد حل عربي لما سمِّي بمسألة الجنوب اللبناني، عن احد طريقين: اما الاتفاق على استراتيجية عربية موحدة، في مواجهة اسرائيل، يكون لبنان جزءا منها، او ان تتحمل الدول العربية مسؤولية الوضع القائم في الجنوب، اي مسؤولية الضغط على المقاومة الفلسطينية، من اجل تقليص نشاطها السياسي والعسكري، اي من اجل اضعافها والتقليل من قدرتها على ممارسة دور فعال ومستقل في الدفاع عن قضيتها.

وهذه المشاريع الثلاثة للبنان، تكتمل حلقاتها في المشروع السعودي الذي طرح في الفترة ذاتها كاطار لمعالجة ازمة الشرق الاوسط. واهمية المشروع السعودي ذي النقاط الست المتعلقة بالحقوق العربية، في القدس وفي فلسطين وفي الدولة المستقلة، والنقطة السابعة المتعلقة بالاعتراف باسرائيل وهي النقطة التي تخرق فيها السعودية أكثر المواثيق العربية أهمية؛ ان المشروع يشكل اسلوبا جديدا في التعاطي مع ازمة المنطقة، يأخذ بعين الاعتبار الوقائع والمعطيات، ويحاول الالتفاف حولها واستيعابها من اجل التحكم بها لاحقا. واهميته ايضا انه يُعرض كمشروع ليس بديلا عن المشاريع الاخرى، بل يترافق معها ويكملها دون تعارض. ففي حين يجري البحث في هذا المشروع، تأييدا مطلقا له او تأييدا بتحفظ، ورفضا مطلقا له او رفضا بتحفظ، تتوالى الاحداث بشكل مثير، في لبنان وفي اسرائيل وفي مصر والسودان، وفي سائر بلدان المنطقة؛ بل في اميركا ايضا، مشيرة بوضوح، الى ان الاتجاه الرئيسي الذي يعبر عنه المشروع السعودي لازمة المنطقة، وتعبر عنه المشاريع الاخرى للازمة اللبنانية، هو اتجاه السير في المخطط الاميركي الرامي الى اخضاع المنطقة للهيمنة الامبريالية الاميركية، بكافة الوسائل، بما في ذلك الارهاب والبطش والعدوان، وتصفية القوى المعارضة بقوة السلاح وربما حتى بالسلاح النيتروني ذاته.

ففي اميركا يجري الاتفاق بين ريغان وبيغن على خطة سياسية عسكرية تحدد فيها اميركا، بدون لبس، موقفها الداعم، بشكل مطلق، لاسرائيل كحليف اساسي لها، وكأداة، لا تغيير في جهة استخدامها في المنطقة، ضد الحركة الوطنية التحررية لبلدانها. وتعلن اميركا، في الوقت ذاته، ان تحالفها مع السعودية هو تحالف استراتيجي، وان أمن السعودية هو جزء من امنها. وفي ذلك تأكيد واضح على الدور الاميركي للسعودية. غير ان هذا التأكيد لا يعني، مطلقا، مساواة السعودية باسرائيل، من حيث الاهتمام والدعم اللذين تمحضهما اميركا، في المقام الاول، وعلى حساب كل الاطراف المتحالفة معها في المنطقة، اسرائيل، بدون نقاش.

وفي مصر والسودان، يشتد الارهاب والقمع في مواجهة الانتفاضة الشعبية، تعبيرا عن الاستعداد للدخول في حرب سياسية وعسكرية، ولو بقوى اسرائيلية واميركية او بكليهما معا، لمنع الانتفاضة من ان تصل الى غاياتها في تغيير السلطة واسقاط نهج الخيانة. وفي اسرائيل يجري الاعداد على قدم وساق لعمليات عسكرية ضد لبنان من النوع الذي شهدناه في العدوان الاخير، بهدف الاستمرار بضرب الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وضرب صمود الجماهير الملتفة حولهما، وارهاب سوريا والضغط عليها، وتعطيل حركتها. وفي الساحة اللبنانية يجري صراع بين الحلفاء يتفجر قتالاً هنا وشجارا هناك وحالة من الفوضى هنالك، بما يجعل حال المناطق الوطنية اسوأ ما تكون عليه الحال.

ما العلاقة بين المشروع السعودي والمشاريع الاخرى، وبين هذه الأحداث المثيرة التي تشهدها المنطقة بأسرها؟ ان المحرك لهذه الاحداث هو نفسه المحرك لهذه المشاريع، فاميركا هي التي تقف وراء هذه التحركات جميعها، مباشرة او بالواسطة. فهي تعطي، بالكلام، حين تريد أن تأخذ بالملموس، تعطي اوهاما وتحصد، بالمقابل، مواقف تفعل فعلها المطلوب. انها تطلب الى السعودية، وبواسطتها الى اطراف ازمة الشرق الاوسط، ما تريد ان يكون ثمنه مدفوعا نقدا لا بالتقسيط، مدفوعا من دم شعوبنا المراق في التناقض والصراع والاقتتال، مجانا، في خدمة اهداف اعدائنا المتربصين بنا، العاملين على قتلنا وتصفية الحركة الثورية التي تقود نضالنا من اجل التحرر والتقدم. وكون اميركا هي المحرك لهذه المشاريع ولبعض الاحداث المثيرة التي اشرنا اليها لا يعني ابدا ان اميركا تتحكم بحركة الاحداث في المنطقة. ولو كان الامر كذلك، لكان من المفروض ان تكون مشاريعها المتعددة قد تحققت، ولما كانت بحاجة الى تكرار هذه المشاريع ونفض الغبار عن بعضها، واستعادة طرحها، باساليب وصيغ جديدة. ونقول ذلك، مستدركين، حتى لا نقع فيما يروج له اصدقاء اميركا والواقعون في وهم المبالغة بقدرتها، من ان اميركا، بفعل ما تملك من اوراق في المنطقة وفي ازمتها، قادرة على احباطنا، كقوى وطنية وثورية، واحباط مقاومتنا لمشاريعها العدوانية ومنعنا من الانتصار، في معارك النضال من اجل حريتنا وتقدمنا.

اننا نرفض هذه القدرية، ونرفض الاستسلام لها، عن وعي، او عن غير وعي، نرفضها، ونصر على رفضها، منطلقين من ان الظروف الموضوعية، عربيا ودوليا، ملائمة لكي تستعيد حركة التحرر الوطني العربية عافيتها، وتزج في المعارك الوطنية والديمقراطية، معارك التغيير، بقوى عديدة مجهزة بالوعي الثوري وبادوات النضال المتعددة، من دون حصر او تمييز، وبالقرار الحاسم في استمرار النضال حتى تحقيق الغايات المنشودة في التغيير. ولا نسوق الكلام، هنا جزافا، ولسنا نُفرِط في التفاؤل، ولا نقحمه في الظروف الصعبة، من اجل انعاش المعنويات. انما نريد، بما نقوله، التأكيد على ان الظروف تتغير والوقائع تتغير، وان بعض الاحداث التي نشهدها، اذا كان في جانب منه، تعبيرا عن عدوانية الخصم وشراسته، فهو، في جانبه الاخر، تعبير عن الارادة في

المقاومة، وفي التصدي لهذا الخصم، من اجل احباط مشاريعه، وضرب ادواته التي بها يرهبنا ويقهرنا ويقمع نضالنا.

## مهمات ما بعد الحرب

وفي هذا السياق، يبدو لنا ان اهم ما ينبغي استخلاصه من الحرب السادسة، بجوانبها الايجابية والسلبية، هو انها تطرح امام حركة التحرر الوطني العربية، بكافة فصائلها، لاسيما منها التي تتصدى للكفاح، اكثر من سواها، في مواقع الصدام الحادة، وتطرح امام حلفاء هذه الحركة في العالم، لاسيما في البلدان الاشتراكية، مهمات يقتضيها التصدي لظروف ما بعد هذه الحرب، وعشية الحرب السابعة والحروب العديدة التي ستليها، الحروب التي هي بجوهرها حروب اميركية معلنة على الامة العربية وعلى حركتها الثورية، حروب دفاع وطنية عربية ضد الامبريالية الاميركية. بالتحديد هذه المهمات تتخلص فيما يتعلق بالساحة اللبنانية، بالتالي:

**اولا**: ان يتعمق التحالف الوطني اللبناني — الفلسطيني — السوري، دفعا لاي تناقض او لاية محاولة لاثارة الصراع، وتركيزا للجهود في مواجهة المعركة مع العدو الاسرائيلي — الاميركي والقوى الرجعية المتحالفة معه، في البلدان العربية، ولا سيما في مواجهة الحرب القادمة التي اعلنها كل من ريغان وبيغن، في لقائهما الاخير في واشنطن، ضد الامة العربية، وضد هذه القوى الوطنية العربية بالتحديد.

**ثانيا**: ان يتم الاتفاق على صيغة موقف سياسي وعملي موحد بين هذه الاطراف، في مواجهة تطورات الازمة اللبنانية، لاسيما عشية انتخابات الرئاسة.

**ثالثا**: ان تجري مراجعة حقيقية لمواقف الحركة الوطنية وكل قوى الصف الوطني اللبناني، بما فيها حركة امل، والثورة الفلسطينية، وسوريا، ازاء الوضع في المناطق الوطنية اللبنانية، من اجل وضع خطة سياسية وعملية للخروج من حالة التردي المفرطة في السلبية، في هذه المناطق، وذلك دون ابطاء حتى لا نجد انفسنا جميعا، في ظروف تصعب معها معالجة الواقع السلبي الا بالكسر.

**رابعا**: ان يقتنع الجميع، من قوى هذا التحالف الوطني، ان ثمة قضية وطنية لبنانية لاينبغي ان يكون بينها وبين اية قضية وطنية عربية، لاسيما القضية العربية المحورية، قضية فلسطين، اي تناقض، وان هذه القضية تحتاج من الجميع، النظر اليها بالاهتمام الذي تستحقه، كقضية عربية، تعني الجميع، لا كقضية خاصة تهم اللبنانيين، وحدهم دون سواهم، وانه لابد من الوقوف بحزم ضد كل التيارات الداعية للتقليل من اهمية هذه القضية، واخضاعها، واخضاع المصالح الوطنية اللبنانية، ومصالح الثورة الوطنية الديمقراطية اللبنانية، لمصالح قضية ثورة اخرى، حتى ولو كانت هذه القضية بمستوى القضية الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالساحة العربية، فيمكن تلخيص هذه المهمات بالتالي:

**اولا**: ان تتخذ القوى الوطنية العربية، على اختلاف فصائلها، موقفا حازما لا تردد فيه، من الامبريالية، والاقلاع عن كل اشكال المساومة معها، او الخضوع لضغوطها، او المبالغة في قدرتها.

**ثانيا**: ان يؤخذ قرار وطني عربي تاريخي تشارك فيه كل فصائل حركة التحرر الوطني العربية، بدون استثناء، بالعمل على خلق جبهة موحدة، من كل هذه القوى، في مواجهة المعارك الحالية والمحتملة ضد الامبريالية (معارك التحرر القومي، معارك التصدي للعدوان الاسرائيلي المدعوم اميركيا، في كل الظروف، معارك اسقاط كامب ديفيد، وحكم الخيانة)، وهي جبهة لا تغني عنها الجبهات القائمة ولا تشكل بديلا عنها.

**ثالثا**: ان تلتزم كل فصائل حركة التحرر الوطني العربية بتبادل الدعم، فيما بينها، للنضال الذي يخوضه كل منها، في ساحته، انطلاقا من وحدة النضال العربي ووحدة اهدافه ووحدة قواه ووحدة ساحته.

**رابعا**: ان يقدم كل العون للانتفاضة الشعبية الملتهبة في مصر والسودان، حتى لا تجهضها القوى المعادية للثورة، وحتى تتمكن من اسقاط حكم الخيانة في البلدين. فالنجاح في هذه العملية، فضلا عن كونه يخلص الامة العربية من عار الخيانة وعار كامب ديفيد، يشكل دفعا نوعيا لحركة التحرر الوطني العربية في مسارها الطويل.

**خامسا**: ان يجري العمل لتطوير جبهة الصمود والتصدي لكي تصبح اكثر فعالية، وان يقدم الدعم لمعاهدة الصداقة بين ليبيا واليمن الديمقراطية واثيوبيا، من اجل تعميق التآلف بين حركة التحرر الوطني العربية وحركات التحرر الوطني الافريقية.

**سادسا**: ان تدرك جميع القوى الوطنية العربية ان حليفها الاساسي، في النضال العادل ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، هو الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية وكل قوى الحركة الثورية العالمية، وانه لا بديل لهذا الحليف، في اي ظرف، وان التخلي عن التحالف معه هو تفريط في القضية، لأنه يضعف قدرة الحركة على مقاومة العدو، ومقاومة الثورة المضادة التي يحاول بها اختراق صفوف الثورة.



# قراءة عسكرية في حرب تموز


## يزيد خلف


برزت ظاهرتان جديدتان في مجال الصراع المستمر بين الثورة الفلسطينية واسرائيل، ليس بعد هدوء الجبهات القتالية وسكوت المدافع فحسب، بل وفي اوج المعارك. وتتلخص الظاهرة الاولى في الاعتراف الضمني الذي انتزعته الثورة الفلسطينية من الادارة الاميركية، والتي تعززت بالاصوات الاميركية التي باتت تنادي بحق تقرير المصير للفلسطينيين متمثلاً بدولة مستقلة، وتوزعت هذه الأصوات من الصحافة الاميركية الليبرالية، وصولاً الى زبيغنيو بريجينسكي الذي سبق حرب آذار (مارس) ١٩٧٨، برثاء منظمة التحرير الفلسطينية! اما الظاهرة الثانية والتي تهمنا في هذا المجال، فهي بروز اصوات اسرائيلية، عديدة وهامة، تشكك بجدوى استراتيجية بيغن، من الناحية العسكرية، وليس من الناحية السياسية فقط. وقد شملت هذه الأصوات، فيما شملت، اسحق رابين، الذي اكد ان الاجتياح لمواقع الفدائيين وحده كفيل بإبعاد القصف عن المستعمرات الشمالية، وشمعون بيرس، الذي اكد ان الخيار العسكري لن يحل الصراع مع المنظمة. وقد انطلقت هذه الأصوات وغيرها، بين القادة العسكريين والسياسيين الاسرائيليين، إما لتنادي بعدم جدوى الأساليب العسكرية المتبعة، واما لطرح اساليب بديلة انجع، طبعاً، حسب ظنها. وتبقى المسألة البارزة وهي عدم الرضا عسكرياً عن سير ومحصلة العمليات العسكرية، وقد وصل الاعتراض الى حد التدخل العلني، اثناء العمليات، بالانتقاد والاحتجاج، فانكشف بذلك الخلاف داخل الاوساط القيادية الاسرائيلية، وهو الشيء الذي لم يحصل في اية معركة او حرب سابقة. ولن نبحث، هنا، في الدلالة السياسية الهامة لهاتين الظاهرتين، بل سنركز على تحليل طبيعة العمليات والتوازنات العسكرية، التي انتجت هذه الانتقادات وذلك الاعتراف.

### لماذا هي حرب؟

يجدر النظر الى المواجهة العسكرية بين الثورة الفلسطينية واسرائيل على مستويين اثنين ، الأول استراتيجي والثاني تكتيكي. وتصح التسمية الشائعة لوصف المعارك التي

دارت خلال تموز (يوليو) على ارض لبنان («حرب» تموز (يوليو) الفلسطينية ـ الاسرائيلية، او «الحرب» الفلسطينية ـ الاسرائيلية، او «حرب» رمضان الفلسطينية)، فكما يلاحظ تتفق كافة هذه التسميات على كلمة «حرب». وتصح هذه التسمية لمجموعة اسباب، سياسية ومعنوية، اهمها: انفراد الثورة الفلسطينية في المواجهة الفعلية لاسرائيل؛ الاعتراف الضمني بمنظمة التحرير الفلسطينية، كطرف منازع رئيسي، عبر ترتيب وقف اطلاق النار (اي مستوى النتائج السياسي للمعارك)؛ ويضاف الى ما سبق، اهمية ما حدث عسكرياً، قياساً باهداف وشعارات القيادة الاسرائيلية (النظرية الامنية وتعزيز الاستيطان وحماية المواطنين). واذ تصح التسمية للاسباب السالفة الذكر، فهي تصح ايضاً لاسباب عسكرية. فقد واجهت الثورة الفلسطينية وجماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني، الاستخدام المفتوح وغير المحدود للاسلحة الثقيلة الاسرائيلية. اي ان المستويين الكمي والنوعي، للعمليات الحربية والاسلحة المشاركة بها، يدلان على حالة حرب بالمعيار العسكري، وليس على عمليات اغارة مهما كانت كثيرة او مكثفة. كما ان اتساع البقعة الجغرافية التي كانت مسرحاً للمعارك؛ حيث شملت الساحل اللبناني وصولاً الى العاصمة نفسها بيروت، اضافة الى منطقة الجنوب بكاملها وبعض البقاع الغربي، يشير الى الطابع الشمولي للعمليات العسكرية. هذا وقد اكد مردخاي تسيبوري نفسه ان ما حصل يمثل حرباً، نظراً لشمولية المعارك وحدتها ومستواها.

ولا تتميز الحرب، على المستويات الادنى من العمل العسكري، بكونها عملاً عسكرياً اكبر واوسع واعنف. بل تتميز الحرب بدخول عناصر عديدة، غير عسكرية، لتلعب دورها في رسم طبيعة الحرب وطبيعة اهدافها، بل وطبيعة نتائجها. واذا اعتبرنا انه توجد شروط عدة لاطلاق تسمية «حرب» على عملية عسكرية ما، فهذه الشروط هي عسكرية واقتصادية وسياسية ونفسية. ولا يعني ما سبق ان اهداف الحرب اقتصادية مثلاً ولكن الحسم يتم باستخدام الوسيلة العسكرية، بل ان الوضع الاقتصادي والسياسي، الداخلي والخارجي، والنفسي لدى كل طرف متحارب يؤثر على قدرة كل طرف على المضي في القتال. ويستنتج، استطراداً، ان درجة انشغال البنى الاقتصادية والسياسية في معركة من المعارك، ودرجة تأثره بسيرها وبنتائجها، خير مؤشر على ان هذه المعركة هي حرب لها اهميتها الاستراتيجية.

ان مصطلح «الحرب» مطاط ومرن، ويمكن ان تكون الحرب واسعة او ضيقة، عسكرياً، وواسعة او ضيقة، من حيث اهدافها السياسية واغراضها المادية، علماً انه لا يجوز اطلاق تسمية «حرب» على اية عملية عسكرية واسعة. ويمكن ان تدخل العمليات الواسعة في سياق حرب اوسع، انما لا تكتسب الاولى الطابع الشمولي للثانية. وانطلاقاً مما سبق نجد ان انشغال الكيان الاسرائيلي السياسي والاجتماعي، بالعمليات الحربية التي دارت في تموز (يوليو)، يؤكد استيفاء شرطٍ هام من شروط الحرب. فلقد كانت هذه العمليات العسكرية الفصل الاول لبيغن، بعد نجاحه الانتخابي، اذ وقعت الغارة الاولى يوم ٧/١٠ بعد اعلان النتائج النهائية للانتخابات النيابية الاسرائيلية في ٧/٩. وينطبق الأمر نفسه بالنسبة للجهاز العسكري، اذ انشغلت القيادة العسكرية الاسرائيلية بكاملها

بالعمليات العسكرية، وخرجت الى العلن آراء ومواقف القادة العسكريين، ومنهم قائد الجبهة الشمالية (سوريا ولبنان) افيغدور بن غال، وهو المسؤول الميداني عن العمليات الاسرائيلية التي جرت في لبنان، والذي انتقل بعدها الى الولايات المتحدة لتلقي الدراسات العليا العسكرية، تهيئة للعودة الى موقع في قيادة الاركان، وربما يخلف دخول ايتان كرئيس للأركان العامة. كما أن مشاركة سلاح الجو وسلاح البحرية وسلاح المدفعية في الجيش الاسرائيلي، كانت واسعة وكثيفة. وقد تطلبت العمليات الحربية استهلاك آلاف القذائف والقنابل، ومشاركة نشيطة، من قبل كافة وحدات الاسناد او المراقبة، من اجل ضمان استمرار الأعمال الهجومية والاحتراز ضد اية تحركات عبر الحدود (تسلل الفدائيين)، من جهة، او طلعات جوية وتحركات برية قد تقوم بها القوات السورية، انطلاقاً من سوريا او لبنان، من جهة اخرى. ويفسر هذا الاحتراز، جزئياً، الأهمية العسكرية وليس فقط الأهمية السياسية، في نظر اسرائيل، لعملية زرع الألغام التي قام بها الفدائيون في غور الاردن بعد وقف اطلاق النار، او اطلاق الصواريخ من الحدود السورية قبله.

## حرب ام عملية واسعة؟

نتطرق الى مقارنة بسيطة لتوضيح الفروقات بين «الحرب» و«العملية الواسعة»، وللتأكيد ان ما حصل كان حرباً وليس عملية واسعة. هذا مع التحفظ على جدوى التوسع بالمقارنة، او التمسك كثيراً بها، حين تتم بين حالات سياسية وعسكرية متمايزة. ان المثل الذي يخطر ببال المراقبين العسكريين هو الاعمال العسكرية التي تقوم بها الدولة العنصرية في جنوب افريقيا، ضد قواعد الثوار السود، في كل من انغولا والموزامبيق. فقد دخلت وحدات كبيرة من المشاة، مدعومة بالمدفعية والآليات والطيران، الى داخل الاراضي الانغولية والموزامبيقية اكثر من مرة، وقد وصل بعض هذه العمليات حد احتلال المدن الانغولية والولوج الى ٣٠٠ كلم في عمق الأراضي الانغولية. وتدل المقارنة البسيطة والسهلة، من الناحية العددية، ان هذه العمليات العسكرية الواسعة توازي حروب اسرائيل ضد الثورة الفلسطينية، من حيث حجم القوات المشاركة ومن حيث احتلال الارض والمدن، ومن حيث حجم الخسائر البشرية والمادية. الا ان هذه العمليات الجنوب افريقية لم تتجاوز كونها «عمليات واسعة»، بينما يمكن اعتبار «عملية الليطاني»، في الجنوب اللبناني في آذار (مارس) ١٩٧٨، ومعارك تموز (يوليو) ١٩٨١، حروباً حسب المعايير والشروط الموضحة اعلاه، وخاصة السياسية منها. اما السبب الآخر والمهم، في تأكيد اختلاف الحالة الفلسطينية عن الحالة الافريقية، رغم تشابه الاحجام والارقام، فيكمن في حقيقة ان مسألة تحديد طبيعة العمليات العسكرية ــ بهدف اطلاق التسمية الصحيحة عليها ــ تقاس، في كل بلد او لدى كل ثورة، حسب المعايير السياسية والقوانين العسكرية السائدة في كل حالة. فمشاركة بضع ثوار فلسطينيين وعرباً في معركة ضد اسرائيل تمثل ارادة امة وتهدد بالصميم المبادىء الصهيونية، لتأسيس الكيان الاسرائيلي، المبنية على نكران وجود الشعب الفلسطيني. فالقتال ضد اسرائيل لا يهدف الى انسحاب بعض المستعمرين من بعض المناطق، كما في ناميبيا، او اطلاق الحريات المدنية للسود، كما

في داخل جنوب افريقيا، بل يهدف الى الاطاحة بالكيان الاسرائيلي، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. وبذلك تصبح اية عملية عسكرية ضد اسرائيل بمثابة اعلان حرب. وتكون الحرب حرباً، حسب هذا المعيار، حين تهدف الاعمال العسكرية الى تقويض الارادة السياسية المعادية (انظر رأي بيرس في عقم الحل العسكري!)، اما العمليات التكتيكية فهدفها عسكري بحت.

## القانون العسكري في المواجهة

يمكن تلخيص وتبسيط القانون العسكري القائم في المواجهة الفلسطينية ــ الاسرائيلية، خدمة لغرض هذا البحث فقط، بمعيار النجاح او الفشل. ان معيار النجاح او الفشل عسكرياً، بالنسبة الى الثورة الفلسطينية، هو خوض اعنف قتال مع القوات المعادية وتكبيدها اعلى الخسائر «البشرية خاصة» والمادية، والمعيار ليس الاحتفاظ بالارض او فقدانها؛ مما يفسر النظر الى معركة الكرامة او حرب آذار (مارس) ١٩٧٨، على انهما انتصاران عظيمان رغم تحمل الخسائر واحتلال الارض وفقدان بعض المواقع، اذ مثلتا ارادة التحدي وقرار الصمود، اضافة الى فرض ثمن باهظ على القوات الغازية. وقد اضطر العدو في الحالتين الى الانسحاب، نتيجة للضغوط السياسية المؤثرة في الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

## الحرب على المستوى الاستراتيجي

جرت المعارك في ظرف عودة بيغن وحزبه الى الحكم، في حين كانت الحكومات العربية لا تزال تنتظر معرفة نتائج الانتخابات الاسرائيلية، من جهة، وعلامات السياسة الاميركية، الشرق اوسطية الجديدة، لادارة ريغان. وكان اثر ذلك ان الثورة الفلسطينية كانت وحدها في الميزان في مواجهة اسرائيل، واصبحت كافة الاحتمالات ممكنة نظراً لضعف الموقف العربي. اي ان الخيارات العسكرية بدت وكأنها اوسع واوفر امام القيادة الاسرائيلية لانها لم تتوقع تحركاً سياسياً او عسكرياً عربياً مؤثراً. يضاف الى ما سبق ان اسرائيل كانت قد ابقت على موضوع انتشار صواريخ ارض ــ جو، من طراز «سام ــ ٦»، في سهل البقاع، كي تحافظ على قضية تفجير، في محاولة ابتزاز الموقف السوري، كما اتت ضربة المفاعل النووي العراقي بمثابة تهديد عام للعرب اجمعين.

الا ان الموقف السياسي والعسكري لم يكن لصالح اسرائيل تماماً، مما فرض ضوابط وحدوداً هامة على الخيارات العسكرية الممكنة. فكانت اسرائيل، ولا تزال، تعاني من عزلة دولية، ومن استنكار لعمليتها ضد المفاعل النووي العراقي. كما ان حكومات دولية كثيرة كانت تأمل بنجاح حزب العمل في الانتخابات النيابية كي تتخلص من بيغن.

أما الضوابط الاستراتيجية من الناحية العسكرية، فتمثلت اساساً بوجود قوات الطوارىء الدولية في مناطق عازلة عديدة، وحصر التماس بنقاط محدودة وصعبة، كما اصبحت مناطق تواجد الفدائيين، اي المسارح المقترحة للعمليات، قريبة من مواقع الردع العربية وشبكة «سام ــ ٦». وقد اضافت وعورة الارض وصعوبة اجتيازها في وجه مقاومة

متحضرة في المناطق المرشحة للاجتياح، قيداً آخراً على التخطيط الاسرائيلي نظراً لاحتمال الفشل العسكري او وقوع خسائر فادحة في اقل تقدير.

## الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية

لقد اعلن بيغن، منذ اواخر ١٩٨٠، ان الجيش الاسرائيلي لن ينتظر ضربات الفدائيين. بل سيبادر بالهجوم عليهم في كل زمان ومكان. وقد اعقبت سلسلة طويلة من عمليات القصف والاغارة والانزال ذلك التصريح، حتى موعد الانتخابات الاسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٨١. ويتضح من دراسة هذا المسلسل الدامي، ومن تحليل طبيعة القيادة الاسرائيلية ومستوى الدعم الاميركي لها، ان الاستراتيجية العامة لدى اسرائيل، في مواجهة الثورة الفلسطينية، تقضي بخلق حالة شاملة من الارباك والانهاك، في القيادة والقاعدة الفلسطينيتين، تمهيداً لعمليات عسكرية واسعة، ضد البنية التحتية العسكرية الفلسطينية، حين تسمح الظروف السياسية بذلك. الا ان الملحوظ تماماً، من خلال العمليات الاسرائيلية في السنة المنصرمة وخلال حرب تموز (يوليو) نفسها، ان **القيادة الاسرائيلية لاتمتلك استراتيجية عسكرية، واضحة او فاعلة، ضد الثورة الفلسطينية**. فعمليات القصف عبر الحدود مثلاً، لم تعد تثمر ضد الفدائيين لامن الناحية العسكرية ولامن الناحية النفسية. اما العمليات «الخاصة»، مثل الهجوم على قلعة الشقيف او العيشية او عربصاليم وغيرها، فقد فشلت في تحقيق اهدافها الرئيسية، رغم الثمن البشري الباهظ الذي دفعته القوات الاسرائيلية المغيرة. وباتت عمليات الانزال البحري كذلك، لاتأتي بثمار، ولم يعد الجندي الاسرائيلي يطأ الشاطىء اللبناني، الا بعد قصف تمهيدي عنيف. ولم يؤدِ ماسبق، بالقيادة الاسرائيلية، الى تغيير اساليبها؛ بل عادت وكررتها، حتى غدت مملة، **لأنها لاتملك البدائل الناجعة**.

وهكذا، انطلقت حرب تموز (يوليو) بمبادرة اسرائيلية، تدخل ضمن السياق العام للاستراتيجية الاسرائيلية، الا ان عمليات الاغارة الاولى، والتي ابتدأت يوم ٧/١٠، لم ترمِ إلى خوض حرب، بل كانت «عمليات تكتيكية». فكان الرد الفلسطيني عنيفاً، مما دفع بالعدو نحو التصعيد، فاشتد العنف الفلسطيني. وتناوبت الغارات والقصف المضاد حتى ٧/١٦ وقصف الجسور، وحتى ٧/١٧ وقصف بيروت. وشاركت الطائرات والزوارق والمدافع الثقيلة الاسرائيلية، في هذا التصعيد، حتى شملت المعارك كافة المحاور والمناطق. ولانحتاج، في هذا المجال، إلى استعادة التفاصيل والتواريخ، بل ننتقل، فوراً، الى تقييم النقاط البارزة في هذه المعارك:

فالنقطة الاولى، هي ان اسرائيل انجرت، رغماً عنها، الى تصعيد الوضع حتى بلغ مستوى الحرب؛ علماً، انها هي المبادرة وهي التي تنفذ استراتيجية عسكرية، بعيدة المدى، لتحطيم الثورة. وهذا يعني ان **الثورة الفلسطينية هي التي حققت، ارتقاء طبيعة المواجهة العسكرية الى مستوى الحرب**. فلقد ادى الرد الفلسطيني، على الغارات الاسرائيلية، الى تحول الجهد الاسرائيلي من عمليات محدودة ضد اهداف عسكرية محددة، الى عمليات واسعة النطاق، ضد اهداف متنوعة، شملت الاهداف المدنية

والقيادية، والجسور ومرابض المدفعية والصواريخ. وتوجه الرد الفلسطيني، تحديداً في تحدي بيغن الذي وعد المستوطنين الاسرائيليين، قبل الانتخابات، بمنع تساقط الصواريخ الفلسطينيـة في مستعمراتهم. وكان ذلك التوجه وليد قرار سياسي هام، فقد كرس عزلة اسرائيل وانقذ الثورة من مأزق سياسي من جهة، كما صعد مستوى العمليات العسكرية من تكتيكية الى استراتيجية، لتكسب مضموناً سياسياً واستراتيجياً (اي البعد الذي تظهره الحرب)، من جهة اخرى. وكان ان القيادة الاسرائيلية، السياسية والعسكرية اخطأت الحساب امام الرد الفلسطيني، فسمحت لنفسها ان تنجر الى التصعيد، **في معركة لم تعد هي التي تحدد سقفها، بل وسقفها السياسي يمنع الاستفادة من القوة العسكرية الاسرائيلية الكاملة.**

وتميزت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، خلال حرب تموز (يوليو)، بالسمات التالية:

( أ ) اعتماد القصف بواسطة الطائرات والزوارق والمدافع الثقيلة.

(ب) النسبة المحدودة للعمليات القتالية المباشرة، اي تلك التي تستخدم المشاة والآليات.

(ج) التركيز على الأهداف العسكرية، في البداية، ثم التركيز الاضافي على الاهداف المدنية وتحقيق اصابات مدنية عالية.

( د ) التركيز، ضمن الاهداف العسكرية، على الاسلحة الثقيلة، او المتطورة، وعلى خطوط المواصلات والإمداد (الجسور) ومرابض المدفعية والراجمات.

ويلاحظ، بالمقابل، عجز الاستراتيجية الاسرائيلية عن التطور مع الاحداث. لتدخل باساليب او اتجاهات جديدة، من احتمالاتها ما يلي:

١ ــ توسيع نشاط الغارات، خلف الخطوط الفلسطينية، لزرع الفوضى والارتباك، وخاصة، ليترافق ذلك مع عمليات قصف عنيفة، مما يعقد مهمة تحديد اتجاه المهاجمين وهدفهم، من قبل المدافعين في القوات المشتركة.

٢ ــ احتلال اقسام من الطريق الساحلية، لبعض الوقت، او احتلال عدة أجزاء منها في آن، وخاصة اثناء العمليات الحربية، لمنع استخدامها من قبل القوات المشتركة.

٣ ــ التحرك بواسطة سعد حداد، او بواسطة وحدات برية اسرائيلية، باتجاهين: الأول، ضد القرى الآمنة والقواعد المتقدمة للقوات المشتركة، داخل منطقة عمل قوات الطوارىء الدولية، والثاني، في جوار مرجعيون، باتجاه وادي الليطاني ومشارفه، او باتجاه ابل السقي وحاصبيا، على سبيل المثال.

٤ ــ محاولة احتلال بعض المواقع الاستراتيجية، لفترة من الزمن، بهدف ارباك كافة المواقع المجاورة، وتحويل جهد القوات المشتركة عن المستعمرات. وكان بامكـان

الجيش الاسرائيلي اقامة جيب كبير وامداده، على جبل مسيطر مثلاً، بواسطة طائرات الهليكوبتر. وقد سبق للعدوان ان هاجم قلعة الشقيف، في آب (أغسطس) ١٩٨٠، ضمن عملية من هذا النوع.

٥ ــ التصعيد الاكبر والاهم. وهو محاولة اجتياح منـاطق جديـدة من الجنوب اللبناني.

اما النقطة البارزة الثانية، فهي عدم إقدام العدو الاسرائيلي على تنفيذ اي من الخطوات المذكورة اعلاه. واحد اسباب ذلك، هو انه وجد نفسه يخوض حرباً، بينما كان ينوي خوض مبادرة عسكرية محدودة هو الذي يحدد حجمها وسقفها ومكانها وزمانها. وقد ادى هذا الخطأ في الحساب الى وضع غير مؤات لاسرائيل، اذ انها لم ترغب اصلاً بحرب تحمل اهدافاً ودلالات سياسية، وبالتالي تتطلب استعداداً لخوضها وتأميناً للوسائل والموازين اللازمة، حرب قد تجعلها في مواجهة احتمال انفلات الامور من يدها ــ كما حدث ــ اذا هي انصاعت الى المتطلبات العسكرية، لخوض المواجهة بمستوى الحرب؛ وهذا يفسر لماذا اكتفى العدو بالعمليات التي قام بها، وبضرب بيروت وتدمير الجسور؟.

وثمة احتمالان آخران، في التحليل، يكملان بعضهما البعض دونما تناقض: الاحتمال الاول، هو ان اسرائيل حاولت ايقاف القصف الفلسطيني، عبر ضرب المرابض وتسديد ضربات موجعة لمواقع القوات المشتركة، إلا ان ذلك لم ينجح بل اتى بردود اعنف دفعت ثمنها المستعمرات الحدودية. وبما ان القيادة الاسرائيلية عجزت عن إيقاف القصف، عبر العمليات التكتيكية المباشرة، ولم تتمكن من تنفيذ اجتياح واسع، فإنها حاولت ان تفرض قراراً سياسياً، على قيادة الثورة، بوقف القصف المضاد، تحت تأثير القصف الابتزازي. اما الاحتمال الثاني، فهو ان العدو كان يأمل، اولاً، ان يصيب القيادة الفلسطينية في بيروت، مما يبرر بنظره الاصابات المدنية (وربما يبررها بنظر بعض الحكومات الغربية ايضاً اذ ان النجاح يبرر الجريمة في منطقها العدواني)، وثانياً، كان يأمل ان يؤثر تدمير الجسور على الوضع العسكري الفلسطيني، نتيجة قطع الامدادات. ويعود الاحجام عن الاجتياح، الى غياب الاستراتيجية العسكرية، الواضحة والناجحة، لدى اسرائيل ــ كما اوضحنا سابقاً ــ وإلى ردود الفعل السياسية، العربية والدولية والاسرائيلية، على غارة بيروت، كما وان درجة استنفار وتحضير القوات المشتركة، التي كانت قادرة على تهديد اية عملية انزال للاحتلال، بضربات موجعة او حتى بالإبادة، كانت وراء هذا الاحجام. اما عملية الاجتياح، فكان المطلوب لتنفيذها ان تجتاز القوات الاسرائيلية الغازية منطقة الطوارىء ــ وهذا الأمر صعب سياسياً ــ او ثغرة الخردلي، حيث تغيب القوات الدولية وهذا الأمر يصعب عسكرياً، لتصبح هذه القوات عرضة لأعنف واكثف النيـران المعاديـة، ويصبح خط الامداد والاتصال، لأي اجتياح يمر عبر الخردلي، معرضاً باستمرار. ويتبع ما سبق عدم امكانية تحريك سعد حداد (لأنه لا يشكل قوة عسكرية حقيقية في أية حال)، او وحدات برية اسرائيلية؛ اذ يتطلب ذلك قدرة واستعداداً لدعم هذه الوحدات، براً، نظراً لاحتمال لجوء الفدائيين الى هجمات مضادة موضعية.

## الاستراتيجية العسكرية الفلسطينية

لقد تميز الوضع الاستراتيجي العسكري للثورة الفلسطينية بأربع سمات اساسية هي:

١ ــ عدم تأثر القوات المشتركة، عسكرياً، بتدمير الجسور وبالاغارة والقصف المتواصلين على خطوط مواصلاتها.

٢ ــ الرد على العدو وتصعيد المعارك، حتى ارتقائها الى مستوى الحرب، وقد تم ذلك بواسطة المدفعية والصواريخ، بمعنى ان الظروف، العسكرية والسياسية، الخاصة بالمواجهة الفلسطينية ــ الاسرائيلية **جعلت سلاح الرد بالقصف سلاحاً هجومياً.**

٣ ــ نقل المعركة، وللمرة الاولى منذ حرب ١٩٤٨، الى داخل ارض العدو. اذ ان الحروب السابقة (حرب آذار) (مارس) ١٩٧٨، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والعدوان الثلاثي ١٩٥٦) جرت، بلا استثناء، فوق اراض عربية غير محتلة. صحيح ان نقل المعركة الى داخل ارض العدو قد تم بواسطة القذائف والصواريخ، وليس بواسطة المشاة او الدروع، الا ان الحرب دارت، رغم ذلك، بين طرفين تفصلهما حدود دولية ــ وإن كانت حدود التجزئة والاحتلال القهري ــ وكل من الطرفين يصب حمم مدافعه على الطرف الآخر ويتلقى ضرباته. بينما لم تكن الاهداف الاسرائيلية، من مواقع ومدن ومستعمرات تتعرض في الحروب السابقة، حتى الى قذائف المدفعية بعيدة المدى او الصواريخ.

٤ ــ نجاح الثورة الفلسطينية في تكبيد العدو الخسائر، البشرية والمادية، التي لا يستطيع احتمالها، وهي خسائر كانت كفيلة، ضمن السقف السياسي الداخلي والدولي، بارغام العدو على التراجع، عسكرياً وسياسياً؛ اذ تكبد ٦ قتلى وحوالي ٦٠ جريحاً من المدنيين، اضافة الى اعداد لم يكشف عنها من العسكريين*، وقد فقد العدو طائرة مقابل بيروت واخرى فوق النبطية، وآليات عدة، كما اصيب زورق له مقابل القاسمية. اما الاثر الاهم للرد الفلسطيني فتمثل بهجرة حوالي ٤٠ الف مستوطن اسرائيلي من بيوتهم، خلال الحرب. ولربما كان هذا دليلاً واضحاً على خطورة عملية نقل الحرب إلى داخل ارض العدو.

ولنعد الى مقارنة الاستراتيجية العسكرية التي طبقتها كل من الثورة الفلسطينية واسرائيل، خلال حرب تموز (يوليو). فلقد استخدمت اسرائيل قدرتها على نقل المعركة الى العمق المعادي، وبقوة نارية عالية، وتجاوزت، بذلك، العازل الحدودي لتصل الى اهدافها. وقد استفادت اسرائيل في ذلك من: أ ــ بعد المدى الذي تتمتع به اسلحتها الثقيلة (الطائرات والزوارق والمدافع). ب ــ الحركية العالية لهذه الأسلحة حتى تتمكن من الحشد وتركيز النيران حيث تشاء. ج ــ صعوبة تدمير هذه الاسلحة من قبل القوات

---

* تذكر المصادر المصرية شبه الرسمية والتي اصبحت مصدراً مطلعاً بالنسبة الى خفايا اخبار اسرائيل، ان ٣٠٠ اصابة اسرائيلية وقعت خلال حرب تموز (يوليو).

المشتركة المدافعة، وتخفيض نسبة خسائرها، البشرية والمادية، نتيجة عدم استخدام القوات البرية الصدامية. د ــ القدرة على ضرب العمق وخطوط الامداد والمواصلات.

اما النواحي السلبية في الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، فتمثلت في الآتي: أ ــ قلة تأثر القوات المشتركة بهذا الاسلوب نظراً الى اختفائها وانتشارها، ب ــ العجز عن ابعاد مرابض القوات المشتركة عن الحدود، ج ــ كلفة هذا الاسلوب وخاصة عند المقارنة بالنتائج العسكرية المحدودة التي اسفر عنها (استهلاك اطنان الذخائر والوقود وفقدان بعض المعدات والاسلحة من اجل اصابة عدد محدود من الفدائيين). ويكمن العجز الاسرائيلي باختصار في ان الطيران والزوارق والمدفعية، كونهـا ادوات قصف، لايمكن لها ان تحتل الارض، بل ولايمكن لها ان تكون اسلحة حسم ضد القوات المشتركة تحديداً، في غياب القوات البرية الاسرائيلية التي تقوم بالتمشيط والاحتلال. يضاف الى ذلك ايضاً، ان القصف لايمكن ان يكشف مخابىء العتاد والذخائر، فهو بالتالي لايؤثر عليها. مما يؤكد مجدداً، ان العدو استخدم اسلوباً لم يتناسب واهدافه المعلنة (اضعاف الثورة وابعاد القوات المشتركة، عن الحدود، وتدمير بنيتـها العسكرية التحتية).

وفي المقابل، فقد تركزت استراتيجة الثورة الفلسطينية على انتشار واختفاء قواتها، فيما خاضت اسلحتها، البعيدة المدى، الحرب. فاستفادت الثورة بذلك ممايلي: أ ــ قدرة الأسلحة بفضل مداها، على تجاوز العازل الحدودي ونقل المعركة الى العمق المعادي، ب ــ حركية المدافع والراجمات، مما انقذها من الطيران والقصف المدفعي المضاد للبطاريات، ج ــ استلام المبادرة العسكرية، عبر التصعيد ونقل المعركة، مما فرض على العدو استخدام قواته البرية لو اراد الحسم، د ــ شل القيمة العسكرية لأسلحة القصف الاسرائيلية بما اصبحت قيمتها السياسية «مقلوبة عليها»، لبنانياً ودولياً، كما ان قيمتها العسكرية وصلت السقف، من حيث الجدوى والفعالية، فانكشفت محدوديتها.

اما النواحي السلبية، في الاستراتيجية العسكرية الفلسطينية، فكانت كما يلي: أ ــ ان سلاح المدفعية هو سلاح بعيد المدى، اي انه سلاح لا يحافظ على المواجهة المباشرة والالتحام بالعدو، وهذان الأمران تحتاجهما الثورة معنوياً وسياسياً. ب ــ ان المدفعية تتميز باستهلاك مرتفع للذخيرة والعتاد، مما يمكن ان يفرض مشكلات امدادية بسبب الحاجة الى مصادر للامداد، وان لم تنشأ هذه المعضلة خلال حرب تموز (يوليو). ج ــ عدم الاستفادة، كما يجب، من القوات المحتشدة بشكل دفاعي؛ علماً ان ذلك لم يشكل نقصاً بل استفادة ناقصة. د ــ تتطلب هذه الاستراتيجية قدرة اقوى على التعامل، مع الطائرات والزوارق المعادية، من اجل حماية المدافع والراجمات ومستودعاتها وخطوط تنقّلهـا وامدادها.

وقبل الانتقال الى النواحي التكتيكية والاحتمالات المقبلة، نستخلص ان اهم سمات حرب تموز (يوليو): انها كانت حرباً بفضل قرار المواجهة والتحدي، سياسياً وعسكرياً، من قبل الثورة الفلسطينية. وقد استخدمت القوات المشتركة سلاح المدفعية، كسلاح هجومي نقل المعركة الى ارض العدو، فيما تم تحجيم اسلحة القصف الاسرائيلية، من

**مستوى اسلحة حسم استراتيجي** ــ كما حصل في حرب ١٩٦٧ ــ الى اسلحة فتاكة ولكن **تكتيكية**. وهذا يدل على ضياع القيادة الاسرائيلية، وعجزها عن بلورة استراتيجية عسكرية، مضادة للحرب الشعبية الفلسطينية، كما يفسر ايضاً، خطأ النظرة الاسرائيلية للقوات المشتركة على انها جيش نظامي يتأثر، بشكل كلاسيكي، بالاسلحة الثقيلة او بتدمير الجسور او بالحرب الخاطفة الخ... مما دفع القيـادة العسكريـة الاسرائيليـة لاستخدام كل ما في حوزتها من اسلحة متقدمة والقيام بعمليات، مشتركة او مركبة، تؤدي الى تجريد تلك الاسلحة وذلك الجيش، من الجدوى والرهبة. ويلاحظ ايضاً، ارتفاع الكلفة البشرية والمادية والمعنوية والسياسية للحرب، في الجانب الاسرائيلي، وارتفاع كلفة عمليات المواجهة بين الطرفين (أي قتال القوات البرية). وأخيراً ان حرب تموز، كتجربة أو كتمهيد إسرائيلي، تدل على انه لابد لإسرائيل من مواجهة مباشرة مع الثورة الفلسطينية، في حال مقاتلتها لها.

## حرب تموز (يوليو) تكتيكياً

ولابد من القول انه لم يبرز استخدام تكتيكات او اساليب جديدة كثيرة، بسبب انحصار المواجهة، باسلحة القصف الثقيلة، وجمود المواقع والخطوط الامامية من جهة، وبالطبيعة التدريجية لتطور المعارك، من جهة اخرى. وهذا لايعني غياب الملاحظات الجديرة بالذكر، حول التكتيك المستخدم من قبل الطرفين، بل العكس. وتتلخص الملاحظات في التالي:

● **اسرائيلياً**

١ ــ الطيران: أ ــ استخدام الطيران بنسبة عالية ضمن عمليات القصف. ب ــ تحليق طائرات مقاتلة، على علو مرتفع باستمرار، لتأمين الحماية ضد طلعات محتملة للطيران السوري. ج ــ استخدام الطائرات للقنابل العادية (زنة ٥٠٠، و٧٥٠ و١٠٠٠ و١٥٠٠ رطل) والصواريخ غير الموجهة، مما يفرض الانخفاض والتدقيق من اجل تحقيق اصابات مؤثرة. د ــ عدم استخدام الرشاشات في رماية تمشيطية، اذ يفترض ذلك الانخفاض والتحليق البطيء نسبياً، ويحتاج الى اهداف محتشدة. هـ ــ عدم استخدام القنابل او الصواريخ الموجهة جو ــ ارض؛ بسبب كثرة تنقل الاهداف الارضية المحتملة، وصغرها واختفائها، وبسبب كلفة استخدام هذه الاسلحة ضد اهداف صغيرة ومتواضعة، كالمدافع المنفردة او الراجمات المركبة على سيارات «لاندروفر». و ــ استمرار تحليق طائرات الاستطلاع لقياس آثار وفعاليـة القصف ولمراقبـة القوات المشتـركة ومدفعيتها اثناء المعارك.

٢ ــ البحرية: أ ــ استخدام الزوارق الصاروخية وسفن الكورفيت، في عمليات قصف تقليدية للساحل بهدف تدمير الاهداف المعادية (جسر الزهراني مثلاً) واعاقة التحرك على الطريق الساحلية. ب ــ العمل ليلاً ونهاراً؛ حيث كانت الزوارق تعمل ليلاً اكثر مما تعمل نهاراً، لتشغيل القوات المشتركة على الساحل والهائها بحراسته، ولمنعها من الاستفادة من الظلام للتنقل. ج ــ عدم او قلة استخدام الصواريخ الموجهة سطح ــ

سطح، من طراز «غابرييل» الاسرائيلي (بمختلف نماذجه) و«هاربون» الاميركي، رغم دقتها في الاصابة، بسبب كلفتها. فكان ان استخدمت المدافع (عيار ٢٠ و٤٠ و٧٦ ملم) وراجمات الصواريخ. د ـ قامت الزوارق بقصف الساحل اللبناني وبمراقبته بشكل متواصل، من اجل خلق ازعاج مستمر ولسد الفراغ في غياب الطائرات. هـ ـ تقديم نيران القصف التمهيدي والداعم خلال محاولات انزال الكوماندوس.

وهنا يجدر التوقف عند عمليتي ضرب بيروت وتدمير الجسور لتسجيل الملاحظات التالية:

☐ **في تدمير الجسور:** أ ـ تم ضرب الجسور بواسطة الطائرات التي تتمتع بدقة الاصابة وبقوة نارية هائلة. ب ـ تمت العودة الى الجسور مرات عدة لإعاقة عمليات العبور واعادة البناء، ولمطاردة المدنيين. ج ـ ظل ـ اضافة الى جسر الخردلي ـ جسران مفتوحان هما جسر القعقعية وجسر الحاصباني.

☐ **في ضرب بيروت:** أ ـ لم تسبقها غارة وهمية. ب ـ تناوبت الطلعات القتالية على ارتفاع منخفض لضرب الاهداف، والطلعات الوهمية المرتفعة لجذب نيران المضادات وتحديد كثافتها ومصادرها. ج ـ استخدمت الطائرات القنابل العادية والصواريخ غير الموجهة عن ارتفاع منخفض، ولكن خلال التحليق السريع، مما خفض دقة التسديد، اذ اخطأت عدة قنابل اهدافها لتصيب ابنية غير تلك المستهدفة. د ـ كان الاستطلاع المسبق وعمل جهاز الاستخبارات، ناقصاً، اذ كانت المكاتب المستهدفة خالية من القياديين. هـ ـ لم تستخدم صواريخ جو ـ ارض الموجهة او حتى القنابل «النركية» او الانزلاقية والتي يجب القاؤها عن ارتفاع، في محاولات تأمين اصابات دقيقة مما يتطلب القنابل العادية نظراً لانخفاض الطائرات المغيرة. و ـ استخدم الطيران القنابل الدخانية التي اطلقها فوق شاطىء بيروت كي تحمل الرياح الدخان الى الداخل، لحجب رؤية بطاريات الاسلحة المضادة للطائرات. ز ـ استخدم الطيران البالونات الحرارية بكثرة، لتفادي صواريخ ارض ـ جو («سام ـ ٧» و«سام ـ ٩»)؛ وكان الالقاء يتم بمعدل بالونين اثنين كل ٥٠٠ متر تقريباً. (١٠ بالونات لكل طلعة خلال الصعود بعد الاغارة). ح ـ استخدم الطيران كتلاً حديدية مؤلفة من صفيحة بحجم لوحة السيارة المدنية، ومثبتة بقطعة معدنية لزيادة الوزن (للتثقيل)، حملتها مظلات صغيرة، بقصد التشويش على الرادار الذي تستخدمه الاسلحة المضادة للطائرات من طراز «سام ـ ٩» و«زس يو ـ ٢٣ ـ ٤» (شيلكا) الموجودة لدى الثورة ولدى قوات الردع العربية. ط ـ مرافقة الزوارق للعملية اذ كان يحمل احدها طائرة هليكوبتر لانتشال طياري الطائرات التي يتم اسقاطها*.

٣ ـ المدفعية: أ ـ كان استخدام المدفعية تقليدياً، وخاصة انه لم تكن هناك قوات برية. تقوم بمساندتها. ب ـ انشغلت المدفعية في ضرب الطرق لمنع استخدامها. ج ـ قامت المدفعية بضرب الاهداف المدنية، او السكنية، لارهاقها وخلق البلبلة والنزوح

* سقطت طائرة على عمق ٣ كم في عرض البحر مقابل منطقة الاوزاعي في بيروت، وروى شهود عيان ان طائرة هليكوبتر حلقت فوق المكان. وقد وجدت سترة الانقاذ الخاصة بالطيار لاحقاً.

ولابتزاز الثورة. د ـــ قامت المدفعية بالرد على مدفعية وصواريخ القوات المشتركة، اي انشغلت بالقصف المضاد للبطاريات، مما شل فعاليتها في مجالات اخرى. هـ ـــ ضربت المدفعية تلك النقاط التي لم يطلها قصف الطيران، او التي يصعب ضربها بالطيران، نظراً لقرب القوات السورية منها (في البقاع الغربي مثلاً).

٤ ـــ العمليات الخاصة: أ ـــ قلة العمليات التي قامت بها وحدات المشاة او المظليين. ب ـــ فشل محاولات الانزال، سواء بواسطة الزوارق او بواسطة طائرات الهليكوبتر، نظراً لاستنفار القوات المشتركة وتغيير مواقعها وسرعة تحرك نجداتها وضعف استطلاع العدو.ج ـــ عدم تقدم مجموعات الاغارة الا بعد قصف تمهيدي، علماً ان ذلك لن يبقى على حاله باستمرار مستقبلاً. د ـــ محاولة تقديم ٢٥ آلية باتجاه جسر الخردلي، ضمن محاولة مزدوجة، لتقريب المواقع وخلق نقطة تقدم امامية وللاستطلاع بالنيران، الا ان رد القوات المشتركة احبط الهدفين.

● **فلسطينياً**

وفي الجانب الفلسطيني يمكن ملاحظة ما يلي:

أ ـــ استخدام الراجمات الصغيرة بداية في ضرب الاهداف الاسرائيلية. ب ـــ الارتقاء الى استخدام الراجمات الكبيرة وتحقيق غزارة نيران كثيفة من المدفعية بعد تصاعد مستوى المواجهة. ج ـــ استخدام المدفعية في ضرب اهداف خاصة، مثل مرابض مدفعية العدو، او مستعمرة نهاريا، لما تتمتع به المدافع من دقة في التوجيه والاصابة، فيما اطلقت الصواريخ بكثافة عالية ضد المستعمرات لخلق اكبر قدر من الخسائر والذعر والتدمير. د ـــ الانتقال السريع والمستمر، للمدافع والراجمات، تفادياً للانكشاف وتحديد الموقع بواسطة طائرات الاستطلاع او الرادار المضاد للمدفعية. هـ ـــ انتشار واختفاء القوات غير المشاركة في القتال. و ـــ تشديد الحراسة على الشواطىء وفي كافة المناطق المحتملة للانزال. ز ـــ تكثيف الوسائط المضادة للطائرات حول الاهداف الرئيسية المحتملة. ح ـــ عدم حشد او نقل كميات كبيرة من العتاد، او اعداد ملحوظة من الرجال، خارج مناطق حشدها المعتادة، كي لا يتم اصطيادها فوق الجسور او على الطرق. ط ـــ اكتفت القوات المشتركة باستخدام بعض اسلحتها في القصف والدفاع الجوي ولم تخرج بكل ما لديها. ي ـــ نجحت المدفعية الساحلية باصابة زورق اسرائيلي، خلال الليل، رغم صعوبة ذلك، نظراً الى بعد الزوارق في عمق البحر، وعدم وجود وسائل تحديد المدى او ضبط الرمي لدى القوات المشتركة. ك ـــ التحرك الفوري والسريع والفعال عند وقوع اية محاولة انزال، لتطويقه وابادته، مما افشل كافة محاولات الانزال خلال الحرب.

## اساليب مواجهة تكتيكات العدو

١ ـــ اساليب ايجابية:

أ ـــ تنظيم وتنسيق شبكات الدفاع الجوي كي يتم التركيز الاعلى للقوة النارية المتوفرة من جهة، مع الحفاظ على الاستفادة القصوى من الاسلحة الموجودة من جهة أخرى.

ب ــ خلق الحقول النارية للاسلحة المضادة للطيران ضمن الشبكات المذكورة، وهذا يتطلب التنسيق بين مدافع عديدة، لاغلاق نقاط محددة في الجو. ولامفر من هذا الاسلوب نظراً لغياب الاسلحة المتطورة.

ج ــ تأمين الاتصال بين بطاريات الدفاع الجوي، وحتى بين المـواقع القتـالية الامامية، بواسطة وسائل اتصال يصعب التشويش عليها من قبل العدو؛ والخيار المفضل هو الهاتف الميداني (العسكري) مع التشديد على اهمية تفقده يومياً.

د ــ تجنب الرماية الفردية لاسلحة الدفاع الجوي، لصالح الرماية الجماعية حفاظاً على البطاريات من انتقام العدو.

هـ ــ عدم اطلاق صواريخ «سام ــ ٧» او حتى «سام ــ ٩» منفردة، او واحدة تلو الاخرى، بل في صليات لتفادي البالونات الحرارية، وهذا يتطلب التنسيق بين ثلاثة رماة على الاقل.

و ــ الرماية على الطيران المعادي ضمن المدى المؤثر او الفعـال للسلاح فقط، وخاصة وقت انقضاض الطائرة، او من موقع الى جانب خط سيرها.

ز ــ انشاء كمائن من الدفاع الجوي حول الاهداف الحيوية او المستهدفة، ومثلاً، حول الجسور التي عاد اليها الطيران مرة ومرتين وثلاث، او حول تجمعات الآليات او المخازن.

ح ــ توزيع الاسلحة المضادة للطائرات الموجودة لـدى القوات الامـامية ضمن مجموعات، كي تشكل مثلثات او مربعات نارية، بدلاً من تشتيت هذه الاسلحة بين كافة الوحدات او الفصائل او المجموعات، حيث تفقد قيمتها.

ط ــ محاولة تأمين الاسلحة المضادة طراز «شيلكا» (زس يو ــ ٢٣ ــ ٤) لما تتمتع بـه من قدرة دفاعية مميزة، تجعلها اكثر فعالية، ضمن ظروف القوات المشتركـة، من صواريخ «سام» على انواعها.

ي ــ مقاومة الدخان المعادي، الذي يقصد تعمية الدفاع الجوي، عبر الاحتفاظ ببطاريات اضافية في مواقع اخرى تشارك في الرماية، فقط بعد تعطل الاخريات، وعبر الاحتفاظ باحتياط من الوسائط المضادة للطائرات المتحركة يمكنها الانتقال سريعاً، الى خارج منطقة الدخان، لمواصلة التصدي كما حصل خلال غارة بيروت، حـين تقدمت المضادات الى الشاطىء، حيث ظلت الرؤية مؤمنة.

ك ــ توفير اكبر قدر ممكن من رشاشات ١٤,٥ و٢٣ ملم و٢٠ ملم، اذ توفرت، لدى القوات الامامية؛ نظرا لفعاليتها الكبيرة، في مواجهة طائرات الهليكوبتر، كما ظهر في حرب الخليج. بل وانها اكثر فعالية في هذا الدور من صواريخ «سـام ــ ٧»، نظراً لقصر المسافات عادة، خلال التعامل مع الهليكوبتر.

ل ــ تصعب مواجهة الزوارق دون صواريخ سطح ــ سطح، موجهة بعيدة المدى،

لذا فإن المطلوب هو: ١ ــ استخدام المدفعية العادية في محاولة اقتناص الزوارق، ٢ ــ استخدام راجمات الصواريخ لزيادة احتمال تحقيق الاصابة عبر القصف المشبع، ٣ ــ ارغام الزوارق، بالتالي، على الابتعاد الى عرض البحر، حيث تصبح رمايتها من الاسلحة التقليدية غير دقيقة او مؤثرة، وغير مجدية بالتالي، او تضطر الزوارق الى استخدام الصواريخ الموجهة ذات الكلفة الباهظة.

م ــ يضاف الى ماسبق محاولة الحصول على اجهزة رؤية ليلية او تحديد مدى، اي الحصول على معدات متقدمة بعض الشيء، انما متوفرة في الاسواق ورخيصة الثمن وسهلة الاستعمال. ويشمل ذلك المناظير العاملة على الاشعة تحت الحمراء، للقوات الامامية والكمائن الليلية، وصولاً الى اجهزة تحديد المدى للبطاريات الساحلية ضد الزوارق، مروراً بالعقول الالكترونية «الشخصية» (غير الحاسبات الالكترونية) للمدفعية او الدفاع الجوي. والتي تتوافر بكثرة وباسعار زهيدة.

٢ ــ اساليب سلبية:

أ ــ الانتشار المستمر اثناء النهار تحسباً لهجمات الطيران.

ب ــ نقل المواقع والمعدات باستمرار، كي يفشل العدو في تنفيذ الهجمات المباغتة، او في استخدام صواريخ جو ــ ارض الموجهة او القنابل «النركية» الا بعد انكشاف المواقع، خلال تبادل النيران فقط وليس قبله.

ج ــ الحفر والخندقة والتدشيم. فبما ان الكثير من المواقع او المحاور ثابت ويحتوي على اسلحة ثقيلة، فلابد من عمل واسع ومتواصل لتأمين اعلى درجة من الحماية، ويتطلب ذلك. ١ ــ قيام كل فدائي بحفر حفرة برميلية لحمايته الشخصية. ٢ ــ قيام المجموعات ببناء دشم محصنة، وخنادق اتصال، والافضل ان تكون مسقوفة لزيادة الحماية، ضد القذائف المنثارية، وللتمويه امام استطلاع الطيران. ٣ ــ بناء المواقع التبادلية للافراد والمنامات والمخازن ومواقع القتال. ٤ ــ استخدام المغر او حفر الانفاق حيث يمكن.

د ــ ممارسة التمويه والخداع بشكل واسع، ويشمل ذلك: ١ ــ اخفاء آثار وجود الفدائيين، من طعام وملابس ونفايات وصناديق ذخيرة واسلحة وصهاريج الماء الخ... ٢ ــ تغطية الآليات والاسلحة الثقيلة والمواقع بالتراب او بالشباك او بغيرها من المواد المتوفرة محلياً. ٣ ــ بناء مواقع وهمية وغيرها حقيقية، انما سرية وتحتوي على اسلحة (مضاد للطائرات مثلاً).

هـ ــ الانتشار الليلي ضمن المحيط الدفاعي للموقع، وبشكل مجموعات، من اجل تطويق الاماكن المحتملة للتقدم او الانزال المعادي.

و ــ استخدام القنابل الدخانية لإخفاء الاهداف الحيوية اثناء قصفها بواسطة الطيران، ويمكن استخدام محركات او مولدات تعمل على الوقود (ديزل او بنزين) لإنتاج

السواتر الدخانية عبر حقن الوقود داخل انبوب استخراج الغازات («الاكزوست» او «الاشكمان»).

## الاحتمات المقبلة

ولا حاجة للتأكيد، ان العمل المسلح للثورة سوف يستمر، داخل الوطن المحتل وعبر الحدود العربية؛ وان اسرائيل ستبادر، بعملية عسكرية مستمرة، من اجل انهاك وتدمير الثورة. الا ان الاحتمالات العسكرية في الفترة القادمة هي:

● **فلسطينياً**: أ ــ تكثيف العمل التنظيمي والعسكري في الوطن المحتل. ب ــ زيادة العمل على خلق بؤر او نوى مقاتلة، تعمل داخل الارض المحتلة، على غرار ما قام به ابطال عملية الخليل والعشرات غيرهم. ج ــ زيادة التسلل عبر الحدود الاردنية في دوريات قتالية، د ــ رفع مستوى القوات خارج فلسطين المحتلة، من حيث التدريب والتسليح والتنظيم، من اجل تلقين العدو اعنف الدروس حين يهاجمها، وللاغارة عليه حين تسمح الظروف.

● **اسرائيلياً**: ان العدو يخطط لعملية استنزاف طويلة الامد، يمكن لها ان تشمل اشكالاً عسكرية عديدة تصل الى مستوى عمليات الاجتياح. والمقصود بالاستنزاف، في هذه الحالة، هو ان اسرائيل تحاول استنزاف القوة العسكرية الفلسطينية من اجل انهاكها جسدياً، ومن اجل ضرب ارادتها السياسية وبالتالي منجزاتها الديبلوماسية. ولذلك، يمكن ان تقوم اسرائيل باعمال صغيرة الحجم، من اجل اخلال توازن الثورة ولكن دون اثارة ردود فعل سياسية، عربية او دولية؛ او باعمال اوسع، بهدف ضرب البنية التحتية العسكرية الفلسطينية، قبل تمكنها من تعزيز نفسها وتقوية دفاعها.

ان الشكلين الممكنين للعمل العسكري الاسرائيلي، في الفترة المقبلة وضمن الظروف السياسية والعسكرية القائمة، هما: العمليات الصغيرة الكثيرة، والعمليات الواسعة او الاجتياح. ولا ينفي اي من الاحتمالين الآخر، بل ويمهد الاول للثاني.

□ العمليات الصغيرة: ويمكن ان تكون هذه العمليات بشكل: أ ــ عمليات القصف المعهودة، انما بشكل مفاجىء او بأوقات غير معتادة. ب ــ غارات الطيران او قصف الزوارق. ج ــ ضرب تجمعات الآليات او الاسلحة الثقيلة. د ــ عمليات القوات المحمولة جواً (بالهليكوبتر). هـ ــ عبور الحدود، سيراً على الاقدام، لضرب قواعد القوات المشتركة الامامية، او داخل منطقة قوات الطوارىء الدولية. و ــ ضرب الجسور مجدداً. ز ــ ضرب مخيمات الشمال. ح ــ تكرار عمليات الانزال، وبأشكال او بمواقع جديدة، مثل السيطرة على نقاط عدة في وقت واحد، او انزال بالهليكوبتر على تلة مشرفة يرافق الانزال بالزوارق. ط ــ استخدام الهليكوبتر الهجومية بدور القتال المباشر، اي ضرب التجمعات او الآليات مثلاً. ي ــ تغيير اساليب الانزال، ومثل على ذلك، الانزال مباشرة فوق الهدف من الهليكوبتر، او الانزال البحري الصامت دون قصف تمهيدي. ك ــ عمليات خاصة، من اغتيالات او عبوات ناسفة او رسائل ملغومة او مسممة او تحويل الطائرات المدنية

بالقوة الخ... ل ــ غارات او عمليات كوماندوس ضد مواقع داخل مناطق قوات الردع العربية، او قريبة منها؛ اذ لاتتوقع هذه المواقع التعرض للهجوم. ويتوقف هذا الاحتمال على رغبة اسرائيل في تهديد سوريا بشكل غير مباشر.

□ العمليات الواسعة او الاجتياح: وهذه تحكمها اعتبارات وضوابط عكسرية هامة:
١ ــ ان قوات الطوارىء الدولية تحتل الآن ٩٠ بالمئة من المنطقة جنوبي نهر الليطاني، اضافة الى منطقة مقابل مرجعيون والخيام، باستثناء وادي الليطاني عند قلعة الشقيف.
٢ ــ كما ان قوات الردع العربية اصبحت قريبة من مسرح العمليات اذ تتمركز في منطقة الريحان وراشيا الوادي، وشبكة صواريخ «سام ــ ٦» تغطي مناطق هذا التواجد ايضاً. ٣ ــ ثم ان مسرح العمليات في اتجاه النبطية يصبح قريباً من مدينة صيدا والشوف. لذلك، فالارجح ان تتخذ العمليات الواسعة او الاجتياح الاشكال التالية:

أ ــ عملية اختراق، او انزال للقوات البرية، لاحتلال مجموعة من المواقع لفترة من الزمن. وذلك يتطلب حشداً من الرجال والامكانيات، وبالتالي امكانية النقل والانسحاب، والثبات في وجه القصف والهجمات المضادة من كافة الاتجاهات، فيما تزود بواسطة الهليكوبتر.

ب ــ عملية انزال مجموعات متعددة، بهدف **السيطرة** على منطقة دون احتلالها او المكوث فيها طويلاً. اي الاستيلاء على عدة مفارق محيطة بمنطقة او بلدة او قرية مثلاً، وعزلها ثم الانسحاب. ويمكن ان يتم ذلك على الطريق الساحلية ايضاً.

ج ــ القيام بعمليات صغيرة، انما كثيرة وفي وقت واحد، تشمل منطقة واسعة؛ حيث يتم خلق الارباك والارهاق لدى اكبر جزء ممكن من القوات المشتركة.

اما المهمة الاصعب بالنسبة الى المخططين الاسرائيليين، فهي كيفية تحقيق عملية اجتياح. اذ ان الاختراق عبر ثغرة الخردلي مسألة صعبة ومكلفة، والاعتماد على هذا الممر الضيق خطير. ولو فكر اي قائد عسكري بذلك لأدرك اهمية السيطرة على كافة المشارف المطلة على الممر، في اقل تقدير، دون ذكر المرابض التي تصب حمم مدافعها على الممر بالرماية القوسية. اي ان مسألة ضمان امن خط العبور والامداد والانسحاب مستحيلة تقريباً. ولكن لايعني ما سبق، ألّا يستعمل ممر الخردلي في عمليات خاصة او واسعة، او حتى كأحد روافد عملية اجتياح اوسع.

وما يزيد من صعوبة الاجتياح هو وعورة الارض، وكثافة تواجد القوات المشتركة وتطور تسليحها؛ اضافة الى قرارها بالثبات في المواقع وجعل العدو يدفع اغلى ثمن، من اجل العبور، في حال نجاحه. لذا فمن الممكن ان يتجنب العدو العمليات الصدامية المباشرة، خاصة وانه لن يتمكن من اعطاء دروعه ومشاته المؤللة حرية الحركة. والسؤال الذي تتحتم الاجابة عليه بالتالي، هو: ماذا يريد العدو من الاجتياح؟ والجواب هو ان هدف العدو، اما ان يكون الاكتفاء بابعاد المدافع والراجمات الفلسطينية؛ او الرغبة في تدمير اكبر قدر ممكن من القوات المشتركة.

ان مسألة ابعاد المدافع والراجمات تتطلب التقدم، جبهياً او موضعياً، نحو مواقع محددة، ابرزها منطقة النبطية ـــ الريحان. فيمكن ان يقوم الجيش الاسرائيلي بانزال الجنود، بواسطة الهليكوبتر، على المفارق الرئيسية وعلى رأس المرتفعات المسيطرة، فيما تتقدم قواته البرية لاحتلال منطقة الشقيف مثلاً، او الالتقاء بالقوات المنقولة جواً، او باتجاه الريحان او الوادي الاخضر، او عبر منطقة النيجيريين الى جسر القعقعية، مثلاً! للالتفاف من هناك باتجاه النبطية. ولو نجح العدو في ذلك، سيكون قد زاد المسافة بين مرابض القوات المشتركة وبين اصبع الجليل، ليخف ضغط القصف عليه بنسبة مرتفعة. ويمكن ان يحتفظ العدو بمشارف هامة تتيح له ضرب ما تبقى من مرابض قريبة من الحدود، في منطقة الريحان او القطاع الشرقي.

اما عملية تدمير القوات المشتركة او تحجيمها بالاحرى، فالارجح ان تتم في منطقة النبطية، رغم كافة العوائق. والسبب الاساسي في ذلك ليس وجود ممر الخردلي، بل ان احتلال القطاع الشرقي او البقاع الغربي يحمل خطر الحرب مع سوريا، ولا يحمل أملاً حقيقياً، بحصار او عزل القوات المشتركة في اية حال، نظراً لقدرتها على الانسحاب السهل والسريع بضعة كيلو مترات لتصبح في مأمن. ثم ان جيب صور يتطلب اعداداً كبيرة من الجنود والآليات والمدافع، اذا اريد احتلاله، ويصعب انزال الاعداد المطلوبة بواسطة سفن الانزال والهليكوبتر. ولا ينفي ذلك امكانية عزل جيب صور؛ بواسطة احتلال القاسمية مثلاً. فالعدو يملك ١٠ سفن انزال، قادرة على انزال الدبابات، مما يسمح له بانزال سرية آليات، وكتيبة مشاة بواسطة الهليكوبتر، في اللحظات الاولى، والارجح ان يحاول تعزيز القوة، حتى تصل مستوى لواء مشاة مع كتيبة دروع. ويفتح هذا الاحتمال احتمال الاختراق عبر الناقورة ورأس البياضة، على الساحل اللبناني، مروراً بثلاثة حواجز دولية فقط، للوصول الى الرشيدية وصور، بحماية المدافع المنصوبة على تلال شمع.

وتبقى امكانية التقدم في منطقة النبطية، او بالاحرى، استهداف القوات المشتركة الموجودة في قضاء النبطية. والتي تحصل اذا كان الهدف هو الجسور او الطرق المؤدية الى داخل او خارج المنطقة. كما يمكن ان ينقسم الهجوم الى محاور عدة، ومنها احتلال عقدة الريحان بواسطة قوات برية تتقدم عبر الخردلي، او تنزل بالهليكوبتر، واحتلال الشقيف من اجل تأمين خط الامداد، عبر الخردلي، ومن اجل السيطرة على سهل النبطية، والتقدم عبر منطقة الطوارىء الى جسر القعقعية (لتحقيق عنصر المفاجأة) او الانزال بواسطة الهليكوبتر، فوق خط القعقعية ـــ الزرارية، من اجل اغلاق النهر وخاصة، من اجل منع التحرك عبر خط ابو الاسود النبطية او العيتانية ـــ النبطية. ويمكن الاستعاضة عن ذلك بانزال بحري معزز لاحتلال مفرق الزهراني او منطقة ابو الاسود ـــ عدلون، لقطع خط انسحاب النبطية وتهديد صور في آن. ولابد من توقع عمليات الهاء تتم في مناطق اخرى، بواسطة هجمات وهمية او بواسطة عمليات انزال واغارة مكثفة على الطريق الساحلي.

وهكذا يتضح، مما سبق، احتمال لجوء العدو الى عمليات انزال واسعة، ولا يجب

بنـاء كافـة التوقعـات على ذلـك الاساس، فـالعدو، اذا اراد تجنب التقـدم الجبهي، نحوالنبطية، او اراد تخفيف الضغط عليه، فلا بد له من خلق محاور تقدم اخرى، تشتت القوى المدافعة، من جهة، كما تحاصرها وتمنع النجدات عنها، من جهة اخرى. ثم يستمر التقدم البري بالخرق الجبهي، او بالالتفاف حول النبطية، من جهة الشمال او بموازاة نهر الليطاني من جهة الجنوب (مما يحمي ميسرته)، للالتقاء بالجيوب واكمال الطوق.

لقد اعادت حرب تموز (يوليو) تثبيت مقولات هامة عن طبيعة المواجهة الفلسطينية — الاسرائيلية ، وابرز هذه المقولات ان اسرائيل عجزت، حتى الآن، عن تحطيم الثورة الفلسطينية، وظهر، بوضوح، ان اسرائيل لاتستطيع فرض الاستسلام السياسي عـلى الفلسطينيين، كما ظهر ان الظروف السياسية تفعل فعلاً حاسماً، في تحديد امكانية وحدود الحل العسكري الاسرائيلي. مما خلق حالة تشبه التوازن بين الطرفين، رغم عدم التكافؤ عسكرياً، كذلك ثبت ايضاً ان استراتيجية اسرائيل، العسكرية والسياسية، ضد الثورة الفلسطينية هي استراتيجية غير فاعلة رغم مضي ١٦ عاماً على المواجهة. وهذا يعني ان اسرائيل لم تتمكن من مواجهة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية.





# سعد صايل:
# خلقنا فجوة نفسية بين المواطن الاسرائيلي وقيادته

هذا الحوار، الذي أجراه الزميل بلال الحسن، مع سعد صايل (أبو الوليد)، يمكن اعتباره تقييماً فلسطينياً رسمياً لمعركة تموز (يوليو) ١٩٨١ مع اسرائيل عبر جنوب لبنان، وهو تقييم يبتعد بشكل واضح عن أي تبجح أو ادعاء، ويحاول وضع النصر الفلسطيني الذي تم، ضمن إطار علمي وواقعي.

ولا يكتسب هذا التقييم صفته الرسمية من كون سعد صايل عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح، بل بسبب كونه مسؤولاً عن غرفة العمليات المركزية في الثوة الفلسطينية، وهو بالتالي على اطلاع دقيق على مجريات القتال الذي تم.

والبارز في هذا الحديث، أن صاحبه لايستهين أبداً بكفاءة الخصم، ودقة حساباته، ولكنه بالمقابل، يحدد بدقة، نقطة ضعفه الكامنة في عقيدته الصهيونية وفي أسلوبه التخويفي أثناء القتال، كما يحدد بدقة نقطة القوة لدى الثورة الفلسطينية، كونها ثورة تملك قضية عادلة، وتتبع أسلوب القتال الذي يناسبها، أسلوب حرب العصابات.

**س: هل نستطيع علمياً أن نسمي المواجهة الفلسطينية ــ الاسرائيلية في تموز (يوليو) حرباً أم معركة كبيرة، ولماذا؟ وهل بقيت من ناحيتنا ضمن إطار حرب العصابات، أم أنها تطورت نحو حرب نظامية؟**

ج: أنا أعتبر المعركة التي جرت، في تموز (يوليو)، لن تكون آخر المعارك مع اسرائيل، وفي الوقت نفسه، فإن هذه المعركة ليست هي المعركة الحاسمة، في الصراع العربي ــ الاسرائيلي. وأنا أتوقع المزيد من المعارك الأشد قسوة، والأشد اتساعاً

وضراوة، والمعروف عسكرياً، أنه لاتوجد معركة تكون صورة طبق الأصل عما سبقها من قتال أو معارك أو حروب. فكل معركة أو حرب تأتي، ويأتي معها جديد.

طبعاً، نحن خضنا القتال، في السابق، مع اسرائيل؛ وكانت العملية العسكرية الكبيرة جداً، عام ١٩٧٨، والتي هي اجتياح جنوب لبنان. والحقيقة، أن ما جرى، في الأسبوعين الأخيرين من تموز (يوليو) ١٩٨١، لم يكن يماثل ما جرى في عام ١٩٧٨؛ بل واجهنا، هذه المرة، شيئاً جديداً وتكتيكاً جديداً، وباعتقادي أن ما أعطى ميزة للقتال الذي جرى، في هذين الأسبوعين، هو فعلاً، الصمود الذي ظهر لدى المقاتل الفلسطيني أمام هذا الهجوم القوي والشرس، والذي كانت قوة النيران فيه، شيئاً بارزاً، إذ كانت تفوق أي مقياس عسكري، وأية مقارنة عسكرية بين طرفين متحاربين. فالمعروف أن الجيش الاسرائيلي يمتلك قوة نيران كبيرة جداً، لكونه جيشاً حديثاً، يمتلك الأسلحة الحديثة والمتطورة. وهو يمتلك، أولاً بأول، ما تمتلكه الجيوش الحديثة من الأسلحة. وعندما أقول: الجيوش الحديثة، فإنني أعني جيوش الدول الكبرى.

فالأسلحة الاسرائيلية التي واجهتنا، في حرب تموز (يوليو)، هي أسلحة أميركية حديثة ومتطورة جداً، تمتاز بدقة الإصابة كما تمتاز بنسبة الإماتة أو الفتك والتقتيل. واستخدام كافة هذه الأسلحة، بالطرق الحديثة التي استخدمها بها الجيش الاسرائيلي، يشكل بالتالي قوة النار التي يمتلكها هذا الجيش، والتي إذا قارنتها بقوة النيران التي تمتلكها الثورة الفلسطينية، فإنها تخرج عن أية مقارنة عسكرية وعن أي منطق.

والحقيقة أنه يمكن القول: إن الذي أبرز صمود المقاتل الفلسطيني، إلى جانب تمتعه بالإرادة الصلبة للقتال من أجل الاستمرار والصمود، هو التكتيك الذي استخدمته الثورة الفلسطينية، بشكل عام، لتغطية تلك الحرب. أولاً: قواتنا ليست قوات نظامية، وإنما أستطيع القول: إنها قوات منظمة. منظمة في وحدات تعرف فيها المسؤوليات والصلاحيات، ولكن أسلوبها في القتال، ما زال هو أسلوب حرب العصابات. والسبب هو أننا إذا قارنا قوات الثورة الفلسطينية بقوات العدو الاسرائيلي، فإن العدو يتفوق علينا، بالعدد وبالمعدات وبالأسلحة الحديثة، يتفوق في كل هذه الوجوه، لهذا لايزال أسلوب قتالنا هو أسلوب حرب العصابات. كذلك فإن قواتنا لا تستطيع أن تقوم بدور الدفاع المحض، وهذا يعني أنها لا تستطيع إلاَّ أن تقوم بدور الهجوم، وهذه نظرية عسكرية معروفة، سواء في حرب العصابات، أو حتى في الحروب النظامية. إذ المعروف عادة أن الجيوش الصغيرة هي التي تقوم بالهجوم، لأنها لا تستطيع، ولا تملك القدرة على الدفاع.

والأسلوب الذي يستخدم، من قبل الثورة الفلسطينية، ليس سراً وليس له علم جديد. وإنما السرية أن الثورة الفلسطينية تمكنت من استخدام جيد لما يسمى «ديناميكية المعركة».

وهذه الديناميكية هي استخدام النيران والقوات، في الوقت والمكان المناسبين. وفي تقديري، أن قواتنا استخدمت هذا الأسلوب إستخداماً جيداً وبارعاً.

ثانياً: إن قواتنا تمتاز عن العدو بمعرفتها للأرض، فقد عاشت عليها مدة طويلة، وأصبحت المعرفة متوفرة لديها بكل المستويات عن طبيعة الأرض التي يدور القتال عليها وحولها. فالمقاتل في الثورة الفلسطينية يستطيع استخدام هذه الأرض لصالحه، وعامل الأرض عادة عامل مهم جداً في أية حرب وفي أي قتال بين طرفين، وتعتبر طبيعة الأرض «كالموازن»، أي أن من يعرف الأرض أكثر، تكون المعركة لصالحه. إنه في الحقيقة «موازن»، وهو في الوقت نفسه مضاعف للجهود، وهذا العامل متوفر لدى قواتنا، لأن معرفتها بالأرض أصبحت معرفة جيدة ومعرفة مدروسة، معرفة لكل تفاصيل وتضاريس الأرض وكل موانعها. وما يمكن أن تقدمه الأرض من سَتْر لقواتنا، وطرق التقرب السريعة التي توصلنا إلى الأهداف الصحيحة، هذه كلها، في الواقع، أمور مدروسة دراسة جيدة، من قبل قواتنا، ومعروفة على الطبيعة.

أما بالنسبة للعدو، فهو في تكتيكه والأسلوب الذي استخدمه، كانت له خطة تنطوي على ما أعتقد، على أهداف مرحلية: المرحلة الأولى، هو ما تم في الأسبوعين، من ١٠ إلى ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١، وهذه المرحلة استهدفت التالي: أولاً، ضرب القيادات ثانياً، ضرب خطوط المواصلات. وثالثاً، ضرب القوات. والحقيقة، أن هذا الأسلوب بهذا التسلسل، هو صحيح في أية خطة عسكرية، وفي الواقع فإن نقاط ضعف الخطة الاسرائيلية هي أنهم اعتبروا قوات الثورة الفلسطينية جيشاً نظامياً، وأن هذا الجيش يتمتع، مثل الجيوش الحديثة، بنظام لوجستيكي معقّد ومتطور. وفي واقع الحال، نحن لا نملك هذه المواصفات. فلقد سبق وقلت: إن قواتنا هي عبارة عن قوات منظمة بوحدات تستخدم أسلوب حرب العصابات ولا تملك أي نظام لوجستيكي معقد، إطلاقاً. وضرب خطوط المواصلات مثلاً، لا يعني لي شيئاً وليس له أي معنى، فأنا لا يعنيني ضرب المواصلات، لأن إدامة قواتنا ــ وقد ثبت ذلك ــ ممكن بوسائل أخرى، مبتكرة ومرتجلة وسريعة، ولا تحتاج إلى وقت، لأنني لست بحاجة إلى النظام الاداري اللوجستيكي المعقد.

أما ضرب القيادات، كما كانت تنوي القيادة الاسرائيلية المخططة ــ باعتقادي أنهم لم يضربوا في بيروت، بدون دراسة ــ فقد وازنوا كافة الأمور في ضرب هذا الهدف، وازنوها عسكرياً وسياسياً، وكانوا يملكون معلومات واضحة. وفي ضربتها لبيروت لم تخرج اسرائيل عن عقيدة القتال الموجودة في الجيش الاسرائيلي، كما لم تخرج عن النظرة السياسية للحركة الصهيونية. وقد وازنت القيادة الاسرائيلية بين ما يمكن أن ينتج من ردود فعل الرأي العام، على تلك الضربة، وما يمكن أن ينتج لو تمكنوا من إصابة القيادات الفلسطينية، وبالتالي، أعتقد أنهم توصلوا إلى قرار بالضربة هذه، بغض النظر، عن ردود فعل الرأي العام؛ وبغض النظر أيضاً، عن الخسائر المدنية التي يمكن أن يُحدثوها.

وبالطبع، كانت النتائج أن القيادات الفلسطينية التي استهدفوها لم تُصب، ولم تتمكن القيادات الاسرائيلية، كما خططت، من تعطيل عمل القيادة الفلسطينية. ولكنها وللأسف تمكنت من إحداث خسائر كبيرة جداً في وسط المدنيين. وأخذوا من ثم يفسّرون هذا بأنه خطأ في استعمال احدى القنابل، أو انحراف بعض القنابل عن مسارها الصحيح

الخ... ولكن في الحقيقة أن هذه التفسيرات كانت تصب كلها في محاولة لتحويل الرأي العام أو لكسبه ولكن الذي حصل هو أن ضرب بيروت كان نقطة حاسمة، في قلب وتهييج الرأي العام العالمي ضد القيادة الاسرائيلية. لقد كانوا يعتقدون أنهم إذا ما توصلوا إلى ضرب القيادات الفلسطينية، وضرب خطوط المواصلات، يسهل عليهم التعامل وضرب القوات الأمامية، وهذه الخطة العسكرية معروفة وهي صحيحة مئة بالمئة، بالنسبة للجيش النظامي، ولكنها غير صحيحة بالنسبة لقوات أسلوبها القتالي معروف بأسلوب حرب العصابات. فقواتنا ايضاً، لم تُصب بأذى. فهي بمعرفتها للأرض، تعرف كيف تنتشر، وتعرف كيف تُجمَّع وتُحشَّد في الوقت المناسب وفي المكان المناسب. ولقد تمكنت قواتنا من توجيه ضربات موجعة للعدو وفي الوقت نفسه، تمكنت من تجنُّب وقوع خسائر في صفوفها. لقد أوقعوا فينا خسائر، ولكن معظمها خسائر مدنية؛ وفي المقابل فإن قواتنا أوقعت أيضاً إصابات في صفوف العدو. وتقديراتنا للخسائر كما يلي: خسائرنا قاربت ٢٥٦٧ إصابة سواء في بيروت أو في الجنوب، وحسب مصادر المعلومات التي وصلتنا فإن خسائر العدو قاربت ١٥٠٠ إصابة. ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي ــ الاسرائيلي استطعنا أن نُشعر الاسرائيلي أو نُفهمه معنى الحرب. في المعارك السابقة كان المواطن العادي الاسرائيلي، يسمع بالحرب وهو يعتقد، أنه بمجرد قيام الحرب فإن جيشه هو المنتصر، ولذلك فهو مطمئن، ولهذا لم يكن يعاني معاناتنا، وما جرى في حرب تموز (يوليو) ١٩٨١ هو أن المواطن الاسرائيلي شعر بمعاناة الحرب، وشعر ماذا يعني النزوح، وشعر ماذا يعني الالتجاء والجلوس في ملاجىء لمدة طويلة، وبالتالي فإن هذا المواطن الذي تفرض عليه، ولأول مرة، ظرف هذه الحرب، شعر بالضيق.

أما ما كان من استهداف القيادة الاسرائيلية، للفصل وخلق الفجوة بين الجماهير اللبنانية والفلسطينية من جهة، والثورة الفلسطينية من جهة ثانية، فإن ذلك باعتقادي، انقلب رأساً على عقب. فقد تمكنا نحن من خلق فجوة بين المواطن الاسرائيلي والقيادة الاسرائيلية، وهذا في الحقيقة ما حصل في كل المستعمرات المنتشرة في شمال فلسطين، خاصة، وأن تلك القيادة الاسرائيلية، كانت ملتزمة بوعود للمستوطنين (لن تسمعوا القصف الفلسطيني بعد الآن). وما تم، في تموز (يوليو)، برهن العكس، فرغم كل قوة النيران التي يمتلكها العدو، والتي وجهها ضد قواتنا؛ ورغم أصناف الأسلحة التي استخدمت ضد هذه القوات، فقد خلقنا حالة نفسية، لدى المواطن الاسرائيلي في المستوطنات، مضادة للقيادة الاسرائيلية. وهذا، في إعتقادي، إنجاز جيد وإنجاز عظيم. لماذا؟ لأن الحرب، أي حرب في الدنيا، يمكن أن أسميها نصراً. إذا حققت أحد عنصرين: إما الحالة النفسية، وإما الحالة المادية. وأعتقد أنه خلال هذه الفترة البسيطة، خلال أسبوعين من القتال. حققت قوات الثورة الفلسطينية، بحجمها الصغير، شيئاً من الحالة النفسية لدى المواطن الاسرائيلي، ومثلاً، في حرب ١٩٦٧ التي جرت بين الجيوش العربية والجيش الاسرائيلي، لا أعتقد أن إسرائيل حققت نصراً، نقدر أن نسميه نصراً مادياً، في الحقيقة أن ما حققته اسرائيل في تلك الحرب كان نصراً نفسانياً. لماذا؟. لأننا إذا ما جمعنا الخسائر التي طرحت على الأرض، فهي لا تكاد تذكر. وهذا يعني أنه

لم يحصل قتال بمعنى القتال، وما حصل أن الحالة النفسية التي تولدت عام ١٩٦٧ عند الجيوش العربية، هي في الحقيقة التي حققت النصر للجيش الاسرائيلي. وأقول، بكل تواضع: إن القوات الفلسطينية الصغيرة، تمكنت فعلاً من إحداث شيء من هذا لدى المواطن الاسرائيلي. فقد كنا ونحن نراقب باستمرار وبدقة، هذا الموضوع، نلاحظ أن المواطنين الاسرائيليين سكان المستعمرات الشمالية، لا يرغبون أن يقوم أي سلاح من أسلحة الجيش الاسرائيلي بالرد. وكانوا يجهرون بالقول: ما الفائدة ستقومون بالرد الآن، وبعدها سيردون عليكم. هذه الحقيقة ولدت حالة نفسية خاصة، وهذه الحالة النفسية هي عادة الشيء المطلوب في الصراعات، وهو شل قدرة الطرف الآخر عن الاستجابة لردة الفعل.

**س: ما هي طبيعة التطور الذي طرأ على تلسيح القوات الفلسطينية في المعركة الأخيرة؟**

ج: أصبحت قواتنا تملك بعض قطع المدفعية والمدفعية الصاروخية وفي الحقيقة فإن استخدام مثل هذا السلاح لا يتناف وأسلوب حرب العصابات، كما أعتقد، خاصة، وأننا نقابل عدواً يتمتع ـ كما قلت ـ ويملك كل ما هو متطور وكل ما هو جديد في العالم. إذاً، لابد أن يكون بين أيدينا شيء نستطيع بواسطته، من خلال التركيز الصحيح، ومن خلال الاستخدام الصحيح، من توجيه ضربة تحدث أيضاً بعض التأثير على هذه الأسلحة التي يمتلكها هذا العدو. فمثلاً، يخـرج عـن أي مـوقف أن نستمر في استخدام البندقية العادية مقابل طائرة الـ ف ـ ١٦ التي يستخدمها العدو، وتصوري أن الثورات التي سبقتنا، وخاصة الثورات التي حصلت على استقلالها وعلى الانتصار، كثورة فيتنام، كانت تستخدم أفضل الأسلحة الحديثة. وأعداد الطائرات التي أسقطت في فيتنام معروف لدى نظام فيتنام ولدى العالم. وأصبح معروفاً أن فيتنام كانت تستخدم أسلحة متطورة ضد الطيران الأميركي، كما كانت تستخدم أسلحة متطورة أيضاً، ضد القوات البرية. ومن هنا فإن وجود أسلحة متطورة، لا يتناف مع قوات تستخدم أسلوب حرب العصابات، شرط أن تكون لهذه الأسلحة بعض المميزات، مثل خفة الحركة وسهولة التنقل فيها. إذ لابد من ذلك لأن قوات حرب العصابات، هي قوات متحركة، كما قلت. فلا نستطيع أن نقف موقف المدافع، لأن العدو يفوقنا في العدد وفي التسليح. ولهذا لابد من استعمال الأسلوب المتحرك، وهذا ما فعلته قواتنا طيلة قتال الأسبوعين الأخيرين من تموز (يوليو) ١٩٨١. فلقد كنا نجمّع نيراناً كثيفة وثقيلة على أهداف معينة في مكان مناسب وفي وقت مناسب.

هذا باختصار ما كنا نفعله، وكانت هذه الضربات تعطي نتائجها القوية، وهـذا الأسلوب لم يتعوده الاسرائيليون منا من قبل، فلقد كانت الأساليب السابقة عبارة عن رمايات خفيفة ليست لها أية كثافة، ولذلك لم تعط نتائج ملموسة وسريعة، أما الأسلوب الذي تم في قتال تموز (يوليو) فقد كان يختلف حقيقة، عما سبقه من أساليب، بالعدد القليل الذي نمتلكه من المدفعية والمدفعية الصاروخية. لقد كنا ـ كما قلت ـ نصب قوة نيران جيدة على الهدف المعين. وهذا ما أعتقد أن العدو نفسه قد لمسه، وكذلك سكان المستعمرات.

**س: قلت أن معركة تموز كانت المرحلة الأولى في التخطيط الاسرائيلي، ما هي في تصورك المرحلة الثانية المنتظرة؟ ماهو الجديد الذي تتوقعه من اسرائيل؟**

ج: من جهتي، فإنني أتوقع المرحلة الثانية من الخطة الاسرائيلية. وهي تفكير جدي باجتياح جنوب لبنان. البعض يخالفني هذا الرأي، على أساس أنه توجد بعض الموانع، مثل وجود قوات الطوارىء الدولية، والظروف الدولية الخ... ولكنني أعتقد هذه الخطة عملياً ومن الناحية العسكرية، هي خطة موجودة لدى القيادة الاسرائيلية، وأن تنفيذها له مداخله العسكرية، إذ يمكن أن تستغل اسرائيل الفجوة، التي رفضت، من خلال عميلها سعد حداد، أن تكون تحت سيطرة القوات الدولية. وهذه الفجوة يبلغ اتساعها حوالي ٨ كلم، وهي تقع بين منطقة بلاط شرقاً إلى بلدة الطيّبة غرباً؛ ويمكن استخدامها من قبل القوات المدرعة، البرية والمشاة.

وكذلك، فأنا أتوقع عملية برمائية من جهة الغرب، وهذا هو الجـزء الثاني من المخطط الذي يمكن أن تقوم اسرائيل بتنفيذه، عندما يكون الظرف الدولي، الذي ينتظره الاسرائيليون، مناسباً لهم. وفي اعتقادنا،وهذه هي الحقيقة، أن أية عملية عسكرية كبيرة تقوم بها اسرائيل، تأخذ مسبقاً، الموافقة الأميركية عليها؛ وتوقعاتنا أن موضوع لبنان، أعني موضوع الاجتياح العسكري، سيكون من ضمن المواضيع التي ستبحث في اجتماع رئيس الوزراء الاسرائيلي والأميركي ريغان.

**س: قلت أن خطأ القادة الاسرائيليين هو قولهم أنهم يريدون ضرب البنية التحتية والقاعدة اللوجستية لمنظمة التحرير، وأن هذه، كما قلت، ليست موجودة لدى الثورة الفلسطينية، بالشكل الذي توجد فيه في الجيش النظامي ولكن القادة الاسرائيليين ركزوا على هذه النقطة. فهل أن تركيـزهم عليها نـابع عن تجـاهل عسكري للوقائع، أم هو رغبة في إظهار أنفسهم أمام المواطن الاسرائيلي بمظهر من حقق انتصارات كبيرة، كما ادعى تسيبوري ووزير الدفاع؟**

ج: الحقيقة، أن أسلوب الجيش الاسرائيلي الذي تعودناه، طيلة الصراع، هو أن الجيش يبالغ دائمـاً، في الرد. بمعنى أن الهـدف الذي يحتـاج إلى ضربـة بالمـدفع، أو بالرشاش، يسارع الجيش الاسرائيلي، مبالغة في استعمال السلاح، إلى ضربه بواسطة الـ ف ــ ١٦. وهذا مبالغة حقيقية، وأسلوب قديم يمارسه الجيش الاسرائيلي. فهو يعتقد أن هذا الأسلوب يحقق نوعاً من الذعر لدى الخصم، ويعطي نتائج أسرع. وهذا ما وقع فعلاً، مبالغة فوق الحد في استعمال الأسلحة خلال حرب تموز (يوليو)؛ لدرجة أن هذه الأسلحة فقدت في اعتقادي ميزتها.

أنا لا أعتقد أن الحل المناسب، لضرب مدفع منفرد، هو القيام بغارة جويـة. لا أعتقد عسكرياً، أن هذا هو الحل المناسب. كما لا أعتقد أن القيادة الاسرائيلية غبية، إنها ليست غبية؛ وهي تعرف كل هذه المسائل العسكرية البديهية، ولكنها مصممة على المبالغة في استخدام الأسلحة، فهي لا تزال تعتقد أن هذا الأسلوب يحقق النصر السريع

والنتائج الحسنة. ولحسن حظنا أننا تعوّدنا هذه الأساليب، من خلال الصراع، وعرفناها. فأصبحت بالنسبة لنا شيئاً عادياً. فلقد بلغ بهم الأمر أن يوجهوا طائرة مقاتلة لملاحقة مقاتل فرد من مقاتلينا. وهذه في اعتقادي مبالغة في حجم استخدام السلاح، الغاية منها الوصول السريع والحاسم إلى نتائج، وبث الذعر والتشويش في الجانب الآخر، ولكن، كما قلت، نحن تعودنا هذا الأسلوب فلم يعد يعطي النتائج التي يتوقعها العدو.

**س: ما هي الاجراءات التي اتخذت لكي يستطيع المقاتل الفلسطيني استخدام الأسلحة الجديدة، بشكل فعّال؟**

ج: نحن نعتمد برنامجاً تدريبياً متواصلاً، لكل قواتنا. وهذا البرنامج التدريبي تقوم بتنفيذه عدة جهات، كما تمكنا من بناء وتشكيل مؤسسات تدريبية للثورة الفلسطينية. وهذه المؤسسات تقوم بالتدريب بكل أنواعه وفي كل مراحله، سواء التدريب الفردي للمقاتل المستجد الذي يدخل الثورة حديثاً، والتدريب على الأسلحة الجماعية، وكذلك التدريب على أسلوب قتال حرب العصابات، وبعض التدريب العسكري على الأسلحة المتقدمة، خاصة الأسلحة الثقيلة، كالمدفعية والمدفعية الصاروخية. كما أننا نستعين، في التدريب، بالدول الشقيقة والصديقة.

والغاية من التدريب، هي الاطلاع على كل ماهو جديد وعلى أساليب القتال الجديدة، سواء الأساليب المتبعة في الحروب النظامية، أو الأساليب الحديثة المتبعة في حرب العصابات. وفي اعتقادي، أن هذه البرامج التدريبية بدأت تعطي نتائجها الملموسة في المعارك التي حصلت وتحصل مع العدو الاسرائيلي. ذلك أن كوادرنا بدأت تدخل أعلى المعاهد العسكرية في العالم، وصارت لنا مقاعد دائمة في كليات الأركان المختلفة، وهذه المقاعد تُعطى لنا كل عام؛ كما أن لنا مقاعد تدريبية مختلفة، في دورات عسكرية مختلفة، سواء منها الفنية، أو الدورات القتالية العادية. وهذا، في الواقع يساعد مساعدة فعّالة، بل أستطيع القول: انه الركيزة لأي قوات. لهذا فإننا نولي هذا الموضوع اهتماماً كبيراً جداً، فهو يأخذ الكثير من الجهود، والكثير من الأموال؛ وهذا ما نحن على استعداد دائم لبذله.

**س: هل كان هناك، أثناء المعارك، تنسيق عسكري بين الفصائل الفدائية؟**

ج: طبعاً، هذا شيء بديهي. ونحن، داخل الثورة الفلسطينية، لنا أطر قيادية عسكرية مشكّلة منذ زمن، وأعلى هذه الأطر هو المجلس العسكري الأعلى الذي تتمثل فيه كل التنظيمات العسكرية الفلسطينية. ومن واجبات هذا المجلس، وضع الخطط القتالية، وإعطاء التوجيهات المستمرة لقيادات المناطق العسكرية، وفي الوقت نفسه، وهذا مهم ذكره، نعتمد أثناء القتال، أسلوب اللامركزية. وهذا الأسلوب يعني أن أي قائد، في أي موقع، له مطلق الصلاحيات في تحمّل المسؤولية، وفي تحمّل النجاح أو الفشل في منطقته. من هنا فإن لهذا القائد كامل الصلاحيات، في استخدام كافة الوسائل المتوفرة لديه، لمواجهة العدو ولتحقيق النصر لقواته، ضمن موقعه، والحفاظ، في الوقت نفسه، على المقاتلين الموجودين بإمرته. وهذا أسلوب من الأساليب الأخرى التي بدأنا نلمس نتائجها الإيجابية أيضاً، في كل معركة تحصل بيننا وبين العدو. كما أن هذا الأسلوب، لايستخدم

فقط، في حرب العصابات وإنما يمكن استخدامه، أيضاً، في الحرب النظامية. ولطبيعة حرب العصابات، فإن هذا الأسلوب يطبق فيها، بشكل أفضل، وبشكل واقعي أكثر.

**س: كانت تبرز دائماً أثناء المعارك مع اسرائيل، مشكلة ضعف الاتصال بين القيادة، وبين العناصر في المواقع. فهل قطعنا شوطاً في معالجة هذه المسألة، من خلال المعركة الأخيرة؟**

ج: الحقيقة، وبكل تواضع، أقول: ان قواتنا أصبحت الآن تملك شبكة اتصالات جيدة، وهي تستخدم أساليب مخابرة جيدة و مضمونة. وهذه، في الحقيقة، أصبحت من وسائل السيطرة الأكيدة. ولهذا، أستطيع القول: إننا نملك الآن، شبكة مواصلات أعطت نتائج ملموسة، وإضافة إلى ذلك تتواجد باستمرار مع قواتنا، بدائل لهذه الشبكات؛ بحيث يمكن لأية قيادة من القيادات الرئيسية في الثورة، أن تتصل بأي موقع من مواقعنا.

**س: بعد الغارة الاسرائيلية على بيروت، برزت دعوة إلى نشر الصواريخ في العاصمة اللبنانية، فهل يمكن للمقاومة أن تضع خطة، لنشر الصواريخ، تواجه بها الطائرات الاسرائيلية؟ أم أن هذه مهمة تفوق إمكانياتها، ويجب أن تتولاها جهات عربية؟**

ج: إن مواجهة الطيران الاسرائيلي، لا تفوق إمكانيات الثورة الفلسطينية، إنما مهمة مواجهة كل ثقل الجيش الاسرائيلي، أصبحت مهمة تفوق طاقة الثورة الفلسطينية، خاصة، في ظل الصمت العربي بسبب الحال المتردية للعلاقات بين الدول العربية، وكذلك بسبب عدم فتح الجبهات العربية في وجه الثورة الفلسطينية. وهذا ما نحن حريصين عليه. فنحن نريد أن نوسع الرقعة الجغرافية للصدام مع العدو، بحيث لا تقتصر فقط على لبنان. وقد جرت لنا محاولات، خلال القتال في تموز (يوليو). وأعتقد أن قضية إيجاد شبكة دفاع جوي قوية، للدفاع عن لبنان، هي مهمة تفوق، في الواقع، قدرة الثورة الفلسطينية. وفي اعتقادي أنها يجب أن تكون أولى الواجبات القومية العربية، تجاه لبنان — وتجاه المخيمات الفلسطينية فيه، والتي أصبحت هدفاً دائماً للعدوان الاسرائيلي المستمر.

ولقد سمعنا، أن بعض الدول العربية (الجماهيرية الليبية)، عرضت على لبنان تقديم شبكة دفاع جوي له، فأتمنى أن يتم هذا الموضوع، ومهما قيل سياسياً من أن شبكة الدفاع الجوي تغري العدو أو أنها تُعتبر دعوة له لاحتلال لبنان، فهذا ليس صحيحاً، ولن يردع العدو إلّا بالقوة. ونحن كعرب نملك الحق، فقضيتنا قضية حق وقضية عادلة، وفي الوقت نفسه نملك القوة، ولكن للأسف، قوانا مبعثرة؛ وحتى الآن، لم نتمكن من توحيد هذه القوى، لاستخدامها في سبيل حقنا العادل في قضيتنا لنصل فيها إلى نتائج ملموسة.

**س: قلت: إن اسرائيل يمكن أن تفكر، في المرحلة المقبلة، باحتلال جنوب لبنان؛ هذا يعني أن اسرائيل مستعدة لكسر وقف إطلاق النار. ففي حال من هذا النوع، ما هو الدور العربي المطلوب لمواجهة هذه المرحلة؟**

ج: في اعتقادي أن الدور العربي المطلوب واضح. فأولاً، لابد من الرد على العدوان الاسرائيلي من فتح كل الجبهات العربية، أي لابد من فتح كل الجبهات العربية أمام الثورة الفلسطينية التي أثبتت، رغم صغر حجمها ورغم تواضع إمكانياتها، انها قادرة على ضرب العدو وإيلامه، كما أنها قادرة على فرض خسائر عليه. طبعاً، إن الواجبات القومية كثيرة ومتعددة، ولا أتصور عربياً ناسياً أو جاهلاً لهذه الواجبات. فالمعروف أنه لابد من التصدي للعدو ورد عدوانه عن الأراضي العربية، كما أنه لابد، في الوقت نفسه، من تقديم المساعدة الحقيقية والجدية للثورة الفلسطينية. ومن الظلم أن يكون العدوان الاسرائيلي ــ وللأسف ــ هو العامل الرئيسي والحاسم الذي يقوم بدور التوفيق بيننا كأمة عربية. وأن تصبح كل العوامل الايجابية التي نملكها معطلة. فمن الأجدر والأجدى لهذه الأمة أن تتناسى كل الخلافات الموجودة، وأن تنظر إلى ما هو مقبل وإلى التهديد الدائم لها. والذي أصبح حقيقة واقعة بعد ضرب المفاعل النووي العراقي. إذ ليست، في الحقيقة، لدى القيادات الاسرائيلية حسابات أن هناك دولة مواجهة أو دولة مساندة والخ... فالأمة العربية، أصبحت كلها مستهدفة بكل مقدراتها وطاقاتها وثرواتها. فعلى الأقل، ومن باب الحفاظ على ثرواتنا، كعرب، لابد من التصدي لهذا العدو. والتصدي لايمكن أن يكون بأساليب سلبية، كما كان سائداً في لبنان مثلاً من أن قوة لبنان في ضعفه، فهذا ليس صحيحاً إطلاقاً. وعدونا ليس مستعداً للارتداع؛ والدليل على ذلك ما يجري الآن في أكبر دولة عربية (مصر). انها تتعرض من خلال تعاملها مع العدو إلى إذلال يومي مستمر يمس كل مواطن عربي، وكل مواطن مصري. فعدونا لا يرحم، والأساليب السلبية لاتجدي معه نفعاً؛ حيث أنه لا يؤمن إلّا بالقوة، ولذلك لا يمكن أن يرتدع إلّا بها.

**س: على ضوء كلامك هذا، وعلى ضوء أن مؤتمر القمة العربي سينعقد قريباً، ما هي المطالب المحددة التي يمكن أن نطلبها من هذا المؤتمر؟ هل نطلب منه مثلاً إرسال قوات إلى لبنان، أم نطلب أن يستعمل ثرواته في المعركة، أو غير ذلك من المطالب المحددة التي تراها؟**

ج: في اعتقادي أن ما يمكن أن ينظر إليه مؤتمر القمة العربي؛ بل ما يجب أن ينظر إليه ويبحث فيه، هو وضع اسراتيجية عربية حقيقية موحدة لمواجهة العدوان الاسرائيلي. ويمكن أن يُسهّل البحث في هذا، أنه أصبح مفهوماً لدى الأمة العربية، أنه لاتوجد خطوط حمراء ولاتوجد محاذير أمام العدو الاسرائيلي، أي أن أية دولة عربية، يحتمل ضربها من قبل اسرائيل، فلا بد إذاً من وضع استراتيجية عربية شاملة، أولاً، لصد العدوان الاسرائيلي، وثانياً، لحماية الثروات والطاقات والأراضي العربية، لدعم الحق الفلسطيني، من خلال دعم منظمة التحرير الفلسطينية التي هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والتي تتعرض الآن لحملة صهيونية، ولمخطط صهيوني جديد يحاول الفصل بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج، كما يحاول تجاهل أو إنهاء منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لهذا الشعب، من خلال تفكير العدو، بأنه قادر على خلق مجموعات فلسطينية تقبل بمحادثته، من خلال المشروع المطروح (مشروع كامب ديفيد). والحقيقة هي أننا كلنا ثقة بأبناء شعبنا في الأرض المحتلة، فنحن لسنا غرباء عنهم، بل

نحن منهم. وحتى الآن، برهن أبناؤنا في الداخل، أن أطراف كامب ديفيد لن يستطيعوا، بكل ثقلهم وضغوطاتهم وترغيباتهم، أن يجدوا إنساناً فلسطينياً واحداً، يفاوضهم، أو يكون على استعداد للتفاوض معهم، في مشروع الحكم الذاتي الذي يحاولون فرضه عليهم.

وهذا الشعب، يحتاج إلى الدعم من الدول العربية، فالدعم الحقيقي الذي يقدم لهذا الشعب هو دعم ضئيل جداً، إذا ماقورن بالضغوطات التي توجّه إليه لمحاولة تركيعه. ولابد من إعطاء ذلك أولوية، على كل نواحي التصدي للعدو، ونحن كعرب نتمتع بالصبر، ونستطيع أن نصبر أيضاً. والحقيقة أنني متفائل جداً. فالوقت معنا، ولابد أن يرجع لنا حقنا، علماً أن هذا الحق لايمكن أن يرجع وأن الوقت سيضيع سدى إذا لم نضاعف جهودنا، في هذا الاتجاه، لرد هذا العدوان ودحره نهائياً.

**س: خلاصة التحليلات الاسرائيلية وخلاصة التحليلات الدولية، أننا حققنا، في هذه المعركة، نصراً بدرجة معينة. بعض الأطراف يحاول أن يطرح صيغة للتعامل مع هذا النصر، وهذه الصيغة نتيجتها لغير صالحنا ــ نتيجتها الاعتراف بإسرائيل وبدء التعامل معها ــ ما هو في رأيك الأسلوب المطلوب منا اتباعه للاستفادة من هذا النصر؟**

ج: من خلال ماجرى أثناء حرب تموز (يوليو)، تمّ تحقيق شيء كانت القيادات الاسرائيلية المتعاقبة تتجاهله دائماً بتعنّت. إذ المعروف أن القيادات الاسرائيلية لاتعترف بالشعب الفلسطيني ولاتعترف بأن لهذا الشعب حركة ثورية نضالية، حركة تحرر وطني. ولكن الذي ثبت، خلال حرب تموز (يوليو)، وبغض النظر عن الأسلوب الذي تم به وقف إطلاق النار، أن القيادة الاسرائيلية أُجبرت على وقف إطلاق النار، مع من! مع الشعب الفلسطيني، مع الثورة الفلسطينية، هذا ماثبت في حرب تموز (يوليو). فقد كانت القيادة الاسرائيلية، تتجاهل دائماً، وجود هذا الشعب ووجود الثورة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية، فتمكنت المنظمة، فعلاً، من فرض الاعتراف، على اسرائيل وأُجبر العدو على وقف إطلاق النار.

ويجب أن نعرف لماذا أوقف العدو إطلاق النار؟

كما قلت، فإنه لأول مرة في تاريخ الصراع، بدأ المواطن الاسرائيلي يشعر بمعاناة الحرب. فضرب المستوطنات أو المستعمرات في شمال فلسطين خلق قضية داخل المجتمع الاسرائيلي. من هنا جاءت موافقة اسرائيل على وقف إطلاق النار، كما أن الخسائر التي وقعت في صفوفهم (١٥٠٠ إصابة في المنطقة الشمالية من فلسطين) والأضرار المادية والاقتصادية التي تكبدوها باعترافهم (خسارة موسم السياحة في المستعمرات الاسرائيلية في شمال فلسطين مثل «نهارية» وغيرها) هذه أيضاً أسباب فرضت على العدو وقف إطلاق النار، وليس كما يشاع من أن وقف إطلاق النار جاء بسبب الرأي العام أو بسبب الضغوطات الدولية أو الخ... يجب أن نعرف أنه حتى الدول القوية الكبيرة تمر عليها أوقات لاتستطيع فيها، أن تستخدم كل قوتها، وتكون عاجزة عن استخدام تلك القوة؛

وأقرب دليل على هذا ما حدث مؤخراً من عجز أميركا عن استخدام قوتها، في موضوع الرهائن في ايران. إذ لا تمكن مقارنة القوة الايرانية بالقوة الأميركية، ومن الواضح أن أميركا كانت مشلولة وعاجزة عن استخدام قوتها هناك، وهذا الشيء وارد وقد يحصل مع أميركا ومع غيرها.

وفي اعتقادي، أن منظمة التحرير الفلسطينية حققت بعض المكتسبات من خلال معركة الأسبوعين، في تموز (يوليو) وأهمها:

١ ــ فرض الاعتراف بها وبقواتها العسكرية؛ بحيث أصبحت القوات العسكرية الفلسطينية معترفاً بها في العالم، أنها قوات متنامية وقادرة على لعب دور في الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

٢ ــ إن منظمة التحرير الفلسطينية اكتسبت احترام العالم، بالإحساس الذي تولّد، في المحافل الدولية ولدى الرأي العام العالمي، بأن هذه المنظمة هي منظمة مسؤولة، تحترم القوانين الدولية وتولي النواحي الانسانية اهتماماً كبيراً جداً، وذلك بتجاوبها مع الدعوة لوقف إطلاق النار الذي حصل، والتزامها به، في الوقت نفسه.

**س: سؤال أخير عن المشاركة اللبنانية في القتال إن على صعيد قوات الحركة الوطنية، أو على صعيد المواطنين في جنوب لبنان؟**

ج: القتال الذي جرى هو قتال القوات المشتركة، والقوات المشتركة تعني: القوات الفلسطينية ــ اللبنانية. فهذه القوات شاركت كلها بشقيها: الفلسطيني واللبناني.

أما المواطنون، فأعطي مثالاً على مشاركتهم في القتال: أنا لا أملك سلاح مهندسين، فبعد عملية تدمير الجسور وشبكات الطرق التي قام بها العدو، استعنّا بالمواطنين وبما يملكون من معدات سواء سيارات نقل أو جرافات، أو آلات أخرى ثقيلة مختلفة؛ وذلك لعمل ممرات، وبسرعة، بدل الجسور التي دمرها العدو والتي تمكنا من إتمامها بوقت قصير. وبدأت السيارات تمر عليها مباشرة بعد تدمير الجسور. وقد حاول العدو مرة أخرى تدمير هذه الممرات المبتكرة من قبل المواطنين، فعاود المواطنون ترميمها وبناءها، فكانت هذه عملية تحدٍّ جماهيري للعدو. وكانت حقيقة بارزة خلال حرب تموز (يوليو) العدو يهدم الممرات فيقوم المواطنون اللبنانيون بإعادة بنائها، حصل ذلك بالتعاون مع الثورة الفلسطينية، وهذا ما يعتبر نجاحاً لنا جميعاً، وفي اعتقادي أن المواطنين قدموا الشيء الكثير، سواء بالنسبة للمقاتلين في الثورة الفلسطينية والقوات المشتركة، وسواء في مبادرتهم مع الثورة الفلسطينية، إلى ترميم الطرق وإصلاحها وتسوية الأمور. ولما ضربت إسرائيل مصفاة الزهراني، كانت هنالك أيضاً مساعدة شعبية، تمثلت في إعادة إصلاح بعض الخزانات والأنابيب التي تفجّرت وفي استمرار تدفق المحروقات إلى بيروت وغيرها، وهذا قليل من كثير مما قام به المواطنون اللبنانيون.

لقد أثبتت الجماهير أنها معطاء، وأنها على استعداد دائم للعطاء كلما حققنا لها شيئاً من الانتصار. وأمام هذه الوقفة الجماهيرية، رغم الخسائر التي أصابت الكثيرين،

لايسع الانسان إلاّ أن ينحني، أمام هذه الجماهير التي أثبتت أنها جماهير صادقة، ومناضلة وصامدة في الوقت نفسه.

ولقد قمنا، من طرفنا وقدر المستطاع، بما يساعد هذه الجماهير على الصمود، خاصة في الجنوب. فعندما تدمرت الجسور، وكان لذلك أثر سيٍّء على المدنيين، بقيت كافة المنتجات الزراعية في الجنوب على أرضه. فتداركنا الوضع، وقمنا بشراء كامل الانتاج الزراعي من الفلاحين، ووزعناه على المنكوبين في بيروت، وعلى الجماهير وعلى قواتنا. كذلك قمنا بإيجاد مساكن للمنكوبين، في بيروت وفي الجنوب. وقد فوّتنا على العدو بهذه الإجراءات، فرصة كبيرة. إذ كان يستهدف إحداث شرخ بين الجماهير اللبنانية والثورة الفلسطينية، وكان ما حدث واقعياً هو العكس.




### تقييم اسرائيل لنتائج حرب تموز:

# فشلنا عسكرياً وسياسياً

حنه شاهين

اثارت الحرب الاسرائيلية ــ الفلسطينية الاخيرة، وما اسفرت عنه من نتائج سلبية بالنسبة لإسرائيل، على الصعيدين العسكري والسياسي، ردود فعل واسعة تركزت في معظمها على انتقاد الاسلوب العملياتي الذي دارت به، وعلى التطورات السياسية التي رافقتها، ومن ثم تقديم النصائح بشأن ادارة الحرب المقبلة، ضد الفدائيين، «كي لا تقع اسرائيل في الخطأ مرة اخرى». اي ان ردود الفعل والآراء الاسرائيلية حول هذه الحرب، لم تكن تهدف الى معارضتها مبدئياً، وانما الى كشف عيوبها من اجل ادارة «حرب افضل»، ضد الفدائيين، مستقبلاً، بما يخدم سياسة اسرائيل، الرامية الى «تصفيتهم».

كانت نتيجة الحرب «تعادلاً» بين اسرائيل والفلسطينيين. وهذا ما اعلنه قائد المنطقة الشمالية، سابقاً، افيغدور بن ــ غال الذي استقال مؤخراً من منصبه، عشية وقف اطلاق النار. الا ان هذا «التعادل» يُعتبر تقييماً متفائلاً جداً، في نظر العديد من الاسرائيليين الذين يعتبرون النتيجة النهائية للحرب، فشلاً كاملاً لإسرائيل حتى في المجال العسكري؛ حيث لم تستطع تحقيق اي مكسب يذكر على الارض. فالجيش الاسرائيلي لم يستطع القضاء على الفدائيين في الجنوب، كما لم يستطع ايضاً التأثير على مجرى انتظامهم العسكري في المنطقة، «حيث تستطيع قوات منظمة التحرير الفلسطينية الآن [اي بعد وقف اطلاق النار]، العمل دون تشويش، خصوصاً، وان ذلك لن يحسب كخرق لوقف اطلاق النار من جانبها. وباختصار فإن منظمة [الفدائيين] تستطيع، الآن، العمل بحرية اكبر، مقارنة مع نشاطها قبل بدء القصف الاسرائيلي على مواقعها، في العاشر من تموز (يوليو) الماضي»[١]. وكذلك فإن توقف النشاط العسكري الاسرائيلي الرامي الى تدمير القاعدة التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي اعتُبر الهدف العسكري الاساسي لإسرائيل في هذه الحرب، هذا الأمر بحد ذاته، هزيمة كاملة لاسرائيل[٢]. أما المكاسب التي حققها الفدائيون خلال الحرب، فتمثلت، اساساً، في قدرتهم على تحويلها الى حرب استنزاف حقيقية ادت الى كشف نقطة ضعف اساسية، في الجبهة الاسرائيلية؛ حيث

ثبت «ان مبدأ الشعب الذي يمكنه العيش في ظل الحصار، حياة اعتيادية» ــ كما اعتاد الاعلام الاسرائيلي القول منذ قيام اسرائيل ــ لا اساس له، في الواقع، في ظل الدمار والاصابات وفي ظل المعنويات المنهارة بين سكان المستوطنات الشمالية «الذين مكثوا في الملاجىء ومكثت معهم احدى المبادىء الاساسية في تجسيد الصهيونية»[٣]. ولقد شكل الفدائيون «تحدياً للجيش الاسرائيلي، ولأول مرة، بقواهم الذاتية، وصمدوا في ذلك تسعة ايام، لم ينجح خلالها الجيش الاسرائيلي، بكل معداته الحديثة وقوة نيرانه، في تجسيد قوته، وليس مهماً هنا السبب في ذلك سواء كانت قيوداً سياسية او قيوداً فرضتها [اسرائيل] على نفسها»[٤]. المهم ان الجيش الاسرائيلي «لم يجد رداً مناسباً على المرحلة الجديدة في حرب منظمة التحرير الفلسطينية ضد اسرائيل؛ حيث استمر اطلاق صواريخ الكاتيوشا وقذائف المدفعية، حتى اللحظة الاخيرة، بقوة ضخمة لم تعرف اسرائيل لها مثيلاً منذ بداية حرب منظمة التحرير الفلسطينية ضدها»[٥].

## اسباب العجز الاسرائيلي

والسؤال الذي يطرحه الاسرائيليون، هنا في تقييمهم للنتائج العسكرية للحرب، هو لماذا عجز الجيش الاسرائيلي عن الحسم؟

وفي الاجابة تبرز وجهتا نظر اسرائيليتان: الاولى، تعيد السبب الى الاسلوب الذي اتبعته القيادة الاسرائيلية، في ادارة الحرب، حيث «خلطت ما بين الهدف الاستراتيجي، المتمثل في هدم الهيكلية العسكرية النظامية لمنظمة التحرير الفلسطينية وابعادها عن حدود اسرائيل ومستوطناتها، وهدف آخر مختلف تماماً، وهو ضرب مقر قيادات المنظمة في بيروت، الأمر الذي كان يمكن انجازه في وقت آخر. كذلك لم تدرك [القيادة الاسرائيلية] اهمية الجدول الزمني الخاضع لضغوطات سياسية. وقد برز عدم الادراك هذا في الاقدام على قصف بيروت واصابة مدنيين، مما اختصر اضعافاً في هذا الجدول، وزاد الضغوطات السياسية على اسرائيل. وكانت النتيجة المحتمة تنديد العالم [باسرائيل]، في الوقت الذي لم تقطف به بعد ثماراً حقيقية لمجهودها العسكري، وحدوث خلاف مع واشنطن، خصوصاً مع وزير دفاعها، ادى الى اتخاذ عقوبات في حقها (تأخير تسليم الـ ــ اف ــ ١٦)، ودفعها من ناحية اخلاقية الى التوضيح، لماذا هي حقاً افضل من منظمة التحرير الفلسطينية»[٦]. اي ان عدم الحسم جاء نتيجة قرار اسرائيلي خاطىء، حول ادارة الحرب، سواء من ناحية توقيتها او حجمها او حتى نتائجها الممكنة. وقد استند هذا القرار الى الافتراض القائل: ان الفدائيين عاجزون عن الصمود، تحت ضغط الهجوم عليهم براً وبحراً وجواً؛ «حيث كان هدف الهجوم الاسرائيلي ان يتم بواسطة القصف الجوي في الاساس، تحقيق ما طمحت به اسرائيل، خلال معركة الكرامة في صيف ١٩٦٨، و[خلال] حرب الليطاني في ربيع ١٩٧٨، اي القضاء على القاعدة العسكرية السياسية التي انشأتها منظمة التحرير الفلسطينية في الاردن [آنذاك] وفي لبنان. إلا انه في الاردن اكمل الملك حسين في ايلول [سبتمبر] ١٩٧٠، المهمة التي بدأها الجيش الاسرائيلي في صيف ١٩٦٨، بينما لم تستطع حكومة لبنان منع ترميم القاعدة التحتية الفلسطينية، في المنطقة الواقعة بين نهري الليطاني والزهراني»[٧].

وفشلت اسرائيل في الحرب الاخيرة في تحقيق ما بدأته في حرب الليطاني (تصفية الوجود الفدائي نهائياً في جنوب لبنان)، مما دفع اصحاب وجهة النظر الثانية، في اسرائيل، الى نفي وجود اي احتمال للحسم العسكري النهائي، في الحرب الاسرائيلية ـــ الفلسطينية. ويبدو ان هذا الرأي او المفهوم كان الاساس للعمليات المحدودة المباشرة ضد مواقع الفدائيين في الجنوب، والتي عرفت باسم «هجمات رفول»، نسبة الى رئيس الاركان الاسرائيلي رفائيل ايتان، والتي بدأ تنفيذها منذ نيسان (ابريل) ١٩٨٠، وتميزت بطابع العمليات الصغيرة والمتنوعة والمستندة الى دمج وسائل متعددة ومتطورة، براً وبحراً وجواً. والاساس الذي انطلقت منه هذه العمليات «هو ان الحرب ضد [الفدائيين] لا يمكن حسمها. وحتى اذا احتلت [اسرائيل] لبنان كله، وانتقلت قواتها من بيت الى آخر وقتلت عرباً، فسيظهرون من جديد. على هذا الاساس عملت اسرائيل دون توقف من اجل تخفيف ضرر [الفدائيين]، الى الحد الاقصى... وقد حرصت دائماً، في حربها ضدهم، في إلاّ تفقد صوابها او توازنها؛ الامر الذي رغب به [الفدائيون] جداً... ولكن [في الحرب الاخيرة] فقدت الحكومة حاسة الوقت وحاسة المدى [او حجم العمليات الحربية] وحاسة الهدف»[٨]. ونتيجة لذلك فشلت في تحقيق اية نتيجة «حيث اتضح ان القصف الجوي لا يمكن ان يقضي على [فدائيين]»[٩]. كما ان استخدام الجيش النظامي، بشكل كثيف، لا يمكن ان يحطم قوة حركة تنتهج اسلوب حرب العصابات، «وكما فشل رؤساء حكومات فرنسيين في الجزائر ورؤساء اميركيين في فيتنام، هكذا فشل بيغن في تحقيق ذلك، بواسطة عمليات القصف في المؤخرة ومحاولة تحطيم القاعدة اللوجستية او تصفية قادتها»[١٠]. والنتيجة، التي يتوصل اليها اصحاب هذا الرأي، هي ان الجيش الاسرائيلي لا يستطيع التغلب على حركة قومية او شل قدرتها على ادارة حرب عصابات، «وعندما يستوعب، الجاهل الامني، بيغن هذه الحقيقة، عندئذ سيتحسن [وضع اسرائيل]، وتكف عن القيام بأعمال حمقاء لا يمكن تقدير ضررها السياسي»[١١].

## فرض وقف اطلاق النار على اسرائيل

وكما فشلت اسرائيل في تحقيق الحسم العسكري، في الحرب الاخيرة، كذلك فشلت ايضاً في تحقيق اية نتيجة، على الصعيد السياسي. ويلاحظ ان الحكومة الاسرائيلية لم تعلق اهتماماً على الجانب السياسي، منذ بداية تصعيدها العسكري الاخير ضد المقاومة، في العاشر من تموز (يوليو) الماضي، وهذا امر مستغرب في حد ذاته نظراً للانعكاسات السياسية السلبية، التي لا يزال تأثيرها حياً، على صعيد علاقاتها الخارجية، اثر افتعالها لازمة الصواريخ في لبنان وقصفها للمفاعل النووي العراقي. ويبدو ان قرارات الحكومة الاسرائيلية، بصدد هذه الحرب، كانت تتخذ دون اي تقييم سياسي، اي دون الاخذ بعين الاعتبار، للنتائج السياسية المتوقعة بعد تنفيذ قراراتها تلك. ويلاحظ ان هذا الجهل قد وصل ذروته، في قرار قصف بيروت الذي تلى تنفيذه بيان صادر عن مكتب رئيس الحكومة بيغن، «محا [فيه]، عملياً، الفرق بين مواطن ومحارب، في تأكيده على نية اسرائيل مواصلة الهجوم، ضد قواعد الفدائيين ومقر قياداتهم؛ حتى اذا كانت واقعة بين السكان المدنيين»[١٢].

وحتى وقوع قصف بيروت، كان هنالك، كما يبدو، تسليم هادىء، من جانب الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية، بالعمليات الاسرائيلية ضد المقاومة في جنوب لبنان، طالما ان هذه العمليات كانت تنفذ ضمن حجم معين. الا ان قصف بيروت الذي ادى الى مقتل واصابة المئات من المدنيين، شكل اساساً لنقطة التحول في الموقف الاميركي، من وضع المتفرج الهادىء الى المهتم الضاغط. وعاد الحديث في اسرائيل حول «مدى تأثر» المخططات الاستراتيجية الاميركية، في الشرق الاوسط، بنشاط اسرائيل ضد المقاومة في جنوب لبنان، وبحجمه وبالاسلوب الذي نفذ به، وهذا الحديث هو نفسه الذي تكرر، خلال الاشهر الاخيرة، بعد ازمة الصواريخ وقصف المفاعل العراقي. وفحوى هذا الحديث ان اولويات السياسة الاسرائيلية في المنطقة، لا تتلاءم واولويات سياسة واشنطن. وكما فسر ذلك سفير اسرائيل السابق في الولايات المتحدة سمحه دينيتس، «فقد حدثت سلسلة من التطورات، استُوعبت في الولايات المتحدة، وكأن اسرائيل لا تأخذ في اعتباراتها حقيقة وجود مصالح اميركية في الشرق الاوسط، ولا تدرك ان الصداقة والتحالف هما طريق ذو اتجاهين»[١٣]. ويبدو ان الادارة الاميركية استغلت، هذه المرة، عاصفة الاحتجاج ضد اسرائيل لدى الرأي العام الاميركي، وحتى في الكونغرس بعد قصف بيروت، لتفرض، على اسرائيل، موقفها الداعي الى وقف اطلاق النار فوراً (كما جاء في رسالة وزير الخارجية الاميركي هيغ الى بيغن قبيل وقف اطلاق النار) ولتتخذ عقوبات مؤقتة بحق اسرائيل تمثلت في تجميد ارسال طائرات الـ ف ـ ١٦، للمرة الثانية خلال اقل من شهرين، بعدما جمدتها في المرة الاولى اثر قصف المفاعل النووي العراقي، في حزيران (يونيو) الماضي.

وهذه المرة، كان الاستياء متبادلاً بين اسرائيل والولايات المتحدة؛ حيث فوجىء الاسرائيليون بالنقد والاحتجاج العارم ضدهم «بعد استخدام سلاح الجو بشكل كثيف، ضد اهداف في لبنان، وعلى الأغلب اهداف مدنية، الأمر الذي وصل إلى ذروته في قصف بيروت». وكما اعلن اسحق رابين، رئيس الحكومة السابق، إن هـذا العمل قد أثّر في علاقة الادارة الأميركية باسرائيل، وأظهر اسرائيل على حقيقتها امام الرأي العام الاميركي وفي الكـونغرس؛ «الامر الذي وفر لإدارة ريغان حرية عمل كبيرة ضد اسرائيل»[١٤]. وكما يصف ذلك احد الكتّاب الاسرائيليين، المقربين من اجهزة الحكم. «فإن احداً من اصدقاء اسرائيل، في الكونغرس، لم ينبرِ للدفاع عنها، وحتى الزعماء اليهود بدأوا يتحفظون علناً، حيث اعلن رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية هوارد سكفادرون: ان هنالك غلياناً بين الاوساط الليبرالية بين اليهود، يشل قدرته على توضيح اي شيء في ظل ما جرى»[١٥]. فالهجمة على اسرائيل، من جانب الرأي العام الاميركي، بعد قصف بيروت، ذكرت الاسرائيليين بتحرك الشعب الاميركي، ضد حكومته، بعد استخدام القوة الجوية الاميركية كوسيلة للقضاء على «الفيتكونغ» وفيتنام الشمالية. «فمرة اخرى تظهر الصور المفجعة ذاتها، والتبريرات والتوضيحات العسكرية التي جرى تفنيدها بشكل مهين... وبدأ الاميركيون يشعـرون بالاشمئزاز تجاه اسرائيل، وكأنما حربها، ضد لبنان، هي استمرار لحرب فيتنام. لقد شاهدوا انفسهم مرة اخرى على الشاشة: طائراتهم وقذائفهم والنساء والاطفال المشوهين والضائعين، فثاروا مستنكرين»[١٦].

الا ان نقمة الرأي العام والصحافة الأميركية والاوربية، لم تؤثر في اسرائيل التي بادرت الى التنديد بالاتهامات الاميركية والدولية ضدها، و«التي تثير لديها الاحساس بالتقيؤ» كما يقول بعض الكتّاب الاسرائيليين الذين بادروا الى تذكير الاميركيين بأعمالهم الاجرامية في فيتنام، والى تذكير الفرنسيين بعملياتهم في الجزائر، والالمان بأساليبهم النازية لإبادة الملايين، والروس بعملياتهم في افغانستان. «وجميع هؤلاء لديهم خبرة في قتل الابرياء تفوق ما لدى اسرائيل»[١٧]. ولم تقتصر ردود الفعل في اسرائيل على الصحافة فقط، وانما شاركت فيها ايضاً الاوساط الحكومية، التي رددت عدة ادعاءات ضد السياسية الاميركية، «التي لا تمنح تغطية لحليفتها اسرائيل، كما يفعل الاتحاد السوفياتي مع حلفائه، ولا تتردد في توجيه التهم اليها وتحذيرها وحتى فرض عقوبات عليها». واشتكت هذه الاوساط ايضاً، من ان الولايات المتحدة هي دولة كبرى لا يُعتمد عليها، «لانها تستجيب لضغوط الدول الاوروبية و[الضغوط] السعودية، وتلحق الضرر باسرائيل التي تعرفها كحليفة وصديقة لها. وانها بتصرفها هذا تمس باتفاقات كامب ديفيد وبالواقع السياسي الذي خلقته في الشرق الاوسط... خصوصاً وان هذه الاتفاقات ترتكز الى حد كبير على الافتراض القائل: ان تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل مضمون بقوة»[١٨].

## مكاسب المنظمة السياسية من الحرب

والواقع، ان الدافع الأساسي لردود الفعل الاسرائيلية هذه، انما يكمن في الخوف من النتائج السياسية لاتفاق وقف اطلاق النار، واحتمال تأثيرها، مستقبلاً، على علاقات اسرائيل بالولايات المتحدة من جهة، وعلى مواقف كل من الطرفين، الاسرائيلي والاميركي، من الحلول المطروحة بشأن القضية الفلسطينية، من جهة اخرى. وابرز هذه النتائج التي تخشاها اسرائيل هي المكاسب السياسية التي حققتها، ولا تزال، منظمة التحرير الفلسطينية عبر اتفاق وقف اطلاق النار، خصوصاً «اكتسابها مركز طرفٍ في الحرب وطرفٍ في المفاوضات، رغم جميع عناصر الوساطة التي نشطت (الولايات المتحدة والامم المتحدة والسعودية). ورغم اصرار اسرائيل القوي على عدم اجراء مفاوضات معها، فإن المنظمة هي الشريك في هذا الاتفاق، وليس الوهم الذي اسمه حكومة لبنان»[١٩]. لقد أثار حديث المسؤولين الاسرائيليين، وعلى رأسهم بيغن، حول اتفاق وقف اطلاق النار مع «المناطق اللبنانية»، السخرية حتى بين العسكريين في اسرائيل، «الذين ادركوا جيداً ان هذا الاتفاق انما هو مع منظمة التحرير الفلسطينية وليس مع فيليب حبيب او الياس سركيس، لأن كليهما لم يطلق النار على المستوطنات [الاسرائيلية]. ان حبيب على استعداد لتهدئتنا والمشاركة في لعبة الالفاظ، حيث يجري الحديث حول وقف اطلاق النار بين اسرائيل والمناطق اللبنانية. إلا ان الامر يبدو مثيراً للسخرية كما كان العرب يثيرون الهزء حولهم، خلال سنين، عندما كانوا يرفضون ذكر اسم اسرائيل رغم تغلبها عليهم في ارض المعركة»[٢٠].

واضافة الى ذلك، تكمن في اتفاق وقف اطلاق النار، بين اسرائيل ومنظمة التحرير

الفلسطينية، عدة مخاطر بالنسبة لإسرائيل، اهمها: تعزيز مكانة المنظمة الدولية، والاعتراف المتزايد بحتمية اشراكها في المفاوضات السياسية في المنطقة. ويبدو «ان هذا هو الثمن الذي اضطرت اسرائيل الى دفعه مقابل هدم جزء من القاعدة التحتية العسكرية للمنظمة وعرقلة نشاطها»[٢١]. وما يقلق اسرائيل، هنا، هو احتمال اجراء اتصالات مباشرة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير، «بعد تحقيق الاتصال، غير المباشر، قبيل وقف اطلاق النار عن طريق السعودية والأمم المتحدة، وشبه الاعتراف الاميركي بدور المنظمة العسكري واسهامها في تحقيق وقف اطلاق النار». والاعتقاد السائد في اسرائيل، الآن، ان الولايات المتحدة ستحتفظ، حالياً، بموقفها الرسمي الرافض لدور المنظمة، رغم نجاح المدرسة المؤيدة للعرب في الادارة الاميركية، في استمالة الرئيس ريغان الى رأيها القائل بضرورة الاتصال بالمنظمة[٢٢].ووفق ما تنقله المصادر، الاسرائيلية ايضاً، فإن الرئيس ريغان ومساعديه بدأوا يُظهرون اهتماماً حقيقياً بطابع منظمة التحرير الفلسطينية وبزعمائها؛ حيث «قاموا باستجواب المبعوث الاميركي، فيليب حبيب، بشكل دقيق حول انطباعاته عن ياسر عرفات، وعن منظمة التحرير الفلسطينية بشكل عام، رغم عدم لقائه معه. ويسهل التخمين ان «حبيباً» «نقل اليهم وجهة نظر السعوديين المعروفة، حول اعتدال قيادة المنظمة، خصوصاً التيار الوسط برئاسة عرفات»[٢٣]. وما تخشاه اسرائيل، حقاً، هو تبدل موقف الادارة الاميركية، في المستقبل القريب، بعد تجدد محادثات الحكم الذاتي؛ «اذ ربما تبدأ البحث عن تقدم ما في [موقف] المنظمة، وفق المفهوم الاميركي»؛ خصوصاً، اذا كانت معنية بحدوث تقدم في هذه المحادثات[٢٤]. وكذلك ربما دفعها حرصها على استمرار وقف اطلاق النار في لبنان، الى التفتيش عن مخرج للاتصال المباشر بالمنظمة، رغم معارضة اسرائيل ــ كما تقول بعض مصادرها التي تشير، ايضاً، الى ان الولايات المتحدة كانت تبحث عن سبيل «للتفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية حول قضية لبنان، بهدف تطبيق مشروعها القديم [من ايام ادارة كارتر] لتهدئة اوضاعه. وينص هذا المشروع على تقوية الحكومة المركزية في لبنان، والتزام المنظمة بعدم مهاجمة اسرائيل من الاراضي اللبنانية بعد ابعاد وحداتها عن الجنوب، ثم تمركز الجيش اللبناني على طول الحدود مع اسرائيل والغاء دور حداد في الشريط الحدودي»[٢٥] ورغم المكاسب التي كان يمكن ان تحققها اسرائيل، من وراء هذا المشروع، فقد عارضته في الماضي، وهي تخشى، الآن، اعادة طرحه في الظروف الجديدة، بعد تحقيق وقف اطلاق النار الذي جعل من منظمة التحرير الفلسطينية احد الاطراف الاساسية التي تتعلق بها مسألة امكان تحقيق اي حلٍ في لبنان.

وقد يلاحظ ان اسرائيل كانت تراهن، على فشل المقاومة في ضبط عناصرها والمحافظة على وقف اطلاق النار، كي تثبت للولايات المتحدة والأمم المتحدة صحة مواقفها، حول عدم امكانية الاعتماد على المنظمة كطرفٍ مسؤول. «الا ان عرفات كان مهتماً باظهار نفسه كسياسي مسؤول يستطيع الحفاظ على التزامات اعطاها خطياً. لقد ادرك ان هذا الامر من شأنه تحسين مركزه الدولي، اضف الى ذلك فهو بحاجة الى فترة زمنية من اجل الحصول على صواريخ ارض ــ جو حديثة من موسكو ــ كما يأمل ــ كي تشكل خطراً

حقيقياً على سلاح الجو الاسرائيلي. [وهو،] من ناحية ثانية، يريد ان يثبت ما اعلنه: ان وقف اطلاق النار على حدود لبنان الجنوبية، ليس معناه وقف النضال المسلح في [المناطق المحتلة]»[٢٦].

ولكن يبدو ان امل اسرائيل، في خرق اتفاق وقف اطلاق النار من جانب المقاومة، قد خاب حالياً، بعدما ايقنت اهمية الدور السعودي في تحقيق هذا الاتفاق وضمانها له. فهذه – على حد قول مصادرها – هي المرة الاولى في تاريخ النزاع الاسرائيلي – العربي التي تلتزم فيها السعودية بالحفاظ على الهدوء، «بدلاً من التزاماتها حول تمويل عدم الهدوء، بواسطة مساهمتها المالية في المجهود الحربي لدول المواجهة ومنظمات [الفدائيين]. وهذا تطور ايجابي، إلا انه، في الحقيقة، يحمل مخاطر عديدة بالنسبة لإسرائيل»[٢٧]. واولى هذه «المخاطر» هي ظهور السعودية متحدثة باسم الفلسطينيين، وملتزمة بوقف اطلاق النار، نيابة عنهم، «مما يعني انها ملتزمة، ايضاً، بالدفاع عنهم امام الولايات المتحدة التي تعتبر حليفتها الاساسية»؛ الامر الذي يتناقض تماماً مع سياسة اسرائيل التي تحتم القضاء على المنظمة، عسكرياً وسياسياً. أما الخطر الثاني، فهو ان تحقيق وقف اطلاق النار، قد قوى حجة السعودية حول اعتدال المنظمة، «ونسف الادعاء الاسرائيلي، القائل ان دولة فلسطينية يمكن ان تكون جسراً للمد السوفياتي في المستقبل»[٢٨]. وما يقلق اسرائيل، حقاً، هو الوعود الاميركية للسعودية، خلال المفاوضات الاخيرة حول امكان تحقيق حل في لبنان، وقبل وقف اطلاق النار في الجنوب، خصوصاً، ان مشروع السلام السعودي قد طُرح في هذا الوقت بالذات، مما يثبت ان الوعود للسعودية قد تخطت مسألة اتمام صفقة «الاواكس» التي تعارضها اسرائيل، على اي حال. وما هو ظاهر حتى الآن، بالنسبة لإسرائيل، هو استمرار جهود السعودية في لبنان، بمباركة اميركية على حساب مصالح اسرائيل، الامر الذي يثبته صدور بيان «الجبهة اللبنانية» الاخير حول قطع العلاقات معها – رغم بعض الغموض الذي يكتنفه – هذا البيان الذي صدر – كما يقول احد الخبراء في اسرائيل – بعدما ايقن زعماء الجبهة اللبنانيـة ان بيغن يزأر كالاسد ويسقط كالذبابة»[٢٩].

وخلاصة القول، بالنسبة للاسرائيليين، «ان مدحلة مصالح بائعي الاواكس ومشتري النفط قد داست على جميع توضيحات اسرائيل، حول تدفق خمسة وعشرين الف طن من المعدات الحربية، خلال الاشهر الاخيرة، من دول الكتلة الاشتراكية والمخازن السوفياتية في ليبيا، الى [الفدائيين] في لبنان. [والنتيجة] ان المواجهة العسكرية ضد الفدائيين التي كانت اسرائيل المتفوقة بها دائماً، قد اخلت مكانها الآن لمواجهة سياسية دائمة مع السعودية، كمفوضة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وكضامنة لوقف اطلاق النار في لبنان. وإذا كنا قد خضنا المواجهة ضد المنظمة، بأسلحة اميركية حديثة، فإن السعودية تملك، الآن في المواجهة معنا، معدات اميركية اقتصادية وسياسية، ونحن ملزمون على دفع ثمن هذا الفارق بوقف اطلاق للنار»[٣٠].

## الإختلاف بين الاسرائيليين داخل اسرائيل

وعلى ارضية هذه النتائج، العسكرية والسياسية، للحرب، نشب، داخل اسرائيل، اختلاف بين المعارضة ممثلة بالمعراخ، من جهة، وبين الائتلاف ممثلاً بالحكومة، من جهة اخرى. وكما حصل بعد افتعال ازمة الصواريخ وقصف المفاعل النووي العراقي، تبودلت الاتهامات والاتهامات المضادة، حول «التقصير» في هذه الحرب وحول الاخطاء التي ارتكبتها الحكومة في ادارتها، وكذلك حول الدور الذي لعبته المعارضة في اثارة الرأي العام الدولي ضد اسرائيل. وكان الجو اشبه بما حدث بعد حرب ١٩٧٣، مع فارق الادوار وحجم الاحداث.

وقد تركزت اتهامات المعارضة ضد الحكومة على النقاط البارزة التالية:

أولاً، الخطأ في تطوير الحرب على حدود اسرائيل الشمالية، بين اسرائيل والمقاومة، الى حرب استنزاف، لأنها، على حد قول شمعون بيرس زعيم حزب العمل، «لا تؤدي الى اي هدف حقيقي»[٣١]. كما أوضح اسحق رابين: ان تطور الحرب، على هذا النحو، جعل عمليات اسرائيل العسكرية في لبنان غير واضحة الاهداف، «فإذا كان القصد القضاء على [الفدائيين] بشكل كامل، فإن هذا الامر لا يمكن تحقيقه، وبالطبع ليس بواسطة سلاح الجو»[٣٢].

ثانياً، ان قصف بيروت يعتبر خطأ، ألحق باسرائيل اضراراً سياسية واخلاقية كبيرة، وادى الى توتير العلاقات مع الولايات المتحدة. وكما اعلن بيرس: «فإنه، لمدة اسبوع، رسمت صورة اسرائيل في معظم شبكات التلفزيون ووسائل الاعلام العالمية بشكل لا يمكن احتماله، اثناء عرضها لصور ووصف القتلى والجرحى والدمار... وهذا لم يحسِّن صورة اسرائيل، بل على العكس، ادى، عن غير قصد، خدمة اخرى لمنظمة التحرير الفلسطينية»[٣٣]. واعلن آبا ايبن، وزير الخارجية سابقاً، ان قصف بيروت «آثار ضدنا الادارة الاميركية والكونغرس والرأي العام الاميركي، في وقت واحد، وحتى فرضت علينا عقوبات كتأخير ارسال الطائرات»[٣٤].

ثالثاً، ان الحكومة الاسرائيلية رضخت للضغط الاميركي، في موافقتها على وقف اطلاق النار، حيث تراجعت، خلال ثلاثة ايام، عن شروطها المعلنة كما اعلنتها امام المبعوث الاميركي، فيليب حبيب، والتي تضمنت عدم اجراء مفاوضات مباشرة او غير مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، واحتفاظ اسرائيل بالحق في الدفاع عن نفسها، اي الحق في استئناف عملياتها ضد المقاومة عندما ترتأي ذلك، ثم اجراء مفاوضات مع السلطة اللبنانية حول «السلام». تراجعت عن ذلك كله تحت وطأة الضغط الاميركي لتوافق على وقف اطلاق النار دون شروط مسبقة[٣٥].

رابعاً، ان وقف اطلاق النار تمَّ مع منظمة التحرير الفلسطينية، بواسطة السعودية، وهذا امر لا جدوى من نكرانه. وحسب قول بيرس، فإن الحكومة الاسرائيلية اعترفت، عبر اتفاق وقف اطلاق النار، بمنظمة التحرير الفلسطينية بصورة غير مباشرة، ومنحت، عن

غير قصد منها، زخماً كبيراً لمكانة المنظمة، خصوصاً وان عرفات شخصياً وقّع على اتفاق وقف النار. وقد حدث هذا بعد ان اجتمعت الحكومة الاسرائيلية، في الرابع والعشرين من تموز (يوليو) الماضي، وقررت انها لن تدير مفاوضات، مباشرة او غير مباشرة، مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ ولكن هذا الجبل تمخض، هذه المرة، ليلد وثيقة وقّعَ عليها عرفات. «وقد ارتفعت مكانة المنظمة بشكل كبير في العالم كله نتيجة هذه المفاوضات والاحداث»[٣٦]. وقد اعلن آبا ايبن كذلك، انه لاجدوى من نكران حقيقة انجاز اتفاق وقف اطلاق النار مع منظمة التحرير الفلسطينية «لأن صواريخ الكاتيوشا لم تطلق علينا من قصر سركيس او من البيت الابيض». وأضاف، ان هذا الامر ليس خطيراً، في حد ذاته، وإنما الخطر يكمن في ما ادت اليه سياسة حكومة ليكود، منذ نيسان (ابريل) الماضي، من بقاء الصواريخ السورية في البقاع اللبناني، وتمركز قوات منظمة التحرير الفلسطينية، تحت ظل اتفاق كان يمكن تجنب الحاجة اليه، بواسطة اتباع سياسة مختلفة. اضافة الى ذلك فإن ماحدث من تعزيز المكانة الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لايجعل نتيجة الحرب تعادلاً، وإنما فشلاً ذريعاً لحكومة اسرائيل[٣٧].

وقد تمثل رد الحكومة الاسرائيلية على هذه الاتهامات بتوجيه بيغن اتهامات مضادة للمعارضة، فحواها ان ردود الفعل التي صدرت عنها انما شجعت الولايات المتحدة على المطالبة بوقف النار، وشجعت حملة الاحتجاج ضد اسرائيل في الخارج. ورداً على اتهامات المعارضة حول قتل مدنيين في بيروت، زعم بيغن: «ان اسرائيل لم تهاجم السكان المدنيين وانما مقر قيادات [الفدائيين]... الذين لايمكن منحهم حصانة لوجودهم بين المدنيين». ورد على زعماء المعراخ، بالعملة نفسها، مقدماً لهم قائمة تشمل اثنين وثلاثين عملية انتقامية، نُفذت في عهد حكوماتهم، ضد قرى وتجمعات سكنية عربية وراء الحدود، اصيب بها الكثير من المواطنين العرب، قائلاً: «لن افتح جروحاً قديمة ولكنني لازلت اذكر ماذا فعلتموه، بمدينة مصرية على قناة السويس، حيث هرب ثلاثة ملايين من سكانها هائمين على وجوههم، فتحولوا الى لاجئين... لقد كانت سياسة المعراخ تقضي بعدم تمكين السكان العرب، وراء الحدود، من العيش بسلام؛ في حال تعرض المواطنين الاسرائيليين الى الأذى. ومعنى هذه السياسة ضرب القاعدة المدنية، بما في ذلك المواطنون العرب، من أجل منعهم من العيش بسلام. هذا مافعلته [حكومات المعراخ]، في غور الاردن، في مدن القناة وفي جنوب لبنان ايضاً»[٣٨].

ومن الضروري، هنا، وضع هذا الاختلاف في اطاره الصحيح، اي عدم تجاهل المبادىء العامة التي ترتكز اليها مواقف واتهامات كل من الطرفين، في آن واحد، والتي تقوم على اساس اعتبار الحرب، ضد المقاومة، ضرورة استراتيجية امنية من الدرجة الاولى. والاختلاف القائم، كما سبق وذكرنا، انما يدور، حول الاسلوب الافضل لإدارة هذه الحرب؛ بحيث تستطيع اسرائيل تحقيق اهدافها، دون الحاق الضرر بمصالحها الحيوية الاخرى، خصوصاً، علاقاتها مع الولايات المتحدة.

## ماذا بعد وقف اطلاق النار؟

وثمة اجماع، في اسرائيل، على ان هذه الحرب التي انتهت بوقف اطلاق النار، ليست ابداً، نهاية المطاف، في الحرب الاسرائيلية ــ الفلسطينية؛ فهي ليست سوى احد فصولها الذي «بادرت اليه اسرائيل وخسرته»، وانه طالما لم يتوفر حل سياسي للقضية الفلسطينية، فإنه يتوقع المزيد من فصولها الاخرى الجديدة. والفصل الجديد المقبل في هذه الحرب، يجب ان يكون مرتكزاً، في نظر الاسرائيليين، على اسس مستقاة من دروس الماضي، خصوصاً من المعركة الاخيرة. وأول هذه الدروس، هو استحالة القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً، كما سبق وذكرنا، مهما تنوعت اساليب الحرب ضدها، «وهذا لايعني تركها وشأنها، وانما ينبغي اعتبار الصراع المسلح، او السياسي ضدها، حقيقة دائمة»[٣٩]. اما الدرس الثاني، فهو ان الحرب ضد المقاومة، في المستقبل، يجب ان تكون مختلفة، سواء لناحية اسلوبها او ضراوتها، بعدما طوَّر الفدائيون قدرتهم القتالية، بواسطة استيعاب واستخدام اسلحة ثقيلة استطاعوا خوض حرب استنزاف ناجحة بواسطتها، او لناحية اعتباراتها السياسية، بعدما تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كخصم اساسي لإسرائيل في لبنان، بفعل اتفاق وقف اطلاق النار. ودرس ثالث ايضاً، هو تحول الولايات المتحدة، نتيجة الحرب الاخيرة، «الى عامل اساسي في حرب اسرائيل ضد [الفدائيين]. وبلغة عسكرية، فإن واشنطن هي الساحة الرئيسية التي يُعتبر احتلالها شرطاً، لتطوير الحرب في لبنان»[٤٠].

وانطلاقاً من هذه الدروس او الاسس، برزت عدة اتجاهات، داخل اسرائيل، حول «التعامل»، العسكري والسياسي، مع منظمة التحرير الفلسطينية في المستقبل. وقد تمثل اول هذه الاتجاهات وابرزها، في الدعوة الى احتلال جنوب لبنان «وتطهيره» من الفدائيين، في اقرب فرصة ممكنة. ويلاحظ ان هذه الدعوة هي شبه مشتركة بين الاوساط العسكرية واعضاء الائتلاف والمعارضة بأغلبيتهم الساحقة. فعشية وقف اطلاق النار في الجنوب، اعلن قائد المنطقة الشمالية، بن ــ غال؛ انه بدون التواجد في المنطقة التي يطلق منها الفدائيون صواريخ الكاتيوشا، لا يمكن منع اطلاقها[٤١]. كذلك اعلن مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع سابقاً؛ «انه ربما اضطرت اسرائيل، في المستقبل، الى تطهير المنطقة من قواعد الفدائيين ومدافعهم وصواريخهم، وهدمها بصورة منهجية واساسية»[٤٢]. وشارك في هذا الرأي، ايضاً، اسحق رابين الذي اعلن: ان هدف اسرائيل، في المستقبل، يجب ان يكون منع تسلل وحدات الفدائيين الى مناطقها، ومنعهم، ايضاً، من خوض حرب استنزاف ضدها، وذلك بواسطة احتلال منطقة الجنوب، حتى ٣٠ كم من الحدود الاسرائيلية (مدى مرمى الصواريخ)[٤٣]. ومن ابرز الداعين الى احتلال الجنوب، ايضاً، يوسف تكواع، سفير اسرائيل لدى الامم المتحدة سابقاً، ويوفال نئمان، احد زعماء حركة هتحياه المتطرفة، الذي اعلن ان: «الحل الوحيد للمشكلة هو ابعاد [الفدائيين]، حتى نهر الزهراني تقريباً، عندئذ يصبح شمال اسرائيل كله خارج مرمى الصواريخ والمدفعية»[٤٤].

وفي نظر هؤلاء انه: كي تنجح عملية احتلال الجنوب، يجب الاعداد لها، سياسياً واعلامياً، بصورة دقيقة. واولى المهمات المستعجلة، في رأيهم، هي العمل على اعادة العلاقات الى طبيعتها، مع الولايات المتحدة، وتحسين صورة اسرائيل، لدى الرأي العام الاميركي، بواسطة حملة اعلامية شاملة، في وسائل الاعلام الاميركية، والتوجه الجدي الى رؤساء الطائفة اليهودية واصدقاء اسرائيل في الكونغرس، «وحوار استراتيجي مسؤول» مع كبار المسؤولين في الادارة. كما يرى بعضهم ان هذه الامور يجب ان ترتكز على «عاملين رئيسيين: وجوب توصل اسرائيل والولايات المتحدة الى اتفاق، حول مبادىء الحرب ضد [الفدائيين]، واسس موقفنا في لبنان، ولكن [العامل الثاني] يجب ان تترك، الترجمة العملية لهذه المبادىء والاسس، لاعتبار اسرائيل المطلق»[٤٥]. ويبدو ان ثمة تفاؤلاً كبيراً في اسرائيل، حول امكان تسوية سوء الفهم مع واشنطن. فقد تحدث سفير اسرائيل السابق لدى الولايات المتحدة، سيمحه دينيتس، حول امكانية الانتقال الى «بناء استراتيجية مشتركة، لاسرائيل والولايات المتحدة ودول اخرى موالية للغرب، في المنطقة، من اجل الوصول الى حل سلمي في الشرق الاوسط، يأخذ بالاعتبار أمن اسرائيل، دون ان يشكل خطراً على مصالحها الحيوية ودون اشراك منظمة التحرير الفلسطينية به». وحسب قوله فإن بناء استراتيجية، كهذه، ممكن، على اساس اتفاق حول مواجهة خطر التوسع السوفياتي، وعلى اساس موقف مشترك حازم، بين البلدين، ضد الارهاب الدولي؛ «حيث تشكل منظمة التحرير جزءاً منه بتأييد من الاتحاد السوفياتي»، وعلى اساس موقف ناقد ومتحفظ تجاه الامم المتحدة «التي يسيطر عليها ائتلاف من الكتلة السوفياتية وجزء من العالم الثالث، بهدف الاساءة الى مصالح الولايات المتحدة والغرب. واسرائيل هي احدى الضحايا الدائمة لهذا التكتل»[٤٦]. الا انه مقابل هذا التفاؤل، هنالك تشاؤم، ايضاً، بين اوساط واسعة في اسرائيل ازاء امكانية اقناع الادارة الاميركية، بجدوى سياسة اسرائيل. اذ ان «عمليتي القصف، في العراق وبيروت، برهنتا، لادارة ريغان، انها تتعامل مع حكومة غير عقلانية، في اسرائيل... وريغان سيعمل على منع هذه الحكومة، غير المتزنة، من توريطه في اجراءات وتطورات لا تتوافق وسياسته ومشاريعه في المنطقة. ان الولايات المتحدة لن تسلّم بوضع تتمتع به اسرائيل، بحرية العمل والقرار، على حسابها»[٤٧].

وعلى اي حال، يبدو ان اسرائيل ترغب في الوصول الى هدفين اساسيين، من خلال تنسيقها المقبل مع واشنطن حول القضية الفلسطينية: اولهما، تجاوز اية نتيجة سياسية لاتفاق وقف اطلاق النار في الجنوب، اي منع اية ترجمة سياسية له، في واشنطن، لصالح منظمة التحرير. والسبيل الافضل لذلك، في نظر موشي دايان وزير الخارجية السابق، هو تقديم مقترحات، عملية بشأن الحكم الذاتي، من شأنها ان تزيل الجمود عن المفاوضات التي ستستأنف حوله، في المستقبل القريب. والهدف الثاني، هو التوصل الى اتفاق، او شبه اتفاق مع واشنطن، حول «مصالح اسرائيل» في لبنان، والتي تشمل «تطهير» جنوبه من الفدائيين، وبقاء اجوائه مفتوحة امام طائرات الاستطلاع الاسرائيلية، وذلك ــ على حد قول مصادرها العسكرية ــ «لضرورات امن اسرائيل الاستراتيجية». الا انه ثمة شك،

لدى الاوساط الاسرائيلية، حول امكانية تحقيق مثل هذا الاتفاق مع واشنطن، او حتى اقناعها «بالسكوت»، خصوصاً، فيما يتعلق بضرورة استئناف القتال، في جنوب لبنان، بعد استقرار وقف اطلاق النار فيه. لذلك يبدو ان الحد الادنى الذي ستسعى اسرائيل الى تحقيقه، هو «تهدئة الاجواء وتحسينها»، مع الادارة الاميركية، ولدى الرأي العام الاميركي؛ ومن ثم انتظار «الفرصة الملائمة» لاستئناف الحرب، ضد المقاومة في الجنوب.

وهذه الفرصة الملائمة التي تطمح اسرائيل في استغلالها، هي في يد المقاومة، باعتراف الاسرائيليين انفسهم، الامر الذي يضايقهم فعلاً. «فحرية المبادرة»، في ضرب الفدائيين، قد خسرتها اسرائيل، بفعل اتفاق وقف اطلاق النار و«حيث لم يعد بامكانها تنفيذ اية عملية وقائية كبيرة، او حتى عملية عادية، دون سبب وجيه ودون اقتناع الاميركيين ان اسرائيل تعمل، حقاً، من اجل الدفاع عن نفسها»[٤٨]. وتعلق اوساطها العسكرية «آمالاً كبيرة» على احتمال قيام منظمة التحرير الفلسطينية بتوفير «اسباب واضحة» للعمل؛ اذ ان وقف القتال المسلح «سيحرم [الفدائيين] سبب وجودهم. وفي هذه الحالة، لن تستطيع اسرائيل تكرار اساليب اللعبة القديمة. فبدلاً من حرب استنزاف ثانية او هجمات فردية، ستضطر الى اتباع اسلوب الحرب المتحركة، لإبعاد الفدائيين عن مرمى اطلاق الصواريخ، وتنظيم ذلك، في اتفاق سياسي شامل برعاية الولايات المتحدة»[٤٩]. ويعلق العديدون في اسرائيل آمالاً على مثل هذا التطور، ذلك ان المقاومة اوقفت نشاطها «لاعتبارات تكتيكية فقط، كما سبق وفعلت في الماضي. الا انها لن تتخلى عن معقلها الاخير في لبنان؛ حيث نجحت في اقامة قاعدة، سياسية وعسكرية، واسعة، لذلك لن تلقي السلاح»[٥٠]. وقد اعلن وزير الدفاع، اريئيل شارون: «ان الجهاز العسكري الاسرائيلي، في الشمال، مستعد تماماً لاية امكانية للعمل»، معتبراً ان النشاط الفدائي، داخل اسرائيل، والعمليات التي تنفذ ضد اهداف لها في الخارج، هي، في حد ذاتها، خرق لوقف اطلاق النار، مهما كانت الجهات التي تقف وراءها[٥١].

إلا انه يبدو ان احتلال الجنوب لايحظى بموافقة جماعية، في اسرائيل، رغم كثرة المؤيدين له؛ خصوصاً، بين اعضاء الكنيست والاوساط العسكرية. فثمة من يرى ان عملية كهذه ممكنة من الناحية العسكرية، الا ان ثمة شكاً في نجاحها، من الناحية السياسية ـــ الاستراتيجية؛ حيث لن يكون من السهل املاء شروط على سوريا ولبنان، حول تحقيق تسوية سياسية ترضي اسرائيل. كذلك ثمة شك في ما اذا كانت اسرائيل ستحظى بتأييد دولي، في حال قيامها بخطوة كهذه، يحتمل ان يستغرق تنفيذها وقتاً طويلاً؛ وربما تطورت الى حرب شاملة، بين اسرائيل وسوريا[٥٢]. وهنالك ايضاً، من يرى ان لاوجود لمبررات عسكرية لحرب واسعة، ضد المقاومة، تؤدي الى احتلال جنوب لبنان. «فالقاعدة التحتية التي تتخوف منها اسرائيل، وانتظام الوحدات الفلسطينية، كجيش نظامي، ليس امراً جديداً؛ حيث قاتل الجيش الاسرائيلي ضد فرقة فلسطينية، في قطاع غزة، في اطار الجيش المصري سنة ١٩٦٧. ومنذ سنين، يقوم جيش التحرير الفلسطيني؛ وله كتائب في دول عربية مختلفة. وليس أكيداً ان تحول وحدات منظمة التحرير الفلسطينية، الى جيش تقليدي، هو امر سلبي من ناحية الجيش الاسرائيلي، اذ ان هذه

الوحدات هي، في طبيعتها، عنصر ثقيل لايمكن تحريكه بسرعة او اخفاؤه. والوحدات التي تشمل دبابات ومدافع، ومايلزمها من نظام لوجستي، هي اكثر عرضة للخطر من وحدات تتبع اسلوب حرب العصابات»(٥٣). ومن ناحية سياسية، فإن حرباً كهذه ستحقق مكاسب سياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، على صعيد تعزيز مكانتها الدولية، وتحويلها الى عنصر اساسي في المنطقة، وفقاً لخطها الاستراتيجي العام. ولذلك فإن الحل، في نظر هؤلاء، ليس حلاً عسكرياً؛ وانما تسوية سياسية، يدعو البعض الى تحقيقها مع سوريا، بصفتها الطرف القادر «على ضبط النشاط [الفدائي] في لبنان»(٥٤)؛ والبعض الآخر يدعو الى تحقيقها مع المقاومة الفلسطينية، من خلال الموافقة على دولة فلسطينية في المناطق المحتلة؛ «اذ لماذا لانتفاوض مع الفلسطينيين، حول السلام ايضاً، وليس حول وقف اطلاق النار فقط؟ ولماذا نفضل دولة فلسطينية، تحظى باعتراف واقعي على الحدود الشمالية وليس لها اي التزام تجاهنا، على دولة فلسطينية، تتمتع باعتراف قانوني؟ أليس من الافضل قيام دولة فلسطينية (في مناطق الحكم الذاتي) تلتزم تجاه [اسرائيل]، ليس فقط، بتحديد كامل لقواتها العسكرية وتسليحها، وانما ايضاً، بالحفاظ على الامن الجاري؟... وليكف البعض عن الحديث بأنه لايمكن الاعتماد على الفلسطينيين بالمحافظة على الهدوء. الحقيقة هي انهم استطاعوا ذلك... وهذا هو الاستنتاج الحقيقي الايجابي من الورطة الآخيرة، في لبنان، واذا ماتعلمناه ربما تحسن وضعنا»(٥٥).

## لماذا لا نستثمر تطرف بيغن؟!

وهنالك بين الاسرائيليين من يبالغ كثيراً، فيعلق آمالاً على بيغن، في تحقيق الحل النهائي للقضية الفلسطينية: «فهذا الرجل الذي انتظروا منه عدم التنازل عن اي شبر، قد تنازل عن سيناء كلها. وانتظروا منه الكثير من مستوطنات «الون موريه»، وقد امر باخلاء مستوطنات سيناء. كذلك انتظروا منه موقفاً حازماً، في الموضوع الفلسطيني، وقد اعترف بالشعب وحقوقه والآن بالمفاوضات مع تلك المدعوة منظمة التحرير الفلسطينية. من يعرف! ربما هو الشخص المنتظر لتحقيق اكبر تسوية، في الضفة الغربية يمكن ان يحققها اي رئيس حكومة»(٥٦). وهذا الكلام مبالغ فيه، حقاً، في ظل تصلب سياسة بيغن فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني، الا ان تطرفه في العمل ضد الفلسطينيين، سواء في المناطق المحتلة او حتى في لبنان، ربما كان له تأثير عكسي ايجابي، على صعيد التحرك الدولي، لصالح الحقوق الفلسطينية. وهذا ماحدث فعلاً، بعد الحرب الاخيرة، بشكل يمكن معه القول: ان استثمار تطرف بيغن، على الصعيد الدولي، اصبح من المهام الاساسية للثورة الفلسطينية، في الوقت الحاضر، مهما بلغت التضحيات.

---

(١) موشي كول، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٣٠.
(٢) حغاي ايشد، دافار، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٥) حغاي ايشد، دافار، مصدر سبق ذكره.
(٦) زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٧) شموئيل سيغف ، معاريف، ١٩٨١/٧/٢٩.
(٨) يوئيل ماركوس، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٩) موشي كول، يديعوت احرونوت، مصدر سبق ذكره.
(١٠) زئيف شيترنهيل، هآرتس، ١٩٨١/٨/٣.

(١١) أ. شفاتيسر، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٣١.
(١٢) **هآرتس**، ١٩٨١/٧/١٩.
(١٣) مقابلة مع سيمحه دينيتس، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٤) مقابلة مع اسحق رابين، **معاريف**، ١٩٨١/٨/١٤.
(١٥) يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٦) حغاي ايشد، دافار، **مصدر سبق ذكره**.
(١٧) شموئيل شنيستر **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٨) **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٢٣.
(١٩) افتتاحية، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٢٠) زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٢١) شالوم روزنفيلد، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٢٢) شموئيل كاتس، **المصدر نفسه**؛ وولف بليتسار، **جيروزالم بوست**، ١٩٨١/٧/١٩.
(٢٣) يهوشواع تدمور، **دافار**، ١٩٨١/٨/٥.
(٢٤) افتتاحية، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٨.
(٢٥) موشي جاك، **معاريف**، ١٩٨١/٨/٣.
(٢٦) اريئيل غيناي، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/٣١.
(٢٧) موشي جاك، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٢٨) **المصدر نفسه**.
(٢٩) تسفي شيلواح، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٨/٣.
(٣٠) موشي جاك، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٣١) ر.إ.إ.، العدد ٢٤٠٢، ٢٦ و ١٩٨١/٧/٢٧، ص ١٣.
(٣٢) «حديث اسحق رابين امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست»، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٨.
(٣٣) ر.إ.إ.، العدد ٢٤٠٦، ٣٠ و ١٩٨١/٧/٣١، ص ١٣.
(٣٤) «... النقاش في لجنة الخارجية والامن...»، معاريف، **مصدر سبق ذكره**.
(٣٥) «حديث بيرس»، ر.إ.إ.، العدد ٢٤٠٦، **مصدر سبق ذكره**.
(٣٦) **المصدر نفسه**.
(٣٧) «... النقاش في لجنة الخارجية والامن...»، معاريف، **مصدر سبق ذكره**.
(٣٨) **المصدر نفسه**.
(٣٩) افتتاحية، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٣٠.
(٤٠) عميرام نير، **دافار**، ١٩٨١/٧/٢٧.
(٤١) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٤٢) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٤٣) **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٩.
(٤٤) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/٣١.
(٤٥) عميرام نير، دافار، **مصدر سبق ذكره**.
(٤٦) «مقابلة مع سيمحه دينيتس»، معاريف، **مصدر سبق ذكره**.
(٤٧) **دافار**، ١٩٨١/٧/٣١.
(٤٨) يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٢٨.
(٤٩) **المصدر نفسه**.
(٥٠) يوسف تكواع، **معاريف**، ١٩٨١/٨/١٤.
(٥١) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٨/١١.
(٥٢) مردخاي غور، **دافار**، ١٩٨١/٧/٣٠.
(٥٣) حاييم هيرتسوغ، **معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٥٤) مردخاي غور، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/٣١؛ حاييم هيرتسوغ، **المصدر نفسه**.
(٥٥) دافيد شاحام، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/٢٧.
(٥٦) يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٢٧.




# التقييم الاسرائيلي للأداء العسكري في حرب تموز

محمد عبد الرحمن

ابتداءً من ٣ حزيران (يونيو) ١٩٨١، تم وقف الهجمات الاسرائيلية على المواقع الفلسطينية في لبنان؛ وذلك اثر قرار حكومة مناحيم بيغن اثناء قيام فيليب حبيب بوساطته بشأن الأزمة اللبنانية. وبعد هذه الفترة من الهدوء النسبي، استأنف الطيران الاسرائيلي، يوم ١٠ تموز (يوليو) ١٩٨١، هجماته، وقام بالإغارة على منطقة الزهراني. ثم تتابعت، بعد ذلك، الهجمات يومياً على مختلف المواقع اللبنانية الفلسطينية المشتركة. وكان هذا بمثابة اعلان مباشر وعملي عن بدء مرحلة جديدة من العمل العسكري الاسرائيلي، ولكن باسلوب جديد هذه المرة، يتسم بطابع عنيف وشامل.

## خلفيات الاسلوب الجديد

منذ نيسان (ابريل) الماضي، وفي اعقاب عملية مسغاف عام الفدائية، اتبعت القيادة العسكرية الاسرائيلية نهجاً جديداً في العمل العسكري اصبح يعرف، فيما بعد، باسم «هجمات رفول» نسبة الى رفائيل ايتان، رئيس الاركان الاسرائيلي وصاحب المبادرة لهذه العمليات ومخططها. ويستند هذا النهج الى نظرية «الحرب الوقائية» الاسرائيلية؛ وهي تهدف الى القيام بعمليات هجومية انتقائية، تتمثل باستخدام وحدات مختلفة من البر والبحر والجو، لإجبار القوات الفلسطينية على الانتشار في وضع دفاعي، وعلى مساحات واسعة من الارض لارباكها، وشل قدرتها عن الحركة، وبالتالي تقليص نشاطاتها الهجومية واحباطها. ومنعها من القيام بأية محاولة لاجتياز الحدود، او النزول من البحر وضرب الاهداف والمستوطنات الاسرائيلية.

وفي اطار هذه السياسة، نفذ الجيش الاسرائيلي، خلال خمسة عشر شهراً، ثلاثين عملية مختلفة (برية، وبحرية، وانزال جوي) وتسع عشرة عملية قصف جوي. ورغم تحقيق بعض النجاحات الصغيرة، في اصطياد بضع سيارات عسكرية ومدنية كانت

تتحرك على الطريق الساحلي، الا ان معظم العمليات فشلت في تحقيق اهدافها، وكانت «قليلة النتائج»[١].

وكانت النتائج العكسية التي حصدتها القيادة الاسرائيلية، من جراء اتباع الاسلوب الجديد، كبيرة جداً. فلم ينحصر الفشل، حسب التحليلات الاسرائيلية، في اطار تلك العمليات فقط، بل امتد لاكثر من ذلك؛ اذ انها «عجلت في مسار تحويل منظمة التحرير الفلسطينية الى اطار عسكري فعّال»[٢]. اي ان اصرار رفائيل ايتان على تدمير القوات الفلسطينية، دفع هذه القوات للاسراع في بناء قاعدة تحتية عسكرية قوية، تشمل دفاعاً جوياً فعالاً، ودبابات ومدفعية وصواريخ. واجبر هذا الوضع الفدائيين على تعزيز علاقاتهم مع سوريا وليبيا «لمضاعفة جهود التسلح بوسائل قتالية جديدة»[٣].

وفشل هذا الاسلوب العسكري يعني، لدى القيادة الاسرائيلية، ضرورة اتباع نهج جديد طالما ان الحرب مع الفلسطينيين لا تزال مستمرة. وحمل النهج الجديد الذي اشرف عليه وخطّطه مناحيم بيغن، شخصياً، طابع الضربات العنيفة المدمرة، وبإطار واسع؛ ليس لشل القوات الفلسطينية وارباكها فقط؛ وانما لتدميرها وابادتها.

## تكتيكات النهج الجديد

ويقف وراء هذا النهج الجديد اعتبار اساسي تولد لدى القيادة الاسرائيلية؛ وهو يتمثل بأن واقع العمليات العسكرية، خلال الفترة الممتدة من نيسان (ابريل) ١٩٨٠ وحتى حزيران (يونيو) ١٩٨١، اجبر القوات الفلسطينية على الانتظام في تشكيلات قتالية شبه نظامية وفق اطر محددة، مما يسهّل على قوات الجيش الاسرائيلي ضربها بفاعلية كبيرة، ونتائج مضمونة. ونشأت، لدى الاسرائيليين، افتراضات وهمية تفيد أن القوات الفلسطينية تخلت عن اسلوب حرب العصابات في مجال حشد القوى وامتلاك المعدات التي اصبحت تضم مستودعات كبيرة، ومراكز صيانة، اضافة الى شبكات الدفاع الجوي الثابتة؛ وهذا كله يسهل على الطيران توجيه ضربات عنيفة ومدمرة. ولن تجري، بعد الآن، عمليات صغيرة، تحت جنح الظلام، ضد قواعد بعيدة، ولن تعود عمليات دمج الاساليب المختلفة تتم عبر استخدام «الحيلة والخداع» وانما بواسطة «عمل عنيف ومدمر، يصيب [الفدائيين]، وهؤلاء الذين يستخدمون ملجأ لهم»[٤]. وقد عبر رفائيل ايتان عن طبيعة المرحلة الجديدة، على صعيد التكتيك العسكري الاسرائيلي، حين قال: ان الجيش الاسرائيلي دخل اليوم «مرحلة جديدة في حربه ضد [الفدائيين]. وبدأ ضرب البنية التحتية لتقليص قدرتهم على الحركة»[٥].

وفي مسار النهج العسكري الجديد، تم قصف اهداف ومواقع كثيرة، ابتداء من خط المواجهة في الجنوب وانتهاء بالمراكز السكنية في المنطقة الغربية من بيروت وضاحيتها. ومن ابرز المواقع التي قصفت، الجسور التي تربط الجنوب اللبناني بباقي اجزاء البلاد. وقصفت كذلك مقرات القيادة الفلسطينية في بيروت. وكان قصف هذين الهدفين تجسيداً للتكتيك العسكري الجديد؛ فضرب الجسور تم بهدف «منع وصول السلاح الثقيل،

والتشويش على [الفدائيين] وعرقلة تجميع قواهم وتبديل مواقعهم»[٦]، مما يفقد القوات قدراً من حرية المناورة، ويخفض من معنوياتها وقدرتها في الرد على نيران العدو. اما ضرب بيروت، تحت ذريعة تدمير المراكز القيادية الفلسطينية، فقد كان الهدف الأساسي له، كما قالت المصادر الاسرائيلية، التوضيح ان اسرائيل لن «تتردد عن القيام بحرب شاملة ضد الفدائيين وقواعدهم في كل زمان، وفي أي مكان يتواجدون فيه»[٧]. هذا، اضافة الى الاهداف الاخرى التي تتعلق بايجاد حالة من الارباك وفقدان السيطرة، وتخريب العلاقة بين السكان المدنيين والمقاومة الفلسطينية في المناطق التي تعرضت للتدمير.

## التقييم الاسرائيلي للأداء العسكري

وقد بذلت اسرائيل جهدها في هذا السبيل، ورد الفدائيون على عملياتها العسكرية بعمليات عسكرية مضادة، وكان للاسرائيليين، عسكريين ومدنيين، تقييم للأداء العسكري الذي قام به جيشهم، وتقييم مماثل للأداء العسكري الذي قام به الفدائيون الفلسطينيون، وقد برزت من خلال هذين التقييمين آراء وتحليلات جديرة بالانتباه.

أ ــ **الجيش الاسرائيلي:** استخدم الجيش الاسرائيلي في المعارك التي استمرت من ١٩٨١/٧/١٠ الى ٢٤ منه جميع انواع اسلحته: السلاح الجوي، وسلاح البحرية، والمدفعية بعيدة المدى. وتمحورت الاهداف العامة لعملياته العسكرية في ثلاثة اهداف هي: تخريب انتظام الفدائيين في جنوب لبنان، ومنعهم من اعادة التنظيم مرة أخرى. تدمير مواقع المدفعية وراجمات الصواريخ التي تضرب المستوطنات الاسرائيلية. تدمير البنية التحتية للمقاومة والموجودة على الاراضي اللبنانية.

واتبع الجيش الاسرائيلي، لتحقيق ذلك، اسلوب ضرب «اهداف محددة» في اطار حرب «ثابتة». واشترك، في بعض الاحيان، اكثر من سلاح في عمليات «مختلطة» للهجوم على بعض الاهداف. وفي حالة واحدة فقط، حاولت وحدة منقولة جواً تنفيذ عملية انزال بالقرب من الزهراني بمشاركة وحدات بحرية لتأمين التغطية النارية. الا ان هذه الوحدة جوبهت بمقاومة عنيفة اجبرتها على الانسحاب، وهي تحمل قائدها، الرائد يوسف تاهر، قتيلاً، اضافة الى سبعة من الجرحى.

وخلال اسبوعين من القتال، لم تستطع القوات الاسرائيلية تحقيق اي من اهدافها العسكرية المعلنة. ووصف الجنرال بن ــ غال، قائد الجبهة الشمالية، النتيجة بـ«التعادل». مع ان اوساط جهاز الأمن الاسرائيلي عبرت عن حقيقة أخرى حين اعلنت عن «تحفظها» من قرار وقف اطلاق النار، لانه لايرتبط بضمانات حقيقية «لمنع اعادة الانتظام من جديد [للفدائيين] في المناطق القريبة من الحدود الاسرائيلية»[٨]. واعترف زئيف شيف، المعلق العسكري في صحيفة هآرتس، انه، خلال خمسة ايام او ستة، لم ينجح الجيش الاسرائيلي عملياً في كبح الفدائيين. وفي يوم ١٩٨١/٧/٢٠ فقط، نجحت بطاريات المدفعية الاسرائيلية في القيام بكامل مهماتها. وحدث هذا رغم تواجد قوة مدفعية

كبيرة نسبياً لدى الجيش الاسرائيلي «ولم تكن هناك قيود على استخدام سلاح الجو ايضاً»[٩].

**التقصير مرة اخرى:** ويتساءل الاسرائيليون، الآن، المدنيون منهم والعسكريون، كيف حدث ان الجيش الاسرائيلي الكبير والمجرب، بكل مايملكه من وسائل ومعدات حديثة (التي تشمل انظمة الرادار لتحديد مصادر نيران المدفعية والراجمات، وحاسبات الكترونية لاطلاق النار، ومعدات مراقبة للمدى البعيد، وطائرات صغيرة بدون طيار يمكنها التحليق لساعات طويلة فوق ارض المعركة) لم يستطع ان يحدد بدقة مواقع مدافع العدو، ويشلها في المراحل الاولى من حرب الاستنزاف؟

ويثير فشل الجيش الاسرائيلي في شل المدفعية الفلسطينية مسألة الوسائل التي اتبعت في ضرب مواقع المدفعية والصواريخ. فقد اعتمد الجيش الاسرائيلي لتحقيق ذلك وسيلتين؛ تتمثل الاولى منهما بالقصف بواسطة الطائرات، وتعتمد الثانية على استخدام نيران المدفعية.

فقد اعتمدت اسرائيل، بشكل دائم، على استخدام سلاح الطيران لحل كل المشاكل التي تعترضها. وثبت للاسرائيليين ان المراقبة من الجو ضعيفة، وبالذات عندما يكون المقصود «حرباً ضد بضعة مدافع، هنا او هناك، تطلق قذيفتين او ثلاثة وتختفي من جديد في مخابئها»[١٠]. وقد اكد هذه الحقيقة اسحق رابين، رئيس الوزراء السابق، الذي اعترف باستمرار القصف الفلسطيني على المستوطنات الاسرائيلية، رغم «الضربات القوية لسلاح الجو ضد [الفدائيين]. والعمليات الاخرى ضد القيادات والقواعد في لبنان»[١١]. واضاف رابين ان اسرائيل تشهد هذه الايام «حرب استنزاف» تنال من الحياة العادية في اصبع الجليل، والجليل الاعلى. ولم تتوصل الجهود الكبيرة التي بذلها الجيش الاسرائيلي الى وقف لإطلاق النار بشكل فعال.

اما استخدام المدفعية الاسرائيلية في تدمير مواقع المدفعية وراجمات الصواريخ الفلسطينية، فلم يكن حظه، في النجاح، أوفر من حظ استخدام سلاح الطيران. والصعوبة الأساسية التي واجهت المدفعية الاسرائيلية تمثلت في «التنافس» مع الكاتيوشا التي تطلق النيران على المستوطنات، وتختفي فوراً من مكانها؛ حيث يمكن اطلاق كل وجبة صواريخ خلال ثلاثين ثانية فقط. وقبل سقوط القذائف على منطقة الهدف، فإن قاذف الكاتيوشا يختفي من مكان الاطلاق. وحتى يمكن «اصطياد» الراجمة، في هذه الحالة، كان يجب ان تبقى مدافع الجيش الاسرائيلي «محشوة طوال الوقت، وحبل الاطلاق بيد الرامي، وكان يجب ايضاً ان تعمل المراقبة طوال الوقت لتحديد مكان الكاتيوشا ومسافتها بسرعة كبيرة»[١٢]. ومن اجل النجاح، في ذلك، لم يكن الامر يتطلب مهنية عالية فقط، وانما «حظاً كبيراً». ويعترف الاسرائيليون بأن الفلسطينيين، رغم الاصابات التي لحقت بهم، الا انهم كانوا يستطيعون «نقل الكاتيوشا بسرعة الى منطقة متقدمة، واطلاق القذائف باتجاه الاهداف الاسرائيلية. وفي كل الحالات،، لم يستطع الجيش الاسرائيلي ان يجد حلاً قاطعاً لاطلاق نيران المدفعية وقذائف الكاتيوشا، باتجاه المستوطنات.

**خطوات غير محسوبة:** واعتبرت عملية قصف بيـروت، وحتى قصف الجسور، من الاخطاء العسكرية والسياسية غير المحسوبة تماماً. فقصف بيروت، اصاب بالضرر التأييد الذي تتمتع به اسرائيل من الرأي العام، وبخاصة من الولايات المتحدة. وكانت هذه العملية، حسب تعبير مردخاي غور رئيس الاركان السابق، ضمن سلسلة اخطاء كثيرة اتخذت على عجل «ودون تقدير استراتيجي شامل. ودون حساب مسبق الى اين ستتدهور الامور»(١٣). حيث يقيم السكان على خط الحدود، وحيث ان اسرائيل موجودة في وضع سياسي «حساس».

ويضيف غور ان المعركة، في الشمال، استمرت حتى بعد قصف بيروت، بل ان قوتها زادت كثيراً. والاصابات هناك لم تكن بين القيادات البارزة. وقد أصيب من اصيب «لكن القيادات تستطيع الاستمرار». فالقيادة الفلسطينية، كما يقول الجنرال المتقاعد متتياهو بيلد، هي قيادة لحرب عصابات خاصة، وضربها لا يؤثر على القوة القتالية لوحدات منظمة التحرير الفلسطينية العاملة في المنطقة. واي قيادة من هذا النوع «يمكنها العودة والعمل بعد ضرب منشآتها خلال وقت قصير جداً»(١٤).

وفي السياق ذاته، فإن تدمير الجسور التي تستخدمها وحدات حرب العصابات لا يمنع الحركة اللوجستية لهذه القوات، خلال فترة طويلة. فالمعدات العسكريـة التي تستخدمها منظمة التحرير الفلسطينية يمكنها ان تتحرك على الطرق غير المعبدة. كما يمكن لخطوط الامداد ان «تستمر بالعمل عندما تكون الجسور مدمرة»(١٥). ويمكن دائماً تهريب صاروخ كاتيوشا الى الجنوب، وحتى مدفع ١٣٠ مم. ومن الخطأ الفاضح «ايهام سكان الشمال بأن قذائف [الفدائيين] ستنتهي بعد قليل». ومن العدل ان يعرف الجميع حقيقة الوضع؛ فإذا ما استمرت عمليات القصف، لن يكون هناك خيار امام اسرائيل سوى تشديد الحرب «سواء بواسطة عمليات ضخمة تؤدي الى هرب سكان المخيمات والمدن في جيب صور. او بواسطة عمليات برية واسعة»(١٦).

**ب ــ القـوات الفلسطينية:** بـرز من جـانب القـوات الفلسطينيـة، حسب التقييم الاسرائيلي، استخدام واسع ومنظم للمدافع الثقيلة، وراجمات الصواريخ التي شكلت مشكلة حقيقية للقيادة العسكرية الاسرائيلية؛ وذلك بسبب كثافة نيرانها وسهولة انتقالها واختفائها؛ وظهورها من ثم فجأة للرد على مصادر النيران الاسرائيلية. ونجحت في ارغام الاسرائيليين على خوض حرب استنزاف فعلية، طالما تجنبوا الدخول فيها نتيجة لتجاربهم السابقة في هذا الميدان.

وقد وصف مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، اسلوب قتال الفدائيين فقال: ان اسلوبهم هو الهجوم من اماكن مستورة في ثماني او عشر شاحنات تحمل راجمات الكاتيوشا. ويطلقون دفعة واحدة عشرين صاروخاً. وهذا يكفي للتسبب في اضرار واصابات. ولا يبحث الفدائيون عن هدف محدد او موقع، او محطة شرطة. وانما «يطلقون باتجاه ما يسمى 'منطقة الهدف' سواء كانت مدينة ام مستوطنة قروية. وهم يعملون بلا قيود»(١٧).

وعملت قوات المقاومة الفلسطينية، خلال المعارك، في اطار التشكيلات التالية: كان تنظيم المدفعية والصواريخ في اطار كتيبتين، واحدة في الغرب والأخرى في الشرق. ونظراً لعدم اعتماد الفدائيين على التشكيلات النظامية للوحدات، فقد ضمت كل كتيبة نحو ١٥ ــ ٢٠ مدفعاً (من عيار ١٣٠ مم، و١٢٢ مم و٨٢ مم). واضافة لذلك تواجد في القطاعين نحو ٢٠ ــ ٤٠ راجمة صواريخ حديثة[١٨]. واستخدم الفدائيون هذه الاسلحة عبر تكتيكات ناجحة. فقد اعتمدوا على توجيه رمايات كثيفة جداً خلال وقت قصير من مكان خفي. وهذه ميزة هامة «توفرها صواريخ الكاتيوشا التي استخدمها الفدائيون اثناء قصفهم للمستوطنات»[١٩]. واعترف العميد آرييه مزراحي، قائد سلاح المدفعية الاسرائيلية، بفاعلية المدفعية الفلسطينية التي نجحت في الرد وفي ايقاع اصابات في المستوطنات الاسرائيلية. واضاف مزراحي انه من الصعب جداً منع الفدائيين من الاستمرار في نشاطهم، لأنهم «يطلقون بسرعة فائقة كمية كبيرة من القذائف نحو هدف كبير»[٢٠]. وهم يمتلكون سلاحاً مدفعياً من اسلحة الخط الاول في الكتلة السوفياتية. واستخدموا، في الآونة الاخيرة، الحاسبات الالكترونية في سلاح المدفعية. كما يستخدمون اساليب عصرية جداً.

وقد اعطيت الصلاحية لاحد ضباط المدفعية الكبار، في الجيش الاسرائيلي، لشرح مميزات الاسلحة التي يستخدمها الفدائيون وقدراتها وبخاصة مدفع الميدان ١٣٠ مم، وراجمات الصواريخ الحديثة. فبالنسبة للراجمات من طراز بي. ام ــ ٢١ التي تحمل صواريخ الكاتيوشا؛ فإنها توفر للفدائيين حرية المناورة في استخدام الصواريخ، وتزيد من صعوبة تحديد مصدر النيران. ومن ابرز خصائص هذا السلاح، ان جهاز الاطلاق فيه بسيط نسبياً، بينما يكمن التعقيد في ذخيرته. كما يمكن تركيب عدة راجمات على وسيلة نقل واحدة. وبالتالي يكون بالامكان اطلاق عدة صواريخ دفعة واحدة والفرار بسرعة. ويتصف السلاح بضعف دقته النسبية، لذلك فهو غير واسع الانتشار في جيوش الدول الغربية. اما بالنسبة للفدائيين، فاهدافهم كبيرة كالمستوطنات. وهم لا يطلقون على هدف محدد، لذا «لا تشكل قلة الدقة بالنسبة لهم عيباً جوهرياً، حيث يسعون الى ايقاع اكبر عدد من الاصابات»[٢١].

وبالنسبة للسلاح الفعال الآخر، وهو مدفع ١٣٠ مم، فإنه يمتاز بدقته الكبيرة ومداه الذي يصل الى ٢٧ كم. ويتطلب تشغيله ذكاء اقل من تشغيل صاروخ الكاتيوشا. وعيبه بالنسبة للفدائيين ان اطلاق عدد كبير من القذائف يتطلب توفير اكثر من مدفع، ويحتاج الى وقت طويل نسبياً لاطلاق قذائفه. وهذا امر «يخشاه الفدائيون».

وبكل هذه الاسلحة التي اتخذت، مسبقاً، مواقع لها في نقاط مختلفة من جنوب لبنان، كي تتمكن من اطلاق الصواريخ «دفعة واحدة على كافة انحاء الجليل»، جهز الفدائيون مفاجأة. واتضح ان انتظامهم العسكري «افضل مما كان متوقعاً. فهم محصنون جيداً في الارض ومنظمون ويمتلكون البواعث ومجهزون بكميات غير قليلة من وسائل القتال»[٢٢].

**عدم الحسم الاسرائيلي نجاح للفدائيين:** وكانت نتيجة الصدام العسكري اعتراف واضح من الاسرائيليين، بأن المقاومة الفلسطينية حققت انجازات هامة على صعيد النتائج. واظهرت براعة وقدرة مناورة عالية في استخدام اساليب القتال الملائمة. فإنجاز الفدائيين لايتمثل في احتلال ارض او في السيطرة على اهداف. بل يكمن في حقيقة «بقائهم في جنوب لبنان». وقد برزت، خلال الحرب، حقيقة اخرى هي انه، رغم الضربات القاسية التي تلقاها الفدائيون من الجيش الاسرائيلي، كانت لديهم القوة الكافية «للاستمرار وازعاج مستوطنات الشمال، واطلاق الصواريخ وقذائف المدفعية»[٢٣]. واثبت الفدائيون قدرة مناورة وصمود من خلال الاستخدام المتزايد للقوة. وانشأوا لانفسهم، خلال فترة القتال، «امناً ذاتيا كبيراً». ولن يكون من السهل «اقتلاعهم» في المستقبل. ويثبت هذا التطور، مرة اخرى، انه لايمكن لاسرائيل ان تدخل معركة «دون ان تضمن لنفسها قدرة الحسم»[٢٤].

وفي هذا الاطار، يعترف موشي دايان، وزير الخارجية الاسرائيلي السابق، انه، في المسألة العسكرية، علينا الاعتراف بأننا «فشلنا في تحقيق هدفنا». اردنا منع انتظام منظمة التحرير الفلسطينية، واقامة القاعدة التحتية العسكرية لها. والآن تستطيع المنظمة ان «تفعل ذلك دون عرقلة»[٢٥]. ورغم التأكيدات التي قدمها مناحيم بيغن الى المستوطنين، بأنه لن تسقط صواريخ كاتيوشا اخرى عليهم. إلا ان مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع آنذاك، خذل رئيسه عندما اعلن امام المستوطنين، يوم ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٨١، ان سقوط صواريخ الكاتيوشا «سوف يستمر حتى بعد عشر سنوات»[٢٦]. وان الفدائيين دخلوا في مرحلة جديدة مع التسليح الحديث الذي يحصلون عليه من الكتلة الشرقية والدول العربية. والمشكلة هي «كيف نمنعهم من الانتظام».

واكد تسيبوري، اخيراً، انه، رغم الجهود التي بذلتها اسرائيل، والكميات الكبيرة من السلاح والذخيرة التي دمرتها اسرائيل للفدائيين، بقي لديهم مايكفي «لخلق المشاكل لنا». ووصف ايام المعارك بانها كانت صعبة «وسنبذل الجهود كي لاتعود تلك الايام الصعبة. واذا حصلت مواجهات اضافية ستكون اكثر صعوبة على المدنيين»[٢٧].

والنتيجة هي ان اسرائيل لم تنجز اياً من الاهداف العسكرية التي ارادتها من الحرب الاخيرة. ومثل هذه الخاتمة للحرب التي تتمثل في عدم الحسم، تعني ان الفدائيين «هم الذين ربحوا في هذه الجولة من المواجهة»[٢٨]. وابرز مظهر لهذا الفشل، هو استمرار منظمات المقاومة في الانتظام واصلاح مادمرته لهم الحرب. وتستمر ليبيا بنقل الاسلحة والمعدات العسكرية لهم عن طريق دمشق. ويمكن اجمال نتيجة الحرب بجملة واحدة هي: «تسليح [الفدائيين] يستمر. وقد تم اصلاح القاعدة التحتية التي اصيبت»[٢٩]. اي بمعنى ان جهود الجيش الاسرائيلي لتخريب هذه المسارات لم «تعط ثمارها»؛ فالقصف لم يسبب تغييراً للوضع. ويبدو انه حدث فصل بين مستوى اتخاذ القرار السياسي وبين القرار العسكري. فقد اتخذت حكومة اسرائيل، يوم ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١، قرار وقف النار دون تحديد بنود مفصلة للاتفاق. خاصة انه يوجد، في الطرف الآخر من الاتفاقية،

منظمة التحرير الفلسطينية، ويحتمل ان الجيش الاسرائيلي «لم يقيّم حتى النهاية احتمالات عمليته في لبنان»[٣٠].

## الدروس الاسرائيلية من الحرب

خرج الاسرائيليون، من الحرب، بعدة استنتاجات تأكدت، خلال المعارك التي دارت بين القوات الفلسطينية وقوات الجيش الاسرائيلي على مدى اربعة عشر يوماً كاملة. وتبين انهم تورطوا في محاذير كانوا يتجنبون دائماً الدخول فيها. هذا، اضافة الى ارتباك القيادة في تحديد الهدف الاستراتيجي، وفي كيفية اتباع الاساليب الملائمة لإنجازه، عبر سلسلة من الاخطاء، وفقدان التنسيق بين الواقع السياسي والضرورات العسكرية. وكانت اهم تلك الدروس:

١ ــ **الارتباك في تحديد الهدف الاستراتيجي:** وظهر هذا بارزاً في غياب التنسيق بين العمل العسكري والقرار السياسي. فقد حددت الحكومة الاسرائيلية مسبقاً اهداف العمل العسكري الاسرائيلي بتدمير البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتخريب انتظامها في جنوب لبنان. فهل انجزت القيادة الاسرائيلية هذا الهدف، في اللحظة التي وافقت فيها على قرار وقف النار؟ تشير كل الدلائل ان شيئاً من هذا لم يتحقق. وقد عبر كبار القادة العسكريين الاسرائيليين عن حالة «الاحباط» التي يعانون منها نتيجة للوضع الذي آلت اليه الامور. فاتفاق وقف النار، كما قال الجنرال عاموس برعام، رئيس اركان قيادة الشمال، كان خطأ من الناحية العسكرية، لانه جاء في لحظة «تحول لصالح اسرائيل». واوضح انه يتحدث كرجل عسكري، بينما الحكومة تتخذ القرار النهائي. وان قرار «وقف النار كان قراراً سياسياً»[٣١].

والاسباب الرئيسية التي ادت لهذا الوضع كانت وليدة خطأين اساسيين. الاول: ان ضرب قيادات منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، كان تصرفاً معاكساً تماماً لهدف تدمير البنية التحتية العسكرية. والثاني يتمثل في عدم وضع جدول زمني عسكري مرتبط بالضغوطات السياسية. وظهر هذا واضحاً عندما ازدادت الضغوطات السياسية على اسرائيل في اعقاب قصف بيروت.

ويعني توقف الجيش الاسرائيلي عن انجاز الهدف الاستراتيجي المعلن ان الفلسطينيين يستطيعون الآن «بناء القاعدة التحتية العسكرية النظامية، دون تردد، على فوهات المدافع والدبابات والمدافع المضادة للطائرات المحصنة مع جهازها اللوجستيكي»[٣٢]. ويستطيعون، كذلك، الاستمرار في وضع المتفجرات داخل اسرائيل وفتح النار من حدود الاردن، والنزول على الشاطىء.

ويرتبط هذا الفشل بطرح موضوع الملاءمة، في اتخاذ القرار من قبل القيادة السياسية، بين الوضع السياسي والقوة العسكرية. وهنا يتساءل معلق معاريف: هل ان مجرد امتلاك القوة العسكرية الكافية يمكن من تجاهل قوة الموقف السياسي؛ وهو الشرط الضروري لتحقيق اهداف «استراتيجية وسياسية بوسائل عسكرية»؟ ويتعلق هذا

الموضوع بتقييم ودراسة رد فعل الرأي العام العالمي على المبادرة العسكرية، في الوقت والموقع المعينين. فالارتباك في اتخاذ القرار السليم هو الذي ادى الى عدم الحسم. فهل أخذت بالحسبان، مسبقاً، من قبل القيادة الاسرائيلية، احتمالات ردود الفعل على تصعيدها العسكري؟ فإن كان الجواب نعم، فما هو سبب الارتباك. وان كان لا، «فمن المسؤول عن هذا التقصير؟ وكيف يمكن منع ذلك مستقبلاً؟»(٣٣).

٢ ــ **خطر حرب الاستنزاف على اسرائيل:** كثيراً مايدعي الاسرائيليون انهم يتعلمون من تجاربهم، على عكس الآخرين الذين لايأخذون بالعبر والدروس. ويقول الاسرائيليون انهم تعلموا من تجارب حروب الاستنزاف التي وقعت بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وبعد حرب تشرين اول (اكتوبر) ١٩٧٣، انه «لايمكن تحمل اسلوب هذه الحرب». ونقل عن الجنرال حاييم بار ــ ليف، رئيس الاركان الاسرائيلي اثناء معارك حرب الاستنزاف على السويس، قوله: ان اسرائيل خرجت «منتصرة من هذه الحرب. نظراً لان سكانها المدنيين لم يكونوا على خط المواجهة. اما المصريون فقد اضطروا لاخلاء مدن القناة، وايقاف مشاريعهم الاقتصادية في المنطقة»(٣٤). وانسجاماً مع هذا التحليل برزت التساؤلات في الصحافة الاسرائيلية: كيف تورط الاسرائيليون في حرب استنزاف جديدة يتعرض فيها سكان المستوطنات الحدودية للخطر؛ وهم الحريصون دائماً على تطبيق مبدأ نقل الحرب الى اراضي العدو، نظراً لغياب العمق الاستراتيجي لاسرائيل، وحتى لاتدور المعارك على الحدود، مما يهدد الاهداف الحيوية للقصف والتخريب، خاصة وان الحرب مع الفدائيين، هذه المرة، «تختلف عن سابقاتها في الجولان او على قناة السويس؟»(٣٥). وذهب معلقون آخرون الى حد القول ان هذه الحرب هي من النوع «الاكثر كآبة» من التي شهدتها مستوطنات غور الاردن وسهل بيسان في السنوات: ١٩٦٨ ــ ١٩٧٠؛ حيث جرت الحرب على «حساب المستوطنات المدنية» في خط المواجهة. واثبتت هذه الحرب ان المستوطنات في الشمال كانت «رهينة» لدى الفدائيين. وظهر، من خلال سير المعارك، امران هامان: ١ ــ ان جزءاً من المستوطنات يمثل نقاط ضعف استراتيجية لاسرائيل. وهذا يجعل من الصعب عليها ادارة الصراع حسب «المبادرة العسكرية التقليدية. وباسلوب الحرب التي فرضها [الفدائيون] عليها»(٣٦). ٢ ــ ان الفدائيين تعلموا هذا الدرس. وسوف يستمرون بالنظر الى المستوطنات كدافع لهم لتقويض «قدرة الصمود العسكري والسياسي لاسرائيل».

ويبدو انه، على الرغم من ادراك محاذير هذه الحرب من قبل الاسرائيليين، الا انهم اضطروا لدخولها رغم «عدم توقع انتصار اسرائيل في اسلوب حرب كهذه»(٣٧). وهكذا، استطاع الفدائيون استغلال «البطن الرخو» لاسرائيل جيداً. ووجهوا له عدة ضربات ادت، في نهاية الامر، الى «وقف الحرب الثابتة. بوقف اطلاق النار الذي يشهد على منع الحسم»(٣٨). وعدم الحسم العسكري، يخدم، اولاً واخيراً، الفدائيين، الذين يستغلون فترة الهدوء، لإعادة اصلاح القاعدة التحتية. وتوسيع التنظيمات العسكرية، والحصول على المعدات العسكرية الحديثة والثقيلة.

**٣ ــ الطائرات لا تصطاد المدفع:** وهذه نتيجة مستخلصة عبر تجارب عدة عرفتها الحروب الحديثة، سواء في كوريا ام في فيتنام ام في الشرق الاوسط. وقد اكد الجنرال مردخاي غور، رئيس الاركان السابق، هذه الحقيقة عندما سئل عن رأيه بهذا الموضوع فأجاب، انه طلب فحص تأثير قصف سلاح الجو الأميركي للفيتناميين عندما عين ملحقاً عسكرياً في واشنطن، وكان الرد: انه باستثناء نقطة معينة، كانت النتيجة خسارة[٣٩]. وثبت من تجربة الطيران الاسرائيلي، في الحرب الاخيرة، ان محاولاته لتدمير القاعدة التحتية للفدائيين لم تحقق نتيجة ملموسة. بل ادت، كما قال اسحق رابين، الى خرب استنزاف «ليس باستطاعتنا الصمود فيها ولسنا بحاجة الى ذلك»[٤٠]. وشبه احدهم محاولات «الفانتوم» لاصطياد المدافع الفلسطينية بمحاولات من يبحث عن الابرة وسط اكوام الركام. فقد استخدم هذا الاسلوب في فيتنام وفشل كلياً. فالفانتوم ليست طرفاً في الحرب مع الفدائيين الذين يصلون الساعة الثالثة ليلاً مع راجمة ضخمة تضم ٤٠ صاروخاً، يطلقونها ثم ينسحبون الى صور وصيدا. وفي صباح اليوم التالي، يراقبون الفانتوم التي تبحث عنهم في السماء. ومثل هذه الحرب لا يمكنها ان تستمر زمناً طويلاً؛ حيث يسخر الفدائيون من الجيش الاسرائيلي، ويهرب سكان كريات شمونه من اماكن سكنهم. لذلك، اذا لم يحصل وقف لاطلاق النار خلال الايام القريبة «ستكون العاقبة وخيمة. واكثر منها النتائج»[٤١].

واكدت الاحصاءات التي نشرتها الصحافة الاسرائيلية، ان الفدائيين نفذوا، خلال الحرب، ٨٨ عملية قصف. وتعرضت ٣٥ مدينة ومستوطنة اسرائيلية لنيران المدفعية والصواريخ. ولم تتأثر وتيرة القصف المدفعي الفلسطيني وكثافته، في اليوم الاخير للحرب، عما كانت عليه في اليوم الاول؛ حيث بلغ مجموع القذائف التي اطلقها الفدائيون، قبل ساعات من وقف النار، نحو ٣٠٠ قذيفة وصاروخ.

**خلاصة**

واذا كان للمراقب ان يلخص نتائج الحرب الأخيرة بالنسبة لاسرائيل، فلا بد له من ان يسجل جملة من النقاط الاساسية. فهي حرب تختلف عن كل المعارك التي واجهتها اسرائيل خلال تاريخ النزاع في الشرق الاوسط. فقد سُجّلت، خلالها، عدة تحولات في «المحرمات» التي حذرت القيادة الاسرائيلية من المساس بها تحت كل الظروف. واهتز كثير من المبادىء العسكرية التاريخية التي حافظ الاسرائيليون عليها الى درجة القدسية. وكما قال احدهم ساخراً: ان الحرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية، في صيف ١٩٨١، ستسجل «كحدث تاريخي في حياة الجيش الاسرائيلي»[٤٢]؛ حيث بلور مناحيم بيغن نظرية استراتيجية جديدة. وهي نقل الحرب الى «عمق المواقع المدنية لاسرائيل». ومع اننا ندرك حقيقة المبالغة النسبية الكامنة في هذا التقدير، والناتجة عن طبيعة الصراع الحزبي الداخلي في معظمها. وندرك ايضاً ان عملية التحول الاستراتيجي تسير ببطء شديد، الا ان الامر، يحتاج الى اكثر من وقفة، لاستخلاص العبر، واستنتاج الدروس.

(١) يعقوب ايرز، ملحق معاريف، ١٩٨١/٧/١٧.
(٢) ايتان هابر، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٣) يعقوب ايرز، مصدر سبق ذكره.
(٤) يعقوب ايرز،معاريف، ١٩٨١/٧/١٩.
(٥) ر.إ.إ.، العدد ٢٣٩٤، ١٦ و١٧/٧/١٩٨١، ص ٤.
(٦) هآرتس، ١٩٨١/٧/١٧.
(٧) دافار، ١٩٨١/٧/١٩.
(٨) هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٩) زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٧.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٢) زئيف شيف، مصدر سبق ذكره.
(١٣) يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٣١.
(١٤) هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٣.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٠.
(١٧) عل همشمار، ١٩٨١/٧/٢٤.
(١٨) هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٧.
(١٩) ر.إ.إ.، العدد ٢٣٩٤، مصدر سبق ذكره، ص ٨.
(٢٠) المصدر نفسه، العدد ٢٤٢٠، ١٧ و١٨/٧/١٩٨١، ص ١٠.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٩.
(٢٢) ايتان هابر، مصدر سبق ذكره.
(٢٣) يعقوب آيرز، معاريف، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٢٤) يهو شواع تدمور، دافار، ١٩٨١/٧/٢٧.
(٢٥) موشي دايان، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٨/٧.
(٢٦) معاريف، ١٩٨١/٧/٢٩.
(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) يعقوب ايرز، ملحق معاريف، ١٩٨١/٧/٣١.
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) معاريف، ١٩٨١/٧/٣١.
(٣٢) زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٣٣) يعقوب ايرز، معاريف، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٣٤) معاريف، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٣٥) يعقوب ايرز، ملحق معاريف، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٣٦) عاميرام نير، دافار، ١٩٨١/٧/٢٧.
(٣٧) يعقوب ايرز، معاريف ١٩٨١/٧/٢٦.
(٣٨) المصدر نفسه.
(٣٩) يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٣١.
(٤٠) من نقاش كتلة المعراخ في الكنيست، دافار، ١٩٨١/٧/٢٩.
(٤١) ايتان هابر، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٤٢) يورام بيري، دافار، ١٩٨١/٧/٢٤.




# وقائع الحرب

## أحمد شاهين

كتب يورام بيري، في صحيفة «دافار» الصادرة يوم ١٩٨١/٧/٢٤ «ان الحرب ضد م.ت.ف.، في صيف ١٩٨١، ستسجل كحدث تاريخي في تاريخ الجيش الاسرائيلي، حيث بلور مناحيم بيغن، وزير الدفاع، مفهوماً استراتيجياً جديداً: نقل الحرب إلى جبهة اسرائيل الداخلية المدنية. ولم يحدث أبداً أن أدّت عملية عسكرية بادرنا إليها نحن بأنفسنا، الى مكوث سكان بئر السبع، والقدس أو طبريا أسبوعاً كاملاً في الملاجىء»[1].

لقد كتب الكثير عن الحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية التي امتدت بين العاشر والرابع والعشرين من شهر تموز (يوليو) ١٩٨١، حسب التقويم الفلسطيني لها، وامتدت بين الخامس عشر والرابع والعشرين من الشهر ذاته، حسب التقويم الاسرائيلي، فكانت، على الجانب الفلسطيني «حرب الخمسة عشر يوماً»، وفي الجانب الاسرائيلي «حرب الأيام التسعة»، حيث تقرر آنذاك وقف إطلاق النار أيضاً بتوقيتين مختلفين. فقد أعلنت اسرائيل قبولها بوقف إطلاق النار في الساعة الواحدة والنصف من يوم ١٩٨١/٧/٢٤، بعد اجتماع ضم المبعوث الأميركي الخاص فيليب حبيب، ورئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن. وأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية قبولها به في الساعة الخامسة بعد الظهر من اليوم ذاته، بعد اتصال بين الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، ورئيس المنظمة ياسر عرفات.

لهذه الأمور التي تبدو صغيرة، أو انها تفاصيل قياساً لحجم الحرب، يمكن القول أن الحرب التي دارت على جانبي الحدود الجنوبية للبنان كانت فعلين عسكريين وقرارين سياسيين، ولم تكن فعلاً وقراراً من جانب واحد ورد فعل من الجانب الآخر. وهذا ما يميزها عن كافة الحروب العربية ـ الاسرائيلية التي سبقتها. ومن هذا التقويم لتلك الحرب، سنعرض للظروف التي أحاطت بها على الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني، حيث كانت حرباً اسرائيلية ـ فلسطينية، كما سنتناول حجمها العسكري وانعكاسها السياسي أيضاً، وما أثارته من ردود فعل.

## الوضع عشية الحرب في الجانب الاسرائيلي

□ لقد نجح تكتل الليكود في الانتخابات الاسرائيلية التي جرت في ١٩٨١/٦/٣٠ بأكثرية ضئيلة، جعلته مرشحاً غير مؤكدٍ لتشكيل الحكومة الجديدة. إذ فاز بـ ٤٨ مقعداً في الكنيست؛ بينما فاز المعراخ، المرشح الآخر لتشكيل الحكومة بـ ٤٧ مقعداً. وبدأ الطرفان تنافسهما لاستقطاب الأحزاب الصغيرة من أجل تشكيل ائتلاف من ٦١ عضو كنيست على الأقل، شكلت فيه الأحزاب الدينية (المفدال وأغودات يسرائيل وتامي) بيضة القبان، حيث أن تلك الأحزاب مجتمعة هي الوحيدة التي تصل مع أي من التكتلين الكبيرين إلى الرقم ٦١ (بعد انضمام راتس إلى المعراخ أصبح له أيضاً ٤٨ مقعداً في الكنيست). وصمم بيغن على أن يشكل الحكومة بأي ثمن كي يثبت أن صعود الليكود للسلطة، في عام ١٩٧٧ لم يكن «حدثاً عارضاً» كما أسماه زعماء المعراخ آنذاك.

□ عاد فيليب حبيب، المبعوث الأميركي الخاص، في جولة ثالثة، لحل مسألة الصواريخ السورية المنصوبة في لبنان. تلك المسألة التي أصَّر مناحيم بيغن على إنهائها، إن لم يكن بالسبل الديبلوماسية التي تعهدت بها الولايات المتحدة الأميركية؛ فبالسبل العسكرية التي أعلن بيغن أنه سيستخدمها. وقد حاول مناحيم بيغن تغطية قصوره عن حل مشكلة الصواريخ، قبل الانتخابات الاسرائيلية، بالضربة الناجحة التي وجهها للمفاعل النووي العراقي في ١٩٨١/٦/٧. وكانت الولايات المتحدة قد طلبت من اسرائيل إحلال الهدوء في لبنان وتقليص طلعات طيرانها الاستطلاعية في سمائه لمساعدة حبيب على حل تلك المسألة، لكن الأمر طال، والجداول الزمنية التي حددها بيغن لحبيب، لم تسرِّع في حل تلك الأزمة، وخوض معركة عسكرية مع الصواريخ السورية قد تُمنى إسرائيل فيها بخسائر عسكرية لا قبل لمناحيم بيغن على احتمال نتائجها السياسية، على الصعيدين الداخلي والعالمي. والحل، كان قرار الحكومة الاسرائيلية باستئناف العمليات العسكرية ضد قواعد م.ت.ف. في لبنان، الهدف الأسهل عسكرياً، حسب تقويم جنرالات اسرائيل.

□ الحديث عن الاستقلال والتبعية في اسرائيل للولايات المتحدة الأميركية موضوع حوار دائم في الأوساط السياسية الاسرائيلية. وترى بعض الأطراف، في الحكومة والمعارضة، وجوب التصرف في ما له علاقة بشؤون الأمن الاسرائيلي دون العودة إلى أميركا «الملزمة بتغطية كل ما تقوم به إسرائيل»، حسب آراء تلك الأطراف؛ بينما يرى الطرف الآخر وجوب عدم القيام بأية خطوة عسكرية «دون تفاهم مع دولة عظمى... أحد المبادىء الاستراتيجية الأساسية التي ميزت بن ـ غوريون وخلفاءه»[٢]. ويقف مناحيم بيغن، الذي يرى بعض المعلقين الاسرائيليين أنه «يطمح إلى التشبه ببن ـ غوريون» مع الطرف الأول القائل بالاستقلالية المطلقة، وتصريحاته الكثيرة، سواء بالنسبة لبعض الزعماء الاوروبيين، أو بعض رجال الادارة الأميركية شواهد على تلك الشخصية التي خاضت صراعها مع زعماء حركة العمل على السلطة طوال ثلاثين عاماً من موقع المعارضة، حيث لم يتفق معها إلا في حال الحروب.

وبدا القرار الأميركي بوقف إرسال طائرات اف ـ ١٦، بعد الهجوم الاسرائيلي على

المفاعل النووي العراقي، نوعاً من الضغط على الحكومة الاسرائيلية،فجاء قرارها، بكل ما يحمله من استفزاز لإدارة الرئيس ريغان، باستئناف العمليات العسكرية في لبنان، وحبيب في المنطقة، رد فعل على ذلك القرار الأميركي.

□ قررت الحكومة الاسرائيلية، عام ١٩٨٠، انتهاج سياسة جديدة في حربها ضد الفدائيين الفلسطينيين تعتمد على مبدأ المبادرة إلى ضربهم وهم في قواعدهم لمجرد توافر المعلومات عن أماكن تواجدهم العسكري، ودون انتظار قيامهم بعمليات داخل الأرض المحتلة. وهكذا استخدمت اسرائيل لهذا الغرض سلاحها الجوي في جميع العمليات التي نفّذتها في إطار السياسة الجديدة. وكان الرد الفلسطيني يقتصر، بعد كل عملية اسرائيلية، على قصف مستوطنات اسرائيل الشمالية ببعض رشقات الكاتيوشا، وأحياناً كان الفدائيون يكتفون بقصف مناطق سعد حداد كرد على القصف الاسرائيلي. وشجع ذلك اسرائيل على التمادي في عملياتها معتبرة أن نشاطها العسكري ضد القواعد الفدائية أمر سهل، تبعاته لا تحمّل اسرائيل أي عبء، يضاف إلى ذلك وجود قبول عالمي «بحق اسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الفدائيين»، ووجود صمت عربي حياله أيضاً، حيث يجعل ذلك الفلسطينيين وحيدين في ساحة مكشوفة للطيران الاسرائيلي.

□ للأسباب السابقة مجتمعة، جاء القرار الاسرائيلي باستئناف العمليات العسكرية ضد المقاومة الفلسطينية في لبنان، حيث كانت تقديرات جنرالات اسرائيل أن الأمر سينتهي مع انتهاء الطيران الاسرائيلي من أعمال القصف.

ويعلق المراقبون الاسرائيليون على ما حدث بعد ذلك بأن «النقطة الأكثر مدعاة للقلق بالنسبة إلينا، لدى إقدامنا على تقويم التطورات في لبنان، هي الإحساس بانعدام أيّ شكل من التخطيط والفكر الاستراتيجي في اسرائيل، لأن ثمة خللاً في عملية التفكير والقرار السياسي عندنا، والنتيجة أن التطورات التي كان بالإمكان توقعها سلفاً جاءتنا بصدمة ومفاجأة... واليوم تجد الحكومة نفسها أسيرة مبالغات مناحيم بيغن اللفظية، من خلال فقدان الكثير من المرونة»[٣].

## الوضع عشية الحرب في الجانب الفلسطيني

يجمع المراقبون لوضع الصراع العربي ـ الاسرائيلي على أن هذا الصراع، بعد حرب تشرين الأول (اوكتوبر) ١٩٧٣، أخذ منحيين متباعدين: الأول اتجاه التسوية السلمية الذي أعلنت الدول العربية استعدادها للسير فيه تحت شعار «السلام العادل والدائم» بعد تلك الحرب، مع الاعلان عن توازي ذلك «السلام». «بتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». وتجلي الشعار الأول بالمطالبة بإعادة الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ وفق قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨، بينما ظل الشعار الثاني دون تحديد مضمون للحقوق المشروعة، فكان يُزاد عليه أحياناً «حق العودة إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة عليها»، أيضاً دون تحديد جغرافي. واستطاعت منظمة التحرير الفلسطينية، في إطار صراعها على استقلالية القرار الفلسطيني، التوصل إلى اعتراف عربي رسمي بأنها

الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وقد قبلت اسرائيل بالتفاوض مع العرب من أجل «السلام العادل والدائم»، ورفضت أي نوع من التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»، مما ولَّد الاتجاه الثاني للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

الاتجاه الثاني للصراع العربي ـ الاسرائيلي، تكرس على الجبهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية صراعاً عسكرياً متواصلاً، داخل الأراضي المحتلة قام به سكانها بكل الوسائل المتوافرة لديهم من الحجارة إلى السلاح، وخارجها، حيث اقتصر على الأراضي اللبنانية، مكان الوجود العسكري للمقاومة الفلسطينية، بعد أن أغلقت كافة الحدود العربية الأخرى بوجهها. وشنت اسرائيل، مستفيدة من الجو العربي المسالم، هجمات متواصلة في لبنان ضد الفدائيين، كان منها عملية الليطاني التي اجتاحت فيها القوات الاسرائيلية جنوب لبنان، ووُضعت على أثرها قوات الطوارىء الدولية على حدود لبنان الجنوبية. وقد اعتبر الاسرائيليون أن حربهم مع الفلسطينيين هي «حرب وجود».

هذا الانشطار في اتجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حَكم وتحكَّم في قرارات منظمة التحرير الفلسطينية بخصوصية وضعها (ثورة بلا أرض، وشعبها موزع في كافة الأقطار العربية مع تقييد على حرية حركته عبر تلك الأقطار).

فكيف كان الوضع العربي عشية استئناف اسرائيل لأعمالها العدوانية ضد الثورة الفلسطينية؟

□ اتفاق كامب ديفيد ترسخ شقٌ منه، وبدأ مسار تطبيع العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية يدخل حيز التنفيذ. وأصبح الشق الثاني منه (الحكم الذاتي للفلسطينيين) الأمر الملح والمطلوب التوصل فيه إلى نتائج عملية. مقابل ذلك، ظل الرفض العربي الرسمي لتلك الاتفاقيات رخواً على صعيد القرارات التي اتخذت لمواجهته، وتنفيذها، بل إن بعض الدول العربية (السودان والصومال) التي وافقت على تلك القرارات بدأت نقضها، وافتتحت صفحة جديدة من العلاقات مع نظام السادات، كما أن بعضها الآخر لم يقطع جسور اتصالاته بالسادات، حيث استمرت لها معه شبكة اتصالات سرية، كانت مصر تلمح إليها بين حين وآخر، بينما تنفيها تلك الدول. ولم تشكل جبهة الصمود والتصدي التي شاركت فيها م.ت.ف.، قوة رفض عربية فعالة لتلك الاتفاقات، إذ كفت دول تلك الجبهة عن التلاقي، بعد أن تمكنت من التوصل مع الدول العربية الأخرى إلى اتفاق حول الحد الأدنى لمواجهة كامب ديفيد في قمتي بغداد وتونس، ١٩٧٨ و ١٩٧٩ على التوالي.

□ الادارة الأميركية الجديدة طرحت، في حملتها الانتخابية، ومع وصولها للسلطة، إمكان تجاوز اتفاقيات كامب ديفيد. وبدا أن لديها خيارات أخرى، حيث وجَّه الرئيس ريغان دعوة للملك حسين لزيارة واشنطن، كما طلب من الرئيس السوري حافظ الأسد عقد لقاء قمة بينهما في دولة اوروبية محايدة.

ومع حدوث أزمة الصواريخ السورية بين اسرائيل وسوريا، تدخلت الولايات المتحدة الأميركية لحلها ديبلوماسياً، وأوفد الرئيس الأميركي فيليب حبيب مبعوثاً شخصياً له لحل تلك الأزمة. واتسعت دائرة جولات حبيب، لتشمل، إضافة إلى سوريا واسرائيل ولبنان، السعودية، وارتبطت نتائج جولاته بالعودة إلى واشنطن للتشاور. مما بدا معه أن مهمة حبيب لم تعد قاصرة على أزمة الصواريخ، بل تعدتها لتدخل في مسارب أزمة الشرق الأوسط، فتولدت على هامش جولة حبيب لجنة المتابعة العربية لحل الأزمة اللبنانية. وبدا مع النشاط العربي لحل الأزمة اللبنانية، كأن تسوية ما تتجاوز لبنان يجري الإعداد لها دون الأخذ بعين الاعتبار مسألة الفلسطينيين، حسب ما بدا لبعض المراقبين.

□ الركود على الجبهات العربية الأخرى المحاذية لاسرائيل، جعل الثورة الفلسطينية تعزز وضعها العسكري على الجبهة اللبنانية ــ الاسرائيلية. وبعد الاجتياح الاسرائيلي للجنوب اللبناني في آذار (مارس) ١٩٧٨، تبين للمقاومة الفلسطينية أن نظام تسليحها غير كاف لمواجهة مثل تلك العمليات، فعمدت منذ ذلك إلى تكثيف تسليحها على ثلاثة مستويات، اتصفت جميعها بالقدرة على التحرك والانتقال من مكان إلى آخر (مكننة السلاح).

١ ــ تعزيز قدرة المقاومات الأرضية وزيادة كثافتها لمواجهة العمليات الاسرائيلية من الجو.

٢ ــ تعزيز وتكثيف وحدات المدفعية البعيدة المدى وصواريخ الكاتيوشا للتمكن من الرد على عمليات العدو الاسرائيلي بقصف العمق لديه بعد أن صارت عملية التسلل إلى الداخل قليلة الحظ بالنجاح.

٣ ــ التسلح بالدروع والوحدات المضادة للدروع لتسهيل إمكان القيام بمعارك متحركة ضد احتمال أي هجوم اسرائيلي.

هذا الوضع، دفع اسرائيل إلى العمل، حسب تصريحات المسؤولين الاسرائيليين، لمنع منظمة التحرير الفلسطينية من تنظيم نفسها كجيش نظامي، أو شبه نظامي «فمنذ وقت ليس بالقليل، ورئيس الأركان يقول لرئيس الحكومة: إن شكل انتشار [الفدائيين] وتمركزهم في جنوب لبنان، أخذ يتغير: فمن وحدات إغارة، أصبحوا شبه تنظيم عسكري يتعاظم ويشكل خطراً على المستوطنات في شمال اسرائيل... وبعد أسبوعين من الانتخابات أعطي الضوء الأخضر لسلاح الجو لقصف أهداف [الفدائيين] في الدامور. وسبق القرار مشاورات على مستوى وزاري في القدس»(٤).

وهكذا بدأت تلك الحرب.

## حرب الخمسة عشر يوماً

ظهر يوم الجمعة ١٩٨١/٧/١٠، بدأ الأمر كالعادة، إذ شنت اسرائيل غارتين جويتين استهدفت الاولى «قاعدة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في منطقة حبوش

قضاءالنبطية، بينما استهدفت الثانية خراج بلدة عيتنيت قضاء الزهراني»[٥]. ومساء اليوم ذاته، قصفت المدفعية الاسرائيلية عدة قرى في جنوب لبنان بين الساعة التاسعة والنصف والساعة الثانية عشرة ليلاً. ورد الفدائيون على القصف «باطلاق صورايخ كاتيوشا من مواقعهم في جنوب لبنان، أصابت كريات شمونة... وقالت تقارير أولية أن القصف الذي يعتبر الأول من نوعه، منذ ٢ آذار (مارس) الماضي، أدى إلى إصابة ١٨ اسرائيلياً بجراح»[٦]. وكان يمكن للأمر أن ينتهي كالعادة عند هذا الحد. لكن اسرائيل عاودت، في ١٩٨١/٧/١٢، أعمالها الهجومية، فشنت غارة على «المنشآت العسكرية التابعة للفدائيين في لبنان، وأصابت مستودعات للأسلحة والذخيرة... وتقع المنطقة التي هوجمت... جنوب بيروت بين بلدتي الدامور والناعمة»[٧].

وتكرر الهجوم الاسرائيلي الجوي يوم ١٩٨١/٧/١٤، وكان في سماء لبنان طيران سوري «فحاول السوريون خرق الوضع الذي يجب أن يبقى قائماً في سماء لبنان، ولا شك جعلناهم يدفعون ثمن ذلك... ونأمل ألا يكون للسوريين علاقة بحربنا ضد الفدائيين»[٨]. هذا ماصرح به مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع الاسرائيلي يومذاك. ورد الفلسطينيون بالطبع مستخدمين صواريخ الكاتيوشا وقذائف المدفعية البعيدة المدى، في ١٩٨١/٧/١٥، باتجاه عدد كبير من المدن والقرى الاسرائيلية. ولم تحتمل اسرائيل رد الفلسطينيين، فبدأت، منذ يوم ٧/١٦، نمطاً جديداً من الحرب «فصبت... مئات القذائف فوق ٤٦ مدينة وقرية جنوبية... وسجلت تدمير خمسة جسور استراتيجية... وقالت المصادر أن المواجهة تأخذ حجم حرب اسرائيلية ــ فلسطينية حقيقية»[٩].

وفي يوم ١٩٨١/٧/١٧ «في الحادية عشرة قبل الظهر تماماً... هاجمت بيروت من البحر مقاتلات حربية اسرائيلية عددها بين ١٢ و ٩ طائرات، وصبت ماتحمل من قذائف وصواريخ وحمم فوق مناطق عدة مسببة سقوطمئات الضحايابين قتيل وجريح... وعلى صعيد الأضرار التي أحدثتها الغارة... فإن ٧ بنايات قد دمرت في منطقة الفاكهاني تدميراً كاملاً، وإن ٣ بنايات أخرى أصيبت بتدمير جزئي... وكانت أرقام قتلى وجرحى العدوان ترتفع مع مرور الساعات، وسجل حتى العاشرة ليلاً مقتل أكثر من ١٥٠ شخصاً وجرح أكثر من ٦٠٠ شخص»[١٠].

وهكذا استمرت الحرب حتى وقف إطلاق النار في ١٩٨١/٧/٢٤.

## حرب الجسور وقصف المدنيين في بيروت

«أعلن الناطق باسم الجيش الاسرائيلي... أن الطائرات هاجمت ودمرت مراكز قيادية وقواعد [للفدائيين] كما دمرت ثلاثة جسور على نهر الزهراني، وجسرين على نهر الليطاني، كانت تستخدم كلها كمحاور حركة لقوات [الفدائيين] في الجنوب»[١١].

وعلق رئيس الأركان الاسرائيلي، الجنرال رفائيل إيتان، على ضرب الجسور وقصف التجمعات السكنية بالقول: «إننا لن نسمح بأن تصبح الحياة صعبة في جانبنا، بينما تبقى الحياة عادية في جانبهم... إن الجسور لن تبقى مفتوحة أمام حركة السير، وسيهتم

الجيش الاسرائيلي بذلك. وإذا كان [الفدائيون] قد عملوا حتى الآن تحت غطاء المدنيين، فابتداءً من الآن سيجدون صعوبة في ذلك، بسبب قلة الراحة التي سيعانيها المواطنون المدنيون... فدولة اسرائيل وصلت مع [الفدائيين] إلى وضع لم تعد تستطيع السماح لنفسها أن تدع الحياة تجري وراء الحدود بصورة عادية»(١٢).

وأعلن مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية عن «ان المسؤولية عن نتائج عمليات الجيش الاسرائيلي تقع على عاتق من يبحث عن الوقاية عبر تعريض سلامة المدنيين للخطر... إن اسرائيل ستواصل ضرب العدو حتى تضع حداً لهجماته، وحتى يتحقق السلام بين اسرائيل ولبنان»(١٣).

لكن الفدائيين الفلسطينيين أقاموا جسوراً على طريقتهم، حيث ألقيت العبّارات في الأنهار وردم فوقها التراب والحصى، وعادت الحركة بين بيروت والجنوب اللبناني شبه طبيعية، ولم تستغرق تلك العملية وقتاً طويلاً لتنفَّذ، ففي اليوم التالي لقصف الجسور، كانت الجسور الجديدة سالكة «وتتمتع عبّارات الأنهر بأهمية كبرى، فعبرها يتم نقل المعدات الثقيلة الخاصة [بالفدائيين] كالمدافع الثقيلة وعربات صواريخ الكاتيوشا إلى منطقة صور والنبطية ليتواصل القصف الذي يقوم به [الفدائيون]»(١٤). وعلق رئيس الأركان السابق مردخاي غور على عملية ضرب الجسور بالقول: «إن ضرب الجسور لن ينهي مسألة نقل معدات قتالية، كما أن التأثير على الحياة المدنية سيكون جزئياً فقط»(١٥).

## حرب الأيام التسعة

قال ياسر عرفات، رئيس م.ت.ف.، في رسالة وجهها إلى مقاتلي القوات الفلسطينية ـ اللبنانية المشتركة: «إن الدماء الزكية التي سالت من أجساد أبنائنا وبناتنا فوق كل شبر من الأرض اللبنانية الطيبة وفوق كل شبر من المخيمات الفلسطينية... لن تذهب هدراً... ولن تمر دون عقاب رادع لهؤلاء القتلة الأميركيين الصهاينة»(١٦).

ويبدو، فعلاً، أن الأمر لم يمر «دون عقاب رادع». فقد ردت قوات المقاومة الفلسطينية على القصف الذي بدأ، يوم ١٩٨١/٧/١٠، بقصف كريات شمونه بصواريخ الكاتيوشا. لكن الرد الأعنف الذي نفذته تلك القوات كان يوم الأربعاء في ١٩٨١/٧/١٥، حيث أعلن مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية عن «أن المنظمات [الفدائية] أطلقت نيرانها، في الخامس عشر من الشهر الجاري، أي يوم الأربعاء الماضي من هذا الاسبوع، باتجاه عدد كبير من القرى والمدن الاسرائيلية، مما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين، وإصابة ٢٥ آخرين بجراح»(١٧).

وعلقت الاذاعة الاسرائيلية على ذلك بالقول: «يعتبر قصف الكاتيوشا مساء اليوم باتجاه الجليلين الأعلى والغربي من أعنف عمليات القصف التي شهدتها المنطقة منذ سنوات... والشيء المميز، هذه المرة، هو كثافة القصف والتنسيق الذي اعتمده [الفدائيون] عبر إطلاق متوازٍ من أماكن مختلفة باتجاه أهداف كثيرة داخل الأراضي الاسرائيلية... وتنظر جهات سياسية في القدس بخطورة بالغة إلى ما حدث... وقالت تلك

الجهات ان قوة رد فعل [الفدائيين] كان يجب أخذه بالحسبان، بعد القصف الجوي الاسرائيلي»[١٨].

وعلّق مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع آنذاك، أنه «كان واضحاً لنا منذ وقت بعيد أن [الفدائيين] يتجهون نحو التطرف... وما من شك في أن هذا يشكل، من وجهة نظرنا، ضربة غير عادية. إذ سقطت كمية ضخمة من صواريخ الكاتيوشا على عدد كبير من المستوطنات... وسنضطر إلى الرد على [الفدائيين] بمزيد من العنف والشدة... أما هل هناك رد قاطع ونهائي ينهي مشكلة [الفدائيين]؟ في تقديري أن الجواب بالنفي... وستكون حرباً طويلة الأمد حتى يطرأ تحول مثلما طرأ تحول على العلاقة مع مصر»[١٩].

وقد استهدف قصف الفلسطينيين للمواقع الاسرائيلية كل ما طالته أسلحتهم على محدوديتها، وشمل القصف «٢٣ مستوطنة، ١٦ منها في إصبع الجليل، و٧ في الجليل الغربي.. شملت المستوطنات التالية: شناديشون، حانيته، مسغاف عام، شويره، زرعيت، بن عامي، هاغوشريم، تل حاي، مرغليت، كفار جلعادي، منارة، دفنة، بيت هيلل، كفار بلوم، نئوت مردخاي، كفار يوفال، اخزيف، غيشر هازيف، دان، ريشون، نهاريا، كريات شمونه، المطلة»[٢٠] و«تسببت في وفاة خمسة مواطنين وجرح ٤٦ آخرين... وقد أصيبت مئات المنازل ونجمت أضرار مباشرة تقدر بعشرات الملايين من الشيكلات. كما أن الأضرار غير المباشرة التي لحقت بالزراعة والسياحة والصناعة والخدمات تقدر هي أيضاً بملايين كبيرة»[٢١].

والنتيجة، كما قال المعلق العسكري الاسرائيلي زئيف شيف، في مقال له في جريدة هآرتس: «لا مفر من أن نقرر... بأن الجولة الحالية قد انتهت بخسارة كبيرة لاسرائيل في النقاط وبربح معين [للفدائيين] ولـ م.ت.ف.، في النقاط، رغم الخسائر التي لحقت [بالفدائيين]»[٢٢].

## الوضع في المستوطنات الاسرائيلية

لقد جاءت تقارير المراسلين الاسرائيليين عن الوضع في المستوطنات الشمالية الاسرائيلية، طوال فترة تلك الحرب، سوداء ومشحونة بخوف المستوطنين من استمرار الوضع. فقد اعتاد الاسرائيليون أن يعيشوا الحرب على أراضٍ غير أراضيهم، ويستمعون إلى نتائجها المفرحة لهم عبر وسائط الاعلام. أما هذه الحرب التي استمرت تسعة أيام بالنسبة لهم، فقد كانت تمسهم مباشرة، واضطرتهم إلى تمضية وقتهم بالكامل في الملاجىء، التي لم تكن معدة كما يجب انطلاقاً من الشعور بعدم الحاجة الماسة لها التي كرستها تجاربهم في الحروب السابقة. وهكذا استطاع الفدائيون الفلسطينيون أن يحققوا على الجبهة النفسية للاسرائيليين انتصاراً عجزت عن تحقيقه كافة الجيوش العربية في أربع حروب. وبدا في الحرب الأخيرة «السوبرمان الاسرائيلي» خائفاً مذعوراً. فقد قال رئيس المجلس الاقليمي لمنطقة سولام تسور: «أعتقد أن هذه هي المرة الاولى التي نواجه حقيقةً كهذه»[٢٤].

وعلقت إحدى المستوطنات اللواتي غادرن كريات شمونه بالقول: «عندما نشاهد الجرحى والقتلى والمنازل المدمرة نشعر أن الغربة أسهل علينا من البقاء»[٢٥]. كما علقت أخرى بالقول: «وجدنا في تل ــ أبيب الكثير من وسائل التسلية التي لا تتوافر في كريات شمونه... بالاضافة إلى ذلك، كنا في كريات شمونه نعد الكـاتيوشـا، بينما ننـام هنا ولا نحتاج لعدها»[٢٦].

هذا في كريات شمونه، أما في الكيبوتسات، فقد لخص الوضـع رئيس المجلس الاقليمي السابق لسولام تسور، آبي كلوتان، بالقول: ان «معظم مواطنينا من الكيبوتسات، وهي مستوطنات قديمة، شاهدت الحرب وخبرتها... وهي تعرف مشكلاتها. لكنني لا أريد إخفاء الحقيقة، وهي أن استمرار أيام التوتر له تأثير أيضاً حتى على ذوي التجربة والأعصاب القوية... وسكان الحدود معنيون ككل مواطن آخـر في البلاد بـالعيش في سلام... وهم معنيون بحل تلك المشكلة. وعندما أقول: معنيون بحلها، علينا أن ندرس وسائل ذلك الحل. ولو سمح لي بوصف الوضع الراهن، لقلت ان إرهابياً أصبح منقذاً. ونحن كدولة ورئيسها على رأسها نظهر الآن كإرهابيين»[٢٧].

أما في نهاريا، فقد علقت المستوطنة حايه ليفي بالقول: «ان أكون أماً وربة بيت في نهاريا اليوم، ربما لا يقودني إلى الشعور بشيء سوى التوتر. لكن أن أكون ربة بيت وامرأة عاملة مع طفلين، يصبح الوضع صعباً جداً، لهذا السبب أرسلت أمس ولديَّ إلى مخيم كي يشعرا أن الحياة مستمرة»[٢٨].

ولخص ايتان هابر الوضع في المستوطنات الشمالية في مقال له في صحيفة يديعوت احرونوت بالقول: «اتضح أن المناعة النفسية لدى جزء كبير من السكان المدنيين بحاجة ملحة إلى تشجيع وحقنها بالدم. والخلل القومي في هذا الشأن كبير جداً. وقد اتضح كما هو دائماً أن الأكثر صراخاً ليسوا أبطالاً بالضرورة... ومن الصعب العيش في ظل ازيز صواريخ الكاتيوشا المخيف والمهدد والمدمر، ولكن لا نستطيع أن نعفي أنفسنا من مناقشة كل ما حدث في مدن الشمال عندما يحين الوقت. والقصص التي تصل منها محزنـة جداً»[٢٩].

واضطـر رئيس الأركان العامة، مع تفاقم الوضع، إلى اتخاذ قرار «نقـل جنود ومجندات من قيادة المنطقة الشمالية إلى كريات شمونه للمساعدة في مجالات مختلفة، ابتداء من توزيع المواد الغذائية على السكان المقيمين في الملاجىء، إلى جعل الملاجىء نوادي موسيقية، حيث يؤدي وجود قوات الجيش الاسرائيلي في كريات شمونه إلى الشعور بالأمن بين السكان»[٣٠] ويبدو أن العلاج بالكي لم ينفع، فقد غادر السكان كريات شمونه «كي يشعروا أن الحياة مستمرة».

## نزوح سكان كريات شمونه

لقد حاولت الحكومة الاسرائيلية تغطية هجرة سكان كريات شمونه عن المدينة بالاعلان، في وسائل الإعلام، أن الأمر لم يكن هروباً، بل كان «خروجاً في إجازة». ويعلق

ميخائيل غراتي على ذلك بالقول ان «من بين جميع الكلمات المنمقة التي ابتكرت في اسرائيل، خلال السنوات الأخيرة، يبدو أنه لم يكن هناك أسوأ من عبارة «الخروج في إجازة»، تلك العبارة التي استهدفت التغطية على ظاهرة يمكن أن نطلق عليها دون وجل: «الهروب الكبير...». وقال أحد مديري المشروعات الكبرى في المنطقة الصناعية في كريات شمونه: «ان عدد السكان الذين بقوا في البلدة التي يستهدفها القصف يقدر مابين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ نسمة من مجموع ١٧ ألف نسمة عدد سكان البلدة»(٣١).

وعلق مراسل الاذاعة الاسرائيلية بالقول: «ان كل من لديه نقود يغادر المنطقة، كما يغادرها كل شخص له عائلة خارج كريات شمونه، أما من لا يملك نقوداً، فهو يعاني من هذا الوضع»(٣٢).

وقال أحد مستوطني نهاريا، التي لم تواجه ماواجهته كريات شمونه: «ان البلدية نفسها أعلنت عجزها، فكيف يستطيع مواطن مثلنا التحمل تحت وطأة ظروف كهذه، بالاضافة إلى أن الملاجىء في منتهى السوء»(٣٣).

وقد طالب المستوطنون رئيس الحكومة، عندما زار كريات شمونه، تنفيذ وعده «بعدم سقوط صواريخ الكاتيوشا»، فرد عليهم بالقول: «الصبر يا أحبائي، وسيأتي يوم لا يسقط فيه أي صاروخ كاتيوشا على كريات شمونه»(٣٤).

وزار وزراء اسرائيليون وأعضاء كنيست من كافة الكتل السياسية كريات شمونه لتشجيع السكان والاعراب عن التضامن معهم. وعلق شمعون بيرس رئيس حزب العمل على الوضع في المستوطنات بأن «حياه الناس في مواجهة الكاتيوشا دون معرفة الهدف السياسي منها، أوجبت التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن... وان وقف النار تم مع م.ت.ف. بواسطة السعوديين، وهذا أمر لا جدوى من نكرانه»(٣٥).

## وقف اطلاق النار

أجمعت الأوساط السياسية الاسرائيلية على صعوبه استمرار «حرب الاستنزاف» في الشمال. وقال موشي آرنس، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست: «ان الوضع لا يمكن أن يستمر، وهذا يعني أنه ينبغي علينا أن نتوصل إلى وضع يوقف رجال م.ت.ف. عن قصفهم لمستوطنات الشمال... وانا نبذل جهوداً في هذا الاتجاه، لم تفلح حتى الآن. وإذا لم تؤدِّ هذه الجهود... إلى النتيجة المرجوة، فسوف نضطر للقيام بعمليات أكثر اتساعاً»(٣٦).

وقد بدأ العمل لوقف إطلاق النار على محورين، تولت الجهد على المحور الأول الولايات المتحدة الأميركية، وطلب حبيب، باسم رئيس الولايات المتحدة، من جميع الأطراف وقف إطلاق النار فوراً. ورد عليه رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن: «انه لا يستطيع وحده تقرير موضوع وقف اطلاق النار في لبنان وشروطه... وإذا كانت الولايات المتحدة تطالبنا بوقف اطلاق النار، فعليها أن تجد جواباً لتدفق الأسلحة وتعاظم

قوة الفدائيين... واشترط رئيس الحكومة لوقف النشاط الاسرائيلي ضد الفدائيين وقف نشاطهم في لبنان عن طريق حل تقف وراءه حكومة لبنان»[٣٧].

أما المحور الثاني، فقد تحركت فيه الأمم المتحدة. إذ عقد مجلس الأمن جلسة، يوم ١٩٨١/٧/٢١، «واتخذ في نهايتها قراراً من ثلاث نقاط، يدعو إلى وقف فوري لجميع العمليات العسكرية، ووجوب المحافظة على سيادة وسلامة الأراضي اللبنانية... ولم يحتوِ القرار على أية إدانة لاسرائيل، مما أدى لقبوله من جميع الدول، بما فيها الولايات المتحدة»[٣٨]. وفي ضوء قرار مجلس الأمن، استقبل ياسر عرفات الجنرال وليم كالاهان قائد قوات الطوارىء الدولية في لبنان، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، وأبلغه «بموافقته على وقف قصف المناطق الاسرائيلية الشمالية، شريطة أن توقف اسرائيل طلعات طائراتها وقصف مواقع المنظمات وقياداتها»[٣٩].

وبدأت مهمة فيليب حبيب لوقف اطلاق النار بضوء أخضر من الحكومة الاسرائيلية، فانتقل من القدس إلى بيروت ومنها إلى السعودية، ثم عاد في ١٩٨١/٧/٢٤ ليعلن وقف إطلاق النار أمام الصحافيين في القدس بحضور مناحيم بيغن، فقد «أحضر حبيب معه موافقة حكومة لبنان التي حصلت على تفويض من م.ت.ف. بوقف النار»[٤٠]. وأعلنت اسرائيل القبول بوقف إطلاق النار في الساعة الواحدة والنصف من اليوم المذكور.

أما القوات المشتركة اللبنانية الفلسطينية، فلم تعلن ذلك قبل الساعة الخامسة، حيث اجتمعت القيادة المشتركة للحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية «وقررت... الموافقة على وقف إطلاق النار عبر الحدود اللبنانية ابتداءً من الساعة الخامسة من مساء اليوم، وذلك استجابة لجهود الأمم المتحدة والجنرال كالاهان قائد قوات الأمم المتحدة»[٤١].

وأعلن الرئيس الأميركي ريغان عن «أن الاتفاق على وقف إطلاق النار دليل مشجع يفرش الطريق بالأمل نحو تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط»[٤٢].

أما زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، فقد رأى في اتفاق وقف إطلاق النار اعترافاً اسرائيلياً بـ م.ت.ف. «فالحكومة اعترفت بـ م.ت.ف. بصورة غير مباشرة. وأعتقد أن ما حدث هو أن الحكومة أعطت زخماً غير عادي لمكانة م.ت.ف.، نتيجة هذه المفاوضات... وأخشى أن تكون ارتفعت مكانتها في الولايات المتحدة الأميركية»[٤٣].

كما لقي وقف إطلاق النار ترحيباً عاماً في الأوساط العربية «وأعربت الصحف العربية عن ارتياحها لوقف إطلاق النار، واعتبرت أن هذا الموقف يعود لقدرة القوات المشتركة اللبنانية والفلسطينية على إرغام العدو بوقف عملياته»[٤٤].

فما كان عليه الموقف العربي طيلة فترةالحرب؟

## الموقف العربي من الحرب الاسرائيلية ــ الفلسطينية

يمكن، بكل بساطة، الفصل بين موقفين في الساحة العربية من الحرب الاسرائيلية ــ الفلسطينية التي استمرت خمسة عشر يوماً متواصلة، واجه فيها المقاتلون الفلسطينيون الآلة العسكرية الاسرائيلية، بتنوع أسلحتها: البحرية والبرية والجوية. والموقفان العربيان المتمايزان هما موقف الجماهير العربية، وموقف الأنظمة الرسميّة. وبالرغم من قلة التعبيرات العلنية للموقف الجماهيري، فإن هذا القليل الذي وصل على شكل برقيات تأييد لرئيس م.ت.ف.، دلّ على موقف عام غير خافٍ على أحد. وقد أرسلت منظمات الشباب والطلاب في اليمن الديمقراطي برقية لمنظمة التحرير الفلسطينية جاء فيها: «لتفخر منظماتنا بالصمود الاسطوري الذي يحققه ويجسده أبطال الثورة الفلسيطينية والحركة الوطنية اللبنانية دفاعاً وذوداً عن كرامة الأمة العربية ومستقبلها. وانها لتأسف لحالة الصف العربي في ظل هذا الزمن الرديء»(٤٥).

أما الموقف العربي الرسمي، فقد اكتفى بإعلان إدانة اسرائيل وشجب أعمالها العدوانية، ودون العودة إلى نصوص البرقيات المرسلة من المسؤولين العرب إلى قيادة الثورة الفلسطينية، فقد جاء موقف الجامعة العربية، ومقررات مجلس الدفاع العربي المشترك معبرين عن ذلك الموقف الرخو الذي اعتمدته الأنظمة العربية.

فقد جاء، في بيان الأمين العام للجامعة العربية، «ان الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان... تشكل... وسيلة لإبلاغ أطراف كامب ديفيد أن اسرائيل تعتبر لبنان والشعب الفلسطيني مستباحين، وأن على أميركا ومصر السادات أن تقبلا بهذه التصرفات الارهابية كعنصر ثابت للوضع الناجم عن معاهدة السادات واسرائيل»(٤٦).

أما بالنسبة لمجلس الدفاع العربي المشترك، فقد عقد جلساته، بناء على طلب منظمة التحرير الفلسطينية، مساء يوم ١٩٨١/٧/٢٣، وقرر في نهاية الجلسة ما يلي:

«١ ــ اتخاذ التدابير والاجراءات التي تفرضها معاهدة الدفاع العربي المشترك لمساعدة لبنان وتأييده في المحافظة على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه في مواجهة العدوان الاسرائيلي، وقد أخذ المجلس علماً بالتزام لبنان بالقرارات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالجنوب.

«٢ ــ مساعدة منظمة التحرير في مواجهة ما تتعرض له من جراء العدوان الصهيوني وفق مقررات مؤتمرات القمة العربية.

«٣ ــ تحذير الدول التي تقدم المساعدة العسكرية والاقتصادية والسياسية والبشرية لاسرائيل، لاسيما الولايات المتحدة الأميركية، بأن الدول العربية ستتخذ إجراءات شاملة في حال استمرار الدعم والمساندة لاسرائيل التي تواصل عدوانها على لبنان والأمة العربية.

«٤ ــ الطلب إلى الدول العربية المعنية تقديم أوسع التسهيلات أمام العمل الفلسطيني وذلك لدعم نضال الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة»(٤٧).

وليس أفضل من تعليق ياسر عرفات على مقررات مجلس الدفاع العربي المشترك، إذ قال في حفل إفطار: «ان مقررات اجتماع مجلس الدفاع العربي لم تكن في مستوى التحدي ولا في مستوى المجابهة والمعركة التي تخوضها الثورة الفلسطينية والجماهير الفلسطينية واللبنانية منذ ١٥ يوماً... ان القرارات هزيلة، وان الجبل تمخّض فولد فأراً... يحق لنا في الثورة الفلسطينية أن نقول ان الأمة تعيش الآن مرحلة ما بعد الحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية»[٤٨].

ولن نزيد على ما قاله عرفات، فهو كافي الدلالة.

## الموقف الدولي من الحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية

يمكن تلخيص الموقف الدولي من الحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية بأنه تراوح بين حدّين: الأسف لما حدث والإدانة لاسرائيل[٤٩].

فالموقف الأول شمل دول الغرب الرأسمالية، حيث اعرب المسؤولون فيها عن أسفهم لما حدث على جانبي الحدود اللبنانية، وأسفهم للضحايا المدنية التي ذهبت من الطرفين. إلا أن الولايات المتحدة اضطرت إلى الاعلان عن وقف إرسال شحنة طائرات أف ـ ١٦ لاسرائيل كان مقرراً أن ترسل في ١٩٨١/٧/١٦. وفسر ذلك، بأنه ضغط اميركي على اسرائيل، كما فسرته بعض الأوساط الاسرائيلية على انه بمثابة عقوبة لها. وقد اتهم وزير الدفاع الاميركي كاسبر واينبرغر «اسرائيل باعتبارها الطرف الوحيد المسؤول عن إرباك مساعي السلام في المنطقة»[٥٠].

مقابل المواقف الرسمية في الدول الرأسمالية، اتخذت بعض الأحزاب والهيئات الشعبية مواقف أكثر حدة وصلت حد إدانة إسرائيل، وطالبت حكوماتها باعلان مواقف مشابهة. وكانت الأطراف السياسية البارزة في هذا المجال الأحزاب الشيوعية، وجمعيات الصداقة مع الفلسطينيين. وقد وصف بيان أذاعه ٢٣ عضواً في مجلس العموم البريطاني مناحيم بيغن بأنه «ما زال يتصرف كزعيم لمنظمة إرهابية»[٥١].

أما في دول الكتلة الشيوعية، فقد كان الموقفان الرسمي والشعبي متطابقين، إذ أدانت جميعها اسرائيل لتصرفها، كما اتهمت الولايات المتحدة بتشجيعها على أعمال العدوان. فنشرت وكالة نوفوستي بياناً رسمياً جاء فيه: «ان الاتحاد السوفياتي يستنكر بحزم العدوان الاسرائيلي الجديد ضد الشعوب العربية... وطالب بفرض أشد العقوبات الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة... وأدان الدعم والتشجيع من جانب الولايات المتحدة للمعتدين الصهاينة... وهي محاولة لسحق حركة المقاومة الفلسطينية وتخويف الحكومة اللبنانية وحملها على قبول صفقة انفرادية مع اسرائيل»[٥٢].

أما دول العالم الثالث، فقد كان موقفها شبيهاً بمواقف الدول العربية ومواقف الكتلة الشيوعية، وقد جسّد ذلك الموقف بيان كتلة عدم الانحياز، وبرقية الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، وبيان مجلس السلم العالمي.

فقد «شجبت حركة عدم الانحياز بشدة الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان... وعقد المكتب التنسيقي للبلدان غير المنحازة اجتماعاً طارئاً في مقر هيئة الأمم المتحدة، وصادق على بيان وصف فيه أعمال تل ــ أبيب العدوانية بأنها تحد وقح آخر للقانون الدولي... وان أعمال اسرائيل العدوانية تعني شوطاً جديداً في سياسة العدوان المنظم ضد الدول العربية»[٥٣].

---

(١) يورام بيري، دافار، ١٩٨١/٧/٢٤، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) حاييم تسوغ، معاريف، ١٩٨١/٧/٢٤، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٤) عوزي بنزيمان، هآرتس ١٩٨١/٧/٢٤، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٥) السفير (بيروت)، ١٩٨١/٧/١١.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) و.إ.إ.: العدد ٢٣٩٠، ١٢ و١٣/١٩٨١/٧.

(٨) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٢، ١٤ و١٥/١٩٨١/٧.

(٩) السفير، ١٩٨١/٧/١٧.

(١٠) المصدر نفسه، ١٩٨١/٧/١٨، ويمكن العودة إلى بيانات الناطق العسكري للقوات المشتركة اللبنانية الفلسطينية في نشرة وكالة الانباءالفلسطينية (وفا) بين ٧/١٧ و٢٥/١٩٨١/٧؛ حيث سجلت في تلك البيانات وقائع تبادل القصف يوماً بيوم وساعة بساعة.

(١١) و.إ.إ.، العدد ٢٣٩٤، ١٦ و١٧/١٩٨٠/٧.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٥، ١٧ و١٨/١٩٨١/٧.

(١٤) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٩، ٢٢ و٢٣/١٩٨١/٧.

(١٥) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٥، ١٧ و١٨/١٩٨١/٧.

(١٦) الحرب السادسة، عدد خاص عن الحقيبة الاخبارية والوثائقية، اصدار اذاعة صوت فلسطين، آب (اغسطس) ١٩٨١، ص ١٥٣.

(١٧) و.إ.إ.، العدد ٢٣٩٥، ١٧ و١٨/١٩٨١/٧.

(١٨) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٣، ١٥ و١٦/١٩٨١/٧.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٨، ٢١ و٢٢/١٩٨١/٧.

(٢١) ايتان هابر، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢٢، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٢٢) و.إ.إ.، العدد ٢٣٩٥، ١٧ و١٨/١٩٨١/٧.

(٢٣) زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٤، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٢٤) و.إ.إ.، العدد ٢٣٩٥، ١٧ و١٨/٧/ ١٩٨١.

(٢٥) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٩، ٢٢ و٢٣/١٩٨١/٧.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه، العدد ٢٤٠١، ٢٤ و٢٥/١٩٨١/٧.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) ايتان هابر، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢٢، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٣٠) و.إ.إ.، العدد ٢٣٩٧، ٢٠ و٢١/٧/ ١٩٨١.

(٣١) ميخائيل غراتي، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٤، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٣٢) و.إ.إ.، العدد ٢٣٩٥، ١٧ و١٨/٧/ ١٩٨١.

(٣٣) المصدر نفسه، العدد ٢٤٠١، ٢٤ و٢٥/١٩٨١/٧.

(٣٤) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٩، ٢٢ و٢٣/١٩٨١/٧.

(٣٥) المصـدر نفسـه، العـدد ٢٤٠٢، ٢٦ و ١٩٨١/٧/٢٧.
(٣٦) المصـدر نفسـه، العـدد ٢٣٩٦، ١٩ و ١٩٨١/٧/٢٠.
(٣٧) المصدر نفسه.
(٣٨) المصـدر نفسـه، العـدد ٢٣٩٨، ٢١ و ١٩٨١/٧/٢٢.
(٣٩) المصدر نفسه.
(٤٠) المصـدر نفسـه، العـدد ٢٤٠١، ٢٤ و ١٩٨١/٧/٢٥.
(٤١) وفا، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٤٢) ر.إ.إ.، العـدد ٢٤٠١، ٢٤ و٢٥/٧/ ١٩٨١.
(٤٣) المصـدر نفسـه، العـدد ٢٤٠٦، ٣٠ و ١٩٨١/٧/٣١.
(٤٤) وفا، ١٩٨١/٧/٢٦.
(٤٥) المصـدر نفسـه، ١٩٨١/٧/٢٠. ويمكن العودة إلى نشرة الوكالة خلال الفترة الممتدة من ١٩٨١/٧/٢٠ حتى ١٩٨١/٧/٢٢ والاطلاع على البـرقيات التي ارسلت من هيئـات شعبيـة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. ويعتبر اكثرها عمقاً الرسالـة المرسلـة من الهيئات والنقابـات المهنية وتجمع القوى السياسية في الاردن، حيث حددت تلك الرسـالة عشر نقـاط عمل عـربي لمواجهـة التحـدي الاسـرائيـلي. ونشـرت في وفـا ١٩٨١/٧/٢٣.
(٤٦) وفا، ١٩٨١/٧/١٦.
(٤٧) السفير، ١٩٨١/٧/٢٥.
(٤٨) المصدر نفسه.
(٤٩) يمكن العودة للاطلاع على كافة نصـوص البرقيات المرسلة من حكـومات وهيئـات شعبية واحزاب الى اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف.، إلى وفا خـلال الفتـرة مـن ١٩٨١/٧/٢٠ حتـى ١٩٨١/٧/٢٥.
(٥٠) ر.إ.إ.، العدد ٢٣٩٩، ٢٢ و١٩٨١/٧/٢٣.
(٥١) المصـدر نفسـه، العـدد ٢٣٩٨، ٢١ و ١٩٨١/٧/٢٢.
(٥٢) وفا، ١٩٨١/٧/٢٢.
(٥٣) المصدر نفسه، ١٩٨١/٧/٢٣.

# صفحات من الثقافة الفلسطينية

## سميح شبيب

### عجاج نويهض

في أول هذا القرن ولد عجاج نويهض من عائلة متوسطة الحال، في قرية رأس المتن في لبنان. ودرس في برمانا وفي سوق الغرب حيث نال منها شهادته الثانوية، سنة ١٩١٦. تابع دراسته في بيروت بالكلية السورية الانجيلية (الجامعة الاميركية فيما بعد). ثم ما لبث ان تركها وسافر إلى دمشق في السابع عشر من تشرين الأول (اكتوبر) بعد آن ظهر العهد الفيصلي فيها.

وقد عاصر جمال باشا في فترة اعدام العرب في ايار (مايو)، وكان قد تأثر منذ نعومة اظفاره، بكتابات لطفي المنفلوطي وامين الريحاني، وبأفكار الامير شكيب ارسلان الاديب والمؤرخ اللبناني (١٨٧١ ـ ١٩٤٦)، وكان اول لقاء له به سنة ١٩١٤، عندما زار الامير ارسـلان رأس المتن داعيـاً للتطوع في الجيش العثماني. حيث القى خطبة بالفلاحين يحثهم على التطوع والقتال، الى جانب الاتراك في حربهم مع الانكليز، في قناة السويس. ولما انتهى الامير من خطبته تلك، تقدم نويهض منه حتى صار الى جانبه ثم القى خطبة «ارتجالية» بين يديه ضارباً على وتر التطوع. اما لقاؤه الثاني به فكان في فلسطين سنة ١٩٣٤.

عمل نويهض في دمشق امينا لصندوق الاعاشة. وكان مركزه في الدرويشية ويديره جميل الدهان. كما تولى في الفترة ذاتها ترجمة المراسلات، بين مديرية الاعاشة ومركز القيادة البريطانية وكان الانكليز، وقتئذ، ينفقون على هذه الاعاشة. وكان نويهض يتردد على النادي العربي في دمشق، حيث كان موئلاً للمثقفين العرب، وهناك تأثر بنشاطات الشيخ عبد القادر المظفر. ومما لاينساه نـويهض من ذكريـات النادي، هـو سماعـه لمحاضرتين القاهما مارك سايكس الانكليزي وجورج بيكو الفرنسي؛ خطب كل منهما خطبة سياسية، فيها الكثير من ذكـر بني امية، وبني العبـاس، مشيرين إلى امـاني العرب

السياسية الحديثة. وحتى ذلك التاريخ (١٩١٩) لم تكن المعاهدة الانكليزية ــ الفرنسية، المعروفة باتفاق سايكس ــ بيكو، قد اعلنت رسمياً بعد؛ حيث ان كثيريْن من كتّاب العرب كتبوا واصفين تلك الفترة القصيرة من زمن «الحكومة العربية» بأنها فترة فوران الآمال القومية[1]. وبعد انسحاب الانكليز، توقفت السلطة البريطانية عن تمويل «الاعاشة» فالغيت هيئتها، وتوزع موظفوها على مختلف الدوائر الحكومية، فعين نويهض في ديوان الترجمة الذي انشأه ساطع الحصري، في دمشق والذي كان المربي اللبناني، جرجس همام (ت ١٩٢٢)، رئيساً له.

ثم عاد نويهض الى لبنان، قبل معركة ميسلون باسبوع، اثر تغير الاحوال العامة في دمشق فهو يقول: حين «صارت الازمات تتلاحق، لم يعد لوجودي من فائدة. حتى لو بقيت في ديوان الترجمة، فالديوان اخذ يتهاوى، ويتداعى للتفكك، وترك دمشق الاستاذ همام، ولكن رجعت الى دمشق بعد اربعة اسابيع او خمسة فوجدت الحال غير الحال، وتبدلت الرجال غير الرجال»[2]. ويفكر نويهض بالسفر إلى العراق عبر فلسطين. ويغادر دمشق في ايلول (سبتمبر) ١٩٢٠، متجهاً الى حيفا، ومنها الى القدس، حيث عمل نحو ثلاثين شهراً في حكومة فلسطين المدنية (دائرة المالية). ولم يكن قد مضى على انشائها غير بضعة اشهر، وعندما حل هربرت صموئيل مندوباً سامياً على فلسطين، وجد نويهض أن الاستمرار في العمل الحكومي الذي يرأسه صموئيل، اليهودي الصهيوني، أمرٌ يتنافى مع مبادئه الوطنية والقومية، فحاول التعاون مع رشيد طليع، حيث أسس الأخير أول حكومة اردنية، بتكليف من الامير عبد الله القادم من الحجاز الى شرق الاردن، وقد كانت علاقة نويهض بطليع جيدة، منذ العهد الفيصلي بدمشق. فكتب اليه يعرض خدماته، فأجابه طليع بأنه سيكتب اليه عندما تستدعي الضرورة.

## اعماله ونشاطاته

ولكن بقاء نويهض في وظيفته الحكومية امسى لا يطاق. فدائرة المالية كان فيها، تقريباً ٧٥ موظفاً، بينهم اربعة من العرب فقط. مسلمان ومسيحيان، وكان رئيس الدائرة يهودياً صهيونياً هو الكولونيل «سولومن». وبدأ نويهض يبحث عن عمل، يخلصه مما هو فيه، وكان يتردد، وقتئذ، على «جمعية الشبان المسيحية» في القدس، ليطالع الكتب والمجلات والصحف الانكليزية، وكانت «مجلة المجلات» الانكليزية تعنى بتقريظ الكتب الحديثة. وكان نويهض مغرماً بقراءة ذلك التقريظ. ولقد لفت نظرة تقريظ طويل لكتاب حاضر العالم الاسلامي (The New World of Islam) لمؤلفه لوثروب ستودارد. (Lothrop Stodard) ففكر بنقله عن الانكليزية الى العربية وارسل رسالة الى مؤلفه يستأذنه فيها بالترجمة، عن طريق روزيتا فادرتس، وهي سيدة انكليزية، كانت تتعاون مع الملك فيصل في دمشق، كان نويهض قد تعرف اليها في سنة ١٩١٩. ولما اذن له بالترجمة استقال من عمله في دائرة المالية، وبدأ بترجمة الكتاب. فكان يثابر على الترجمة ثمان ساعات يومياً. وقد استغرقت ترجمته مائة يوم منتظم، لم ينقطع خلالها الا يوماً واحداً، حيث كلفته اللجنة التنفيذية العربية بالذهاب الى نابلس لاعمال تتعلق بالترجمة.

كما تعاون نويهض في الفترة ذاتها، مع الصحافي اللبناني «ابراهيم سليم النجار» حيث كان يصدر، في القدس، جريدة «لسان العرب» فنشر فيها نويهض مقالات مترجمة عن الصحف الانكليزية. كما نشر ترجمته لكتاب «حاضر العالم الاسلامي»، وكان في الوقت ذاته، يتابع دراسته في القانون، حتى نال شهادة الحقوق، في القدس عام ١٩٢٥. لما كان قد عرض عليه ان يشغل منصب سكرتير المجلس الاسلامي الاعلى، في فلسطين عام ١٩٢٣، عن طريق عضو المجلس، عبد المجيد صلاح، فقد وافق على ذلك واصبح سكرتيراً للمجلس، منذ ذلك العام كما تعاون نويهض مع الحاج امين الحسيني، عام ١٩٢٥ في دمشق، حيث عمل سكرتيراً للجنة المركزية لإعانة منكوبي سوريا ــ التي كان الحاج امين رئيسها. كما شارك في اعمال مؤتمر العالم الاسلامي سنة ١٩٢٦. حيث دعى الى عقده الملك عبد العزيز آل سعود في مكة بموسم الحج. فقام نويهض بترجمة جلسات المؤتمر، وكلمات الوفود الهندية. كما عين في عام ١٩٢٧ مفتشاً للمحاكم الشرعية بفلسطين. وبقي نويهض سكرتيراً للمجلس الاسلامي الاعلى بفلسطين حتى سنة ١٩٣٢. وبعدها استقال من المجلس ليشارك في عضوية الهيئة المركزية لحزب الاستقلال العربي في فلسطين، اذ لم يتمكن من الجمع بين عضوية هذا الحزب، وبين وظيفته في المجلس الاسلامي، بعدما تباعدت وجهات النظر السياسية بينهما، بالرغم مما بذله الحزب، ومنذ بداية تأسيسه، للتوصل الى خطوط التقاء سياسية بينه، وبين الحاج امين، وقد طرحت هيئة الحزب على الحاج امين ان يبقى رئيساً للمجلس الاسلامي الاعلى ويكون الحزب على صلة معه، على ان يقوم بتنفيذ السياسة التي يقرها الحزب، او ان يترأس الحاج امين الحركة الوطنية الفلسطينية بعد ان يعتزل رئاسة المجلس، وبذلك يكون الحزب حوله. او ان يعمل الحاج امين بشكل مستقل عن الحزب، واعضاء الحزب بشكل مستقل عنه. فلم يوافق الحاج امين، آنذاك، على النقطتين الأوليين، فعمل الحزب بشكل مستقل عنه وقام بوصف القيادات السياسية الفلسطينية بالتراخي والوهن، وكان منبره صحيفة العرب.

**صاحب العرب**: جاء صدور «صحيفة العرب» تلبية لحاجات قومية، ووطنية ملحة. تمحورت باتجاه نقد القيادات السياسية القائمة، في فلسطين، ومحاولة دفعها باتجاهات جذرية في مقاومة الانتداب البريطاني والصهيونية. ومحاولة ربط النضال الوطني بالنضال القومي. وقد تمكنت «العرب»، رغماً عن الضعف المالي الشديد الذي عانت منه، من اصدار ثمانية وستين عدداً اسبوعياً. وكانت تطبع من العدد الواحد ١٥٠٠ نسخة. ولم يكن فيها متفرغون للعمل الصحافي، فكان العبء الاكبر، من جهود الادارة والتحرير، يقع على كاهل نويهض كما تمكنت «العرب» من استقطاب الاقلام العربية الكبيرة، آنذاك، وكان من كتابها عبد المحسن الكاظمي، اللواء بكر صدقي، سعيد ثابت، عزة دروزه، عوني عبد الهادي، اكرم زعيتر، عزت الاعظمي، نجيب الحكيم، شكيب ارسلان، كامل القصاب، عبد الرحمن عزام، توفيق دياب، هاشم الاتاسي، مسعود عالم الندوي، محب الدين الخطيب، اسعد داغر، احمد حسن الزيات. وسواهم من اعلام الصحافة والثقافة العربية والفلسطينية... آنذاك[٣].

وقد اخذت «العرب» وجهة متميزة عن سواها من الصحف الفلسطينية، من خلال

اساليبها الصحافية المستجدة وجرأتها في طرح الامور السياسية. فبالاضافة لما كانت تنشره من بيانات ونشاطات حزب الاستقلال العربي، قامت بحملات معارضة شديدة للاشكال السياسية القائمة في فلسطين، وفي مقدمتها اللجنة التنفيذية التي كتب نويهض يصفها: «إذا شئت فهي اللجنة التنفيذية العربية للمؤتمر الفلسطيني او العربي الفلسطيني السابع. مرقعة المؤتمرات على الاطلاق ولدت خرساء عمياء، بيد شلاء، واحسن ما اذكر من الوصف لها قول احدى صحفنا الوطنية انها: قطيع من الماشية»(٤).

ولم يقتصر النقد عند هذا الحد بل ان نويهض افتتح له «برلماناً» وهمياً في «العرب» اسماه برلمان بورتاتيف. ضم «نواباً» من انحاء فلسطين. لمناقشة القضايا، السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد عقد هذا «البرلمان» سبع عشرة جلسة منتظمة، كانت تتم باسلوب ساخر شيق يتعمد اللهجة العامية، والنكتة السياسية اللاذعة، فيشبه من حيث الاسلوب، ماكتبه عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «ام القرى». كذلك هاجمت «العرب» سياسة الامير عبد الله، وتواطؤ بعض مشايخ العشائر مع الصهيونية، في بيع الاراضي. كما دخلت في مساجلة طويلة مع الخديوي «عباس حلمي»، وذلك بعد ان نشرت، في عددها الخامس عشر، مقالاً مطولاً بعنوان: «اللعب الفاشل على مسرح السياسة العليا. الخديوي عباس حلمي، البارحة واليوم» وقدوصفت فيه اساليب حلمي السياسية بالنفعية وبأنه «طماع كبير، الغاية عنده تبرر الوسيلة، لا ينظر لمصلحة قومه وبلاده».

رفع الخديوي دعوى قانونية على «العرب» لدى السلطات البريطانية، وقد تحدد يوما ١٤ و١٥ آذار (مارس) ١٩٣٣ موعداً للنظر في الدعوى، ثم تأجلت ليومي ٣ و٤ نيسان (ابريل) من العام ذاته. فكان محاميا الدفاع عن «العرب» عوني عبد الهادي وعمر الصالح البرغوتي، وكان وكيل المشتكي فايز حداد، وقد خرجت «العرب» من هذه المحاكمة غير مدانة، فاستأنف الخديوي القضية، امام حاكم الصلح الاعلى «كراسل»، واعيدت المحاكمة. وكان وكلاء الدفاع والاتهام انفسهم. وقد انتهت المحاكمة دون ادانة «العرب» مما اعطاها قوة وشيوعاً جديدين. الا ان تلاشي نشاط حزب الاستقلال العربي اسهم بقدر كبير في توقف «العرب» عن الصدور.

**في القسم العربي لدار الاذاعة الفلسطينية:** عمل نويهض محامياً بعد ان توقفت «العرب» عن الصدور، وظل في عمله هذا حتى عام ١٩٤٠، حين عين بعدها مديراً للقسم العربي في دار الاذاعة الفلسطينية في القدس. وكان الانكليز قد عرضوا عليه هذه الوظيفة، عام ١٩٣٩، لكنه رفضها واشترط ان لا تكون للحكومة الانكليزية علاقة بالبرامج ولا باختيار الموظفين، وكان عددهم ٧٥ موظفاً. وبعد دخول اليابان الحرب ضد الحلفاء (١٩٤٠) اعاد الانكليز عرضهم عليه لاستلام الاذاعة فأصر على شروطه السابقة مشدداً على عدم قبوله، ان يدخل الاذاعة اي يهودي، سوى المغني اليهودي العربي عازوري. ووافق الانكليز على شروط نويهض، مقابل ان يطلعوا على الاحاديث السياسية قبل اذاعتها، وقام بهذه المهمة روحي عبد الهادي (اكبر سكرتير في الحكومة الانكليزية آنذاك) لكن نويهض تمكن من التخلص من هذا الشرط، عندما لم تثبت جدوى روحي.

فطلب الانكليز من نويهض توقيع عقد معهم، فرفض طلبهم قائلاً: «عندما تـرون ان شروطي لم تعد مناسبة لكم فقولوا لي فقط: اذهب الى بيتك».

وفي نهاية ١٩٤٣، تغيرت وجهة الحرب الكونية، وبدأ الانكليز يتغيرون في علاقاتهم مع العرب. فرأى نويهض ذلك بوضوح، من خلال عمله في الاذاعة، فما كان منه الا ان قال: «مهلاً انا في بيتي، تركتهم وذهبت» وكان ذلك في عام ١٩٤٤.

**في البلاط الهاشمي:** لم يظهر لنويهض اي دور سياسي بارز (١٩٤٤ ــ ١٩٤٧). وكان ظهوره السياسي، في فترة ما بعد الهجرة في شرق الاردن، حيث لعب دوراً في مؤتمر اريحا ١٩٤٨. فكان سكرتيراً لهذا المؤتمر، يدعو لضم الضفة الغربية للشرقية ولانشاء المملكة الاردنيـة الهاشميـة. وقد القى نـويهض كلمـة امـام الملـك عبـد الله، بعـد الانتهـاء من اعمـال مؤتمر اريحـا في الاول من كانـون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، قـال فيهـا: «يا جلالة الملك اتفق المؤتمرون في اريحا على مبايعة جلالتكم. لتكون بقية فلسطين تحت عرشكم المفدى، والمسجد الاقصى، وما حوله امانة في اعناقكم. نحاسبكم يوم القيامة اذا ما فرطتم بها». فأجاب الملك عبد الله قائلاً: «لقد وضعتم في عنقي حملاً ثقيلاً لا استطيع تحمله، ولكني أرجو الله ان يعينني عليه وشكراً»[٦].

وقد شارك نويهض في صياغة مقررات مؤتمر اريحا، من خلال موقعه في اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر، وقد جاء في المادة الثانية منها انه: «لا يمكن للبلاد العربية ان تقاوم الاخطار التي تجابهها، وتهدد فلسطين الا بالوحدة القومية الشاملة، ويجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرقي الاردن، مقدمة للوحدة العربية الحقيقية» كما علق على اعمال المؤتمر بقوله: «سوف نتوجه جميعاً الى الملك عبد الله بن الحسين، ليقودنا نحو حل عادل لقضيتنا»[٧].

ثم شغل نويهض منصب مساعد رئيس الديوان الملكي في عمـان سنة ١٩٤٩، فمديراً لدار الاذاعة الاردنية سنة ١٩٥٠، وفي سنة ١٩٥١، عمل مـديراً لمطبـوعات الحكومة الاردنيـة. ثم عاد الى مسقط رأسـه في رأس المتن في لبنان سنـة ١٩٥٩، ولم يمارس منذ ذلك التاريخ اي عمل رسمي، حيث تفرغ للكتابة.

## كتبه المنشورة

ــ حاضر العالم الاسلامي، وهو ترجمة لكتاب لوثروب ستودارد في ٤ اجزاء. بيروت: دار الفكر. واعيدت طباعته اربع مرات: الطبعة الاولى ١٩٢٤، الثانية ١٩٣٣، الثالثة ١٩٧١، الرابعة ١٩٧٣.

ــ «النظام السياسي» و«العراق او الدولة الجديدة» ١٩٣٢.

ــ سيرة التنوخي والشيخ الفاضل، ١٩٣٢.

ــ حديث الاذاعة، ١٩٤٢.

ــأبو جعفر المنصور وعروبة لبنان ــ لخم والمرده، بيروت: دار الصحافة، ١٩٦٢.

— التوخي الامير جمال الدين عبد الله والشيخ محمد أبو هلال.

— بروتوكولات حكماء صهيون. ٤ أجزاء، رأس المتن، ١٩٦٧، اعادت طباعته منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٠.

— فتح القدس بيروت. منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٠.

— مارتن لوثر ١٤٨٣ ــ ١٥٤٦، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٤.

(١) مذكرات خاصة، غير منشورة، ص ٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤.
(٣) سميح شبيب، «صحيفة العرب»، الكاتب الفلسطيني (بيروت)، العدد ١٢، نيسان (ابريل) ١٩٨٠.
(٤) صحيفة العرب، العدد الرابع، ١٧/٩/١٩٣٢، ص ٣.
(٥) مجلة الوحدة، «لقاء مع عجاج نويهض»، العدد الثالث، ١٥/٥/١٩٨٠، ص ٧١.
(٦) مهدي عبد الهادي، المسالة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤، ١٩٧٤، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٧٥، ص ١٨٢.
(٧) *Palestine Post*, 2 December, 1948. No. 6875.

# مصطفى مراد الدباغ

## نشأته والتحاقه بالجيش

ولد مصطفى الدباغ في يافا في ربيع سنة ١٨٩٨، وتوفي والده، وكان احد اعضاء بلدية يافا، وهو في حداثة سنه، وقد اتم دراسته الابتدائية في يافا، والثانوية في بيروت، حيث التحق، بعد نيله «الثانوية»، بالجيش العثماني كضابط احتياط. فارسل في حملة «فخري باشا» الى الحجاز عام ١٩١٥. وكان فخري باشا آنذاك نائباً لجمال باشا في قيادة الجيش الرابع.

ويوم تعمدت القيادة التركية، آنذاك، استخدام الضباط العرب داخل المدينة المنورة، خوفاً من التحاقهم بالجيش العربي، كان الدباغ ضابطاً مسؤولاً عن جميع مخازن عنابر التمور؛ الا ان مسؤولياته العسكرية في الجيش العثماني لم تطل. فقد تمكن الجيش العربي من محاصرة المدينة المنورة. ومما يذكره الدباغ عن هذا الحصار هو قول «فخري باشا»: يقولون في العربية «كل محصور مأخوذ» فسيأتي يوم ونسلم انفسنا لاعدائنا. ولكني كقائد لن اسلِّم نفسي. وفيما اذا اضطررت لذلك فسأذهب الى قبر الرسول اعتلي قبته واطلب من الموسيقى العثمانية ان تعتليه، وكذلك من الضباط. والذخائر على مقربة مني. وعلى نغمات الموسيقى ساطلق النار على الذخائر فتنفجر، واحترق انا وضباطي ولن اسلِّم.

لقد كان البدو يهاجمون الجيش العثماني باستمرار، وكانوا يُقهرون، فالبدو غير

المنظمين لم يكن بامكانهم الانتصار على جيش نظامي. ويذكر الدباغ: ان الجيش العثماني تمكن من رد هجمة قوية للبدو. الا ان فخري باشا لم تعجبه نتائج المعركة. اذ كان يريد انتصاراً اقوى فقال لضباطه: عندما أمرت، من جمال باشا، ان اقوم باخماد ثورة الارمن في «اورفه»، امرت جنودي بضرب الاحياء المدنية لإرغام المقاتلين الارمن على الاستسلام. وبالفعل فقد رفع المقاتلون الرايات البيضاء، دلالة على استسلامهم، فأمرت جنودي ان يدخلوا «اورفه» ويأتوا بالمقاتلين احياء... عندها احرق المقاتلون انفسهم ولم يستسلموا... رأيت ذلك بأم عيني. وفي سنة ١٩١٩، تمكن الجيش العربي من دخول المدينة المنورة. فاحتمى فخري باشا، لمرض الم به، بجانب قبر فاطمة بنت الرسول. وقد أرسل مريضاً الى موقع يدعى بئر درويش. يبعد عن المدينة زهاء ٤٥ كلم، حيث كان الاميران عبد الله وعلي يقيمان، وقد استقبلاه بحفاوة بالغة، فأقام معهما معززاً مكرماً. وقد فعلا ذلك بالرغم من القتال بينهما، تأكيداً للاخلاق العربية التي لا تجيز قتل المستجير.

## وظائفه الرسمية

التحق الدباغ بالجيش العربي، زهاء عام، عاد بعده الى فلسطين، والتحق في ادارة المعارف، حيث تم تعيينه مديراً لمدرسة المنشية في يافا، التي كان قد تعلم فيها. وعندما اجرت ادارة المعارف امتحاناً للمدرسين عام ١٩٢١ كان الدباغ، في ذلك الامتحان، اولاً. وفي عام ١٩٢٣ نقل الدباغ من يافا الى الخليل، وعين مديرا لمدرستها الثانوية. فأعجبه العمل فيها، وارتاح لسكان المنطقة، فقد كانت علاقاته بهم حسنة للغاية، ومن الاشياء التي ادخلها للثانوية، ولاول مرة، الفانوس السحري، وبعض الصناعات كتجليد الكتب وغيرها، فعندما زار مفتي البلاد، الحاج امين الحسيني، الخليل والتقى سكانها، حدثوه طويلاً عن الدباغ وعن المدرسة الثانوية، مما حدا به لزيارتها في ربيع عام ١٩٢٤، والتقى الدباغ وقال له: ها انا قد اتيت اليك لاسلم عليك، وعرض عليه ان يعمل معه في شؤون التربية. وتعاون الدباغ مع الحاج امين دون ان يترك وظيفته الرسمية. ونظراً لنشاطه التربوي، فقد نقل من وظيفته، في الخليل عام ١٩٢٧، وتم تعيينه مساعداً لمفتش المعارف، في لواء نابلس، ثم نقل الى غزة مساعداً لمفتش معارف يافا عام ١٩٢٩، ومن خلال موقعه التربوي الجديد، تمكن الدباغ من كشف هشاشة التعليم الرسمي للعرب في فلسطين، حيث قام بنفسه بامتحان الطلاب القرويين مما آثار ضجة كبيرة في دائرة المعارف، وأوقع خلافات بينه وبين نائب مدير المعارف. الا ان هذه الخلافات حسمت لمصلحة الدباغ، فعين مفتشاً لمعارف يافا بما فيها بئر السبع والرملة وغزة، في فترة ١٩٣٢ ــ ١٩٤٠.

ويذكر الدباغ ان طلاباً فلسطينيين وبشكل خاص من مدينتي خان يونس ورفح كانوا يأتونه من مسافة مئتي كلم الى منزله. ويصطفوا بالدور ليقولوا له انهم لا يقبلون في المدارس. ويطلبون منه الالتماس، وان مدارس بئر السبع كانت عبارة عن معلم وتلاميذه تحت النخيل صيفاً، وفي ايام الشتاء كان الكهف هو المدرسة. وكانت امكانات المعلمين ضعيفة، مما انعكس على مستوى التلاميذ. ويعلل الدباغ هذا الوضع باهتمام السلطات الانتدابية بالبوليس والجيش، دون الاهتمام بالمعارف[1]. اذ لم يزد عدد المدارس

الابتدائية الحكومية، حتى عام ١٩٢٩، عن ٣٠٨ مدارس منها ٢٥٩ مدرسة في القرى، وبلغ عدد مدارس البنات في المدن ٢٩ مدرسة وفي القرى ٨ مدارس فقط، وبلـغ عدد التلاميذ القرويين في هذه المدارس ٢٥,٢١٩ تلميذاً منهم ١٢,٥٣٩ تلميذاً و٥٧٣ تلميذة، في وقت كان فيه عدد العرب من الفلاحين، عدا العشائر البدوية ٤٧٨,٣٩٠ نسمة. وبذلك تكون نسبة الطلاب من ابناء الفلاحين ١٣,٢ بالمئة ممن تنطبق عليهم شروط التعليم. ولم تزد ميزانية المعارف، حتى عام ١٩٢٩، عن ١٤٤,١١٩ جنيهاً، اي اقل مما خصصت الجمعية الصهيونية للمعارف في تلك السنة بنحو ١٨ الف جنيه[٢]. وقد كان هناك اكثر من مئة الف صبي وبنت محرومين من نعمة التعليم، بسبب عدم وجود مدارس. كما كان هناك ٧٠٠ قرية لا توجد فيها مدارس اطلاقاً، كما انه لم تكن في البلاد مدرسة ثانوية واحدة، كاملة الصفوف، علماً ان السلطات البريطانية تحرم اي تعليم قومي واي روح وطنية. لذا فقد طالب العرب آنذاك بأن يعطوا نصيبهم من ميزانية المعارف تبعاً لنسبتهم العددية وبأن يقوموا، هم انفسهم، بادارة مدارسهم[٣].

وكان الدباغ من مؤيدي هذه الخطوات الوطنية، الا انـه لم يشارك في اعمـال الاحزاب السياسية الفلسطينية التي طالبت بتحقيق ذلك، حيث انه كان يدرك ان نضاله في المجال التربوي لمصلحة ابناء شعبه، وهو جزء هام من عمله الوطني. فقد خصص جل وقته للنهوض بالمستوى التعليمي في فلسطين، من خلال موقعه الرسمي. وكان نشاطه يتمحور حول ثلاث نقاط اساسية هي:

(أ) ازالة الامية.

(ب) خلق المعلم الحقيقي لجميع مراحل التعليم كأسـاس في العملية التربوية، بدونه لن ينهض التعليم في البلاد.

(ج) تهيئة الطالب لحب الوطن والحياة، وغرس المبادىء الاخلاقية في نفسه[٤].

وانتقل الدباغ الى نابلس سنة ١٩٤٠، حيث شغل فيها مفتشية التعليم حتى عام ١٩٤٥. وكان قد شهد احداث ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩، حيث تعطلت مرافق الحياة في فلسطين وكان التعليم فيها شبه منعدم ومما يذكره، عن تلك الفترة، ويعتز به، هو انه ذات يـوم وبينما كـان يتجه بسيـارته من يـافا الى غـزة، صادفـه بعض المسلحين الفلسطينيين. فأوقفوه، فصادف ان كان قائد الدورية طالباً عنده. فسلم عليه ثم اعتذر منه واستودعه.

وفي سنة ١٩٤٨، هاجر الدباغ واهله بحراً، من يافا الى بيروت ومنها سافر الدباغ الى حلب حيث عمل مدرساً فيها، ثم دعته الحكومة الاردنية في عام ١٩٥٠، فعين مديراً لمعارف الضفة الغربية، بناءً على طلب وزير المعارف الاردني. وفي سنة ١٩٥٤ تم تعيينه وكيلاً لوزارة المعارف الاردنية. وقد الف الدباغ، في تلك الفترة، كتاب «الموجز في تاريخ فلسطين»، الذي اعتبره الانكليز آنذاك منشوراً سياسياً، اكثر منه كتاباً مدرسياً. وقد عرض فيه الدباغ التاريخ الوطني الفلسطيني بشكل مبسط لتلاميذ المرحلة الابتدائية. وقد

اشترط خلال فترة عمله، ان تكون المرحلة الابتدائية خالية من المدرسين غير الفلسطينيين. وفي سنة ١٩٥٨، وبناء على طلب الوزير آنذاك سمير الرفاعي، انهيت خدمات الدباغ من التعليم، وقد علل الرفاعي، فيما بعد، سبب ذلك، بأن «الدباغ هو شيوعي كبير»... وكانت آخر الوظائف الرسمية للدباغ في قطر، حيث تولى مديرية المعارف فيها زهاء العام والنصف (١٩٦٠ــ١٩٦١). ثم اعتزل الأعمال الرسمية وتفرغ كلية للتأليف.

## كتبه

الف الدباغ حتى الآن عدداً من الكتب هي:

ــ مدرسة القرية، يافا: مطبعة العرب، ١٩٣٥.

ــ التاريخ القديم للشرق الادنى، القدس: ١٩٥١.

ــ الموجز في تاريخ فلسطين، عمان: مطبعة الاستقلال ١٩٥٦.

ــ قطر ماضيها وحاضرها، بيروت: دار الطليعة ١٩٦١.

ــ جزيرة العرب، جزأن. بيروت: دار الطليعة ١٩٦٣.

ــ بلادنا فلسطين، احد عشر جزءاً. بيروت: دار الطليعة، وهو اهم مؤلفاته وسنتحدث عنه بالتفصيل.

ــ القبائل العربية وسلائلها في بلادنا فلسطين، بيروت: دار الطليعة ١٩٧٩.

ــ الموجز في تاريخ الدول الاسلامية وعهودها في بلادنا فلسطين، بيروت: دار الطليعة ١٩٨١.

ــ الموجز في تاريخ الدول العربية وعهودها في بلادنا فلسطين، بيروت: دار الطليعة ١٩٨٠.

## «بلادنا فلسطين»

تم طبع هذا الكتاب مرة واحدة على نفقة رابطة الجامعيين في محافظة الخليل ومعظم اجزائه نفذت، فلم يطبع مرة أخرى. وتبدأ قصة هذا الكتاب، بجمع مادته، مع بدايات الحياة التربوية لمصطفى مراد الدباغ، فمن خلال عمله في التربية، آمن بأن هدف التربية، هو اعداد المواطن الصالح، المحب لبلده، والعارف لها ولمواقعها وتاريخها. فكان الدباغ يقوم بالتركيز على الناحية الوطنية بما تحمله من معاني حب الوطن، والتعرف على تاريخه ومواقعه، وكان من خلال عمله وتنقلاته بين المدن والقرى، يقوم بجمع المعلومات عنها، واستقصاء اخبارها، والتعرف على مواقعها. بشكل دقيق، وتدوين ذلك، ولولا هذا العمل لضاعت بعض الحقائق، وطواها النسيان. لهذا فإن كتاب «بلادنا فلسطين» يعتبر بحق اهم الاعمال الكتابية التي قام بها الدباغ، خلال نشاطه الثقافي والتربوي. فقد تمكن من جمع الحقائق التاريخية والحضارية، من الكتب والمراجع التي عثر عليها، خلال

رحلاته المتعددة التي قام بها اثناء واجباته التربوية، في مختلف انحاء بلاد الخليل وغزة وبئر السبع ويافا والرملة واللد ونابلس وجنين وطولكرم وبيت المقدس. وقد ساعده في جمع مواده ومعلوماته العديد من المدرسين في مدارس المناطق الفلسطينية قبل سنة ١٩٤٨. وبذلك تضمن كتاب «بلادنا فلسطين» باجزائه الاحد عشر بلداً فيه فلسطين، بدءاً من الديار الغزية وبئر السبع، بما فيها محافظتا معان والكرك، مروراً بالديار النابلسية، بما فيها محافظة البلقاء (السلط) واربد. ثم الديار اليافية بما فيها عمان، فالخليل ثم الجليل فبيت المقدس. وقد بلغ عدد صفحات هذا المؤلف ٧١٨٥ صفحة من القطع الكبير. فهي بذلك تشكل عملاً موسوعياً في ميدان البحث، في بلدانية فلسطين وتاريخها العمراني.

ومكافأة له على جهوده تلك، قدم له ياسر عرفات القائد العام للثورة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية درع الثورة سنة ١٩٧٦.

---

(١) مقابلتان مع مصطفى مراد الدباغ، ١٩٨١/٨/١٤ و١٩٨١/٩/٨.

(٢) جون هوب سمبيسون، تقرير عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران، القدس: مطبعة دار الايتام الاسلامية، ١٩٣٠، ص ١١٨.

(٣) عبد الوهاب الكيالي، **وثائق المقاومة الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص ٢٨٩.

(٤) مصطفى مراد الدباغ، **مدرسة القرية**، يافا: مطبعة العرب، ١٩٣٥.

# البطل في ادب غسان كنفاني الروائي

د. أحمد أبو مطر
استاذ الادب الحديث بكلية الآداب ـ جامعة البصرة

من القضايا الشائكة، في الادب والنقد المعاصرين، موضوعة دراسة البطل في الادب. الا انه من الأمور المتفق عليها، ان لكل ادب من الآداب تصوره الخاص عن البطل، في الواقع، كما في الرواية، والادب عموماً. ورغم خصوصية البطل هذه، فإن النصف الاخير من القرن العشرين، الذي شهد انتصار الاشتراكية، في العديد من ساحات العالم، على حساب سقوط الكثير من مفاهيم الرأسمالية وممارساتها، اوجد بعض السمات، للبطل الادبي، التي اصبحت مشتركة ومتقاربة في الادب التقدمي، لأنه نتاج اصيل لتبادل الخبرات النضالية، التي تحاول الانسجام مع الشرط التاريخي لكل مجتمع، بما يحقق المزيد من التجاوز نحو الامام، لصالح الطبقات التي انتصرت الثورات الوطنية بجهودها. ولما كان صدور العمل الأدبي عن البيئة المحيطة بمبدعه، وانعكاسه على الشخوص التي تتمحور حولها حركة الحدث الروائي، امراً مسلماً به، فإن هذا يعني ان البطل في الادب، رغم كونه انساناً من تصوير الكاتب، الا انه «لا يستطيع ان يكون اختلاقاً مجرداً او محض خيال للكاتب. الكاتب يصور انساناً صنعه التاريخ... ولن يكون هذا البطل انساناً حياً، بل تخطيطاً لا حياة فيه، اذا لم يعكس بهذا الشكل او ذاك، بهذه الدرجة او تلك، الاحساس باللحظة التاريخية المعينة»[1]. ان هذا التصور الخاص بالبطل، ينطلق من الربط بين العمل الادبي والواقع التاريخي، هذا الواقع الذي يمد النص الادبي بعوامل حركته وحياته، واحياناً كثيرة كان النص الادبي، للفنان الصادق المواكب لتفاعلات مجتمعه، يقوم بدور النبوءة، لما سوف تتمخض عنه هذه التفاعلات في المستقبل، وذلك من خلال الشخوص الادبية (الابطال، الذين يحققون فنياً، ما سوف يحققه الواقع فعلياً). فـ«النص الأدبي، من خلال ادبيته، يعكس الواقع التاريخي ولا يصنعه، وهو لا يعكس

* ولد غسان كنفاني في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، عام الثورة الفلسطينية الكبرى ضد الاحتلال البريطاني، وكانت ولادته وحياته الاولى في مدينة عكا بشمال فلسطين، وهي المدينة الحصينة المعروفة دوماً بصمودها في وجه الغزاة.

شروطاً غائبة او لم تولد بعد، بل يعكس شروطاً قائمة، وهو بأدبيته نتاج وانعكاس لها... ولا يمكن ان نرى النص الادبي بمعزل عن التاريخ الذي صنعه، بل ان هذا التاريخ، بكل تميزه، يكمن في كل احضان العمل الادبي»[٢].

## مقياس تطور البطل في الرواية الفلسطينية

وانطلاقاً من هذه الرؤية للعمل الادبي، نرى ان الرواية الفلسطينية، عكست الواقع التاريخي لحركة المجتمع الفلسطيني، من خلال المركبات الاجتماعية التي تفرضها كل مرحلة من مراحل هذا التاريخ، الذي كان دائماً، ذا صبغة سياسية تنطلق من كونــه تاريخ قضية تحرر وطني ديمقراطي. ولما كانت الرواية الفلسطينية، في كافة اتجاهاتها، تمثل هذه القضية، وتعكس مراحلها التاريخية[٣]، كان من الطبيعي ان تنصرف جهود الشخصية الروائية (البطل)، الى تصوير صراع انسان القضية ومعاناته، ومواقفه من الظروف التي مرت بها القضية، وكان يعيشها في صور مختلفة، تفرضها طبيعة المرحلة، وعواملها المتفاعلة. ونتيجة هذه الخصوصية التي ربطت الانسان الفلسطيني ــ في المقام الاول ــ بقضية تحرر وطني، ومانتج عنها من تغليب الصراع القومي على ماعداه، كالصراع الطبقي الذي فرضت طبيعة القضية ان يكون ثانوياً، كان من الافضل ــ في رأينا ــ رصد تطور البطل في الرواية الفلسطينية، من خلال مواقفه من القضية التي شكل العمل من اجلها مبرر وجوده؛ وهذا يعني انه من التعسف ان ننظر الى شخصية هذا البطل، من خلال ربط تطوره بالبناء الاقتصادي للمجتمع، كما هو حاصل في دراسة البطل في رواية مجتمعات أخرى. فالمجتمع الفلسطيني، لم يشهد استقراراً مكانياً محدد المعالم، ينتج عنه بناء اقتصادي يتطور حسب تفاعلات قوى الانتاج. الا ان هذا لاينفي وجود تفاوت طبقي، وان مواقف الطبقات الفلسطينية وردود فعلها تجاه القضية، والمدى الذي ستواصل فيه كل طبقة الكفاح، سيختلف من طبقة الى اخرى[٤]. لهذه الخصوصية، التي تجعل من القضية الفلسطينية محوراً اساسياً لشخوص شعبها، نرى ان الاسلوب الافضل لدراسة تطورالبطل في الرواية الفلسطينية، هو رصد مواقفه من هذه القضية، التي عاش الانسان الفلسطيني ــ اياً كانت طبقته الاجتماعية ــ متأثراً في نواحي حياته كافة، بما يطرأ على مراحلها التاريخية من تطور ينعكس على شخصية الفرد ومواقفه الاجتماعية. ومن خلال رصد هذه المواقف سنلاحظ ان البطل الروائي الفلسطيني عكس مواقف الشخصية الفلسطينية من القضية على مستويين: احدهما، رد فعل الانسان، خلال مراحل القضية، من النكبة؛ واللجوء الى التمرد والثورة ومابينهما. والآخر، صعود بعض الطبقات، الى مواقع جديدة في الثورة، وهبوط غيرها؛ مما يعني تبدلاً، في حركة المجتمع، ازاء الثورة التي يعيشها الانسان الفلسطيني منذ مايزيد على خمس عشرة سنة. ومن هنا، اصبح التمحور الاساسي للبطل، يدور حول القضية الفلسطينية، التي تشكل قضيته الوطنية، والشغل الشاغل له. كما ان موقفه منها، يفصح عن موقعــه الاجتماعي، وفكره السياسي، لأن هذا الموقف، تترتب عليه التزامات وتضحيات معينة، يقوم الموقع الاجتماعي والفكــر السياسي ازاءها، بدور فاعل ومهم.

## خصوصية غسان كنفاني

وإذا كان المنهج السابق، في دراسة البطل، يناسب الرواية الفلسطينية في عمومها، نتيجة خصوصيتها المرتبطة بالقضية الوطنية، وانطلاقاً من ارتباط الرواية ــ كفن موضوعي ــ بالاحداث الكبرى، فإنه، أي المنهج السابق، كما نرى، الانسب لفهم تطور الشخصية ــ البطل، في الادب الروائي لغسان كنفاني؛ نتيجة لخصوصية غسان الذاتية، التي انعكست بشكل جلي على فنه. تلك الخصوصية، التي تنبع من حساسية غسان المفرطة تجاه الوطن (فلسطين) وكل متعلقاته، فلقد كانت «أنا ــ الوطن» عنده متضخمة للغاية. الوطن هو كل شيء. كل الامور ينظر اليها بعين الوطن. كل الظروف يجب أن تجير لخدمة الوطن. وإذا كان هذا هو شعور واحساس غالبية الشعب الفلسطيني، فإنه عند غسان يكتسب اهمية خاصة، لان حس الفنان المبدع لديه، جعل هذا الاحساس الخاص بالوطن، ينعكس على حياته الشخصية، وبالذات جانبها السياسي، ومن ثم على ادبه، بتنويعات مختلفة، الا انها تخدم المحور الاساسي (الوطن ــ القضية)، وتعبر عن آفاقه المتعددة، من خلال رموزه ــ الجماهير.

ففي ميدان الحياة السياسية، كان التزامه بالقضية الوطنية مبكراً، بشكل يلفت الانتباه الى ان في روحه وفكره حساسية مرهفة: «ابتدأت حياتي السياسية، عام ١٩٥٢، عندما كنت في الرابعة عشرة او الخامسة عشرة من العمر. وفي العام نفسه، او في عام ١٩٥٣، قابلت الدكتور جورج حبش في دمشق صدفة، لأول مرة، كنت اعمل يومها مصححاً في مطبعة. ولست اذكر من الذي عرفني على الدكتور، غير ان معرفتي به ابتدأت آنذاك، وعلى الفور انخرطت في صفوف حركة القوميين العرب...»[٥]. وفي عام ١٩٦٠ ترك العمل في الكويت، ليعمل في مجلة «الحرية» الناطقة بلسان الحركة. ان هذا الحدث له ــ في رأيي ــ دلالة خاصة. فالكويت التي كانت، في ذلك الوقت، محط انظار الباحثين عن الثروة والاستقرار، لايتردد غسان لحظة واحدة، في تركها، تنفيذاً لأمر حزبي، طالما ان هذا الأمر له علاقة بالقضية الوطنية. فالوطن عنده، فوق كل الاعتبارات الشخصية. ويستمر هذا الالتزام، الصلب العنيد، سمة في كل سنوات عمره القصير بعد ذلك. وبعد نكسة ١٩٦٧، التزم بالعمل في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكانت ــ آنذاك ــ الجناح الفلسطيني لحركة القوميين العرب، وفي عام ١٩٦٩ باشر عمله رئيساً لتحرير مجلة (الهدف)، الناطقة بلسان الجبهة، حتى استشهاده، في يوليو ١٩٧٢، بطريقة بشعة، ثبت منها انه دفع ثمن التزامه بالقضية، وان لقلمه من الفاعلية والتأثير، ما للبندقية، ان لم يفقها، فقد كان يخيف اعداء الثورة، مما حدا بهم الى اسكات هذا القلم ــ الصوت.

وكذلك في حياته الادبية، كانت كتاباته كافة، تعالج قضية شعبه الوطنية، بشكل يدلل على خصوصيةٍ فائقة الحساسية، تجاه كل ماله علاقة بالوطن. والدارس لأدب غسان تنتابه الدهشة والذهول ازاء هذا التركيز القلمي منه على محور القضية ــ الوطن ــ الجماهير. ففي القصة القصيرة (اربع مجموعات)[٦]، وفي الرواية (سبع

روايات)[٧]، وفي المسرحية (ثلاث مسرحيات)[٨]، وفي الدراسات الادبية الطويلة (ثلاث دراسات)[٩]، وفي الكتابات السياسية والصحفية (عشرات البحوث والدراسات)[١٠]، كل هذا الكم المتميز بكيف ملحوظ ورائد، يدور حول القضية وجماهيرها وخصومها الداخليين والخارجيين. ان هذا يعني ان القضية الفلسطينية، كحركة تحرر وطني لها خصوصيتها الانسانية، كانت تستغرق من غسان الفكر والروح والقلم، لأن هذا هو التفسير الممكن والمعقول لهذا التخصص والتركيز في كتاباته، على كافة امور القضية الفلسطينية وشعبها، والتزامه الفاعل الذي جعل منه هدفاً لخصوم القضية، ظلوا يلاحقونه، حتى اوصلـوه الى الشهادة. يقول غسان عن استغراقه الكامل في قضيته الوطنية: «عندما باشرت بالتدريس واجهت مصاعب جمة مع الاطفال الذين درّستهم في المخيم. فقد كنت اغضب دائماً لدى مشاهدتي طفلاً نائماً اثناء الصف. وببساطة اكتشفت السبب: لقد كان هؤلاء الأولاد يعملون في الليل، يبيعون الحلوى او العلكة او ما شابه، في دور السينما والطرقـات. وبالطبع، كانوا يأتون الى الصف وهم في غاية التعب. ان حالة كهذه، تقود الانسان فوراً الى جذور المشكلة»[١١].

ويلاحظ ان غسان قد عالج مشاهداته تلك، في قصة «كعك على الرصيف»، في مجموعته الاولى «موت سرير رقم ١١».

ومرة اخرى ادهشه، وكان مدرساً للرسم، ان طلابه الاطفال من سكان مخيمات اللاجئين، لا يستوعبون منظر التفاحة والموزة، لانهم لم يشاهدوا في حياتهم هذين النوعين من الفاكهة: «كانت العلاقة بين احاسيسهم وهذه الرسوم، علاقة متوترة لا علاقة جيدة. كانت تلك نقطة تحول حاسمة... ونتيجة لذلك، محوت الرسوم عن اللوح، وطلبت من الاطفال ان يرسموا المخيم. وبعد بضعة ايام، عندما جاء المفتش الى المدرسة، قال بانني حدت عن البرنامج الحكومي المقرر مما يبرهن عـلى انني معلم فاشـل. وقد حملني، اضطراري للدفاع عن نفسي، الى خضم القضية الفلسطينية مباشرة. ان تراكم خطوات صغيرة كهذه يدفع الناس الى اتخاذ قرارات من شأنها ان تترك طابعها على حياتهم باكملها...»[١٢]. «... ان فلسطين تمثل العالم برمته في قصصي. ففي وسع الناقد الادبي الآن ان يلاحظ بان قصصي لا تتناول الفرد الفلسطيني ومشاكله فحسب، بل تتُناول حالة انسانية لإنسان يقاسي من المشاكل اياها...»[١٣]. ان هذا الاستطراد حول خصوصية غسان السياسية والادبية، كان مقصوداً، كي نبرر الرأي التالي، الذي نراه، لدراسة ادبه الروائي، وينسحب بالتالي، بشكل منطقي، على دراسة البطل في هذا الادب.

## خصوصية غسان وعالمه الروائي

يقوم هذا الرأي، على ان عالم غسان الروائي، من الافضل دراسته كنتاج متصل كان مواكباً لحركة المجتمع الشعبي الفلسطيني، يسبقها مرة، ويعبر عن الطارىء فيها مرة اخرى. ففي مرحلة السكون والجمود التي اعقبت نكبة عام ١٩٤٨، كان دوره حافزاً ومهماً. اذ من خلال الموت الذي طبع تلك الفترة، كتب روايته الاولى «رجال في الشمس»، ١٩٦٣، يدين فيها حالات الخلاص الفردي غير الملتحمة بالجماهير، لأن مصيرها فشل

ذريع، وموت في صحراء لاحياة فيها. ولم يكتف بهذه الادانة، انما اطلق صرخته ـــ النبوءة: «لماذا لم يدقوا جدران الخزان؟»، مهيباً بهذا الشعب ان يتحرك، فالموت محدق به من كل جانب. واذا كان السكوت موتاً، والفرار موتاً، فالحركة الوحيدة المنطقية، التي تمثل الرد المبرر، تكمن في «دق جدران الخزان». ان للسكوت مبرره، اذا كان يضمن السلامة والنجاة، وكذلك الفرار. ولكن عندما يكون الفرد والمجتمع محاصرين بالهلاك، فإن الحركة ـــ الفعل، ان لم تغير الوضع نحو الافضل، فهي لا تجلب خسارة غير متوقعة. وعندما تحركت طلائع شعبه، في عام ١٩٦٥، لتدق جدران الخزان ـــ الموت، كتب روايته الثانية: «ما تبقى لكم»، ١٩٦٦، ليطرح حتمية المواجهة مع العدو الصهيوني، طريقاً وحيداً للخلاص، من خلال المواجهة بين حامد الهارب نحو امه في الاردن، والجندي الاسرائيلي الذي صادفه في الطريق. ان الفارق بين هروب حامد وهروب «رجال في الشمس»، يكمن في الاتجاه. الاول يهرب نحو الأم ـــ الارض، في حين ان الآخرين يهربون بعيداً عنها، لذلك اختلفت النتيجة. الهاربون بعيداً عن الارض، كان مصيرهم موتاً شنيعاً، كله خسارة، في وضع لا يليق بالانسان، قرب مقالب الزبالة. في حين، ان (حامد) الهارب نحو الأم ـــ الارض، وجد نفسه في وضع مختلف، بمجرد مواجهته وتحديه ـــ كمبدأ ـــ للجندي الاسرائيلي؛ ففور اتخاذه القرار، وقبل ان يدخل مرحلة التنفيذ، يتحول حساب الخسائر الذي كان يحيط به من كل الجوانب، الى ربح واضح وملموس. ان مجرد قرار المواجهة جعله يشعر ان ليس لديه ما يخسره، فقد فوت على عدوه فرصة تحويله الى ربح يضاف الى ارباحه السابقة. عندما اتخذ قرار الفعل، اختل ميزان القوى، وبدأت الامور تعمل لصالحه للمرة الاولى، بعد ان كانت كلها في غير صالحه. لماذا كان موقف «حامد» في حدود قرار المواجهة، دون ان يقترن القرار بالفعل؟. ان هذا ينسجم مع طبيعة حركة المجتمع في ذلك الوقت، حيث كانت مواجهة العدو الصهيوني، ما تزال بدايات فردية، لم تؤثر بعد في جسم الخصم. في عام ١٩٦٩، تصبح المواجهة في وضع مختلف، فقد نمت البدايات الاولى، لتأخذ طابع حركة جماهيرية، تستقطب قطاعات واسعة من الجماهير، بعد ان ادركت ان الكفاح المسلح طريقها الوحيد والمضمون، لكسر اغلالها وقيودها، وتحقيق كرامتها. ويستجيب الفن الروائي عند غسان القريب من الجماهير، لهذا التطور الحاصل في بنية مجتمعه، فكانت روايته «أم سعد» ـــ ١٩٦٩، التي اعلن فيها التحامه مع الجماهير، معبراً عن ارادتها، بعد ان اصبحت سيدة الموقف، وكان شعاره: «اننا نتعلم من الجماهير ونعلمها». وفي الوقت ذاته يسلط الاضواء على الطبقة الفلسطينية التي «دفعت غالياً ثمن الهزيمة والتي تقف الآن تحت سقف البؤس الواطي في الصف العالي في المعركة وتدفع، وتظل تدفع اكثر من الجميع».

وفي العام نفسه (١٩٦٩) كتب روايته الرابعة: «عائد الى حيفا»، ليعلن، عبر الممارسة التي قام بها «سعيد. س»، الطلاق النهائي للماضي، وضرورة الالتحام بمدرسة الجماهير ـــ الثورة التي تمثلها «أم سعد». وكأنه باختياره، «سعيد. س» فلسطينياً من ابناء الطبقة البرجوازية، اراد ان يدين تردد تلك الطبقة وتذبذب مواقفها. و«سعيد س»، قبل عودته الى حيفا زائراً، كان قد منع ابنه (خالداً) من حمل السلاح في صفوف الثورة،

ولكنه بعد المواجهة الحادة مع «دوف» ـ ابنه خلدون سابقاً ـ اتضح له موقف العجز الذي مارسه، هو وابناء طبقتـه، طوال العشرين عاماً السابقة، لذلك لم يجد وسيلة للدفاع عن نفسه، امام الحرج والتعرية اللذين مارسهما معه «دوف»، سوى اعلانه له: ان الامر بينهما لايحسم الا بالحرب، وعليه ان يتوقع ان تكون معركته القادمة، مع شقيقه «خالد» الذي التحق بالفدائيين، رغم انه يعرف ان خالداً لم يلتحق، حتى تلك اللحظة، بقواعد الثورة، بسبب منعه له، واستحالة قيامه بهذا الدور. لذلك، فهو يتمنى، اثناء طريق عودته الى «رام الله»: «ان يكون خالد... قد ذهب اثناء غيابنا»، فقد تأكد ان تسوية هذه الامور تحتاج الى حرب، فـ«دوف هو عارنا ولكن خالداً هو شرفنا الباقي».
وفي بقية اعماله الروائية: «عن الرجال والبنادق»، «العاشق»، «الأعمى والاطرش» و«برقوق نيسان»، كان يعزف الحاناً متنوعة، ضمن الاطار السابق لحركة شعبه، تلك الحركة التي يرصدها دوماً، من خلال مواقفها من القضية وخصومها.

## البطل في عالم غسان الروائي

ان عالماً روائياً له هذه الخصوصية من حيث المواكبة الدقيقة لحركة المجتمع، يفرض اسلوباً معيناً في رصـد حركـة ابطالـه، لان الشخوص ـ انطـلاقاً من هـذه الخصوصية ـ سوف تنسجم افعالهم وردودها، مع طبيعة المرحلة، فالفرد رغم فاعليته ودوره في التاريخ والمجتمع، يبقى ابن المرحلة الزمنية التي يعيشها. وعندما يأخذ هذا الفرد موقع البطولة في العمل الروائي، فإن هذا يعني انه مقيد بالظروف الاجتماعية المحيطة به، والامكانيات الفردية المتاحة له، لانه وهو يجسد دور البطولة في الواقع، يتحرك لتحقيق الخطوات التي تمثل طمـوحه الانسـاني، الذي هـو جزء من طمـوح محيطه الاجتماعي. اما دور الروائي، كمبدع، فيتحدد في التجسيد الفني للبطـل، وفي الآفاق والحدود التي يرسمها لانطلاقه وتحركه، وهو بصدد المهمات المطلوب تحقيقها، ضمن وجوده وامتداده الانساني، الذي لايتعارض مع الآفاق العامة، التي يتطلع اليها وسطه الاجتماعي.

ويختلف هذا التجسيد الفني من كاتب الى آخر، ويظهـر الاختلاف في الآفـاق والحدود التي يصل اليها البطل، وهي بدورها تعكس مـوقف الروائي وتطلعـاته، اذ «لا يمكن ان نتصدى اليوم لقيم جمالية في رواية مادون ان نبحث عن واقعية البطل كانسان، موجود حقاً، يحمل قيمته الموضوعية المسبقة، بشكل سابق على الابراز الفني. فالبطل شخص موجود قبل ان يتعرف اليه الكاتب. واما عمل الكاتب فهو ليس الاشارة اليه كشيء محسوس له ابعاده، بل انه يتناول خلق وجوده مرة ثانية»[١٤]. اثناء عملية الخلق للمرة الثانية هذه، يتفاوت الروائيون من حيث طبيعة تشكيل البطل فنياً، لأن هذا التشكيل، يتعلق بطموحات الروائي، ورؤاه الحـاضرة والمستقبلية، التي يعبر عنها روائياً من خلال مواقف البطل وافكاره، وقد ادى هذا التفاوت الى ان يخضع «مفهوم البطل للتغيير، ليس حسب شروط قسرية يرسمها الروائي، ولكن حسب التعبير عن الحاجات والضرورات، التي اوجدت حتى نوعاً من تخلي الروائي عن شخوصه، دون ان يعني ذلك

ضياع مكانته السابقة، كمبدع يسهم في إعادة ترتيب الوقائع والاحداث »[١٥]. ان الربط بين البطل وضرورة التعبير عن الحاجات والضرورات، يعني انه «لا يمكن للرواية العربية ان تدرس دون الظروف القومية والاجتماعية، في الوطن كله، مع ملاحظة بعض التباينات الجزئية بين الاقطار العربية»[١٦]. ان القول باعتبار هذه التباينات الجزئية، ينسجم مع ما ذهبنا اليه، من ان خصوصية غسان كنفاني المواكبة لحركة مجتمعه، تنعكس على مواقف «البطولة» في روايته، لأن هذه التباينات الجزئية، الخاصة بالقطر الفلسطيني، جعلت لكل مرحلة «بطلها»، على اعتبار «ان اختيار القصة هو اختيار البطل. ولكن البطل لا يمكن اختياره، انه مفروض. والروائي الصحيح، روائي العصر، هو الذي يحس احساساً مأساوياً بهذا الفرض. فهو اما يتناوله بالفن، او لا يكون لفنه اي تأثير»[١٧]. ان استجابة غسان الفنية، التي منحت حياة روائية لشخوص بعينها، فرضتها المرحلة التي يمر بها ويعيشها مجتمعه الفلسطيني، هي التي جعلت اعماله الروائية تعبيراً فنياً عن حركة هذا المجتمع، وجعلت لفنه هذا التأثير الذي لا يزال حياً ومستمراً، ولشخوصه — ابطاله قدرة النزوع الانساني المعبر عن طموحات المرحلة وتطلعاتها، ضمن اطروحات المرحلة وآفاقها، التي كان البطل — دائماً — مرهوناً في تحركه بموازين القوى السائدة في المرحلة، ومدى قدرة امكانياته الذاتية على ان تكون في مستوى التعامل مع موازين القوى هذه. ان مستوى التعامل المرهون، بدوره، بالامكانيات الذاتية المتوفرة للشخوص في الواقع، هو الذي اوجد انواعاً من البطولة في الرواية، تعبر عن مراحل الواقع، وتعكس ذبذباتها الانسانية.

**١ — البطل: الضحية — المنفي**

اذا كان البطل نتاج البيئة والتعبير عن اطروحات عصره، فليس من الممكن ان يزيف الروائي الصادق احجام الشخوص، الذين يتحركون على سطح الواقع، ويسهمون في صنع القرارات وتوجيه مسار الاحداث. ولكن الروائي الصادق هو الذي يربط بين حجم البطل ومستوى حركته، وبين امكانياته الذاتية المتاحة وحيثيات العصر، فهذه الامكانيات الذاتية تدور في فلك ظروف العصر، الفكرية والسياسية، وتتعامل معها بشكل واقعي، بعيداً عن المثاليات، التي تقفز عن القوى التي تشكل هذا الواقع وتتحكم في مصيره. وكلما كان الروائي مدركاً لواقعه، فاهماً، بوعي، لما يتفاعل في داخله، كان ابطاله قادرين على السير المنظم في طرقات مجتمعهم، يسهمون في حركته ويصنعون الحدث الملائم. وهذا يعني التحرك، ضمن الشرط التاريخي لكل مرحلة، هذا الشرط الذي يستوعب مجمل العلاقات القائمة، فيكون التعامل معها، بغرض فهم واستيعاب التناقضات الاساسية، التي تحدد دور الشخصيات ومواقفها.

ففي السنوات الأولى التي اعقبت نكبة ١٩٤٨، كانت الظروف الحياتية والنفسية التي مرت بالشعب الفلسطيني قاسية، الى حد جعله يعيش سنوات طويلة لا يفكر الا في كيفية الخروج من هذه الظروف المعيشية القاسية، ومحاولة تجاوز حالة الذهول، التي لم يكن المرء — آنذاك — قادراً على فهمها او التأقلم مع مقتضياتها. ولم تكن الجموع قادرة على تصور ان يُقتلع المرء من ارضه وبيته، في لحظة بالغة المأساوية، ليصبح لاجئاً مشرداً

يبحث عن امور حياتية، لم تتوفر له بسهولة بادىء الأمر. اما العودة الى الوطن فقد كانت الحلم الكامن في النفس، في اغوارها البعيدة. وهذا، انما يفسر مرور ما لا يقل عن خمس عشرة سنة، دون ان تشهد الساحة الفلسطينية اية حركة ملموسة للخروج من هذا الخزان ــ الموت.

وهذه المرحلة، مرحلة الضياع والوهم، كان لابد ان تنعكس حيثياتها القاسية على حركة الشخوص ومواقفهم، وتحدد، بالتالي، اتجاه الحدث ومستواه عندهم. فكيف سيتعامل غسان كنفاني ــ عبر ابطاله ــ فنياً، مع هذه المرحلة؟. وبصيغة اخرى: ما نوع الشخوص الذين سوف تنتجهم هذه المرحلة؟ ما فهمهم للواقع، وما موقفهم من مجمل العلاقات القائمة التي تؤثر في طبيعة سلوكهم الانساني؟. والاجابة على هذا السؤال، سوف تقودنا الى صدق غسان الذي ادرك، وهو يتعامل فنياً مع المرحلة، ان آفاق شخوصها لا يمكن ان تتسع اكثر من المدى الذي تدور فيه وحوله جماهير المرحلة، التي كانت سمتها ــ كما عرفنا ــ العجز الموضوعي، والاستغراق في البحث الذاتي، عن الحلول الفردية التي حجبت اية رؤى جماعية، ذات مضمون تجاوزي.

ان شخوص هذه المرحلة هم ضحايا الواقع، السياسي والاجتماعي. فقد كان نقل الواقع وضغوطاته المتنوعة، اكبر من امكانياتهم الذاتية وحدود تفكيرهم وايدولوجيتهم. لم يستوعبوا متطلبات المرحلة؛ لذلك كان الموت المجاني مصيرهم في اغلب الاوقات، لانهم اغرقوا في الرضوخ للواقع وامعنوا في الهرب والبحث عن الحلول الفردية، التي ما كان بوسعها ان تتجاوز هذا الواقع وتنتصر عليه. هربوا بعيداً، عن الموت الذي كان يترصدهم في جنبات المخيم، باشكال متنوعة، ليجدوا الموت في انتظارهم، بشكل لم تعرفه المآسي اليونانية؛ في صحراء مقفرة، لا ظل فيها ولا ماء، ولا صديق في القرب يترحم عليهم. ولكن دليلاً رأوا فيه الامن والطريق الى الجنة الموعودة، فاذا هو فاقد للرجولة والمبدأ، لم ينسه موتهم المأساوي، ان يستولي على ما في جيوبهم وعلى معاصمهم.

لقد وجدت هذه المرحلة، تعبيرها الفني، في رواية غسان الأولى «رجال في الشمس» التي صدرت عن دار الطليعة في بيروت عام ١٩٦٣. من هو بطل هذه الرواية؟ هل هو ابو قيس؟ ام سعد؟ ام مروان؟ ام ابو الخيزران؟. ان البناء الملحمي للرواية، اعطى الاهمية نفسها للاصوات الاربعة في الرواية، رغم عدم تخصيصه صوتاً منفرداً لـ (أبو الخيزران)، اذ جاءت افكاره وتحركاته وتوجهاته، مبثوثة في ثنايا الاصوات الاخرى، لذلك فإنه من الاجحاف بحق الشخصيات الاخرى، ان نحدد واحدة منها، على ان لها البطولة الروائية. كما ان هذا التحديد يُقزم العمل الروائي، الذي اراد له الكاتب ان يعبر عن «حالة»، من خلال سلوك مجموع الشخصيات التي تتحرك، واقعياً وروائياً، بانسجام مع حيثيات المرحلة واطروحاتها الفكرية. وهكذا فإن البطل في الرواية، هو الانسان الفلسطيني ــ الضحية، الانسان ــ المنفي، وتقدم الشخوص الاربعة مجتمعة، الصورة العامة لهذا الانسان، الذي هو شخص ــ بطل الرواية، والمرحلة التاريخية.

ان سمات هذا الشخص وملامحه، التي يمكن تجميعها من الشخصيات الاربعة،

توحي بحجم المأساة التي يعيشها، وانه الضحية لمجمل الظروف التي سببت المأساة، وفي مقدمتها كونه «المنفي» عن ارضه. لأن النفي كان اولاً، وعنه نجمت كل ظروف المأساة التي جعلت منه «الضحية»، فهو يعاني الظلم والعذاب والتشرد، بشكل افقده القدرة على اتخاذ القرار المناسب، مما جعل الطريق الذي يسلكه، يؤدي الى الموت، بدلاً من الامن والاستقرار المنشودين. ولن نسند القول للشخصية انسجاماً مع رأينا القائل، بأن الشخوص الاربعة، تكوّن افعالها واقوالها، السمة العامة للشخصية الفلسطينية، في تلك المرحلة: الشخصية الضحية/المنفية؛ إذا قلنا ان سمات وملامح الشخوص، كما تقول الرواية هي:

☐ «كلما تنفس رائحة الارض، وهو مستلق فوقها، خيل اليه انه يتنسم شَعر زوجته حين تخرج من الحمام، وقد اغتسلت بالماء البارد، وفرشت شعرها فوق وجهه وهو لم يزل رطيباً...»[١٨].

☐ «ولكنك على أي حال بقيت هناك، بقيت هناك، وفّرت على نفسك الذل والمسكنة، وانقذت شيخوختك من العار»[١٩].

☐ «في السنوات العشر الماضية لم تفعل شيئاً سوى ان تنتظر ــ لقد احتجت الى عشر سنوات كبيرة جائعة كي تصدق انك فقدت شجراتك وبيتك وشبابك وقريتك كلها...»[٢٠].

☐ «إنني انقذ حياتك بعشرين ديناراً، اتحسب انك ستمضي عمرك مختفياً هنا؟ غداً يلقون القبض عليك»[٢١].

☐ «استدن، استدن، اي صديق بوسعه ان يعطيك عشرين ديناراً اذا عرف انك ستسافر الى الكويت»[٢٢].

☐ «سوف يكون بوسعي ان ارد لعمي المبلغ، في اقل من شهر، هناك في الكويت يستطيع المرء ان يجمع نقوداً في مثل لمح البصر»[٢٣].

☐ «لقد كان طموحه كله، كل طموحه، هو ان يتحرر من بيت الطين الذي يشغله في المخيم منذ عشر سنوات، ويسكن تحت سقف من الاسمنت»[٢٤].

☐ «لسوف يرسل كل قرش يحصله الى امه، سوف يغرقها ويغرق اخوته بالخير، حتى يجعل من كوخ الطين جنة إلهية»[٢٥].

☐ «ساخبرك الامر بكل صراحة، انا رجل مضطر للذهاب الى الكويت، قلت لنفسي: لا بأس من ان ارتزق، فاحمل معي بعض من يريد ان يذهب الى هناك»[٢٦].

☐ «مرت عشر سنوات على اليوم الذي اقتلعوا فيه رجولته منه، ولقد عاش هذا الذل، يوماً وراء يوم وساعة اثر ساعة، مضغه مع كبريائه وافتقده كل لحظة من لحظات هذه السنوات العشر، ورغم ذلك فإنه لم يعتده قط... عشر سنوات طوال وهو يحاول ان يقبل الامور، ولكن اية امور؟ ان يعترف، ببساطة، بانه قد ضيع رجولته في سبيل الوطن؟ وما النفع؟ لقد ضاعت رجولته وضاع الوطن؟ وتباً لكل شيء في هذا الكون الملعون...»[٢٧].

□ «اقول لك الحقيقة؟ انني اريد مزيداً من النقود. مزيداً من النقود. مزيداً من النقود...»[٢٨].

وسمات هذه الشخصية (الضحية ــ المنفية)، انطلاقاً من تلك التحديدات الروائية، تبدو كما يلي:

أ ــ هي شخصية تحب وطنها وتتعلق به تعلقاً ذاتياً، وكأنه امر خاص بالشخصية، قريب من نفسها، مغروس في وجدانها. ب ــ لقد اقتلعت هذه الشخصية من وطنها، واصبحت لاجئة مشردة، بعد ان قدمت مختلف انواع التضحيات. ج ــ كانت حياة المنفى قاسية، مما حمّل هذه الشخصية العديد من الآلام والهموم، بحثاً عن تدبير امور حياتها اليومية، التي لم تكن سهلة ميسرة. د ــ كانت طموحات الشخصية، في تلك المرحلة، تنحصر في امور ذاتية، تبدأ بالتفكير في النقود وتنتهي بها، لأنها تشكل، في نظر اصحاب هذا التفكير، المنقذ الوحيد للشخصية من ازماتها الحياتية. هـ ــ ان الضغوطات اليومية على هذه الشخصية، جعلتها تفكر في الهرب، وتلجأ اليه، كمنفذ تتسرب من خلاله الى الامان والاستقرار.

ان هذه الشخصية، عندما تتحرك فنياً، في عالم الرواية، مجسدة في الشخصيات الاربعة، لن تقفز حركتها واتجاهاتها عن معطيات المرحلة. لذلك كانت النهاية التراجيدية، لتلك الشخصيات، منتظرة ومتوقعة، منذ بداية التفاوض على الصفقة. ان طريقاً يحمل شخوصاً ثلاثة، بهموم ذاتية لم توفر لهم التفكير المنطقي الهادىء، ويقودهم فيه رجل كان اسمه... «مزيداً من النقود. مزيداً من النقود. مزيداً من النقود»، لن يؤدي إلا الى موت مجاني، قرب مقالب الزبالة، لا كرامة فيه ولا انسانية؛ كما ان المرحلة لم يكن بوسعها ان تفرز غير هذا النمط من الشخوص.

هل هذه الشخصية، هي ما يطلق عليه اسم «البطل السلبي»؟ فمفهوم السلبية انما يحمل في طياته معنى التخاذل، رغم توفر الامكانيات والقدرات، في حين ان الشخصية التي امامنا، في «رجال في الشمس»، كما هي في الواقع في مرحلتها تلك، لم يكن بامكانها ان تكون غير ما ظهرت به، اذ «لا يتعاطى العمل الفني مع افكار مجردة، بل مع واقع متميز محدد المعالم، اجتماعياً وتاريخياً. فالشخصية الروائية واقع مادي، مرتبط بجملة من الممارسات الاجتماعية التي تمنحه تحدده»[٢٩]. والواقع المادي الذي كانت تنطلق منه تلك الشخصية، مرتبط بممارسات اجتماعية محددة كانت سائدة ومستحكمة، لم يكن بامكانه ان ينتج غير هذا البطل (الضحية ــ المنفي). فهو ضحية كل الظروف التي ادت الى النكبة، وجعلته «منفياً» يبحث عن خلاص من منطق المرحلة، (الجرذان الكبيرة تأكل الجرذان الصغيرة).

وإذا كان صدق غسان الفني، جعل شخوصه تنسجم مع شرطها التاريخي، فهذا لا يعني انه ــ كروائي ــ مجرد ناقل ومعبر عن الواقع. اذ ان انسجام الشخصية مع شرطها التاريخي، في ادبه، يدلل على ان هذا الادب لا يزيف الواقع، بل يحمل بذوراً

تفجيرية تثبت ان الفنان الصادق يسبق اطروحات مجتمعه، لما يحمله من نفس حساسة تستشرق آفاق المستقبل الذي تنم عنه حركة المجتمع، او الضرورات التي يجب تحققها لبقاء هذه الحركة تسير نحو طريق يهدف الى فهم الواقع، لهدم سلبياته وصولاً الى آفاق جديدة تحمل الخلاص المنشود. وموت البطل الضحية في هذه الرواية، كما بدا في موت الرجال الثلاثة، انما يعلن موت افكار مرحلة ورموزها، وقد كان دور غسان، كفنان يبحث عن تطويع الواقع فنياً وتوجيهه حسب رؤاه الخاصة، يكمن في التساؤل الاخير الذي جاء على لسان ابي الخيزران: «لماذا لم يدقوا جدران الخزان؟». واكتفاء غسان ــ في هذه الرواية ــ بطرح التساؤل، كان منطقياً بالنسبة لواقع حركة الشعب الفلسطيني، الا انه تساؤل يحمل اجابته؛ فهو اهابة بالشعب ان يكف عن استقبال الموت، قانعاً ساكتاً، كي لا يكون مصيره جثة ملقاة بجوار اكوام الزبالة. وهذا التساؤل يحمل في طياته نبوءة كانت تتفاعل داخل الكيان النفسي الفلسطيني، وسوف تجد تجسيداتها الفنية في اعمال غسان القادمة ــ كما عاشها الواقع الحي ــ بواقعية فنية جعلت الواقع والفن شيئاً واحداً(٣٠).
لقد كان تساؤل أبي الخيزران: «لماذا لم يدقوا جدران الخزان؟»، ضرورياً، كي يعطي بعض المعاني لموتهم المجاني البشع، لان موتهم هذا، سيكون، من خلال الاجابة على هذا التساؤل، حافزاً لتطور في سلوك الشخوص ومواقفهم؛ يواكب التفاعلات الحادثة في المجتمع الفلسطيني، حيث بدأت افكار جديدة في اخذ تجسيدها العملي على سطح الواقع، مقدمة شخصيات جديدة (ابطالاً) يختلفون عن النمط السابق.

### ٢ ــ البطل المقاوم

لقد شهد عام ١٩٦٣ تحولاً جذرياً في الوضع الفلسطيني، فقد تم، الى حد كبير، تجاوز الاوضاع الفردية الحياتية التي كانت تكبل حركة الفرد والمجتمع، وبدأت الطلائع السياسية تطرح تساؤلاً جدياً: الى متى يستمر هذا السكون والركود في وضع القضية؛ وهل تستمر، كما هي، قضية لاجئين بحاجة الى صدقات شعوب العالم من خلال ما سمي «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين»؟. ولقد بدأت هذه الطلائع، من مناطق حدودية مع الوطن المحتل، تقوم بعمليات استطلاع لاهداف العدو وتجمعاته العسكرية، محاولة تنظيم خلايا فدائية لهذا الغرض. وفي عام ١٩٦٤، شهد المجتمع الفلسطيني بلورة كيانية واضحة، من خلال تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وجعل مدينة «القدس» المقر الرئيسي لها. كما شهدت هذه الفترة انتصار العديد من الثورات الوطنية، خاصة في الجزائر وكوبا، مما حدا بالطلائع الوطنية الفلسطينية، الى الوصول الى قناعة بان الوطن لا يحرره الا ابناؤه، وان عليهم ان يكونوا طليعة مقاومة مقاتلة تهيب بالشعب العربي، في ساحاته كافة، «بالتمترس» وراءها. وقد كان انطلاق الثورة الفلسطينية، في يناير ١٩٦٥، حدثاً بالغ الاهمية في مسيرة الشعب الفلسطيني، فلأول مرة تأخذ القضية بعدها الوطني التحرري، فلم تعد قضية لاجئين، انما قضية تحرر وطني ديمقراطي، تحمل البندقية المسيّسة، التي تطمح الى الوصول إلى هدف وطني، يؤيدها في ذلك غالبية شعوب العالم، وكل الحركات التحررية الثورية المنتصرة، والتي ما تزال تقاوم.

وقد سبقت هذا التاريخ (١٩٦٥) محاولات نضالية مسلحة، شهدها قطاع غزة، بين

عامي ١٩٥٤ ــ ١٩٥٦، وكان يشرف عليها الضابط المصري مصطفى حافظ، وقد تمثلت في غارات ليلية مكثفة تشنها مجموعات من الفدائيين على اهداف عسكرية اسرائيلية داخل الوطن المحتل. وقد توقفت هذه العمليات عقب اغتيال مصطفى حافظ، على يد المخابرات الاسرائيلية، وعقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. وفي رأينا ان هذه الحركة، ماتزال بحاجة الى التأريخ والدراسة، وفيما يخص الادب، نرى ان قِصر فترة هذه الحركة، المقاومة المسلحة، وكون الفن القصصي الفلسطيني ــ آنذاك ــ مايزال في مرحلته الرومانسية، المغرقة في الحزن والبكاء، التي لم تجد تجسيدها الفني، الا في قلة من القصص القصيرة، من بينها قصص غسان الأولى.

ولقد احدث انطلاق الثورة حركة وفعالية واضحتين، في صفوف الشعب الفلسطيني، اعقبها جدل واسع، شارك فيه العديد من الكتّاب، من بينهم غسان كنفاني. ان بداية المقاومة المسلحة ضد العدو الصهيوني ــ الاستيطاني بدأت تحدث خلخلة واضحة في البناء الطبقي للمجتمع الفلسطيني، اذ بدأت نماذج جديدة تحظى باحترام فئات المجتمع المختلفة، هذه النماذج، هي الطلائع التي حملت البندقية، معلنة بداية مرحلة جديدة، هي مرحلة المقاومة. ونؤكد مرة أخرى ان هذه الشخوص النوعية الجديدة، التي بدأت تحتل مواقعها المميزة في الساحة الفلسطينية، كانت مرهونة ــ ايضاً ــ بشرطها التاريخي. ولما كان غسان يواكب، فنياً، حركة مجتمعه الواقعية، فإنه لم يعرف الزيف في ادبه، انما كان «يبحث عن الحقيقة ويشير اليها، يبدأ من الواقع، من معرفة الواقع. يبحث عن معرفة الواقع كي يتسيد عليه فنياً ليتسيد عليه فعلياً فيما بعد، يعرض الواقع بشكل يدعو الى هدم ماهو سلبي فيه ويسهل هذا الهدم، يعيش ممارسته الفنية كممارسته للثورة، فيربط بين الممارسة الفنية وممارسة تغيير الواقع»[٣١]. ولقد قاده البحث فنياً، عن الحقيقة الموضوعية، الى النمط الثاني من ابطاله (البطل المقاوم)، الذي يعبر عن طبيعة المرحلة وشرطها التاريخي، اذ لم تعد القضية «قضية لاجئين» يموتون «موتاً مجانياً» وهم يهربون بعيداً عن الوطن، في محاولات فاشلة لخلاص فردي موهوم، انما اصبحت قضية تحرر وطني، تهرب شخوصها، ولكن نحو الوطن الام ــ الارض، وليس بعيداً عنها، ولذلك كانت النتيجة مختلفة.

وذلك النمط من البطل المقاوم، نجده في ادب غسان، على شكلين: أ ــ البطل المقاوم في الحاضر، كنتيجة طبيعية للمرحلة التي اشرنا اليها. ويتجسد في رواية «ماتبقى لكم» ١٩٦٦. ب ــ البطل المقاوم في الماضي، قبل هذه المرحلة، ويتجلى في القسم الاول من «عن الرجال والبنادق» ١٩٦٨*. ويأتي به الكاتب بعد عامين من تجسيد الاول فنياً، كأنه يريد ان يثبت عنده صفة المقاومة، من خلال تأكيد الصفة النضالية عند شعبه، فهو ــ كمقاوم الآن ــ امتداد طبيعي لمقاومين آخرين، ضحوا بدمائهم قبله بسنوات، وهو انما يقوم بتصحيح مسار شعبه، بعد سنوات من الضياع والوهم.

---

* هذا يعني اننا ننحاز الى الرأي الذي يتعامل مع هذا القسم على انه رواية لطبيعة امتداد الحدث وتنامي موقف الشخوص.

أ ــ البطل المقاوم في الحاضر: «لماذا لم يدقوا جدران الخزان؟». بهذه العبارة المرموزة، انتهت رواية «رجال في الشمس». وبمعنى الفعل التاريخي، يكون معناها «لماذا لا تتحركون للقيام بعمل ما يكسر حالة الجمود، ويسقط اوهام المرحلة، وصولاً الى الوطن الام؟». وقد جاءت رواية «ما تبقى لكم» ١٩٦٦، لتعطي الاجابة على هذا التساؤل، متجاوبة مع الواقع الذي بدأ يتفاعل ويتجسد في الوسط الفلسطيني، وهي بذلك لا تطرح اوهاماً، انما تتعامل مع واقع بدأ يتشكل فعلاً، ويأخذ ملامح جديدة. وفي هذه الرواية، نجد الخطوة الاولى نحو الفعل المطلوب، حيث يتغير اتجاه الهرب، ليصبح مساره صحيحاً، نحو الام ــ الارض، مما يحمل صاحبه على مواجهة العدو بعد ان كان محاطاً بالخسائر من كل الجهات، اصبح بإمكانه ان يفوت على خصمه ويجعله ربحاً يضاف الى ما سبق ان حققه.

وهنا بداية الفعل الفلسطيني. ورغم انه لا يزال على مستوى فردي، الا انه كان بداية ضرورية، للحلول في البحر الجماهيري. ولكي يولد الفعل الشعبي المتصاعد، لا بد من الفرد ــ الطليعة، وكي يولد «حامد» كان لا بد ان يُقتل «زكريا» رمز التخاذل والاستسلام. «حامد» في غزة محاطاً بحساب كله خسائر. امه بعيدة عنه في الاردن؛ حيث افتقدها منذ سقوط يافا واستشهاد والده. وقد حمّلته اخته «مريم» عاراً كبيراً بحملها سفاحاً من الخائن «زكريا»، «النتن» كما كان يسميه. لقد اضطر ان يزوجها منه خوفاً من الفضيحة، حيث انها ستلد منه بعد شهور خمسة فقط. زكريا هذا يمثل لدى حامد «مجرد لطخة مصادفة في مكان غير مناسب»[٣٢]. انه النتن الذي خان القضية بوشايته على «سالم» قائد المقاومة عام ١٩٥٦ عند دخول اليهود الى قطاع غزة، حيث سقط سالم برصاصهم، وعيون الجميع تتجه نحو زكريا، تتهمه بالخيانة. وليس اقسى على نفسية حامد من هذه اللحظة، التي يضطر فيها لتزويج اخته من هذا الخائن ــ النتن. ولذلك يقرر الهرب من هذا المأزق؛ يريد الابتعاد عن جو الخيانة الذي يحيط به من كل ناحية: زكريا بخيانته لسالم، ومريم بخيانتها لشرفها مع خائن باع القضية بخيانته لسالم وتسليمه للعدو. يريد الهرب من ماض سجن نفسه فيه طويلاً. وهكذا فإن اصرار حامد على الخلاص من الماضي، يضعه امام الخطوة الاولى نحو الفعل. ولما كان هروبه ــ خلاصه نحو امه ــ الارض، تصبح الامور مختلفة متغيرة. وحتى الصحراء تصبح عكس ما كانت عليه في «رجال في الشمس». فهي هنا تصبح كائناً حياً، تتمدد وتتنفس، تمتلىء بالحيوية والحركة، تتضامن مع الذي يدق بخطواته الواثقة على صدرها. اذ لا مفر امامه من تقبيلها والالتحام بها رغم ما تحمله من رعب: «دقات محشودة بالحياة يقرعها بلا تردد فوق صدري، حيث لا صدى ثمة الا الرعب. وهو يخطو فيبدو، امام الجدار الاسود المرتفع وراءه مباشرة، حيواناً ضئيلاً يعقد العزم على رحلة دفء لا نهاية لها... منذ اللحظة التي احسست فيها بخطوته الاولى على الحافة، عرفت انه رجل غريب. وحين رأيته تأكدت من ذلك. كان وحيداً تماماً، بلا سلاح، وربما بلا امل ايضاً. ورغم ذلك فعند لحظة الرعب الاولى، قال انه يطلب حبي لانه ليس باستطاعته ان يكرهني»[٣٣]. وكلما توغل خطوات على صدر الصحراء ــ الحياة، ادرك انه لا بد ان يتخلص من الماضي ــ الساعة، الذي حاصره طويلاً. «وفجأة بدت لي الساعة غير ذات نفع، حيث لا اهمية هنا

الا للعتمة والضوء. وفي هذا العالم الممتد الى الابد من السواد القاتم، تبدو الساعة مجرد قيد حديدي يفرز رعباً وترقباً مشوباً. وفي اللحظة التالية فككتها بهدوء واطرحتها وسمعتها تخبط بصوت مخنوق على الارض»[٣٤]. وبطرحه الساعة على الارض، يتخلص نهائياً من سجن الماضي وحصاره، ويبتدىء عملياً خطواته نحوالحياة/الفعل، وعندئذ يصطدم بجندي اسرائيلي، فيأسره وهو مسلح باحساس جديد غريب. لقد قام بعملية حسابية سريعة، ادرك منها انه: «قبل دقائق كان كل شيء في هذا الكون ضدي تماماً، وكانت الامور كلها في غزة وفي الاردن، تعمل في غير صالحي. وكنت اقف هنا، هنا بالضبط، في رقعة محاطة بالخسائر من كل جانب. فتعال اقول لك شيئاً مهماً: ليس لدي ما اخسره الآن. ولذلك فقد فاتت عليك فرصة ان تجعلني ربحاً»[٣٥]. عندما طرح حامد بعيداً حساب الخسائر، سيطر على خصمه، وفي الوقت نفسه، وعبر تداخل الزمن وتشابكه، تخطو مريم خطوتها الاولى في المسار ذاته، كي تتخلص من ماضيها الذي يحاصرها في شخص زكريا، الذي يلح عليها للتخلص من الجنين، والا طلقها. وهنا تلعب الساعة المعلقة على الحائط ــ كرمز للماضي الذي يحاصرها ــ دورها في توتير اعصاب مريم، بدقاتها المتعاقبة، فتدفعها نحو الخطوة الاولى ــ الفعل، فتطعن زكريا بسكين المطبخ الحادة في عانته، معلنة بذلك دخولها مع حامد، في الوقت ذاته، دائرة الفعل. وقد كان لا بد من اتخاذ هذا الموقف لان الامور كافة لم تعد تحتمل التأجيل والتسويف. وهكذا فإن الرواية تريد ان تقول: «انه عند المواجهة يتحول حساب الخسائر بالنسبة للفلسطينيين الى حساب ارباح... يصبح الزمن رفيق الفدائي بعد ان كان خصم اللاجيء»[٣٦].

والفعل هنا، وان كان مايزال على مستوى فردي، فقد كان خطوة طليعية لطرح حصار الماضي وحساب الخسائر، للحلول في البحر الجماهيري. لماذا بقي الفعل عند حامد في هذه الحدود؛ ولماذا لم يتقدم بفعله خطوات اخرى في المسار نفسه؟. ان الواقع ــ آنذاك ــ لم يكن بامكانه ان يقدم اكثر من هذه المستويات البطولية، لذلك فإنه: «من الخطأ، فنياً على الاقل ــ كما يقول غسان ــ ان يفعل حامد اكثر مما فعل»[٣٧].

ب ــ البطل المقاوم في الماضي: اذا كان الصدق، الفني والموضوعي، قاد غسان الى الوقوف بفعل حامد عند الحدود السابقة؛ فقد قادته المعرفة التاريخية الى تعزيز هذا الفعل ــ المقاوم، عن طريق الارتداد الى الماضي، ليقدم من خلاله لحامد ولجميع الذين يتطلعون وينتظرون، حافزاً، من ماضيهم التاريخي القريب، يعزز لديهم الايمان بهذه البداية العملية للفعل ــ المقاوم، كي يعرفوا ان هذا الفعل طالما مارسوه، وقدموا من خلاله التضحيات الجسام، وهم اذ يعودون اليه الآن، انما يحققون الانسجام الذاتي مع الواقع التاريخي الذي كان، ثم انقطع لفترة، بسبب عوامل طارئة. هذا الحافز الذي يتجسد فنياً، من خلال «منصور» و«والده»، في القسم الأول من (عن الرجال والبنادق) ١٩٦٨، انما يوضح سبب ارتداد غسان الى الماضي، في مسيرته الروائية، انطلاقاً من الرأي القائل: ان غسان يكتب روائياً حركة المجتمع الفلسطيني.

وفي قصته «عن الرجال والبنادق» نرى البطل المقاوم، القادم من الماضي، مغرم

بالارض، لها عنده جاذبية معينة، رغم صغر سنه فهو: «ولد يحب الحقول، هكذا يقول ابوه دائماً، وهو مثل حصان اصيل لايعيش إلا في المروج»[٣٨]. فصغر سنه لم يمنعه من اللحاق بالكبار الذين يقاومون. ولأنه لايملك البندقية، كان يلجأ الى استعارة «مرتينة» خاله كي يشرّق بها نحو «صفد» بمجرد سماعه ان الشباب يحاصرون القلعة. انه يتعامل مع البندقية وكأنها كائن حي يعرفه ويشعر بوجوده: «لو كنت املك بندقيتي لما استعرتك من خالي ابي الحسن. ويجب ان تكوني طيبة جداً معي كي استعيرك مرة اخرى في المستقبل»[٣٩]. لم يكن الماضي كله اشراقاً وبطولة، ففي الوقت الذي كان الصغير «منصور» يصعد نحو القلعة، وسط الطرق الوعرة، يحمل صناديق الذخيرة، وهو متأبط حبيبته «المرتينة» الطيبة، كان شقيقه الطبيب المثقف «قاسم» يقضي اوقاتاً لطيفة مع اليهودية «ايفا». كان يتناول معها شرائح الخبز مع الزبدة والمربى، و«اخوه منصور في الوعر المحيط بصفد، يرش حفنة من الزعتر الجاف في نصف رغيف اسمر شديد الخشونة، ويعيد النصف الآخر الى جيب سرواله الكبير فيسقط فوق الرصاص، فيما يواصل عقب البندقية التركية القديمة ضرب مؤخرة فخذه كلما اضطرته الصخور للقيام بقفزة واسعة»[٤٠]. الا ان صوت الرصاص المنهمر على القلعة، كان يطغى على قهقهات «قاسم» و«ايفا». فقاسم هو الاستثناء، اما منصور ووالده فهما القاعدة. ان المشهد الذي التقى فيه «منصور» مع «والده» عقب فشل هجوم الثوار على قلعة جدين، له دلالة بليغة، تثبت انهما القاعدة وما عداهما الاستثناء الخاطىء في مسيرة الشعب. يعاتبه والده لأنه لحق به للقتال تاركاً والدته العجوز وحدها، فيجيبه: «هذا ماكنت اريد ان اقوله لك، لماذا لاتعطيني بندقيتك وتعود الى مجد الكروم»[٤١]. فيجيبه والده: «ليست بندقيتي، بندقية الحاج عباس، دفعت اجرتها ورهنتها زيتوناً، ولذلك لن اسلمها لأي انسان، لأي كفين غير هاتين الكفين»[٤٢]. فكلاهما حريص على ان يكون له دور البطل المقاوم، فلقد بدأت الثورة، هذا هو كل شيء. و«منصور» المقاوم، قبل عام ١٩٤٨، عندما يتراءى لـ «حامد» الذي خطا الخطوة الاولى نحو الفعل، يتوحدان معاً ليظهرا من جديد، في مرحلة قادمة، وقد تجسدا في «سعد» بحلول جماهيري في بحر الثورة، من خلال البطل ـــ الشعب.

### ٣ ـــ البطل ـــ الشعب

وفي عام ١٩٦٩، كانت المقاومة الفلسطينية قد شهدت امتداداً جماهيرياً، فلسطينياً، وعربياً، وبالذات، عقب معركة الكرامة عام ١٩٦٨؛ حيث باتت المقاومة تمتلك بعداً جماهيرياً واضحاً. فيرصد غسان هذا التحول الكيفي في احداثه الرواية، الى «ام سعد، الشعب المدرسة». ام سعد، النموذج: الشعب. المدرسة الحقيقية. وليس افتعالاً ولا تعسفاً، اذا قلنا ان هذه الرواية حلقة مكملة للرواية السابقة «ماتبقى لكم». ففي «ماتبقى لكم» كنا مع الطليعة التي تعلن التمرد على مايحيط بها من حصار وموت. وفي «ام سعد» تسري عدوى التمرد ـــ الفعل الى الجميع، فنصبح امام الشعب كله، وقد سار وراء هذه الطليعة، مدركاً ان المواجهة هي قدره وانه، ضمن اية حسابات، لم يعد هناك مايخسره. وبطلة هذه الرواية (العجوز الفلسطينية ام سعد) هي ذات بطولة فردية، الا انها اكتسبت، على يد غسان، تكثيفاً خاصاً اسبغ عليها ملامح جماعية، فلم تعد ام سعد الفرد، وانما الشعب بأكمله.

وفي كل لوحة من لوحات الرواية التسع، تتشكل ام سعد بملامح جماعية، فهي كل ام فلسطينية رفضت اسمال البؤس واختارت، طوعاً واقتناعاً، طريق القتال. انها كما يقول غسان كنفاني في التقديم: تمثل الطبقة «التي تقف الآن تحت سقف البؤس الواطي في الصف العالي من المعركة وتدفع وتظل تدفع اكثر من الجميع». لذلك فالرواية، تقدم البطل ــ الشعب، من خلال تمثلها للوضع الجماهيري المتحرك المقاتل، الذي اصبح عليه الشعب الفلسطيني[٤٣]. ويبدو ان المرحلة التاريخية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، لم يعد فيها مجال للبطل ــ الفرد، فقد انتهى عصره، وان غالبية الشعب اصبحت مؤمنة بجدوى القتال والثورة، وهي في مجموعها تشكل بطلاً جديداً، يتجاوز الانماط السابقة، فكراً وسلوكاً. وهذا ما قاد غسان الى رصد التحولات، الطارئة على سلوك وفكر البطل ــ الشعب بشكل طوعي، لان الشخوص اصبحت تكيف نفسها مع واقع المرحلة الجديدة، التي كانت نتيجة لتفاعلات متعددة. رغم البطولة الجماعية التي تمثلها (ام سعد). فهي لاتقاتل، اي لاتحمل السلاح، فحملة البنادق هم: «سعد» ولدها، ورفاقه. الا ان لها الحضور الكامل في صفحات الرواية، مما يجعلها «نموذجاً» للفلسطيني الجديد. فهي تثور على الموروث الديني المتخلف، وتتوحد مع ناس المخيم، وتمارس عملاً نضالياً في الشارع، وتتضامن مع الفلاحة اللبنانية. وهكذا فان امتداد روحها الجديدة الى الآخرين، جعلها ذات طابع جماعي، وبهذا يصل غسان الى رسم ملامح البطل الواقعي الاشتـراكي، وتصبح «ام سعد» الانعكاس الصحيح، للمسار التاريخي الذي اصبح يعيشه الانسان الفلسطيني. ففي «ام سعد» لاتشعر انك امام روائي يشكل احداثاً من خياله، وإنما يستوحي الواقع بعد اعادة ترتيبه فقط؛ بحيث اصبح واقعاً حياً متحركاً. من هنا فإن الرواية تنبض بالحياة والحركة. وفي لوحتها الاخيرة «البنــادق في المخيم» تحس بان الرواية قد اخذت تتمثل الواقع الجماعي الثوري، الذي اصبح يعيشه المخيم الفلسطيني. الروح القتالية التي انتقلت من «حامد» الى «سعد» سرت الى الآلاف في المخيم حتى اصبحت حالة. في هذه الرواية، يأخذ البطل الفلسطيني ــ على يد غسان ــ فنياً، صورته الجماعية التي تناسب المرحلة الثورية التي يعيشها الواقع. وهي «التمثيل الادبي لمرحلة ناضجة من مراحل الكفــاح من اجل التحـرر الوطني، في مجمـل وجوههـا الثقافيـة والاجتماعية، والسياسية»[٤٤]. والوضع الثوري في الرواية ليس حالة عاطفية، لكنه يملك ابعاده الفكرية، فالرواية تعلن انحيازها الكامل للانسان الفلسطيني الكادح، الذي يمثل «الطبقة التي تدفع اكثر من الجميع». وهي بذلك تبلغ بالرواية الفلسطينية قمة واقعيتها الاشتراكية، وببطلها المرحلة الايجابية؛ حيث البطل ــ الشعب، الذي يبني غده المشرق، تمرداً على واقع يسوده القمع والاستغلال، وصولاً الى الهدف الجماهيري في اعادة الوطن المحتل، عبر البندقية المقاتلة ذات الافق السياسي الواضح.

ورصد كافة جوانب البطولة الروائية عند غسان، يثير سؤالين: الأول، اين موقع البطولة في رواية «عائد الى حيفا» بالنسبة للانماط البطولية السابقة، التي كانت مواكبة للتشكل والتفاعل الحادين في بنية المجتمع الفلسطيني؟. والثاني، اين موقع البطولة في رواياته التي لم تكتمل: «العاشق» و «الاعمى والاطرش» و «برقوق نيسان» من السياق نفسه؟.

☐ ففيما يتعلق بـ «عائد الى حيفا» التي لن نلجأ الى دراستها وتحليلها، اكتفاءً بما له علاقة بالسؤال الأول؛ فيلاحظ ان غســان نشرها عام ١٩٦٩، اي في العام نفسه الذي نُشرت فيه رواية «أم سعد»، التي قدم فيها غسان النمط الاخير من ابطاله. فما هي العلاقة التي نراها بين الروايتين؟

ورغم اعتماد رواية «عائد الى حيفا» على الاحداث، الا انها تعطي مكان الصدارة لقناعات الكاتب الفكرية، التي ينطق بها الشخصيات، لذلك غلب على الرواية التناول الفكري غير المخدوم فنياً، من خلال تطور الاحداث ورسم الشخصيات، اذ ان الاطار الفكري هو الذي يلح على الكاتب، فجاءت الشخصيات فيها ــ في اغلب الاحيان ــ مجرد ناطقة بمقولات فكرية جاهزة لدى الكاتب. ولذلك فإن وضع الشخصيات ــ كما نراه ــ عمل وسيط، بين «ما تبقى لكم» و«ام سعد». إذ جاءت لتمهد الارضية الفكريــة التي سينطلق منها سعد ورفاقه في «ام سعد»، وهم يطورون الفعل ــ البداية الذي قام به «حامد» في «ما تبقى لكم». وهذه الارضية الفكرية، من مميزات المرحلة التاريخية التي اصبحت تتميز بوضوح فكري مدروس، جعل بندقية «سعد» ورفاقه، تختلف عن «بنادق» الذين سبقوهم، فهي بندقية مسيسة، تدرك طبيعة الخصم والاسلوب الذي يردعه. ان هذه الارضية الفكرية التي تتمتع بوضوح كاف، هي التي تعطي لـ «سعد» ورفاقه الافق الذي يفجر كل الطاقات الكامنة في نفوسهم، حيث اصبحوا تعبيراً عن شعب بكامله. هذه الارضية يعبر عنها «سعيد. س» بعد ان عجز عن اقناع «دوف» الضابط الاسرائيلي (ابنه خلدون سابقاً) بالظروف التي اجبرتهم على الهروب من الوطن عام ١٩٤٨، وتبرير سنوات السكون التي امتدت طويلاً. عندما افحمه «دوف» بمقولة: «ان الانسان في نهاية الامر قضية» مبرراً من خلالها سبب بقائه في صفوف الجيش الاسرائيلي، رغـم معرفته بانه من ابويين عربيين، ويدرك سعيد. س «ان الانسان في نهاية الامر قضية» فعلاً، ولذلك فإن ما بينهما «تحتاج تسويته الى حرب». وانطلاقاً من هذا يخبره «دوف» ــ خلدون سابقاً ــ بان المعركة القادمة ربما تكون بينه وبين شقيقه «خالد» الذي التحق بالفدائيين، رغم انه يدرك ان «خالداً» لم يلتحق بالفدائيين بعد، بسبب منعه له... وفي طريق عودته، يتمنى ان يكون قد التحق بالفدائيين في غيابهما، لانه شرفهما الباقي، الذي باستطاعته ان يمسح عارهما الكامن في «دوف» وما يمثل. فالرواية كتبت اصلاً للتعبير عن قناعات فكرية، لذلك يلاحظ ان شخصياتها «تعبر عن افكار وقناعات اكثر منها شخصيات اخذت مداها في النمو لكي تخرج الينا موجودات حية لها وزنها وقيمتها في الرواية وفي عالمنا»(٤٥). وقيمة موقعها الوسيط بين «ما تبقى لكم» و«ام سعد» انما يكمن في انها تؤكد لحامد الذي بدأ الخطوة الاولى من الفعل، بان هذا لا يكفي، فإن الواقع التاريخي ــ من موقع فكري ــ يثبت ان تسوية الامور مع العدو تحتاج الى حرب، هذه الحرب، بعد التسلح بهذه القناعة الفكرية، يشعلها «سعد» ورفاقه في «ام سعد» كما اشتعلت في الواقع فعلاً.

☐ اما فيما يخص الروايات الثلاث التي استشهد غسان، قبل ان ينهيها، فإن محاولة دراستها بشكل عام، او وضعها في مكانها المناسب، من السياق الخـاص بدراسـة «البطل»، تواجه بصعوبة فنية. فهي حلقات لم تكتمل دوائرها، مما يصعب معه تخمين

التشكل الفني النهائي للشخوص فيها. فالناقد بهذا الصدد، اما سيلجأ الى التخمين والتكهن الخاصين به، او التقدير الذي يلائم مجموع تراث غسان، الروائي والقصصي والفكري. ورغم ما في الاسلوبين من اقحام وتعسف، فإننا ازاء غسان بالذات، نرى ان مجموع تراثه يعطي تصوراً كاملاً عن معتقداته الفكرية، وتجلياتها الفنية، مما يجعل محاولة تصنيف الروايات غير المكتملة، ضمن السياق العام، لأعماله الروائية، عملاً غير صعب، دون التعسف الذي يصل الى اقحام تصورات خاصة على الجزء الذي كتبه غسان من هذه الاعمال. لذلك سنكتفي بمحاولة تحديد المكان المناسب لهذه الاعمال الثلاثة، ضمن السياق العام، لأنماط البطولة التي رأيناها في اعماله السابقة.

فـ «العاشق» تأتي ضمن السياق الذي صنفنا فيه «عن الرجال والبنادق»، حيث الارتداد الى الماضي، الى التاريخ الفلسطيني في زمن الاحتلال البريطاني، لتشكيل ملامح النضال، من خلال قسمات البطل الذي يأخذ طابعاً ملحمياً، فهو لا اسم له، مرة «قاسم» وأخرى «عبد الكريم» وثالثة «السجين ٣٦٢»، ورابعة «العاشق»... الخ. كان يصارع الاقطاع وينازل البريطانيين. الصفحات المكتوبة من هذه الرواية لا تفصح عن اكثر من كونه تمثيلاً لنضال شعب، اذ لا يهمه ان يعرفه احد، او يعرف أحداً، فهو يختفي ليظهر من جديد، باسم جديد. له غرام بالخيول، يتوحد معه في السراء والضراء، كما انه عاشق للارض، متسمّر بها، الى حد الذوبان والتلاشي، لا يمكن فصله عنها او تمييزه من ترابها... لذلك فالكابتن البريطاني «بلاك» الذي عجز فترة طويلة عن القبض على هذا «العاشق»، يرى ان «الارض ذاتها هي المتواطئة والشريكة، وانك كي تقبض على «عبد الكريم» عليك اولاً ان تلقي القبض على الارض»[٤٦]. عندما يرتد غسان الى الماضي، لإعادة الحياة فنياً الى صفحاته النضالية، يكون من الطبيعي ان تنسجم «العاشق» في سياق واحد مع «عن الرجال والبنادق» التي قدمت البطل المقاوم في الماضي، لتأصيل الطريق الذي كان بداية للفعل عند حامد، واصبح طريقاً معبداً مزدحماً بالمقاومين امثال سعد ورفاقه، ومن ورائهم الجماهير التي تمثلها «ام سعد» وطبقتها.

اما «الاعمى والاطرش» فإنها ايضاً، تعطي الصدارة لآراء الكاتب الفكرية، لذلك فهي شخوص تتحرك في اطار افكار الكاتب، مثل شخوص «عائد الى حيفا». ورغم تأخر نشرها (١٩٧٢) بالنسبة لتاريخ نشر «عائد الى حيفا» (١٩٦٩)، الا انها تخدم الخلفية الفكرية ذاتها، ولكن من ناحية اجتماعية. واذا كانت شخوص (عائد...) قد اسقطت كافة الاوهام التي تروج حول الطريق المؤدي الى تحرير الوطن، وحسمت الموقف لصالح الحرب، الذي بشر به «حامد»، وسلكه فعلاً «سعد» ورفاقه، فإن شخوص «الاعمى والاطرش» تسقط كافة الاوهام المتعلقة بالوعي الاجتماعي، اذ ان علمية المرحلة وواقعيتها الثورية، لم تتركا مجالاً لاستمرار التعلق باوهام الفكر الغيبي، لان سقوط هذا الفكر نتيجة طبيعية للمرحلة العلمية والموضوعية، التي تشكل البندقية سمتها الاساسية، لذلك يبقى «الاعمى» و«الاطرش» عاجزين عن الثورة على «الولي عبد العاطي» رمز الأفكار الغيبية — الميتافيزيقية، رغم قناعتهما بضرورة اقتلاعه من الاساس بعد ان اكتشفا زيفه، حتى ظهور الفدائي «أبوحمدان» في حياتهما، فيعلقا عليه الأمل في مساعدتهما في هذه المهمة.

ان شخوص هذه الرواية تعلن الثورة في الجانب الاجتماعي، لتكمل دائرة الثورة التي اعلنتها شخوص «عائد الى حيفا» في الجانب السياسي.

وانسجاماً مع المرحلة، لابد من خرق الماضي بافكاره السياسية والاجتماعية، في سبيل الانطلاق نحو المستقبل، الذي بدأ فعلاً بخطوات عملية. ان شخوص الروايتين موظفة لخدمة افكار الكاتب التي تمارس فعلاً في سبيل التغيير الاجتماعي والسياسي، وهذا يعني ان قناعة غسان الفكرية، ترى ان الثورة يجب ان تكون شاملة، حيث تقتضي الحياة الجديدة ذلك.

اما «برقوق نيسان»، فهي عمل مختلف في تقنيته عن كافة اعمال غسان الروائية، اذ يعتمد، في سبيل تنوير الشخصيات واثراء الحدث، على الهوامش التي تواكب الشخصية والحدث معاً ولتصبح جزءاً من الرواية. وشخوصها امتداد طبيعي لشخوص «ام سعد». ففي زمن الثورة وشمولها، يقوم الجميع في وجه الاحتلال، حتى الذين اعتقد البعض انهم «تقاعدوا» نضالياً، لان فاشية الاحتلال لاتترك امام المرء مجالاً للاختيار، فإما ان «يقاوم» او يقضى عليه... ان الثورة التي بدأت، تمتد الى الداخل، الى الوطن المحتل، لتنهض شخصيات «برقوق نيسان» مقدمة «البطل الثوري» الذي يبحث عن مكان له في صف الثورة المتصاعدة. من كافة الاعمار والمهن والانتماءات، ينهضون بفعالية في وجه الاحتلال.

**ابتعاد ادب غسان عن الزيف**

وهكذا فإن تطور البطولة في اعمال غسان كنفاني الروائية، يواكب مسيرة الشعب الفلسطيني، ومن بين هذه الانماط البطولية، في الماضي والحاضر، كانت عناية غسان موجهة للبطل الايجابي الثوري المقاوم، الذي تتوفر لديه قناعة بدور الفرد في التاريخ، الفرد المسلح بالافكار التقدمية، فلم يعد تاريخ المجتمع ركاماً من الصدف والاخطاء والهفوات؛ بل اصبحت الشروط المادية في الحياة الاجتماعية، في الوجود الاجتماعي، تحدد الافكار الاجتماعية والسياسية الصالحة والمناسبة... وقد تعامل غسان مع الواقع الفلسطيني ــ من خلال ابطاله الروائيين ــ وهو يدرك الشرط التاريخي لكل مرحلة من تاريخ القضية. لذلك فإن ايمانهم بصنع المستقبل لاحدود له، سواء في الماضي او الحاضر، رغم معاناة الواقع اليومي وقسوته، وهذا يكشف الدور الفاعل لادب غسان كنفاني الروائي، اذ كان ينطلق من فهم حقيقي لتطورات الحياة الاجتماعية، ومعرفة بالظروف الموضوعية التي تحكم مراحل قضيته الوطنية، فجاء تعامله الروائي معها، من خلال هذا الادراك، فبَعُد أدبه عن الزيف والافتعال.

---

(١) بوريس بورسوف، **الواقعية اليوم وابداً**، بغداد: وزارة الاعلام، ١٩٧٤، ص ١٢٨.

(٢) د. فيصل دراج، **شؤون فلسطينية** (بيروت)، العدد ٤٩، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥، ص ١٢٠.

(٣) **الرواية في الادب الفلسطيني**، طبعتان: بغداد: وزارة الإعلام؛ أحمد أبومطر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

(٤) عبد القادر ياسين، **الكاتب الفلسطيني**، (بيروت)، العدد الأول، شباط (فبراير) ١٩٧٨، ص ٢٨.

(٥) كاتب سويسري، «حديث خاص مع غسان قبل استشهاده»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٥، تموز (يوليو) ١٩٧٤، ص ١٣٦.

(٦) نشير الى ان مجموعته القصصية الرابعة (عن الرجال والبنادق) التي نشرها عام ١٩٦٨، وقدمها بقوله: «هذه تسع لوحات اردت منها ان ارسم الافق الذي اشرق فيه الرجال والبنادق الذين معاً سيرسمون اللوحة الناقصة في هذه المجموعة»، وقد اعيد نشرها في المجلد الثاني الخاص بالقصص القصيرة، من اعماله الكاملة (دار الطليعة، بيروت ١٩٧٣)... هذه المجموعة وجدت من يتعامل معها كرواية نظراً لتأرجحها الفني بين القصة القصيرة والرواية [راجع كتابنا السابق ذكره ص ٢٥٧ وكتاب د. رضوى عاشور: الطريق الى الخيمة الاخرى ص ١٠٢ ــ ١٠٤]. ويتكرر الاشكال الفني ذاته مع (ام سعد). وقد لاحظت ان هذا التأرجح بين فني القصة القصيرة والرواية من الممكن طرحه ازاء اعمال قصصية فلسطينية اخرى مثل: «سداسية الايام الستة» لاميل حبيبي، و«عناصر هدامة» ليوسف الخطيب، و«مقهى الباشورة» لخليل السواحري.

(٧) نشير الى ان ثلاثاً من هذه الروايات لم تكتمل، فقد وجدت في اوراق الكاتب بعد استشهاده، ونشرت في عددي ١٣ و١٦ من مجلة «شؤون فلسطينية» لعام ١٩٧٢، ثم تضمنها المجلد الاول من اعماله الكاملة الصادر عن دار الطليعة، بيروت ١٩٧٢.

(٨) نشير الى ان المؤلف نشر في عام ١٩٦٤ المسرحية الاولى له وهي «الباب»، اما مسرحيته الثانية «القبعة والنبي» فقد نشرت بعد استشهاده في مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٠، نيسان (ابريل) ١٩٧٢، وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨، وصدر المجلد الثالث من اعماله الكاملة متضمناً بالاضافة الى ما سبق، مسرحية ثالثة بعنوان «جسر إلى الأبد».

(٩) من هذه الدراسات: دراستان عن ادب المقاومة في فلسطين المحتلة، وثالثة عن الادب الصهيوني.

(١٠) اهم هذه الدراسات ما كتبه حول (ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ في فلسطين)، منشورات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ١٩٧٤.

(١١) «حديث خاص مع غسان قبل استشهاده»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٣٧.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ١٣٨.

(١٤) مطاع صفدي، مجلة **الآداب** (بيروت)، العدد ١١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩، ص ١٤.

(١٥) د. محسن جاسم الموسوي، **الموقف الثوري في الرواية العربية المعاصرة**، بغداد: وزارة الاعلام ١٩٧٥، ص ١٥٠.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١٤٨.

(١٧) مطاع صفدي، الآداب، **مصدر سبق ذكره**.

(١٨) «رجال في الشمس»، **الآثار الكاملة لغسان كنفاني**، المجلد الاول، الطبعة الاولى، بيروت: ١٩٧٢، ص ٢٧.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٣.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٥٧.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٦١.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٨٥.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٦.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٧.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٨٠.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٨١.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ١٠٩ و ١١٠.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ١١٤.

(٢٩) د. فيصل دراج، الكاتب الفلسطيني، (بيروت)، العدد الأول، شباط (فبراير) ١٩٧٨، ص ٦٦.

(٣٠) د. أحمد أبو مطر، الرواية في الادب الفلسطيني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٤ و ٢٦٥.

(٣١) د. فيصل دراج، الكاتب الفلسطيني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧.

(٣٢) «ما تبقى لكم»، الآثار الكاملة لغسان كنفاني، المجلد الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٧.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ١٧٢.

(٣٤) **المصدر نفسه**.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٩ و ٢١٠.

(٣٦) ماجد السامرائي «حديث اجراه مع غسان كنفاني»، **شخصيات ومواقف**، تونس: الدار العربية للكتّاب، ١٩٧٨، ص ٨٥.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٦.

(٣٨) القصص القصيرة، الآثار الكاملة لغسان

كنفاني، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الثاني، ص ٦٤٨.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ٢٣٦ و ٢٣٧.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ٦٤٨.

(٤١) **المصدر نفسه**.

(٤٢) **المصدر نفسه**، ص ٧٠٠.

(٤٣) الرواية في الاب الفلسطيني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٩ ــ ٢٨٥.

(٤٤) د. افنان القاسم، **غسان كنفاني**، بغداد: وزارة الاعلام ١٩٧٨، ص ١٨٧.

(٤٥) د. رضوى عاشور، **الطريق الى الخيمة الاخرى**، بيروت: دار الآداب، الطبعة الاولى ١٩٧٧، ص ١٤٤.

(٤٦) الاعمال الكاملة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤٧.

# تقارير

**رسالة لندن:**

## بيغن والدعاية الصهيونية البريطانية

تساءل يشاياهو بن بورات، في أعقاب قصف اسرائيل لبيروت بالطائرات (يديعوت أحرونوت، ٣١/٧/١٩٨١)، متهماً بيغن وحكومته: «من المسؤول عن تلطيخ صورتنا في العالم حيث أصبحنا نظهر كدولة ارهابية مجنونة غير مسؤولة ولا أخلاقية، لا في نظر العناصر المناهضة و/أو الأوساط المعادية للسامية والمعادية لاسرائيل فحسب، بل أيضاً بين شرائح واسعة، في الجاليات اليهودية، في الولايات المتحدة وأوروبا؟».

وإذا كان ذلك صحيحاً في حالة بريطانيا، وإذا كانت جماعات، في صفوف الجالية اليهودية البريطانية، قد أصبحت تنظر إلى اسرائيل بالفعل على هذا النحو، فلا شك أن الدعاية الصهيونية المحلية قد نجحت في إخفاء الأمر نجاحاً باهراً. ذلك أن المتتبع المراقب لايملك إلا أن يلاحظ أنه ليس على السطح مايشير إلى اكتراث الجالية اليهودية البريطانية، بالأعمال الارهابية التي قامت بها اسرائيل في لبنان، بل يبدو أنها تعتبرها، كما تحاول الدعاية الصهيونية أن تصورها، أحداث حرب قد تكون مبعث أسف، ولكنها ليست لها بذاتها دلالة خاصة: ضرب الفلسطينيون أهدافاً مدنية، فردّ الاسرائيليون بضرب أهداف شبه مدنية. فالأمر حدث معتاد في سلسلة تشكل بمجموعها، تراجيديا متصلة!

ويبدو، لأول وهلة، أن موقف اللامبالاة هذا محير، بالنظر إلى أن مايسمى في بريطانيا «الصحافة الرفيعة»، مثل الغارديان والتايمز والفايننشال تايمز، أجمعت على شجب الهجوم الجوي الاسرائيلي وسياسة حكومة بيغن. ولكن الحيرة قد تزول، إذا تذكرنا أن تداول هذه الصحافة محدود نسبياً ويقتصر على المثقفين فلا يؤثر على الرأي العام، بمعناه الواسع، إلا عبر توسط المثقفين. ولربما كانت آلة الدعاية الصهيونية تعرف أن الجمهور البريطاني غير حساس تجاه مايحدث للفلسطينيين واللبنانيين. ولذا، ليس هناك مايدعو لبذل الجهود الدعاوية، لتبرير سلوك جهاز الحرب الاسرائيلي تجاه هؤلاء، بل الأجدى شن الهجوم على الصحافة البريطانية، ونعتها باللاسامية. ولكن هذا التوجه اشكالي من حيث أن الصحافة البريطانية، بالتأكيد، لا تبدي أي عداء لليهود كيهود، فكان الحل الذي اعتمدته الدعاية الصهيونية هو إعادة تعريف اللاسامية. ليس لتصبح العداء لليهود؛ بل العداء لاسرائيل. ولجأت، في سبيل ذلك، إلى تخريجات ملتوية شائهة؛ لعل أفضل مثال عليها ماخرج به البروفسور ديرنفتون. فهو يذهب إلى أن لانتقال اللاسامية، من العداء لليهود إلى العداء لاسرائيل، سببين رئيسيين: الأول، تاريخي ـــ سياسي، وهو أن اسرائيل، منذ ظهورها، أصبحت حصناً لليهود ولكل ما هو يهودي، ولذا فإن من الطبيعي والعقلاني أن يصبح «المتكالبون» على اليهود «متكالبين» على اسرائيل. أما السبب الثاني لما يزعمه ديرنفتون، فهو في نظره

سيكولوجي ــ اجتماعي، يتلخص في أن العداء للسامية أصبح، بعد الحرب العالمية الثانية، جريمة وخطيئة. فأدى كغيره من المثل والدوافع الخطيئية إلى شعور بالذنب. ويمكن للضغوط المتعاكسة على الذات أن تدفعها، عبر السعي إلى التطهر، إلى أزمة شخصية. ومن هنا، فإن آلية الدفاع، الكامنة في الذات، تقوم بعملية انقاذ لحمتها نقل العداء من موضوع الكراهية المحظور اجتماعياً، إلى موضوع كراهية غير محرم، أي، في حالة العداء للسامية، نقل العداء من اليهود، في المجتمع الذي يعيش فيه اللاسامي، إلى اسرائيل البعيدة اللامشخصة. وكي يكمل البروفسور حلقة هذا التفسير المعقد المتداخل، يقرر أن الذات لا تكون بالضرورة واعية للتحول الذي يصفه!

وبالمقابل، يبدو أن الدعاية الصهيونية، في بريطانيا، تعتقد أن ذكرى الماضي الارهابي لبيغن ووزير خارجيته، في مواجهة البريطانيين وقت الانتداب، لا تزال حية في أذهان الرأي العام البريطاني، وأنها هي العقبة الرئيسية في وجه تجميل صورة اسرائيل، في المخيلة الجمعية البريطانية، وليس أعمال الارهاب التي تقوم بها اسرائيل الآن. ولذا تركز هذه الدعاية جهودها على مجابهة آثار هذه الذكرى. ويمكن تحديد خطين رئيسيين تندرج هذه الجهود ضمنهما: الأول، يقوم على الاعتراف بأن بيغن وشامير ارهابيان سابقان، ليقال، بعد ذلك، أن الادعاء بأنه لا يمكن التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط، لهذا السبب، باطل ومجافٍ للتفكير الذكي السليم ومجانب للسوابق التاريخية المتمثلة في مكاريوس وجومو كينياتا وروبرت موغابي. وتستمد هذه الحجة فعاليتها من أنها تتوجه، في آن واحد، إلى التفكير اليميني (القادة الأقوياء كبيغن هم القادرون على تحقيق السلام) والتفكير الليبرالي (بيغن مثل مكاريوس وكينياتا وموغابي كان يحارب الاحتلال بالعنف وقد قبلتم أولئك فلم لا تقبلونه).

أما الخط الثاني، فيتجه إلى التخفيف من حدة صورة الأعمال الارهابية التي قامت بها الأرغون، والقول: ان تفاصيل هذه الصورة، مهولة مبالغ فيها، تقوم على اشاعات ضخمتها سنون طويلة من الدعاية العربية. وفي سبيل ذلك، تنسج الدعاية الصهيونية خرافة تتعلق بكل عمل ارهابي، وسرعان ما تتخذ هذه الخرافات حياة مستقلة خاصة بها، فيصعب تتبع أصلها ونسفها وتصبح، لشدة ما تتكرر في المقالات ورسائل القراء إلى محرري الصحف والاجتماعات العامة، وكأنها مسلّمات معروفة. فمثلاً يمكن تلخيص الخرافة الدعاوية الصهيونية، التي تتكرر بشأن مجزرة دير ياسين، على النحو التالي: لا ينكر أحد أن دير ياسين كانت تراجيديا للعرب واليهود معاً. ولكن عزو سوء النية إلى فصيل الأرغون الذي قام بالهجوم، خيال خلقه الدعاة المعادون لاسرائيل. فقد اختيرت دير ياسين هدفاً للهجوم لانها كانت مع قرية القسطل، تشكلان موقعاً استراتيجياً كان رجال «العصابات» الفلسطينيون يسيطرون منه على الطريق إلى القدس، ويفرضون عليها حصاراً مميتاً، تدعمهم في ذلك قوات عراقية نظامية. وكان فصيل الأرغون الذي هاجم دير ياسين سيء التجهيز ويفتقر إلى الخبرة، في أي نوع من أنواع القتال عدا قتال المدن. ويبدو أن هذا الفصيل لم يتوقع مقاومة شديدة كالتي واجهته، وفي خضم الفوضى، التي نجمت عن حمى المعركة، حدثت المأساة التي قتل فيها مدنيون عرب. وهنا تخترع الدعاية الصهيونية عربياً نجا من المعركة، وتسمية يونس أحمد أسد، وتقوّله: «ان اليهود لم يكونوا ينوون إطلاقاً ايذاء سكان القرية، ولكنهم أجبروا على ذلك بعد أن واجهوا نيراناً أطلقها السكان وأدت إلى مصرع قائد الأرغون» (المسؤول عن المجزرة هم السكان الفلسطينيون لأنهم قاوموا مقاومة أشد مما ينبغي!)

أما بالنسبة لنسف فندق الملك داوود، فالرواية التي تتبناها الدعاية الصهيونية هي أن الأرغون، طبقاً لقواعد السلوك العسكري التي كانت تتبناها، والتي كانت تقوم على اجتناب إلحاق اصابات بالمدنيين (!)، وجّهت انذاراً قبل نصف ساعة من وقوع الانفجار بضرورة اخلاء المبنى، ولكن ذلك لم يتم لأن المسؤولين ظنوا أن في الأمر خدعة. وتسوق هذه الرواية عن اللورد المتوفي جافر أن جنرالاً بريطانياً أخبره، أنه كان في الفندق عند تلقي الانذار، وأنه سمع الضباط البريطانيين يضحكون ويقولون: «يدعي اليهود أنهم وضعوا قنبلة في الفندق، خدعة أخرى بلا شك». أما الجنرال المذكور فحمل الانذار على محمل الجد، وغادر الفندق فنجا. (المسؤول هم الضباط البريطانيون لأنهم لم يصدقوا الانذار!)

غير أن هذا كله لا يعني بالطبع، أن صهيونيي بريطانيا يقفون جميعاً صفاً واحداً خلف بيغن وحكومته، فهناك الانقسام التقليدي بين جناحي الحركة الصهيونية: العمالي والاصلاحي. لكن هذا الانقسام لا علاقة له عملياً بتصرفات حكومة بيغن تجاه مسائل الشرق الأوسط. وقد صعدت التوترات، الناجمة عن هذا الانقسام، إلى السطح أيضاً، بالعلاقة مع ماضي بيغن الارهابي. ففي تموز (يوليو) ١٩٤٧، وبعد أن حكمت السلطات البريطانية في فلسطين على ثلاثة من أعضاء الأرغون بالموت، لقيامهم بغارة مسلحة، عمدت الأرغون إلى اختطاف جاويشين من سلاح المخابرات البريطاني، هما كليفورد مارتن وميرفن بيس. وقامت الأرغون بشنق هذين الجاويشين، رغم كافة النداءات التي ناشدتها الرحمة، إذ عُثر عليهما بعد يومين معلقين في حقل من أشجار الاوكالبتوس. ولم يكن ليثار أي خلاف حول هذه المسألة، في صفوف صهيونيي بريطانيا، لو لم تقم مجلة «جويش كرونيكل» الصهيونية البريطانية بنشر ما أثبته الباحث في أكاديمية الدراسات القومية في القدس، من أن أحد الجاويشين، كليفورد مارتن، هو يهودي.

فنشب اثر ذلك نقاش حاد، عبر خلاله بعض الصهيونيين عن شكهم في إمكانية تغيير سلوك بيغن والأرغون لو أنهم عرفوا بيهودية مارتن، إذا ما أخذت بالاعتبار مرارة الصراع في ذلك الحين. فرد أنصار بيغن برواية مفادها: انه كان هناك جندي ثالث اختطف مع الجنديين الآخرين، وأن الارغون أطلقت سراحه عندما تبين أنه يهودي اسمه ابراهام وينبيرغ، بينما لم يشر مارتن إلى أصله اليهودي، ولم يُذكر ذلك في النداءات التي ناشدت الرحمة به. وصرح يهيل كاديشاي، المستشار الشخصي لبيغن وأحد أعضاء الأرغون في ذلك الحين: «ربما كانت القصة صحيحة وقائعياً، لكن من الواضح أن مارتن لم يكن يعتبر نفسه يهودياً أبداً» (هذا اليهودي هو المسؤول عن مقتله لانه لم يكن يعتبر نفسه يهودياً!).

ومن جهة ثالثة، بدأت تظهر في الصحف اليهودية الصهيونية البريطانية نداءات تحاول أن تخنق النقاش حول هذه المسألة على أساس أنه لا يجوز السماح «بنبش الماضي البعيد لكشف ذخيرة يمكن أن يستخدمها الخصوم ووسائل الاعلام المعادية، لتسديد الضربات إلى اسرائيل ورئيس وزرائها» على اعتبار أن حكماء اليهودية كانوا على حق عندما قالوا ان «الصمت سياج الحكمة» على حد تعبير رسالة نشرتها «جويش كرونيكل».

ويبقى سؤال، حول ما إذا كانت الدعاية الصهيونية تشعر بأي احراج، تجاه سلوك بيغن وحكومته. الأغلب أن الجواب نعم، وإن لم تتوفر الدلائل. لكن هذا الاحراج ليس ناجماً عن معارضة حقيقية لسياسات بيغن تجاه الفلسطينيين واللبنانيين، في المناطق المحتلة، بقدر ما هو ناجم عن الضيق، لأن هذه السياسات تجعل مهمة الدعاية الصهيونية أصعب وأشق وأكثر عرضة للمزالق الكثيرة.

**خليل هندي**

# الندوة المركزية للمواجهة الشاملة لمحو الأمية

عقد المجلس الأعلى لمحو الأمية التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ندوة مركزية للمواجهة الشاملة لمحو الأمية بين ١٢ ــ ١٤ ايلول (سبتمبر) الحالي في بيروت، في مقر مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية. وشارك في الندوة، بالإضافة إلى ممثلي فصائل المقاومة، ممثلون عن المنظمات والاتحادات واللجان والمؤسسات الشعبية الفلسطينية وعن دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، وممثلون عن وكالة الغوث الدولية واليونسكو واليونسيف والاكوا والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار.

افتتح الندوة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بكلمة توجيهية شدد فيها: على جماعية قيادة الثورة الفلسطينية، وأشار إلى أن مسيرة الثورة طويلة وشاقة، وعلى أن البندقية بمفردها قاطعة طريق، ولكن البندقية التي يحميها الفكر والمعرفة والعلم، هي بندقية ثورية تصحح مسار الطريق، لا سيما أمام المؤامرات التي تلاحق أمتنا من المحيط الى الخليج. وفي اطار ذلك، تبرز هذه الشمعة الفلسطينية (محو الأمية) لتضيء مسيرة الثورة وحتى تستطيع بندقيتنا المقاتلة أن تقتحم دربها الثورية. وتابع قائلاً: انه لا يجوز، تحت أي ظرف، أن نترك ولو نسبة واحد بالمليون من شعبنا تعاني من الأمية. ففي شعبنا، بالرغم من تشرده وبؤسه، اكثر نسبة من المتعلمين والمثقفين، وتلك هي الثورة الأولى، ونحن نعمل الآن على محو الأمية، حتى تتكامل فصول الكتاب وتأخذ الثورة بعدها الحضاري.

ثم ألقى صلاح يعقوب كلمة منظمة اليونسكو، ومكتبها الاقليمي للتربية، فركز على أن ظاهرة الأمية في العالم الثالث، تشكل عائقاً خطيراً في وجه التنمية وسعادة الإنسان. وحول أعمال الندوة، قال: «في تصوري يجب أن تكون خطة العمل لهذا المشروع، أو أي مشروع آخر، مرنة بحيث تتسع لكل المتغيرات التي قد تنتج عن تنفيذ هذه الخطة فلا تكون أسيرة النصوص. ورسم الخطة له جوانب متعددة ومتشعبة ومتخصصة؛ بحيث يترك للاختصاصيين وضع تصوراتهم للعمل قبل التنفيذ. فكلما كانت الخطة مرنة وواضحة ومفصلة، كان اسهل على الكوادر التنفيذية القيام بعملها، دونما تضارب في المسؤوليات والاختصاصات».

ثم تلاه د. مسارع الراوي، رئيس الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فقال: إننا ننظر إلى هذه الندوة بكثير من الاهتمام، وإن الجهاز ليعتبر مسؤوليته، ومسؤولية جميع المشاركين فيها، مسؤولية تاريخية، وان ما يصدر عنها من توصيات وتوجيهات، سوف يكون له الأثر الكبير، في توجيه هذه الحملة لسنوات عديدة، ويتوقف عليه؛ إلى حد بعيد، نوع النتائج التي

تصل إليها الحملة في جميع مراحلها. ونحن في المنظمة العربية للتربية، ومن منطلق الحرص، على إنجاح هـذا اللقاء الهـام، نطرح بعض المؤشـرات التي نجد في منـاقشتها أهميـة خاصـة للحمـلة وهي في مرحلة التخطيط:

**أولاً**، تكتسب هذه الحملة خصوصيتها من خصوصية الثورة الفلسطينية؛ وبذلك فهي ليست محاكاة لتجارب اخرى، ولكنها نمط فريد يمكنه أن يستفيد من التجارب الأخرى بالقدر الذي تسمح به الظروف الفلسطينية. ففي مجال التشريع لإلزام الأميين، لابد من الوصول إلى طرائق وسبـل تحقق الإلتزام، وتنسجم مع طبيعة التركيب الاجتماعي، والأوضاع الاقتصادية.

**ثانياً**، دراسة تشكيل المجلس الأعلى لمحو الأمية، والنظر في مدى تحقيقه للمواجهة الشاملة سواء من حيث الجهات المشاركة فيه، أو من حيث المسؤوليات والصلاحيات المنوطة به؛ والعمل على وضع النظام الذي يمكنه من قيادة الحملة والاشراف عليهـا. ويمكن للندوة ان تنظر في ضرورة وجود لجنة تنفيذية تحدد صلاحياتها لتنوب عن المجلس.

**ثالثاً**، أهمية اللامركزية في تنظيم الحملة، وتحديد لجان المخيمات والمؤسسات والتنظيمات، ووضع الصيغ التنظيمية التي تحدد مجال كل لجنة، ومسؤولياتها في إطار الحملة الشاملة، وأن تأخذ إدارة الحملة الطابع الميداني الذي يعتمد، بدرجة أساسية، على مشاركة التنظيمات الجماهيرية.

**رابعاً**، النظر في مناهج الحملة من حيث تنوع أنشطتها، إلى جانب تعليم القراءة والكتابة بما يلبي حاجات المجتمع ورغبات المستهدفين في فئات السن المختلفة، والخروج من الصيغ التقليدية بقدر الإمكان، لإتاحة تعليم شعبي جماهيري بصيغ مبتكرة.

**خامساً**، الإستفادة من كل مؤسسات الثورة، وحشد ما تقدمه من خدمات في إطار خطة مركزية؛ بحيث تكون خدمات الاحصاء والبحوث والتخطيط والتأليف والطباعة والاعلام وغيرها مما توفره هـذه المؤسسات، عملاً ذاتياً يخفف من العبء على الجهاز الناشيء، ويحقق الفلسفة الكاملة للمشاركة بكل معانيها.

**سادساً**، التخطيط للحملة بأفق واسع، وإن كنا نخطط لاستيعاب الفلسطينيين في الساحة اللبنانية، إلا أن آفاق الخطة يجب أن تضع في الحسبان ما يُنتظر من استيعاب كل الفلسطينيين، وأن تراعي ذلك، في تصميم البرامج ووضع الكتب وفي النظم الادارية؛ بل ينبغي أن تمتد آفاقها إلى البعد القومي كله لتصبح أحد التجارب التي تستفيد من إمكانات الأمة العربية.

وفي ختام كلمات الافتتاح، تحدث طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة التربية في المنظمة ورئيس المجلس الأعلى لمحو الأمية، فأكـد: إننا في منظمـة التحـريـر الفلسطينية، نتطلع إلى الجهد الراهن والمستقبلي في نطاق التربية الشعبية كمسيرة واعية لتحديد تطورات استراتيجية ومرحلية، توجه اهتمامنا الزائد بالتعبئة الشعبية وبتنمية ثروتنا الوطنية. ونأمل من هذه الندوة الأولى، وما سينتج عنها من مشاريع تنفيذية في القريب العاجل أن تكون منطلقاً لتحديد أسس عملية توصلها إلى تحقيق تدريجي للأهداف التالية:

(أ) تنمية خبرات جماعية وفردية في التخطيط والتنفيذ والتقويم.

(ب) إيجاد أساس سليـم يساعد على بناء تدريجي متكامل في تعليم الكبار.

(ج) اكتساب قناعة وخبرات تساعد على التنفيذ التدريجي لهذه الحملة لتشمل الانتشار الفلسطيني بظروفه السياسية والاجتماعية.

(د) التخطيط لأسلوب عمل يساعد على اكتساب خبرات، تربوية اجتماعية، قابلة للتوظيف في مجال تطوير العملية التربوية، في أبعادها المختلفة، والوصول إلى تصور موضوعي ملتزم لنظام تربوي فلسطيني.

(هـ) بناء أطر وخبرات قادرة على التصدي للنتائج التربوية السلبية، التي يسببها العدوان الصهيوني المستمر، وقادرة أيضاً، على المساهمة في رعاية الجماهير في ظروف الحرب.

وقد اعطيت الكلمة بعد ذلك للدكتور حامد عمار، ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، فأشار إلى أنه ليس من الصدف أن تواجه الثورة الفلسطينية التحديات المختلفة، ومن بينها امِّية بعض ابنائها وبناتها، وأن تعمل على الترابط بينها بالعزم والتخطيط، كما اكد أن مكافحة الأمية، في اطار ابعادها الحضارية، هي غاية اجتماعية ثورية، في حد ذاتها، ووسيلة من وسائل استمرار الدفع الثوري بين الجماهير.

ثم توزع المؤتمر بعد ذلك على لجان هي: ١ ــ لجنة الهياكل، والمشاركة الشعبية، ٢ ــ لجنة البرامج والتدريب، ٣ ــ لجنة الخطة والتمويل، ٤ ــ لجنة الاعلام.

وقد ناقشت هذه اللجان كلمة طلال ناجي الافتتاحية، كمشروع أساسي عام إضافة للمشروع الأولي، للحملة الشاملة لمحو الأمية، المقدم من اللجنة التحضيرية، اضافة لنتائج الندوات المحلية الفلسطينية، في مختلف المناطق اللبنانية. هذا وقد شكل التحليل الاحصائي، للمستوى التعليمي للفلسطينيين في لبنان، نقطة هامة اثارت اهتمام اللجان. فقد اظهر هذا التحليل وضع الحالة التعليمية، في عشرة مخيمات فلسطينية في لبنان، حيث بلغت نسبة الأمية فيها ٢٦ بالمئة، ونسبة المتعلمين ٣٤ بالمئة.. مما حدد العبء الكبير، الملقى على عاتق الندوة، وضرورة خروجها بمقررات واضحة وكفيلة بتحسين المستوى التعليمي وتطويره، بين ابناء الشعب الفلسطيني في لبنان.

وبعد مناقشات تفصيلية، من المشاركين في اعمال الندوة، تم اقرار مسودة مشروع حملة محو الأمية، بعد إدخال بعض التعديلات عليها؛ ثم استمع المشاركون إلى تقرير حول اعمال ونشاطات اللجنة العليا لمحو الأمية، داخل الأرض المحتلة، والذي تبين من خلال معلوماته، ان نسبة الأميين بين العرب فوق سن ١٤ سنة تبلغ ٣٦,٥ بالمئة بينما تصل نسبة الأميين من اليهود إلى ٤ بالمئة فقط. وقد أرجع التقرير سبب ذلك إلى عدة عوامل منها: أن المعلمين في الوسط العربي غير مؤهلين، وذلك يعود إلى الظروف التي يعيشونها. فنسبة المعلمين غير المؤهلين في الوسط العربي، ترتفع إلى ٤٣ بالمئة، بينما لا تزيد هذه النسبة في الوسط اليهودي على ١٦ بالمئة.

واختتم الندوة د. احمد صدقي الدجاني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم، بكلمة نقل فيها تحيات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتقديرها لعمل المشاركين في الندوة؛ حيث قال: «إن ثورتنا هي انبعاث للحياة في شتى مجالاتها لُحمتها الكفاح المسلح، وسداها نشاطات متصلة بالإنسان، تستهدف تحقيق تقدمه».

وقد حدد مشروع الحملة الشاملة أهدافه بما يلي:

١ ــ تحقيق محو الأمية وشبه الأمية بين الأفراد على اختلاف فئاتهم، في ضوء الإمكانات المتاحة، وإيصالهم إلى الحد الادنى المطلوب بالنسبة إلى: (أ) امتلاك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات. (ب) تعزيز قدرة الفرد على توظيف هذه المهارات والمفاهيم في تطوير حياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، (ج) اكتساب المفاهيم العامة، وطرائق البحث البسيطة، وأساليب التفكير المعرفية المختلفة.

٢ ــ تعزيز القدرة على توظيف هذه المكتسبات، في تنمية الشخصية المتكاملة المتوازية في تطوير الحياة الشخصية، على الصعيد الثقافي الاجتماعي، النضالي والاقتصادي، في اتجاه تكوين وتطوير القيم والاتجاهات التي تنسجم مع اهداف المجتمع العربي والفلسطيني، القائمة والمستقبلية.

وبذلك، نجح المؤتمر في مناقشاته خلال ايام انعقاده الثلاثة، في التوصل الى نتائج دقيقة وواضحة على كافة الصعد... ويبقى ان التنفيذ هو الأهم.

س.ش.

# مراجعات

د. عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين،
سلسلة عالم المعرفة، الكويت: إصدار المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠، ٣٣٨ صفحة

## عن الباحثة وعن الكتاب

في تقديمنا لكتاب، «اليهود المصريون بين اليهودية والصهيونية» في العدد ١١٦ من مجلة شؤون فلسطينية، ص ١٦٨، أشرنا إلى أن جهوداً ملموسة تُبذل الآن في مصر، على صعيد الأوساط الأكاديمية الوطنية، من أجل تجاوز النقص الخطير في الدراسات العلمية، الخاصة بتاريخ التواجد اليهودي والنشاط الصهيوني في المنطقة العربية، بوجه عام، وخاصة في مصر.

وتأتي دراسة د. عواطف عبد الرحمن، المقدمة تحت عنوان: **مصر وفلسطين**، في وقتٍ مناسبٍ تماماً، لكي تضع لبنة أساسية في هذا المجال؛ تضاف إلى باقي اللبنات الأخرى، وتُسهم مع غيرها، في مواجهة الغزوة الصهيونية المنظمة للعقل المصري والعربي، والتي باتت تشكل خطراً حقيقياً ينبغي التصدي له على أعلى مستوى من الاحساس بالمسؤولية.

والدكتورة عواطف عبد الرحمن؛ الحاصلة على درجة الدكتوراه في الإعلام من جامعة القاهرة عام ١٩٧٥، والمدرّسة بكلية الإعلام فيها، تمثل جيلاً جديداً من دارسي التاريخ في مصر، ينطلق من مفاهيم وطنية ديمقراطية، ذات أفق تقدمي، وتؤمن بأن دراسة التاريخ عملية نضالية، تستخرج، من دروس الأمس، ملامح تخدم قضايا الصراع من أجل المستقبل، وترى في التاريخ عملية صاعدة دوماً إلى الأمام، كما تؤمن بالتأثيرات المتبادلة، للظاهرات التاريخية والاجتماعية، وبدور الجماهير في صياغة مصيرها. ولها إسهاماتها الجدية في هذا السياق، مثل: «**اسرائيل وأفريقيا** (١٩٤٨ ــ ١٩٧٨)»، الصادر عن مركز الأبحاث الفلسطينية عام ١٩٧٤، «**الصحافة العربية في الجزائر**»، الصادر عن معهد الدراسات العربية بالقاهرة، عام ١٩٧٨. و«**بريد القراء في الصحافة العربية**»، «مع آخرين»، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٧٩... الخ، وهي فضلاً عن ذلك مساهمة نشيطة في المؤتمرات والحلقات الدراسية التي تتناول قضايا المنطقة، وخصوصاً، المتعلقة بالصراع العربي ــ الامبريالي ــ الصهيوني وآفاقه، والذي تأتي دراستها، **مصر وفلسطين**، كإسهام قيّم منها في استجلاء أبعاده.

تحدد الباحثة، في ختام كتابها «مصر وفلسطين»، الهدف من هذه الدراسة والذي هو: «**محاولة قياس اتجاهات الرأي العام المصري، من خلال الصحف، نحو القضية الفلسطينية في العشرينيات والثلاثينيات والاربعينيات، أي منذ شهر تموز (يوليو) ١٩٢٢ وحتى أيار (مايو) ١٩٤٨. فهي تبدأ بالعام الذي تُقرر فيه، رسمياً، الموافقة على صك الانتداب البريطاني على فلسطين، ويعتبر هذا**

**التاريخ البداية الفعلية لتاسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وتنتهي بعام ١٩٤٨، الذي يرمز إلى ضياع فلسطين العربية، وقيام دولة اسرائيل، فوق الأراضي العربية المغتصبة،** (ص ٣١٢).

ومن أجل تحقيق هذه الغاية التي وضعتها نصب عينيها، قامت د. عواطف عبد الرحمن بعملية مسح عامة لصحف هاتيك الفترة: الصحف الحزبية الناطقة باسم، أو القريبة من، أو المعبرة عن الأحزاب والقوى السياسية المصرية الأساسية آنذاك؛ كصحيفتي «البلاغ» و«كوكب الشرق» **(حزب الوفد)**، وصحيفة «السياسة» **(حزب الأحرار الدستوريين)**، وصحيفة «الاتحاد» **(السراي)**، وصحيفة «الوطن» **(الطائفة القبطية)**، وصحيفة «الاخوان المسلمون» **(جماعة الاخوان المسلمين)**، وصحيفة «الحساب» **(اليسار)**، وصحيفة «المقطم» **(الاحتلال الانجليزي)**، وصحيفة «الأهرام» **(التي زعمت لنفسها موقف الحياد)**، وكذلك لجأت الباحثة إلى القيام بعملية مسح عام أيضاً، للصحف **الفلسطينية** الصادرة بمصر، في تلك الآونة: «الشورى» و«الاخاء»، وللصحف الصادرة عن الطائفة **اليهودية** في مصر، والناطقة باللغة العربية ـ أي المتوجهة للتأثير في الرأي العام المصري أساساً ـ «اسرائيل»، «الشمس» و«الاتحاد الإسرائيلي»... كما استعرضت عدداً كبيراً من الصحف المهمة الاخرى، وإضافة إلى ذلك، نظمت الباحثة سلسلة من اللقاءات، مع بعض الرموز الفكرية العربية المعنية بالقضية: د. **أنيس صايغ، الشيخ عبد الله العلايلي**، ومع بعض اليهود المصريين المعادين للصهيونية: **ريمون دويك، أحمد صادق سعد، جاكودي كومب والبير آرييه**، كما استعانت بعدد ضخم من المراجع والمذكرات الشخصية، المنشورة والمخطوطة، والرسائل الجامعية المنشورة وغير المنشورة، وبالدراسات التاريخية المصرية والعربية، والدراسات الصحافية، وبالمراجع الانكليزية والفرنسية والروسية والعبرية، بحيث مثّل الكتاب، بحق، إن في مادته العلمية الخصبة: أم في تحليلاته السياسية واستنتاجاته النهائية، حصيلة موفقة لجهد مرموق، صادر عن استاذة وطنية. لم تمنعها واجباتها الاكاديمية، من وضع قُدُراتها في خدمة قضية نضال وطنها وأمتها.

## أهمية استثنائية

ولعل الأهمية الاستثنائية لنشر هذا الكتاب، في هذا الوقت بالذات، تنبع من كونه اختط منهجاً يحاول أن يعرض للقضية الفلسطينية، في انعكاساتها وتأثيراتها العميقة على المجتمع المصري قبل عام ١٩٥٢، ويعكس الرابطة الصميمة التي ضمت بين قضيتي النضال الوطني، للشعبين الفلسطيني والمصري؛ إذ أن قراءة تاريخ مصر، خلال ثلاثين عاماً، كما فعلت د. عواطف عبد الرحمن (قراءة وقائع التاريخ وتجلياتها العيانية بتأنٍ وتدقيق)، تقود إلى نتيجة منطقية مؤداها: «لقد كانت نكبة فلسطين، وما وراءها من أسباب عميقة، وما حملته من معانٍ، مدرسة وطنية كبرى، تلقت بفضلها حركة التحرر الوطني العربية، وخصوصاً الطلائع المصرية، أبلغ الدروس القومية، ولم يكن مصادفة أن تُساعد، حرب فلسطين، على خلق الأساس الموضوعي للتغيير الوطني والاجتماعي في الوطن العربي. وقد تضافرت عوامل شتى لتجعل من أرض فلسطين المكان الذي يشهد ميلاد الثورة المصرية»، (ص ٣٢٣). وإضافة إلى ذلك، ولما كانت قضية فلسطين هي «أكثر القضايا العربية خطورة على اقتصاد مصر وأمنها» (ص ٧)، كانت فلسطين أيضاً «هي البداية السياسية الفكرية لاكتشاف مصر لعروبتها» (ص ٧). وتلاحظ الباحثة، في هذا السياق، ومن خلال تتبعها لخيوط موضوعها، خطأ «الاجماع الذي التقت عليه جميع المراجع، التي تناولت الايديولوجية العربية في مصر، على أن اتجاه مصر للعروبة لم يتبلور، ولم يأخذ شكلاً واضحاً ومحدداً؛ إلّا في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات»، (ص ١١)، فلقد ثبت، من خلال استعراض الصحف المصرية، خلال حقبة العشرينيات «وجود اهتمام مصري غزير بالقضية الفلسطينية... وتحسساً مبكراً للخطر الصهيوني في فلسطين» (ص ١١).

وليس هذا هو الهدف الوحيد في دراسة الدكتورة عواطف عبد الرحمن، وإنما هناك هدف آخر استهدفته الباحثة، وبدا بارزاً من خلال تتابع فصول الكتاب وصفحاته الا وهو: «تأكيد نضال الشعب الفلسطيني من أجل التشبث بالوطن الفلسطيني، وطناً عربياً خالصاً، خلال ما يقرب من نصف قرن»، (ص ٦). والحقيقة، ان القارىء يلمس، دوماً، صورة الحضور القوي لأبناء الشعب الفلسطيني، في صلب كل أحداث تلك الفترة الحساسة، حضور بارز السمات برغم اتساع حجم المؤامرة، ومحدودية الإمكانيات،

والأفق المحدود للقيادات التقليدية، التي توالت على قمة العمل الوطني الفلسطيني؛ وكانت دائماً أدنى قدرة من متطلبات المرحلة، ومن طاقات الشعب وإرادته على القتال، دفاعاً عن أرضه وقضيته.

## قضية فلسطين محور الوعي في انتماء مصر العربي

كانت مصر، حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن، محلاً لصراع فكري حاد، حول الهوية المصرية وآفاقها، إذ تصارعتها اتجاهات ثلاثة: ١ ــ التيار الاسلامي. ٢ ــ التيار الليبرالي (التيار القومي المصري) ٣ ــ والتيار العروبي.

**فالتيار الإسلامي** الذي تربع على قمة مراكز التأثير الفكري، منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى مجيء محمد علي، كان، آنذاك، أعلى الأصوات المؤثرة في الوجدان الشعبي، ضد الفرنسيين ثم ضد المماليك والعثمانيين، وكان ذا أفق «لا قومي»، يؤمن بنوع من «الأممية الإسلامية» ترفض «المحدودية القومية»، و«الباعث الرئيسي له الجهاد المقدس ذو الجوهر الاسلامي» (ص ٢٥)، ولقد تبلور هذا الاتجاه، في فكرة الجامعة الاسلامية، «التي حاول السلطان عبد الحميد الثاني، (١٨٧٦ ــ ١٩٠٩)، استخدامها كأداة، تحقق له التفاف الشعوب الإسلامية حول الخلافة العثمانية، لكن واضع الحجر الأساسي، في فكرة الجامعة الاسلامية، هو الإمام جمال الدين الأفغاني» (ص ٢٦)، [الذي تركزت جهوده حول الإصلاح الديني، والإصلاح على أساس الدين]. وبعد هزيمة الثورة العُرابية، استلم مصطفى كامل، زعيم الحزب الوطني، راية الدعوة لهذه الفكرة، فأضاف إليها ما شكّل محوراً، لحركته وحركة حزبه، بناءً على مجموعة من الافكار الأساسية، أهمها: **أولاً**، إن المسألة المصرية مسألة دولية ويجب الاستعانة بأوروبا «وبشكل رئيسي فرنسا»، لإكراه الانكليز على الرحيل عن مصر. **وثانياً**، ضرورة التشبث بالدولة العثمانية، وبالخلافة الاسلامية فيها، باعتبارها صاحبة السيادة الشرعية على مصر. **وثالثاً**، الدعوة للجامعة الاسلامية، على أساس التفاف الشعوب الاسلامية حول الدولة العثمانية.

أما **التيار الليبرالي** الذي جسّد مطامح النخبة الشابة في المجتمع، تلك النخبة التي تلقت العلوم والمعارف العلمانية، واستكملت دراساتها في فرنسا وانجلترا، وآمنت بالمفاهيم الغربية العصرية، وبأن مدخل مصر إلى الحضارة هو «اقتباس أسباب التفوق الاوروبي»، (ص ٣٧)، فلقد كان أبرز ممثليه، أحمد لطفي السيد... وهذا التيار الذي كان ينمو ببطء، «وعلى استحياء» خلال القرن التاسع عشر، بدأ يشهد نمواً زاحفاً مع بدايات القرن العشرين، في ظل الاحتلال البريطاني وتشجيعه، واتسع نفوذه، خلال فترة ما بين الحربين، لأسباب موضوعية، أهمها: ان تشتيت قوات الاحتلال البريطاني، بقيادة اللورد كيتشنر، لقيادات الحزب الوطني، قد أضعف نفوذ التيار الاسلامي وفتح الطريق أمام التيار العلماني للتقدم. كما أن المتغيرات الايديولوجية التي واكبت التبدلات الاجتماعية والاقتصادية، الحادثة في مصر بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، وكذلك انهيار الدولة العثمانية وتفتت امبراطوريتها، قد ساعدت كثيراً على ذلك. ولقد انقسم ممثلو هذا التيار إلى اتجاهين يمكن أن يُطلق عليهما: **اتجاه «القومية المصرية» الخالصة، واتجاه «المصرية ــ الافريقية»**، يرى بعض أركان الاتجاه الأول أن مصر كانت جزءاً من حضارة البحر المتوسط دوماً (مصر المتوسطية: قاسم أمين، لطفي السيد وطه حسين)، ويرى البعض الآخر أن مصر فرعونية الأصول والجذور، وأن الإسلام مسؤول عن اهمال هذه الاصول والجذور وادخال مصر في منحى آخر، هو المنحى العربي (د. محمد حسنين هيكل، أحمد أمين، د. حسين مؤنس، عباس العقاد وآخرون)... والاتجاه الثاني، اتجاه المصرية ــ الافريقية، يتوجه بالأنظار صوب منابع النيل وواديه؛ ويرسل البصر عبر قارة افريقيا، باعتبارها أصل العلاقات التاريخية والجغرافية و«المجال الحيوي» لمصر في المرحلة القادمة... الخ. لكن هذين الاتجاهين، اللذين وجدا تشجيعاً صريحاً ومستتراً، من الغرب عموماً والاحتلال الانكليزي على وجه الخصوص، لم يمثلا، في واقع الأمر، حذراً حقيقياً في «الشارع المصري»، «ولم يكن لهما صدى سياسي، بل انحصرا في مدرسة أدبية لم تمارس أي نفوذ على الكتل الأخرى، كما أن بعض دعاتها اتجه اتجاهاً مصرياً معتدلاً، أو اسلامياً صريحاً، أو عربياً على الأقل»، (ص ٤٥).

والأهم من هذين التيارين، هو **التيار العربي** في مصر، والذي ترجع جذور الوعي به إلى آماد بعيدة، تعود إلى عهد محمد علي وابنه ابراهيم باشا، اللذين كانا يطمحان إلى إقامة دولة عربية واحدة، على بقعة تنطق بلغة الضاد، وبرزت واحدة من أهم تجلياته في ثورة العُرابيين، عام ١٨٨١، حينما أعلنوا أنهم يطمحون إلى اقامة جمهورية عربية موحدة.

وتلاحظ الباحثة اختلاط التيارين، العربي والاسلامي، وتداخلهما في مصر، وهذا مفهوم؛ فباعتبار أن الدين الاسلامي يرتد في أصوله إلى العرب، تبقى الرابطة بين التيارين واضحة، ومن هذا المنظور برز أن «الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية بدأ من المدخل الاسلامي»، (ص ٧)، باعتبار فلسطين محلاً للمسجد الأقصى ولحائط «البراق» الشهير، وهما مكانان لهما قداسة خاصة لدى المسلمين كافة، ومسلمي مصر ضمنهم، وتستنتج الباحثة نتيجة على درجة كبيرة من الأهمية هنا، حين تصل، في دراستها، إلى أن «**فلسطين كانت هي البداية الفكرية لاكتشاف مصر لعروبتها**» (ص ٧). ولقد ساعدت تطورات القضية الفلسطينية على تبلور هذا التيار، واتساع نطاق تأثيره، مع اتساع الادراك، لدى طوائف وهيئات وطبقات مصرية عديدة، بأبعاد الخطرالصهيوني وبترابط نظرية الأمن المصري ــ الفلسطيني، باعتباره أمناً مشتركاً، يرجع إلى كون فلسطين، استراتيجياً، هي «بوابة» مصر من ناحية الشرق؛ أتت عبرها كل الغزوات لمصر، ودارت فوق أرضها كل معارك تحرير مصر والمنطقة. وعلى هامش تتبع الباحثة لمظاهر نمو هذا الوعي، نلمس مجموعة من الملحوظات الهامة ذات الدلالة:

**الأولى**، هي أن اهتمام الصحف المصرية في الفترة محل الدراسة، بقضية فلسطين كان أسبق بل وأعمق من اهتمام الاحزاب والتنظيمات السياسية، وهذا راجع، بالاساس، إلى عدة أسباب: منها، الارتباط المصلحي بين هذه الأحزاب الارستقراطية البرجوازية؛ والبرجوازية اليهودية صاحبة النفوذ في مصر، وهو ما جعل الحكومة المصرية تقدِّم المساعدات للحركة الصهيونية، حتى «حولت مصر إلى أحد المراكز الرئيسية للدعاية الصهيونية في العالم العربي، وكان الصهيونيون يلقون الرعاية والتسهيلات، من جانب الحكومة المصرية، بينما كان الفلسطينيون يتلقون التهديد بالطرد، لمحاولاتهم إثارة مشاعر الشعب المصري، بإقحام القضية الفلسطينية على اهتماماته»، (ص ٨)، ومنها أيضاً، أن هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية «كانت مستغرقة في تفاصيل الحياة السياسية المصرية» (ص ٨). كما أن هذا الأمر راجع أيضاً، إلى الجهود الفردية لعدد من رؤساء التحرير والمحررين الذين اهتموا اهتماماً بارزاً بالمشكلة الفلسطينية وتطوراتها، ومنحهم الهامش، الناجم عن كون الكثير من هذه الصحف لا ترتبط بالأحزاب القريبة منها إلا في الخطوط العامة لتوجهاتها السياسية، حداً كافياً من الحرية لعرض الآراء دون انتظار لتحديد المواقف الرسمية للأحزاب.

**والملحوظة الثانية**، إن الاختلاف بين نوعية العدو الذي وُجِّهت إليه جهود كل من الحركة الوطنية المصرية، من جهة، والحركة التحررية العربية، وجزء منها حركة التحرر الفلسطيني، من جهة أخرى؛ هذا الاختلاف عمل على تأخر حدوث عملية التلاحم بين الحركتين، ردحاً طويلاً من الزمن. فمصر التي كانت واقعة تحت الاحتلال البريطاني. اتجهت، عبر القيادات البرجوازية الوطنية لحركتها، نحو الباب العالي (الخلافة الاسلامية العثمانية) تلتمس منها العون والمساندة في معركة تحررها، في الوقت الذي كانت فيه تركيا العثمانية تحتل أجزاء كبيرة من العالم العربي، وتبذل الحركات الوطنية فيها جهوداً حثيثة للتحرر من سيطرتها، وبدا الأمر حينذاك كما لو كان عدو مصر صديقاً للعرب، وعدو العرب صديقاً لمصر، مما أحدث نفوراً موضوعياً مؤقتاً بين الطرفين، حتى أدركا أن لا هذا ولا ذاك جاد، في مساعدة الأماني الوطنية العربية على التحقق. ويلفت النظر، في هذا المجال، الدور السلبي الذي لعبه بعض «السوريين» في مصر، الذين عملوا في خدمة الاحتلال وأنشأوا الصحف لدعم سياساته، فأثَّروا، عكسياً، على العلاقات العربية المصرية، ومن أبرز هؤلاء: فارس نمر، اسكندر مكاريوس وسواهما.

أما **الملحوظة الثالثة**، فتتناول «العوامل المساعدة» التي ساهمت في تقريب الحركة الوطنية المصرية من حركة التحرر الوطني العربية، في تلك الحقبة المتقدمة من الزمن. فإضافة إلى تقدم وسائل الاتصال

الذي جعل من السهل ازدياد عناصر المعرفة بين مصر وجاراتها، لعبت الأزمة الاقتصادية العالمية دوراً ملموساً في انهيار عمليات تصدير القطن، المصدر الأساسي للدخل، إلى اوروبا، وانكلترا خاصة، ومن ثم فإن البرجوازية المصرية، أخذت في التطلع إلى المنطقة العربية، على أمل أن تجد فيها سوقاً يمتص كساد سلعتها الأولى، لكن العامل الأساسي في تطوير «الوعي العربي» لدى الحركة الوطنية المصرية، في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات، ظل «ظهور الخطر الصهيوني، على إثر تطور قضية فلسطين، وعلى نحو يهدد الوجود العربي كله بالفناء» (ص ٧٢).

والملحوظة الرابعة التي تستخرجها الباحثة، من سياق البحث، بالاحصاءات والوقائع والأرقام، تتعلق بالادعاء الكاذب، عن «بيع الفلسطينيين لاراضيهم». فالصحف المصرية والعربية، التي درستها الباحثة، كانت واضحة وقاطعة في توجيه اصبع الاتهام للاقطاعيين «ولكبار الملاك الغائبين»، الذين رضخوا لإغراءات رأس المال الصهيوني، وباعوا الأرض، للمؤسسات الصهيونية، على حساب عشرات الآلاف من الفلاحين الفلسطينيين، الذين لم يكفوا عن الاحتجاج والتنديد والمقاومة، التي وصلت حد امتشاق السلاح في الكثير من الأحيان، ضد هذا التوجه الخطر؛ ولعل في تتبع الجرائد المصرية والعربية لواقعة بيع آل سرسق لخمس قرى تابعة لقضاء صفد، مساحتها ٢٣٠ ألف دونم، وتشريد مواطنيها من فقراء الفلاحين الفلسطينيين، ومقاومة هؤلاء الفلاحين لهذا الأمر، أبلغ دليل على ذلك، (ص ٢١٤).

وعلى أي حال، فما ان بدأت حقبة الثلاثينيات في مصر، حتى كانت القضية الفلسطينية تحتل موقعاً هاماً، من فكر ونضال الحركة الوطنية المصرية، خاصة بعد أحداث البراق عام ١٩٢٩. فحزب الوفد، أكبر الأحزاب الوطنية، تحرك باتجاه التبني الرسمي للفكرة العربية، وأبدى اهتمامه المستمر بالقضية الفلسطينية. وتتالت الوفود المصرية التي سافرت إلى القدس وسائر بقاع فلسطين، لدراسة الوضع على الطبيعة، وابراز روح التضامن، مع نضال الشعب الفلسطيني في محنته (رحلة محمد على علوبة، رحلة أحمد زكي ورحلة عبد الحميد سعيد، للدفاع عن ملكية العرب لحائط البراق أمام لجنة التحقيق الدولية... الخ). كما نشطت النقابات المهنية، وخاصة المحامين، والجمعيات (الشبان المسلمين) في ارسال برقيات الاحتجاج وجمع التبرعات وعقد المؤتمرات، لنصرة كفاح الجماهير الفلسطينية ولدعم الدعاوى المتصاعدة، بالتضامن مع شعب فلسطين وبمساعدته على الحفاظ على أراضيه... الخ.

## القوى السياسية المصرية؛ وموقفها من القضية الفلسطينية

وقد واكب نمو هذا التيار الشعبي المتضامن مع الحركة الوطنية الفلسطينية، تطور ملحوظ في مواقف القوى السياسية المصرية، من القضية الفلسطينية وفي فهمها لأبعاد الصراع العربي ــ الصهيوني، الذي كان يدور على أرض فلسطين. **فحزب الوفد**، أكبر الأحزاب الوطنية وأكثرها نفوذاً على الجماهير المصرية، مر ــ كما سبق وأشرنا ــ حتى أعلن عن تبنيه للقضية، بمجموعة من المراحل بدأت بإنكار سعد زغلول وتحفظه على أي توجه مصري نحو العرب (في عام ١٩٢٤، أعلن سعد زغلول عن رفضه ايواء الوطنيين الليبيين الهاربين إلى مصر، من الارهاب الايطالي الفاشي في ليبيا، ص ١١١). واستمرت حتى عام ١٩٣٥، اذ «لم يُعثر في خطبة النحاس السنوية، التي كان يلقيها في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام، بمناسبة عيد الجهاد، منذ عام ١٩٢٩، على أدنى إشارة إلى القضايا العربية، أو القضية الفلسطينية بصورة أكثر تحديداً» (ص ١١١). ولكن مع احتدام الصراع، تطورت مواقف هذا الحزب، استجابة لضغوط الرأي العام ولضغوط قواعده الشابة (الطليعة الوفدية)، التي كانت أسرع منه في تبني تلك الدعوة (العربية ــ الفلسطينية)، وشارك الحزب في المؤتمرات التي عُقدت لبحث المسألة، كما زار مكرم **عبيد** سكرتيره وأحد أبرز وجوهه) سوريا ولبنان وفلسطين، عام ١٩٣١، متحدثاً عن **«الوحدة العربية»**، ومطالباً بتنظيم مقومات هذه الوحدة، لخلق **«جبهة مناهضة للاستعمار»** قادرة على صيانة حقوق القوميات وعلى تحقيق الرخاء الاقتصادي... بحيث تصبح الدول العربية «وطناً كبيراً، تتفرع منه عدة أوطان، لكل منها شخصيتها، لكنها في خصائصها القومية العامة، متحدة ومتصلة اتصالاً وثيقاً بالوطن الاكبر» (ص ١١٢)، ومع تصاعد

احداث الثورة الكبرى في فلسطين عام ١٩٣٦، وصل التضامن الشعبي والحزبي ذروته. ففي لقاء مع السير **مايلز لايسون، عبّر النحاس** باشا، زعيم حزب الوفد، عن تطورات مهمة للقضية الفلسطينية في تأثيرها المتبادل على الأمن القومي المصري، وذلك في تصريحه أنه: «لا يستطيع أن يشعر بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر، إذ ما الذي يمنع اليهود من ادعاء حقوق لهم في سيناء فيما بعد؟!»، (ص ١١٣).

أما **حزب مصر الفتاة**، الذي تكوّن في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٣، و«تميز بروحية شوفينية» تسعى «إلى بعث مجد مصر القديم، وتأسيس امبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام، و[إلى] اشعال القومية المصرية بحيث تصبح، كلمة المصرية، هي العليا، وتصبح مصر فوق الجميع»، (ص ١٤٠). ولقد شاب، اهتمامات هذا الحزب الواسعة بالقضية الفلسطينية، نزوع عنصري، جسّدته كراهيته المتعصبة لليهود، «وقد ترتب على هذا المفهوم الخاطيء لطبيعة الصراع الفلسطيني ــ الصهيوني، تورط الحزب في القيام بحملات عنصرية معادية لليهود المصريين، وتحريض المواطنين على مقاطعتهم اقتصادياً، ومحاولة تهييج وإثارة الرأي العام المصري ضدهم» (ص ١٤٠). ويلحظ أن اهتمامات هذا الحزب ظلت، حتى عام ١٩٣٣، محدودة بالقضية الفلسطينية، لكن زعيمه، **أحمد حسين**، كوّن، بدءاً من عام ١٩٣٨، علاقات وثيقة مع **محمد علي الطاهر**، صاحب جريدة «الشورى»، وحينما صادرتها الحكومة المصرية فتحت جريدة «مصر الفتاة» صفحاتها لقلمه؛ كما سافر أحمد حسين إلى سوريا، للتدليل على استعداده للدخول إلى فلسطين والقتال، مع المتطوعين، دفاعاً عنها.

**جماعة الاخوان المسلمين:** أعلن الاخوان المسلمون تضامنهم مع القضية الفلسطينية، انطلاقاً من مبعث ديني، باعتبار فلسطين «جزءاً من العالم الاسلامي، الذي يرون أن أي اعتداء على قسم منه هو اعتداء على باقي الأقسام وأن واجب المسلمين، في سائر ديارهم، مدّ يد العون لبعضهم بعضاً» (ص ١٣٧)، ولكن هذا المنطلق الذي يهمل البعد الصحيح للقضية، باعتبارها صراع حركة التحرر العربي ضد الامبريالية وأدواتها في المنطقة، أدى إلى خلق ردود فعل لم تميز، بين اليهود والصهيونية في مصر (ص ١٣٨). كما أن حركة الاخوان المسلمين استفادت كثيراً، «من الناحية السياسية، عندما نجحت في امتصاص طاقات السخط لدى الشعب المصري، إزاء الحركة الصهيونية، بتصويرها المعركة في فلسطين على أنها معركة بين اليهودية والاسلام، وليست معركة قومية» كما استفادت الجماعة، فيما بعد، من شعار «الكفاح المسلح ضد اليهود»، في جمع السلاح، الأمر الذي قادها لمصادمات دامية، مع السلطات في الداخل، أكثر من مرة. وتلفت النظر هنا، العلاقة الحميمة الخاصة التي كانت تربط بين كل من **الشيخ حسن البنا**، مرشد الجماعة، **والحاج أمين الحسيني**، مفتي فلسطين ورئيس المجلس الاسلامي الأعلى (ص ١٣٨).

**اليسار الماركسي المصري:** ترجع جذور اهتمام اليسار الماركسي المصري بالقضية الفلسطينية، إلى بداية حقبة العشرينيات، **فالحزب الاشتراكي المصري**، الذي تكون، في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٢١، وأعاد تنظيم صفوفه، عام ١٩٢٤ بعد بطش حكومة سعد زغلول به، أقام علاقات وثيقة مع **الحزب الشيوعي الفلسطيني** (ص ١٤١)، وقد تجسّد اهتمام هذا الحزب، الذي أضحى **الحزب الشيوعي المصري** فيما بعد، بالقضية العربية، عبر تبنيه لشعار «**وحدة الشعوب العربية في الكفاح ضد الاستعمار**»، و«قد كان موقف الحزب الشيوعي المصري، جزءاً من الموقف العام للحركة الشيوعية العربية» (ص ١٤٣). كما ساهم الحزب في تأسيس **عصبة النضال ضد الامبريالية**، التي تكونت ببروكسل عام ١٩٢٣ وأعلنت في بيانها الصادر إثر وقوع أحداث البراق عام ١٩٢٩ تحت عنوان: «**النضال من أجل حرية الشعب العربي**»، ان «العرب يمتلكون كل الحق في القضاء على تقسيم وطنهم» (ص ١٤٣). وظل هذا الموقف الصحيح، مُلزماً للفصائل الماركسية المصرية، فيما بعد، «فعند تتبع الصحف اليسارية، في مطلع الاربعينيات، مثل «الجماهير»، لسان حال الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، أو «الفجر الجديد»، لسان حزب العمال والفلاحين، فإننا نلاحظ اهتماماً متزايداً بالقضية العربية، وبضرورة توحيد كل القوى الثورية العربية، في

المعركة الموحدة ضد الرجعية العربية. وقد كانت القضية المحورية في ذلك كله، في نظر اليسار المصري، هي قضية فلسطين» (ص ٢٨٦).

ولكن هذا الموقف الصحيح، انتكس، مع طرح مشروع التقسيم أواخر عام ١٩٤٧، «فقد عارضت **طليعة العمال والفلاحين** قرار التقسيم، وكانت تؤيد الدخول في الحرب ضد إقامة الدولة اليهودية، ولكن أيدت **الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني** (حديتو) قرار التقسيم، وعارضت الدخول في الحرب من أجل فلسطين، بل كانت ترى أن الكفاح المسلح يجب أن يوجه ضد بريطانيا» (ص ٢٩٠). وقد ظل هذا الموقف، هو المدخل النقدي الطبيعي للحركة الماركسية المتجددة في مصر، والتي شكلت، منذ هزيمة ١٩٦٧، واحداً من أقوى الأصوات ضد الصهيونية، دفاعاً عن الشعب الفلسطيني وثورته.

عرض: **أحمد المصري**

*Herbert Druks, The U.S. and Israel*
*1945-1973; A Diplomatic History,*

New York: Robert Speller & Sons, 1979.

(الولايات المتحدة واسرائيل، ١٩٤٥ ــ ١٩٧٣، تاريخ ديبلوماسي)

يلخّص هيربرت دراكز، في ثمانية فصول قصيرة ومكثفة، تاريخ العلاقات الديبلوماسية بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٧٣. وكأحداث تاريخية، فهو يلخص العلاقة بينهما في الفترة ما بين بدء تبلور الكيان الصهيوني، وانتهاء حرب تشرين الأول (اكتوبر)، والنتائج المباشرة التي تمخضت عنها.

ويوحي العنوان باقتصار المعالجة على الطرفين المفصح عنهما، لكن وقائع الكتاب تعالج لوحة العلاقات الدولية، في الفترة المعنية، داخل محيط الصراع العربي ــ الصهيوني. ولذلك فإن الكاتب لايملك الا ان يتناول العلاقات الثنائية او الشاملة بين: الولايات المتحدة، الكيان الصهيوني، العرب، اوروبا الغربية ــ خصوصاً بريطانيا ــ والدول الاشتراكية وعلى وجه الخصوص الاتحاد السوفياتي.

وينعكس اهتمام الكاتب بالصراع العربي ــ الاسرائيلي وتطوّره، من خلال تقسيمه لمراحل تاريخ العلاقة الاميركية ــ الاسرائيلية، اذ يقسمها على اساس الحروب العربية ــ الإسرائيلية (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧ و ١٩٧٣).

ويبدو ان الفكرة الاساسية التي تسيطر على الكاتب، هي ضرورة اعتماد إسرائيل على امكاناتها الذاتية، ان هي ارادت الاستمرار في البقاء، ومقاومة محاولات إزالتها عن الخريطة. ولكي يثبت هذه الفكرة، نراه يكرر في نهاية كل فصل، بل وعند معالجة اي «انتصار تحققه إسرائيل»، ان هذا الانتصار كان بالامكان ان يتسع نطاقه، لولا الضغوط التي مارستها، إحدى او بعض، الدول الكبرى على إسرائيل.

ويستهلّ الكاتب مدخله لتاريخ العلاقة، انطلاقاً من انتهاء الحرب الكونية الثانية، وبدء انتخابات الرئاسة الاميركية. وفي هذا السياق يرسم لوحة الواقع الدولي، يومذاك، مركزاً على واقع اليهود، الذين كانوا لايزالون في معسكرات الاعتقال النازية، مولياً اهمية خاصة لأولئك «المهاجرين»، الذين «آمنوا» بضرورة العودة الى إسرائيل التي بدأت عملية «ولادتها من جديد».

ويشيد الكاتب كثيراً بسياسة الرئيس الاميركي، هاري ترومان، تجاه إسرائيل، وبعلاقاته مع المنظمات والقيادات الصهيونية، حتى يصل به الامر الى ان ينسب اي تلكؤ في تلك السياسة، الى كون «ترومان ضحية افكار موظفي الادارة الاميركية، الذين كانوا غير آبهين بأوضاع اليهود، ولا مبالين بمصيرهم».

ومن خلال معالجة الكاتب للسياسة الخارجية التي اخذ بها ترومان، من اجل مساعدة اليهود على «تأسيس دولتهم»، فإنه يبرز الخلافات التي نشبت، بين ترومان وبعض الرموز الاساسية في الادارة الاميركية حينذاك، ويشير بتوسّع إلى الخلافات الاميركية ــ البريطانية في المجال ذاته.

ورغم اعتراف الكاتب ان واشنطن ولندن كانتا ترغبان في «إقامة الدولة اليهودية»، ولكنهما كانتا مختلفتين في الخطوات العملية الواجب اتباعها. فالاولى، اخذت موقفاً سافراً ضد العرب، ولصالح الحركة الصهيونية، ضاربة عرض الحائط بمشاعر العرب بما في ذلك سياستهم النفطية معتمدة على «حاجة العرب اليها» وليس العكس، حيث كانوا بحاجة لبيع النفط لها. اما بريطانيا فقد حاولت «كسب الحُسنَيين»: ارضاء اليهود والحركة الصهيونية وعدم إثارة غضب العرب، او استفزازهم.

ويُرجع الكاتب السبب الرئيسي الكامن وراء الاندفاع الاميركي، الى تخوّف الادارة الاميركية من «توسّع وازدياد النفوذ السوفياتي في المنطقة». وهو يرى ان ذلك لا يقلّص، او بالاحرى لا يهدد النفوذ الاميركي في المنطقة وحسب، وإنما «يقلّص ايضاً من فرص السلام واحتمالاته في نزاع الشرق الاوسط».

ويفرد الكاتب الفصول الثلاثة الأُول للحديث عن «إعادة ولادة إسرائيل»، وعن الاجراءات التي ساعدت على تلك «الولادة». وفي هذا السياق يسرد، بإعجاب، كل الجرائم التي ارتكبتها المنظمات الصهيونية الارهابية، تجاه السكان العرب، ويعتبر المجازر بمثابة انتصارات ضرورية، لا بد منها لإكمال «عملية الولادة».

ولا يستطيع الكاتب تجاهل الخلافات التي نشبت بين المنظمات اليهودية ذاتها: بين تلك التي لم يكن في تصوّرها ان تكون «الولادة» على النحو الذي نمت عليه، وبين تلك التي كانت ترى في ذلك البداية التي لا بد ان تستمر. ولكي تستمر، لا بد من البحث عن مصادر للتمويل وعن اسلحة لخوض الحروب.

ويعترف الكاتب ان الدعم المالي والسياسي جاء من الولايات المتحدة اساساً، ومن اوروبا الغربية بالدرجة الثانية، اما السلاح، فقد تدفقت شحناته الاولى من تشيكوسلوفاكيا.

وفي نطاق الحديث عن «إعادة الولادة»، يعرِّج الكاتب وبشكل محدود، على المبادرات السياسية التي طرحت، من اجل وقف الحرب والبحث عن حلول سلمية. ويشير الى البرامج البريطانية والاميركية، ويتحدث عن اللجنة «الانجلو ــ اميركية»، التي تشكلت خصّيصاً لذلك الغرض. ثم هو يعرض، في السياق ذاته، محاولات الامم المتحدة، وخصوصاً، تلك التي تقدّم بها الكونت فولك برنادوت، ويلخص ردود الفعل عليها، عربياً ودولياً.

اما الفصول الاربعة الاخيرة فيفردها الكاتب للحروب العربية ــ الإسرائيلية، التي وقعت في الفترة ما بين ١٩٥٦ ــ ١٩٧٣. ويُخصّص لكل حرب فصلاً خاصاً. وفي الفصل الثامن يتحدث الكاتب عن بحث إسرائيل عن السلام، منذ انتهاء حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وحتى اندلاع حرب تشرين الاول (اكتوبر) او كما يسميها حرب يوم الغفران في ١٩٧٣.

وقبل الدخول في تفاصيل حرب ١٩٥٦، التي يرفض وصفها بالعدوان؛ بل يعتبرها إحدى معارك التحرير، يرسم الكاتب لوحة للواقع الدولي وانعكاساته على الشرق الاوسط. فيُذَكّر بمشروعات ايزنهاور، وبدعوات إقامة حلف بغداد، كما يشير في الاتجاه ذاته الى اشتداد حدة الصراع الدولي، وخصوصاً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

ونراه يتحاشى بتعمّد مفضوح، الاشارة الى ادوار بريطانيا وفرنسا، عند صياغته لسيناريوهات حرب ١٩٥٦ ووقائعها؛ ويحصر نفسه بشكل قسري في نطاق الجبهة المصرية ــ الإسرائيلية، وهي واحدة من ثلاث جبهات.

وفي نهاية فصله عن حرب ١٩٤٨، يدّعي الكاتب بانه لولا «التدخل الاميركي ــ البريطاني الذي اوقف

العمليات العسكرية، لكان الوضع الجيوبوليتيكي اكثر امناً لإسرائيل» كما يُكرّر في نهاية هذا الفصل، انه بدلاً من مساعدة إسرائيل، في عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧، فإن «الامم المتحدة؛ والولايات المتحدة، على وجه الخصوص، جعلت إسرائيل اكثر عرضة للخطر من خلال تشجيع السرطان السوفياتي على النمو في مصر» وهو يعتقد ان «العزلة» التي فرضت على إسرائيل في عامي ١٩٤٨، و١٩٥٦، سوف تتكرر في حرب ١٩٦٧، وكذلك في حرب ١٩٧٣، وعندما «يتآمر العرب والاتحاد السوفياتي على إسرائيل».

وفي الفصل الذي يخصّصه لحرب الايام الستة، يمهّد الكاتب، للوصول الى الحرب، بالحديث عن «ازدياد الهجمات العربية» على إسرائيل، الى درجة ان «الوضع اصبح لايطاق مع دخول العام ١٩٦٦».فيتحدث، بالتفصيل، عن الاشتباكات التي وقعت على الحدود، بين الكيان الصهيوني والدول العربية المتاخمة له. ثم يذهب الى القول: ان «القتال اندلع، في ٥ حزيران (يونيو)، على الحدود الجنوبية لاسرائيل، عندما التقطت شاشات الرادار الطائرات المصرية، فتصدّت لها مقاتلات إسرائيلية واسقطتها في ساعات قليلة».

ويمر المؤلف بشكل سريع على وقائع الحرب، وينتقل منها الى الصراعات السياسية التي اعقبتها، متحدثاً بشيء من التفصيل عن المبادرات التي جاءت بها الحرب وعن نتائجها، مع التركيز على القمة الاميركية ــ السوفياتية في غلاسبورو، بين بريجينيف وجونسون.

وفي نهاية هذا الفصل، ورغم اعتراف المؤلف بالدعم الاميركي الكبير فإنه ينهي فصله بأقوال سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة، اسحق رابين: ان ليس بوسع إسرائيل «الاعتماد على احد، فليس هناك من بوسعه ان يحل مشكلاتنا لنا، وليس هناك من سوف يمد يد المساعدة لنا».

وفي الفصل الذي يلي فصل حرب حزيران (يونيو)، يصوّر الكاتب إسرائيل انها «الباحث عن السلام»، وبالمقابل فإنه يصف العرب بالارهابيين، مشيراً، بشكل خاص، الى الثورة الفلسطينية التي تصاعدت عملياتها، بشكل ملحوظ، في اعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. فيتحدث بإسهاب عن مشروعات التسوية التي طُرحت بعد الحرب، وينسب لاسرائيل دوراً إيجابياً حيالها، مظهراً ان الموقف العربي غير ذلك. ثم يعرض في نهاية هذا الفصل، مسوّغات اندلاع حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، والتي يؤكد ان إسرائيل كانت على علم بها، لكنها اختارت الانتظار نزولاً عند رغبة اصدقائها، ورغبة في تحاشي «اتهامها بالعدوان»، كما حصل في عام ١٩٦٧!.

اما الفصل الرابع فيتميّز بأنه، اطول فصول الكتاب من جهة، واكثر تفصيلاً للحرب التي دارت من جهة اخرى. فالمؤلف يسرد مايشبه الوقائع اليومية ابتداء من صبيحة يوم الثالث من تشرين الاول (اكتوبر)، عندما التقت رئيسة وزراء العدو الصهيوني بالمستشار النمساوي،برونو كرايسكي في ستراسبورغ بفرنسا، من اجل اقناعه بإعادة اعطاء التسهيلات التي كانت ممنوحة «للاجئين من اليهود السوفيات». وينتهي سرد تلك الوقائع، يوم ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر)، عندما تبنى مجلس الامن القرار الذيقدمته مجموعة دول عدم الانحياز؛ والقاضي بإرسال قوات طوارىء دولية تكون بمثابة حاجز بين العرب وإسرائيل.

وفي هذا السرد، تتداخل المعارك الحربية التي اندلعت، على كافة الجبهات، مع التطورات السياسية التي رافقت الحرب، سواء في نطاق الشرق الاوسط، او على الصعيد الدولي. ثم ينهي هذا الفصل بخاتمة، يعترف فيها: ان «حرب يوم الغفران، كانت مكلفة جداً لاسرائيل». ويخلص الى مايمكن اعتباره خاتمة الكتاب كله؛ وذلك حيث يعتقد ان التطورات اللاحقة للحرب، وخصوصا ذلك الحيّز، السياسي والعسكري، الذي احتلته منظمة التحرير الفلسطينية، جعلت إسرائيل في وضع مرتبك. بحيث باتت مطالبة «ان هي ارادت الحفاظ على نفسها، بأن توفر حدوداً آمنة».

ويحذّر الكاتب، بوضوح، من ازدياد اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة، منذ العام ١٩٧٨؛ حيث

ان تل ابيب «فشلت في انتشال نفسها من تعقيدات لعبة الولايات المتحدة بوصفها دولة كبرى... وان مستقبل إسرائيل لم يعد واعداً كما يتمنى اصدقاؤها».

بعد هذه العجالة على الكتاب يجدر القول: ان مؤلفه افصح عن نزعته الصهيونية، منذ بداية الصفحات الاولى فهو يبدأ جملته الاولى بالتأكيد على ان ما جرى من اغتصاب، في عام ١٩٤٨، لا يعدو كونه «ولادة جديدة اخرى لارض إسرائيل»!.

والمؤلف يمتلك معلومات غنية حول المنطقة، يبدو انه استقاها من اطّلاعاته بالإضافة الى احتكاكه المباشر مع القادة الصهاينة ومع الاميركيين، ولكنه فشل في توظيف تلك المعلومات للخروج باستنتاجات علمية دقيقة، اذ غلب عليه انتماؤه «السياسي». فلم يحافظ على الامانة العلمية المطلوبة في اي بحث، فقد وصل به الامر الى درجة لَيّ رقبة الحقائق، او تشويهها، كما يكتشف ذلك القارىء بسهولة، عندما يدّعي الكاتب ان مصر هي التي بدأت الهجوم، في حرب ١٩٦٧، وهذا مجافٍ للواقع، اذ بات من الحقائق التاريخية ان إسرائيل هي التي بدأت بالعدوان.

وهذا الامر نفسه يتكرر، في الصفحات المخصّصة لحرب ١٩٥٦؛ اذ يتناسى الكاتب الاتفاق البريطاني ــ الفرنسي ــ الاسرائيلي، فيوهم القارىء بأن حرب ١٩٥٦ هي حرب خاضتها إسرائيل، دفاعاً عن نفسها في وجه الاخطار العربية. ولذلك فهو لا يأتي على ذكر اي شيء يتعلّق بأزمة السويس، او ما يمت اليها بصلة.

ويقع الكاتب في تناقض صارخ، يبدو انه خارج عن قدراته. فمقدمة الكتاب والفصول، جميعها، توحي للقارىء، بأن إسرائيل متفوقة على العرب، وعلى كافة الاصعدة، السياسية والعسكرية، ولكنه سيضطر في نهاية المطاف، وفي آخر فقرة في الكتاب الى الاعتراف بأن إسرائيل في تراجع مستمر وان مستقبلها مظلم، وليس كما يتمناه لها اصدقاؤها.

ولقد اورد الكاتب مجموعة لا يستهان بها من المراجع المهمة، سواء كانت الاصلية (Primary Works)، او تلك الثانوية (Secondary Works)، ولكنها جميعاً كانت مصادر غير عربية، وبالتالي فهي تعاني من ثغرة اساسية هي كونها آحادية الجانب، والى جانب تأثيرها، على التكوين الفكري والمنهجي للكاتب، هناك تأثيرها، على صعيد سرد المعلومات التي تكثر فيها المغالطات العلمية. وهذا، ولا شك يدعو الى كيفية خاصة في التعامل مع مثل هذه الكتب.

عرض: **عبيدلي يوسف**

## المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

### إنعكاسات حرب تموز
### عربياً ودولياً

تمتد فترة هذا التقرير بين ٥ آب (أغسطس) و٥ أيلول (سبتمبر)، وهو يتضمن تحديداً للموقف الفلسطيني إزاء ثلاث قضايا بارزة، جولة كلود شيسون والموقف الفرنسي، مشروع الأمير فهد للسلام في المنطقة، العدوان على ليبيا ومبادرة القذافي بشأن لبنان، كما ويتضمن ثبتاً بالأنشطة التضامنية العالمية مع الشعب الفلسطيني، وبالتحديد ما يتعلّق منها بزيارات الوفود الدولية إلى لبنان والتقائها قيادة الثورة الفلسطينية.

فترة ما بعد الحرب السادسة، الفلسطينية ـ الاسرائيلية، هي حكماً فترة التحرك الفلسطيني لاستثمار نتائج الحرب وترجمتها إلى مكاسب سياسية ملموسة، لكن هذه الفترة قد اكتنفت بما من شأنه حرف التحرك الفلسطيني عن التركيز على نتائج الحرب السادسة، ودفعه إلى حدود التشبث بما حققته منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة تحركات أُخرى محلية وعربية ودولية.

فعلى الصعيد المحلي، انشغلت قيادة المقاومة بالأوضاع الأمنية المتردية في بعض المناطق اللبنانية مثل طرابلس والضاحية الجنوبية نتيجة التقاتل بين من يفترض أنهم في صف واحد، فكرست اللجنة الأمنية ولجنة التنسيق والقيادة المشتركة جل جهودها في مواجهة هذه الأوضاع بالتحديد خوفاً من تفاقم مخاطرها.

وعلى الصعيد العربي ثمة مبادرتان، إحداهما للامير فهد بن عبد العزيز والأخرى للعقيد معمر القذافي، وبمواجهة كلتيهما لا بد من تحديد الموقف الفلسطيني في ظل الشروط الملموسة التي تعيشها المنطقة العربية، سيما وأن حالة من الاستقطاب قد بدأت بالنشوء والتبلور في الصف العربي بين «المتشددين» و «المعتدلين».

وعلى الصعيد الدولي، شهدت الفترة ذاتها تحركاً فلسطينياً لاستقطاب تأييد الدول والأحزاب والهيئات الديمقراطية والتقدمية في العالم، كما شهدت أزمة مع النمسا بسبب حادث المعبد اليهودي وحادث تهريب السلاح، ما لبثت أن حلت بعد معرفة السلطات النمساوية بالمصادر الأصلية لهذه الحوادث التخريبية المضرة بالنضال الفلسطيني. وشهدت الفترة نفسها أيضاً جولة وزير العلاقات الخارجية الفرنسي كلود شيسون والتقائه عرفات.

وعموماً يبدو أن ليس ثمة خيوط وثيقة تربط ما بين هذه العناصر السياسية الطارئة محلياً وعربياً ودولياً، لذا يمكن القول ان الاهتمامات الفلسطينية قد توزعت بمواجهتها، ويبقى أن هناك جانبين في التحرك الفلسطيني يمتان بصلة مباشرة إلى نتائج الحرب السادسة وهما، جولة خليل الوزير في الدول العربية، واستقبال عرفات لوفود عالمية أتت تعبر عن تأييدها للنضال الفلسطيني وتعاطفها مع قضيته.

## حملة تضامنية واسعة مع الشعب الفلسطيني

أثار العدوان الاسرائيلي ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني، والقصف الوحشي لمدينة بيروت في شهر تموز (يوليو) الفائت، أوسع حملة استنكار عالمية تضامناً وتأييداً للثورة الفلسطينية وتعاطفاً مع نضالها المشروع لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني. وقد تمظهرت هذه الحملة بأكثر من شكل، إذ خرجت التظاهرات في بعض العواصم العالمية منددة بإسرائيل مطالبة بمعاقبتها وداعية إلى وقف مدها بالأسلحة، وانعقدت الندوات والمهرجانات المحلية في عواصم أخرى دعت إليها منظمات وهيئات وأحزاب ديمقراطية صديقة، وتضمنت بمجملها إبرازاً لميل الرأي العام العالمي نحو التعاطف مع القضية الوطنية للشعب الفلسطيني ونضاله العادل، مقابل استنكار الاعتداءات الاسرائيلية.

ومن بين مظاهر هذه الحملة، الزيارات التي قامت بها وفود دولية عديدة إلى بيروت لتطلع على آثار العدوان الوحشي الاسرائيلي، تلبية لدعوات من منظمة التحرير الفلسطينية. والتقى عرفات هذه الوفود شارحاً أهداف العدوان الاسرائيلي مقيّماً نتائجه وآثاره على الوضع في المنطقة.

ففي يوم ٨/٥، استقبل عرفات وفدي إتحاد الطلاب العالمي واتحاد الشباب الديمقراطي العالمي اللذين يقومان بزيارة إلى لبنان تضامناً مع الشعبين الفلسطيني واللبناني، واستعرض معهما، بحضور أعضاء من الهيئة التنفيذية للإتحاد العام لطلبة فلسطين والاتحاد الوطني لطلبة الجامعة اللبنانية، والمكتب الطلابي والشبيبي للمرأة الوطنية اللبنانية، «كافة جوانب المؤامرة الامبريالية الصهيونية، وأشار إلى الصمود البطولي الذي كان وراء إفشال كل المحاولات للنيل من المقاتل الفلسطيني... وأجاب في جو من الود والصراحة على أسئلة ممثلي الحركة الطلابية والشبابية العالمية» (وفا، ١٩٨١/٨/٥).

وفي يوم ٨/٦، استقبل عرفات وفد منظمة إتحاد الصحفيين العالمي برئاسة البروفيسور كارل فوردن استرونغ وعضوية الدكتور تريفكورن مسؤول العلاقات الخارجية في المنظمة والسيد يوريش مسؤول الاعلام ورئيس تحرير مجلة «الصحفي الديمقراطي». وحضر اللقاء من الجانب الفلسطيني كل من، يحيى يخلف الأمين العام لإتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، وبسام أبو شريف وزياد عبد الفتاح ومحمود درويش ومعين بسيسو، أعضاء الامانة العامة للإتحاد. «وتحدث رئيس اللجنة التنفيذية في هذا اللقاء حول الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط، وأعطى صورة كاملة لآخر التطورات السياسية والعسكرية موضحاً أبعاد الحرب الفلسطينية ـــ الاسرائيلية السادسة والأهداف التي توختها اسرائيل وأميركا من ورائها» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/٦).

وفي يوم ٨/٧، التقى عرفات وفد مجلس السلم العالمي برئاسة روميش شاندرا، وبحضور كل من أحمد اليماني، عبد الرحيم أحمد وصلاح الدباغ أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والعميد سعد صايل عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، وسمير غوشه، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وطلعت يعقوب الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية. وإنعام رعد نائب رئيس المجلس السياسي للحركة الوطنية ونديم عبد الصمد عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني.

وفي اليوم نفسه، استقبل عرفات وفد اتحاد النقابات العالمي المؤلف من رئيس الاتحاد ونائبه، وفي كلا اللقاءين عرض عرفات المخطط الاسرائيلي الذي استهدف إبادة قيادة الثورة الفلسطينية وجماهيرها، وأكد أن صمود الشعبين اللبناني والفلسطيني ومقاتلي القوات المشتركة جعل الحرب تنتهي بما لم تخطط له اسرائيل (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/٨).

وفي يوم ٨/٢٠، استقبل عرفات وفد مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز المؤلف من ممثلين عن كوبا، يوغوسلافيا، جامايكا، كوريا الشمالية، أفغانستان والهند، والذي زار بيروت للتحقيق في الجرائم الاسرائيلية ضد المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني واللبناني. وقدم عرفات للوفد «صورة صريحة مدعمة بالأرقام للغارة الاسرائيلية على حي الفاكهاني ببيروت يوم ١٧ تموز (يوليو) الماضي، كما

وأشار إلى الحشود الاسرائيلية وأعمال التحصين في المستعمرات، والتصريحات العدوانية التي يطلقها بيغن وشارون وايتان وبن ـ غال وغيرهم» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/٢١).

وفي يوم ٨/٢٥، استقبل عرفات وفداً أميركياً مشكلاً من عدد من مساعدي الكونغرس، زار بيروت بدعوة من منظمة التحرير الفلسطينية، «وقد أوضح رئيس اللجنة التنفيذية للوفد الأميركي الأبعاد الخطيرة الناجمة عن استخدام اسرائيل آلة الدمار الأميركية ضد أبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني في الجنوب وكافة أرجاء لبنان... وأعرب الوفد عن استنكاره الشديد للمجازر التي ارتكبت بحق المدنيين الابرياء مؤكداً أنه سينقل مشاهداته إلى الرأي العام الأميركي» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/٢٦).

وفي اليوم نفسه، استقبل عرفات وفد لجنة الـ ٢٣ الدولية لتحقيق الحقوق الأساسية المشروعة للشعب الفلسطيني. المكون من مندوبي خمس دول في الأمم المتحدة وهي: السنغال، سري لانكا، أوكرانيا، تركيا والباكستان. «وأكد عرفات للوفد أن اسرائيل تنتهك يومياً حقوق الانسان الفلسطيني داخل وخارج الأراضي المحتلة وتعرض حياته للخطر من خلال الممارسات العدوانية البشعة متحدية بذلك قرارات الأمم المتحدة» (المصدر نفسه).

وفي يوم ٨/٣١، استقبل عرفات وفد الكتاب والصحفيين السود الأميركيين الذي استمع إلى شرح مطول عن نتائج العدوان الصهيوني على بيروت والجنوب اللبناني خلال شهر تموز (يوليو) الفائت، وعن آثار الحرب السادسة الفلسطينية ـ الاسرائيلية والموقف الأميركي من القضية الفلسطينية (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/٣١).

وقد عبّرت كل الوفود خلال التقائها عرفات عن تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني وتأييدها لكفاحه من أجل استرداد حقوقه المشروعة. وأكدت عزمها على تكثيف نشاطها الاعلامي والدعاوي الهادف إلى تبيان عدالة القضية الفلسطينية وعدوانية اسرائيل وخطورة سياساتها على السلام في المنطقة الشرق أوسطية والعالم.

وتمثل الدعوات التي وجهتها المنظمة لهذه الهيئات جزءاً من الحملة الفلسطينية لشرح الموقف بعد العدوان الاسرائيلي والحرب السادسة. أو هي أحد أوجه التحرك الفلسطيني في هذا الشأن، وثمة وجه آخر يتمثل في جولة خليل الوزير، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» ونائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، التي ابتدأت يوم ٨/٨ بزيارة إلى دولة الكويت تلتها زيارة للإمارات العربية المتحدة ثم إلى عدن ثم إلى صنعاء ثم إلى السعودية وليبيا والجزائر والمغرب ثم إلى موسكو وبراغ، حيث التقى الوزير رؤساء وقادة هذه الدول شارحاً مجريات الحرب السادسة ونتائجها المباشرة وآثارها على صعيد الوضع في المنطقة بوجه عام.

### لقاء شيسون ــ عرفات

في ما أسمي جولة تقص للحقائق، انتقل وزير العلاقات الخارجية الفرنسية كلود شيسون يوم ٨/٢٨ من باريس إلى عمان، محطته الأولى، ثم إلى بيروت، حيث يعتبر الشأن اللبناني مهمة مركزية لجولته، ليصل بعدها إلى دمشق ثم ليغادر عائداً إلى بلاده.

وبينما كانت محادثات شيسون في عمان ودمشق قد انحصرت في العناوين العريضة حول الدور الاوروبي في تحقيق سلام ثابت في المنطقة، فإن محادثاته في لبنان قد أخذت طابعاً مبرمجاً وأكثر تفصيلية، كما استقطبت حيزاً أوسع من الاهتمام لسببين أولهما أن الوزير الفرنسي قد حمل في حقيبته «برنامجاً لمساعدة الشرعية» في لبنان، وثانيهما أنه قد توج زيارته بلقاء ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وكان شيسون قد أوضح خلال جولته المبادىء التي تستند إليها حكومته في تناول أزمة الشرق الأوسط، فقال في تصريح له: «إن السياسة الفرنسية ترتكز على مبدأين رئيسيين وهما أمن بلدان المنطقة وحق تقرير المصير لجميع الشعوب بمن فيهم الفلسطينيون»... وحول اتفاقات كامب ديفيد، قال: «إننا نؤيد اتفاقات كامب ديفيد من حيث أنها حققت تقدماً محدوداً ولا نستطيع الاتفاق مع الاسرائيليين وغيرهم الذين يقولون ان إتفاقات كامب ديفيد هي الحل... إن الحكومة الفرنسية لا تعتقد أن هذه الاتفاقات هي الرد على

مشكلات الشرق الأوسط». (السفير، ١٩٨١/٨/٣٠).

وفي تصريح آخر قال شيسون: «للفلسطينيين الحق في أن يكون لهم وطن وأن يقيموا دولتهم على أرضهم، وأن فرنسا وقفت دائماً إلى جانب تقرير المصير للشعوب»، ونسبت وكالة الأنباء الأردنية للوزير الفرنسي قوله: «إن فرنسا تدين إنشاء مستوطنات اسرائيلية في الأراضي المحتلة وكذلك ضم اسرائيل للجزء العربي من مدينة القدس» (المصدر نفسه).

وحول اللقاء مع عرفات، قال شيسون: «لقد اجتمعنا إلى رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير عندما مر بباريس، كما اجتمعنا إلى ممثل المنظمة في فرنسا، وانه من السخف عدم الاجتماع إلى رئيس المنظمة» (المصدر نفسه).

واعتبرت هذه التصريحات، فضلاً عن كونها توضيحاً لمفاصل السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط، ممراً تمهيدياً للقاء بين الوزير الفرنسي وعرفات، ومدخلاً ضرورياً لتوثيق العلاقات بين فرنسا الاشتراكية والبلدان العربية التي تنشد إعترافاً فرنسياً كاملاً بمنظمة التحرير الفلسطينية لما لذلك من أثر في دفع أوروبا نحو التوصل لمشروع سلام يلتقي مع المفاهيم العربية الرسمية السائدة في المنطقة حول السلام العادل الدائم.

غير أن اللقاء بين عرفات وشيسون لم يعقد دون إشكالات نشأت عن خلاف حول مكان اللقاء. وبينما قال شيسون انه سيزور عرفات في مكتبه في الدولة الفلسطينية، وانه مدعو الآن من قبل الحكومة اللبنانية ولا يحق له التصرف على غير هذا الأساس، قالت منظمة التحرير الفلسطينية في بيان لها يوم ٨/٢٩: «إن علاقاتنا بفرنسا قد تطورت على مدى السنوات الماضية، وتود منظمة التحرير الفلسطينية أن تستمر هذه العلاقات بالتطور وانه ليسعدنا أن نرحب بالوزير الفرنسي شيسون بما يمثله كوزير للعلاقات الخارجية في فرنسا، وكصديق لشعبنا وقضيته الوطنية، في لبنان الشقيق الذي يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ويستضيف قيادتها... وقد سبق لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن استقبل مبعوثاً خاصاً للرئاسة الفرنسية السابقة، الذي نقل إليه رسالة رسمية وأجرى محادثات رسمية أيضاً في المقر الرسمي لياسر عرفات... إن منظمة التحرير الفلسطينية لا تفرض شروطاً مسبقة حين ترحب بزوارها، ولكنها، في الوقت ذاته، تأمل من الحكومة الفرنسية الجديدة أن تسهل اللقاء الفلسطيني ــ الفرنسي حرصاً على العلاقات الفلسطينية ــ الفرنسية، والعربية ــ الفرنسية» (وفا، ١٩٨١/٨/٢٩).

وقد كان من الممكن أن يؤدي إصرار شيسون على عقد اللقاء في قصر الصنوبر، وإصرار منظمة التحرير على عقده في مقر عرفات إلى عدم اجتماع الطرفين، غير أن حرصهما المتبادل على اللقاء أدى إلى استجابتهما لاقتراح الرئيس الوزان بعقد الاجتماع في بيته، وقد عقد فعلاً يوم ٨/٣٠ ودام حوالي الساعة. صرح عرفات بعده قائلاً: «كان اللقاء بناءً جداً وإيجابياً جداً وقد تحدثنا بصراحة حول مشكلة الشرق الأوسط بكل جوانبها وخاصة القضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين، كل حقوقنا، وحق الشعب الفلسطيني في أن يعيش كسائر الشعوب والأمم... مبدئياً وجدت موقفاً إيجابياً من الوزير الفرنسي حول القضية الفلسطينية والحقوق الفلسطينية» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/٣٠).

أما شيسون فقد صرح، في مؤتمره الصحفي قبيل مغادرته إلى دمشق، حول اللقاء مع عرفات قائلاً: كان لقاؤنا قصيراً لان الموعد تحدد مؤخراً، وآسف لاننا لم نتمكن من التحادث فترة أطول وقد أكد لي الرئيس عرفات خلال اللقاء مواقف منظمة التحرير الفلسطينية وهي مواقف هامة جداً لان هذه المنظمة لها صفة تمثيلية للشعب الفلسطيني ولنضال الشعب الفلسطيني ولان هذه المنظمة يجب أن تشترك في كل تقدم نحو السلام وقد أعلن الاوروبيون هذا الرأي دائماً، وأنا شخصياً أكدت للرئيس عرفات مواقفنا والمبادىء التي نتمسك بها والتي تتمثل بالنسبة لنا بحقوق الشعب الفلسطيني وأيضاً بحقوق دول المنطقة... وقد تأثرت بالمرونة والحنكة الدبلوماسية اللتين تتسم بهما شخصية رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية» (السفير، ١٩٨١/٨/٣١).

ومن الممكن اعتبار اللقاء بمثابة حدث سياسي

هام، فهو الأول الذي يجري بين وزير خارجية فرنسي وعرفات منذ عام ١٩٧٤ حين التقى عرفات في السفارة الفرنسية بالوزير جان سوفانيارغ، ثم انه يؤكد اعتراف فرنسا بضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي خطوة سلامية على غير أرض اتفاقات كامب ديفيد، وإذا ما أخذت تصريحات شيسون بعين الاعتبار تبين أن ثمة وجاهة أكبر في التقدير القائل بأهمية هذا اللقاء.

لكن من الضروري القول أن اللقاء بالمقابل يأتي مطابقاً للموقف الفرنسي حيال مسألة الحقوق الفلسطينية أي أنه لايحمل في طياته جديداً متميزاً. فالوزير الفرنسي شيسون أحاط اعتراف حكومته، بحق الفلسطينيين في الوطن وتقرير المصير، بجملة قيود، أولها: «إن ممثل الشعب الفلسطيني بالمعنى القانوني للتعبير لايمكن أن يحدده سوى الشعب الفلسطيني عندما تصبح له أرض ودولة» (المصدر نفسه). ثانيها: «ضرورة اللقاء والحوار المباشر بين الفلسطينيين والاسرائيليين». ثالثها: الاعتراف الفلسطيني بحق اسرائيل في حدود آمنة وثابتة والعيش بسلام مع الدول المجاورة.

هذا وقد حضر اللقاء من الجانب الفرنسي السفير الراحل لوي دولامار، ومن الجانب الفلسطيني رئيس الدائرة السياسية في المنظمة فاروق القدومي وعضو اللجنة التنفيذية أحمد صدقي الدجاني.

## مبادرة الأمير فهد

أخذت بعض الأوساط الصحفية العربية والدولية على عاتقها ترويج أسماء مبتكرة للحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية خلال شهر تموز (يوليو) الفائت، فأصبحت «حرب الاعتراف» أو «حرب الحوار» أو «حرب السلام» إلى غير ذلك من التسميات الطافحة بالتناقض والمتخمة بالمفارقات، ويمكن رد هذه التسميات، بما تحمله من مضامين ذات مغزى محدد، إلى أمرين، أولهما أن وقف إطلاق النار قد تم بين طرفين متقاتلين متقابلين هما منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وهذا ما اعترفت به الولايات المتحدة واسرائيل، ولو ضمنياً. ثانيهما، وهو الأهم، أن هذه الحرب بالنتائج التي آلت إليها قد عبدت الطريق، بنظر البعض، لتكثيف الجهود السلامية نحو هدنة طويلة الأجل ترتبط بخيوط وثيقة مع مشروع سلام دائم في المنطقة.

من هنا فهم مشروع السلام الذي أعلنه الأمير السعودي فهد بن عبد العزيز على أنه مبادرة تستثمر نتائج الحرب الفلسطينية الاسرائيلية التموزية وتوظفها في سياق البحث عن تسوية مقبولة في المنطقة بالاستفادة من الحرص الأميركي (المعلن على الأقل) على تفادي نشوب حرب واسعة قد ينشأ عنها ما يؤدي لاختلال الوضع العربي الراهن.

وثمة من فهم المشروع على أنه ليس بديلاً عن كامب ديفيد فحسب، بل وبديل عن مبادرة بريجنيف أيضاً، ونوع من الامتصاص للاستقطاب حول هذه المبادرة سيما في الجانب الفلسطيني.

ويرتكز مشروع الأمير فهد إلى ثمان نقاط هي: الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. إزالة المستعمرات من هذه الأراضي. ضمان حرية العبادة لجميع الأديان في الأماكن المقدسة. حق الشعب الفلسطيني في العودة أو التعويض. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لاتزيد عن أشهر. قيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس. حق دول المنطقة في العيش بسلام. ضمان الأمم المتحدة تنفيذ هذه المبادىء.

وجاء الرد الاسرائيلي سريعاً بأقوال لبعض الوزراء جاء فيها: «إن التعابير السعودية متشددة وهي بصورة عامة غير مقبولة لكن إعلان الاستعداد للاعتراف بإسرائيل يجب أن ينظر إليه على أنه تحول أساسي في الموقف السعودي». (السفير، ١٩٨١/٨/٩). أما الرد الاسرائيلي الرسمي فقد تضمنه بيان للخارجية جاء فيه: «إن اسرائيل ترى في الاقتراح السعودي خطة لتدميرها على مراحل، وبموجب هذا الاقتراح فإن الاعتراف بإسرائيل تبعاً لذلك ليس سوى وهم... وإن هذه الخطة تناقض اتفاقات كامب ديفيد» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/١٠).

أما الموقف الاميركي فلم يتجاوز في مضمونه

القول على لسان الناطق باسم الخارجية: «إن هذه المقترحات تبدو تكراراً لمقولات سعودية معروفة» (المصدر نفسه، ١٦/٨/١٩٨١). ونال المشروع موافقة مصرية على لسان بطرس غالي «شرط موافقة كل الأطراف» (المصدر نفسه).

وبالنسبة للدول العربية فقد كانت استجاباتها منقسمة، إذ أيد بعضها المشروع السعودي علانية فيما عارضت دول جبهة الصمود والتصدي هذا المشروع ضمناً.

ومن الجانب الفلسطيني ليس ثمة ما يشير إلى موقف رسمي متكامل ومحدد، إذ لم تتوقف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أو أي هيئة قيادية موحدة للثورة الفلسطينية أمام المشروع لتستخلص إزاءه موقفاً تفصيلياً.

لقد قال عرفات «إن الخطة السعودية تقدم بداية حسنة لسلام دائم في المنطقة» لكنه أعرب عن تشاؤمه بوجه عام إزاء احتمال تحققها. ولا شك في أن تقييمه هذا كان يستند إلى بعض ما ورد في المشروع من تمسك برفض اتفاقيات كامب ديفيد وإصرار على قيام الدولة الفلسطينية كجزء من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

بيد أن ثمة نقاطاً في المشروع دفعت فصائل المقاومة الفلسطينية إلى إعلان رفضها له، ومن هذه النقاط: تغييب دور منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني. الاعتراف بإسرائيل في حدود العام ١٩٦٧. فتح الباب أمام احتمال استبدال حق العودة بحق التعويض. وقد عبرت هذه الفصائل عن رفضها ببيانات رسمية متتابعة أكدت بمجملها هذا الموقف وأوضحت مبرراته.

فقالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيانها: «إن الخطة السعودية هي بمثابة اعتراف مباشر بالكيان الصهيوني المقام منذ عام ١٩٤٨» (المصدر نفسه، ٩/٨/١٩٨١). وقال مصدر مسؤول في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: «إن المشروع وإن تضمن دعوة لانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فإنه يتجاهل قضية أساسية لصالح المؤامرة الساداتية ــ الاميركية هي مسألة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه).

وقال الناطق باسم الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة أن الخطة السعودية «تصمم على تعزيز النفوذ الأميركي في المنطقة العربية» (المصدر نفسه، ١١/٨/١٩٨١). وقال خالد عبد المجيد عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني: «نرى أن خطورة المشروع السعودي تكمن في المطالبة بالاعتراف بالكيان الصهيوني والاقرار بحقه في الوجود في منطقتنا» (المصدر نفسه). وصرح الناطق باسم جبهة التحرير الفلسطينية علي إسحق حول المشروع قائلاً: «لسنا في مجال مناقشة بنود الاقتراح السعودي وإنما نحن في مجال التاكيد على الرفض المطلق لهذا الاقتراح» (المصدر نفسه، ١٢/٨/١٩٨١). وقال مصدر مسؤول في جبهة التحرير العربية: «نرفض المشروع السعودي لانه يتضمن مبدأ يدعو إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني» (المصدر نفسه).

هذا وكان عضو في اللجنة المركزية لحركة «فتح» قد أعلن يوم ٨/١٢ «أهمية مشروع السلام السعودي» لكنه قال «إن القيادة الفلسطينية والمجلس المركزي الفلسطيني سيدرسان مشروع السلام السعودي لاتخاذ موقف محدد إزاءه» (المصدر نفسه).

## حضور فلسطيني كثيف في الجماهيرية

مناسبتان مضتا، تم خلالهما إبراز الحضور الفلسطيني الكثيف إلى جانب القيادة الليبية: المناسبة الأولى في الاعتداء الاميركي على الطائرات الليبية فوق خليج سرت. أما الثانية ففي احتفالات الفاتح من أيلول (سبتمبر). وإذا كان الحضور في الثانية يبدو أمراً تلقائياً وطبيعياً بالنظر إلى واقع الحال في العلاقات الفلسطينية ــ الليبية، فإنه في الأولى يكتسب معنىً تضامنياً وتحالفياً يمكن رده إلى خطورة الاعتداء الاميركي وكونه يهدف، فيما يهدف، إلى إلغاء الدور الليبي الهام في إسناد المقاومة الفلسطينية ودعمها سياسياً وتسليحياً، وفي مساندة القوى التحررية العربية والافريقية والتصدي للمخططات الاميركية في المنطقة.

فقد دعت الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية يوم ٨/٢١ إلى مهرجان تضامني في بيروت دعماً للجماهيرية الليبية في مواجهة العدوان الاميركي والخطط المبنية لضرب وإسقاط قيادتها. وألقى ميشيل كامل عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري كلمة الحركة الوطنية المصرية، كما ألقى محسن ابراهيم كلمة الحركة الوطنية اللبنانية. وعبد القادر غوقه كلمة الجماهيرية الليبية. أما كلمةالثورة الفلسطينية فقد ألقاها ياسر عرفات، الذي أكد وقوف المقاومة إلى جانب ليبيا في مواجهة الامبريالية الأميركية واسرائيل. وطالبا «بالفرز الاستراتيجي بين من يريد الركوع ومن يريد التصدي والقتال» (نص الكلمة في وفا، ١٩٨١/٨/٢١).

وتميز المهرجان بحضور كثيف شارك فيه كل من أحمد اليماني وياسر عبد ربه عضوا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وطلعت يعقوب الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية ومصطفى الزبري نائب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفضل شرورو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، ومحسن ابراهيم وانعام رعد عن المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية، وأحمد الخطيب قائد جيش لبنان العربي، وعدد كبير من كوادر الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وأبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني (المصدر نفسه).

كما شارك وفد فلسطيني كبير في أعمال المؤتمر العالمي للتضامن مع الشعب الليبي، وألقى عرفات خلال المؤتمر كلمة ندد فيها بالسياسة الاستعمارية والعدوانية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأميركية ضد الشعوب العربية. وأشار عرفات بصورة خاصة إلى قرار جعل الجماهيرية مركز تصدٍ عالمي للامبريالية والصهيونية، مشيداً به ومؤكداً وقوف المقاومة الفلسطينية إلى جانبه (المصدر نفسه، ١٩٨١/٩/١).

على أن مظاهر التضامن الفلسطيني في الجماهيرية لم تستغرقها المشاركة في الاحتفالات أو تطيير البرقيات وإلقاء التصريحات، بل هي اتخذت أيضاً خط توطيد أواصر العلاقات الفلسطينية ــ الليبية والمضي في التنسيق بين الطرفين في مواجهة الأخطار التي تهددهما معاً، سواء من جانب اسرائيل واحتمالات قيامها بعدوان جديد على لبنان، أو من جانب أميركا والنظام المصري اللذين يهددان بغزو ليبيا وإسقاط نظامها. ويمكن لفت الانتباه إلى خطوات محددة للمقاومة الفلسطينية في هذا الاطار:

١ ــ تأييد الثورة الفلسطينية، بوجه عام، لمعاهدة عدن الثلاثية بين اليمن الديمقراطية وأثيوبيا والجماهيرية الليبية. ورغم عدم صدور موقف رسمي عن منظمة التحرير الفلسطينية بهذا الشأن فإن المناخ العام قد حمل تعاطفاً وترحيباً بالمعاهدة، فقد وصفها حواتمه بأنها «ستشكل حدثاً تاريخياً كبيراً من شأنه أن يعزز مكانة ونضال شعوب افريقيا، ويسهم بشكل بارز في نضال حركة التحرر الوطني العالمية ونضال القوى الديمقراطية التقدمية ضد الامبريالية والصهيونية والقوى الرجعية» (الحرية، ١٩٨١/٨/٢٤). ووصفها أحمد جبريل بقوله: «إنها معاهدة الشعوب المقهورة التي تتطلع للحرية ومواجهة الامبريالية الأميركية وغطرستها في المنطقة» (إلى الأمام ٤ ــ ١١ أيلول). وحياها جورج حبش في برقية منه للقذافي قائلاً: «إننا على ثقة عالية بأن هذه المعاهدة ستدعم الاستقلال الوطني للبلدان الثلاثة في وجه مؤامرات الامبريالية وعملائها، ليس هذا فحسب بل ودعماً لكل القوى التي تناضل في سبيل حريتها واستقلالها» (الهدف، ١٩٨١/٨/٢٩).

هذا وكان عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تيسير قبعة قد شارك، مع الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي، في الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة عدن، حيث أجرى خلال الفترة نفسها عدة لقاءات مع كل من الرؤساء: علي ناصر محمد ومنغستو هيلا مريام، والعقيد القذافي. كما قام برفقة حاوي بتلبية دعوة رسمية لزيارة أثيوبيا حيث اجتمع مع قادتها ليتم «عرض شامل لتطور الاحداث في المنطقة العربية والأفريقية وتقييم لمعاهدة عدن وتحديد للمهام المركزية المتعلقة بالتنفيذ» (المصدر نفسه).

٢ ــ اللقاء الثلاثي الفلسطيني ــ السوري ــ الليبي، ثم اللقاء الرباعي بمشاركة وفد الحركة الوطنية اللبنانية، في دمشق يوم ٨/٢٥، وقد حضر عن الجانب الفلسطيني فضلاً عن عرفات كل من خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وطلال ناجي عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، وعن الجانب اللبناني كل من محسن ابراهيم وجورج حاوي وعاصم قانصوه ومحسن دلول وسمير صباغ، وعن الجانب السوري وزير الخارجية عبد الحليم خدام وعن الجانب الليبي العقيد معمر القذافي، «... وجرى خلال اللقاء استعراض عام لمجرى الصراع العربي ــ الاسرائيلي والتطورات العربية والدولية كما جرى بحث الوضع اللبناني والتنسيق المشترك بين سوريا والمقاومة والحركة الوطنية اللبنانية. وتم الاتفاق على لقاء آخر لاستكمال الحوار يعقد في ليبيا خلال احتفالات ثورة الفاتح» (السفير، ١٩٨١/٨/٢٦).

٣ ــ اللقاء الثلاثي الفلسطيني ــ الليبي ــ اللبناني الوطني في طرابلس الغرب يوم ٨/٣١، فقد اختلى عرفات بالقذافي لمدة ساعة، لينضم إليهما أعضاء القيادة الليبية. عبد السلام جلود وأبو بكر يونس وعلي عبد السلام التريكي، والخويلدي الحميدي ومصطفى الخروبي. وأعضاء الوفد الفلسطيني: فاروق القدومي، أحمد اليماني، زهدي النشاشيبي، ياسر عبد ربه، خالد الفاهوم، نايف حواتمه، أحمد جبريل، سمير غوشه، وممثل منظمة التحرير في طرابلس. ثم عقد اجتماع ثلاثي بحضور وفد الحركة الوطنية اللبنانية الذي ترأسه محسن ابراهيم. وقد تناول الاجتماع بالبحث «الموقف العربي الراهن وضرورة الوقوف في وجه كافة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية والرجعية التي تستهدف أمن الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والشعب اللبناني» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٩/١).

هذا وقد شارك وفد الثورة الفلسطينية باحتفالات الفاتح من أيلول (سبتمبر)، وألقى عرفات في بداية الاحتفال الشعبي الكبير في طرابلس الغرب كلمة قال فيها: «إن الجماهيرية أصبحت اليوم مركزاً قوياً لمقاومة الاستعمار والامبريالية والصهيونية والرجعية، وقد شهدنا هنا على أرض الفاتح مولد الجبهة العالمية الثورية من أجل أن ترتفع رايات الثورة ورايات الحرية في سماء الوطن العربي» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٩/٢).

وكان العقيد القذافي قد أعلن في خطابه بذكرى أول أيلول (سبتمبر) مبادىء «مبادرة تنهي الحرب في لبنان وتحمي المقاومة الفلسطينية وتضعها في مواقعها الصحيحة لمواجهة العدو محمية من ظهرها حيث يتعانق شرق بيروت مع غربها وينتهي القتال ويعاد الأمن للبنان» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٩/٣). ولم يعلن القذافي تفاصيل هذه المبادىء التي تمحورت على نقاط محددة أهمها حماية التوازن السياسي والطائفي في لبنان وإعادة بناء الجيش اللبناني وإزالة الخط الأحمر بين اللبنانيين.

ويبدو أن بقاء هذه المبادىء في الإطار العام دون تبلور أو تفاصيل، كان السبب الرئيسي في غياب ردود الفعل الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية، باستثناء ما جاء في افتتاحية لمجلة «الحرية» في عددها الصادر يوم ٧ أيلول (سبتمبر)، إذ قالت تحت عنوان «المبادرة الليبية دعم مباشر لنضالنا»: «إن ما يوجهه قائد ثورة الفاتح من مقترحات لوضع حد للاقتتال الأهلي ينطلق من موقع واضح لا لبس فيه هو موقع الدعم والمشاركة النضاليين اللذين تمارسهما الجماهيرية الليبية على الساحة اللبنانية [...] وبانتظار أن يتسنى لنا فرصة الاطلاع التفصيلي على مبادرة الأخوة في الجماهيرية يبقى أنها تشكل دفعاً جديداً لنضالنا خاصة إذا تسنى لهذه المبادرة أن تصب في جهد منسق لقوى الصمود والتصدي العربية لدعم نضال قوى التحالف الثلاثي الوطني اللبناني ــ السوري ــ الفلسطيني في وجه مبادرات عرب أميركا الشرق أوسطية واللبنانية!».

غسان حسام الدين

## سياسة شارون الجديدة: محاولة تنفيذ مشروع الحكم الذاتي

منذ أن أعلن وزير الدفاع الجديد في اسرائيل، أرييل شارون، عن خطوط سياسته الجديدة في المناطق المحتلة، منذ ذلك الوقت، وردود الفعل تتوالى حول أهدافها ونتائجها الممكنة. وينبغي أن نذكر هنا أن سياسة شارون هذه، قد جاءت والمساعي السياسية نشطة، من أجل تجديد محادثات الحكم الذاتي، بعد الهجوم الفاشل الذي شنته اسرائيل على المقاومة الفلسطينية في لبنان، في تموز (يوليو) الماضي. وقبل الدخول في التفاصيل، لابد أن نذكر أن هدف شارون العام من وراء سياسته هذه، ليس العمل على تقدم مصالح سكان المناطق المحتلة؛ وإنما خلق مناخ أفضل تستطيع اسرائيل من خلاله التحرك بحرية، لتحقيق مصالحها، في الاستيطان والضم وفق سياسة ليكود. والمعروف أن شارون كان المسؤول عن النشاط الاستيطاني، في المناطق المحتلة خلال ولاية حكومة ليكود السابقة، وقد أعلن عشية تسلمه منصب وزارة الدفاع، أن الهدف من سياسته هو تقوية وتكثيف الاستيطان القائم.

### سياسة شارون

تتضمن سياسة شارون في ما عرف بمشروع شارون في المناطق المحتلة، الدعوة إلى منع قوات الأمن من اقتحام المدارس والمنازل دون مبرر، وتقليص المظاهر العسكرية وإلغاء مبدأ العقاب الجماعي، بهدف خفض التوتر بين السكان العرب وسلطات الحكم العسكري، من أجل إقامة علاقات انسانية وسياسية تسهل عملية توجيه الحكم الذاتي، حسب ماجاء في اتفاقيات كامب ديفيد (هآرتس، ١٣/٩/١٩٨١). وهذا الخط العام لسياسة شارون يحظى بموافقة جماعية داخل الحكومة، خصوصاً من جانب رئيسها مناحيم بيغن، الذي أشار في خطاب ألقاه في جلسة نيل الثقة بحكومته في الكنيست، إلى أن الحكومة ستعمل من أجل تقوية الأوساط الايجابية بين «مواطني اسرائيل العرب» (المصدر نفسه).

وتعتبر هذه السياسة امتداداً للسياسة السابقة التي عرفت بسياسة «القبضة الحديدية».

### سياسة القبضة الحديدية

لا يمكننا اعتبار سياسة بن ــ اليعيزر، منسق النشاط الاسرائيلي في المناطق المحتلة مقطوعة الجذور، كما أنها ليست مجرد نهج جديد يُتّبع حيال المناطق المحتلة، وإنما تعود هذه السياسة إلى الأيام التي شغل فيها موشي دايان منصب وزير الدفاع، حيث لجأ إلى سياسة القبضة الحديدية، من أجل تطويع أهالي المناطق المحتلة، كما استحدث ما يسمى بأسلوب «العقاب الجماعي»، أو عقاب «المدن والقرى». إلا أن هذا

الأسلوب لم يكن النهج الوحيد الذي اتبعته السلطات الاسرائيلية، فقد اتبعت إلى جانبه أسلوب الترغيب في محاولة منها لإستمالة أهالي المناطق المحتلة.

وبالاضافة إلى ذلك، هذا وكانت السلطات الاسرائيلية، قد أصدرت في العام ١٩٦٨، القانون رقم ٢٨٤، الذي يحظر التأييد العلني للمنظمات الفدائية، وإجراء لقاءات مع رؤساء المنظمات وقادتها. ونص هذا القانون على اعتبار: (١) أن المنظمة المعادية، هو أي شخص أو مجموعة أشخاص يهدفون إلى التعدي على سلامة الجمهور أو على القوانين الاسرائيلية. (٢) منع التدريب على الأسلحة في الخارج للقيام بعمليات مسلحة في المناطق. (٣) منع الاتصال بالمنظمات المعادية. (٤) واجب الاخبار عن التدريب والاتصال. (٥) منع استعمال السلاح بحجة الضرورة أو الاجبار. (٦) العقوبات: وهي أن أي شخص يخالف أيا من هذه الأوامر، يعرض نفسه لعقوبة السجن عشر سنوات، أو دفع غرامة قيمتها خمسة آلاف ليرة اسرائيلية، أو لكليهما معاً. (٧) سريانه: يسمى هذا الأمر، بالأمر المتعلق بمنع التدريب واجراء الاتصالات مع المنظمات المعادية خارج المنطقة (الضفة الغربية)، رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٨، في السادس والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٨ (**الرأي**، ١٩٨١/٩/٢٥).

وجاء بن ــ اليعيزر ليعيد الحياة إلى هذا القانون، في وقت تزايد فيه نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية: فعمل على الحد من النشاط الفدائي، خصوصاً بعد عملية بيت هداسا في الخليل، ولجأ إلى استخدام كافة الأساليب وعلى مراحل عديدة. وبدأ في المرحلة الأولى بتقييد تحركات رؤساء البلديات، ثم فرض قيوداً على التصريحات والاجتماعات التي كان يعقدها رؤساء البلديات، واشترط الحصول، مسبقاً، على مصادقة رسمية من السلطات قبل عقد أي اجتماع. وذلك إضافة إلى وضع بعض القوانين التي تتيح التدخل في الحياة الاكاديمية وفي أنشطة النقابات المهنية، وتسمح بمصادرة الأراضي بشكل غير قانوني (و.إ.إ.، العدد ٢٤٠٢، ٢٦و١٩٨١/٨/٢٧، ص ١٩).

وقد ترافقت مع تطبيق هذه السياسة، محاولة ابراز عناصر «معتدلة» في المناطق المحتلة، كبديلة للزعامة الحالية. وصرح بن ــ اليعيزر خلال مقابلة معه، بأن ايمانه كبير في تقليص نفوذ الزعامة الحالية المؤيدة لمنظمة التحرير. وأضاف أن الحكم العسكري عمل على ايجاد تنمية بنية تحتية لزعامة معتدلة، أو زعامة يمكن الحوار معها وتكون قادرة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، كذلك تكون مختلفة في أسلوب تفكيرها، عن المنهج التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية، «وفي الوقت نفسه نقوم بمد أيدينا ونساعد هذه الأطراف المعتدلة، حتى يرتفع شأنها لكي تصل إلى احتلال الصف الأول» (**المصدر نفسه**، ص ٢٠).

وتعتبر الأوساط الاسرائيلية الحاكمة أن اعتماد هذه السياسة قد حقق الكثير مما كان مرجواً منه. وقد عبر عن ذلك بن ــ أليعيزر، في لقاء معه بمناسبة نشر التقرير السنوي الرابع عشر للحكم العسكري في المناطق المحتلة، بقوله: «أن الحكم العسكري قد وصل إلى الذروة في مجالين: الأول، الحد من النشاط الفدائي الذي بلغ ذروته، بعملية بيت هداسا؛ والثاني، الحد من النشاط السياسي العنيف، والذي هو في حقيقة الأمر نشاط تخريبي، استدرج الجماهير إلى نشاط أكثر عنفاً». (**المصدر نفسه** ص ١٧).

وعلى صعيد التطبيق العملي، بالنسبة لمنع اتصال شخصيات من الضفة مع ممثلي منظمة التحرير، فقد وجهت السلطات الاسرائيلية التحذير إلى جميع الشخصيات التي تتوجه إلى الأردن، سواء في مهام شخصية أو عامة، ومنعتهم من إجراء أية اتصالات مع ممثلي منظمة التحرير، أو إطلاق أي تصريح مؤيد للمنظمة، وإلاّ ستضطر السلطات لاستعمال الشدة (**عل همشمار** ١٩٨١/٧/١٥).

ثم قامت السلطات العسكرية في رام الله، في ١٩٨١/٨/٣، وبمقتضى السياسة الجديدة التي طبقها مؤخراً مكتب منسق الأعمال في المناطق المحتلة، باستدعاء رئيس بلدية رام الله، كريم خلف، بهدف التحقيق معه بخصوص التصريح الذي أدلى به، لصحيفة «الفجر» المقدسية، وأظهر فيه، حسب جهات أمنية اسرائيلية، تضامناً مع منظمة التحرير الفلسطينية، واستخدامه لصيغة

تحريضية ضد اسرائيل. ويعتبر هذا أول إجراء من نوعه؛ إذ جرى فيه التحقيق مع زعيم سياسي من الضفة الغربية، في موضوع تضامنه مع م.ت.ف ومواقفها (دافار، ١٩٨١/٨/٤).

كما أن الاستدعاء شمل أيضاً رئيسي تحرير صحيفتي «الفجر» و«الشعب» المقدسيتين، حيث طلب منهما، مستشار القائد العام للضفة الغربية، تخفيف اللهجة تجاه بعض المواضيع، خاصة ما يسمى بروابط القرى، وهددهما بأنه في حال استمرارهما باتباع هذا النهج، فسيعرضان صحيفتيهما لوضع غير مستقر (الرأي، ١٩٨١/٨/٢٥).

## ردود الفعل العربية على القانون رقم ٢٨٤

كانت هنالك ردات فعل كثيرة، في المناطق المحتلة، على القانون الجديد ــ القديم، وقد تمثلت بالرفض الشديد لهذا القانون. ومن أبرز ردود الفعل تلك، تصريحات رؤساء البلديات التي نُشرت، على صفحة كاملة من صحيفة «الفجر» بتاريخ ١٩٨١/٨/٨، وقد تضمنت التأييد القوي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل وحيد للشعب الفلسطيني (هآرتس، ١٩٨١/٨/١٠). ومما جاء فيها، تصريح بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس وهو قوله: «لقد جاء تطبيق هذا القانون القديم ــ الجديد، في الوقت الذي لا تعترف فيه اسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وبقيادته، وفي الوقت الذي تقوم فيه بممارسات مناقضة للقانون الدولي، الأمر الذي يؤكد أن اسرائيل تصر على استعمال سياسة القبضة الحديدية». واعتبر الشكعة أن هذا القانون سيدفع بهؤلاء الذين يقفون ضد إرادة الشعب الفلسطيني وطموحاته، إلى التحرك ضد المصالح الفلسطينية (الرأي، ١٩٨١/٨/٢٥).

كما ربط ابراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة، بين تطبيق هذا القانون وبين تأسيس ما يسمى بروابط القرى، معتبراً أن الهدف الرئيسي للاحتلال، هو قطع علاقة الشعب الفلسطيني في الداخل بقيادته في الخارج، بهدف عزل م.ت.ف عن قاعدتها (المصدر نفسه).

وقد أكد السيد كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، أن م.ت.ف، هي الممثل الوحيد للفلسطينيين، وأن القانون الاسرائيلي رقم ٢٨٤، هو جزء من سياسة القبضة الحديدية التي تهدف إلى سلخ الشعب عن قيادته، وكذلك فانه محاولة لفرض مشروع الحكم الذاتي، بواسطة المتعاونين والعملاء مثل روابط القرى وغيرها (المصدر نفسه).

## ردة الفعل الاسرائيلية

شكك الكثير من الاسرائيليين بنجاعة السياسة الاسرائيلية التي تتسم بالشدة، واعتبر أن سلبياتها ستكون أكثر من إيجابياتها، بالنسبة لاسرائيل، وأنها ستؤدي إلى تعزيز موقف مؤيدي منظمة التحرير المتشددين (ابراهام رابينوفيتش، جيروزاليم بوست، ١٩٨١/٨/٢٢). كما اعتبر أحدهم أن الحكم العسكري، في المناطق المحتلة، انما يدير حرباً خاسرة، وأن الأمل، في خلق زعامة بديلة تنافس الزعامة الحالية، يعتبر حلماً ضائعاً؛ وأن خير دليل على ذلك «الزيارات الكثيرة التي قام بها الحكام العسكريون لبعض الشخصيات، والتي منيت بالفشل، بالرغم من أنها كانت تتسم بالترغيب والترهيب» (أمنون كابيليوك، عل همشمار، ١٩٨١/٧/٢٠). وقد فسرّ البعض خطوة الحكم العسكري الأخيرة، بشأن توجيهات الأمر العسكري ٢٨٤، إنها تهدف إلى تحييد الأوساط المتطرفة في «المناطق المحتلة»، والتي تأخذ التوجيهات من م.ت.ف، لمعارضة مشروع الحكم الذاتي، وإلى العمل على تشجيع أطراف جديدة لكي تصبح، وبمرور الوقت، بديلاً للقيادة الحالية، على غرار ما حصل في الخليل، عندما أقيمت الجمعية القروية برئاسة مصطفى دودين، والتي أصبحت الآن وسطاً سياسياً ذا قوة كبيرة (يهودا ليطاني، هآرتس، ١٩٨١/٨/١٤).

أما على صعيد تطبيق السياسة الجديدة، فقد أسرع شارون إلى الالتقاء مع رجالات الحكم العسكري، وأصدر التعليمات لهم، بخصوص تطبيق مشروعه هذا (هآرتس، ١٩٨١/٨/١٣)، مؤكداً لهم أنه سيُعنى بالتطبيق شخصياً، من خلال فتح مكاتب وزارة الدفاع أمام زعماء الضفة الغربية وقطاع غزة، للبحث في مشاكلهم التي سيطرحونها (المصدر نفسه).

وكانت الخطوة الثانية عقده لسلسلة من اللقاءات مع بعض زعماء المناطق. وبينهم بعض المعروفين بولائهم العلني لمنظمة التحرير الفلسطينية (دافار، ١٩٨١/٨/١٧).

وعلى صعيد التطبيق العملي، فقد ألغيت الحواجز التي كانت قائمة، منذ سنوات طويلة في مداخل قطاع غزة، وهي الحواجز القائمة بين القطاع وحدود اسرائيل سنة ١٩٤٨، في ايرز ناحال وكيرم شالوم (عل همشمار، ١٩٨١/٨/١٦).

## ردود الفعل الاسرائيلية على مشروع شارون

كان عدم تجاوب سكان المناطق المحتلة مع مشروع الحكم الذاتي، وعدم موافقتهم على الاشتراك في المفاوضات الأولى حول هذا المشروع، من الأسباب التي أدت إلى فشل هذه المفاوضات. واسرائيل الآن تواجه، كما يبدو، ضغوطاً، مصرية وأميركية، لتقديم مقترحات جديدة، قبل استئناف هذه المفاوضات، من شأنها أن تحقق تقدماً. وتتوقع اسرائيل ازدياد هذه الضغوط مع استئناف المفاوضات خلال الأشهر المقبلة. واسرائيل، كما يبدو أيضاً، لها مصلحة في تحقيق تقدم ما على صعيد هذه المفاوضات، خصوصاً وأن انسحابها النهائي من سيناء أصبح قريباً، وربما إزدادت الضغوط المصرية عليها، بعد انتهائه في نيسان (أبريل) المقبل. والهدف الاسرائيلي، من وراء مشروع شارون الجديد في المناطق المحتلة، هو العمل على خلق مُحاور فلسطيني من الأوساط التي تتجاوب مع الحكم العسكري، ومقبول لدى اسرائيل، بدلاً من القيادة الحالية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وذلك بواسطة انتهاج سياسة أحتلال ليبرالية، وتخفيف ممارستها القمعية في المناطق المحتلة. ومشروع شارون هذا يذكرنا بمشروع موشي دايان حول «سياسة الاحتلال الليبرالية» كما عرضه بعد انسحابه من حكومة ليكود، كتمهيد لتطبيق الحكم الذاتي، حتى ولو كان من جانب واحد.

وعلى صعيد ردود الفعل، فكان أولها تصريح الوزير يوسف بورغ، وذلك بعد أربع وعشرين ساعة من الاعلان عن المشروع، مفاده أن ما سمعه حتى الآن يثير لديه انطباعاً جيداً، بالرغم من عدم وضوح المشروع له، لأنه لم يطرح بعد على الحكومة أو اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية (ر. إ. إ.، العدد ٢٤١٧، ١٣و١٤/٨/١٩٨١، ص ٤).

واعتبر البعض أن سياسة شارون ما تزال لغزاً، وشبهوها باللعبة التلفازية «هذا سري» حيث يقوم فيها ثلاثة أشخاص بانتحال شخصية معينة، ويتوجب على المشتركين اكتشاف الهوية الحقيقية لهذه الشخصية. وتتساءل هذه الأوساط: «هل سياسة شارون هذه استمرار للسياسة المتشددة تجاه سكان المناطق، والتي بدأ بتطبيقها منذ شهرين، أم هي سياسة جديدة تدعو إلى قيام أسس لعلاقات من الاحترام وتحسين الأجواء»؟. وتذكر هذه المصادر بأن شارون لم يقم بإلغاء أي من القرارات السياسية التي اتخذت سابقاً، «لأنه بدون إلغاء هذه القرارات فمن السابق لأوانه مباركة مثل هذه التحولات» (افتتاحية، هآرتس، ١٩٨١/٨/١٤).

ويبدو أن موشي دايان غير متفائل من امكانية نجاح هذه السياسة، والتي تحضر لخلق زعامات بديلة، اذ شكك في امكانية نجاحها، وذلك لتجربته السابقة في هذا المضمار. ولم يُخفِ لهفته الشديدة لسماع نتائج هذه المحاولات؛ حيث أعلن: «سأكون في غاية السعادة لو نجح شارون في ذلك» (هآرتس، ١٩٨١/٨/٢١).

وعلى صعيد ردود الفعل الأخرى، فقد أعلن موشي شارون، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية سابقاً، بأن الزعامة غير المعروفة حالياً في المناطق، مستعدة للتجاوب مع اتجاه الحكومة الجديد، ولكنها تتخوف من الظهور، وستستمر في تخوفها هذا طوال عدم احساسها بأنها تحظى بتغطية كاملة من الحكم العسكري، وإذا ما أحست بهذه التغطية، فسنشهد تحولاً غاية في الجدية. ويضيف أن العائق الذي يقف في طريق محادثات الحكم الذاتي، ما زال هو العائق الفلسطيني، حيث ورد في اتفاقات كامب ديفيد، وجوب التغلب عليه، من خلال الحوار مع الزعامة الفلسطينية التي لم تحددها تلك الاتفاقيات. ويعتقد شارون أن المحاولة الحالية للحكومة

الهادفة إلى خلق بدائل مقبولة من اسرائيل، هي محاولة مفيدة خوفاً من ظهور زعامة لاتقبل بها اسرائيل (و.إ.إ.، العدد ٢٤١٦، ١٢ و١٣/٨/١٩٨١، ص ١٠).

بيد أن المستشرق تسفي البيلغ، يبدو متشائماً حيال امكانية نجاح سياسة شارون، حيث يعتقد أن المشكلة الحالية، عند الحديث عن أهداف السياسة في المناطق المحتلة، ليست ما إذا كان مسموحاً به، أم أنه غير مسموح للزعماء الفلسطينيين تأييد منظمة التحرير الفلسطينية؛ بل ما إذا كان مسموحاً لهم معارضة منظمة التحرير الفلسطينية، أو تأييد مشروع ما دون التعرض للتصفية الجسدية. ويقول: «علينا ألا ننسى أن ١٣ شخصاً قتلوا في القطاع، منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، وبلغ مجموع من قتلوا منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد حتى الآن حوالي ٢٠ شخصاً، وذلك لتأييدهم [تلك] الاتفاقيات». ويشكك البيلغ في امكانية خلق بديل، حيث «أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تقرر حق حرية التعبير، لذا من السخف القول بأننا نسيطر على [المناطق المحتلة]. كما يعتبر أن اللقاءات السرية التي أعلنت عنها الدوائر المقربة من شارون، هي عمل بائس بالنسبة لاسرائيل، لأنها لاتستطيع أن تضمن الأمن والحماية لهم (و. إ. إ.، العدد ٢٤١٧، ١٣ و١٤/٨/١٩٨١، ص ٧و٨).

وبالنسبة للموضوع نفسه، فثمة تأييد واسع لمثل هذا الرأي المتشائم، حول امكانية خلق زعامات بديلة في المناطق المحتلة وإقامة حوار بصورة علنية أو سرية، إذ أن مثل هذا الأمر «حصل في السابق في زمن حكومات أشكول، وغولده مئير، واسحق رابين. ومن الصعب جداً الادعاء بأن لقاءات كهذه، قادت إلى حل خطي بموافقة كلا الطرفين (يديديا باري، يديعوت أحرونوت، ١٨/٨/١٩٨١). والأمل في خلق «زعامات تنافس الزعامات الحالية كانشاء رابطة قرى الخليل مثلاً، يعتبر أملاً ضائعاً ولن يجدي نفعاً» (أمنون كابيليوك، عل همشمار، ٢٢/٧/١٩٨١).

إلا أن هذا التشاؤم لايثني البعض عن الدعوة إلى محاولة تطبيق السياسة الجديدة «والتصرف بايجابية مع مشروع شارون هذا لأنه بدون حل للمشكلة الفلسطينية، فلن تتحقق أية تسوية توصل إلى السلام الحقيقي، [خصوصاً وأن] نهج شارون هذا يعتبر فريداً من نوعه في حكومة بيغن، وهو قادر على البحث عن زعماء فلسطينيين جدد... وبدون تغيير جذري، فمن الصعب احراز أي تقدم في مباحثات الحكم الذاتي» (افتتاحية هآرتس، ١٤/٨/١٩٨١).

إلا أن المصادر الاسرائيلية لاتعتبر تغيير الأجواء معبّراً حقيقياً عن التغيير في السياسة، وتدعو شارون إلى العمل بجد من أجل استمالة سكان المناطق، بهدف جعلهم شركاء في المباحثات دون الخوف من اسرائيل أو من تهديد المنظمة، بدلاً من الاكتفاء بالاعلان الدراماتيكي عن سياسته الجديدة (المصدر نفسه).

وكذلك فقد حظي الهدف الثاني، في مشروع شارون الداعي لانتهاج سياسة أكثر ليبرالية مع سكان المناطق، بردود فعل مختلفة، منها المؤيدة ومنها المتحفظة التي تدعو إلى التروي، وبينها ما يشكك في جدوى اتباع مثل هذا الأسلوب. ومن أبرز المؤيدين كان موشي دايان، الذي بارك خطوات شارون في هذا المضمار، داعياً إلى اتباع سياسة الود مع المتعاونين والعقاب لمن يستحقه، والعمل على بلورة علاقات مشتركة مع العرب، تقوم على الفهم وحسن التصرف (هآرتس، ٢١/٨/١٩٨١).

وكذلك فقد رحب المستشرق، تسفي البيلغ، بهذه الخطوة معتبراً اياها خطوة حكيمة، خصوصاً وأن هناك أموراً كثيرة يجب تحسينها في مجرى العلاقات مع سكان المناطق المحتلة (و. إ.إ.، العدد ٢٤١٧، ١٣ و١٤/٨/١٩٨١، ص ٨ و ٩).

وقد ذهب البعض إلى التشكيك بنوايا شارون ودعا إلى اثبات حسن نيته، كما فعل لطيف دوري (مبام)، من خلال برقية وجهها إليه مفادها «أن الكثيرين يتساءلون معنا عن معنى هذه المسرحية الدعاوية»، مقترحاً عليه، كخطوة أولى، القيام باعادة فهد القواسمه ومحمد ملحم إلى

الصفة الغربية، واصدار أوامره بالقاء القبض على مرتكبي الجريمة الشنعاء، ضد بسام الشكعة وكريم خلف، والغاء الأوامر الجبرية ضد رؤساء تحرير الصحف المقدسية «الفجر»، «الطليعة»، و«الشعب»، والتي حددت بعد أربع وعشرين ساعة من الاعلان عن السياسة الجديدة (وفا، ١٦/٨/١٩٨١).

ويشارك دوري رأيه هذا، جدعون رفائيل، مدير عام وزارة الخارجية سابقاً، وسفير اسرائيل السابق في الأمم المتحدة، حيث يدعو شارون إلى إزالة الحواجز الحالية، وإلى منع أعمال الشغب من جانب أوساط اسرائيلية، والعمل على احلال الثقة المفقودة من خلال اجراء تحقيق واف، في محاولة اغتيال رؤساء بلديات نابلس والبيره، إضافة إلى إعادة رئيسي بلديتي الخليل وحلحول، وذلك شريطة التزام الآخرين باحترام القانون. و«جميع هذه الخطوات تقبل على أنها بداية طيبة، وتساعد في تغيير الأجواء المشحونة في [المناطق المحتلة]»(معاريف، ١٨/٨/١٩٨١).

أما عضو الكنيست حنان بورات (هتحياه)، المعروف بمواقفه المتطرفة، فيعتبر أن معاملة السكان العرب بشكل انساني، وعدم توجيه الاهانات التي لالزوم لها، شيء مقبول، أما إذا كان الهدف منها خلق وضع جديد، تمهيداً لمناقشة موضوع الحكم الذاتي، الذي سيؤدي وحسب رأيه إلى دولة فلسطينية، فهذه الغاية مرفوضة من أساسها (ر. إ. إ.، العدد ٢٤١٧، ١٣ و ١٤/٨/١٩٨١، ص ٩ و ١٠).

وثمة من يعتقد أيضاً أن هدف شارون من وراء اتباع الليبريالية، في سياسة الاحتلال، هو التمهيد لضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل، في نهاية الأمر (جيروزاليم بوست، ١٥/٨/١٩٨١).

ومن ناحية أخرى، وعلى صعيد معارضة مشروع شارون، فقد اتسمت ردود الفعل لدى المستوطنين الاسرائيليين في المناطق المحتلة بالاستياء الشديد، حيث سارع رؤ.اؤهم إلى لقاء شارون، مطالبين اياه باعتماد سياسة اليد القوية ومعارضة الحكم الذاتي، وتقديم الايضاحات حول سياسته الجديدة (هآرتس، ١٨/٨/١٩٨١).

وشاركت أوساط أخرى، من بين الاسرائيليين، في حملة المعارضة هذه ضد سياسة شارون، حيث وجدت تعبيراً لها في أحد وسائل الاعلام الاسرائيلية، ذلك «أن النوايا الطيبة لم توصل دائماً إلى الهدف في المناطق المحتلة، وأن المعاملة اللينة يفسرها الجانب الآخر على أنها مظهر ضعف، وتؤدي في النهاية إلى تدهور الوضع. [ورغم أن] قوات الأمن تفضل العودة إلى سياسة الشدة، إلا أن وزير الدفاع الجديد الذي لايخشى التحديات، يفضل محاولة تكرار الأسلوب الذي اتبعه قبله دايان وبيرس ووايزمن، آملاً في تخفيف حدة المواجهة وفي الوصول إلى حوار حقيقي» (معاريف، ١٤/٨/١٩٨١).

وعلى خلفية ما أعلنه شارون حول قيام دولة فلسطينية في الأردن، وآخرها ما صرح به لصحيفة ألمانية: «أن اسرائيل ترى بالأردن دولة للفلسطينيين، ولذلك ليس هنالك حاجة لأن تقوم دولة ثانية لهم» (هآرتس، ١٦/٨/١٩٨١)، فقد علق موشي دايان على ذلك معتبراً أن اعلان شارون هذا يحظى بموافقته، رغم أنه يشكك بمدى فعالية تطبيقه. ويتساءل دايان: «هل بامكان اسرائيل المساهمة في تحقيق مثل هذا الاعلان؟، خصوصاً، وأن الملك حسين غير متحمس لتسليم كرسيه إلى ياسر عرفات» (هآرتس، ٢١/٨/١٩٨١).

كما واعتبر البعض أن اعلان شارون مرفوض، من ناحية واقعية، حتى من قبل العرب الذين يوصفون بالمعتدلين، والجميع يصر على ضرورة اقامة هذه الدولة في الطرف الغربي من الأردن، وليس في طرفه الشرقي (يديديا باري، بديعوت أحرونوت، ١٨/٨/١٩٨١).

أما فيما يتعلق بقرارات الحكومة السابقة، التي تمنع إدخال أموال من منظمة التحرير إلى المناطق المحتلة، والتي تعتبر سارية المفعول، حتى بعد تطبيق سياسة شارون، فاعتبر البعض أن قرار المنع هذا لن يجدي نفعاً، لأن المنظمة لن تعدم وسيلة في ادخال الأموال إلى المناطق المحتلة. وربما عن طريق فروع البنوك الاسرائيلية في الخارج، أو عن طريق وسيط ثالث، محذرين من خطورة المنع، لأن اسرائيل ستضطر إلى دفع

الأموال التي تحتاجها البلديات، وبذلك تضيف الدولة على نفسها عبئاً جديداً، إضافة إلى أعبائها السابقة (زئيف شيف، هآرتس، ١٣/٨/١٩٨١). وذهب أحدهم إلى القول: أن هدف منع المساعدات المالية هو توجيه البلديات نحو اسرائيل. كما أن اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، تقدم الجزء الأكبر من الأموال اللازمة لتمويل مشاريع مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يفترض أن تحول الدول العربية سنوياً ١٠٠ مليون دولار، إلى بلديات ومؤسسات المناطق المحتلة من خلال هذه اللجنة. وتساعد هذه الأموال في توفير ٦٠ بالمئة من موازنة البلديات العادية، و١٠٠ بالمئة من الموازنات الخاصة بالمشروعات الانمائية. ويضيف هذا المصدر، أن الأوساط العسكرية الاسرائيلية، لم تخف رأيها في أن القرار حول منع ادخال المساعدات، يعتبر تعزيزاً طبيعياً للسياسة القاضية بمنع اجراء اتصالات مع منظمة التحرير، وأن هذه الاجراءات جاءت تمهيداً لاستئناف محاولات تطبيق الحكم الذاتي، في الضفة الغربية وقطاع غزة (ابراهام رابينوفيتش. **جيروزاليم بوست**، ٢٢/٨/١٩٨١).

ويبقى السؤال المطروح في اسرائيل: هل هنالك حقاً تغيير في السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة؟ وهنا، يعتبر أحد المصادر أن المستقبل سيبرهن على مدى جدوى هذه السياسة، إذ ربما يكون الأمر صدقاً، وربما كان دعاوياً فقط (زئيف شيف، **هآرتس**، ١٤/٨/١٩٨١).

## ردود الفعل العربية في الداخل على المشروع

وقد تمثلت ردود فعل معظم الهيئات والشخصيات، داخل المناطق المحتلة، على مشروع شارون هذا، في رفضها لمشروع الحكم الذاتي وللمحاولات الهادفة إلى اقناع الفلسطينيين به. ففي تصريح لرئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، لوكالة عتيم الاسرائيلية أعلن عن سروره لخطة شارون التي «وجدت لكي تخفف من الأعباء التي يرزح تحتها المواطنون، ولكنها لم تؤكد على الحقوق القومية للفلسطينيين، وبودنا أن نسمع ضمن إطار السياسة الجديدة، حول وقف عمليات الاستيطان وحرية ابداء الرأي». وأعرب الشكعة عن أمله في أن يتولد لدى شارون احساس بالاعتراف، بأن السكان في المناطق المحتلة هم جزء من شعب كامل ذي طابع مميز (**هآرتس**، ١٤/٨/١٩٨١).

بيد أن كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، امتنع عن الحديث، خوفاً من استدعائه للتحقيق في مقر الحكم العسكري (**عل همشمار**، ١٣/٨/١٩٨١).

أما رئيس بلدية طولكرم، حلمي حنون، فعبر، بعد لقائه بشارون الذي استغرق حوالي ساعة ونيف، عن معارضته للحكم الذاتي الفلسطيني الذي تنص عليه اتفاقية كامب ديفيد، معتبراً أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للفلسطينيين. وأضاف قائلاً: «إذا كانت حكومة اسرائيل مستعدة للاعتراف بمنظمة التحرير، فاننا سكان المناطق المحتلة على استعداد لبذل مساعينا الحميدة، من أجل إجراء حوار بين المنظمة والحكومة الاسرائيلية». واعتبر حنون أن السياسة الليبرالية التي يعتزم شارون اتباعها في المناطق، لم تضع حداً للاستيطان، «وطالما لم تطبق اجراءات ملموسة للحد من الوجود العسكري الاسرائيلي، فإنه لا وجود لليبرالية» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٢٦، ٢٤ و٢٥/٨/١٩٨١، ص ٥).

وعبّر رئيس بلدية الخليل بالوكالة، مصطفى النتشه، عن أمله في أن يوضح شارون آراءه بشكل جيد، ومذكراً بأن أي حل للقضية، ما لم يكن الفلسطينيون مقتنعين به، سيكون مصيره الفشل الذريع (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤١٧، ١٣ و١٤/٨/١٩٨١، ص ٥).

أما وحيد الحمد الله، رئيس بلدية عنبتا، قال: «كلنا نعرف شارون، ولذلك لا نستطيع أن نثق به... هدفه الوحيد هو اجراء حوار لتمديد الحكم الذاتي، وأن مثل هذه الأساليب جرت سابقاً وفشلت فشلاً ذريعاً» (**القبس الكويتية**، ٧/٩/١٩٨١).

من جهة أخرى، رفض نقيب المحامين في الضفة الغربية، جريس الخوري، اتفاقيات كامب ديفيد «ووليدها غير الشرعي» الحكم الذاتي، رفضاً قاطعاً، واعتبر أن العودة إلى مفاوضات

الحكم الذاتي، محاولة مكشوفة للخروج من المأزق الذي وصلت إليه. وأكد أن الأطراف المشاركة في هذه المفاوضات، لم ولن تعثر على شخصية فلسطينية وطنية واحدة تقبل بهذه المفاوضات ونتائجها، «ومن هنا فهي محكوم عليها بالفشل الذريع» (دافار، ١٩٨١/٨/٣١).

بيد أن بعض العناصر في الداخل، لم تستطع أن تعلن مواقفها صراحة، بل عمدت إلى الترحيب بذلك مواربة. من خلال الترحيب بسياسة التساهل وحسن الجوار، كما جاء على لسان رئيس بلدية بيت لحم الياس فريج، الذي استقبل المشروع بترحاب، ونصح وزير الدفاع بالتحدث إلى رؤساء البلديات معبراً عن استعداده لبدء الحوار مع شارون (هآرتس، ١٩٨١/٨/١٤).

واعتبر حنا الأعرج، رئيس بلدية بيت جالا، أن أي اجراء يسهل الحياة بالنسبة للمواطنين، ويوفر الامن ويحول دون العقوبات الجماعية التي تمارس بسبب تصرفات بعض الافراد، هو عمل حسن، ويقابل بالرضى من المواطنين (ر. إ.إ.، العدد ٢٤١٧، ١٣ و١٤/٨/١٩٨١، ص ٥).

وكذلك اعتقد مصطفى دودين، رئيس رابطة قرى الخليل، أن أي إجراء، يسهل الحياة بالنسبة للمواطنين ويوفر الأمن لهم، هو عمل جيد ويحظى بالرضى من السكان المحليين (المصدر نفسه).

ثم أن هناك من اكتفى بالتشكيك في تصريحات شارون، والغمز من قناتها، كما فعل رئيس بلدية غزة، رشاد الشوا، الذي رحب بتخفيف سياسة اليد القوية، كإلغاء العقوبات الجماعية ومنع قوات الجيش من اقتحام المدارس، واعتبرها خطوات ينبغي الترحيب بها. ولكنه اعتبر أن الاساس هو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، معلناً أن الحوار بين شارون وسكان المناطق المحتلة، سوف يفشل (المصدر نفسه، ص ٤).

وعلى صعيد وسائل الاعلام العربية، داخل المناطق المحتلة، فقد رفضت غالبيتها مشروع شارون، بعدما كشفت جوهره وأهدافه الحقيقية، فكتبت صحيفة «الفجر»، الصادرة في القدس الشرقية تقول: «إذا كانت الغاية من هذا المشروع، خلق زعامة جديدة للتفاوض معها، فلن نجانب الحقيقة إذا ما قلنا: أن هذا ليس سوى حلم يقظة، لأن سكان المناطق قد اختاروا زعماءهم، ولا جدوى من إضاعة الوقت في البحث عن بديل» (هآرتس، عل همشمار، ١٩٨١/٨/١٤).

وذهبت افتتاحية صحيفة «القدس» باتجاه مغاير، حين رحّبت بما جاء في المشروع، وعبّرت عن أملها في أن تكون هذه الخطوات بداية لتوجه اسرائيلي جديد ومستمر، وليس مؤقتاً لاصطياد رضى الناس (القدس، ١٩٨١/٨/١٤).

على أي حال فإن شارون، المعروف بتصلبه وتشدده، لن يتراجع عن استخدام شتى الأساليب، «لاقناع» الوجهاء الفلسطينيين في المناطق المحتلة ولو بالقوة، للسير في ما رسمه لهم. ومن هنا فإن المستقبل سيحمل معه العديد من الاجراءات التعسفية ومزيداً من استخدام الضعف، ضد سكان المناطق، وليس «احتلالاً ليبرالياً» ــ كما تصوره وسائل الاعلام الاسرائيلية.

**هند أبو شرار**

# مساومات تشكيل
# حكومة بيغن

ان أبرز ماتميزت به احداث الشهر الماضي، على الصعيد السياسي الداخلي في اسرائيل، تشكيل الحكومة الجديدة، وصياغة البرنامج الائتلافي، وما سبق ذلك من عقبات ونقاشات.

## الاتفاق الائتلافي والحكومة الجديدة

لاتعتبر الحكومة التي اعلنها مناحيم بيغن، والتي حاز على اساسها ثقة الكنيست، يوم ١٩٨١/٨/٥، مجرد تجديد لولاية بيغن، كما انها لاتعتبر نسخة عن سابقتها،بقدر ما هي تعبير عن تصاعد الاتجاهات الاسرائيلية المتطرفة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، لدرجة ان المعلقين السياسيين قد وصفوا هذه الحكومة الجديدة بانها حكومة حرب.

وعلى مدى خمسة اسابيع من المشاورات، الشاقة والصعبة، تمكن بيغن من تشكيل حكومته التي جاءت في اعقاب صياغة اتفاقات الائتلاف مع شركائه، مما حقق اغلبية واحد وستين مقعدا من مجموع مائة وعشرين مقعدا في الكنيست. وقد اتسمت الاسابيع الثلاثة الاخيرة من المشاورات، بتركيز الجهود على تذليل المصاعب النهائية، الناجمة عن الشروط المبالغ فيها لشركائه الدينيين الثلاثة، المفدال، اغودات يسرائيل، وتامي (حزب ابوحتسيره).

وكانت الكتلتان السياسيتان الرئيسيتان في اسرائيل قد حيدتا بعضهما البعض، بحصولهما على نتائج شبه متماثلة في الانتخابات التشريعية التي جرت، في الثلاثين من حزيران (يونيو) الماضي (٤٧ مقعدا للمعراخ، برئاسة شمعون بيرس، و٤٨ مقعدا لليكود، برئاسة مناحيم بيغن) الامر الذي جعل الاحزاب الدينية الثلاثة، بمثابة الثقل المرجح لفوز اي من الكتلتين المتوازيتين، اذ بدون هذه الاحزاب الثلاثة يستحيل تشكيل اية حكومة. وهذا ما جعلها طرفا مفاوضا، يعرض شروطه بقوة، ومكنها من اجبار بيغن على دفع ثمن باهظ لانضمامها الى الائتلاف. فمقابل تمكينه من تشكيل الحكومة الجديدة، حصلت تلك الاحزاب على عدة ضمانات تؤدي، في النهاية، الى زيادة تأثير العقيدة الدينية على طبيعة الحياة في اسرائيل.

**أ ــ الاتفاق الائتلافي:** منذ بدء المفاوضات الائتلافية، برزت امام الاتفاق النهائي مشكلتان أساسيتان: ١ ــ قضية وزارة الاديان. ٢ ــ مشكلة تولي منصب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

وقد تمثلت القضية الاولى بإصرار وزير الاديان الحالي، اهرون ابوحتسيره، على الاستمرار في منصبه ومعارضة المفدال لهذا، كذلك طالب اهرون أوزان (تامي) بتولي منصب وزير في الحكومة الجديدة. وقد زاد من وطأة هذه

المشكلة، حاجة بيغن لاصوات حركة تامي الثلاثة، اذ انه من الصعب الحصول على ثقة الكنيست دون اتفاق مسبق مع تامي. (وقد حُلت هذه المشكلة فيما بعد برضوخ بيغن، لطلب المفدال، المتمثل بإعطاء وزارة الاديان ليوسف بورغ (المفدال)، مقابل اعطاء الوزير ابوحتسيره وزارة الهجرة والاستيعاب، وبتعيين اهرون أوزان في منصب نائب وزير الهجرة والاستيعاب).

اما المشكلة الثانية، فقد برزت في اعقاب الخلاف الحاد، داخل حزب الاحرار، حول وزارة الصناعة والتجارة والسياحة التي كان يتنافس عليها الوزير الحالي جدعون بات، واسحق موداعي. الا ان هذه المشكلة، وفقا لجميع التقديرات ليست على الدرجة نفسها من الاهمية بالنسبة للمشكلة الاولى، كما انها لا تشكل خطرا كبيرا على مستقبل الائتلاف المستند اساسا، على اغلبية واحد وستين صوتا. وبغض النظر عن اهمية هذه المشكلة فإنها طرحت بشدة، امام محاولات الائتلاف، وقد انتهت بعد ان قرر الحزب حسم الخلاف، في هذا الشأن، بترك القرار النهائي لمناحيم بيغن (هآرتس، ١٩٨١/٨/٣). ولم يكن من الممكن حل هذه الاشكالات، الا بعد الاتفاق على برنامج ائتلافي طويل كانت أبرز بنوده:

١ ــ الاقرار بوحدة المصير والنضال المشترك، من اجل وجود الشعب اليهودي، في ارض ــ اسرائيل وفي شتات المهجر.

٢ ــ الاقرار بأن حق الشعب اليهودي، في ارض ــ اسرائيل، هو حق ابدي وخالد، غير قابل للطعن، وهو مترابط مع حقه في الامن والسلام.

٣ ــ ستواصل الحكومة وضع السعي نحو السلام، على رأس اهتماماتها، ولن تدخر اي جهد لدفعه الى الامام. فمعاهدة السلام بين اسرائيل ومصر هي تحول تاريخي، في مكانة اسرائيل، في الشرق الاوسط.

٤ ــ ستواصل الحكومة اتخاذ كافة الوسائل لمنع الحرب.

٥ ــ ستحرص الحكومة على الحفاظ على اتفاقي كامب ديفيد، وستعمل لاستئناف المفاوضات بشأن تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي الكامل، للسكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

٦ ــ ان الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه، في كامب ديفيد، لايعني السيادة ولا حق تقرير المصير. فترتيبات الحكم الذاتي التي تحددت، في كامب ديفيد، هي الضمان لعدم قيام دولة فلسطينية، ارض ــ اسرائيل الغربية، في اي ظرف.

٧ ــ بانتهاء الفترة الانتقالية التي حددت في اتفاقي كامب ديفيد، ستطرح اسرائيل مطلبها، وستعمل لتحقيق حقها في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة.

٨ ــ ان الاستيطان في ارض ــ اسرائيل هو حق، وجزء لا يتجزأ من امن الامة، وستعمل الحكومة لتعزيزه ولتوسيعه وتطويره، وستواصل الحفاظ على القاعدة، (كل استيطان يهودي لن يؤدي الى ابعاد اي كان عن ارضه او قريته او مدينته).

٩ ــ في ارض ــ اسرائيل ستستمر المحافظة على المساواة، في الحقوق، لجميع السكان، دون تفريق، في الدين او الاصل او القومية او الجنس او الطائفة.

١٠ ــ لن تهبط اسرائيل من هضبة الجولان، ولن تزيل اية مستوطنة اقيمت هناك. والحكومة هي التي ستقرر التوقيت الملائم لاحلال قانون الدولة وقضائها وادارتها على هضبة الجولان.

١١ ــ ستعمل الحكومة لكبح التضخم ولضمان مستوى حياتي لائق لكافة سكان الدولة.

١٢ ــ ستعمل الحكومة من اجل القضاء على الفقر، ومد يد المساعدة للعائلات الكثيرة الاولاد، خاصة في مجالي السكن والتعليم.

١٣ ــ ستبذل جهودا متواصلة لزيادة استثمارات رأس المال من الخارج، ولاستئناف النمو الاقتصادي.

١٤ ــ ستعمل الحكومة لمنع النزوح ولاعادة المواطنين الذين تركوا الوطن، كما ستعمل لزيادة

الهجرة الى اسرائيل من الشرق والغرب على حد سواء.

١٥ ـ تضمن الحكومة حرية الضمير والعقيدة الدينية لكل مواطن ومقيم، وتؤمن الاحتياجات الدينية العامة عبر وسائل الدولة.

١٦ ـ ان القدس هي العاصمة الابدية لاسرائيل، فلا يمكن تقسيمها، وكلها تحت السيادة الاسرائيلية. وقد تم وسيتم ضمان العبور الحر لابناء كافة الاديان الى اماكنهم المقدسة (هآرتس، ٦/٨/١٩٨١).

ومن بين بنود الاتفاق الائتلافي (٨٣ بندا) ٥٢ بندا تتعلق، باشكال مختلفة، بالشؤون الدينية. كما أن هناك فقرة تقول: ان جميع بنود الاتفاق الائتلافي، في الكنيست التاسع (السابق)، ثابتة وقائمة وينظر اليها من اجل تنفيذها، كأنها كتبت من جديد، وهي استمرار لهذا الاتفاق. اما البنود التي لم تنفذ بعد، او نفذ جزء منها، فسيجري العمل على تنفيذها في القريب العاجل. وجرى، على ضوء هذا الاتفاق، إزالة العقبات أمام تشكيل الحكومة الجديدة.

**ب ـ الحكومة الجديدة:** تتألف الحكومة الجديدة من ١٨ وزيرا وعشرة نواب وزراء جرى توزيعهم على الاحزاب الائتلافية على النحو التالي:

الليكود: ١٥ وزيرا وستة نواب وزراء، منهم تسعة لحركة حيروت وخمسة لحزب الاحرار وواحد لكتلة لاعام.

المفدال: وزيران، ونائبا وزيرين.

تامي: وزير واحد ونائبا وزيرين.

أما «اغودات يسرائيل» فقد اكتفت بفرض شروطها الدينية التي لم يسبق لاي حكومة سابقة ان وافقت على شروط مماثلة لها (هآرتس، ٥/٨/١٩٨١).

## مصادقة الكنيست

بعد اربع عشرة ساعة من النقاش، منح الكنيست الثقة لحكومة مناحيم بيغن، يوم ٥/٨/١٩٨١، بأكثرية واحد وستين صوتا، ضد ٥٨، وتغيب حاييم بار ـ ليف عن الجلسة، بسبب المرض.

وقد اقترع، الى جانب الحكومة، جميع اعضاء الكنيست المنتمين الى احزاب الائتلاف، الليكود، المفدال، تامي واغودات يسرائيل. واقترع ضدها اعضاء الكنيست من المعراخ وهتحياه وتيلم وشينوي وحداش.

وكان رئيس الحكومة مناحيم بيغن قد بعث برسالة الى رئيس الكنيست في الرابع من اب (اغسطس) ١٩٨١، قال فيها:

«سيدي رئيس الكنيست، بموجب المادة ١٣ من القانون الاساسي للحكومة، اود ابلاغك بأنني قد شكلت الحكومة التالية [وردت اسماء الوزراء ومناصبهم في التقرير]. وعندما ستمثل الحكومة المشكلة امام الكنيست، ساعلن عن خطوط سياستها الاساسية، وعن تشكيلها، وتوزيع الوظائف بين الوزراء.

وستطلب الحكومة منحها الثقة، استنادا الى المادة ١٥ من القانون الاساسي للحكومة، لأن الحكومة يؤيدها واحد وستون عضو كنيست». (و. إ. إ.، العدد، ٢٤١٠، ٥ و٦/٨/١٩٨١، ص ١١).

وفي جلسة الثقة، القى بيغن كلمة كان معنيا فيها، بشكل أساسي، بإبراز معنى عودة تكتل ليكود الى الحكم، معتبرا ان هذه العودة تجعل من الليكود حقيقة قائمة، داخل اسرائيل، وليس مجرد ظاهرة عابرة، كما كان يقول حزب العمل. وجاء في كلمة بيغن:

«في انتخابات حرة بعيدة عن الضغوط في انتخابات ديمقراطية، هي بمثابة رمز لشعوب اخرى، منحنا الشعب تفويضا ليس اخلاقيا فحسب، بل واقعيا واخلاقيا في آن معا، لنشكل مع شركاء ائتلافيين حكومة جديدة في اسرائيل. وقد اعطيت لنا هذه الثقة للمرة الثانية، بعد اربع سنوات من الخدمة، ولا يستطيع احد الادعاء بأن تغيير السلطة، في اسرائيل عام ١٩٧٧، كان كما قيل اكثر من مرة، قبل الانتخابات، ظاهرة عابرة» (المصدر نفسه). وبعد ذلك قدم تقريرا مفصلا

عن نتائج الانتخابات جاء فيه: «البلاد كما هو معروف مقسمة الى ١٧ منطقة انتخابية، وقد حصل الليكود على اكثرية الاصوات، في عشر مناطق. اما المعراخ فقد حصل على اكثرية، في سبع مناطق. وكما رأى اعضاء الكنيست، فالليكود لم يحصل على الأكثرية فقط، في معظم المناطق، بل كان هناك ايضا، فرق حاسم بينه وبين المعراخ. فقد حصل المعراخ على اكثرية، في مناطق عدد سكانها ضئيل. اما الليكود فقد حصل على اكثرية، في عشر مناطق، كلها مزدحمة بالسكان» (المصدر نفسه). وبعد ذلك تناول بيغن في كلمته الاوضاع، السياسية والامنية والاقتصادية، وبرر عملية تدمير المفاعل النووي العراقي، والهجوم على مراكز حركة المقاومة في بيروت، معتبرا ان هذا العمل هو بمثابة دفاع عن النفس وان البند ٥١، من ميثاق الامم المتحدة، يجيز هذا الحق لجميع الشعوب. وفي ختام كلمته طلب من الكنيست منح الحكومة الثقة والمصادقة على خطوط سياستها الاساسية (المصدر نفسه).

أما زعيم المعارضة، عضو الكنيست شمعون بيرس، فقد رد على خطاب بيغن، امام الكنيست، بخطاب شامل اعلن فيه حجب الثقة عن الحكومة، واعدا بالعمل الدؤوب لاسقاطها. وجاء في كلمته: «اتحدث باسم كتلة تمثل اكبر عدد من ناخبي الكنيست العاشر، هذا قبل انضمام كتلة راتس للمعراخ. واضاف: «لقد حصل المعراخ، في الكنيست التاسع، على ٤٣٠ الف صوت، وفي الكنيست العاشر، حصل على ٨٠٨ الاف، اي بارتفاع بنسبة ٦٠ بالمئة تقريبا. ان الناطق باسم الليكود، في الانتخابات الماضية، قال في التلفزيون: فزنا لان الشعب مغفل. ونحن لانريد ان نردد اقواله، ولكن اود القول لرئيس الحكومة: ان دولة اسرائيل لا تستطيع توزيع مبلغ اربعة مليارات دولار اضافية، كرشوة انتخابات، وان كل هذه النقود صُرفت من ميزانية الدولة. واود القول: انه للمرة الأولى، كما اعرف، يصعد رئيس حكومة على هذا المنبر، لتقديم حكومه بادئا بالتحريض ضد الاخرين، فلماذا تأخذ جملة منفردة من هنا وجملة من هناك، بدل ان تدعو الى ما من شأنه ان يؤدي الى وحدة شعب اسرائيل وتكتله».

ثم استعرض بيرس انجازات الحركة العمالية في مجال بناء وتطوير الدولة، وقال: «اننا فخورون بهذا التاريخ، على الرغم من وجود معترضين على التاريخ. ان الحركة العمالية هي التي قررت اقامة دولة يهودية، على جزء من ارض ـ اسرائيل، ولولا هذا القرار لما قامت اسرائيل» (هآرتس، ١٩٨١/٨/٦).

وبعد ذلك استعرض بيرس الخطوط الاساسية لسياسة المعراخ في جميع الميادين، قائلا: «سنكافح، في المستقبل، من اجل ان تبقى اسرائيل بلادا ديمقراطية فعلا، ولا نوافق على سلطة الفرد في اسرائيل، ولا ان تكون عبادة لانسان؛ بل نريد اسرائيل ديمقراطية وسنحترم مواطنيها وضيوفها ومؤسساتها البرلمانية، وسنعمل على اجراء حوار، دون كراهية وتحريض وانقسامات، وسنكافح من اجل الا تبقى اسرائيل تعيش على التبرعات، ومن اجل دولة تسعى لمساواة اجتماعية، تحاول ردم الهوة بين الفروق الاجتماعية والاقتصادية» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤١٠، ٥ و ١٩٨١/٨/٦، ص ٢٤).

واختتم حديثه بالقول: «بعد توقيع البيان الائتلافي، سيقف بيغن امام الواقع، كما هو، وعندها، سيتضح انه كان هناك تضييع للوقت بلغ درجة العجز، وليس مجرد ظلال في الطريق، اننا سنجلس على مقاعد المعارضة، لاننا فضلنا طريقنا التي لا تقود الى طريق مسدود، ونقترح على الشعب بديلا حقيقيا واقعيا، البديل الذي يتحمل عبء المسؤولية. ونحن بالتأكيد سنصوت ضد هذه الحكومة» (هآرتس، ١٩٨١/٨/٦).

## ردود الفعل

أجمعت معظم الآراء والتعليقات، في اسرائيل، على أن حكومة بيغن الجديدة، هي من اكثر الحكومات الاسرائيلية يمينية وتطرفا، وهذا الاجماع، لا يلغي تعنت الحكومات السابقة وتطرفها، وانما المسألة، في هذا المجال، نسبية. ففي حكومة بيغن السابقة، كان وزراء حركة داش، اليمينية غير المتطرفة، يعلنون، بين الآونة والاخرى، معارضتهم لبعض المواقف المتطرفة الصادرة عن الصقور في الحكومة، إلا ان حركة داش هذه، رغم وزنها المتواضع، وانقساماتها

المتعددة، قد اختفت من الحكومة الجديدة، وغابت نهائيا عن الخارطة السياسية الاسرائيلية، وتركت المجال رحبا، امام الاحزاب الدينية الثلاثة في الكنيست. وتعتبر هذه الاحزاب، الى جانب تخلفها في المجال الاجتماعي، متماثلة مع بيغن، في مواقفه المتطرفة من المناطق المحتلة، ومستقبلها السياسي؛ حيث تعامل البرنامج الائتلافي الجديد، مع المناطق المحتلة على انها جزء مما يسمى بـ «ارض ـ اسرائيل». وتضمن البرنامج اشارة الى ضم هذه المناطق الى اسرائيل رسميا، بعد انقضاء الفترة الانتقالية للحكم الذاتي المقترح.

وبصورة عامة، يمكننا القول: ان التحفظات، على الحكومة الجديدة، لم تصدر فقط عن المعارضة المتمثلة بصورة اساسية في «المعراخ»، وانما كانت هناك تحفظات شديدة صادرة عن بعض اعضاء التجمع الحاكم «الليكود». وقد اعتبر شمعون بيرس، زعيم المعارضة، ان تعيين شارون وزيرا للدفاع، يشكل خطرا على سياسة اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨١/٨/٦). كما ان سمحه ارليخ، زعيم حزب الاحرار، المشارك في الليكود ونائب رئيس الحكومة ووزير الزراعة، ابدى تحفظا شديدا على تعيين شارون في هذا المنصب، حيث ذكر المعلق العسكري لصحيفة هآرتس، زئيف شيف يوم ١٩٨١/٨/٣، «أن لدى ارليخ مخاوف حقيقية، من ان يدفع شارون اسرائيل الى مغامرة عسكرية». وقد وصف يحيئيل كويشاي، سكرتير رئيس الحكومة، عملية تشكيل الحكومة الجديدة بقوله: «...لم يكن هناك من خيار آخر، لقد كان وضع رئيس الحكومة، شبيها بشخص رقم حذائه ٦٠، لكنه لم يجد، في المدينة كلها، سوى حانوت واحد لديه مثل هذاالقياس، فاضطر لدفع ثمن يفوق المعقول في السوق، نظرا لحاجته لذلك». (ر. إ. إ.، العدد ٢٤١٤، ١٠، ١٩٨١/٨/١١).

وابرزت الصحف الاسرائيلية الاختلافات في مواقف الحكومة الحالية، والحكومة السابقة، من مسألة الحكم الذاتي، وتطبيق السيادة الاسرائيلية على المناطق المحتلة، بعد انقضاء الفترة الانتقالية، واعتبرت ان البرنامج الائتلافي الجديد، قد تضمن صراحة مسألة تطبيق السيادة الاسرائيلية بعد انقضاء الفترة الانتقالية، بينما تضمنت الخطوط الاساسية للحكومة السابقة بندا تركت بموجبه مسألة تطبيق السيادة مفتوحة ودون حسم، كما جعلت هذه المسألة مرهونة بالتوقيت الملائم. (**هآرتس**، ١٩٨١/٨/٣).

من جهة ثانية، علقت وسائل الاعلام الاسرائيلية على الثمن الذي دفعه بيغن، مقابل نجاحه في تشكيل الحكومة وخضوعه لابتزازات وضغوطات الاحزاب المتدينة، بقولها: «...فقد حصلت اغودات يسرائيل على انجازات مهمة تتجاوز ما ورد في الاتفاق الائتلافي، حيث وقّع بيغن على رسائل لاغودات يسرائيل، وعد فيها بمنحها ستة مناصب نائب مدير عام وزارة، في ستة وزارات حكومية هي: الاديان، المصارف والثقافة، العمل والرفاه، الهجرة والاستيعاب، وترميم الاحياء والبناء والاسكان» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤١٠، ٥، ١٩٨١/٨/٦، ص ٣). كما وقع وزير الصحة، اليعيزر شوستاك (لاعام ـ الليكود)، على رسالة تعد اغودات يسرائيل، ببناء اجنحة خاصة في المستشفيات، لرجال الدين اليهود. واضافة لذلك، فإن منصب رئيس الائتلاف قد منح، خلال السنة الاولى، لابراهام شابيرا، وهو من اغودات يسرائيل، في حين سيبقى شلومو لورنس، رئيسا للجنة المالية التابعة للكنيست، ومناحيم بوروش رئيسا للجنة العمل والرفاه، وكلاهما من الحزب نفسه، ومن الجدير بالذكر ان كافة الاتفاقات بهذا الشأن، هي اتفاقات خطية (**المصدر نفسه**).

اما صحيفة (**هآرتس**، ١٩٨١/٨/٥)، فقد علقت، على الجزء الديني من بنود الاتفاق الائتلافي، بقولها: «... الجزء المخجل جداً في هذا الاتفاق، هو دون شك، الجزء الديني... ولا يستطيع أحد أن يقدر المبالغ التي ستدفعها الدولة، لقاء رفع كل يد من أيادي اعضاء اغودات يسرائيل الاربعة، اثناء اقتراع الثقة بالحكومة». وفيما يتعلق بموضوع الخدمة العسكرية الاجبارية، فقد اعتبرت الصحيفة نفسها أن هذا الموضوع يشكل الجزء المخجل والاكثر خطراً: «فالاتفاق الذي تم بين شارون، واغودات يسرائيل، هو من أجل ضمان احدى الوثائق المعيبة جداً والتي لم يجر الاتفاق على شبيه لها في اية مفاوضات ائتلافية سابقة. ان هذه الوثيقة

تضع اساساً عريضا لسلطة التمييز بين المواطنين، في مجال حساس جدا هو الخدمة الاجبارية، وتفتح المجال امام التصرفات الابتزازية، [التي] من الصعب تقدير عواقبها. ان الوثيقة مكتوبة حقا بالشيفرة، وجزء من معانيها يختبىء وراء الكلمات... ولكن إذا نُفِّذ ماجاء فيها، وفقا لنفسية الذين طالبوا بها، فان هذا سيؤدي، بالتأكيد، الى اتساع الفئة المفضلة المعفاة من الخدمة الاجبارية، وسيخلق اغراء قويا لدى المتهربين من الخدمة، لينضموا الى فئة التأبين (المتورعين)، هذا الامر لن يكون محصورا بتقييمات اغودات يسرائيل فقط» (المصدر نفسه).

واعتبرت الصحيفة ان شارون قد رام من وراء هذا الاتفاق التوصل الى هدفه دون مصاعب. ووصفت الصحيفة رئيس الحكومة، بأنه قد صاغ الخطوط الاساسية لحكومته، بعد اجراء عملية بيع بالجملة للمتدينين (المصدر نفسه). وحول بنية الحكومة الجديدة، ذكّرت صحيفة (دافار، ١٩٨١/٨/٧) بأن هذه الحكومة: «تستند على اغلبية ضئيلة، ولا يوجد في داخلها انسجام كامل بين الحاخام دروكمان، وابراهام ميلاميد، حتى ان هذا الانسجام ليس متوفرا بين متطرفي الليكود، واعضاء حزب الاحرار الحقيقيين، ولا حتى بين بيغن، وقسم من وزرائه الذين لا يزالون، بالرغم من كل شيء، يحافظون على قليل من الاتزان، في المواقف، تجاه القضايا السياسية والامنية».

وعلقت صحيفة هآرتس، على هشاشة الحكومة الجديدة، بقولها: «...لقد احضرت الحكومة الى الكنيست... رزمة من المناصب الادارية، الامر الذي ادى الى ارتسام ابتسامة المرارة، على وجه كل خبير، في الامور التنظيمية والاجرائية. وذلك بسبب تعيين عشرة نواب وزراء، وفصل وزارة السياحة عن وزارة الصناعة والتجارة، ولا شك في أن اصل المرارة هذه يعود الى كون دافعي الضرائب، هم ضحايا مثل هذا الاسلوب والنظام الاداري (هآرتس، ١٩٨١/٨/٧).

* * *

## توزيع الحقائب

أ ـ وزراء من تكتل الليكود:

١ ـ مناحيم بيغن: رئيسا للحكومة، (حركة حيروت).

٢ ـ اريئيل شارون: وزيرا للدفاع، (حركة حيروت).

٣ ـ اسحق شامير: وزيرا للخارجية، (حركة حيروت).

٤ ـ يعقوب مريدور: وزيرا بلا وزارة ورئيس اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية، (حركة حيروت).

٥ ـ يورام اريدور: وزيرا للمالية، (حركة حيروت).

٦ ـ موشي نسيم: وزيرا للعدل، (حركة حيروت).

٧ ـ حاييم كورفو: وزيرا للمواصلات، (حركة حيروت).

٨ ـ مردخاي تسيبوري: وزيرا للاتصالات، (حركة حيروت).

٩ ـ دافيد ليفي: وزيرا للبناء والاسكان. (حركة حيروت).

١٠ ـ سمحه أرليخ: نائبا لرئيس الحكومة ووزيرا للزراعة، (حزب الاحرار).

١١ ـ جدعون بات: وزيرا للتجارة والصناعة، (حزب الاحرار).

١٢ ــ ابراهام شارير: وزيرا للسياحة، (حزب الاحرار).

١٣ ــ اسحق بيرمان: وزيرا للطاقة، (حزب الاحرار).

١٤ ــ اسحق موداعي: وزيرا بلا وزارة وعضو اللجنة الوزارية للشؤون الامنية، (حزب الاحرار).

١٥ ــ اليعيز شوستاك: وزيرا للصحة (حركة لاعام).

ب ــ وزراء من حزب المفدال وحركة تامي:

١٦ ــ يوسف بورغ: وزيرا للداخلية والشؤون الدينية، (حزب المفدال).

١٧ ــ زفولون هامر: وزيرا للمعارف والثقافة، (حزب المفدال).

١٨ ــ اهرون ابوحتسيره: وزيرا للهجرة والاستيعاب والعمل والرفاه، (حركة تامي).

ج ــ نواب الوزراء:

١ ــ ميخائيل ديكل: نائب وزير الزراعة، (حركة حيروت).

٢ ــ مريم طاسا غلزر: نائبة وزير المعارف والثقافة، (حركة حيروت).

٣ ــ موشي كيتسف: نائب وزير البناء والاسكان، (حركة حيروت).

٤ ــ دوف سيلانسكي: نائب وزير في مكتب رئيس الحكومة، حيث يقوم بالتنسيق بين اعمال الحكومة والكنيست، وفي مجالات اخرى لم تقرر بعد، (حركة حيروت).

٥ ــ دافيد ستيفمان: نائب وزير المواصلات، (حزب الاحرار).

٦ ــ بيسح غروفر: نائب وزير الزراعة، (حزب الاحرار).

٧ ــ يهودا بن ــ مئير: نائب وزير الشؤون الدينية، (حزب المفدال).

٨ ــ حاييم دروكمان: نائب وزير الشؤون الدينية، (حزب المفدال.

٩ ــ اهرون أوزان: نائب وزير الهجرة والاستيعاب، (حركة تامي).

١٠ ــ بن ــ تسيون روبين: نائب وزير العمل والرفاه، (حركة تامي).

(ر. إ. إ.، العدد ٢٤١٤، ١٠ و١١/٨/١٩٨١، ص ٣).

**صلاح عبد الله**

# Palestine Affairs

No. 119, October 1981

**Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center**
**P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).**

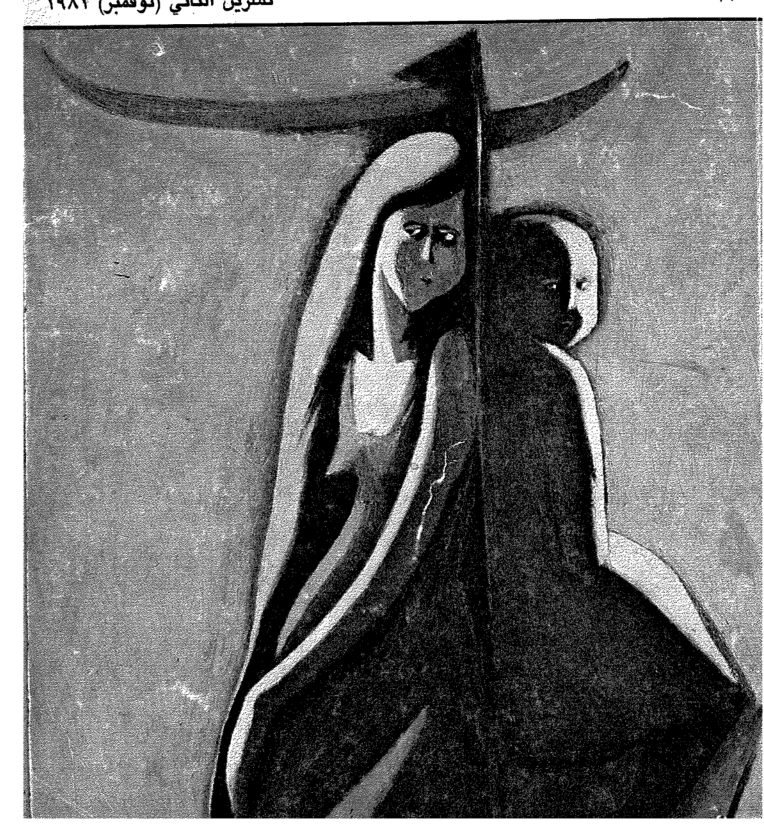
*Editor:* **Bilal El-Hassan**
*Annual Subscription*
**Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).**
**Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere — L.L. 65 ($26).**

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية

# شؤون فلسطينية

١٢٠

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١



# شؤون فلسطينية

١٢٠ — تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية



## المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. للفنان **عبد الهادي شلا**


**المدير العام: صبري جريس** ❋ **رئيس التحرير: بلال الحسن**

**العنوان** بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١. تلفون التحرير والتوزيع. (٣٥١٢٦٠)، برقيا: مرابحاث، بيروت.

**الاشتراك السنوي** (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

# استشهاد المناضل الفذّ

يحمل المناضل الفلسطيني موته، وهو يمارس الحياة، مثلما يؤكد حياته وهو يقتحم الموت. ماجد أبو شرار ليس أول الشهداء ولن يكون آخرهم، وما يميزه بين أقرانه هو ما يميزهم بالذات: إن فخاخ الموت المنصوبة في كل مكان لا تقعد الطلائع الفلسطينية عن ولوج الأبواب المرصودة، حين تسنح الفرصة لقول كلمة حق أو إطلاق قذيفة ضد مغتصب.

«ابن دورا» الذي جاء إلى الحياة مع انطلاق ثورة ١٩٣٦، ظل، على امتداد عمره، السباق إلى النضال الوطني التقدمي. تقاذفته صروف الحياة هنا وهناك ولكن انشداده إلى هموم شعبه الفلسطيني، اجتذبه إلى الثورة المتجددة في عام ١٩٦٥.

وكان من شأنه، كما جرى هذا بالفعل، أن يفارقنا وهو في الميدان، معلناً، باستشهاده، أنه يكسب الشوط، ومشيراً لنا، نحن الذين عرفناه وأحببناه واحترمنا صلابته ودأبه وتواضعه، إلى أن أشواطاً جديدة لا تزال، في المدى الممتد نحو النصر النهائي، تنتظر المبادرين.

لقد طالت يد العدو نجماً من نجوم الثورة الفلسطينية، لكن اليد التي اغتالته لا تستطيع أن تحجب النور الذي انتشر فوق القارات الخمس على مدى أعوام طويلة تولى ماجد أبو شرار، خلالها، مسؤولية التعريف بالقضية الفلسطينية وتجنيد المؤيدين لها ممن يعطونها كلمتهم عن معرفة واقتناع.

مضى في طريقه بثقة الثوري الذي لا يلجأ إلى الالتواء، وبحزم القائد الذي لا يتردد أمام المصاعب المتراكمة. وفي كل الأحوال، ظل سلاحه هو الوعي الذي يتعمّق بمضي الأيام، والثوابت التي لا يضل من يهتدي بها. وكان ماجد أبو شرار، وهو المناضل على الساحة السياسية والاعلامية والفنية، أصلب مبدئية من أن يضل؛ إنه السياسي الذي لا يقع في دهاليز المناورات والحرتقات، والاعلامي الذي ينبذ كاذب الدعاية، والفنان الذي لا يقوده المزاج. منه تعلمت أجيال من الثوريين

الفلسطينيين أن القضية العادلة لا يدعمها حقاً إلّا الذين يؤمنون بالعدل ويثقون بانتصاره.

ولهذا بقي ماجد أبو شرار من أشد الأصوات تأثيراً على الساحة الفلسطينية، في مجال تأكيد وحدة صفوف المناضلين الوطنين الفلسطينيين وتشييد جسور التعاون بينهم، وفي مجال تأكيد التلاحم بين فصائل حركة التحرر الوطني العربية، وفي مجال إرساء دعائم الصداقة والتعاون بين الشعب الفلسطيني ودول المنظومة الاشتراكية وكل قوى السلام والديمقراطية ومناصرة حرية الشعوب في أي بلد في العالم.

ما تاه مرة واحدة، على كثرة ما تلاطمت الأمواج وتداخلت الظلال فوق الساحة؛ كان منارة ما يفتأ نورها يشع مهما تقلبت الأنواء، لا تستخفه المزايدة ولا يبهره زيف الكلام.

وفي هذا كله، كان واحداً لا يتقلب، كذلك كان في حياته الشخصية، وفي علاقاته العامة، وفي موقفه كعضو في هيئات قيادية عدة، وفي عمله النقابي وتعامله مع زملاء المهنة... في كل ما يؤكد إنسانية الانسان الشريف وصدقه ومتانة شخصيته.

والآن تفتقده اللجنة المركزية لحركة فتح والمجلسان: المركزي والوطني الفلسطينيان وجهاز الاعلام الموحد الذي سهر على بنائه لبنة لبنة، والإتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين الذي بذل جهداً في تأسيسه، وفي صيانته من الإنحراف عن دوره.

ويفتقده ألوف السياسيين والصحافيين والفنانين العرب والأجانب، ممن كانوا يجدون فيه الزميل المتفهم والقائد الموجه، وتفتقده ميادين مجلس السلام العالمي ومنظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا وجمعية الصداقة الفلسطينية ـ السوفياتية، وكل مؤتمرات الشرفاء والتقدميين في العالم، كما يفتقده مناضلو الوطن الفلسطيني المحتل، الذين كانوا يسعون إليه وكان يسعى إليهم، وهو يلف العواصم من أجل أن يلتقي أحدهم ويستمع إلى نبض مشاغلهم.

غير أن المناخ الثوري الذي أنبت ماجد أبو شرار، والذي غذاه ماجد بعصارة فكره وزهرة حياته، لا يزال هو هو على قوة عطائه؛ وما استشهاد المناضل الفذّ إلّا مساهمة أُخرى منه في تغذية الثورة بما يطلق أمجد عطاءاتها.

«شؤون فلسطينية»

# ما بعد السادات
# الخلفية... خريطة الصراع ... والآفاق

## ميشيل كامل

على أثر مقتل الرئيس السادات، تحوَّلت القاهرة إلى غرفة عمليات عسكرية وسياسية للمعسكر الرأسمالي الغربي بزعامة الولايات المتحدة، لحماية النظام المهترىء، والعمل على جمع أشلائه الممزقة. فمنذ اللحظة الاولى لإعلان النبأ، وضع تحت مظلة الحماية الاميركية ــ الصهيونية، واتخذت استعدادات جوية للتدخل العسكري، عندما سارعت واشنطن الى تحريك اسطولها السابع لتطويق الشواطىء المصرية، ووضع قوات الانتشار السريع في حالة تأهب، وتقرر تكوين لجنة عسكرية مشتركة، وإجراء مناورات حربية أميركية ــ مصرية «بمشاركة بعض دول الخليج»! واتخذ قرار التعجيل بإمداد مصر بالعتاد العسكري، وإرسال طائرات «الاواكس» وعسكريين اميركيين.

وتتابعت اللقاءات الامنية «الاستراتيجية» بين أطراف الحلف الثلاثي الاميركي ــ الاسرائيلي ــ المصري، ومع قادة بلدان حلف الاطلنطي الذين وفدوا الى مصر في مظاهرة تضامن ودعم، أكثر مما وفدوا بهدف المشاركة في تشييع جثمان السادات. كما التقى الوفد الاميركي بوفود الانظمة العربية الثلاثة التي تمثل العمالة السافرة لواشنطن، وتخلف وزير الخارجية هيغ ليشرف على إعادة ترتيب الاوضاع في مصر؛ الامر الذي يكشف مدى إحكام قبضة الوصاية والتحكم الاجنبي على مخلفات السلطة الساداتية، والتدخل الصريح في الشؤون الداخلية. وبادرت واشنطن إلى إرسال وفد عسكري رفيع المستوى إلى السودان.

وشملت إجراءات تأمين النظام المسارعة إلى ترشيح حسني مبارك خلفاً للسادات، قبل مرور ٢٤ ساعة على وفاته، وإعلان حالة الطوارىء لمدة عام كامل، وتحويل القاهرة إلى معسكر اعتقال كبير، تتخلله وتحاصره تجمعات مكثفة من قوات الامن المركزي. وامتدت الاضطرابات والصدامات المسلحة من أسيوط إلى ديروط والمنيا والقاهرة

والاسكندرية والمنصورة، وغيرها من المواقع، إضافة إلى توسيع حملة الاعتقالات لتشمل مئات العسكريين وآلاف المدنيين. وجرى تشييع جثمان رب عائلة الـ«٩٩,٩٩٪» في جناز «أجنبي» هزيل معزول «مدرّع»، محصّن ضد «أفراد العائلة»!

بعد هذه الشواهد كلها، هل يجوز «اختصار» القضية بالحزن لوفاة صديق وحليف وفي، ورجل دولة «بارز»؟ أو تصوير الحدث على أنه من فعل مجموعة صغيرة حركتها دوافع الانتقام الشخصي أو الطائفي؟ هل حقاً لن يؤثر اختفاء السادات على استقرار النظام واستمرارية النهج الذي أرساه؟

لقد وصف قادة الغرب غيبة السادات المفاجئة عن مسرح الاحداث بأنها «كارثة» و«حدث مأساوي»، بل اعتبرت«ضربة أعنف من صدمة أميركا بسقوط شاه إيران». كما أن تعهدات حسني مبارك ووعوده بمتابعة مسيرة السادات ونهجه والوفاء بكافة الالتزامات لم تُدخل الطمأنينة على الدوائر الغربية.

وكان قد سبق مقتل السادات نبوءة «متشائمة» لرافائيل إيتان، رئيس الاركان الاسرائيلي، بأن «السلام في مصر يعتمد على رجل واحد، إذا سقط انهار كل شيء».

فهل حقاً يصبح «الرجل الواحد» بمثل كل هذه الاهمية والوزن؟

□ إن الاوضاع في «العالم الثالث» عامة، وبحكم الخصوصية المصرية التاريخية، وفي ظروف الحكم الاوتوقراطي المطلق، تسمح بتضخيم دور الفرد «الفرعوني» المستبد، وتحويله الى «شبه» مؤسسة مهيمنة وقائمة بذاتها.

□ الواقع انه تعبير مجازي، المقصود به الفئة الحاكمة، أي الشريحة الاجتماعية صاحبة القرار، ومركز القوة الرئيسي في السلطة. وهي الرأسمالية الطفيلية، أو المافيا المشكلة من السماسرة والوسطاء.

□ زاد من ضيق إطار الدوائر الحاكمة وتمثيلها، الانفصال التدريجي لقطاعات متزايدة ومتسعة من القوى التي كانت تشكل عناصر الائتلاف الرأسمالي الحاكم والتي تعدّ القاعدة الاجتماعية للمؤسسة البورجوازية المهيمنة على مقاليد السلطة، نتيجة تناقضات ثانوية، تتعلق بالأسلوب والمدى، رغم الالتقاء على المحتوى والنهج العام، وبعد أن عجزت عن ترشيد سياسات الفئة المهيمنة. فانضمت الى صفوف المعارضة، مُشكِّلة جناحه اليميني الإصلاحي، الذي يتطلّع الى انتزاع الموقع المهيمن، من أجل تأمين المؤسسة الحاكمة والعلاقات الاجتماعية البورجوازية من خطر بديل وطني ديمقراطي راديكالي، يساعد على بلورته وتقويته واستقطابه للجماهير، ضيق أفق «الفئة المهيمنة» وتماديها في الانبطاح بغير قيد أو شرط، فاقدة أي هامش من الاستقلالية النسبية، ضاربة عرض الحائط بمصالح الفئات الأخرى من الرأسمالية، مستفزة لمشاعر الجماهير مؤججة للصراع الطبقي بآفاقه الخطيرة على مستقبل النظام الرأسمالي بكامله.

□ العنصر المغيَّب دائمًا، المتمثل في النهضة الوطنية، وتنامي القوى الشعبية، والتحول المتسارع لميزان القوى لمصلحتها وتوثيق عرى التحالف بين القوى الاجتماعية الاستراتيجية؛ وذلك مع تفاقم أزمات النظام وعجزه عن حل اي منها، وبخاصة الازمات الاقتصادية ــ الاجتماعية والديمقراطية والوطنية والقومية والطائفية.

ويجدر بنا، هنا، أن نشير إلى الخط المبدئي السليم والمرن الذي انتهجته القوى الراديكالية، باستخدام المدخل الواقعي لمعاناة الجماهير اليومية والمشاكل الماسة بحياتها المعيشية، وقيادة النضالات في هذه المجالات الملموسة، للارتفاع بها إلى المستوى السياسي الوطني والقومي، والإمساك بالحلقة الرئيسية في القضية الوطنية، التي تتمركز حولها مصالح أوسع الفئات. ونقصد الحملة المكثفة والتعبئة الشاملة ضد «التطبيع»، الذي تلمس مختلف الفئات الشعبية الكادحة، بل ومعظم القطاعات الرأسمالية ــ بما فيها يمينها ــ والمثقفين والمهنيين،الأخطار التي تكمن في تمريره على مصالحها المباشرة.

وتبنّت هذه القيادة الراديكالية الواعية المعادلة والممارسة السليمة الواقعية لعلاقة جدلية بين العمل السري والعمل العلني، مستثمرة القدر القليل والمتضائل مما هو متاح من نشاط في ظل الشرعية.

وبعد تشكيل نواة التحالف الاستراتيجي بين القوى الاجتماعية المؤهلة لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية تمهيداً للانتقال للمرحلة الاشتراكية، وتعميق جذورها الجماهيرية، لم تتردد في طرح شعار «جبهة الإنقاذ»؛ وهو مستوى آخر أوسع وأشد مرونة، يضم كافة القوى والشخصيات المناهضة للسادات ونظام حكمه، بغض النظر عن منطلقاتها الفكرية والسياسية، ورغم كون القطاعات الاساسية فيها تنتمي إلى القاعدة الاجتماعية للمؤسسة البورجوازية الحاكمة، انفصلت عنها في مراحل متتابعة ولاسباب متباينة، على أن يجري التركيز على النشاط والتنظيم التحالفي الاستراتيجي، حتى لا يختل التوازن لمصلحة بديل للإجهاض أو ليس البديل للتغيير.

وبعد الارتفاع من الخاص إلى العام، ومن المشاكل اليومية الملموسة إلى القضايا الاستراتيجية، وسيادة المناخ العام المواتي، بدأ الإنطلاق من النشاط التعبوي التنظيمي إلى انتهاج خط حركي هجومي متصاعد متنوع الأساليب.

كما بدت الظروف مهيأة للنفاذ والتأثير داخل المؤسسات الاساسية الاستراتيجية للسلطة، نتيجة انعكاس مناخ التذمر والرفض العام عليها وتفشي حالة من التفسخ ، مما زعزع تماسكها.

وتسارعت الأحداث، فقد نمت المعارضة واتسع نطاقها، وتعمَّقت جذورها ووحَّدت صفوفها، وأفرزت مناخ التحدي بين الجماهير في مواجهة السلطة، وهذا يشكل مقدمات انفجار شامل؛ مما دفع النظام إلى شن حملة قمع ضارية واعتقالات شملت كافة القيادات

السياسية والنقابية والمهنية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ونقلت عشرات الصحافيين والجامعيين إلى مؤسسات، تبعدهم عن مجال تخصصهم المهني، وصادرت ما تبقى من صحف للمعارضة. . . الخ من إجراءات، فسرها السادات بقوله: «إنها مسألة حياة أو موت»!

## المرحلة الحرجة

يمر النظام بمرحلة حرجة، يختنق فيها تحت وطأة الأزمات الاقتصادية ـ الاجتماعية والطائفية والوطنية التي أفرزها، وبافتضاح ديمقراطية «الانياب الاشد ضراوة من الديكتاتورية»، على حد تعبير السادات إثر حملة الاعتقالات، بعد أن كان الديكور الزائف للديمقراطية هو الركيزة الاساسية التي استند إليها السادات في الانقلاب على الناصرية وإنجاز عملية الردة وفتح الطريق أمام الهيمنة الاميركية ـ الصهيونية.

ليس هذا فحسب، فالسادات كان عازماً على تقديم المزيد من التنازلات الجسيمة، في فترة زمنية محدودة، تنتهي قبل نيسان (ابريل)، القادم، موعد انسحاب القوات الاسرائيلية ـ الشكلي ـ من سيناء (لتحتل مواقعها القوات «متعددة الجنسية»، أي الأميركية عملياً). وهي «المصداقية» الوحيدة المتبقية لإنقاذ النظام ـ من وجهة نظره ـ، ليثبت بها أن نهج كامب ديفيد، و «الاعتماد» على واشنطن، و «التفاهم» مع إسرائيل هو الطريق إلى «تحرير الأرض»!! وهي «مصداقية» مطلوبة عربياً أيضاً، للترويج لامتدادات خط كامب ديفيد، الممثلة أساساً بـ «المشروع السعودي».

لكن الثمن باهظ. والجريمة يستحيل تمريرها دون تفريغ الساحة من كافة قوى المعارضة. فالمهام المنوطة بالسادات هي إنهاء عمليات «تطبيع» العلاقات مع اسرائيل في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية والامنية (أي ضمان هيمنتها على كافة مقدرات البلاد)، ثم تمرير مشروع «الحكم الذاتي الفلسطيني»، إضافة إلى توقيع معاهدة عسكرية صريحة معلنة مع الولايات المتحدة، تقنن وضع القواعد والتسهيلات العسكرية، «تحسباً للاحتمالات»، حتى تستند واشنطن إلى «شرعيتها» للتدخل العسكري، في حالة انهيار النظام. (صدقت توقعاتها).

لذا، كانت هذه المرحلة بالذات، تمثل أكثر الفترات حرجاً وتفجراً، فهي مشحونة بالاحتمالات، خاصة وأن حملة القمع لم تزعزع روح التحدي النضالي للجماهير الشعبية.

وهكذا، لا يمكن تقييم عملية «إعدام» السادات بمعزل عن هذا المناخ، فهي على ارتباط وثيق بتطور الحركة الثورية واتساع المعارضة، وبالتوقيت الذي أنجزت فيه هذه المهمة الوطنية الباسلة، وقد كان لها مقدماتها في التطورات الموضوعية والذاتية. وعلى الرغم من استمرارية النظام الساداتي بعد مقتله، فقد جاء الحدث ليزعزع أركانه، وكعامل هام في مسلسل التداعي في مواقع السلطة.

## خريطة الصراع الاجتماعي والسياسي

هناك نزعة سائدة في بلدان «العالم الثالث» عامة، تعزو كل الأحداث، كبيرها وصغيرها، إلى العوامل الخارجية والتآمر الأجنبي، وتنحو إلى تبسيط الأمور وتسطيحها، وتبخس من شأن العوامل الداخلية ووزنها. من هنا تبدو أهمية إلقاء بعض الأضواء على الواقع المصري، وخريطة الصراعات الطبقية؛ وذلك من أجل استيعاب هذا الواقع وآفاق المستقبل.

تشهد مصر مستويين من التناقض والصراع داخل المجتمع.

□ التناقض العدائي الحدِّي بين معسكري الثورة و«الثورة المضادة».

ويتشكل التحالف الثوري ـ الاستراتيجي ـ من العمال وفقراء الفلاحين والبورجوازية الصغيرة في المدينة والريف وبعض القطاعات المنتجة من البورجوازية المتوسطة والمثقفين الثوريين.

ويشتد ساعد هذا التحالف تدريجياً ويتعاظم نفوذه بخطى متسارعة، معتمداً على تعبئة القوى والتيارات السياسية الوطنية وتنظيمها في أشكال متطورة، أو في صيغة التحالف «الطبقي» (نقابات العمال، اتحاد فقراء الفلاحين واتحاد الشباب، تنظيمات المثقفين الثوريين والنساء... الخ) وليس في النمط التقليدي لـ«جبهة الأحزاب»، بسبب غيبة التنظيمات السياسية المعبرة عن مصالح الطبقات الشعبية (الميراث السلبي للنظام الناصري)، وعقم البورجوازية الوطنية عن إقامة تشكيلات جماهيرية منظمة، بعد أن استنفدت طاقاتها وقدراتها «القيادية»، بفشل تجربة رأسمالية الدولةالوطنية في ظل قيادتها.

ويتأكد الدور القيادي للطبقة العاملة وحزبها الطليعي داخل هذا التحالف الذي يهدف إلى إقامة نظام وطني ديمقراطي يستكمل مهام الثورة الديمقراطية من أجل الانتقال للاشتراكية.

□ التناقض الثانوي داخل صفوف المؤسسة البورجوازية، بين مجموعتين من الفئات والشرائح تشكلان معاً القاعدة الاجتماعية للسلطة الرأسمالية، ويظل هذا التناقض ثانوياً، حتى في حالة اتخاذه طابع العنف. وذلك من منطلق أن القوى المناهضة «للمجموعة الحاكمة» صاحبة القرار ـ والمنفردة به ـ لن تحقق تغييراً في المحتوى الرئيسي للسياسات المنتهجة، ولا في البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية.

وقد تطور هذاالصراع وتصاعد بصفة خاصة على أثر الصدامات العنيفة «ومعارك الشوارع»، عام ١٩٧٦، التي بلغت ذروتها في انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، فبدأ التصدع والانشقاق في صفوف القاعدة الاجتماعية للسلطة حول السياسة التي تضمن حماية

هذه المؤسسة من العاصفة الشعبية. فاندفع القطاع «الطفيلي» من البورجوازية* بزعامة السادات إلى «القدس» ليبدأ مسلسل التحالف الثلاثي المصري ـ الاميركي ـ الاسرائيلي، بكل أبعاده وآثاره المعروفة، بين تحفظ وتردد جناح آخر، خشية العواقب. وانتقل تدريجياً إلى مواقع المعارضة العلنية لبعض سياسات النظام. ويضم هذا «الجناح» القطاع الأكبر من البورجوازية، بما في ذلك، شرائح من الرأسمالية الكبيرة والكومبرادورية والزراعية، وتلعب دوراً قيادياً داخلها عناصر من البورجوازية البيروقراطية والرأسمالية التي تعمل في مجالات الانتاج والأنشطة المرتبطة بها.

إن ظاهرة البورجوازية «الطفيلية» بدأت في عهد عبدالناصر، وقد أفرزها أساساً التزاوج بين البورجوازية البيروقراطية والقطاع الخاص في ظل غيبة الديمقراطية، وقد قاومها النظام دون جدية، وأطلق عليها تعبير «الطبقة الجديدة» و«القطط السمان». وكانت السياسة التوفيقية لما بعد النكسة مجالاً خصباً لانتعاشها. وجاء السادات ليعمل بشكل مخطط مدروس ـ مع سادته الأميركان ـ لدعم نفوذ هذه الفئة وتقويتها ليجعل منها القوة الضاربة الرئيسة للنهج والمؤسسات الناصرية الوطنية، ولانجاز عملية الردة، بحكم تحلل هذه الفئة من أي قيم أو «مبادىء»؛ فهي لا تحسّ انتماء لا بالأرض ولا بالوطن ولا تملك رأس مال ثابتاً (وإن كان بعض عناصرها لجأ إلى استثمار أرباحه في مشروعات ثابتة: معظمها في قطاع الخدمات أو العقارات)؛ وبحكم شراستها في العداء للشعب، وتهالكها على خدمة سادتها.

وقد تحالفت معها الغالبية العظمى من فئات الرأسمالية. وجاهدت للحصول على نصيبها من الأرباح الطفيلية، أو التحول إلى هذه الأنشطة، بل وجرفت في طريقها بعض شرائح الرأسمالية الوطنية التي أضيرت (أو أفلست) فيما بعد في ظل سياسة الانفتاح. وقد استعادت رشدها (وعيها) من واقع تجربتها المريرة.

وكان المفترض أن يكون لهذه الفئة «الطفيلية» دور مرحلي محدد كي تعود الأمور إلى نصابها (بعد أن تؤدي المهمة الموكولة إليها)، وتحتل موقعاً ثانوياً، ضماناً للاستقرار، إلاّ أن نفوذها استشرى، لتسيطر على موقع القرار في السلطة، وتنفرد بتقرير السياسات التي ميزت مرحلة ما بعد انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، وأدت إلى الانشقاق داخل القاعدة الاجتماعية للمؤسسة الحاكمة.

## انشقاق يبلور برنامجاً متميزاً

وانضم قطاع متنامٍ من الرأسمالية إلى صفوف المعارضة، مبلوراً خطاً متمايزاً عنها. عناصره الأساسية هي:

---

(*) نستخدم تعبير: «الطفيلي» تجاوزاً، ونعني به القطاع المعتمد أساساً أو كلياً على الأنشطة الطفيلية (السمسرة والوساطة... الخ).

□ في السياسة الخارجية، قدر أكبر من «التوازن» في العلاقات بين المعسكرين. وهذا لا يعني التخلي عن الارتباط العضوي التبعي بالمعسكر الرأسمالي العالمي، وإنما كسب الأسواق الاشتراكية* وإتاحة مقومات المساومة على نصيب أكبر من الأرباح من الدوائر الاقتصادية الغربية.

□ عربياً، تحسين العلاقات مع الدول العربية «المحافظة» (والنفطية منها بصفة خاصة) وتطويرها. فمن غير المتصور ولا المقبول أن تحرم الرأسمالية المصرية من نصيبها في أرباح خيالية يمكن أن تحصل عليها من عائدات النفط التي تتكالب عليها كل رأسماليات العالم بما فيها أميركا نفسها، خاصة وأن الرأسمالية المصرية بإمكانياتها ووزنها هي المرشحة أكثر من أي بلد عربي للحصول على النصيب الأكبر منها. هذا، إضافة إلى ما تشكله هذه العلاقات من عناصر استقرار اقتصادي وسياسي.

□ اقتصادياً، تطرح هذه القوى شعار «الانفتاح الانتاجي» في مواجهة ممارسات سياسة الانفتاح الاستهلاكي الخدمي، من منطلق إدراكها لأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كركيزة للاستقرار السياسي و«الامن الطبقي»، وأنه بدون زيادة الإنتاج المادي، يتآكل الدخل القومي ــ ومن ثم ارباحها ونصيبها من الفائض الاقتصادي ــ بفعل عوامل التضخم. وهي تطالب بوضع ضوابط وقيود على نشاط البنوك الأجنبية الطفيلي وإطلاق يدها في نهب الاقتصاد القومي. وتدعو الى ترشيد سياسة الاستيراد، بما لا يتعارض مع مصلحة الانتاج المحلي*، والقضاء على الفساد (البورجوازية الطفيلية)، وهي الفئات التي عارضت بشدة تطبيع العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل. وللبورجوازية لمصرية تجربة مريرة مع الرأسمالية اليهودية الاحتكارية في مصر الملكية (مقالات مجلة «الأهرام الاقتصادي» المعبرة عن هذا القطاع).

ويلقى هذا «الاتجاه» دعماً من المؤسسات الاقتصادية والمالية الامبريالية، إلاّ أنها كانت تحاول «ترشيد المجموعة الحاكمة (ذات الطابع الطفيلي الغالب)، والتأثير في سياستها الاقتصادية، لتقوم، من خلالها، بإضفاء «العقلانية» على ممارساتها في هذا المجال، خشية إحداث هزات تزعزع استقرار النظام.

ويبدو هذا الاتجاه واضحاً في توصيات صندوق النقد الدولي، وبصورة أكثر وضوحاً في توصيات الكونسورتيوم الدولي (الغربي) المشكل لدعم الاقتصاد المصري، والذي كان يؤكد ويدفع باتجاه الاهتمام بالنشاط الانتاجي ــ المرتبط والتابع للاحتكارات العالمية ــ ولا

---

(*) فقْد هذه الأسواق أضرَّ بقطاع كبير من الرأسمالية المصرية، خاصة في مجال الانتاج الزراعي وصناعة الجلود والأثاث والنسيج.

(*) طبقاً للإحصاءات الرسمية بلغت قيمة المخزون السلعي لقطاع الدولة ٤٠٠٠ مليون جنيه في شباط (فبراير) ١٩٨١، تعذَّر تصريفه بسبب منافسة السلع المستوردة.

يغيب عن بالنا، في هذا المجال، اتجاه الدول الامبريالية والشركات متعددة الجنسية لاقامة مراكز اقتصادية قوية كواجهات وكنماذج لاقتصاد «حر» ذي مظهر عصري متقدم (الأرجنتين، أوروغواي، شيلي، المكسيك، كوريا الجنوبية.. الخ).

وهنا يكمن تناقض (تعبيراً عن الأزمة الموضوعية للرأسمالية العالمية) بين استمرار الحاجة إلى خدمات هذه الفئة «الطفيلية» لإتمام المهام الموكولة إليها، وبين متطلبات الاستقرار التي لن تتوافر إلاّ بهيمنة القطاعات الأكثر استنارة ونضجاً من الرأسمالية المحلية، خاصة بعد أن أتمت عملية التغييرات الجذرية في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية وربطها بشكل محكم بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأنجزت المهام الرئيسية في إلحاق مصر بالتحالف الأميركي ـ الاسرائيلي، سياسياً وعسكرياً، وفي خدمة مخططات اميركا في المنطقة.

□ وفيما يتعلق بالأساليب، تبنّت القطاعات «المنشقة» من البورجوازية شعارات «الديمقراطية» ـ بمفهوم ليبرالي ـ بما يكفل لها حرية العمل ويكسبها شعبية بين الجماهير المتطلعة إلى الحريات، خاصة وهي تفتقر إلى القدرات النضالية والتنظيمية، وتعتمد أساساً على المؤسسات القائمة (مؤسسات الدولة والقطاع العام والفئات المهنية... الخ) كأشكال «جاهزة التنظيم» بديلاً عن الأحزاب السياسية، وتتطلع إلى استخدام و«ركوب» الحركة الجماهيرية لانتزاع السلطة من «حلفائها الألداء» بأشكال تتجنب العنف (انقلاب قصر أبيض).

ومن هنا، فإن مقتضيات التغيير تنبثق عن اعتبارات موضوعية محلية. وللبورجوازية المصرية صاحبة التقاليد والوزن والخبرات العريقة دور بارز فيها. وهي تلقى دعمًا وتأييداً من جانب الدوائر الامبريالية التي تنشد الاستقرار، لأهم موقع استراتيجي تملكه في الشرق الأوسط.

## التحضير لبديل «مستنير»
## «يرشد» ولا يغير نهج النظام

لذا فهي، بعد أن عجزت عن ترشيد الطغمة الحاكمة المرتهنة بمصالحها الطفيلية، وفشلت في توسيع إطار الائتلاف الحاكم بالقوى الأكثر استنارة، وبسبب تفاقم عزلة النظام وتعاظم قوة الحركة الوطنية والراديكالية، شرعت في التحضير لبديل بإعداد «مراكز قوة» داخل إطار مؤسسات الحكم وخارجها.

وقد عرقلت المقاومة الشعبية المتصاعدة إنجاز «مهام ما قبل التغيير» المستهدف (التطبيع، الحكم الذاتي الفلسطيني ومعاهدة عسكرية مصرية ـ اميركية)، وهي المهام التي أوكلت للسادات في المرحلة التاريخية التي تنتهي قبل الانسحاب الاسرائيلي من باقي مناطق سيناء في نيسان (ابريل) القادم. ومن هنا كانت توقعاتنا باحتمالات أن تأتي رياح التغيير

قوية نشطة في أعقاب هذه المرحلة، مع ضمان الاستمرارية في المحتوى العام للسياسة القائمة. فالطغمة الحاكمة الطفيلية الراهنة هي الأقدر على إنجاز المهام الموكولة إليها. وليأت «البديل» بعد ذلك متحرراً من الجرائم و«العمليات القذرة»، متطهراً من آثام الماضي، ليبدأ «صفحة جديدة»، مع تثبيت واعتماد ما تم من خطوات «على مضض» ـ ظاهرياً ـ انطلاقاً من ترويج النظرة القانونية القائلة «باحترام المواثيق الدولية» ومن مقولة أن «السياسة هي فن الممكن»، واقراراً بالأمر الواقع وحماية لسيناء من خطر إعادة الاحتلال الاسرائيلي (المكسب الذي تحقق!!)... الخ. ونذكّر، في هذا المجال، بمقال أحمد بهاء الدين الذي انزلق إلى تبني هذاالمفهوم، ومقال سعد الدين ابراهيم في الاهرام، وغيرها من كتابات تروج في المرحلة الأخيرة.

وكان مخططاً أن يعمل البديل على تثبيت مواقعه عبر العديد من الخطوات، ومنها:

ـ حملة ضد «الفساد»، يضحى خلالها ببعض كباش الفداء الطفيلية (ولإضعاف نفوذهم) مستغلين حالة النقمة ضد هذه الفئة.

ـ «انفتاح ديمقراطي» ليبرالي في حدود تكسبهم شعبية الاستجابة لمطلب رئيسي لقطاعات جماهيرية واسعة.

ـ الانفتاح على العالم العربي، والاستعانة بالدعم المادي لدول النفط، وتحسين الاوضاع المعيشية عبر العلاقات الاقتصادية معها.

والأهداف المتوخاة من هذا الاتجاه، الداعي للتغيير، هي كفالة حالة من الاستقرار تتم عبر توسيع قاعدة الحكم وترشيد سياساته عن طريق شق التحالف المشكل «لجبهة الانقاذ»، وإعادة استقطاب فصائل المعارضة البورجوازية داخل صفوف الائتلاف الحاكم.

وعناصر هذا التغيير في الداخل أقوى من تلك التي تتبناه في الخارج، وخاصة في الادارة الاميركية بحكم تفاقم نزعتها العدوانية الفاشية.

ولا شك في أن هناك تبايناً في وجهات النظر داخل الادارة الاميركية. وترجيح كفة اتجاه على آخر رهن بعدة عوامل محلية واقليمية وعالمية. كما أنها تفضل التعامل مع «الاذلاء» المستسلمين، وتغريها «الحلول السهلة»، ودعم «ما هو قائم» خشية المضاعفات. ومن جانب آخر فالطبيعة المهادنة ونزعة المصالحة لدى البورجوازية تجعلها على استعداد للتهالك على «الحلول الوسط».

## المأزق... والاحتمالات

نعود إلى مأزق اختفاء السادات من الساحة قبل أن يُنهي المهمات القذرة لمرحلة ما قبل الانسحاب، مما أثار وأشاع الاضطراب في معسكر «الثورة المضادة». انه يفرض

على الرئيس الجديد أن يتولى بنفسه هذه المهام والتمرغ في وحل الخيانة السافرة منذ اللحظة الأولى لتوليه الرئاسة.

من الطبيعي أن نتوقع أن تُقْدِم واشنطن على الضغط على إسرائيل لتيسير مهمته وتخفيف وطأة شروطها (بدأت بإجراء شكلي بتعهد تل ـ أبيب بالوفاء بالتزاماتها بإنجاز الانسحاب في موعده).

لكن إلى أي مدى يمكن أن تمارس مثل هذه الضغوط؟!!

هل يمكن أن تصل الأمور إلى حد التخفيف بعض الشيء من حدّة إجراءات التطبيع وتأجيل صياغة وتنفيذ مشروع «الحكم الذاتي الفلسطيني» ليجري في إطار «المشروع السعودي»، الذي يلقى في المرحلةالأخيرة رواجاً ودعماً على أوسع نطاق، يصحبه غزل الرياض مع القاهرة عبر تصريحات وزير الداخلية الأمير نايف بأن السعودية «تأمل في أن تعود مصر إلى الأمة العربية». وجعل «مبادرة فهد محوراً لإعادة التضامن العربي» والتحرك الأوروبي النشط وتصريح شيسون وزير الخارجية الفرنسي، عن زوال العقبة (السادات) من طريق عودة مصر للصف العربي... الخ. ثم أن تتخلى واشنطن ـ مؤقتاً على الأقل ـ عن مطلب ربط مصر بشكل سافر بمعاهدة عسكرية؟

من المتصوَّر أن تلجأ إدارة أميركية «ذكية» إلى انتهاج سياسة مرنة من هذا القبيل، فهي تتفق مع مصالحها، إذ تتيح للنظام المصري أن يستقطب قطاعات لا يستهان بها من المعارضة البورجوازية استجابة لدعوة المصالحة التي اطلقها مبارك ليتفرغ «للردع القاطع والحساب العسير»، ضد القوى الثورية الأصيلة (الخطاب الذي القاه بمناسبة تنصيبه رئيساً للجمهورية).

وعلى الرغم من ذلك، تراودنا شكوك قوية ضد هذا الاحتمال. فلسنا في عهد ايزنهاور «المستريح»، بل في ظروف الأزمة الطاحنة للرأسمالية العالمية، بكل انعكاساتها على «الوحش الجريح» المسعور.

وهناك من الشواهد ما يُرَجِّح اعتماد الخط المعاكس الذي يتمثل في التحرك العسكري الاميركي المكثف داخل مصر وحولها، والمخططات النشطة لعدوان عسكري ضد الجماهيرية الليبية وتصاعد عمليات القمع والاعتقالات الواسعة.

ولا تخفي الولايات المتحدة حقيقة إدراجها لمصر في وضع «المحمية»، إذ يعلن وزيرا الخارجية والدفاع احتمال «أن تنشأ ضرورة إلى العمليات القتالية دعماً لمصر»، وأن «واشنطن مستعدة للقيام بكل ما هو ضروري للدفاع عن مصر من العناصر الداخلية المعادية لأميركا». (مجلة بيزنس ديك الأميركية).

وتتركز المخاوف على مدى «ولاء» مؤسسة الجيش. فمنذ إحجام القوات المسلحة عن

اداء دور البوليس في ضرب انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، اتجهت الطغمة الحاكمة إلى الاعتماد على قوات الامن المركزي (تتبع وزارة الداخلية حجمها نحو ٢٥٠ ألف). التي أمدتها واشنطن بأحدث الأسلحة الخفيفة والثقيلة، ودرّبت قياداتها في أميركا وفرنسا والمانيا الفيدرالية، والتي استشرى نفوذها كمركز قوة أثار حفيظة مؤسسة القوات المسلحة، وفجّر الصراع بينهما... وهو الصراع المرشح للتفاقم في المستقبل القريب.

وليس أدل على الافتقار للثقة في القوات المسلحة من التلكؤ الملحوظ من جانب البنتاغون في تسليح الجيش ؛ وذلك على الرغم من لهفته على «عسكرة» الحلفاء، وما كان يُبديه السادات من استعداد لتسخير الجيش، بلا تحفظ، في خدمة المغامرات العسكرية الاميركية.

فالقوات المسلحة المصرية (فيما عدا شريحة رقيقة في القمة) تنتمي للعالم الثالث، وهي تملك تراثاً وطنياً عريقاً. والأهم من ذلك أنها لم تعد فئة متميزة، إذ تعايش الجماهير ومشاكلها ومعاناتها.

وليست من قبيل المصادفة تلك التحركات الاميركية ـ المصرية ـ السودانية والحملة المسعورة ضد الجماهيرية الليبية لتوتير الأجواء أو المناورات العسكرية المشتركة وإرسال قوات مصرية إلى الحدود التشادية في السودان والحدود المصرية ـ الليبية، واستنفارها، تحضيراً للعدوان... فالهدف هو شغل الرأي العام وصرفه عن المشاكل الداخلية الى عدو خارجي وخطر مزعوم، ولتعبئة القوات المسلحة وإبعادها عن المدن، خاصة القاهرة إلى الصحراء الغربية والسودان.

وتظل الصراعات داخل المجتمع وبين المؤسسات و«مراكز القوى» هي الانعكاس المباشر للصراع الاجتماعي ـ السياسي بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

وعلى الرغم من أهمية «الحدث» ودلالته، وآثاره الواضحة على استقرار السلطة وتماسكها ووقع الضربة التي أصابت النظام في الصميم، إلاّ أن المعركة لم ولن تنتهي عند هذا الحد، بل ستستعِر وتحتدم. ولن تنعم الطغمة الحاكمة بالاستقرار.

أما قوى المعارضة البورجوازية، فالمتوقع أن تتخاذل شخصيات وقطاعات عديدة منها، مع تصاعد حملة القمع، وتستقطب بعض عناصرها التوفيقية المتذبذبة أو تجمد نشاطها «توخياً للسلامة».

وفيما يتعلق بالاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية المتطرفة، فإن «فورتها» الآنية ليس لها آفاق. وتكتيكاتها مثل ايديولوجيتها «لا عقلانية» انفعالية. وكانت دائمًا (في تاريخ مصر) عنصر زعزعة وخلخلة للنظام، لا يشكل خطراً على السلطة.

وتقع على اكتاف الحركة الوطنية الراديكالية أعباء أضخم في ظل ظروف قمعية فاشية قاسية. وهي القوة الوحيدة المؤهلة لإنجاز مهام التغيير الوطني الديمقراطي، وإعادة «مصر الشعب»، إلى الصف العربي الثوري.

وهناك علاقة جدلية عضوية وثيقة بين كفاح القوى الثورية في مصر العربية ومجمل النضال العربي. لذا، فإن السبيل الجاد للتضامن مع الشعب المصري في معركته الضارية المقبلة يتمثل في تشديد نضال قوى الثورة العربية ضد الامبريالية والرجعية العربية، ودحر اتجاهات المصالحة والنزعات الانهزامية.

# «التعاون الاستراتيجي»
# بين
# اسرائيل والولايات المتحدة

د. الياس شوفاني

## زيارة ناجحة جداً

عاد مناحيم بيغن من زيارته الأخيرة إلى واشنطن، وهي الزيارة العاشرة له إلى العاصمة الأميركية منذ تولية السلطة في اسرائيل عام ١٩٧٧، يهلل للنتائج الباهرة التي حققها في محادثاته مع إدارة ريغان الجديدة. فهو، على حد قوله، لم يسبق أن استقبل والوفد المرافق له، الذي ضم وزير دفاعه، اريئيل شارون، بمثل هذه الحفاوة في البيت الأبيض الاميركي. كما أنه، فوق الاطراء الذي سمعه هناك لاسرائيل ، كونها «ذخراً استراتيجياً» للولايات المتحدة الأميركية، تحظى بالعطف الكبير والتقدير العالي، حقق «ماكان بن ــ غوريون يحلم به» أيام حكمه بحمل الادارة الاميركية على اعلان عزمها «التعاون الاستراتيجي» البعيد المدى مع اسرائيل. وقد جاء هذا «الانجاز الضخم» على خلفية ماكان يدور من كلام قبل الزيارة عن توتر العلاقات بين إدارة ريغان وحكومة بيغن، كون هذه الأخيرة قامت، «دون علم واشنطن والتنسيق المسبق معها»، بعدد من الأعمال العسكرية والسياسية التي من شأنها أن تفسد على واشنطن تحركاتها المتوقعة على صعيد المنطقة، كقصف المفاعل النووي العراقي والأحياء السكنية في بيروت الغربية، وكذلك شن حملة شعواء على صفقة طائرات الاستطلاع (أواكس) بين السعودية والولايات المتحدة. وأثناء المعركة الانتخابية في اسرائيل، سرت إشاعات مفادها أن إدارة ريغان تعمل على إسقاط بيغن من الحكم، وقيل بعد نجاح بيغن في تشكيل حكومته الجديدة أن العلاقات بين تل ــ أبيب وواشنطن قد وصلت الحضيض بفعل بيغن، وتوقع كثيرون، في اسرائيل وخارجها، أن ينفجر الخلاف بين الاثنين أثناء الزيارة. ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل، وعاد بيغن يتبجح بنجاحه، ويهزأ بمنافسيه من الخارج على الحظوة في واشنطن، كما يسخر من معارضي سياسته في الداخل، مدعياً أنه حقق ماكان يبدو مستحيلاً قبل الزيارة.

والحق أن بيغن قد انتزع من الادارة الاميركية الراهنة إعلاناً صريحاً عن واقع في

العلاقات القائمة بين اسرائيل وأميركا، كان قائماً منذ قيام الكيان الصهيوني. غير أن الادارات الأميركية المتعاقبة، منذئذ، قد أعرضت عن تسمية الأمور بمسمياتها لأسباب تكتيكية تتعلق بحرصها على تمويه موقفها من الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير. بالمقابل، انتزعت إدارة ريغان من بيغن تصريحاً بالكف عن المعارضة النشطة لصفقة الطائرات مع السعودية، غير أنه لم يلتزم بذلك حتى أثناء وجوده في الولايات المتحدة. ومع ذلك، وتوّ عودة بيغن من زيارته، سافر رئيس أركانه، رفائيل ايتان، إلى واشنطن لوضع الخطط لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين السياسيين في إطار «التعاون الاستراتيجي». والملفت للنظر، كما تفيد المصادر الاسرائيلية، أن الاعلان عن هذا «التعاون الاستراتيجي» قد جاء بناءً على طلب بيغن ذلك، وإصرار شارون عليه؛ وذلك على الرغم مما قد يترتب عليه من إحراج لواشنطن إزاء حلفائها من الدول العربية، خاصة وأن واشنطن تعمل لإقامة تشكيل سياسي ــ عسكري في المنطقة، يربط دولها، أو بعض هذه الدول، بشبكة من العلاقات مع اميركا، تجعل منها حلفاً متعدد الأطراف، همه الأساسي الحفاظ على المصالح الاميركية فيها، وعلى رأسها نفط الخليج. وإذا كان نفط الخليج هو مصلحة اميركا العليا في المنطقة، فالطبيعي أن تكون السعودية بؤرة الاهتمام الأولى للمشروع الامبريالي الأميركي الذي تريد اسرائيل أن تنخرط فيه، عبر ما اتفق على تسميته «التعاون الاستراتيجي» بين الطرفين. ومع ذلك، تعترض اسرائيل على تزويد السعودية بالأسلحة المتطورة التي يفترض أن يكون من شأنها تعزيز «أمن الخليج»، مما يخدم المصلحة الأميركية العليا، والتي من أجلها يقام الحلف أصلاً. فكيف يكون ذلك؟!

## «إسرائيل هي الحليف الثابت والوحيد للعالم الحر في الشرق الأوسط»

هذا القول لمناحيم بيغن، الذي أطلقه في مقابلة مع شبكة التلفزيون الاميركية (أي. بي.سي.) برنامج «قضايا وأجوبة» (هآرتس ١٩٧٩/٣/٥)، يعكس بدقة عالية التوجه الذي حكم الفكر السياسي للقيادة الصهيونية، وبالتالي العمل الصهيوني بأكمله، سواء قبل قيام اسرائيل أم بعده. ولقد صدق بيغن عندما أعلن أنه نجح في تحقيق ما كان يحلم به بن ــ غوريون الذي يعتبر، وبحق، مهندس بناء الكيان الصهيوني وآلته العسكرية. والواقع أن قيادة العمل الصهيوني، ومنذ بداية نشاطها السياسي قد وعت استحالة إمكان إنجاز مشروعها دون التحالف الوثيق مع أحد أهم المراكز الامبريالية، إن لم يكن أهمها، واعتماد هذا المركز بمثابة «البلد الأم» للمشروع الصهيوني. وليس صدفة أن تتواكب المعالم الأساسية في بناء المشروع الصهيوني مع المشاريع الامبريالية الكبرى التي طرحت إزاء المنطقة. فمعلوم أن «وعد بلفور» صدر عندما بانت ملامح نتائج الحرب العالمية الأولى، التي نشبت على أرضية تضارب مصالح المراكز الامبريالية الغربية وتعارض مشاريعها. فتلك المشاريع الامبريالية الكبرى التي أدت إلى الحرب، تبلورت في سياقها وتم تجسيدها بناء على نتائج القتال. وفي إطار استراتيجية تنفيذ تلك المشاريع الامبريالية الكبرى، حيث ابتكرت الدول ذات المصلحة أنظمة الانتداب واعتمدتها وسيلة لبسط نفوذها على أقطار المنطقة، صدر «وعد بلفور». وكذلك حصل بعد الحرب العالمية الثانية، التي نشبت على أرضية المشاريع الامبريالية أيضاً، تلك المشاريع التي تبلورت بدورها في

سياق الحرب، وجرى تجسيدها بعد الحرب وبناء على نتائجها. ولكن المراكز الامبريالية اعتمدت هذه المرة استراتيجية للتنفيذ مختلفة، انعكست في منح الكيانات السياسية في المنطقة استقلالاً شكلياً، مع الدأب في العمل على إبقائها تابعة فعلاً لتلك المراكز. وكذلك، فقد سعت تلك المراكز إلى الحفاظ على واقع التفتت في العالم العربي، وبالتالي استمرار ضعفه وتخلفه، عبر تجميع هذه الدول العربية، الحديثة الصنع والاستقلال، في جامعة الدول العربية. وفي إطار هذه الاستراتيجية، قامت اسرائيل وجاء الاعتراف بها، لتشكل تهديداً مباشراً لذلك الاستقلال المهزوز الذي خُلِعَ على أقطار المنطقة.

واليوم، وبعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) وما تلاها من مسارات سياسية، كان أبرزها المفاوضات على ما أسمي «التسوية السلمية»، والتي قادت إلى كامب ديفيد وصولاً إلى «المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية»، يعود المركز الامبريالي الأول، واشنطن، ليطرح مشروعه الكبير الرامي إلى إنشاء تشكيل سياسي ــ عسكري في المنطقة، يكون برعاية الولايات المتحدة وقيادتها، وينضوي فيه عدد من الدول العربية الموالية للغرب، كما تنخرط فيه اسرائيل كجزء عضوي من الشرق الأوسط، له شرعية الوجود والبقاء والعمل. وهكذا، وفي مسار المفاوضات، خروجاً من الامم المتحدة ومجلس الأمن، ومروراً بـ «مؤتمر جنيف»، الذي لم يعمر طويلاً، وبالتالي لم يحقق شيئاً، وصولاً إلى «مبادرة السادات» وانتهاءً بالمعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية، انقلبت «التسوية السلمية»، على أرضية قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، إلى حلف عدواني في إطار المشروع الاميركي الجديد إزاء المنطقة والعالم، الذي عرف بـ «مبدأ كارتر»، والذي تبنته إدارة ريغان، على أن يتم تجسيده بوتيرة متسارعة. وعليه، فإنه إذا جازت هذه «التسوية»، على أرضية المشروع الاميركي العام للمنطقة، فإنما يعني ذلك تثبيت المرحلة الثالثة من بناء المشروع الصهيوني الخاص، عبر ترسيخ وجوده والاعتراف بشرعية قيامه وبقائه كما هو.

من هذا العرض السريع، ودون الدخول في التفاصيل المعروفة، يبدو واضحاً أن المشروع الصهيوني قد طرح على هامش المشاريع الامبريالية الكبرى إزاء المنطقة، وراح الشركاء فيه يبنونه بشكل استيطاني تراكمي، انطلاقاً من نقطة الصفر في العلاقة بين المستوطنين والأرض المعنية ــ فلسطين، وفي إطار استراتيجية تنفيذ المخططات الامبريالية الشاملة. فبعد أن ضمنت الحركة الصهيونية مشاركة هذا المركز الامبريالي، أو ذاك، في مشروعها، انحصر نشاطها داخل ذلك المركز في صياغة استراتيجية تنفيذ مشروعه العام، بحيث تضع المصالح الصهيونية المرحلية في قلب تلك الاستراتيجية. وهذا النشاط هو الذي يسمى عادة «اللوبي الصهيوني». هكذا حصل في لندن قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، واستطراداً، لفترة طويلة إبان الانتداب البريطاني في فلسطين. ثم انتقل مركز النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية إلى الولايات المتحدة، بقرار اتخذ في «مؤتمر بلتمور»، عام ١٩٤٢، ولا يزال يقبع هناك إلى يومنا هذا، حيث طور شبكة علاقاته، كذلك نهجه وأساليب عمله، فأصبحت الولايات المتحدة تشكل «البلد الأم» للكيان الصهيوني الاستيطاني.

ونظراً لطبيعة هذه العلاقة بين المشروع الصهيوني الابن وهذا المشروع الامبريالي

الأم، أو ذاك، فإن تطور الأول، وبالتالي صياغته، ظلا محكومين باملاءات الثاني واعتباراته. والمشروع الابن، الذي لايزال قيد الانشاء ولم يستكمل بناءه الذاتي بعد، بقي، وهو يعمل على تثبيت استيطانه، يسعى لربط نفسه في استراتيجية تجسيد المشروع الأم، وبالتالي، ترسيخ مبرر وجوده في المركز عبر الدور الذي يلعبه، فعلاً أو قوة، في خدمة المصالح الامبريالية في المنطقة. وبذلك تكون قيادة العمل الصهيوني، ومنذ البداية، قد ربطت الشق اليهودي من مشروعها الاستيطاني، الرامي إلى بناء الدولة اليهودية عبر تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً، بالشق الامبريالي لذلك المشروع، المتمثل في بناء الآلة العسكرية الصهيونية، وتسخيرها لتنفيذ استراتيجية المشروع الأم، التي تضع، في أعلى سلم أولوياتها، التصدي لحركة الجماهير العربية وضربها وإحباطها. وهكذا تشكلت العلاقة الجدلية بين شقي المشروع الصهيوني ـ الاستيطاني والعدواني، الأول في فلسطين والثاني في العالم العربي. أما في فلسطين، فقد تركز العمل الصهيوني على تأمين القاعدة، سواء للاستيطان أم للعدوان؛ مما ترتب عليه تهويد فلسطين تهويداً كاملاً، وهو ما أخفق المشروع الصهيوتي في تحقيقه إلى الآن. وأما في العالم العربي، فقد توجه النشاط الصهيوني إلى الاسهام في تطويع حركة الجماهير العربية لاملاءات المشروع الامبريالي الأم، وهو الدور الذي لم يستكمل بعد. وعلى هذين المبدأين قامت العقيدة الأمنية للكيان الصهيوني، خاصة على صعيد الاستراتيجية العليا المتعلقة بإقامته ومبرر وجوده. فمن جهة، هناك ضرورة ضمان «أمن القاعدة»، سواء للاستيطان أم لآلة العدوان، وهو الأمن الذي لايستتب إلاَّ بالتهويد الكامل لفلسطين، ممَّا يترتب عليه تغييب الشعب الفلسطيني وصولاً إلى تذويبه. ومن جهة أخرى، هناك «أمن مبرر البقاء»، الذي يعتمد على النجاح في الاداء والقيام بالدور الموكل، وهو الأمن الذي لايستتب دون التحكم بالمسارات السياسية لحركة الجماهير العربية. والعلاقة الجدلية بين هذين «الأمنين» واضحة وضوح جدلية العلاقة بين البعدين، الوطني والقومي، في الصراع الدائر في المنطقة.

ولقد وعت قيادة العمل الصهيوني أبعاد مشروعها، وراحت، منذ البداية، تنسج شبكة علاقاتها مع المراكز الامبريالية على أساس الربط الوثيق بين شقي المشروع الصهيوني ـ اليهودي الذاتي، المنطلق من أرضية الفهم الصهيوني لـ «المسألة اليهودية» وسبل حلها، والامبريالي المنطلق من دور الاستيطان الصهيوني في تنفيذ المشاريع الامبريالية إزاء المنطقة. هكذا طرحت الصهيونية السياسية، الهرتسلية، فكرة القاعدة المتقدمة للحضارة الغربية لقاء منح حركتها امتياز الاستيطان الكولونيالي في فلسطين ـ قلب العالم القديم. وتطورت هذه الفكرة التصاقاً بالمشروع الامبريالي البريطاني على يد خلف هرتسل، حاييم وايزمن، الذي لعب نشاطه على هذا الصعيد دوراً أساسياً في استصدار «وعد بلفور». وحتى قبل قيام اسرائيل، طرح بعض المندوبين الصهاينة إلى بريطانيا، ومنهم يسرائيلي غليلي، الزعيم العمالي وأحد قادة الهاغاناه، مسألة تجنيد الاستيطان الصهيوني في فلسطين (اليبشوف) في خدمة الجيش البريطاني في الشرق الأوسط عشية الحرب العالمية الثانية. ومعلوم أن الحركة الصهيونية ساهمت في الجهد العسكري للحلفاء في الحربين العالميتين، الأولى والثانية. كما أن بعض قيادات الاستيطان

الصهيوني انخرط في أعمال التجسس والاستخبارات لصالح القوى الامبريالية، منذ بدايات الحرب العالمية الأولى، ومنهم، على سبيل المثال لا الحصر، أهرون أهرونسون مؤسس شبكة «نيلي» للتجسس على الجيش العثماني في فلسطين. ولعل أول رئيس حكومة لاسرائيل، دافيد بن ــ غوريون، كان أكثر قادة العمل الصهيوني البارزين جنوحاً إلى دفع اسرائيل نحو الانحياز الكلي إلى المراكز الامبريالية في الغرب. وهو الذي يقول عنه بيغن أنه كان يحلم في عقد تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة، ولكن هذا الحلم لم يتحقق، حسب زعم بيغن، حتى زيارة هذا الأخير إلى واشنطن في أيلول (سبتمبر) ١٩٨١، وعلى يديه. ومعلوم دور اسرائيل، بقيادة بن ــ غوريون، في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وكذلك في عهد خلفه أشكول، في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وفي أيام غولده مئير في أيلول (سبتمبر) الأسود ١٩٧٠، وفي عهد إسحق رابين، ومن بعده بيغن، في لبنان، حتى يومنا هذا، وغير ذلك كثير.

وبعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) دار كلام كثير، ومن أطراف مختلفة ومتعددة عما أسمي بـ«التسوية السلمية»، وابتدأ مسار من المفاوضات تحت هذه اليافطة التي فهمها الناس العاديون بالمعادلة البسيطة ــ انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل اعتراف الأنظمة العربية بها. ومنذ أن انطلقت تلك المفاوضات، كان واضحاً أن الولايات المتحدة لا تريدها كما جرى الاعلان عنها، وأن اسرائيل لم تكن مهيَّأة لقبولها كما تصورها البعض، وهم كثر، ناهيك عن أنها، كما أميركا، لم تكن راغبة بها. وفي مسار طويل ومتعرج، تخللته تقلبات وتطورات لم تكن كلها متوقعة، انقلبت تلك التسوية السلمية إلى حلف عدواني، كما أرادته واشنطن أصلاً، وتمت صياغته بحيث يلائم بين طاقة اسرائيل على الضغط وقدرة نظام السادات على التنازل. وهكذا ضربت فكرة «التسوية» على أرضية التوازن الدولي، كما توقع البعض إنجازها في «مؤتمر جنيف»، الذي كانت الأغلبية الساحقة من أطرافه الأصيلة تنفر من إشراك الاتحاد السوفياتي في المفاوضات على «حل النزاع في الشرق الأوسط»، مع كل ما كانت تعتقد أنه يترتب على مثل هذه المشاركة. وعلى أي حال، فكما هو معلوم، مالبث «مؤتمر جنيف» أن يباشر جدول أعماله حتى أفرغ من مضمونه تماماً، وجاءت مبادرة السادات لتدق المسمار الأخير في نعشه، وتقطع الطريق على أي تفكير في بعثة من جديد. ومن «سكة» «التوازن الدولي» عَبَر قطار مؤامرة التسوية إلى «سكة» «التوازن الأميركي»، أي القول بامكان تعديل السياسة الاميركية، بناء على تغيير موازين القوى داخل الساحة الاميركية بين الاحتكارات النفطية والمصرفية من جهة، والمجمع الصناعي ــ الحربي من الأخرى. وجرى الترويج الكثير لقوة العرب النفطية والمالية، وفعل ذلك في التنافس بين البؤر الاقتصادية في الرأسمالية الاميركية، مما من شأنه، تحت شعار «مصلحة اميركا معنا»، أن يعدل السياسة الاميركية، فتوازن هذه بين اسرائيل و«عرب اميركا»، وتضغط واشنطن على تل ــ أبيب، فتكون النتيجة «تسوية عادلة وشاملة ونهائية». وعليه، ومن أجل النجاعة في الأداء، كان على العرب أن يتضامنوا ويتكاتفوا ويسيروا تحت «مظلة النفط»، أي بقيادة السعودية، فرس الرهان في واشنطن.

وكان الرهان على «التوازن الاميركي» خاسراً؛ إذ أن واشنطن لم توازن بين «أصدقائها» العرب واسرائيل، بل على العكس من ذلك، فقد انحازت أكثر إلى اسرائيل، بفعل تصاعد قوة حلفاء هذه الأخيرة على الساحة الأميركية. ففي النصف الثاني من ولاية كارتر، جنح ميزان القوى في واشنطن لصالح المجمع الصناعي ــ الحربي وممثليه في المؤسسة الأميركية الحاكمة، مما انعكس في غلبة البنتاغون على وزارة الخارجية في تحديد معالم السياسة الاميركية، حيث عادت «العسكرتارية الاميركية» والتقطت أنفاسها بعد هزيمتها في فيتنام وطغت على المؤسسة الحاكمة في واشنطن. وكان من نتائج هذا الصعود في قوة «العسكرتارية» الاميركية وامتداداتها نجاح ريغان في الانتخابات الأخيرة هناك، وبالتالي وصول حلفاء اسرائيل الحقيقيين إلى السلطة في واشنطن. وقد التقط السادات هذا التطور على الساحة الاميركية، فسارع إلى فك الارتباط بالتضامن العربي والخروج من مظلة النفط السعودية فالقفز إلى عربة «العسكرتارية» الاميركية. وهكذا أصبح السادات في الخندق نفسه مع اسرائيل وغاص في سياسة الأحلاف العسكرية في المنطقة. ولقد لعب سقوط نظام الشاه في ايران دوراً مركزياً في وضع السياسة الأميركية على هذه «السكة»، وارتباط السادات بعجلتها. وتجدر الاشارة هنا، إلى ان إنجاز الصفقة بين نظام السادات واسرائيل قد تمَّ على يد وزير الحرب الأميركي آنذاك، هارولد براون، وليس بفعل «وساطة» وزير الخارجية، سايروس فانس.

غير أن عبور السادات إلى خندق اسرائيل لم يكن يعني أن هذه تقبل ٢٠ شريكاً متكافئاً، وعلى قدم المساواة، معها في التشكيل السياسي ــ العسكري الجديد الذي أرادت واشنطن إنشاءه في المنطقة تجسيداً لـ «مبدأ كارتر». وقد زاد الطين على السادات بلة أن عبوره هذا وقع في مرحلة كان الجناح التنقيحي، بزعامة مناحيم بيغن، يقود العمل الصهيوني ويتولى السلطة في اسرائيل. ففوق الاعتراف بشرعية قيام اسرائيل والقبول بخصوصية علاقتها بالولايات المتحدة، وبالتالي الركون إلى موقعها المتميز في التشكيل السياسي ــ العسكري الجديد، كانت حكومة بيغن تريد كفَّ يد السادات عن التدخل في مسألة تقرير مستقبل المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والسكوت على ممارسات سلطات الاحتلال الصهيوني الهادفة إلى ضم تلك المناطق عبر مشروع بيغن للادارة الذاتية. أي أن بيغن أراد «كلاهما وتمرة»، وكان له ما أراد بسبب تكالب السادات على الانخراط في سياسة الأحلاف الاميركية في المنطقة. وهذا مايفسر مسار المفاوضات، صعوداً وهبوطاً، بين نظام السادات وحكومة بيغن، وبرعاية الولايات المتحدة، منذ اتفاقية سيناء الثانية، وخاصة في الفترة مابين «مبادرة السادات» إلى زيارة القدس وتوقيع «المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية». واليوم، وقد جاء دور السعودية، تعمل حكومة بيغن على تقزيمها أسوة بما فعلت بالسادات. وليست مبادرة ولي العهد السعودي، فهد، من جهة، وإعلان «التعاون الاستراتيجي» بين اسرائيل والولايات المتحدة، من جهة أخرى، إلا بشائر الموسم الأولى.

## بين اسرائيل واميركا شراكة غير متكافئة

لقد كان طبيعياً أن تبحث الحركة الصهيونية عن شريك لها، يعينها على تنفيذ

مشروعها الاستيطاني، الذي لم يكن يعقل أن تنجزه هي بقواها الذاتية، خاصة إذا أخذت بالاعتبار ظروف الزمان والمكان. فالزمان هو نهاية القرن التاسع عشر؛ حيث التنافس بين الدول الاستعمارية على أشده، وغيوم تضارب المصالح الامبريالية تلبد سماء العالم، مما أدّى في نهاية الأمر إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. والمكان هو فلسطين، بموقعها الاستراتيجي في قلب العالم القديم، الذي كان يشكل بؤرة اهتمام الدول الامبريالية. والصهيونية، بفعلها الذاتي، لم تكن لها مقومات الدخول في صراع العمالقة. ونظرة سريعة نلقيها على أسماء المشاركين في المؤتمر الصهيوني الأول (بازل ١٨٩٧)، تكفي لتثبيت القناعة بأن مثل هذه التركيبة لاقبل لها بطرح مثل المشروع الذي يدور الكلام عنه، إذا كانت تعتمد على ذاتها فحسب. من هنا، انصب التفكير الصهيوني، منذ البداية، على البحث عن شريك مناسب، يكون بالضرورة أحد المراكز الامبريالية الفاعلة. وهكذا، وضعت الحركة الصهيونية نفسها على «سكة» أوصلتها إلى حيث هي اليوم، وحكمت تطور مشروعها وصولاً إلى وضعه الراهن، حيث تغلب سمة الثكنة فيه على ملامح الدولة القومية. فالشراكة التي ضربتها الصهيونية العالمية مع المراكز الامبريالية كان لابد لها من أن تعكس موازين القوى بين الشريكين، وتكون بالتالي غير متكافئة، أي أن يكون أحد الشريكين هو الأكبر والآخر هو الأصغر. وهذه هي طبيعة العلاقة القائمة الآن بين اسرائيل، كشريك أصغر، والولايات المتحدة كشريك أكبر، في تجسيد المشروع الصهيوني بكل أبعاده.

وكان طبيعياً أن تفعل هذه الشراكة غير المتكافئة بين الحركة الصهيونية والمراكز الامبريالية فعلها في صياغة المشروع الصهيوني، بحيث تأتي متسقة مع تطلعات الشريكين ومتناسبة مع موازين القوى بينهما.

وهكذا، جعلت تلك الشراكة المشروع الصهيوني ذا شقين، أحدهما يهودي، يقوم على الوعي الصهيوني الزائف لـ«المسألة اليهودية»، وبالتالي الطرح الخاطىء لحلها؛ والثاني امبريالي، ينطلق من استراتيجية المركز الامبريالي الشريك لتجسيد مشروعه العام إزاء المنطقة. وبينما التقى الشقان على الخطوط العامة للمشروع المشترك، كان طبيعياً أن يفترقا في بعض التفاصيل وفي ترتيب جدول الأولويات في عمل المشروع. ففي حين أعطى الشق اليهودي الأولوية للاستيطان، على نية حل «المسألة اليهودية» بتهجير يهود العالم وتوطينهم في فلسطين، التي كان لابد من تهويدها، أرضاً وشعباً وسوقاً، كانت أولوية الشق الامبريالي من المشروع إياه التصدي لحركة الجماهير العربية وإحباطها للحؤول دون تحقيقها لأهدافها في الاستقلال والوحدة والتطور الاجتماعي. وكذلك أضفت تلك الشراكة على المشروع الصهيوني أبعاداً ثلاثة. ففي بعده الفلسطيني يرمي المشروع إلى تأمين القاعدة، سواء للاستيطان أو لآلة العدوان. وأمن الاستيطان يستلزم تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً، ولذلك كان إجلائياً، واعتمد نهج تغييب الشعب الفلسطيني وصولاً إلى تذويبه. أما آلة العدوان، فهي تحتاج إلى قاعدة آمنة تنطلق منها لاداء دورها خارج رقعة الاستيطان. والبعد العربي للمشروع الصهيوني يتمثل في الدور الامبريالي لآلته العسكرية، والذي يرمي إلى المساهمة الفعالة في تطويع حركة الجماهير العربية

لإملاءات المخططات الامبريالية الكبرى إزاء المنطقة. أما البعد الثالث، وهو الدولي، فيتمثل في الارتباط العضوي للمشروع الصهيوني بالمراكز الامبريالية، مع كل مايترتب على ذلك من سلوك على الصعيد العالمي.

والواقع أن المشروع الصهيوني بشقيه، اليهودي والامبريالي، وبأبعاده الثلاثة، الفلسطيني والعربي والدولي، هو ظاهرة فريدة من نوعها في العالم، وبالتالي، فلقيادته مفهوم أمني فريد، سواء على صعيد الأمن الجاري أو على مستوى الاستراتيجية العليا للكيان، أي المتعلقة بترسيخ مبرر وجوده. فأمن اسرائيل الجاري لايتوقف على مايحصل داخل خطوط وقف إطلاق النار معها، أو عندها، وإنما يتعدى ذلك إلى مراكز نشاط حركة الجماهير العربية، أي إلى العواصم العربية، على الأقل في دول الطوق. ومثل هذا الأمن لايستتب إلاَّ إذا تحكمت اسرائيل بالمسارات السياسية الجارية في تلك العواصم. وهذا الأمن، بحد ذاته، ينطوي على مفارقات تفتح فيه ثغرات، تجعله عرضة للخلخلة إذا اهتدي إلى النفوذ منها، إذ أنه، في محصلة الأمر، يرمي إلى «ضمان أمن العدوان الاسرائيلي»؛ مما يتطلب «أمناً مطلقاً». أما على صعيد «الاستراتيجية العليا»، فإن المفهوم الصهيوني لأمن اسرائيل أكثر تعقيداً وإغراقاً في الفرادة. فكون اسرائيل كياناً استيطانياً قيد الانشاء، لم يستكمل بعد، وهو حديث العهد، انطلق من نقطة الصفر في العلاقة بين جمهور المستوطنين والرقعة الجغرافية المعنية ــ فلسطين، يجعل من أمنها في هذا المجال، أي على مستوى الشق اليهودي من المشروع الاستيطاني، مسألة تتوقف على قدرة الحركة الصهيونية على تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً، وهذا رهن بمدى إجماع يهود العالم على الصهيونية والتزامهم بمبادئها ومنطلقاتها، من جهة، وبقدرة العمل الصهيوني على تغييب الشعب الفلسطيني، وصولاً إلى تذويبه خارج أرضه الوطنية، من جهة أخرى. والصهيونية لم تحقق أهدافها في هذين المجالين بعد، فلا هي حلَّت «المسألة اليهودية»، ولا هي نجحت في قطع علاقة الشعب الفلسطيني بأرضه الوطنية. وكون اسرائيل قاعدة عدوان، أي الشق الامبريالي من المشروع الصهيوني، يجعل من أمنها مسألة تتعلق بقدرتها على اداء الدور الموكل إليها في المنطقة، وعلى مستوى نجاعتها في هذا الاداء، إذ أن مدى تمسك المركز الامبريالي بالشراكة مع الصهيونية، وبالتالي رفده إياها بمقومات الحياة والقدرة على البقاء والتطور، رهن بمدى ماتقدمه اسرائيل من خدمات في إطار تحقيق المشروع الامبريالي الأم إزاء المنطقة. والواقع أن اسرائيل قد أحرزت، في شقها الامبريالي، نجاحاً أكبر بكثير مما أحرزته في الشق اليهودي منها.

وكما تقوم علاقة جدلية بين شقي المشروع الصهيوني، وجدلية هذه العلاقة هي التي تحكم صياغة المشروع وبناءه وصولاً إلى استكماله ونضجه، فهناك علاقة، جدلية أيضاً، بين أمن الشقين، حيث يبقى ضمان أحدهما رهن باستتباب الآخر. وشرط النجاح، وصولاً إلى استكمال المشروع، هو التوازن في هذه العلاقة، والذي لن يحصل إلا في حال التكافؤ بين الشريكين في المشروع الواحد. ولكن الشراكة بين الحركة الصهيونية والمركز الامبريالي «الأم»، كانت ولا تزال غير متكافئة؛ مما ترتب عليه انعدام التوازن بين شقي المشروع الصهيوني الواحد، اليهودي والامبريالي، وبالتالي الاتساق بين «أمنه»

الاستيطاني «وأمنه» العدواني. وطبيعة تلك الشراكة قد حتمت أن يكون الشريك الأكبر هو الأكثر إفادة منها، وهو ما يبدو واضحاً من حصيلة العمل الصهيوني في المنطقة؛ وأن يكون هو صاحب الكلمة الفصل والأخيرة في صنع القرار السياسي، رغم هامش الحرية الذي يتمتع به الشريك الأصغر، والذي يتناسب مع وزنه في المشروع؛ والأهم، حتمية أن يكون الشريك الأكبر هو الأكثر فعلاً في صياغة المشروع، وبالتالي تحديد طبيعته. وعليه، ولو سلمنا جدلاً أن همَّ الحركة الصهيونية الأول كان حلَّ «المسألة اليهودية» بإقامة «دولة قومية يهودية»، وكانت نية شريكها الأكبر، المركز الامبريالي، أن يجعل من تلك الدولة قاعدة متقدمة، فالأكيد أن له الغلبة. وهذا ما حصل فعلاً؛ حيث غلب طابع الثكنة على سمة الدولة في الكيان الاستيطاني الصهيوني. وهذا واضح من مقارنة، ولو سطحية، بين تنامي الآلة العسكرية الصهيونية، كتعبير عن الشق الامبريالي لاسرائيل، وبين تطور باقي المؤسسات فيها، تجسيداً للشق الاستيطاني منها.

إن «عسكرة» المشروع الصهيوني لم تكن وليدة الصدفة، كما أنها ليست حديثة العهد. فبناء الآلة العسكرية الصهيونية، وتطويرها بشتى الوسائل والأشكال، قد رافق الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ بدايته. ففضلاً عن الفيالق اليهودية التي أعدتها ودفعتها إلى القتال في الحربين العالميتين، الأولى والثانية، إلى جانب «الحلفاء»، عمدت الحركة الصهيونية إلى إنشاء قوة عسكرية في المستوطنات في فلسطين، وإعدادها للقيام بدورها في المستقبل. وقد كان لهذه الآلة العسكرية دور مزدوج، أصبحت تهيئة مستلزمات نجاحها في ادائه تشكل الركن الأساسي في «العقيدة الأمنية» للقيادة الصهيونية. فمن جهة، كان على الآلة العسكرية الصهيونية حماية الاستيطان اليهودي في فلسطين وتوسيع رقعته والاسهام في تثبيته وتطويره، ومن جهة أخرى، كان عليها أن تعد نفسها للقيام بمهامها خارج حدود احتلالها، تجسيداً لدورها الامبريالي. ونظراً لأهمية الدور الذي أنيط بتلك الآلة، فقد جهدت قيادة العمل الصهيوني على رفدها بوسائل القوة اللازمة لها لتستطيع الاداء بنجاعة، فنمت وتطورت بشكل لا يتوازى مع مؤسسات الاستيطان الأخرى؛ مما عزز عسكرة اسرائيل قلباً وقالباً. والواقع أن هذه الآلة العسكرية هي التي حسمت الصراع في فلسطين دون المؤسسات الاستيطانية الأخرى. فاحتلال فلسطين وتشريد شعبها وإخضاعه للظروف التي يعيشها اليوم، كان بفعل الآلة العسكرية الصهيونية، وليس بفعل نشاط المؤسسات الاستيطانية ونجاحها في تهويد فلسطين. والشعب الفلسطيني لم يرحل عن أرضه بسبب نجاح «الوكالة اليهودية» في إغراق البلد بالمهاجرين، فلم يعد فيه متسع لأهلها الأصليين؛ ولا بفعل نشاط «الصندوق القومي اليهودي» في استيطان البلد بكثافة لم تترك لأصحابه مجال البقاء فيه؛ ولا بسبب هيمنة المؤسسات الصهيونية على اقتصاد فلسطين بحيث اضطر شعبها للرحيل عنها؛ وإنما حصل ذلك نتيجة للعنف الفاشي الذي مارسته الآلة العسكرية الصهيونية على ذلك الشعب. وبذلك، صادرت تلك الآلة المهام التي من أجلها أقيمت المؤسسات الاستيطانية وحلت محلها. وقد استمر هذا النهج، وبوتيرة متصاعدة، خاصة بعد قيام الكيان الصهيوني. وقد لعب رئيس حكومة اسرائيل الأول، دافيد بن ــ غوريون، الدور المركزي

في هذا التوجه، وسار خلفه من بعده على خطاه. ومع انحسار موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بدا أن المشروع الصهيوني يواجه أزمة فعلية في شقه اليهودي، فراحت قيادته تعوض فشله الاستيطاني بتقوية شقه الامبريالي، عبر بناء آلته العسكرية، وتوسيع دائرة نشاطها، وزجها أكثر فأكثر بالانخراط في المخططات الامبريالية إزاء المنطقة. وهكذا، ولإثبات قدرتها العسكرية، وبالتالي إقناع المراكز الامبريالية أن بإمكانها الاعتماد عليها، كشرطي المنطقة، دخلت القيادة الاسرائيلية في المؤامرة الثلاثية للعدوان على مصر في حرب السويس. وكان لنجاح هذه التجربة، على الأقل عسكرياً، أثر بالغ في تشجيع القيادة الاسرائيلية على المضي قدماً في هذا النهج، كما لفت ذلك انتباه الولايات المتحدة إلى إمكانات توظيف قدرات اسرائيل العسكرية في خدمة مشاريعها المستقبلية. وعاودت اسرائيل الكرة، ولكنها قامت بها منفردة هذه المرة، في حرب حزيران (يونيو)، مما رفع مكانة اسرائيل في العالم الرأسمالي، وخصوصاً في اميركا، كما عزز موقع الآلة العسكرية في الكيان الصهيوني. وقد فتحت حرب حزيران (يونيو) صفحة جديدة في تطوير ارتباط الآلة العسكرية الاسرائيلية بالمركز الامبريالي في واشنطن، بحيث أصبحت امتداداً لأدواته فعلاً.

## خصوصية علاقة اسرائيل بأميركا
## هي حجر الزاوية في «أمن اسرائيل القومي»

تتضح، من العرض أعلاه، ولو بخطوط عريضة، طبيعة الكيان الصهيوني الذي لا يزال قيد الانشاء، والدور الأساسي الذي تلعبه الآلة العسكرية في بنائه وترسيخ وجوده، وبالتالي السمات البارزة للعقيدة الأمنية الاسرائيلية، سواء على صعيد الأمن الجاري أم على صعيد الاستراتيجية العليا للكيان. ونظراً للخلل القائم على مستوى البنية التحتية لاسرائيل، أي عدم التوازي فيها بين الجانبين، الديمغرافي والجغرافي، والذي يبرز في كون رقعة احتلالها أكبر من قدرتها على الاستيطان بكثير، وذلك على خلفية الأيديولوجية الصهيونية التي لا تزال تتمسك بمبدأ تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً، فإن القيادة الاسرائيلية تحاول أن تعوض هذا الخلل في الشق اليهودي من مشروعها عن طريق تقوية الآلة العسكرية الصهيونية، وبالتالي، زيادة وزن الشق الامبريالي من ذلك المشروع. وهذا يعني ضرورة توثيق ارتباط اسرائيل بالمركز الامبريالي، وتحديداً بأكثر البؤر رجعية فيه، أي في المجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي. وبذلك، تكون تلك القيادة تدفع باسرائيل نحو الانحياز الكامل إلى معسكر التوتير في العالم والعداء المكشوف لقوى السلام والانفراج الدوليين، مما من شأنه أن يزيد الاستقطاب في المواقف إزاء اسرائيل، سواء على الصعيد العالمي أم على صعيد الولايات المتحدة، وينعكس سلباً على مجمل جوانب الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، بدءاً بانحسار الهجرة اليهودية إلى اسرائيل وانتهاء بالانقسام الطائفي فيها. وعليه، فإن اعتماد القيادة الاسرائيلية لمبدأ تعويض فشلها في استكمال بناء «الدولة اليهودية» بتقوية الجيش الاسرائيلي وتوسيع دائرة نشاطه العدواني، قد زاد وزن الآلة العسكرية في اسرائيل، وبالتالي طابع الثكنة فيها على سمة

الدولة. وكان لابد أن ينعكس ذلك على العقيدة الأمنيـة التي تحكم تصرف القيـادة الصهيونية في عملها لتثبيت الكيان واستكمال بنائه؛ حيث أصبح ضمان موقع متميز لتلك الآلة في الاستراتيجية الاميركية العامة إزاء المنطقة، وهو ما يعبر عنه بخصوصية العلاقة بين اسرائيل والولايات المتحدة، يشكل الركن الأساسي فيما تسميه القيادة الصهيونية «أمن اسرائيل القومي». من هنا تهافت تلك القيادة على الانخراط في الأحلاف الامبريالية، وتفانيها في إثبات نجاعة قدرتها العسكرية، وتلهفها على ضمان موقع متميز لها في المحاور السياسية ــ العسكرية التي يتم تشكيلها في المنطقة، وبالتالي حساسيتها العالية لإمكان دخول أي طرف محلي في تنافس معها على ذلك الموقع.

إن وعي مفهوم القيادة الصهيونية لأمن كيانها هو المفتاح لإدراك ما يكمن وراء تصرف اسرائيل في مفاوضات التسوية، بدءاً بموقفها من «مـؤتمر جنيف»، وانتهـاءاً بسلوكها في المداولات مع النظام المصـري حول «الادارة الذاتيـة» في المناطق المحتلة ١٩٦٧. فمنذ البداية، كان واضحاً أن اسرائيل، بواقعها الراهن، خاصة بعد حـرب تشرين الأول (اكتوبر) وعلامة الاستفهام الكبـرى التي وضعت على فـاعلية الجيش الاسرائيلي، لم تكن ترغب في تسوية ولو مرحلية، على أرضية إنجازاتها في تلك الحرب، كما أنها لم تكن مهيَّأة لتسوية نهائية، وبـالتالي لاتخـاذ القرار الحـاسم بشأن حـدودها الجغرافية والبشرية والسياسية، في هذه المرحلة من تطورها، كمشروع استيطاني قيد الانشاء. فالخلل القائم فيها، على صعيد البنية التحتية، المتمثل في عدم التوازن بين الجغرافيا والديمغرافيا من مقومات بنائها ككيان سياسي، وكذلك الكوابح الأيديولوجية لدى القيادة الاسرائيلية كونها لم تجسد منطلقاتها الصهيونية على أرض الواقع، وتقديرها باستحالة إمكان تحقيقها في المستقبل المنظور، ناهيك عن العقبات السياسية الأخرى، ذلك كله كان حائلاً دون إمكان أن تنجز اسرائيل تسوية، ولو في إطار المشاريع التي كانت مطروحة في حينه، إلاَّ إذا أرغمت على ذلك، وعندها لن تكون التسوية سلمية. وقبول اسرائيل بتسوية على قاعدة أي من تلك المشاريع، بما فيها الاسرائيلية ذاتها، كـان سيضع اسرائيل أمام الخيار الصعب بين مبدأين أساسيين في العمل الصهيوني هما: تكامل الأرض ووحدانية الشعب، حيث لامكان للجمع بينهما في ظل الوضع الراهن في اسرائيل. فإما أن تنسحب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فتكون قد تنازلت عن مبدأ تكامل الأرض لصالح الحفاظ على وحدانية الشعب، وإما أن تضم تلك المناطق، فتكون قد فعلت العكس، وكلاهما مر، ناهيك عن غياب إجماع صهيوني حول أي من هذين المبدأين، بل على العكس، فجمهور المستوطنين في اسرائيل ينقسم حولهما إلى نصفين تقريباً، مما يجعل الحسم الطوعي في أي من الاتجاهين شبه مستحيل. ولذلك خرج بيغن بمشروعه للادارة الذاتية، الذي يرمي إلى بسط السيادة الاسرائيلية على الأرض، دون ضم السكان إلى المواطنية في الدولة اليهودية، أي مسخ وجودهم إلى منزلة اللاجئين على أرضهم، وتسويته بأوضاع بقية الشعب الفلسطيني في شتاته، أي أنها «تلجىء» ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي، كخطوة أخرى على طريق ضرب تماسكه ووحدته، وبالتالي تغييبه السياسي، وصولاً إلى تذويبه المادي. وكذلك فإن

القيادة الاسرائيلية، التي عَبَّأت جمهور مستوطنيها على فكرة «الحق التاريخي» لليهود في فلسطين كلها، وشحنته بضرورة التمسك بالمناطق المحتلة لحيويتها الأمنية، ورسخت لديه القناعة بقدرة الكيان العسكرية على حماية الاحتلال تحت كل الظروف، ليس بمقدورها بعد ذلك كله أن تواجه هذا الجمهور بقرار الانسحاب وتدافع عنه. ولكن اسرائيل التي دأبت على الكلام عن السلام، وعن تطلعاتها إلى الاستقرار في المنطقة، وجهدت في رسم صورة مشرقة لها، لدى الرأي العام العالمي، لم يكن بمقدورها الكشف عن موقفها الحقيقي، الرافض للتسوية بمفهومها الدارج، أي انسحابها من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، مقابل اعتراف الأنظمة العربية بشرعية قيامها، والعاجز عن إنجاز مثل هذه التسوية لأسباب ذاتية، فعمدت إلى عرقلة التسوية بأساليب ملتوية وبأشكال مموهة.

ولكن، عندما انقلبت التسوية إلى حلف، بفعل نشاط الولايات المتحدة واستفرادها برعاية المفاوضات عليها، وعبور نظام السادات الكامل إلى الخندق الاسرائيلي في إطار المشروع الاميركي لاقامة تشكيل سياسي ـ عسكري في المنطقة، يكون همه «أمن الخليج» أولاً، لم يعد بمقدور اسرائيل رفض السادات، لأن ذلك يعني خروجها عن المشروع العام، وبالتالي على إرادة «البلد الأم». ولكن رضوخ القيادة الاسرائيلية لإملاءات المشروع الاميركي، وفقاً لـ «مبدأ كارتر»، لم يكن يعني قبولها بالسادات حليفاً متكافئاً معها، يلعب دوراً موازياً لها في المنطقة، وبالتالي منافساً، ولو قوة، لها على موقعها المتميز في الاستراتيجية الاميركية. والواقع أن كلام السادات عن مبادرته وأهدافها، وكذلك ما روجته وسائل إعلام نظامه من تفسيرات لدوافعه إلى اتخاذ هذه الخطوة، والحديث عن ضرورة تسليح الجيش المصري بأسلحة أميركية وإعداده للقيام بدور مركزي في حماية «أمن الخليج»، وكذلك في افريقيا، قد أشعل الضوء الأحمر لدى القيادة الاسرائيلية من إمكانية دخول السادات في تنافس معها على خصوصية علاقتها بأميركا، فعمدت إلى قطع الطريق عليه بكل الوسائل. وقد زاد من قلق اسرائيل بعد مبادرة السادات، كون الادارة الاميركية استعملت نتائج حرب تشرين الأول (اكتوبر)، بل وقائعها، لاقناع القيادة الاسرائيلية بضرورة قبولها نظام السادات حليفاً استراتيجياً في إطار التشكيل المزمع إقامته في المنطقة. وفي الحوار الذي دار حول المسألة، طرحت الادارة الاميركية تقديرها، بناءً على تقويم مجرى القتال في حرب تشرين الأول (اكتوبر)، بأنه لن يكون بمقدور اسرائيل أداء دورها في المستقبل إذا بقيت «حاملة طائرات»، وبأنها تحتاج إلى «غور استراتيجي»، يشكله نظام السادات، وليكون بامكانها التفرغ للعمل في المشرق العربي. ولذلك ظلت حكومة بيغن تماطل وتناور وتضغط وتساوم حتى توصلت إلى ما تريده من ذلك النظام، وأولاً، وقبل كل شيء، تحجيم دور السادات، بل تقزيمه، وتوضيب موقعه خلفها في التسلسل حسب الأهمية في التشكيل السياسي ـ العسكري الاميركي. وإمعاناً في هذا التحجيم، أرادت حكومة بيغن أن تحرم السادات من أي دور، ولو ضئيل، فيما يمكنه تسميته المشاركة في «حل القضية الفلسطينية»، وبالتالي، الادعاء بأنه قد قام بواجبه القومي، وعليه، فلا يزال له موقع في زعامة العالم العربي وقيادته. فاسرائيل أرادت، عبر المماطلة الواضحة في مفاوضات

الادارة الذاتية، أن تحصر اهتمام السادات بمصر فحسب. ويبدو أنها تنوي الاستمرار في المماطلة إلى حين اقتراب موعد الانسحاب الثاني والأخير من سيناء، والمفترض أن يكون في شهر نيسان (أبريل) ١٩٨٢، لتضع خليفة السادات أمام الخيار الصعب، فاما فك الارتباط بين جانبي اتفاقية كامب ديفيد، المصري والفلسطيني، وبالتالي تنازل مبارك عن «دوره القومي»، واما تأجيل الانسحاب من سيناء إلى أمد غير مسمى، وإلى أن يتم الاتفاق على الادارة الذاتية. وبين مطرقة الوضع الداخلي في مصر، والذي يتأزم بسبب الضغط العربي، وبين سندان حكومة اسرائيل، والذي يتصلب بفعل الانقسام الداخلي، يعاني النظام المصري من أزمة خانقة، لامخرج له منها إلا بالقمع الداخلي، مع كل ما قد يترتب على ذلك من نتائج.

## بيغن يقطع الطريق على «المبادرة السعودية»

منذ أن تولت إدارة ريغان زمام الحكم في واشنطن، في بداية العام ١٩٨١، راحت تتحدث عن مبادرة تقوم بها في إطار «تسوية» النـزاع في الشرق الأوسـط، تأتي في الخريف، بعد أن تكون الانتخابات الاسرائيلية قد انتهت، وتبين الفريق الذي سيتولى الحكم هناك، وبالتالي الذي سيدير مفاوضات التسوية من جانبها. وعندهـا، تستدعي الادارة الاميركية، وحسب الترتيب، الرئيس المصري فالاسرائيـلي فالسعـودي، لزيارة واشنطن وإجراء محادثات هناك، تنير الطريق أمام الادارة الجديدة في تحركها المرتقب. وقبل توافد الزوار على واشنطن، قام وزير خارجيتها، الكسندر هيغ، بزيارة استطلاعية إلى كل من مصر واسرائيل والاردن والسعودية، وكان ذلك في خضم المعركة الانتخابية في اسرائيل. ولمناسبة زيارة هيغ، جرى توتير الوضع الأمني في زحلة؛ مما ترتب عليه رد سوري عنيف، أدّى إلى تدخل الطيران الاسرائيلي، فأزمة الصواريخ فزيارة المبعـوث الاميركي، فيليب حبيب... الخ. وفي مصر، سمع هيغ كلاماً عن استكمال اتفاقية كامب ديفيد، بما فيها إنجاز الادارة الذاتية، ليتسنى للأطراف المعنية المضي قدماً في تشكيل الحلف الذي تدعو واشنطن إلى تشكيله. والأكيد أنه سمع في الاردن كلاماً عن «الخيار الأردني»، الرامي إلى «حل القضية الفلسطينية» باشتراك الاردن، ومن خـلاله. ومن السعودية، تناقلت وكالات الأنباء حديثاً عن «الخيار الفلسطيني». أما في اسرائيل، فقد طرحت عليه المعارضة مشروعها في «الحل الوسط الاقليمي»، الذي هو الوجـه الآخر لـ «الخيار الأردني». وأما بيغن، فعرض عليه «الخيار اللبناني» أولاً، والذي يهدف إلى جر لبنان إلى التسوية على نسق كامب ديفيد، بعد إخراج قوات الردع السورية منه، وتصفية الوجود الفلسطيني المسلح فيه، والاستفراد بالحركة الوطنية اللبنانية وتطويعها. ويبدو أن مشروع بيغن استهوى الوزير هيغ، أو هكذا فهم بيغن موقفه، فعمد إلى تصعيد التوتر مع سوريا، وصولاً إلى «أزمة الصواريخ». وفي أوج هذا التصعيد ضد سوريا، قـام الطيران الاسرائيلي بالاغارة على المفاعل النووي العراقي وتدميره. وسكتت إدارة ريغان، بل دافعت، عن حكومة بيغن. ونجح هذا الأخير في الانتخابات، وشكل حكومته الصقرية الجديدة. وجددت حكومة بيغن عدوانها على الثورة الفلسطينية في لبنان، وصعدت غارات طيرانها وصولاً إلى قصف الأحياء السكنية في بيروت. وردت الثورة الفلسطينية بقصف

عنيف على المستوطنات الشمالية في فلسطين المحتلة. ثم جرى الاتفاق على وقف القصف المتبادل عبر الحدود اللبنانية. وطرحت الادارة الاميركية مشروعها لتسوية الوضع في لبنان. وتوالت الزيارات على واشنطن. وعلى أثرها أعلنت السعودية عن مبادرتها بشخص ولي العهد، الأمير فهد، كما أعلنت واشنطن عن «التعاون الاستراتيجي» مع اسرائيل، ولأمد طويل.

وقبلت اسرائيل البند الثامن من المبادرة السعودية فحسب، وهو الداعي إلى الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام، وبذلك تكون التقطت أهم ما ورد في تلك المبادرة، لأن ما عداه هو تلخيص لقرارات دولية وعربية مختلفة، كانت اسرائيل قد رفضتها سابقاً، وبتأييد من الولايات المتحدة. ومقابل هذا التطور في موقف السعودية، فتحت اسرائيل، وأعوانها في اميركا، النار على صفقة طائرات الاستطلاع (أواكس)، التي كانت الادارة الاميركية تنوي بيعها إلى السعودية. وكانت حجة اسرائيل، في موقفها هذا، أن الصفقة تعرض أمن اسرائيل إلى الخطر، ولم تقبل بكل التطمينات الاميركية القائلة بأن هذه الطائرات لن تستعمل ضد اسرائيل، وان من شأنها تعزيز «أمن الخليج»، الذي من أجله يقام التشكيل السياسي ــ العسكري في الشرق الأوسط، بقيادة الولايات المتحدة وانخراط عدد من دول المنطقة فيه، بمن فيها السعودية واسرائيل. وذهب بيغن إلى واشنطن، وانتزع الاعلان الصريح عن «التعاون الاستراتيجي»، ولكنه أصر على موقفه المعارض لتزويد السعودية بتلك الطائرات، رغم كل الضمانات التي قدمتها له إدارة ريغان. أما مؤيدو موقف اسرائيل في الكونغرس، وهم الأكثرية في مجلسي النواب والشيوخ، فقد بنوا معارضتهم على عدم استقرار النظام السعودي، مما قد يؤدي إلى وقوع هذه الطائرات في أيد معادية، فيتعرض أمن الولايات المتحدة للخطر، وذلك رغم كل القيود التي فرضتها الادارة الاميركية على استعمال تلك الطائرات من قبل السعودية.

الواقع أن قلق اسرائيل من صفقة طائرات «أواكس» سياسي وليس عسكرياً. فالأواكس هي طائرة نقل عادية، محدودة القدرة على المناورة، وتحتاج إلى حماية مكثفة ومعقدة في مواجهة المقاتلات المتطورة، والتي تمتلكها اسرائيل. ناهيك عن أن هذه الطائرات ستديرها طواقم أميركية، تخضع لقيادة اميركية، وليس سعودية، وبالتالي فخطرها الأمني على اسرائيل غير قائم. والخطر، كما تراه اسرائيل فعلاً، ليس من تلك *الطائرات في أيد سعودية، وإنما من السعودية وفي يدها تلك الطائرات*. فهي ترى، في تزويد السعودية بمثل هذه الطائرات، مؤشراً إلى نظرة واشنطن إليها، وإلى موقعها في الاستراتيجية الاميركية الجديدة في المنطقة، وبالتالي، فهي تعتبر السعودية منافساً، ولو قوة، لها على خصوصية علاقتها باميركا وعلى موقعها المتميز في المشروع الامبريالي العام. وكما وقفت اسرائيل ضد تزويد مصر بأسلحة اميركية متطورة وتقوية الجيش المصري في حينه، درءاً لأية إمكانية، ولو ضئيلة، لدخول نظام السادات في تنافس معها، ونجحت في ذلك، هكذا ستفعل بالسعودية، عندما تخوض هذه الأخيرة في الأخذ والرد معها على أرضية ما يسمى بالتسوية، والدلائل واضحة. وأول تلك الدلائل، ولعله ليس آخرها، هو الاعلان الصريح عن «التعاون الاستراتيجي»، والذي يبدو موجهاً أصلاً إلى السعودية

بالذات، إذ أنها هي الدولة العربية الوحيدة التي لاتزال تساورها تطلعات الحظوة لدى واشنطن، على قدم المساواة مع اسرائيل، انطلاقاً من المقولة البالية: «إن مصلحة اميركا معنا، فلماذا لا تعاملنا هذه بالتساوي مع اسرائيل». وقد جاء الاعلان عن هذا «التعاون الاستراتيجي» بناء على طلب بيغن وإلحاحه، وهو يعلم أن الذي بين اسرائيل واميركا أشد من التعاون وأقوى من الحلف. ولكن بيغن أراد قطع دابر تلك الأوهام التي تراود السعودية، كما أنه بحاجة إلى مثل هذا الاعلان لأسباب اميركية دعاوية واسرائيلية داخلية.

إن التصريح بـ«التعاون الاستراتيجي» هو بمثابة الاعلان عن انخراط اسرائيل في التشكيل السياسي ـ العسكري الذي يجري انشاؤه في المنطقة، على أرضية «مبدأ كارتر»، والذي يركز في مرحلته الراهنة على مصر واسرائيل والاردن والسعودية، وبعض التوابع من دول الخليج والسودان والصومال. ويقوم هذا التشكيل على مبدأ التواجد العسكري الاميركي في الدول المشاركة فيه، سواء في زمن الحرب أم في زمن السلم، وفي قواعد ثابتة أو عائمة، كما يعتمد على قوات التدخل السريع الاميركية، مع كل ما يترتب على ضرورة سرعة نقلها ووصولها إلى ساحة عملها من تطوير للمرافق المحلية من مطارات وموانىء وغيرها، ووضعها تحت تصرف تلك القوات عند الحاجة. وكذلك تحديد مناطق تحشيد للجيوش وتخزين للمؤن والأعتدة والذخائر والوقود وسواها، تقوم الجيوش المحلية، أو بعضها، بحراستها وصيانتها... الخ. وتنطوي فكرة التشكيل على تقوية الجيوش المحلية وتسليحها وربطها، بعضها بالبعض الآخر، في مخطط استراتيجي يمكنها من مساندة بعضها بعضاً عند الحاجة. كما يقوم بين أطراف التشكيل، المحلية والخارجية، «تعاون اقتصادي»، تدعم بموجبه الدول الفنية الأخرى الفقيرة، وكل ذلك برعاية الولايات المتحدة وتنسيقها، وتحت شعارات التهويل بالخطر على «أمن المنطقة واستقرارها» من «النوايا التوسعية» للاتحاد السوفياتي، ومن «الحركات الراديكالية الحليفة له محلياً».

من حيث الجوهر، لا جديد في العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية من إعلان «التعاون الاستراتيجي» بينهما، فمضمون هذه العلاقة واحد، قبل الاعلان وبعده. أما التغيير في الشكل فله فوائد تكتيكية، تعين الطرفين على تذليل العقبات القائمة أمام تشكيل الحلف الجديد. فمن زاوية نظر اسرائيل، جاء هذا الاعلان ليضع النقاط على الحروف، فيما يتعلق بشروط اسرائيل لتسهيل مهمة واشنطن في إنجاز مشروعها. فقد ضمنت، وبشكل علني، موقعها المتميز في التشكيل الجديد، والذي تعتبره حجر الزاوية في «أمنها القومي»، والذي من شأنه أن يعود عليها بمردود اقتصادي وفير، يعينها، كما تقدر، على المضي في استكمال مشروعها الاستيطاني. وكذلك، وعبر هذا الموقع وما يترتب عليه من مهام تلقى على عاتق اسرائيل، وبالتالي، لأهميتها في هذا التشكيل، سيكون بمقدور القيادة الصهيونية ابتزاز الأطراف الحليفة الأخرى على صعيد البعد الفلسطيني. وستكون ذريعة اسرائيل في هذا المجال الادعاء بأن الحلول المطروحة للقضية الفلسطينية، خارج مشاريعها هي، ستؤدي بالضرورة إلى زعزعة أمن اسرائيل، وبالتالي، إلى إضعاف فاعلية هذا التشكيل الأميركي. وبكلام آخر، ستضع اسرائيل بقية الأطراف أمام أحد خيارين، فإما نجاح

المشروع الاميركي، وإما «دولة فلسطينية»، وهي تعتقد، وربما صادقة، أن الخيار الأول هو الذي ستجمع عليه أطراف الحلف. وسيكون هذا الابتزاز موجهاً أصلاً ضد السعودية، التي من الواضح أن اسرائيل تسعى إلى تحجيم دورها في قيادة المنطقة العربية. وكما فعلت اسرائيل مع نظام السادات، ورفضت أن تفتح أمامه مجال المشاركة في «حل القضية الفلسطينية»، وبالتالي، إتاحة الفرصة له ليلعب «دوراً قومياً» يعينه في المعركة التي يخوضها على الصعيد العربي، هكذا تخطط القيادة الاسرائيلية للسلوك مع السعودية، عندما يأتي دورها. والأكيد، أن السعودية، على الرغم من إمكاناتها الاقتصادية، أرق عوداً من مصر، والعائلة المالكة فيها أكثر عرضة للابتزاز من النظام المصري. وعلى الأقل، فإن اسرائيل تخطط لكسب المعركة معها دون قتال، إذ ليس للسعودية قوة عسكرية قادرة على حماية قرارها السياسي، إذا افترضنا حسن النية، وجدية السعودية في طرح مبادرتها. واسرائيل، التي لم تهتز من «المبادرة الاوروبية»، وكذلك من «المبادرة السوفياتية»، لن تقلقها «مبادة الأمير فهد»، وهذا واضح من مواقفها المعلنة. واسرائيل على ثقة بأن واشنطن لاتقف وراء المبادرة السعودية، حيث الظاهر أن هذه الأخيرة تريد تجنيد أوروبا وراء مبادرتها كوسيلة للضغط على واشنطن. والسعودية، التي لا يبدو أنها ستنجح في ضغطها على واشنطن لابتياع عتاد عسكري، سيكون أكيداً في أيد أميركية، رغم المبالغ الطائلة التي ستدفعها لقاء ذلك، لن يكتب لها النجاح في حمل الادارة الاميركية على الضغط على اسرائيل لتمرير «الخيار الفلسطيني».

والاعلان عن «التعاون الاستراتيجي» من شأنه أن يرسخ لدى عدد من الأطراف العربية مقولة السادات الشهيرة إنه «بقتاله لاسرائيل إنما يقاتل اميركا، وهو لا قبل له بذلك». وعليه، فلا بد من القبول بواقع الأمر، والرضوخ لاملاءات موازين القوى. وفي مؤتمر القمة الأخير لأطراف الصمود والتصدي تم التقاط هذه النقطة، حيث ورد في البيان الختامي الصادر عنه أن هذا «التعاون الاستراتيجي» هو بمثابة إعلان حرب اميركية ـ اسرائيلية على الشعوب العربية، ودعا البيان إلى الوقوف بحزم في وجه هذا العدوان الجديد.

والأكيد أن هذا الإعلان يسهل على القيادة الاسرائيلية عدداً من الأمور الاجرائية في العلاقة مع الولايات المتحدة، فكون نشاط الجيش الاسرائيلي في إطار الحلف سيجري ضمن الخطة الموضوعة اميركياً فإن مستلزمات هذا النشاط، ميزانية، عتاد، أسلحة... الخ، ستدخل في ميزانية الجيش الاميركي، وتحول إلى اسرائيل، مما يسهل على الحكومة الاسرائيلية، وكذلك على الادارة الاميركية، التمويه على حجم المساعدات التي تقدم لاسرائيل، والتي يدور كلام كثير عنها، داخل الولايات المتحدة وخارجها، مما يعطي الانطباع لدى الرأي العام الأميركي، بأن اسرائيل هي عبء على الولايات المتحدة وليست ذخراً لها. وأكثر من ذلك، فإن هذا الاعلان من شأنه أن يحسن صورة اسرائيل أمام الرأي العام الأميركي: إذ أنه سيصورها وكأن الولايات المتحدة هي المدينة لها، لما تقدمه من خدمات في سبيل حماية المصالح الاميركية، والعالم الرأسمالي، في الشرق الأوسط.

وكذلك فإن هذا «التعاون الاستراتيجي» يقضي ببناء مرافق ومستودعات، للأعتدة والذخائر والمؤن، في اسرائيل، وتوكل إلى قطاعات من الجيش الاسرائيلي مهمة الاشراف عليها وصيانتها، وكل ذلك بثمن. كما اتفق على شراء بعض المعدات والذخائر وكذلك المؤن والأدوية من الصناعة الاسرائيلية. وكذلك، وبالإضافة إلى أن هذه المستودعات ستكون تحت تصرف الجيش الاسرائيلي عند الحاجة، مما يلغي لزوم إقامة جسور جوية لنقل المساعدات المستعجلة، فإن فرق الصيانة الاسرائيلية ستبقى تطل على التقنية العسكرية الحديثة، وتستفيد منها في الصناعة العسكرية المتنامية فيها، واللائحة طويلة.

إن الانطباع الأولي، قبل طرح الموضـوع للمناقشـة في الكنيست، هو أن هـذا «التعاون الاستراتيجي» يحظى بقبول واسع لدى الجمهور الاسرائيلي والمؤسسة الحاكمة، وغني عن القول أنه يلقى القبول في المؤسسة العسكرية وامتداداتها. فهو حلم قد تحقق. ولكن هناك معارضة خافتة له، تأتي من جانبين: الأول صقري، يرى في إعلان العلاقة مع اميركا عاملاً سلبياً، من شأنه أن يحد من حرية اسرائيل في التحرك، نظراً لاعتبارات موقف واشنطن وعلاقاتها العربية، إذ لم يعد بالامكان التغطية على تواطئها مع اسرائيل في مجمل نشاطها السياسي والعسكري، ولن يكون ممكناً بعد اعتبار الولايات المتحدة طرفاً محايداً يقتضي إليه لحل المشاكل. والثاني، حمائمي، ليبرالي، جانح إلى اليسار، يرى أن حكومة بيغن قد دفعت اسرائيل دون رجعة، إلى التورط في صراع العمالقة، حيث أصبحت جزءاً عضوياً من استراتيجية أميركا العالمية، مما يشكل خطراً كبيـراً على اسـرائيل والمشروع الصهيوني، خاصة في ظل موازين القوى القائمة في العالم حالياً.

# دروز الجولان
# نهوض وطني في مواجهة الضم

وليد الجعفري

## محاولات اسرائيل لضم الجولان

تحركت السلطات الاسرائيلية في الهضبة السورية المحتلة على محورين متكاملين، الأول: **تجاه الأرض السورية المحتلة**، والثاني **تجاه المواطنين السوريين في الهضبة**. وكلا الاتجاهين ينـدرج في اطار السياسة الاسرائيلية الرامية إلى عزل الجولان وسلخه عن الوطن الأم سوريا، ثم ضمه بصورة نهائية إلى اسرائيل.

فعلى صعيد **الاتجاه الأول**، اتفقت كافة الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ ١٩٦٧ ـ ١٩٨١، على موقف واحد مفاده: «عدم الانسحاب من الهضبة السورية» وينطبق هذا الموقف، على حكومات المعراخ، والليكود على السواء. ففي عهد **المعراخ**، التزمت كافة الحكومات المعراخية، بالموقف السابق، وأقصى ما قدمته هذه الحكومات من مرونة، هو موقف حكومة اسحق رابين، حيث أعلن: «حتى إذا تحقق السلام الحقيقي، لا يجوز الانسحاب من الجولان،... ولكن ليس من الضروري التمسك بالخط القائم حالياً»[١].

وقد أوضح رابين رأيه في هذا الموضوع أكثر من مرة، حيث قصد بذلك إمكانية إجراء «تعديلات تجميلية طفيفة» على الحدود، في حال التوصل إلى سلام حقيقي مع سوريا. وبناء على هذا الموقف، بذلت حكومات المعراخ قصارى جهدها لفرض الحقائق المنتهية على الأرض، لرسم المستقبل السياسي للهضبة السورية، معتبرة هذه المنطقة «منطقة إستيطانية» بكل معنى الكلمة (مساحات واسعة، كثافة سكانية عربية ضئيلة، مصادر طبيعية، مواقع استراتيجية...). كما اعتبرتها هذه الحكومات «منطقة أمنية من الدرجة الأولى». وقد شكلت الخصائص، الديموغرافية والطبيعية والاستراتيجية للهضبة، مغريات كبيرة لإسرائيل تنسجم مع الطبيعة التوسعية الاسرائيلية، خصوصاً وأن الهضبة السورية، لا تشكل معضلة ديموغرافية لإسرائيل كما هو الحال في الضفة الغربية. أما من الناحية الأمنية، فقد أجمعت كافة الأوساط الاسرائيلية المختصة، على أهمية الهضبة

السورية المحتلة من الناحية العسكرية، حيث توفر هذه المنطقة ـ برأي تلك الأوساط ـ عمقاً استراتيجياً لإسرائيل، والسيطرة عليها تؤمن السيطرة على وادي الحولة وغور الأردن وشمال فلسطين. كما انها «نقطة قفز» تشكل تهديداً مستمراً لدمشق، ولأنابيب النفط التي تصب على شواطىء البحر المتوسط[٢]. وترى الأوساط العسكرية الاسرائيلية أن الجولان هو «اسفين دفاع اسرائيل» في مواجهة الجيش السوري. وعدا الدوافع العدوانية والتوسعية والاستيطانية، تعتبر اسرائيل الهضبة السورية «برج المياه» الرئيسي لها والسيطرة على الهضبة، تحول دون محاولات تحويل المياه وحجبها عن اسرائيل التي تعاني، أساساً، من أزمة مائية خانقة. وبصورة عامة تمكنت اسرائيل من تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة من جراء احتلالها للهضبة والسيطرة على مقدراتها، ومصادرها الطبيعية وعلى مناطقها السياحية، ومياهها المعدنية، حيث قامت سلطات الاحتلال ببناء قاعدة إقتصادية للمستوطنات، توفر إنتاجاً صناعياً وزراعياً كبيراً. فالأراضي الزراعية التي تسيطر عليها المستوطنات تشكل «احتياطياً زراعياً» ضخماً لإسرائيل. من هذه الزوايا لعب الاستيطان اليهودي، بعد ١٩٦٧، دوراً كبيراً في السيطرة على الأراضي العربية في الهضبة، وليس من قبيل الصدفة أن تقام أولى مستوطنات المناطق المحتلة في الجولان، فما كادت مدافع الحرب تهدأ حتى أقيمت أول مستوطنة باسم «ميروم هجولان»، بتاريخ ١٦/٧/١٩٦٧. وقد أقيمت بمبادرة مستوطني الجليل، وبدعم من الحكومة الاسرائيلية، والحركات الاستيطانية[٣] واشتملت الخارطة الاستيطانية، خلال عهد المعراخ، على ٢٥ مستوطنة موزعة على طول الهضبة المحتلة وعرضها، وتتسم جميعها بالصبغة العسكرية، من حيث مواقعها وطبيعة بنائها وتحصيناتها. وحسب المنظور الاسرائيلي، أدخل وجود هذه المستوطنات تعديلات جذرية على مفهوم «الدفاع الشامل»، وأدى إلى دمج الوظائف الأمنية ـ العسكرية للمستوطنات، في إطار الجهاز الأمني ـ العسكري المركزي. ومن أجل إحكام السيطرة على الهضبة السورية، قامت سلطات الاحتلال بشق شبكات الطرق الطولية والعرضية، وأجرت جملة تغييرات على الأرض، بهدف تغيير معالم المنطقة تمهيداً لضمها.

أما في **عهد الليكود**، فقد جرى التعامل مع الهضبة السورية المحتلة انطلاقاً من موقف توسعي استراتيجي مشابه، خصوصاً وان الهيكلية الاستيطانية ـ العسكرية التي بناها المعراخ، تشكل منطلقاً لاستكمال السيطرة على الهضبة وضمها. وبناء عليه، أعلن قادة الليكود، في مناسبات مختلفة، عن نوايا اسرائيل لضم الجولان، وعدم الانسحاب من المنطقة. ويعتبر تصريح رئيس الحكومة مناحيم بيغن، في هذا المجال، تلخيصاً لمجمل مواقف حكومتي الليكود، حيث قال: «إن اسرائيل لن تتنازل أبداً عن هضبة الجولان، حتى لوكان ذلك مقابل سلام مع سوريا»[٤]. إلا انه من الملاحظ أن الأهمية الاستيطانية التي أولاها الليكود للجولان، لم تكن على الأهمية نفسها التي منحها المعراخ للمنطقة. وهذا الأمر لايرجع إلى إهمال الليكود للجولان من الناحية الاستيطانية، بل على العكس، فقد أقيمت المستوطنات الجديدة، وعزّزت المستوطنات القائمة، ولكن وتيرة ذلك لم تكن موازية لوتيرة الاستيطان في المناطق الأخرى، وخصوصاً الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد

اعتبرت هاتان المنطقتان في أعقاب زيارة السادات للقدس وطرح مشروع الحكم الذاتي الاداري، وما تلا ذلك من معاهدات واتفاقات، أكثر إلحاحاً من بقية المناطق، لذلك، ارتأت حكومة بيغن، في بداية الأمر، أن لا ضرورة لتركيز الجهود في الهضبة السورية على حساب الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدت وكأنها في تسابق مع الزمن لاستكمال الخارطة الاستيطانية قبل تطبيق الحكم الذاتي عليهما. فهناك مشروع سياسي مطروح بشأن الضفة والقطاع، وهذا المشروع يستوجب استكمال الإجراءات على الأرض، لرسم أفقه وأبعاده بما يتلاءم مع الموقف الاسرائيلي. إضافة إلى ذلك، تعتبر مسألة ضم الجولان وعدم إعادته إلى سوريا نقطة إجماع بالنسبة للشارع السياسي الاسرائيلي، ونقطة التقاء بين كافة القوى السياسية الصهيونية. من هنا، لا تحتاج الهضبة السورية إلى تلك السرعة التي تحتاجها الضفة الغربية وقطاع غزة. وهكذا اكتفت حكومة الليكود، خلال السنتين الأوليين من توليها السلطة، بتدعيم المستوطنات القائمة وتعزيزها. وفي أواخر ١٩٧٩، بدأت حكومة الليكود تولي الهضبة اهتماماً ملحوظاً، على الصعيدين السياسي والاستيطاني، خصوصاً وأن ماتم الاتفاق عليه مع مصر، بشأن إخلاء مستوطنات مشارف رفح وسيناء، قد أثار مخاوف المستوطنين الاسرائيليين في الهضبة، وخلق لديهم بعض الشكوك حول نوايا الحكومة من مستقبل الجولان السياسي. فالتقت النزعة التوسعية الاستيطانية، مع الرغبة في كسب المستوطنين وتهدئة خواطرهم، وإثبات حسن النوايا تجاههم، وعلى خلفية هذه التطورات، أقيمت المستوطنات الجديدة، وعزِّزت المستوطنات القائمة، وطرحت المشاريع الاستيطانية، وقدِّمت إلى الحكومة والكنيست مشاريع عدة تقضي بتطبيق القانون الاسرائيلي على الهضبة السورية، وازدادت الهجمة على السكان العرب في الجولان، لدفعهم إلى تقبل الهوية الاسرائيلية والانسلاخ عن وطنهم سوريا. وقد استغلت السلطات، في هذا المجال، قلة من المنتفعين من أبناء الطائفة الدرزية في قرى الجولان، مستفيدة في ذلك من سياستها السابقة التي اتبعتها ضد أبناء الطائفة العربية الدرزية في فلسطين.

## الموقف الاسرائيلي من مواطني الهضبة

أسفر عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ عن تدمير العديد من القرى العربية السورية في الجولان، وعن تهجير أكثر من ٩٠ بالمئة من سكان الهضبة. فمن بين نحو ٨٠ قرية سورية، كان يعيش فيها نحو ١٣٠ ألف نسمة، لم يبق حالياً سوى ١٤ ألف مواطن سوري[٥] يتوزعون على أربع قرى تقع في شمال الهضبة، وهي: مجدل شمس، بقعاتا، مسعدة، عين قينيا. وسكان هذه القرى من المواطنين السوريين الدروز(*). وتقدر مساحة

(*) تعتبر قرية مجدل شمس من أكبر قرى الهضبة السورية حالياً. وتقع على المنحدرات الجنوبية الشرقية لجبل الشيخ. كما تقع في جنوبها الغربي، قريتا مسعدة وبقعاتا. أما عين قينيا، فتقع بين بانياس ومسعدة، وتبعد عن مجدل شمس نحو الغرب، حوالي ٩ كلم. جميع سكان هذه القرى من الطائفة الدرزية، باستثناء عائلتين مسيحيتين تقيمان في عين قينيا. وتذكر بعض المصادر الاسرائيلية أن عدد القرى الدرزية في الهضبة خمس قرى وليس أربعاً، والمقصود بالقرية الخامسة، قرية «الغجر» التي دخلتها اسرائيل بعد انتهاء الحرب وألحقتها بالقرى الأربع بسبب وضع خاص للقرية نجم في أعقاب حرب حزيران.

الأراضي التي تشغلها هذه القرى بـ ٥٠ ألف دونم من ضمن مساحة الجولان الكلية، وهي مليون ومئتي ألف دونم تتوزع عليها المستوطنات الاسرائيلية[٦].

وقد لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٦٧، إلى اتباع سياسة مبرمجة تجاه المواطنين السوريين في الهضبة، مستغلة في ذلك عددهم القليل من جهة، وبرامجها السابقة تجاه أبناء الطائفة العربية الدرزية في مناطق ١٩٤٨ من جهة ثانية، والرامية إلى سلخ الطائفة عن انتمائها القومي، وزرع بذور الخلاف بين أبناء الشعب الواحد. لذلك فإن من الضروري التعرض بصورة عامة، للمخططات الاسرائيلية تجاه الطائفة العربية الدرزية في فلسطين، والربط بينها وبين المشاريع الاستعمارية المختلفة، تجاه دروز المشرق، وصولاً إلى طبيعة السياسة الاسرائيلية وأبعادها تجاه الدروز في الجولان.

## الموقف الاسرائيلي من الدروز الفلسطينيين

تعرضت الطائفة الدرزية في فلسطين، منذ عام ١٩٤٨، إلى سياسة مزدوجة، طرفها الأول: حملات القمع والاضطهاد والمصادرة، وذلك كجزء من الاضطهاد الذي تعرض له مجمل الشعب الفلسطيني بجميع طوائفه وفئاته، وطرفها الثاني: حملات الدس والتزوير والتجهيل. وقد رمت السلطات الاسرائيلية، من وراء سياستها، إلى عزل أبناء الطائفة الدرزية عن بقية أبناء الشعب الفلسطيني، والحد من نشاطهم الفعّال في مقارعة السلطات الاسرائيلية. وتنفيذاً لسياسة العزل، اتبعت السلطات عدة أساليب، على غرار: تغذية الولاءات العائلية والعشائرية، والإبقاء على القيادات التقليدية، والمحافظة على الأوضاع المتردية للطائفة الدرزية، على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، وبث روح التفرقة والصراع سواء داخل القرية الواحدة من خلال الصراعات العائلية، أو في المناطق المختلفة التي يتواجد فيها أبناء الطائفة، كالخلاف المفتعل بين دروز الجليل الأعلى، ودروز الكرمل. وقد عملت السلطات الاسرائيلية على إحباط أي توجه لتنظيم نضال الطائفة الدرزية في إطار النضال العام للشعب الفلسطيني من خلال الأحزاب الوطنية والتقدمية. ومقابل ذلك، ساهمت في خلق تجمعات ومنظمات موالية لها. يقف على رأسها ذوي المصالح الضيقة، مثل «الكشاف الدرزي الاسرائيلي» و«المنظمة الدرزية الصهيونية» وغيرها. وتوجت السلطات الاسرائيلية إجراءاتها هذه بفرض قانون الخدمة الإجبارية على أبناء الطائفة الدرزية، وكان ذلك في عام ١٩٥٥. ودائماً، كانت السلطات تتظاهر وكأنها الطرف الحريص على مصلحة الطائفة الدرزية، وطرحت عدة شعارات، أرادت منها استمالة أبناء الطائفة، مثل: «التوجه الخاص للدروز»، وأوجدت ما يسمى بـ «التعليم الانفرادي الخاص للطائفة» و«المدارس الثانوية الدرزية»، وفرضت مادة «التراث الدرزي» على أبناء الطائفة، وغير ذلك من الشعارات والتوجهات[٧]. وقد واجهت كافة هذه الأساليب، مقاومة كبيرة من أبناء الطائفة الدرزية، فنشأت بعض التنظيمات المعارضة للسياسة الاسرائيلية، منها من فشل ومنها من استمر في نضاله ولا يزال فاعلاً، وأبرز هذه التجمعات: «لجنة المبادرة الدرزية» التي تعتبر حالياً الإطار التقدمي الوحيد الذي يتجمع حوله أبناء الطائفة العربية الدرزية في فلسطين. ولهذه اللجنة برامجها المتعددة الجوانب، ومن أولى مهامها النضال لإلغاء التجنيد الإجباري. والجدير بالذكر أن «لجنة المبادرة» قد تأسست في أوائل عام

١٩٧٢، وأصدرت بيانها الأول في أيار (مايو) ١٩٧٢[٨]، إلا ان جذور نشأتها تعود إلى الأيام الأولى التي فرضت فيها السلطات الاسرائيلية قانون التجنيد الاجباري على أبناء الطائفة الدرزية.

إن ما تقدم لا يعني أن المخطط الصهيوني قد اقتصر على الدروز الفلسطينيين، بل تجاوزهم ليطال كافة أبناء الطائفة العربية الدرزية في سوريا ولبنان.

وينسجم هذا المخطط، مع المخططات الاستعمارية السابقة واللاحقة تجاه أبناء الطائفة، حيث شكلت مهمة عزل الدروز وسلخهم عن انتمائهم القومي، هدفاً إستعمارياً دائماً، لدى كافة المستعمرين الذين تناوبوا على المنطقة، منذ العهد المملوكي، مروراً بالسيطرة العثمانية وفترة الانتداب الفرنسي والبريطاني على المشرق العربي، حتى يومنا هذا. وذلك بغية تفتيت وحدة الشعب العربي، وتوجيه ضربة إلى الوطن العربي، وتجزئته إلى كيانات طائفية متعددة تعمل على خدمة الاستعمار، وتسهل إحكام السيطرة على المنطقة. ومن أبرز محاولات إقامة كيان مستقل للدروز، إقتراح نابليون بونابرت على الأمير بشير في ١٧٩٨ لإقامة سلطة مستقلة في بيروت وجوارها، ثم المحاولة الفرنسية التي قسمت بلاد الشام إلى خمسة كيانات ذات سيادة، من ضمنها «دولة جبل الدروز» وعاصمتها السويداء، وقد تمكن أبناء الطائفة الدرزية بنضالهم الدؤوب، من إسقاط هذا الكيان المصطنع، إلى أن جاء مشروع ايزنهاور، ليطرح مجدداً هذا التوجه الاستعماري[٩]. وقد أعيد إحياء المخطط الأميركي ــ الاسرائيلي، بعد سقوط هضبة الجولان في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حيث شرعت السلطات الاسرائيلية بتحريك بعض أعوانها للاتصال ببعض الأشخاص في سوريا ولبنان للتنسيق في تنفيذ هذا الهدف، إلا أن الأخيرين قاموا بفضح المخطط وكشفه عن طريق الاتصال بالجهات العربية المعنية، وينطوي المخطط الجديد على إقامة **إمارة درزية** تمتد، حسب ما جاء فيه، من جبل العرب إلى الشاطىء اللبناني، محيطة بإسرائيل، وتشتمل على محافظة القنيطرة، قطنا، وبعض قرى غوطة دمشق، وقضاءي حاصبيا وراشيا، ثم الشوف، وقضاء عاليه حتى خلدة، بما في ذلك الشويفات. وحسب المشروع، ستكون العاصمة إما السويداء أو بعقلين، وسيكون علمها، هو نفس العلم الذي فرضته فرنسا على «الدولة الدرزية»، بعد تقسيمها لسوريا، والمكون من خمسة ألوان[١٠]. وقد لعب نضال الدروز في الجولان وأولئك الذين تظاهروا بقبول المخطط ثم قاموا بفضحه لدى الجهات المعنية، دوراً كبيراً في إفشال المخطط وإحباطه.

أما بالنسبة **لدروز الهضبة السورية المحتلة**، فقد كشف وزير الدفاع السابق موشي دايان، في أعقاب الحرب مباشرة، عن حقيقة النوايا الاسرائيلية تجاه أبناء الجولان، وذلك حين صرح لدى زيارة له للهضبة انه «إذا طلب الشباب الدروز في الهضبة، التطوع في جيش الدفاع الاسرائيلي، فسوف نجيب على طلباتهم بالإيجاب»[١١]. وكان هذا التصريح بمثابة الإطار العام للسياسة الاسرائيلية المبيتة تجاه المواطنين السوريين في الهضبة المحتلة. كما اعتبر هذا التصريح مبادرة جديدة لتكرار التجربة

القاسية، التي مرت بها الطائفة العربية الدرزية في فلسطين، حيث لجأت السلطات الاسرائيلية، في البداية، إلى فتح باب التطوع في الجيش ضمن إطار فرقة الأقليات، التي تضم في صفوفها، إلى جانب الدروز، الشركس والبدو والمسيحيين[١٢]. ثم سنت السلطات، لاحقاً، قانون التجنيد الإجباري وفرضته على أبناء الطائفة الدرزية. وإعلان دايان هذا، يعني أن هناك نوايا مخفية لفرض القانون الاسرائيلي على الهضبة السورية، ومنح المواطنين هويات اسرائيلية، حيث أن التجنيد الاجباري لايجوز إلا لمن يحمل الجنسية الاسرائيلية. وقد جوبهت دعوته برفض قاطع من أهالي الهضبة؛ الأمر الذي دفع السلطات إلى إرجاء المخطط والتمهيد له قبل طرحه. ولكنها كانت تعود، بين الحين والآخر، إلى طرح الموضوع لمعرفة ردات فعل أهالي الجولان حياله، مستخدمة في ذلك بعض الموالين للحكم العسكري من سكان الهضبة بهدف إظهار الأمر وكأنه نابع من رغبة السكان وليس مفروضاً عليهم. في الوقت نفسه، شرعت سلطات الحكم العسكري بتنفيذ برنامجها العملي في الهضبة، الذي اعتبر ملازماً لأي توجه يرمي إلى سلخ الهضبة نهائياً عن سوريا، وضمها إلى اسرائيل بعد تطبيق القانون الاسرائيلي عليها.

وقد اشتمل البرنامج العملي على عدة **إجراءات إدارية وتنظيمية وسياسية واقتصادية**، يمكن إيجازها على النحو التالي:

**أولاً ــ قمع المقاومة الشعبية في الهضبة، وزج الزعماء الوطنيين في السجون**: إذ فور إنهاء الحرب استخدمت السلطات العسكرية سياسة «اليد القوية» تجاه مواطني الهضبة السورية بصورة عامة، والزعماء الوطنيين والمثقفين بصورة خاصة، رامية من وراء ذلك إلى كبح جماح حركة المقاومة، التي نشأت في الهضبة قبل استفحالها، فوجهت ضربات متلاحقة للناشطين ضد الاحتلال وسياسته، واعتقلت العشرات من الزعماء الدينيين والوطنيين، موجهة إليهم التهم المختلفة، بقصد عزلهم والحد من تأثيرهم على المواطنين. وغالباً ماكانت السلطات تطلق على شبكات المقاومة، عبارة «شبكات التجسس» للتقليل من شأن نشاطها الوطني ــ بالمنظور الأخلاقي ــ. والجدير بالذكر أن خلايا المقاومة قد بدأت بالانتظام والعمل بعد سقوط الهضبة السورية مباشرة، وتخلع سلطات الحكم العسكري عبارة «التجسس» على كل مواطن يعمل ضد الاحتلال، سواء من انتظم في خلايا مسلحة، أم أولئك الذين يحرضون بالكلمة ضد الاحتلال، ويصرحون علانية بانتمائهم لوطنهم الأم سوريا، ويرفضون التعامل مع المؤسسات والمجالس المحلية التي فرضتها سلطات الحكم العسكري عليهم عنوة. فلم تمض بضع سنوات على الاحتلال، حتى تمكنت السلطات العسكرية من زج معظم الزعماء الوطنيين في قرى الجولان الأربعة في السجون؟ حيث تعرض المعتقلون، خلال التحقيقات، لشتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي[*]. وإثر حملات القمع، بدأت قلة من المنتفعين برفع رأسها والاعلان عن

---

(*) أنظر، غالب أبو مصلح، الدروز في ظل الاحتلال، ص ٨٠ ــ ٨٧؛ صحيفة الاتحاد، ١٩٨٠/٨/٢٩ و١٩٧٣/٦/١٢ و١٩٦٩/٧/١، و١٩٦٩/٥/٢٠.

مواقفها الموالية لإسرائيل، ويقف على رأس هؤلاء أولئك الذين عينتهم السلطات العسكرية أعضاء في المجالس المحلية المفروضة. ولم تكتف السلطات بزج الوطنيين في السجون، بل أصدرت أوامر تحديد الإقامة الجبرية على عشرات الوطنيين والمثقفين، وبموجب هذه الأوامر، يحظر على المعنيين مغادرة منازلهم، من الساعة السادسة مساء حتى السابعة صباحاً، كما يحظر عليهم مغادرة قراهم(١٣). وإمعاناً في قمع أهالي الهضبة ودفعهم إلى تقبل المخططات الاحتلالية، مارست السلطات كافة أشكال الضغط المادي والمعيشي، وصعّدت من هذه الاجراءات، بعد تصاعد النضال الوطني في الهضبة السورية، اثر رفض المواطنين تسلم بطاقات الهوية الاسرائيلية. ومن ضمن أساليب الضغط المادي والمعيشي(١٤):

ـ ردم برك المياه المخصصة للماشية، ومنع الرعاة من أخذ ماشيتهم للمراعي.

ـ هدم البيوت، أو التهديد بهدمها، وحجب رخص البناء عن الوطنيين.

ـ محاصرة المزارعين، ومنعهم من تسويق مزروعاتهم، وعدم السماح لهم باقتناء الآلات الزراعية.

ـ منع أهالي مجدل شمس ومسعده، من استكمال مشروع الري الذي بدأوا به قبل سنوات، ومحاكمة الأشخاص الوطنيين الذين قاموا بحفر آبار للمياه قبل سنوات.

ـ إغلاق الحوانيت العائدة للأشخاص الوطنيين.

ـ إغلاق مصادر الرزق في وجه الوطنيين.

كما تلجأ السلطات إلى فرض حصار على الشخصيات الوطنية، وتمنعهم من مقابلة ممثلي الهيئات الدولية، ومبعوثي الأمم المتحدة ومؤسساتها، وفي الوقت نفسه، تعمل على ترتيب لقاءات بين هذه المؤسسات وبين عملائها في الهضبة.

إلا أن هذه الاجراءات القمعية لم تمنع مواطني الهضبة من مواصلة نضالهم ضد الاحتلال، خصوصاً في السنتين الأخيرتين. وقد تصاعدت وتيرة الهبة الجماهيرية، في أعقاب اعتقال خمسة من الزعماء الوطنيين في الهضبة، في حزيران (يونيو) ١٩٨١، وذلك بموجب أوامر مؤقتة أصدرها قائد المنطقة الشمالية السابق، اللواء افيغدور بن ـ غال، ونسبت إليهم تهم التحريض ضد الحكم العسكري(١٥). وقد أوضحت مصادر الحكم العسكري أن اعتقال الزعماء الخمسة قد استهدف التلويح بالعصا لباقي المتطرفين. وقالت هذه المصادر: ان على المتطرفين ألا يشدوا الحبل الرفيع مع الحكم العسكري أكثر من اللازم(١٦). ولدى زيارة للهضبة، قام بها نائب وزير الدفاع مردخاي تسيبوري، ومنسق النشاطات في المناطق المحتلة، الجنرال داني ماط، أعلن تسيبوري: ان «إجراءات قاسية سوف تتخذ ضد الدروز الذين يخرقون النظام والقانون،... وان صبر الأوساط الأمنية الاسرائيلية قد نفذ، وذلك بعد أن استنفذت أساليب اللين تجاه الأوساط المتطرفة،

ولم تعد هذه الأساليب تجدي، ومن الآن فصاعداً سنستعمل سياسة، «اليد القوية» ضد المحرضين»[١٧].

وقد أثارت قضية الاعتقال الاداري للزعماء الخمسة، غضب أهالي الهضبة واستنكارهم، حيث جرى التعبير عن ذلك، بالمظاهرات والاضرابات العامة وتعطيل الدراسة... وقد أدت هذه الأشكال النضالية إلى إجبار سلطات الاحتلال على التجاوب مع مطالب مواطني الجولان، والإفراج عن المعتقلين الاداريين، خصوصاً بعد أن هدد الوطنيون بضرب المؤسسات التعليمية في الهضبة. ومع أن سلطات الاحتلال أفرجت عن الزعماء الخمسة، إلا أنها قامت بفرض الاقامة الجبرية عليهم لمدة سنة[١٨]. وبعد ذلك انتقل الوطنيون إلى خطوة جديدة في نضالهم، بهدف إجبار سلطات الاحتلال على إلغاء الأوامر الجبرية المفروضة على الزعماء المذكورين...

**ثانياً ــ فرض المجالس المحلية على سكان القرى السورية:** تمهيداً لفرض المجالس المحلية على قرى الهضبة السورية الأربع، قامت سلطات الاحتلال بعزل المخاتير الوطنيين في هذه القرى. ففي مطلع ١٩٧٣، أطلع الحاكم العسكري للجولان، مختار قرية مجدل شمس، محمود الحلبي، على أمر صادر عن القائد العسكري للجولان، يقضي بعزله من منصبه، وقد رفض الأهالي هذا الإجراء التعسفي، واعتبروه عقاباً للمختار المعروف بمواقفه الوطنية، وبرفضه لمحاولة السلطات الرامية إلى فرض مجلس محلي على أهالي القرية[١٩]. كما اتبعت السلطات الأسلوب نفسه مع باقي القرى الدرزية، إلى أن تمكنت من فرض المجالس المحلية عنوة، حيث فرض مجلس محلي على قرية بقعاثا، في ١٩٧٥/١/١٢، ومجلس آخر في قرية عين قينيا، في ١٩٧٦[٢٠]. وكان الحاكم العسكري قبل ذلك، قد مارس كافة أشكال الضغط لإجبار المواطنين على تقبل مجالس محلية مرتبطة بالجهاز الاداري الاسرائيلي، وتعمل بموجب قوانين المجالس المحلية المعمول بها في اسرائيل. ففي مطلع ١٩٧٣، أبلغ الحاكم العسكري للمنطقة زعماء القرى، بأنه مكلف رسمياً، من قبل القائد العسكري للهضبة، الجنرال «خوفي»، بإبلاغهم بأمر إقامة المجالس المحلية في القرى الأربع، وأن عليهم أن يقدموا، خلال ٤٨ ساعة، أسماء من يرغبون بتعيينهم أعضاء في هذه المجالس، وأن السلطة العسكرية سترفض من تشاء، وتعتمد من تشاء، وقال لهم: «إذا لم يبادر السكان إلى تسمية ممثليهم، فإن السلطة العسكرية ستقوم بهذه المهمة، وتلزمهم بقبولها...»[٢١]. وقد احتج المواطنون على أسلوب فرض مجالس محلية عليهم، ولم يتجاوبوا مع طلب الحاكم العسكري، الأمر الذي دفعه إلى تسمية الأشخاص الذين شاءت السلطة تعيينهم، وحذر السكان بأن «كل من يرفض التعيين، سيزج في السجن، ويجبر على مغادرة المنطقة، أو يبعد إلى سوريا»[٢٢]. وبهذا الأسلوب فرضت على قرى الهضبة مجالس محلية يشغل عضويتها أشخاص عرفوا بمواقفهم اللاوطنية، وبتعاونهم مع سلطات الاحتلال.

وقد اعترفت وسائل الاعلام الاسرائيلية بأن هذه المجالس لاتنسجم مع إرادة المواطنين، ولا تمثلهم، فذكرت صحيفة هآرتس: انه «لايوجد في الجولان ممثلون، بالمعنى

المتعارف عليه في اسرائيل، ففي قرى الهضبة، لم تجر انتخابات للمجالس المحلية، كما لم تجر انتخابات للجمعيات التعاونية، ويقف على رأس هذه المجالس أشخاص عينوا من قبل الحكم العسكري...»[٢٣]. وأكدت الصحيفة أن نظرة أهالي الهضبة السورية لإسرائيل، هي مزيج من الخوف والعداء. كما اعترفت المصادر الاسرائيلية، بأن أولئك الذين قبلوا عضوية المجالس المحلية وعملوا على خدمة سلطات الحكم العسكري، هم من الذين سبق لسوريا أن حكمتهم بتهم التعامل مع اسرائيل، أو من أولئك الذين تضرروا من إجراءات الاصلاح الزراعي في سوريا أو من الذين تقلص نفوذهم التقليدي، بفعل الاجراءات الادارية التي أدخلتها سوريا على الهضبة قبل سقوطها[٢٤]. ولدعم هذه الفئة القليلة من سكان الهضبة السورية، قرر نائب وزير الدفاع، مردخاي تسيبوري، في آذار (مارس) ١٩٨١، منح رواتب جديدة وتسهيلات، على غرار التسهيلات التي تمنح للجنود المسرحين في اسرائيل، لـ ١٥٠ شخصاً من قرى شمال الجولان، الذين حكم عليهم السوريون بالإعدام عام ١٩٥٠، بتهمة التعامل مع اسرائيل. ونتيجة لتدخل الحكومة المصرية في حينه، خفف الحكم إلى ٢٣ سنة سجن... وقد أطلق سراحهم، قبل ٦ سنوات وعادوا إلى الجولان... والبعض منهم استلم بطاقة الهوية الاسرائيلية»[٢٥].

واستكمالاً لمخطط فرض المجالس المحلية، قامت السلطات الاسرائيلية بدعم بعض الموالين لتشكيل تجمعات مشبوهة، الهدف منها تزوير إرادة أهالي الهضبة، على غرار «الدائرة الدرزية ــ الصهيونية»، التي يترأسها رئيس المجلس المحلي في مسعدة، محسن أبوصالح. كما أقامت السلطات الاسرائيلية، داخل القرى الأربع، نوادٍ هستدروتية وبعض المؤسسات الاجتماعية الاسرائيلية، وفتحت أبواب الهستدروت أمام عمال الهضبة، وأجبرت الفئات العاملة على الانضمام للهستدروت، كما أجبرتهم على الاشتراك بالتأمين الطبي وصندوق المرضى (كوبات حوليم) والتأمين القومي (؟!!) وغير ذلك من المؤسسات الاسرائيلية. إضافة إلى ذلك، فرضت السلطات على أهالي الهضبة ضريبة الدخل المعمول بها في اسرائيل[٢٦]. ومقابل ذلك، كانت السلطات تحبط أية محاولة من سكان قرى الهضبة، لإقامة جمعيات خيرية ترعى شؤونهم الطبية والاجتماعية، وقد حدث أن شكل أهالي مجدل شمس جمعية خيرية في قريتهم، في آذار (مارس) ١٩٨٠، وأعلنوا، في دستورها أنها تمثل أهدافاً إنسانية، إلا أن الحاكم العسكري، موشيه عطار، أمرهم بحل الجمعية، زاعماً أن اهدافاً سياسية تقف وراء إقامتها[٢٧].

**ثالثاً ــ تغيير المناهج التعليمية وفرض المناهج الاسرائيلية على المدارس:** لم تسلم المؤسسات التربوية في الهضبة السورية من إجراءات الضم والالحاق، كما لم يسلم العاملون في هذه المؤسسات من سياسة القمع والاضطهاد، فقد قامت سلطات الاحتلال باستبدال المناهج التعليمية التي كانت في الهضبة قبل احتلالها، بالمناهج التعليمية الاسرائيلية، كجزء من مخطط ربط المؤسسات القائمة بإسرائيل، وإمعاناً في سياسة الاضطهاد القومي «فرق تسد» وفصل أبناء الطائفة الدرزية عن انتمائهم القومي، لجأت السلطات الاسرائيلية إلى فرض مادة «التراث الدرزي»، على مدارس الهضبة، وهي المادة

نفسها التي فرضتها السلطات الاسرائيلية على أبناء الطائفة العربية الدرزية في فلسطين، عام ١٩٧٧، وأثارت في حينه، احتجاج أبناء الطائفة الدرزية ورفضهم لفصل تاريخ الطائفة عن مجمل التاريخ العربي. وللحد من معارضة معلمي المدارس ومدرائها لجأت السلطات الاسرائيلية إلى فصل عشرات المعلمين والمدراء، وبتهديد الآخرين بالفصل أو النقل التعسفي إذا لم يتجاوبوا مع التغييرات الجديدة التي طرأت على المناهج التعليمية[٢٨]. وقد أجبرت السلطات المعلمين على الانضمام لنقابات المعلمين في اسرائيل، وربطت قرية مجدل شمس بكريات شمونة، التي أقيم فيها قسم عربي يشرف على الشؤون النقابية في القرية. وتبدي سلطات الاحتلال مخاوفها من التحاق أبناء الهضبة بالجامعات، خوفاً من تزايد وعيهم السياسي بصورة تهدد مخططاتها من جهة، وتهدد التيارات التقليدية الموالية من جهة ثانية. لذلك عملت السلطات الاسرائيلية على منع طلبة الجولان من الالتحاق بالجامعات السورية أو العربية، وبقي هذا الحظر مستمراً حتى عام ١٩٨٠، حين رضخت وسمحت لبعض الطلبة بالالتحاق بالجامعات السورية بموجب تصاريح زيارة، وذلك إثر ضغط أهالي الهضبة من جهة، ووساطة الصليب الأحمر الدولي من جهة ثانية، خصوصاً بعد أن واجه الطلبة الجامعيون في الجولان صعوبات كبيرة للالتحاق بالجامعات الاسرائيلية، من ناحية اللغة والتكيف. ومنذ ذلك الحين، تأخذ سلطات الاحتلال كافة احتياطاتها الأمنية لدى عودة الطلبة لقضاء العطلة الصيفية في قراهم. وسبب هذه الاحتياطات نابع من مخاوف السلطات من أن يقوم هؤلاء الطلبة بنشاطات معادية، ضد الموالين لإسرائيل[٣٠].

وإضافة إلى الممارسات المذكورة أعلاه، قامت سلطات الاحتلال بإجراء تغييرات إدارية وتنظيمية، الهدف النهائي منها هو التمهيد لتطبيق القانون الاسرائيلي على الهضبة السورية المحتلة، وضمها إلى اسرائيل. ومن ضمن هذه التغييرات[٣١]:

— إستخدام الأوراق الرسمية الخاصة بالأحوال الشخصية، والمروسة بعبارة: «دولة اسرائيل — وزارة الداخلية». وقد كانت سلطات الاحتلال تستخدم، قبل ذلك، أوراقاً مروسة بعبارة: «قيادة جيش الدفاع الاسرائيلي في هضبة الجولان — إدارة الحكم العسكري».

— إستبدال لوحات السيارات التي حددها الحكم العسكري للهضبة السورية في بداية الاحتلال، والخاصة بالمناطق المحتلة، بلوحات السيارات المتبعة في اسرائيل.

— تعيين قضاة المحكمة المذهبية الخاصة بالعرب الدروز في اسرائيل قضاة مذهبيين لسكان الهضبة السورية، وقد رفض السكان هذا الاجراء، وأبلغوا السلطات أنهم يتعهدون بحل مشاكلهم المذهبية بأنفسهم. بعد ذلك فرضت السلطات محاكم مذهبية في الهضبة بموجب التشريع القضائي الاسرائيلي، إلا أن السكان لم يعترفوا بها أو بقضاتها.

— تعيين مستشار للشؤون الدرزية في الجولان، وذلك بعد النهوض الوطني في

الهضبة، خصوصاً وأن هذا المنصب مرتبط بصورة مباشرة باللجنة الوزارية لشؤون الأمن. ويشغل حالياً هذا المنصب يهودا رؤوبين، بقرار صادر عن وزير الداخلية.

ـ تبني المجلس الصهيوني للقرى الدرزية، بهدف تشجيع الأشخاص الذين استلموا بطاقات الهوية الاسرائيلية.

**رابعاً ـ مشاريع تطبيق القانون الاسرائيلي على الجولان:** إرتبطت المشاريع التي اقترحت لتطبيق القانون الاسرائيلي على الهضبة السورية، بالموقف الاسرائيلي من الهضبة ومواطنيها، وجوهر هذا الموقف التأكيد على عدم الانسحاب من الهضبة المحتلة. وبناء عليه، قدم إلى سكرتارية الكنيست، بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٠، إقتراحان يتضمنان: «تطبيق القانون الاسرائيلي» على الهضبة السورية. المشروع الأول، قدم عن طريق أعضاء ما يسمى بـ«لوبي الجولان» في الكنيست، والمشكل من كتل حيروت، والمفدال. والمشروع الثاني، قدم من قبل غيئولاه كوهين، وموشي شامير (هتحياه). وقد جاء في اقتراح مشروع كوهين وشامير، «انه في اليوم الذي سيطبق فيه هذا القانون... ستلحق هضبة الجولان بدولة اسرائيل، وسيسري عليها القضاء، والقانون والادارة، المتبعة في دولة اسرائيل»[٣٢]. وقد أثار المشروعان المقدمان للكنيست جدلاً كبيراً، خلال جلسة المناقشة وبعدها، إلى أن أسفرت جلسات الكنيست المتعددة عن رفضها للمشروعين، وأحالتهما إلى الحكومة، التي حسمت الموضوع، بصورة مرحلية، في ٢٢/١٢/١٩٨٠، وسحبت تأييدها «لقانون الجولان». ومن خلال تفحص مواقف القوى والأحزاب الاسرائيلية من هذا المشروع، يتضح أن الجدل الكبير، الذي أثير بشأنه، لم يكن متعلقاً بجوهر المشروع، حيث أن هذه المسألة تحظى بتأييد جميع الأحزاب الصهيونية، وإنما الجدل قد أثير حول مسألة «التوقيت»؛ حيث اعتبرت بعض القوى، ومن ضمنها المعراخ، أن الوقت غير ملائم لفرض قانون الجولان حالياً، وذلك حتى لا تزداد عزلة اسرائيل من دون مبرر، بينما اعتبرت القوى السياسية المؤيدة للمشروع أن مسألة «التوقيت» ليست ذات أهمية، وعبر مئير برالي في صحيفة دافار عن موقف هذه القوى بقوله: «إن التوقيت، لا يشكل خطراً على مسار المفاوضات مع مصر»، وأعطى مثلاً على رأيه، قانون القدس والموقف المصري منه حيث قال: بعد ذلك [تطبيق القانون] سار كل شيء حسب ما كان مخططاً له في اتفاقات كامب ديفيد...[٣٣].

أما عضو الكنيست موشي شمير، فقد اتهم الحكومة بقوله: «إنها ضد القانون، بحجة التوقيت، وان كل من يقول ان هذا الوقت ليس مناسباً يكون قد فقد الشعور بصهيونيته».وأضاف: «ينبغي تطبيق القانون الاسرائيلي فوراً على هضبة الجولان»[٣٤].

وبغض النظر عن مصير المشاريع التي قدمت للكنيست فإن جميع الأحزاب الصهيونية متفقة على ضم الهضبة السورية، فالحكومة الاسرائيلية ليست بحاجة الآن إلى «قانون شكلي» يزيد من متاعب الحكومة الأمنية في الجولان، من خلال النهوض الوطني المتزايد، كما انها ليست بحاجة إلى زيادة عزلتها على الصعيد الخارجي. لذلك فقد فضلت الحكومة الاسرائيلية راهناً، أن تؤجل إقرار المشروع، ريثما تستكمل خطواتها العملية في

الهضبة، وبعدما تستكمل مسار المفاوضات مع مصر بشأن سيناء، عندها، ستضع الحكومة على جدول أعمالها، مسألة ضم الجولان من جهة، وتطبيق مشروع الحكم الذاتي في الضفة والقطاع من جهة ثانية.

ويبقى أن نشير هنا إلى أن حرص سلطات الاحتلال منذ منتصف السنة الماضية، على منح سكان الهضبة السورية بطاقات هوية اسرائيلية، ما هو إلا جزء أساسي من توجهاتها المستقبلية لفرض القانون الاسرائيلي على الجولان. وتنفيذاً لهذا المخطط، بحثت لجنة الداخلية التابعة للكنيست، بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٠، مسألة تعديل قانون الجنسية، الذي يقصد منه، السماح للحكومة بمنح الجنسية الاسرائيلية لسكان الهضبة السورية، وقد جاء في تعديل القانون الذي بحثته اللجنة: «... في حالات خاصة، يجوز للحكومة إعطاء الجنسية، لأشخاص تراهم مناسبين لذلك»[٣٥].

وقد عارض بعض أعضاء اللجنة هذه الصيغة، ومن ضمنهم أعضاء المعراخ، فاقترح عضو الكنيست شلومو هيلل، باسم المعراخ، صيغة أخرى جاء فيها: «إن كل راشد يعيش في المناطق المحتلة من قبل الجيش الاسرائيلي، والذي قدم خدمة ما لدولة اسرائيل، يحق لوزير الداخلية إعطاؤه الجنسية الاسرائيلية...»[٣٦].

وبتاريخ ٢٣/٧/١٩٨٠، أقرت لجنة الداخلية التابعة للكنيست الصيغة النهائية، بأغلبية الأصوات، بشأن هذا الموضوع. وبناء على الصيغة الجديدة «ستعطى بطاقات الهوية، لسكان قاطنين في مناطق محتفظ بها، والمقصود في الأساس دروز الهضبة...»[٣٧].

وفي أواخر ١٩٨٠، بدأت وزارة الداخلية بمنح بطاقات الهوية لبعض الموالين للحكم العسكري، كما بدأت بممارسة الضغط المادي والمعيشي على الرافضين للهوية الاسرائيلية، بهدف دفعهم إلى تسلمها، فغالباً ما كانت سلطات الاحتلال، تشترط على طالبي الوظائف والعمل، حصولهم على الهوية الاسرائيلية، ومع ذلك، لم يتجاوز عدد الحاصلين عليها بضع مئات (٤٠٠ شخص كما تفيد بعض المصادر الاسرائيلية). وفي الآونة الأخيرة، بدأ قسم كبير من هؤلاء بإعادة بطاقات الهوية الاسرائيلية إلى مكاتب وزارة الداخلية، وذلك في أعقاب الحرمان الاجتماعي والديني الذي فرضه رجال الدين في الهضبة على كل حامل بطاقة هوية إسرائيلية.

## النهوض الوطني في مواجهة الضم

إن كل ما تقدم من إجراءات وممارسات قمعية لم يمنع أهالي الهضبة المحتلة من التصدي للاحتلال بالأشكال النضالية المتاحة، رابطين مصيرهم بنضال الجماهير العربية، ومؤكدين انتماءهم الوطني والقومي، من خلال التفاعل مع أفراح الأمة العربية وأتراحها، فلم تمر أية مناسبة وطنية دون أن يشارك فيها أهالي الهضبة، فكانوا يحتفلون سنوياً بذكرى جلاء الاستعمار الفرنسي عن سوريا، ويرفعون بهذه المناسبة، العلم السوري في الساحات العامة. كما أنهم عبروا عن مشاعرهم القومية بمناسبة وفاة عبد الناصر؛ حيث خرج عدة آلاف من المواطنين في مسيرة حزن. إضافة إلى ذلك، استنكر أهالي الهضبة

محاولات اغتيال بسام الشكعة وكريم خلف، وعبروا في رسالة نشرتها صحيفة الاتحاد، عن تضامنهم مع نضال الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره[٣٨]. وبصورة عامة، نستطيع تلخيص الأساليب النضالية التي اتبعها أهالي الهضبة على النحو التالي[٣٩]:

ـ التعبير عن مشاعرهم الوطنية والقومية، في المناسبات والأعياد القومية.

ـ تنظيم الاضرابات العامة، وتعطيل الدراسة، وإغلاق المحلات التجارية.

ـ القيام بأعمال عسكرية ضد بعض المؤسسات، والمستوطنات في الهضبة.

ـ التنسيق في نضالهم، مع رؤساء البلديات في الضفة الغربية ومع حزب راكح، في مناطق ١٩٤٨.

ـ تحويل المناسبات الاجتماعية، كالزفاف وما شابه، إلى مناسبات سياسية ضد اسرائيل.

ـ التنديد بالاحتلال، من خلال البيانات السياسية، والوثائق الوطنية والبرقيات المرسلة إلى الهيئات الدولية. ولعل أبرز ما في هذا الموضوع البيان الوطني الصادر في نيسان (ابريل) ١٩٨١، والموقع من ٢٨ شخصية وطنية في الهضبة، والوثيقة الوطنية في آذار (مارس) ١٩٨١، الموقعة من ٣٠ شخصية وطنية. وقد كشفت هذه الوثائق الوطنية عن حقيقة الأوضاع في هضبة الجولان، وأكدت على انتماء الجولان أرضاً وشعباً، إلى الوطن الأم سوريا.

ونستطيع القول ان الانجاز الكبير الذي حققه أهالي الهضبة السورية المحتلة، قد تمثل في إحباطهم لمخطط فرض بطاقات الهوية الاسرائيلية على مواطني الهضبة. وقد جاء هذا الانجاز تتويجاً لنضالاتهم السابقة، واستمراراً لها، فبعد أن حاصروا المجالس المحلية المفروضة، ورفضوا التعامل معها والاعتراف بها، وبعد أن فضحوا وقاطعوا كافة المؤسسات التي أقامتها سلطات الاحتلال في الهضبة، تمكنوا من فرض الحصار على قلة من المنتفعين الموالين لإسرائيل، والذين قبلوا باستلام بطاقات الهوية الاسرائيلية، مقابل مصالحهم الضيقة. فقد فرض الزعماء الوطنيون والدينيون في الهضبة، الحرمان الديني والاجتماعي على كل من يتسلم الهوية الاسرائيلية[٤٠]. وقد اعترفت المصادر الاسرائيلية بأن ثلاث جهات أساسية تدير الحملة ضد حاملي بطاقة الهوية الاسرائيلية: الدروز، الفلسطينيون الذين لهم علاقة بـ«راكح» و«لجنة المبادرة الدرزية»، وأبناء العائلات الكبيرة في القرى الدرزية ورجال الدين المحليين، باستثناء واحد فقط[٤١]. والجدير بالذكر أن الحرمان الديني والاجتماعي، يعني، منع حملة الهويات من دخول أماكن الصلاة، ومقاطعتهم على الصعيد الاجتماعي، وعدم المشاركة في أفراحهم وأتراحهم، وعدم التزاوج معهم، إضافة إلى مقاطعتهم إقتصادياً. وتنفيذاً لقرار الحرمان، قاطع أهالي الهضبة جنازة أحد المواطنين من بقعاثا، لأنه قبل الحصول على بطاقة الهوية الاسرائيلية، وقام أربعة من ذويه بدفنه دون إجراء المراسم الجنائزية المتعارف عليها دينياً واجتماعياً[٤٢].

ونتيجة لهذه الاجراءات الوطنية، بدأ جزء كبير من حملة بطاقات الهوية بإعادتها إلى السلطات الاسرائيلية، وقامت وزارة الداخلية في ١٩٨١/٩/٢٣ بفتح مكاتب خاصة في الهضبة، لاستعادة الهويات، وقد جاءت هذه الخطوة، بعد أن تمت إعادة بطاقات الهوية من قبل ٢٥٠ شخصاً، من أصل ٣٨٤ شخصاً حصلوا عليها. وهناك عدد آخر من طلبات إعادة الهوية بين يدي المحامين لاتخاذ الاجراءات الادارية اللازمة لذلك، ومن ضمن من أعادوا بطاقة هويتهم، أشخاص عرفوا بتأييدهم لإسرائيل، ورؤساء مجالس محلية عرفوا بمواقفهم الموالية لسلطات الحكم العسكري(٤٣).

وقد اعتبر البعض أن فتح الحكومة لمكاتب خاصة لاستعادة بطاقات الهوية، يشكل تغييراً جذرياً في سياسة الحكومة تجاه الجولان، بينما اعتبر البعض الآخر هذه الخطوة «انحناءة مؤقتة» قامت بها السلطة، أمام الهبة الجماهيرية في الجولان. وبغض النظر عن مصداقية أي من الرأيين، فإن السلطات الاسرائيلية تسعى جاهدة لفرض الحقائق المنتهية، التي تقرر رسم مستقبل الهضبة السياسي. وإحباط مخططاتها ما هو إلا نتيجة طبيعية لتصاعد النضال الوطني في الهضبة السورية المحتلة، المرتبط أساساً بالنهوض الوطني في كافة المناطق المحتلة.

---

(١) ر.إ.إ.، العدد ١٩٧١، ٢٧/١٢/١٩٧٥، ص ٣٨٤.
(٢) الاتحاد، (حيفا) ١٧/١١/١٩٨٠.
(٣) وليد الجعفري، **المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ١٣٩ و ١٤٠.
(٤) دافار، ١٧/١١/١٩٧٠.
(٥) الاتحاد، ٢٣/١/١٩٨١.
(٦) زئيف تسور، **هتيشفوت فعفولوت همدنيا** (الاستيطان وحدود الدولة)، إصدار الكيبوتس الموحد، ١٩٨٠، ص ٦٩.
(٧) الاتحاد، ١٦/١/١٩٧٠ و٦/١/١٩٧٠.
(٨) المصدر نفسه، ١٩/٦/١٩٧٣.
(٩) غالب أبو مصلح، **الدروز في ظل الاحتلال الاسرائيلي**، منشورات مكتبة العرفان، ١٩٧٥، ص ٢٢٢ و ٢٢٥ و ٢٢٩.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٥١.
(١١) الاتحاد، ١٠/١١/١٩٧٠.
(١٢) المصدر نفسه، ١٨/٩/١٩٧٣.
(١٣) المصدر نفسه، ٣٠/٣/١٩٧٣.
(١٤) المصدر نفسه، ١٤/٤/١٩٨١؛ ٣/٤/١٩٨٠.
(١٥) هآرتس، ٢/٦/١٩٨١.
(١٦) دافار، ٣/٦/١٩٨١.
(١٧) المصدر نفسه، ١٨/٦/١٩٨١.
(١٨) ر.إ.إ.، العدد ٢٤٥٤، ٢٧ و٢٨/٩/١٩٨١.
(١٩) الاتحاد، ١٩/١/١٩٧٣.
(٢٠) نجيب صعب، **القرى الدرزية في اسرائيل والجولان**، [اسرائيل]، ١٩٧٨، ص ١٥٩، ١٦٣.
(٢١) الاتحاد، ١٩/١/١٩٧٣.
(٢٢) المصدر نفسه.
(٢٣) هآرتس، ٦/٦/١٩٨٠.
(٢٤) الاتحاد، ١١/٥/١٩٧٣.
(٢٥) دافار، ٢٥/٣/١٩٨١.
(٢٦) الاتحاد، ١٩/١/١٩٧٣.
(٢٧) المصدر نفسه، ٢/٥/١٩٨٠.
(٢٨) المصدر نفسه، ٣/٧/١٩٨١، و٣٠/١/١٩٧٣ و١٦/١٠/١٩٧٠.
(٢٩) المصدر نفسه، ٢٤/٧/١٩٧٩.
(٣٠) ر.إ.إ.، العدد ٢٣٨٩، ١٠ و١١/٧/١٩٨١، ص ؟.
(٣١) الاتحاد، ١٩/١/١٩٧٣؛ دافار، ٢٨/٦/١٩٨١؛ هآرتس، ١٢/٣/١٩٨١.
(٣٢) دافار، ١٤/١٠/١٩٨٠.
(٣٣) المصدر نفسه، ١٨/١٢/١٩٨٠.

(٣٤) المصدر نفسه، ١٩٨١/٣/١٢.
(٣٥) المصدر نفسه، ١٩٨٠/٧/١٦.
(٣٦) المصدر نفسه.
(٣٧) المصدر نفسه، ١٩٨٠/٧/٢٤.
(٣٨) الاتحاد، ١٩٨١/٥/٥ و١٩٨٠/٦/٢٠، و١٩٧٠/١١/٢٠، و١٩٧٠/١١/١٠.
(٣٩) المصدر نفسه، ١٩٨١/٤/١٤، و١٩٨١/٤/٣، دافار، ١٩٨١/٤/١٣؛ الفجر، ١٩٨١/٨/٢٠.
(٤٠) دافار، ١٩٨١/٣/٢؛ هآرتس، ١٩٨١/١/٢٢.
(٤١) دافار، ١٩٨٠/١٢/١٦.
(٤٢) الاتحاد، ١٩٨١/٨/١١.
(٤٣) دافار، ١٩٨١/٩/٢٢؛ معاريف، ١٩٨١/٩/٢٣.

# إسرائيل وأزمة الكهرباء في الضفة الغربية ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠

روز مصلح

منذ بداية الاحتلال والسلطات الاسرائيلية تحاول، بشتى الطرق، ربط كهرباء الضفة الغربية بشبكة الكهرباء القطرية الاسرائيلية. وقد ابتدأت بالمدن والقرى التي لم تتوافر لديها مولدات محلية للطاقة الكهربائية، كما حالت دون ارتباط بعض القرى والمدن بشبكات الكهرباء المحلية. وبالمقابل، عملت على توريط مدروس لأهم شركة عربية لإنتاج الكهرباء في عملية توسع غير مخطط لها، انتهت بها، في الحصول على مستلزماتها اليومية من التيار الكهربائي، إلى اعتماد شبه كلي على الشركة القطرية الاسرائيلية، أي أن الشركة العربية تحولت تدريجياً إلى موزع للتيار الكهربائي في نطاق ما تسمح به الشروط الاسرائيلية.

وقد كانت نسبة استهلاك الضفة الغربية، حتى العام ١٩٦٧، من أدنى النسب في العالم؛ فهي إذا ما قورنت باستهلاك اسرائيل من الكهرباء، لا تتعدى ٢٪ منه[١]. وقد حالت حرب حزيران (يونيو) دون إتمام المشاريع التي خططت لها سلطة الكهرباء الأردنية لتزويد الضفتين بالكهرباء المولدة في المحطة الحرارية في الزرقاء، وفي المحطة الكهرومائية المنوي إقامتها على نهر اليرموك[٢]. وبذلك، ظلت الضفة الغربية تعتمد، في استهلاكها للطاقة الكهربائية، على مولدات محلية تخص، في الغالب، البلديات كما هو الحال مع شركتي كهرباء محافظة القدس وبلدية نابلس، أو جمعيات التنوير الكهربائي والمشاريع الخاصة. ولم تتجاوز الكمية المنتجة من الطاقة الكهربائية حتى سنة ١٩٦٧، ٢٢ ميغاواط، كما لم يزد عدد المستهلكين على ٤٢ ألف شخص، اعتمد معظمهم على شركة كهرباء محافظة القدس كما يبين الجدول التالي:

| الطاقة الكهربائية المولدة وعدد المستهلكين في الضفة الغربية قبل العام ١٩٦٧ | | |
|---|---|---|
| المشروع | الطاقة المنتجة بالكيلواط[٣] | عدد المستهلكين[٤] |
| ١ ــ كهرباء محافظة القدس | ١٣,٠٠٠ | ٢٤,٠٠٠ |
| ٢ ــ كهرباء بلدية نابلس | ٤,٠٠٠ | ٩,٥٠٠ |
| ٣ ــ كهرباء بلدية جنين | ٧٠٠ | ١,٦٥٠ |
| ٤ ــ كهرباء بلدية الخليل | ١,٣٠٠ | ٣,٢٠٠ |
| ٥ ــ كهرباء بلدية طولكرم | ١,١٨٥ | ٢,٧٠٠ |
| ٦ ــ كهرباء بلدية قلقيلية | ١٨٥ | ١,٠٠٠ |
| ٧ ــ كهرباء بلدية سلفيت | ٢١٥ | ــ |
| ٨ ــ كهرباء بلدية طوباس | ١٨٤ | ــ |
| ٩ ــ كهرباء بلدية يعبد | ١٤٤ | ــ |
| ١٠ ــ كهرباء جمعية عتيل التعاونية للتنوير | ١٠٤ | ــ |
| ١١ ــ كهرباء جمعية عصيرة الشمالية التعاونية للتنوير | ٢٦٤ | ــ |

## شركة كهرباء محافظة القدس

تأسست الشركة الحالية لكهرباء محافظة القدس في العام ١٩٥٧؛ حيث تم شراء حقوق امتياز شركة كهرباء القدس ومؤسسة الخدمات العامة، (The Jerusalem Electric and Public Service Corporation)، في القسم الذي أصبح تحت الادارة الأردنية[٥]. وكانت سلطات الانتداب البريطاني قد ألغت الامتياز الذي منحته الحكومة العثمانية حسب اتفاق ١٤ ــ ٢٧ كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩١٤ إلى مواطن يوناني يدعى يربيديس مافروماتيس[٦]، (Europidis Mavrommatis)، ووهبته للشركة البريطانية المذكورة أعلاه بتاريخ ١ كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩٢٨ لمدة ٤٤ سنة مع إمكانية تمديده ١٦ سنة أخرى[٧].

وفي نهاية عهد الانتداب، عدل قانون امتياز الكهرباء حسب تعديل رقم ٨ لسنة ١٩٤٨ بحيث أصبحت مدة الامتياز القانونية ٦٠ سنة ابتداء من الفترة المذكورة[٨]. وبموجبه، قامت الشركة بالعمل ضمن دائرة قطرها عشرون ميلاً، ومركزها كنيسة القيامة في القدس[٩]. إلاّ أنه نتيجة لأحداث سنة ١٩٤٨، توقفت الشركة عن العمل في القسم الشرقي من المدينة، باعتبار أن مولداتها كانت منشأة أصلاً في الجزء الغربي الذي وقع تحت الاحتلال الاسرائيلي. وفي سنة ١٩٥٠، قامت الشركة البريطانية بفتح مكتب لها في الجزء الشرقي من القدس[١٠] وبدأت بتزويد مدن القدس ورام الله وبيت لحم بمولدات ثلاثة كحل مرحلي لتأمين الكهرباء في هذه المناطق[١١]. إلاّ أن هذه الشركة التي باعت

حقوقها في منطقة غربي القدس لشركة الكهرباء الاسرائيلية[١٢]، مالبثت أن باعت حقوقها في الجزء الشرقي في المدينة لشركة عربية أسهمت فيها بلدية القدس بشكل أساسي، والمجالس البلدية لكل من رام الله وبيت لحم والبيرة وبيت ساحور وبيت جالا وأريحا، ومايزيد على خمسين مجلساً بلدياً وقروياً ومايقارب الالفين من أهالي القدس[١٣]. وقد منحت الحكومة الأردنية، في العام ١٩٦٣، حق توسيع دائرة الامتياز في الضفة الغربية[١٤]؛ مما مكّن الشركة من شراء امتياز شركة الخاروف في أريحا وامتياز منطقة مصايف رام الله[١٥]. وتملك الشركة، حالياً، ١٤ مولداً، منها عشرة مولدات في القدس واثنان في كل من رام الله وأريحا[١٦]، تنتج ٢٢ ميغاواط[١٧]، يستفيد منها ٤٥ ألف مشترك موزعين على أكثر من ٧٥ قرية ومخيماً في الضفة الغربية عدا مدن القدس وبيت لحم وبيت ساحور ورام الله والبيرة وأريحا[١٨]، بالإضافة إلى ١٣١ منشأة وطنية يعمل فيها حوالي ١٠ آلاف عامل عربي[١٩].

**الأزمة:** بدأت الأزمة المالية لشركة كهرباء محافظة القدس منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية في حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧، حيث اشترطت السلطات الاسرائيلية على الشركة العربية تطبيق التعرفة الاسرائيلية للتيار الكهربائي، والتي تعتبر من أدنى التعرفات في العالم، مقابل موافقتها على الاعتراف بالامتياز. إلّا أن الشركة العربية التي لاتتوافر لديها الإمكانات المتاحة للشركة القطرية الاسرائيلية أصبحت، نتيجة لذلك في وضع غدت فيه مبيعاتها من التيار لاتحقق من الربح مايكفي لتأمين النفقات الضرورية لتسيير العمل. وقد امتنعت سلطات الاحتلال عن تقديم أي نوع من أنواع الدعم أو المساعدات التي اعتادت على أن تمنحها للشركة الاسرائيلية، فلم تمنح الشركة العربية أية تسهيلات في أثمان البضائع أو قطع الغيار. بل على العكس من ذلك، فقد فرضت عليها تكاليف نقل المحروقات من مركزي الاستيراد في حيفا وأشدود إلى المحطة الرئيسية للتوليد في شعفاط، والتي تعادل نحو ٢٥٪ من مجمل الثمن كما حالت دون الحصول على قروض أو مساعدات تمكن الشركة من تطوير مولداتها[٢٠]، ناهيك عن الرسوم والضرائب التي فرضت على استيرادها. وفي السنتين الأخيرتين، أصرت السلطات الاسرائيلية على الشركة العربية كي تتبنّى نظام الشركة القطرية الاسرائيلية في تركيب الشبكات والخطوط[٢١]، كشرط للسماح لها برفع أسعارها. وقد سمح للشركة العربية برفع أسعارها بعد ١٩٧٩/٢/١٥؛ حيث بدأت تعمل بنظام التمديدات الاسرائيلي[٢٢]. ومن الواضح أن دفع الشركة العربية إلى العمل على هذا الأساس، كان خطوة ضرورية للتمهيد لربط خطوط الضفة الغربية والمستوطنات المنشأة فيها بالشبكة القطرية الاسرائيلية. حتى إذا ماتم الاستيلاء على الشركة فيما بعد، يكون الوضع مهيئاً للضم مما يوفر على الشركة الاسرائيلية القيام بتمديدات جديدة.

ومنذ بداية احتلالها للضفة الغربية، والسلطات الاسرائيلية تسعى لإقامة المستوطنات ومشاريع الاسكان الضخمة ومعسكرات الجيش ضمن حدود امتياز الشركة العربية، وبخاصة في منطقة القدس؛ الأمر الذي اضطر الشركة العربية إلى تزويدها بالتيار الكهربائي في محاولة منها لسد الطريق على الشركة القطرية الاسرائيلية خوفاً من قيامها

هي بذلك، كي لاتخسر عملياً حقها في الامتياز وبالتالي تسجل على نفسها إقراراً بالعجز يمكن أن تتخذه سلطات الاحتلال مبرراً لمصادرة امتيازها. وقد شكل هذا التخوف عامل ابتزاز للشركة العربية، وحكم مجمل سياستها وقراراتها. فعلى سبيل المثال نذكر أنه من أجل تلبية الحاجات المتزايدة للأحياء والمستوطنات الاسرائيلية، تم تشغيل المولدات جميعها، بما فيها المخصصة للاحتياط، بصورة مستمرة، مما أدى إلى تلفها مولداً بعد الآخر. ونظراً للصعوبات التي فرضتها السلطات أمام استيراد الضروري من قطع الغيار والمولدات الجديدة(٢٣)، فقد لجأت الشركة العربية إلى الشركة الاسرائيلية من أجل التزود بالتيار الضروري لتأمين طلبات المستهلكين الجدد، بعد أن وصلت في إنتاجها إلى الحد الأقصى الممكن. ومع تزايد إنشاء المستوطنات، ازداد اعتماد الشركة العربية على الشركة الاسرائيلية. فبعد أن كان ماتشتريه، سنة ١٩٧٤، يعادل ٣٠٪ من مستلزماتها اليومية من التيار(٢٤)، ارتفع إلى ٥٨٪ في سنة ١٩٧٨ وإلى ٦٥٪ في سنة ١٩٧٩(٢٥). وإذا ظل التوسع في الاستيطان على الوتيرة السابقة نفسها، فإنه من المتوقع أن يصل في نهاية فترة الامتياز، أي في سنة ١٩٨٨، إلى حوالي ٩٥٪. وتدريجياً تصبح الشركة العربية مجرد موزع للتيار الكهربائي، يعتمد وجودها على قرار الشركة القطرية الاسرائيلية.

وقد نتج عن هذا التوسع المفروض لسد حاجات المستوطنات والمعسكرات والمشاريع الاسرائيلية المنشأة ضمن حدود منطقة الامتياز، إرباك للشركة على مختلف المستويات الادارية والمالية والفنية. فالشركة التي أصبحت موجوداتها تقدر بثلاثة أضعاف ماكانت عليه في سنة ١٩٦٧(٢٦)، باتت في وضع يتطلب نقلة نوعية في الادارة والتنظيم. فمجلس الادارة الذي كان يقود الشركة في السابق، أصبح بحاجة إلى كفاءات جديدة ومتفرغة من أجل مواكبة مثل هذا التوسع. كما أن الوسائل التي كانت تستخدم في الجباية وتصريف الشؤون المالية، أصبحت عاجزة عن تقديم الموازنة السنوية وتدقيقها في موعدها؛ مما جعل وضع خطة مالية سنوية أمراً صعب التحقيق وجعل الاطلاع على حقيقة الوضع المالي متعذراً. ولذلك لم يكن غريباً، في مثل هذا الوضع، أن تلجأ الشركة إلى البنوك الاسرائيلية للاقتراض بفائدة بلغت ٢٧٪(٢٧)، وبخاصة، بعد أن وضعت السلطات الاسرائيلية القيود والعراقيل أمام أية مساعدات عربية يمكن أن تقدم لحل أزمة الشركة. كما لم يكن مستبعداً أن يتصرف مجلس إدارة الشركة بمساهمات المشتركين الجدد وبأرباح المساهمين القدامى، وبتعويضات العمال، وأخيراً إلى التلويح بفصل مائتي عامل جديد، تم استخدامهم من أجل إنجاز عملية التوسع، أصبحوا عبئاً على الشركة، بعد أن امتنعت وزارة الاسكان الاسرائيلية عن تكليف الشركة العربية بمشاريع إمداد الكهرباء للمستوطنات الاسرائيلية منذ منتصف سنة ١٩٧٨(٢٨). وقد وصل وضع الشركة المتدهور إلى مرحلة بدا معها وكأن تأجير جزء من الامتياز إلى الشركة القطرية الاسرائيلية هو الحل الوحيد الممكن للخروج من الأزمة المالية، والمحافظة على الامتياز.

وهكذا فقد دفعت السلطات الاسرائيلية بالشركة العربية تدريجياً، ومنذ احتلالها للضفة الغربية، إلى خيارين ليسا في صالح الشركة العربية على المدى البعيد. فالاستمرار

في تزويد المستوطنات ومعسكرات الجيش بالتيار الكهربائي، يستوجب الاستمرار في الاعتماد على الشركة القطرية الاسرائيلية؛ مما يسلب الشركة العربية تدريجياً أهم مبرر لوجودها، أي القدرة على توليد الكهرباء، ويحولها إلى مجرد محطة توزيع تابعة للشركة القطرية الاسرائيلية. فضلاً عن أن الالتزام بالتعرفة المفروضة على بيع التيار بأسعار مخفضة، ومن دون وجود ضمانات تسديد فواتير الكهرباء من قبل سكان المستوطنات ومعسكرات الجيش، والذين يشكلون أكثر من ربع المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الشركة العربية، كفيل بتعجيل وصول الشركة إلى مرحلة إعلان إفلاسها، وبالتالي يسهل شراؤها من قبل سلطات الاحتلال دون إثارة جدل حول الموضوع. أما الخيار الآخر، والذي حاولت الشركة تجنبه قدر الامكان؛ وهو الامتناع نهائياً عن تزويد المستوطنات ومعسكرات الجيش الاسرائيلي بالتيار الكهربائي، فيعني أن الشركة عاجزة عن إيصال التيار ضمن مناطق امتيازها؛ الأمر الذي يعطي مبرراً للسلطات الاسرائيلية بالعمل ضمن منطقة امتياز الشركة العربية. وهذا اعتداء يصبح، في هذه الحالة، «مشروعاً»، ويتحول إلى الاستيلاء عملياً على حق الشركة العربية في العمل ضمن الأراضي التي تنشأ فيها المستوطنات. ومع تزايد إنشاء المستوطنات ومعسكرات الجيش، يتم التنازل عملياً عن حق الشركة العربية في الامتياز، وتفقد تدريجياً هذا الحق في معظم أنحاء الضفة الغربية.

ومن الواضح أن تبني الشركة للخيار الأول جاء نتيجة لحسابات اقتصادية أكثر منه لاعتبارات سياسية. إذ أن تزويد المستوطنات الاسرائيلية بالتيار الكهربائي يعني في الحقيقة تدعيماً للاستيطان واعترافاً واقعياً بشرعيته في المناطق المحتلة. وإن كانت السلطات الاسرائيلية قد سمحت للشركة العربية في الفترة الأولى بالعمل في المستوطنات، فما كان ذلك إلّا طعماً استخدم في اصطيادها.

**الوجه الآخر للأزمة:** كان عمال الشركة من أكثر الفئات تضرراً من السياسة الاسرائيلية الرامية إلى إضعاف شركة الكهرباء بقصد احتوائها؛ حيث أن الاجراءات التي فرضتها عملية التوسع لتغطية حاجات المستوطنات الاسرائيلية من الكهرباء جاءت على حساب أجور العمال وتعويضاتهم ومكافآتهم وإجازاتهم السنوية. ومما زاد وضع العمال تدهوراً، الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة الذي لم يترافق مع زيادة في المداخيل. كما أن القيمة الفعلية لتعويضات العمال قد انخفضت بانخفاض القيمة الشرائية لليرة الاسرائيلية التي أصبحت، في نهاية سنة ١٩٧٩، تعادل أقل من تسع ماكانت عليه في السنوات الأولى للاحتلال.

وقد تراوحت أجور العمال الاجمالية ما بين ٤٠ و٧٠ ديناراً في الشهر بعد إضافة قيمة العلاوات[٢٩]، وهذا أقل بكثير مما يمنح لأمثالهم في الأردن ودول الخليج أو في اسرائيل. كما أن الضرائب التي تفرض على منطقة القدس، باعتبارها تخضع للقوانين الاسرائيلية منذ بداية الاحتلال، تعادل ٢٥٪ من إجمالي الأجور[٣٠]. وهذا يعني أن أجور العمال تنخفض حسب المعمول به في الضفة الغربية، أما الضرائب المفروضة على هذه الاجور فترتفع حسب المعمول به في اسرائيل. وفي الوقت الذي يمنح فيه عمال شركة

الكهرباء القطرية الاسرائيلية مساعدات إضافية تعوض مايدفع من ضرائب، استخدمت الشركة العربية تعويضات العمال المستحقة والتي تجاوزت ٣٣ مليون ليرة إسرائيلية في عملية التوسع الآنفة الذكر[٣١]. واضطرت، بسبب أزمتها المالية، إلى التحايل على عدم تعويض الاجازات السنوية المتجمعة للعمال والتي تراكمت نتيجة لضغط العمل خلال السنوات التي رافقت عملية التوسع. كما لجأت إلى حرمان العمال من الزيادات الاستثنائية والعلاوات التي درجت على منحها كحوافز للمبدعين والمجدين في العمل، والمناورة على حقهم في العلاج الطبي ونصيبهم من الاستهلاك المجاني للتيار الكهربائي والذي منح لهم منذ تأسيس الشركة وفق القانون الأردني بما يعادل ٤٠٪ من قيمة التيار المستهلك من قبلهم[٣٢]. ولذلك، فقد جاءت مطالب العمال تنص على ضرورة ربط التعويضات بالدينار الأردني لضمان عدم تناقصها نتيجة لانخفاض الليرة الاسرائيلية المستمر، وصرف الاجازات السنوية المتراكمة للعمال، بالإضافة إلى دفع الزيادات الاستثنائية باعتبارها حقوقاً مكتسبة للعمال[٣٣]، وقد جاءت مطالب العمال هذه بعد معاناة أكثر من عشر سنوات من الاحتلال، أي بعد أن أصبح العمال مهددين بالبحث عن مصدر رزق آخر في ظل الارتفاع المستمر لمستوى المعيشة وبخاصة في منطقة القدس. ولذلك لم يكن مستغرباً هذا الدعم الذي منحتهم إياه المؤسسات والبلديات والهيئات الوطنية في كافة أنحاء الضفة الغربية، والوقفة المؤيدة لمطالبهم في إضراب تموز (يوليو) سنة ١٩٧٩، والذي استمر أكثر من عشرين يوماً.

وفي الحقيقة، فقد كان أهم مطلب للعمال، رغم انه لم يبرز إلّا أثناء الاضراب وليس قبله، هو إصرارهم على عدم فصل أي عامل من الشركة، في عملية الاصلاح التي اتفق على القيام بها[٣٤]. والواقع أنه كان هناك تيار في مجلس الادارة يدعو لعملية الاصلاح عن طريق تقليص عدد العمال إلى النصف. وقد سعت سلطات الاحتلال إلى الانتهاء بالشركة إلى وضع تقوم هي فيه بالاستغناء عن عمالها، وهذا مايفسر عملية التوسع المفاجئة، التي فرضتها شروط الاستيطان، والتي استوجبت استخدام مائتي عامل جديد، ثم التوقف المفاجىء لوزارة الاسكان عن تكليف الشركة العربية بمشاريع التمديدات الكهربائية في المستوطنات الاسرائيلية بحجة الأمن. وكما هو معلوم، فإن مجال العمل في الضفة الغربية محدود، كما أن الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالاقتصاد الاسرائيلي، نتيجة لحرب تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٧٣، أدت إلى استيعاب عدد أقل من العمال العرب القادمين من الضفة الغربية؛ مما يعني أن الشركة، بقرارها هذا، تحكم بالتهجير على مائتي عائلة من الضفة الغربية وبالتحديد من منطقة القدس، وهذا ينطبق تماماً مع السياسة الاسرائيلية الرامية إلى تفريغ الأرض من أكبر عدد ممكن من السكان، وبخاصة من الفئات الشابة التي هي في سن العمل.

وقد عبر العمال عن هذا التخوف في المذكرة التي قدمت باسم الهيئة الادارية لنقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس، والتي ركزت على أهمية الانطلاق من «الاعتبار الوطني وليس التجاري لوضع شركة الكهرباء»[٣٥]، كما ركزت البيانات الصادرة عن النقابة على خطورة تأجير الامتياز على عروبة الشركة ونتائجه من تحجيم لانتاجيتها

وتقليص لعدد عمالها، خاصة وأنهم أكثر وعياً لأبعاد عملية التأجير هذه، وأكثر الفئات تضرراً منها.

**التمهيد لمصادرة الامتياز:** حوصرت الشركة العربية، كما مر سابقاً، بمختلف الطرق والوسائل إلى أن وجدت نفسها، في النهاية، أمام احتمالات حددتها السلطات الاسرائيلية بما يلي[٣٦]:

١ ــ فصل الشبكة التي توزع الكهرباء للأحياء والمستوطنات الاسرائيلية مقابل تأجيرها بمبلغ ٦٠ مليون ليرة إسرائيلية لباقي مدة الامتياز. يدفع منها ٥٠ مليون ليرة عند توقيع الاتفاق والباقي مقابل محولات كهربائية بالقيمة.

٢ ــ الضغط على الشركة العربية بواسطة الشركة الاسرائيلية وإمكانية توجيه إنذار لفترة محددة بوجوب تسديد رصيدها المطلوب من ثمن التيار والذي كان حتى نيسان (ابريل) سنة ١٩٧٩ يعادل خمسة وعشرين مليون ليرة إسرائيلية، أو ما يعادل ٣٠٠ ألف دينار أردني. وفي حال عدم التسديد، خلال الفترة المذكورة، مطالبة الشركة العربية بإعلان إفلاسها.

٣ ــ إصدار قرار رسمي بفصل هذه الشركة بالقوة، وترك أمر التعويض للمفاوضات.

٤ ــ عدم السماح للشركة بتلقي أية مساعدات مالية إلّا بعد موافقتها على الفصل.

٥ ــ إلغاء الامتياز كاملاً والتعويض حسب التقديرات التي تراها السلطات الاسرائيلية مناسبة.

وقد كانت مراهنة السلطات الاسرائيلية قائمة على موافقة مجلس الادارة على الاحتمال الأول، فتأجير الامتياز يبدو وكأنه أقل الخيارات المطروحة ضرراً. فهو يعطي مجالاً للشركة كي تقوم بتسديد ديونها، وفي الوقت نفسه يحد من زيادة الاعتماد على الشركة القطرية الاسرائيلية في المستلزمات اليومية من التيار. وقد كان مجلس الادارة، في ذلك الوقت(*)، على وشك القيام بعملية التأجير هذه، لولا موقف العمال المتشدد المدعوم بتأييد القوى والمؤسسات والهيئات الوطنية في الضفة الغربية، والذي جاء منسجماً مع إعلان منظمة التحرير رفض التجزئة والتأجير. وللمرة الأولى يتم التعامل مع أزمة شركة الكهرباء بعيداً عن معادلات الربح والخسارة التي جرى مجلس الادارة على اعتبارها أساساً للتعامل مع سلطات الاحتلال.

---

(*) كان السيد أحمد زهير العفيفي رئيساً لمجلس الادارة حتى نيسان (ابريل) سنة ١٩٧٩، إلّا انه قام بتقديم إستقالته بسبب معارضة خمسة أعضاء يمثلون رام الله والبيرة وأريحا، للعرض الاسرائيلي. وعين رئيساً بالوكالة السيد الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم، الذي وصلت الأزمة المالية في عهده إلى ذروتها[٣٧].

وبعد فشل الاحتمال الأول، بدأت السلطات الاسرائيلية بالعمل على تنفيذ الاحتمال الثاني. وفي سبيل ذلك، أوعزت إلى الشركة القطرية الاسرائيلية باستصدار أمر احترازي من المحكمة المركزية بالحجز على أموال الشركة العربية الموجودة في البنوك، إذا لم تسدد الأخيرة المبالغ المستحقة عليها للشركة الاسرائيلية خلال فترة أقصاها عشرة أيام[٣٨].

وبعد أن مهدت السلطات الاسرائيلية عملياً من أجل الاستيلاء على الامتياز، شنت حملة إعلامية لتهيئة الرأي العام قبل الاستيلاء «القانوني» على الشركة. فمن ادعاء بأن الشركة تباطأت في وصل الأجهزة الخاصة بالجيش الاسرائيلي وبالمستوطنات[٣٩]، إلى الاحتجاج بأن المصلحة الأمنية تقتضي عدم إعطاء الفرص لموظفي الشركة العرب لمعرفة كل جهاز عسكري وأمني في منطقة الامتياز[٤٠]، وأخيراً إلى التساؤل عن مبرر بقاء الشركة أصلاً، كونها لاتنتج أكثر من ٢٪ من الكهرباء في إسرائيل، وتستخدم بالمقابل فائضاً من العمال[٤١]. وقد شاركت وزارة الصحة الاسرائيلية في هذه الحملة، مدعية أن مولدات الشركة العربية تهدد صحة السكان في المستوطنات بحرقها طنين من المازوت كل ساعة[٤٢].

ورغم ما تمت إشاعته عن تقصير الشركة العربية، والمستوى المتدني للخدمات والانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي[٤٣]، إلّا أنه، حسب رأي تسفي رون، نائب رئيس بلدية القدس السابق، فإن الشركة العربية قامت بخدماتها بطريقة تفوق ما قدمته الشركة الاسرائيلية رغم الامكانات المحدودة[٤٤]. ففي الوقت الذي كان العمال العرب يقومون بالعمل خارج أوقات دوامهم في فترة التوسع سالفة الذكر إدراكاً منهم لأهمية المحافظة على هوية الشركة العربية كان عمال الشركة القطرية الاسرائيلية، والبالغ عددهم ٧٠٠٠ عامل، يلجأون باستمرار إلى الاضراب كوسيلة ضغط لتحقيق زيادة في الأجور؛ الأمر الذي أدى إلى خسارة تقدر بملايين الليرات الاسرائيلية بالإضافة إلى توقف في أعمال الكهرباء والصيانة بما في ذلك محطات التوليد في الخضيرة وأشدود كما حصل في إضرابي آب (اغسطس) ١٩٧٩[٤٥]، وأيار (مايو) ١٩٨١[٤٦].

وفي محاولاتها لسد الطريق أمام اتهامها بالعجز والتقصير، قامت الشركة العربية بتقديم خدماتها للمستوطنات والمعسكرات الاسرائيلية على حساب مولداتها وعمالها ومشتركيها من العرب.

ورغم محاولة وزير الطاقة تغليف دوافع قرار الشراء بأسباب اقتصادية وأمنية وصحية كما مهدت لذلك أجهزة الاعلام الاسرائيلية، إلّا أن قرارات محكمة العدل العليا الاسرائيلية قد ارتأت العكس[٤٧]، واعتبرت أن الأسباب الأساسية لمثل هذا القرار هي سياسية[٤٨].

وقد ترافقت اتهامات الوزير موداعي، وبعده الحاكم العسكري للضفة الغربية، مع قيام الشركة القطرية الاسرائيلية بإقامة ثلاث شبكات مركزية في الضفة الغربية، وربط عدد من القرى العربية بالتيار الكهربائي. كما أعلن فارل شيفر، مدير اللواء الجنوبي، في مؤتمر صحافي عقده في القدس أنه سيتم، خلال العام ١٩٨١، ربط نحو ٣٠ قرية عربية،

إضافة إلى المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، بالتيار الكهربائي من الشركة القطرية[٤٩]. وهذا الاعتداء الجديد على امتياز الشركة العربية يقصد به تسجيل موقف التقصير والعجز على الشركة العربية؛ وذلك لعدم قيامها بواجباتها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الامتناع عن منح الشركة العربية مشاريع إمداد الكهرباء يمكن أن يعيد الأزمة المالية من جديد، وبخاصة أن أكثر من نصف العمال أصبح يشكل عبئاً مالياً بعد توقف مشاريع إمداد الكهرباء، كما مر سابقاً.

وليس غريباً أن تتم هذه الحملة الاعلامية في الوقت الذي بدأت فيه الشركة العربية بتجاوز الأزمة المالية؛ وذلك بعد الدعم المالي الذي قدمته اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، وبعد المحاولات الاصلاحية التي أعادت تنظيم الشركة في صيف سنة ١٩٧٩(*). كما أن تباكي الاعلام الاسرائيلي على القرى العربية التي لم يصل التيار الكهربائي إلَّا إلى ٥٠ قرية منها من أصل ١٣٠ في منطقة الامتياز[٥٢]، لم يتم إلَّا بعد أن قامت الشركة بوضع خطة لإنارة القرى الواقعة ضمن حدودها[٥٣]. ومن الواضح أن قرار وزير الطاقة الاسرائيلي، إسحق موداعي، الصادر بتاريخ ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، والداعي إلى تطبيق حق الحكومة في شراء امتياز الشركة العربية بعد سنة من تاريخه[٥٤]، استناداً إلى المادة ٣٩ من نص الامتياز(*)، جاء رداً على قرار الشركة القاضي بالامتناع عن تأجير الامتياز. ويؤكد ذلك إعلان المدير العام لوزارة الطاقة الاسرائيلية عن استعداده للتنازل عن نية شراء الشركة مقابل تنازل الشركة عن حقها في تزويد الأحياء اليهودية في القدس بالكهرباء[٥٦].

## مدلولات قرار محكمة العدل العليا

جاء قرار محكمة العدل العليا (اتخذ القرار من قبل القضاة الثلاثة، حاييم كوهين، واسحق كاهان وموشي بيكي، بالإجماع[٥٧]) ليعطي الشرعية للاستيلاء على امتياز الشركة العربية بعد أن تم ذلك عملياً، وبالتدريج منذ بداية الاحتلال. أما التحايل للوصول إلى مصادرة الامتياز، فقد تم عن طريق تجزئته، بحيث يبدو للرأي العام وكأن الشركة العربية قد ربحت المعركة مع السلطات الاسرائيلية. واستخدم القانون في عملية الاحتيال بشكل مدروس لإضفاء الشرعية عليها. فقرار محكمة العدل العليا يعطي وزير

---

(*) تم تعيين المحامي أنور نسيبة رئيساً لمجلس إدارة الشركة بدل السيد الياس فريج الرئيس السابق بالوكالة والذي كان على وشك تأجير جزء من امتياز الشركة العربية للشركة القطرية الاسرائيلية[٥٠]، مقابل تعويض قيمته ٦٠ مليون ليرة إسرائيلية لتغطية ديون الشركة[٥١].

(*) المادة ٣٩: إذا رغب المندوب السامي في شراء المشروع عند ختام السنة الخامسة والعشرين من مدة هذا الامتياز، أو عند انقضاء كل خمس سنوات تالية من المدة المذكورة، وأعرب عن رغبته هذه بإخطار خطي بلغه للشركة قبل نهاية أية سنة من السنين المذكورة باثني عشر شهراً، فيجوز له عند ختام السنة الخامسة والعشرين المذكورة أو نهاية كل خمس سنوات، حسب مقتضى الحال، أن يشتري المشروع ابتداء من اليوم الأول من شهر كانون الثاني [يناير] سنة ١٩٢٨، تاريخ الشراء الذي أعطي بشأنه إخطار الشراء[٥٥].

الطاقة الاسرائيلي الحق في شراء معظم منشآت الشركة العربية وكافة وحدات إنتاج الطاقة التي تقع ضمن حدود منطقة القدس[٥٨]، كونها تخضع للأحكام نفسها المطبقة في إسرائيل في المجالين القضائي والقانوني. وبذلك يمكن اعتبار سلطات الاحتلال في منطقة القدس وريثة للمندوب السامي البريطاني حسب نص المادة ٣٩ من الامتياز؛ الأمر الذي لاينطبق على الضفة الغربية والتي مازال يطبق فيها القانوني الأردني. وحسب القانون الدولي، فلا يسمح لقائد منطقة محتلة بالقيام بتغييرات جذرية في الوضع القانوني أو الواقعي للمنطقة الخاضعة لسلطته؛ وعليه، فإن السيطرة على شركة كهرباء القدس التي تزود معظم منطقة الضفة الغربية بالتيار الكهربائي هو بمثابة تغيير غير مقبول دولياً. وبذلك، فإن «الحاكم العسكري ليس حراً في تغيير الوضع وأسلوب الحياة في (المناطق المحتلة)، إلَّا في حالات خاصة للغاية»[٥٩]، لم يتمكن الحاكم العسكري للضفة الغربية من إقناع محكمة العدل العليا بتوافرها. ومن المؤكد أن سلطات الاحتلال رغم حصولها على شرعية شراء امتياز الشركة ضمن حدود منطقة القدس، إلَّا أنها سوف تظل تعمل جاهدة من أجل استكمال السيطرة على امتياز الشركة ككل، ووضعها تحت «إدارة إسرائيلية تاركة أمر الجباية للشركة العربية»[٦٠]، على غرار ماهو سائد في الاقتصاد الاسرائيلي؛ حيث يقوم العرب عادة بالعمل الصعب الذي يرفض العمال اليهود القيام به.

وقد أحدث قرار المحكمة العليا وضعاً غريباً صعب التحقيق من الناحية العملية؛ إذ أنه بناء عليه ستستولي الحكومة الاسرائيلية على منشآت الشركة ومولداتها أجمع، ولن يتبقى في المنطقة التي لاينطبق عليها حق الشراء سوى الأعمدة والأسلاك[٦١]. وبذلك، تنتفي نهائياً صفة الانتاج عن الشركة العربية وتتحول إلى مجرد موزع للتيار الكهربائي الذي تنتجه الشركة القطرية الاسرائيلية. وهذا بالضبط ماعبر عنه نائب المستشار القانوني للحكومة، يورام بار ــ سيلع، الذي مثل وزير الطاقة في محكمة العدل العليا حين قال: «لقد انتصرنا، لأنهم مكنونا من شراء منشآت شركة الكهرباء، وهذه هي المشكلة الأساسية التي كانت تزعجنا»[٦٢].

وإن كان شراء امتياز الشركة في منطقة القدس لم يتم حتى الآن، فهذا لا يعني أن الحكومة الاسرائيلية قد صرفت النظر عن هذا الموضوع، وإنما أرجأته، من جهة أولى، إلى ما بعد انتخابات الكنيست العاشر، ومن جهة أخرى، بسبب الرأي العام في الضفة الغربية المعارض لشراء الامتياز في منطقة القدس. وعلى حد تعبير عضو الكنيست السابق، أمنون لين، فإن «المهم» في هذه المرحلة «هو تثبيت وحدة القدس» وعدم الدخول في «شجار مع الناطور»[٦٣]، وهذا يعني تأجيل مسألة الشراء مرحلياً وليس التخلي عنها نهائياً. وإذ ترك قرار المحكمة الاتفاق على خطوات الشراء لوزير الطاقة ورئيس مجلس الادارة؛ فهو يعطي بذلك الوقت الكافي للوزير من أجل إنجاز عملية الشراء في الوقت المناسب، أي في فترة مابعد الانتخابات الاسرائيلية وبالضرورة قبل البدء بإجراءات الحكم الذاتي للمناطق المحتلة، أي بعد استكمال السيطرة على كافة المرافق الحيوية في الضفة الغربية، بحيث يستحيل على الحكم الذاتي أن يكون كذلك.

وقد تم ربط جميع أنحاء قطاع غزة في آب (أغسطس) سنة ١٩٧٤(٦٤). وعلى حد تعبير عضو الكنيست دافيد شتيرن فإن «مصادر الطاقة في كل الظروف يجب أن تكون بأيدي الحكومة»(٦٥)، وذلك تمهيد ضروري للإدارة الذاتية. كما أن «السيطرة على أجهزة الرقابة ومصدر التيار الكهربائي تمكن من توفير الكهرباء للمستوطنات اليهودية ومناطقها الصناعية في أوقات الأزمات والتقلبات السياسية»(٦٦). وعلى حد تعبير رئيس شعبة الاستيطان «يجب العمل في سباق مع الوقت لخلق وقائع جديدة تمنع المساس بهذه المناطق والتفريط فيها، لأن الواقع الذي سنخلقه يلعب دوراً أساسياً في أي اتجاه للحل»، ويجب الانطلاق من أن «الحكم الذاتي سيطبق فقط على السكان العرب وحدهم وليس على المستوطنين اليهود أو الأرض(٦٧) وهو يعني بالأرض، الأرض نفسها وما فيها من مصادر مياه ومصادر طاقة، وما عليها من مجال كهرومغناطيسي، وجوي. وقد استهدف فصل السكان عن الأرض باعتبار أن الأرض هي العنصر الثابت، أما الوجود الراهن للسكان فهو مؤقت، ولا يمنحهم أية صلاحية أو سيادة على أرضهم(٦٨).

## خاتمة

إن تتبع الخطوات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية من أجل الاستيلاء على شركة كهرباء القدس يشير إلى الطابع المتعمد للسياسة الاسرائيلية الرامية إلى إضعاف اقتصاد المناطق المحتلة وإخضاعه، بحيث يلبي حاجة الاقتصاد الاسرائيلي من جهة، ويعيق أي استقلال ممكن له في المستقبل من جهة أُخرى. فالتحكم بكهرباء الضفة الغربية يعني استكمال السيطرة على قطاع الصناعة وعرقلة سبل تطوره، بالإضافة إلى التحكم في الحياة اليومية للسكان. وقد جاء إنشاء المستوطنات في المناطق المحتلة في سياق هذه السياسة حيث لعبت هذه المستوطنات دوراً هاماً في دفع الشركة العربية إلى الاعتماد شبه الكلي على الشركة القطرية الاسرائيلية. ولم تكتف السلطات الاسرائيلية بتحويل الشركة العربية عملياً إلى موزع للتيار الكهربائي، وإنما استصدرت قراراً من المحكمة العليا يقضي بشرعية مصادرة معظم مكاتب الشركة العربية ومولداتها الواقعة في منطقة القدس، مكرسة بذلك، سياسياً، فصل القدس عن الضفة الغربية، وعملياً إنهاء وجود الشركة العربية كمنتج للتيار الكهربائي، وتحويلها إلى مجرد جاب لفواتير الكهرباء. وتحت غطاء الشرعية، تكون السلطات الاسرائيلية قد استولت على الأراضي التي تمر بها خطوط الشركة في منطقة القدس، ومهدت لتهجير عائلات أكثر من ٣٠٠ عامل لن يكون لهم عمل في ظل الادارة الاسرائيلية للشركة العربية.

وكما مهدت السلطات الاسرائيلية للسيطرة على المرافق الحيوية في الضفة الغربية، فقد مهدت أيضاً لوضع مماثل للمستوطنات الاسرائيلية، بحيث تظل هذه المستوطنات خاضعة للقرار الاسرائيلي في حال حصول تغيير على مستقبل المناطق المحتلة. وبذلك تستطيع، من خلال المستوطنات المنشأة، أن تمهد للسيطرة القانونية على المناطق، باعتبار أن المستوطنات وبخاصة الزراعية منها، قبل العام ١٩٤٨، كانت نواة الدولة الاسرائيلية.

(١) «The Israeli Administration in Judia and Samaria», *The Israeli Economist*, vol. XXIV, 1968, p. 284.

(٢) د. بسام الساكت وآخرون، **بعض مصادر الضفة الغربية؛ ماتعنية للاقتصاد الاسرائيلي**، عمان: الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، ١٩٧٩، ص ٥٢.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٣.

(٤) The Israeli Economist, *op. cit.*

(٥) روحي الخطيب، **أمانة القدس قديماً وحاضراً**، (دراسة غير منشورة) عمان: مكتب أمانة القدس، ١٩٧٨/١١/٢٢، ص ٢٣.

(٦) روبرت هاري درايتون، **قوانين فلسطين ١٩٣٣**، (٣ أجزاء) القدس: مطبعة دير الروم ١٩٣٦، الجزء الأول، الباب ١ ـــ ٦٦، ص ٧٤٤ و٧٤٥.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٧٤٧.

(٨) محمد ميعاري وحنا نقارة، **مذكرة متضمنة الترجمة العربية لتقرير، شلومو توسيا كوهن**، محامي الشركة أمام محكمة العدل العليا، ١٩٨٠/٤/٢٩، ص ١.

(٩) درايتون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٤٤.

(١٠) John Hopkins, *the Economic Development of Jordan*, Baltmore: The John Hopkins Press, 1961, p. 352.

(١١) ميعاري ونقارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢.

(١٢) Hopkins, *op. cit., p. 352.*

(١٣) الخطيب، **مصدر سبق ذكره**.

(١٤) ميعاري ونقارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢.

(١٥) «شركة كهرباء القدس: تيار وطني يمد الأرض المحتلة بالنور»، **تقرير الدراسات الشهري**، ١٩٨٠/٢/١، ص ٧٣ ـــ ٨١.

(١٦) ميعاري ونقارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢.

(١٧) الخطيب، **مذكرة صادرة عن مكتب أمانة القدس**، عمان، ١٩٧٩/١/٩.

(١٨) الخطيب، أمانة القدس.... **مصدر سبق ذكره**؛ مقابلة مع أعضاء مجلس إدارة الشركة الجديد، **الطليعة**، (القدس)، ١٩٨٠/١/٢٤؛ الساكت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩.

(١٩) الخطيب، مذكرة.... **مصدر سبق ذكره**.

(٢٠) ميعاري ونقارة، **مصدر سبق ذكره**.

(٢١) محرم البرغوثي، **الطليعة**، ١٩٧٩/٥/١٠، ص ٢.

(٢٢) الخطيب، **مذكرة حول شركة كهرباء القدس**، عمان، ١٩٧٩/٣/٢٢، ص ٢.

(٢٣) **الطليعة**، ١٩٨٠/١/٣، نقلاً عن دافار، ١٩٧٩/٢/١٥.

(٢٤) الخطيب، **مذكرة حول شركة كهرباء محافظة القدس المحدودة**، عمان، ١٩٧٥/١١/٢، ص ٣.

(٢٥) ميعاري ونقارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣.

(٢٦) **العمال** (نشرة صدرت لمرة واحدة عن نقابة عمال شركة كهرباء القدس)، تموز (يوليو) ١٩٧٩، ص ٧.

(٢٧) **الطليعة**، ١٩٧٩/٨/١٦.

(٢٨) تقرير صادر عن مجلس الادارة، ١٩٧٩/١٠/١٠، ص ٢؛ العمال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦.

(٢٩) عبد أبو دياب ونبيل العزة، **مذكرة بالمطالب المستعجلة لعمال شركة كهرباء محافظة القدس**، عن الهيئة الادارية لنقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس، ١٩٧٩، ص ١.

(٣٠) العمال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٨.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٤.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ١؛ بيان صادر عن نقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس، ١٩٧٩/٧/١٢.

(٣٤) بيان صادر عن الهيئة الادارية لنقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس، ١٩٧٩/٧/١٨.

(٣٥) **تقرير عن أوضاع شركة كهرباء القدس**، الهيئة الادارية لنقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس، ١٩٧٩/٧/٨، ص ٢.

(٣٦) الخطيب، **مذكرة حول شركة كهرباء القدس**، عمان، ١٩٧٩/٤/١٦.

(٣٧) الخطيب، مذكرة....، ١٩٧٩/١/٩، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٨) البرغوثي، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٩) ر.إ.إ.، العدد ١٨٤١، ١٩٧٩/٨/٦، ص ٢٠ و٢١.

(٤٠) المصدر نفسه، العدد ٢٢٧، ١٦ و١٧/٢/١٩٨١، ص ٣.
(٤١) المصدر نفسه، العدد ٢٢٦٩، ١٥ و١٦/٢/١٩٨١، ص ١٠.
(٤٢) المصدر نفسه، العدد ٢٣٠٧، ٢/٤/١٩٨١، ص ١٠.
(٤٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة العاشرة، العدد ٢ و٣/١/١٩٨٠، ص ١٠، نقلاً عن هآرتس، ١/١/١٩٨٠.
(٤٤) الطليعة، ٢٤/١/١٩٨٠.
(٤٥) ر.إ.إ.، العدد ٨٦١، ٣١/٨/١٩٧٩، ص ١٩.
(٤٦) المصدر نفسه، العدد ٢٣٤٩، ٢٦/٥/١٩٨١، ص ١٧.
(٤٧) المصدر نفسه، العدد ٢٢٧٥، ٢٢ و٢٣/٢/١٩٨١، ص ١٤.
(٤٨) الفجر (القدس)، ٢٤/٢/١٩٨١.
(٤٩) الأنباء (القدس) (صحيفة إسرائيلية تصدر باللغة العربية)، ٣٠/٤/١٩٨١.
(٥٠) الطليعة، ٢٠/٩/١٩٧٩.
(٥١) ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٩، ١٥/٢/١٩٨١، ص ٩.
(٥٢) المصدر نفسه.
(٥٣) الرأي (عمان)، ٢١/١/١٩٨٠؛ والطليعة ٣/١/١٩٨٠.
(٥٤) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مصدر سبق ذكره.
(٥٥) درايتون، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥٧.
(٥٦) نشرة دار الجليل للنشر والخدمات الصحافية، السنة الثالثة، تقرير رقم ١، ٣/١/١٩٨١، ص ١٩.
(٥٧) ر.إ.إ.، السنة العاشرة، العدد ٢٢٦٩، ١٥ و١٦/٢/١٩٨١، ص ٨.
(٥٨) المصدر نفسه، عدد ٢٢٧٥، ٢٢ و٢٣/٢/١٩٨١، ص ١٤.
(٥٩) مقابلة مع القاضي إسحق كاهان، قاضي محكمة العدل العليا، المصدر نفسه، ص ١٢.
(٦٠) مقابلة مع نائب المستشار القانوني للحكومة يورام بار ــ سيلع، المصدر نفسه، ص ١٤؛ المصدر نفسه، العدد ٢٢٧٠، ١٦ و١٧/٢/١٩٨١، ص ٣.
(٦١) الطليعة، ١٩/٢/١٩٨١.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٢.
(٦٣) ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٤، ٢٠ و٢١/٢/١٩٨١، ص ٩.
(٦٤) وليد الجعفري، المشروع الاسرائيلي للإدارة الذاتية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص XV.
(٦٥) ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٤، مصدر سبق ذكره.
(٦٦) «من حديث ليسرائيل هرئيل، سكرتير مجلس المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة»، ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٠، ١٦ و١٧/٢/١٩٨١، ص ٤.
(٦٧) «من حديث لرئيس شعبة الاستيطان، متتياهو دروبلس، نشرة دار الجليل للنشر والخدمات الصحافية»، تقرير رقم ٣٥٦، ٢١/٢/١٩٨١، ص ٢.
(٦٨) الجعفري، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.

# يهود المغرب العربي في إسرائيل

ديمة عبد الرحيم

لم تنل قضية الهجرة، من جانب علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، ما تستحق من اهتمام، إلا منذ عهد قريب. ففي وقتنا الحاضر، وفي سياق عملية التطور العالمي، يبدي علماء الاجتماع، والأجناس (الانثروبولوجيا) قدراً كبيراً من العناية بمشكلات الهجرة والمهاجرين، وذلك بعد أن غدت قضية الهجرة متغيراً بارزاً لايستغنى عنه لفهم «المجتمعات الصغيرة» المغلّفة في إطار وحدات اجتماعية وثقافية تعاني الشعور بالغربة في داخل الأنظمة الاجتماعية ــ الثقافية التي تحيط بها من كل جانب.

يمكن القول، تعميماً، إن الهجرة تنسج أواصر معينة بين أناس من مشارب وأجناس وثقافات مختلفة، ومن مستويات متباينة في درجة التشكل الاجتماعي؛ وهذه الأواصر بدورها تفرز العديد من المشكلات. أما الدراسات التي ظهرت في مرحلة مبكرة، فلقد سلكت سبيلها إلى معالجة قضية الهجرة، بمقاربة أخذت منحى اجتماعياً ــ نفسياً. لكن توجّهاً علمياً جديداً قد أطلّ، مستمداً معالمه خصوصاً من لجة المشكلات التي خلقتها سياسات الادارات الاستعمارية، ومن الأثر الذي خلّفه الغرب وتقنياته على التجمعات الفلاحية والعشائرية شبه المعزولة.

ولقد توافر قدر هائل من البيانات والمعلومات في غمرة التعاطي مع مشكلات التحضّر والمهاجرة في أفريقيا. وهنا ينبغي أن نسجّل فضلاً كبيراً لمساهمة «بارنز» فيما طلع به من نظرية «تحليل الشبكة» في إطار علم الأجناس. فهذه النظرية التي تركز على دراسة الفصائل الاجتماعية والروابط القائمة بين الأفراد والجماعات في حيّز مكاني معيّن، غدت مبدأ مهماً حقاً من المبادىء اللازمة لدراسة الهجرة. فانطلاقاً من هذا المبدأ يمكن تناول مسائل الهجرة في العمق، ناهيك عما يسعفنا به ونحن نحاول استخراج القواعد العامة التي تحكم هذه المسائل. وبالطبع فإن آثار الهجرة رهن بنمط النظام الاجتماعي.

لكن هناك عوامل أخرى فائقة الأهمية لدراسة المهاجرين نذكر منها: أدوارهم

الاجتماعية، وطراز تقاليدهم وعاداتهم، وأوضاعهم السكنية، وكيفية تقسيم العمل في المجتمع. وهل نحن بحاجة إلى تأكيد أهمية العامل الايديولوجي في هذا المضمار؟!

تأسيساً، يهمنا أن نميز ونرسم حداً فاصلاً بين ما «يعتقد» المهاجر أنه فعل، وبين ما «يفعله» حقاً. فالمهاجرون إلى بريطانيا وفرنسا، على سبيل المثال، (كالهنود والجزائريين وسواهم)، سوف يعيشون في البلدان التي تستضيفهم إلى الأبد، هذا على صعيد الواقع، أما على الصعيد الآخر فإنهم «يعتقدون» بأن إقامتهم هناك ليست سوى مرحلة عابرة ومؤقتة! هذا الاعتقاد في ذاته له بالطبع مردوداته الكثيرة وتأثيراته على علاقات هؤلاء المهاجرين، سواء مع مجتمعاتهم الأصلية، أم مع أبناء منشئهم الاجتماعي نفسه، أم مع غيرهم من الناس الذين يعيشون في «مقر إقامتهم المؤقت». ولابد للمرء من البحث كذلك عن التنظيم الاجتماعي للمهاجرين، فقد يتبين في النهاية أن لهذا التنظيم الاجتماعي صلة مباشرة بايديولوجيتهم، فنسأل مثلاً: هل سيبقى المهاجرون في البلد المضيف الى الأبد أم لا؟ ونسأل، كمثال آخر: هل يقيم المهاجرون تنظيماً اجتماعياً و«شبكات» مماثلة لتلك الموجودة في الوطن، أم أنهم مرتبطون مباشرة بشبكات الوطن ـــ الأم وتنظيمه الاجتماعي؟ فهذه المسألة تتوقف على مدى ديمومة البقاء في المهجر.

وقد كشفت الدراسات التي قام بها «ماير» و«فيليبوت» وآخرون عن شبكات اجتماعية تنشأ في لندن أو في جنوب أفريقيا، وتصل امتداداتها إلى شتى أرجاء القارة الأفريقية أن هناك حرصاً على رعاية الأواصر الاجتماعية بين أبناء التجمع العرقي الواحد الذين شتتتهم الظروف أيدي سبأ من موطنهم الأصلي. ففي ظل التمسك بهذه العلاقات الاجتماعية، يمكن للمهاجر أن يجنّد أبناء عشيرته وأن يعبىء علاقاته الأخرى، في سبيل تسهيل أمور ارتحاله، ومد الجسور مع أبناء مجتمعه الذين سبقوه إلى دنيا الاغتراب. ولقد جرت دراسات مشابهة في أوساط المهاجرين العرب، من قبل «غوليك» و«سويت» و«طنوس» وسواهم.

مبتغانا من هذا العرض التمهيدي هو الالمام بالقواعد اللازمة لدرس قضية الدمج والاستيعاب ليهود الشمال الأفريقي في دولة اسرائيل. ولتحقيق هذا، لا مفر من التنقيب بسرعة عن جذورهم التاريخية، والإطلال على حالتهم الراهنة، واستقراء مستقبلهم في الدولة اليهودية.

## القسم الأول: يهود العالم العربي، عودة سريعة إلى التاريخ

يعود يهود العالم العربي، في نسبهم، إلى مهاجرين من شتى أرجاء المعمورة، إلا انهم مع ذلك من السكان الأصليين في هذه المنطقة. ولاجدال في أن الموجة الكبرى من المهاجرين الذين حلوا في العالم العربي، تمثلت في الخروج اليهودي الجماعي من اسبانيا غداة سقوط الحكم العربي في الأندلس. وكان هؤلاء هم «السفارديم» الذين كانت لهم لغة عرفت باسم «لادينو». وحلّ في العالم العربي عدد لايستهان به من المهاجرين اليهود من «القورانيين» الذي ارتحلوا عن إيطاليا في القرن السابع عشر. ولقد امتاز السفارديم،

والقوارنيون على اليهود الأصليين بمستواهم الثقافي الأعلى وبثرواتهم الأعظم. وشكّل سليلو هؤلاء اليهود الطبقة الوسطى التي تألفت من التجار والحرفيين. واستمر تعاملهم بلغة اللادينو حتى أواخر القرن التاسع عشر عندما استبدلت بالفرنسية. كما كان لهم كلف بالتجارة، شأنهم في ذلك شأن العديد من المجتمعات الشرقية. لكن اللغة العربية التي كانت لغة اليهود الأصليين، اضمحل شأنها بينهم، لترثها الفرنسية التي أضحت لسان اليهود كافة في هذه المنطقة. وكانت غالبية يهود المنطقة من «الربانيين» الذين تشيعوا إلى طائفتين: القرائية والسامرية. وقد انسلخ أتباع المذهب الأول عن الجسم الأساسي لليهود في القرن الثامن عشر مبشرين بوجوب العودة إلى المنبع وتجاوز التلمود والتقاليد المتواترة. فيما كان السامريون يدعون إلى التمسك بالأسفار الخمسة الأولى فقط من العهد القديم (أسفار موسى)، وكانت طقوسهم مبنية على التشريع الموسوي وحده، إنما باختلاف كبير وشامل عن سواهم من اليهود. وكانوا يتكلمون العربية والآرامية، واقتصروا في تعاملهم بالعبرية على الدراسات الدينية فقط.

لا تتوافر لدينا أرقام دقيقة عن عدد اليهود في العالم العربي؛ ذلك أن معظم مناطق العالم العربي لم يعرف إحصاء رسمياً إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. أما الأرقام التي نقدمها في الجدول المرفق، فهي من تقدير «لاندشوت» وقد وردت في كتابه: «المجتمعات اليهودية في بلدان الشرق الاوسط الاسلامية». لكن هذه الأرقام التقديرية قريبة من الصحة؛ إذ تتطابق مع الأرقام التي سجلتها الوكالة اليهودية أمام اللجنة الأنغلو- أميركية لتقصي الحقائق في عام ١٩٤٦.

| البلد | عدد اليهود | نسبتهم إلى السكان |
|---|---|---|
| مصر | ٧٥٠٠٠ | ٠,٤٪ |
| العراق | ١٢٠٠٠٠ | ٢,٤٪ |
| لبنان | ٦٧٠٠ | ٠,٨٪ |
| سوريا | ٦٠٠٠ | ٠,٣٪ |
| البحرين | ٤٠٠ | ٠,٤٪ |
| حضرموت | ٢٠٠٠ | غير معروفة |
| اليمن | ٨٠٠٠ | ٢,٠٪ |
| عدن | ١٢٠٠ | ٢,٥٪ |
| ليبيا | ١٤٠٠٠ | ١,٥٪ |
| تونس | ١٠٠٠٠٠ | ٢,٩٪ |
| الجزائر | ١٢٠٠٠٠ | ١,٧٪ |
| مراكش | ٢٢٥٠٠٠ | ٢,٦٪ |
| مراكش الاسبانية | ١٤٧٠٠(١٩٤٧) | ٢١,٠٪ |
| طنجه | ٧٠٠٠ | ٢,٨٪ |

## القسم الثاني: يهود الشمال الأفريقي

بلغ عدد اليهود في إسرائيل، في الحادي والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠، ٢,٥٦١,٤٠٠ من بين ٣,٠٠١,٤٠٠ شكلوا العدد الاجمالي للسكان. هؤلاء اليهود كان بينهم ١,٢٣٠,٢٠٠ من اليهود الشرقيين؛ مما يعني أن أكثر من نصف يهود إسرائيل في العام ١٩٧٠، كانوا من هؤلاء اليهود الشرقيين (أنظر الخلاصة الاحصائية في إسرائيل لسنة ١٩٧٠، الرقم ٢٢:٤٣).

عقدت حركة «عوديد» مؤتمرها الأول في خريف العام ١٩٧١ ورفعت صوتها بتوجيه الاتهام والاستنكار لسياسية التمييز الإثني (العرقي) بين اليهود. ولقد توجهت الحركة، أساساً، إلى يهود شمال أفريقيا، وإلى المراكشيين على وجه الخصوص. إن كون يهود الشمال الأفريقي (كمجموعة إحصائية) يمثلون فئة «محرومة»، هي حقيقة مسلّم بها. وكان التعليل المعطى لهذا الواقع، أن هذه الفئة الواسعة من اليهود قد جلبت معها مكوّنات وضعها الاجتماعي ــ الاقتصادي الهابط، وتحديداً افتقارها إلى الحرف والمهارات الصناعية الحديثة، ونقص أو انعدام التعليم الرسمي، بالاضافة إلى كونها تحمل مفاهيم اجتماعية تحبّذ الاكثار من النسل وبناء العائلات الكبيرة. لكن الواقع هو أن حضور مؤتمر «عوديد» المشار إليه، وهم من الشبان والشابات المؤهلين جامعياً، ومن أصحاب الحرف العصرية، والأسر الصغيرة، عبروا بوضوح قاطع عن شعورهم القوي بوجود تمييز إثني. وهكذا أخذت المشكلة بعداً جديداً. فنظرية «الأصول الفقيرة» لم تعد صالحة لتعليل الوضع. ونشأت في العام التالي، أي ١٩٧١، حركة جماهيرية «شرقية» هي حركة «الفهود السود» التي اجتذبت إلى صفوفها الشبيبة المراكشية، مع فارق مهم هذه المرة، هو أن هذه الشبيبة كانت من أحزمة البؤس المحيطة بالمدن الكبيرة.

يشكل يهود المغرب العربي نسبة عالية من مجموع اليهود الشرقيين في اسرائيل، وهم الفئة التي تشعر بالغبن والإجحاف أكثر من سواها. لهذه الأسباب، ولكونها الفئة التي تعلن سخطها، فانها، أي فئة يهود شمال أفريقيا، ستكون المحور الرئيسي لهذه الدراسة.

## نبذة تاريخية عن يهود المغرب العربي

استوطن اليهود شمال أفريقيا منذ أقدم العصور. وعلى الرغم من أن المؤرخين يتهيبون من تقديم معلومات دقيقة حول أصولهم، فإنهم يجمعون على أن هؤلاء اليهود ربطتهم أواصر حميمة بالسكان البربر الأصليين. ويمضي بعض المؤرخين أبعد من هذا ليتكلم عن «البربرية اليهودية»[١]. بل إن ابن خلدون في كتابه «تاريخ البربر» يتحدث عن بعض المجتمعات البربرية اليهودية، عشية الفتح الاسلامي[٢].

وحين جاء النزوح اليهودي الواسع من اسبانيا في القرن الثالث عشر، توجه هؤلاء المهاجرون إلى مراكش والجزائر وتونس وليبيا؛ حيث كانت مجتمعات يهودية قائمة ومستقرة من قبل. استوطن اليهود الوافدون الشريط الساحلي، فيما كان اليهود الأصليون

في هذه البلدان يعيشون في الأنحاء الجبلية وعلى تخوم الصحراء الكبرى. وكان اليهود، مثلهم في ذلك مثل جيرانهم المسلمين، يشعرون بالاعتزاز لانتمائهم إلى المدن المغربية التي أوتهم لدى هروبهم من اسبانيا غداة سقوط الحكم العربي[٣]. وكان يهود شمال أفريقيا متنبهين بحدّة إلى تنوع أصولهم ومنابتهم، وشهدت مراكش وتونس حالة من التوتر والنزاع بين اليهود الأصليين و«اليهود الاسبان». وتعزز هذا التباين العرقي ببعض المكوّنات الأخرى من إقليمية ومحلية. كما خلف الاستعمار الفرنسي آثاراً بارزة على يهود أفريقيا الشمالية. فلقد استمر الحكم الفرنسي ١٣٢ سنة في الجزائر، و ٧٥ سنة في تونس، و ٤٤ سنة في مراكش. وتمدد النفوذ الفرنسي بصورة بطيئة، وإنما مطردة، حتى بلغ المناطق الداخلية. وبناء عليه ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات من التأثير الفرنسي في شمال أفريقيا: الشريط الساحلي الذي تعرض لتأثير عميق، والمناطق الداخلية التي حافظت على تراثها، وأخيراً المناطق الجبلية وشبه الصحراوية التي نجت من التأثيرات الفرنسية.

وهنا لا بد من القول إن الجماعات الثلاث التي كانت تعيش في شمال أفريقيا، أي العرب والبربر واليهود، لم تكن استجابتها للوجود الفرنسي متجانسة. فاليهود وحدهم انفردوا بالنظر إلى هذا الوجود الاستعماري الفرنسي بعين الرضى وكأنه المنقذ. وأدى هذا الموقف المتفرد من الادارة الاستعمارية إلى تخريب العلاقات الودية العريقة التي كانت قائمة بين اليهود وغير اليهود[٤].

لا جدال في أن يهود الجزائر كانوا الأعمق تأثراً بالوجود الفرنسي، بين الجماعات اليهودية في بلدان المغرب كافة. وفي مرسوم خاص صدر عام ١٨٧٠ منحت فرنسا جميع يهود الجزائر الجنسية الفرنسية. أضف إلى ذلك أن الوجود الفرنسي الطويل ساهم في إكساب اليهود الجزائريين قيم الغرب ومفاهيمه. ومن هذا أن غالبية الأطفال اليهود تلقت تعليمها في المدارس العلمانية الفرنسية، وكانت نسبة الطلبة الجامعيين من اليهود أعلى بكثير من نسبة أقرانهم من المسلمين. ولقد ارتبط هيكل المجتمع اليهودي الجزائري كله ارتباطاً عميقاً بالمجتمع اليهودي الفرنسي. وفي أعقاب حملة الاضطهاد التي تعرض لها يهود فرنسا على يد هتلر، هاجر يهود الجزائر إلى هناك ليملأوا الفراغ ويسدوا الفجوات. ويتبين بجلاء أن يهود الجزائر غدوا منذئذ الأشد تفرنساً والأكثر التصاقاً بالغرب بين يهود الشمال الأفريقي قاطبة، إلى درجة أن غالبيتهم اختارت فرنسا عندما جرى توقيع اتفاقية ايفيان في العام ١٩٦٢[٥].

وبالمثل استجاب يهود تونس بعمق لتأثير الوجود الفرنسي. واختفت عاداتهم وتقاليدهم الأصلية، لتحل مكانها مجموعة القيم والمفاهيم الغربية. وبلغة الأرقام نذكر أنه كان هناك، في العام ١٩٤٢، ٦٨,٢٦٨ يهودياً تونسياً يحملون الجنسية التونسية، كان بينهم ١٦,٤٩٦ يحملون الجنسية الفرنسية، و٣,٢٠٨ التابعية الايطالية، فيما تحول ٦٦٨ يهودياً تونسياً لصبحوا من رعايا بريطانيا[٦].

لكن التأثير الغربي على اليهود المراكشيين كان ذا طبيعة مختلفة عنه في الجزائر

وتونس؛ ذلك أنه كان أسرع وإنما أقل عمقاً. ومع أن أغنياء اليهود المراكشيين أرسلوا أولادهم إلى المدارس والجامعات، إلا أن جماهير اليهود ظلت أمّيّة بدرجة أو بأخرى. وعلى خلاف الحال مع يهود الجزائر وتونس، لم يكن متاحاً ليهود مراكش الحصول على أية جنسية أوروبية. ويمكن القول، في شيء من التعميم ان المجتمع اليهودي المراكشي كان ينقسم في الخمسينات إلى ثلاث شرائح أوفئات: الفلاحون المقيمون في الجبال والمناطق الجدباء، وقد اندمجوا في المجتمعات المحلية من عربية وبربرية. وهذه التجمعات اليهودية الفلاحية كانت، إلى حد ما، معزولة وتعيش حياة شبه «بدائية». الفئة الثانية يمثلها سكان المدن التقليديون من حرفيين وتجار. أما الفئة الثالثة فهي المجتمع اليهودي في مدينة الدار البيضاء الذي شكل الشريحة شبه البروليتارية في هذه المدينة(٧).

ولقد تنازعت هذا المجتمع اليهودي المراكشي وسيطرت عليه نزعتان: الأولى هي البنية الثقافية ـــ الايديولوجية للحاخامية التي نشرت التراث التقليدي، والثانية هي البنية السياسية ـــ الاجتماعية التي أرست دعائمها قوة الاحتلال الفرنسي في أوساط الطبقتين العليا والوسطى من اليهود المراكشيين، حيث وجد التوجه نحو الغرب تشجيعاً من جانب سلطات الاحتلال(٨). ولقد تعاونت كل من الادارة الاستعمارية والبورجوازية اليهودية على خلق أسطورة «الاستغراب» والتوجه نحو القيم الغربية. وجاءت الصهيونية لتجسد، في نظر الشبيبة اليهودية، وسيلة الخلاص التي توفر التوفيق بين المطامح الغربية «العصرية» من ناحية، وبين قيم اليهودية التقليدية من الناحية الأخرى(٩).

وتشتد أهمية النظر في مدى «الاستغراب» أو «التغرب» أو (تبني قيم الحياة الغربية ومفاهيمها) ومستوياته المتعددة، عند دراسة أوضاع المهاجرين من يهود شمال أفريقيا إلى اسرائيل. وفي رأس النتائج المترتبة على هذه المسألة، قضية التعليم؛ فالتعليم في اسرائيل، أعاد بدرجة أو بأخرى، تشكيل البنى الاجتماعية ـــ المهنية والحرفية للمجتمعات اليهودية. وبينما كان يهود الجزائر وتونس قد اكتسبوا تدريباً يؤهلهم للتكيف مع ظروف مجتمع صناعي عصري، فإن اليهود المراكشيين وصلوا إلى اسرائيل محملين بمجموعة القيم والعادات والمهن والمهارات «الشرقية».

وتبدو غايتنا بكل وضوح من هذا العرض، وهي تبيان مدى أهمية هذا العامل باعتباره العامل ـــ المفتاح في مسألتي التكيف والدمج في نظام اسرائيل الاجتماعي ـــ السياسي والاقتصادي والثقافي.

## القسم الثالث: الصهيونية وهيكلية الدولة في اسرائيل

كانت الصهيونية السياسية «العقيدة الثابتة» لقطاع معين من اليهود الأوروبيين، وخصوصاً يهود شرق أوروبا ووسطها. وكانت هذه الصهيونية السياسية، على الصعيد الايديولوجي السياسي، مختلفة عن الايديولوجيات القومية الأوروبية، لكنها كانت تشاركها، مع ذلك، بالكثير من الخصائص، وعلى رأسها التركيز الأوروبي على معادلة الفكرة القومية بالدولة القومية الحديثة(١٠). وكان آباء الصهيونية الأوائل منشغلي البال على مصير

اليهودية الأوروبية، وأغفلوا تماماً شمال أفريقيا والشرق الأوسط، باستثناء فلسطين بالطبع. وفي أعقاب حرب ١٩٤٨ وخلق دولة اسرائيل، واجهت القيادة الصهيونية مشكلات النقص في الايدي العاملة في جميع القطاعات من الزراعة إلى الصناعة إلى الجيش الخ... ولم تكن الهجرة من أوروبا وأميركا كافية. في هذه الأثناء، كانت المجتمعات اليهودية في العالم العربي تحصد النتائج السيئة لنزاع لم تكن طرفاً فيه. وهكذا تدفقت هجرة يهود العالم العربي بعشرات الآلاف إلى اسرائيل، مدفوعة بالدعاية الصهيونية والجهود النشيطة للوكالة اليهودية. وفي غضون فترة قصيرة (من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١) هاجر ثلث مليون يهودي من البلدان العربية إلى اسرائيل.

ما هي صورة الاسرائيلي في الغرب وفي اسرائيل نفسها؟ إنها بالتأكيد صورة اليهودي الأشكنازي: فهو أشقر، أزرق العينين، ومفتول العضلات. لكن هذه «الصورة» ليست دقيقة من ناحية، وليست مفاجئة من ناحية أخرى، وإليكم الأسباب: إنها ليست دقيقة لكونها تتجاهل أن غالبية يهود اسرائيل هم من اليهود الشرقيين؛ لكنها مع ذلك لا تثير الدهشة باعتبار أن الاسرائيلي الذي يبرز في وسائط الاعلام ويهيمن شكله على وسائل الاتصال هو اليهودي الاشكنازي.

على الصعيد النظري، تعلن ايديولوجية اسرائيل أنها دولة لجميع اليهود، وأنها أنشئت لحل مشكلات اللاسامية والمظالم التي أنزلت باليهود. لكن الواقع شيء آخر. الواقع هو سيطرة اليهود الأشنكاز على اليهود الشرقيين. إن دمج السكان وتكاملهم، أو بعبارة أخرى إيجاد أسس التماسك المجتمعي، يمثل سياسة رشيدة؛ حيث أنها تقلل من عوامل النزاع الاجتماعي التي تهدد وحدة المجتمع بالتمزق. لكن المشكلة في إسرائيل تتخذ منحى عويصاً، لأن الطبقة الأدنى، عرقياً، هي أكثرية السكان. وفي معظم الحالات الأخرى، لا يكون بمقدور الجماعات الهامشية أن تشكل أي تهديد جدّي للوضع القائم. أما في اسرائيل فإن متطلبات الحد الأدنى من النزوع نحو الدمج الاجتماعي تتطلب لا محالة تسليم الأكثرية «الشرقية» بمفاهيم فئة الاشكناز الحاكمة، وبأعرافها الاجتماعية. وان ايديولوجية هذه الفئة الإثنية المهيمنة تتضمن فكرة المساواة، أو المساواة في الفرص على الأقل. ومن هنا بالضبط تنشأ المشكلة التي يجابهها المجتمع: فاليهودية «الشرقية» تمثل الأغلبية من جهة، وتشكل طبقة أدنى مظلومة من جهة أخرى.

## القسم الرابع: يهود الشمال الأفريقي في إسرائيل

وجد اليهود غير الأوروبيين أنفسهم في اسرائيل مواطنين في دولة غريبة عن أجوائهم وتربيتهم وتقاليدهم، ووجدوا أنفسهم مصنّفين في كتلة مميزة لها اسم: «اليهود الشرقيون». وبينما رأى اليهود الأوروبيون الذين هم الآباء المؤسسون، مستقبل اسرائيل من منظور أنها دولة «عصرية، غربية» كان اليهود الشرقيون يكابدون أزمة هوية جماعية. وفي حين ارتأى اليهود الأوروبيون رمز يهوديتهم مجسداً في «بلد كل اليهود»، فإن معظم اليهود العرب التحقوا بهذا البلد لاعتبارات دينية. وفي الدراسة المقارنة التي أجراها بن سيمون ــ دوناث، يتبين أن اليهود غير الأوروبيين يعيدون سبب مجيئهم إلى اسرائيل إلى

اعتبارات غير سياسية في الغالب. وتبين من سلسلة مقابلات مع يهود قادمين من بلدان المغرب العربي، أن اليهود المراكشيين طرحوا أقل من سواهم بكثير الأسباب الايديولوجية والسياسية. وتراوحت ردود اليهود المراكشيين على استبيان بشأن دوافع ارتحالهم الى اسرائيل، بين قائل ان السبب هو الخشية من عواقب الزواج المختلط بين اليهود والمسلمين، وقائل ان السبب هو ما اعتقدوه من ان اسرائيل هي أرض اللبن والعسل، وقائل ان السبب هو هجرة «الآخرين» إليها، وقائل ان الدافع كان الرغبة في لمّ الشمل والالتحاق بالأقارب، وبين قائل ان مصير الدول العربية المولودة حديثاً غير مطمئن، وقائل ان الدوافع دينية...الخ. وتبين كذلك أن اليهود القادمين من تونس والجزائر أعادوا أسباب هجرتهم إلى اعتبارات الايديولوجية الصهيونية، وكانت نسبة هؤلاء ٤٠,٩ ٪، في حين أن ٣١,٧ ٪ فقط من اليهود المراكشيين طرحوا أسباباً ايديولوجية(١١).

يتبين من هذا كله أن اليهود الشرقيين قد أضاعوا في اسرائيل مواقعهم الاقتصادية والاجتماعية، كما خسروا وطنهم وممتلكاتهم وفولكلورهم ولغتهم ومجمل موروثهم الثقافي؛ وأن هجرتهم إلى اسرائيل عنت إقحامهم في حالة فريدة من الخواء الاجتماعي. لقد ضيّعوا مقومات كيانهم دون أن تتوافر لهم أية بوادر على تعويضهم بكينونة حقيقية بديلة. وغداة وصولهم إلى اسرائيل؛ جرى حشوهم بأشد أشكال القومية الأوروبية ضراوة، وبأكثر أنماط الحياة الأميركية تفاهة!(١٢). وكان عليهم تقديم تضحيات إضافية: فلكي يتلاءموا مع وضعهم الجديد في اسرائيل لابد من أن يتبنوا القيم الحضارية للأشكنازي. ومن أجل أن يصبحوا اسرائيليين «حقيقيين» يتوجب عليهم التنكر لماضيهم والتبرؤ من هويتهم. فهذا الانفصام عن «التراث الشرقي» هو سياسة حكومية منظمة. فالنخبة الاسرائيلية على قناعة كاملة بتفوق المفاهيم الغربية وبضرورة التخلص من أية ارتباطات أو وشائج تمتد إلى الموروث التقليدي(١٣). ولعل التعبير عن هذه الفكرة جاء في غاية الجلاء على لسان أبا إيبن الذي قال: «بالنسبة لاعتبار مهاجرينا من البلدان الشرقية جسراً يصلنا بالعالم الناطق بالعربية، فغايتنا هي أن نغرس فيهم الروح الغربية، وليس السماح لأنفسنا بأن ننجرّ إلى استشراقية مصطنعة»(١٤). وعندما تعرض بن ـ غوريون لضغوط تحثه على ضم بعض اليهود السفارديم إلى مجلس وزرائه، قال: «لن تصبح دولة اسرائيل دولة شرقية»(١٥).

إن عملية استيعاب جميع اليهود الشرقيين في اسرائيل، واليهود المراكشيين بخاصة، هي عملية مضنية وطويلة؛ ذلك أن الهيكل العام للدولة اليهودية هو مجرد تطوير لأوروبا القرن التاسع عشر، وليس الشرق بالتأكيد. وحين يصل المهاجرون إلى اسرائيل يزج بهم في «مدن التطوير» التي أنشئت خصيصاً لمهمات استيعاب المهاجرين الجدد. وتتصف هذه المدن عموماً ببنية تحتية متخلفة، ففي أفضل الأحوال تتوافر فيها صناعة واحدة لتأمين العمالة للمهاجرين الجدد. لكن الأعمال التي تؤمنها هذه المدن لليهود العرب سواء منها اليدوية أم الصناعية، لا تأتلف مع المهن والمهارات التي نشأوا عليها في بلادهم الأصلية كحرفيين أو باعة أو تجار(١٦). ولا تتوافر لديهم أية فرصة لنيل التأهيل

اللازم لتحويلهم إلى أيد عاملة ماهرة ومدربة، وبهذا يضطرون للاكتفاء بالعمل في الوظائف غير الفنية؛ مما يحرمهم من إمكان تحسين مواقعهم الاجتماعية ـ الاقتصادية.

لقد لعبت الأسرة، في اليهودية المغربية، دوراً اجتماعياً مركزياً على الدوام. ولا نبالغ إذا قلنا إن العلاقات الاجتماعية بين اليهود في شمال أفريقيا، قامت أساساً على الأواصر العائلية. فلقد لعبت الأسرة دور النواة في كامل الحياة الاجتماعية والدينية. وإذا استثنينا الصوم، أمكن لنا القول إن جميع نواحي الممارسات الدينية جرى التعبير عنها كطقوس عائلية. ويتكون المحفل العائلي، مثلاً، من عشرة رجال يلتقون ثلاث مرات في اليوم لأداء صلاة الجماعة. فالعادات اليهودية تأثرت بعمق بالعادات العربية والبربرية، إلى درجة أن اليهودي المغربي لا يميز في حياته اليومية بين طرازه من اليهودية المتأثرة بالاسلام وبين اليهودية الأخرى(١٧). ماذا يحدث للعائلة في إسرائيل؟ إنها تتمزق وتتفرق أشتاتاً منذ لحظة وصول المهاجرين الجدد. فأعضاء الأسرة الواحدة الذين وفدوا في أوقات مختلفة، نقلوا إلى أماكن متباعدة. وتعطى للمهاجرين الجدد شقق صغيرة، لا تلائم نمط الحياة المألوفة لدى اليهود الشرقيين الذين يتمتعون غالباً بعائلات كبيرة وفق المقاييس الغربية. وهذه الشقق الصغيرة المبنية على أساس سريرين في الغرفة الواحدة، تعطى هي نفسها للمهاجرين الجدد من شرقيين وغربيين، لكن عائلات الغربيين أصغر، فتكون النتيجة اكتظاظ شقق اليهود القادمين من الشرق. وهذا الازدحام يؤثر بالطبع على نواحي الحياة الأخرى. فالتلاميذ تتعذر عليهم الدراسة السليمة، وتنعدم مقومات الحياة الخاصة، ويُلقى بالأطفال في الشوارع.

وإذا كانت الخصوبة العالية من المميزات الأساسية للمجتمعات الشرقية، فإنها وجدت في إسرائيل دعماً إضافياً وتشجيعاً كبيراً تطبيقاً لسياسة حكومية مرسومة تستهدف التفوق عددياً على السكان العرب في اسرائيل. ولقد قال تشارلي بيتون زعيم الفهود السود في إحدى خطبه: «قال بن ـ غوريون: إن اسرائيل دولة صغيرة، وإنها في حاجة ماسة إلى البشر. إذن فاليهود الشرقيون مواطنون جيدون، لأنهم عملوا بنصيحة بن ـ غوريون، وأنشأوا أسراً كبيرة»!

هذه هي الصورة إذاً: أجور متدنية لوظائف متدنية، ظروف سكنية رديئة، نقص في التعليم. هذه العوامل وسواها أوقعت اليهود القادمين من شمال أفريقيا خاصة، واليهود الشرقيين عامة، في الدائرة المفرغة المألوفة: أحياء شعبية فقيرة، تعليم هابط، بطالة، وبالتالي... جريمة. ولهذا نجد أن العديد من الشبيبة اليهودية الشرقية يحمل صحيفة سوابق إجرامية، ويمضي شطراً من حياته في دور الاصلاحية. وفي العام ١٩٦٩، مثلاً، كان ٦٩ ٪ من الأحداث المنحرفين من أصول شرقية. وهنا نصل إلى مشكلة اليهود الشرقيين مع الجيش. فلا بد للمواطن الاسرائيلي، لكي يصبح مواطناً «محترماً»، من أن يخدم فترة معينة في الجيش. لكن الأشخاص أصحاب السوابق والسجلات في دوائر الشرطة، وحتى الشبان الجانحون أو المنحرفون الذين أمضوا أي وقت في دور الاصلاحية، لا يسمح لهم بأداء الخدمة العسكرية(١٨). وفي هذا الصدد، قال شخص آخر

من قادة الفهود السود هو ر. أبرجيل، ما يلي: «بسبب سرقة حبة بندورة (طماطم) في محانيه يهوداً ، أصبح لي ملف في سجلات الشرطة ولهذا لم يُسمح لي بأداء خدمتي العسكرية. وترتب على عدم انخراطي في الجيش، شعوري بالدونيّة»!

الخدمة في الجيش، والمشاركة في حرب ١٩٦٧، من «المؤهلات» المهمة التي يتسلح بها اليهود الشرقيون لدعم مطالبهم بمواطنية متكافئة. وإن حرب ١٩٦٧ بالذات أفضت إلى تغيير ملحوظ في نظرة اليهود الشرقيين إلى أنفسهم، لكنها لم تبدّل في الواقع نظرة اليهود الأشنكاز إلى مواطنيهم الشرقيين. فهذه الحرب لعبت دوراً مهماً في الوسط اليهودي الشرقي، إذ شحذت إحساسه بالمشاركة والانتماء. وكان اليهود المراكشيون يقولون قبل الحرب إنهم من جنوب فرنسا، أما بعد حرب ١٩٦٧ فلقد شاركت الألوف منهم بكل فخر واعتزاز في عيد واحتفالات «ميمونه» جرياً على تقاليدهم المراكشية السابقة[١٩].

ما الذي يمكن استنتاجه من كل ما سلف؟ يمكن أن نستنتج، أولاً وقبل كل شيء، ان هناك تلازماً قوياً بين درجة التوجه نحو الغرب والمفاهيم الغربية في الحياة، والمهارات الصناعية الحديثة من جهة، وبين القدرة على الاندماج في المجتمع الاسرائيلي والتكيف مع واقعه من جهة أخرى. لماذا أخفقت عملية الدمج حتى الآن في هذا الشكل الصارخ؟ السبب ليس مجيء اليهود الشرقيين من مجتمعات تقليدية، وليس «الحاجة إلى المزيد من الوقت»، ولا عدم قابلية اليهود الشرقيين للتكيف والتلاؤم مع وضعهم الراهن. فكل هذه الأسباب والذرائع التي توردها النخبة الأوروبية الحاكمة في اسرائيل، هي كما يلاحظ ماك: «حجج مثيرة في ما تتضمنه من روح عنصرية»[٢٠]. وعند هذه النقطة ينطرح إمكان أن يتبنى اليهود الاشنكاز المفاهيم الاجتماعية للأغلبية السفاردية، أو إمكان الوصول إلى حل وسط ونقطة لقاء مشتركة بين الثقافتين. لكن الفذلكة التي يطرحها اليهود الأوروبيون قاطعة، وفحواها أن النمط الأوروبي هو النموذج الذي ينبغي إحتذاؤه والتسليم به. وإنه لأمر مدهش حقاً أن يُطلب إلى أناس من ثقافة معينة، أن ينسلخوا كلياً عن ماضيهم، وأن يتبنّوا ثقافة مغايرة ومفاهيم مختلفة جذرياً، وأن ينجحوا في إنجاز هذه النقلة الحضارية الواسعة في مدى جيل واحد. فاليهود الأوروبيون الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة، مثلاً، استغرقت عملية استيعابهم نحو جيلين. والاستيعاب الذي نعنيه هنا، لا يتضمن معنى الامتصاص الكامل والشامل في المجتمع، بل مجرد تعلم اللغة والقوانين، والوصول إلى درجة ما من التماثل لا يعود معها الانتماء العرقي هو الذي يحدد الوضع الطبقي ويقرره.

وماذا عن اسرائيل؟ هنا نجد أنه لو لم تكن هناك هوّة بين الشرقيين والأوروبيين، ولو لم يكن توزيع الوظائف والمراتب يتم على أساس إثنيّ، لاحتل اليهود الشرقيون نسبة أعلى بكثير في المنزلة الاجتماعية والمستوى الوظيفي والمواقع الادارية والوضع الاقتصادي والشأن العسكري. فالواقع هو أن الادارة الاسرائيلية هي إدارة أشنكازية صافية، مع استثناء تقليدي واحد هو وجود يهودي سفاردي على رأس وزارة الشرطة. وحتى هذا الاستثناء ينظر إليه البعض باعتباره حيلة ذكية وعملية تسمح للسلطة بضرب الشبيبة السفاردية، دون التعرض لتهمة التحامل[٢١].

لماذا لم يتمكن اليهود الشرقيون من تجاوز هذه الأوضاع؟ أحد الأسباب يكمن في أنهم حتى في رفضهم للإجحاف الذي يلحقه بهم الأشكنازيون، يظلون مع ذلك مسلّمين بالنمط الأوروبي لهيكلية المجتمع، باعتباره النمط الشرعي. ولهذا تجد أنهم لم يتساءلوا قط عن مبررات خضوعهم لثقافة غريبة عن أعرافهم، فكل ما فعلوه هو المطالبة بأن يكون لهم نصيب عادل في «الكعكة» الثقافية.

وهناك حقيقة أخرى تعوق أو تعرقل الاستيعاب الاجتماعي الحقيقي لهذه الفئة القوية في حيّز الإمكان، تتعلق بصفة اليهودي الشرقي. فتصنيف اليهودي الشرقي كان، بدءاً على الأقل، تصنيفاً مصطنعاً استخدم للدلالة على أناس من مناطق جغرافية مختلفة، وثقافات متنوعة، وخلفيات اقتصادية متباينة. وبعبارة أخرى، لا يتوافر لهذه المجموعة من الناس تجانس ثقافي ـ حضاري يوجب تصنيفهم في فئة واحدة ذات هوية مشتركة وكيان محدد: «لا يوجد مجتمع سفاردي أو شرقي واحد، هناك عدة مجتمعات»[٢٣]. وبعد وصول هؤلاء الناس إلى اسرائيل، كانت أقوى أنواع العلائق التي تشدهم، هي صلتهم بمنطقتهم السابقة، وأمتهم السابقة، أو حتى في بعض الاحيان انسباؤهم وارتباطاتهم العشائرية السابقة. ومع أن هذا التعريف لليهودي الشرقي أصبح مقبولاً من جانب العديد من اليهود غير الأوروبيين، باعتباره التعريف الذي ينطلق من العلاقات العامة والتمييز بينهم وبين اليهود الأشكناز، إلا أنه تعريف غير مقبول في داخل المجتمعات الشرقية نفسها. بل نجد على العكس من ذلك أن أبرز الحواجز التي تحول دون التعاون فيما بينهم، أي بين الشرقيين أنفسهم، كان على الدوام التصنيفات الداخلية التي يستخدمونها ونواحي التمايز التي يسجلونها انطلاقاً من اعتبارات ثقافية ووطنية وعائلية. وبكلام آخر نؤكد أنه لم يتوافر لليهود الشرقيين قدر كاف من التجانس الذي ـ مثلاً ـ كان للطبقة العاملة البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر. ولقد قاد هذا الواقع إلى سلسلة من النزاعات المريرة بين الجماعات المختلفة من المهاجرين الوافدين من شتى البلدان والثقافات. ومن هذا ان اليهود السفارديم (أي أحفاد أولئك اليهود الذين نزحوا من اسبانيا والذين تشتتوا إلى مختلف أصقاع شمال أفريقيا، وتركيا، واليونان، ومصر) يميزون أنفسهم عن سواهم من اليهود غير السافارديم ولو كانوا من غير الأوروبيين. ومن النماذج الشهيرة لهذه النزاعات، العلاقات المتوترة المشحونة بعدم الثقة بين اليهود العراقيين والمراكشيين. ونستنتج من هذا أن الحاجز الهائل الذي يحول أساساً دون تعاون اليهود الشرقيين يتمثل في نزاعاتهم الداخلية والفروقات المميزة لفئاتهم المختلفة على الصعد الثقافية والعرقية وصلات النسب والقرابة.

## كلمة أخيرة

الخلاصة العامة التي يمكن الوصول إليها في الختام هي أن قضية اليهود الشرقيين مثيرة للاهتمام بصورة خاصة، من حيث أنها تكشف على نحو ملائم النزاع بين القيم الشرقية والغربية. وأن اليهود الشرقيين، على الرغم من كونهم الأكثرية، لا يحاولون أن يفرضوا على المجتمع أعرافاً ومفاهيم تتمشى مع تقاليدهم، وتستجيب لاحتياجاتهم،

وتمثل رؤيتهم وتطلعاتهم. وهم، بدلاً من ذلك، يطالبون بحصة متساوية من «الكعكة» في مجتمع يستلبهم على الصعيدين الاقتصادي ــ الاجتماعي والثقافي. وأنه لأمر في غاية الأهمية أن نبقي في البال هذه الحقيقة، وهي أن هجرة اليهود الشرقيين إلى اسرائيل تعود دوافعها إلى طبيعة اسرائيل الخاصة بالذات وإلى ظروف نشأتها. فالعوامل السياسية ــ الثقافية ــ النفسية لعبت الدور الرئيسي في جلب اليهود إلى اسرائيل، وليس الحوافز الاقتصادية هي التي ساقت أبناء المغرب العربي، مثلاً، إلى فرنسا، وساقت الأتراك إلى ألمانيا.

---

(١) Bensimen-Donath, D.; *Immigrants d'Afrique de Nord en Israel, Paris:* Edition Anthropos,1962, p. 30-87.

(٢) إبن خلدون، تاريخ البربر، ١٨٥٢، ص ٢٠٨ و ٢٠٩.

(٣) Bensimon-Donath, 1970, *op. cit.*, 20-21.

(٤) *Ibid*, p. 27-28.

(٥) *Ibid*, p.29.

(٦) *Ibid*, p.30.

(٧) Sarfati, A.; *Le Judaisme marocain en Israel*, 1971, p.2.

(٨) *Ibid.*

(٩) *Ibid.*

(١٠) Mack, A.; «Oriental Jews: class Ethnicity and Ideology», in mack, David & Yoval Danis (Eds.) *Israel and the Palestinians*, London: Ithico Press, 1975., p.224.

(١١) Bensimon-Donath, *op.cit.*, p.103-107.

(١٢) Ben Hakham, Ezra Eliyahu; «Israel's in Sephardic Jews», *Middle East international*, March 1978., p.29.

(١٣) Sarfati, *op.cit.*, p.8.

(١٤) Iris, M. and Shama, A., *Immigration Wihout Integration*, Massachusetts: Schenkman Publishing co., 1977., p.42.

(١٥) Ben Hakham, *op.cit.*, p.29.

(١٦) Inbar and Adler; *Ethnic integration in Israel*, New York, Trasaetion Books, 1977.

(١٧) Bensimon-Donath, *op.cit.*, p.200.

(١٨) Berreby, G., «Israel: l'autre danger», *Information Juive*, juillet/Aout, 1978., p.4.

(١٩) Iris, M. and Shama, *op.cit.*, p.135.

(٢٠) Mack, *op. cit.*, p.250.

(٢١) Ben Hakham, *op.cit.*, p.29.

(٢٢) Avineri, S.; «Israel: Tow Nations», *Midstream*, May 1972, p.7.

# بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني

فيصل حوراني

من الملاحظ أن المواجهة العملية بين عرب فلسطين والمطامع الصهيونيـة فيها، تأخرت، بعض الوقت، عن تاريخ تشكل الحركة الصهيونية وتبلور مطامعها تلك، وعن وصول أولى الدفعات من مهاجري هذه الحركة إلى فلسطين. وإذا كان هذا كله قد تم، على الجانب الصهيوني، في العقود الأخيرة من القرن التاسـع عشر، فإن بـداية التحـرك الفلسطيني ضده ابتدأت، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، دون أن يعني هذا أنه لا يمكن الوقوع على أنشطة، متفرقة قليلة، جرت، هنا وهناك، من قبل هذا الفريق أو ذاك، قبل عام ١٩١٨.

## فجيعة الحركة العربية بوعود بريطانيا

وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ولسنوات قليلة بعدها، كانت الحركة العربية القومية، التي قاتلت بزعامة الشريف حسين، جنباً إلى جنب، مع القوات البريطانية، لا تزال تتمسك بحلمها، في تحقيق وحدة واستقلال البلاد العربية الواقعة شرقي البحرين: الأحمر والأبيض المتوسط. وكانت الحركة العربية تعتمد، في هذا، على ثمرة كفاحها ضد الامبراطورية العثمانية، وعلى تعاونها مع بريطانيا، وعلى نتائج الدور الذي لعبته، في خدمة قضية الحلفاء، ضد دول المحور، وعلى ثقتها بمتانـة الوعود التي حصلت عليهـا من بريطانيا. وكان من شأن هذا كله أن يشغلها عن الاعدادات التي تقوم بها الحركة الصهيونية، خصوصاً أن تلك الإعدادات كانت تجري في أماكن بعيدة؛ كما يشغلها أيضاً، عن المخاطر المرتقبة للهجرة اليهودية التي ظلت، حتى نهاية الحرب، قليلة.

غير أن كثيراً من خيبات الأمل، كـان ينتظر زعامة الحركة العربية القومية، منذ أخذ يتكشف أمامها الفارق الكبير، بين الوعود التي تعهدت بها بريطانيا، وبين الترتيبات الفعلية التي تقوم، برغم هذه الوعود، باعدادها لدفع مصائر البلاد العربية، بـاتجاه لا يتسق مع طموحات العرب القوميين إلى الاستقلال والوحدة؛ ومن ثم التحالف مع الدول

الأوروبية من موقع الندّ. وقد تبلورت هذه الاعدادات، في اتفاق سايكس ـ بيكو[1]، الذي قسم بلاد الشام وما بين النهرين، على الاحتلالين البريطاني والفرنسي، وفي وعد بلفور[2]، الذي عبّر عن التزام بريطانيا بدعم المطامع الصهيونية، في فلسطين.

وهكذا تحول الجيش البريطاني، الذي دخل البلاد العربية «محرراً»، تحت الرايات الشريفية، إلى جيش احتلال، ومثله فعل الجيش الفرنسي الذي جاء، إلى سوريا ولبنان، ليحمي حصة فرنسا من الغنيمة.

وكان الأثر المباشر لهذا التحول، أن تجزأت الحركة العربية الواحدة، تجزيئاً موازياً لافتراق مصائر بلدانها، إلى حركات وطنية تقاتل، في كل بلد على حدة، وان ظل فرقاؤها يحملون، لـوقت طويل، أحلامهم المهيضة، ويتأثرون بها.

ولم تشذ فلسطين عن القاعدة، بطبيعة الحال، وقد وجد وطنيوها أنفسهم، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، في مواجهة خطرين، تكشفـا لهم بحجمهما الكبير، في وقت واحد: الاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني الذي نشط في ظل هذا الاحتلال.

## وفد الحركة الصهيونية في فلسطين

ولا شك في أن قلة قليلة من قادة الصف الأول العرب، أو من نخبة المتعلمين الذين يقرأون بلغات أجنبية، اطلعت، بصورة أو بأخرى، على وجود الحركة الصهيونية، وأهدافها قبـل الحـرب. ومن هؤلاء من عرف شيئاً، عن اتصالات الحركة الصهيونية بالدول الامبريالية، وارتباطاتها بها. إلا أن قادة وممثلي الرأي العام العربي، ومنه الفلسطيني، أحيطوا علماً بنوايا الصهيونية، كما كانت تعلنها، في عام ١٩١٨ فقط؛ وذلك حين قررت سلطات الاحتلال البريطاني أن الوقت قد حان، لاطلاعهم عليها.

ورأت الحركة الصهيونية أن تجسّ النبض الفلسطيني بشأن أهدافها. فحضرت إلى فلسطين، في نيسان (ابريل) ١٩١٨، بعثة صهيونية ضمت د. حاييم وايزمن، رئيس المجلس الصهيوني في بريطانيا، وعدداً آخر من القادة الصهيونيين. فكان أن هيـأت سلطات الاحتلال البريطاني، للبعثة، لقاءات، مع أعداد مختارة من ممثلي الرأي العام الفلسطيني، حتى تطرح، خلالها، الافكار الصهيونية في أقل صورها بشاعة، وتدعو إلى تعاون العرب واليهود من أجل النهوض بفلسطين بمعونة بريطانيا[3]. وخلال هذه الزيارة، أقام الحاكم العسكري البريطاني بمدينة القدس مأدبة، على شرف البعثة الصهيونية، دعا إليها عدداً من القـادة والوجهاء الفلسطينيين، ومن بينهم كامل الحسيني، مفتي القدس آنـذاك. وتحدث د. وايزمن أمامهم، لأول مرة، عن العمل لإنشاء الوطن القومي اليهودي، في فلسطين، مما حمل المفتي على الانسحاب، من المأدبة، مظهراً، باحتجاجه هذا، أنه فوجىء بطبيعة الوفد ومهمته.

وفي السنة ذاتها اتصل د. وايزمن بالأمير (الملك فيما بعد) فيصل بن الحسين، وأجرى معه محادثات مستفيضة حاول خلالها أن يزيّن له فوائد الـوجود اليهـودي الصهيوني في فلسطين، ويحصل على موافقته على مطلب الوطن القومي. وبذا أحيط الأمير

فيصل وحاشيتـه، وفيها فلسطينيون، علماً ببعض أهـداف الصهيونيـة وببعض أوجه نشاطها وسياستها.

## ردود الفعل الفلسطينية والعربية

ومع اندياح الأنباء الأولى الغامضة، عن الحركة الصهيونية ومطامعها، ووصولها إلى أوساط فلسطينية واسعة، أرسل عدد من قادة الرأي العام الفلسطيني احتجاجاً، إلى كل من هيئة مؤتمر السلم ووزارة الخارجية البريطانية، ضد «ما يذيعه الصهيونيون من جعل فلسطين وطناً قومياً لهم»، ووجـه المحتجون شكـواهم على الصهيـونيين «إلى الحلفـاء العادلين». ولعل في هذا الاحتجاج المبكر مايشي بأن موقعيه، وإن أصبحوا على علم بالمطلب الصهيوني، يجهلون ما يتصـل بسياسـة بريطـانيا بشـأنه؛ فضـلاً عن أنهم يجهلون خطورة الصهيونية الكاملة، على الوجود الوطني للعرب في فلسطين.

ولعله أيضاً، وبسبب هذا، انصب احتجاجهم ضد الصهيونية على أساس أنها هي «التي تثير التعصب الديني في القرن العشرين والاثرة والأنانية والطمع الخبيث، الذي جر على الانسانية بلاء هذه الحرب»، مردداً، بهذا القول، التهم الشائعة ضد اليهود بصورة عامة، دون أن يتناول الاحتجاج، طبيعة الحركة الصهيونية بالذات. وقد حرص المحتجون، على تأكيد أن «لنا الثقة العظمى بأننا سننال مطلبنا، مادام في العالم المتمدن عدل، وما أثبتنا أن اليهود شـرذمة صغيرة في البلاد»[٤].

وعلى النحو ذاته، وتأكيداً لزوايا النظر، هذه ذاتها، بعث مئات من وجهاء نابلس، إلى مؤتمر الصلح، أوائل عام ١٩١٩، مذكرة احتجاج توجهوا فيها بالخطاب، «إلى حضرة دولة بريطانيا العظمى وهي نصير الانسانية». وناشد محتجو نابلس بريطانيا أن تدقق، في المطالب العربية، وتقرر حقوق العرب الثابتة. «وبذلك يكون لها منا خير معـوان، على السلام، وأن نعترف لها بالفضل على ممر الأيام»[٥].

والأمير فيصل الذي وقع الاتفاقية المشهورة، مع د. وايزمن[٦]، مع أنه عرف أكثر قليلاً مما عرفه القادة الفلسطينيون، لم ير، هو الآخر، الخطر الصهيوني على حقيقته، بل أنه لم يره حتى بحجمه الذي كان قائماً آنذاك، والذي تمثل بمساندة بريطانيا، وهي أهم الدول المنتصرة في الحرب، لمطلب إنشاء الوطن القومي اليهودي. وقد تحدث الأمير، بعد وقت من توقيعه على الاتفاقية مع د. وايزمن، عن تصوراته على النحو التالي:

«قيل لي ان جميع اليهود يعتمدون على التصريح الذي فاه به لورد بلفور، ويتطلعون إلى إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، أي أن تصير فلسطين دولة يهودية. ولا ريب أن هذه الأماني تناقض أفكار العرب ولا ترضيهم». وبما أن اليهود، كما وصفهم الأمير «ساميون قبل العرب» فقد ناشدهم «معونتهم في إنشاء المملكة العربية»، «حتى إذا كثر [عددهم] في فلسطين، تيسر أن تجعل ولاية يهودية من ولايات هذه المملكة»[٧].

وبصرف النظر عن موقف الأمير فيصل واستعداده، لقبول الوجود اليهودي في فلسطين، مقابل إسهامهم في تطوير المملكة المأمولة، على أن تشكل فلسطين في المستقبل، ولاية في

مملكة الوحدة العربية، فإن المطامع الصهيونية التي تسربت عنها الأنباء، لم تظل، بغير تأثير على عرب فلسطين، لوقت طويل. وإذا كان من الصحيح أن الوعي الفلسطيني، لدرجة الخطر، لم يصل إلى إدراك حجمه الفعلي، فإن قادة الحركة العربية في سوريا، والفلسطينيون جزء منهم، لمسوا، على نحو أولي، أثر هذا الخطر على مطلبهم الرئيسي، آنذاك، وهو وحدة البلاد المشرقية أو، على الأقل، وحدة البلاد السورية. وهكذا نصت مقررات المؤتمر السوري الأول، الذي انعقد في دمشق في حزيران (يونيو) ١٩١٩، على التمسك بوحدة البلاد السورية، بحدودها الطبيعية، وبضمنها فلسطين، كما نصت على رفض «مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم»[٨].

وخطا المؤتمر السوري الذي انعقد في دمشق، في شباط (فبراير) ١٩٢٠، خطوة أخرى، بتفسير سبب هذا الرفض العربي، للهجرة اليهودية، وذلك «لخطرها على كيانهم السياسي». كذلك أعلن المؤتمر عزمه على عدم الاعتراف، بأية حكومة وطنية في فلسطين، قبل أن تعترف الحكومة المحلية بمطلبي الفلسطينيين اللذين قدموهما للجنة الأميركية، وهما عدم فصل فلسطين عن سوريا، ومنع الهجرة اليهودية»[٩].

## التواطؤ البريطاني ــ الصهيوني

أما صلة الخطر الصهيوني بسياسة بريطانيا الحليفة فإن الفلسطينيين أحيطوا علماً بها، رسمياً، في نيسان (ابريل) ١٩٢٠. وقد تولى الجنرال بولز، مدير إدارة بلاد العدو المحتلة في القدس، إعلام الأعيان ورؤساء الطوائف الفلسطينية، بأن مجلس الحلفاء «قرر انتداب دولة على فلسطين، وأن يدمج وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في معاهدة الصلح مع تركيا»، وزادهم علماً بأن هذا الانتداب «عُرض على بريطانيا فقبلته». ثم تلا الجنرال البريطاني، على مسامع ممثلي الرأي العام الفلسطيني، نص وعد بلفور، وحثهم على إنهاء الخلافات السياسية والاضطرابات، مؤكداً أن «على جميع الفلسطينيين الحقيقيين أن يتبـاروا في خدمة فلسطين وخير الأجيال المقبلة»[١٠]. هذا الاعلان، الذي عزز معلومات توافرت قبله، وضع الوطنيين الفلسطينيين، وجهًا لوجه، أمام الخطر الذي لم يعد من الممكن الحديث عنه بصيغة: «تناهى إلى مسامعنا». وقد جاء الاعلان في وقت كانت فيه المعلومات التي سبقته، وحدها، كافية لجعل «الشعـور ضد الصهيـونية، في فلسطـين وسوريا، بالغاً أشده وليس من السهل الاستخفاف به»، كما وصفه تقرير لجنة التحقيق الاميركية التي زارت فلسطين، بتكليف من الرئيس ولسن في منتصف ١٩١٩[١١]. وكان هذا الاعلان كافياً، حتى لو لم تتوافر معلومات أخرى، لتأكيد الاقتـران بين الخطـر الصهيوني وسياسة بريطانيا؛ ومع ذلك ظل رد فعل الوطنيين الفلسطينيين ضد بريطانيا، أقل حدة بكثير من رفضهم للصهيونية؛ في حين بقيت المفاهيم العربية حول الصهيونية قاصرة عن إدراك طبيعتها.

لقد استند الرفض العربي للصهيونية، منذ البدايـة، بما هي خطـر قادم، إلى إحساس عفوي بهذا الخطر، ولم يرتق، في ذلك الوقت المبكر من بداية الغزو الصهيوني المؤيد من بريطانيا، إلى إدراك أبعاده القادمة وطبيعة الصلة بين الصهيونية والامبريالية

البريطانية. ولعله من الصحيح أن نقول: ان هذا الوعي، وان تطور وتقدم بمضي السنين، ظل حتى قيام اسرائيل قاصراً عن أن يلم بهذه الطبيعة بكاملها.

## أسباب الرفض الفلسطيني للصهيونية

ففي بداياته انطلق الرفض الفلسطيني للصهيونية، من الحذر الشائع تجاه اليهود، وهو حذر حفزته نوازع اجتماعية ودينية واقتصادية، سبق وجودها وجود الصهيونية، وغذّاه ـ كما أشرنا إليه آنفاً ـ شيوع أنباء الخطة الصهيونية، لاستيطان فلسطين، وبناء الوطن القومي اليهودي فيها، ثم بروز ظاهرة الهجرة اليهودية، في ظل الانتداب البريطاني، واستفحال خطرها، وما رافقها من أعمال الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، بوسائل مختلفة. وحين اتضح للفلسطينيين أن بريطانيا تدعم مطلب الوطن القومي اليهودي، وكذلك الدول الحليفة الأخرى، اعتقدوا أن هذا ناجم عن نقص في معلومات بريطانيا، عن مطامع اليهود، وعن قلة معرفتها، بحقوق العرب وبراهينهم التي تثبت حقوقهم هذه. ولذلك، فان مذكرة المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، إلى مؤتمر الصلح، كانت واثقة أنه «متى عرف [المؤتمر] حجتنا وبراهيننا، والأضرار التي تلحق بنا، يثبت حقوقنا في بلادنا ويمنع عنا عادية الصهيونيين»[١٢]. وقد قر في أذهان قادة الحركة الوطنية الفلسطينية، لسنوات عديدة لاحقة، أنه يمكن بالتعاون مع بريطانيا ومن خلال الاتصال بها وإقناعها بخطورة الحركة الصهيونية، ثنيها عن تأييد المطلب الصهيوني. وفي غياب الوعي لطبيعة الصهيونية والامبريالية وللصلة بينهما، اتخذت محاولات الإقناع، في بعض الحالات، صيغاً مفرطة في التعبير عن السذاجة؛ من ذلك، مثلاً، أن رئيس «اللجنة التنفيذية» لفلسطين، موسى كاظم الحسيني، وجد الفرصة، بعد اضطرابات أثارها اليهود، في يافا عام ١٩٢١، في عيد العمال، ليقول في رسالة وجهها إلى وزارة الخارجية البريطانية: ان مهاجري اليهود «ينشرون روح البلشفية في فلسطين»، وليطلب «ايقاف الهجرة اليهودية إلى هذه البلاد، حقناً للدماء، ومنعاً لسير نار البلشفية في الشرق»[١٣]. وفي رسالة مماثلة وجهها، لمجلس العموم البريطاني، يقول الحسيني، رئيس اللجنة التنفيذية: «جئناكم اليوم ونار البلشفية تكاد تلتهم إحدى أمهات بلادنا، وعلم الهدم والتقويض، الأحمر، يرفع علناً في البلاد، ومناشير دعوة الشيوعية توزع على الأهلين بصورة متوالية. نطلب إلغاء عهد بلفور، وتغيير سياسة الحكومة الحاضرة، قبل أن تداهمنا نار البلشفية بحالة، أوسع وأشد، بحيث لانقوى معها على مساعدة الحكومة، لاطفاء فتنتهم البلاد والشرق أجمع»[١٤].

وإذا كان الجهل بطبيعة الصهيونية، فضلاً عن طبيعة صلتها ببريطانيا، وسم الموقف العربي منها، آنذاك، فإن الجهل بتكوين منظماتها والتيارات التي تشكل مجموعة حركتها، وبما بين هذه التيارات، من نقاط التقاء أو اختلاف في الاتجاهات، وزوايا النظر والأهداف الصغيرة والكبيرة، ظل سمة ميزت الموقف العربي حتى سنة ١٩٤٨. وقد ظل من المألوف، على مدى هذه السنوات كلها، النظر إلى الجانب الصهيوني، ككل واحد ومتماسك، وتفسير كل مايشي بوجود خلافات بين تياراته وكتله، على أنه شيء متفق عليه،

فيما بينها، هدفه تضليل العرب. والباحث، في الأدبيات الفلسطينية لتلك الفترة، لا يقع على أي شيء ذي مغزى، يدل على أن العرب أولوا تلك الناحية اهتمامهم؛ ولا يقع، بالتالي، على ما يشير إلى أنهم بذلوا أي مجهود للاستفادة، من خلافات وتباين الكتل الصهيونية، أو حتى لاستخلاص المدلولات الصحيحة، لعلاقاتها مع بعضها.

يضاف إلى هذا أن التمييز بين اليهودية والصهيونية ظل معدوماً، أو شبه معدوم، لدى الوطنيين الفلسطينيين؛ هذا إذا استثنينا القلة القليلة التي يمثلها الشيوعيون، والتي وقعت، بدورها، في سلسلة من الأخطاء والبلبلات بهذا الصدد(١٥). ولم يأت غياب التمييز نتيجة القناعة العربية، بمدى مساندة اليهود للحركة الصهيونية، حتى ولو كانت هذه القناعة قائمة على أسس خاطئة؛ بل جاء هكذا بصورة عفوية، ومن غير أي تمحيص، وكان الصهيوني معادلاً لليهودي والعكس بالعكس. وانطبق هذا حتى على اليهود الشيوعيين الذين كانوا، من بين اليهود، أشد أعداء الصهيونية. كما انطبق على اتباع الطوائف اليهودية المفرطة في التدين، والذين قاوموا العمل الصهيوني لبناء الوطن القومي اليهودي، لنوازع دينية تستر تهيبهم من اتيان ما قد يعرض اليهود للخطر.

## انعدام التعاون الفلسطيني ـ اليهودي ضد الصهيونية

ولم يشهد تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية أية محاولة من أي نوع للتحالف مع قوى، أو تيارات يهودية، معادية للصهيونية؛ وذلك إذا استثنينا، مرة أخرى، المحاولة غير المباشرة، التي تمثلت بقيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، وفي عداد أعضائه عرب ويهود، وهي محاولة كانت مستنكرة، من أوساط فلسطينية واسعة، مثلما هي مستنكرة من الصهيونيين، ومدانة من قبل قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية التي رفضت الاعتراف بالحزب الشيوعي الفلسطيني، كقوة وطنية، ورفضت، بالتالي تمثيله في قيادتها، حتى عندما ضمت هذه القيادة ممثلي الأحزاب الأخرى كافة. وقد انتهت هذه المحاولة، في عام ١٩٤٣، إلى انقسام الحزب الشيوعي الفلسطيني، انقساماً كاملاً، إلى منظمتين: احداهما يهودية صرفة. والأخرى عربية صرفة، بقرار من لجنة الحزب المركزية، ولم يصوّت، من أعضاء اللجنة المركزية العرب، ضد قرار الانقسام إلا عضو واحد هو المرحوم فهمي السلفيتي(١٦)، مما يشير إلى مدى عمق النظرة الفلسطينية تجاه اليهود، والتي امتدت لتشمل حتى الشيوعيين.

وقد ترتب على هذا كله، مواقف فلسطينية ترفض أي شكل من أشكال التعاون مع اليهود، وجعل مطلب رفض الوجود اليهودي برمته، طاغياً، وفوق أية اعتبارات سياسية، كان من شأنها لو اتسمت بشيء من المرونة، في هذا المجال، أن توسع ثغرات الخلافات والتناقضات القائمة، أو المحتملة، في الجانب اليهودي.

## الحركة الوطنية الفلسطينية والموقف البريطاني

أما الجهل بطبيعة الموقف البريطاني، وخصوصاً فيما يتصل بدوافع تأييده للحركة الصهيونية، فترتب عليه اعتقاد الحركة الوطنية الفلسطينية، لسنوات طويلة، بأن التأييد

البريطاني للصهيونية، نابع من مواقف هذه الحكومة أو تلك وهذا الوزير أو ذاك، في الحكومات البريطانية المتعاقبة. وقد ظلت قيادة الحركة الوطنية أسيرة هذا الاعتقاد إلى بداية الثلاثينات، ولم تكن مهيأة لأن تدرك، أن الحركة الصهيونية صعدت في ظل صعود الرأسمالية وانتقالها إلى طورها الامبريالي، وأنها بذلك ارتبطت، بها وبحكوماتها، هذا الارتباط العضوي الذي لاينفصم؛ حتى أن تبني بريطانيا، رسمياً، لمطلب إقامة الوطن القومي اليهودي، ثم إصرارها على إدخال هذا المطلب في صك الانتداب الذي صادقت عليه عصبة الأمم وإجراءات السلطات البريطانية، في فلسطين، لتطبيقه، لم يكن لها التأثير المناسب في لفت نظر الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى أن بريطانيا تمارس سياساتها، منذ البداية، بما يخدم مصالحها الامبريالية، وكذلك مصالح حلفائها، وليست أسيرة سوء فهم ناجم عن نقص المعلومات، أو عن قلة معرفتها بحجج الجانب العربي، وأن ضوابط إمعانها، أو ترددها في تنفيذ تلك السياسة، كانت تحددها، وستحددها فيما يلي من سنين، تقديراتها لمصالحها بالذات.

لقد احتاج الأمر لعدة سنوات من الممارسات البريطانية، ومن خيبات الأمل العربية في مواجهتها، حتى قرّ في الأذهان أن تلك سياسة بريطانية معتمدة، وأن بريطانيا تقف في صف الأعداء. وهذا الاستنتاج توصل إليه فرقاء الحركة الوطنية الفلسطينية تباعاً، وبالتدريج. وكان أول من توصل إليه، من الفرقاء المؤثرين في قيادة الحركة الوطنية، الجماعة التي التقت في حزب الاستقلال العربي(١٧) سنة ١٩٣٢. وكثير من الفرقاء، لم يصلوا إلى استنتاج بهذا الصدد، إلا عشية اندلاع ثورة ١٩٣٦، أو حتى بعد ذلك. ومنهم من تخلى عنه، أو تهيب، على الأقل، من التصرف على أساسه، كما تجلى هذا في استجابتهم لدعوة وقف إضراب عام ١٩٣٦، الذي استهل الثورة، ثم بعودتهم لقبول التفاوض مع بريطانيا، وإجراء الاتصالات التي انتهت بصدور الكتاب الأبيض(١٨)، عام ١٩٣٩؛ وهو كتاب رأى فيه كل أعضاء اللجنة العربية العليا، أساساً صالحاً للتعاون مع بريطانيا، مع أنه لم يكن يتضمن من المطالب العربية، إلا أقلها، وأنه ضمن هيمنة بريطانيا على فلسطين بعربها ويهودها. ومن أعضاء اللجنة العربية العليا، اعترض، على الكتاب، شخص واحد هو رئيسها، الحاج محمد أمين الحسيني(١٩)، لأنه كان يراهن، وقتها، على نجاح دول المحور، بزعامة المانيا النازية، ضد الحلفاء، بزعامة بريطانيا.

ولأن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية لم تتخذ موقفاً حاسماً ضد بريطانيا، لا في البداية ولا فيما تلا من سنوات، فقد ظلت تتوجه إلى الادارة البريطانية، في فلسطين، وإلى الحكومات البريطانية المتعاقبة، كلما تراكمت لديها أسباب الشكوى، من استفحال خطر النشاط الصهيوني في البلاد، ولعدة سنوات، كان الأمل يراود الحركة الوطنية بإمكانية حمل بريطانيا على التوقف عن تأييدها للمشروع الصهيوني. وكان هذا الأمل واحداً من الأسباب، التي جعلت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، ترفض، حتى المقترحات البريطانية لمشاريع الحكم، أو الادارة الذاتية، التي يشترك فيها عرب ويهود، ثم لا تناقش مطالبها المقابلة، إلا مع السلطات البريطانية نفسها، أو مع وسطاء من حكام الدول العربية المرشحين للعب دور، في اقناع بريطانيا.

## تقصير الحركة الوطنية الفلسطينية في البحث عن حلفاء

وحين اكتملت خيبة الأمل ببريطانيا، في عام ١٩٣٦، كان هذا العامل لا يزال مؤثراً، حتى أن القيادة الوطنية قبلت وقف الإضراب الشامل الذي أعلنته البلاد، والثورة المسلحة التي اندلعت إثره، ملقية بالعبء على وساطة ملوك وأمراء الدول العربية، الذين عرضوا الوساطة معتمدين، صراحة، على ثقتهم بعـدالـة صـديقتهم، بريطانيا وحدها. ولم تفكر قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بالبحث عن حلفاء، بين الدول التي تقف على طرف نقيض مع بريطانيا، ولم تفكر، خصوصاً، بالتوجه إلى الاتحاد السوفياتي الذي كان، منذ عهد لينين، يمد يده لحركات التحرر، في البلدان المستعمرة، ويدعوها إلى التعاون. وحتى التوجه نحو بلد كالولايات المتحدة تم في وقت متأخر، وبالتحديد، بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث ساهمت بعض الأطراف الفلسطينية، في فتح مكتب صغير في نيويورك، اعتمد نشاطه، أساساً، على جهود عدد من الفلسطينيين والعرب الآخرين، الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة وعلى علاقاتهم المحدودة. وكان هدف المكتب الرئيسي حث الجـاليات العربية على تقديم العون لقضية الشعب الفلسطيني.

ومن الحق أن بريطانيا، المصممة منذ البداية، على تنفيذ التزامـاتها للحـركة الصهيونية، بذلت، من جانبها، ما احتاجته من جهد للتخفيف من حدة الرفض العربي للمطلب الصهيوني، ولمنع تحول هذا الرفض إلى موقف ضدها، من غير أن تتراجع، مرة واحدة، عن هذا الالتزام. وقد فعلت ديبلوماسيتها الكثير في هذا المجال، وتوالت بياناتها المطمْئِنة، أو الهادفة إلى تخفيف السخط؛ ابتدأت ذلك، منذ البيان الأول الذي أذاعته، هي وفرنسا، عشية نجاح القوات البريطانية في احتلال فلسطين، حين أعلنت الدولتان: ان السبب الذي حملهما على خوض الحرب في الشرق «هو رغبتهما في تحرير شعوبه من ظلم الأتراك واستعبادهم، وخلاصهم من عسف الألمان ومطامعهم، وميلهما إلى تأليف حكومات وإدارات وطنية حرة، تنتخب حسب رغائب الأمة، وتستمد سلطتها منها»[٢٠].

وحتى بعد أن أُبلغ الفلسطينيون رسمياً بقرار مجلس الحلفاء المؤيد لمطلب الوطن القومي اليهودي، وثارت التخوفات من احتمال هيمنة الصهيونيـة على البـلاد، صرح المندوب السامي البريطاني، صيف ١٩٢٠، محاولاً تهدئة المخاوف: «انني أقول بصراحة: ان أموراً كهذه لم تخطر للصهيونيين ببال. وهب أنها خطرت ببـالهم، فإن الحكـومة البريطانية لا تقبل بسياسة كهذه، فأنا لا أرى خطراً على البلاد من الصهيونيين، بل لا أراني متشائماً، لأن كل قضية مبنية على بُطْل لا يلبث القائلون بها أن يعودوا لرشدهم، متى رأوا فسادها»[٢١]. قال المندوب السامي هذا في حين أن لجنة كرامن الأميركية، التي زارت فلسطـين، قبـل هـذا بسنـة، كـانت قـد أكـدت في تقـريـرهـا: «إن الحقيقـة التي وقعت عليها اللجنة، في أحاديثها مع ممثلي اليهود، أن الصهيونيين يتوقعون أن يجلوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء أراضيهم». وحكمت اللجنة مؤكدة: أن «تعريض شعب، هذه حالته النفسية، لهجرة يهودية لا حد لها، اعتداء على حقوقه ونقض للمبادىء التي حارب الحلفاء من أجلها»[٢٢].

إذن، انصب الرفض الفلسطيني في الأساس ضد المطلب الصهيوني، وليس ضد الوجود البريطاني. وقد نجم، عن هذا، ضياع جهود كبيرة بذلتها الحركة الوطنية الفلسطينية، في محاولات حمل الحكومات البريطانية المتعاقبة على سحب تأييدها للمطلب الصهيوني، كي ينفتح أمامها باب التعاون مع العرب المستعدين لقبول منحها العديد من المزايا، بما في ذلك قبول الانتداب، إذا اقتضى الأمر. وعندما ذهب الوفد العربي الفلسطيني إلى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني سنة ١٩٢١، كان مخولاً، على ما يبدو مما تكشفه الوثائق القليلة المتاحة، بالتفاوض مع المسؤولين البريطانيين على أساس أن تتخلى بريطانيا عن وعد بلفور، مقابل القبول الفلسطيني بالانتداب، حتى أن رئيس الوفد استاء من موافقة عضو الوفد، أكرم زعيتر، على مقررات المؤتمر السوري ـ الفلسطيني التي نادت بانهاء الانتدابين البريطاني والفرنسي، وبجلاء قوات الدولتين وكتب له معتبراً أن خطة المؤتمر بهذا الصدد جاءت «نتيجة حماس وطني زائد ولا تنطبق على خطتنا التي قررناها هنا، وفقاً للحالة الحاضرة ولمقررات المؤتمرات، ولا نعلم الضرورة التي أدت بكم لأن تصرحوا برفض الانتداب، صراحة عارية». وكشف كاظم الحسيني، في رسالته لزعيتر (١٠/٩/١٩٢١)، النقاب عن «أن اتفاقنا، قبل سفركم، في موضوع اشتراكنا في المؤتمر السوري، كان مقيداً بأن تُقبل خطتنا التي قررناها وأمضيناها كلنا وقررنا أن نستشير بعضنا، في المواضيع الهامة، قبل البت فيها»[٢٣]. هذه الخطة، المتفق عليها، يكشف بعض بنودها رد زعيتر، على رسالة رئيسه في ١٣/٩/١٩٢١، حين يقول: إن خطتهم ومقررات المؤتمرات، بخصوص الانتداب، ترمي كلها «إلى رفض الانتداب المبني على أساسات وعد بلفور رفضاً باتاً صريحاً. وإلى إضمار البحث، فيما يتعلق بقبول الانتداب العاري عن وعد بلفور أو رفضه» وذلك، حسب زعيتر، «لبينما يتسنى لنا الوصول إلى درجة تخولنا المفاوضة، على شكله وتحديده» مع الحكومة البريطانية[٢٤].

## أسباب التقصير

هل يكفي أن ننسب الخلل، في موقف الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى الجهل بطبيعة الصلة بين بريطانيا ـ الصهيونية؟ لا شك في أن هذا الجهل، هو أحد الأسباب، لكنه لم يكن السبب الوحيد، وربما لم يكن السبب الأول، أو الحاسم. فهناك، إلى جانب هذا، مجموعة العوامل التي أملت، في السابق، وقوف الحركة العربية القومية إلى جانب بريطانيا، في الحرب؛ وفي جذر هذه العوامل تكمن رغبة البرجوازية العربية الناشئة، وخصوصاً في بلاد الشام، للاستفادة من علاقاتها بدول الغرب المتطورة، ضد التخلف العثماني. وهذه الرغبة كانت لا تزال تمارس تأثيرها على الحركة الوطنية الفلسطينية، التي شكلت البرجوازية، المدينية الناشئة، لحمتها، وانضم إليها ملاكو الأرض، المتوسطون والصغار، لأن أرضهم بالذات، بما هي مورد رزقهم، كانت مهددة بالمشروع الصهيوني، في حين كان الاقطاع الكبير ميالاً لبيع الأرض، واستثمار الأموال التي يحصل عليها، في المشاريع التجارية أو الصناعية، فكان، لهذا، هو الأسرع في التفريط بملكية الأرض أمام المبالغ المغرية التي عرضها الصهيونيون. أما الظروف الدينية ـ التاريخية التي فرضت رموزاً بعينها، على رأس قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، فإنها لم تصمد أمام رغبة

البرجوازية المدينية، في التعاون مع بريطانيا. ولذا لم يكن من الصدفة أن يقف الحاج أمين الحسيني، ضد الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، ويراهن على ظفر دول المحور، في حين وقف أعضاء اللجنة العربية العليا، كلهم، مع هذا الكتاب الذي حمل إشارات غامضة حول احتمالات تبدل لصالح العرب، في السياسة البريطانية، أملتها حاجاتها لتهدئة العرب، حين كان الخطر الرئيسي عليهـــا متمثلاً بقوة المانيا. ولم تلبث أن تجاهلتها، بعد أن انحسر الخطر الألماني عن الصحراء العربية.

لقد بقيت الحركة الوطنية الفلسطينية أسيرة تناقض مواقفها وتبلبلها، بين رفضها الكامل والمشروع للمطالب الصهيونية، ورغبتها في التعاون مـع بريطـانيا. وكـان هذا التناقض قابلاً للتجاوز، حين كان خطر الصهيونية مجرد مشروع وادعاءات يدور الحديث حولها، لكنه أخذ يشتد، مع تضخم حجم الوجود الملموس للصهيونية على أرض فلسطين، ومع تحسس صغار ملاك الأرض، وحرفيي وتجار وصناعيي المدن، وجمهور العاملين المرتبطين بهم، لتأثيره على مصادر رزقهم، إنهم الذين يشكلون آخر الأمر، جمهور الحركة الوطنية وأداتها لأي مواجهة. وهذا ماكان من شـأنه أن يـدفع الأمـور دفعاً، نحـو الاصطدام مع الوجود الصهيوني ومع الوجود البريطاني، حتى ولو لم تشأ قيادة الحركة الوطنية التورط في الصدامات، وأخذت حركة هذا الدفع تشتد، مع بروز التحقق العياني لمخاطر الوجود الصهيوني، بمضي السنين.

## مظاهر الخطر الصّهيوني

اتخذ الخطر الصهيوني أول ما بـدأ يتضح، أمـام الفلسطينيين العـرب، مظهراً سياسياً، تمثل في مطلب إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وكان، بمظهره العام هذا، مرفوضاً من العرب، ولم تُجْدِ التطمينات البريطانية المتلاحقة، ولا التأكيدات التي انصبت، على أن إقامة الوطن القومي اليهودي لن تضر بالمصالح الدينية والمدنية لسكان فلسطين، في ثني العرب الفلسطينيين عن رفضه. بل ان تلك التطمينات، ذاتها، كانت تحمل، في طياتها، نُذُر الخطر. فالوثائق البريطانية، كافة، التي استهدفت استرضـاء العرب، تحدثت، فقط، عن ضمانات للحقوق والمصالح الدينية والمدنية، لأهالي فلسطين من غير اليهود، وغاب عنها أي حديث عن الحقوق السياسية. بينما كـانت طموحـات العرب المشارقة، وبضمنهم الفلسطينيون، وكذلك مجهوداتهم التي اتصلت، منذ اشتراكهم في الحرب ضد الدولة العثمانية، تضع، كما رأينا، مطلب استقلال بلدان المشرق العربي ووحدته في المحل الأول من الاهتمام. ويمكن القول، على هذا الأساس، ان السبب الأول لرفض مشروع الـوطن القومي اليهـودي، تمثل في تعـارضه مـع المطلب العربي، في الاستقلال والوحدة. دلّ على ذلك انطلاق الاحتجاجات الأولى، ضد المشروع الصهيوني، في المؤتمرات التي حضرها ممثلو الحركة العربية القومية في دمشق، وليس من ممثلي فلسطين وحدها، واقتران المطالبة بالتخلي عن المشروع، بالمطالبة باستقلال البلدان العربية ووحدتها.

أما أول مظهر ملموس، للخطر الصهيوني العام، اتصل بفلسطين خاصة، فهـو

انتظام الهجرة اليهودية التي تمت بإشراف الحركة الصهيونية. وهي هجرة لفت النظر إليها، طابعها السياسي المتصل اتصالاً وثيقاً بمطلب الوطن القومي وتأييد السلطات البريطانية لها، وما رافقها من نمو دور المنظمة الصهيونية داخل فلسطين، مما ميزها عن هجرات سابقة أوصلت، إلى فلسطين، أعداداً من اليهود، لم يثر وصولهم من شكوك العرب، إلا أقلها.

ومن المعلوم أن الحركة الصهيونية كانت تعوِّل على الهجرة، بوصفها العامل الرئيسي الأول الذي يستند إليه المشروع الصهيوني برمته، أيا كان مدى مطالبها المقبلة، وإن المشروع كان معرضاً للفشل الكامل، لو لم يتحقق وجود يهودي بشري له القدرة، على مواجهة المحيط العربي، ومرتبط بالصهيونية وبمشروعها. وأيا كانت المعارف التفصيلية المتوافرة للعرب، حول المسائل المتصلة بالهجرة اليهودية، فإن الإحساس بخطرها برز، منذ ابتدأت، في ظل الاحتلال البريطاني. ولم يكن، بغير معنى إذاً، أن الرفض العربي للهجرة اقترن، على الدوام، برفض الوطن القومي اليهودي، في القرارات التي صدرت عن التجمعات السياسية الفلسطينية كافة، منذ المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، إلى آخر المؤتمرات. وان التمسك بهذا الرفض، ميّز مواقف القوى والمنظمات الفلسطينية، السياسية والشعبية والاجتماعية، كافة بغير استثناء، سواء اتخذت هذه القوى والمنظمات مواقفها متفرقة أم موحدة. كما أن التركيز على رفض الهجرة، ميز طروحات الوفود العربية الفلسطينية، الأربعة المتعاقبة، التي أمت لندن، بين ١٩٢٠ و ١٩٣٠، للتفاوض مع المسؤولين البريطانيين، ووضعت مطلب منع الهجرة اليهودية في مقدمة مطالبها.

## تصلب الرفض العربي

ولم يلن الرفض العربي للهجرة، في أي وقت من الأوقات، ولم يتجزأ، أي أن الحركة الوطنية الفلسطينية لم توافق، ولم تمِل إلى الموافقة على عروض تكررت، بتقليص الهجرة وتقنينها، بدل منعها كلية. كما أنها لم تقبل، حين تلقت عروضاً تتصل بمسائل أخرى، أن تعطي موافقتها على ما كان قد تحقق، بالفعل، من هجرة قبل ذلك. وقد وجه المؤتمر العربي الفلسطيني الأول (دمشق، شباط (فبراير) ١٩١٩)، إلى مؤتمر الصلح، احتجاج الوطنيين الفلسطينيين الشديد «بسبب ما سمعوه من أن الصهيونيين نالوا وعداً بجعل بلدنا [فلسطين] وطناً قومياً لهم، وأنهم ينوون المهاجرة إلى هذا البلد واستيطانه»[٢٥]؛ وذلك في السنة التي لم تكن فيها الهجرة المنظمة، طبقاً لالتزام بريطانيا، قد ابتدأت على نطاق واسع. والحاج أمين الحسيني، زعيم الحركة الوطنية ورئيس اللجنة التنفيذية العليا، رفض أن يقبل وجود ٤٠٠ ألف يهودي كانوا قد استوطنوا، بالفعل، في فلسطين حتى العام ١٩٣٦، وذلك في حواره مع اللجنة الملكية لفلسطين التي اشتهرت باسم لجنة بيل والتي جاءت للتحقيق، بعد اضراب ١٩٣٦، كما رفض أن يلتزم بشيء يتصل بمستقبلهم في فلسطين، حتى ولو أمكن قيام الحكم العربي فيها[٢٦].

وعوني عبدالهادي، عضو اللجنة التنفيذية، قال أمام اللجنة، بجلاء: «نعارض في

[وجود] أي يهودي في أي بلد كان»، وطالب بما يعني إخراج كافة من هاجروا، منذ العام ١٩١٨، حين أكد أن النسبة التي تقبلها اللجنة العربية العليا لوجود اليهود في فلسطين، هي ٧ بالمئة من مجموع السكان. أي نسبتهم كما كانت، قبل الاحتلال البريطاني[٢٧].

واعترض الجانب العربي أيضاً، على الجزء من الكتاب الأبيض البريطاني ١٩٣٩ الخاص بتحديد الهجرة اليهودية، بمئة ألف خلال خمس سنوات على الرغم من أن الكتاب تضمن عدداً من الاسترضاءات لهذا الجانب، كما سنرى.

وهذا الرفض المتصل لم يتبدل، بالرغم من تبدل الظروف المضطرد. بينما ظلت موجات الهجرة تتدفق، على فلسطين، يحفزها جهد متصل بذلته الحركة الصهيونية، تحميها سياسة بريطانية، لم يجر التراجع عنها أبداً. ولم يتم التخفيف من شدتها، إلا في وقت واحد هو الوقت الذي رافق ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩، واحتدام الظروف التي قادت إلى قيام الحرب العالمية الثانية. وإذا كان عدد الذين وفدوا إلى البلاد من اليهود، في العام ١٩٢١، بلغ أكثر، قليلاً، من تسعة آلاف مهاجر، فإن الرقم قفز، في العام ١٩٣٥، إلى قرابة ٦٢ ألفاً، مع أن الاحتجاجات العربية ضد الهجرة لم تبهت.

والذي لا شك فيه، أن الاحتجاجات وأشكال المعارضة العربية الأخرى للهجرة قد أثرت، بصورة ما ، في التخفيف من شدة وتيرة الهجرة إلى ما هو دون مطامع الصهيونيين، إلا أنها لم تلغها بالمرة. وإذا كان لثورة ١٩٣٦، التي امتدت ثلاث سنوات، أكبر أثر تحقق في هذا المجال، فإن صعود النازية والاضطهادات التي تعرض لها يهود عدد من البلدان، بسببها، وظروف الحرب العالمية الثانية حطمت القيود التي قامت في وجه الهجرة، بما في ذلك بعض التحفظات البريطانية التي وضعت، بتأثير الرغبة في التخفيف من الاعتراضات العربية. وإذا كان يهود أوروبا المشردون لم يصلوا كلهم إلى فلسطين، في سنوات الحرب، فلأسباب تتصل بمصاعب التنقل، زمن الحرب، وباعتبارات الحرب، ذاتها، وبرغبات اليهود، أنفسهم، الذين لم يكونوا كلهم صهيونيين، أو متحمسين لمساندة المشروع الصهيوني.

وقد اقترنت بمسألة الرفض العربي المتصل للهجرة اليهودية، مسألة أخرى تتصل بحقوق اليهود، غير المرفوضين، الذين استوطنوا فلسطين قبل الاحتلال البريطاني، وكانوا يُعَدُّون فلسطينيين... بحقوقهم، من وجهة النظر العربية، كمواطنين في فلسطين، أي كأقلية دينية فيها. وانسحب الرفض العربي، للهجرة عموماً، على هذه المسألة، أيضاً، وأدى إلى تغييب التفكير الجاد بها لدى الجانب العربي.

## الهجرة الصهيونية إلى فلسطين

كانت أهمية موضوع الهجرة واضحة، لدى الحركة الصهيونية، ولذا ظلت تلح على توسيعها وتعترض على أية قيود توضع في طريقها، وكانت بريطانيا الملتزمة بالمساعدة على تحقيق الوطن القومي اليهودي، تعتبر تسهيل عملية الهجرة واجباً عليها، يمليه هذا الالتزام، على أساس أن الشعب اليهودي «يكون في فلسطين بحكم الحق لا بفضل

التسامح»، كما ورد على لسان وزير المستعمرات البريطاني، في حزيران (يونيو) ١٩٢٢، وهو يوجز نتائج مباحثاته مع الوفد الفلسطيني الذي زار لندن، في ذلك العام[٢٨]. وكما تكرر في وثائق بريطانية أخرى عديدة، بعد ذلك.

وإذن فإن بريطانيا لم تكن تناقش مسألة حق اليهود في الهجرة كمبدأ، فهو من وجهة نظرها حق أوجبه التزامها بالمشروع الصهيوني ثم صار تنفيذه واحداً من واجباتها طبقاً لنصوص صك الانتداب الذي أبرمته عصبة الأمم، في العام ١٩٢٢. والقيد الوحيد الذي وضعته السلطات البريطانية، هو ربط وتيرة الهجرة بمقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين الجدد وهو قيد نص عليه أيضاً صك الانتداب. أما تقدير توافر هذه المقدرة، من عدمه، فقد ظل في كل الأحوال، حقاً من حقوق الادارة البريطانية، التي اعتادت ألا تأخذ بما عرضه الجانب العربي من تقديرات، في هذا الشأن. والحقيقة أن هذه السلطات، المتأثرة بالتزامها السياسي، قبل أي شيء آخر، تجاه الوطن القومي اليهودي، كانت تجد. دائماً، أسباباً اقتصادية تسمح باستمرار الهجرة. وكانت، بالتعاون مع الوكالة اليهودية، تبتكر الوسائل التي تظهرها بمظهر الملتزم بهذا القيد. وعلى ضوء ذلك، توجب على المهاجر اليهودي، أن يكون حائزاً على رأسمال يتراوح، حسب الفئات، بين ٢٥٠ و١٠٠٠ جنيه فلسطيني، أو أن تتعهد مؤسسة عمل بتوفير فرصة عمل له منذ وصوله أو ان تتعهد مؤسسة، خيرية أو دينية أو تعليمية، بإعالته، أو أن يكون صاحب مهنة، من المهن التي تحتاجها البلاد. وقد تركز جانب من الرفض العربي للهجرة، باستمرار، على التبسط في شرح حالة البلاد الاقتصادية، والبرهنة على أنها لا تسمح باستيعاب وافدين جدد. كما تركز على أن الوافدين الجدد بما يستحوذون عليه، من فرص العمل المتاحة، يدفعون الأيدي العاملة العربية، في الصناعة والزراعة، إلى البطالة. بينما اعتمدت السياسة البريطانية نهج التقليل من أهمية الحجج العربية، بهذا الصدد، والادعاء بأن الخطر الذي يتحدث عنه العرب، غير موجود أو مبالغ فيه.

يضاف إلى هذه الهجرة التي كانت تتم بحماية القانون وبتسهيل من السلطات، ذلك النوع من الهجرة الذي تم، ضد شرعية القوانين ذاتها. والتي كانت، هي الأخرى، موضوع شكوى شديدة من العرب؛ حيث كان يجري تحت بصر السلطات، وبغض نظر شديد من قبلها، في أغلب الأحوال، تهريب مهاجرين يهود، عَبْر الحدود والموانىء، أو إدخالهم بصفة سياح، ثم إبقاؤهم في البلاد، بوسائل شتى.

وقد وصف تقرير لجنة «شو» البرلمانية، التي جاءت للتحقيق في الأوضاع عام ١٩٣٠، الشعور السائد بأنه «يستند على خوف العرب المزدوج بأنهم سيحرمون من وسائل معيشتهم، وبسيطر عليهم اليهود سياسياً بسبب المهاجرة وشراء الاراضي».وبيَّن «أن المهاجرين الذين قدموا إلى البلاد، كانوا أكثر مما تستطيع البلاد استيعابه. وهناك بيِّنة لا نزاع فيها، بأن المراجع اليهودية انحرفت، فيما يتعلق بالمهاجرة، انحرافاً خطيراً عن المبدأ الذي قبلت به الجمعية الصهيونية، سنة ١٩٢٢، القائل بوجوب تنظيم المهاجرة،

حسب مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد»[٢٩]. وقال الموظفون العرب، بعد أنّ تفاقم الوضع الذي أدى إلى الانفجار في العام ١٩٣٦، في مذكرة وجهوها للمندوب السامي: «ان المأزق، في وضعه الحالي، يرجع إلى الهجرة... ولعلنا لا نكون حرفيين إذا أشرنا إلى أن أولى المسائل التي ستواجه، عند التحقيقات المقترحة، هي مسألة الهجرة»[٣٠].

## أسباب التصلب العربي

ولم تكن مسألة الهجرة مرفوضة من العرب، لأنها تؤدي إلى حشد اليهود في فلسطين وحسب، بل لأنها اقترنت أيضاً بتأسيس وضع اقتصادي متميز للأقلية اليهودية. وهذا ينقلنا للحديث عن المظهر الثاني الملموس، من مظاهر الخطر الصهيوني على فلسطين، الذي تمثل في حركة انتقال الأراضي العربية إلى أيدي اليهود، أي إلى الهيمنة الصهيونية. وهنا أيضاً وجد العرب أنفسهم إزاء سياسة تدأب الصهيونية على تحقيقها، وتلقى أوفر التشجيع من السلطات البريطانية. فقد أخذت الأراضي العربية تتسرب إلى أيدي اليهود عبر أقنية عديدة، كان أولها وأكثرها أهمية، إقدام عدد من الاقطاعيين العرب على بيع أراضيهم للصهيونيين، في السنوات الأولى التي لم تكن فيها حركة مقاومة انتقال الأراضي قد اشتدت بعد. وهكذا، انتقل مرج ابن عامر (٤٠٠ ألف دونم من أخصب الأراضي) إلى اليهود، في العام ١٩٢١، بعد أن باعه لهم آل سرسق، مالكوه اللبنانيون، وأجلي عنه، بقوة السلطة، سكان ٢٢ قرية عربية. ولقي المصير ذاته سكان قرى وادي الحوارث الذي بيع في السنة ذاتها، وسقط عدد من سكانه قتلى، وهم يقاومون عملية ترحيلهم الاجبارية، وكذلك، رحل عرب الزبيدات وقرى منطقة العفولة وغيرهم[٣١].

وحصل ممولون صهيونيون، بعد صراع مع صاحب امتياز عربي، على امتياز استثمار وتجفيف أراضي منطقة الحولة مما هيأ لهم ملكية واستثمار قرابة ١٠٠ ألف دونم.

وفي أوقات مبكرة أيضاً وضعت السلطات البريطانية، تحت تصرف الصهيونيين، جانباً من الاراضي التي تملكها الدولة، ليفلحوها أو ليقيموا عليها مستعمراتهم ومنشآتهم الصناعية. هذه الأراضي كانت تعد، بموجب القانون العثماني، ملكية للسكان،وصارت بعد الاحتلال البريطاني، وبموجب قوانينه ملكية للمندوب السامي يتصرف بها، باسم الدولة مثلها مثل ملكيات السلطان الشخصية. وإذا كانت لم تنتقل بكاملها إلى اليهود، دفعة واحدة، بسبب المقاومة العربية، فإنها انتقلت بالتدريج ولم يحدث أن وضع المندوب السامي شيئاً منها، بتصرف جهات عربية، باستثناء جزء من أراضي غوربيسان، تشبث سكانها العرب في البقاء فيها ولم تتمكن أجهزة الدولة من إجلائهم عنها.

ولم تكن الأرض التي حاز عليها اليهود كافية، لا من وجهة النظر الاقتصادية،أمام حاجتهم المتزايدة لاستيعاب مهاجرين جدد باستمرار، ولا من وجهة النظر السياسية،

أمام مطمعهم في السيطرة على أكبر جزء ممكن من أرض فلسطين، وهكذا ظل نهمهم لحيازة الأرض محتدماً، وظلت المشاكل المتعلقة بانتقال الأراضي إلى اليهود، موضع احتكاك دائم بينهم وبين العرب من جهة، وبين العرب والسلطات البريطانية، من جهة أخرى. وأمام الشكوى العربية المتزايدة والمنبعثة من الخوف المتزايد من فقدان مورد الرزق الرئيسي، بالنسبة لغالبية العرب، قبلت السلطات البريطانية، عام ١٩٣٠، أن تحدد الحد الأدنى اللازم من الأرض لإعالة أسرة واحدة، وتضع قيوداً على بيعه لليهود، ورهنت البيع بموافقة المندوب السامي، مما جعل ملكيات أفقر الملاكين بمأمن من الانتقال إلى اليهود، من وجهة النظر القانونية وحدها؛ أما عملياً، فلم تكن بمأمن أمام قسوة الضرائب المفروضة والمتزايدة، على الأرض وعلى الانتاج، والتي أدت إلى ازدياد فقرهم، وجعلتهم في وضع العاجز عن المضي، في خدمة أرض لاتدر الحد الأدني من الرزق الضروري، وأوقعتهم بالتالي، تحت رحمة قانون آخر أباح للسلطات أن تصادر الأراضي التي لايفلحها أصحابها.

وكان هناك خطر آخر تهدّد الملاكين الذين بحوزتهم مايزيد عن الحد الأدنى للاعالة،والذي قدر بـ ١١٥ دونماً، وخاصة الأقل يساراً منهم، ممن كان متعذراً عليهم أن يطوروا مزارعهم الصغيرة، حتى تستطيع أن تقف على قدميها، أمام تزايد الضرائب وارتفاع أكلاف الانتاج والمعيشة، والصمود في وجه منافسة غير عادلة، مع الزراعة اليهودية المتطورة والممولة من الخارج والمدعومة من الحكومة البريطانية، بكل أشكال الدعم والتسهيلات المصرفية.

## مقاومة انتقال الأراضي

وهكذا، صار خطر انتقال الأراضي سيفاً مسلطاً على جمهور الفلاحين، من مختلف المستويات، تعززه سياسة الافقار المتعمد، أو الناجم عن عدم الاهتمام بالجانب العربي. وهو خطر انتقلت آثاره إلى المدن العربية التي يعيش تجارها الصغار وحرفيوها على علاقاتهم مع الريف، ويتأثر ازدهارهم أو انتكاس أحوالهم بازدهار الريف أو انتكاسه. وانتصب الرفض العربي في مظاهره الهامة، ضد انتقال الأراضي، وصار مطلب منع بيع الأراضي لليهود وإلغاء سياسة الحكومة، التي سهلت البيع، ثاني المطالب، بعد مطلب وقف الهجرة، بل أولها في أحوال التأزم الاقتصادي، كما كان الحال في ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية، بعد عام ١٩٢٩، التي تضافرت آثارها مع آثار سياسة الافقار، لتطحن الجمهور العربي طحناً غير رحيم، مما دفع جمهور الفلاحين، آخر الأمر، إلى حمل السلاح في الثورة التي ابتدأت عام ١٩٣٦، وجعل قيادة الحركة الوطنية تتعامل مع من يبيعون أرضهم، أياً كانت مبرراتهم، بوصفهم خونة للوطن، وتصفيهم. وكما صارت الحال أيضاً، في ظروف الحرب العالمية الثانية، التي بهظت الجمهور بوطأتها ودفعت إلى البطالة والمجاعات المتلاحقة، وهيأت المناخ لاندلاع الثورة، من جديد، بعد توقف العمليات الحربية.

ومع أن حالة الجمهور العربي كانت تتردى،وكانت تأثيراتهاتضغط بثقلها، حتى على

العناصر القيادية الميالة للتعاون مع بريطانيا، فإن الصهيونيين لم يتوقفوا عن محاولاتهم لحيازة الأراضي. والأهم من ذلك، أن المسؤولين البريطانيين لم يتوقفوا عن محاولات التقليل من أهميته، وعن تكرار القول ان الشكاوى العربية مبالغ فيها. وقد عبرت عن هذا الوضع مذكرة وجهتها اللجنة التنفيذية إلى المندوب السامي، في أواخر عام ١٩٣٤، وأكدت فيها: أن حركة انتقال الأراضي سببت «أضراراً، لكل من سكان القرى والمدن، لأن نسبة حاصلات الزراعة قلت، وأخذ سكان المدن يخسرون تجارتهم التي تتوقف على الفلاحين المجاورين»، ولأن «كل دونم يباع إلى اليهود، من شأنه أن يزيد الضرر اللاحق بالعرب، من جراء ذلك»، ثم رجت اللجنة «أن لا يكون جواب فخامتكم على كل ما تقدم: أن لا خطر هناك، وأننا مبالغون فيما نقول، وأنه لا محل للفزع»(٣٢).

وكان تقرير لجنة شو البرلمانية قد بين أن بيوعاً كثيرة للأراضي، وقعت بين ١٩٢١ و١٩٢٩، «كان من جرائها أن أخرج عدد كبير من العرب من أراضيهم. دون أن تعد لهم أراضٍ أخرى يزرعونها». واعترفت اللجنة بأن شركات الأراضي اليهودية «كانت تعمل بعلم الحكومة ومعرفتها»، وبأن «الحالة الآن معقدة، فلا توجد أراضٍ أخرى، يمكن أن ينتقل إليها الأشخاص الذين يخرجون من الأراضي التي يزرعونها»، كما اعترفت بأنه «تنشأ الآن في البلاد طبقة من الأهالي بلا أرض ومستاءة، وهذه الطبقة هي خطر كبير على البلاد، وستبقى مشكلة الأراضي مصدراً دائماً للإستياء الحالي، وسبباً يحتمل أن يفضي إلى الاضطرابات»(٣٣) ونتيجة للسياسات المطبقة، صار بحوزة اليهود، في عام ١٩٣٦، نصف الأراضي الخصبة في فلسطين ونصف مزارع الحمضيات التي تدر أرباحاً وافرة، وما مجموعه، من هذين النوعين وغيرهما، مليون و٣٣٤ ألف دونم من أصل الأرض الصالحة للزراعة في فلسطين والمقدرة بـ ٧ ملايين و١٢٠ ألف دونم، حسب مصادر الحكومة، أو ٩ ملايين و١٩٧ ألف دونم، حسب مصادر الوكالة اليهودية. ولم يحصل اليهود إلا على قليل مما صار بحوزتهم من الأراضي عن طريق الشراء من العرب، أما الباقي فحصلوا عليه من أملاك الدولة.

وكان لنهم الحركة الصهيونية، في السيطرة على الأراضي، تأثير ضار من نوع آخر، جعل بعض مظاهر الرفض العربي لاجراءات الحكومة تبدو غير مفهومة، إذا أخذت بمعزل عن ظروفها. ويبرز أسطع مثل على ذلك، في عدم حماس الجانب العربي لإجراءات إنهاء شيوع الأرض؛ إذ بدا جلياً، على حد تعبير تقرير لجنة بيل «أن العرب، في بعض المناطق، يعتبرون أن نظام الشيوع، مع ما ينطوي عليه من الحيلولة دون كل تقدم، هو نظام واقٍ يحول دون انتقال الأراضي إلى الغير. ويعتقدون [بالمقابل] أن الادارة كانت، بالنظر إلى بعض البواعث السياسية [الرغبة في الافقار] تُحْجم عن سن تشريع لالغائه»(٣٤). مما أبقى ٤٦ بالمئة من الأراضي، في عام ١٩٣٦، ملكية مشاعية، بينما لم تزد النسبة عند إعلان صك الانتداب عن ٥٦ بالمئة.

وقد برزت ظاهرة انكماش القرى العربية على نفسها، وبقاء زراعتها متخلفة، لأن تطوير الزراعة كان يقتضي التعامل مع مؤسسات الحكومة، بما يفرضه الحصول على المنافع، من قبلها، من تنازلات سياسية.

## أسباب الفشل

ويمكن القول، على ضوء حل الملابسات التي أحاطت بمسألة الأراضي والسياسات المتبعة إزاءها، ان الرفض العربي لانتقال الأراضي لليهود، قد استند في أسبابه الجوهرية، إلى رفض المشروع الصهيوني، بإقامة الوطن القومي، وإلى التمسك بوسيلة العيش الأولى، لجمهور الريف والنسبة الأكبر من جمهور المدن، أمام خطر داهم كان يتحقق بثبات. وبرز على أساس ذلك المطلب الدائم للحركة الوطنية، وهو منع انتقال الأراضي. وقد وجه هذا المطلب، في السنوات الأولى على الأقل، إلى الحكومة البريطانية التي فعلت الكثير لتشجيع حيازة اليهود على الأرض. بينما استندت مقاومته، من الجانب العربي، إلى النوازع التي يعتقد أنها تدفع الفلاح للتمسك بأرضه. واعتمد أسلوب التوعية النظرية، وشرح الخطر ومناشدة الحس الوطني. ولم تفعل الحركة الوطنية، المفتقرة، في واقع الأمر إلى الوسائل، شيئاً كثيراً، لمنع الانتقال، على الجبهة التي تملك أن تفعل فيها شيئاً، وهي بيع الأرض بيعاً، وإذا افترضنا أن بيع الملكيات العربية الكبرى قد تم قبل أن تتنبه إليه، وإذا افترضنا أنها كانت قاصرة عن مقاومة انتقال الأراضي المملوكة للدولة، فلم تتم، بمبادرات عربية، أية محاولة جادة، أو فعالة، للمساعدة على انهاض مستوى الزراعة في القرى العربية المتخلفة. كما أن البنك الذي أسسه ممولون عرب، لتشجيع المزروعات العربية، كان هزيل الامكانيات بالقياس للامكانيات المتوافرة للبنوك البريطانية واليهودية، وظل محدود النشاط، ولم يقدم إسهاماً ذا بال في منع العرب، الراغبين في تطوير مشروعاتهم، من التوجه إلى البنوك الأخرى التي كانت ترتهن أراضيهم، وتثقلهم بفوائد يتضافر وجودها مع وجود سياسة الافقار، بمظاهرها الأخرى، فتدفع العديد منهم إلى الفشل والعجز. ان عجز الحركة الوطنية عن تقديم مساعدة إيجابية دفعها نحو السلبية، وانتهى بها إلى اعتماد أسلوب تصفية من يثبت لديها، من العرب، انهم سماسرة لبيع الأرض، وأنهم باعوا أرضاً، وهو الأسلوب الذي فتح الطريق أمام استخدام التصفية، في حالات ليست نادرة، لأسباب سياسية محضة، وأوقع كثيراً من البلبلة، في صفوف الحركة الوطنية، وخلق العديد من الحزازات السياسية والعائلية.

وإذا شئنا أن نتعمق أسباب عجز الحركة الوطنية عن المساهمة الايجابية في منع حركة البيع بغير أسلوب الوعظ أو التخويف، فسنجد أن السبب الرئيسي ينطلق من طبيعتها، بصفتها حركة لحمتها الجماهير غير المقتدرة على التمويل، وقيادتها أصحاب النفوذ الاقتصادي أو الديني أو العشائري المنبثق عن الوضع الاقتصادي والديني، وهؤلاء كانوا، في فلسطين ما قبل العام ١٩٤٨، أعجز من أن يصمدوا أمام المنافسة مع البريطانيين والصهيونيين بما لدى هؤلاء الآخرين من قدرات مالية وخبرات اقتصادية متطورة، كما كانوا، بحكم مصالحهم، غير قادرين على تنظيم حركة مقاومة الشعب بأسره التي كان يتوجب، لكي تنجح، أن تتوجه إلى رأس البلاء، وهو الاستعمار البريطاني مباشرة وبغير تردد.

وتجلى عجز الحركة الوطنية هذا، أكثر ما تجلى، في شكل مواجهتها لخطر ثالث من

مخاطر الوجود الصهيوني الملموس في فلسطين، تمثل في هيمنة الصهيونية على المشاريع الصناعية الكبرى في البلاد. فقد أمكن لهم، بالتعاون مع البريطانيين، أن يظفروا بمشاريع ضخمة، من نوع استثمار مياه نهر الاردن وروافده للري ولتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للبلاد بأسرها، وقد حصل على امتيازه ممول صهيوني عام ١٩٢١؛ كما أمكن لهم استثمار البحر الميت أكبر مستودع من نوعه للبوتاس إذ يحتوي منه على ١٣٠٠ بليون طن، وعلى عدد من المعادن الأخرى والاملاح قدرت قيمتها كلها، بأسعار ذلك الوقت، بـ ٢٤٠ مليار جنيه، وقد حصلت على امتيازه شركة صهيونية في عام ١٩٢٩.

وقد رفض العرب في مذكرة الاحتجاج على المشروع، التي وجهها المجلس الاسلامي الأعلى إلى مجلس اللوردات البريطاني[٣٥]، رفضوا عروضاً من الحكومة، بشراء ٤٠ بالمئة من أسهم المشروع الأول و٢٠ بالمئة من أسهم الثاني، لأن «منح امتياز البحر الميت، لنوفومسكي أو لفريق صهيوني غيره، من شأنه أن يستعمل سلاحاً سياسياً ضد حقوق العرب ومصلحتهم، ويزيد البغضاء الطائفية ويدعو للارتياب».

وبالرغم من وجود عرض شروط أفضل تقدم به، للحصول على امتياز البحر الميت، فريق من رجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين بالاتفاق مع ممول بريطاني فقد أعطت الحكومة البريطانية هذا الامتياز لمولين صهاينة، واكتفت بعرض ٤٠ بالمئة من الأسهم على الفريق الأول، وذلك حتى تتوافر للصهيونيين إمكانية الهيمنة على إدارة المشروع[٣٦].

هذا المثل المتصل بمشروع ضخم، مثل مشروع البحر الميت، يشي بعجز الرأسمالية الفلسطينية عن التصدي لمثل هذا المشروع حتى لو توفرت شروط سياسية، تجعل من الممكن حصولها على امتيازه، بدليل اتفاق الفريق العربي مع مصدر تمويل بريطاني. أما رفض قبول المساهمة فيه بنسبة ٤٠ بالمئة، فإنه، وإن ظل يشي بهذا العجز، يعكس أيضاً موقفاً عربياً عاماً، يرفض المساهمة، جنباً إلى جنب مع اليهود في أي مشروع يرتب لهم حقوقاً، كثيرة أو قليلة، في فلسطين. وهو رفضٌ اقترن مع ضعف الامكانيات الرأسمالية الفلسطينية، فسمح للصهيونيين بالهيمنة الكاملة على المشاريع الكبرى، وتوسيع وجودهم الاقتصادي فيها وتعزيزه.

وقد اقترح المجلس الاسلامي الأعلى، في مذكرة الاحتجاج التي أوردنا آنفاً مقطعاً منها، منح الامتياز «لشركات صناعية خالية من الأغراض السياسية» آخذاً بعين الاعتبار، وجود شركات بريطانية محضة مستعدة للحصول عليه ولتمويل المشروع، موضحاً، بمثل هذا الاقتراح، عن قصور في فهم الرأسمالية الفلسطينية لأهمية سيطرتها هي على مشروع كهذا، وهو قصور ناجم أساساً عن ضعف قدراتها، ومبيناً أن الرفض الفلسطيني ينصب بالدرجة الأولى والرئيسية، على منع اليهود من الهيمنة.

وقد سارت الصهيونية في الهيمنة على المشاريع الصناعية، وعلى الصناعة عموماً في فلسطين، سيراً حثيثاً، في ظروف تنافس غير متكافئة. وفي هذا الميدان، بوجه خاص، كانت غلبة الحركة الصهيونية قاهرة، حتى بلغت قيمة المنتوجات الصناعية اليهودية في فلسطين،

في عام ١٩٣٦، ٨,٥ مليون جنيه، بعد أن كانت لا شيء تقريباً، قبل الاحتلال البريطاني، وقفزت أرقام الاستثمارات في الصناعة اليهودية الخاصة التي تهيمن عليها الحركة الصهيونية إلى ٨ مليون جنيه في العام ذاته، وبلغت استثمارات الأفراد اليهود ٦٣ مليون جنيه[٣٧].

ولم تسعف العرب قدراتهم على منافسة هذا المقدار من التطور، ولو أمكن أن تسعفهم، فإن سياسة تطبيق الوعد بالوطن القومي، كانت كافية للحيلولة دون أن يصبحوا منافسين فعالين للصهيونية، في هذا المجال. وكانت الوكالة اليهودية، في الجانب اليهودي، تدير دولة داخل دولة وتفعل ما تبيحه لها قوانين السلطات واجراءاتها حين تسعف في مساندة مشاريعها، وتفعل ما لا تبيحه إذا كانت تلك القوانين لا تسعف لأنها لم تكن تخشى العقاب؛ بينما كان أي مشروع عربي خاضعاً، لكي ينجز، إلى موافقة السلطات البريطانية. والأهم من ذلك، أن اجراءات حماية منتوجات الصناعة من منافسة المواد المماثلة المستوردة، كانت ترتبط بموافقة المندوب السامي على كل صناعة بمفردها، فكان المندوبون السامون يمنحون موافقتهم للمشروعات اليهودية بغير تردد، ويتحفظون في منحها للمشروعات العربية حين تتوافر.

وهكذا ظلت الصناعة العربية الفلسطينية قاصرة: حرفية ومتأخرة. مما جعل لجنة بيل تقر بأن «تقدم المشاريع الصناعية اليهودية في الوطن القومي سيؤدي حتماً إلى تقهقر الصناعات العربية، بسبب المنافسة»[٣٨]، وليس فقط إلى تجميدها عند الحد الذي كانت قد وصلت إليه.

وقد اقترنت بمسألة الأراضي ومسألة الصناعة مسألة أخرى نجمت عن إصرار الصهيونيين على تطبيق شعار العمل العبري، أي تشغيل اليهود وحدهم في الأعمال التي يملكها يهود. وهذه السياسة، بصرف النظر عن المصاعب التي واجهت تطبيقها، أدت إلى توفير فرص عمل أكبر لليهود وفرص تطور، حُرِم العرب منها جميعاً، ما دامت الأراضي التي بحوزتهم تنقص باستمرار ومشاريعهم الصناعية تتقهقر.

وإذا كانت أرقام أجور العمال قد شهدت بعض الارتفاع بمضي السنين، فإن البطالة أكلت كل ارتفاع، وكذلك ارتفاع أعباء المعيشة الذي نجم عن ارتفاع، غير عادي في أسعار المنتوجات الصناعية اليهودية التي كانت الدولة تمنحها الحماية. والتزم المستهلكون العرب بشرائها، لعدم توافر غيرها، وبدفع أثمانها المرتفعة، لكي يعود ذلك بالربح المضاعف على المولين الصهيونيين الذين جاؤوا ليغتصبوا البلاد.

وكان من الطبيعي أن يقاوم العرب، بوسائلهم المحدودة، هذا الوضع ما جعلهم يبدون، في الظاهر، وكأنهم ضد التطوير الصناعي للبلاد، لأنهم ما كانوا يملكون الوسائل لإحداث ذلك التطوير بأنفسهم، وما كانت سياسة الحكومة لتتيح لهم أن يفعلوا لو توافرت لهم الوسائل. وظلت أهم أشكال مقاومتهم، لهذا الوضع تتمثل في الدعوات المتلاحقة إلى مقاطعة البضائع اليهودية، وهي دعوات أطلقتها، على الدوام، القيادات السياسية الشعبية، وتنظيمات، الصناعيين العرب، والتجار، والحرفيين. وكان من شأنها أن تحقق

بعض النجاح، عندما يتعلق الأمر بمنتوجات توجد بدائل عربية لها، الأمر الذي لم يتوافر إلا في حالات قليلة.

## نمو الوجود اليهودي المستقل

أما المظهر الرابع من مظاهر الخطر الصهيوني في فلسطين فتجسد في تشكيل التنظيمات الصهيونية واتساعها وتوطد مركزها. كانت الحركة الصهيونية حركة انتظمت، قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين، وكانت لها مؤسساتها المناسبة لطبيعة عملها، في ذلك الوقت. وفور صدور صك الانتداب، في عام ١٩٢٢، أصبحت الوكالة اليهودية منظمة معترفاً بها، كمسؤولة عن شؤون اليهود الخاصة وعن تنظيم هجرتهم لفلسطين وعن علاقتهم بسلطات الانتداب. ومع نمو الوجود اليهودي وتطوره، نمت وتطورت المنظمات اليهودية الصرفة: السياسية والنقابية والمهنية، وكذلك المنظمات الجماهيرية: الطلابية والنسائية والشبابية، كما نمت وتطورت، أيضاً مؤسسات الخدمات الخاصة باليهود وحدهم، في مجالات التعليم، والاسكان والصحة والثقافة والشؤون الاجتماعية، ومارس الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كاييمت) وشركات شراء الأراضي دورهم، كما توطد مركز المجلس الملي اليهودي.

ومع تأسيس المستعمرات والأحياء والمدن اليهودية، الخاصة، ونموها وتوسعها بدأت تتشكل، بمبادرات يهودية متعددة المصادر، المنظمات شبه العسكرية؛ ثم العسكرية الصرفة. وقد جرى تشكيلها برضى السلطات البريطانية، غالباً، وبالرغم من رضاها، في بعض الحالات، وذلك فضلاً عن ألوف اليهود الذين حصلوا على التدريب في صفوف البوليس الحكومي ثم في صفوف الجيش البريطاني، إبان الحرب العالمية الثانية.

وكانت هذه الحركة التي تمت بتشجيع السلطات البريطانية الملتزمة بمشروع الوطن القومي، أو بغض نظر متفهم منها تجري تحت سمع العرب وأبصارهم، وتستفزهم، في وقت كانت فيه الشؤون العربية، شؤون أغلبية السكان الساحقة، مرتبطة، بحكم القانون، بالادارة البريطانية الموصومة بالانحياز لصالح اليهود.

وقد أدى *النمو الاقتصادي والمؤسساتي للجانب اليهودي، إلى تنافي الوزن السياسي للصهيونية في فلسطين*، بطبيعة الحال. واتجهت الأحزاب اليهودية التي كانت عشرين حزباً نحو التوحد في تيارات رئيسية: أحدها، عمالي، والثاني، برجوازي، والثالث، يقف بين بين. وجميعها تلتزم بما هو مشترك من مطالب الحركة الصهيونية ومشروعاتها، ولا تضم في عدادها إلا اليهود. وشذ، عن هذه القاعدة، الحزب الشيوعي الفلسطيني، التنظيم الوحيد في البلاد الذي ابتدأ مختلطاً (فيه العرب واليهود) والذي تأسس بمبادرات شيوعيين يهود قدموا إلى فلسطين.

وازدادت، على هذا الصعيد أيضاً، الهوة بين مستويات التنظيم لدى العرب واليهود. وفي حين كانت التنظيمات اليهودية تستند إلى قاعدة اقتصادية واجتماعية متقدمة، ظلت التنظيمات العربية أسيرة تأثيرات نمط الانتاج الاقطاعي وشبه الحرفي

وشبه الرأسمالي المتخلف، السائدة في الجانب العربي، واتسعت، على نحو أشد جلاء، الهوة الثقافية، بفعل هذه الأسباب ولوفرة الوسائل والامكانيات المتاحة لليهود، مما كان العرب محرومين منه.

وبنمو ذلك في الجانب اليهودي كانت روح قومية تتكون وتنمو، على نحو خاص ميزه تعدد مصادر الهجرة وانتماءات المهاجرين السابقة، لعدد من البلدان والقوميات. وكانت مظاهر «التفوق» والاحساس به تحفز أعمق ما في تلك الروح من شوفينية وعداء للعرب، مما جعلها خطراً كبيراً انضاف إلى جملة الأخطار الأخرى.

## النظرة العربية إلى النشاط الصهيوني

وكان العرب، بوعي وبغير وعي، يرفضون ذلك كله؛ وإذ انطلقوا من رفض المشروع الصهيوني لإقامة الوطن القومي، فقد نظروا نظرة متشككة، أو رافضة كلية، لكل مظهر من مظاهر التقدم في الجانب اليهودي، وعدوه استفزازاً لهم.

وباستثناء المحاولة، غير الفعالة، التي تمثلت في اشتراك عرب ويهود في الحزب الشيوعي، وباستثناء علاقات فردية، ذات طابع شخصي في الغالب، لم تجر بين الجانبين أية اتصالات جادة ودؤوبة، ولم تقم من الجانب العربي الرافض للوجود اليهودي من أساسه أية محاولة للاستفادة من مظاهر التقدم عند اليهود. كما لم تتم أية محاولة للاستفادة مما يفرزه هذا التقدم من تيارات وقوى، وبالتالي من خلافات، داخل هذا الجانب. وظل العرب ينظرون، بريبة شديدة، إلى ادعاءات بريطانيا الرسمية بأن التقدم اليهودي الملحوظ، من شأنه أن يفيد العرب لو أرادوا ذلك. ثم أن الصهيونيين أنفسهم كانوا ينمون بين اليهود روح العداء للعرب، وكانت الأسباب لذلك وافرة، وكان من شأنهم أن يفتعلوها حين لا تتوافر. فقد كان ضد مصلحتهم، بطبيعة الحال، أن تنفتح اقنية للتفاهم أو التعاون مع الجانبين، والمبادرات التي قاموا بها للاتصال بقادة عرب، مما تحدثت عنه المصادر الصهيونية، تمت في سياق المناورات لدفع القادة إلى التخفيف من حدة معارضتهم للمشاريع الصهيونية فقط، ولم تجر من أجل البحث عن هوامش مشتركة للعيش مع العرب في فلسطين، كما حاول بن ــ غوريون أن يوحي في مذكراته مثلاً.

وإذن فقد تضافرت العوامل كافة في الجانبين، لجعل الرفض العربي، لكل مظاهر الوجود اليهودي في فسطين، في عنفوانه، بصرف النظر عن توافر، أو عدم توافر الوسائل لدى العرب، لكي يستند رفضهم هذا إلى أساس راسخ، كما تضافرت لدفع حدة العداء بين الجانبين إلى ذروتها، وتغييب أي أمل بتحقيق التعاون، حتى حين يتوافر أساس يجعل التعاون مشتملاً على منافع مشتركة للجانبين.

وأسهمت سياسة بريطانيا في هذا كله. فهي كانت تهدف إلى إدامة نفوذها، في فلسطين والشرق الأوسط عموماً، وكانت ترى في المشروع الصهيوني قاعدة ثابتة ودائمة لهذا النفوذ، وكذلك كانت تجد أن أي تقدم يحققه العرب سوف يساعدهم على معاداتها، وترى أن أي تفاهم جدي، بين العرب واليهود، لابد أن يصبح موجهاً ضد الصهيونية

وضد التيارات الأكثر تطرفاً منها بوجه خاص، وبالتالي ضد مصالح بريطانيا، فانتهجت، على ضوء ذلك، سياسة مراوغة قوامها الذي اشتهرت به: فرق تسد، وأخذت تمنح بركاتها وتأييدها للحركة الصهيونية بغير تحفظ، وتعطي للعرب وعوداً تظهرها بمظهر المحايد لتوجّه عداءهم نحو اليهود وحدهم بقدر الامكان، وتعزز مكانتها، بتوسيع الشقة بين الجانبين. وقد وضعت لجنة بيل يدها، من حيث لم تقصد، على هذه الحقيقة، حين قالتها في تقريرها: «كنا كلما سرنا بالتحقيق نزداد اقتناعاً بأن الأمل بإقامة دعائم السلام الدائم في فلسطين، على أساس، بقاء الانتداب الحالي، هو أمل ضعيف، ثم ما عتمنا أن اقتنعنا في النهاية أن لا أمل بالوصول إلى ذلك بالمرة»(٣٩).

ودخلت البلاد، بمضي السنين، في حلقة عداء لا فكاك منها: فتعزز الوجود الصهيوني، بإشراف الصهيونية، يوسع النفوذ السياسي للصهيونيين ويدفعهم للتشدد أكثر في مطالبهم وتوسيعها، فيشتد الرفض العربي، في مواجهة ذلك، ويندفع العرب إلى تحسين وسائل مقاومتهم، بينما يتشددون أكثر فأكثر في رفض المطالب الصهيونية وفي رفض إجراءات الحكومة التي تنطلق من الموافقة على المطالب الصهيونية كلها، أو بعضها، حسب الظروف.

---

(١) اشتهر بهذا الاسم الاتفاق الذي تفاوضت بشأنه بريطانيا وفرنسا في نيسان (ابريل) وأيار (مايو) ١٩١٦ لتنظيم اقتسام حصتيهما من أملاك الامبراطورية العثمانية تنفيذاً لمعاهدة بطرسبورغ التي عقدتها الدولتان مع الامبراطورية الروسية في آذار (مارس) ١٩١٦.

(٢) «نص الاتفاق» **ملف وثائق فلسطين**، ج ١ ١٦٣٧ ــ ١٩٤٩، القاهرة: وزارة الارشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ١٩٢ ــ ١٩٧.

(٢) «رسالة وزير الخارجية لورد آرثر بلفور إلى الزعيم اليهودي البريطاني لورد روتشيلد في ٢/١٠/١٩١٧» **المصدر نفسه**، ص ٢١٧.

(٣) انظر، مثلاً، «نص خطاب د. حاييم وايزمن في ٨ أيار (مايو) ١٩١٨» في مدينة يافا في: بيان نويهض الحوت (اعداد)، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ــ ١٩٣٩، من أوراق أكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفسطينية ١٩٧٩، ص ٢ و ٣.

(٤) عبدالوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨ ــ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ بغداد، جمعية صندوق فلسطين ١٩٦٨، ص ١.

(٥) نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(٦) ملف وثائق فلسطينية ج ١، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥١ و٢٥٢.

(٧) الكيالي عن جويس كرونيكل، وثائق المقاومة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦، لندن ١٤/١٠/١٩١٩.

(٨) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، الكتاب الأول**، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة ١٩٣٧، ص ٣٣.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٣٤.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٩ و ٣٠.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٤٣.

(١٢) نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦.

(١٣) السفري، فلسطين العربية...، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٨.

(١٥) لمزيد من التفاصيل انظر مقالة د. ماهر الشريف، «الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٣٠ ــ ١٩٣٣»،

**شؤون فلسطينية** عدد ١١٣ نيسان (ابريل)، ١٩٨١.

(١٦) من **مقابلة شخصية** مع فهمي السلفيتي، في عمان، آب (أغسطس) ١٩٧٠.

(١٧) للاطلاع على تفاصيل مواقف حزب الاستقلال، أنظر سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣**، بيروت: مركز الأبحاث م. ت. ف. ١٩٨١.

(١٨) اشتهر بهذا الاسم «بيان الخطة السياسية الصادرة عن حكومة بريطانيا في ١٧ أيار (مايو) ١٩٣٩»، انظر نصه في ملف وثائق فلسطين ج ١، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١٧ ــ ٧٢٦.

(١٩) من **مقابلة شخصية** مع د. عزة طنوس في بيروت، نيسان (ابريل) ١٩٨١.

(٢٠) السفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٥٤.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٤٢.

(٢٣) النص الكامل للرسالة في: نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٨ و١٤٩.

(٢٤) انظر نص «رسالة من الوفد العربي الفلسطيني في جنيف إلى رئيس الوفد في لندن» **المصدر نفسه**، ص ١٥١ و١٥٢.

(٢٥) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤.

(٢٦) **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**، القدس: مكتب الطباعة والقرطاسية، بلا تاريخ، ص ١٦٨.

(٢٧) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣٠.

(٢٨) السفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٣.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ١٤٣.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ١٢٣.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٢١٩ و٢٢٠.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٥.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ١٤٤.

(٣٤) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩١.

(٣٥) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٤.

(٣٦) الكيالي، عن، **الجامعة العربية** (القدس)، **المصدر نفسه**، ص ٣٠٣.

(٣٧) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥١ و١٥٢.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ١٦٦.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٩٦.

# جوانب من تاريخ القضية الفلسطينية في البحرين (١٩٣٦ ــ ١٩٥٦)

أحمد عبيدلي

تتحدث الدكتورة سهير القلماوي، في مجال وصف ورود القضية الفلسطينية في الصحافة البحرانية، فتقول: «ولذلك لانعجب أن نجد قضية العرب (قضية فلسطين) تحتل مكاناً بارزاً، في التأليف الشعري والنثري، ولعل الصحف البحرانية، في كل أطوارها، لم تكتب في موضوع، شعراً ونثراً، بقدر ماكتبت عن فلسطين»[١]. ولا يبدو في حديث الدكتورة القلماوي تطرف، إذا ما أخذنا بالاعتبار الوزن الفعلي للقضية الفلسطينية في الوطن العربي، ومسارها الواقعي في منطقة الخليج العربي، والبحرين من بينها، وعبر أربعين عاماً، بين نهاية الثلاثينات وبداية الثمانينات، مر تاريخ القضية الفلسطينية، في البحرين والخليج عموماً، بخط تصاعدي، بشكل لايخفى على المراقب، تفاعلت فيه المسائل المحلية بالمسألة القومية، إلى حد الاندماج والتماثل في كثير من الأحيان، وانتقلت فيه القضية، من المستوى الشعبي، إلى المستوى العام الذي يشمل المستويين: الجماهيري والرسمي. وترافق هذا التصاعد، والذي وضح بشكل بارز وتثبت في العقد الماضي، مع انحسار النفوذ الأجنبي البريطاني، الذي حاول أن يعمل على تجميد فعل قانون الشد والجذب والترابط بين المركز والاطراف في المنطقة العربية.

وحينما وقّعت حكومة البحرين اتفاقية اقامة مجلس تعاون دول الخليج العربية، صدر بيان ورد فيه:

«إن 'حكام المنطقة' أعلنوا أن ضمان الاستقرار، في الخليج، مرتبط بتحقيق السلام، في الشرق الأوسط؛ الأمر الذي يؤكد ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً، يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في العودة الى وطنه وإقامة دولته المستقلة، ويؤمن الانسحاب الاسرائيلي، من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي طليعتها القدس الشريف»[٢].

فكان صدور هذا البيان ــ وقد صدرت قبله بيانات منفردة وثنائية وجماعية ــ بمثابة تأكيد لتأثير هذا القانون الفاعل والذي يجتاح المنطقة العربية. ولكن بين بدايات الانعكاس

الأولى للقضية الفلسطينية، بين صفوف أبناء البحرين، وبين تثبيتها في أعلى هيئة رسمية، على مستوى الجزيرة العربية، مرت القضية الفلسطينية بعديد من التطورات والأمور، وهذا ما يحاول المقال أن يشير إلى بعض جوانبه.

ارتبطت البحرين، قبل عام ١٩٧١، بمعاهدة مع بريطانيا، مثلها في ذلك مثل بقية دول الخليج على تفاوت، هي معاهدة ١٨٩٢، وكانت تمنع الحكام من التنازل عن، أو بيع، أو رهن، أي جزء من أراضيهم دون تصريح من الحكومة البريطانية، كما منعتهم من تبادل المراسلات مع أية دولة أخرى، أو الدخول معها في أي اتفاق، وألزمتهم بعدم استقبال أي مندوب أو ممثل لأية دولة، عدا بريطانيا. ولقد فرضت بريطانيا تطبيق هذه الاتفاقية، حتى على أقرب دولة عربية للبحرين، وساوت بذلك بين الدول العربية وبقية الدول الأجنبية.

وهكذا فإن بريطانيا نظرت إلى كل ما حدث، خارج البحرين، على الساحة العربية، من منظار هذه المعاهدة واستخدمتها تجاه أية محاولة، من جانب البحرين، للتفاعل مع القضية القومية الأولى والمساعدة فيها. ولكن تلك المحاولات، وبالرغم من تأثيرها السلبي الواضح فإنها لم تستطع أن تمنع التفاعل والتداخل اللذين أخذا يفرضان نفسيهما، عبر قنوات ووسائل لم تكن لتلك المعاهدة أن تحكمها وأن تتصرف فيها. وهذا ما وضح، في الثلاثينات وفي السنوات التي تلت.

## أولاً ــ الواقع البحراني وبعض قنوات تأثره بالقضية الفلسطينية

تقع البحرين على أطراف الحدود الشرقية من الوطن العربي. وبالنظر إلى صغر حجمها ومحدودية سكانها، وإلى طابعها الجُزري، حيث تتكون من أرخبيل من الجزر يبلغ عددها ٣٣ جزيرة، فقد أدت كل هذه الظروف إلى التأثير على طابعها وهويتها القومية. ويزيد من ذلك، بروز الثروة النفطية، في فترة خضعت فيها المنطقة لقوة أجنبية تستهدف، فيما تستهدف، تدمير ذلك الطابع. الا أنه، وبالرغم من كل ذلك، حافظت البحرين على ترابطها القومي منطلقة من الواقع السكاني والتاريخي. فلقد ارتبطت الجزر، على الأغلب، بالضفة الغربية العربية من الخليج وبالتطورات التي مرت بها المنطقة العربية، عبر مراحل التاريخ المختلفة. وتمركزت فيها جماعات سكانية ذات أصول عربية واضحة. وحتى في الفترات المتقطعة التي ارتبطت فيها بمراكز حكم على الشاطىء الشرقي للخليج الخاضع بدوره لهوية عربية، عبر التواجد السكاني، فإنما تم ذلك عبر حكام عرب، في ذلك الشاطىء على الأغلب.

وبهذا الصدد، يتحدث الباحث البحراني، فيصل ابراهيم الزياني، عن مجتمع البحرين وأثر الهجرة الخارجية في تغيير بنائه الاجتماعي، فيصف الطابع العام السكاني، رغم تعرضه لهجرات أجنبية مختلفة، ليخلص إلى القول: ان «المجتمع البحريني قد حافظ على طابعه العربي وصبغته الغالبة، كشريحة من شرائح المجتمع العربي»[٢] ولا ينسى أن يتحدث عن الجماعات التي رحلت، من ايران إلى البحرين، ويطلق عليها اسم الهولة ويصفها بأنها احدى «السلالات العربية الموجودة في البحرين وقطر وساحل عمان وجزيرة سيري، والتي هاجرت إلى الشاطىء الفارسي من الخليج، منذ أجيال عدة، ثم عادت إلى

الامارات العربية، ومنها البحرين بعد أن أخضع الشاه، رضا بهلوي، أقليم عربستان، وعمل على اضطهاد العناصر العربية فيه والقضاء على شخصيتهم القومية»[٤].

ولقد شكّلت هذه الأرضية، العربية الاسلامية، القاعدة الأساسية التي سيرتكز عليها تطور القضية الفلسطينية في البحرين. ولكن ذلك وحده لم يكن كافياً، إذا لم ينعكس على هيئة ارتباط بما يدور في مركز الوطن العربي من تطورات، على كافة المستويات، وهذا بالطبع سيكون متأثراً بموازين القوى الناتجة عن صراع القوى العربية والأجنبية والتي حاولت أن تفرض على البحرين سياجاً مصطنعاً، لم يكن بقادر، على أية حال، على لجم فعل قانون يضرب بجذوره وتأثيره في الواقع عميقاً. وهكذا نجد أن أمين الريحاني، في زيارته إلى البحرين في بداية العشرينات، يقول:

«في البحرين، كما رأيت، نهضة سياسية، هي قرينة النهضة الادبية. أجل، إن في البحرين من ينشدون الوحدة العربية، وفي نادي البحرين من يرفعون النهضتين إلى مستوى الفلسفة العالي، ومستوى الانسانية الأعلى»[٥].

ويكتب الشيخ ابراهيم بن محمد الخليفة، وهو اسم معروف في الأوساط الفكرية في البحرين، في بداية هذا القرن، الى أمين الريحاني قائلاً: «إن أهم حوار يمكن أن يجري بين الأخوة، هو حول كيفية رفع مستوى الأمة إلى مصاف الأمم الأكثر تقدماً، وكيفية لفت انتباه النخبة إلى متطلبات العصر»[٦]. ويجد الريحاني أن نادي البحرين الأدبي يحتوي على «المجلات العربية، أكثرها وأحسنها»[٧]. أما الدكتور الرميحي فيتحدث عن انعكاس الفكر القومي على معاناة البحرانيين، منذ العشرينات، من خلال تأسيس النادي الأدبي، في أوائل العشرينات، وذلك لدراسة الأفكار السياسية التي يروج لها العرب في الخارج فيقول: «وقبل تأسيس هذا النادي، كانت الكتب والنشرات التي يصدرها بعض العرب الأعضاء في الجمعيات السرية، في استانبول وباريس وبيروت، تُجْلَب إلى الجزيرة سراً، ويتم تناقلها بين الأشخاص الذين مهدوا لانشاء النادي، مجلات وصحفاً مثل، «سركيس» والهلال والمقتطف والجريدة والمؤيد واللواء والأهرام والأهالي والاستقلال والبلاد والقبس وغيرها»[٨].

وبالطبع لم تكن القومية العربية في تلك الفترة: «واضحة الأبعاد بعد، ولم تكن بها أهداف محددة خارج الاطار المحلي لكل بلد، فقد كانت وطنية محلية أكثر من كونها قومية. ويمكننا القول: ان النخبة، في البحرين، كان لها فهمها الخاص لهذه الأهداف، وربطت هذه الأهداف بوضعها المحلي، وذلك بسبب عدم توافر احتكاك مباشر بينها وبين واضعي هذه الأهداف. ولقد تداخلت في هذه الفترة فكرة القومية العربية وفكرة الرابطة الاسلامية»[٩].

ولا نريد الدخول في تفاصيل تلك الملاحظات، وإن ما نود تسجيله هنا، هو أن البحرين، بمثقفيها وبشعبها، لم تكن بعيدة عما يدور في مراكز المنطقة العربية، وما يتولد على أرضها من جديد، بل اندمجت معه وتفاعلت فيه وجعلت مما يدور بعيداً قريباً ومتناولاً على الساحة البحرانية نفسها. وشهد العام ١٩١٩ افتتاح مدرسة الهداية الخليفية، والتي كانت جسراً التقى عبره المدرسون العرب والتلاميذ البحرانيون. فلاحظ الريحاني أثناء زيارته المذكورة، أن «هذه المدرسة الابتدائية... فيها من المعلمين: المصري

والعراقي والنجدي»[١٠]. ويشير ابراهيم خلف العبيدي الى أن مدارس البحرين قد تأثرت، أثناء إدارتها من قبل لجنة من الأهالي، بالمناهج السورية والمصرية، لأن معظم مدرسيها كانوا من هذين القطرين. وهكذا تفتح المجتمع البحراني على أشتات من مصادر الثقافة، فخرجت مدارسه من محيط المجتمع البحراني الى أجواء عربية أخرى أوسع... وقد أثارت السياسة التعليمية حفيظة السلطات البريطانية، فتم ابعاد الأساتذة العرب، وأصدرت قراراً بنفي كل من الشيخ حافظ وهبة وعثمان الحوراني وعمر يحيى الحموي عام ١٩٢٩. وإثر هذه الاجراءات، اجتاحت البحرين موجة من المظاهرات، قام بها الطلاب وأولياء أمورهم مطالبين ببقاء المدرسين المفصولين، وأغلقت المدارس عدة أسابيع، بسبب هذه المظاهرات والاضرابات[١١].

وبالرغم من ذلك، فإن الحاجة الى المدرسين العرب قد فرضت نفسها وشقت طريقها. وهكذا نجد عددهم يبلغ، في العام الدراسي ١٩٥١ ــ ١٩٥٢، ٦٧ معلماً؛ وزاد هذا العدد حتى بلغ ٤٦٧ معلماً خلال العام الدراسي ١٩٧٠ ــ ١٩٧١، وغالبيتهم من فلسطين والأردن [١٢]. وهكذا يتضح «...أن الجاليات العربية القادمة من العراق ومصر وسوريا وفلسطين، ساعدت على نمو الحركة الوطنية، بنشر أفكار القومية العربية بين سكان البحرين»[١٣].

ونشير هنا الى مسألتين فيما يخص مسألة المدرسين: الأولى، وهي أن المدرسين، وبالذات الذين قدموا في السنين الأولى، قد قدموا مبعدين من مواطنهم، بسبب نشاطهم ضد القوى الأجنبية التي كانت مهيمنة حينها على المنطقة العربية، ومن أولئك على سبيل المثال، المدرسون السوريون الذين قدموا إثر نشوب ثورة ١٩٢٥ في سوريا. والمسألة الأخرى هي قدوم المدرسين الفلسطينيين. وهاتان المسألتان تلعبان دوراً هاماً في تكوين تصور عن المؤثرات التي أسهمت في بروز وتبلور القضية الفلسطينية، نظراً للأجواء التي خلقها هؤلاء المدرسون في نفوس تلاميذهم. ويعبر يوسف الحموري، وهو مجاهد فلسطيني ابان عهد الانتداب البريطاني في فلسطين، تعبيراً واضحاً عن تلك الحالة. فلقد قدم الى البحرين، حيث زاول التدريس، وأشار على طلبته، في مدرسة الهداية الخليفية، بانشاء ناد لهم. وتقول الباحثة أنيسة أحمد خليل المنصور: انه بدافع من الشعور بالمسؤولية، في نشر الثقافة الاسلامية، بدأ نادي الاصلاح مزاولة نشاطه عام ١٩٤١، وكان في بدايته نادياً طلابياً حمل اسم «نادي الطلبة الخليفي» لكنه تحول عام ١٩٤٧، الى نادٍ يحمل اسم «نادي الاصلاح الخليفي»[١٤].

ويبقى من الضروري الاشارة الى وضع الأقلية اليهودية في البحرين. فلقد تراوح عددها بين ٣٠٠ و٤٠٠ فرد، جاء معظمهم من العراق وايران، خلال العشرينات. وبسبب أهمية البحرين التجارية، فإن عدداً من اليهود قد تواجد دوماً في البحرين، حسبما ذكر بعض الأجانب[١٥]. وكانت الأقلية اليهودية في البحرين معروفة بثرائها، وبمستوى أبنائها التعليمي وباستيعابها لنمط السلوك الغربي. وكان أفرادها يعملون في التجارة والصيرفة والعقارات ولهم عدة مكاتب في المنامة (العاصمة). وقد كانوا «بعيدين

عن الحياة العامة، إلا أن واحداً منهم كان يشغل دائماً مقعداً في المجلس البلدي للعاصمة» حسبما يورد الرميحي[١٦]. وتشير الدكتورة روزماري سعيد زحلان، الى أن الأقلية اليهودية قد تمتعت باحترام كبير في البحرين، وكان افرادها مرغوبين كشركاء في التجارة[١٧]. ولقد كانت لهم دار للعبادة وكانوا يعتبرون «أهل كتاب»، عاشوا في مجتمعهم الخاص دون أن يشكلوا أية مشكلة في البحرين. وحتى صدور قرار التقسيم، في عام ١٩٤٧[١٨]، كان يتعاون معهم كثير من التجار على أساس الثقة والاحترام المتبادل، وكان أولادهم يدخلون المدارس، وقد أقام شبابهم صداقات مع الشباب العربي في بداية الاربعينات، وكانوا متفوقين في التعليم والرياضة[١٩]. وتضيف د. زحلان، أنهم كانوا يميلون للتأثر بالفرس[٢٠]، كما كان لنسائهم نشاطات تجارية، وذلك عائد لانهن كن يتمكن من دخول بيوت الميسورين البحرانيين، حيث يقمن بالبيع للسيدات العربيات ويشتمل ذلك على أدوات الزينة والأقمشة، حيث لم يكن من المقبول اجتماعياً، حينئذ، أن يذهبن إلى السوق[٢١]. وقد ظلت الأمور على هذا النحو حتى بروز قرار التقسيم، كما سنرى فيما بعد.

## ثانياً ـ مواقف تجاه القضية الفلسطينية قبل قرار التقسيم

ومع دخول منطقة الخليج العربي الثلاثينات، بدأت رياح عاصفة من التغيير تجتاحها وتحرث أرضها حرثاً لم تعرفه من قبل في القرون الاخيرة. وفي تلك الاعوام، كانت فلسطين تشهد بدورها تصعيداً في المخططات الصهيونية، يقابله تزايد في المواجهة العربية اتساعاً وعمقاً. وكم من المهم رؤية تلاحم تلك الأمور وتفاعلها في منطقة الخليج.

فلقد كانت رائحة البترول قد بدأت في الانتشار، خليجياً، وبدأت تفد الى المنطقة الشركات الأوروبية الأولى، حاملة معها أساليب وأنماطاً جديدة في العمل وعلاقات الانتاج. وترافق ذلك مع توجيه ضربة مميتة الى صناعة خليجية تقليدية، هي صناعة اللؤلؤ التي تضافرت عليها عوامل الأزمة الدولية التي أصابت مراكز توزيع اللؤلؤ الرئيسية، في اوروبا، وقيام اليابان بانتاج اللؤلؤ الصناعي. ولسنا هنا بصدد البحث والاستطراد، في هذا الجانب، وكل ما وددنا قوله هنا: ان عوامل محلية للتغيير بدأت تفرض نفسها، في ذلك الوقت الذي كان فيه البريطانيون يشددون من احكام الخناق على المنطقة، وبالذات إزاء بروز نذر الحرب العالمية الثانية.

ووجدت الحواضر الخليجية الاساسية، مثل الكويت والبحرين ودبي، في الاحداث على الساحة الفلسطينية وفي مناطق المركز العربي، عوامل توعية ودفع وتفاعل، تبلور كثيراً من الأمور الداخلية وترتبط بها. وهكذا نجد، مع تزايد الشعور القومي والوطني، أن مراكز التجمع السكاني الكبيرة في الخليج، تشارك ـ كما يقول الرميحي ـ في المطالبة «بالاستقلال» و«الحكم الديمقراطي» أو «حكم الشورى»، وبالانتماء الى الجزء الاكبر من الوطن العربي[٢٢]. أما العبيدي، فيرى أن حركة عام ١٩٣٨ في البحرين، والتي قادتها «الطبقة البرجوازية [شكلت] صدى لأحداث فلسطين وامتداداً للحركة الوطنية في الكويت ودبي، ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩»[٢٣]. ويواصل قائلاً: ان انتفاضة عام ١٩٣٦ الفلسطينية

ساعدت على اشعال جذوة الحماس في نفوس العرب، ضد الصهيونية ومن ورائها الاستعمار البريطاني. وإثر هذه الانتفاضة، ظهرت في دبي، عام ١٩٣٧، حركة وطنية تدعو الى قيام مجلس تشريعي يساهم في ادارة الحكم.

وأحست السلطات البريطانية بجوانب من التأثيرات التي بدأت ترد الى الخليج، من جراء الأحداث في فلسطين. فقد لاحظ أحد الموظفين البريطانيين، بضيق، أنه بدا أن هناك اتجاهاً عاماً في الخليج، حيث فقدت بريطانيا كثيراً من هيبتها وبالتالي، كان من الممكن تفسير الأحداث في فلسطين، وخاصة من جانب شعبي الكويت والبحرين، بأنها توحي بسقوط الهيبة البريطانية[٢٤]. وكان ذلك مسألة بالغة الحساسية لبريطانيا التي اعتمدت دوماً، في الخليج، على التهديد باستخدام القوة والاستعمال المرن لقواتها، حينما تستدعي الحاجة ذلك، دون أن تعتمد القواعد العسكرية الكثيرة. ولذلك فوجود بريطانيا المحدود، سياسياً وعسكرياً، كان يستند الى وجود هيبة وخوف من تلك القوة ومن قدرتها على القمع، حينما تتهدد مصالحها. ومن هنا كان منبع الخطر إزاء ما تنتقل عدواه من الساحة الفلسطينية المشتعلة الى تلك المناطق.

لقد وصلت الى المندوب السامي البريطاني في البحرين، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦، أنباء عن صحيفة يجري توزيعها عن فلسطين، فقام باستدعاء أحمد كانو، وهو أحد التجار البحرانيين، للاستفسار عن مصدر هذه الأنباء. وتبين أن الصحيفة كانت نداءً موجهاً الى العالم الاسلامي، لانقاذ فلسطين «فلسطين الدامية» وشعبها، من فظائع الحكم البريطاني، مثل تدمير القرى وقتل الأهالي وإخافة النساء والأطفال. وكان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، وهو عالم شيعي في النجف، هو الذي يحرر الصحيفة التي وصلت الى البحرين، عن طريق دبي (٢٥).

وهكذا تفاعلت القضية الداخلية والقضية المركزية، واندمج ما هو وطني مع ما هو قومي، دونما اسقاطات ودونما قسر، وإنما بشكل طبيعي وعفوي، ولكنه يعبر، في الوقت نفسه، وبأقوى ما يكون التعبير عما يشد مختلف مناطق هذه البقعة ويربطها الى بعضها البعض. فطلب المقيم السياسي البريطاني، من مندوبيه في الخليج، إبلاغه بردود الفعل هناك، ازاء تقرير «بيل» الذي صدر في تموز (يوليو) ١٩٣٧، والذي أوصى بالتقسيم. فكتب إليه توم هكنيبوتام، المندوب السياسي، في البحرين، قائلاً: «يؤسفني أن أقول: انه لا يوجد رأي عام محلي بالنسبة لهذا الموضوع، وان الرأي المحلي غير مهتم». فسارع المقيم السياسي البريطاني بالرد قائلاً: انه لا يعتقد أن «عدم وجود رأي عام، حول هذا الموضوع، مسألة تدعو للأسف. وأنه كلما كان الرأي أقل حضوراً كان ذلك أفضل»[٢٦].

وقبل فترة، تلقى حاكم البحرين، الشيخ حمد بن عيسى الخليفة، في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦، رسالة من عبدالحميد سعيد في القاهرة ناشده المساعدة، بصفته رئيس اللجنة العليا لمساعدة المصابين في فلسطين والمدير العام لجمعيات الشبان المسلمين. وقد أطلع الحاكم المندوب السياسي البريطاني على مضمون الرسالة، حيث وجدها المندوب السياسي ذات لهجة معادية لبريطانيا. وعندما استفسر الحاكم، من المندوب السياسي البريطاني،

أبلغه المندوب بضرورة عدم اتخاذ أية خطوة، «وسيكون من سوء الرأي اذا ارتبط بها على أي نحو»[٢٧].

ويشير تقرير للحكومة، صدر عام ١٩٣٨ وأورده العبيدي، الى أنه بعد أن اعتقل زعماء حركة ١٩٣٨ وحكم عليهم، بدأت حملة صحافية تندد بعنف السلطات البريطانية واستبدادها، وأخذت اذاعة الزهور توجه حملتها، بصورة خاصة، ضد المستشار وتطلق عليه لقب الديكتاتور، وتقارن حالة البحرين بفلسطين. ويقول التقرير، كما أورده العبيدي: انه «بدون شك أن الحركة كانت صدى لأحداث فلسطين والكويت ودبي، وأنها استطاعت أن تكتل العمال وراءها»[٢٨].

أما المصادر البريطانية فهي تشير الى أن البحرين كانت موضع انتقاد، في الصحف العربية التي هاجمت الحاكم والسلطات البريطانية، وأنحت باللائمة على شعب البحرين، لابدائه «قدراً ضئيلاً من الاهتمام بشؤون فلسطين، واتهمت السلطات البريطانية، باضطهاد الشعب والسماح لليهود بدخول البحرين»[٢٩]. وتشير الدكتورة زحلان الى أنه من الصعب الحكم عما اذا كانت هناك أية صلة، بين هذه التطورات ومثل ذلك. ولكن حدث، في أوائل عام ١٩٣٩، أن توجه عدد قليل من الأشخاص في البحرين، بمن فيهم أعضاء الأسرة الحاكمة، الى المندوب السياسي البريطاني اكثر من مرة، وابلغوه انهم يرغبون بشدة في ارسال تبرعات الى صندوق في فلسطين، لمساعدة النساء والأطفال وتخفيف معاناتهم. واعترف المندوب بهذه الواقعة قائلاً: «انني لم أفعل شيئاً، بعد تحري هذا الأمر لأول مرة، إلا انني كنت آمل أن يكفوا عن الاهتمام به، ولكن الشيخ محمد نفسه، يعيد الآن تحري الأمر، وكان علي أن أتخلى عن موقف السلبية». وقد حدثت هذه الواقعة في شهر آذار (مارس) ١٩٣٩[٣٠].

وبعد مرور شهرين، عُقد اجتماع لجمع الأموال لصالح فلسطين، في مسرح البحرين، برئاسة الشيخ عبدالله بن عيسى، شقيق الحاكم، وتم جمع ٢٤ ألف روبية (١٨١٨جنيهاً استرلينياً) أو وعد بالتبرع بها. وأرسلت الدفعة الأولى، وقدرها ألف جنيه استرليني، الى عبدالحميد سعيد في مصر، الذي كان شخصاً غير مرغوب فيه، بالنسبة للسلطات البريطانية، قبل أن يحتج المندوب السياسي، ويدعو بشدة الى ارسال الدفعة الثانية الى لجنة المرأة العربية، في القدس[٣١].

ويروي المؤرخ البحراني، مبارك، هذه الأمور، مبرزاً في كتابه: «**نابغة البحرين، عبدالله الزايد**» دور هذا الصحافي البحراني. يقول الخاطر: أنه، في عام ١٩٣٩، ونتيجة للكوارث التي ألمت بعرب فلسطين، على يد اليهود وحاضنتهم بريطانيا»، وخاصة بعد ثورة ١٩٣٦، وكنتيجة أيضاً لتلك المذابح البشعة التي تلتها والتي خلفت كثيراً من أطفال العرب أيتاماً، في الساحة الفلسطينية، «هب الشعب العربي المسلم، بقيادة الثلة المثقفة فيها ــ ومن بينهم الزايد الصحافي الجريء ــ الى الاكتتاب لاغاثة هؤلاء الايتام الابرياء. فكان أن تألفت لجنة أهلية لهذا الغرض»، وأصبح رئيسها الشيخ عبدالله بن عيسى، وتولى

أمانة الصندوق فيها، المحسن عبدالعزيز العلي البسام، كما أنيطت أمانة السر فيها، بعبدالله الزايد[٣٢].

ويقول الخاطر: ان هذه اللجنة تمكنت من جمع حوالي ثلاثين ألف روبية حُوِّلَتْ الى جنيهات مصرية وأرسلت، بصكٍ، الى رئيس اللجنة العربية العليا، لاغاثة منكوبي فلسطين في القاهرة، وورد صك بذلك المبلغ في مصر الى اللجنة الأهلية بالبحرين. وكان الوصل بتوقيع الأستاذ عبدالحميد سعيد أمين صندوق اللجنة بالقاهرة، «ومما تجدر الاشارة إليه في هذا الصدد، أن المبلغ الذي تبرع به أهل البحرين لمنكوبي فلسطين، دفعوه عن رضى، وهم في حالة اقتصادية سيئة آنذاك»[٣٣].

وعبر تسلسل هذه الأحداث، يمكننا أن نكوِّن صورة معقولة عن انعكاس القضية الفلسطينية وتطوراتها، حينذاك في البحرين. ونستعرض فيما يلي أحد المقالات التي كتبها الصحافي عبدالله الزايد، في الجريدة الوحيدة التي كانت تصدر حينها، في البحرين والخليج، وهي جريدة البحرين التي كان يمتلكها بنفسه. وكان الزايد قد كتب «مقالات رصينة، كتبها دفاعاً عن قضية العرب في فلسطين. مقالات يبرز فيها الزايد، سياسياً متمكناً من فنه في اللعبة السياسية، حتى يقرن دفاعه بحلول سياسية متسمة بالواقعية والشمول»[٣٤].

صدر المقال تحت عنوان: «بريطانيا وفرنسا، لماذا لا تسكنان يهود اوروبا الوسطى في بلاديهما»، في جريدة «البحرين» في عددها رقم ٢٣ الصادر في ١٩٣٩/٨/٣١، وقد ورد فيه: «يعطف الانكليز والفرنسيون على اليهود الذين يضطرون الى مغادرة أوطانهم الأصلية، في المانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من بلاد اوروبا الوسطى.

«وتعنى فرنسا وبريطانيا بتدبير مأوى يأوي اللاجئون إليه، ومهجر أو مهاجر يلتمسون فيها أوطاناً جديدة، وقد حارت الدولتان حتى الآن في تحقيق أغراضهما، لاسيما أن جهودهما وهي لم تتجاوز حتى الآن مرحلة العطف إلا قليلاً، إذا استثنينا فلسطين، فإنها حتى الآن الحل الوحيد الذي ابتكرته الدولتان.

«أما ما يقال عن غويانا البريطانية والبرازيل وسواهما، فلا يزال ثنايا الزمان، وراء سجف المستقبل، ولكن هناك حل نستغرب كيف لم يفطن له من ذكرنا في فرنسا وبريطانيا.

«فالمعروف والمعترف به أن عدد المواليد في فرنسا آخذ في نقص مستمر ومطرد، وأن عدد الأيدي العاملة فيها أقل مما تحتاج إليه زراعة البلاد. وكانت فرنسا تعتمد على الايطاليين حتى جاوز عددهم، في الاعوام الاخيرة، مليون عامل. وإذا استمرت الحالة في فرنسا على ما هي عليه، وهو ما ينتظر، فإن حاجتها الى السكان زيادة مطردة.

«فلماذا لا تنتهز الامة الفرنسوية هذه الفرصة السانحة، وتستقبل هؤلاء اللاجئين المساكين وتضمهم الى صدرها، وتجعل منهم مواطنين فرنسويين!! ومن بينهم علماء وأطباء، ومحامون وصيادلة، وصناع ماهرون وعمال زراعيون، يسدون حاجتها ويحولون دون النقص في إنتاجها.

«والذي يقال عن فرنسا من هذه الناحية، يقال مثله عن بريطانيا وان لم يبلغ الامر كذلك فعلماء الانكليز يوجسون الآن شراً، من نقص المواليد عندهم، ويحسبون لذلك عواقبه، حتى أخذوا يرون أن الهجرة من بلادهم الى بلاد الدمينون ليست في مصلحتهم.

«وما دام الأمر كذلك فلماذا لا يفتحون بلادهم للاجئين، من يهود اوروبا الوسطى، فيقضون غرضين ويصيبون عصفورين بحجر، فمن الناحية الواحدة يحققون عاطفة الشفقة والرأفة التي يعظمونها، والتي حملتهم على ما صنعوا في فلسطين، ومن الجهة الأخرى يسدون نقصاً، يرونه محتماً في مستقبل شعبهم وبلادهم، بتبني قوم شهد الانكليز لهم بالبراعة والمقدرة وحب التعمير والنشاط في العمل. واستشهدوا على صحة ذلك بما تم على أيدي الصهيونيين في فلسطين، مما يرى الانكليز أنه يكسبهم مقاماً خاصاً في تلك البلاد، في عصر صار فيه المقام الأول للماديات. فإذا أجيز لمليون يهودي ــ أشهد أن لا إله إلا الله ــ أن يقيموا في انكلترا، فإنهم يعمرون اراضيها الزراعية المهملة، كما عمروا الأرض الزراعية في فلسطين. وتكسب منهم انكلترا مثل الذي يقول الانكليز: ان فلسطين تكسب من هجرتهم إليها. والعياذ بالله!!

«ان فرنسا وبريطانيا لا تقبلان أحداً منهم في بلاديهما، ولا تفسحان أبواب مستعمراتهما العظيمة، ليكون فيها وطن جديد لاولئك المساكين!! وحسبهم ما قاله كاتب انكليزي، اسمه هارولد، وهو: إنا معشر الانكليز، بمنحنا اليهود وطناً قومياً، أبدينا سخاء مدهشاً. كتب هذا، ولم يحمر وجهه خجلاً، فرد عليه ضابط انكليزي، اسمه الميجر بيتس، برسالة وجيزة قال فيها: كان يحق لنا أن نتبجح بالسخاء، لو منحنا اليهود حق الاقامة في ولاية أو ولايتين من ولايات شرق انكلترا، أو جنوبها... فأخرسه.

«هل تقبل الدولتان هذا الاقتراح، فإنه يحل أزمة يهود أوروبا الوسطى، ويُكسِب الأمتين الديمقراطيتين، نصيرتي الحرية والانسانية، عنصراً عاملاً بارعاً، بشهادة جميع أقطاب انكلترا»[٣٥].

وقد قصدنا من استعراض المقال إعطاء نظرة، شبه متكاملة، عما يدور في فكر أبناء البحرين وممارستهم في تلك الفترة.

وقبل أن ننتقل من هذا القسم، نورد نقطة، أوردها العبيدي في كتابه عن الحركة الوطنية في البحرين، نقلاً عن صحيفة «الميزان» العراقية، الصادرة في ١٩٣٨/١٢/٢٣؛ حيث يقول: ان الوطنيين البحرانيين حددوا مطالبهم بعشر نقاط، ازاء الوضع السياسي، حينذاك. ويقول: ان البند العاشر قد طالب «بمنع اليهود من دخول البحرين وإلغاء جنسيتهم البحرانية»[٣٦].

## ثالثاً ــ المواقف بعد قرار التقسيم

يبدو أن زخم الحركة المناصرة والمتفاعلة مع القضية الفلسطينية قد انتقل الى البحرين، بعد أن كانت الكويت قد شهدت زخماً مماثلاً في نهاية الثلاثينات.

فقد ظلت الأوضاع على ما هي عليه حتى صدور قرار التقسيم عن الامم المتحدة

ازاء فلسطين، حيث انفجر الغضب في البحرين، وتمثل ذلك، بادىء الأمر، في اقفال معظم المتاجر كعلامة احتجاج، وأخذ الناس في التجمع وألقـي فيهم كثيـر من الخطب، وتقرر بنهاية اليوم، جمع الأموال للثورة الفلسطينية. وانعقد الاجتماع التالي، في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) وترأسه الشيخ عبدالله بن عيسى، عم الحاكم. وكانت قد تشكلت لجنة، سميت «لجنة تحرير فلسطين» قبل ذلك باسبوعين، من الأعضاء التالية اسماؤهم: قاسم كانو ومحمد مبارك الفضل وعبدالعزيز بن سعد الشملان، وخليفة القصيبي وعبدالرحمن معوضة، وكان غرضها الرئيسي جمـع الأموال، لمسـاعدة الفلسطينيـين على الاحتفـاظ بأراضيهم في مواجهة مؤامرات اليهود لشرائها. وقد تم جمع ٦٦ ألف روبية. وكان هذا المبلغ يمثل واحداً بالمئة، من الانفاق السنوي للبحرين، وحوالي ٠,٦ بالمئة، من إيرادات عام ١٩٤٨، مما يدل على سخاء التبرعات[٣٧].

ولم يكن هذا التفاعل البحراني والقضية الفلسطينية بعيداً عن النضج الذي أخذ يبرز في أوساط البحرانيين، تجاه قضاياهم، بل اننا نرى، أنه كان، في أوساط أولئك الذين نشطوا ازاء تلك القضية هناك زعماء بحرانيون سيشاركون في الأحداث السياسية المقبلة. وكمثل على ذلك، عبدالعزيز الشملان الذي كان أول رئيس لنادي البحرين، وكان أحد منظمي لجنة فلسطين[٣٨]. ومع تزايد أعداد الطلبة المتخرجين وزيادة التفاعل بين القضايا القومية والمحلية، وبزيادة الاتصال وبروز النوادي، غدت البحرين تمور بحركة سياسية، لم تكن فلسطين إلا قضيتها الرئيسية التي تتمحور حولها النقاشات.

وقد بدأت الأحداث، في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، عندما سار طلبة مدارس المنامة والمحرق، في الشوارع، وهم يرددون هتافات معادية لأميركا. وعندما تصادف مرور بول هاريسون، وهو طبيب أميركي مبشر، أوقفه الجمهور وهتفوا ضدالدول التي وقفت إلى جانب الصهيونيين. ويقول العبيدي: ان العمال العرب أضربوا، في ذلك العام، وهاجموا منشآت شركة النفط، لكونها أميركيـة، وذلك لتـأييد الـولايات المتحـدة قيام الكيـان الصهيوني، في جسم الوطن العربي عام ١٩٤٨، وتفجرت المشاعر الوطنية، لدى الشعب البحراني، وخرج بمظاهرات عارمة مستنكراً قرارات التقسيم، ومحتجاً «على عجز الحكام العرب عن حماية الأرض المقدسة»[٣٩]. ولقد نظم موكب كبير، في يوم ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، استخدمت فيه عربة نقل مفتوحة، كمنصة علقت فوقها صورة المفتي (كانت قد رسمت على عَجَلٍ في متجر أحد تجار البحرين، على يد رسام ألماني كان ماراً في البحرين)، وألقي العديد من الخطب. ثم توجه الموكب الى ساحة كبيرة، حيث احتشد جمع كبير من الناس، وتجمع في الساحة كثير من البحارة من أصول ايرانية، على حد قول زحلان التي تعتمد، في معلوماتها، على مذكرات مستشار حكومة البحرين وعلى تقارير حكومية[٤٠]. ويورد الرميحي واقعة ذات أهمية بالغة، وهي أن البحرانيين، بعد خروجهم في مظاهرات تؤيد الموقف العربي، قاموا بتشكيل قوة رمزية، لتشارك في حرب فلسطين، وأن هذه القوة الصغيرة شاركت بالفعل، في القتال في فلسطين سنة ١٩٤٨[٤١].

ولكن كيف كان الموقف ازاء اليهود، وكيف كان موقف اليهود، بالمقابل، في البحرين؟.

مرة أخرى، نجد شيئاً ذا أهمية هنا، تفوق أهميته المستوى المحلي. لقد كانت أعمال العنف التي انطلقت لمواجهة اليهود، تنطلق من الموقف الشعبي والعفوي البسيط، الذي يرى في اليهود مواطنين يجب أن يقوموا بتمييز موقفهم، من المواقف الصهيونية التي هي على وشك تسديد ضربة رهيبة، للوطن العربي بمجمله، ولبقعة من أهم البقاع فيه، وبالتالي، بات من المتوجب على الجميع، من مختلف الاديان والطوائف، أن يحددوا موقفاً، إزاء هذه المسألة التي تتهدد الجميع. وهكذا، فان الاعتراف الطبيعي والعفوي الذي كان يُمنح لليهود في البحرين كمواطنين، بات يتطلب منهم تحديد موقف ازاء هذا الحدث القومي الموجه للعرب.

توجه المتظاهرون، في يوم ٣ كانون الأول (ديسمبر)، الى معبد اليهود، فوقع «حادث ألهب الجمهور»! حيث قيل: ان صبيا قد أصيب بحجر القي عليه، من بيت يهودي، فانفلت زمام الموكب[٤٢]. وقد طافت المظاهرات، في شوارع البحرين، منادية بشعارات ضد اليهود، ودخل بعض المتظاهرين الى بيوتهم، حيث قاموا بتكسير أثاثها. ولكن بعض العائلات البحرانية قامت بإيواء اليهود وادخلتهم الى بيوتها، وحمت أرواحهم حتى هدأت الحالة و«لكن العلاقة، بين اليهود والمواطنين، لم تعد الى سيرتها الأولى، بعد ذلك مطلقاً»[٤٣].

وتورد زحلان، أنه بالرغم من صدور احتجاجات شديدة، من المؤتمر اليهودي العالمي، إلا أن نسخة من منشور قد صدر عن الجالية اليهودية في البحرين، ووقعه كل من يوسف خضوري ويعقوب زلوف وشخص يدعى ساسون، وذلك بعد مرور بضعة أيام، أعلنوا فيه عن وحدتهم مع العرب، واحتجوا على تقسيم فلسطين، كما أعلنوا فيه عن استعدادهم لمساندة القرارات التي اتخذتها لجنة تحرير فلسطين، برئاسة الشيخ عبدالله بن عيسى[٤٤].

وقد تم اعتقال ٥٠ شخصاً عقب المظاهرات، وصدر منشور غير موقع يدعو الى مقاطعة السباقات التي تنظم بوحي من البريطانيين، وإلى مقاطعة الاحتفالات القادمة بأعياد الميلاد. وفضلاً عن ذلك، فقد تلقى مدير شركة نفط البحرين تهديدات كتابية بتخريب المصفاة[٤٥].

إلا أن الرميحي يقول: انه مع ارتفاع درجة الصراع، بين العرب واليهود في فلسطين، فان العلاقة بين المواطنين واليهود، في البحرين، بدأت تتأزم، إلا أنه لم يستعمل العنف أبداً ضدهم، في أية مرحلة بعد كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٧. وقد ادعى بعض اليهود انه تنصر، على كل حال، وكتب ذلك في وثيقة سفره، فأصبح مروره حراً في البلاد العربية. أما البعض الآخر، فقد خفض أعماله تدريجياً وهاجر، إلى أوروبا، وبخاصة إلى انكلترا أو إلى الأرض المحتلة، ولم يبق منهم إلا عدد محدود[٤٦].

وفي ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، اتخذت الحكومة والسلطات البريطانية احتياطات كثيرة، لمنع أية أعمال جديدة، وقد اتخذت السفينة الحربية البريطانية «وايلد جوس» استعدادات على الشاطىء. ولكن المظهر الوحيد للاحتجاج اقتصر على اضراب نظمته المدرسات. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، تشكلت لجنة لجمع الملابس والأغطية،

للاجئين الموجودين في البصرة، وعُينَ نجل بلكريف سكرتيراً لها، وتدبر يوسف بن أحمد كانو، وهو وكيل شركة ملاحية في البحرين، مسألة نقل الملابس للبصرة. وفي أوائل ١٩٤٩، تبرع الحاكم بمبلغ كبير من المال، للأمم المتحدة، لصالح غوث اللاجئين الفلسطينيين[٤٧].

في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، قدِم جمال الحسيني، من العراق الى البحرين، فاستقبله في المطار خليفة القصيبي، نيابة عن الحكومة، وقد توجه الى قصر الحاكم، بعد وصوله مباشرة، للتحية. وقد زاره عدد كبير من الأشخاص، ومن بينهم كثير من شباب البحرين. وبعد مرور شهرين، وصل الى البحرين جميل بركات، وهو ابن عم المفتي والمبعوث الخاص للجنة العربية العليا للفلسطينيين. وقد نزل ضيفاً على التاجر عبدالعزيز البسام (أمين سر اللجنة الأهلية لمساعدة ابناء فلسطين بالبحرين، عام ١٩٣٩)، وقد توجه الى الحاكم، للزيارة وللشكر على ما أرسله من مساعدة الى فلسطين. وفي آذار (مارس) ١٩٤٩، ترأس عبدالله بن عيسى اجتماعاً تقرر فيه، البدء بانشاء صندوق آخر لفلسطين، وتم جمع ٧٧ ألف روبية، ساهمت في بعضها الجالية اليهودية. وقد بلغ المجموع عندئذ ١٥٠ ألف روبية، وكان الحاكم قد تبرع، قبل ذلك بفترة قصيرة، بمبلغ عشرة آلاف روبية، لصندوق فلسطين. وكان قد اتصل به بعض كبار التجار لكي يخصص نسبة ١٠ بالمئة، من ايرادات السباق القادم، للتبرع للصندوق[٤٨].

ولم تقف حكومة البحرين، في البداية، بوجه التعامل التجاري بين رعاياها اليهود والأرض المحتلة، وكان كثير من البضائع يستوردها اليهود، من الأرض المحتلة، ثم تصدر، مرة أخرى، الى السعودية. وكانت السعودية قد سنت قوانين تحرم التعامل فيها مع اليهود[٤٩]. وقد صدرت احتجاجات، من قبل السكان، ضد هذا التعامل التجاري، وشنت الصحف البحرانية حملة قوية، ضد هذه الوضعية. وفي ١٩٥٥/١٢/١٠ صدر اعلان نص على ما يلي:

> «نحن سلمان بن حمد الخليفة، حاكم البحرين وتوابعها، نؤكد للعموم منع التعامل والمتاجرة مع اسرائيل، ونحظر على البضائع الاسرائيلية، على اختلاف أنواعها، بدخول بلادنا، سواء كان ذلك ببيعها، أو التعامل بها، أو استعمالها، أو لتحميلها الى أي بلد آخر، ترانسيت، والمخالف يعاقب»[٥٠].

وتأسس، فيما بعد، مكتب لمقاطعة اسرائيل، أسوة ببقية الاقطار العربية.

## رابعاً ــ الخمسينات وبداية التفاعل الشامل

يروي عبدالرحمن الباكر، والذي سيتسلم لاحقاً مسؤولية سكرتير هيئة الاتحاد الوطني في البحرين، وهي الهيئة التي ستقود الأحداث السياسية التي مرت بالبحرين في الخمسينات، ذكرياته عن فترة الأحداث في فلسطين، في العام ١٩٤٨، فيقول أنه عاد، من شرق أفريقيا، الى وطنه البحرين، عندما نصحه أحد التجار الذين كان يشتغل معهم في التجارة، بأن يغادر زنجبار «بعد أن أخذت المخابرات البريطانية تلاحقني، على أثر الخطب

الحماسية التي كنت القيها في الاجتماعات الشعبية، في زنجبار ودار السلام، لتأييد فلسطين الذبيحة ومناوأة الدول الاستعمارية التي خلقت المسخ المسمى اسرائيل، ومطالبتي بمقاطعة سفن أميركا وبريطانيا وفرنسا وبضائعهم». ولقد رأى الباكر أن من الأفضل له أن يغادر، قبل أن يطلب منه ذلك رسمياً، فغادر الى زنجبار فممباسا ثم بمباي، ومن هناك الى البحرين(٥١).

هذا الحادث الصغير يرتدي دلالة واضحة على المدى الذي ستتطور اليه القضية الفلسطينية، حيث باتت الأحداث، والظواهر، وحتى الأفراد، يتفاعلون والقضية الفلسطينية. وأضحت الصحف البحرانية، منذ بداية الخمسينات، تركز مواضيعها على ثورة ٢٣ تموز (يوليو) وعلى عبدالناصر ومعاركه، وعلى حلف بغداد والقضية الفلسطينية. وما ان بدأت الأحداث الجارفة في البحرين، والتي استمرت، بين ١٩٥٣ و١٩٥٦، حتى غدت قضايا، مثل الجلاء عن مصر وزيارة سلوين لويد، وزير خارجية بريطانيا، والتي ترافقت مع طرد غلوب باشا، وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي، وزيارة السادات، فيما بعد، أحداثاً ذات تأثير بالغ في الشارع البحراني وفي الحياة السياسية البحرانية التي تفاعلت معها، اما تأييداً وإما استنكاراً.

وكمثل على ذلك الوضع، نستعيد فترة عام ١٩٥٦، حيث كانت الاحداث قد وصلت الى ذروتها في البحرين، فيما يخص قضايا الصراع الداخلي. ففي ذلك الوقت، كانت المنطقة العربية تعيش حالة هيجان واضطراب. فقد أدى اعلان الرئيس جمال عبدالناصر، عن تأميم قناة السويس، إلى بدء أحداث تصادمية بينه وبين البريطانيين. وقد انعكست هذه الأحداث في البحرين، حيث بدأت الصحافة البحرانية تهاجم البريطانيين بشكل صريح، بسبب سياساتهم تجاه مصر. ونظمت هيئة الاتحاد الوطني، في يوم مصر في ١٤ آب (اغسطس)، مظاهرات سياسية تأييداً لها، وبعد يومين من هذه المظاهرات، دعت الى اضراب عام، لمدة يوم، كتأكيد آخر على تأييد البحرانيين لمصر. وقد وصل الشعور الوطني البحراني الى ذروته، خلال تلك الفترة من السنة وحتى شهر تشرين الثاني (نوفمبر). وحينما غزت اسرائيل سيناء، في التاسع والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، خرج طلاب ثانوية المنامة في مظاهرات طافت الشوارع، وانضم اليهم طلاب وطالبات مدارس أخرى، وشقوا طريقهم من المنامة الى المحرق، منددين باسرائيل وبريطانيا. وتوزع بعض أعضاء هيئة الاتحاد الوطني، في البلاد، في محاولة لتهدئة الطلاب واستعادة الهدوء والنظام. غير أن هؤلاء الأعضاء لم يكن لهم خيار، ازاء «زخم هذا الشعور الشعبي، سوى إبداء التعاطف مع موقف الطلاب، وفي الوقت نفسه ابداء عدم الرضا عن الاسلوب الذي اتبعه هؤلاء الطلاب، في التعبير عن شعورهم، ولو أن الهيئة كانت سلبية، في موقفها من الطلاب، لخسرت الكثير من مؤيديها»(٥٢).

وأصدرت الهيئة، في ١٩٥٦/١١/١، بيانها الأخير، والذي حمل الرقم ٧٧، بصدد الموقف من العدوان. وقد تحدث البيان عن أن «بريطانيا المتداعية وفرنسا المنهارة... أغرتا ربيبتهما اسرائيل فقاموا بهجوم غادر على أرض العروبة... هذا العدوان الاثم على

كنانة الله، مصر العربية الخالدة، مصر قلب العروبة النابض، مصر زعيمة الحرية والعزة والمنعة العربية.. اتخذوا أمرهم بليل ودبروا، مع ربيبتهم اسرائيل، لينقضوا على هذا الجيش القوي...» وبعد أن سرد البيان وصفاً لجوانب العدوان، وضرورة مشاركة مصر في محنتها، قال: «واننا على ذلك نعلن الاضراب العام الشامل، تأييداً لرغبة الشعب العارمة، لمؤازرة اخوانهم وأشقائهم أبناء مصر الخالدة... اننا نحمل بريطانيا، المعتدية الآثمة، جميع تبعات مايقع، من جراء هذا الأمر الخطير، ثم اننا نهيب بحاكم البلاد، العربي المسلم، أن يتآزر مع شعبه ويشاركه هذا الاستنكار...اننا، الآن في هذه المحنة العصيبة، يجب أن ننسى جميع اختلافات وجهات النظر الداخلية، وعلينا أن نوحد صفوفنا، لمجابهة خطر الغزاة المعتدين الذين يريدون أن يقضوا على عروبتنا وقوميتنا وديننا»[٥٣].

وقد أصدرت الحكومة، لاحقاً، بياناً يعلن أن «أي موظف يتغيب عن عمله لاضرابات محلية أو اضرابات مدبرة من الخارج لن يدفع له راتب عن مدة غيابه». ولقد تم اعلان الاضراب العام، الذي شمل كافة مؤسسات البلاد، فشلت حركة المواصلات وأغلقت المحلات التجارية وتوقفت شركة النفط عن أعمالها، وامتنع العمال عن تموين سفن البلدان المعتدية بالوقود. وخرج الشعب البحراني، بمظاهرات صاخبة، منددأ بدول العدوان ومعلناً تأييده للشعب المصري، في كفاحه ضد المعتدين، وحدثت بعض أعمال العنف. كما أعلنت حالة الطوارىء في البلاد، في يوم الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر)[٥٤].

## القضية الفلسطينية في الأدب البحريني

الى هنا نتوقف، في مجال استعراضنا للأحداث بطابعها السياسي، ولكن ماذا عن الأدب، وخاصة الشعر؟

يؤكد الباحث فواز محمود مرعي طيفور، في بحثه حول «الشعر البحراني والقضايا القومية منذ بداية النصف الثاني من القرن الحاضر»، أن شعراء البحرين قد عبروا عن واقع أمتهم وأمانيهم القومية، بمطالبتهم بالوحدة والدعوة إليها، وأن شعرهم المعاصر حمل رسالته القومية والاجتماعية وبشر بها، وكان في ذلك متجاوباً، الى أبعد مدى، مع مشاعر سائر العرب وأمانيهم القومية، أما فيما يخص القضية الفلسطينية، فالشعر البحراني «يسير... مع القضية الفلسطينية، واثباً ثائراً ومستنفراً العرب، ومفتدياً فلسطين بروحه ودمائه. ان شعراء البحرين اهتموا بقضايا التحرر الوطني، في وطنهم العربي الكبير، وقد تأصل الشعور القومي في نفوسهم، بعد أن حلت مأساة فلسطين وتشرد شعبها، منذرين بالخطر الصهيوني المحدق بالوطن العربي»[٥٥].

ففي عام ١٩٤٤، أرسل الشاعر البحراني، عبدالله الزايد، قصيدة الى اذاعة لندن يصف فيها الشرقُ الغربَ ومما قاله في وصف الحرب:

اذا كان للماضيــن عيد بنصــرهم ... ففي نصرنا في هذه الحرب عيدان
قضاء على الاعداء في عُقرِ دارهم ... ومحــوٌ لمن يزهــو بجنس وألــوان

وقد قصد الزايد، في هذين البيتين من قصيدته، أن يغمز من قناة ألمانيا ونظريات هتلر والأخطبوط الصهيوني الذي يتحكم بالدول الغربية المستعمرة حينها[٥٦].

وحينما أقام نـادي البحرين حفلـة، في عام ١٩٤٧، بمنـاسبة المعـراج النبوي الشريف، ولجمع التبرعات لمساعدة «لاجئي فلسطين العربية المنكوبة»، ألقى قاسم بن محمد الشيراوي قصيدة ورد فيها:

| | |
|---|---|
| أمنـزلُ الرُّسْـلِ للهيجـاءِ مَيْـدانُ | وفي ربـوعِ الهُدى والنـورِ نيرانُ |
| فلا تبالَـوا بما قـالوا ومـا هذروا | بمجلس «الغـدر» فالأقـدار أعوان |
| لا تَحْسَبوا آلَ صهيون تحـارِبُكم | لـوحـدِهـا فلهـا عَـوْنٌ وأعـوان |
| ومـا فلسطـينُ إلا بـدءُ يقظتكم | لعـلّ مِنْ بَعْدِهـا لَمْ يَبْقَ وَسْنـانُ |
| اذا المكـارهُ قـد تـأتي فَنَمْقُتُهـا | وقـد يكوُنَ من المكـروهِ إحسـانُ |

وفي العام نفسه، يصدر الشاعر البحراني الكبير، ابراهيم العريض، ملحمته التي أسماها أرض الشهداء وأهداها: «الى الذين سيغسلون بدمائهم عار الأبد ولعنة الأجيال، الى محرري فلسطين، في المستقبل القريب»، وافتتحها على النحو التالي:

يا فلسطينُ! وما كنتِ سوى
بيعة الأرضِ
على كف السماءْ

إشهدي.. أن بياني قدْ روى
فيك ما يُرضي
قلوب الشهداءْ

هذه التربةُ.. مُذْ غنّى
بها أهل الحداء

لم يُطَهِّرْها من الرِّجْسِ
سِوى تِلكَ الدّمـــاءْ

وعلى مدى السنين التي تلت، وترافقاً مع تطورات القضية الفلسطينية واتساع نطاق انعكاسها، في الواقع البحراني، فإن الحركة الشعرية والأدبية قد أفسحت المجال واسعاً، امام القضية الفلسطينية، وعبرت عنها بمستويات عالية.

وهكذا، استطعنا أن نلقي نظرة عَجْلى على حضور القضية الفلسطينية في البحرين، وهي واحدة من مناطق الخليج. وبالرغم من أن التطورات التي حـدثت في الساحـة الفلسطينية قد ترافقت وفترة السيطرة البريطانية المباشرة، بما عنته من هيمنة الأجنبي الذي كان يُمِدّ العدو الصهيوني، بالعون والمساعدة، فإن البحرانيين قد ساهموا في المعركة القومية، بدءاً من التوعية والاعلام حولها، ومروراً بالتظاهر والاحتجاج تضامناً معها، وكذلك في تقديم التبرعات العينية والمادية، وانتهاءً *بارسال قوة رمزية الى هناك. لا شك أن* حجم البحرين وبعدها الجغرافي، عن ساحة المعركة الأساسية، قد فرضا حدوداً، على كل هذه الأمور، ولكن التفاعل كان قائماً، وبمستوى وبمدى غير قليلين.

(١) محمد خلف الله والدكتورة سهير القلماوي، **دراسات في أدب البحرين** (دراسات قام بها ٩ باحثين تحت اشراف معهد البحوث والدراسات العربية)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٩، ص ٧.

(٢) «البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة الأول لدول الخليج العربية»، **القبس**، ٢٧/٥/٨١.

(٣) فيصل ابراهيم الزياني، **مجتمع البحرين وأثر الهجرة الخارجية في تغير بنائه الاجتماعي**، القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٩٧٧، ص ١٢٤.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) أمين الريحاني، **ملوك العرب**، بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٧، طبعة خامسة، الجزء الثاني، ص ٢١٩.

(٦) الدكتور محمد الرميحي، **البحرين، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي**، بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٦، ص ١٧٧.

(٧) الريحاني، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الأول، ص ٢١١.

(٨) الرميحي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٧.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) الريحاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١١.

(١١) ابراهيم خلف العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ ــ ١٩٧١**، بغداد: مطبعة الاندلس، ١٩٧٦، ص ١٥٩ و ١٦٠.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) أنيسة أحمد خليل المنصور، «وسائل الاعلام في البحرين»، **دراسات في أدب البحرين**، ص ١٢١١.

(١٥) الرميحي، «البحرين مشكلات»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢ و ٤٣.

(١٦) **المصدر نفسه**.

(١٧) الدكتورة روز ماري زحلان، «الخليج والقضية الفلسطينية، ١٩٣٦ ــ ١٩٤٨»، **المستقبل العربي**، (بيروت)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٦، نيسان (ابريل) ١٩٨١، ص ٢٠.

(١٨) الرميحي، «البحرين مشكلات...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٩) زحلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠.

(٢٠) الرميحي، «البحرين مشكلات...»، **مصدر سبق ذكره**، ٤٢ و ٤٣.

(٢١) الدكتور محمد الرميحي، **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي**، الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٥، ص ١١٨.

(٢٢) العبيدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٩ و ١٥٠.

(٢٣) زحلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ١٠.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٧.

(٢٧) العبيدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٥، نقلاً عن Gouvernment of Bahrain, Annual Report, 1938

(٢٨) زحلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦.

(٢٩) **المصدر نفسه**.

(٣٠) **المصدر نفسه**.

(٣١) مبارك الخاطر، **نابغة البحرين، عبدالله الزائد ١٨٩٤ ــ ١٩٤٥: حياته وأدبه وآثاره**، البحرين: الشركة العربية للوكالات والتوزيع ١٩٧٢، ص ٧٧ و ٧٨.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٢ ــ ٦٤.

(٣٤) **المصدر نفسه**.

(٣٥) **الميزان**، العدد ٤٠٣، تاريخ ٢٣/١٢/١٩٣٨: العبيدي، «الحركة الوطنية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٢.

(٣٦) زحلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨ ــ ٢٠.

(٣٧) **المصدر نفسه**.

(٣٨) **المصدر نفسه**.

(٣٩) العبيدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٦.

(٤٠) زحلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨ ــ ٢٠.

(٤١) الرميحي، «البحرين مشكلات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٠.

(٤٢) زحلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨ ــ ٢٠.

(٤٣) الرميحي، «البحرين، مشكلات...»، **مصدر**

سبق ذكره، ص ٤٣.
(٤٤) زحلان، مصدر سبق ذكره، ص ١٨ ــ ٢٠.
(٤٥) المصدر نفسه.
(٤٦) الرميحي، «البحرين مشكلات...»، مصدر سبق ذكره.
(٤٧) زحلان، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.
(٤٨) زحلان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠ و ٢١.
(٤٩) العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٨١ و ٨٢.
(٥٠) المصدر نفسه.
(٥١) عبدالرحمن الباكر، من البحرين الى المنفى «سانت هيلانة»، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥، ص ٣١.
(٥٢) الرميحي، «البحرين، مشكلات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢.
(٥٣) الباكر، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣ و ١٧٤.
(٥٤) العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨ و ٢١٩؛ الرميحي، «البحرين، مشكلات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢.
(٥٥) فواز محمود مرعي طيفور، «الشعر البحراني والقضايا القومية منذ بداية النصف الثاني في القرن الحاضر»، دراسات في أدب البحرين، ص ٢٥٨ وما بعدها.
(٥٦) الخاطر، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣.

# من تراث القضية الفلسطينية

د. شكري نجّـار

لم يقاس بلد عربي الأمرين، منذ تكوينه، باسم التاريخ، مثلما قاست فلسطين، إذ اتخذت القوى الصهيونية والاستعمارية من تزييف التاريخ باباً تتسلّل منه لتحقيق مآربها. وربما يرجع السبب في استمرار هذه الظاهرة الشاذة إلى أن فلسطين تنعم بمركز جغرافي عظيم الجاذبية، وسط مجتمع يحفل بناؤه السياسي بتراث الديانات السماوية الكبرى الثلاث؛ مما أفسح في المجال كي يبقى هذا المركز سبيلاً لانتحال الدعاوى الباطلة التي تبرر للطامعين الارتكابات التي أدت إلى الوضع الذي نتألم له اليوم.

في بحثنا اليوم، سوف نسلّط الضوء على ناحية هامة من تراث هذه القضية، وأقصد بها دراسات المؤرخين الأوائل من العرب، لما فيها من عودة إلى الجذور، وبغية إبراز استمرارية خط مقاومة الشعب الفلسطيني لاغتصاب أرضه.

لقد شهد تاريخ فلسطين حشوداً من المؤرخين الذين كتبوا عن العدوان المتواصل الحلقات عليها. ومؤلفاتهم تعدّ من الوثائق الهامة التي لا بدّ من دراستها وإذاعتها في هذه المرحلة من مراحل القضية الفلسطينية؛ وذلك لأنها تحوي تحليلاً شاملاً لطبيعة الغزو الدائم لأرض فلسطين، بما يجعل خبرة الآباء والأجداد قاعدة عريضة تستطيع حركة التحرير الفلسطينية اليوم الاستنارة بها.

هذه القاعدة العريضة بدأت بالتكوين في القرن الثاني عشر؛ وذلك حين ظهرت حركة الافاقة العربية لخطورة الزحف الصليبي على فلسطين وبلاد الشام، وانتهت في القرن الثامن عشر الذي شهد يقظة الأمة العربية ضد التدخل الأوروبي الذي كان أخطر صوره الاستعمار الاستيطاني اليهودي في فلسطين.

استهلت تلك السلسلة من مؤلفات المؤرخين العرب أبحاثها بشرح وجهة نظرها. وكان من اروع الحجج التي استند إليها المؤرخون المراسلات التي تبودلت بين صلاح الدين الأيوبي وريتشارد قلب الأسد، ملك انكلترا، غداة استرداد العرب لبيت المقدس،

والاطاحة بالسلطان الصليبي من القدس. إذ حاول رتشارد الاستناد إلى دعوى تاريخية باطلة فقال، في رسالته لصلاح الدين: «أيها السلطان العظيم، تعلم أن المسلمين والفرنج قد هلكوا وخربت البلاد. وقد أخذ الأمر حقّه، وليس هناك حديث سوى القدس والصليب والبلاد. والقدس متعبدنا، ما ننزل عنه ولو لم يبق منا إلا رجل واحد. وأما البلاد فيعاد إلينا ما هو قاطع (الأردن، من أرض فلسطين) وأما الصليب فهو خشبة عندكم لا مقدار لها، وهو عندنا عظيم، فيمنّ به السلطان علينا ونصطلح ونستريح من هذا التعب»[١]. فأجابه صلاح الدين برد يعدّ من أروع الوثائق التاريخية لدعم حقوق العرب؛ فقد قال له: «أما القدس، فهو لنا كما هو لكم فلا تتصوروا أننا ننزل عنه. وأما البلاد، فهي لنا في الأصل. وأما الصليب، فهلاكه عندنا قربة عظيمة لا يجوز أن نفرط فيها»[٢]

لقد اتخذ هذا اللون من المؤلفات التاريخية الخاصة بفلسطين طابعاً اشتهر باسم «كتب الفضائل»[٣]؛ وهي تعني، فيما تعني، تعريف العرب بتلك البلاد التي تعرضت للعدوان، وما لتلك البلاد من حقوق دينيّة على المسلمين والمسيحيين تستوجب الدفاع عنها. فأوضحت «كتب الفضائل» أهمية فلسطين من الناحية الاقتصادية، مثلاً، مبينة أنها عصب الحياة الاقتصادية لبلاد الشام. وبلاد الشام تنعم، بفضل موقعها الجغرافي على شرق البحر المتوسط، بالسيطرة على طرق التجارة الدولية. وشرحت هذه الكتب كيف أن الاستعمار الأوروبي الذي تستّر تحت ستار الدين، استهدف، في حقيقة الأمر، انتزاع السيادة التجارية من أهل فلسطين والشام. ولهذا، فإن أوّل عمل قام به المستعمرون، غداة اغتصابهم فلسطين، كان إقامة مراكز تجارية على سواحلها المطلّة على البحر المتوسط. وبفضل مؤلفات المؤرخين العرب «تشجعت عامة المسلمين على الارتحال إلى فلسطين، لا خضوعاً للعواطف الدينية فحسب، ولكن للافادة من خيراتها المادية كذلك»[٤]. وأصبح هذا العامل المادي مع الزمن، ينبوعاً دافقاً يزود جماعات المجاهدين في سبيل الدفاع عن أرضهم ومكسب رزقهم.

وقد حرص المؤرخون العرب، في كتاباتهم، على الاحتفاظ بتماسكهم الفكري؛ مما دفعهم إلى تطوير أبحاثهم، فظهرت، من بينهم، أربع مجموعات كبرى. ويمكن لنا أن نمايز بين هؤلاء المؤرخين، حسب مصنفاتهم، على النحو التالي:[٥]

المجموعة الأولى، ويمكن أن نسميها: «رواد حركة التحرير الفلسطينية»؛ وهي جماعة المؤرخين الذين ساندوا صلاح الدين الأيوبي وخلفاءه من بعده في تحرير فلسطين.

المجموعة الثانية وقد عرفت باسم «المؤرخين الفقهاء»؛ وهي المجموعة التي ساندت اتساع مفهوم «حركة التحرير الفلسطينية»، نتيجة تركيز الصليبيين لهجومهم على مصر بدلاً من الشام وفلسطين، فتجلى نشاط هذه المجموعة طوال القرنين الرابع عشر والخامس عشر.

المجموعة الثالثة، وتعرف باسم: «عشاق فلسطين»؛ وهي مجموعة من المؤرخين الذين لم يقتصروا، في أبحاثهم، على الدراسة النظرية، وإنما عمدوا إلى زيارة فلسطين للوقوف على حقيقة الواقع، وإظهار مشاهداتهم الشخصية تشويقاً لغيرهم للمجيء إلى

فلسطين. وعاصرت أعمالهم القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهي الحقبة التي كان الاستعمار العثماني جاثماً فيها على البلاد العربية.

المجموعة الرابعة، وقد أطلق عليها اسم: «جماعة إحياء التراث الفلسطيني»؛ وهي التي تولت، في القرن الثامن عشر، جمع دراسات من سبقها من خبراء القضية الفلسطينية، وحماية هذا التراث من الضياع.

ويقف على رأس المجموعة الأولى، من «رواد حركة التحرير الفلسطينية»، اثنان من كبار المؤرخين العرب هما: ابو الحسن علي الربعي وابو المعالي المشرف بن ابراهيم المقدسي. أما الأول، فقد تناول فلسطين في مؤلفه الذي كتبه تحت عنوان: «الاعلام بفضائل الشام وفلسطين». وأما الثاني، فقد خطا خطوة في ميدان التخصص في القضية الفلسطينية، إذ اهتم بمدينة القدس، وجعل عنوان كتابه: «فضائل البيت المقدس والشام»، فبدأ بعرض تاريخي لبيت المقدس، ثم تحدث عن فتح العرب لها أيام عمر بن الخطاب، وأتبع دراسته بالكلام على فضائل القدس وفضل الصلاة فيها، وسرد الأحاديث النبوية التي قيلت في مدح القدس.

وشارك، في هذا اللون من التأليف التاريخي، أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي والقاسم بن عساكر وامين الدين أحمد بن محمد الذي ألّف مصنفاً عنوانه: «كتاب الأنس بفضائل القدس».

وترك «رواد حركة التحرير الفلسطينية» زمام الدفاع عن قضيتهم الى المجموعة الثانية من المؤرخين الفقهاء الذين حلّ دورهم. ذلك أن دخول مصر، في عهد صلاح الدين وخلفائه، ميدان القتال جعل مفهوم «حركة التحرير الفلسطينية» يتسع، وتطرأ عليه مؤثرات جديدة، كترديد الافتراءات القائلة بأن حق الأجانب في فلسطين قد أغتصبه صلاح الدين وخلفاؤه، وأن السبيل لاسترداد هذا الحق هو ضرب مصر أولاً. فاقتضى هذا التطور، في المزاعم الصليبية، وجود فريق كبير من أبناء فلسطين ومصر للعمل جنباً إلى جنب. وهكذا ظهر، من أبناء فلسطين، الشيخ برهان الدين الغزاوي (توفي سنة ١٣٢٩)، واضع كتاب: «باعث النفوس الى زيارة القدس الشريف المحروس». وقد أوضح الشيخ برهان، في كتابه هذا، أهمية زيارة هذا المركز الديني وضرورة الاحتفاظ به كاحد الآثار الاسلامية التي تؤكد حقوق العرب هناك»[٦]. واستفاد، من محتويات هذا الكتاب، اثنان من أبناء فلسطين، صارا بدورهما من المؤرخين الفقهاء أولهما: احمد بن محمد المقدسي، مؤلف كتاب «مثير الغرام الى زيارة القدس والشام»، وثانيهما: اسحق بن ابراهيم التدمري الذي اشتغل خطيباً بمسجد الخليل؛ والخليل هي المدينة التي جاءت بعد القدس من حيث جلالها في نفوس العرب والمسلمين لوجود مقام ابراهيم الخليل فيها، فألف كتاباً جعل عنوانه: «مثير الغرام في زيارة الخليل عليه السلام» تحدث فيه عن مقام ابراهيم الخليل «الذي يجب أن يبقى بأيدي العرب والمسلمين»[٧].

أما جماعة المؤرخين الفقهاء من أبناء مصر، فقد أدلوا أيضاً بدلوهم في هذا المضمار، ونذكر منهم، على سبيل المثال، محمد بن بهادور المصري، مؤلف رسالة: «إعلام

الساجد بأحكام المساجد» التي تناول فيها دراسات عن فلسطين وبيت المقدس. وتاج الدين بن عبدالوهاب السبكي، صاحب المصنف الشهير: «الروض المفرس في فضائل بيت المقدس» والذي يقول فيه: «اي عار سيصمنا به التاريخ إذا لم نحتفظ لأبنائنا من المسلمين ببيت المقدس»[٨]. ومحمد بن أحمد السيوطي (لم تعرف سنة وفاته. كما أن فترة طويلة من حياته لا تتوافر معلومات عنها) الذي قام بزيارات للبلاد العربية داعياً للحفاظ على «عروبة فلسطين واسلامية بيت المقدس». وقد اتاحت له هذه الزيارات، ومنها زيارة فلسطين، بالطبع، اتمام مؤلف شهير عن القضية الفلسطينية جعل* عنوانه: «اتحاف الأخِصّا بفضائل فلسطين والمسجد الأقصى»؛ وهو يذكر، في كتابه هذا، تاريخ العروبة في فلسطين بأسلوب عاطفي ومنهجي، «فجاء كتابه اول ردّ على مزاعم اليهود، لاسيما زعمهم أن الله قد وعدهم بهذه الأرض [أرض فلسطين]». وبعده، اتى عالم فلسطيني النشأة، مصري الثقافة، هو مجير الدين بن احمد العليمي العمري، فكتب دراسة نموذجية للقضية الفلسطينية بعنوان: «الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل» نسّق فيها المعلومات التي جمعها من مصادر شرقية وغربية[٩]، اسلامية ومسيحية، تنسيقاً رائعاً؛ وذلك لدحض مزاعم اليهود الدينية في أرض فلسطين. فكان هذا الكتاب بمثابة جسر العبور في مرحلة الكتابات العاطفية عن التاريخ، الى مرحلة درس الواقع لمحاولة تغييره. وصادف أن انتهت الفترة الزمنية هذه، عام ١٥٠٨، بسطوع نجم الاتراك العثمانيين وتطلعهم الى زعامة العالمين العربي والاسلامي،فاقترن ظهور المجموعة الثالثة من المؤرخين العرب من «عشاق فلسطين» بهذا التطور السياسي. إذ ترتب على سيطرة العثمانيين قيام مرحلة من الجمود شملت كل الوطن العربي بما فيه فلسطين، فتولى «عشاق فلسطين» المحافظة على الوعي العربي بالقضية الفلسطينية طوال مرحلة الاحتلال العثماني، ونشر هذا الوعي، بالأخص، بين الشعب العربي.

وقد اشتهر من هذه المجموعة محمد بن يحي الحلبي صاحب كتاب: «الاشارات الى أماكن الزيارات» الذي يطالب فيه «المسلمين في العالم الحيطة من ضياع فلسطين وكسب الذّل والعار. فان تمكّن اليهود من فلسطين تمكنوا من البلاد الاسلامية كلّها»[١٠]. كما اشتهر، من المجموعة نفسها، كاتب آخر اسمه «التمرتاشي» (لا تعرف سنة وفاته) الذي الّف، سنة ١٦٩٤، كتاباً بعنوان: «الخبر التام في حدود الأرض المقدسة وفلسطين والشام»، يذكر فيه بوضوح: «لقد صدق الفرنج [اي الصليبيون] عندما قالوا: ان احتلال مصر والشام ضروريان لاحتلال فلسطين. فما علينا نحن المسلمين والعرب لرد هجمات الفرنج علينا سوى الاتفاق فيما بيننا»[١١]. والجدير بالذكر ان هذا الكتاب نشر، في القاهرة للمرة الأولى، عام١٩٥٣، بعد ان قام بتحقيقه د. محمد حلمي احمد.

أما عبدالغني النابلسي، فقد كان درويشاً متصوِّفاً الّف سلسلة كتب عن فلسطين، وذلك بعد أن قام بعدة رحلات إليها. وفي كل مرّة، كان الناس يقبلون عليه يلتمسون منه البركات، فسيطر على قلوب الجماهير لإجادته فنّ الخطابة فساعده ذلك على ترويج كتبه

---

* حقق د. سعيد عاشور الكتاب المذكور ونشره بالقاهرة، عام ١٩٥٥، مع مقدمة يذكر فيها أهم مواقفه الوطنية.

وهي: «الرحلة الصغرى»، «الرحلة الكبرى»، «الرحلة الوسطى»، «حلة الذهب الابريز في رحلة فلسطين وبيت المقدس العزيز»، «قضية فلسطين والقدس». وقد «استطاع النابلسي أن يُبْقي الشعلة مضيئة وسط الظلام الدامس. فكان له الفضل الأكبر في تحريك الوعي القومي الفلسطيني في ذلك الوقت»(١٢).

وبعد النابلسي، اتت جماعة «إحياء التراث الفلسطيني»، لتستلم هذا اللواء منه. ذلك ان التطورات السياسية التي شهدها العصر، عام ١٧٣١ وما يليه، فرضت على القضية الفلسطينية اتخاذ منحى الدراسة والبحث. فإضافة الى حالة الركود التي كانت جاثمة على البلاد العربية، تجددت الأطماع الأوروبية للسيطرة على فلسطين وسائر البلاد العربية، فلم يجد المؤرخون العرب من سبيل للمساهمة في القضية سوى العمل على إحياء التراث الخاص بها، والمحافظة على ما أسهم به أسلافهم، وحمايته من الضياع وسط الأخطار المدلهمة.

ونذكر من جماعة «إحياء التراث الفلسطيني» اثنين، هما من خيرة أفرادها؛ إذ انهما اجادا المحافظة على تقاليد اسلافهما من العاملين في ميدان القضية الفلسطينية منذ بدايتها. الأول هو محمد بن محمد شرف الدين الخليلي المقدسي، فلسطيني النشأة، مصري الثقافة، وضع كتابه بعنوان: «تاريخ بناء البيت المقدس»، فجاء نموذجاً لنشاط جماعة «إحياء التراث»؛ اذ اعتمد اعتماداً أساسياً على المصنّف الذي وضعه مجير الدين بعنوان: «كتاب الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل»، «وهو المصنّف الذي صار دراسة نموذجية للقضية الفلسطينية منذ القرن السادس عشر»(١٣). واتبع المقدسي، في كتابه، التقسيمات نفسها التي سادت كتب أسلافه إمعاناً في المحافظة على التراث من حيث تشجيع الناس على زيارة فلسطين وبيت المقدس، ومن حيث بيان الأخطار التي تهددهما. فأوضح، في مقدمة كتابه، أن «المنصور المؤيد بالبرهان والسير في ساير الزمان هو من يزور فلسطين وبيت المقدس ويفديهما بالنفيس فلا عزة للمسلمين الّا بحمايتهما. فإن أذلّت فلسطين أذِلت البلاد العربية معها»(١٤). ثم أخذ، بعد ذلك، يسرد المحتويات، على نفس نهج السابقين له وبصورة تكاد تكون حرفية.

وظل المقدسي وفياً لقضية بلاده حتى توفي بالقدس عام ١٧٣٥، فجاء بعده مصطفى اسعد بن محمد الدمياطي، فاهتم أيضاً بإحياء التراث بالنموذجين اللذين اشتهرا في التصانيف السابقة لعصره، وهما نموذج «الفضائل» ونموذج «الرحلات»، فوضع على نمط كتب الفضائل كتابه المشهور بعنوان: «لطايف انس الخليل في تحايف القدس والخليل» فتناول فيه الكلام على حدود فلسطين ومدنها الكبرى واهميتها التاريخية والدينية، والجديد عنده، «هو وعيه لمركز وموقع فلسطين واهميتها بالنسبة للدول المجاورة لها»(١٥) ففي خاتمة كتابه، يقول: «اننا لا ننسى الشام وفضائلها وبهجتها وشرف محلها، ولكننا لا ننسى كذلك أن لفلسطين ايضاً فضائلها وشرف محلها»(١٦).

وعزز الدمياطي جهوده في جمع التراث الفلسطيني عن طريق النمط الثاني من مؤلفات المؤرخين؛ وهو الرحلات، فقام برحلة الى القدس استغرقت ستة اشهر، دوّن اخبارها الشعبيّة في مصنّف بعنوان: «موانح الأنس برحلتي لوادي القدس». واتبع، في سرد مشاهداته العينيّة، اسلوب «عشاق فلسطين» الذي سبق ان لقي رواجاً عظيماً، لدى

الشعب العربي في مختلف اقطاره، كما ذكرنا. وساعده، في هذا، أنه كان شاعراً ومن أصحاب المقامات القادرين على عرض الموضوعات بأسلوب مشوّق، فاستطاع ان يجعل التراث الفلسطيني في متناول الجميع وعند كل الشعوب العربية. فأدت كتبه ومصنفاته عملاً جليلاً في سبيل خدمة قضية فلسطين في القرن الثامن عشر الذي يمثل نقطة تحول في تاريخها، لأن اعتماد تلك الجماعة على النقل الحرفي من المصنفات المبكرة، حافظ على الكثير من الوثائق الهامة والدراسات المتعلقة بتلك القضية المزمنة. كما استطاعت اعمال هذه الجماعة ان تحافظ على تماسك الفكر العربي واستمراره، وأن تنجح في تعبئته للتصدي للخطر الاستعماري في القرن الثامن عشر على نحو ما فعله أسلافهم من قبل.

إن إذاعة الوثائق التي حفظتها جماعة «إحياء التراث الفلسطيني»، اليوم، ضرورة وطنية ونضالية، لأنها بمثابة قوة دفع جديدة تظهر استمرارية نضال الشعب الفلسطيني وتراثه العظيم في الحفاظ على وطنه.

---

(١) سعيد عاشور، **الحركة الصليبيّة**، القاهرة: دار المعارف، طبعة ثانية ١٩٦٣، ص ٢٠٣.

(٢) **المصدر نفسه**.

(٣) ابو شامة، **كتاب الروضتين** (تحقيق د. محمد حلمي أحمد)، القاهرة: دار المعارف، طبعة ثالثة ١٩٥٦، ص ٩٨.

(٤) حسن حبشي، **الشرق الأوسط بين شقّي الرحى**، القاهرة: المكتبة الأنجلو ـ مصرّية، طبعة ثانية ١٩٣٨، ص ٦٠.

(٥) ابن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب** (تحقيق د. الشيال) القاهرة: د. الشيّال، ١٩٥٥.

(٦) برهان الدين الفزاوي، **باعث النفوس الى زيارة القدس الشريف المحروس**، القاهرة: دار التراث، ١٩٥٤، ص ١٠.

(٧) ابن واصل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥.

(٨) احمد درّاج، **المماليك والفرنج في القرن التاسع عشر الهجري**، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الأولى ١٩٥٥، ص ١٠٢.

(٩) ياقوت، **معجم الأدباء**، القاهرة، ١٩٣٦، طبعة ثالثة.

(١٠) سعيد عاشور، **مصدر سبق ذكره**.

(١١) التمرتاش، **الخبر التام في حدود الأرض المقدسة وفلسطين والشام**، (تحقيق د. محمد حلمي أحمد)، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٥٣، ص ١٠.

(١٢) أحمد درّاج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥ و٥٦.

(١٣) **المصدر نفسه**؛ ويراجع حسن حبشي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥ وما يليها.

(١٤) محمد بن محمد شرف الدين الخليلي المقدسي، **تاريخ بناء البيت المقدس**، (تحقيق د. جمال الدين الشيّال)، القاهرة، طبعة ثانية ١٩٦٤، ص ١٠.

(١٥) سعيد عاشور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٥.

(١٦) مصطفى اسعد بن محمد الدمياطي، **لطايف انس الخليل، في تحايف القدس والخليل** (تحقيق د. محمد محي الدين عبدالحميد) القاهرة: دار التراث، ١٩٦٣، ص ٢٣٥.

# سميرة عزّام: البحث عن الإنسان والأخلاق والوطن

فيصل درّاج

تحتل سميرة عزام، في حاضر القصة القصيرة الفلسطينية وفي ماضيها القريب، مكاناً خاصاً ومتميّزاً، إن لم يكن مكاناً رائداً. وتتجلّ هذه الريادة في شكل التعامل مع القصة القصيرة وفي حجم العطاء الذي انتجه هذا التعامل. فلم تقف سميرة على ضفاف الفن الذي تتعامل معه، بل دخلت فيه، ومارسته واعطت فيه كتابة واضحة الانتماء، تظل رغم غيومها قائمة في الحقل الذي تنتمي إليه، حقل القصة القصيرة من حيث هي فن محدّد ومتمايز. وفي هذا الفن، وضمن حدود معينة، كتبت سميرة مجموعاتها القصصية الخمس التي مثّلت، ولا تزال، مساهمة حقيقية في الكتابة الفلسطينية، جديرة بالقراءة والاستعادة، وجديرة بالتذكير والإنارة. وإذا قبلنا بالتذكير، وعدنا إلى صاحبة «الانسان والساعة»، وقرأنا سطورها في زمانها، وقارنّا بينها وبين حاضر القصة القصيرة الفلسطينية، لوجدنا أن تلك السطور جديرة باحترام اكيد، ولوجدنا فيها ايضاً صوتاً خاصاً ومختلفاً.

سميرة عزام صوت مختلف، صوت له عالمه وزمانه وصداه. عالمه هو الانسان في هشاشته وضعفه، في دفاعه عن الحياة وتطامنه حزيناً امام إيقاع الموت والزمن. وزمانه هو من اللجوء والخيام المستباحة والانتظار القلق. أما الصّدى، فهو لوعة الانسان وانكساره امام سطوة الأيام وعجزه عن تحقيق الحلم الذي يستيقظ ويغيب دون ان يعرف التحقق. عن الحلم والوطن والانسان كتبت «كاتبتنا»، واطلقت صوتها المختلف، الذي بدأ بالانسان وانتهى إلى الوطن، والذي بدأ من الوطن ثم غاب بعد هزيمة حزيران (يونيو)، فحاصره النسيان او شيء قريب من النسيان. وعلى الرغم من موت الكاتبة المبكّر، ومن شبه النسيان الذي احاط بقصصها، فإن مجموعاتها الخمس تظل حاضرة في ذاتها، تستدعي القراءة والتذكير، والمجموعات هي: اشياء صغيرة ـ ١٩٥٤؛ الظل الكبير ـ ١٩٥٦؛... وقصص اخرى ـ ١٩٦٠؛ الساعة والانسان ـ ؟؛ العيد من النافذة الغربية ـ ١٩٧١.

## الظلم الاجتماعي والرؤية الأخلاقية

في كل ماكتبت سميرة عزام، كان الحسّ الأخلاقي يرشح في الكل والتفاصيل، واشياً بلا مواربة بنزعة اخلاقية طاغية، وكاشفاً بلا لبس عن تعاطف حميم مع كل ما هو إنساني. وقد يوغل التعاطف الحميم وتعلو النزعة الانسانية حتى يطفو القول الإنساني صافياً، وكأنه في صفائه يرفض العسف المعاش، ويرجم عالم الشر، ويتناءى عن مملكة الإثم، وينادي بمملكة طاهرة اخرى، فيدعو في البداية والنهاية إلى عالم معمور بالمحبة والنقاء، او إلى عالم محكوم بأقانيم النعمة والمحبة والتآخي.

إذا عدنا إلى قصص سميرة عزام نجد برهان الدعوة الأخلاقية حاضراً، او نجد ان هذه الدعوة حاضرة في بدايات القصص ونهاياتها، فكأن الكاتبة لم تكن تبني قصصها إلا لتطلق فيها مركّباتها التبشيرية المتعددة. نبدأ، في هذا الإطار، بقصة: «بائع الصحف»؛ وهي قصة تروي مأساة يومية، وتحكي عن مسار فتى، يشير إلى ذاته بصوته وبانضباط ساعات بيعه، فتى يحبه الآخرون ويتقن مهنته، إلى ان يأخذه الموت في حادث سيارة، فيصبح موته خبراً في صحيفة يبيعها فتى آخر، وإعلاناً يشير إلى عاديّة الموت ويوميته، وإلى مسار الحياة التي تستمر دون النظر إلى طبيعة «الفتى» المتحرّك فيها. قصة تسخر من الموت والحياة، او ترسم الموت والحياة في سخرية سوداء؛ حيث يصبح القدر هو الساخر والانسان موضوع السخرية. تخبر هذه القصة عن سمة اولى عند سميرة عزام، وهذه السمة هي: التعامل مـع الانسان من وجهـة نظر العطف والتعـاطف، الشفقة والإحسان، فكأننا بها تطلق جوهر الخير ليحتضن جوهر الانسان، دون النظر إلى الشرط الاجتماعي الذي يدور فيه الجوهران. هذا الموقف هو الذي ندعوه بالموقف الأخلاقي في التعامل مع الواقع الاجتماعي. مع ذلك،فإن هذا الموقف لا يتّضح إلا إذا عرفنا جملة المركّبات التي تكوّنه كموقف، فما هي سمات الموقف الأخلاقي في الكتابة القصصية؟.

لما كانت الايديولوجيا الأخلاقية ترشح في الكتابة القصصية، فإنه يتعينّ عليها أن تعلن في تجلّياتها عن كل مركّبات تلك الايديولوجيا؛ والمركّبات واضحة يمكن إرجاعهـا إلى العناصر التالية: ١ ــ الانسان، من حيث هو فرد، هو بداية الكتابة ونهايتها؛ ٢ ــ صراع العالم هو صراع بين الخير والشر؛ ٣ ــ ينزع العالم، رغم شروره، إلى الخير بوجه عام؛ ٤ ــ يرجع فساد العالم إلى العطب الأخلاقي اساساً، وإلى ابتعاد الأفـراد عن القيم الأخلاقية الخيّرة؛ ٥ ــ لا يقوم صلاح العالم على العنف بل على الحوار المسالم والتفاهم المحكوم بالنيّات الحسنة.

تحتضن قصص سميرة المركّبات الأخلاقية السابقة. ويبقى هذا الحكم صحيحاً على الرغم من بعض المواقف المحدودة التي تقرّب الكاتبة إلى مواقع فكرية اكثر وضوحاً، ويعود هذا الاقتراب المحدود إلى تنامي التجربة الاجتماعية لدى الكاتبة، وإلى اهتمامها، الذي لا شك فيه، بالقضية الوطنية الفلسطينية. لكن هذا الاقتراب، في اسبابه، لا يثلم المدار الأخلاقي العـــام الذي دارت فيه الكتابة القصصية. لهذا كان من الطبيعي ان يظل الموقف الأخلاقي لصيقاً بكل اعمال سميرة عزام. وسنقترب الآن من بعض القصص

التي توضّح سمات الموقف الذي نشير إليه. نأخذ مثالاً على ذلك قصة: «المرأة الثانية»، التي تحكي عن «ابن البستاني»، الذي يتواصل مع ابنة «السيد» الذي يعمل والد «الابن» لديه. يقترب «الابن» من «ابنة السيد» ويـأخـذ هـدايـاه المتواضعـة، ويمضي في الاقتراب حتى يشفّ «الحديث» لديه، بل قد يقترب من الحلم ويصل إلى حدود الغبطة، وعندما يفقد حلمه، فإن القانون الأخلاقي لاينكسر، لأن كسره يعود إلى اعتبارات عارضة. تنطلق سميرة، في هذه القصة، من مدار المحبة ومن فضاء الانسان المجرّد المحكوم ابداً بجوهر طيب، فيتّسع الجوهر حتى يلغي الفوارق الاجتماعية، ويمسح آثار التربية الاجتماعية، او يأخذ بما هو جزئي وعارض وينسى ماهو مكين وجوهري في العلاقات الاجتماعية. وقد تُغرب الكاتبة في مدار النقاء حتى تقترب من اسوار الطفولة الطاهرة، فتعتمد الموقف «الطفلي» من العالم وتتّخذ منه نموذجاً ومثالاً، كما هو الحال في قصة: «سعد والديك»؛ حيث تتجلّ رهافة الحسّ الأخلاقي الذي يتداخل فيه صوت الكاتبة مع صوت الطفل النقي، فكأن الطفل، في رفضه «ذبح الديك»، ليس إلا صدى لصوت الكاتبة المناهض لكل اشكال العسف والظلم والعنف.

وكما نرى، فإن سميرة عزام تتبنّى قضية الإنسان المطلق، ومن يبدأ بالمطلق ينتهي إلى التجريد، ويضع الانسان في شروطه الاجتماعية جانباً، ولا يرى منه إلا «القلب الحار» الذي ينزع إلى تحقيق الخير على الرغم من إغواءات الشر المستمرة. نستشهد، هنا، بقصتين، الأولى: «سأتعشىّ الليلة»، والثانية: «صبي الكواء». تحكي القصة الأولى حكاية ولد عاجز ومعاق، يتمرد على عجزه، ويسعى إلى استعادة كرامته وتحقيقها. ومن اجل ذلك، يبعث إمكاناته الراقدة فيه، ويزعزع عجزه، إلى ان يصل إلى تحقيق ذاته وتأمين قوته: «وهكذا باع واشترى، واخذ واعطى، ولم يعاكسه الصبية والشارون بل ولم يحاولوا ان ينكروا عليه الثمن»[1]. تستعيد سميرة الموضوع ذاته في القصة الثانية؛ حيث نقف من جديد امام صورة الانسان الباحث عن تأكيد هويته الانسانية، وفي بحثه يجد في الآخرين عوناً له. و«صبي الكواء»، يختلس ساعات من الليل كي يتعلّم مهنته، ويخلق لذاته حياة جديدة، وعندما يتلف حاجات الآخرين فإن قلقه سرعان مايتلاشى في يقينه الأكيد بقدرة الآخرين على الغفران. يتضمّن هذا الموقف القصصي من الواقع سمتين: تؤكّد الأولى على «خير الواقع»، حتى نكاد نظن ان هذا العالم مساحة مستوية معمورة بالنوايا الحسنة ترحّب بكل من يأتي إليها، فما على الفرد إلا ان يوقظ إمكاناته، ويسعى، حتى يجد في الآخرين موئلاً وسنداً. أما السمة الثانية، فكأنها تقول: إن قدر الانسان ومصيره محكومان بقدراته الداخلية، بجوهره الذي يتفتّح في لحظة الإرادة. يدور هذا الموقف، بشكل عام، في مدار الانسان المجرّد الذي تتحدّد حياته بالغاية القائمة في داخله، والتي تتحقّق عنـدما تطلقهـا الإرادة. لهذا يغيب مفهـوم السببية، او تغيب الحيـاة الاجتماعية في تحديداتها المشخّصة، ويحضر باستمرار المسار المستقيم للانسان. نذكّر، هنا، بقصة: «ليس بقصد الاحراج»، التي نقرأ فيها سلوك انسان يقترب من حدود التسوّل من اجل الحصول على مذاق الحلوى: «هنا تدركنا الشفقة به فنمد إليه حبة يضعها بين اسنانه»، لكن هذا الرجل سرعان مايبتعد، حين يشعر باقتراب «الإهانة»،

يمضي ولا يعود، متخلّياً عن عادته اليومية الملازمة له. نشعر هنا ان الرجل لم يبتعد بسبب تطوّر داخلي، بل ابتعد لأن الكاتبة ارادت له ذلك، فأجبرته على الابتعاد كي تدافع عن ضرورة احترام الذات الانسانية.

تعلن سميرة عزام، في قصصها، عن ثقتها الكاملة بالانسان وبنزوعه الأكيد نحو الخير، نزوع ينتصر على الرغم من حضور الشر، فكأن الخير قائم في النفوس، يوحّد بينها، ويخلق بينها تواصلاً، ويجعل كل نفس تركن إلى غيرها. لهذا فإن «صبي الكواء» الفقير لا يجزع عندما «يحرق قميص خليل»: «ولكنه لم يكن خائفاً، ففي حلمه رأى الأستاذ خليل يبتسم له ويطمئن جزعه ويقول: لا بأس على القميص يا رزق مادمت حاولت ان تصير معلماً»[٢]. ويمكن أن نعثر على الموقف ذاته في قصة «مؤهلات» حيث يطلب «الطبيب» من ولد فقير أن يأتي إلى عيادته كي يعيده إلى عالم الأسوياء، فيأتي جواب الولد بالرفض، ويكتفي بطلب ليرتين من الطبيب يشتري بهما عشاء لعائلته. نلمح، في هذه القصة، تلاقي الولد والطبيب في موقع الخير و«الطيبة»، الأول يذكر عائلته قبل عاهته، والثاني يعرض مهنته من اجل مساعدة الآخرين، اي ان الذات الأنانية تنقضي دوماً، ويكتسح مكانها عطاء داخلي لا يرى «الأنا» إلا في علاقاتها مع الآخرين.

كان هذا الموقف الواثق بالانسان، يدفع صاحبة «الساعة والانسان» إلى كتابة قصص أخلاقية تقترب من حدود الأمثولة الكاملة، التي تبشرّ بالخير وتدعو إلى التكافل والتساعف، فكأن الأمثولة، في قلم الكاتبة، موعظة ترجم الشر ولا ترجم الانسان، لأنها تفصل بين الشر والانسان، فالشر قائم خارجه، والانسان مهما اقترب منه، فإنه يعود في النهاية إلى نقيضه، إلى عالم الخير. يظهر هذا الموقف واضحاً في قصة: «سجادتنا الصغيرة» التي تروي تواصل الخير او لنقل تجلّيه وانتشاره حتى يصبح دائرة واسعة تضمّ كل النازعين إلى الفضيلة؛ فنحن نجد، في القصة المشار إليها، رجلاً يعيد سجادة إلى اهلها بعد ان «عثر عليها» قبل خمس سنوات، يعيد السجادة بعد ان همّ بصلاته الأولى، فيتذكّر ان «متاع الصلاة» لا يخصّه: «فلما همّ بأداء صلاته الأولى اختار هذه السجادة لركوعه، إلا أنه حين فرشها وحاول ان يشرع في الصلاة أحسّ كأن هزة كهرباء ترجّ جسمه رجّاً عنيفاً. كيف يبدأ بالصلاة على سجادة مسروقة»، فما كان منه إلا أن أعادها إلى اصحابها مرفقة برسالة تحكي كيف عثر على السجادة. لا تنتهي القصة هكذا، ففعل الايمان الأول يصل إلى رجل ثان، إلى الرجل الذي استعاد سجادته، فيشرع بدوره بالصلاة، ويغدو من يومها «مصلّياً مواظباً»[٣]. تعلن هذه القصة عن انتشار الخير، فالرجل الأول عثر على «السجادة»، وبقيت لديه حتى ثاب إلى صلاته، فأعطته الصلاة فضيلة جديدة، فأعاد ما عثر عليه إلى صاحبه الأول، وأعاد له فيه «صلاته الغائبة»، فاستعاد الرجل ما كان مفقوداً، وأدرك فضيلة الرجل الأول، فوصل بدوره إلى صلاته. فكأن الرجل الأول قائم في الثاني، فهما يتحاوران بلا حوار، او كأن هناك ثالثاً يخلق بينهما الحوار الصامت، فيتفاهمان ويذهبان في طريق الخير.

تشير هذه القصص إلى الوازع الأخلاقي الراقد في الانسان، والذي يستيقظ في لحظته الموائمة، فيحدد مسار الانسان ويدفعه إلى القيم الايجابية، حتى نكاد نقول: إن

الكاتبة لاترى الشر إلا عارضاً، فمآل الانسان الأخير هو الخير، ورجوعه إلى الخير هو شرط لتحقيق إنسانيته، فالانسان كانسان لايحقق الامكانات الايجابية القائمة فيه إلا في إطار الخير والاخلاق. من هنا، نلمس معنى النهايات الايجابية والمتفائلة التي تحفل بها قصص سميرة عزام. نهايات تبشيرية، تلخص مسار الانسان في عمله النهائي، في استيقاظ بصيرته، التي قد تضل حيناً، وتبتعد عن الصراط، لكنها تعود، في النهاية، إلى السبيل القويم (انظر: الشيخ مبروك، في المفكرة، امومة خيّرة، مات ابوه، هل يذكرها، العيد من النافذة الغربية...)، تصل كل هذه القصص إلى نهاياتها المتفائلة، معلنة انتصار الانسان، وانتصار قيم الحياة المطالبة بالفرح والسعادة والنجاح. نستطيع ان نرى، في هذا الشكل من «النهايات»، تمازجاً بين الفكر الاخلاقي والفكر الديني، او بين النزعة الانسانية والفكر الديني؛ حيث يقف الانسان محقّقاً قدراته كفرد وكانسان، ثم يذهب في عالم الغبطة والسعادة الذي يخلقه الايمان، اي ان الانسان يوازي، في مساره الخاص به، مسار الرعاية الالهية التي تحفظه، وبسبب ذلك التوازي، فإن الانسان لا يضل طريقه، بل يذهب في دروب الكمال ليبرهن ان الانسان هو ظل الله على الارض.

إن قراءة السمات الاخلاقية في قصص سميرة عزام، تدفعنا إلى قراءة الموقف الاخلاقي في اكثر اشكاله نقاء وصفاء، اي في اكثرها وهماً، ونعني بذلك القصة القصيرة في شكلها الميلودرامي، الذي يبتعد كلياً عما هو ممكن ومعاش، وينطلق بعيداً باحثاً عن معنى الانسان في عوالم الاخلاق المطلقة.

## الميلودراما ودائرة الاخلاق

يعود نزوع بعض قصص سميرة عزام نحو الميلودراما إلى الايديولوجيا التي تنطلق منها الكاتبة، ونعني بذلك الايديولوجيا الاخلاقية، التي تترك آثارها على شكل القصة ومضمونها. وعندما نقول ذلك، فإننا نذكّر ببساطة بالعلاقة القائمة بين شكل الكتابة وبين المنطلق الايديولوجي الذي تتكىء عليه. ونحن نعلم ان النزعة الاخلاقية، تفضي، عندما تُغرب في تجريدها، إلى فصل كامل بين المجرّد والمشخّص، وإلى فراق كامل بين الممكن والمرغوب، وفي هذا الفصل، تنأى التحديدات الاجتماعية، وتستوي الاخلاق كياناً مستقلاً ومفارقاً للواقع، بل يصبح الواقع مجرّد ظل لحركة الأفكار المجرّدة، اي ان النزعة الاخلاقية لاترجع، في محاكمتها، إلى الواقع الاجتماعي بل إلى الاوامر الاخلاقية التي تتعاطى مع انسان لاوجود له في الواقع. وما دام الامر كذلك، فإن الانسان الذي تدعو اليه الاخلاق هو كامل بالضرورة او قريب من الكمال، او لنقل إنه انسان لايقبل به الواقع الاجتماعي بسبب كماله، لأن هذا الكمال لاتسمح به حدود الواقع المعاش. لهذا، فإن الاخلاق تدور، في تعاملها مع الانسان، بين طرفين، الطرف الاول هو الانسان المجرّد، والطرف الثاني هو المرجع الخارجي المجرّد بدوره، وما بينهما يقوم الكمال وتنهض كل القيم الايجابية، التي تشير إلى ما هو مطلوب، وتفصح عن رادع خارجي يرسم صورة الانسان كما ينبغي ان تكون. في العلاقة القائمة بين الكمال والمرجع الخارجي يستجلي البعد الديني في النزعة الاخلاقية؛ وهذا البعد، في تحديده الاخلاقي، هو الذي يدفع

بالكتابة القصصية إلى شكلها الميلودرامي، حيث يجتمع الانسان وخطيئته الاصلية وبحثه عن الغفران، «انسان ما» تختاره الارادة الالهية وتنزل عليه عقابها، كي تسبر مدى صبره وايمانه. وفي هذا العقاب، وبسببه، يتعرّف الانسان على حدوده، ويتعرّف على الصورة التي هو ظل لها، ويعرف ان خلاص الانسان وكماله يستلزمان الخضوع لمشيئة «المرجع الخارجي». لهذا، تغيب السببية الاجتماعية، بالمعنى الواضح للكلمة، من الشكل الميلودرامي، لأن هذا الشكل يخضع إلى سببية مجرّدة تفرض تراكم الاسى كمدخل ضروري إلى الخلاص. لانودّ هنا ان نشرح معنى الميلودراما، بل نودّ الإشارة إليها اختزالاً كي نرى صورتها في بعض قصص سميرة عزام.

إذا اقتربنا من قصص «كاتبتنا»، وبحثنا عن الأسى والخلاص والانسان المجرّد، نجد ما نبحث عنه قائماً في عدة قصص، نختار منها: «ماما، الفيضان، هواجس، من بعيد، مات ابوه»؛ فالقصة الاولى تحكي عن زوجين موسرين، يمنعهما سبب وراثي عن انجاب الاطفال، وبسبب حب الرجل لزوجته الحالمة بالأطفال فإنه يطلّقها ويذهب في بلاد الغربة، حتى يصله خبر إنجابها فيرسل لها من منفاه الطوعي رسالة مباركة. تمثّل هذه القصة الشكل الميلودرامي في مستواه الأمثل: الرجل واسع الثراء، لكن عطبه الوراثي (الخطيئة الاصلية) يمنعه عن الإنجاب، والعطب هو بداية المأساة، اما تراكم المأساة فيتجلىّ في حب الرجل لزوجته، وحب زوجته للأطفال، ثم تمتد المأساة فيطلّق الرجل زوجته التي يحبها (الوازع الاخلاقي) ويسافر إلى بلاد الغربة. تتراكم المأساة حتى تفضي في النهاية إلى الخلاص المحكوم بإرادة عليا: تنجب المرأة بعد زواجها الجديد، ويبدو الرجل سعيداً في منفاه، وهو سعيد لسعادة زوجته السابقة. تظهر المأساة اللامعقولة شرطاً ضرورياً للعبور إلى السعادة والرضا، او لنقل إن هذا العذاب كان الثمن الضروري الذي يمسح به الانسان خطيئته الاصلية.

تقوم الميلودراما إذاً على عناصر ثلاثة: المأساة ــ البداية ذات السبب الغامض الذي تمليه قوة خارجية؛ تراكم المأساة وتطوّرها وتطوّر الانسان فيها؛ لحظة الخلاص الاخيرة كتتويج لذروة المأساة وإظهار العبرة منها. نعثر في قصة: «مات ابوه» على العناصر نفسها المشار إليها؛ فهي تبدأ بالكلمات التالية: «نظر الى جدته بعينين قلقتين وهي تلوك كلماتها مولولة منتحبة: مات ابوك ياممدوح... مات ابوك» ثم تتنامى المأساة: «لم يدرك بالضبط ما تعنيه جدته العجوز ــ وجلس في العراء على حجر خشن ــ واستدار ناظراً إلى فراش ابيه، وذات عشية «ذهبت امه» إلى بيت الزوج الجديد فتعلّق بها باكياً. وهكذا تتضاعف المواقف المأساوية حتى تعود الأم يوماً إلى ابنها بعد ان فقدت زوجها وانجبت منه ولداً: «وعادت امه ذات يوم، لتقول له: اخوك... ابن الرجل الآخر... الذي مات، واطرق ممدوح قليلاً ثم مشى إلى الباب وفتحه... ودعا الصغير مبتسماً»(٤). نرى، من جديد، ان بداية القصة هي الموت ثم يعقبه اليتم والرحيل والشقاء إلى ان تعود الأم إلى طفلها، فكأن تحقّق الامومة، في قيمته الاخلاقية، لايستوي إلا بعد عثار معينّ يشرح معنى العلاقة بين الأم وولدها.

تنبغي الإشارة إلى ان الشكل الميلودرامي لم يكن طاغياً إلا في قصص سميرة عزام

الاولى، وبخاصة: «اشياء صغيرة»، ثم مالبث ان تراجع دون ان ينسحب كلياً، لذلك فإننا نلتقي به من جديد في مجموعة الكاتبة الاخيرة: «العيد من النافذة الغربية» في قصص مثل: «فردة حذاء» و«الفيضان» و«هواجس»، وربما ايضاً في قصة: «هل يذكرها». وتتسم القصص الثلاث الاولى بشكل دائري من الأسى والشقاء، او بشقاء مغلق يبدأ ولا ينتهي، ولا يوحي بالنهاية. ومع ان الكاتبة ترسم شخصياتها بتعـاطف حميم، وتضيف إليه تعاطف القارىء ايضاً، فانها لاتعبأ كثيراً بتبيان السببية الاجتماعية، بل تكاد توحي لنا ان مصائب الآخرين هي قدر وقضاء، وتحمل المصائب والشقاء هو قدر مكتوب، لذلك فإن على الـمُعاني ان يقبل بما قُدّر له، وان ينتظر ثوابه الاكيد القادم في زمن غير معلوم تحدّده الإرادة العليا. اكثر من ذلك، يكاد بعض هذه القصص ان يقول إن نقاء الانسان مرتبط بشكل معين من العذاب، وان الانسان العادي مرتبة معينة لاتبلغ مرتبتها العليا إلا عن طريق توسّطات اخلاقية نسيجها الاخلاق والصبر والقبول بالمكتوب. وإلا فكيف نفسرّ هذا البؤس الدائري والكامل في قصة: «الفيضان» التي ترسم واقع «مومس» كسدت بضاعتها ولا تستطيع الرجوع إلى المكان الذي وفدت منه، فتسترسل في البكاء في استسلام كامل لايُرى له بداية او نهاية. وفي غياب البداية ونهايتها «القريبة»، تتحرّك الكتابة في عالم الميتافيزياء الذي يرفض التحديد ويقبل بكل ما هو مجرّد او «اثيري».

## الموقف الأخلاقي والنزعة الانسانية

إذا كانت «قصة» سميرة عزام محكومة ابداً بوعي اخـلاقي، فإن هـذا الوعي لايحقّق حركته متسقاً، لأنه يخضع إلى تناقضه النسبي الخاص، وفي هذا «التناقض»، قرأنا البعد الميلودرامي في تجريده الواهم، وفيه سنقرأ ايضاً البعد الانساني الصريح. وعندما نمايز بشكل نسبي بين الميلودراما والموقف الانساني، فإن هذا لايعني ابداً ان هذا الموقف قد تحلّل كلياً من الوعي الاخلاقي، وإنما يعني فقط ان هذا الوعي انتقل من حيّز التجريد إلى مساحة الحياة الاجتماعية. يتعامل الموقف الاخلاقي الكامل مع المثل والمعايير، وينطلق منها ليتعامل مع الانسان، اي انه لايبدأ من الواقع بل من الفكرة، ثم يرفع راية التبشير محاولاً المساواة بين الانسان والفكرة، او محاولاً بشكل بريء إدخال الانسان وممارساته في الفكرة المسبقة، وبذلك يظل الوعي الاخلاقي رهيناً لمقولاته الذهنية التي لاترى ذاتها في ضوء الممارسة اليومية، وإنما في ضوء المُثُل الواهمة. اما الموقف الانساني، فإنه يظل مخلصاً لحمولته الاخلاقية، لكنه ينتقل، مع ذلك، إلى دائرة الحياة والتحديد، وفي مدار الحياة والتحديد يكتشف الظالم والمظلوم، الغني والفقير، والمصيب والمخطىء، فيقترب من التحديدات الاجتماعية ويأخذ منها موقفاً، والموقف الاخلاقي في ساحة الصراع الاجتماعية لابدّ ان يأخذ جانب الاخلاق، وينتصر لقضية المستضعفين. يقترب الوعي الاخلاقي، في ساحة الصراع الاجتماعية، من تخوم الوضـوح او شبه الوضوح، وشبه الوضوح في الصراع هو التزام وموقف ودفاع عن قضية.

إن القبول بما سبق يعطي نتيجة اولى: كانت سميرة عزام، في فنها القصصي، لاتبشرّ بالمثل والمعايير الانسانية فحسب. بل كانت ملتزمة ايضاً بقضايا الانسان المضطهد

ومدافعة عن قضايا المستضعفين والبسطاء. وهذا الموقف الملتزم هو الذي ندعوه بالموقف الانساني. اما تجلّيات هذا الموقف فإنها تعلن عن ذاتها في اربعة عناصر نسبية: ١ ــ الدفاع عن الحياة. ٢ ــ الدفاع عن الانسان المضطهد. ٣ ــ وحدة الانسان والحياة والعمل. ٤ ــ قيم الانسان الإيجابية.

والآن، ماذا نعني بالدفاع عن الحياة؟ الدفاع عن الحياة هي دعوة الانسان إلى الإقبال على الحياة وممارسة إمكاناته وقدراته من اجل خلق ذاته الانسانية وإعادة خلق الحياة بما يوائم حاجاته ونزوعاته واشواقه، وتتضمّن هذه الدعوة محاربة لكل النزوعات العدمية واليائسة والمنغلقة والتي تؤدّي، في سلبيتها، إلى إهدار الطاقة الانسانية. تقدّم قصة: «الشيخ مبروك» نموذج الكتابة المشرقة في تفاؤلها، التي تحارب «الزهد» والسلبية، وتناهض «إماتة الذات» في وهم الايمان المغلق، فالقصة تصف انساناً هامشياً زاهداً يقترب، في زهده، من البله والعطالة، ثم تنتقل بعد حين إلى وصف هذا الانسان في حالة اخرى: الحالة التي دخل فيها إلى الحياة وغادر عالم التأمّل الكسيح، والمغادرة تحويل وتغيير وإضافة: «وراحت لحية الشيخ مبروك تتناثر امامي على الارض سوداء كريش الغراب. وشعرت وانا ازيل عنه لحيته بأنني امسح عنه الاسطورة.. اسطورة البركة»[٥]. وكما تنتفي الحياة في قيود التأمّل العاجز، فإنها تنتفي ايضاً في مساحة السلبية والانسحاب من الحياة، فالزهد حوار اصم مع «الأنا» والانسحاب من الحياة حديث ذاتي متلعثم يلغي الفرد ويلغي دلالته في الحياة، وعن الحياة والدلالة وضرورة الحوار، كتبت سميرة قصتها: «العيد من النافذة الغربية»؛ حيث تختلط الكلمات الحارة بنشيد الحياة المستمر، وحيث يتزايل الماضي الكئيب أمام ما هو ماثل ومتحرّك ومتغيرّ، والحياة في جوهرها تغيير وانتقال من زمان إلى زمان: «لأول مرة لا تشرب أفراح العيد ولكنها تشعر بالمعنى الذي يجسّده يتدفّق عليها من نافذة غربية، ومن نظرة الصغير الذي يلتصق بعنقها، ومن أصوات صفار المعيّدين في الطريق»[٦]. تماثل هذه القصة بين الحياة وممارستها بشكل لا تغدو فيه الحياة مجرّد طقس رتيب متكرّر بل تصبح لحظة تجدّد مستمرة، وصغار الأطفال هم رمز التجدّد واستمرارية الحياة. في هذا المنظور المنعم بإنسانيته، لم يكن غريباً ان تنطلق سميرة عزام من مفهوم الحياة العام، او بشكل أدق من مفهوم يعطي الاولوية للحياة والانسان لا للفرد او الأنا او الذات الضيّقة. لهذا فهي تستعيد موضوعة الطفل/الحياة في قصة: «اطفال الآخرين» التي تحرر الفرد من حرمانه الذاتي الضيّق وتدخله إلى عالم «الآخرين» كي يتجاوز حرمانه ويعثر على ذاته من جديد، ويكتشف ان الحل الفردي لا يستوي إلا في علاقته الصميمة مع «الحل العام»، وان الحل الفردي لا تحدّده الأنا المحاصرة، بل يتحدّد وتتغيرّ دلالته في حقل المجموع الانساني.

من يدافع عن الحياة يدافع عن كل انسان يقاتل كي يحظى بنصيبه من الحياة، والمقاتلون من اجل نصيب ناقص ومثلوم هم هؤلاء الذين يتراوح نعتهم بين «قاع المجتمع» و«الجماهير الفقيرة»، وعن هؤلاء كتبت سميرة، وحاولت بجهد ان تلتقط عوالمهم الصريحة والمضمرة. تأخذ قصة: «الغريمة»، في هذا المجال مكانة خاصة نظراً لصدق موقفها ولصدقها المكتوب. و«الغريمة»، هنا، ليست كياناً انسانياً، لكنها «الغسّالة

الكهربائية» التي تحتل موقع المرأة ــ الغسّالة وتحرمها من العمل. لا تطرح هذه القصة علاقة الانسان بالآلة، فمثل هذه العلاقة لا دلالة لها في شرطنا الاجتماعي الحسير، لكنها تطرح وضع الانسان الفقير الأعزل والباحث عن لقمة العيش بلا كفاءات وبلا مواهب، والذي لا يبحث، في عريه الكامل، عن عمل فقط وإنما يقوم ايضاً بتسويق جهده العضلي وتبخيس هذا الجهد بلا حدود. مع ذلك، فإن هذه القصة تطرح امراً آخر هو: حدود الوعي الاجتماعي ودلالة الآلة لديه، فالمرأة ــ الغسّالة تحقد على الآلة وتمنحها في وهمها صفات عدوانية معقدة، والطريف في الامر ان موقف المرأة من الآلة يعيد ولكن في شرط اجتماعي مغلق موقف العامل الاوروبي من الآلة في النصف الاول من القرن الماضي. وهذا يعني ان الانسان المضطهد في زمانه المراوح لا يعيش بؤس الحياة فقط بل يعيش بؤس الوعي ايضاً، لهذا فإن المرأة ــ الغسّالة ترتعش عندما تتقدّم للتعامل مع «الآلة الجديدة»: «وارتعشت اطرافها وهي تفكر في هذه المغامرة... ولكنها لم تشأ ان تتراجع.. وظلّت عيناها معلّقتين بلهفة في وجه الرجل»(7). تعود إلينا ثنائية البؤس والحرمان في قصة: «بنك الدم» التي تدخلنا في عوالم «الدم الرخيص» وفي ملامح من يبيعون دماءهم من اجل قروش قليلة، وقد يطاردهم سوّ الطالع فيعجزون عن ممارسة تجارة الموت البطيء: «روحي اكبري عشر سنوات اخرى قبل ان تعرفي هذه التجارة، فأنت طفلة... واستدارت نعمت لتنصرف وهي تحمل رأساً اثقلته رائحة العقاقير». تقترب الكاتبة في قصتها من اجواء «يوسف ادريس»، الذي كتب بدوره قصة نظيرة ولكن بشكل آخر بالتأكيد.

تحكي قصة «طالعة نازلة» حكاية الطفولة المهانة والمحرومة، وقد اجادت سميرة في سرد حكاية الطفولة الناقصة، فأعطت احدى اجمل قصصها، واكثرها إحساساً ونبلاً، فكأننا بها لا ترصد الحرمان من خارجه، بل تتسلّل إلى ضمير المحروم، فترى الدنيا بعينيه، وتشاركه طعم الحياة المالح واسى الابواب الموصدة، والقصة في نبلها عادية وبسيطة، إنها حكاية الطفل الذي يراقب دمية اعجبته في حانوت، إلى ان تختفي الدمية، وتختفي معها نظرات الطفل المترقّبة: «كانت تكلّمني وعيناها على حانوت اللعب الذي كان ما يزال مغلقاً، فلمحت فيهما قلقاً لم يزايلهما إلا حين انفرجت دفّتا الباب وتلون الشارع بالواجهة المرحة»(8).

من يرسم الانسان والحياة في مدار متفائل، لا بد ان يعطي مداره معنى، والمعنى عند سميرة عزام هو العمل، وفي هذا المعنى، فإن الكاتبة تدخل في «الحسّ السليم»، وتدرك ان العمل ينتج اشياء جديدة ويعيد إنتاج الانسان في لحظة العمل، وفي الدفاع عن وحدة الانسان والحياة والعمل، فإن الكاتبة تمنح وعيها الاخلاقي بعداً واقعياً، او لنقل ان وعي الكاتبة يشي من جديد بلا تكافؤ مركّباته، وتداخل «الواقعي» والاخلاقي فيها. لذا، فإننا قلنا ان وعي الكاتبة يعيش تناقضه الخاص، فهو تارة وعي اخلاقي ينزع إلى الواقعية، وهو في حين آخر وعي «واقعي» ينزع إلى الاخلاقية. ويمكن ان نقول إن هذا الوعي، في شكليه المترابطين والمتناقضين، كان قادراً على التقاط دلالة العمل، وإن كانت الدلالة تنوس بين الغائم والواضح. فلقد كتبت سميرة عن وحدة العمل والانسان في: «سأتعشى هذه الليلة، بائع الصحف، صبي الكواء، نافخ الدواليب، واسباب جديدة...».

وإذا كنا قد وسمنا بعض هذه القصص بالنزعة الاخلاقية، فإن هذه السمة لاتلغي دلالة العمل فيها، وإن كانت تضيّق حدود الدلالة، فالقصص السابقة تكتب علاقات الانسان والعمل لكنها تنكسر دوماً في نهايتها الوعظية، او لنقل ان الكاتبة تبدأ بالواقع ثم تنتهي بالاخلاق، او ترسم الواقع المعاش ثم تحاصره بالمثل والمعايير، مع ذلك فإن قصة مثل: «الغريمة» تعيش دورتها الواقعية دون ان تنكسر في التحديدات الاخلاقية. ومهما يكن من امر، ومهما يكن شكل الوعي الذي تكتب فيه الكاتبة العلاقات الاجتماعية، فإن قصة سميرة عزام كانت تحاول ابداً التوحيد بين «ثالوث» الانسان والعمل والحياة.

وما دمنا نبدأ بالانسان وننتهي به، فانه يتعينّ علينا ان نرى علاقة الانسان بذاته وبالآخرين وبالعالم. وقد رسمت سميرة عزام، في قصصها، كل هذه العلاقات، فولجت إلى عالم الانسان الداخلي ووجدانه، وصوّرت بشفافية عليا تعقُّد الشعور الانساني في تضاربه وهشاشته، في احلامه وانكساراته. «دموع للبيع» هي صورة مثلى لما هو مأساوي في الحياة، ولما هو صادق ومكين في الوجدان الانساني، إذ نجد في هذه القصة صورة المرأة التي تمارس الندب والنواح في المآتم، وتشعل في الوقت ذاته الفرح والزغاريد في الافراح، اي أنها تبيع الفرح والأسى وتمارسهما كمهنة يومية، اما عندما تفقد هذه المرأة ابنتها فإن الندب المسموع والبكاء المدفوع يتلاشيان، ليحل مكانهما صمت ناطق بالأسى، وسكون بليغ يقول لنا إن العيون الصامتة اكثر بلاغة من الدموع التي تباع. وإذا كنا نرى، في هذه القصة، شكل التوصيل المعقّد بين الأنا وعالمها الداخلي، فإننا نرى في: «الاعداء» و«حتى لاتتصلّب الشرايين» شكل التواصل بين الانسان ونظيره، فتقرأ في «الاعداء»، صورة متنافسين على وظيفة، ينظر كل منهما، في البدء، إلى غريمه بكراهية وعدم احترام، لكنهما يتساندان بعد حين، بعد ان يتعادلا في التعامل، فلا يحظى اي منهما بالوظيفة المنشودة. نقرأ، في هذه القصة، منطق الحياة التي تحكم عواطف الانسان، حتى تكاد القصة ان تقول إن العواطف ليست محايدة فهي ملوّثة دائماً بصراع الحياة الجارح. اما القصة الثانية، فإنها تبينّ لنا شكل التوصيل المفتوح بين الانسان البائس وبين من يتعاطف معه، كما أنها تقول لنا شيئاً آخر، إنها تبلغنا عن مدى الحزن الداخلي ومرارة العزلة، لذلك فإن لطف الآخرين وكرمهم لايمسح هذا الحزن مهما بلغت حدود اللطف وآماد الكرم، لكأن الذات الداخلية تحتفظ بسرها دوماً او تحتفظ بشيء من هذا السر. مع ذلك فإن المشاركة الانسانية الدافئة هي التي تقي الانسان من الانهيار وتردعه عن التشظّي الكامل.

لاتكتفي سميرة عزام بوصف حدود التواصل والتوصيل في عالم الانسان، بل تذهب في حالات معيّنة بعيداً، حتى تصل في بعدها ضفاف الانسانية الكاملة والمنشودة اي ضفاف التضحية من اجل الآخرين. وعن موضوع التضحية كتبت قصة: «الساعة والانسان» راسمة صورة الانسان البسيط الذي يضحي بسعادته اليومية كي يصون حياة الآخرين وسعادتهم، فهو ينهض صباحاً ليوقظ «البعض» كي لايفوته القطار، ويكون مصيره الموت تحت عربات القطار كما كان مصير ابنه. تصف الكاتبة بساطة الرجل وكرامته: «كان رجلاً في منتصف عمره، يختفي تحت معطف اسود وطربوش تركي قاتم،

وفي هيئته ما يوحي بأنه اكثر من يد تمتد لتطرق الابواب في موعد معين لايتأخّر او يتقدّم»، وعندما يموت الرجل تعود إلى وصف هذه البساطة المعطاءة بشكل آخر: «كان الرجل ميتاً... ككل شيء آخر في الغرفة... الخزانة الصغيرة القاتمة... والديوان المفروش ببساط مخطط... والمرآة المفروشة ببقع صفراء كأنها كلف على وجه بشع»(٩). وليست هذه القصة الوحيدة التي تحكي اواصر الترابط الانساني، فهذا الموضوع حاضر في معظم قصص سميرة عزام، ويكفي ان نقرأ: «حتى العيون الزجاج، اطفال الآخرين، واما بعد، فردة حذاء،...» حتى نرى هذا الدفق الانساني الذي يعْبر كتابات صاحبة: «الظل الكبير». بل يمكن ان نقول ان قصص الكاتبة، كانت في حدود معينة، تشخيصاً ادبياً للقيم الانسانية الإيجابية، فالقصة لديها هي التجسيد المكتوب لقيمة معينة، حتى نكاد نتساءل احياناً عن مدى التناظر بين الادبي والاخلاقي، فكأن القيمة الانسانية المجرّدة او المشخّصة هي الحامل الأساسي للكتابة القصصية، فقصة: «هل يذكرها» تقص مقولة التسامح والثراء الانساني، وقصص: «الساعة والانسان، سجادتنا الصغيرة، في المفكرة، نافخ الدواليب، فردة حذاء» تبشر بمقولات التضحية، التوبة، التآخي، الصفح والغفران، التآزر والتواصل الانسانيين.

حاولت سميرة عزام، إضافة إلى عالم القيم المطلقة، ان تمس، بقصد واضح او غائم، بعض «المشاعر» الانسانية في علاقتها مع دلالات الزمان والموت والمكان، وفي علاقاتها مع حدودها الذاتية المحاصرة بهشاشة اكيدة، وبضعف محايث؛ فكأن الكاتبة، في رهافتها المفرطة وفي شفافيتها الانسانية، كانت تتواصل مع الانسان في ضعفه، او تتواصل معه بسبب ضعفه، المنذر بتزايل اكيد، وبغياب قسري يكتبه تقادم الزمن، ويمليه إيقاع الموت المتربّص. فنحن نقرأ ظلال الموت وأطيافه السوداء في: «مات ابوه، اسباب جديدة، هواجس، ليلة الضياع...». نشهد في هذه القصص، على التوالي، صورة الطفولة التي حرمها الموت من معين، وصورة الموت في سخريته القاسية، وامتداد أطيافه التي تأسر الحي وتحاصره ببراثن الميت. وربما تطفو مأساة الموت في اكثر أبعادها قتاماً في قصة: «لاليس لشكّور» التي ترسم فيها سميرة عزام صورة ساخرة ـ أسيانة لبائع التوابيت، الذي يقتات من عطاء الموت، ثم يقف صامتاً ومنصدعاً عندما ينظر إلى تابوت ملائم لابنه المحتضر. اما موضوع انكسار الانسان أمام حمولة الزمان، فتستبين في قصص: «المجنون والجرس، وخرس كل شيء، وليلة الضياع»؛ حيث يقف الانسان مكدوداً أمام وازع الزمن وتغير الايام، فيصمت مستكيناً معلناً بقهر عاجز عن انتهاء دوره في الحياة، وعن نفاذ زاده من الايام، فيستسلم حسيراً، ثم يدور قليلاً ويفرغ ما تبقّى لديه من الايام، معطياً لنفسه موتاً هادئاً، فكأن الانسان في لحظاته الاخيرة يتمرّد عاجزاً على عجزه، وفي عجزه يستسلم لقرار الموت الذاتي، فقارع الجرس في الكنيسة ينهي حياته عندما يستبدل بمن هو اكثر منه شباباً، و«ابو مخول» يُخرس حياته عندما يصمت «مقهاه» وينهزم امام موسيقى «المقهى الجديد». اما «عجوز الضياع»، فإنها تقف بانتظار الموت في العراء؛ وهي تبحث عن كلبها العجوز.

وكما نرى، فإن سميرة عزام تدور في مسارها القصصي حول الكيان الانساني،

وتحاول سبر أغوارِه، والنفاذ إلى خباياه، والولوج إلى اسراره، محاولة استظهار مواقع الضعف ومواطن القوة، واستبيان خصال الصمود وخلال الانهيار، وفي هذا السعي، كانت رؤية الكاتبة تمازج بين الاخلاقي والانساني والديني، أخـلاقي ينوس بـين التجريـد والتحديد، وإنساني ينزع إلى التحديد والمعـاش، وديني واضح وغـائم يلف البعدين الآخرين بقماطه الخاص، الباحث عن السعادة والمتسامي في بحثه، فكأنه يقـول: إن السعادة حلم، وإن الكتابة الحالمة لا تسعى إلا لقيم حالمة.

## عن علاقات المرأة والرجل

تحتلّ المرأة مكاناً فسيحاً في قصص سميرة عزام، وليس هذا الامر بغريب، فدخول امرأة إلى عالم الكتابة في مجتمع لم يقبل بتحرّر المرأة بعد، يجعل فعل الكتابة هذا خروجاً على العرف او خطوة في مجال اللا مألوف، ويجعل الكاتبة تتصدّى للعرف الغريب، وتذهب في كتابتها، فتدافع عن المرأة كتابة، وتماثل بين أفق الكتابة وأفق المرأة المنشود. وعلى الرغم من «ظل المرأة الكبير» الذي يغطي كتابات سميرة، فإن هذا الظل لا يغدو تحزّباً، ولا ينقلب إلى نسوية جامحة، بل يظل مرتسماً في رؤية الكاتبة، التي تجعل من تحرّر الانسان رسمها الوحيد.

وإذا شئنا تنضيد وضع المرأة في قصص سميرة عزام، فإننا نبدأ بالنقطة الاولى، والنقطة الاولى هي الحضور المستمر للمرأة في الكتابة، والذي يمتد حتى يحتضن اكثر من نصف مجموع القصص المشار إليها، فالمرأة حاضرة في الحب، وفي الوطن والغربة، وهي ماثلة في كل علاقات الحياة الاجتماعية. فعندما تذهب سميرة في عالم الاخلاق والمثل، فإنها تتكىء على المرأة «أمومة خيِّرة»، وعندما ترسم حياة البسطاء وبساطة وعيهم فإنها تأخذ المرأة موضوعاً «الغريمة»، وهي تتخذ من المرأة مركزاً حينما تلمس عالم الهموم اليومية وهموم الوطن البعيد «مفكرة ــ عام آخر». بكلمة اخرى، فإن سميرة عزام المدافعة عن تحرّر الانسان، تتجاوز المعنى التقليدي والمسيطر لمقولة الانسان، وتوحّد في هذه المقولة بين المرأة والرجل، ثم تصل إلى رحاب الحياة، فتراقب في مسارها موضع الرجل ومكان المرأة، ثم تكتب كلماتها واضحة، وفي وضوح الكلمات تنادي بمساواة المرأة بالرجل في مقولة لا تراتب فيها: مقولة الانسان المتحرّر.

من يماثل بين الانسان والتحرّر يرجم مواقع السوء، ويرسل بكلماته ضد القيود والابواب الموصدة، وقيود المرأة في المجتمع لا تحتاج إلى دليل، ومن اجل المرأة وضد القيود كتبت سميرة عزام، وساءلت وضع المرأة في المجتمع، او ساءلت من موقع النفي مفهوم المرأة للمجتمع، وبعد المساءلة كتبت عما هو موجود. نقرأ في قصة: «إلى حين» موضوع المرأة ــ الدمية، او موضوع المرأة ــ الشيء، المرأة التي لا تمارس إرادتها، بل تحقّق إرادة الآخرين، وفي إرادتهم تغدو خادمة البيت، وفي ذات الإرادة تصبح دمية ملوّنة مدلّلة معروضة للتبادل، فإن خاب التبادل ارتهنت من جديد إلى الإرادة الحـاكمة. يستيقظ موضوع المرأة المسلوبة الارادة في أقاصيص عدة، ويأخذ شكله الصاخب والمحتج في قصة: «نصيب»؛ حيث تمشي المرأة على السبيل الذي حُدّد لها مسبقاً، فتنصاع إلى إرادة

الآخر، وحينما ينهض فيها «الأنا» والاحتجاج، فإن هذه «الأنا» تختنق في صوت القمع الجمعي، الذي لا يرى في المرأة انساناً، بل موضوعاً لتطبيق الأعراف المتوارثة. ولما كانت المرأة لا «تكتمل» إلا بالزواج، فإن أعراف القمع تحيل الزواج إلى تبادل وبيع وشراء؛ إذ ان حدود المرأة ـ الدمية هي حدود الباب الموصد والستائر الوردية. تطرح سميرة هذا الموضوع في قصة: «ستائـر وردية»، فـالمرأة تبـاع وتشترى، ولا تعلن عن وجـودها الاجتماعي إلا من زوايا النافذة، وقد يكتسب الإعلان سمة الفرح حين تؤطر «الستائر الوردية» حدود النافذة، فكأن هذه الستائر هي ثمن المرأة المضرجة بالأصباغ والقابعة في غرف لا تنتهك حرمتها حتى الشمس.

إذا كان تسليع المرأة هو اضطهاد محدود الدرجة، فإن هذا الاضطهاد يبلغ درجاته العليا في حالة البغاء، حين تغدو المرأة سلعة كاملة. تقترب صاحبة «الظل الكبير» من موضوع البغاء في ثلاث قصص: «حكايتها، من بعيد، الفيضان». تشير الكاتبة، في القصة الاولى، إلى الشرط الاجتماعي الذي ينتج المرأة ـ المومس، والشرط هنا يتهم الفقر، لكن المجتمع نسي ذاته ونسي الفقر فيتهم المرأة، فكأن الشر قائم فيها، او كأن تصفية الشر لا تنجز إلا بتصفية المرأة ـ الضحية، وعندها تكتمل دائرة الاضطهاد، وتنعدم المرأة بين قطبي الجوع والشرف المهان. اما في قصة «من بعيد»، فإن المومس الفاضلة تتحدّد كمعصية يتم اقترافها في الظلام، فالحوار معها والاقتراب منها يتم في السر البعيد، اما في ساحة الضوء وامام شهود المجتمع فالحوار مستحيل ومحرّم والاقتراب هوان «للأنا» وازدراء للمجتمع، اي ان الاعتراف بإنسانيتها لا يتم إلا في حال غياب الشهود، اما في لحظة الشاهد الآخر فإن وجودها الانساني يطمس من جديد، فتنسحب المومس إلى عالمها الداخلي صامتة متطامنة. تستعيد الكاتبـة العالم الـداخلي الشقي للمـومس في قصة «الفيضان»، حيث تبصر القراءة أقمطة البؤس المتعدّدة، وتلمس دوائر الأسى التي تحيط بمن اتخذن البغاء مهنة. يبدأ الأسى بعرض الذات للبيع، ويتضاعف حين يزهد المشتري بما هو معروض، ثم يترامى العذاب حين تذكر المومس مكانها الاول، وتعرف بصمت ان العودة إليه مستحيلة، وان لعبة العرض والطلب مستمرة إلى لحظة الانطفاء الكامل.

وتكمّل سميرة عزام صورة المرأة في المجتمع حينما ترصد شكل العلاقة اليومية بين المرأة والرجل، حيث تتجلّ التربية المتوارثة والقائمة في شكلها الممارس، والتربية في شكلها الممارس والنظري لا تفصح إلا عن حقيقة واحدة: اللا تكافؤ بين المرأة والرجل، تبعية الطرف الاول للطرف الثاني وخضوعه له. تطـرح قصة: «الـذكرى الاولى» مـوضوع المؤسسة الزوجية، والفرق في نظرة الرجل والمرأة إليها؛ فالمرأة ترى، في المؤسسة، تتويجاً واستمراراً للعلاقة الانسانية التي «بدأت» بينها وبين الرجل، اما الرجل فإنه يغيّب البعد الانساني و«ينساه»، ويُرجع المرأة إلى مجرّد شيء من اشياء البيت، وبسبب هذا الفرق تنعدم إمكانية التوصيل بينهما، وتنقلق المرأة في مدار الحرمان والصمت. تستكمل الكاتبة الموضوع ذاته في قصة: «الثمن»، وتُظهر من جديد علاقة الصمت واستحالة الحوار، فالمرأة تنتظر ابداً عطاء عاطفياً وتواصلاً وجدانياً، اما الرجل، فإنه يرجع العاطفي إلى المادي المباشر، ولذلك فإنه يبادل العواطف بـ «حفنة من الاوراق المالية»، مدلّلاً بذلك على

اختلاف الرؤية في التعامل مع موضوع العلاقة الزوجية، فيوغل في فرديته وذاتيته وكرمه الزائف، وتذهب المرأة في اغترابها المستمر: «ولم تعد مع هذه الاوراق التي تغطي سريرها فتختنق إنسانيتها اكثر من جثة، كأية جثة يدفع لها ثمن»(١٠).

تعالج الكاتبة، في قصة «القارة البكر»، اوهام الفروسية الشرقية وخيالات الغزو والفتح، فـ«الذكر» فاتح، مكتشف، يبحث باستمرار عن «قارته العذراء» التي لم يطأها انسان قبله، وإن ساوره الشك في عذرية ارضه، فإنه لايلبث ان يهجرها باحثاً عن ارض جديدة. يعطي الرجل في منطق الرجولة ذاته الحق في «التجريب والاختيار» ويمنع عن المرأة كل حقّ نظير. وإذا حلّلنا هذا المنطق، نجد ان حرية الرجل تدخل في دائرة البداهة، اما حرية المرأة فتُمنع امام المحرّمات والشرف. اكثر من ذلك، فإن الرجل يمارس إزاء المرأة «أناه» الكبيرة، ويلغي كل «أنا» خاصة بالمرأة، بل يطلب منها ضرورة الإلغاء الذاتي للأنا، وفي ذلك، فإنه يطلب من المرأة ضرورة الامتثال، وضرورة احترام «عواطفه وكرامته»، في الوقت الذي يرفض فيه كل بعد إنساني للمرأة، ويحيلها إلى مجرد موضوع للمتعة والطاعة والقمع. وتقترب سميرة في معالجتها القصصية هذه من موضوع ادّعاءات الرجل الزائفة حول تحرير المرأة، إذ انه في ادّعائه لايرى إلا حريته الفردية وحقه الذاتي في استباحة المرأة.

## الفلسطيني والوجود الناقص

لم يحتل الوضع الفلسطيني مساحة متميّزة في كتابة سميرة عزام القصصية، بل ظل هذا الوضع هامشياً، او حيّزاً محدوداً في مساحة الكتابة. فنحن لانعثر، في مجموعات قصصية خمس، إلا على ست قصص وحزمة من الاسطر العاطفيـة، والقصص هي: «زغاريد، لانه يحبهم، فلسطيني، في الطريق إلى برك سليمان، خبز الغداء، عام آخر». ومع ذلك، فإن الهامش الفلسطيني، في كتابة سميرة، لايلبث ان يستقيم، ويستعيد دلالته، عندما تلمس القراءة المنظور الفكري الذي قاربت فيه سميرة العالم الذي كتبته. لقد كتبت سميرة عزام عالمها في منظور إنساني صريح، وفي رؤيا تلتزم الانسان وتعتمد تحريره، فكانت في إنكارها لعوالم القهر والاسى، ترفع راية المقهور، وتومىء في مساحة الراية إلى قهر الفلسطيني في غربته. فبداية الكتابة عند سميرة كمنتهاها، والبداية هو الانسان، والبداية والمنتهى هما تحريره، لهذا فإن الاسى الفلسطيني كان يذوب في لوحة القهر العام التي ترصدها الكتابة، بل ان صورة الفلسطيني لم تكن تستقيم في هامشيتها الظاهرية إلا عندما كانت تُرسم في المنظور الانساني العام. وعندما كانت الكاتبة تبتعد عن «الهم الانساني العام»، وتقترب من تخصيص الصورة في تاريخها، وفي الدرس السياسي لهذا التاريخ، فإن كتابتها القصصية سرعان ماكانت تشي بنشاز ما، او بانزياح معين عن منظور لاتعتدل كتابته إلا في حدوده.

وعلى الرغم من الحيّز المحدود الذي تطفو فيه صورة الفلسطيني صريحة، فإن سميرة عزام قد أعطت سلسلة لوحات عميقة في صدقها، وغنية في قـولها الصـامت والناطق، الذي يمسك بالجوهري، ويشير إلى قرار المأساة. وعندما نرسل هذا القول، فإننا

نضع امام عين القراءة، ثلاث قصص محدّدة هي: «عام آخر، فلسطيني، زغاريد». ففي هذه القصص، تبني اللغة الادبية قرار الواقع وجوهر المسألة، او لنقل: إن قرار الكتابة وجوهرها الادبي يصدران عن تكثيف حالة انسانية، وعن الولوج إلى اسبابها وتجلّياتها، والجذر والتجليّ في الحالة الفلسطينية هما او هو: الشرخ في الكيان الفلسطيني، والاغتراب عن التحقّق، ومعايشة النقص الذي يصرخ بنقص الوجود الفلسطيني. تكتب سميرة، في «عام آخر»، عن شتات العائلة الفلسطينية، وعن استحالة اللقاء، ترسم صورة الحدود، وصورة الجسر المشروخ الذي يرفض عبور «عجوز» قادمة من خارج «الوطن السليب» لملاقاة ابنتها «ماري» التي ظلت في هذا الوطن، ويعلو صوت الأسى عندما يكون اللقاء مرة في العام، ومن يفوته اللقاء عليه ان ينتظر عاماً آخر. في لحظة كبوة اللقاء، يغور كل الفرح المدخّر، وتذهب «العجوز» في حزنها اللامترامي: «وافاقت من غشيتها لتجد رجلاً ناصرياً كلّفته ماري بأن يحمل سلاماً لأمها وان يهوّن عليها عدم مجيء ماري فقد مرض زوجها ويعدها بأن تأتي ماري فتلاقيها بعد عام...»(١١). ترسم سميرة حصار الفلسطيني، وحزنه وصمته امام أسوار الحصار في قصة: «زغاريد»، حيث يتابع رجل وامرأة أخبار ابنهما وزواجه الوشيك، عبر «راديو الشرق الأدنى» في برنامج «رسائل اللاجئين إلى ذويهم»، وفي هذا البرنامج «الانساني» يتحقّق اللقاء في الأثير، وتغدو الرسائل الاثيرية هي شكل الاتصال الوحيد. تبدأ الصورة في إيقاعها المأساوي التالي:

«من جميل عبد الله في بيروت إلى والده كريم عبد الله ووالدته سلمى واخته وداد في يافا، انا بخير كذلك خطيبتي. سنتزوّج في الساعة الثالثة من بعد ظهر الثامن من ايار (مايو)، ثم نسافر لأعمل في الكويت. مشتاقون طمنونا بواسطة الاذاعة»(١٢). ولما كان اللقاء أثيرياً كان على الذاكرة ان تخلق صورة «العروس» وان تخلق صورة مكان «الفرح» وزمانه، وان تشارك في «فرح» تبني ملامحه الاثيرية ذاكرة حسيرة وراء الحدود، والذاكرة تأتي إلى بيروت، كما تذهب بعد حين إلى الكويت. وعندما تصبح حركة الحياة هي حركة الذاكرة، فإن قانون الحياة الوحيد يأخذ اسماً معيناً هو: الحرمان.

إذا كانت القصتان السابقتان تطرحان سؤال الكيان الفلسطيني في شرخه العميق، وكل شرخ نقص، فإن قصة «الفلسطيني» تحكي حكاية «النقص» اللاهث وراء «كمال» مستحيل، او تحكي حكاية «النقص» الذي تتسع حدوده عندما يسعى إلى «كماله» بطريقة ناقصة. إنها حكاية «الفلسطيني» الباحث عن «هوية» او «جنسية» اخرى، بعدما سئم ان يناديه الناس باسم «الفلسطيني»:

«فهو في هذا الركن الذي تقوم فيه دكان لاتختلف في شيء عن اكثر الدكاكين الاخرى، ليس اكثر من فلسطيني... بهذا ينادونه، ويعرفونه، ويشتمونه إذا ما اقتضى الامر، شأنه في ذلك شأن ذلك الارمني الذي عرفه في صباه»(١٣). وكي يتخلّص الفلسطيني من «حمله الثقيل» ويستعيد «فرديته» واسمه الشخصي يضحّي بـ «اشياء كثيرة من دكانه»، ويحصل في النهاية على هوية، لكن النهاية لاتضيف إلى البداية شيئاً، فلقد جاءته هوية مزوّرة، وسواء كانت الهوية «مزوّرة» ام حقيقية، فان اسمه القديم يطارده ابداً، لأن استعادة الاسم، والاسم هوية تاريخية، لايتحقق بإجراء إداري

مغشوش، بل بفعل تاريخي يستعيد الوجه الحقيقي ويجعل من الاسم مرآة حقيقية لماضي الانسان وحاضره وأفقه المرغوب، لذلك فإن الفلسطيني يتعرّف بما هو سلبي فيه، ويُنادى بنعت يذكّر بما هو ناقص في وجوده الانساني: «وتمد المرأة صوتها الارعن وتقول بلهجتها المطوطة: وينك يا ولد قل 'للفلسطيني' ان...»، و«أحس 'الفلسطيني'، في وقفته المرتعشة خلف الطاولة، بالصوت المطوط ينفذ من سترته إلى جيبه الداخلي فيحيل البطاقة إلى مزق، مزق صغيرة، تخشخش في جيبه في غير عنفوان». تعتبر هذه القصة إحدى افضل القصص التي عبّرت عن غربة الفلسطيني المتعددة الوجوه: غربته عن ذاته، وعن وطنه وتاريخه والوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، غربة كئيبة تدفع الانسان إلى التنكر لذاته، والابتعاد عن وجهه الحقيقي. وتذكّرنا هذه القصة ليس بوضع الفلسطيني فحسب وإنما بوضع كل انسان مضطهد يلغي وجهه حتى يصبح مقبولاً لدى الآخرين، اي انه يحاول انتزاع اعترافهم به عن طريق عدم الاعتراف بنفسه، إذ ان الآخرين ينكرون عليه «ذاتيته» ويمنعون عنه اسمه الخاص، وينادونه بلقب عام، يعلن عن عدم الاعتراف به، وعن تغييبه في اسم سلبي الدلالة هو: الفلسطيني او الارمني او الزنجي... وفي ثنايا الاسم السلبي، يستيقظ الاحساس بالأنا وبالجذور، ويندثر كل طموح لحل فردي منسلخ عن المجموع، إذ ان نعت «الفلسطيني» لا يرسم حالة فردية او حالات فردية بل يمثّل وضع شعب بأكمله.

كتبت سميرة عزام هذه القصص في حدود وعيها للعالم، وفي الاطار الذي تعي فيه الواقع الاجتماعي، فجاءت هذه القصص معبّرة عن الواقع الفلسطيني، ومعبّرة في اتساقها عن العلاقة بين وعي الكاتبة وكتابتها. وحين ابتعدت سميرة عن «الجوهر الانساني» الذي تدور حوله، وحاولت الاقتراب من التاريخ والتحديد، أضاعت شيئاً من صوتها المتميّز، ومن شكل تعاملها مع الواقع، لأن هذا التعامل لم يأت متوافقاً مع وعي الكاتبة بل جاء امتداداً لعامل خارجي، ولتجربة لا تستطيع الكاتبة التعبير عنها، او لنقل إن وعي الكاتبة المحكوم بمقولة «الانسان العام» وبجملة المقولات الاخلاقية لا يستطيع التعامل مع ما هو متميّز وتاريخي، وإن حقّق هذا التعامل فإن الكتابة القصصية تأتي غير متوازنة او غير متسقة. للتدليل على ذلك، نأخذ قصة: «في الطريق إلى برك سليمان»؛ حيث لا تتواءم النهاية مع البداية، فالبداية هي مأساة قرية فلسطينية يعوزها السلاح في قتالها ضد العدو، وعوز السلاح ينتهي في ضياع الوطن، لأن معنى الوطن والانسان هو معنى السلاح الذي يدافع فيه الانسان عن الوطن: «فكأن الرشاش الفارغ حسّسها بأن بطولة حسن ليست إلا تهريجاً صبيانياً. وأن طوابير الشباب التي تعب على تدريبها ليست اكثر من دمى في يد طفل عابث»[١٤]. على الرغم من هذه البداية التي تحكي «قدر» مجموع بشري، وتحكي فيه عن «درس تاريخي»، فإن هذه القصة سرعان ما تبتعد عن الوضع المعقّد الذي بدأت به لتصل إلى وضع ميلودرامي يحكي مصرع طفل صغير ساعة «الخروج». نقول هنا، ربما أرادت الكاتبة استعمال الرمز فجعلت من الطفل الضائع نظيراً للأمل المفقود او للوهم الذي كان قائماً قبل الخروج، مع ذلك فإن بناء الرمز لم يتم في الإطار المطلوب، فالقصة تبدأ بـ«الكل» وتنتهي بـ«الفرد»، تبدأ بـ«التاريخ» وتصل إلى

«العواطف»، فكأنها تقول لنا، في ابتعاد النهاية عن البداية، إن منظور سميرة عـزام الاخلاقي لايستطيع ان يرى في التاريخ إلا مجالاً لعلاقات الاخلاق والعواطف. ويمكن ان نرى امراً مماثلاً تقريباً في قصة: «لأنه يحبهم» التي ترسم شرط الفلسطيني، في لجوئه، في علاقة ادبية ثم لاتلبث ان تكسر هذه العلاقة او العلاقات عندما تدفع بالقصة إلى جملة استطالات لاضرورة لها، فهي تحكي قصة الفلسطيني الذي يتمرّد دفاعاً عن كرامته وكرامة شعبه، يرى رمز البؤس في «وكالة الغوث» فيضرم النيران في «غنائم اللصوص والفئران»، وبدلاً من ان تكتب الكاتبة العلاقة بين البؤس وتمرّد الوعي عليه، فإنها تنزاح عما هو اساسي وتذهب في زوائد تحكي عن الماضي والحاضر والبؤس والكرامة، حتى تقترب القصة إلى حدود الافكار العامـة. إن اختزال المســار الفلسطيني وتداخـل «الفكري» بـ«القصصي» و«التاريخي» بـ«الوعظي» يتجلىّ من جديد في قصة: «خبز الفداء»؛ حيث يختلط المصير الفردي بالمصير العام في إطار رمز ديني يستنهض الاخلاق والمثل دون ان يمس بشكل ملائم المسار الفلسطيني في معناه الحقيقي.

إذا كانت القصص السابقة تشير إلى الوضع الفلسطيني مباشرة، فإن قصصاً اخرى تشير إلى هذا الوضع بشكل لامباشر، اي ان سميرة عزام كتبت ما هو «مباشر»، وكتبت ايضاً ما هو «لا مباشر»، لكن الاول والثاني يتّحدان في الدلالة ويتقاسمان المعنى ذاته، ويصدران عن المصدر ذاته الذي يحدّد الحكاية ودلالتها. ومن هذه القصص: «طير الرخ في شهربان، هل كان رمزي، الحب والمكان» وهي من مجموعة: «الساعة والانسان». تحكي «طير الرخ» شروط الانسان المتخلّف وغربته عن العصر والتاريخ وعن سباته في الأفكار الغيبية التي تلغي العقل وتدمّر الانسان ثم تقود إلى الهزيمة. تروي سميرة، في إحدى افضل قصصها ، سطوة الشيخ الذي يجلد كل انسان يدّعي انه شاهد قطاراً او طائرة، لأن هذه الرؤية هي برهان على الزندقة ودليل على الخروج عن الدين. ويستمر سوط الشيخ فاعلاً في اجواء قرية تعيش على هامش التاريخ، حتى يستيقظ اهل القرية يوماً على هدير الطائر المروّع، الذي يعلن حقيقة عصر، ويعلن ايضاً عن غزو «العلم» لساحات الجهل والتخلّف، او يعلن سقوط الاوطان الصامتة أمام آلة الاستعمار. اما القصة الثانية، فتمزج الحدث بالرمز، او تجعل الحدث لايعطي معناه إلا إذا قرىء كرمز او كحدث مزدوج الدلالة. موضوعها هو التعلّق بالصورة الاولى، ورفض كل صورة اخرى، حتى ولو كانت قريبة او شبيهة، لأن الاشياء لاتقبل في ظواهرها، بل بدلالتها التي تكوّنت إثر تعايش وتاريخ تركا بصماتهما على الصورة وعلى صاحب الصورة؛ تفقد «ام رمزي» طفلها، وتبحث عنه طويلاً، ويأتيها الناس بعد حين بطفل يشبه «رمزي» عثروا عليه بين «النوَر». ترفض الأم الطفل الجديد كما يرفض الطفل امومته الجديدة، فيهرب الطفل، وتظل الأم تسأل المارة عن «ولد في الرابعة يلبس بنطالاً ازرق. تطرح هذه القصة موضوع الانتماء ودلالة المكان، فالمواضيع الحميمة لاتخضع للتبادل، فهي جزء من الانسان، يتواصل معه، ويحسه ويرى فيه آثار زمانه، اي ان الانتماء لايُخترع، لأنه ببساطة اختيار حر، وتجربة ومعاناة وتاريخ، وان الاوطان لاتستبدل، لأنها مساحة ارض محدّدة بالهوية والذاكرة والعمل، فكأن هذه القصة تكتب في سطورها قول «توفيق زياد»: الارض

ليست مصدر رزق فحسب، إنها وطن. تستعيد سميرة عزام موضوع تآلف الانسان والمكان في «الحب والمكان»، حيث نرى من جديد، وحدة الشعور والمكان، او تَموْضع الإحساس والشعور، فدلالة المكان هي دلالة الأحداث والأحاسيس والذكريات التي نمت فيه بشكل يمكن الفصل بينهما، فكأن المكان لا يأخذ دلالته إلا من خارجه، من التجربة الشعورية التي قامت فيه: «لقد قرأنا في حزن عينيه ان معنى الأشياء مرتبط في نفسه بطبيعة المكان»(١٥). يمكن القول إن هذه القصص في اقترابها من معنى المكان، إنما تقترب من معنى الوطن، وفي اقترابها تحكي لنا عن الغربة والاغتراب، عن غربة الانسان عن مكانه الاول، وعن اغترابه عن ذاكرته الاولى.

إضافة إلى هذه القصص، كتبت سميرة عزام جملة خواطر عن الوطن والعودة دعتها بـ «فلسطينيات». وهذه الخواطر ليست قصصاً، إنها سطور وجدانية تحكي الوطن وجماله، وتخاطب في جماله قلب الطفل الفلسطيني، وتحضه على التمسّك بالامل وبالعودة. وهي تتذكّر، في ذلك، أطياف الماضي، وتقف في فضاء الحلم منتظرة استعادة ما مضى، وربط طيف الماضي بصورة المستقبل الذي سيعود إلى ربوعه الاولى:

ــ «يا من يسأل عن ربيعنا الذي كان وسيكون، سيعود الربيع إلى البيارة، وتعود البيارة تلخيصاً لمعطيات الفصول».

ــ «قالت شجرة اللوز: اقسمت ألا ينعقد وعدي إلا لعيونهم، هؤلاء الذين باعدت بيني وبينهم ايام، فما اطعم إلا اليد التي جعلتني يوما موصولة بأسباب الحياة».

ــ «بالأمس تمثّلت لي شجرة اللوز من جديد، فما رأيتها يباساً او خريفاً، لأنها أضاءت كل نجماتها البيض كما في عيد، وجعلتني اسمعها تقول سيعودون، وسأعود شجرة لها كرامات الشجر»(١٦).

وكما نرى، لقد عاشت سميرة عزام تجربة شعبها الفلسطيني، وحاولت كتابتها، وتوسّلت في سبيل ذلك وعيها الاخلاقي، وتلمّست تاريخ شعبها، بل جنحت احياناً إلى الامثولة والتحريض ودروس التاريخ. ومما لا شك فيه ان صاحبة «الظل الكبير» قد كتبت الشرط الفلسطيني في زمانها، زمن اللجوء والمعاناة وندب ما مضى، وعندما جاء الزمن الآخر، زمن المقاومة، حاولت الكاتبة الاقتراب من الزمن الجديد، بل اقتربت ايضاً من الحس السياسي، لكن موتها المبكر الذي تلى هزيمة حزيران (يونيو) اوقف ذلك الاقتراب، فبقيت قصتها، في سمتها العامة، أخلاقية ــ انسانية. ومهما يكن من امر، فإن كتابة سميرة عزام تظل كتابة «فلسطينية»، واعني بذلك كتابة لصيقة بوضع الانسان الفلسطيني وهمومه، ولصيقة بشرط الانسان المضطهد بشكل عام، والفلسطيني كان، ولم يزل، واقفاً في هذا الشرط ويناضل ضده.

## الكتابة بين القيمة الفنية والقيمة الأخلاقية

السؤال الاساسي الذي تطرحه قصص سميرة عزام هو العلاقة بين الحكم الاخلاقي والكتابة الفنية. ماذا نعني بذلك؟ نعني بذلك مسافة الاختلاف بين الكتابة

القصصية التي تتخذ من الاخلاق مرجعاً لها، وبين الكتابة التي يتحقق مرجعها في العلاقات الفنية، والفرق بين الكتابتين ان الاولى تجعل القصة مقالاً أخلاقياً، اما الثانية فتنتج علاقات فنية ذات أثر اخلاقي، اي ان الاولى تفارق في خصائصها الحقل الادبي للكتابة وتنزلق إلى حقل آخر، في حين ان الثانية تقوم في الحقل الذي تدّعي الانتماء اليه. بمعنى آخر إن القصة/الاخلاق تلغي لحظة بناء الواقع فنياً ولحظة الخيال القائمة فيها وتحاصر القارىء بسلسلة من الأوامر الاخلاقية. اما القصة/الفن فإنها تعيد بناء الواقع بشكل جديد وتجعل القارىء يبحث عما هو شاذ فيه، اي تدفعه إلى الدخول إلى دائرة الايحاء التي تنتجها العلاقات الفنية. سبق ان قلنا إن كتابات سميرة عزام كانت مؤطرة باستمرار بالدافع الاخلاقي، لكن ذلك لايعني ان كل قصصها كانت قائمة في ميدان الكتابة الاخلاقية بالمعنى السلبي للكلمة. لقد استطاعت هذه الكاتبة ان تقدّم لنا مجموعة من القصص الفنية التي تحقق شروط الكتابة الفنية، وتقف بثبات في ميدان القصة القصيرة، ويكفي ان نذكر هنا: «دموع للبيع، عام آخر، الغريمة، فلسطيني، هل كان رمزي، طالعة نازلة...» حتى نتبينّ مساهمة سميرة الجادة والحقيقية في إطار القصة القصيرة الفلسطينية.

إن رصيد سميرة عزام المستمر لاغتراب الانسان ومعاناته وضياعه، اعطاها وعيا حاداً بوضع الانسان، فأصبحت قضيته قضية كتابتها، وبسبب هذا التلازم كانت قصص سميرة تدور دائماً حول موضوع واحد او محدّد، وفي هذا التلازم كان على الكاتبة في رصدها ان تنتج جملة من القصص التي تتسم بوعي حاد وحار للشرط الانساني المضطهد. وفي مسار هذا الرصد، او بعض زواياه، قرأنا قصصاً حقيقية، تصل إلى تفاصيل الحياة اليومية، وتمثّلها في حركتها، بل قد تصل احياناً إلى مستوى التجريد الفني الحقيقي. إن صدق الكاتبة، في تعاملها مع قضية الانسان، سمح لها بإنتاج كتابة فنية صحيحة، ترسم الواقع والانسان وتخلق في رسمها أثراً يعيد القارىء إلى الواقع والانسان. ويمكن هنا ان نستعيد حكم «فرانك او كونور» ونستعمله في محاكمتنا ونقول: إن قصص سميرة عزام تترك انطباعاً عميقاً، ربما لايكون كلياً، وربما لايكون حتى انطباعاً دقيقاً، ولكنه انطباع عميق ومستمر(١٧). فلقد استطاعت كاتبتنا في التزامها بقضية الانسان المضطهد ان تخلق عالماً خاصاً، واضحاً ومتميزاً، نقرأ فيه الطفولة الضائعة، والزمن الضائع وحرارة الحياة وبرودة الموت الوشيك، ولم يكن بإمكانها ان تعطي هذا العالم كتابة وتجعله يترك فينا «انطباعه العميق» لولا نجاحها في التقاط ما هو أساسي في الحياة وإعادة كتابته وفقاً لمؤشرات الكتابة القصصية. وتنبغي الإشارة، هنا، إلى ان الكاتبة لم تكن ترصد «بؤس الانسان» وتكتبه فحسب، بل انها كانت ايضاً ترصد تجربة او تجارب القصة القصيرة وتحاول الاستفادة منها، وقد ساعدها في ذلك اهتمامها المستمر بالاعمال الادبية، الذي تجلّ في ترجمة بعض الاعمال الهامة إلى اللغة العربية.

ميّزنا في قصص سميرة عزام بين القصة/الاخلاق والقصة/الفن، وإذا كانت القصة الفنية لها حضورها الاكيد، فإن القصة الاخلاقية لها حضورها الصريح ايضاً. تتسم القصة الاخلاقية باستبدال جملة العلاقات الاجتماعية المادية بجملة علاقات وهمية

فرضها الوازع الاخلاقي واملتها «الارادة الطيبة»؛ الامر الذي يعني ان الكاتبة تطرح مسألة قائمة في الواقع المعاش لكنها لاتعثر على مسار المسألة في الواقع بل في الاطار الذهني الذي تفرضه الاخلاق، مما يقود إلى كسر علاقات الكتابة القصصية، ومما يؤدّي إلى جعل هذه الكتابة وحدة لامتجانسة او كلًا تتعارض فيه العلاقات اللامتجانسة. في هذا الشكل من الكتابة يغيب المرجع الخارجي، وتتراجع حركة الواقع، وتحل مكانها «براءة الكاتبة» التي تصبو إلى غايات لاتسمح بها علاقات الواقع المعاش، اي ان الكاتبة تحقّق في الوهم مالايتحقق في الواقع، وفي هذا الوهم لاتصل الكتابة في نقائها إلى نثر الحياة اليومية المعقّدة، فتستغلق في صفاء مستحيل، تنشده ولا تراه، او تنشده فلا تراه ممكناً إلا في سيل العواطف الصادقة. إن الحديث عن دلالة الايديولوجيا الاخلاقية في قصص سميرة عزام، لايعني رجم الاخلاق او محاكمتها، وإنما يعني اكتشاف شكل الوعي المرتبط بهذه الايديولوجيا، والذي يضلّل وعي الكاتبة، ويمنعه عن الوصول إلى موضوعية العلاقات الاجتماعية التي تقترب منها الكتابة القصصية. ونحن هنا لانحاكم الوعي الاخلاقي، بل نرى أثره السلبي على بناء العلاقات الفنية، لأن هذا الوعي هو اساس غياب اتساق العلاقات الفنية، وهو اساس نـزوع هذه العـلاقات إلى الشكل الميلودرامي الذي ينطلق من مسألة زائفة ويصل إلى جواب زائف، ويعطي فيما بينها شكلًا زائفاً من الكتابة الفنية.

إضافة إلى الاثر السلبي الصادر عن ضياع الكتابة في الاخلاق، يمكن ان نلمس سلباً آخر في قصص سميرة عزام. يقوم هذا السلب في إرجاع القصة إلى فكرة، حيث تبدأ الكاتبة من «فكرة» وتحاول بناءها في قصة، فتقول الكاتبة الفكرة دون ان تصل إلى القصة، اي تظل القصة خاضعة للفكرة دون ان «تضيع» الفكرة و«تمحّي» في علاقات القصة. نشير هنا إلى بعض القصص منها: «الصغير، المحروس، الملح». نرى هنا ببساطة ان الكاتبة تدين «افكار» الاتكالية والسلبية والعجز، لكن إدانتها لاتصل إلى شكلها القصصي، فتظل افكاراً بسيطة. تصبح القصة هنا مجرد «إناء» لملء فكرة معينة، فيأخذ الشكل الخارجي شكل القصة، وتظل «النواة» بعيدة عن الشكل، حتى نكاد نقول ان القصة تعيش ثنائية خاصة تؤدي في النهاية إلى تصدّع القصة. فالكتابة القصصيـة الحقيقية تلغي مركز النواة، تجعل المركز لاوجود له، فهو يحتجب ويستسّر في «نثار» العلاقات المكتوبة. وما دمنا في إطار الافكار والقصة، يمكن ان نشير ايضاً إلى سلب آخر. ويتمثّل هذا السلب في تجاوز إمكانية القصة القصيرة وتحميلها مالايمكن ان تحمله، اي تفجيرها. الشكل النموذجي لهذا السلب هو التعامل مع القصة القصيرة كما لو كانت رواية، فتصبح «اكثر» من قصة قصيرة و«اقل» من رواية. والحكم، هنا، لايتعامل مع «الاكثر والاقل» بل يتعامل مع «كثير الافكار» في «قليل العلاقات الفنية». الامر الذي يترتّب عليه حصار القصة القصيرة بـ«حزمة من الافكار الروائية». نرى مثال ذلك في قصة: «في الطريق إلى برك سليمان، لأنه يحبهم، الساعة والانسان، خبز الفداء». إن عدم التوافق بين العلاقات القصصية و«قولها الفكري» يثلم تلك العلاقات ويدفع بها إلى حدود القول الفكري المباشر على الرغم من «الغلاف القصصي» الذي تتستر به. وهذا السلب شائع في

كثير من القصص القصيرة الفلسطينية التي تخطيء إمكانية القصة القصيرة و«تحشر» فيها «الماضي والحاضر والنضال والمستقبل»، ونجد مثالاً على ذلـك في قصص «يحيى يخلف» الاولى «المهرة» والتي تجاوزها فيما بعد في«نورعا»و«رجل الثلج»، ونجد شيئاً شبيهاً في قصص «فاروق وادي» في مجموعته «المنفى يا حبيبتي»، على الرغم من بعض القصص الجميلة في هذه المجموعة، وهناك ايضاً بعض «القصص الفكرية»، وان كان بشكل مختلف في مجموعة محمود شاهين «نار البراءة» ومجموعة توفيق فياض «البهلول».

إذا كان سؤال الادب والاخلاق يعيدنا إلى معنى الجنس الادبي واختلافه في قوله عن الاجناس الكتابية الاخرى، فإن سؤال القصة والافكار يطرح امامنا سؤال القصة القصيرة او سؤال إمكانية القصة القصيرة وحدودها. لا نودّ هنا ان نقترب من هذا السؤال، لكننا نودّ ان نقول إن القصة القصيرة ليست سلسلة افكار او سلسلة مواقف وحوادث، فهي مقطع من الحياة اليومية يجد معادله الكتابي الخاص به، وفي الكتابة يصبح، ويظل، وحدة حدثية ذات اثر «واحد»، اي ان القصة القصيرة، تقوم على وحدة الحدث ووحدة الاثر، لذا فإنها ترسم اللحظة «الزمنية» المباشرة، دون ان تذهب إلى وراء اللحظة او امامها، ومهما كان «طول» القصة او «قصرها»، فإن هذا لا يلغي وحدة الحدث والاثر، اي ان البنيان القصصي يظل مستقلاً عن «طول الحدث» لأن دور البنيان هو إنتاج وحدة الأثر الناتج عن موقف محدّد، او عن مقطع يومي محدّد. وبسبب طبيعة هذا «المقطع» فإن القصة القصيرة لا تتعامل مع السببية الاجتماعية او السببية التاريخية كما هو الحال في الرواية. فدور القصة القصيرة هو رسم موقف «عارض» ذي اثر، او رصد اثر يرى ولا يرى في الحياة اليومية. إن القول بوحدة الحدث ووحدة الاثر لا ينفي تعدّد المستويات الدالة التي يمكن ان تقوم في القصة القصيرة، بل يعني ان هذه المستويات تتلاقى دوماً في إنتاج أثر معين مرتبط بـ«موقف انساني» معين، او بصورة قائمة في المجتمع تمنحها الكتابة إضاءة معينة. انطلاقاً من هذا، يمكن ان نقول، إن بعض قصص سميرة عزام كانت تتيه عن إمكانيتها الفعلية، تتجاوز تارة هذه الامكانية وتصل إلى «القصة/الرواية»، او لا تصل إلى الإمكانية وتنحسر في «القصة/الفكرة».

ومهما يكن من امر فإن قصص سميرة عزام عاشت، او حاولت ان تعيش، تجربتها الكتابية، وفي هذه التجربة نمت وتغيّرت وارتقت من مسار إلى مسار، فلم تظل ساكنة مراوحة، وفي حركتها المستمرة عاشت القصص الكتابة بشكلها البسيط والمحدود، وارتقت ايضاً إلى شكل الكتابة الحقيقي، مخلّفة وراءها قولاً وأثراً وصدى. قولاً يـدافع عن الحرية، وأثراً ينضوي في الكتابة الفنية، وصدى يذكّر بالصوت الفلسطيني، وفي هذه الأبعاد تقف سميرة عزام في كتابتها تشير إلى الكتابة والوطن، وتضيف مساهمة اصيلة إلى الثقافة الفلسطينية التي عاشت تجربة اللجوء، وندبت الوطن المفقود، ثم بشّرت بما هو قادم، وناضلت، ولا تزال، لاستقبال قادم سوي، يساوي في جماله عثار الماضي وقلق الانتظار ومساحة الفداء.

(١) **الظل الكبير**، بيروت: دار الشرق الجديد، ١٩٥٦، ص ٢٦.
(٢) ... **وقصص اخرى**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٠، ص ١٨٩.
(٣) **الانسان والساعة**، بيروت: المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر، بلا تاريخ، ص ١٠٦.
(٤) **أشياء صغيرة**، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٤، ص ٩٥ و ٩٤.
(٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٦.
(٦) **العيد من النافذة الغربية**، بيروت: دار العودة، ١٩٧١، ص ٤٩.
(٧) الظل الكبير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠.
(٨) ... وقصص اخرى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٥.
(٩) الانسان والساعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥.
(١٠) ... وقصص اخرى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٩.
(١١) الظل الكبير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١.
(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٦.
(١٣) الانسان والساعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢.
(١٤) ... وقصص اخرى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.
(١٥) الانسان والساعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٦.
(١٦) العيد من النافذة الغربية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٨ ــ ٩٤.
(١٧) فرانك او كونور، **الصوت المنفرد** (مقالات في القصة القصيرة)، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩، ص ١١٣.

# تقارير

## حملة الإعتقالات الأخيرة في مصر:

## رؤية القوى السياسية المستهدفة للصراع العربي ــ الاسرائيلي

مع مطلع شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، قامت سلطات الأمن في مصر بأكبر حملة اعتقالات شهدتها البلاد في العقد الأخير من السنين، على أثرها زج في السجون والمعتقلات بأكثر من خمسة آلاف من معارضي النظام، ومن شتى الاتجاهات والقوى السياسية. وبإعلان هذا الإجراء يكون نظام السادات قد دخل في مواجهة حادة ومكشوفة ضد اليسار واليمين والوسط معاً، ممثلين في حزب التجمع وحزب العمل الاشتراكي وجماعة الإخوان المسلمين والجماعات الدينية (من خارج جماعة الإخوان)، والكنيسة القبطية، وحزب الوفد (القديم ــ الجديد)، كما كان النظام بالفعل يخوض منذ مدة، معركة مفتوحة مع النقابات المهنية (المهندسين ــ الصحافيين ــ المحامين... الخ)، من أجل السيطرة الكاملة عليها، وضد أحزاب المعارضة السرية (الشيوعية والناصرية) لقطع الطريق على نشاطاتها وإمكانات نموها، كما شهد الجيش المصري، ويشهد على فترات مختلفة، عمليات تطهير واعتقالات دورية من أجل إجهاض التحركات المعارضة في صفوفه.. وعلى هذا النحو يمكن أن يقال، بغير مبالغة، ان السادات والنظام الحاكم في مصر قد دخلا مرحلة جديدة من العزلة عن كافة القوى المسيَّسة والمنظمة في البلاد، وهو بهذا يضيق من الأساس الاجتماعي لحكمه، ويحصر مهامه في الدفاع عن مصالح فئة محدودة للغاية من المستفيدين وأصحاب المصالح، التي ترتبت على سياسات النظام الاقتصادية في الداخل (الإنفتاح الاقتصادي)، والخارجية، فيما يخص قضية التطبيع مع الكيان الصهيوني، والتسليم الكامل لإرادة ومصالح الولايات المتحدة الأميركية.. وتوجيهاتها.

وفي خطاب شهير في الخامس من أيلول (سبتمبر) خصصه السادات للتهجم على معارضيه، قدم المبرر الأساسي لحملته الأخيرة، متمثلا في: حماية البلاد من **«الفتنة الطائفية»**، ووضع حد لمؤامرات التخريب الديني، التي تتهدد وحدتها وأمنها.

لكن المفاجيء في الأمر، أن القوائم التي نشرت، فيما بعد، محتوية أسماء الدفعة الأولى من المعتقلين تحت طائلة الإتهام بالعمل «على إثارة الفتنة الطائفية في البلاد»، وعددهم ١٥٣٦ مواطناً، كان تركيزها الأساسي، ليس على الدينيين المتعصبين ــ كما كان يبدو ــ وإنما على قوى سياسية مختلفة الإتجاهات، علمانية في أغلبها، ذات تاريخ طويل في النضال من أجل وحدة عنصري الشعب، وضد محاولات تمزيق شمل الوطن، وبعضها ــ كحزب الوفد مثلاً ــ قامت ركائزه الأساسية على اعتباره ممثلاً لمسلمي مصر وأقباطها، وانصهرت في ممارساته السياسية طوال ما يزيد عن الثلاثين عاماً، التخوم بين الطائفتين الأساسيتين في البلاد، كما أن بعضها الآخر، كحزب التجمع التقدمي الوحدوي، قد اشتهر بأنه حزب لا طائفي، يضم بين

---

* كتب هذا التقرير قبل اغتيال السادات.

صفوفه، بل وفي مواقعه القيادية مسلمين وأقباطاً، جمعتهم وحدة الموقف، وشدد من لحمتهم النضال المشترك من أجل مصالح الوطن. وكانت الأمور قد اتضحت، فيما بعد، أكثر، حينما راح السادات، في أكثر من خطبة، يشرح أسباب ضربته المفاجئة، واستبان للجميع، بالفعل، أن الهدف المعلن، وهو وضع حد للفتنة الطائفية، أبعد ما يكون عن السبب الحقيقي لهذا الإجراء القاسي، كما أصبح من البين للجميع، أن السادات قد استهدف، بحملته هذه، قطع الطريق على نمو قوى المعارضة المختلفة المنابع الايديولوجية والاتجاهات السياسية وضرب محاولات تجمعها وتوحدها في جبهة وطنية لإنقاذ البلاد مما آلت إليه، وتناضل من أجل وضع حد لتدهور الأحوال فيها.

كذلك، فلقد كان تركيز السادات في خطبه ــ بشكل رئيسي ــ منصباً على المواقف السياسية المعارضة لكامب ديفيد ولنتائجها، والتي اتخذتها أغلب هذه القوى، بصورة أو بأخرى. والحقيقة أن هذا التطور الذي واكب رؤية العديد من القوى السياسية المصرية لأبعاد سياسة الصلح الساداتي ــ الصهيوني، ولأبعاد الحلف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الساداتي المترتب على اتفاقية كامب ديفيد وملاحقها، يمثل نقلة بالغة الخطورة والأهمية في مسار العمل السياسي المعارض في مصر. وتكمن أهمية هذه الخطوة في كون العديد من هذه القوى، قد رأى النور، أو عاد إلى سطح العمل السياسي في مصر، على يد النظام نفسه، حينما اضطرته الأوضاع وتشابكات الظروف في البلاد إلى رفع شعارات «ديمقراطية»، ذات صبغة «ليبرالية» شكلية، وعمد، من أجل استقطاب الرأي العام الشعبي، إلى تشكيل منابر معارضة لم تلبث أن تحولت إلى أحزاب (التجمع، الأحرار، ثم حزب العمل الإشتراكي). لقد كان هدف النظام من هذه الخطوة هو استيعاب التطلعات الديمقراطية الحقيقية في البلاد، والتي بدأت تضغط وتنشط باتجاه التبلور المستقل في أشكال تنظيمية خاصة، وكان تصور النظام أنه بالتصريح لبعض أحزاب المعارضة العلنية بالعمل، سوف يتمكن من ضبط حركة المعارضة وتشكيلها، باتجاهات تخدم صورته «الديمقراطية»، خاصة لدى الرأي العام الخارجي، كذلك كان هذا الإجراء في منظوره يعطي مصداقية لخطواته السياسية، باعتبارها مدعومة بتأييد «الشعب» في الداخل، ممثلاً في الأحزاب السياسية الرسمية؛ على اختلاف مسمياتها.

غير أن الرياح أتت بما لم تكن تشتهيه سفن السادات، وتجذرت أشكال المعارضة في مصر، كلما تجذرت خطوات التبعية التي كان النظام يخطوها على مسار معاداة المصالح الشعبية والوطنية في الداخل وعلى صعيد العلاقات مع أميركا وإسرائيل،... وهكذا كان، لابد أن تصل الأمور إلى لحظة الصدام، وأن تسقط اللعبة بكاملها وتبدو الحقيقة بكل تداخلاتها.

في التقرير التالي نتناول، باختصار، مواقف القوى السياسية **العلنية** الثلاث التي كانت على رأس مئة وجهت لهم حراب الضربة القمعية الأخيرة في مصر (حزب التجمع التقدمي الوحدوي؛ حزب العمل الاشتراكي وجماعة الإخوان المسلمين) من القضية الوطنية وفهمها لأبعاد الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وتطور وجهة نظرها في هذا السياق.

## أولا: حزب التجمع التقدمي الوحدوي

أعلن السادات، في شهر آذار (مارس) ١٩٧٦، عن قيام **المنابر السياسية**، كتعبير عن الاتجاهات الرئيسية المتصارعة في المجتمع: اليمين، الوسط، اليسار. ومن جراء هذا الإعلان نشأ منبر اليسار (التجمع)، في ظل «الكثير من القيود والشروط التي تحد من حركته»، على حد ما يذكر البرنامج السياسي العام لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، ولائحة النظام الداخلي الصادر عن المؤتمر العام الأول للحزب (١ ــ ١١ نيسان ــ ابريل ١٩٨٠، ص ٦٦). وبدأ الحزب ــ كما سمي فيما بعد ــ في التطور، والتمايز والإستقلالية خطوة خطوة عن خط النظام، حتى أصبح أعلى الأصوات العلنية المعارضة لسياسات النظام الداخلية والخارجية، وشن الحزب، عبر جريدته الأهالي ــ قبل المصادرة النهائية لها ــ ونشرة «التقدم»، حرباً ضارية على زيارة السادات للقدس المحتلة ،وتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني وضد منح الولايات المتحدة الإمتيازات والتسهيلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في مصر، وضد تحويلها إلى قاعدة ارتكاز لقوات التدخل السريع.

وينطلق موقف الحزب من الصراع العربي ــ الإسرائيلي، من اعتبار «زيارة السادات للقدس واتفاقات كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية بمثابة تسوية جزئية للصراع العربي ــ الاسرائيلي وصلحاً منفرداً بين الحكومة المصرية واسرائيل، تضمن التخلي عن القضية الفلسطينية في مقابل عودة سيناء منزوعة السلاح منقوصة السيادة؛ وحيث قامت أميركا بدور الشريك الكامل، فأصبح لها وجود عسكري في مصر، وجمعت بين الحكومة المصرية وإسرائيل في تحالف استراتيجي دفاعاً عن المصالح الأميركية في الوطن العربي» (**المصدر نفسه**، ص ١٠٣).

كما يرفض الحزب هذا «**السلام المنفرد**» الأميركي، وفي مقابله يطرح رؤيته لتحقيق ما يسميه «**السلام الشامل العادل الدائم**»، على النحو التالي:

١ ــ «إن السلام الشامل هنا يعني تحويل منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا إلى منطقة خالية من القواعد العسكرية الأجنبية والأساطيل البحرية الأجنبية وكافة أشكال الإرتباط العسكري بدول أجنبية.

٢ ــ «إن هذا السلام لايمكن أن يتحقق بدون حل الصراع العربي ــ الاسرائيلي، على أساس الإعتراف بحق شعب فلسطين في العودة إلى وطنه، وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين، وانسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة.

٣ ــ «إن هذا السلام لايمكن أن يتحقق بدون اشتراك كافة الأطراف المعنية، في الجهود المبذولة لتحقيقه، وأن يضمنه المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة.

٤ ــ «إن هذا الهدف سوف يواجه بهجمات عنيفة من الامبريالية الأميركية وعملائها في المنطقة، ولذلك فإنه يجب أن يستند إلى تأييد جبهة دولية عريضة، من القوى، التي تهيئها مصالحها لاتخاذ هذا الموقف مثل اليابان ودول غرب أوروبا والدول الاشتراكية التي تجد من مصلحتها القضاء على عوامل التوتر في المنطقة، والحيلولة دون استئثار الولايات المتحدة بالسيطرة عليها» (**المصدر نفسه**، ص ١٠٨).

ويطرح الحزب شرطاً جوهرياً لبناء «هذه الجبهة الدولية العريضة المساندة لاستراتيجية السلام العادل بديلاً للصلح المنفرد»، يكمن في «تجميع القوى الوطنية المصرية والعربية، كنواة لتجمع القوى الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا بأسرها، لتعبئة الرأي العام الدولي خلف هذا الهدف» (**المصدر نفسه**، ص ١٠٩).

ولا يحدد برنامج الحزب وسيلة محددة يتبناها لتحقيق هذه الغاية، وإنما يستند تصوره عن هذا الحل «العادل الشامل»، الذي يتم عن طريق جهود سياسية تشارك فيها اليابان ودول أوروبا الغربية والدول الإشتراكية، على «دعم القوة العربية الذاتية والتنسيق الكامل بين القوى الوطنية والتقدمية العربية،... (...) واعتبار القوة العسكرية شرطاً أساسياً لإمكان الوصول إلى حل حقيقي للقضية الوطنية» (**المصدر نفسه**، ص ١١٠).

ويطالب الحزب بتوفر الديمقراطية الداخلية في بلدان الوطن العربي، باعتبارها أحد «الشروط الضرورية» اللازمة لبناء «جبهة عربية شعبية واسعة» تضم كل القوى والأحزاب على اختلاف منابعها، من أجل «إسقاط سياسة الصلح المنفرد، والعمل بكل الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية، على إحلال مشروع «**السلام العربي**»، محل **سلام كامب ديفيد**،» (**المصدر نفسه**، ص ١١٠ و ١١١).

ومن نافل القول ان الحزب، يمنح تأييده الكامل لنضال الشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج، ويؤيد منظمة التحرير الفلسطينية، «باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الشقيق في نضاله من أجل حقه في تقرير مصيره» (**المصدر نفسه**، ص ١١١).

## ثانياً: حزب العمل الاشتراكي

ظهر **حزب العمل الاشتراكي** إلى الوجود، في التاسع والعشرين من شهر تموز (يوليو) ١٩٧٨، بعد أن أعلن السادات نوعاً من التبني له، ليكون صوت المعارضة «المسؤولة والشريفة»، على حد تعبيره.

وتزعم الحزب، منذ إعلان تكوينه، ابراهيم شكري، وهو شخصية ذات تاريخ وطني منذ أوائل الخمسينـات؛ حيث كان عضواً في مجلس النواب عن الحزب الاشتراكي، الذي نشأ عن جماعة مصر الفتاة لمؤسسها أحمد حسين، وخلال دورتي عام ١٩٦٤ و١٩٧٨، مارس ابراهيم شكري العمل السياسي،كنائب في مجلس الشعب، ثم تقلد منصب أمين المهنيين في الاتحاد الاشتراكي العربي، في أوائل السبعينـات. وفي عام ١٩٧٦، خاض معركة انتخابات «مجلس الشعب» الجديدة، باسم حزب مصر (منبر الوسط سابقاً والحزب الوطني الديمقراطي لاحقاً)، ثم عين وزيراً للزراعة في وزارة ممدوح سالم؛ حيث استمر على رأسها حتى بدايات عام ١٩٧٨، لكي يستقيل منها، متفرغاً للإعداد لعمليـة إعلان حزب العمل.

ومنذ بداية نشاطه، كان حزب العمل الاشتراكي، مدعوماً من السلطة في مواجهة «المعارضة غير الشريفة» (حزب التجمع، حزب الوفد) كما كان يصفهما السادات، تعبيراً عن استيائه من دورهما. لكن الحزب أخذ في التمايز ببطء، عن النظام وسياسته. وفي مقابل ذلك، استمر في الاقتراب خطـوة خطـوة من مواقع المعارضة الوطنية للنظام، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى التراث التاريخي لمؤسسيه، وهو تراث له بعد وطني ملحوظ، والذي عين حدود عملية الانسجام بين الحزب والنظام... هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعود هذا التطور إلى «تطعيم» الحزب بعناصر بارزة من عناصر المعارضة الوطنية الليبرالية والديمقراطية القديمة، مثل الدكتور محمد حلمي مراد، وزير التعليم الأسبق. كذلك فقد لعبت جهود القوى الوطنية والتقدمية من أجل جذب الحزب إلى مواقع أكثر تطوراً، دورها في هذا السياق. وقد أدت هذه التبدلات، وانتقال الحزب إلى مواقع أكثر عمقاً في مواجهة السادات إلى فتح النار من أجهزة الاعلام الرسمية عليه وعلى قياداته، ثم أمر السادات مجموعة النواب، الذين كان قد كلفهم بدعم حزب العمل في البداية، لكي يكتمل له النصاب «القانوني» اللازم لتكوين الحزب بالخروج منه، لإحداث خلخلة في بنيانـه، ثم قام بمصادرة جريدته، واعتقال عدد كبير من قياداته، باستثناء ابراهيم شكري فقط الذي لم يعتقله لأسباب متعددة، لعل أهمها أن اعتقاله ينهي بالكامل كل ادعاءات النظام «الديمقراطية» التي ما زال يتشدق بها.

بدأ حزب العمل مؤيداً لسياسات كامب ديفيد، وإن تمايزت مواقفه عن مواقف النظام بتأكيده على التحفظ بشأن الاسراع في اجراءات التطبيع، وعلى ضرورة ضمان حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة من خلال الاتفاقية. وقد كان الحزب في البداية يرى «أن توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، هو خطوة أولى لمشوار طويل نحو تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، وأن هذه الخطوة لابد أن تليها خطوات أخرى عاجلة وحاسمة لجلاء اسرائيل الكامل عن الأراضي العربية المحتلة في سوريا وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس العربية، كما انطلقت تحفظات الحزب على الاسراع في تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني من «ان تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل، لا يمكن أن يتوافر له المناخ المناسب إلا بعد إتمام الانسحاب الكامل من سيناء كلها، بالنظر إلى الأوضاع التي تحياها المنطقة، وباعتبار «أن التضامن العربي هو احدى الركائز الأساسية لانتصار القضية العربية»، كما جاء في بيان الحزب بمناسبة مرور سنة على اتفاقية كامب ديفيد (جريدة الشعب، العدد ٢١، ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، ص ٣). ان الحزب يعول كثيراً على دور الولايات المتحدة الأميركية في إتمام تحقيق «قضية السلام» في المنطقة، انطلاقاً من «ان الولايات المتحدة قد بذلت جهداً كبيراً لإبرام هذه المعاهدة [معاهدة كامب ديفيد]، وهي مطالبة ببذل المزيد من الضغط على حليفتها اسرائيل، لتحقيق الجلاء الناجز والكامل عن سيناء والجولان وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس العربية، في أقرب وقت، بعد أن ظلت تحتلها وتستنزف ما فيها من ثروات بترولية ومعدنية خلال السنوات الاثنتي عشر الماضية» (**المصدر نفسه**).

وفي الفترة الأولى من عمر الحزب، ركز انتقاداته على القضايا الداخلية بصورة رئيسية، متجنباً

الخوض في الانتقادات التي تمس رأس النظام، وكذلك السياسة الخارجية التي يشرف عليها السادات بصورة مباشرة. لكن بمرور الوقت، اتخذ الحزب، مع تبلور قسماته الوطنية، مواقف أكثر حدة، إذ رفض الزج بجيش مصر في معارك خارج حدود البلاد، لا طائل من ورائها، واستنكر التسهيلات العسكرية التي منحت للولايات المتحدة، وبالذات القواعد العسكرية في أراضي مصر، كما بدأ في توجيه انتقادات، ازدادت حدة، لتفريط النظام والسادات في الحقوق الوطنية والقومية، كل ذلك في إطار دفاع مستمر عن الحريات الديمقراطية، وضد الانتهاكات المستمرة للدستور ولحقوق الإنسان في مصر. وتصاعد الرفض من جهة حزب العمل للصلح مع الكيان الصهيوني، خاصة بعد تبادل السفراء بين النظام الساداتي واسرائيل. ففي ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٨٠، قرر الحزب أن يحتفل برفع علم فلسطين على مدخل مقره بمدينة القاهرة، وأكد ابراهيم شكري «أن رفع العلم الفلسطيني في مقر حزب العمل الاشتراكي دعوة إلى كل الشعب المصري، لكي يرفع مليون علم لفلسطين في مواجهة علم واحد لاسرائيل رُفع على سفارتها في القاهرة»، وأعلن شكري أن هذا العلم سيظل مرفوعاً في حزب العمل الاشتراكي حتى ينتقل إلى مقر سفارة فلسطين في القاهرة. وبعد مرور عام على هذا الاجراء اتخذ الحزب قراراً بسحب تأييده لاتفاقيات كامب ديفيد، وقدم الحزب تفسيراً لهذا الموقف، منطلقاً من أنه قد غيّر موقفه حيال كامب ديفيد لأن اسرائيل أخلت بالتزاماتها، ولأن «اسرائيل ضمت رسمياً القدس الشرقية، ومستمرة في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة» (جريدة **الوطن** (الكويت)، ١٩٨١/٢/٢٨). وتـلا ذلك ترؤس ابراهيم شكري لوفد رسمي من الحزب دُعي للمشاركة في أعمال المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي انعقد في شهر نيسان (ابريل) ١٩٨١؛ حيث ألقى كلمة في المؤتمر كرر فيها إعلان موقف الحزب الجديد من الاتفاقية.

وعقب العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي (١٩٨١/٦/٧) تصاعدت غضبة الشعب المصري وقواه الوطنية، ومن ضمنها الحزب ورموزه، على اسرائيل، فأعلن ابراهيم شكري، في ندوة الحزب الاسبوعية، أنه قد «كفانا بيانات استنكار، فلن يردع اسرائيل إلا التضامن العربي»، وطالب بطرد سفير اسرائيل من مصر، وأن يشترك الجميع في مقاطعة بضائعها، كما أعلن عن أن الحزب سيقوم بتوجيه دعوة لكل قوى المعارضة في مصر، لعقد مؤتمر في مقر الحزب يتخذ موقفاً موحداً من اسرائيل «التي تعربد كما تشاء في المنطقة العربية دون رادع، لكي تعرف اسرائيل أن شعب مصر لن يكتفي بمجرد إصدار بيانات لشجب واستنكار سياستها، لأن ما تفعله هو إذلال للشعب المصري وللشعوب العربية... ونحن لا يمكن أن نقبل ذلك بأي حال من الأحوال» (جريدة **الشعب**، العدد ١١٢، ١٩٨١/٦/١٦، ص ٨).

وقد عقد بالفعل، بعد فترة وجيزة من هذه الدعوة في ٨١/٦/١٦، مؤتمراً حاشداً للقوى الوطنية المصرية حضرته قيادات من حزب العمل الاشتراكي وحزب التجمع الوطني، وحزب الجبهة الوطنية (تحت التأسيس)، وحزب الطليعة الوفدية (تحت التأسيس)، والحزب الوطني (تحت التأسيس)، والعديد من القوى السياسية الأخرى، كما عقدت دورة ثانية لهذا المؤتمر في أوائل شهر تموز (يوليو) المنصرم، أي قبل نحو شهر ونصف من الحملة الشاملة، كررت فيه القوى السياسية الوطنية المصرية، ومن ضمنها حزب العمل الاشتراكي، تنديدها بخطوات النظام الداخلية والخارجية، وهاجمت بحدة تصرفات السلطة التي أدت إلى افتعال أحداث الفتنة الطائفية في الزاوية الحمراء، كما أعلن فتحي رضوان، المناضل الوطني المعتقل الآن، أن الساعة قد حانت «لأن نخرج من هذه الاجتماعات المتتالية، إلى شيء يتجاوز حدود مصر، وينتقل إلى الأمة العربية لنخاطب شعوبها لا حكوماتها، ولنبين لها المصير الأسود الذي تدبره لها الولايات المتحدة الأميركية، وقوى الغرب مجتمعة، رغم تباين موقفها الظاهري. علينا أن نطرق الحديد وهو ساخن الآن، ونطالب الشعوب العربية جميعها بتكوين لجان ذات هدف واحد، وهو تحرير الأمة العربية من السيطرة الأميركية» (**المصدر نفسه**، العدد ١١٥، ١٩٨١/٧/٧، ص ٤).

## ثالثاً: جماعة «الاخوان المسلمون»

نشأت جماعة الاخوان في مدينة الاسماعيلية، عام ١٩٢٧، على يد الشيخ حسن البنا، الذي حرص، منذ بداية نشأتها، على أمرين: أولهما: التمويه على أهدافها الحقيقية لضمان سعة الانتشار وقوة التأثير.

«هل نحن طريقة صوفية؟!... جمعية خيرية؟! مؤسسة اجتماعية؟! حزب سياسي؟!... نحن دعوة القرآن الحق الشاملة، الجامعة... نحن نجمع بين كل خير» (أنور الجندي، **الاخوان المسلمون في ميزان الحق**، القاهرة: بلا تاريخ، ص ٤٢)؛ وثانيهما التحالف مع القصر وأحزاب الأقلية في مواجهة الحركة التقدمية والوطنية، مثلما حدث إبان انتفاضة الشعب في سنة ١٩٤٦، حينما شكلت جماعة الاخوان تنظيم اللجنة القومية، في تعارض مع التنظيم الثوري الديمقراطي للقوى الوطنية واليسارية المصرية، اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال.

بُني تنظيم الاخوان على نسق التنظيمات الحديدية التي تركز السلطة في أيدي حفنة محدودة من الكوادر (مكتب الارشاد)، يتزعمها المرشد العام، دون أن توازنها بتقاليد ديمقراطية موازية، وقد اتجهت قيادة الجماعة لخلق جهاز عسكري سري لدعم نفوذها السياسي في أوساط البورجوازية الصغيرة، والزراعية خاصة، وحينما كان هذا الجهاز يتضخم تضخماً سرطانياً، ويصل إلى درجة من القوة تدفع الجماعة إلى محاولة فرض مطالبها، كان الصدام أمراً حتمياً بينها وبين الأنظمة الحاكمة، ومن هنا شهدت الجماعة عدة مواقع دامية بينها وبين السلطات قبل ثورة ٢٣ (تموز) يوليو، ثم حاولت اغتيال عبدالناصر عام ١٩٥٤ بإطلاق الرصاص عليه في المنشية بالاسكندرية، فكان هذا أول صدام لها مع العهد الجديد، وتكرر الصدام بصورة حادة مرةً أخرى عام ١٩٦٥؛ حيث أُعدم عدد من قيادات الجماعة، وزُج بالآلاف من عناصرها في السجون.

وحينما استولى السادات على السلطة منفرداً في ١٥ مايو (أيار) ١٩٧١، عمد إلى الافراج عن الآلاف من معتقلي جماعة الاخوان، وأعاد لهم كافة حقوقهم وأموالهم المصادرة، وأعادهم جميعاً إلى وظائفهم، واستخدم جماعة الاخوان لتصفية حساباته مع الرئيس عبدالناصر والقوى التقدمية، فانطلقت عناصرها في أنحاء البلاد متهجمة على ما أسمته بعهد «الارهاب الأسود»، مدعيةً أن سنوات عبدالناصر كانت جميعها سنوات ظلام وديكتاتورية، وقعت مصر فيها تحت حكم الشيوعيين والاتحاد السوفياتي (!)(*)؛ وأيدت الجماعة كافة خطوات السادات التي أخرجت البلاد من معسكر التحرر والثورة وألقت به في أحضان الامبريالية الأميركية، واستطاعت، في فترة الهدنة بينها وبين النظام (والتي استمرت لعشر سنوات كاملات ١٩٧١ ــ ١٩٨١)، أن تعيد تشكيل صفوفها، وأن تسلح عناصرها مستندةً إلى حريات واسعة في الحركة والتنظيم ممنوحة لها من قبل النظام، وأيضاً إلى قدرات مادية هائلة أتاحتها لها علاقاتها التاريخية المشبوهة بالأوساط الرجعية العربية، وخاصة البترولية.

ثم دار الزمن دورته، وأصبحت جماعة الاخوان تشكل خطراً على النظام مما فرق بينهما، فأطماعها العميقة في السلطة، والتي نجحت طويلاً في التخفيف من مظاهرها، باتت واضحة للنظام، ومقلقة له في آن، ومن هنا حدث الصدام الأخير، الذي تُوِّج باعتقال عمر التلمساني، القائد الفعلي للجماعة، والمتحدث باسمها، ورئيس تحرير مجلتها «الدعوة»، التي صودرت أيضاً بأمر من السادات. وتجدر الإشارة إلى أن لأنور السادات علاقة قديمة بجماعة الاخوان، وبمرشدها الشيخ حسن البنا، أشار إليها في أكثر من خطاب له: وذكر في كتابه «البحث عن الذات» أنها ترجع إلى عام ١٩٤٠ (أنور السادات، **البحث عن الذات**، القاهرة: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٧٨، طبعة أولى، ص ٣٦).

---

* هذا نموذج لتقييمات الجماعة للمرحلة الناصرية، نقرأ هذا النص (**مجلة الدعوة**، العدد ٢٩، السنة السابعة والعشرون «٤٠٣»، غرة ذي القعدة ١٣٩٨ تشرين الأول ــ اكتوبر ١٩٧٨، ص ٢٧): «أي سوء، وفي أي ناحية لم يصب ذلك العهد [الناصري] كل أنواع الفساد والرشوة والاستغلال والأغلال على رؤوس الشعب صباً كوابل منهمر في يوم عاصف مطير؟! وها نحن اليوم نلعق المر، ونجني المصائب من عقابيل ذلك الحكم، ولا يزال فينا من لا يخجل من الادعاء أنه ناصري!!»؛ وكذلك نقرأ: «يجب التعرية الكاملة لشخصية جمال عبدالناصر التآمرية، والانهيار التام لنظامه، ودوره العميل ضد الاسلام وضد الحركة الاسلامية، وإدانة كل الذين شاركوه في تنفيذ هذا المخطط الاجرامي، الذي صنع مأساة أمة، وضيّع شعوباً، وحقق أحلام الصليبيين واليهود والشيوعيين!!!» (**المصدر نفسه**، ص ٤٩).

وتعود علاقة جماعة الأخوان بالقضية الفلسطينية إلى سنوات متقدمة، وبالذات إلى فترة الحرب التي وقعت بين العرب والصهاينة، قبيل تشكيل الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨.

لقد استثمرت الجماعة فرصة حرب فلسطين لتدريب عناصر جهازها السري الارهابي الخاص على السلاح، ولتخزين الذخيرة والمستلزمات العسكرية، ويؤكد أحمد حسين، زعيم حزب مصر الفتاة (الحزب الاشتراكي فيما بعد)، أن حرب فلسطين «أمدت جماعة الاخوان بفرصة ذهبية لحشد السلاح، والتمرن على استعماله بدعوى فلسطين... وكان لدى الاخوان كميات من السلاح جمعوها تحت ستار تجهيز المتطوعين إلى فلسطين، وهم يعدونها لإحداث انقلاب في مصر بالقوة» (أحمد حسين، **واحترقت القاهرة**، ص ٣١٢ ــ ٣١٥).

وتنطلق رؤية جماعة الاخوان للصراع العربي ــ الاسرائيلي من مفهوم «الأمة الاسلامية» الذي لايعترف بمفهوم «الأمة العربية»، ويعتبر أن «القوميين» جزء من معسكر الأعداء المكون، إضافةً لهم، من «العلمانيين والاشتراكيين والثوريين... العملاء»!! (نشأت التغلبي، «حوار مع عمر التلمساني»، **الحوادث** (بيروت)، العدد ١٢٠٥، كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص ٣٥ ــ ٣٧).

كما اعتبر الأخوان أن عدوهم الأساسي في الخارج، مثلث الأبعاد (الشيوعية الدولية، الرأسمالية الصليبية، اليهودية الصهيونية!!)، مع تركيز خاص على العداء للسوفيات (أسس الداء، وسبب البلاء، على حد وصف أحد زعماء الجماعة)، ومع تساهل في النظرة للمجتمع الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية التي «تتسم سياستها تجاه المسلمين بالعدل والانصاف»، على حد وصف مجلة الدعوة، الناطق الرسمي باسم الجماعة (مجلة **الدعوة** (القاهرة)، العدد ٣٣، السنة الثامنة والعشرون (٤٠٧) غرة ربيع الأول ١٣٩٩ هـ، شباط (فبراير) ١٩٧٩).

.وتختلط الصورة في موقف الجماعة من الكيان الصهيوني ولا تبين التخوم بين اليهودي والصهيوني... فكلاهما واحد، والموقف منهما، موقف أخلاقي ينبع من «طبيعة تكوين الخلق اليهودي» التي يحددها عمرالتلمساني على النحو التالي: «١ ــ المراوغة. ٢ ــ الابتزاز. ٣ ــ عدم الالتزام بالوعد. ٤ ــ الانتهازية. ٥ ــ الأوجه المتعددة في الموقف الواحد. ٦ ــ العنصرية المتعصبة. ٧ ــ الرغبة في تدمير العالم ليسودوا. ٨ ــ السعي بالوقيعة. ٩ ــ الأنانية والاثرة. ١٠ ــ النهب بكافة سبله. ١١ ــ القسوة المريعة في التنكيل بخصومهم. ١٢ ــ التضحية بكل القيم التي يعتز بها الناس في سبيل المال... إلى ما لا نهاية له مما يعرفه العالم كله عنهم!!» (**المصدر نفسه**، العدد ٤٨، السنة التاسعة والعشرون (٤٢٢)، أيار (مايو) ١٩٨٠، ص ٤).

وقد رفضت الجماعة على لسان زعيمها، عمر التلمساني، وثيقتي كامب ديفيد، رفضاً ليناً مهتمة بإبراز مبررات القلق بشأن مستقبل القدس الاسلامية باعتبارها أهم ملحوظاتهم على الاتفاقية: «أهم ما يجعلنا نقف على ما تم أن القدس قد أغفل شأنها، فلم يرد لها ولا لوضعها إشارة من قريب أو بعيد، مما يدعم قول بيغن انها عاصمة اسرائيل ما بقي اليهود. ما الذي يمكن أن يفسر به الناس هذا الموقف من القدس؟! أول قبلة اتجه إليها المسلمون؟ القدس التي أُسري إليها برسول الله صلى الله عليه وسلم، وعرج منها إلى السماء وما فوق السماء، وصلى فيها إماماً بالرسل والانبياء... ما كنا نظن أن يكون هذا حظها من الاتفاق، ونحسب أنه أمر لا يحوز رضا المسلمين... ونسأل الله مخلصين، أن يكون في عزم المسؤولين أن ينقذوها مشكورين مأجورين» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٩، السنة السابعة والعشرون (٤٠٣)، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٨، ص ٣).

والجدير بالذكر أن نقاط الانتقاد الأساسية التي وجهتها الجماعة للأوضاع في مصر، كانت مركّزة بشكل مكثف على أوضاع الفساد الأخلاقي الذي صاحب سياسة الانفتاح في السنوات الأخيرة دون أن تمس الجماعة الأساس الاقتصادي لها.

وهناك ملحوظة مهمة في هذا السياق، وهي التمايز في المواقف بين جماعة «الاخوان المسلمون»، وبين الجماعات والتنظيمات الدينية الأخرى كجماعة شباب محمد، وتنظيم الجهاد وغيرهما، فهذه الجماعات والتنظيمات ذات مواقف أكثر راديكالية من النظام، ومن الصلح الساداتي ـ الصهيوني، ومن الوجود الاميركي المكثف في بلادنا، وهي في مجمل مواقفها أقرب للخط الخميني، وتتبنى كثيراً من أطروحات الثورة الاسلامية في ايران.

كما تنبغي الاشارة أيضاً إلى موقف الكنيسة الأرثوذكسية المصرية من هذه القضية؛ فلقد اعلنت أنها تمنع أبناءها من زيارة القدس لأداء فريضة الحج إلا بعد عودة «دير السلطان» إلى الكنيسة المصرية، صاحبة الحق فيه، وعللت الكنيسة هذا القرار بأن «اسرائيل غير جادة في تطبيع العلاقات»، مدللة على ذلك بأن «الحكومة الاسرائيلية لم تنفذ حكم المحكمة الاسرائيلية الذي صدر في صالح أقباط مصر» برد الدير المصادر منذ عام ١٩٦٧، عقاباً على موقف مطران القدس، الانبا باسليوس، الذي رفض «مجاملة» الاسرائيليين وقت اقتحامهم للقدس عام ١٩٦٧، (جريدة **الشعب** (القاهرة)، العدد ٩٩، ١٩٨١/٣/١٧، ص ٩).

وكانت الكنيسة قد أعلنت رأيها برفض محاولات الشركات السياحية، لتنظيم رحلات للدير، باعتباره أمراً غير مرغوب فيه من قبل الكنيسة المصرية، كما لم تبارك بحماس زيارة السادات للقدس، ولا إجراءات التطبيع التالية لها.

وتبقى الإشارة إلى ان حملة الاعتقالات طالت أيضاً مجموعة «**الائتلاف الوطني**» المكونة من عناصر وطنية متعددة الاتجاهات والانتماءات، أبرزهم ممتاز نصار المحامي (معتقل) والدكتور صدقي سليمان، رئيس مجلس الوزراء الأسبق، ومحسن عبدالسلام الزيات، نائب رئيس الوزراء الأسبق (معتقل)، والدكتور محمود القاضي، نائب في مجلس الشعب سابقاً (معتقل)... الخ، وقد تشكل هذا الائتلاف في شهر شباط (فبراير) من العام الماضي وأصدر مجموعة من البيانات رفض خلالها التعامل «بأي صورة من الصور» مع كل وجود اسرائيلي في مصر، ذلك الوجود الذي يشكل خطراً على مصالح الفئات المتنورة من البورجوازية المجسدة سياسياً في هذا الائتلاف (مجلة **التضامن** (القاهرة)، العدد ٣٥، نيسان (ابريل) وأيار (مايو) ١٩٨٠، ص ٢٣).

**أحمد المصري**

# المسرح الفلسطيني في اعمال الدورة الثالثة للجنة الدائمة للمسرح العربي

اختُتمت ، يوم ١٦/٩/١٩٨١، اعمال الدورة الثالثة للجنة الدائمة للمسرح العربي، في مدينة تونس، والتي انجزت اعمالها، في مقر المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم المنبثقة عن جامعة الدول العربية، وشارك في اجتماعاتها وفد عن المسرح الفلسطيني، ممثل بالاخ مسؤول قسم المسرح في منظمة التحرير الفلسطينية، والاخ هارون هاشم رشيد، المندوب الدائم لمنظمة التحرير لدى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وإلى جانب م.ت.ف.، شاركت في اعمال الدورة، الدول العربية التالية: تونس، الجمهورية العربية السورية، الكويت، الجماهيرية الليبية، العراق، المملكة العربية السعودية، المملكة الاردنية الهاشمية، المملكة المغربية، قطر والبحرين، كما شارك مندوبون عن المنظمة العربية للثقافة والعلوم، وخبراء مسرحيون، من دول عربية متعددة.

## اللجنة الدائمة للمسرح العربي ومهامها

نشأت اللجنة الدائمة للمسرح العربي داخل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ وهي لجنة متخصصة في شؤون المسرح، في الوطن العربي، تُناط اعمالها التنفيذية بقسم الفنون، بإدارة الثقافة في المنظمة. وتقوم كل دولة من الدول الاعضاء بتسمية ممثلها في اللجنة، على ان يكون هذا الممثل هو المسؤول الأول عن النشاط المسرحي فيها، او من في مستواه.

وللجنة الحق في ان تستعين بمن تشاء، من الخبراء المتخصصين، بصفة دائمة او مؤقتة، حين تقتضي الحاجة. وهي تعقد اجتماعاتها سنوياً، في المرحلة الاولى من عملها. وفي كل دورة، تنتخب اللجنة من بين اعضائها رئيساً ونائباً للرئيس ومقرراً، ويكون الانتخاب بالاغلبية المطلقة. كما تُعنى اللجنة بشؤون المسرح، في الوطن العربي، بغية توفير الوسائل الكفيلة بتطوره وتقدّمه.

وتتلخّص المهام الاساسية المناطة باللجنة، بمتابعة الحركة المسرحية في الوطن العربي ووضع التقارير الدورية عنها، وبمتابعة العمل على توثيق النشاط المسرحي في البلاد العربية، وتوفير المعونات والخبرات الفنيـة للاقطار التي تفتقر إليها. كما تقوم بترجمة وتأليف ونشر، الدراسات المتخصّصـة عن المسرح، وبتسهيل تبادل الفرق العربية ودعمه وتنسيقه. ومن مهامها ايضاً، حماية الملكية الادبية والفنية، في نطاق الاقطار العربية، ومطالبة تلك الاقطار بسنّ تشريعاتها الخاصة بحمـاية هذه الملكية. ومنها ايضاً، دراسة الاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الادبية، تمهيداً لاشتراك الدول العربية، في إحدى هذه الاتفاقيات، اذا

تأكّدت مصلحتها في ذلك، صيانةً للملكية الادبية والفنية، على المستوى الدولي العام. كذلك تقع على عاتق اللجنة الدائمة للمسرح العربي، مهمة تشجيع البحوث المتصلة بالمسرح العربي وبتاريخه، ومهمة تنظيم الحلقات وعقد الندوات والمؤتمرات، لبحث مختلف جوانب الابداع الفني فيه، وبالتالي تشجيع الموهوبين على متابعة دراستهم، في مختلف فنون المسرح؛ وذلك بتوفير المنح والبعثات الدراسية لهم. كما أن اللجنة ترصد الجوائز والمكافآت، للأعمال التي تتفق مع اهدافها وكذلك تدعم المهرجانات المسرحية وتنظم إقامتها.

وقد جاء في النظام الاساسي للجنة الدائمة للمسرح العربي، ان على اللجنة تنظيم الدورات التدريبية، والرحلات الفنية التثقيفية، للعاملين في المسرح، والتعاون مع المعاهد والمراكز المعنية بشؤون المسرح، في الوطن العربي، بغية الافادة منها، في تحقيق اهداف اللجنة.

وتعمل اللجنة، ايضاً، على تنسيق البرامج والخطط العلمية والفنية، لمعاهد وكليات المسرح في الوطن العربي، بالتشاور مع الوزارات العربية المعنية، ومع اتحادات الجامعات العربية. كما عملت على قيام **الاتحاد العام للمسرح العربي ودعمه مالياً وفنياً.** ومن مهام اللجنة ايضاً، تبادل الدراسات والخبرات مع مراكز المسرح، في البلاد العربية والاجنبية، وتنسيق المشاركة العربية، في المهرجانات والندوات والمؤتمرات العالمية الخاصة بالمسرح.

## وقائع اعمال الدورة الثالثة

ابتدأت الدورة اعمالها، في العاشرة من صباح ١٤/٩/١٩٨١، بكلمة ألقاها الدكتور الطاهر قيقة، ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ثم تلاها انتخاب رئيس الدورة الثالثة؛ حيث اقترح الوفد الكويتي ان تكون الرئاسة للعراق، وثنّت البحرين مرشحة تونس للسكرتارية (المقرر)؛ بينما كان الوفد الليبي قد اقترح تونس للرئاسة، كونها البلد المضيف، إلا ان تونس وافقت على اقتراح البحرين، وتسلّم العراق رئاسة الدورة. وبدأت اعمال اللجنة بتلاوة مشروع جدول اعمال الدورة الثالثة الذي اشتمل على ثمان نقاط، وهي على التوالي:

١ ــ تقرير المنظمة عما تم تنفيـذه من توصيات اللجنة في دورتها الثانية.

٢ ــ الخطة الطويلة المدى للمنظمة، في اهداف الثقافة ومجالاتها.

٣ ــ الأوضاع الراهنة للمسرح العربي، من خلال التقارير التي تلقتها المنظمة العربية للمسرح.

٤ ــ مناقشة تقارير ثلاثة خبراء حول تقييم التجربة المسرحية، خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩، في ثلاثة أقطار عربية (سوريا، المغرب والعراق).

٥ ــ مشروعات المنظمة المتعلّقة بالمسرح، لدورة ١٩٨٢ و ١٩٨٣.

٦ ــ تقرير لجنة التحكيم في جائزة المسرح، التي خصصتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لأفضل نصٍّ مسرحي يعالج القضية الفلسطينية، في وضعها الراهن.

٧ ــ تحديد مكان انعقاد الدورة الرابعة للجنة الدائمة للمسرح العربي وموعده.

٨ ــ ما يستجدّ من مقترحات.

بعد تلاوة مشروع جدول الاعمال، تحدث الوفد الفلسطيني عن ضرورة إضافة نقطة واحدة، على جدول الاعمال، خاصة باتحاد المسرحيين العرب، معيداً إلى الاذهان ان هذه القضية سبق أن طرحت، منذ العام ١٩٧٦، ووُضـع لهذا الاتحاد العربي، مشروع نظام اساسي، ارسلت منه نسخ عديدة إلى الاقطار العربية ليضع كل قطر ملاحظاته عليه، ومن ثم، ليناقش على مستوى جماعي، لدى عقد المؤتمر التأسيسي، وفي اللقاءات والمؤتمرات المسرحية التي تسبق عقد المؤتمر، فضلاً عن انّ التحوّلات التي طـرأت على

المسرح، في الوطن العربي، كثيرة وبالغة الاهمية، منذ عام ١٩٧٦ وحتى يومنا هذا، ولا بد من العودة إلى تفاصيل هذا الموضوع، بشكل دقيق، متأنٍ وعميق، كي نستطيع الخروج بصيغة اولية، تغنيها وتطوّرها آراء المسرحيين العرب، غير الرسميين، الذين لم يتمكنوا من حضور لقائنا هذا، بحيث يشارك جميع المسرحيين برسم المهمة الملقاة على عاتق هذا الاتحاد، وبتحديد نمط العلاقة فيه والضوابط النقابية، التي سوف تمتلك قوة القانون لتسيير هذا الاتحاد على اسس ثابتة وصلبة، وتجعل منه، فعلاً، ممثلاً لجميع المسرحيين العرب، على اختلاف مشاربهم الفنية والايديولوجية.

وتقدّم كذلك الوفد السوري بمداخلة طويلة، حول ضرورة إضافة قضية اتحاد المسرحيين العرب، على جدول الاعمال، مشيراً إلى ان جميع اعضاء الوفود المشاركة، في الندوة الثالثة للمسرح العربي، هي وفود رسمية، اما الوفود الشعبية فلا تجد من يمثّلها، في هذه الاجتماعات. ولا بد لهؤلاء الفنانين من ممثلين هنا، يوصلون لنا همومهم التي هي، ولا شك، جزء من همومنا جميعاً، بلا استثناء، وذلك حتى نجد الحلول المناسبة، ونشق الطريق الصعبة، امام حركتنا المسرحية.

ولم تلق هذه الدعوات، التي تقدّم بها الوفدان: الفلسطيني والسوري، استجابة، لدى الوفود العربية المشاركة، باستثناء ليبيا، وبقيت قضية اتحاد المسرحيين العرب، خارج جدول اعمال اللجنة، إلا انه تم الاتفاق على ان تعقد اللجنة التحضيرية للاتحاد اجتماعها القادم في مدينة بغداد، خلال شهر نيسان (ابريل) من عام ١٩٨٢. وتجدر الاشارة إلى أنه سبق وحدّد موعد لهذه اللجنة، إلا انها لم تستطع الايفاء بالغرض، ونأمل الآن، ان يتم الاجتماع القادم، ليتسنّى لنا العمل على الاسراع بتنفيذ هذه المهمة الملحّة.

ولدى الانتهاء من مناقشة موضوعة اتحاد المسرحيين العرب، تمّ إقرار مشروع جدول الاعمال، فانتقل رئيس اللجنة إلى النقطة الثانية، والخاصة بتقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الذي تلته السيدة ريتا عوض، الخبيرة لدى المنظمة، معتمدة على ما وصلها من تقارير الدول العربية، المعنية بتنفيذ توصيات الدورة الثانية، للجنة الدائمة للمسرح العربي.

والجدير بالذكر انه، بعد الانتهاء من أعمال الدورة الثالثة للجنة، أصبح معظم التوصيات توصيات من جديد. إلا ان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استطاعت ان تقدّم الدعم التقني، للمسرح الفلسطيني، في اعقاب إدراج توصية خاصة بذلك، في اعمال الدورة الثانية. فقد ارسلت المنظمة للمسرح الفلسطيني، وعن طريق دائرة الاعلام والثقافة، أجهزة «صوت وإضاءة» بمبلغ قدره خمسة وعشرون الف دولار اميركي، ووجه الأخ ممثل المسرح الفلسطيني الشكر للمنظمة على هذا الدعم الذي من شأنه ان يدفع الحركة المسرحية اشواطاً إلى الأمام.

## أحداث هامة في الاجتماعات

وبعدما انهت اللجنة اعمالها، تلا مقرر الدورة قرار لجنة التحكيم، الخاص بالجائزة التي تمنحها المنظمة لأفضل عمل مسرحي، يعالج القضية الفلسطينية. وجاء في القرار، ان اللجنة قررت حجب الجائزة هذه المرة، ومضاعفتها، في المرة القادمة، نظراً لأن الاعمال التي قُدِّمت، لم تكن في المستوى الذي يمكن معه ان تتبنّى المنظمة العربية للمسرح، اياً من الاعمال المقدّمة للمسابقة. واشتمل القرار على صيغ هجومية لاذعة، للاعمال التي قرأتها، وصاغت بالتالي تقريرها التقييمي لها. وتجدر الاشارة إلى ان هيئة التحكيم تشكّلت من الدكتور محمد يوسف نجم (فلسطين)، عبد الكريم برشيد (المغرب)، رياض عصمت ــ متغيّب ــ (سوريا)، ومزاحم عباس (العراق)؛ علماً، ان بين الاعمال المشاركة، في المسابقة، اعمال لكتاب مسرحيين معروفين، فضلاً عن انه دار، في كواليس الاجتماع، ان هنالك مسرحيتين تستأهلان الجائزة: واحدة للشاعر الفلسطيني المعروف، هارون هاشم رشيد، والاخرى، للكاتب والمخرج المسرحي المصري، رؤوف مسعد، إلا ان اللجنة المحكمة وضعت الجميع في سلة واحدة. وتجدر الاشارة إلى ان عدد المسرحيات التي وصلت للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كانت ثماني وعشرين مسرحية.

وهنالك حدث هام آخر، في اجتماعات اللجنة الدائمة للمسرح العربي، وهو الرسالة التي قدّمها السيد رؤوف مسعد باسم المسرحيين الوطنيين المصريين، وقد تأخر البتّ بموضوع تلاوتها، خلال اعمال اللجنة، مما دعا الوفد الفلسطيني إلى الطلب المباشر، من رئيس الدورة، ان تُقرأ الرسالة المعنية، وتمّ ذلك، حيث دُعي رؤوف مسعد لقراءة الرسالة بنفسه. وقد تضمّنت الرسالة موقفاً صريحاً من صفقة كامب ديفيد الخيانية والغزو الثقافي الصهيوني لمصر، كذلك اكدت انتماء الشعب المصري إلى الامة العربية، تراثاً وثقافة ومستقبلاً.

هذا، وقد اختتمت الدورة اعمالها، بعد ان اقرّت مكان عقد الدورة الرابعة، للجنة الدائمة للمسرح العربي وتاريخه. وقد وقع الاختيار على مدينة طنجة، في المملكة المغربية، وذلك في خريف العام ١٩٨٢.

**عمر صبري كتمتو**

# مراجعات

*The Middle East and the United States;* Ed. by Haim Shaked and Itmar Rabinvich

The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University

New Brunswick (USA) and London (UK): Transaction Books, 19, 420 p.

(الشرق الأوسط والولايات المتحدة)

كتاب «الشرق الاوسط والولايات المتحدة»، هو حصيلة الأبحاث المقدمة للحلقة الدراسية العالمية التي عقدها مركز شيلوح، ومركز الدراسات الاستراتيجية الاسرائيليين، في جامعة تل ــ أبيب، في آذار (مارس) ١٩٧٨. وقد قام بإعداد الكتاب وقدّم له اثنان، شاركا في الحلقة، هما حاييم شاكد واتامار رابينوفيش.

يقع الكتاب في ٤٢٠ صفحة، مقسّمة إلى مقدمة وسبعة فصول، كل فصل منها يحتوي على ما لا يقل عن دراستين. وتتناول الفصول جوانب متعددة: فهي تتناول العلاقة بين الشرق الاوسط والولايات المتحدة، وتبدأ بتاريخ الاهتمام الاميركي بهذه المنطقة وتطوره، وتعرج على الوضع المحلي والدولي، ومدى تأثيرهما على هذه العلاقة، وتنتهي بمحاولة استقراء حدود هذه العلاقة وأفقها.

ورغم أن الحلقة درست علاقة الشرق الاوسط بالولايات المتحدة، إلا أن جلّ اهتمام الأوراق انصبّ على الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وعلى تأثيره في تلك العلاقة وتأثره بها.

بعد المقدّمة التي نجح كاتباها في رسم صورة متكاملة ومقتضبة للإطار العام لموضوعات الندوة، دون الخوض في تفاصيلها، واستطاعا أن يقنعا القارىء بضرورة التقسيم الذي وضعاه للدراسات وصحته، يبدأ الفصل الاول ــ إذا جاز القول ــ بإلقاء الضوء على خلفيات الوجود الاميركي في المنطقة وتطوّره، من خلال رصد انتقال المنطقة، من تحت السيطرة البريطانية الفرنسية المباشرة، إلى النفوذ الاميركي، وتعدد أشكال الوجود الاستعماري وقنواته منذ بدء هذا النفوذ.

وتجمع ورقتا هذا الفصل على أن جذور التواجد الأميركي تعود إلى ما بعد انتهاء الحرب الكونية الثانية. وتركّز ورقة «ولفريدناب» على الوضع الراهن، وبخاصة على الوضع الذي استجد بعد سقوط نظام الشاه، وما أدى إليه ذلك من تطوّر في العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل، وانعكاس هذا التطور على علاقات الولايات المتحدة بالمنطقة ودورها فيها. وبالقدر ذاته، تولي الورقة اهتماماً للتطورات التي طرأت على الوضع المصري، وبالتحديد بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر)، وزيارة السادات إلى القدس، وتأثير كل ذلك على سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.

ويتناول الفصل الثاني «صياغة السياسات الاميركية». وتحدد الدراسة الأولى، في هذا الفصل، اربعة اهداف رئيسية للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط هي:

١ ــ تقليص النفوذ الروسي في المنطقة، او الحفاظ عليه في حيز يمكن التحكم به.

٢ ــ الاحتفاظ بمنافذ اقتصادية للنفط العربي، وبكميات متزايدة.

٣ ــ حماية الحدود الاسرائيلية (رغم أن الحدود الاسرائيلية لاتزال حتى الآن غير محددة).

٤ ــ الوصول إلى تسوية **ديفاكتو** (الاعتراف بالأمر الواقع)، او **ديجوري** (الاعتراف القانوني) للصراع العربي ــ الاسرائيلي.

أما الورقة الثانية، وهي من إعداد برنارد رايش، فهي تعالج الاهتمامات الاميركية بالشرق الأوسط، في جوانبها المختلفة: السياسية، والاستراتيجية، و«الثقافية». ويركّز رايش كثيراً على منطقة الخليج والجزيرة العربية، لكونها المدخل الأهم الذي نفذت منه واشنطن إلى الشرق الأوسط. ولكنه لا يغفل منطقة الصراع المباشر (اسرائيل ودول المواجهة).

وفي سياق العرض، يفصح الكاتب اكثر من مرة عن تطابق المصالح الأميركية ــ الاسرائيلية، لكنه يضطر، بين حين وآخر، إلى الكشف عن بعض جوانب الاختلاف، خصوصاً، عندما يصل الموضوع إلى الحديث عن النفط والمسائل الاقتصادية. فعندها تجد الولايات المتحدة، كما يرى رايش، نفسها امام خيارات صعبة، لكنها كانت دائماً تختار الوقوف إلى جانب اسرائيل، حتى لو ادّى ذلك إلى إرباك علاقاتها العربية. لكن رايش غير واثق من استمرار السياسة الأميركية على النسق نفسه، ولذلك يحذر من ان: «المصالح الأميركية اصبحت اليوم معقّدة جداً، وأن تحقيق الاهتمامات الاميركية لم يعد مسألة مصاغة بشكل دقيق، مما يوقعها في اغلب الأوقات في تناقض».

ويضيف رايش قائلاً: إن «الحاجة إلى وضع حد لطبيعة التناقضات في المصالح الاميركية، هي اليوم التحدي الاكبر الذي يواجه السياسة الاميركية في الشرق الاوسط».

ثم ينتهي الفصل بدراسة ستيفن شبيغل حول «فهم كارتر للنزاع العربي ــ الاسرائيلي». ومنذ البداية، يأخذ الكاتب على الادارة الاميركية، في عهد كارتر، «عدم تعاطفها مع اسرائيل». ويدخل شبيغل في تفاصيل دقيقة بشأن الاتجاهات المختلفة داخل الادارة الاميركية، لكي يقنع القارىء بعدم اندفاع هذه الإدارة، بالمستوى المطلوب، لصالح اسرائيل في صراعها مع العرب. وينهي دراسته بالاشارة إلى تصادم السياسات الاسرائيلية مع سياسات الولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق يعتبر شبيغل أن إدارة كارتر لم تكن متفاعلة إيجابياً مع زيارة السادات للقدس. وعليه فهو يحذر من أنه إذا استمرت الحالة على ما هي عليه: «فإن النتائج ستكون وخيمة على المصالح الاميركية، وعلى إدارة كارتر، وعلى السلم العربي ــ الاسرائيلي».

ويتناول الفصل الثالث، الاطار العالمي، الذي يؤثر في هذه العلاقة. وتعالج الدراسة الأولى، وهي من إعداد اودو شتاينباخ، علاقات الولايات المتحدة بدول السوق الاوروبية المشتركة في العالم العربي، ومدى ما تنطوي عليه هذه العلاقة من تنافس.

يمهّد شتاينباخ لعلاقة اوروبا الغربية بالشرق الأوسط، من خلال مقدمة تاريخية تتناول الأوجه المختلفة لهذه العلاقة وجوانب تطوّرها، ويسير بها حتى يصل إلى الحوار العربي ــ الاوروبي الذي تبلورت فكرته في العام ١٩٧٣، بعد الطفرة في اسعار النفط. وهو يرى أن «التطوّر الايجابي» في العلاقة الاوروبية ــ العربية اثار استياء الولايات المتحدة «التي لم تنظر قط، بروح إيجابية، لدور دول السوق الاوروبية المشتركة النشط في الشرق الاوسط» ويصل الأمر بالمؤلف إلى القول: إن «الاستعدادات للحوار العربي ــ الاوروبي ادّت إلى تحفظ شديد من قبل الولايات المتحدة على السياسة الاوروبية في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط. ثم يستطرد المؤلّف في إبراز بعض جوانب الخلاف الاميركي ــ الاوروبي، لكن ذلك لا يمنعه من رؤية «المصالح المشتركة»، بين اوروبا والولايات المتحدة في هذه المنطقة. والقول: انه بدون «الولايات المتحدة لن يكون في الوسع إنجاز المهمات في البحر المتوسط».

وفي هذا الفصل، بل في الكتاب كله، توجد دراسة متميزة اعدها يآكوف رؤى، وهي تتناول: «الدور الأميركي في الشرق الأوسط، من وجهة نظر الاتحاد السوفياتي». وقد اعتمدت الدراسة اساساً، على المصادر السوفياتية، صحفاً كانت، ام دراسات، ام تصريحات للمسؤولين.وهي ترى ان «هناك ضعفاً في السياسة الأميركية»، مهما حاولت تحجيم التأثير السوفياتي المتزايد، بفعل علاقاته مع «حركات التحرر».

وتبحث الدراسة المذكورة في اهتمام الاتحاد السوفياتي بالوجود العسكري الأميركي في هذه المنطقة، وفي مدى تأثيره على العلاقات بين البلدين، في إطار الصراعات الدولية والاستراتيجية القائمة بينهما. وتركّز كثيراً على سياسة الطرفين إزاء الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وعلى مبادرة كل منهما للوصول إلى حل سلمي لذلك الصراع، وموقف كل منهما من مبادرات الطرف الآخر.

أما الفصل الرابع، فيركّز على الوضع المحلي، او بالاحرى على الاطار المحلي وتأثيره على السياسة الأميركية وعلاقتها بالشرق الأوسط. ويحتوي على ثلاث دراسات: الأولى، عن علاقات الولايات المتحدة الأميركية بإيران وتركيا؛ والثانية، بعنوان تحدي التعددية: الولايات المتحدة ونظام العلاقات العربية الداخلية ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧؛ والثالثة، حول العلاقات الليبية الأميركية.

وابرز هذه الدراسات واكثرها اهمية، هي الدراسة الثانية؛ حيث يحاول مؤلفها، إتامار رابينوفيش، رسم صورة شاملة للواقع العربي، مشيراً إلى طبيعته الخاصة، من حيث كونه خاضعاً للتجزئة راهناً، لكنه ليس كذلك من حيث التاريخ والافق.

يتناول كاتب هذه الدراسة، في جزء منها، التطوّر التاريخي الذي ادى إلى واقع التجزئة الراهن، بدءاً من انتهاء الحرب الكونية الثانية؛ ويعالج، بشيء من التفصيل، العلاقات العربية ــ الاسرائيلية، منذ إقامة الكيان الصهيوني، وتأثيرات ذلك على حركة التحرير الفلسطينية، سواء في مراحلها الاولى، او بعد تشكّل منظمة التحرير، والموقع الذي احتله في نطاق العلاقات العربية الداخلية، او العربية ــ الدولية.

وفي هذا الاطار، يعالج المؤلف مشروعات التسوية ومواقف الدول العربية المتباينة منها.

ويتناول الفصل الخامس من الكتاب، الجانب الاقتصادي، ويركّز على النفط في نطاق العلاقات الأميركية ــ العربية، وتأثيره على الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وانعكاس ذلك على السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط.

يتمحور النقاش حول فترة السبعينات.والجديد في هذا المجال هو ما حاول غاد غيلبر أن يعالجه، عندما ناقش مدى اعتماد الاقتصاد الأميركي على النفط العربي، ودرجة اعتماد العرب اقتصادياً على الولايات المتحدة. والنتيجة التي توصل إليها هي: «ان الاقتصاد الأميركي لن يستطيع أن يعمل على نحو صحي دون وارداته من النفط العربي. بينما الاقتصاد العربي، بما في ذلك السعودية، إذا حرم من علاقاته مع الولايات المتحدة، سيدمّر جزئياً فقط، وليس على نحو خطير».

هذه النتيجة، يصل إليها المؤلّف على ضوء معطيات اقتصادية، تبدو متماسكة ومتينة وغنية بالمعلومات وبالارقام؛ ولكنها بحاجة إلى مناقشة جادة وبعيدة عن الانفعال.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الدراسة الثانية، في هذا الفصل، لا تذهب إلى ما ذهبت إليه دراسة رؤى، بل تخلص إلى نتائج متناقضة مع استنتاجاته.

وفي الكتاب فصل خاص يتناول العلاقات القائمة بين «القاهرة وواشنطن».وتعالج دراسته «إعادة رسم السياسة المصرية نحو الولايات المتحدة ــ العوامل والظروف التي صنعت القرار».

وتتناول هذه الدراسة الجوانب المختلفة التي ادت إلى هذا القرار، وتحصرها في ثلاثة اسباب اساسية هي: الصراع العربي ــ الاسرائيلي، الاقتصاد المصري، والوضع الاستراتيجي.

وتعود الدراسة، في تشخيصها للعوامل، إلى مطلع السبعينات، بعد وفاة عبد الناصر، واستلام السادات الحكم.

وفي هذا الكتاب، دراسة متميزة اخرى، ولعلها الأولى من نوعها، هي دراسة سياسية للرؤية المصرية للولايات المتحدة، من خلال رسومات الكاريكاتير. وهذه الدراسة هي عبارة عن رسومات للفنان المصري صلاح جاهين نُشرت في جريدة الأهرام، في الفترة ما بين ٢ آذار (مارس) ١٩٦٢ و ٢٠ آذار (مارس) ١٩٧٨.

وهذه الفترة في غاية الأهمية، بالنسبة للسياسة المصرية؛ حيث انها شهدت حربين مع اسرائيل، وعرفت نهاية مرحلة عبد الناصر، وسيادة نهج السادات. واكثر من ذلك، عاشت الزيارة التي قام بها هذا الأخير إلى اسرائيل.

وهناك رصد دقيق للرسومات، او محاولة مهمة لقراءة هذه الرسومات لا يقلل من اهميتها اختلافنا معها في النتائج.

وينتهي هذا الفصل بدراسة عن الانفتاح المصري، وتأثيراته على العلاقات المصرية ـ الاميركية. واهم ما في هذا الفصل هو تحديده للعوامل التي تصنع القرار المصري، وهي:

١ ـ «السياسة تجاه الدولتين العظميين، والعلاقات معهما.

٢ ـ السياسة تجاه اسرائيل، وبناءً عليه، العلاقة مع العرب.

٣ ـ السياسات الداخلية واشكال تنظيمها؛ وهي نطاق يحدد تخطيط السياسة في مصر.

٤ ـ تنظيم الاقتصاد الوطني وعلاقته بالتمويل الخارجي».

وفي هذا الفصل ايضاً، استعراض مسهب يتناول تطوّر الاقتصاد المصري، منذ ثورة ١٩٥٢، والمراحل التي عرضها، مع توسّع في مرحلة الانفتاح التي بدأت مع مجيء السادات إلى السلطة.

اما الفصل الأخير في هذا الكتاب فيتناول: «الجوانب الاستراتيجية والشرعية» عبر دراستين: الأولى، حول الانعكاسات السياسية والاستراتيجية لاتفاقية الدفاع الأميركية ـ الاسرائيلية؛ والثانية، حول «الضمانات الدولية والصراع في الشرق الأوسط».

□ □ □

بعد هذا العرض لمجمل فصول هذا الكتاب نرى أنه من الصعب الخروج بحكم واحد على كتاب من هذا الطراز. فهو ليس من تأليف شخص واحد، او عدة اشخاص مجتمعين، وإنما يتشكّل من ابحاث اعدتها مجموعة من المختصين، تحت عنوان واسع وعريض. ولذلك، تتباين مستويات الدراسات؛ وهذا شيء طبيعي ومتوقع. واكثر من ذلك هناك الموضوع ذاته والذي جرت مناقشته من اوجه عدة: اقتصادية وسياسية واستراتيجية. كما أن تشعّب الموضوعات، وحصر بعضها في دراسات قصيرة ومقتضبة، هو الآخر امر يعقد إمكانية الوصول إلى تقييم حاسم وواضح المعالم للكتاب.

بعيداً عن ذلك، ينبغي القول: ان الكتاب غني بالمعلومات، بعضها علني والآخر له طابع سري، وقد حصل المؤلف عليه بحكم موقعه، وباجتهاده الخاص. لكن ذلك لا يمنعنا من القول: ان معالجة بعض الموضوعات مثل: «النفط والاقتصاد» وتأثيرهما على العلاقات، قد سقطت في التكرار وان هناك دراسات صدرت بالعربية والانكليزية اكثر عمقاً منها واكثر شمولية.

وعلى الرغم من أن الحلقة عقدت بعد زيارة السادات إلى القدس، وبعد انعقاد قمة بغداد. فإنها

لم تستطع أن تنظر بعين ثاقبة إلى الواقع العربي، ولا إلى الواقع الاسرائيلي. ولم تضع الملامح الأولى لاحتمالات التطوّرات اللاحقة، وانعكاساتها على الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

عقدت الندوة في اسرائيل، وكان موضوعها الشرق الأوسط والولايات المتحدة. ومعظم الأوراق من إعداد يهود اسرائيليين. ومع ذلك، ليس هناك سوى دراسة يتيمة ذات طابع توثيقي اكثر منه تحليلي، حول العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية. وبالتالي فهي تفتقر إلى المعلومات، وتتسم بندرة التحليل حول هذا الموضوع.

ثم ان بعض الموضوعات قد أُقحِمت على الكتاب بشكل مفتعل، كموضوع العلاقات الأميركية ــ الليبية، التي، على الرغم من اهميتها، لا تفوق العلاقات الأميركية ــ السعودية، على سبيل المثال.

واخيراً، ينبغي القول ان هذه الحلقة الدراسية قد تحاشت معالجة الصراع العربي ــ الاسرائيلي من خلال قطبية الرئيسيين: اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، رغم انهما من اهم العناصر في الصراع، ومن اكثر العوامل تأثيراً في خطوط سيره واتجاهها

عرض ونقد : **عبيدلي عبيدلي**

**د. ماهر الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩ـ١٩٢٨**
**بيروت: دار ابن خلدون**
**الطبعة الأولى ١٩٨٠، ٣٠٢ صفحات**

لخص الدكتور ماهر الشريف، في الصفحات الست الاخيرة من كتابه، ما أراد أن يقوله حول موقف الاممية الشيوعية تجاه القضية الفلسطينية، في تلك الفترة الزمنية المحددة، في سبع نقاط من الاستنتاجات العامة، ركز فيها على قضيتين أساسيتين: الأولى منهما هي المهام التي كانت الأممية الشيوعية ترمي الى انجازها، وموقف الأممية العام تجاه أبرز قضايا العشرينات، وهي المسألة القومية والكولونيالية التي كانت قضية فلسطين تندرج في اطارها؛ والثانية تتمثل في مدى نجاح الفرع الفلسطيني للأممية الشيوعية: «الحزب الشيوعي في فلسطين»، في تطبيق الشعارات العامة التي طرحتها الأممية الشيوعية وتكييفها على الظروف الخاصة التي كانت تسود فلسطين، وتأكيد الكاتب على أن هذا الحزب قد عاني من انحرافات واعترى نشاطاته ضعف واضح نتيجة أسباب تقع في المقدمة منها خصوصية نشأته.

وفي مقدمة الكتاب الذي كان في الأصل رسالة لنيل درجة دكتوراه الحلقة الثالثة في التاريخ المعاصر، أوضح الدكتور الشريف أنه سيحاول، في دراسته، «تحليل المواقف الرسمية التي اتخذتها الأممية الشيوعية، طوال مرحلة وجودها، تجاه القضية الفلسطينية»، وأخذ على عاتقه «كشف الروابط التي كانت تقوم بين الأممية الشيوعية وفلسطين». وفي ضوء ذلك، حدد اشكالية البحث بصيغة التساؤل التالية: «كيف كان يتم تطبيق السياسة العامة للأممية الشيوعية تجاه المسألة القومية والكولونيالية على الظروف السياسية والاجتماعية الملموسة التي كانت تسود في فلسطين؟..» وتوصل الى أن ذلك يقتضي أن يسير بحثه في اتجاهين متداخلين، فقد قال: «نستعرض مواقف الأممية الشيوعية تجاه القضية الفلسطينية أولاً، ونستكشف مراحل العملية التاريخية التي أدت الى ولادة الفرع الفلسطيني للأممية الشيوعية ونحلل اسلوبه في تطبيق السياسة العامة على ظروف فلسطين ثانياً».

وما بين المقدمة والاستنتاجات العامة قدم الدكتور الشريف، في فصول كتابه الثمانية، وبالاستناد الى عدد ضخم من مصادر البحث، التي تشكل مطبوعات ودوريات الأممية الشيوعية والاممية النقابية الحمراء أبرزها، قدم معلومات تفصيلية عن مواقف الأممية الشيوعية والشعارات التي رفعتها في تلك الفترة الزمنية المحددة. وقدم صورة متكاملة عن مراحل ظهور الحركة الشيوعية في فلسطين وتطورها، منذ بداياتها حتى اعلان «الحزب الشيوعي في فلسطين»، والنضال الحاسم في سبيل «تعريبه»، ثم مواقفه من الحركة القومية العربية في فلسطين وعلاقاته وتأثيره في النضال الثوري في كل من مصر وسوريا بعد ذلك.

ذلك هو عرض سريع مبتسر لتوجهات الكتاب الرئيسية يبدو منه بجلاء أن موقف الأممية الشيوعية

تجاه المسألة القومية والكولونيالية بشكل عام، وخصوصية نشأة الحزب الشيوعي في فلسطين، تلك النشأة التي انعكست سلباً في تطبيقه الشعارات التي رفعتها الأممية الشيوعية، هما قضيتان مركزيتان في الكتاب.

فحول أية مسائل تجلّى موقف الأممية الشيوعية تجاه القضية الفلسطينية؟ يجيب الكتاب على هذا السؤال مستنداً الى واقع تطور القضية الفلسطينية والقوى التي لعبت، في تلك الفترة الزمنية المحددة، أدواراً أساسية في ذلك التطور. فالحركة الصهيونية، كحركة رجعية ذات ارتباطات بالامبريالية البريطانية وذات أهداف كولونيالية استيطانية في فلسطين، كانت احدى تلك القوى. وشكلت الحركة القومية العربية في فلسطين قوة أساسية لعب الموقف منها دوراً هاماً في تطور عملية بناء الحزب الشيوعي الفلسطيني التاريخية. وكصلة ما بين الأممية الشيوعية وفلسطين يأتي الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي أنيط به تطبيق شعارات الأممية، ليشكل، في مراحل بنائه وشروط الاعتراف به من قبل الأممية الشيوعية، مسألة كان لهذه الأممية منها موقفاً واضحاً محدداً تجلى في موقفها من قضية «تعريب» الحزب.

## موقف الأممية الشيوعية من الصهيونية
## وأثره على عملية بناء الحزب الشيوعي في فلسطين

لقد كان موقف الأممية الشيوعية من الحركة الصهيونية ادانة صريحة ثابتة. وقد جاء نشوء هذه الحركة في أوروبا، ووجود الجسم الأساسي اليهودي في روسيا، ليضعا الصهيونية في مواجهة مباشرة مع الحركة العمالية العالمية وليكونا السبب وراء بلورة موقف مبكر منها. فأدان لينين، كأبرز قادة الحركة العمالية العالمية، الحركة الصهيونية وفنّد اطروحاتها باعتبارها «عقيدة تخدم مصالح البورجوازية اليهودية المتحالفة مع الامبريالية». وقد جاءت هذه الادانة قبل أن يتبلور المشروع الصهيوني في فلسطين. وبعد تأسيسها، ثابرت الأممية الشيوعية على نهج الادانة هذا، بل صعدت من مستواه مع بدء تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين باعتباره «فكرة طوباوية بورجوازية صغيرة ورجعية، تحرف أنظار الكادحين اليهود عن الصراع الطبقي» ولأنها «وبحجة اقامة دولة يهودية في هذا البلد، الذي يشكل اليهود فيه أقلية ضئيلة، قد قدمت السكان الأصليين من الكادحين العرب قرباناً للاستغلال الانكليزي» (اضافة «فرومكينا» حسب اقتطاف الدكتور الشريف عن المؤتمرات العالمية الأربعة الأولى للأممية الشيوعية).

ان ادانة الحركة الصهيونية، ومشروعها في وقت لاحق، تلك التي تكرست حتى قبل المؤتمر التأسيسي للأممية الشيوعية واستمرت بعد تأسيسها كموقف ثابت لها، قد تم تبنيه من قبل الفرع الفلسطيني للأممية الشيوعية، ولكن الأهم من ذلك، وهذا ما اقتضى توضيحه جزءاً غير قليل من كتاب الدكتور الشريف، هو أن اعتراف الأممية الشيوعية بالفرع الفلسطيني لها لم يتحقق الا بعد أن تحرر أعضاؤه من أوهام «الصهيونية البروليتارية»، وبعد ادراكهم التناقض الجذري بين الصهيونية والاشتراكية. لذلك فإن ادانة الحركة الصهيونية ومشروعها في فلسطين لم تشكل موقفاً للأممية الشيوعية واجه صعوبة في الترجمة من قبل الفرع الفلسطيني لها، غير انه كان موقفاً للأممية الشيوعية له أثره الحاسم في عملية التطور التي أدت إلى ولادة الحزب الشيوعي في فلسطين. والحزب الشيوعي في فلسطين، الذي انبثق في تموز (يوليو) ١٩٢٣ وجرى الاعتراف به رسمياً من قبل الأممية الشيوعية في شباط (فبراير) ١٩٢٤، قد جاء نتاج عدة عمليات تمايز وتحول في صفوف المجموعة الصهيونية العمالية (بوعالي تسيون) التي ترجع جذورها الى الجناح الصهيوني في الحركة العمالية في روسيا القيصرية، وبشكل أساسي الى مجموعة البوعالي تسيون الروسي بقيادة بير بوروشوف الذي يعتبر الأب الروحي للصهيونية الاشتراكية والذي كان ينادي بضرورة النضال في سبيل تحقيق «الاستقلال الاقليمي للشعب اليهودي في فلسطين» على قاعدة فهم مقصود للمسألة اليهودية يرتكز على اعتبار التركيبة الاجتماعية اليهودية تركيبة «غير طبيعية»، وان «الهجرة المنظمة» الى فلسطين هي التي توفر امكانية تحقيق التركيبة الاجتماعية «الطبيعية» وتسمح لجماهير اليهود المهاجرة بالنفاذ الى مرافق الانتاج الأساسية لاقتصاد البلد المتخلف.

ان تقديم صورة واضحة عن نشوء وتطور الحركة العمالية اليهودية في روسيا التي تمثلت في «البوند»

و «البوعـالي تسيون»، والأخيرة بشكل خاص، قد جاء في كتاب الدكتور الشريف مقدمة ضرورية لدراسة نشوء وتطور الحركة العمالية اليهودية في فلسطين، التي ولد منها الحزب الشيوعي في فلسطين، ولفهم توجهاتها وأهدافها. اذ أن الحركة العمالية اليهودية في فلسطين تشكل استمراراً لتلك التي كانت في روسيا ومجموعة البوعـالي تسيون (البوروشوفي) بشكل خاص. فحزب «البوعالي تسيون الفلسطيني» الذي عقد مؤتمره التأسيسي عام ١٩٠٦ قد تشكل على أثر الموجة الثانية من الهجرة «مجموعة هومل». وقد رفع شعاري «احتلال الأرض» و «احتلال العمل» مكرساً بذلك عاملاً هاماً حال دون تطوير علاقات نضالية مشتركة بين العمال العرب واليهود. ولقد كشف مؤتمره الذي عقد في يافا، عام ١٩١٠، عن توجهات سياسية تهدف الى «اقامة تجمع يهودي في فلسطين قائم في بلده وسيد مصيره» والى «تقوية مواقع العامل اليهودي في فلسطين والعمل على ازدهاره وزيادة عدده»؛ وهذا مايشير بوضوح الى توجهات «الحـركة العمالية اليهودية» في فلسطين منذ تلك البداية.

غير أن اتجاهين متعارضين قد ظهرا في اللجنة المركزية للبوعالي تسيون منذ مؤتمره التأسيسي، أحدهما يساري (اتجاه روستوف) والآخر يميني بقيادة «بن غوريون». ولعبت قضايا من نوع: وحدة الحركة العمالية، والعلاقة مع مجموعات البوعالي تسيون في العالم، وقضية اللغة، وقضية العلاقة مع العمال العرب، دوراً أساسياً في بلورة اتجاهات متناقضة في «البوعالي تسيون». وقد استطاعت هذه التناقضات، بتأثير ثورة أكتوبر الاشتراكية وافتضاح علاقة التعاون الوثيق بين المنظمـات الصهيونيـة العماليـة والامبريـاليين بالبريطانيين، وكذلك المواقف العدائية الشوفينية لهذه المنظمات من الجماهير العربية، استطاعت أن تدفع في عام ١٩١٩ أقلية يسارية، من البوعالي تسيون الفلسطيني، لرفض الانضمام الى «اتحاد العمل» (أحدوت هعفوداه) الذي تشكل في آذار (مارس) ١٩١٩ ليضم كافة العمال اليهود في فلسطين «بهدف القيام بنشاط اقتصادي وثقافي وسياسي» والذي أقرت قيادته الاشتراك في نشاطات المنظمة الصهيونية العمالية وكذلك انضمامه الى الأممية الثانية. هذه الاقلية اليسارية هي التي شكلت مع مجموعات اشتراكية صغيرة حزب العمال الاشتراكي (M. P. S.) الذي يعتبر النواة الأولى للحركة الشيوعية في فلسطين.

ان انسلاخ هذه المجموعة اليسارية عن «اتحاد العمل» كان يعني رفضها الوقوف الى جانب النظام الامبريالي البريطاني والأممية الثانية وسعياً منها الى الوقوف في صف السلطة السوفياتية الجديدة والأممية الثالثة الشيوعية. لكنها في الوقت نفسه ظلت وفية لمبادىء الاتحاد العمالي للبوعالي تسيون وكانت تطمح الى التوصل لطريق يمكنها من الجميع بين مبادىء «الصهيونية البروليتارية» والمبادىء المعادية للصهيونية التي تتبناها الأممية الثالثة. لكل ذلك نجد أعضاء حزب العمال الاشتراكي (M. P. S.) يتحررون من كثير من المفاهيم الصهيونية. فالحزب يدعو الى ضرورة البحث عن «طريق سليم للعيش المشترك مع الشعب الآخر الموجود هنا» ويؤكد أن الهجرة الصهيونية واحتلال البلاد واستثمار سكانها لن يؤدي الا الى «زيادة المادة المتفجرة تحت أسس بنائنا». لكن هذا التحرر من أوهام الصهيونية لم يكن تاماً. وحسب تعبير «مئير فلنر» فهم «لم يفهموا أن هناك تناقضاً جذرياً بين الصهيونية والاشتراكية» وبالفعل فهم قد أعلنوا أنهم من أنصار الثورة الاشتراكية و «الصهيونية البروليتارية الحقيقية».

هذا التناقض الداخلي «الذي ولدت النواة الأولى للحركة الشيوعية في فلسطين مشحونة به قد حال دون حسم تمايزها السياسي والايديولوجي في الاتجاه الثوري ــ الأممي لحظة ولادتها. واضطرها الى اجتياز مرحلة أخرى من الصراع حتى الانتقال الى مواقع الماركسية اللينينية ومعاداة الصهيونية. وقد سارت هذه العملية على قاعدة من الصراع بين اتجاهات عمالية مختلفة داخل الكونفدرالية العامة للعمال اليهود في فلسطين (الهستدروت) التي أقامتها القيادة العمالية الصهيونية بهدف تعزيز مبدأ احتلال الأرض واحتلال العمل وبهدف انجاز مشروعها الاستيطاني. وقـد انعكس هذا الصـراع، بين الاتجـاهات العمـالية في الهستدروت، صراعاً أيديولوجياً وسياسياً في صفوف حزب العمال الاشتراكي (M. P. S.) تمحور حول قضيتين محوريتين تمثلتا في الموقف من «الصهيونية البروليتارية» والمـوقف من الانضمام الى الأمميـة الشيوعية مع ما بين القضيتين من علاقة جدلية. وقد تشكل من الاتجـاه المعادي للصهيـونية «حـزب

الشيوعيين الفلسطينيين» الذي انسلخ عن الحزب في المؤتمر الرابع(أيلول ــ سبتمبر ١٩٢٢) ثم عاد فانضم اليه في الكونفرانس التوحيدي (تموز ــ يوليو ١٩٢٣) بعد أن اقتنعت أغلبية الحزب بضرورة الانسلاخ النهائي عن «الصهيونية البروليتارية».

## موقف الأممية الشيوعية من الحركة القومية العربية في فلسطين

كان التحالف مع البورجوازية الوطنية في المستعمرات وشبه المستعمرات على جدول أعمال المؤتمر العالمي الثاني للأممية الشيوعية. وقد أعطى لهذه الموضوعة أهمية كبيرة تأكيد لينين علـى أن أحداث السياسة العالمية تتجه نحو النقطة المركزية التي تتمثل «بالصراع الذي تخوضه البورجوازية العالمية ضد الجمهورية السوفياتية في روسيا التي تلتف حولها الحركات السوفياتية لعمال الدول المتطورة من جهة، وكافة حركات التحرر القومي في المستعمرات والأمم المضطهدة (التي اقتنعت بعد تجارب مريرة) بأنه لا خلاص بالنسبة لها الا بانتصار السوفيات على الامبريالية العالمية». فهذا يعني أن المهمة العاجلة للأممية الشيوعية تتمثل في تحقيق التحالف الوثيق بين كافة حركات التحرر القومي المعادي للأمبريالية وبين روسيا السوفياتية، وذلك في سبيل «خوض النضال ضد العدو المشترك»: «الامبريالية العالمية». وقد رأى لينين أن واجب الأحزاب الشيوعية في البلدان المختلفة هو «دعم نضال حركات التحرر القـومي البورجوزاية ــ الديموقراطية،ومحاربة التأثيرات الايديولوجية للقوى الرجعية وتقديم مساعدة خاصة للحركة الفلاحية في نضالها ضد الملكية العقارية الكبيرة..» شرط عدم الاندماج في هذه الحركات القومية البرجوازية وضمان «الحفاظ على الحركة البروليتارية ولو كانت في بداياتها الأولى».

وبالرغم من أن المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية (حزيران ــ يونيو ــ تموز ــ يوليو ١٩٢١)، نتيجة تراجع الحركة العمالية الثورية في أوروبا، قد دعا جميع الأحزاب الشيوعية الى اقامة «الجبهة العمالية المتحدة» الكفيلة بكسب تأييد أوسع قطاع من الطبقة العاملة ودفعها للانخراط في العملية الثورية في سبيل خلق الظروف الملائمة لتحقيق انتصار الاشتراكية، الا أن المؤتمر التأسيسي للبروفنتيرن (الأممية النقابية الحمراء) الذي واكب انعقاده انعقاد المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية قد حلل الخصوصية التي تميز الحركة الثورية في البلدان المستعمرة والتابعة، ففصل بين معسكر حركة التحرر القومي «التي تتمتع، بدون شك، بطابع ثوري (...)» وبين «معسكر الحركة البروليتارية الصرفة الموجهة مباشرة ضد المستثمرين الوطنيين والأجانب». وأكد المؤتمر التأسيسي للبروفنتيرن، في قراراته، على ضرورة دعوة البروليتاريا الثورية لدعم النضال المعادي للأمبريالية الذي تخوضه حركة التحرر القومي في البلدان المستعمرة والتابعة.

أما المؤتمر العالمي الرابع للأممية الشيوعية، فقد طرح شعار «الجبهة المعادية للأمبريالية» في البلدان المستعمرة والتابعة بهدف تنسيق النضال الذي تشنه القوى الشيوعية والقومية ضد الامبريالية في هذه البلدان، ولقد أسهمت النقاشات التي دارت حول تقرير اللجنة التنفيذية للأممية الشيـوعية وخـاصة مداخلات المندوب الأندونيسي «تان مالاكا» والتركي «أوركان» في التوصل الى صيغة الجبهة المتحدة المعادية للأمبريالية الملائمة لبلدان الشرق والبلدان التابعة والمستعمرة بشكل عام. وقد جاءت الأطروحات التي أقرها المؤتمر العالمي الرابع للأممية الشيوعية متقدمة، بالفعل، على تلك التي أقرها المؤتمر العالمي الثاني، اذ انها أقرت التعاون ليس مع ممثلي البورجوازية الوطنية فقط وانما، أيضاً، مع بعض ممثلي فئات الأرستوقراطية في بعض البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة «التي لم يتفسخ فيها النظام الاقطاعي ــ البطريركي، بعد، الى الحد الذي يسمح لهذه الفئات بلعب دور القيادة النشيطة للنضال المعادي للأمبريالية». والمؤتمر الخامس للأممية الشيوعية لم يكتف بالتأكيد على شعار «الجبهة المتحدة المعادية للأمبريالية» والدعوة الى العمل على تجسيده، وخاصة بعد التطورات الايجابية في علاقات الاحزاب الشيوعية بالحركات القومية (على سبيل المثال تعزيز التحالف القائم بين الأممية الشيوعية والحزب الشيوعي الصيني من جهة وحزب الكومنتانغ من جهة ثانية)، وانما وجه نقداً، من خلال «مانويلسكي» المندوب السوفياتي الى المؤتمر ورئيس لجنة «المسألة القومية والكولونيالية»، الى الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة والتابعة واتهمها بأنها قد جابهت المسألة القومية والكولونيالية، خلال الفترة السابقة «باستحياء بالغ». وأكد مانويلسكي أن «نقص

الاهتمام الذي أولاه الشيوعيون لهذه المسألة قد أدى الى ترك قيادة الحركة التحررية المعادية للامبريالية تفلت من أيدي الشيوعيين».

يبدو واضحاً مما سبق عرضه من مواقف الاممية بأنها لم تطرح أمام الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة والتابعة، في تلك الفترة، مهام النضال من أجل انتصار الاشتراكية، وانما دعتهم الى الانخراط الفعلي في النضال المعادي للامبريالية والسير في طليعة الحركة الوطنية التحررية. وقد كان لينين يدعو الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، باستمرار، الى مواءمة نظرية البروليتارية الثورية مع الظروف الخاصة ببلدانها، حيث «يؤلف الفلاحون الجمهور الرئيسي من السكان»، وحيث تطرح مهمة «النضال ضد بقايا العصور الوسطى وليس ضد رأس المال». كما أوصى لينين الأحزاب الشيوعية في بلدان الشرق «بترجمة العقيدة الشيوعية الموضوعة أصلاً لبروليتاريي البلدان المتقدمة، الى لغة كل شعب». واعتبر أن الواجب الأول لهؤلاء الشيوعيين يكمن في سعيهم لإيقاظ «الطموح الثوري والمبادرة الذاتية لدى الجماهير والاشتراك الفعال في نضالها التحرري المعادي للامبريالية من خلال الارتباط بالحركة القومية التي تستيقظ لدى شعوب المستعمرات وشبه المستعمرات».

غير أن بعض الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة والتابعة لم تدرك الأهمية الكبيرة لتوصية لينين هذه، وفهمت وطبقت بصورة جامدة وميكانيكية الخط العام للحركة الشيوعية وشعارات مؤتمرات الأممية الشيوعية، مما جعلها تفشل في انتهاج سياسات صائبة ودفع قياداتها الى انحرافات انتهازية، وبخاصة «الانحرافات (اليسارية) الانعزالية». وهذا هو بالضبط ما حدث لدى قيادة الحزب الشيوعي في فلسطين؛ اذ وقع في «انحراف (النزعة العمالية) الانعزالي». فشددت هذه القيادة على أهمية المطالب الاجتماعية أكثر من تشديدها على مطالب التحرر القومي رغم أن فلسطين، في ذلك الوقت، كانت تواجه مهام الثورة الوطنية التحررية وليس الثورة الاجتماعية. كما أن هذه القيادة لم تستطع ادراك أهمية المسألة القومية العربية في فلسطين أو تقيم بشكل صحيح عظم الطاقات الثورية في صفوف الكادحين العرب وجماهير الفلاحين منهم بصورة خاصة. فرغم أن الحزب الشيوعي في فلسطين قد أقرّ، في مؤتمره الخامس (تموز — يوليو ١٩٢٣) بالطابع الثوري للحركة القومية العربية التي كانت تقودها المجموعات الاقطاعية — الدينية، وقتئذ، الا أن تقييم الدور الذي كانت تلعبه هذه القوى كان يختلف في نظر قيادة الحزب الشيوعي في فلسطين عنه في نظر قيادة الأممية الشيوعية. فالسكرتير العام للحزب الشيوعي في فلسطين «أبوزيام» (وولف أوفبرباخ) في مقال له بعنوان «حول الأوضاع في فلسطين» كان يرى أن «الاقطاعيين كانوا يحاربون بكافة قواهم تطور الرأسمالية المحلية لأن نموها سيفتح أمام الفلاح مجالات أُخرى لاستخدام قوة عمله..». وهذا ما كان يدفع «الأفندية الى اقامة حلف مع الامبريالية الانكليزية بهدف محاربة الرأسمالية المحلية من جهة والجماهير الكادحة من جهة أُخرى» مع أن «أبوزيام»، في مكان آخر من المقالة، يعترف بأن هؤلاء الاقطاعيين الأفندية «كانوا يسيرون أحياناً في مقدمة الحركة القومية المعادية للامبريالية،» الا أنهم، حسب تصوره، كانوا يفعلون ذلك «ليس من أجل انجاز التحرر الوطني وانما، وبشكل أساسي، من أجل خيانة الحركة القومية وبيعها في الوقت المناسب».

غير أن اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية كانت ترى غير ذلك. فأحد مسؤولي القسم الشرقي التابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية «كيتا يغورودسكي» كان يرى أن المجموعات الاقطاعية الدينية التي كانت «تتمتع بنفوذ كبير بين صفوف الجماهير الفلاحية المختلفة كانت تسهم — ماعدا في حالات نادرة — في النضال المناهض للامبريالية الانكليزية وللصهيونية التي كانت تدعمها، خاصة وأن الاقطاعيين المحليين كانوا يتعرضون لمنافسة شديدة من قبل المستوطنين اليهود الذين كانوا يستخدمون الآلات الزراعية الحديثة في حراثة الأراضي». ورغم أن قيادة الحزب الشيوعي في فلسطين، بناء على التوجيهات التي تلقتها من اللجنة التنفيذية للاممية في أيار (مايو) ١٩٢٥، قد دخلت في مفاوضات مع زعماء الحركة القومية العربية في فلسطين بهدف اقامة جبهة متحدة معادية للامبريالية «تكون قادرة على تنسيق جهود كافة القوى المعادية للامبريالية الانكليزية وللاستيطان الصهيوني في فلسطين» كما يؤكد محمود الأطرش، عضو سكرتارية

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين، وجوزيف بيرغر الشخصية الثانية في الحزب حتى بداية الثلاثينات. ورغم أن الشيوعيين قد نجحوا في تنظيم عدد من النشاطات المشتركة مع زعماء الحركة القومية العربية (حملة انتخابات بلدية القدس عام ١٩٢٤، ومظاهرات الاحتجاج بمناسبة زيارة اللورد بلفور الى فلسطين عام ١٩٢٥ وغيرها) الا أن الاتصالات مع زعماء الحركة القومية لم تتعدّ حدود التشاور وتبادل الآراء. ولم يفلح الشيوعيون، وقتها، في اقامة الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية، بل أدت هذه الاتصالات الى حدوث «انعطاف» في توجه الحزب الشيوعي تجاه الحركة القومية العربية تمثل في توصل قيادة الحزب الى مقولة مفادها أن «تعزيز الطابع المعادي للأمبريالية للحركة القومية العربية في فلسطين لن يتم الاّ اذا حدث تغيير في طبيعة تركيب قيادة هذه الحركة»؛ الأمر الذي أدى الى ظهور خلافات داخلية تمخضت عن ظهور «أقلية متطرفة» في بداية عام ١٩٢٨ أطلقت على نفسها اسم «مجلس العمال اليهود»، رفضت دعوة الحزب الى التعاون فقط مع «العناصر السليمة» داخل الحركة القومية العربية ورفضت قطع الصلات مع الزعماء التقليديين العرب الذين يدعون بأنهم يناضلون ضد الصهيونية ولكنهم في الواقع يبيعون أراضيهم الى الصهاينة ـ على حد تعبير قيادة الحزب ـ وحاولت تفسير شعار الجبهة المتحدة المعادية للأمبريالية على أنه تطابق تام بين سياسة الحزب الشيوعي وبين مطالب «اللجنة التنفيذية العربية» (قيادة الحركة القومية في ذلك الوقت) وتوجهاتها. وقد قامت قيادة الحزب بفصل أعضاء «مجلس العمال اليهودي» مكرسة، بذلك، الاتجاه الانعزالي فيه.

إن هذا «الانعطاف» في توجه الحزب تجاه قيادة الحركة القومية العربية هو أحد العوامل الأساسية التي أدت الى فشل جهوده بين جماهير الفلاحين العرب بالاضافة الى «الانحراف العمالي» الذي وقع فيه منذ البداية. فرغم أن الجهود التي وجهها الحزب نحوهم كانت كبيرة بالفعل، اذ قام بنشاط كبير في سبيل تحقيق تحالفهم مع عمال المدن واقامة حزب عمالي ـ فلاحي، وساهم بدور هام خلال الصدامات التي كانت تحدث بينهم وبين المستوطنين الصهاينة، كتلك التي حدثت في «العفولة» في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٤، الا أن توجه نشاط الحزب الفعلي كان باتجاه التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين (الييشوف). واعتقدت قيادة الحزب أن «ديناميكية الصراع الطبقي وسط القطاع اليهودي ستؤدي الى سلخ البروليتاريا اليهودية عن جسم الحركة الصهيونية، والى تصفية الطابع (القومي) للحركة العمالية اليهودية في فلسطين». كما اعتقدت بأن «التضامن الكفاحي بين العمال العرب واليهود في معركتهم المشتركة ضد الاستغلال الرأسمالي كفيل، وحده، بحل كافة معضلات المسألة الكولونيالية في فلسطين». وهنا بالضبط كان يكمن السبب وراء اعارتها الاهتمام لاقامة «الجبهة العمالية المتحدة» أكثر من الاهتمام لاقامة الجبهة المتحدة المعادية للأمبريالية.

ان هذا الانحراف اليساري الانعزالي هو الذي طبع سياسات الحزب وتوجهاته في تلك الفترة المحددة. وهو، بالتأكيد، نتيجة لتوجهه باتجاه التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين (الييشوف). وقد كان هذا التوجه هو السبب في تحفظ الأممية الشيوعية على الاعتراف به كفرع لها في فلسطين ووضعها «تعريب الحزب» كشرط لذلك.

## موقف الأممية من قضية «التعريب»

ان اصرار قيادة الأممية الشيوعية على انجاز «تعريب» الحزب، وفي أسرع وقت ممكن، كان منسجماً تماماً مع موقفها تجاه الحركة القومية العربية في فلسطين. وقد نبع هذا الاصرار من تحليل صحيح لطبيعة المرحلة التي كانت تسود فلسطين آنذاك، وهي مرحلة التحرر الوطني. فحزب يتوجه بشكل أساسي الى التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين لن يتمكن من اتخاذ الموقف الصحيح تجاه الحركة القومية العربية، بمعنى دعمها الفعلي ثم التوصل الى قيادتها. وهذا يعني، بالتأكيد، أن حزباً كهذا لن يتمكن من الاسهام الفعلي في انجاز مهام الثورة الوطنية التحررية التي كانت مطروحة في فلسطين، مع ما لذلك من آثار شديدة الضرر على انجاز مهام التحرر الاجتماعي اللاحقة.

ولقد كان الشيوعيون العرب يدركون ذلك ويطالبون باستمرار، بانجاز تعريب الحزب الشيوعي. وقد

ازدادت هذه القضية لديهم وضوحاً وترسخاً خلال تلقيهم الاعداد الحزبي في موسكو؛ حيث توصلوا الى القناعة «بأن انجاز الحزب كان ضرورياً ليس فقط لأن غالبية سكان فلسطين تتشكل من العرب ولكن، خصوصاً، لأن المرحلة الأولى من مراحل النضال الثوري الدائر في فلسطين آنذاك كانت مرحلة الثورة الوطنية التحررية التي لا يمكن أن تخوضها سوى الجماهير العربية»، حسب تعبير محمود الأطرش.

ورغم هذا الاصرار من جانب قيادة الأممية الشيوعية والسعي المستمر من قبل الكوادر العربية في الحزب الا أن تعريبه لم ينجز طوال مرحلة العشرينات، وان كانت الأسس لهذه العملية قد أرسيت فيما أطلق عليه الدكتور الشريف «الجذور للتعريب» والتي توقف في كتابه بعد انجازها ليستكمل دراسة «التعريب» في كتاب آخر ومرحلة أخرى.

غير أنه يبدو واضحاً أن الدكتور الشريف يحمل مسؤولية عدم انجاز عملية التعريب لقيادة الحزب في ذلك الوقت بل يؤكد معارضتها لذلك. وفي دراسته «الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٣٠ ــ ١٩٣٣»، المنشورة في العدد ١١٣، نيسان (ابريل) ١٩٨١، من «شؤون فلسطينية»، يرفع شكوك محمود الأطرش في هذا المجال الى مستوى الحقيقة، حين يؤكد أن أهم أسباب معارضة هذه القيادة لعملية التعريب يكمن في «عجزها الموضوعي والذاتي عن فهم طبيعة المسألة القومية في فلسطين ونظرتها الى شعار التعريب من وجهة نظر وحيدة الجانب حيث كانت تعتقد بأن التعريب يعني أساساً تغيير الكوادر اليهودية بالكوادر العربية على رأس الحزب. وهكذا بقيت قيادة الحزب عاجزة، طوال مرحلة العشرينات، عن استيعاب حقيقية مضمون شعار التعريب الذي كان يعني، في الاساس، تغيير وجهة نشاط الحزب من القطاع اليهودي الى القطاع العربي». وقد استبق الدكتور الشريف تساؤلاً مشروعاً يمكن أن يقوم حول توافر الظروف الملائمة لانتشار الفكر الشيوعي بين الجماهير العربية الكادحة حين برهن على ذلك من خلال استعراض ظهور الحركة القومية العربية وتنامي الشعور الوطني بين الجماهير العربية الكادحة بالاضافة الى انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية وانتشار أفكارها العلمية، رغم كل الحواجز، وتقييم دور الشيوعيين اليهود الذي توصل اليه على هذا الأساس والذي اقتصر على «تسريع عملية انتقال بعض العمال والمثقفين العرب التاريخية الى مواقع الماركسية اللينينية»، وليس في «خلق الظروف الموضوعية المؤاتية لظهور مجموعات شيوعية عربية، اذ كان هذا مستحيلاً...».

وقد تم بالفعل من خلال توجيه نشاطات الحزب الى حقل العمل النقابي بين العمال العرب تحقيق نجاح ١٩٢٤ في تنظيم عدد منهم من العاملين في صناعات معينة «سكك حديد، الاسمنت...»، في اطار نقابات العمال اليهودية أو في نقابات مستقلة. ورغم أن الحزب كان يركز جهوده في سبيل «وحدة الحركة النقابية في البلاد»، الا أن تجربة العمل النقابي اليهودي ــ العربي الموحد قد فشلت أمام اصرار العمال العرب على تشكيل نقاباتهم المستقلة، مما دفع الحزب الى دعم المنظمات النقابية العربية المستقلة ومن أبرزها «جمعية العمال العرب الفلسطينية»، التي تشكلت رسمياً في آذار (مارس) ١٩٢٥. وقد أدى هذا النشاط في حقل العمل النقابي الى اكتساب عدد من العمال والمثقفين العرب الى صفوف الحزب. ومنذ أن دخل الحزب العضو العربي الأول والوحيد عام ١٩٢٤ ونشاط الحزب يتصاعد بين الجماهير العربية. وساعد في نفاذه بين هذه الجماهير نشاطه في الأحياء المختلطة، مثل حي المنشية بيافا، وكما يقول محمود الأطرش كان بامكان الشيوعيين استقطاب أعداد كبيرة من العمال العرب «لو لم يتخذ بعض الرفاق اليهود موقفاً مائعاً من قضية الهجرة اليهودية الى فلسطين».

مع هذا النمو المضطرد ظهرت بعض القضايا التنظيمية من نوع ضرورة «اجتماع الخلايا الحزبية في الأحياء العربية وحدها مع ارسال أحد المسؤولين من الرفاق العرب أو اليهود للإشراف على سير الاجتماع». كما ظهرت الحاجة الى اعداد كوادر حزبية عربية «قادرة على المساهمة في قيادة النشاط الشيوعي في البلاد». وقد استجاب الحزب وأرسل عامي ١٩٢٥ ــ ١٩٢٦ مجموعات من الشيوعيين العرب الى موسكو لاعدادهم في جامعة «كادحي شعوب الشرق». ورغم ذلك فإن محمود الأطرش يعتقد أن قيادة الحزب «وأبو

زيام» (وولف أوفبرباخ) السكرتير العام للحزب بالذات، كان يعمل على عرقلة اعداد هذه الكوادر العربية القادرة على تسلم زمام القيادة في الحزب.

□ □ □

تلك هي الخطوط العريضة التي توصلت اليها قراءتنا لهذا الكتاب، وما من شك في أن الكتاب يقول غير ذلك الكثير. وهو يشكل إضافة قيمة للدراسات التي تصدت لموضوعة الحزب الشيوعي الفلسطيني. كما أنه يكتسب قيمة اضافية كونه يأتي من كاتب ملتزم بالوريث الشرعي والتـاريخي لتراث الشيـوعيين الفلسطينيين منذ عام ١٩١٩.

**محمود قدري**

# شهريات

## المقاومة الفلسطينية ــ عربياً

### قمة الصمود والتصدي، ومصر بعد السادات

وسط المشاغل المألوفة التي تنصب فيها جهود الثورة الفلسطينية في العادة، وقع حدثان بارزان، سيتركز حولهما هذا التقرير. هذان الحدثان هما انعقاد مؤتمر القمة الخامسة للجبهة القومية للصمود والتصدي، ومصرع الرئيس المصري محمد أنور السادات، الذي وصفته المصادر الفلسطينية بأنه تنفيذ لحكم إعدام أصدره الشعب العربي، ضد اول رئيس عربي تجرأ على عقد صلح منفرد مع العدو الاسرائيلي، على حساب حقوق الشعب الفلسطيني ومصالحه.

#### سقوط رجل المفاجآت!

الحدث الكبير الذي استتبع، وسوف يستتبع، سلسلة من ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية، كان مقتل الرئيس أنور السادات على يد مجموعة عسكرية داهمت منصة الرئاسة، أثناء العرض العسكري الذي رعاه السادات، في الذكرى الثامنة لحرب تشرين الاول (اكتوبر). وقد تمكنت هذه المجموعة من قتل السادات واصابة عدد من جلساء المنصة، سقطوا بين قتيل وجريح؛ وذلك في اجرأ عملية من نوعها شهدتها مصر، او اي من البلدان العربية الأخرى.

اذاً، سقط «رجل المفاجآت»، وهو اللقب الذي استطابه الرئيس المقتول، في مفاجأة ان صح انه كان يتحسب منها، فمن المؤكد انه ما كان يتوقع نجاحها، بعد ان احاط نفسه بإجراءات حراسة غير عادية، تدعمها اجراءات خاصة تكلفت بها وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، فكلفتها ٢٥ مليون دولار سنوياً، لتوفير الحماية الشخصية للرئيس ــ الدجاجة التي تبيض ذهباً للخزائن الاميركية.

وقد جاء مصرع السادات في وقت بدت فيه عزلته داخل مصر، فضلاً عن عزلته العربية، في أوج استحكامها؛ وبعد أن قاد بنفسه الحملة التي القت بالالوف من قادة وكوادر المعارضة المصرية في السجون، واضاف الى القوانين الاستثنائية المكبِّلة للحريات في عهده، قوانين جديدة تجعل اي نشاط سياسي معارض، سواء قام به افراد او جماعات او احزاب، ممنوعاً ومعاقباً عليه بأشد العقوبات.

#### ردود الفعل على مصرع السادات

وفور وقوع الحادث، ابتدأت ردود الفعل، وانداحت لتشمل مصر والعالم العربي ودول العالم المعنية بالصراع المحتدم في الشرق الاوسط.

الاوساط الفلسطينية تلقت نبأ مصرع السادات بفرحة لم يحرص أي منها على إخفائها. وشهد المراقبون كيف ان الاجماع الفلسطيني لم يتحقق، في اي يوم من الأيام، ازاء اية واقعة، بمقدار ما تحقق ازاء واقعة الاحساس بالارتياح، حين لقي اكثر العرب ايغالاً في الإساءة لشعب

فلسطين وحقوقه عقابه العادل. ولم يكن الفلسطينيون هم الوحيدون الذين عبروا عن الفرحة، فقد احست اوساط عربية واسعة ان النفر من ابناء الجيش المصري، الذين تصدوا للسادات، عبروا بمبادرتهم عن مشاعر الجمهور المصري الناقم على سياساته الداخلية والعربية والدولية، والمتضرر منها. كما عبروا عن مشاعر الشعوب العربية الأخرى، التي كان استمرار السادات في الحكم يمثل تحدياً لارادتها وباعثاً على إحساسها اليومي بالقهر. والشعب الفلسطيني، بالذات، كان، من بين هذه الشعوب، أشدها إحساساً بالأذى وتعرضاً للضرر، لأن مبادرة السادات وسياساته مثلت بالنسبة لهذا الشعب سيفاً وجه إلى عنقه، محاولاً ان يبتر مسيرة كفاحه الوطني، وهي في ابان توهجها.

## في منظمة التحرير الفلسطينية

تلقى ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، نبأ عملية تصفية السادات، بينما كان يتهيأ للبدء بجولة آسيوية، معدة مسبقاً، لزيارة الصين الشعبية وكوريا الديمقراطية واليابان وفيتنام. وفي اول تعليق له على العملية، أعاد عرفات الى الاذهان تنبؤه الشهير، حول مصير السادات وأمثاله: «ألم أقل ان ليل مصر لن يطول، وانه اذا جاء الطوفان فإنه سيجرف كل المرتدين والعملاء؟». ووصف القائد العام للثورة الفلسطينية عملية الخلاص من السادات بأنها: «رسالة جيش مصر العروبة وشعب عبد الناصر، الى الأمة العربية والى شعبنا الصامد في ارضنا المحتلة، تحت نير الاحتلال الصهيوني»، ليخلص الى القول: «ان الفجر آت والنصر آت». (**فلسطين الثورة**، ١٩٨١/٩/٧).

والعبرة الرئيسية التي استخلصها عرفات يعكسها قوله: «لقد أثبتت هذه العملية التي قام بها شعب مصر العظيم، من خلال افراد جيشه الباسل، ان قضية فلسطين تعيش في وجدانه، وانه لم يكن من الممكن ان يسامح هذا الشعب مَن فَرَّطَ بالقدس وضرب القضية الفلسطينية، ومَن مَدَّ يده للتوقيع على مؤامرة كامب ديفيد الخيانية، ضد شعب فلسطين والأمة العربية». وفي هذا تأكيد على: «ان التزام مصر القومي وبالصعيد الفلسطيني هو قوة ثابتة، في وجدان هذا الشعب [المصري] العظيم» (**المصدر نفسه**).

تعقيب عرفات على العملية يركز، اذاً، على نقطتين: استحقاق السادات للعقوبة جزاء سياسة كامب ديفيد، وما تشير اليه العملية بالنسبة لراهن هذه السياسة ومستقبلها، «التي تشهد بدايات فشلها بسقوط احد رموزها، لأن شعب مصر الشجاع ملتزم بقضيته القومية والتي تشكل فلسطين المركز والقلب لها»، كما قال عرفات في وقت لاحق (**وفا**، ١٩٨١/١٠/١١).

وعن «قيادة الثورة الفلسطينية»، صدر يوم تنفيذ العملية، بيان مسهب القى مزيداً من الأضواء على هاتين النقطتين. وطبقاً للبيان: «انهت رصاصات ابطال مصر حياة الخائن انور السادات الذي انحرف وارتمى باحضان العدو الامبريالي والصهيوني، واخرج مصر العروبة من الصف العربي ومن جبهة القتال ضد العدو الصهيوني، واعترف بالكيان الصهيوني... وطبَّع العلاقات معه، وفتح اجواء مصر امام العدو الاميركي والاسرائيلي، وافسح، على ارض مصر، المجال للقواعد الاجنبية، من جديد». وكذلك فإن «الرصاصات التي اطلقتها يد ابطال مصر العربية وأنهت حياة العميل أنور السادات، هي اعلان للنهوض الجديد لجماهير مصر العربية، والنهوض الكبير لجماهير امتنا من المحيط الى الخليج. انه الرد الاولي على النداءات التي انطلقت، من المشرق العربي، لجماهير مصر العربية وستتلوه تجاوبات اخرى وسيعلو المدّ...» (**وفا — ملحق خاص**، ١٩٨١/١٠/٦).

اما عن كامب ديفيد بعد السادات، فيتعهد بيان قيادة الثورة الفلسطينية: «بأننا على العهد باقون، وسنشدد ضرباتنا ضد اطراف كامب ديفيد، وسنعطي بهذا، سنداً لجماهير مصر العربية ولطلائعها البطلة» (**المصدر نفسه**).

ومن المتعذر، في الحيز المتاح لهذا التقرير، استقصاء ردود الفعل الفلسطينية كما عكستها البيانات والتصريحات، انما يمكن القول: انه ما من جهة فلسطينية إلا وعبَّرت عن فرحتها بتصفية السادات، وهي، كما وصفها بحق بيان قيادة الثورة الفلسطينية، «فرحة الثائر الذي ينهي

المعتدي، وفرحة المناضل الذي ينهي العميل والخائن، وهي أيضاً فرحة الثائر بتعميق إيمانه بحتمية النصر» (المصدر نفسه).

## اصداء وتساؤلات واسعة

أثارت تصفية السادات نوعين من الاسئلة، اولهما، انصب في المحاولات العديدة الجارية لمعرفة طبيعة ودوافع القائمين بالعملية. ومع ان السلطات المصرية الرسمية اخذت تسرب، اولاً بأول، معلومات وبيانات تتضمن روايتها، فإن شكوكاً كثيرة احاطت بهذه الرواية، واستتبعت مزيداً من الاسئلة. لقد ركزت الرواية الرسمية على ان الذين داهموا منصة الرئاسة، في السادس من تشرين الاول (اكتوبر)، ليسوا سوى مجموعة صغيرة معزولة. كما جهدت للإيحاء بأن دوافعهم تكاد تكون شخصية، على اساس ان شقيق قائد العملية هو احد الموقوفين في حملة الاعتقالات التي سبقت التصفية بأيام. ولعل هذه الرواية لم تقنع احداً، بما في ذلك الذين رددوها، ذلك أن طبيعة العملية وإحكامها ومدى نجاحها امور تفتح الباب للاعتقاد الصائب بأن اطرافاً عدة، تتجاوز مستوى المنفذين، خططت لها واسهمت في اعداد تفصيلاتها وفي تسهيلها، وهذا ما كان موضع تساؤلات وتكهنات عديدة. والنوع الثاني من الأسئلة، اتجه لتقصي احتمالات التطورات التي ستتبع تصفية السادات، في مصر وفي العالم العربي وفي مجال علاقات مصر بإسرائيل، وفي تأثير ذلك كله على موقف الولايات المتحدة وعلى سياستها في الشرق الاوسط وعلى مصالحها، وانعكاساته على مستقبل الصراع العربي — الاسرائيلي برمته.

## السادات يخلّف تركة ثقيلة

وقد يمضي وقت طويل قبل ان تنجلي الوقائع الصحيحة المتعلقة بالعملية وبدوافع القائمين بها، وذلك نظراً للتكتم الشديد والمغرض الذي تفرضه السلطات المصرية على اجواء التحقيق.

ولا بد كذلك من بعض الوقت حتى تتكشف مصداقية الاحتمالات التي يدور الحديث عنها، من عدمها، بالنسبة للتطورات السياسية اللاحقة.

غير أن الوضع الراهن يرسم صورة النظام المصري، الذي أوغل، في عهد السادات، في اتباع سياسات، داخلية وعربية ودولية، دفعت إلى صفوف المعارضة أوساطاً متزايدة من المصريين المتضررين. حتى ان الامر بلغ، قبل ايام من اغتيال السادات، حداً اتضح معه للجميع ان المعارضة تضم، على ساحتها الواسعة، كل الاحزاب والهيئات الشعبية والنقابية والاجتماعية، والمنظمات والجماعات الدينية في مصر. ومع تباين الاسباب التي تدفع جهات مختلفة المصالح والاعتقادات، كهذه، الى جبهة واحدة في وجه النظام، فإن الجميع انتهوا بالفعل الى الايمان بضرورة تنسيق عملهم ضد النظام، وبالذات ضد سياسته الاقتصادية التي تطحن جمهور المصريين، وضد صلحه مع اسرائيل ونشاطه في تطبيع العلاقات معها، بصورة تتعارض مع مصالح مصر الداخلية ومع مصالحها وعلاقاتها التقليدية بالعالم العربي.

هذا الوضع ورثه خلفاء السادات وفي مقدمتهم الرئيس الجديد، حسني مبارك.

وليست هذه كل التركة التي تلقاها خلفاء الرئيس المقتول. فقد ورثوا، فضلاً عن عزلة النظام في الداخل، عزلة عربية شبه كاملة. والعنوان الرئيسي المشير لمدى هذه العزلة، ان بلدين عربيين اثنين فقط، من مجموع واحد وعشرين بلداً، يقيمان علاقات دبلوماسية مع مصر الآن. كما ورث خلفاء السادات علاقات مقطوعة، أو باهتة، مع معظم الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز، ومع معظم الدول الاشتراكية. وزيادة على هذا وذاك، ورث خلفاء السادات التعثر الظاهر في تطبيق اتفاقات كامب ديفيد، بين مصر واسرائيل، وخصوصاً في جانبها الفلسطيني. فالمحادثات الخاصة بالاتفاق على ما وصف بالحكم الذاتي للفلسطينيين في المناطق المحتلة، تدور، منذ التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، في حلقة تكاد تصبح مفرغة تماماً. والسير نحو الحكم الذاتي، باتفاق الجانبين، يمضي على طريق مسدود منذ ذلك الوقت. واذا كان تفاوت، او تباين وجهات نظر الجانبين بشأن مستقبل الحكم الذاتي هو العقبة، التي لم تتمكن مفاوضاتهما من تذليلها حتى هذا الوقت، فإن الموقف الفلسطيني الذي يرفض وجهتي النظر كلتيهما ويقاومهما، يشكل أيضاً عقبة لم تذلل، ولا يبدو ان بمقدور

اي منهما ان يذللها، حتى لو اتفقا فيما بينهما.

وكل ما قدمه حسني مبارك، الى الآن، لمواجهة هذه الاوضاع، لم يَعْدُ البيانات التي تشير الى احتمال استمرارها وتفاقمها. فمنذ اللحظة التي اعلن فيها وفاة السادات، لا يفتأ مبارك يعلن أنه سينتهج خطاه ويهتدي بسياسته.

وبالطبع، فقد لاتتطابق الاعلانات مع الامكانيات التي تكشف عنها النذر المتفجرة، في مصر، في وجه النظام في عهد رئيسه الجديد. لكن يبقى صحيحاً، كما يشير إلى ذلك معظم المتتبعين، ان مبارك هو، بصورة او بأخرى، اسير النظام الذي ورث تركة سيده بكل اثقالها.

ولا شك في ان نجاحاً ملحوظاً تحقق في مجال انتقال السلطة الى مبارك وفي الحفاظ على المؤسسات التي بناها السادات بتمامها، غير ان هذا النجاح، في الاجراءات التي تمت بتعجل ملحوظ، يعكس خوف اهل النظام من استغلال المعارضة لمصيبتهم بسيده، بأكثر مما يعكس احوالاً طبيعية ومستقرة، وبأكثر بالطبع، مما يعكس أية رغبة في البحث عن الأسباب الحقيقية لتحقيق الاستقرار الفعلي، في البلد الذي اصبح نمو المعارضة وتزايد فعاليتها فيه اشد مايميز حياته السياسية. ويبدو ان اهل النظام، وفي المقدمة مبارك، لم يجدوا، على الفور، وسيلة افضل من التأكيد على حاجتهم لابقاء كل شيء على حاله، تجنباً للايذان بأي تغيير من شأنه، لو ابتدأ، ان يزعزع وضعهم.

## التصورات الفلسطينية لمستقبل السياسة المصرية

من هنا، فإن الاوساط الفلسطينية ليست متفائلة في مايتصل بإمكانية وقوع تبدلات جوهرية، في سياسة النظام المصري في عهد مبارك. ولأن نقطة الاحتكاك الفلسطينية مع النظام المصري كانت، وسوف تظل، متصلة بسياسة كامب ديفيد، بما هي سياسة تنطوي على التخلي عن مطالب الحد الادنى الفلسطيني، فإن معرفة الاوساط الفلسطينية بأن حسني مبارك، مثله في هذا مثل سيده، مؤمن بهذه السياسة، تجعل الموقف الفلسطيني من مبارك استطراداً للموقف ذاته من السادات.

واذا كان لدى الاوساط الفلسطينية أية حسابات متفائلة بسبب رحيل السادات، فإنها تقيمها على اساس الثقة بفشل سياسة كامب ديفيد بالمجمل، وعلى اساس ان هذه السياسة تلقت ضربة قوية بسقوط احد اركانها على النحو الذي سقط فيه. كما تضع الاوساط الفلسطينية حساباتها المتفائلة ثقة منها بأن النظام المصري، وشأنه في عهد مبارك هو شأنه ذاته في عهد السادات، عاجز عن تقديم الحلول الناجعة للمشاكل القائمة في وجهه. وهذا يعني، وسوف يعني اكثر فأكثر، أن الاسباب التي حفزت المعارضة الداخلية والعربية والدولية، لسياسة كامب ديفيد، لاتزال قائمة وهي تتأكد يوماً بعد يوم. وبغياب احد فرسان كامب ديفيد البارزين، وبوجود رئيس ليست له قوة سلفه، وبانفتاح باب الصراعات الداخلية المحتملة بين اهل النظام المصري الثاكل، تبدو فرص انجاح اتفاقات كامب ديفيد، امام حسني مبارك، اضيق بكثير مما كانت في عهد سلفه.

وهذا التقدير الفلسطيني لايتجاهل، بالطبع، مبادرة الولايات المتحدة لنجدة النظام في عهده الجديد، وجهدها الاضافي والسريع لدعمه سياسياً وعسكرياً واعلامياً، بأمل التعويض عن خسارته بغياب سيده الاصلي. ان للمناحات الرسمية التي اقامها الاميركيون، وفي مقدمتهم الرئيس ريغان وثلاثة من الرؤساء السابقين الذين تعامل السادات معهم، دلالتها الواضحة. وابلغ منها دلالة التحركات العسكرية والانذارات الاميركية التي تعاقبت، منذ السادس من تشرين الاول (اكتوبر)، في البر والبحر والجو، وكذلك الاستعداد لتقديم كميات اوفر من السلاح لمصر، والمبادرة لارسال طائرتين من طراز اواكس. فكل هذه الاجراءات والتظاهرات السياسية والعسكرية والاعلامية، تشير الى ان الولايات المتحدة عازمة على ابقاء كل شيء على حاله في سياسة النظام المصري، وعلى الدفاع عنه في وجه المعارضة الداخلية والعربية والدولية المتزايدة.

غير ان هذا كله، لا يقدم جديداً مما يخيف

الفلسطينيين او يدفعهم الى الفَرَق. وفي ختام كل حساب، فإن سياسة الولايات المتحدة ليست هي وحدها التي تقرر شؤون المنطقة ومصائر شعوبها ومستقبلها.

والاسئلة التي اطلقها غياب السادات لا تزال، برغم سعة واحكام الاجراءات الاميركية وعدوانيتها المفرطة، تحوم في سماء الشرق الاوسط العاصفة بالانواء.

## حول مستقبل الوضع الداخلي

هنا تتعدد الاسئلة وتتنوع.

فهل سينجح حسني مبارك في ترسيخ اركان عهده، امام تزعزعها في وجه معارضة داخلية قوية بدأت بعض اطرافها تلجأ الى استخدام السلاح مفتتحة عملياتها باغتيال السادات، وتعلن اطراف اخرى هامة فيها عن استعدادها لاستخدامه.

وهل سيفلح مبارك، في وضع كهذا، او حتى بدونه، في تجنب صراعات اركان النظام فيما بينهم، بعد ان غاب سيدهم، وهم من النوع الذي تجمعه مصالح شخصية كان السادات قدوتهم في تنميتها، حتى استشرى الفساد في اوساطهم وصارت مظاهره من اكثر مظاهر سياسة النظام استفزازاً للجمهور الناقم الذي يطحنه الغلاء وسوء الاحوال الاقتصادية وترديها المستمر؟

وهل من شأن مبارك ان يطلق الحبل على غاربه للفساد، وهو الذي لم يشتهر عنه انه منخرط فيه، بل ذاع عنه انه اصطدم مع بعض حلقاته؟

ام أن حسني مبارك، المفتقد الى رصيد شعبي، سيجد فرصته الى تحقيق الشعبية من خلال ترضية الجمهور بشن حملة على الفساد، لا بد أن تضعه في وجه حلقات نافذة ومجربة، ومن اهم حلقات السلطة في النظام؟

وكيف سيكون موقف مبارك من المعارضة وهو الذي جاء الى قمة السلطة، بينما تعتقل السجون ألوفاً من طلائع قادتها وكوادرها، وفي ظل اشد ازمة شهدتها مصر بين السلطة والمعارضة؟ فهل سيستمر مبارك في التشدد، كما يفرض عليه موقفه السياسي الناهج خط السادات، أم سيسعى إلى إحداث الانفراج، كما تدفعه حاجته إلى توفير الاستقرار، أم سيقع في التناقض ويتأرجح بين الاثنين؟

وفي معرض مناقشة هذه الاسئلة، تروج احتمالات عدة. فالموقف من المعارضة يمكن ان يتسم بالتشدد، في ظل حالة الطوارىء التي فرضها وَرَثَة السادات عشية إعلانهم وفاته، ومع توسع نطاق الاعتقالات بعد سقوط السادات ايضاً. كما يمكن أن يشهد محاولات للانفتاح على المعارضة، وعلى بعض اطرافها بالذات بأمل الحيلولة دون توحدها، وباجتذاب اقلها اختلافاً، مع النظام القائم لحساب توجيه الضربات لقوى اليسار الجذري، أو لجماعات اليمين المتطرف.

أما صراعات حلقات النظام فيما بينها، فإن احتمالات احتدامها قائمة بغير شك، خصوصاً، لان علاقات الرئيس الجديد مع بعض هذه الحلقات لم تكن، حتى في عهد سيده، على ما يرام، ومنها بالذات الحلقة التي تلتف حول ارملة السادات، واحدى قواها الضاربة الحرس الجمهوري الذي تحوّل برعاية جيهان السادات، في عهد زوجها، الى قوة كبيرة لا يملك الرئيس الجديد الا ان يصطدم بها، اذا وجد نفسه مدفوعاً لمكافحة الفساد، وجيهان والمحيطون بها احد أهم حلقاته.

## الوضع في الجيش

ثم ان هناك الجيش، كقوة كبيرة، من القوى التي تقرر، سلباً او إيجاباً، مصير النظام. فمبارك لم يكن في عهد السادات بغير نفوذ في الجيش. وهو ينتمي الى صفوفه ويتمتع فيه بسمعة مهنية جيدة. وإلى وقت قريب من نهاية السادات، كان مبارك المسؤول عن الامن في هذا الجيش. كما كان مسؤولاً عن التنظيم الخاص الذي اقامه السادات للضباط الموالين له. ولكن مبارك لم يكن، وهو ليس الآن، المتنفذ الوحيد. فهناك، بين الشخصيات الظاهرة النافذة، وزير الدفاع الفريق أبو غزالة، الذي مرت علاقاته بمبارك بتطورات مضطربة، بين التعاون والمنافسة التي كان من بين حوافزها مسلك السادات، وهو يحاول دفع الرجلين للتنافس، حتى يسيطر عليهما معاً. ثم ان

هناك في الجيش تأثير حلقات النظام الاخرى، وتأثير المعارضة، وجمهور الضباط الكبير الصامت.

فهل سيتحالف مبارك وأبو غزالة حرصاً منهما على وحدة النظام ككل، أم ان وزير الدفاع القوي لن يسلم عنانه لحوذي العربة المستجد، كما أسلمه لصاحبها من قبل؟

وكيف سيقيِّم جمهور الضباط الصامت عملية تصفية السادات على أيدي مجموعة عسكرية، واية عبرة سيستخلصها منها؟ وهل سيقبل الجيش بعد رحيل السادات، الرجل التاريخي في ثورة تموز (يوليو) وقائد العبور التاريخي، سياسة تُبلبله وتحيله الى جيش قمع داخلي وتهديد للعرب الآخرين وللافارقة والإيرانيين والافغانيين، حين يدير مثل هذه السياسة، حسني مبارك الذي لم يلعب اي دور في ثورة تموز (يوليو)، ولم يكن له دور متميز في حرب العبور؟

وهناك أيضاً، وضع قوة الامن التي تتبع وزارة الداخلية والتي تحولت في عهد السادات، وخصوصاً بعد انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ الى قوة قمع كبيرة ومدربة. فهل سيقبل نبوي اسماعيل، وزير الداخلية، القوي هو الآخر، في عهد مبارك، دور التابع الذي ارتضاه في عهد السادات، أم أنه طامع في حصة أكبر من التركة؟

وفوق هذا كله، وعلى الدرجة نفسها من الاهمية يدور التساؤل عن الاتجاه الذي ستمضي فيه انشطة المعارضة. هل ستستمر اجراءاتها، للتنسيق بين اطرافها المختلفة، وصولاً الى جبهة واحدة ام ان التيار الديني الذي اعطته الاحداث وزناً اعلامياً كبيراً سيستشعر الرغبة في التميز، فيمضي منفرداً بأمل وراثة النظام، او الانتهاء الى تسوية معه؟ وأطراف المعارضة الذين بدأوا بحمل السلاح واستخدامه، هل سيجدون من يقتدي بهم من الأطراف الاخرى؟ وهل سيؤدي هذا إلى تقوية شكيمة المعارضة، أم الى التأثير سلباً على وحدة صفوفها؟

وإذا اختار العهد الجديد تقديم تنازلات امام المعارضة، بقصد احداث انفراج في الوضع الداخلي، فما الذي ستحدثه هذه التنازلات في صفوف اهل النظام، ومن ستطال من بينهم؟ وما هو الحد الذي ستعده المعارضة مقبولاً منها، وهل ستلتقي اطرافها كلها على صياغة مطالب الحد الادنى، ام انها ستختلف في هذا؟

تدور هذه الاسئلة كلها، بينما تلتقي اطراف المعارضة على التأكيد أن مصرع السادات وجه ضربة قوية كسرت هيبة النظام الذي ورث مبارك بقيته، كما تنتهي إلى التأكيد ان مصير النظام هو الانتهاء الى السقوط. ولا يحمل من الآمال الا اقلها بأن يُقدِم العهد الجديد على تبدلات جوهرية في سياساته تحول دون بلوغه هذا المصير.

## مستقبل العلاقات مع الدول العربية

وهنا، ايضاً، تدور اسئلة كثيرة. فقد استندت القطيعة العربية للنظام العربي على قاعدة معارضة مبادرة السادات وسياسة كامب ديفيد والحل المصري ــ الاسرائيلي المنفرد، وعلى تخلي الحكم المصري عن تأييده لمطالب الحد الادنى الفلسطينية المتفق عليها، عربياً، في قمة الرباط.

ومع ذلك، قامت منذ عهد السادات، محاولات علنية وسرية لفك بعض اربطة هذه القطيعة.

والعرب المقاطعون منقسمون، منذ البداية، الى فريقين: عارض احدهما سياسة كامب ديفيد من حيث الجوهر؛ واعترض ثانيهما على بعض مظاهرها، دون ان تمس معارضته جوهر الأمر المتمثل في ان سياسة كامب ديفيد، عنوان لنهج يستهدف ربط الدول العربية بالولايات المتحدة، وبالغرب عموماً ومصالحه.

الفريق الأول ضم، اساساً، الاطراف التي التقت في الجبهة القومية للصمود والتصدي، والفريق الثاني يقف السعوديون بين ابرز ممثليه واكثرهم فعالية. وهذا الفريق الثاني هو الذي ظل ينتظر الفرصة المؤاتية لايجاد صيغة تسمح بإعادة النظام المصري الى حظيرة الصف العربي، من خلال ترضيات يقدمها هذا النظام للمعترضين لا تمس جوهر السياسة الموالية للغرب.

هذه الحقيقة تفعل فعلها الآن، حين يغيب السادات الرمز العربي الاسطع لكامب ديفيد، المعترضة عليه. ولا شك في ان السعوديين ومن معهم، سيجدون في غياب السادات فرصة لتجديد

مساعيهم، خصوصاً لان موعد انعقاد القمة العربية في الرباط صار على الابواب.

ومع ذلك، واذا كان السعوديون قد غدوا، وخصوصاً منذ أوائل السبعينات، وبالتحديد بعد حرب ١٩٧٣، وتضخم الثروات النفطية، واسعي النفوذ في العالم العربي، فمما لا شك فيه، انهم لا يقررون الأمور وحدهم.

والأهم من ذلك، انهم حين يسعون لقيادة الصف العربي واستصدار قرارات موحدة منه، لا يستطيعون ان يفعلوا ذلك اذا تصرفوا بمعزل كامل عن المزاج العربي العام، او الامزجة العربية المتعددة والمتباينة.

وهذا يعني ان فرص النجاح امام مساعي الغاء قطيعة النظام المصري العربية، مرهونة بما سيقدمه النظام المصري من ترضيات تمكن السعوديين وفريقهم من المبادرة واقناع الآخرين، لاعادة النظام المصري الى الحظيرة العربية الرسمية.

وهنا تبرز عقبة، فما يُعَدُّ من الترضيات مقبولاً من السعودية وفريقها، ليس بالضرورة هو المقبول من دول عربية اخرى، وخصوصاً من دول جبهة الصمود والتصدي. ثم أن فرص النظام المصري لتقديم ترضيات، تُعفي السعودية من الحرج، ضئيلة في هذا الوقت المتسم بالحساسية، ازاء تشدد اسرائيل في تطبيق اتفاقات كامب ديفيد بحذافيرها، ووفق التفسير المقبول منها.

وفي الوسط الفلسطيني بالذات، يُعَدُّ غياب السادات، حافزاً اضافياً لتشديد النضال ضد سياسة كامب ديفيد ككل، وضد العدو الامبريالي والصهيوني، او «كما قال بيان قيادة الثورة الفلسطينية عشية مصرع السادات: «سنبرهن للعالم أجمع، وللعدو أولاً، ان اتفاقات كامب ديفيد لن تمر» و«ان تصعيد الكفاح الثوري هو طريقنا، لمواجهة مخططات كامب ديفيد وملحقاتها ومخططات الولايات المتحدة وادارتها الجديدة» **(وفا ـ ملحق خاص، ٦/١١/١٩٨١)**.

وهناك اطراف عربية اخرى، عدا منظمة التحرير الفلسطينية، تمتلك دوافع ليست اقل اهمية او حماساً للاستمرار في معارضتها لجوهر السياسة التي عنوانها كامب ديفيد.

اذاً، فالسؤال الكبير عن مستقبل المساعي المبذولة لفك عزلة النظام المصري يظل قائماً، بكل تفرعاته. فهل سينجح القائمون عليها في اقناع الآخرين؟ وهل سيجد النظام المصري الرغبة او القدرة على تقديم ترضيات ملائمة لذوي المواقف العربية المتعددة؟ وهل ستتخلى اسرائيل عن تشددها، وخصوصاً بالنسبة للمستقبل الفلسطيني الذي يجعلها على خلاف كبير مع العرب كافة، بما في ذلك نظام مصر؟ وهل ستبادر الولايات المتحدة بممارسة ضغط جدي على اسرائيل، لثنيها عن تشددها، وهل سيكون هذا، ان وجد، فعالاً وكافياً لفتح الطريق امام نجاح المساعي لتحقيق صيغة عربية جديدة تدخلها مصر بنظامها الراهن؟

المساعي ناشطة. وفي الاوساط الفلسطينية يسود الاعتقاد بأن عقبات كثيرة تقف في طريقها، وان فرص نجاحها محدودة للغاية، وقصارى جهد الذين يدبرون هذه المساعي، منذ الآن، ان يضعوا مشروعهم على جدول مناقشات القمة العربية القادمة، وان يستخلصوا موافقة على استمرارهم في بذل المساعي، وربما نجحوا، وهذا هو اقصى ما هو مأمول لهم من نجاح، في تشكيل لجنة غير معلنة، تنبثق عن القمة، هدفها اجراء اتصالات مع النظام المصري، بهدف توفير شروط المصالحة معه.

وهذا الرأي الفلسطيني نابع من قوة موقف منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها العرب، ضد جوهر سياسة كامب ديفيد وما نجم عنه. فالعداء الفلسطيني للسادات لم يكن شخصياً، وما من احد نسي ان السادات كان، حتى حرب سنة ١٩٧٣، الحليف العربي الاثير لدى منظمة التحرير. ولم تنبثق الخصومة، ثم العداء بينهما، إلا لسبب نهجه الذي توّجه بالتوقيع على اتفاقات كامب ديفيد. واذا كانت هذه الاتفاقات ستوجه خطوات العهد المصري الجديد، فلن يكون هناك هامش مشترك يسمح بمصالحته.

## مبادرة الامير فهد

يبقى، بعد هذا، الاحتمال الاكثر رواجاً والذي تتداوله اوساط سياسية معيّنة، وهو احتمال ان يظل كل شيء على حاله، حتى نيسان (ابريل) ١٩٨٢، موعد انسحاب القوات الاسرائيلية من بقية سيناء. ومنذ الآن، وحتى نيسان القادم، تتسلط الاضواء على اهمية المبادرة السعودية التي حملت اسم ولي العهد الامير فهد، وذلك لاستدراج اوفر التأييدات العربية والدولية لهذه المبادرة. وبينما يتم ذلك، تستمر وتنشط المساعي لتليين التشدد الاسرائيلي من جهة، ولحمل حكام مصر على تقديم ترضيات ملائمة للعرب الآخرين من جهة ثانية. ويمكن، في هذا السياق، ان يتجمد الترويج الاعلامي لكامب ديفيد لحساب مزيد من الترويج لمبادرة الامير فهد، الى ان تصبح، بعد نيسان، هي العنوان السياسي لمرحلة قادمة، عنوان يقبله العرب، ولا ترفضه اسرائيل. وهذا الاحتمال يجد ما يعززه في جملة من الامور، بينها التهليل الغربي الواسع، والمتجدد على نحو صارخ بعد رحيل السادات، لمبادرة فهد، وصمت النظام المصري عن هذه المبادرة، بل إيجابيته المضمرة إزاءها واتخاذه موقفاً متزايد الهمة ازاء صفقة طائرات اواكس للسعودية، وفتات الاحاديث التي القاها قادة اميركيون، بينهم مقربون من الرئيس ريغان مثل الرئيس الاسبق فورد، حول مسألة الاعتراف الاميركي بمنظمة التحرير الفلسطينية، واحتدام العداء المشترك المصري ـ السعودي لليبيا، كما يجد ما يعززه في الاشارات الايجابية ازاء مبادرة فهد، التي صدرت عن بعض الاطراف العربية التي تعارض سياسة كامب ديفيد.

## حتى نيسان المقبل

وفي كل الاحوال، وبالنسبة للاسئلة المثارة حول التطورات المقبلة كلها، لا يبدو ان اي تبدل هام سوف يجري في سياسة مصر او حولها، قبل نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ان احتفاظ حسني مبارك بكل رموز الحكم المصري التي ورثها عن سلفه، تعني، مع مؤشرات اخرى ليست اقل اهمية، انه عازم على الاحتفاظ بكل شيء على حاله، حتى الانسحاب الاسرائيلي من بقية سيناء. وبعد ذلك لعل الاسئلة المثارة ان تجد إجاباتها الشافية.

## قمة الصمود والتصدي ١٧ و ١٨/ ٩/ ١٩٨١

يجدر التذكير بأن الجبهة القومية للصمود والتصدي تشكلت في اواخر عام ١٩٧٧، اي بعد فترة قصيرة من اعلان الرئيس انور السادات عن مبادرته الشهيرة، وقيامه بزيارة اسرائيل متحدياً الاجماع العربي ضد هذه المبادرة. ومنذ ذلك الوقت، عقدت قيادة الجبهة المكونة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ومن رؤساء كل من: سوريا واليمن الديمقراطية وليبيا والجزائر، خمسة مؤتمرات قمة، كان آخرها القمة التي انعقدت في مدينة بنغازي.

هذه القمة الاخيرة، تأخرت قرابة سنة عن موعد انعقادها المقرر في القمة الرابعة. والسنة والشهور الخمسة التي انقضت بين القمتين شهدت اتفاق الوحدة، بين عضوين من اعضاء الجبهة هما سوريا وليبيا، الذي رافقه حماس كبير لم يلبث ان بهت. كما شهدت ازمة معقدة في العلاقات، بين ليبيا وعضو آخر هو منظمة التحرير الفلسطينية، والمصالحة التي انهت هذه الازمة واعادت العلاقات الى مجاريها الطبيعية بينهما. وفي الفترة ذاتها دخلت دولتان من دول الجبهة هما سوريا وليبيا في تحالف ثلاثي ضم معهما اثيوبيا الاشتراكية.

فإذا اخذنا هذه الملابسات بعين الاعتبار، وغيرها من الملابسات الأخرى التي سببت هذا التأخير الطويل في موعد انعقاد القمة، امكن القول ان مجرد انعقادها، في حدِّ ذاته، يُعَدُّ نجاحاً لاطرافها التي تتولى، على الصعيد العربي، العبء الاكبر في مواجهة سياسة كامب ديفيد، كما يُعَدُّ نجاحاً لرغبتها في تحقيق برنامج للعمل العربي المشترك، يتجاوز، في سقفه، البرامج التي تفرزها، في العادة، القمم العربية الشاملة. ويعكس انعقاد القمة الخامسة، في الوقت نفسه، حاجة اطرافها إلى التمسك بعملهم المشترك وبنقاط الالتقاء التي تجمعهم، وتغلب هذه الحاجة على دواعي الاختلاف فيما بينهم. كما انه يؤكد ان الحاجة العربية لصيغ عمل اوفر نجاعة من الصيغ المطاطة للقمم الشاملة، لا تزال قائمة وقوية تفرض نفسها هنا وهناك.

### نقاط على جدول المناقشة

والسبب المباشر الذي دفع الى عقد القمة الخامسة هو الاعتداء الاميركي على ليبيا، ثم ما تلاه من اعلان عن التحالف الاميركي ــ الاسرائيلي الجديد.

وهكذا، التأمت قمة رؤساء الجبهة وعلى جدول اهتماماتهم قضايا عدة، بعضها قديم والآخر مستجد، وهي قضايا يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ــ دراسة مسألة تطوير عمل الجبهة ذاته، وانشاء مؤسسات دائمة لها، مما نصت عليه مقررات القمة الرابعة.

٢ ــ بلورة تصرف مشترك لاطراف الجبهة، ضد السياسةالاميركية العدوانية وعرض آفاق الاستراتيجية العربية المشتركة، ضد التطور القائم والمرتقب في العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية، أو ما وصف بالتحالف الاستراتيجي بينهما.

٣ ــ مناقشة امكانيات تطوير العلاقات العربية مع الاتحاد السوفياتي، او ما وصف بإحداث قفزة نوعية في هذه العلاقات.

٤ ــ صياغة موقف الجبهة من التحالف الثلاثي الذي ضم عضويها: ليبيا واليمن الديمقراطية، مع اثيوبيا.

٥ ــ التهيئة لعمل القمة العربية المرتقبة في الرباط، في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

### الحضور الفلسطيني في القمة

اشتركت منظمة التحرير الفلسطينية في القمة المذكورة بوفد ترأسه رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، ولم يتكرر هذه المرة، ما جرى في القمةالسابقة من توجيه الدعوة من قبل الدول المضيفة، الى الامناء العامين للفصائل الفلسطينية الى جانب الدعوة الموجهة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا امر يعكس، من جهة، جو العلاقات بين الفصائل، ومن جهة أخرى، يعكس التحسن في العلاقات الفلسطينية ــ الليبية.

وقد اشارت بعض المصادر، (السفير، ١٨/٩/١٩٨١)، الى ان الوفد الفلسطيني بلور مطالبه في القمة، على النحو التالي:

١ ــ الرد الفوري على الخطة الاسرائيلية ــ الأميركية لاجتياح جنوب لبنان قريباً، وذلك مع توافر دلائل لدى قيادة الثورة الفلسطينية، بوجود تحضيرات اسرائيلية مؤيدة من واشنطن، لهذا الغرض.

٢ ــ وضع رد استراتيجي عربي على التحالف الاستراتيجي الاميركي ــ الاسرائيلي.

٣ ــ معالجة القضايا الملحة التي تواجهها الامة العربية، ووضع خطة تكامل سياسي واقتصادي وعسكري من قِبَل الدول العربية كافة.

وفي كلمته امام المؤتمر، تحدث ياسر عرفات عن الوضع في جنوب لبنان، وعن احتمالات الاجتياح الاسرائيلي، مشيراً إلى أن البدء به صار مسألة وقت بالنسبة لاسرائيل. كما تحدث عرفات عن مخاطر التحالف الاستراتيجي الاميركي ــ الاسرائيلي، الجديد، مبيناً ان هدفه هو تحقيق «المزيد من الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة»، وتوقع ان تشهد المنطقة اياماً ساخنة لان «التحالف الجديد هو تشجيع لاصدقاء اميركا في المنطقة، وضرر للسوفيات، وخطر حقيقي على العرب». وخلص عرفات الى الدعوة الى تعاون استراتيجي عربي ــ سوفياتي، لمواجهة هذا التحالف (**المصدر نفسه**).

وعلى مدى يومين من الاجتماعات، تداول زعماء الجبهة في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. ويبدو ان اكثر من وجهة نظر واحدة برزت خلال مداولاتهم، وخصوصاً بالنسبة للقضايا الكبيرة، التي تطرق اليها النقاش، مثل التضامن العربي ومقوماته، وآفاق الرد العربي المشترك على السياسة العدوانية الاميركية وممكناته، وآفاق تطور علاقات أطراف الجبهة مع الاتحاد السوفياتي، ومدى الرغبات المتفاوتة في هذا المجال.

### قراءة في البيان الختامي

وفي نهاية المؤتمر، صدر بيان ختامي، (نصه

الكامل في وفا، ١٩٨١/٩/١٩)، أجمل مداولات الزعماء الخمسة ومقرراتهم، ولعل من شأن قراءة مدققة للبيان ان تُظهر مدى ما تحقق من اتفاق، سواء بالنسبة لوجهات النظر، ام بالنسبة للاجراءات بين اطراف جبهة الصمود والتصدي.

**تطوير عمل الجبهة:** بالنسبة لهذا البند، قال البيان، ان المؤتمر «قرر تطوير عمل الجبهة... وذلك: أ ــ باستكمال انشاء المؤسسات المعتمدة في المؤتمرات السابقة؛ ب ــ بتحديد مواعيد دورية لاجتماعات هذه المؤسسات؛ ج ــ بالطلب من اللجان تقديم خطط عمل وفق ميثاق الجبهة وقدراتها».

ويعني هذا القرار ان المؤتمر، الذي يبدو انه تداول ملياً حول هذا البند، اكتفى بتأكيد قرارات المؤتمرات السابقة بهذا الشأن، ولم يضف اليها اي جديد، كما أرجأ البت بالمطالب التي رفعتها بعض اطرافه، من اجل تعزيز عمل الجبهة الداخلي وانشاء مؤسسات دائمة لها، إلى فرصة اخرى مرهونة بقدرات الجبهة وبرغبات اطرافها كافة في احداث مثل هذا التطوير.

**الموقف من الولايات المتحدة:** حظيت مواجهة السياسة الاميركية العدوانية بأوفر القرارات عدداً وتنوعاً، والامر كذلك بالنسبة لمواجهة التطور المستجد في العلاقات الاميركية ــ الاسرائيلية. وهكذا قرر مؤتمر الجبهة ان الولايات المتحدة «في حالة مواجهة مع الأمة العربية»، مما يستدعي دعوة «الحكومات العربية الى اعادة النظر في علاقاتها مع هذه الدولة، في مختلف المجالات، حفاظاً على المصالح القومية للامة العربية». كما قرر المؤتمر: «إدراج موضوع العلاقات العربية ــ الاميركية في جدول اعمال مؤتمر القمة العربي القادم، لاتخاذ موقف عربي موحد». وعن التحالف الاميركي ــ الاسرائيلي، اعتبرت قمة الصمود هذا التحالف «مشاركة، من جانب الولايات المتحدة الاميركية، في احتلال فلسطين، والاراضي العربية المحتلة الاخرى». كما قررت «اعتبار التواجد العسكري الاميركي، بكل أشكاله في الوطن العربي، معادياً للامة العربية، ويتوجب العمل على محاربته وازالته». اما كيف تجري هذه المحاربة. فالمؤتمر، في ثالث قراراته، يدعو للعمل «على استخدام جميع الامكانيات الاقتصادية العربية، بما فيها النفط والارصدة العربية في المصارف الاميركية، لمواجهة التحالف الجديد بين الولايات المتحدة واسرائيل».

ان صياغة القرارات الخاصة بالولايات المتحدة على هذا النحو، تعني ان مداولات قمة الجبهة، بشأن الاجراءات المطلوبة ــ مع تفاوت وجهات النظر بين انفراد اطراف الجبهة بعدد من الاجراءات الموجهة ضد واشنطن، او توجهها لتحقيق تضامن عربي واسع ــ قد توقفت عند نقطة وسط، حددت فيها صيغاً عامة للاجراءات وارجأت البت بها، الى ما بعد عرضها على الدول العربية الاخرى.

**تطوير التعاون مع السوفيات:** استغرق هذا الموضوع، ايضاً، جانباً طويلاً من المداولات. وقد ورد بشأنه، في بيان المؤتمر الختامي، قراران أشارا اليه بصورة غير مباشرة، وثالث تناول الموضوع بالاسم فقد وردت الاشارات اليه في قرار «استمرار العمل لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو ودعوة الدول العربية الى اعادة النظر في سياستها، بما يخدم هذا الهدف». كما وردت الاشارات اليه ايضاً في قرار ثانٍ نص على «ان إقامة السلام العادل... تتطلب تحقيق توازن القوى في المنطقة». اما الكلام المباشر عن السوفيات، فقد ورد في قرار ثالث ينص على «الاستمرار في تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، والدخول في مباحثات معه، من اجل تطوير نوعية العلاقات بين الامة العربية وبينه، بما يؤدي الى اعادة التوازن الى المنطقة، وخاصة بعد التحالف الاميركي ــ الاسرائيلي الجديد».

وبهذا، يبدو ان المؤتمر ترك الباب مفتوحاً لاطراف الجبهة، ليحدد كل واحد منها، وفق ظروفه ورغباته، المدى اللاحق لمستوى علاقاته مع الاتحاد السوفياتي، دون ان يقدم تصوراً دقيقاً او موحداً بالنسبة لهذه المسألة. ولعل هذا ناجم عن تفاوت الرغبات بهذا الصدد، كما انه ناجم ايضاً عن تفاوت ملحوظ بين وجهات النظر: بين التي تركز، بالدرجة الاولى، على وحدة الصف العربي، فتأخذ بعين الاعتبار ان دولاً عربياً اخرى لا تريد تطوير العلاقات مع السوفيات. وبين الاخرى التي ترى ان تكون جبهة الصمود

والتصدي هي المبادرة في هذا المجال، مادام هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مجابهة فعّالة ضد السياسة الاميركية. ووجهة النظر الثالثة التي تقف بين بين، وترى امكانية المضي في بناء العلاقات مع السوفيات، مع الحرص على ان لا يؤدي ذلك الى استفزاز الدول العربية الأخرى، او تهديم الجسور القائمة معها، بقدر الامكان.

**التحالف مع اثيوبيا:** في احد قراراته «رحب المؤتمر بمعاهدة الصداقة والتعاون، بين جمهورية اليمن الديمقراطية والجماهيرية العربية الليبية واثيوبيا الاشتراكية». وهذا ترحيب بالمعاهدة الثلاثية جاء، طبقاً للقرار، «باعتبارها تساعد في النضال ضد نهج واتفاقات معسكر داوود [كامب ديفيد] واطرافه».

الى جانب هذا، وجه المؤتمر تحية خاصة لنضال الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، «ضد اجراءات العدو الصهيوني الارهابية وانتهاكه للمقدسات والاستيطان وتهويد القدس وضمها».

كما وجه تحية مماثلة لنضال شعب مصر ضد نظام السادات. واكد وقوفه الى جانب هذا النضال لاسقاط النظام واتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية — الاسرائيلية.

**قرارات سرية:** وقد رافقت قمة الصمود هذه، انباء تحدثت عن قرارات سرية اتخذت، الا ان اياً من الاطراف المشاركة لم يفصح عن طبيعة هذه القرارات.

وتلخيصاً، يمكن القول ان القرارات التي انتهت اليها مداولات الزعماء الخمسة تشكل ورقة عمل، من قبل اطراف الجبهة موجهة الى القمة العربية القادمة.

**ف. ح.**

# محاولات لانجاح الحكم الذاتي

احتل المشروع الجديد الذي اقترحه وزير الدفاع الاسرائيلي، اريئيل شارون، بشأن المناطق المحتلة، موقع الصدارة في أحداث الشهر المنصرم؛ حيث اتسعت دائرة النقاش حول هذا المشروع وأبعاده وآفاق تطوره؛ وذلك بعد أن شرع شارون بالتمهيد لتنفيذ مشروعه الجديد، سواء من خلال عقد لقاءات استطلاعية مع شخصيات الضفة الغربية، أم من خلال اجراء تغييرات تنظيمية وادارية، على هيكلية الحكم العسكري، تساعد على تنفيذ مشروعه. ويقف على رأس هذه التغييرات، الدعم الذي حظيت به روابط القرى لتشكل بديلاً ادارياً وسياسياً للمؤسسات الوطنية.

## مشروع شارون طبيعته وردود الفعل عليه:

بعد اصطدام المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي بالعقبة الفلسطينية، بدأت سلطات الاحتلال باتباع سياسة تسعى من ورائها الى ازالة العقبات التي تعترض تنفيذ المشروع. وتتمثل البنود الرئيسية لهذه السياسة، في الأمور التالية: ١ ــ تغيير النهج المتبع في التعامل تجاه أهالي المناطق المحتلة: ٢ ــ اجراء تعديلات ادارية وتنظيمية ممهدة للمشروع: ٣ ــ دعم روابط القرى لمواجهة المؤسسات الوطنية.

فعلى الصعيد الأول، انطوى المشروع على اتباع نهج جديد يرمي الى استمالة أهالي المناطق المحتلة، وخلق حالة تأييد للمشروع، وذلك من خلال بعض الاجتهادات الشكلية التي تقلل من امكانية التصادم المباشر، بين سلطات الاحتلال وأهالي المناطق المحتلة، وبالتالي تُظهر الحكم العسكري بمظهر الطرف الذي لا يتدخل في شؤون السكان المحلية. ومن ضمن الاجراءات المعلنة: (أ) تخفيف الحواجز على الطرقات، والغاء العقوبات الجماعية؛ (ب) عدم اقتحام مؤسسات التعليم المختلفة؛ (ج) التقليل، قدر الامكان، من استفزازات الجنود للسكان، سواء على الحواجز، أو في حالات التفتيش (هارتس، ١٣/٩/١٩٨١).

الا أنه بالرغم من تشدق الحكم العسكري وادعائه بأنه قد باشر في النهج الجديد، فقد كشفت وسائل الاعلام الاسرائيلية زيف هذه الادعاءات، وأكدت أن طبيعة الاحتلال هي واحدة، بغض النظر عن الادعاءات اللفظية.

وأشارت وسائل الاعلام، بصورة غير مباشرة، الى أن مشروع شارون يخفي وراءه ثلاث خطوات متتالية ومتكاملة. الخطوة الأولى: تتلخص في تمهيد الأجواء المناسبة لتشجيع الحوار بين بعض الرموز الموصوفة «بالاعتدال» وبين سلطات الاحتلال، وذلك من خلال اعطائها الغطاء المناسب. وضمن هذه الخطوة، أبقى شارون الباب مفتوحاً أمام بعض الشخصيات للدخول في

حوار مفتوح، كما أخذ يشجع ويطور التجمعات السياسية الخارجة عن وحدة الصف الوطني والمرتبطة بمخطط الاحتلال، والمشدودة باتجاه الخطوات الاميركية ــ الاسرائيلية ــ المصرية.

ومن أبرز هذه التجمعات ما يسمى بروابط القرى. وضمن هذه الخطوة أيضاً، يجري الحصار والتضييق، بمختلف الوسائل، على القيادات الوطنية التي تعارض الحكم الذاتي.

الخطوة الثانية: بعد ايجاد القيادات البديلة، يجري التحضير لمحادثات الحكم الذاتي التي ستضم، بالضرورة، هذه القيادات؛ ولتثبيت ذلك يجري العمل، على الصعيد الخارجي، لضرب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان قيادة ونفوذاً. أما الخطوة الثالثة، وفيها يسعى شارون، وبعد أن يكون قد تحقق له تشتيت الشعب الفلسطيني وتمزيقه من جديد الى ايجاد الوطن البديل في لبنان أو الاردن.

**تطورات المشروع**: بعد ستة أسابيع من التخمينات والاشاعات، نشر يوم ١٩٨١/٩/٢٢، رسمياً، أن وزير الدفاع بالتنسيق مع رئيس الحكومة سيقترح، في جلسة قادمة، هيكلية ادارية جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ووفقاً لهذا الاقتراح، سيتم فصل الصلاحيات في المنطقتين؛ بحيث تصبح النشاطات الجارية، والنشاطات التخطيطية ذات العلاقة بالجهاز الأمني، ضمن مسؤولية قائد المنطقة. أما النشاطات المدنية ذات العلاقة بالمواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فستكون ضمن صلاحيات الادارة المدنية الملحقة بوزير الدفاع، وستعمل كما في السابق بالتنسيق مع وزارات الحكومة المختلفة بواسطة منسق النشاطات في المناطق المحتلة.

وأكد بيان وزارة الدفاع، أن الادارة المدنية سترتكز تدريجياً على مدنيين يحلون محل رجال الجيش، وفي الوقت نفسه، ستبذل جهوداً لزيادة عدد العاملين، من بين صفوف عرب الضفة والقطاع، في الادارة المدنية، بما فيها اشغال مناصب رفيعة المستوى (**معاريف**، ١٩٨١/٩/٢٧).

وذكرت وسائل الاعلام الاسرائيلية، أنه، في المرحلة الأولى، تتجه النية نحو تعيين البروفيسور (جنرال احتياط) مناحيم ميلسون مسؤولاً عن المجال المدني في الضفة الغربية. وقد شغل ميلسون، في الماضي، منصب مستشار منسق النشاطات في المناطق المحتلة للشؤون العربية، وهو يشغل الآن رئاسة مركز الدراسات الآسيوية والافريقية في الجامعة العبرية، كما شغل أيضاً منصب استاذ محاضر في اللغة العربية وآدابها في الجامعة العبرية.

ومن الجدير بالذكر، أن فكرة فصل الصلاحيات المدنية عن العسكرية في المناطق المحتلة، خطط لها بقصد احراز تقدم في موضوع تجسيد الحكم الذاتي، الذي اتفق عليه في كامب ديفيد (**هارتس**، ١٩٨١/٩/٢١).

وفي اطار مباحثات الحكم الذاتي، أعلم شارون الوفد المصري، أن حكومة اسرائيل ستبلور مع الزمن مشروعاً اضافياً بعيد المدى، في الضفة الغربية وقطاع غزة، هدفه امتصاص التوتر وخلق أجواء مريحة للتفاهم، وفي المقابل، محاربة الارهاب حتى النهاية.

وأشار شارون الى أن هذا المشروع هو امتداد للاقتراح الذي ينوي تقديمه ــ بعلم رئيس الحكومة ــ في جلسة الحكومة القريبة القادمة، لفصل الصلاحيات المدنية عن العسكرية في المناطق المحتلة، ومشاركة تدريجية للسكان المحليين في الحكم. وقد استقبل المصريون أقوال شارون وتوضيحاته بالارتياح، ولكنهم طالبوا بالاشتراك في الاعداد والتنفيذ لهذه الخطوات، الأمر الذي رفضه الوفد الاسرائيلي (**هارتس**، ١٩٨١/٩/٢٤).

وأفادت وسائل الاعلام الاسرائيلية، أن الحكومة الاسرائيلية تبنت، في جلستها التي عقدت بتاريخ ١٩٨١/٩/٢٧، مشروع وزير الدفاع ارييل شارون. وقد عمل شارون على تثبيت أسس مشروعه أثناء مناقشة الحكومة له.

وقال رئيس الحكومة، مناحيم بيغن: «انه يؤيد هذا المشروع بالرغم من أن الجيش الاسرائيلي يشكل مصدر الصلاحيات في الضفة الغربية وقطاع غزة». وأضاف: «لقد آن الأوان لكي يهتم

الجيش بأهدافه الأساسية، في مجال الدفاع والامن، بينما السيطرة في المجال المدني ستكون منذ الآن فصاعداً بأيدٍ مدنية».

وقال وزير الدفاع: «انه مقتنع أن، بمثل هذه الخطوات، سيكون بالامكان تحسين الأجواء في الضفة الغربية والقطاع، وتشجيع السكان باتجاه اقامة الحكم وفقاً لاتفاقات كامب ديفيد» (معاريف، ٢٨/٩/١٩٨١).

**مواقف اسرائيلية من المشروع:** أكد الكاتب أمنون كابليوك، أن التغييرات التي يتحدث عنها الحكم العسكري هي: «تغييرات جزئية وليست شاملة» وأضاف: «لست أدري، ما الفرق أن تصدر الأوامر المتعلقة بفرض منع التجول على مجموعة قرى عربية، أو حتى مدن، من مقر الحكم العسكري العام للضفة الغربية، أو انها ستصدر من مقر قائد القطاع الأوسط الجنرال موشي ليفي. بالنسبة للسكان العرب ليس لديهم أي فرق فالأمر بالنهاية يقضي بمنع التجول. وقد سبق أن اعتادت اسرائيل على فرض عقوبات جماعية، سواء بواسطة سلطات عسكرية أو مدنية» (**عل همشمار**، ٢٨/٩/١٩٨١).

ولعل مما يكشف البون الشاسع بين ما تعلنه سلطات الاحتلال، وبين ما هو قائم، الشهادة التي أدلت بها إحدى المجندات الاسرائيليات العاملات في المناطق المحتلة، حيث كشفت، في رسالة بعثتها الى صفيحة هآرتس، زيف المزاعم الاسرائيلية حول معاملة الجيش للسكان، فذكرت: «أستطيع أن أشهد، وبكامل المسؤولية، أن النظرة للسكان العرب على حواجز الجيش الاسرائيلي هي أمر فظيع للغاية. فحرس الحدود وكذلك أفراد الشرطة العسكرية والجنود والمجندات، لا يعتبرونهم مخلوقات بشرية لها حقوقها. ويحق لك، كجندي، التصرف معهم كما يحلو لك، دون حساب أو محاسبة».

وأضافت: «.. رأيت شباباً عرباً يقفون على الحواجز ويتعرضون للاهانة، دون أن يستطيعوا الرد، لانهم اذا فتحوا أفواههم سيؤدي الامر الى الصراخ والعصبية، وفي بعض الاحيان الى الضرب المبرح. لقد سمعت رجال حرس الحدود يقولون: لدينا تعليمات بتحطيم رؤوسهم» (هآرتس، ٤/٩/١٩٨١).

لقد استعرضت المزيد من المضايقات والاهانات التي يتعرض لها المواطنون العرب على حواجز التفتيش، وخلصت الى القول: «لقد رأيت، بألم وخجل، كيف أن شعبي، ينظر الى المخلوقات البشرية الأخرى، بعيداً عن أبسط أشكال الاحترام الانساني الذي يستحقه أي انسان كان.. لقد فكرت بالكراهية التي تنمو في قلوب هؤلاء السكان، وفكرت بديمقراطيتنا التي تمنع شعباً بأسره من فتح فمه». وأكدت المجندة، في شهادتها، أنها: «اسرائيلية يهودية، وحتى صهيونية». ولهذا لامجال للشك في صدق شهادتها. فهذه الشهادة لاترمي الى أهداف سياسية أو ذاتية، وانما الهدف منها الافصاح عن الصورة الحقيقية للمعاملة التي يتلقاها السكان العرب من الجيش الاسرائيلي (**المصدر نفسه**).

وكتب أمنون روبنشتاين حول تحول عملية استفزاز السكان العرب في المناطق المحتلة الى عملية روتينية، مستشهداً برسالة المجندة آرنا رينت، ومؤكداً أنه سمع شهادات أخرى مشابهة، ومحذراً من أن رد السكان العرب سيتسم بـ «ازدياد العداء، وانتظار لحظة الانفجار» (**هارتس**، ٨/٩/١٩٨١).

أما الكاتب أمنون كابليوك فقد قال: «ان الهدف الرئيسي والحقيقي لكل هذه اللعبة (سياسة شارون) التي أعلن عنها في السابق، ثم ما تلا ذلك من بيانات، حول لقاءات بين شارون ورؤساء بلديات من الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم موضوع روابط القرى التي أقيمت والتي ستقام في مناطق أخرى، ثم التغييرات في جهاز الحكم العسكري، كل هذه الأمور، يقصد من ورائها هدف واضح وضوح الشمس، وهو الاعداد والتحضير لفرض الحكم الذاتي على الضفة والقطاع. وقد جاء في أحد بيانات شارون: انه وخلال الاسابيع القليلة القادمة سيتم اشراك مواطنين محليين في السلطات المقترحة، الى جانب الموظفين اليهود. وسيتم اشراك مثل هؤلاء المواطنين المحليين المعنيين، في محادثات الحكم

الذاتي، الذي تسعى كل من اسرائيل ومصر الى فرضه على السكان العرب. ويبدو جلياً أن مساعي شارون، بما في ذلك سياسته الجديدة، تهدف، كما هو معروف، الى تمرير لعبة الحكم الذاتي على المواطنين العرب في الضفة والقطاع، خصوصاً وانها لم تعط حتى الآن نتائج ايجابية، ولم تلق القبول لدى السكان، ولا يبدو أنها ستعطي أية نتائج في المستقبل أيضاً (عل همشمار، ١٩٨١/٩/٢٨).

أما بالنسبة لتطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة، فان الأمور تجري بشكل مغاير تماماً لما يجري في الضفة الغربية، «فالمصريون هم النشيطون هناك، من ناحية، كما انهم يعتمدون على النشاط الفردي، من ناحية أخرى. فهم لا يريدون التعامل مع كتل أو أحزاب، ويكتفون بممارسة الضغوط على السكان. فجميع الموظفين الذين تلقوا رواتبهم من الحكومة المصرية، حتى الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، أعلموا بأن صرف رواتبهم سيتوقف الآن، وأن على الراغبين بتجديد صرف رواتبهم تشكيل وفد شعبي يتوجه الى مصر، ويعلن تأييده لمبادرة السادات.. وكذلك تأييده الحكم الذاتي. وبدون مثل هذا الوفد، فلا مجال للحديث عن صرف الرواتب من جديد (عل همشمار، ١٩٨١/٩/١١).

وتقدر بعض الأوساط الاسرائيلية، أن فتح الحدود مع مصر قد يؤدي الى تزايد الاستعداد، لدى السكان، لقبول الحكم الذاتي في قطاع غزة، ولكن هذه الأوساط تبدي مخاوفها من نشاط مقابل لمنظمة التحرير الفلسطينية، بهدف احباط المسار السياسي المخطط للقطاع (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٤٢، ١٣، ١٤/٩/١٩٨١، ص ١٠).

وفي الاتجاه نفسه، علقت صحيفة عل همشمار على سياسة شارون وآفاق تطورها، مقارنة بينها، وبين التجربة الفرنسية في الجزائر، فذكرت أن اسرائيل لم تتعلم من تجربة الجزائر، وقالت: الجنرالات الفرنسيون الأربعة الذين تمردوا على الرئيس شارل ديغول، في نيسان (أبريل) ١٩٦١، في الجزائر، لم يدركوا الأمور التي دفعت بديغول الى الاعراب عن استعداده لمنح الاستقلال الذاتي للجزائر، لأنهم يجهلون الخريطة السياسية التي أدرك ديغول أبعادها وسلبياتها، وكل ما أدركه الجنرالات الأربعة هو الجانب العسكري. فالجيش الفرنسي يستطيع السيطرة على البلاد لأجيال متعاقبة. دون أن يدركوا طبيعة المؤثرات السياسية السلبية والايجابية، ودون أن يدركوا الأخطار السياسية التي أخذت تحوق بفرنسا ومكانتها في الساحة الدولية. فقد اعتبروا قرار ديغول القاضي بالانسحاب من الجزائر ومنحها حريتها واستقلالها، عملاً خيانياً (عل همشمار، ١٩٨١/٩/١١).

وأضافت: «ان الوضع نفسه قائم في الأراضي العربية المحتلة، فمنذ احتلال اسرائيل لهذه الأراضي عام ١٩٦٧، تتردد بين أوساط العسكريين الاسرائيليين ــ جنرالات اسرائيل ــ الأقاويل والنظريات المختلفة، والتي مفادها أن الجيش الاسرائيلي يسيطر على الوضع عسكرياً، وأن بامكان اسرائيل الاحتفاظ بهذه الأراضي الى مدى الأجيال القادمة، وحتى ضمها الى اسرائيل» (المصدر نفسه).

ورداً على محاولات اسرائيل اليائسة والمحكوم عليها بالفشل، لايجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة، للتفاوض معها، قالت الصحيفة: «ان شارل ديغول عندما قرر حل المشكلة الجزائرية، حلاً جذرياً وعادلاً، طلب لقاء قادة جبهة التحرير الجزائرية الذين كان يحاربهم ،وذلك من أجل اجراء المباحثات والتفاوض معهم على أساس انهم يمثلون الشعب الجزائري وليس غيرهم، هذا بالرغم من وجود جماعات كانت تؤيد فرنسا. إلّا أن ديغول لم يقرر التباحث معها، بل توجه الى سجون فرنسا فأخرج الوطنيين الجزائريين من زنازين الباستيل.. حتى يفاوضهم ويتباحث معهم. فقد كانوا من قادة جبهة التحرير الجزائرية. والاتفاق الذي تم التوقيع عليه، بين ديغول وبين القادة الوطنيين، هو الذي أدى الى حسم الأمور وانهاء الحرب» (المصدر نفسه).

واستطردت الصحيفة تقول: «ان الزعامات السياسية في اسرائيل، تسير في خطة واحدة، وهدف واحد، هو التشجيع والتحريض على عمليات البطش والقتل في المناطق المحتلة، واتباع سياسة

اليد الحديدية ضد السكان العرب.. ومع كل هذا، تبحث السلطات الاسرائيلية بين أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عن أشخاص مقبولين يرى فيهم الحكم العسكري أنه بامكانهم التعاون معه حى نهاية الطريق».

وفي هذه الأجواء، تطل علينا سياسة شارون اذ يقول: «.. الى جانب رفع المضايقات والارهاب والبطش عن السكان العرب في الأراضي المحتلة، سأجري اتصالات بممثلي السكان رؤساء البلديات القادة الوطنيين.. سأدعوهم للاجتماع بي، وأتباحث معهم في أمور شتى وفتح صفحة جديدة في العلاقات» (المصدر نفسه).

أما داني روبنشتاين، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة دافار الهستدروتية، فقد علق على سياسة شارون معتبراً هذه السياسة اعترافاً صريحاً، بأن سلطات اسرائيل عمدت الى اتباع أسلوب البطش والقمع والاستفزاز، في معاملة السكان العرب.. ولأن وزير دفاع اسرائيل يعترف بأن ما قامت به اسرائيل كان مخالفاً لكل القوانين والأعراف المتعارف عليها في العالم.. ولأن وزير الدفاع يعترف بأن جنود الجيش العاملين في الأراضي المحتلة قد ارتكبوا مخالفات فظيعة وانتهاكات خارقة واعتداءات بربرية، فإن هذا الاعتراف، بحد ذاته، يعتبر حدثاً هاماً جداً.. واعترافاً خطيراً يجب التأمل فيه ملياً، ومن ثم، اصدار حكم على السياسة الاسرائيلية ضد المواطنين العرب..» (دافار، ١٨/٩/١٩٨١).

أما أمنون كابليوك فقد علق على سياسة شارون تجاه المناطق المحتلة بقوله: «منذ أسابيع طويلة، يتحدثون عن سياسة شارون الجديدة، البعض من سياسيي اسرائيل معها والبعض الآخر ضدها.. أما في المناطق المحتلة المعنية مباشرة بهذه السياسة، فليس هناك أي أثر لها. انهم بذلك يطبلون ويزمرون ويهللون لسياسة وهمية لا وجود لها على الاطلاق، هذا ما يبدو، ليس لسكان المناطق المحتلة فحسب، وانما لنا نحن الصحفيين الاسرائيليين المهتمين بتغطية أخبار مناطق مختلفة من الضفة الغربية صحافياً».

وفنّد كابليوك الادعاءات القائلة: ان خطة شارون قد جاءت للتخفيف من معاناة سكان المناطق المحتلة فقال: «خلال الجولات الأخيرة التي قمت بها داخل المناطق المحتلة، تأكد لي بأن السلطات الاسرائيلية المختصة قد قامت برفع حاجز تفتيش واحد لا غير، ويقع عند مثلث غزة ــ سدوم ــ عسقلان، أما بقية الحواجز المنتشرة في أرجاء الضفة والقطاع، فلا تزال كما هي، بل ارتفع مؤخراً عدد الجنود عند هذه الحواجز. ويبدو أن الجنود الجدد قد تخرجوا من دورات خاصة بالشتيمة البذيئة والاستفزازات المتعمدة والبربرية، كذلك فإن سياسة اليد الحديدية ليست كما كانت فحسب، بل أصبحت أشد ارهاباً وعنفاً وبطشاً (عل همشمار، ٢٨/٩/١٩٨١).

وأكد كابليوك تعارض سياسة شارون مع القانون الدولي بقوله: «ترتكب سلطات اسرائيل مخالفة كبيرة ان هي قامت بفرض سلطات اسرائيلية مدنية في المناطق المحتلة، ذلك لأن اخلاء الحكم العسكري واستبداله بسلطات مدنية يعتبر أمراً مخالفاً للقانون الدولي، ذلك لأن المقصود هنا مناطق محتلة، وفرض سلطات مدنية في هذه المناطق، يعني التمهيد لفرض السيادة الاسرائيلية الكاملة عليها، والقانون الدولي لا يعتبر هذه المناطق تحت السيادة الاسرائيلية ولن يعترف، أو يقر بذلك، لأنها مناطق محتلة» (المصدر نفسه).

وتوصل كابليوك الى حتمية فشل المخططات الاسرائيلية بقوله: «ان كل شيء في المناطق المحتلة يتوقف على رؤساء البلديات الذين يحظون بتأييد جميع السكان، وان الحكم الذاتي لن يمر، طالما أن رؤساء البلديات يعارضون بشدة الاشتراك في سلطاته، أو حتى في محادثاته، والذين تحاول اسرائيل اظهارهم على أنهم شخصيات فلسطينية معروفة، وعلى أنهم حلفاء الغد الآتي، هم في الحقيقة لا يتمتعون بأي تأييد جماهيري. والطرف الوحيد الذي يعترف بهم كممثلين هو الحكم العسكري وسلطات اسرائيل». وأضاف: «لقد عودنا التاريخ بأن ارادة الشعوب هي التي تنتصر في النهاية، هكذا كان الأمر في الجزائر وفي أفريقيا واسيا وفي مناطق كثيرة في العالم» (المصدر نفسه).

**ردود الفعل الوطنية على مشروع شارون**: وفي محاولة من شارون لاستثمار الاجراء المعلن في المشروع، بدأ يجري بعض اللقاءات المنفردة مع شخصيات الضفة الغربية لاستطلاع آرائهم بشأن مشروعه الجديد الرامي الى فرض الحكم الذاتي.. وقد حاول شارون أن يجر رؤساء البلديات الى «مصيدة مشروعه»؛ حيث طلب الاجتماع بكل واحد منهم على انفراد، دون أن يحدد مكان الاجتماع وطبيعته. وأحاط كل شيء بالسرية، وكأنه يعد لعملية عسكرية سرية لا ينوي كشف طبيعتها، طالباً من كل شخصية يلتقي بها عدم الافصاح عن اللقاء (**عل همشمار**، ١١/٩/١٩٨١).

وممن تنبه، لمصيدة شارون هذه، حلمي حنون، رئيس بلدية طولكرم، حيث سارع الى الكشف عن لقائه بشارون وتفاصيل ما دار بينهما، وقال: «ليس لدينا ما نخفيه، لقد قلنا لشارون ما نقوله طيلة أيام السنة». وبهذا خالف حنون نظام الصمت وأدلى بتصريح طويل نشرته صحيفة الفجر المقدسية وجاء فيه: «.. ان ما أقوله لجميع سكان الضفة الغربية قلته لشارون، حصولنا على حقوقنا المشروعة كاملة، اقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معارضتنا لاعمال الاستيطان الاسرائيلي ومصادرة الأراضي العربية، رفع الاقامات الجبرية المفروضة على مواطنين وقادة وطنيين، رفع الحظر المفروض على ادخال الاموال من الخارج لاغراض التطوير واقامة المشاريع المختلفة، اعادة المبعدين، وعلى رأسهم رؤساء بلديات الخليل وحلحول، والشيخ التميمي».

وأضاف حنون: «لقد أبلغت شارون أن المفاوضات لحل النزاع، يجب أن تجري مع ممثلنا الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية». فرد عليه شارون بقوله: «لكن هذه منظمة ارهابية تخريبية....». فأجاب حنون: «انها ممثلنا الوحيد ونحن لن نقبل، بأي حال من الأحوال، التحدث والتفاوض باسم شعبنا الفلسطيني، ولن نوافق على أن تكون بديلاً للمنظمة» (**المصدر نفسه**).

كما أكد رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة، في المحادثات التي أجراها مع شارون «ان للشعب الفلسطيني الحق، الكامل والاكيد، في اقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، غربي نهر الاردن، وليس شرقه كما صرح شارون». وأكد الشوا: «أن موقفه هذا هو موقف جميع العرب في العالم». وأضاف: «... انه أوضح لشارون أن الخلاف شاسع، و يعتقد بأن ليس هناك جدوى من بحث موضوع الحكم الذاتي لانه لا يتضمن حق تقرير المصير، واقامة دولة فلسطينية» (**القدس**، ٢٥/٩/١٩٨١).

كما أجمع رؤساء البلديات والوجهاء في الضفة على رفضهم لمشروع شارون واعتبروه نسخة جديدة للاحتلال، وأن هذا المشروع لا يضيف جديداً على كافة الخطط المطروحة في بيان وزارة الدفاع والمكرسة للاحتلال. وأكدوا ضرورة اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي حل للنزاع، باعتبارها المسؤولة الوحيدة عن مصير الفلسطينيين في المنطقة (**معاريف**، ٢٣/٩/١٩٨١).

كما أكد بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس: «أن أية تغييرات، بالنسبة للحكم العسكري، هي محاولات يائسة ولن تعطي نتائج، لانها ستظل في حدود محاولات التحايل على الشعب الفلسطيني للوصول الى نتائج تخدم السياسة الاسرائيلية. وفي الوقت نفسه، تهدف إلى ضرب وحدة الشعب الفلسطيني، وستبقى في هذا الاطار مادام هناك تجاهل لهذه الوحدة ولقيادة منظمة التحرير الفلسطينية».

وأضاف «ان أي تغيير في الأشخاص، لن يؤثر بصورة جدية على الوضع، ولن يؤدي الى الحكم الذاتي الذي تهدف اليه اسرائيل، لاننا نرفضه، لأنه يتعارض مع حقوقنا وأهدافنا الوطنية» (**الرأي** (عمان)، ٢٣/٩/١٩٨١).

وشاركه في هذا الرأي حلمي حنون رئيس بلدية طولكرم؛ حيث قال: «ان الحكم العسكري وسياسة اسرائيل، في الضفة الغربية، وقطاع غزة، تعمل ضمن خطة سياسة كامب ديفيد، وأن اسرائيل تحاول، بكل الوسائل، خلق ما يسمى بالقيادات الجديدة داخل المناطق المحتلة، وأكبر دليل على ذلك روابط القرى التي تدعمها».

وأضاف حنون: «... ان الحكم العسكري مهتم

بايجاد سبل للتفاوض على النحو الذي يريده، ولكننا سنقاوم ذلك. وممثلنا الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية. اننا نرفض هذا العمل. وان جميع محاولات ايجاد بدلاء هي أسلوب فاشل من أساسه» (المصدر نفسه).

وشاركهم، في هذا الرأي والموقف، كل من الحاج أمين النصر رئيس بلدية قلقيلية، وابراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة، ومصطفى النتشه، رئيس بلدية الخليل بالوكالة؛ حيث أكدوا: أنه مهما اختلفت الوجوه فان الاحتلال لا يزال قائماً، وهذه المحاولة تهدف إلى التمهيد للحكم الذاتي (المصدر نفسه).

أما رئيس بلدية رام الله، كريم خلف، فقد قال: «هذه مبادرة قذرة، من قبل وزير الدفاع أريئيل شارون. لا يوجد فرق بين ادارة مدنية وبين الحكم الذاتي. لقد تم الأمر ضد رغبتنا، ونحن غير مستعدين لفرض أحد علينا.. لن يستجيب أحد لدعوة العمل في هذه الادارة، لأن هذه الاستجابة بمثابة اعتراف بالاحتلال الاسرائيلي، لن نجري أي اتصال مع رجال الادارة الجديدة» (يديعوت أحرونوت، ١٩٨١/٩/٢٤).

## روابط القرى

بعد أن فشلت سلطات الاحتلال، في استمالة رؤساء المجالس البلدية والقروية، ودفعهم الى الموافقة على مشاريعها المطروحة، لجأت الى اتباع نهج جديد يرمي الى خلق «مؤسسات اجتماعية»، بديلة للمؤسسات الوطنية القائمة، وقدمت لهذه المؤسسات كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي، في محاولة منها لابرازها كطرف ممثل للسكان في المناطق المحتلة. وكانت روابط القرى على رأس هذه المؤسسات، اذ بادرت السلطات، منذ العام ١٩٧٧، الى دعم نفر قليل من شخصيات الضفة الغربية، ودفعهم الى تأسيس روابط قروية في مناطق الضفة الغربية المحتلة.

وكانت رابطة قرى الخليل باكورة هذه المحاولات المشبوهة، التي يقف على رأسها الوزير الاردني السابق، مصطفى دودين. وطرح القائمون على هذه الروابط أهدافاً علنية اجتماعية لروابطهم، بغرض الحد من حجم المعارضة، وبهدف استقطاب قرى الضفة الغربية في اطارها، من خلال الخدمات الاجتماعية والزراعية التي تقدمها، وقد شكلت هذه الأهداف الظاهرية غطاء للأهداف الحقيقية المشبوهة لمثل هذه الروابط.

وبعد التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد، بدأ الحكم العسكري يبحث، بصورة جدية، وبكافة الطرق، عن شريك من سكان المناطق المحتلة، لاجراء محادثات معه بشأن تطبيق الحكم الذاتي الذي رفضه سكان هذه المناطق جملة وتفصيلاً. وقد تبين للحكم العسكري أنه من المستحيل ايجاد أي شريك في تطبيق هذا المشروع من المؤسسات البلدية القائمة، ولذلك لجأ الى اقامة روابط القرى لتكون بديلاً للمؤسسات المذكورة، ولتساهم في تطبيق الحكم الذاتي (عل همشمار، ١٩٨١/٨/٧).

«وقد قامت أول رابطة قرى في منطقة الخليل... وقفت على رأسها احدى الشخصيات المعروفة بخدمة جميع الأسياد، وهو مصطفى دودين، من قرية دورا قضاء الخليل.

«عمل دودين في الشرطة البريطانية في عهد الانتداب، وعمل،خلال الاعوام،١٩٤٥–١٩٦٥، في صفوف المخابرات المصرية، القسم الفلسطيني في مدينة غزة. وانتقل الى الاردن في العام ١٩٦٥، وشغل منصباً رفيع المستوى، وفي العام ١٩٦٩، عندما اختلف الملك حسين مع منظمة التحرير الفلسطينية، تقرب دودين من العائلة الهاشمية. وبعد ذلك عين سفيراً للاردن في الكويت، ثم أعيد الى الاردن، بطلب من الحكومة الكويتية. وبعد ذلك، قرر فتح صفحة جديدة في حياته» (المصدر نفسه).

«عاد دودين، في العام ١٩٧٥، إلى الضفة الغربية في اطار جمع شمل العائلات، وحاول دخول معترك الحياة السياسية بترشيح نفسه، في شهر نيسان (أبريل) ١٩٧٦، لرئاسة المجلس المحلي في قرية دورا، غير أنه فشل في ذلك.

«وبعد زيارة السادات لاسرائيل أخذ الحكم العسكري يفتش عن قيادة بديلة لرؤساء المجالس البلدية والقروية الذين عارضوا الزيارة واعتبروها طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني، وقد وقعت أنظارهم على مصطفى دودين.

«وفي العام ١٩٧٨، أنشأ دودين ــ الذي يملك ثلاثة آلاف دونم لم يقم الحكم العسكري بمصادرة أي دونم منها ــ رابطة قرى الخليل التي كان هدفها المعلن تقديم المساعدات المالية للقرويين، في اطار مشاريع التطوير. ومنذ انشاء الرابطة، أصبح الفلاحون يتوجهون اليها لحل مشاكلهم الزراعية والمالية، كاستيراد الأسمدة بأسعار مخفضة وتلقي القروض المالية اللازمة لتطوير زراعتهم، وبهذا أصبحت الرابطة حلقة الوصل، بين سكان القرى وبين الحكم العسكري. وأصبح القرويون مجبرون على التوجه أولاً للرابطة، للحصول على توصية، لكي يقبل الحكم العسكري طلباتهم.

«لقد كان دودين حذراً، في بداية اقامة الرابطة، بحيث لم يتدخل في الشؤون السياسية، بل وأدلى أحياناً بتصريحات مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لصرف الأنظار عن صورته الحقيقية. وقد نجح في ضم حوالي ستين قرية في منطقة الخليل الى هذه الرابطة، وجلب المساعدات المالية لها من الحكم العسكري» (**المصدر نفسه**).

**رابطة قرى بيت لحم**: بعد مرور ثلاث سنوات على اقامة رابطة قرى الخليل، اكتشف الحكم العسكري بشارة قمصية (وهو صاحب مصنع للتعدين في بلدة بيت ساحور)، ودفعه لاقامة رابطة قرى بيت لحم.

وعلى غرار ادعاءات رابطة قرى الخليل، يركز القيمون على رابطة قرى بيت لحم انتقاداتهم على المجالس البلدية الوطنية، محاولين زرع بذور التفرقة والخلاف بين المدن والقرى المحيطة بها وداخل القرى نفسها بين العائلات المختلفة فيها، بالاضافة الى مهاجمة منظمة التحرير الفلسطينية واللجنة الفلسطينية ــ الاردنية المشتركة. ولقد نشرت الصحف العربية الصادرة في القدس الشرقية اعلانات استنكار شديدة اللهجة، لروابط القرى هذه، موقعة بأسماء مشهورة لشخصيات شعبية من قرى جبل الخليل وفي منطقة بيت لحم.

أما محاولات قمصية، للدخول الى المخيمات، فقد لاقت فشلاً ذريعاً. ويرى سكان بيت لحم في بشارة قمصية، عميلاً للمخابرات الاسرائيلية ليس أكثر (**المصدر نفسه**).

**رابطة قرى رام الله**: وعلى غرار رابطة قرى جبل الخليل ورابطة قرى بيت لحم، أقيمت رابطة قرى رام الله التي يترأسها مختار قرية بلعين، يوسف الخطيب، الذي ادعى الادعاءات نفسها التي لوح بها دودين وبشارة قمصية، من أن الرابطة أقيمت لتطوير قرى المنطقة. وكشفت صحيفة الأنباء الاسرائيلية الحكومية، النقاب عن تقديم الحكم العسكري مساعدة مالية، بمقدار ٤٠ مليون شيكل، لهذه الرابطة. وعندما بدأ فشله يظهر، هدد الحكم العسكري مخاتير القرى بأنه سيسحب منهم أختام المخترة، اذا لم يوافقوا على الانضمام للرابطة.

ومن الجدير بالذكر، أن أغلبية القرى، في منطقة رام الله، ترفض «حتى الآن، الانضمام لهذه الرابطة (**المصدر نفسه**).

كما جرت محاولات مشابهة، في كل من نابلس وأريحا، إلّا أن هذه المحاولات باءت بالفشل.

وعلق أمنون كابليوك على مدى نجاح الحكم العسكري في ايجاد بديل لرؤساء البلديات واتحادات النقابات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية قائلاً: «.. علينا أن نكون واقعيين ونلخص ما في الواقع بقولنا: ان الفشل الذريع كان من نصيب الحكم العسكري والروابط القروية التي أقامها، ولكن الحكم العسكري لم يعترف بالفشل، حتى الآن، ولم يرفع يديه ليعبر عن استسلامه للواقع.. واعتقد أن الحكم العسكري سيخرج خاسراً من هذه المعركة السياسية، لأنها لن تجبر سكان المناطق المحتلة على التنازل عن هدفهم في اقامة دولتهم، أما المساعدات الاقتصادية المزعومة فلن تزيد من قوة دودين ومؤيديه» (**المصدر نفسه**).

**ضغوط الحكم العسكري لانجاح روابط القرى**

يقوم الحكام العسكريون وضباط الادارة المدنية باستدعاء كافة رؤساء المجالس القروية ومخاتير القرى، في شمال الضفة الغربية، الى مراكز الحكم العسكري ويطلبون منهم الانضمام لما يسمى بروابط القرى.

وقد أوضح العديد ممن استدعوا، أن السلطات العسكرية طلبت منهم العمل على اقامة

روابط قرى وجمعيات مماثلة لها. كما أبلغتهم بوجوب عدم الإدلاء بأي تصريح للصحف المحلية في الأرض المحتلة، دون أذن مسبق (الفجر، ١٩٨١/٩/٨).

كما مارست روابط القرى والحكم العسكري كافة الضغوطات على قرى الروابط، بحيث كان الضغط أحياناً ظاهراً للعيان، وأحياناً أخرى لا يشعر به أحد. وكان دودين والحكم العسكري يفرضان العقوبات على غير المتعاونين مع الرابطة، بالغاء المساعدات الاقتصادية وعدم اعطاء تصاريح سفر الى عمّان. وقد ازدادت الشكوك حول نوايا دودين، كلما ازداد نشاطه في هذا المجال. وعبرت جماهير القرى عن شكوكها ومعارضتها لروابط القرى، على جدران البيوت في عدد من القرى، حيث ظهرت شعارات تقول: «لا لروابط القرى» ، «نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية». كما عارضت بعض القرى الانضمام الى هذه الروابط، وهذا ما حدث في قرية دورا، مسقط رأس مصطفى دودين (عل همشمار، ١٩٨١/٨/٧).

أما يهودا ليطاني، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة هارتس، فقد قارن بين التجربة الفرنسية في الجزائر والتجربة الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وبعد استعراض عام ومفصل للتجربة الفرنسية، عبر المراحل التي سارت فيها في اطار خلق روابط قرى في الريف الجزائري وتعيين ضباط، حتى من بين منتقدي السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، مسؤولين عنها، إلاّ أن هذه التجربة فشلت واضطر الفرنسيون، في النهاية، الى التفاوض مع جبهة التحرير الجزائرية، من أجل تسوية الخلاف وانهاء حالة الحرب في الجزائر، وبالتالي، من أجل المحافظة على هيبة فرنسا ومكانتها عالمياً (هآرتس، ١٩٨١/٩/٢٣).

**ردود فعل الشخصيات الوطنية**: أكد المواطنون في الأراضي المحتلة، ممثلين بمختلف البلديات والهيئات الوطنية، رفضهم القاطع لمحاولة اقامة روابط قروية في بعض مناطق الضفة الغربية المحتلة، واعتبروها خطوة نحو ايجاد بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، واداة لتمرير مشروع الحكم الذاتي الذي رفضه الشعب الفلسطيني بأسره.

وقال بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس: «روابط القرى هي أطر سياسية وليست اطراً اجتماعية، وبالتالي فقد وجدت ضد وحدة شعبنا التي تجسدت وراء منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تهدف الى خلق النعرات بين فئات الشعب الواحد، بما يسهل عليها ضربه، لكي تقوم بخدمة السلطات التي شكلتها، من أجل تمرير مشروع الحكم الذاتي. ولذا نجد أن اقامة روابط القرى، في هذه المرحلة بالذات، تقترن بمحاربة المجالس القروية المنتخبة، مثلما حصل في الظاهرية وفي مختلف القرى الأخرى في المناطق المحتلة».

وأضاف.. «من الواضح جداً أن زعماء روابط القرى هم جماعة مسيّسون وخارجون عن وحدة شعبهم، ويمثلون السلطة باستمرار، هذه السلطة التي توجههم دائماً، ضد مصالح الشعب اليومية والوطنية» (دار الجليل، للنشر والخدمات الصحفية، عمان، ١٩٨١/٩/١٢).

وشاركه في هذا الرأي كل من: حلمي حنون، رئيس بلدية طولكرم، وحيد حمد الله، رئيس بلدية عنبتا، مصطفى النتشة، رئيس بلدية الخليل بالوكالة، الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، حنا خوري الأطرش، رئيس بلدية بيت ساحور، المحامي جريس الخوري نقيب المحامين في الضفة الغربية، الشيخ عكرمة صبري، مدير الوعظ والارشاد، الدكتور عبد الله صبري، رئيس الدائرة الفرعية لنقابة أطباء القدس، عز الدين العريان، رئيس جمعية الهلال الأحمر في البيرة، وكثيرون غيرهم من الشخصيات الوطنية في المناطق المحتلة (المصدر نفسه).

كما أجمع مخاتير القرى في منطقة بيت لحم على رفضهم التعامل مع رابطة القرى، وأكدوا أنهم سيحاربون كل من ينتمي اليها.

وشاركهم في هذا الرأي والموقف كل من الشيخ علي المعطي، والشيخ محمد أبو عمرية، والشيخ أحمد ابراهيم (وفا، ١٩٨١/٩/٧).

وأصدرت المؤسسات الوطنية والشعبية في

الضفة الغربية، بياناً رفضت فيه جميع المحاولات الجديدة، لتطبيق الحكم الذاتي في المناطق المحتلة، ووقعت البيـان البلديـات والنقـابـات المهنيـة والجمعيات الخيرية والمنظمات النسائية. وجاء في البيان: «.. ان الغايـة من الجهد الذي تبـذله الولايات المتحدة ومصر واسرائيل، انهاء حقوق الشعب الفلسطيني» (ر. إ.، العدد ٢٤٤٦، ١٧ و١٨/٩/١٩٨١، ص١١).

صلاح عبد الله

# إسرائيليات

## زيارة مناحيم بيغن للولايات المتحدة
## واستئناف مباحثات الحكم الذاتي

كانت زيارة مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي للولايات المتحدة، وما نتج عنها في إطار التعاون الأمني والاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، من اهم المواضيع السياسية التي تركز عليها الاهتمام، خلال شهر ايلول (سبتمبر) الماضي. وبرزت كذلك في الفترة نفسها، مواضيع سياسية اخرى، تتعلّق باستئناف مباحثات الحكم الذاتي، بين مصر واسرائيل، تطبيقاً لاتفاقيات كامب ديفيد؛ وتجديد الاتصالات بين فرنسا واسرائيل، من خلال زيارات ولقاءات مختلفة بين مسؤولي البلدين.

ويتضمن هذا التقرير، عرضاً لتلك المواضيع، وللتطورات التي رافقتها، ولردود الفعل الاسرائيلية عليها، مبرزاً اهم الاتجاهات التي ظهرت، ومختلف الآراء التي طرحت، تعليقاً على كل تلك الأحداث.

### ١ ــ زيارة بيغن لواشنطن

قام مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، بزيارة رسمية للولايات المتحدة، في النصف الأول من شهر ايلول (سبتمبر) الماضي. ورافقه في تلك الزيارة وفد كبير، ضم كلاً من إسحق شامير وزير الخارجية، واريئيل شارون وزير الدفاع، والدكتور يوسف بورغ وزير الداخلية ورئيس الطاقم الاسرائيلي المفاوض لمباحثات الحكم الذاتي. وجاءت الزيارة بعد سلسلة من التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وفي إطار جهود الادارة الاميركية الجديدة لرسم استراتيجية جديدة في المنطقة، تستند على تدعيم اصدقاء الغرب فيها، للتصدي لما تسميه تلك الادارة، «النفوذ السوفياتي» في منطقة الشرق الأوسط والخليج.

ويبدو أن كلاً من الطرفين، حرص على تمهيد الأجواء الودية للقاء، بعد التوترات التي شهدتها العلاقات بينهما، خلال الشهور القليلة الماضية. وظهر ذلك لدى استقبال الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأميركي، لمناحيم بيغن في مطار اندريوس، حيث قال له وهو يصافحه: «دعنا ننسى الماضي ونبدأ من جديد». ولم تكن هذه هي الحادثة الوحيدة في هذا السياق، بل ان الرئيس ريغان ومساعديه اكثروا من مديحهم لدولة اسرائيل، ولمناحيم بيغن شخصياً. وبدلاً من التهديدات المبطنة التي كانت تطلقها، في بعض الأحيان، الادارات الأميركية السابقة، استمع بيغن ومرافقوه هذه المرة إلى كلمات ناعمة. ومن جانبه فقد قابل بيغن الود الاميركي بلطف مقابل، ووصف الرئيس ريغان بأنه «الصديق الاكبر» لاسرائيل. ورغم كل تلك الأجواء الحارة، كان هناك، من موظفي الادارة الأميركية من يعتقد، بأن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى استخدام «العصا» مع اسرائيل، من اجل «إجبارها على الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة وطن للفلسطينيين في هذه المناطق» (**يديعوت احرنوت**، ١٩٨١/٩/١١). لكن الرئيس ريغان

تبنّى لنفسه، في هذه الفترة، الموقف الذي يقول: إن اي ضغط على شخصية مثل بيغن قد تؤدي إلى نتائج «عكسية» ويزيد من تصلبه. ولهذا فإن الادارة الأميركية تعمل على اخذ بيغن باللين، لاعتقادها بأن هذا الأسلوب سيعطي ثماره على الاقل في هذه المرحلة» (**المصدر نفسه**).

**المباحثات الأميركية ــ الاسرائيلية**

وفي مثل تلك الأجواء، جرت المباحثات بين الوفدين: الأميركي والاسرائيلي، حيث بحثت مواضيع العلاقات الثنائية، والوضع السائد في منطقة الشرق الأوسط والعالم. ومن ثم، ترتيب مواضيع البحث بحيث تناقش مسائل العلاقات العادية بين الطرفين، خصوصاً تلك التي لا تثير حساسية معينة، بينما تترك المسائل المختلف عليها إلى نهاية المباحثات. وهكذا بحث اولاً موضوع «التعاون الاستراتيجي» بين اميركا واسرائيل، ثم المساعدات الاقتصادية لاسرائيل، والأزمة اللبنانية، واخيراً صفقة طائرات الانذار المبكر من طراز «اواكس» للسعودية، باعتبارها من اهم المسائل المثيرة للحساسية في العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية.

**اولاً: التعاون الاستراتيجي:** بحث هذا الموضوع تحت عنوان: التصدي المشترك «للنفوذ السوفياتي» في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. وهو يعبّر عن مدى العلاقة القائمة بين اسرائيل والولايات المتحدة، منذ فترة طويلة. لكنها في هذه المرة، وحسب توجهات الادارة الجديدة تأخذ منحى مباشراً واكثر وضوحاً وتحديداً، في إطار المفهوم الاستراتيجي الأميركي الجديد. واتضح من اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي الذي عقد، يوم ٩/٢٠، لتقييم زيارة الوفد الاسرائيلي للولايات المتحدة، أن المقصود بالتعاون الاستراتيجي هو «الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة، بطرق مختلفة، للتصدي للنفوذ السوفياتي. وفي هذا الإطار تشارك اسرائيل بهذه الجهود» (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨١/٩/٢١).

وحدد موشي آرنس، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، طبيعة هذا التعاون الاستراتيجي حيث قال: ان الأساس للتعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة يتمثّل في «المصالح المشتركة والأهداف المشتركة». فالولايات المتحدة واسرائيل تتخوفان معاً من «دخول الاتحاد السوفياتي إلى قلب الشرق الأوسط. وهما مستعدتان للعمل من اجل مواجهة احتمال كهذا، وهذا هو الأساس» (ر.إ.إ، العدد ٢٤٤٠، ١٠ و١١/١٩٨١/٩، ص٨ و٩). واضاف ارنس: انه توجد في الشرق الأوسط «مصالح حيوية» لكل من اسرائيل والولايات المتحدة، وفي حال قيام خطر يهدد هذه المصالح، فهناك إمكانية للتعاون معاً «للدفاع عن هذه المصالح، حتى بالقوة العسكرية» (**المصدر نفسه**، ص ١٠).

**مجالات التعاون:** والسؤال الذي يفرض نفسه: ما هي المجالات التي يتوقع أن يشملها اتفاق التعاون الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل؟ لقد تشكّلت لجان مشتركة برئاسة وزيري دفاع البلدين، وانتهت من صياغة الخطوات الأولى التي يشملها اتفاق التعاون، والتي ستسجل كل تفاصيلها في «وثيقة» قبل نهاية السنة الحالية. وكانت ابرز نقاط المراحل الأولى للاتفاق الاستراتيجي كما يلي:

أ ــ يقوم البنتاغون ووزارة الدفاع الاسرائيلية، بتحديد ممثليهما لمجموعات العمل المشتركة التي ستعمل على صياغة توصيات التعاون الرامي إلى صد «العدوان» السوفياتي، ضد عناصر معينة في الشرق الأوسط.

ب ــ يقوم وزير الدفاع الاسرائيلي، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) القادم، بزيارة واشنطن لإجراء مباحثات مع نظيره الأميركي كاسبار واينبرغر، حاملاً توصيات وقضايا اساسية.

ج ــ في اعقاب ذلك يقوم الطرفان بصياغة وثيقة تفصيلية للتعاون الاستراتيجي.

د ــ وبعد ذلك يتم تحديد مجموعات العمل لوضع تفاصيل التنفيذ.

هـ ــ وخلال عمل هذه المجموعات، يقوم وزير الدفاع الأميركي بزيارة اسرائيل، لإجراء مباحثات مع نظيره الاسرائيلي.

و ــ وفي اول شهر من سنة ١٩٨٢ يبدأ

الطرفان في بلورة خطة سنوية، او اكثر، للنشاطات المشتركة.

وسوف يشمل التعاون الاستراتيجي المركبات التالية:

١ ــ إقامة مستودعات طوارىء في اسرائيل، لصالح القوات الأميركية. وتكون هذه المستودعات بأحجام مختلفة، ويمكن أن تعتمد على اجهزة عسكرية اسرائيلية.

٢ ــ توفير مظلة جوية اسرائيلية للقوات الأميركية التي تزور المنطقة اثناء الضرورة.

٣ ــ حماية طرق الملاحة بواسطة سلاح البحرية الاسرائيلي.

٤ ــ إقامة منشآت طبية.

٥ ــ القيام بتمرينات ومناورات مشتركة، لأسلحة البحر والبر والجو (يديعوت آحرونوت، ١٩٨١/٩/١٣).

**واشنطن تقلل من اهمية الاتفاق:** ويبدو أن الجانب الاسرائيلي كان اكثر اندفاعاً في توسيع خطوات التعاون الأمني الاستراتيجي، بينما حاول الجانب الأميركي، ظاهرياً على الأقل، التقليل من اهمية الاتفاق. وظهر ذلك اثناء إجابة الكسندر هيغ على سؤال لأحد المراسلين، حول احتمال توقيع اتفاقية للدفاع المشترك بين الجانبين، حيث نفى وجود اية نوايا للتوقيع على اتفاق للدفاع المشترك مع اسرائيل. وإنما ستكون هناك بعض الخطوات «المحدودة من الناحية السياسية، آخذين بعين الاعتبار مصالح الدول الصديقة الأخرى، في الشرق الأوسط» (ر.إ.إ، العدد ٢٤٤١، ١١ و١٢/٩/١٩٨١، ص ٤).

وبدون شك يمكن ربط هذا الموقف الأميركي «المتحفظ» برغبة واشنطن في المحافظة على مصالحها وصداقاتها في الشرق الأوسط. وربما كان هذا هو السبب الذي دفع هيغ لزيارة ولي العهد السعودي، الأمير فهد، في اسبانيا، لطمأنته، حول مسألة التعاون الاستراتيجي وبما يتعلّق بصفقة طائرات «اواكس» للسعودية. وقد أكد هيغ، في تلك المقابلة، حسب ماذكرته المصادر الاسرائيلية، أن موضوع التعاون الاستراتيجي هو مجرد «افكار اولية للتعاون» (المصدر نفسه، ص ٥). وعلى اية حال، فإن النقاط التي اكدها الأميركيون، امام الوفد الاسرائيلي، تتلخص بما يلي:

أ ــ إن واشنطن تتوقع احتجاج السعودية على التنسيق الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل، ولكن الادارة الأميركية عازمة على عقد صفقة «الاواكس»، رغم معارضة اسرائيل لها. كما أنها عازمة على دراسة كافة إمكانيات التنسيق الاستراتيجي مع اسرائيل، رغم احتجاج السعودية والدول العربية الأخرى.

ب ــ إن الأميركيين غير معنيين بكافة الاقتراحات الاسرائيلية حول التنسيق الاستراتيجي، لكنهم معنيون ببعضها فقط، مثل إمكانية إيجاد مظلة جوية اسرائيلية لوحدات الأسطول السادس وسفن الشحن، في الحوض الشرقي للبحر الابيض المتوسط. وستتم دراسة كافة المقترحات من قبل لجان مشتركة، ثم يتم التوقيع على مذكرة التفاهم، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، او كانون الأول (ديسمبر)، عندما يعود شارون. وقبل أن تتم هذه الدراسة، فإنه من السابق لأوانه تحديد مجالات التنسيق الاستراتيجي.

ج ــ من المؤكد أن يكون التنسيق في المجال العسكري، لكن الاسرائيليين اقترحوا الموقف الأميركي نفسه الداعي بأن يحرص الطرفان كلاهما، مع تطور التنسيق، على عدم اتخاذ اية خطوة من اي طرف، قد تفاجيء الطرف الثاني (اريئيل غيناي، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٩/١٥).

وقد لخص الكسندر هيغ التصوّر الأميركي للتنسيق الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل، حين قال: ان الموضوع ليس التزامات قانونية، بل تفاهم بين الطرفين، وعلى كل طرف أن «يحافظ على المصالح الحيوية للطرف الثاني» (ر.إ.إ، العدد ٢٤٤١، ١١ و١٢/٩/١٩٨١، ص ٥).

**ثانياً: المساعدات الاقتصادية:** وتقدمت إسرائيل، خلال المباحثات، بطلب المساعدات المالية والاقتصادية للسنة المالية ١٩٨٣، التي

تقدمها الولايات المتحدة سنوياً لاسرائيل. ويبلغ حجم المساعدات المطلوبة ٢,٢ مليار دولار مخصصة للمساعدة العسكرية والاقتصادية، إضافة إلى طلب مساعدة بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، منها ٢٠٠ مليون دولار لشراء معدات عسكرية. يضاف إليها ٢٠٠ مليون دولار لشراء معدات، لصالح الولايات المتحدة، من إنتاج الصناعات الجوية الاسرائيلية. وكانت التوقعات أن الولايات المتحدة ستوافق على كل طلبات المساعدة الاسرائيلية على امل «عدم حصول مواجهة في قضية الاواكس» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٣٨، ٨ و ١٩٨١/٩/٩، ص ٥).

وقد ارفق الوفد الاسرائيلي طلب المساعدات، بوثيقة تظهر متطلبات تمويل الاستيراد الأمني من الولايات المتحدة، والفجوة، غير المغطاة، في ميزان المدفوعات الاسرائيلي. وابرزت الوثيقة معطيات اخرى عن «تدهور» موازين القوى العسكرية في المنطقة، «إزاء تسليح دول المواجهة بأسلحة من مصادر غربية وشرقية» (دافار، ١٩٨١/٩/١٠). ويذكر في هذا السياق، أن المساعدة الأميركية لاسرائيل، بلغت في العام ١٩٨١، ٢,٢ مليار دولار، بينما لم يصادق مجلس النواب الاميركي على قيمة المساعدات للسنة المالية ١٩٨٢.

ورغم تحدث المصادر الأميركية عن صعوبات اقتصادية ومالية تواجهها الولايات المتحدة (دافار، ١٩٨١/٩/١٤)، فإن مصادر اخرى ذكرت أن الأميركيين سوف يدفعون لاسرائيل، مقابل المنتجات العسكرية ومقابل الخدمات العسكرية، من ميزانية وزارة الدفاع الأميركية، وليس من المساعدات الخارجية. وسيجعل هذا الأمر من السهل على الادارة الأميركية مساعدة إسرائيل، لأن المساعدة الخارجية كانت وما زالت «غير مرغوبة من قبل الشعب الأميركي» (يديعوت آحرونوت، ١٩٨١/٩/١٥).

**ثالثاً: الأزمة اللبنانية:** عشية سفر الوفد الاسرائيلي إلى واشنطن، حرص عدد من المسؤولين الاسرائيليين على إطلاق تصريحات مختلفة، حول انتهاك الفلسطينيين لوقف إطلاق النار في الجنوب اللبناني، إلى جانب تصريحات اخرى تتعلّق بالأزمة اللبنانية. وذكر في هذا الاطار، أن الوفد الاسرائيلي حمل معه مشروعاً لحل الأزمة اللبنانية، يرتكز اساساً على «طرد الفدائيين من لبنان، وتقليص الوجود السوري فيه، وقيام حكومة لبنانية جديدة» (ر.إ.إ. العدد، ٢٤٣٨، ٨ و١٩٨١/٩/٩، ص ٧). ويؤكد المشروع الاسرائيلي على «ضرورة سحب» الصواريخ السورية من وادي البقاع اللبناني، وعلى أن اسرائيل لن تقطع علاقاتها مع المسيحيين في شمال لبنان، او في جنوبه، «طالما أن الوجود العسكري السوري بقي قائماً هناك» (المصدر نفسه).

وبتكليف من مناحيم بيغن، تباحث شارون مع الكسندر هيغ، حول مسألة وقف إطلاق النار في جنوب لبنان، الذي يُكثر الاميركيون من الحديث عنه و«الثناء عليه»، بينما يصفه الاسرائيليون أنه مجرد «سراب»، حيث لم تتوقف ــ حسب قولهم ــ سوى عمليات القصف المدفعي عبر الحدود. وحدّد شارون موقف إسرائيل من هذا الموضوع فقال: إن اسرائيل تؤيد الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لحل المشاكل في لبنان بالوسائل السياسية. لكنه طالب الأميركيين بعدم تجاهل الحقائق. واضاف أن النار اطلقت، خلافاً لما اتفق عليه، باتجاه جنوب لبنان على المنطقة الخاضعة لإشراف الرائد سعد حداد. كما نقلت المنظمات الفدائية، في الآونة الأخيرة، إلى الاردن اسلحة ثقيلة «لاستخدامها ضد منطقة إيلات؛ حيث نقلت تلك الأسلحة بمساعدة سوريا» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٣٩، ٩ و١٩٨١/٩/١٠، ص ٥).

اما الجانب الأميركي، فقد تقدم بمشروع خاص به لحل الأزمة اللبنانية؛ قالت مصادر الوفد الاسرائيلي أنها رفضته. ويدعو المشروع الأميركي إلى تعزيز الحكومة اللبنانية، «ومواصلة الحوار مع المنظمات الفدائية، وبشكل خاص منظمة التحرير الفلسطينية عبر العربية السعودية» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٣٧، ٧ و١٩٨١/٩/٨، ص ٥).

وسيطلب من اسرائيل،حسب المشروع،تقليص تدخّلها في لبنان، بحيث تقوم في المرحلة الأولى بقطع علاقاتها مع المسيحيين في شمال لبنان، وتقوم في المرحلة التالية، بقطع علاقاتها الخاصة مع الرائد سعد حداد في جنوب لبنان. ورغم

إدّعاء مصادر الوفد الاسرائيلي أن الطرفين لم يتوصّلا إلى اتفاق بشأن الأزمة اللبنانية، إلا أن المصادر الأميركية قالت: أنه على الرغم من عدم حصول «تفاهم كامل»، فقد حقق الجانبان «نسبة ما من التفاهم حول كل ما يتعلّق بالتطورات المتوقعة في لبنان، خلال العام القادم» (**معاريف**، ١٥/٩/١٩٨١). واضافت المصادر الأميركية: ان الاتجاه العام، لدى الطرفين، هو تعزيز قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان، وإبعاد المدفعية الثقيلة عن مناطق الحدود، وتوسيع نطاق سيطرة الحكومة اللبنانية. وكان الطرفان على اتفاق حول ضرورة احترام وقف إطلاق النار، «وعدم اعتبار تعزيز الفلسطينيين لمواقعهم انتهاكاً لوقف النار، طالما أنهم لا يستخدمون هذه الأجهزة» (اريئيل غيناي، **يديعوت آحرونوت**، ١٥/٩/١٩٨١).

**رابعاً: صفقة «الأواكس» للسعودية:** في حقيقة الأمر كان موضوع صفقة طائرات «الأواكس» للسعودية من اهم المواضيع التي طرحت على جدول اعمال الاجتماعات، بين الوفدين الاسرائيلي والأميركي؛ وارتبطت به بقية المواضيع الأخرى، خاصة، مسألة التعاون الاستراتيجي والمساعدة الاقتصادية والمالية لاسرائيل. فالصفقة تعتبر حيوية «لمصالح» الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والخليج. وقد اوضحت واشنطن موقفها بصراحة، بأن صفقة الأسلحة للسعودية، والتنسيق الاستراتيجي مع اسرائيل هما جزء من الخطة الأميركية لمواجهة «النفوذ السوفياتي» في منطقة الشرق الأوسط. لذا ترى واشنطن أن «فشل جزء من الخطة، سيؤثر على الجزء الآخر» (**يديعوت آحرونوت**، ١٥/٩/١٩٨١).

ولم يكن هذا الموقف الأميركي، بشأن صفقة «الأواكس»، مفاجئاً للاسرائيليين؛ بل أنه كان واضحاً منذ زيارة الكسندر هيغ للمنطقة، في نيسان (ابريل) الماضي؛ حيث اكد للاسرائيليين ان تنفيذ الصفقة هو أمر «نهائي عند الادارة الأميركية». ثم عاد الرئيس ريغان واكد الموضوع نفسه في رسالة وجّهها إلى بيغن يوم ٢١ آب (اغسطس)، وطمأن فيها اسرائيل «باتخاذ خطوات تستجيب، بصورة نوعية، لمتطلبات ومصالح إسرائيل» (**يديعوت آحرونوت**، ١١/٩/١٩٨١).

ويبدو أن اسرائيل، أمام هذا الإصرار الأميركي على تنفيذ الصفقة، توصّلت إلى نتيجة مفادها: ان الفرص معدومة أمام إفشال الصفقة، لان الادارة الأميركية مصرّة على إنجازها. وربما كان هذا هو السبب الذي دفع بيغن إلى تجنّب المواجهة مع الرئيس ريغان، وبذل كل جهوده لخلق أجواء التفاهم لوضع اسس التعاون المشترك في المستقبل. فقد شرح بيغن اسباب معارضته للصفقة، امام الرئيس ريغان، ثم ترك للخبراء العسكريين تبرير ادعاءات اسرائيل، لكن «العجز المتعمّد في طرح الموضوع من الجانب الاسرائيلي، كان إشارة واضحة للرئيس ريغان بأن اسرائيل قد سلّمت بالصفقة» (داني غوترمان، **معاريف**، ١١/٩/١٩٨١).

واجتهد الجانب الاسرائيلي، خلال المباحثات الرسمية، في شرح مميزات اسرائيل وفائدتها للولايات المتحدة من مختلف الجوانب الاستراتيجية، ومدى القاعدة التحتية التكنولوجية المتطوّرة التي تمتلكها، ومقدرتها على تقديم الخدمات التي يحتاجها الأميركيون، لكن كل ذلك لم يقنع الادارة الأميركية بالتنازل عن إتمام صفقة «الأواكس». وهكذا وجد بيغن نفسه في «ورطة». فإما المخاطرة بالمواجهة مع واشنطن دون نجاح اكيد، او الاكتفاء بمعارضة مبدئية للصفقة، دون محاولة الصراع بصورة فعّالة، وهذا يزيد من احتمالات المصادقة على الصفقة، مع تقوية احتمالات التعاون الوثيق مع الادارة الأميركية؛ وقد فضّل بيغن الخيار الثاني. وتستطيع اسرائيل عبر هذا الاختيار أن تحقق «تقييدات معينة على استخدام الأواكس من جانب السعودية، وعلى المعدات المرافقة لهذه الطائرات، وتقلص من خطرها» (اريئيل غيناي، **يديعوت آحرونوت**، ١٤/٩/١٩٨١).

اما المكسب الاسرائيلي الآخر، فهو موافقة واشنطن على قيام تعاون استراتيجي بين اميركا واسرائيل، يحقق عدداً من «المزايا» لإسرائيل.

## ٢ ـ ردود الفعل على زيارة بيغن، ونتائجها

اثارت زيارة مناحيم بيغن للولايات المتحدة، والنتائج التي تمخّضت عنها، ردود فعل واسعة في اسرائيل، خاصة إزاء موضوعي التعاون الاستراتيجي، وصفقة طائرات الانذار المبكر «اواكس» للسعودية. وتمحّورت تلك الردود، داخل المعارضة العمالية، وفي اوساط المعلّقين والكتّاب السياسيين. فالتعاون الاستراتيجي ـ حسب رأي بعضهم ـ تم على حساب اسرائيل، من خلال مقايضة هذا الأمر، مع موافقة اسرائيلية «ضمنية» على إتمام صفقة الطائرات للسعودية، واعتبار اتفاق التعاون يقيد حرية اسرائيل في العمل، ويورطها في مواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفياتي. بينما رأى آخرون، أن التعاون لايحمل في مضمونه أي جديد، إذ إنه استمرار للحوار الاستراتيجي القائم بين الدولتين، منذ العام ١٩٧٥. وان الادارة الأميركية تريد فقط طمأنة اسرائيل، حتى تستطيع تنفيذ مخططاتها في المنطقة ودون عرقلة.

**المعارضة العمالية تنتقد الاسلوب:** تميزت ردود فعل المعارضة العمالية بعدم التطابق الكامل في أراء رموزها. فبينما كانت معارضتهم لصفقة طائرات «الأواكس» قاطعة، اقتصرت معارضتهم للتعاون الاستراتيجي على الشكل فقط، دون المضمون. فقد اعتبر شمعون بيرس، زعيم حزب العمل، أن بيع الطائرات للسعودية يشكّل سابقة خطيرة على «امن اسرائيل»؛ حيث أنها المرة الأولى التي يحصل فيها العرب على سلاح نوعي لايوجد له مثيل في اسرائيل، وهذا يخالف مايقوله الأميركيون دائماً، من أن التوازن الأمني يعني أن يكون لاسرائيل «تفوق نوعي». واعتبر بيرس أنه من المهم أن يكون موقف المعارضة «معروفاً في هذا الموضوع، وليس فقط موقف حكومة اسرائيل، خاصة وأن رئيس الحكومة موجود في الولايات المتحدة» (**دافار**، ١٩٨١/٩/٧).

اما بالنسبة لاتفاق التعاون الاستراتيجي، فقد كانت لهجة بيرس اقل حدة، إذ اعلن أن الاتفاق «يلفه الضباب»، فهو لم يوقع، والولايات المتحدة لم تطلبه. واشار بيرس إلى أنه كان يفضّل قيام تعاون مختلف عن التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل، «تعاون فلسفي ـ فكري وعلاقات حميمة، بدل التعاون بالتصريحات التي لايعرف ماذا يوجد خلفها» (**معاريف**، ١٩٨١/٩/١٥). وأكّد بيرس أنه يؤيد التعاون مع اميركا، فإذا توجهت هي (اسرائيل) طالبة التعاون في قضية مصيرية، عندئذ تجب الاستجابة لطلبها «كما حصل في معظم الحالات». وبرأي بيرس، أن العلاقات الأميركية ـ الاسرائيلية يجب أن تكون «ضمن صيغ لصالح الدولتين؛ بحيث تحتفظ اسرائيل، من خلالها، بحرية الحركة والعمل باستقلالية، من اجل قضاياها الأمنية» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٤٢، ١٣ و ١٩٨١/٩/١٤، ص ٨).

ولم يكن رأي بيرس هو الوحيد المعبّر عن مواقف حزب العمل، بل ظهرت آراء اخرى، اكثر صراحة في تأييد التعاون الاستراتيجي، مثّلها رأي عضو الكنيست أبا ايبن، الذي دعا إلى النظر «بإيجابية»، إزاء استعداد حكومة الولايات المتحدة «لتوثيق علاقاتها مع اسرائيل في مجال الأمن» (**معاريف**، ١٩٨١/٩/١٨).

وذكّر إيبن، بأن حكومات حزب العمل المتعاقبة، ومنذ ايام بن ـ غوريون، عملت من اجل هذا الهدف. إلا أن هذا الموقف لم يمنع إيبن من انتقاد بعض التصريحات «غير المدروسة» التي تؤدي إلى «مجابهة» مع السوفيات. ورغم أن اللجنة السياسية لحزب العمل، انتقدت ممثلي حكومة اسرائيل «لوضعهم قوات الجيش الاسرائيلي تحت تصرّف النظام الاستراتيجي الأميركي» (**معاريف**، ١٩٨١/٩/٢٤)، إلا أن موقف الحزب كان غير ذلك في اجتماع لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، يوم ١٩٨١/١٠/١. فقد تحدث بيرس عن استيائه لعدم استشارة المعارضة في المواضيع التي بحثت في واشنطن. واوضح إيبن حقيقة موقف المعارضة، التي لاتنتقد «المكسب» بحد ذاته، بل أن انتقاداتها تتركّز على «شكل عرض الأمور من الجانب الاسرائيلي» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٥٦، ١ و١٩٨١/١٠/٢، ص ٤). واجمل إيبن الموقف بقوله: إن المنحى ايجابي، اي أنه تم «تحقيق مكسب».

ومن ناحية اخرى، اصدر مركز حزب مابام، الشريك الثاني لحزب العمل في الائتلاف العمالي، بياناً بعد اجتماع عقده لبحث الموضوع، في تل ـ ابيب يوم ١٩٨١/٩/١٤. وقد جاء في البيان، أن التعاون العسكري الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل يشكّل «خطوة خطيرة جداً، وسابقة خطيرة في السياسة الاسرائيلية» (**عل همشمار**، ١٩٨١/٩/١٤). واكد حزب مابام أن المصلحة الاسرائيلية، الصهيونية واليهودية، تكمن في «عدم وقوع مواجهة عسكرية مع اية دولة كبرى، كما تكمن في إبقاء اسرائيل خارج حلبة الصراع الاستراتيجي الشامل، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي» (**المصدر نفسه**). واتهم الحزب رئيس الحكومة بالتخلي عن المعركة ضد بيع طائرات «أواكس» للسعودية، اثناء زيارته لواشنطن، رغم كل المخاطر الكامنة في ذلك. وشدّد حزب مابام على ضرورة «خوض المعركة ضد العداءالسوفياتي، إزاء اسرائيل والشعب اليهودي والصهيونية، بالطرق السياسية والديبلوماسية والاعلامية» (**المصدر نفسه**). وتعهّد الحزب بقيادة حملة إعلامية تهدف إلى كشف خطورة الخطوة بعيدة المدى، التي اقدم عليها رئيس الوزراء.

**خطأ ربط التعاون بصفقة الأواكس:** اعتبر منتقدو الزيارة من الاسرائيليين، أن المباحثات في واشنطن كانت إنجازاً سُجِّل للرئيس ريغان، اكثر مما كانت نصراً اسرائيلياً. فالهدف الاساسي، لدى الإدارة الأميركية، كان إزالة العائق من امام صفقة «الاواكس» مع السعودية، ومقابل ذلك، كان الأميركيون على «استعداد لسماع اقتراحات اسرائيل بشأن إيجاد إطار للتعاون الاستراتيجي بين الدولتين» (شموئيل سيغف، **معاريف**، ١٩٨١/٩/١٥).

ورغم تكرار نفي وجود مثل هذا الارتباط، من قبل بيغن وشارون، إلا أن متحدثين اميركيين رسميين اكدوا، في اكثر من مناسبة، وجود علاقة بين صفقة «الأواكس» والتعاون الاستراتيجي. وكان هيغ قد اعلن، صراحة، أن عدم المصادقة على صفقة «الاواكس» داخل الكونغرس الاميركي، سيكون له «تأثيرات خطيرة على سياسات الادارة الاميركية في الشرق الأوسط، وعلى التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل» (**معاريف**، ١٩٨١/٩/١٥). واعتبرت بعض الأوساط الاسرائيلية، أن الأميركيين غير جادين في مسألة التعاون الاستراتيجي، لكنهم وافقوا عليه حتى يمكن «اصطياد» بيغن في موضوع صفقة طائرات «الاواكس»، الذي يعتبر من المواضيع الحيوية جداً للادارة الأميركية. والدليل الذي يقدّمه هؤلاء، إثباتاً لادعاءاتهم، هو أن الحكومة الأميركية اجّلت وضع تفاصيل التعاون إلى شهر تشرين الثاني (نوفمبر). وهذا الموعد يأتي بعد أن يكون موضوع الصفقة السعودية قد حسم داخل الكونغرس الأميركي. وبدون شك، أن الأميركيين سمحوا لبيغن بإنهاء زيارته دون نقاشات عميقة للمواضيع التي طرحت على جدول الأعمال، ولتلك التي تحتاج إلى حسمها داخل الكونغرس ايضاً. فتحقيق الصفقة السعودية، او عدم تحقيقها، يمكن أن «يغيرّ كل التوجّهات السياسية الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط» (يوسف بريئيل، **دافار**، ١٩٨١/٩/١٦).

**تقييد حرية عمل إسرائيل:** يعتبر الاسرائيليون أن اتفاق التعاون الاستراتيجي، يتضمّن إنجازاً اميركياً آخر، يتعلّق بتقييد حرية عمل اسرائيل في المسائل الخاصة بها. فالسير المشترك في إطار جبهة واحدة، يلزم كل طرف بالتزامات تجاه الطرف الآخر، ويوجد بمثل هذه الالتزامات مدى معينا من «تقييد الحركة». وهذا ما اعترف به اسحق شامير، حين قال: أنه لايمكن تجاهل أن المشاركة تفرض «الاهتمام بالجانب الآخر، وهنا يوجد تقييد بمدى معين» (**عل همشمار**، ١٩٨١/٩/١٥).

والسؤال الذي يطرحه منتقدو اتفاقية التعاون هو، كيف يمكن أن يحصل مثل هذا التعاون بين دولتين لايوجد بينهما اي تكافؤ؟ فالتعاون الاستراتيجي بمثل هذه الحالة، هو عبء على الدولة الصغيرة، لأن اية دولة تدخل في إطار تنسيق شامل مع حليفة كبيرة، لن تكون «مطلقة الحرية في عمل اشياء كانت، حتى الآن، جزءاً من طبيعتها ومن صلاحياتها» (جدعون سامط، **هآرتس**، ١٩٨١/٩/١١). فمثلاً، إن عملية ليطاني اخرى لن تتم إلا بموافقة

اميــركيــة، لأن الدمــج الاستــراتيجي يــؤدي بالضرورة، إلى تهديد بإلغاء هذا الدمج إذا ناقض احد الأطراف اصول اللعبة. وهناك من يعتقد، أن التعاون يدخل في إطار صفقة لاستمرار السلطة الاسرائيلية في الضفة الغربية، من منطلق اعتبار اسرائيل «ثروة استراتيجية». بينما يرى آخرون، في هذه الاتفاقية، إشارة إلى الانسحاب النهائي، في إطار اتفاق شامل يفرضه وجود «وفاق اقليمي نابع من المصالح الأميركية المختلفة، في منطقة الشرق الأوسط» (المصدر نفسه).

**تورّط في «مواجهة السوفيات»:** وهذه نتيجــة عمليــة للتعــاون الاستــراتيجي الأميــركي ــ الاسرائيلي، حسب اعتقاد بعض الاسرائيليــين. فقــد كشف عضــو الكنيست، مئــير صبــان، أن الخلفية التي تقف وراء رغبة حكومة اسرائيل في توثيق علاقــاتها الاستــراتيجية مــع الولايات المتحــدة، تعود إلى نـظرة اسرائيـل للتـطورات المحتملة في منـطقة الشـرق الأوسـط. فـزيـادة الاستقـطاب بين الاتحـاد السوفيـاتي والولايات المتحدة، ستدفـع منظمـة التحريـر الفلسطينيـة وسوريا إلى توثيق علاقاتهما بالسوفيـات. وهذا يساعد اسرائيل في حصولها على «تأييد اميركي لـمواقفها في النـزاع العـربي الاســرائيـلي، وفي موضوع هضبة الجولان والضفة الغربية» (و.إ.إ. العــدد ٢٤٥٩، ٤ و٥/ ١٠/ ١٩٨١، ص ١٥). والنتيجة الأولى التي يقود إليها هذا التفكير، هو أن اسرائيل جعلت من نفسها «هدفاً للسوفيات، وفق المصطلحات الاستراتيجية». والمواجهة مــع السوفيات تعرّض اسرائيـل لخطر حقيقي عـلى وجودها. وتجربة اســرائيل مــع السوفيـات، في منطقة الشرق الأوسط، كانت قاسية جداً، ابتداء من حــرب سيناء عــام ١٩٥٦، مــروراً بحــرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، وبحرب الاستنزاف، وحتى الآن. وقد وضع السوفيات بين يدي العرب، سلاحاً متطوّراً في كل الحروب، وكانت «مــدافــع السوفيات وصــواريخهم هي التي اعطت القــوة لأعدائنا. وقد عرفنا، من خلال الواقع، من هم اعــداؤنا ومن يقف وراءهم» (دافيـد جلعــادي، **معاريف**، ٢٠/ ٩/ ١٩٨١).

ويتساءل آخرون عن مدى قدرة اسرائيل، في لعب دور حقيقي، في صراع الدول الكبرى وعمّ إذا كانت اسرائيل تستطيع أن تلعب دور الدول الأوروبية التي تحاول التقرّب من موسكو؟ فالذي يحلـم بـالعظمـة فقط، هـو الذي يفكر بـأهمية اسرائيل الاستراتيجية، او العسكرية، في صراع الكتلتين: الشرقية والغربية.

وإن إعلان اسرائيـل عن وقوفهـا، كشريـك استــراتيجي للولايات المتحــدة في حربهــا ضــد موسكو، هي «دعوة صريحة للمساس بإسرائيل، في حين تحاول دول اقوى من اسرائيل تجنب هذا الموقف» (**عل همشمار**، ١٣/ ٩/ ١٩٨١). ويعتقد هؤلاء، أن الولايات المتحدة نفسها، تـدرك هذه الحقيقة. وسوف يتضح أن هدف واشنطن من التنسيق الاستراتيجي، يتعلّق اساساً بممارسات اسرائيل في المنـطقة. ومن المحتمـل أن تساهم اسرائيل في تقـديم بعض الخدمـات العسكريـة لأميركا، لكن الادارة الأميركية تريد «إيجاد حل للمشكلة اللبنانية، كخطوة ضرورية لحل المشكلة الفلسطينية. ولن تستـطيع اسـرائيل أن تعمـل ثانية، بشكل منفرد ومستقل، كما فعلت عنـدما قصفت المفاعل العراقي، ومدينة بيروت» (المصدر نفسه).

وهناك جانب آخر للتورط الاسرائيلي في مواجهة السوفيات، يتعلّق باستمرار الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي. ويتساءل الاسرائيليون، هل ستبقى ابواب الهجرة مفتوحة، بعد أن تقام في اسرائيل مخازن اسلحة اميركية وتتحول موانىء اسرائيل إلى قواعد للأسطول السادس الأميركي؟.

ويـبـقــى الســؤال الكبــير الذي يــطرحــه الاسرائيليون، والذي يتعلّق بحقيقة الاتفاقيـات التي توصّل إليها بيغن مع الادارة الأميركية في واشنـطن، ومدى التـزام الطرفين بتنفيـذ ما تم الاتفاق عليه؛ وما هو الثمن الذي دفعته اسرائيل، مقابل موافقة الادارة الأمركية على اتفاق التعاون الاستــراتيجي؛ وما هــو جوهـر هذا التعــاون؟. وتعتقد غالبية الأوساط الاسرائيلية، التي اهتمت بتقييم نتائج زيارة بيغن لواشنطن، أن الأمر كله يتعلّق بـالاستراتيجيـة الأميركيـة وخـططهـا في المنطقة. فالمخطط الأميركي يستند اساساً عـلى مـواصلة عملية «تجميـع القـوى» الحقيقيـة في

الشرق الأوسط، لخلق مراكز قوى جديدة ودعم المراكز الحالية. وعندما تبلغ عملية التجميع نسبة، او مستوى كافياً، عندها يأتي وقت «استخدام» هذه القوى «واستعراضها». وما يهم الادارة الأميركية الآن، هو عقد صفقات ضخمة لتسليح الدول التابعة لها، حيث يجري إعداد القوى لاستخدامها، خلال النصف الثاني من العقد الحالي. وحتى يستمر هذا المسار فإن الولايات المتحدة معنية بعدم وقوع ازمة بينها وبين اسرائيل. وتوجد هنا مصلحة لعدة اطراف في تأجيل اتخاذ القرارات الحاسمة حول المسائل المتعلّقة بأزمة المنطقة. وفي هذا الإطار، يمكن فهم اتفاق التعاون على انه اتفاق «لعدم الحسم وعدم التشويش، على الأقل ليس في الوقت الحالي» (حغاي ايشد، دافار، ١٢/٩/١٩٨١).

لذلك، فإن اكثر المعلقين الصحافيين، لا يرون في اتفاق التعاون الاستراتيجي اي جديد، او اي تحوّل في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية. هذه العلاقات التي تطوّرت وتعزّزت، خلال فترة طويلة، ومنذ الخمسينات، حيث تعرّضت لاختبارات كثيرة ناجحة، عبر مواجهات صعبة جرت في الشرق الأوسط، كان ابرزها احداث ١٩٥٨ في لبنان، واحداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الاردن. وابتداء من العام ١٩٧٥، وفي عهد حكومة المعراخ، جرت محاولات لبلورة هذا التعاون في أطر محدّدة، تحت اسم «الحوار الاستراتيجي» بين الولايات المتحدة واسرائيل، ولا يزال هذا الحوار، او التنسيق، مستمراً، منذ اكثر من ست سنوات. ويبدو حسب اعتقاد معظم المراقبين، أنه لا يوجد اي «تحوّل تاريخي» في جوهر هذا التعاون، بل إنها السيدة نفسها، لكن مع تغيير الزينة فقط.

## ٣ ـ استئناف مباحثات الحكم الذاتي

بعد توقّف استمر اكثر من خمسة عشر شهراً، استأنفت مصر واسرائيل والولايات المتحدة مباحثات الحكم الذاتي، في القاهرة يوم ٢٣/٩/١٩٨١. وكان الهدف الأساسي من تلك المباحثات، البدء بإعادة الاتصال، ووضع خطة عمل تتناول الناحية الفنية اولاً، ثم ترتيب المواضيع التي ستناقش، والتي لا تعتبر من المواضيع السهلة، كما وصفها الدكتور يوسف بورغ رئيس الطاقم الاسرائيلي المفاوض. وفي هذا الإطار، عُلِمَ، من مصادر الوفد الاسرائيلي، ان مصر طلبت من اسرائيل «البدء باتصالات مع الفلسطينيين، واتخاذ خطوات لبناء الثقة مع سكان المناطق المحتلّة» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٥١، ٢٣ و ٢٤/٩/١٩٨١، ص ٤).

لكن الوفد الاسرائيلي رفض ذلك بشدة، ومن بين اسباب معارضته، أن اسرائيل تعمل من اجل بناء جو من الثقة في المناطق المحتلة، لكنها تعتبر ذلك الأمر خاصاً بها وحدها. وليس من المعقول إجراء مناقشات ثلاثية بصدد البدء بالاتصالات مع الفلسطينيين «خوفاً من ان تؤدي إلى اتصالات اميركية او مصرية مباشرة مع سكان الضفة الغربية وغزة» (المصدر نفسه). كما أن اسرائيل لا تريد تقسيم الانجازات التي تأمل في تحقيقها، من خلال الخطوات التي تتخذها في المناطق المحتلة، مع شركاء «تم إشراكهم بالقوة».

ورغم التصريحات المتفائلة التي حرص على إطلاقها اعضاء الوفدين، المصري والاسرائيلي، إلا ان اي تقدّم حقيقي لم يتم إنجازه في المباحثات. ويبدو أن مصر واسرائيل «لا تنظران إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة بالعين نفسها» (المصدر نفسه، ص٦). فمصر تعتبر الحكم الذاتي مرحلة انتقالية، اما اسرائيل فإنها من جانبها لا تزال تتمسك بموقفها، وهو الموافقة على إقامة الحكم الذاتي، بحيث لا يشكّل ذلك، بأي شكل من الأشكال، «مرحلة انتقالية» لإقامة دولة فلسطينية. وتحدّث ارييل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، في جلسات العمل مطوّلاً عن الخطوات الأخيرة التي اتخذها في المناطق المحتلة، «وبارك المصريون هذه الخطوات» (دافار، ٢٤/٩/١٩٨١)، واعربوا عن الأمل باتخاذ مزيد من هذه الخطوات.

وفي نهاية المباحثات، التي اختتمت يوم ٢٤/٩، صدر عن الوفود الثلاثة المشاركة فيها، بيان صحافي ذكر فيه: ان الأطراف الثلاثة، اي مصر واسرائيل والولايات المتحدة، وافقت على العمل من اجل بلورة وثيقة متفق عليها «وثيقة تفاهم ومبادىء، في سبيل تحقيق اتفاقيتي كامب ديفيد»

(ر.إ.إ. العدد ٢٤٥٢، ٢٤ و٢٥/٩/١٩٨١، ص ٤). وتقرّر ان تبدأ المفاوضات الهادفة إلى وضع هذه الوثيقة في الأسابيع القادمة، على مستوى خبراء كبار ووزراء في حالة الضرورة. واضاف البيان المشترك: انه سيجري البحث عن الأساليب «لتشجيع الفلسطينيين في المناطق، لكي يشاركوا بصورة فعّالة في مسار الحكم الذاتي، بما يتلاءم واتفاقيات كامب ديفيد» (هآرتس، ٢٥/٩/١٩٨١).

## ٤ ــ خطوات جديدة في مجال تطبيع العلاقات

في إطار اتفاقية السلام المصرية ــ الاسرائيلية، وتحقيقاً لرغبة اسرائيل في الإسراع في عملية تطبيع العلاقات، قبل موعد الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء في نيسان (ابريل) ١٩٨٢؛ وصل إلى اسرائيل وفد مصري كبير يتألف من ٤٥ عضواً للبحث في مجال تطبيع العلاقات بين الدولتين. وقد توزعت وفود الطرفين إلى اربع لجان فرعية، تبحث قضايا المواصلات والاتصال والطيران المدني والسياحة، إضافة إلى الجوانب الفنية للانسحاب الاسرائيلي من بقية سيناء. وصرّح رئيس الوفد المصري، طاهر الشاش، وكيل وزارة الخارجية المصرية، بأن مجيء وفد بلاده يعتبر «خطوة مهمة على طريق السلام بين مصر واسرائيل، ولا علاقة لذلك بالتطوّرات الأخيرة في مصر» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٤٢، ١٣ و١٤/٩/١٩٨١، ص ١٢).

وبمناسبة استئناف مباحثات تطبيع العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية، ذكر تقرير اسرائيلي، أن ٣٠ الف سائح اسرائيلي زاروا مصر، بعد الاتفاق على التبادل السياحي بين البلدين. أما عدد السياح المصريين الذين زاروا اسرائيل خلال الفترة نفسها، فيقدّر بنحو اربعة آلاف سائح (المصدر نفسه).

وبعد اربعة ايام من الاجتماعات بين اللجان الفنية المشتركة، توصّل الطرفان إلى اتفاق حول كل المواضيع المطروحة، ما عدا الاتفاق الجوي، بسبب خلافات بشأن الرحلات الجوية المباشرة إلى سانت كاترين. وكانت اهم عناصر الاتفاق هي: إقامة مشاريع مشتركة لنقل مجموعات السياح، بين اسرائيل ومصر، وتجديد المشاريع السياحية المشتركة، من اجل السياح الاوروبيين، ومنح تأشيرات لأكثر من سفرة واحدة لكل الأوساط السياحية، مثل مرشدي السياح، والوكلاء، وسائقي السيارات، ومرافقي الجماعات السياحية. وابدى المصريون استعدادهم لدراسة موضوع الرحلات الجوية إلى مطار عتسيون، والسماح لوزارة السياحة بتنظيم رحلات مخفّضة للمصريين في اسرائيل. وقد ابدى المدير العام لوزارة السياحة الاسرائيلية ارتياحه الكبير للاتفاقات التي تم التوصّل إليها، وقال: انها اساس جيد «لتعاون شامل بين اسرائيل ومصر في مجال السياحة» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٤٦، ١٧ و١٨/٩/١٩٨١، ص ١٣). وعلّق دافيد كمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، على توثيق العلاقات التجارية بين مصر واسرائيل قائلاً: ان تطبيع العلاقات بين الدولتين هو تعبير عن رسوخ السلام بينهما، لذا فكل إنجاز في موضوع التطبيع هو «إنجاز جيد للسلام وجيد بالنسبة لمصر واسرائيل» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٣٠، ٢٨ و٢٩/٩/١٩٨١، ص ٢٠).

## ٥ ــ مرحلة جديدة تشهدها العلاقات الاسرائيلية ــ الفرنسية

يبدو أن سياسة الرئيس الفرنسي الجديد، فرانسوا ميتران، ورغبته في ان تلعب بلاده دوراً فاعلاً في ازمة الشرق الأوسط، واستجابة اسرائيل لإذابة الجمود الذي لف العلاقات الفرنسية ــ الاسرائيلية، منذ عهد ديغول، كانت اقوى من تأثير أية ازمة ديبلوماسية عابرة بين البلدين. ورغم الانتقادات التي وجهتها اسرائيل إلى لقاء كلود شيسون، وزير الخارجية الفرنسي، مع ياسر عرفات، إلا أن الصحافيين الذين شاهدوا سفير اسرائيل وهو يبتسم بعد اجتماعه مع الرئيس الفرنسي، يوم ١/٩/١٩٨١، ادركوا أن عهداً جديداً من العلاقات بين البلدين قد بدأ. وبالفعل فقد وصف السفير الاسرائيلي اللقاء بأنه جرى في «اجواء ممتازة وحميمة». واسرع السفير بنقل تفاصيل المباحثات إلى وزارة الخارجية الاسرائيلية. وكشفت الصحف الاسرائيلية، بعد

ذلك، أن الرئيس الفرنسي اعرب للسفير الاسرائيلي عن رغبته في زيارة اسرائيل، مع مطلع العام القادم. واعرب ميتران ايضاً، عن تأييده لاتفاقيات كامب ديفيد، لكن مع توسيع مسار السلام بحيث يشمل الاعتراف بحق تقرير المصير للشعوب. وعلم ايضاً، أن لدى ميتران «تحفّظات» على المبادرة الأوروبية التي تعارض اتفاقيات كامب ديفيد. وتحدّث ميتران بصورة قاطعة عن «حق اسرائيل» بحدود امنه، وانه «لا يشارك رأي من سبقه في قصر الاليزيه، بشأن انسحاب اسرائيل إلى حدود ١٩٦٧» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٩/١١).

وتكرّس هذا التحوّل الجديد في العلاقات الفرنسية الاسرائيلية إثر الاعلان عن زيارات عديدة سيقوم بها كل من وزير الخارجية الفرنسي والرئيس ميتران إلى اسرائيل. وفي هذا السياق، وصل إلى اسرائيل، يوم ١٩٨١/٩/٢١، البروفسور جاك اتالي، المستشار الخاص للرئيس فرانسوا ميتران. وقد ناقش أتالي مع رئيس الحكومة الاسرائيلية المواضيع المتعلّقة بالعلاقات الثنائية، وازمة الشرق الأوسط والجهود السلمية المبذولة لحلها. واستمع أتالي من بيغن، إلى تصوراته لماهية الحكم الذاتي، ولماذا تعارض اسرائيل «إقامة دولة فلسطينية، وادماج الفلسطينيين في مسار المفاوضات» (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨١/٩/٢٢). والاستنتاج الذي خرج به الاسرائيليون من زيارة أتالي، هو أن فرنسا مهتمة بقيام «تحوّل حقيقي» في علاقاتها مع اسرائيل. واعتبرت بعض الأوساط، أن موقف فرنسا الجديد هو اعتراف بفشل سياستها السابقة إزاء الشرق الأوسط، رغم أن التغيير في الموقف الفرنسي، هو تغيير «شكلي وليس جوهرياً». فالرئيس ميتران يؤيد اتفاقيات كامب ديفيد، لكنه يعتبرها غير كافية لتحقيق تسوية شاملة. وهو يرفض ايضاً المبادرة الأوروبية، كما وردت في تصريح البندقية، الصادر في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٨٠. وقد حذّر الدول الأوروبية من إبداء اية معارضة لأي «تقدّم في الشرق الأوسط، حتى لو كان هذا التقدّم بطيئاً وغير كافٍ» (شموئيل سيغف، **معاريف**، ١٩٨١/٩/٢٤).

اما بالنسبة للموضوع الفلسطيني، فالرئيس ميتران «متشدد» اكثر من الرؤساء الفرنسيين السابقين. ففرنسا الاشتراكية تؤيد «منح حق تقرير المصير للفلسطينيين، وهي لا تتردد في الدعوة لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، في الضفة الغربية وقطاع غزة» (**المصدر نفسه**).

**محمد عبد الرحمن**

# الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
# قيادة الأركان العامة للقوات المسلحة

---

## إعلان عن قبول طلبة وطالبات عرب بالكليات والثانويات العسكرية

---

تنفيذاً لمقررات المؤتمرات الشعبية في دورة انعقادها الاستثنائية لعام ١٣٨٩ من وفاة الرسول، الموافق ١٩٨٠، والتي قررت أن الجماهيرية هي دولة كل العرب، وأن الجنسية العربية هي جنسية مواطنيها، وانطلاقاً من مبدأ التعبئة الجماهيرية الشاملة لكل القوى المستعدة للقتال من الرجال والنساء، فإن رئاسة الأركان العامة للقوات المسلحة تعلن عن فتح باب القبول للطلبة والطالبات العرب بالكليات العسكرية (البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي بالنسبة لحملة الشهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها)، والثانويات العسكرية بالنسبة لحملة الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها.

### شروط القبول:

( أ ) أن يكون الطالب، أو الطالبة، عربي الجنسية.

(ب) أن لا يقل العمر عن ١٧ سنة ولا يزيد عن ٢٥ سنة.

(ج) أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة بالنسبة لطلبة وطالبات الكليات العسكرية، والشهادة الإعدادية بالنسبة لطلبة وطالبات الثانوية العسكرية.

(د) أن تكون نتيجة الكشف الطبي لائقة.

(هـ) أن لا يكون قد حكم عليه، أو عليها، في جناية أو جنحة مخلة بالشرف.

(و) على طالب، أو طالبة، الالتحاق تقديم طلب كتابي مرفقاً بالأوراق التالية:

١ ـ الشهادة الثانوية أو ما يعادلها أو ما يثبت الحصول عليها.

٢ ــ صورة من كتيب العائلة أو البطاقة الشخصية (جواز سفر).
٣ ــ شهادة الخلو من السوابق.
٤ ــ صور شمسية عدد ٤ مقاس ٤ × ٦ سم.
٥ ــ العنوان الكامل وعنوان ولي الأمر.

## معلومات عامة:

١ ــ تمنح مكافأة مالية شهرية أثناء الدراسة.

٢ ــ تمنح رتبة مـلازم ثان عند التخرج من إحدى الكليات العسكرية.

٣ ــ أن يكون الطالب أو الطالبة خاضعاً لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها في القوات المسلحة.

٤ ــ على الراغبين، من متطوعين ومتـطوعات بـالخارج، تقـديم طلباتهم مـرفقة بالشهادات المطلوبة إلى أقرب مكتب أخوة أو مكتب شعبي.

٥ ــ يتحمل مكتب الأخوة العربية ــ بيروت نفقات الذهاب والإياب.

٦ ــ تتولى رئاسة الأركان العامة مايخص الإقامة بالجماهيرية حتى انتهاء الفحص الطبي وتتحمل أيضاً تكاليف العودة بالنسبة للطلبة غير المقبولين بعد إجراء الفحوصات الطبية.

٧ ــ يكون ذلك خلال عشرة أيام من تاريخ حضـور المتطوع أو المتـطوعة إلى الجماهيرية.

٨ ــ تقدم الطلبات مرفقة بالشهادات المطلوبة إلى مكتب الأخوة العربية ــ بيروت، بئر حسن.

# Palestine Affairs

**No. 120, November, 1981**

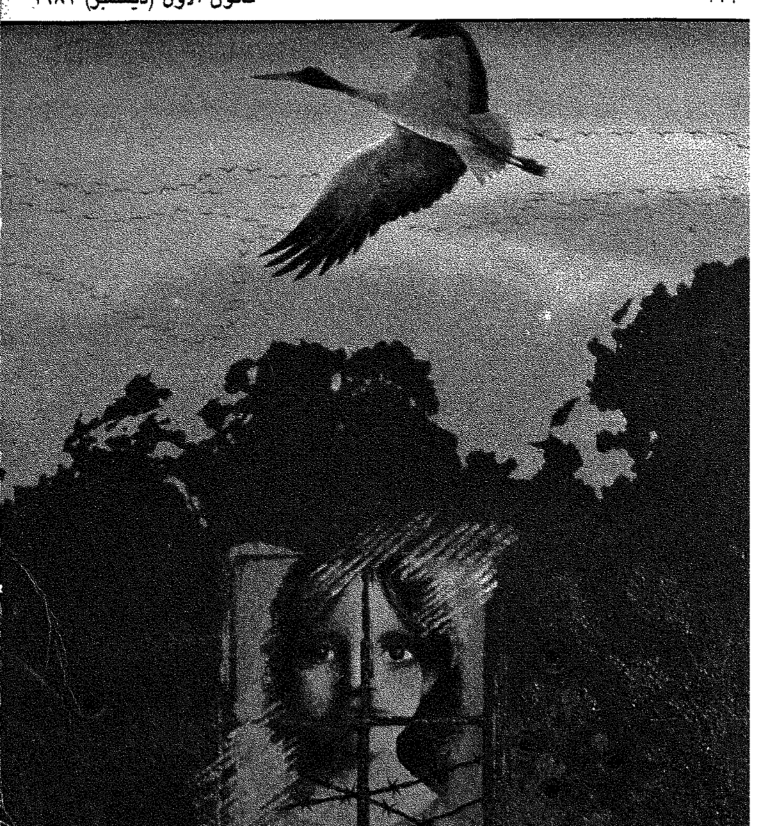
**Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center**
**P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).**

*Editor:* **Bilal El-Hassan**
*Annual Subscription*
**Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).**
**Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere — L.L. 65 ($26).**

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية

# شؤون فلسطينية

١٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١



# شؤون فلسطينية

١٢١ — كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية




## المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. للفنان الياباني شُوهاتشي تاكاتو

**المدير العام: صبري جريس** * **رئيس التحرير: بلال الحسن**

**العنوان** بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقيا: مرابحاث، بيروت.

**الاشتراك السنوي** (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

# المبادرات وشروطها

انشغل الاعلام العربي، طوال الأسابيع الماضية، في مناقشة المبادرة السعودية للتسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط، وقيل في خضم هذه المناقشة كلام كثير في العمق، وكلام كثير في السطح. ومهما كان الهدف الفعلي لهذا الكلام، وسواء كان نابعاً من القناعات أم متحركاً بفعل اشارات تأتي من هذا المركز أو ذاك، إلاّ أن حصيلته النهائية كانت كشفاً عن مجموع الأبعاد التي تحيط بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومجموع الشروط العربية التي يجب أن تتوافر لإعلان أي مبادرة عربية، وكذلك مجموع الشروط الدولية التي من الضروري أن تتوافر سلفاً لتقرير جدوى طرح أي مبادرة عربية أو تأجيلها.

ومهما كان القرار الذي سيصدر عن القمة العربية في فاس بشأن المبادرة السعودية، قرار قبول أو قرار رفض أو قرار تعديل أو قرار تجاهل، فإن حصيلة المناقشة العلنية التي تمت، تطرح مجموعة من القضايا التي بات مطلوباً من الفكر السياسي العربي أن يحدد مواقف حاسمة بشأنها، يجعل منها بديهيات متعارفاً عليها، تدخل في صلب أي مبادرة، وتكون بمثابة القوانين التي تحكم إعدادها أو مناقشتها أو إعلانها والعمل من أجلها.

القضية الأولى هي أن جزءاً كبيراً من الجهد العربي انصب على الفلسطينيين وعلى منظمة التحرير الفلسطينية طالباً، بكثير من الضغوط، تحديد موقف علني صريح من المبادرة السعودية، وقبل ذلك من المبادرة الاوروبية، ومعتبراً ذلك شرطاً من شروط الاستمرار أو التوقف عن الحركة. ومنطق الذين طالبوا منظمة التحرير بتحديد هذا الموقف، أنهم يعملون من أجل فلسطين، ولذلك فإن منظمة التحرير هي الطرف المعني بالقول: نعم أو لا. نعم من أجل أن يستمروا، ولا كي يتوقفوا.

إن التوجه لتقرير أي نشاط عربي انطلاقاً من هذه النقطة، يطرح المسألة الجوهرية الأولى التي نحن بصددها: هل يكون العرب أداة لدعم فلسطين، أم تكون فلسطين أداة

لدعم العرب؟ لقد تصرف الكثيرون، خلال الأسابيع الماضية، انطلاقاً من أنهم يريدون موقفاً فلسطينياً يدعم مواقفهم، وألغيت، في خضم النقاش الحاد الذي دار، الفكرة البديهية القائلة ان كثيراً من الجهد العربي يجب أن ينصب لدعم القضية الفلسطينية، حتى لو لم يكن الفلسطينيون قادرين أو راغبين بإعلان مواقف تدعم وجهات النظر العربية، في التوقيت الذي يراه الآخرون مناسباً لمصالحهم.

نقول ذلك ونحن نعرف سلفاً، واستناداً إلى الوقائع، أن منظمة التحرير لم تتوان في لحظة من اللحظات، عن تحديد الموقف الفلسطيني الرسمي في أي قضية من القضايا المصيرية، ولكنها كانت تفعل ذلك دائماً، انطلاقاً من فهمها هي للوقائع، وفي توقيت تقرره بنفسها وتراه مناسباً لظروف حركتها السياسية.

إن إعلان الموقف من أي مبادرة، عربية كانت أم غير عربية، هو مسؤولية فلسطينية من الدرجة الأولى في الأهمية. ولكن المسألة ليست في ضرورة إعلان هذا الموقف، بل في توقيت إعلانه، وفي كيفية إعلانه وفي صياغة السلوك الفلسطيني إزاء أي موقف، وهل تحكم ذلك قواعد تنبع من الشروط المحيطة بالوضع الفلسطيني أم من الرغبات الرسمية العربية؟ والاجابة على هذا السؤال هي التي تقرر إلى حد بعيد، ما إذا كان أي جهد عربي يبذل سيوضع في خدمة القضية الفلسطينية، أم أن المطلوب هو أن تكون القضية الفلسطينية في خدمة ذلك الجهد.

ولدينا، في هذا السياق، مثل تاريخي بارز؛ ففي خضم المعركة حول قرار مجلس الأمن، رقم ٢٤٢، في العام ١٩٦٧، تصرف الرئيس جمال عبد الناصر انطلاقاً من قاعدة تقول: ان من حق الدول العربية أن تقبل القرار ومن حق الفلسطينيين أن يرفضوه. ومهما كان الرأي حول صحة هذه الصيغة أو خطئها، فإن عبد الناصر كان يدرك أن الديبلوماسية الفلسطينية، تملك هامشاً من الحركة، يجب أن يكون بالضرورة، أوسع من هامش الحركة السياسية للأنظمة العربية، وأن تكبيل الثورة الفلسطينية بهامش التكتيكات التي تفرضها أوضاع أي نظام بسبب ظروف الحرب، أو بسبب علاقاته الدولية، أمر قد يكون مضراً بالنضال الفلسطيني، بل وإن رفض الفلسطينيين للقرار قد يكون مفيداً للأنظمة العربية نفسها، من أجل ضبط عملية المساومة حتى لا تنزلق إلى مهاوٍ غير محسوبة.

القضية الثانية التي أثارتها المناقشات حول المبادرة السعودية، هي أهمية الربط بين المبادىء وبين التحريك الميداني للوضع. فالديبلوماسية لم تكن أبداً ولن تكون حواراً في الغرف، بل هي تبادل في المصالح، تفرض نتائجه موازين القوى على أرض الواقع. وأي مبادرة عربية، تحتاج لكي تنجح إلى إحداث جملة من المتغيرات تكسر واقع الجمود القائم. إن وضع الخطط لتطبيق شعار بناء «التوازن الاستراتيجي» مع اسرائيل على ضوء خروج مصر من ساحة الصراع، هو مدخل لا بد منه لجعل أي مبادرة عربية قابلة للتنفيذ. إن إنشاء قيادة عربية عسكرية موحدة، هو خطوة على الطريق نفسه. إن

استعمال وسائل القوة العربية الأخرى، من النفط إلى البترو-دولار، هو سلاح فعال في هذه المرحلة إلى أقصى حد، وكل تحرك سياسي عربي لا يبدأ بخطوات من هذا النوع هو تحرك مقضي عليه بالفشل؛ والبدء بخطوات أولية على هذا الطريق قد يكون في كثير من الأحيان أكثر جدوى من إعلان المبادرات دون دعمها بأي إجراء عملي. وقديماً قال قائد صيني: إن طاولة المفاوضات تنصب في المكان الذي تصل إليه مدافعك.

أما القضية الثالثة التي أثارتها المناقشات حول المبادرة السعودية، فتتعلق بالشروط الدولية التي تحكم أي تحرك سياسي. فبعض الحكام العرب يتطلعون إلى مفاوضات مع الولايات المتحدة الأميركية، أو هم مقتنعون بأن أغلبية أوراق أزمة الشرق الأوسط موجودة في واشنطن؛ وهم يرون، عن رغبة أو عن قناعة، أن لا دور للاتحاد السوفياتي في أي بحث حول مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولكن الوقائع تثبت من جديد خطأ هذا التصور، فتواجد الاتحاد السوفياتي في أي تسوية لأزمة المنطقة ليس مجرد مطلب ينادي به فريق من العرب، بل هو واقع دولي ينبع من وزن الاتحاد السوفياتي وشبكة علاقاته القائمة. والاتحاد السوفياتي قادر، من موقعه هذا، أن يلغي أي تحرك دولي لا يحظى بموافقته، إلاّ إذا كان هذا الحل على نمط اتفاقيات كامب ديفيد، حيث يقرر الحاكم أن يلتحق بالولايات المتحدة كتابع لها في المعركة الأميركية ضد موسكو. ولذلك فإن المبادرات التي لا تلحظ هذه المسألة، أو ترفض الاعتراف بها، تقع في تناقض مع نفسها، يلغي كثيراً من فعالية تحركها، إن لم يكن من جدواها.

..... وسواء قرر مؤتمر القمة العربي قبول المبادرة السعودية أو رفضها أو تعديلها، فإن هذه المبادىء الثلاثة، يجب أن تبقى راسخة في الذهن، وأن تلعب دور علامات الطريق التي ترشد إلى الاتجاه الصحيح.

بلال الحسن

# الصناعات في الضفة الغربية
# وقطاع غزة

## هشام عورتاني

لقد اجتذب الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة اهتماماً واسعاً وكثيفاً في وجوه عدة ولأسباب شتى. وبحكم الضرورة، كانت التقارير الاحصائية التي يقوم بنشرها المكتب المركزي للإحصاء في القدس المصدر الأساسي للمعلومات لمعظم الكتاب في هذا الموضوع، على أن سكان المناطق المحتلة الذين عايشوا السياسات الاقتصادية الاسرائيلية على امتداد الاحد عشر عاماً المنصرمة، لديهم رؤيتهم الخاصة ووجهات نظرهم التي لاتتطابق دائماً مع الاستنتاجات التي توحي بها الأرقام والبيانات الاسرائيلية الرسمية.

وكاتب هذه السطور، محاضر في علم الاقتصاد والتنمية الريفية في جامعة النجاح وفي جامعة بيرزيت، ومن موقعه هذا كان على اتصال وثيق بالتحولات الاقتصادية في المناطق المحتلة. وفي إطار إحدى المواد الدراسية المقررة بعنوان: «اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة»، أجرى الكاتب وطلابه دراستين منفصلتين في هذا المضمار. كانت الأولى بعنوان: «الزراعة في الضفة الغربية: نظرة جديدة»، ونشرتها جامعة النجاح. والثانية تعالج أوضاع الصناعة في المناطق المحتلة، وتشكل هذه الدراسة، في الواقع تقريراً عنها، وهذا التقرير تتولى نشره جامعة بيرزيت.

ولابد من أن أشير بادىء ذي بدء إلى أنه لم يكن ممكناً استكمال هذه الدراسة على صورتها الحاضرة، لولا المساعدة التي تلقيناها من غرف التجارة، والهيئات البلدية، والعديد من رجال الأعمال. ويستحق مسؤولو شؤون العمل في الأقضية، وخصوصاً السيد هشام عنبتاوي من قضاء نابلس، شكراً خاصاً بسبب مساعدتهم القيّمة، سواء في مدّنا بالمعطيات الإحصائية، أو بتزويدنا بوجهات نظرهم وتحليلاتهم لبعض المشكلات. ومن الإنصاف الإشارة إلى أن السادة إبراهيم عبدالهادي وغسان حرب وشارل شماس قاموا بمراجعة التقرير في صورته النهائية وتفضلوا بتقديم ملاحظاتهم النقدية وتحليلاتهم

النافعة والسليمة. كما قامت السيدة فيفيان بول، الأستاذة في جامعة درو، بمراجعة المخطوطة ومناقشتي في عدد من النقاط المثيرة للجدل، فلها كل الامتنان. وأرغب في أن أعبر أخيراً وليس آخراً عن تقديري الكبير لجامعة بيرزيت لدعمها المادي والأدبي، وللآنسة نعماتي أسعد، الموظفة في مكتب التوثيق والأبحاث في بيرزيت، لقيامها بطباعة المخطوطة الأولى، وللآنسة إميلي مخلوف، السكرتيرة الأكاديمية، لتوليها طباعة المخطوطة النهائية. (كتبت هذه المقدمة في جامعة بيرزيت، في نيسان ـ ابريل ١٩٧٩).

## خلاصة تمهيدية

أجريت هذه الدراسة بين ١٩٧٦ و١٩٧٨ برعاية جامعة بيرزيت، وتشكل مسحاً عاماً للمنشآت الصناعية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع بحث خاص لبعض النواحي المعينة للنشاط التصنيعي في بعض المؤسسات الخاصة، كعيِّنة تمثيلية. وتشمل العينات أو النماذج المنتقاة ٢٠٨ منشآت، بينها ١٦٦ منشأة في الضفة الغربية، و٤٢ منشأة في قطاع غزة. وفيما يلي تلخيص لأبرز النتائج المستقاة:

### المقومات العامة

يقدم القطاع الصناعي ٧,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي(٦,٧٪ في الضفة الغربية و١,١٪ في قطاع غزة)، ويشغل ١٤٪ من إجمالي القوة العاملة. وتتكون المنشآت الصناعية في الغالب من مؤسسات حِرَفية أهلية صغيرة، حيث تكون لرأسمال الأسرة وجهدها مكانة أساسية. ولقد ترتب على غياب السلطة الوطنية وجود سياسات وظروف لعبت دوراً خطيراً في حصر مجالات الصناعات المحلية وأنشطتها، واحتفظت بالمناطق المحتلة كسوق تصدير رئيسي للصناعة الاسرائيلية.

### عدد المنشآت

في ربيع ١٩٧٨، كانت هناك ٣٠١٧ منشأة صناعية، ٢٥٨٧ منها في الضفة الغربية و٤٣٠ في قطاع غزة.

**أنواع النشاط الرئيسية:** كانت ٣٢٪ من المنشآت الصناعية المذكور عددها أعلاه، مرائب لإصلاح السيارات، وورشاً للحدادة، ومعامل بسيطة للأثاث المعدني؛ و١٦٪ منشآت منتجة لأحجار الباطون، وبلاط الأرض، ومقالع لاستخراج الحجارة الصخرية وقصّها؛ و١٦٪ ورشاً للنجارة، و١٥٪ منشآت للخياطة والتريكو والحياكة؛ و١١٪ لصناعة الأحذية والمنتجات الجلدية والبلاستيكية، و١٠٪ مؤسسات أخرى متنوعة.

هذا التقسيم لنوعية الأنشطة الصناعية القائمة، يبين بكل جلاء الطبيعة البدائية للمنشآت المذكورة. فغالبيتها تقدم خدمات قليلة لا تضيف شيئاً ذا شأن إلى القيمة الصافية لمنتجاتها.

**الانتاج:** على الرغم من السلوك الضّال للأطر الانتاجية، لدينا من الأدلة ما يثبت أن

عدد المنشآت الصناعية قد تضاعف ـ وأكثر ـ خلال سنوات الاحتلال. وسجّل الناتج الاجمالي زيادة ملحوظة بين ١٩٦٩ و١٩٧٣، وهبوطاً مطّرداً في الفترة التالية. وأفاد رجال الأعمال بأن الناتج الاجمالي سجل هبوطاً مؤكداً منذ عام ١٩٧٧. وتعود أسباب التوجه الكئيب إلى الأزمات النقدية والاقتصادية الاسرائيلية، بالإضافة إلى عدد من السياسات المجحفة لسلطات الاحتلال.

**التمويل:** المشكلة الكبرى التي يعاني منها الصناعيون ورجال الاعمال في المناطق المحتلة، تنبع من الأوضاع المالية المضطربة بشدة في اسرائيل. ولعل أقسى انعكاس حقيقي وملموس لهذه المعضلة، يتمثل في التخفيض **الواقعي** الشديد للعملة الاسرائيلية قياساً بالدينار الأردني، الذي هو أكثر منها بكثير، قبولاً واستقراراً. ولقد سجلت العملة الاسرائيلية في سوق الصرف هبوطاً بنسبة ٤٩٢٪ بين ١٩٧١ و١٩٧٩. ولا بد لرجال الأعمال لكي يزعموا تحقيق فائدة حقيقية في ظل هذا الوضع، لابد لهم من أن يحصلوا من صفقاتهم الجارية (التي يجرونها غالباً بالعملة الاسرائيلية) على عائد استثمار شديد الارتفاع في صورة غير اعتيادية (مسعراً بالعملة الاسرائيلية) لكي يتمكنوا من تعويض الخسارة التي يتعرضون لها من جراء الهبوط المفرط في القيمة الصافية للعملة. وبما أنه من المتعذر تحقيق هذا العائد الاستثماري في الصورة الموصوفة آنفاً، فإن معظم رجال الأعمال يقومون بعمليات بسيطة في المناطق المحتلة، ويقومون، في الوقت نفسه، بتأسيس مؤسسات أعظم شأناً وثباتاً في الاردن ودول الخليج، حيث تتوافر معدلات ربحية أعلى بكثير.

وهناك عائق مهم آخر يعرقل كذلك نمو الاستثمار المحلي، يتصل بالمستقبل السياسي الكالح، ومردّ هذا مفاوضات «السلام» المستمرة بين مصر واسرائيل.

**الطاقة العاملة:** تقدر الطاقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بـ ٢٠٦,٢٠٠ عامل، ينخرط منهم ما نسبته ١٤,٢٪ في المجالات الصناعية. ومن خصائص المنشآت الصناعية القائمة، قلة عدد العمال فيها بصورة واضحة. فإن زهاء ٩١٪ من المنشآت الصناعية كافة، توظف كل منها تسعة عمال أو أقل، وان سبع منشآت فقط (٠,٢٪) لدى كل منها مائة عامل أو أكثر.

وترتب على منح التراخيص للعمال للعمل في اسرائيل، أن نحو ثلث العمال في الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون الآن في اسرائيل. ونتج عن هذا الوضع ارتفاع حاد في الأجور الحقيقية للعمال في المناطق المحتلة نفسها. وكانت آثار هذا الأمر على مراكز العمل المحلية متباينة. فالمؤسسات التي أخفقت في تحسين إنتاجية العمال بما يتلاءم وأجورهم الصاعدة، وجدت نفسها تكابد ظروفاً قاسية. وبالطبع لا حاجة لكي نؤكد هنا أن المؤسسات الاسرائيلية أكثر قدرة بكثير على امتصاص الزيادات في الأجور من المنشآت الصناعية الأصغر بكثير الموجودة في المناطق المحتلة.

إن فتح الحدود المتوقع بين مصر واسرائيل قد تكون له نتائج وخيمة على أسواق

العمل في اسرائيل والمناطق المحتلة. فمع الوصول المتوقع لأعداد كبيرة من العمال المصريين الذين قد يتقاضون أجوراً أدنى، سوف يتعرض قسم كبير من العمال الفلسطينيين لخطر فقدان العمل، وقد لا يكون أمامهم غير النزوح إلى الخارج نظراً لاستحالة استيعابهم في المناطق المحتلة.

**التسويق والتجارة:** نظراً للتراخي الكامل في توفير اجراءات حماية وطنية، أصبحت المناطق المحتلة المصب الأكبر للمنتجات الاسرائيلية، فإن زهاء ٢٥ في المائة من إجمالي الصادرات الاسرائيلية تتلقاه المناطق المحتلة. والواقع أن إسرائيل غدت اكبر شريك تجاري مع المناطق المحتلة التي تستورد من اسرائيل زهاء ٩٠ في المائة من كل مستورداتها، وتبيع اسرائيل في المقابل نحو ٦١ في المائة من صادراتها (المناطق المحتلة). ويحقق الميزان التجاري الاسرائيلي فائضاً محترماً في التعامل مع كل من الضفة والقطاع، وهذا الفائض يربو على ٢٠٧ ملايين دولار اميركي.

أما التجارة عبر الجسور (مع الاردن في معظمها) فأقل شأناً بكثير وفق جميع المقاييس المطلقة والنسبية. لكن الاردن يبقى المنفذ الأساسي لتصريف بعض السلع الزراعية والصناعية، كزيت الزيتون، والسمون النباتية، والحمضيات والخضار والصابون. ومع ذلك فالمستوردات من الأردن متدنية بسبب القيود الجمركية والأمنية المتشددة. ونتيجة لهذا يحقق الميزان التجاري لاقليمي المناطق المحتلة (الضفة والقطاع) فائضاً دائماً في تجارتهما مع الاردن يقدر بـ ٥٥,٧ مليون دولار اميركي.

ولقد شجعت سلطات الاحتلال في سنوات الاحتلال الأولى إجراء عقود من الباطن بين منشآت اسرائيلية وأخرى فلسطينية، بغرض تأكيد التعايش الاعتيادي. وباستثناء حالات ناجحة نادرة، فإن هذه العقود قد تضاءل شأنها وتناقصت أهمية وعدداً، ولم يبق منها على الأغلب سوى في مجالين هما صناعات الملابس، ومقالع الحجارة. ولعل السبب الرئيسي لتدهور هذه الترتيبات هو الحساسية المفرطة لدى رجال الأعمال في المناطق المحتلة إزاء الشائعات التي ستطولهم بتهمة التعامل مع الاسرائيليين.

ولقد أشرنا من قبل إلى أن المنافسة غير المتكافئة مع المنتجات الاسرائيلية تمثل العقبة الأولى أمام إمكانية التوسع الصناعي في المناطق المحتلة. ذلك أن المؤسسات الاسرائيلية تتمتع بمزايا عديدة تنبع من اتساع مدى عملياتها الانتاجية؛ أضف إلى ذلك تمتعها بمنافع أساسية توفرها لها السلطات الاسرائيلية عبر سياسات الحماية، وسهولة الاقتراض، واكتمال عناصر البنية التحتية. كما نريد الاشارة مجدداً إلى أن محدودية إمكان التصدير وضيق الأسواق المحلية هما من أبرز العوامل التي تحول دون تنمية صناعية واسعة في المناطق المحتلة. ومع ذلك فإن لدينا من الأدلة ما يكفي لنؤكد أنه إذا قامت سلطة وطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن حجم سوقهما المحلي، بالاضافة إلى إمكانات التصدير إلى البلدان المجاورة، قد يبرران احتمال نهضة صناعية حيوية، إنما ذات طابع انتقائي.

## مقدمة

لقد كتب الكثير عن التحولات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي نتجت عن الاحتلال الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ولا يزال الاهتمام بهذه الناحية في تزايد، ولعل السبب هو الاعتبارات السياسية، وتحديداً احتمالات إنشاء كيان فلسطيني (أو دولة) في الضفة الغربية وقطاع غزة * .

وإن معظم ما كتب في هذا الصدد كان معنياً أساساً باجراء مسح ذي طبيعة اقتصادية واسعة أو شاملة، اعتماداً على البيانات والمعطيات الاحصائية المنشورة. لكن دراستنا هذه تطمح تحديداً إلى بيان وتقييم التطورات في فرع واحد من فروع النشاط الاقتصادي، وهو بالذات القطاع الصناعي ** . وسوف نختتم هذه الدراسة ببحث ذي طبيعة عامة حول النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة في عهد الاحتلال، وما يعانيه من قيود وكوابح من ناحية، والشروط المسبقة اللازمة واحتمالات التطور من ناحية أخرى.

## الأهداف

تستهدف هذه الدراسة التحقق من بعض خواص النمو الصناعي التي لا تتكشف للمرء بيسر وسهولة من خلال الأرقام الاحصائية المنشورة. ولهذا سوف توجه الدراسة عناية أكبر للغوص في تفاصيل المعلومات المستقاة من أفواه الناس المنخرطين بأنفسهم في هذا الميدان من ميادين العمل. ومن المفهوم أن أمثال هؤلاء يحاذرون في العادة البوح عن مكنوناتهم والكشف عن شؤون عملهم أمام ممثلي الحكومة أو الأشخاص الأجانب خوفاً من الالتباسات والعواقب السلبية. والواقع أننا قد واجهنا مراراً وتكراراً خلال إعداد هذه الدراسة ظواهر عقدة الهلع التي تتحكم بتصرفات رجال الأعمال في كل مرة تطرح عليهم أسئلة قد تثير موضوعات معينة يمكن أن تكون في تقديرهم مثاراً لمشكلات ومتاعب مع السلطات الضريبية.

إزاء هذا التحفظ النسبي الذي لمسناه لدى معظم رجال الأعمال الذين قمنا بطرح الأسئلة عليهم، وفي ضوء الدعم المالي والرسمي المحدود الذي تلقته هذه الدراسة، فإننا رسمنا لها (للدراسة) أن تتوخى تحقيق الغايات التالية:

---

* من الأمثلة البارزة في هذا المضمار:

( أ ) فيفيان أ. بول، **الضفة الغربية: هل هي قادرة على الحياة؟** ماساشوستس: منشورات لكسنغتون، ١٩٧٥.

(ب) جون ستبنغ، **إنشاء دولة عربية فلسطينية كجزء من تسوية في الشرق الاوسط.** شباط (فبراير) ١٩٧٧.

(ج) الياس توماو هـ. د رابكين، **حالة فلسطين الاقتصادية**، لندن: كروم هلم، ١٩٧٨.

** أما القطاع الزراعي فلقد كان موضوع دراسة أخرى قام بها المؤلف نفسه، بعنوان: **الزراعة في الضفة الغربية، نظرة جديدة** نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ١٩٧٨.

١ ــ الوصول إلى تحديد دقيق لصورة انتشار وتوزيع المنشآت الصناعية حسب المناطق والأقضية من ناحية، وإعداد العمال من ناحية أخرى.

٢ ــ تقديم وصف موجز لمختلف الأنواع الرئيسية من المؤسسات الصناعية القائمة حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣ ــ تقييم وضع الانتاج والتوريد في القطاعات الصناعية في المناطق المحتلة.

٤ ــ تحليل المشكلات التمويلية.

٥ ــ وصف هيكل العملية التسويقية.

٦ ــ الالتفات إلى خصائص سوق العمل في الصناعة.

٧ ــ الاطلال ــ أخيراً ــ بنظرة مستقبلية إجمالية.

ولابد من الاشارة هنا إلى اننا قد تجمعت لدينا من خلال الاستبيانات، مقادير هائلة من المعلومات التي لم تجد طريقها إلى النشر من خلال هذه الدراسة ذات الطابع العام. ولعل المسلك الأسلم هو الاستفادة من ركام المعلومات التفصيلية الذي توفر لدينا، في إصدار عدد من التقارير المتخصصة، نعالج في كل منها أحوال نوع معين أو بضعة أنواع متصلة في ميدان الصناعة.

## مصادر المعلومات

استقينا المعلومات التي تقوم عليها هذه الدراسة من ثلاثة أنواع من المصادر:

١ ــ التقارير الاحصائية التي تنشرها الجهات الاسرائيلية، وخصوصاً المكتب المركزي للاحصاء.

٢ ــ المقابلات غير الرسمية التي عقدها الكاتب مع أعضاء ورؤساء غرف التجارة المحلية. ومع هؤلاء لم نلجأ لاستخدام صيغة الاستبيان.

٣ ــ المقابلات المنظمة مع عينة من رجال الأعمال تمثل ٢٠٨ منشآت صناعية، ١٦٦ منها في الضفة الغربية، و٤٢ في قطاع غزة. وفي هذا المضمار استخدمنا الاستبيان المفصل والشامل الذي تجدونه في الملحق. وقام باجراء المقابلات وجمع الردود على الاستبيان طلبة يتابعون دروس الاقتصاد على يدي الكاتب في جامعة بيرزيت خلال السنة الجامعية ١٩٧٦/٧٧. والحقيقة أن هؤلاء الطلبة قد تلقوا قبل شروعهم في العمل، تدريباً مناسباً وكافياً على أصول مهمتهم وأسلوب إجراء المقابلات وتعبئة نماذج الاستبيان.

## النمو الصناعي قبل الاحتلال الاسرائيلي

**الضفة الغربية:** كان النمو الصناعي في الضفة الغربية قبل الاحتلال بطيئاً للغاية. ومن العسير أن نحدد هذا النمو على وجه الدقة، نظراً لأن الاحصاءات الرسمية تدمج ما بين ضفتي الأردن كلتيهما. لكن معهد الشرق الأوسط حاول أن يرسم بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بكل من ضفتي الاردن للعام ١٩٦٦ (الجدول الأول).

**الجدول رقم ١**
**الناتج الوطني الاجمالي لضفتي الاردن في العام ١٩٦٦**
(الأرقام بملايين الدولارات)

| | الأردن | | الضفة الغربية | | الضفة الشرقية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | النسة المئوية | المبلغ | النسبة المئوية | المبلغ | النسبة المئوية |
| الزراعة | ١٠٨,٤ | ٢٤,١ | ٤٣,٤ | ٢٦,٢ | ٦٥,٠ | ٢٢,٩ |
| الصناعات | ٥٤,٠ | ١٢,٠ | ١٤,٥ | ٨,٧ | ٣٩,٥ | ١٣,٩ |
| البناء | ٢٥,٨ | ٥,٧ | ٧,٧ | ٤,٦ | ١٨,١ | ٦,٤ |
| الخدمات | ٢٦١,٥ | ٥٨,٢ | ١٠٠,٤ | ٦٠,٥ | ١٦١,١ | ٥٦,٨ |
| الناتج الوطني الاجمالي حسب. | ٤٤٩,٧ | ١٠٠,٠ | ١٦٦,٠ | ١٠٠,٠ | ٢٨٣,٧ | ١٠٠,٠ |
| كلفة العامل + تحويلات صافية من الخارج | ٤٢,٦ | | ١٩,٢ | | ٢٣,٤ | |
| ـ ضرائب غير مباشرة | ٥٨,٥ | | ٢٣,٤ | | ٣٥,١ | |
| الناتج الوطني الاجمالي حسب سعر السوق | ٥٥٠,٨ | | ٢٠٨,٦ | | ٣٤٢,٢ | |

المصدر: د. بيريتز، كيان فلسطيني، واشنطن: معهد الشرق الاوسط، ١٩٧٠، الجدول رقم ١.

□ □ □

تكشف هذه الأرقام بعض الخصائص الأساسية للعلاقات الاقتصادية بين ضفتي الاردن قبيل الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية مباشرة. ويتبين منها مثلاً أن المردود

الزراعي في الضفة الشرقية كان أكبر، على الرغم من أن الزراعة في الضفة الغربية كانت أكثر أهمية نسبياً.

كما يتبين من الجدول أن المردود الصناعي كان هابطاً للغاية في الضفتين كلتيهما، إنما كان أشد هبوطاً في الضفة الغربية. على أن الفروقات المدهشة هي التي نجدها في طبيعة الصناعات في الضفتين كلتيهما. فالجدول الثاني يبين أنه على الرغم من أن عدد المنشآت الصناعية في الضفة الغربية كان أكبر، فإن أحجام هذه المنشآت الموجودة في الضفة الغربية كانت أصغر من منشآت الضفة الشرقية. كما تبين أن المنشأة الصناعية في الضفة الشرقية كانت ــ كمعدل عام ــ أكبر بأربع وثلاثين مرة من المنشأة الصناعية في الضفة الغربية من حيث الأصول والموجودات الثابتة، وكانت أكبر بأربعين مرة من حيث قيمة المردود، كما كانت توظف عمالاً أكثر بنسبة ٤٠٪ وكانت تقدم أجوراً للعمال أكثر من مضاعفة.

الجدول رقم ٢

المؤشرات الصناعية في الضفتين الغربية والشرقية (١٩٦٥) بالدنانير الأردنية

| | عدد المنشآت | معدل الاصول الثابتة | معدل المردود | معدل التوظيف | معدل الأجر للعامل |
|---|---|---|---|---|---|
| الضفة الغربية | ٣٧١٦ | ١٢١,٨ | ٢٥٤٤,٢ | ٤,٦ | ٨٣,٩ |
| الضفة الشرقية | ٣١٢٢ | ٤٨٨٧,١ | ٩٢٥٧,٥ | ٦,٤ | ١٩٢,٠ |

المصدر: و. شرايحة، النمو الاقتصادي في الاردن، القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٦٨، ص ١٧٨.

□ □ □

هذه المؤشرات الاقتصادية تشير في مجموعها إلى الخصائص الأساسية للمؤسسات الصناعية في الضفة الغربية في أثناء العهد السابق للاحتلال. وكانت هذه المؤسسات على العموم، من حجم الورش وفي مستوى الحوانيت، وذات مردودات رأسمالية محدودة للغاية، وكانت تدار وتُشغَّل من جانب أصحابها أنفسهم. والحقيقة أنه لم تكن هناك سوى أربع مؤسسات صناعية في الضفة الغربية تستخدم كل منها مائة عامل أو أكثر*. وان

* شركة بلاستيك الاردن (٢١٥ عاملاً)، الشركة الاردنية للزيوت النباتية (٢٠٠)، شوكولاته سيلفانا (١٠٠)، وسجائر القدس (١٠٠).

أغلبية هذه المنشآت كان لدى كل منها أقل من ١٠ عمال. ولهذا ينبغي القول انها كانت ذات طبيعة مختلفة تماماً عما هو متعارف عليه الآن بالنسبة لطبيعة المنشآت الصناعية وواقعها.

هذا النمو البطيء والهش للتصنيع في الضفة الغربية حتى ١٩٦٧، يمكن أن يعزى إلى العوامل التالية:

١ ــ شعور معظم رجال الأعمال بوجود تمييز فاضح كسياسة ثابتة ضد التصنيع في الضفة الغربية. ولقد اتخذت سياسة التمييز أشكالاً متعددة بدءاً من رفض إعطاء التراخيص لاقامة صناعات جديدة، وانتهاء باكراه المنشآت الصناعية التي كانت قائمة في الضفة الغربية على الرحيل والانتقال إلى الضفة الشرقية. وترتب على هذه السياسات الظالمة أن الضفة الغربية التي كانت تضم ٤٠٪ من السكان، لم تساهم بأكثر من ٢٢٪ من الصناعة.

٢ ــ لقد عانت الضفة الغربية من حركة هجرة كثيفة سواء هجرة الرساميل أم هجرة اليد العاملة الفنية والمدربة منذ العام ١٩٥٠. إذ كان واضحاً تماماً لأصحاب الرساميل، وكذلك للعمال الأكفاء، أن مجال الكسب في الضفة الشرقية كان أرحب بكثير، حيث توافرت خطة حكومية معلنة لتأسيس وتشجيع قيام مجمع صناعي ضخم في شريط عمان ــ الزرقاء.

٣ ــ لقد كابد الأردن عموماً، والضفة الغربية خصوصاً، الكثير من الصعاب بسبب افتقاد المواد الخام اللازمة للصناعة. فلو غضضنا الطرف عن السياسات الحكومية التي كانت توجه البلاد نحو الزراعة، فالواقع أن المواد الخام المحلية المتوافرة ما كان لها أن تفيد سوى القليل من الصناعات. لكن هذا لا يعني بتاتاً أن جهوداً كافية قد بُذلت لاكتشاف كل الاحتمالات.

## الصناعة في قطاع غزة قبل الاحتلال

تمتع قطاع غزة في السنوات الأخيرة من حكم الادارة المصرية بوضع اقتصادي مزدهر مستفيداً من تسهيلات معينة في القيود التي كانت مفروضة في مصر على التجارة الخارجية. ونتيجة لذلك غدا قطاع غزة مركزاً تجارياً وتسويقياً جاذباً للمصريين. كما ساعدت في دعم هذا الازدهار حركة الإنفاق المهمة نسبياً من جانب قوات الأمم المتحدة التي كانت متمركزة في القطاع.

وعلى الرغم من هذا الازدهار التجاري، بقيت الصناعة في قطاع غزة متخلفة تماماً وفي مستوى لا يتعدى الورش الصغيرة. أما الصناعات «الحقيقية» التي شهدها القطاع فاقتصرت على منشأتين لتعبئة قوارير المرطبات، ومنشأتين لتوضيب الحمضيات، ونحو ١٠

منشآت لحياكة النسيج والسجاد. وفي تقدير الاقتصاديين الاسرائيليين أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الاجمالي للعام ١٩٦٦ في القطاع كانت ٤,٤٪ (انظر الجدول رقم ٣).

**الجدول رقم ٣**
**الناتج القومي الاجمالي لقطاع غزة في ١٩٦٦**
(بملايين الجنيهات المصرية)

| القطاع | المبلغ | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الزراعة | ٥,٥ | ٣٤,٤ |
| الصناعة | ٠,٧ | ٤,٤ |
| التجارة والخدمات الشخصية | ٤,٣ | ٢٦,٩ |
| المواصلات | ٠,٥ | ٣,١ |
| الادارة والخدمات العامة | ٤,٠ | ٢٥,٠ |
| البناء والانشاءات العامة | ١,٠ | ٦,٢ |
| الناتج المحلي الاجمالي | ١٦,٠ | ١٠٠,٠ |
| تحويلات من الخارج | ٥,٠ | |
| الناتج القومي الاجمالي | ٢١,٠ | |

المصدر: هيئة التخطيط الاقتصادي، اقتصاد قطاع غزة وسيناء، القدس: المكتب المركزي للاحصاء، ص ٨.

□ □ □

## التطورات في ظل الاحتلال

أوضحنا من قبل أن القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة قبيل الاحتلال، كان بدائياً متخلفاً وهشاً. ومع الاحتلال، ناءت الصناعة تحت مجموعة جديدة من العوامل، مثلها في ذلك كمثل باقي القطاعات الاقتصادية. فالأسواق التقليدية أغلقت، وافتتحت أسواق جديدة، وتغيّرت مصادر المواد الخام وأسعارها، وخضع سوق العمل لتقلبات حادة، وفوق هذا كله أن النظام الجديد (عهد الاحتلال الاسرائيلي) كان عازماً تماماً على دمج وإلحاق اقتصاديات المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي. وبلغة المصطلحات الاقتصادية نسجل أن حصة الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية هبطت من ٨,٧٪ في ١٩٦٦ (الجدول الاول) إلى ٦,٧٪ في ١٩٧٦ (الجدول رقم ٤). أما في قطاع غزة فلقد صعدت من ٤,٤٪ في ١٩٦٦ إلى ١٠,١٪ في ١٩٧٦ (الجدول رقم ٤).

### الجدول رقم ٤
### الناتج القومي الاجمالي للمناطق المحتلة في ١٩٧٦
(بملايين الليرات الاسرائيلية)

| | الضفة الغربية | | قطاع غزة | | الاجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | النسبة | المبلغ | النسبة | المبلغ | النسبة |
| الزراعة (مع الاعانات) | ١٢٤٣ | ٣٤,٩ | ٤٨٥ | ٣٢,٧ | ١٧٢٨ | ٣٤,٣ |
| الصناعة | ٢٤٠ | ٦,٧ | ١٤٩ | ١٠,١ | ٣٨٩ | ٧,٧ |
| البناء | ٥٢٠ | ١٤,٦ | ٢٨٥ | ١٩,٢ | ٨٠٥ | ١٦,٠ |
| الخدمات العامة والاجتماعية | ٣٩٧ | ١١,١ | ٢٨٦ | ١٩,٣ | ٦٨٣ | ١٣,٥ |
| النقل والتجارة وسائر الخدمات بما فيها ملكية المساكن | ١١٦٢ | ٣٢,٧ | ٢٧٧ | ١٨,٧ | ١٤٣٩ | ٢٨,٥ |
| الناتج المحلي الاجمالي | ٣٥٦٢ | ١٠٠,٠ | ١٤٨٢ | ١٠٠,٠ | ٥٠٤٤ | ١٠٠,٠ |
| + دفعات من الخارج | ٨٩٠ | | ٥٧٠ | | ١٤٦٠ | |
| ـ دفعات إلى الخارج | ٣٠ | | ١٤ | | ٤٤ | |
| الناتج القومي الاجمالي | ٤٤٢٢ | | ٢٠٣٨ | | ٦٤٦٠ | |

المصدر: الفصلية الاحصائية للمناطق المدارة القدس: المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٧٧، المجلد ٦، العدد الأول، ص ٧٤.

□ □ □

لقد تبين من هذه الدراسة أن الخاصية المميزة للمنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ما زالت مستمرة وباقية، وهي كما أسلفنا طبيعتها الأهلية أو العائلية (ورشة للأسرة). وما زالت أكثريتها الغالبة عبارة عن ورش صغيرة برأسمال شديد التواضع. وإن أصحابها وأفراد الأسرة يقومون بمعظم العمل، أما العمال المأجورون فنسبتهم في الحد الأدنى. وان أكثر هذه المنشآت تؤدي عمليات متواضعة على المواد الخام التي هي في ذاتها شبه مصنعة.

وعلى الرغم من انقضاء ١١ عاماً على الاحتلال (نيسان ــ ابريل ١٩٧٩)، فإن سبع منشآت فقط في الضفة الغربية تستخدم مائة عامل أو أكثر، ولا توجد منشأة واحدة بهذا الحجم في قطاع غزة. وان جميع هذه المنشآت «الكبيرة» ــ باستثناء اثنتين ــ كانت موجودة قبل الاحتلال.

## مسح الصناعات

من أغراض هذه الدراسة الأساسية، تقديم تقدير على درجة معقولة من الدقة لعدد المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، موزعة حسب مواقعها الجغرافية وحجم اليد العاملة. والحقيقة أن هذا كان أكثر جوانب هذه الدراسة مشقة وعناء. فبعد أن جربنا كل وسيلة ممكنة لاستقصاء المعلومات وجمع البيانات المطلوبة، اكتشفنا أن المصدر الذي يمكن الاعتماد عليه أكثر من سواه هو مكاتب العمل في المناطق التي تحتفظ بقوائم تفصيلية للمنشآت كافة، الموجودة في أقضيتها، سواء المنشآت الصناعية أو سواها.

ومن الجلي أن تصنيف الصناعات لا يتطابق والتصنيفات المتعارف عليها دولياً. وبناء عليه فإن رسم صورة دقيقة للظروف القائمة قد يعين في بناء إدراك أكثر واقعية للوضع. وان الجداول التي نقدمها هنا من الرقم خمسة حتى الجدول الثامن عشر تلخص لنا في صورة مناسبة ما توصلنا إليه في عملية المسح التي أنجزناها للمؤسسات الصناعية في الضفة الغربية (بما فيها شرق القدس) وقطاع غزة، حسب المعلومات والمعطيات التي توافرت لدينا حتى ربيع ١٩٧٨. هذا القسم نختتمه بوصف موجز للأنواع الرئيسية من الصناعات التي مر ذكرها.

ولقد تكشف لنا من نتائج هذا المسح أن هناك ٣٠١٧ منشأة «صناعية» في الضفة الغربية وقطاع غزة (الجدول رقم ١٨). ويبين الجدول رقم ١٦ أن قضاء الخليل يضم ٢٥,٥٪ من المنشآت كافة، يليه نابلس (١٧,٠٪) فقطاع غزة (١٤,٣٪) ثم القدس الشرقية (١٠,٦٪).

أما توزيع المنشآت الصناعية، حسب حجم القوة العاملة، فنقدمه في الجدول رقم ١٧ الذي يتبين منه أن ٩٢,٣٪ من جميع المنشآت الصناعية لديها أقل من ١٠ عمال في كل منها. وهناك سبع منشآت فقط تستخدم ما بين ٥٠ و٩٩ عاملاً، وسبع منشآت أخرى تستخدم مائة عامل أو أكثر.

أما توزيع المنشآت وفق نوع الانتاج، فهو موضوع الجدول رقم ١٨ الذي يتبين منه أن زهاء ٣٢٪ من المنشآت الصناعية كافة هي للحدادة والبرادة، ١٤,٥٪ مرائب لاصلاح السيارات ومحلات لانتاج الأثاث المعدني البسيط. ويشكل النجارون ١٥,٥٪ من إجمالي المؤسسات، يليهم منتجو أحجار الباطون، والبلاط، وباقي مواد البناء. أما الخياطة والحياكة والتريكو فمنشآتها تبلغ ١٤,٦٪ من مجموع المؤسسات.

### الجدول رقم ٥
### تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (طولكرم)

| نوع الصناعة | (أعداد العمال في كل فئة) ١ ـ ٩ | ١٠ ـ ١٩ | ٢٠ ـ ٤٩ | ٥٠ وأكثر | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| الخياطة والتريكو | ٧ | ٩ | ٩ | | ٢٥ |
| المخابز | ٦ | | | | ٦ |
| الحلويات والسكاكر | ٨ | | | | ٨ |
| الطحينة | ١ | | | | ١ |
| النجارة | ١٥ | | | | ١٥ |
| الأحذية | ٥ | | | | ٥ |
| الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني | ٤٠ | | | | ٤٠ |
| مراتب السيارات | ٣٧ | | | | ٣٧ |
| اقتلاع وقطع أحجار البناء والرخام، القرميد، البلاط | ٢٣ | ١ | | | ٢٤ |
| الطباعة، منتجات ورقية | ٣ | | | | ٣ |
| الصابون | ١ | | | | ١ |
| المجموع الاجمالي | ١٤٦ | ١٠ | ٩ | لا شيء | ١٦٥ |

### الجدول رقم ٦
### تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (جنين)

| نوع الصناعة | (أعداد العمال في كل فئة) ١ ـ ٩ | ١٠ ـ ١٩ | ٢٠ وأكثر | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الخياطة والتريكو | ١٥ | ١ | | ١٦ |
| المخابز | ٢ | | | ٢ |
| الحلويات والسكاكر | ٦ | | | ٦ |
| الجلود والأحذية | ٤ | | | ٤ |
| النجارة | ٢٠ | | | ٢٠ |
| الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني | ٤٣ | ١ | | ٤٤ |
| مراتب السيارات | ٣٠ | | | ٣٠ |
| اقتلاع وقطع الحجارة والرخام، القرميد، البلاط | ٥٠ | | | ٥٠ |
| الطباعة، منتجات ورقية | ١ | | | ١ |
| التعليب | | ١ | | ١ |
| الفحم الخشبي | ١٠ | | | ١٠ |
| المجموع الاجمالي | ١٨١ | ٣ | لا شيء | ١٨٤ |

## الجدول رقم ٧
## تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (نابلس)

| نوع الصناعة | (أعداد العمال في كل فئة) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١ ـ ٩ | ١٠ ـ ١٩ | ٢٠ ـ ٤٩ | ٥٠ ـ ٩٩ | ١٠٠ واكثر | المجموع |
| الخياطة والتريكو | ١١٢ | ٧ | ٣ | | ١ | ١٢٣ |
| البوظة والمرطبات | ١ | ١ | ١ | | | ٣ |
| المخابز والمطاحن | ١١ | ١ | ١ | | | ١٣ |
| الحلويات والسكاكر | ٢٤ | ٢ | | | | ٢٦ |
| الطحينة | ٢ | ١ | | | ١ | ٤ |
| العلف | ١ | | ١ | | | ٢ |
| الصابون | ١٨ | ٦ | | | | ٢٤ |
| كيماويات ومواد للتنظيف | | | ١ | | | ١ |
| بلاستيك | | | ١ | | ١ | ٢ |
| الجلود والأحذية | ٣١ | | | | | ٣١ |
| النجارة | ٤٢ | | | | | ٤٢ |
| التدفئة بالطاقة الشمسية | | ١ | | | | ١ |
| الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني | ٥٣ | ٢ | ١ | | | ٥٦ |
| مراتب السيارات | ٩٠ | ١ | | | | ٩١ |
| التعليب | | | ١ | | | ١ |
| قطع الحجارة والرخام، البلاط، أحجار الباطون | ٧٨ | ٣ | | | | ٨١ |
| الطباعة، منتجات ورقية | ٨ | ٢ | | | | ١٠ |
| منشأة لتوليد الطاقة الكهربائية | | | | ١ | | ١ |
| الزجاج | | | ٢ | | | ٢ |
| **المجموع الاجمالي** | **٤٧١** | **٢٧** | **١٢** | **١** | **٣** | **٥١٤** |

الجدول رقم ٨

تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (رام الله)

| نوع الصناعة | (أعداد العمال في كل فئة) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١ ــ ٩ | ١٠ ــ ١٩ | ٢٠ ــ ٤٩ | ٥٠ ــ ٩٩ | ١٠٠ وأكثر | المجموع |
| الخياطة والتريكو | ٣٨ | | ٦ | | | ٤٤ |
| البوظة | ١ | | | | | ١ |
| المخابز | ١٠ | | | | | ١٠ |
| الحلويات والسكاكر | ٢ | | | | ١ | ٣ |
| الطحينة | ٢ | | | | | ٢ |
| مشروبات روحية | | ٢ | | | | ٢ |
| العلف | | ٢ | | | | ٢ |
| التبغ | ١ | | | | | ١ |
| الصابون | ٢ | | | | | ٢ |
| مستحضرات صيدلية | | | ٣ | ١ | | ٤ |
| كيماويات ومواد للتنظيف | ١ | | ١ | | | ٢ |
| بلاستيك | | ١ | | | | ١ |
| الأحذية والجلود | ٨ | | ١ | | | ٩ |
| النجارة | ٣٢ | | | | | ٣٢ |
| الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني | ٤٢ | | | | | ٤٢ |
| مرائب للسيارات | ٥٣ | ١ | | | | ٥٤ |
| قطع الحجارة والرخام، بلاط، قرميد | ٤٠ | ٢ | | ٢ | | ٤٤ |
| الطباعة، منتجات ورقية | ٣ | | ١ | ١ | | ٥ |
| السيراميك | ١ | | | | | ١ |
| المجموع الاجمالي | ٢٣٦ | ٨ | ١٢ | ٤ | ١ | ٢٦١ |

## الجدول رقم ٩

## تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (القدس)

| نوع الصناعة | (أعداد العمال في كل فئة) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ١ ــ ٩ | ١٠ ــ ١٩ | ٢٠ ــ ٤٩ | ٥٠ وأكثر | المجموع |
| الخياطة والتريكو | ٣ | ٢ | ٢ | | ٧ |
| المخابز | ١٤ | | ١ | | ١٥ |
| المطاحن | ١ | | | | ١ |
| المشروبات | ١ | | | | ١ |
| الحلويات والسكاكر | ٤ | | | | ٤ |
| التعليب | | ١ | | | ١ |
| النجارة | ١٣٠ | ١ | | | ١٣١ |
| منتجات سياحية من الخشب | ١٠ | | | | ١٠ |
| منتجات سياحية من عرق اللؤلؤ | ٢ | | | | ٢ |
| منتجات سياحية من الزجاج | ١ | | | | ١ |
| منتجات سياحية من السيراميك | ٣ | | | | ٣ |
| الحدادة | ٣٠ | | | | ٣٠ |
| الأثاث المعدني | ١٠ | | | | ١٠ |
| مرائب للسيارات | ٣٥ | | ١ | | ٣٦ |
| مقالع حجارة | ٣ | | | | ٣ |
| القرميد، البلاط، الرخام | ٧ | | | | ٧ |
| الجلود والمطاط | ٢٣ | ١٠ | ١ | | ٤٤ |
| الطباعة، منتجات ورقية | ٦ | ٣ | ٣ | | ١٢ |
| مكانس (من إنتاج المكفوفين) | | | ١ | | ١ |
| المجموع الاجمالي | ٢٩٣ | ١٧ | ٩ | لا شيء | ٣١٩ |

## الجدول رقم ١٠
## تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة
## في منطقة أبو ديس، العيزرية (ضواحي القدس)

| نوع الصناعة | (أعداد العمال في كل فئة) ١ ـ ٩ | ١٠ ـ ١٩ | ١٠٠ وأكثر | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الخياطة والتريكو | ١٠ | | | ١٠ |
| المخابز | ١ | | | ١ |
| السجائر | | | ١ | ١ |
| بلاستيك | | ١ | | ١ |
| الأحذية | | ١ | | ١ |
| النجارة | ٢٠ | | | ٢٠ |
| الحدادة، الأثاث المعدني | ٢٠ | | | ٢٠ |
| مرائب للسيارات | ٥ | | | ٥ |
| أحجار الباطون | ٢ | | | ٢ |
| منشأة لتوليد الطاقة الكهربائية | | | ١ | ١ |
| المجموع الاجمالي | ٥٨ | ٢ | ٢ | ٦٢ |

## الجدول رقم ١١
## تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (أريحا)

| نوع الصناعة | (أعداد العمال في كل فئة) ١ ـ ٩ | ١٠ ـ ١٩ | ٢٠ وأكثر | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الخياطة، التريكو | ١ | ٢ | | ٣ |
| المخابز | ٣ | | | ٣ |
| الأحذية والجلود | ٢٣ | | | ٢٣ |
| النجارة | ٢ | | | ٢ |
| أحجار الباطون، البلاط | ٣ | | | ٣ |
| الحدادة | ٥ | | | ٥ |
| مرائب للسيارات | ١٠ | | | ١٠ |
| المجموع الاجمالي | ٤٧ | ٢ | لا شيء | ٤٩ |

## الجدول رقم ١٢
## تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (بيت لحم)

| نوع الصناعة | (أعداد العمال في كل فئة) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١ ـ ٩ | ١٠ ـ ١٩ | ٢٠ ـ ٤٩ | ٥٠ ـ ٩٩ | ١٠٠ وأكثر | المجموع |
| الخياطة، التريكو | ٥٠ | | ٧ | ١ | | ٥٨ |
| المخابز | ٦ | | | | | ٦ |
| المعكرونة | ٢ | | | | | ٢ |
| البوظة والمرطبات | ٥ | | | | | ٥ |
| مستحضرات صيدلية | | | | ١ | | ١ |
| بلاستيك | | | ١ | | ١ | ٢ |
| السجائر | | | ١ | | | ١ |
| النجارة | ٣٢ | | | | | ٣٢ |
| منتجات خشب الزيتون | ٥٠ | ٦ | | | | ٥٦ |
| منتجات من عرق اللؤلؤ | ١٠ | ٥ | | | | ١٥ |
| الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني | ٣٢ | ١ | | | | ٣٣ |
| مراتب للسيارات | ٢٧ | | | | | ٢٧ |
| قطع الحجارة والرخام، البلاط، القرميد | ٢٢ | | | | | ٢٥ |
| التدفئة بالطاقة الشمسية | | ١ | | | | ١ |
| **المجموع الاجمالي** | ٢٣٦ | ١٣ | ١٢ | ٢ | ١ | ٢٦٤ |

## الجدول رقم ١٣
## تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (الخليل)

| نوع الصناعة | (أعداد العمال في كل فئة) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ١ ـ ٩ | ١٠ ـ ١٩ | ٢٠ ـ ٤٩ | ٥٠ وأكثر | المجموع |
| الخياطة، النسيج، التريكو | ٥٨ | ١٢ | ٣ | | ٧٤ |
| المخابز | ٩ | ١ | | | ١٠ |
| معجون البندورة (الطماطم) | | ١ | | | ١ |
| معامل الخضار | ٢ | | | | ٢ |
| الجلود والأحذية | ١٩٥ | ٤ | | | ١٩٩ |
| النجارة | ١٣٣ | ٤ | | | ١٣٧ |
| الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني | ١٢٧ | ٢ | ١ | | ١٣٠ |
| مراتب للسيارات | ٧١ | | | | ٧١ |
| البطاريات | | | ١ | | ١ |
| قطع الرخام | ١٠ | ٤ | | | ١٤ |
| مقالع للحجارة وقطعها | ٩٦ | ٣ | ١ | | ١٠٠ |
| أحجار الباطون، البلاط | ١٧ | | | | ١٧ |
| منتجات زجاجية | ٦ | | | | ٦ |
| الطباعة، منتجات ورقية | ٧ | | | | ٧ |
| **المجموع الاجمالي** | ٧٣١ | ٣٢ | ٦ | لا شيء | ٧٦٩ |

## الجدول رقم ١٤

## تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة في كل الضفة الغربية

| | (أعداد العمال في كل فئة) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نوع الصناعة | ١ ـ ٩ | ١٠ ـ ١٩ | ٢٠ ـ ٤٩ | ٥٠ ـ ٩٩ | ١٠٠ وأكثر | المجموع |
| الخياطة والحياكة والنسيج، تريكو | ٢٩٤ | ٣٤ | ٣٠ | ١ | ١ | ٣٦٠ |
| أطعمة ومرطبات | ١٢٥ | ١٢ | ٤ | | ٢ | ١٤٣ |
| التبغ والسجائر | ١ | | ١ | | ١ | ٣ |
| الصابون | ٢١ | ٦ | | | | ٢٧ |
| كيماويات ومواد تنظيف | ١ | | ٢ | | | ٣ |
| منتجات بلاستيكية | | ٢ | ٢ | | ٢ | ٦ |
| الجلود والأحذية | ٢٩٩ | ١٥ | ٢ | | | ٣١٦ |
| مستحضرات صيدلية | | | ٣ | ٢ | | ٥ |
| النجارة | ٤٢٦ | ٥ | | | | ٤٣١ |
| الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني | ٤٠٢ | ٦ | ٢ | | | ٤١٠ |
| مرائب السيارات | ٣٥٨ | ٢ | ١ | | | ٣٦١ |
| التعليب | | ١ | ١ | | | ٢ |
| البطاريات | | | ١ | | | ١ |
| التدفئة بالطاقة الشمسية | | ٢ | | | | ٢ |
| مقالع الحجارة وقطعها وقطع الرخام، بلاط، قرميد، باطون | ٣٥١ | ١٣ | ٤ | ٢ | | ٣٧٠ |
| الطباعة، منتجات ورقية | ٢٨ | ٥ | ٤ | ١ | | ٣٨ |
| منتجات زجاجية | ٧ | | ٢ | | | ٩ |
| منتجات من خشب الزيتون | ٦٠ | ٦ | | | | ٦٦ |
| منتجات من عرق اللؤلؤ | ١٢ | ٥ | | | | ١٧ |
| السيراميك | ٤ | | | | | ٤ |
| محطات لتوليد الطاقة الكهربائية | | | | ١ | ١ | ٢ |
| منتجات خاصة بالكناسة | | | ١ | | | ١ |
| الفحم (الخشبي) | ١٠ | | | | | ١٠ |
| **المجموع الاجمالي** | **٢٣٩٩** | **١١٤** | **٦٠** | **٧** | **٧** | **٢٥٨٧** |

## الجدول رقم ١٥
## تصنيف المنشآت الصناعية حسب حجم القوة العاملة (قطاع غزة)

| نوع الصناعة | (أعداد العمال في كل فئة) ١ ــ ٩ | ١٠ ــ ١٩ | ٢٠ ــ ٤٩ | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الخياطة، النسيج، التريكو | ٦٨ | ١٢ | ١ | ٨١ |
| مطاحن الدقيق | ١١ | | | ١١ |
| الحلويات والسكاكر | ٤ | ٣ | | ٧ |
| المرطبات | | | ٢ | ٢ |
| منشآت لتوضيب الحمضيات | | | ٨ | ٨ |
| بلاستيك | | | ١ | ١ |
| الأحذية والجلود | ١٠ | | | ١٠ |
| الطباعة، منتجات ورقية | ٤ | | | ٤ |
| النجارة | ٣٢ | ٤ | ١ | ٣٧ |
| الحدادة، الخراطة، منتجات معدنية | ٩٧ | ٩ | | ١٠٦ |
| مرائب للسيارات | ٧٥ | ١ | | ٧٦ |
| أحجار الباطون، البلاط | ٨٤ | ٢ | ١ | ٨٧ |
| المجموع الاجمالي | ٣٨٥ | ٣١ | ١٤ | ٤٣٠ |

## الجدول رقم ١٦
## توزيع المنشآت الصناعية حسب المناطق الجغرافية
## الضفة الغربية وقطاع غزة

| القضاء | عدد المنشآت | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| طولكرم | ١٦٥ | ٥,٤ |
| جنين | ١٨٤ | ٦,١ |
| نابلس | ٥١٤ | ١٧,٠ |
| رام الله | ٢٦١ | ٨,٧ |
| القدس | ٣١٩ | ١٠,٦ |
| ضواحي القدس | ٦٢ | ٢,٠ |
| أريحا | ٤٩ | ١,٦ |
| بيت لحم | ٢٦٤ | ٨,٨ |
| الخليل | ٧٦٩ | ٢٥,٥ |
| الضفة الغربية | ٢٥٨٧ | ٨٥,٧ |
| قطاع غزة | ٤٣٠ | ١٤,٣ |
| المجموع الاجمالي | ٣٠١٧ | ١٠٠,٠ |

## الجدول رقم ١٧
## تصنيف المنشآت الصناعية حسب حجم القوى العاملة
## الضفة الغربية وقطاع غزة

| عدد العمال | عدد المنشآت | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ١ ـ ٩ | ٢٧٨٤ | ٩٢,٣ |
| ١٠ ـ ١٩ | ١٤٥ | ٤,٨ |
| ٢٠ ـ ٤٩ | ٧٤ | ٢,٥ |
| ٥٠ ـ ٩٩ | ٧ | ٠,٢ |
| ١٠٠ وأكثر | ٧ | ٠,٢ |
| المجموع الاجمالي | ٣٠١٧ | ١٠٠,٠ |

## الجدول رقم ١٨
## تصنيف المنشآت الصناعية حسب نوع الانتاج
## الضفة الغربية وقطاع غزة

| نوع المنتجات | عدد المنشآت | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الخياطة والحياكة، التريكو | ٤٤١ | ١٤,٦ |
| أحجار الباطون، البلاط، المقالع، قطع الحجارة والرخام | ٤٥٧ | ١٥,١ |
| صناعات الأغذية، السجائر | ١٧٤ | ٥,٨ |
| مستحضرات صيدلية، كيماويات، مواد تنظيف، صابون | ٣٥ | ١,٢ |
| الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني، مرائب السيارات | ٩٥٣ | ٣١,٦ |
| الطباعة، منتجات ورقية | ٤٢ | ١,٤ |
| منتجات سياحية | ٩٦ | ٣,٢ |
| النجارة | ٤٦٨ | ١٥,٥ |
| الجلود والأحذية والبلاستيك | ٣٣٣ | ١١,٠ |
| أنواع أخرى | ١٨ | ٠,٦ |
| المجموع الاجمالي | ٣٠١٧ | ١٠٠,٠ |

## وصف الصناعات القائمة

من المتعذر أن نصف في هذه الدراسة كل أنواع النشاط الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكننا سنقدم في هذا الفصل وصفاً موجزاً لبعض الفئات الرئيسية من الصناعات السائدة في المناطق المحتلة. وسوف نتطرق إلى مقوماتها المميزة ونشير إلى مشكلاتها الجوهرية، لكن هذا لن يفي بالغرض تماماً، فهناك حاجة لمزيد من التقارير المتخصصة المكرسة لمعالجة كل فئة من المنشآت الموجودة. واننا نعتزم في الوصف الكمي الاعتماد على معطيات جمعناها عن عينة من المؤسسـات الصناعيـة تتكون من ٢٠٨ منشآت.

**التريكو، الخياطة، الحياكة:** هذه الفئة من الصناعات ازدهرت وتوسعت بسرعة بعد الاحتلال الاسرائيلي. هناك ٣٦٠ منشأة في هذه الفئة في الضفة الغربية، و٨١ في قطاع غزة. وفي تقديرنا أن ٧٠ في المائة من جميع منشآت هذه المجموعة تأسست بعد الاحتلال.

إن معدل عدد العمال في كل من هذه المنشآت هو ١٢ عاملاً. وان ٨,٥٪ فقط من منشآت هذه الفئة توظف ٢٠ عاملاً أو أكثر* لكن الأكثرية الساحقة من المنشآت أي ٨٢,٤٪، يشغّل كل منها أقل من ١٠ عمال. إن أكثر من ٩٥٪ من العمال هم من النساء اللواتي يتقاضين عموماً أجوراً أقل بكثير من أجور مثيلاتهن العاملات في مصانع مشابهة في اسرائيل (وقد تكون الأجور أقل بـ ٥٠٪)، وان أصحاب المنشآت المحلية يستفيدون في هذا من عزوف النساء في معظم المراكز المدينية عن البحث عن فرص العمل في اسرائيل، حتى ولو كن يتلقين في وظائفهن المحلية أجوراً أدنى بكثير.

الآلات المستخدمة في هذه الصناعة حديثة في صورة معقولة، لكن الأيدي العاملة عليها أكثر من المتعارف عليه في المنشآت العصرية ذات الانتاج الواسع. أما المنتجات فتباع في السوق المحلي وفي اسرائيل، ذلك أن السلطات الاردنية تحظر استيراد الثياب من المناطق المحتلة. ولعل هذه الصناعة، وخصوصاً قطاع الخيـاطة فيها، هي أكثـر الصناعات التي دخلت في ترتيبات وعقود مع المنشآت الاسرائيلية. والشائع في المجال العملي أن منشآت المناطق المحتلة تتلقى من المصانع الاسرائيلية ثياباً نصف جاهزة ثم تستكمل الشغل عليها وتعيدها إليها مقابل مبلغ معلوم على كل قطعة.

**الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني:** إن قسمـاً كبيراً ممـا وُصف على أنـه منشآت صناعية، لا يتعدى كونه في الواقع حوانيت للحدادة أو لإنتاج الأثاث المعدني ذات طابع عائلي. وهناك زهاء ٤١٠ منشآت من هذا القبيل في الضفة الغربية، و١٠٦ في قطاع غزة.

إن معظم حوانيت الحدادة والخراطة (٥٨٪ من منشآت العينة) مـوجود قبـل الاحتلال. ولقد نمت حوانيت الحدادة ببطء شديد لعديد من الأسباب. وبـالمثل فـإن

---

* ويشمل هذا عمل أفراد الأسرة غير المأجور، كما يشمل جميع أولئك العاملين في المنشأة الذين ليست لهم علاقة مباشرة بعملية الانتاج.

حوانيت الخراطة لم تتزايد بصورة ملحوظة (وقد لا يزيد عددها عـلى ٥٠ في الضفة الغربية)، لكن الآلات القديمة جرى استبدال معظمها بمكائن حديثة.

ولقد شهدت هذه الفئة من الصناعات اختـراقاً من جـانب الألمنيوم. فـلأسباب اقتصادية، وكذلك بسبب الجودة، احتل الألمنيوم مكان الخشب والحديد في إنتاج عدد هائل من المنتجات كأثاث المكاتب والمنازل، وأطر النوافذ والأبواب. لكن ورش الألمنيوم هذه ذات عمالة محدودة، فمن النادر أن يعمل في كل منها أكثر من أربعة عمال، في حين أن معدل العاملين في ورش الحدادة أكبر في العادة (٥,٠ في صناعات العينة).

**النجارة:** تقوم هذه الصناعة عموماً على إنتاج الأثاث الخشبي المستخدم على نطاق واسع في المنازل. فالأثاث المعدني بدأ يحل تدريجاً محل المنتجات الخشبية في معظم النواحي الأخرى. لكن هذا العامل، بالإضافة إلى المنافسة المتزايدة من جانب الأثاث المصنوع في اسرائيل أو المستورد من الخارج (الدانمرك مثلًا) والذي تنتجه مؤسسات ضخمة وفق مقاييس الانتاج الكبير، كل ذلك تسبب في وضع صعب ومتفاقم للنجارين المحليين.

يقدر عدد النجارين في الضفة الغربية بـ ٤٣١ نجاراً، ونحو ٣٧ في قطاع غزة. وبناء على العينة التي تعاملنا معها، فإن زهاء ٦٢٪ من جميع محلات النجارة تأسست قبل الاحتلال. وبالمقارنة مع معظم الصناعات الحرفية الأخرى، تدل المعطيات على توسع أفقي محدود في النجارة.

وإن عدداً قليلاً جداً من المناجر يستخدم أكثر من عشرة عمال. فالمعدل الوسطي لعمال المنجرة في العينة كان ٤,٢ فقط. وفي جميع هذه المناجر بلا استثناء، كان أصحابها هم «الأسطوات» أو «المعلمين» في حوانيتهم. والغالب أن يكون لهم مساعد أو أكثر من أقاربهم.

ولقد شهدت صناعة النجارة شيئاً من التطور في نوع الآلات وحجمها، لكن الفجوة التي تفصلها عن المؤسسات الاسرائيلية الحديثة، لا تزال كبيرة.

**القرميد، البلاط، الاحجار:** الواقع أن تطوراً ملحوظاً ـ وإن كان بطيئاً ـ قد شهدته المناطق المحتلة على صعيد تشييد المنازل السكنية والابنية العامة، سواء قـورن هذا بالوضع قبل الاحتلال أو حتى بعمليات البناء ووتيرتها في اسرائيل. وان عدد المنشآت المنتجة لمواد البناء تضاعف بسرعة بعد الاحتلال.

توجد في الضفة الغربية ٣٧٠ منشأة تتعاطى اقتلاع الأحجار، واقتطاعها، وصب أحجار الباطون وبلاط الأرض، وزهاء ٨٧ منشأة في القطاع. وإن أقل من نصف هذه المنشآت (زهاء ٤٤٪ من العينة) كانت موجودة قبل حزيران (يونيـو) ١٩٦٧. وان المعدل الوسطي لعدد العمال في المنشأة هو ٧,٨. وهناك ٢٢ منشأة فقط في هذه الفئة من الصناعات تستخدم أكثر من عشرة عمال. فمرة أخرى نصطدم ها هنا كما اصطدمنا من قبل بحقيقة ضآلة هذه المنشآت وقلة شأنها من حيث الحجم.

ولقد توسعت هذه الصناعة في صورة ملحوظة بعد حرب ١٩٦٧. ولقد استفاد منتجو الحجارة والرخام كثيراً من الطفرة التي شهدها قطاع البناء في الضفة الغربية، وخصوصاً بعد العام ١٩٧٢. وفي المقابل، فإن منتجي حجارة الباطون والبلاط أصبحوا أكثر اعتماداً على السوق الاسرائيلي؛ حيث يصرفون ما يقارب نصف انتاجهم الذي تبتاعه مؤسسات البناء الاسرائيلية. وعلى أي حال فإن أحجار الباطون والبلاط الذي تنتجه المناطق المحتلة، يحظر دخوله إلى الأردن لأن المواد الخام المستخدمة فيه ذات منشأ اسرائيلي.

**المستحضرات الصيدلية**: لم تكن هناك مثل هذه المنشآت قبل ١٩٦٧ لا في الضفة الغربية ولا في قطاع غزة. ولم تكن الصيدليات في الضفة الغربية تبيع غير العقاقير المستوردة من الخارج. وقبيل الاحتلال الاسرائيلي بقليل، ظهرت إلى الوجود أول منشأة منتجة للعقاقير الطبية في مدينة السلط في الضفة الشرقية.

لكن بضع مؤسسات لإنتاج هذه المستحضرات ظهرت إلى الوجود بعد الاحتلال، وكانت في معظمها محاولات مغامرة ساهم فيها الصيادلة والأطباء. ومع حلول ١٩٧٨ كانت هناك خمس منشآت لإنتاج المستحضرات الطبية في الضفة الغربية، ولم تكن هناك أية مؤسسة مماثلة في القطاع. ويستخدم كل من هذه المنشآت ما بين ثلاثين وستين عاملاً.

وكما هو متوقع، فإن أكثر هذه المنشآت يقوم ببعض العمليات التحويلية لمكونات الأدوية وعناصر العقاقير المشتراة من اسرائيل وسواها. وتعود أسباب قدرة هذه المؤسسات على البقاء والاحتفاظ بنسبة طيبة من السوق المحلي (ذلك أنه لا توجد لها مبيعات لا في اسرائيل ولا في الاردن)، إلى تدني أسعار منتجاتها قياساً بأسعار العقاقير الاسرائيلية والأجنبية من ناحية، وإلى تحيّز الأطباء المحليين لها، طالما أن معظمهم مساهمون في صناعتها.

ومع أن المنشآت المنتجة للمستحضرات الطبية قد تمتعت بنمو سريع ومكاسب كبيرة في أوائل السبعينات، فإنها تحولت بعدئذ إلى الشكوى المريرة من تدني المكاسب وضعف السوق. وهذه المسألة تستحق دراسة مستقلة لمعالجة مشكلات هذا القطاع واحتمالاته المتوقعة.

**الصابون**: هناك ٢٧ منتجاً للصابون في الضفة الغربية، ولا منتج له في القطاع. ويتمركز ٩٠٪ من المنتجين في نابلس ذات الشهرة التقليدية في صناعة صابون يتميز بدرجة عالية من الجودة.

وتشكل صناعة الصابون في الضفة الغربية صناعة فرعية من عملية إنتاج زيت الزيتون. فالزيت المتدني الجودة والصودا الكاوية، يشكلان فعلياً المادة الخام الوحيدة في عملية إنتاج الصابون. ولم تستخدم هذه الصناعة سوى مقدار قليل من المكننة والتكنولوجيا الحديثة. ولعل وسائل الانتاج بقيت على حالها طيلة الخمسين عاماً المنصرمة.

لكن، نظراً لشهرة لا أساس لها، إنما عميقة وواسعة، ما زال الصابون النابلسي يتابع الاستفادة من أفضليته على سواه. وتقدر الصادرات إلى الاردن ومنه إلى بلدان عربية أخرى بنحو ٩٠٪ من إجمالي المبيعات.

وإذا استثنينا منشأتين صغيرتين،فإن جميع المنشآت المنتجة للصابون موجودة قبل الاحتلال الاسرائيلي بزمان طويل. وان ستاً منها فقط (بين ٢٧ منشأة) تشغّل عشرة عمال أو أكثر، أما الباقي فيستخدم أقل من ١٠ عمال في كل منها.

**مرائب السيارات:** هذا القطاع شهد نمواً واتساعاً كبيرين بعد الاحتلال. ومن المقدر أن هناك ٣٦١ حانوتاً لاصلاح السيارات في الضفة الغربية، و٧٦ في القطاع. وفي تقدير المصادر المطلعة أن نحو ٦٠ ــ ٧٠٪ منها ظهر إلى الوجود بعد الاحتلال.

ثلاثة عوامل تدفع بازدهار هذا القطاع:

( أ ) التزايد الكبير في عدد المركبات في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي ارتفع من ٧٦٧٣ في ١٩٧٠ إلى ١٤٢٧١ في ١٩٧٧، أي بزهاء ٨٦٪ زيادة في غضون سبعة أعوام * .

(ب) نظراً للارتفاع الفاحش في أسعار السيارات الجديدة، فإن غالبية السيارات المستخدمة هي من طرازات قديمة تعود إلى الستينات. وكما هو متوقع، فإن سيارات هذا عمرها، تتطلب صيانة دائمة ومستمرة.

(ج) تقديم خدمات الاصلاح للسيارات الاسرائيلية. والحقيقة أن نحو ٦٠٪ من عمل المرائب الموجودة في المدن القريبة من اسرائيل، كطولكرم وجنين، ينصرف إلى هذه الناحية.

ولعل حوانيت إصلاح السيارات تشكل المثال النموذجي على نمط الصناعات العائلية أو الأسرية الذي تعرضنا لوصفه من قبل. وأصحاب هذه الورش يقدمون معظم اليد العاملة، مع اثنين أو ثلاثة من المساعدين المأجورين. ومن الخصائص المذهلة في الطاقة العاملة في هذه الفئة من الصناعات، تدني بل انحطاط المستويين الثقافي والمهني. فمعظم الذين يلتحقون بالعمل في مرائب السيارات بغية نيل الخبرة والتدريب، هم من «سقط القوم» علمياً، أي من الذين لفظتهم المدارس، ومن الذين لا يمتلكون أية أهلية أو قابلية للتمرس في أشغال تقنية عالية وما تتطلبه من مهارة كإصلاح الآلات. وينعكس هذا بالطبع على نوع الخدمة التي يقدمونها للزبائن. على أن تدني كلفة خدماتهم بالمقارنة مع ما تتقاضاه المرائب الاسرائيلية، يعطيهم حظاً كبيراً للكسب، في الوقت الراهن على الأقل.

**صناعات الأغذية والأطعمة:** هذه الصناعات عديدة ومتنوعة، لكنها في الواقع

---

* الشهرية الاحصائية للمناطق المدارة، ١٩٧٢، المجلد ١١ (٩)، ص ٦٥؛ وكذلك الفصلية الاحصائية للمناطق المدارة، ١٩٧٧، المجلد السابع (٣ ــ ٤)، ص ٥٢.

متواضعة إلى أبعد الحدود، ان من حيث الحجم أو من حيث الطبيعة. في «عاصمة» كل قضاء مطحنة للدقيق أو اثنتان، مخبزان أو ثلاثة، وفي بعض الأقضية توجد بالإضافة إلى ما سلف، منشأة لانتاج الطحينة والحلويات والسكاكر.

لكن المؤسسات «الحقيقية» لانتاج مواد غذائية قليلة في الواقع، وهي بالطبع المنشآت الكبيرة كشوكولاته سيلفانا في رام الله، وزيوت الاردن النباتية في نابلس، وصناعات الأغذية الزراعية في الخليل، وكشركتي المرطبات «سفن أب» و«ستار» في غزة.

ومع ذلك، فانك لواجد في كل المراكز المدينية منشآت متخصصة في صنع الحلويات الشعبية. ومن الأمثلة الشهيرة في هذا الباب الكنافة في نابلس. ومرة أخرى نكرر بلا كلل، ان أمثال هذه المؤسسات هي نماذج صارخة للمنشآت العائلية الموصوفة آنفاً. وان رأس المال الذي يوظف في هذه المشاريع صغير، ومن النادر أن يتجاوز العشرة آلاف دولار اميركي، وتستخدم عدداً بسيطاً من العمال (ثلاثة أو أربعة في الغالب بمن فيهم أصحاب المنشأة). ومثل هذه المنشآت سريعة التكيف مع الظروف واحتياجات السوق، مما يساعدها على تحصيل مكاسب مميزة بالمقارنة مع صناعات الأغذية ذات الانتاج الكبير في اسرائيل.

وإذا استثنينا المؤسسة التي تنتج معجون البندورة (الطماطم) في الخليل، فإنه لا توجد أية مؤسسات مهمة لانتاج الأغذية للافادة من فائض إنتاج المزارع.

**الحرف اليدوية السياحية:** لقد اجتذبت الضفة الغربية على الدوام أعداداً كبيرة من السياح، وذلك لكونها مركزاً لمواقع دينية وتاريخية شهيرة. ولقد نمت وتطورت واتسعت الأنشطة السياحية في الضفة الغربية قبل العام ١٩٦٧، بحيث غدا فرع السياحة أحد أهم الفروع الواعدة في الاقتصاد الأردني. لكن الاحتلال الاسرائيلي حمل معه تغيرات فاجعة ومتنوعة. فبعض القطاعات السياحية ازدهر، وبعضها الآخر أصابه الانهيار. من ذلك أن منتجي السلع السياحية في بيت لحم والقدس والخليل واتتهم الريح فصعدوا على سلم الازدهار. ويتمركز معظم جهد هذه الصناعة في بيت لحم حيث يتم إنتاج السلع المصنوعة من خشب الزيتون أو من الصدف. وبالإضافة إلى المنشآت الست والتسعين المسجلة في المسح الذي قامت به هذه الدراسة، يعتقد الخبراء بأن أكثر من ١٥٠ منتجاً آخرين لهم صلة وثيقة بهذا الفرع من الصناعة، ويعمل هؤلاء في منازلهم في حجم متدنٍّ للانتاج. وهذه المنشآت تستخدم أدوات بسيطة، كما تستخدم الأيدي العاملة في الأسرة، وتقوم بتسويق منتجاتها عبر باعة الجملة المختصين. والمنشآت البسيطة في المناطق المحتلة تدبر أهلها أمرهم عبر مخططات افتراضية وجدت أصلاً لتلبية احتياجات الناس في هذا القطاع الصناعي.

**المنشآت الصناعية «الكبيرة»:** بصرف النظر عن أنواع الصناعات الموصوفة آنفاً، هناك عدد قليل من المؤسسات الصناعية التي يمكن اعتبارها ــ وفق المقاييس المحلية ــ منشآت كبيرة الحجم. وكما أسلفنا من قبل فإن هناك سبع مؤسسات فقط في الضفة

الغربية يستخدم كل منها مائة عامل أو أكثر، أما في القطاع فلا توجد أية مؤسسة بهذا الحجم.

ونقدم فيما يلي لمحة موجزة عن كل من هذه المؤسسات:

١ ــ **زيوت الأردن النباتية** * : تأسست في العام ١٩٥٣ في مدينة نابلس، وهي كبرى المنشآت الصناعية في الضفة الغربية. ويتقاسم ملكيتها حملة الأسهم من القطاع الخاص والحكومة الاردنية. وتنتج هذه الشركة عدة أنواع من السمون من مواد خام مستوردة. وان معظم انتاج الشركة يجد طريقه إلى الضفة الشرقية للاردن حيث تتمتع المؤسسة بحماية كبيرة. وتواجه الشركة مشكلات معقدة في حقلي التسويق والانتاج من جراء التضارب بين السياسات الاسرائيلية والاردنية. ومع ذلك فمن المقدر للشركة أن تبقى وتنمو وتتوسع، نظراً للمهابة التي تتمتع بها إدارتها.

٢ ــ **بلاستيك ملحيس**: تأسست في نابلس في ١٩٥٥. ولقد تطورت واتجهت إلى الانتاج الكبير مع المحافظة على تخصصها بانتاج شتى السلع البلاستيكية، وخصوصاً «الشباشب» والجزم وأصناف الأحذية.

٣ ــ **وهبه**: لعل هذه كبرى المنشآت الخاصة بالمنسوجات والخياطة في الضفة الغربية وقطاع غزة. تأسست في ١٩٦٤، وساعد في نموها اعتمادها القوي على العقود المنظمة مع زبائن ــ مؤسسات. وان غالبية العاملين من النساء. وتستفيد المنشأة في هذا الوضع من قدرتها على تجنيد الأيدي العاملة بأجور متدنية نسبياً، وذلك عائد كما أشرنا من قبل إلى عزوف النساء عن التوجه إلى اسرائيل للعمل.

٤ ــ **شوكولاته سيلفانا**: أنشئت في رام الله في العام ١٩٥٤ ونمت لتصبح أعظم منشأة لانتاج السكاكر في الاردن وأكثرها نجاحاً. وعلى الرغم من تعرضها لمنافسة شديدة من المنتجات الاسرائيلية والاردنية، إلا أنها تمكنت من بناء شهرة طيبة قائمة على جودة النوعية، في ضفتي الأردن كلتيهما. وهنا نجد مرة أخرى أن غالبية المواد الخام المستخدمة في الصناعة مستوردة من الخارج.

٥ ــ **سجائر القدس**: تأسست هذه الشركة بدعم حكومي في العام ١٩٦٥. وإن معظم التبغ الذي تستخدمه يزرع في الضفة الغربية (خصوصاً في يعبد)، ونظراً للحظر المفروض في الضفة الغربية على استيراد السجائر الاردنية، تدبرت هذه الشركة أمرها جيداً وتوسعت في مبيعاتها بعد الاحتلال. ولقد دخلت السجائر الاسرائيلية أسواق المناطق المحتلة طبعاً، لكن نصيبها من السوق ما زال محدوداً، ويعود ذلك في الغالب إلى ارتفاع أسعارها.

---

* يعتذر المترجم مسبقاً عن أي اختلاف قد يظهر بين الأسماء العربية الأصلية «للماركات» التجارية وبين أسمائها كما توصل إليه الاجتهاد في الترجمة. وعلى أي حال فإن الأسماء الحقيقية لن تخفى على من يعنيهم الأمر بصورة خاصة.

٦ ـ **شركة كهرباء القدس**: تأسست في الاربعينات في فترة الانتداب البريطاني. وتمتعت مذ ذاك بامتياز حصر بها توليد الطاقة الكهربائية في منطقة تمتد من بيت لحم في الجنوب إلى رام الله في الشمال. لكن الشركة كابدت الكثير من الصعاب والمشكلات الخطيرة بعد الاحتلال الاسرائيلي وقراره السريع بضم وإلحاق القدس الشرقية. ومن ذلك مثلاً أنه فُرض عليها توريد الطاقة الكهربائية إلى جميع المستوطنات الاسرائيلية في شرق القدس، الأمر الذي ألقى على كاهلٰ الشركة عبئاً ثقيلاً لم تكن تتوقعه، مما أثقل على مولداتها بصورة باهظة. ثم ان سلطات الاحتلال أكرهت الشركة على قبول عدد من الاسرائيليين في إدارتها، مما تسبب في شقاق خطير في هيئتها الادارية. ومما زاد الطين بلة مشكلات خطيرة واجهتها الشركة مع عمالها.

إن الضغط على هذه الشركة ما زال في تصاعد، وأصبح مصيرها على كف عفريت. ومن الواجب أن نوصي هنا بكل قوة بوجوب إجراء تقويم نقدي لأوضاعها بغية الخروج بالقرارات المناسبة لانقاذها. والواقع أن كل وضع الطاقة الكهربائية في الضفة الغربية بأسرها يتطلب تقويماً دقيقاً ومراجعة شاملة صحيحة.

٧ ـ **بلاستيك الاردن**: تأسست في بيت ساحور (قضاء بيت لحم) في ١٩٥٨. ومنذ ذلك الحين تتابع الشركة تقدماً ملحوظاً سواء على صعيد المبيعات أو المنتجات. ولقد أضافت مؤخراً إلى تجهيزاتها وحدات جديدة لانتاج المراتب (الفرشات) سواء الرفاصية أو الاسفنجية. ولا جدال في أن انفتاح أبواب الاردن أمام منتجات الشركة، هو من العوامل المساعدة في نموها ونجاحها*.

## الإنتاج

لا توجد تحت أيدينا مؤشرات متوافرة حول توجهات الانتاج في مختلف الصناعات. لكن المصادر الاسرائيلية تقدر أن العائد الاجمالي الذي يتراكم لدى مختلف القطاعات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع منذ العام ١٩٦٩ بنسبة ٦٧٧٪ في الضفة، وبنسبة ٣٢٧٠٪ في القطاع. (أنظر الجدول رقم ١٩).

□ □ □

من الواضح أن هذه التقديرات مبالغ فيها بافراط، حتى بعد حسم نسبة تصاعد الأسعار التي يقدر ارتفاعها خلال الفترة ذاتها بـ٤١٥٪ في الضفة الغربية و٥٠٠٪ في قطاع غزة**.

---

* لكي نتجنب التسبب بمشكلات للمؤسسات السبع الآنفة الذكر، لم نورد أرقاماً حول طاقتها العاملة. لكن معدل العمالة فيها يتراوح بين ١٠٠ و٢٥٠ عاملاً في كل منها.

** اعتماداً على الأرقام المنشورة في **الملخص الاحصائي الاسرائيلي** (١٩٧٨، ص ٧٧٤)، فإن مؤشر الأسعار للمستهلك يقدر ارتفاعه في ١٩٧٧ إلى ٥٧٤,٢ في الضفة الغربية و٦٨٥,٨ في القطاع (١٩٦٩: ١٠٠٪).

**الجدول رقم ١٩**

**العائد الاجمالي من الصناعة (١٩٧٦) بالأسعار الجارية**

| | الضفة الغربية | | قطاع غزة | |
|---|---|---|---|---|
| | ١٩٦٩ (١٠٠٪) بملايين الليرات الاسرائيلية | ١٩٧٦ النسبة المئوية | ١٩٦٩ (١٠٠٪) بملايين الليرات الاسرائيلية | ١٩٧٦ النسبة المئوية |
| الأغذية، المرطبات، التبغ | ٤٠,٠٢ | ٦٧٣ | ١,٢٦ | ٤١٨٣ |
| المنسوجات، الملابس، الجلد | ٥,١٩ | ٤٤٠ | ٢,٨٢ | ١٨٩٧ |
| الخشب والمنتجات الخشبية | ١,٩١ | ٧٢٧ | ١,٢٣ | ٢٩٣٤ |
| الورق، البلاستيك، الكيماويات، الزيوت | ٨,٦٣ | ٨٤٩ | ١,١٤ | ٣٤١٠ |
| المعادن، الآليات، المواصلات | ٣,٥٤ | ٦١٢ | ٠,٥٨ | ٨٣٧٧ |
| المجموع الاجمالي | ٥٩,٢٩ | المعدل ٦٧٧ | ٧,٠٣ | المعدل ٣٢٧٠ |

المصادر: **الملخص الاحصائي الاسرائيلي**، القدس: المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٧٧، ص ٧٣٥؛
**الاحصاءات الشهرية للمناطق المدارة**، القدس: المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٧٢، المجلد الثاني، العدد ٩، ص ٥٢ ــ ٥٧.

ولم تخدع هذه الأرقام الخرافية «فان أركادي» الذي قيّم معدل النمو الشامل في الفترة ما بين ١٩٦٨ و١٩٧٣ «أكثر وأعلى من شفاء ما بعد الحرب» بنسبة ٩٪ سنوياً * . وهو يعلل التقديرات الاسرائيلية المشحونة بالمبالغات الفاضحة، بايراد السببين التاليين:

١ ــ «إن المعطيات الأساسية ليست جديرة بالركون إليها». إذ يبدو أن رجال الاحصاء التابعين للحكومة هم تحت وطأة الانطباع بأن المعطيات التي توافرت من لدن رجال الأعمال هي أقل من الصحيح بكثير. في ضوء هذا الانطباع، وفي سبيل إصابة عدة عصافير بحجر، قام هؤلاء الاحصائيون «بتعديل» الأرقام بسخاء منقطع النظير!

٢ ــ ان الرجوع بجميع المؤشرات الاحصائية إلى العام ١٩٦٩ باعتبارها سنة

---

* بريان فان أركادي، **المكاسب والأعباء: تقرير عن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ١٩٦٧**، نيويورك: مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، ١٩٧٧، ص ١١٦ ــ ١١٩.

الأساس، هو في ذاته أمر لابد أن يفضي إلى انحراف متأصل وتحامل ملازم للروحية السائدة. ومن المعقول الافتراض بأن الانتاج غداة الاحتلال كان لا يزال يعاني بكل قسوة من آثار الحرب ومخلفاتها.

ولقد تناولنا بالبحث المستفيض مسألة الانتاج والطلب، واتجاهاتهما، مع المنتجين أنفسهم بعقد سلسلة من المقابلات المطولة مع «الصناعيين» وأعضاء مجالس غرف التجارة. ورداً على سؤال مباشر عن نسبة الانتاج الحقيقي مقارنة مع القدرة الانتاجية، أفادت ٢٧,٧٪ فقط من منشآت العينة التمثيلية بأنها تشتغل ما يزيد على ٧٥٪ من طاقتها الانتاجية، في حين أفادت ٣٩,٨٪ منها بأنها تشتغل بأقل من ٥٠٪ من طاقتها.

وأكثر من ذلك، فغالبية الردود على سؤالنا (٥٦,٦٪) تشعر بأن إنتاجها خلال السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٧٣ ــ ١٩٧٦)، قد هبط فعلياً بمقادير معدلها ٣٢٪، في حين أفادت ١٩,٩٪ منها بوجود زيادة معدلها ٢٣٪ في أثناء الفترة ذاتها * .

وبما أن أكثر من نصف المؤسسات أفادت بهبوط في الانتاج، كان لابد أن ينطرح السؤال عما إذا كان مردّ هذا تناقصاً في الطلب. وكان جواب إحدى وثمانين مؤسسة (٤٨,٨٪)؛ بأن الطلب هبط فعلاً، في حين ردت خمس وثلاثون مؤسسة (٢١,١٪) بأن هناك في الواقع هبوطاً حاداً نوعاً ما ، بينما كان جواب ٢٨,٢٪ فقط يظهر وجود تزايد في الطلب.

إذا وضعنا أمامنا جميع هذه الأرقام والأحكام لنلم بالصورة الشاملة، نخرج بالاستنتاجات التالية:

١ ــ لقد تزايد عدد منشآت الانتاج في صورة بارزة خلال العقد الأخير. وهذا أمر ليس من اليسير تحديده كمياً، لكن معظم رجال الأعمال يشعر بأن عدد المنشآت قد تضاعف ــ وأكثر ــ أثناء سنوات الاحتلال.

٢ ــ إن الانتاج الاجمالي قد زاد، إنما بتقلبات واضحة ومؤكدة. فالزيادة كانت في ذروتها في فترة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٣، لكن الانتاج بدأ بالتقلص في الفترة اللاحقة، وما أن جاءت نهاية العام ١٩٧٧ حتى بدأ الانتاج بالهبوط، كما تتفق آراء رجال الأعمال فيما يشبه الاجماع.

### أسباب هبوط الانتاج

كانت مسألة الانحدار الظاهر في خطّي الانتاج والطلب، موضع عناية كبيرة منا أثناء عملية الاستقصاء التي قمنا بها مع الصناعيين.

---

* يجب أن نلاحظ بالطبع أن هذه الارقام لا تعتمد على سجلات حقيقية تحتفظ بها المؤسسات صاحبة الردود. لذا فهي ليست على درجة من الدقة تسمح باعتمادها في الحسابات الكمية. لكن هذه الردود تكشف مع ذلك التوجهات الحقيقية في أوضاع الانتاج والتوريد.

وندرج ها هنا بإيجاز العوامل التي طرحوها، مرتبة حسب أهميتها في ردودهم:

١ ــ **الكلفة العالية للمواد الأولية:** ومما يزيد الطين بلة الرسوم الجمركية الفادحة، والتخفيض السريع لقيمة العملة الاسرائيلية.

٢ ــ **أسعار الاستهلاك:** المتصاعدة بجنون والمؤدية إلى تقلص مداخيل المستهلكين المتاحة. وإذا أخذنا الدينار الاردني كمقياس مستقر نسبياً، يتبين لنا أن قيمة الدينار الذي يدفع كمرتبات للموظفين في الضفة الغربية، هبطت بنسبة ٣٥٪ في خلال الفترة ١٩٧١ ــ ١٩٧٧ * . فإذا أضفنا إلى هذا تخفيض ١٠٪ في قيمة الدينار في العام ١٩٧٤، يكون الهبوط الفعلي في قيمة الدينار الذي يتقاضاه الموظفون هو ٤٥٪. هذا الهبوط الشديد والحاد في المداخيل الحقيقية خلّف ندوباً عميقة في جسد النشاط الاقتصادي في المناطق المحتلة.

٣ ــ **التخفيض المتصاعد للعملة الاسرائيلية:** الذي ترتب عليه:

( أ ) تناقص في القدرة الشرائية لدى المستهلكين كما سجلنا آنفاً،

(ب) ضربة شديدة على رؤوس المنتجين كانت قوية ومفاجئة بحيث انهم كانوا يفضلون تراخياً في الانتاج على المخاطرة بخسائر جسيمة مع الانتاج الأكبر. ولسوف نعرض لهذه المسألة بمزيد من التفصيل تحت عنوان: «التمويل».

٤ ــ **الاضطراب السياسي:** الذي فرض على رجال الأعمال انتهاج سياسة متحفظة وقلقة.

٥ ــ **المدفوعات الضريبية الباهظة:** سواء ما كان منها على صورة ضريبة إنتاج، أو ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة الدخل. ومما يفاقم من سوء الحال وفداحته في هذا المضمار، المستوى البائس لعمليات المحاسبة ومسك الدفاتر، مما يؤخذ على أصحابه من رجال الأعمال كحجة يستخدمها موظفو الضرائب لجباية رسوم باهظة للغاية.

٦ ــ **المشكلات العمالية:** وخصوصاً ندرة اليد العاملة الفنية والمدربة، بسبب الهجرة الكثيفة إلى الأقطار العربية المجاورة، حيث يتقاضى العمال أجوراً أعلى بكثير.

٧ ــ **الهبوط في قطاع البناء:** الذي عانت منه خصوصاً صناعات معينة كالمنشآت الخاصة بانتاج القرميد والبلاط وحجارة البناء الصخرية.

٨ ــ **التنافس غير المتكافىء:** مع المنتجات الاسرائيلية التي تتمتع بمستوى تقني متفوق، وتسهيلات ائتمانية، ودعم رسمي قوي. وبما أن النواحي الأخرى تشتمل على التكافؤ، من الطبيعي بالنتيجة أن تكون المنشآت الاسرائيلية أكثر قدرة على إنتاج سلع ذات نوعية أجود وبكلفة أقل.

---

* دراسة غير منشورة للدكتور س. ناشف وهشام عورتاني. ومن الجدير بالذكر هنا أن قطاعات أخرى من صفوف المأجورين أو العمال «المستقلين» ربما تكون تضررت بأعلى من المعدل المذكور.

**٩ ـــ القيود التي يفرضها الأردن:** على تدفق المنتجات من الضفة الغربية. فالاردن يتطلب على سبيل المثال تلبية بعض الاشتراطات لكي يسمح بإدخال أية سلع عبر الجسور، ومنها:

( أ ) وجوب أن تكون المواد الأولية من منشأ محلي، أي من الضفة الغربية أو قطاع غزة، مع رفض أية سلع تدخل في تصنيعها مواد أولية اسرائيلية.

(ب) أما إذا كانت المواد الأولية (أو الآلات) مستوردة من الخارج، فينبغي أن يتم استيرادها عن طريق ميناء العقبة في الأردن، وليس عن طريق الموانىء الاسرائيلية المجاورة. ومن الطبيعي أن تنفيذ هذا الشرط يرتب تكاليف وتعقيدات إضافية على الجسور. مقابل هذا يرد الاسرائيليون بفرض قيودهم الخاصة على المستوردات الآتية من الاردن أو العابرة من أراضيه، بذريعة الاجراءات الأمنية والاعتبارات الاقتصادية.

(ج) حظر استيراد السلع التي تنتجها مؤسسات تأسست بعد الاحتلال، (المثال البارز معمل علب التنك في جنين).

**المواد الأولية:** لقد تناولنا بالبحث مع الصناعيين في العينة التمثيلية التي وقع اختيارنا عليها، مسألة تدبيرهم الحصول على المواد الأولية، وهاكم ملخصاً لما خرجنا به في هذا الصدد:

١ ـــ المعدل الوسطي من جميع التقديرات التي توافرت لدينا أن ٦١٪ من المواد الأولية يحصلون عليها من اسرائيل. أما المصدر الثاني فهو المحلي (٢٤٪)، بينما تبلغ مستوردات المواد الخام من الخارج ١٥٪ فقط. ولقد أكدوا على أن رجال الأعمال العرب مضطرون عملياً لتدبير مستورداتهم عبر الوسطاء الاسرائيليين. ومن الجلي أن هذا الوضع يحمل نقاطاً سلبية في ميدان المزاحمة والتنافس.

٢ ـــ غالبية الردود التي تلقيناها (٧٦٪) تعتقد بأن عملية الحصول على المواد الأولية تتم في صورة معقولة. أما باقي الردود فأفادت بوجود بعض المصاعب التي تزداد خطورة في بعض الأحيان.

٣ ـــ إن معظم المواد الأولية يتم شراؤها بطريقة الدفع مسبقاً، أو الدفع نقداً عند التسليم (٦٨٪). وإن زهاء ٣٢٪ من المواد الخام تبتاع بشيء من التسهيلات الائتمانية إذ يتم تأجيل الدفع بضعة أسابيع.

## التمويل

إن توافر قاعدة تمويلية كافية وسليمة، اشتراط مسبق ورئيسي لابد من توافره لتأمين صناعة مزدهرة. وفي هذا المقطع من الدراسة سوف نتعرض لبعض نواحي الهيكل التمويلي في المناطق المحتلة.

لقد كان من النتائج الأولى والسريعة للاحتلال تمزق وتحطم مجمل النظام النقدي في المناطق المحتلة. وبالتالي ظهرت تطورات وتغيرات عميقة، منها:

١ ــ ان العملتين: الاردنية والاسرائيلية أصبح يجري تداولهما في الوقت نفسه باعتبارهما عملتين شرعيتين. وكانت الاردنية مفضلة لأغراض الادخار بحجة استقرارها، في حين كان يجري الاحتفاظ بكميات بسيطة من العملة الاسرائيلية بما يكفي فقط لاجراء الصفقات الجارية.

٢ ــ إن جميع المصارف العربية أنهت خدماتها، وحوّلت كل موجوداتها ونشاطها إلى مراكزها الرئيسية في عمان.

٣ ــ سمحت السلطات العسكرية الحاكمة للمصارف الاسرائيلية بمزاولة العمل في المناطق المحتلة، لكن عملياتها كانت ولا تزال في حدها الأدنى وقاصرة في معظمها على الصفقات التي تستوجب حكماً تسديد الحسابات عبر المصارف الاسرائيلية كمثل الصفقات المعقودة مع منشآت اسرائيلية أو أجنبية. أما الوظيفة المصرفية الأكثر حيوية، وهي توفير التسهيلات الائتمانية فهي في حجم تافه للغاية، وسنعود إلى هذه المسألة لاحقاً.

٤ ــ لقد كانت الحكومة الاسرائيلية حريصة على الدوام على أن تدفّع (بتشديد الفاء) المناطق المحتلة بالكامل ما يتوجب على متطلباتها في الميزانية. والواقع أن العديد من رجال الاقتصاد من اسرائيليين وأجانب متفقون على أنه ربما أصبحت المناطق المحتلة تدفع «تبرعاً» صافياً للخزينة الاسرائيلية منذ ١٩٧٢.

ولكي نسبر بعمق واقع المزايا المالية للصناعات، طرحنا الكثير من الأسئلة على صناعيي العيّنة، حول مشكلاتهم المالية. وهذا عرض موجز لفحوى ردودهم:

أفاد أصحاب الردود بتقدير يقول ان زهاء ٩٥٪ من أموال رساميلهم الثابتة هي أسهم مالية. أما الباقي فمسحوب من مصارف في الاردن، أو من أقارب وأصدقاء. وكان تقديرهم لرأسمال الأسهم كبيراً في حجم ٩٧٪ من أجل المتطلبات الرأسمالية اللازمة لاجراء الصفقات الجارية. وهذا دليل يضاف للبرهنة على ما لاحظناه آنفاً بشأن الدور الهامشي الذي تلعبه المؤسسات الائتمانية في عملية التمويل. فإن ٣٥٪ فقط من صناعيي العينة (يمثلون ١٦,٨٪) أفادوا بحصولهم على نوع من التسهيلات الائتمانية من مصارف اسرائيلية.

وهذا الأمر يشكل كذلك دليلاً على أن المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يبدو أنها تعتبر نقص الرساميل مشكلة عويصة. والواقع أن ٣٨ من ممثلي العينة (١٨,٣٪) فقط قد اعتبروا هذه المشكلة عقبة كأداء ومعرقلاً خطيراً. لكن هذا لا ينبغي أن يعني توافر مصادر التمويل الكافية والملائمة. بل هو انعكاس لعزوف الصناعيين عن توسيع استثماراتهم، ولإيثارهم الاحتفاظ بعملياتهم في المناطق المحتلة في أدنى مستوى ممكن.

لماذا تحجم المؤسسات الصناعية عن إقامة علاقات عمل أقوى ارتباطاً بالمصارف الاسرائيلية؟ هذه هي الأسباب التي أوردتها:

١ ــ ان هذه المصارف تطلب فوائد مرتفعة جداً على القروض، معدلها يربو على ٤٠٪ سنوياً.

٢ ــ ان القروض لا تعتمد إلا بعد الحصول على موافقة الحكام العسكريين. ولا يخفى أن هذا الأمر يلقي ظلاً كريهاً على مثل هذه القروض.

٣ ــ خشية زبائن المصارف من تسرب المعلومات إلى السلطات الضريبية.

٤ ــ إن إجراءات المصارف نفسها طويلة للغاية وتستغرق الكثير من الوقت.

٥ ــ إن كون معظم الاستمارات وأوراق المعاملات مكتوبة بالعبرية، يحمل مخاطر محتملة بسبب الالتباسات اللغوية. فهناك إذاً أيضاً حاجز اللغة.

ورغبة في التلخيص نقول إنه يبدو أن ما يعوق النمو الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة هو ليس ندرة أو قلة الرساميل إلى الحد المنخفض الذي تبدو عليه العوائد المتدنية للاستثمارات الذي تحصل عليه حالياً غالبية مؤسسات الانتاج. واننا لم نتمكن، لسوء الحظ، من الالحاح كثيراً لمعرفة معدل العائد الاستثماري في الصناعات المختلفة، وذلك بسبب الحساسية المفرطة لدى ممثلي العينة إزاء أسئلة من هذا النوع. على أن المشكلة هنا ذات وجهين:

**أولاً** ــ فالتخفيض المتواصل لقيمة العملة الاسرائيلية تسبب في خسائر فادحة للمؤسسات كافة. ويتوقف حجم الخسارة في كل حالة على حجم رأس المال المقرر للعمل، ومعدل الأرباح، وحجم المبيعات بالنسبة بالعملة الاسرائيلية. فالمشكلة هي أنه عندما يجري استثمار مبلغ معين من المال في مؤسسة تعمل في سوق تتوافر فيه مزاحمة متكافئة، فإن القيمة الصافية لهذه المنشأة في نهاية العام المالي قد تكون فعلياً أقل من قيمة الاستثمار الأساسي إذا قيست القيمتان بالدينار الاردني، الذي هو أيضاً عملة شرعية، إنما أكثر استقراراً بكثير من العملة الاسرائيلية. ولن يتحقق التوازن في هذا الواقع إلا حين تكون حركة تداول رأس المال سريعة في صورة غير اعتيادية، أو عندما توضع أسعار شديدة الارتفاع نتيجة لوجود شوائب وعيوب معينة في السوق. هاتان الحالتان لا تتوافران على نطاق واسع في أسواق تزاحمية ومفتوحة في الدرجة التي هي عليها أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة. وهكذا فالنتيجة النهائية بالنسبة لمعظم مؤسسات الانتاج حيث يشكل رأس المال عنصراً مكوّناً رئيسياً في عملية الانتاج، هي إما عائد استثماري متواضع، أو حتى خسارة مؤكدة.

ويبين الجدول رقم ٢٠ التغيرات في سعر القطع (التبادل) لليرة الاسرائيلية مقابل الدينار الاردني منذ بداية الأزمة النقدية في العام ١٩٧١. وتكشف الأسعار المسجلة في هذا الجدول عن أن الليرة الاسرائيلية تعرضت لتخفيض شامل بنسبة ٤٩٢٪ في غضون الأعوام ١٩٧١ إلى ١٩٧٩، أي بنسبة ٢٨٪ سنوياً تقريباً. ومعنى هذا أن مؤسسات الضفة الغربية التي في وسعها الادعاء بتحقيق أرباح حقيقية، كان يتوجب عليها أن تكسب أكثر من ٢٨,٤٪ على استثمارها الأساسي، بقيمة الليرة الاسرائيلية!

**الجدول رقم ٢٠**
**أسعار سوق القطع (التبادل) لليرة الاسرائيلية مقابل الدينار الاردني**
**(١٩٧١ ـ ١٩٧٩)**

| السنة | سعر* التبادل للدينار الأردني بالليرات الاسرائيلية | النسبة السنوية للانخفاض الفعلي |
|---|---|---|
| ١٩٧١ | ١٠,٥ | — |
| ١٩٧٢ | ١٢,٦١ | ١١,٧ |
| ١٩٧٣ | ١٣,٤١ | ٦,٦ |
| ١٩٧٤ | ١٧,٢ | ٢٨,٠ |
| ١٩٧٥ | ٢٠,٥ | ١٩,٨ |
| ١٩٧٦ | ٢٩,١ | ٤١,٩ |
| ١٩٧٧ | ٣٢,٠ | ٩,٨ |
| ١٩٧٨ | ٥٤,٨ | ٧١,٣ |
| ١٩٧٩ | ٦٢,٢ | ٢٦,٣ (لستة أشهر) |

المصدر: سجلات مكتب Karsou' في نابلس.

**ثانياً** ــ يقابل هذا الوضع الكئيب والمشحون بالمخاطر، أن ٧٤٪ من الصناعيين في الضفة الغربية (في العينة التمثيلية) على يقين من أن المشروعات المماثلة لمشروعاتهم تحقق مكاسب أكبر في الاردن. وطالما أنهم أحرار في أن يستثمروا أموالهم هنا أو هناك، فلقد أصبحوا مشدودين في صورة متزايدة لنقل قسم من رأسمالهم أو كله إلى الاردن، أو إلى سواه من الأقطار العربية، حيث تبدو لهم توقعات الكسب أكثر إشراقاً بكثير. على أنه لم يكن من اليسير بالنسبة إلينا تحديد معدل جريان الرساميل التي تتدفق من الضفة الغربية إلى الخارج، لصعوبة ضبط هذا المجرى ومراقبته، لكن هناك إحساساً عاماً بأن هذا التوجه وارد بقوة**.

**ترجمة: محمد النصر**
(عن الانكليزية)

---

* هذه الاسعار، تمثل معدلات لأربعة أسعار تبادلية فصلية في كانون الثاني (يناير) وآذار (مـارس) وحزيران (يونيو) وأيلول (سبتمبر).

** ولقد تمكن الكاتب من تأكيد هذه الحقيقة من خلال المقابلات التي عقدها مع موظفي إثنين من المصارف الرئيسية في عمان الذين أفادوا بوجود ودائع مهمة لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة.

# واقع التجمعات اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية

قيس مراد قدري

## تاريخ الهجرة اليهودية إلى اميركا

أجمع المؤرخون على أن اليهود قد بدأوا حياتهم في اميركا، عام ١٦٥٤، عندما أبحر ثلاثة وعشرون منهم، هرباً من البرازيل، بعد احتلالها من قبل البرتغاليين، وقد حط هذا النفر في ميناء نيو امستردام (نيويورك حالياً)[١]. والتي كانت، آنذاك، مستعمرة من قبل الهولنديين.

وعلى مدى قرن ونصف تقريباً، توالت الهجرات بأعداد صغيرة بلغت في مجموعها، عام ١٧٩٠، ثلاثة آلاف نسمة وسميت تلك الهجرة بالهجرة الأولى، أو بهجرة السفارديم أو اليهود الشرقيين (الأسبان أصلاً). واستوطن اليهود في مستعمرات رود ايلاند ونيويورك وفيلادلفيا وبنسلفانيا وجنوب كارولينا وكناتيكت وفرجينا وجورجيا[٢]. وعلى مدى نصف قرن تقريباً، أي بين عامي ١٨٣٠ ــ ١٨٨٠، شهدت أميركا هجرة أعداد كبيرة من اليهود الألمان، بلغ تعدادهم حوالي ٢٥٠,٠٠٠ نسمة، جلهم من الفقراء، فعملوا باعة متجولين، وقليل منهم امتهن الحياكة والحلاقة وتصليح الساعات وغيرها. وإثر اختراع آلات الحياكة: عام ١٨٤٦، أصبح لهم شأن في عالم تجارة الملبوسات، كما استطاعوا احتكار صناعة المأكولات المجففة، وسيطروا على تسويقها، جملة وتفريقاً[٣]. وتسمى هذه الهجرة بالهجرة الألمانية.

أما الهجرة الثالثة، فتعرف باسم هجرة الاشكنازيم (Ashkenazim)، نسبة إلى يهود أوروبا الشرقية. وامتدت هجرة الاشكناز، بين عامي ١٨٨١ ــ ١٩١٠. وقد بلغ تعدادهم حوالي مليون ونصف مليون مهاجر، جاء معظمهم من روسيا القيصرية وبولندا وباقي دول شرق أوروبا، واستوطنت غالبية الاشكناز في مدينة نيويورك، التي أصبحت معقلهم الرئيسي، وامتهنوا أعمال الابرة اليدوية، لتأمين حاجاتهم المعاشية[٤]. وأقامت غالبية مهاجري تلك المرحلة، ضمن إطار الغيتو اليهودي الاشكنازي في نيويورك، وذلك نظراً لصعوبات الحياة الجديدة، وخاصة مسألة اللغة، التي كانت تشكل عائقاً هاماً أمام الكبار

* الفصل الأول من كتاب «الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية» الذي سيصدر قريباً عن مركز الأبحاث.

من المهاجرين، الذين فاتهم قطار الاستيعاب. ولم تكن اللغة وحدها هي العائق، بل كانت هناك عوائق أخرى، أبرزها الكره الشديد القائم بين اليهود الألمان والاشكناز(٥).

أما الموجة الرابعة من الهجرة اليهودية، فتمتد عبر الحربين العالميتين، وتميز مهاجرو هذه الفترة، بانتمائهم للطبقة الوسطى (خاصة أولئك الذين قدموا من المانيا هرباً من عسف النازية)؛ كما أن نسبة كبيرة منهم، كانوا على درجة لابأس بها من المستوى التعليمي. لذا فإن تكيفهم مع المجتمع الأميركي كان أسهل بكثير من تكيف من سبقهم من المهاجرين، علماً بأن الجمعيات الخيرية والمنظمات السياسية وصلات القرابة أيضاً، كان لها دور فعال في مساعدتهم على تخطي معظم العقبات التي واجهها أسلافهم.

وقد بلغ عدد اليهود، عام ١٩٤٥، حوالي خمسة ملايين نسمة كما هو مبين في الجدول أدناه(٦).

| السنة | عدد اليهود |
|---|---|
| ١٧٩٠ | ٣,٠٠٠ |
| ١٨٤٠ | ١٥,٠٠٠ |
| ١٨٨٠ | ٢٥٠,٠٠٠ |
| ١٩٢٨ | ٣,٠٠٠,٠٠٠ |
| ١٩٤١ | ٤,٧٠٠,٠٠٠ |
| ١٩٤٥ | ٥,٠٠٠,٠٠٠ |

وينتشر اليهود في كافة أنحاء الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن تجمعاتهم بأعداد كبيرة، مقصورة على أهم المدن الاميركية وأكبرها (*).

## التيارات الدينية

حمل المهاجرون اليهود إلى اميركا، تعاليم المدرسة الأرثوذكسية والمدرسة الاصلاحية. إلا أن طبيعة الحياة الجديدة أدت إلى بروز تيارات جديدة، مثل المدرسة المحافظة والمدرسة التجددية أو الانشائية. وقد لعبت هذه التيارات الدينية دوراً بارزاً في الحياة السياسية اليهودية في اميركا، كما عكست هذه التيارات بوضوح، حقيقة الصراع بين الجيل القديم وارتباطه بالمجتمع الأم، وبين الجيل الجديد الذي لم يكن يحمل المشاعر نفسها. تلك الصراعات أصبحت، فيما بعد، جزءاً لايتجزأ من الصراع السياسي والايديولوجي، حتى هذا اليوم.

(*) من أجل معلومات أكثر حول هذا الموضوع إرجع إلى كتاب مصطفى عبد العزيز، **الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية**.

١ ـ **اليهودية الاصلاحية** *(Reform Judaism)*: اليهودية الاصلاحية، هي ثمرة مباشرة لحركة الاستنارة اليهودية، ولفكر مندلسون (Mendelssohn)، على وجه الخصوص. وقد حاول مؤسسو هذا المذهب أن يصلوا إلى صيغة معاصرة لليهودية، تلائم العصر، وتتخلص من آثار المطلقات اللاتاريخية التي كانت تدور في فلكها الديانة اليهودية. لذا عدل الاصلاحيون فكرة الوحي والنبوة، ونادوا بأن الوحي ليس خالصاً صافياً، بل يختلط بعناصر تاريخية زمنية. وبذا يصبح اليهود ملزمين بمحاولة فهم هذا الوحي وتفسيره من آونة لأخرى، وبأن ينفذوا منه، ما هو ممكن في لحظتهم التاريخية(٧).

وانتقل الفكر الاصلاحي، من منشئه الأصلي في المانيا، مع الهجرة اليهودية الثانية، بين عامي ١٨٤٠ ــ ١٨٧٠. والاصلاحيون يسمحون بالاختلاط، وقت أداء الصلاة، كما يجيزون الصلاة بدون غطاء الرأس(٨).

والنظرة الاصلاحية، بحد ذاتها، هي نظرة إنسانية مطلقة وبعيدة عن الأطر الضيقة الأخرى، التي كانت تحاول إعطاء اليهودية صبغة قومية لا دينية. ولعل أكبر دليل على تلك النظرة الواقعية للاصلاحيين، مؤتمر بتسبرغ الاصلاحي، الذي عقده الاتحاد المركزي للحاخامين الاميركيين (The Central Conference of American Rabbis) عام ١٨٨٥، فقد جاء في البيان الختامي للمؤتمر: «... نحن لا نعتبر أنفسنا أمة بعد اليوم، بل جماعة دينية. لذا فإننا لا نتوقع عودة إلى فلسطين، او إحياء العبادة القربانية في ظل أبناء هارون، ولا نتمسك باسترجاع أي من الشرائع المتعلقة بالدولة اليهودية»(٩).

لكن العقيدة الاصلاحية لم تستطع الاستمرار في مقاومة الواقع الامبريالي المالىء للصهيونية، إذ أنها لم تكن مدعومة ببناء تحتي واضح يكسبها تحدداً وتعيناً. لذا تخلت، شيئاً فشيئاً، عن رؤيتها الليبرالية النسبية، وأخذت في تعديل بنائها الفوقي بشكل يتواءم مع الرؤية الصهيونية(١٠).

وقد جاء في البيان الختامي للمؤتمر المركزي، عام ١٩٣٥: «... في مؤتمراتنا، كانت المقررات التي اتخذها المؤتمر المركزي للحاخامين الأميركيين (C.C.A.D.)، تصب في الخط المعارض للصهيونية. إلا أننا مقتنعون أن قبول، أو رفض البرنامج الصهيوني يجب أن يترك أمره للحرية الشخصية لأعضاء المؤتمر. لذلك، فإن المؤتمر لن يأخذ أي موقف من موضوع الصهيونية»(١١).

وفي عام ١٩٣٧، وفي مؤتمر كولومبس (Columbus)، جاء في البند الخامس من البيان الختامي: «إن اليهودية هي الروح، واسرائيل الجسد»، وأضاف البيان: «يجب على كل يهودي تقديم العون لبناء فلسطين وطناً لليهود، لا من أجل أن تكون مأوىً للمستضعفين فحسب، بل لتكون مركزاً للحضارة اليهودية والحياة الروحية»(١٢).

أما اتحاد الأبرشيات العبرية الأميركية (Union of American Hebrew Congregations) التابع للمدرسة الاصلاحية، فقد جاء في بيان له، عام ١٩٣٧: «اننا نرى يد العناية الالهية في فتح أبواب فلسطين أمام الشعب اليهودي، في حين أن الجزء

الأكبر من اليهود بحاجة ماسة إلى مأوى ووطن ليكون رمزاً للعقائد والحضارة التي يؤمن بها اليهود. لقد آن الأوان كي يتضافر كل اليهود، بغض النظر عن خلافاتهم العقائدية، ويوحدوا جهودهم، من أجل إقامة الوطن اليهودي في فلسطين. كما نطلب من أبناء رعيتنا تقديم الدعم المادي والمعنوي، لإعادة بناء فلسطين»[١٣].

وهكذا، ظلت الحركة الصهيونية تلعب بالتيـار الاصلاحي من الـداخل، إلى أن استطاعت أن تحقق انتصارها، عندما انتخب الحاخـام ادوارد اسرائيـل (Edward Israel)، أميناً تنفيذياً لاتحاد الأبرشيات العبرية الاميركية، إضافة الى مركزه في عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية الاميركية (O.A.Z.)، وعندما انتخب جيمس هللر (James G. Heller) رئيساً لـ(C.C.A.R.)، وهو الآخر عضو في اللجنة التنفيذيـة للمنظمة الصهيونية الأميركيـة[١٤].

ومن أبـرز الشخصيات الاصـلاحية، التي لعبت دوراً بـارزاً في دعم التطلعات الصهيونية، الحاخام الدكتور آبا هيلل سيلفر (Abba Hillel Silver) والحاخام الدكتور ستيفن وايز (Stephen Wise).

٢ ــ **اليهودية الارثوذكسية** *(Orthodox Judaism)*: تعتبر المدرسة الارثوذكسية من أهم المذاهب اليهودية، وقد حملها يهود اوروبا الشرقية معهم إلى اميركا. والأرثوذكسية تنطلق من مبدأ ميتافزيقي، وهو أن التوراة، في تصورهم، هي كلام الله، كتبها حرفاً بحرف، وقيمتها خالدة أزلية تنطبق على كل العصور، وعلى «الشعب اليهودي» اتباع هذا الكتاب المقدس إلى أن يأتي وحي جديد. ويعتقد الارثوذكسيون اعتقاداً حرفيـاً بصحة الأساطير، وأن اليهود هم شعب الله المختار، الذي يجب أن يعيش منعزلاً عن الناس، لتحقيق رسالته، كما يستخدمون اللغة العبـرية في صلـواتهم، ولا يسمحون بـاختلاط الجنسين، أثناء اداء الصلاة[١٥].

وقد استغلت الصهيونية نظرة اليهود الارثوذكس لليهودية على أنها دين وقومية، ووجدت في ذلك مجالاً خصباً لدعوتها وضحية سهلة أكثر من غيرها من المجموعات الدينية الأخرى[١٦]. والترابط بين الارثوذكسية والصهيونيـة مرده إلى التقـائهما حـول فكرة المحافظة على اليهود، كجماعة منفصلة ومميزة[١٧].

٣ ــ **اليهودية المحـافظة** *(Conservative Judaism)*: جـاءت هذه الحـركة نتيجـة للأوضاع الجديدة، التي طرأت على اليهود في موطنهم الجديد. واليهودية المحافظة هي اتجاه ديني عام. ويختلف المحافظون، فيما بينهم، حول قضايا مبدئية، مثل الوحي وفكرة الاله، ويؤمنون بأن «الشعب اليهودي» قد تطور، عبر تاريخه، وأن الديانة اليهودية لم تتجمد أبداً، بل كانت قادرة على التكيف مع اللحظة التاريخية. لذا فاليهودية ليست مجموعة عقائدية ثابتة، وإنما هي تراث آخذ بالتطور المستمر[١٨].

واليهودية المحافظة تشكل الحد الوسط بين الارثوذكسية والاصلاحية[١٩]. وينادي المحافظون بضرورة الحفاظ على المقومات اليهودية بالالتزام الديني ودراسة العبرية، وبناء

فلسطين، وخلق مجتمع يهودي قوي للحفاظ على المجتمع اليهودي، من الاندماج والذوبان في المجتمعات الأخرى[٢٠].

٤ ــ **اليهودية الانشائية أو التجديدية** *(Reconstructionism)*: ظهرت هذه المدرسة في اميركا، وهي، في حد ذاتها، شرخ من المدرسة الاصلاحية، ويعتبر هذا التيار اتجاهاً دينياً هدفه الوصول إلى صيغة دينية تلائم أوضاع اليهود الأميركيين. ويؤمن التجدديون بأن الاله لايسمو على المادة ولا على العلم الوضعي، وأن الارادة المقدسة، لهذا الاله، تعبر عن نفسها من خلال التقدم العلمي. والدين، في نظرهم، اختراع إنساني يجب أن يرتبط عضوياً بالمجتمع، وبتقدم المعرفة الانسانية، وهو تعبير حضاري عن روح الشعب، مثله مثل الفن واللغة والفلكلور[٢١].

ولعل أسباب التقارب، بين هذه المدرسة والصهيونية، تكمن في أن كلا الفكرين يلغي الصفة الالهية، كمصدر للقداسة، بينما يمنح القداسة للتاريخ اليهودي[٢٢].

## الصهيونية الأميركية

قبل أن تصبح الصهيونية حركة منظمة برزت في اميركا شخصيتان صهيونيتا النزعة هما: مردخاي مانويل نوح (Mordecai Manuel Noah) (١٧٨٥ ــ ١٨٥١) الذي احتل مناصب عدة في الحكومة الاميركية، واقترح إقامة مستعمرة يهودية في منطقة غراند ايلاند (Grand Island) في اميركا، شمال ولاية نيويورك، لكنه عدل عن فكرته هذه وطالب المسيحيين بتقديم المساعدة لليهود، كي يستعيدوا أرض أجدادهم. أما الشخصية الثانية فهي الشاعرة إيما لازاروس (Emma Lazarus) (١٨٤٩ ــ ١٨٨٧)، التي حركت، بأشعارها، الشعور القومي لدى اليهود[٢٣].

أما بذور الفكر الصهيوني، فقد انتقلت إلى اميركا مع موجة الهجرة الثالثة، التي جاءت من دول أوروبا الشرقية، وعلى الأخص مع الذين قدموا من روسيا. ففي عام ١٨٨٤، أسس اليهود الاشكناز أول فرع لـ «أحباء صهيون» (Hoveve Zion)، والتي يعود أصلها إلى روسيا. وقد انشق أحباء صهيون إلى شقين: نادى الأول باحتلال الأرض المقدسة من قبل الفقراء والمعذبين اليهود. وأما الشق الثاني، فقد توجه إلى كل الذين يودون الاقامة في فلسطين، يطالبهم بالانضواء تحت راية تنظيم واحد، من أجل تحقيق هذا الهدف[٢٤]. وهذا يعكس، بوضوح، حالة البؤس والتشرذم التي كان يعيشها اليهود في موطنهم الأصلي، إضافة إلى حالتهم داخل الغيتو اليهودي في اميركا.

وبعد المؤتمر الصهيوني الأول، الذي عقد في مدينة بازل في سويسرا، عام ١٨٩٧، أعيد تشكيل جمعية أحباء صهيون، وأصبح انتماؤها ضمن الجمعيات الصهيونية. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٩٧، تأسس ما يسمى باتحاد صهيوني نيويورك (Feder-ation of N. Y Zionists)، تبعه بعد ذلك في تموز (يوليو) ١٨٩٨، تأسيس اتحاد الصهيونيين الاميركيين (Federation of American Zionists) وذلك إثر مؤتمر عقد في

مدينة نيويورك، وحضره صهيونيون من ١٤ مدينة اميركية. وقد شغل مناصب الهيئة التنفيذية فيه سبعة حاخامين ارثوذكس ومحافظون وإصلاحيون[٢٥].

وبما أن (F.A.Z.) هي امتداد لحركة الصهيونية في اوروبا، فإن الحالة التي كانت تعيشها المنظمة الصهيونية العالمية (W.Z.O.) قد انعكست على المنظمة في أميركا. فالمنظمة الصهيونية العالمية كانت، في بداياتها، تحت قيادة يهود اوروبا الغربية؛ ومع ذلك، كانت غالبية القاعدة الصهيونية من يهود أوروبا الشرقية. وثمة فارق كبير بين القيادة والقاعدة، فالقيادة كانت تعيش في نعم اوروبا الغربية، بينما كانت القاعدة تعيش حياتها داخل الغيتو في اوروبا الشرقية، روحاً وعملاً. وكذلك الحال بالنسبة للمنظمة الصهيونية الأميركية؛ فقد كانت قيادتها، في بدايتها، مقصورة على اليهود الألمان، بينما احتل المهاجرون من يهود اوروبا الشرقية المراتب الدنيا داخل المنظمة في اميركا[٢٦]. أما بقية المنظمات الصهيونية التي برزت، في مطلع القرن العشرين، فهي: منظمة مزراحي الاميركية (Mizrachi Organization of America)، عام ١٩٠٢. ومنظمة العمال الصهيونيين (Poale Zionist)، عام ١٩٠٥. ومنظمة هداسا النسائية (Hadassah Womens Organization)، عام ١٩١٢[٢٧].

ولم تكن المنظمات الصهيونية، آنفة الذكر، تحظى بتأييد يهود الولايات المتحدة، وكان عدد أعضائها ضئيلاً جداً، بالنسبة للتعداد الكلي لليهود في اميركا. كما أنها كانت تشكو من العجز المادي[٢٨]. وظلت الحال هكذا حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث بدأت الأمور تتجه نحو الأفضل، بالنسبة للمنظمات الصهيونية، خاصة عام ١٩١٤، عندما تشكلت اللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية (Provisional Executive Com-mitree for Zionist Affairs)، التي تزعمها لويس برانديس (Louis Brandeis). وقد استطاع برانديس أن يستقطب العديد من المثقفين اليهود إلى جانب الصف الصهيوني، وذلك نظراً لمكانته الاجتماعية والسياسية المرموقة. وضمت اللجنة كلاً من منظمة مزراحي وبوعالي وهداسا واتحاد الصهيونيين الاميركيين. لكن برانديس استقال من منصبه كرئيس للجنة، عام ١٩١٦، إثر تعيينه قاضياً في المحكمة العليا. وفي العام نفسه، انسحبت منظمة عمال صهيون (بوعالي زيون) ومنظمة مزراحي. وفي عام ١٩١٧، تأسست المنظمة الصهيونية الأميركية (Zionist Organization of America) وعين برانديس، رئيساً فخرياً لها[٢٩].

وبعد زيارة قام بها برانديس إلى فلسطين، عاد الى الولايات المتحدة، حيث وضع مخططاً تناول فيه المرحلة المستقبلية في فلسطين. وضمنه مشروعه الذي يقوم على أساس الاستثمار المكثف، شريطة أن تكون هذه الاستثمارات خاضعة لمؤسسات عامة. وكان برانديس يريد أن تقوم المنظمة الصهيونية الاميركية (Z.O.A.) بجمع الأموال المطلوبة، لتحقيق هذا المشروع. لكن مشروع برانديس واجه صعوبات كثيرة في المؤتمر الصهيوني الذي عقد في لندن، عام ١٩٢٠، إذ أن وايزمان كان يريد إقامة مايسمى بالصندوق التأسيسي (Keren Hayesod)، لجمع التبرعات العامة لتحسين الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، واستعمال أساليب متطورة في بناء المستوطنات. رفض برانديس ومؤيدوه مشروع

وايزمان. وأعاد برانديس طرح مشروعه على المؤتمر الذي عقدته المنظمة الصهيونية الاميركية، عام ١٩٢١، في ولاية «أهايو»؛ إلا أنه ووجه بمعارضة شديدة قادها أحد أنصار وايزمان، لويس لبسكي (Louis Lipsky) وإبان هذه المعارضة انسحب برانديس ومؤيدوه من عضوية المنظمة الصهيونية الأميركية، واختير لبسكي، الذي قاد المعارضة، زعيماً للمنظمة[٣٠].

## مرحلة الثلاثينات

مع ظهور النازية في المانيا، برزت عدة جمعيات فاشية في أميركا، جعلت اليهود يتجهون نحو تقوية أجهزتهم الدفاعية، السرية والعلنية، خاصة جهاز محاربة التشهير (Anti Defamation League) التابع لمنظمة أبناء العهد (B'nai B'rith) التي تأسست عام ١٨٤٣ في مدينة نيويورك ونظمت على هيئة جمعية ماسونية تستهدف توحيد جهود اليهود والعمل على تحسين أحوالهم، وقد نشطت المنظمة في الدفاع عن حقوق اليهود وإغاثتهم في الكوارث ومحاربة معادي السامية، وقامت أيضاً بتنظيم النساء والشباب بقصد تعليمهم وتأهيلهم مهنياً، كما قامت بتقديم التسهيلات والخدمات لهم. وفي عام ١٩٤٣، كانت هذه المنظمة وراء قرار المؤتمر اليهودي الذي تبنى مسألة إقامة كومنولث يهودي في فلسطين، والذي ساهم في ترسيخ قيادة الحركة الصهيونية لكافة التيارات اليهودية في اميركا. كذلك قامت منظمة أبناء العهد أيضاً بمعاونة الصندوق اليهودي بشراء الأراضي وإقامة المستوطنات في فلسطين. ويقوم جهازها المشرف على محاربة «التشهير» بمراقبة البرامج الاعلامية وكل النشاطات الأخرى وتقوم بمحاربة كل من يحيد أو يعارض الفكر الصهيوني.

كما أن تلك الجمعيات الفاشية وجهت اليهود نحو دعم لجنة يهود اميركا (American Jewish Committee) التي أسسها اليهود الألمان عام ١٩٠٦، والتي كان الهدف من تأسيسها الحؤول دون التمييز العنصري ضد اليهود والمطالبة بمساواتهم في ظل القانون الأميركي، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، مع المحافظة على شخصيتهم الدينية المستقلة. وقد لعبت هذه اللجنة دوراً بارزاً في تشجيع الهجرة إلى فلسطين، وساهمت في بناء المستوطنات فيها[٣١].

وهناك مؤسستان دفاعيتان أخريان هما: الكونغرس اليهودي الأميركي (American Jewish Congress)، الذي كان ينظم التظاهرات ضد النازية، ويشرف على إرسال برقيات الاحتجاج للجهات المختصة، وذلك لدفع الحكومة الاميركية للوقوف والتصدي للزعيم النازي هتلر. وقد نجح هذا الكونغرس في حملته لمقاطعة المنتجات والبضائع والخدمات الالمانية[٣٢]. أما المؤسسة الأخيرة، فهي وكالة الدفاع (Defence Agencie)، التي تأسست عام ١٩١٦، وهي أكثر المنظمات عنفاً[٣٣].

وشهدت الثلاثينات فتوراً في العلاقة بين بريطانيا والحركة الصهيونية، خصوصاً بعد صدور الكتاب الأبيض، عام ١٩٣٩.

## مرحلة الأربعينات

فرضت مرحلة الأربعينات على الحركة الصهيونية الأميركية مسؤوليات أكبر بكثير من تلك التي مارستها إبان وعد بلفور. ومرحلة الحرب العالمية الأولى وما تلاها، أشبه، إلى حد كبير، بمرحلة الحرب العالمية الثانية وما تلاها، فمثلاً عام ١٩١٤، تشكلت اللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية، وكان الهدف من تشكيلها رص الصفوف الصهيونية الأميركية وتوحيد جهودها، وكان من نتائج هذا التحالف أن باركت أميركا، ممثلة بشخص رئيسها ويلسون، وعد بلفور، الذي ماكان له أن يصدر لولا تلك المباركة، قبل شهر من صدوره. ويعود الفضل، في موافقة الرئيس الأميركي، إلى الصداقة الحميمة التي تربطه بزعيم اللجنة التنفيذية المؤقتة، لويس براندیس[٣٤]. وفي عام ١٩٣٩، أنشأت الحركة الصهيونية ما يسمى بـ «مجلس الطوارىء الصهيوني الأميركي» (American Zionist Emergency Council)، وذلك للإشراف على تنظيم العلاقات الصهيونية الأميركية[٣٥]. وقد لعب هذا المجلس دوراً فعالاً وبارزاً جداً على كافة الأصعدة، السياسية والعسكرية والاعلامية. فعلى الصعيد السياسي، استطاع التأثير على الرئيسين روزفلت وترومان، ومارس الضغط على الهيئتين التشريعية والتنفيذية في الادارة الأميركية. أما على الصعيد العسكري، فقد ساهم في شراء الأسلحة وشحنها إلى العصابات الصهيونية في فلسطين. وعمل إعلامياً على استقطاب الرأي العام الأميركي. وهذه النواحي أيضاً، مفصلة، بشكل أوسع، في الفصلين الثاني والثالث من هذه الدراسة.

أما وجه التشابه الآخر فهو عودة الروح إلى الكونغرس اليهودي الأميركي عام ١٩٤٣، على غرار نشأته عام ١٩١٨[٣٦].

## الجمعيات الخيرية اليهودية الأميركية

كلمة خيرية هنا لا تحمل المعنى الكلاسيكي لها، والسبب في ذلك يعود إلى أن ما يسمى بالجمعيات الخيرية اليهودية قد ساهمت مساهمة فعلية في تشريد أبناء الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه، وذلك عن طريق دعمها «الخيري» في بناء المستشفيات والمستوصفات، في المستوطنات اليهودية في فلسطين، إضافة إلى مساهمتها في بناء مرافق أخرى من شأنها جعل ظروف الهجرة إلى فلسطين، أكثر ملاءمة وإغراءً.

ويعود تاريخ الجمعيات الخيرية اليهودية في اميركا إلى عام ١٨٥٩، حيث تشكلت هيئة الوفود الأميركية الاسرائيلية (Board of Delegates of American Israelites). وقد استطاعت هذه الهيئة جمع ما قيمته ٢٠,٠٠٠ دولار، لمساعدة اليهود المهاجرين من المغرب إلى فلسطين. في حين أن مجمل ما جمع من تبرعات، للغرض نفسه، من كافة أنحاء العالم يقدر بثلث المبلغ المذكور أعلاه[٣٧].

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، دعت لجنة يهود اميركا (A.J.C.) إلى عقد اجتماع في مدينة نيويورك، عام ١٩١٤، حضرته منظمات صهيونية عدة، وكان الهدف من الاجتماع وضع خطة لإعانة منكوبي الحرب العالمية من أبناء الطائفة اليهودية في أوروبا.

وتشكلت، لهذا الغرض، لجنة الاغاثة اليهودية الاميركية (A.J. Relief Committee). وبعد شهر واحد، اندمجت هذه اللجنة مع اللجنة المركزية للاغاثة (Central Relief Committee) التابعة لليهود الأرثوذكسيين، والفت اللجنتان، فيما بينهما، لجنة التوزيع المشتركة (Joint Distribution Comt) التي انضمت إليها، فيما بعد، لجنة إغاثة الشعوب (People's R.C.). وقد ساهمت (J.D.C.) في إغاثة العديد من منكوبي الحرب الأولى، كما استطاعت أن تجمع، خلال عام واحد من تأسيسها، ما قيمته مليون ونصف دولار. وخلال سنوات الحرب، حصلت على ما مقداره ١٦,٥ مليون دولار اميركي من التبرعات(٣٨). إلا أن لجنة التوزيع المشتركة، شأنها شأن معظم الجمعيات الخيرية اليهودية والصهيونية، تندمج مع كثير من المنظمات ثم تنشق عنها، وهي الآن، تكون مع جمعية «النداء الاسرائيلي الموحد» (United Israeli Appeal Comittee) والصندوق التأسيسي اليهودي (Keren Hayesod)، ما يسمى «بالنداء اليهودي الموحد» (United Jewish Appeal)(٣٩).

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية، كانت أنظار اليهود في أوروبا تتطلع إلى الولايات المتحدة الاميركية وإلى الجالية اليهودية، من أجل مدِّ يد العون والمساعدة. ولم يخب ظنهم، فقد ارتفعت ميزانية «النداء اليهودي الموحد»، من ١٤,٥ مليون دولار اميركي، عام ١٩٤١، إلى ٣٤,٧٠٠,٠٠٠ دولار اميركي، عام ١٩٤٥، وإلى ١٠١ مليون دولار، عام ١٩٤٦، ثم إلى ١٤٧ مليون دولار، عام ١٩٤٨، أي ما يعادل ٤٠٠ مرة مقدار ما جمعه الصليب الأحمر الأميركي، للغرض نفسه، علماً بأن عدد اليهود يبلغ خمسة ملايين نسمة فقط(٤٠).

الجمعيات الخيرية السابقة ليست وحدها التي تقوم بجمع التبرعات. بل هناك جمعيات اخرى وهامة، منها: منظمة هداسا التي انفصلت عن المنظمة الصهيونية الأميركية عام ١٩٢١، وسواها. والجدول التالي يعطي صورة أوضح لما قدمته هذه الجمعيات من تبرعات، في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٠ ـــ ١٩٤٨. علماً بأن الجدول الاحصائي لا يتضمن:

١ ـــ الهدايا المباشرة التي كان يقوم بإرسالها الخاصة من اليهود الأميركيين والمؤسسات إلى الأصدقاء والأقارب، أو إلى المؤسسات في فلسطين.

٢ ـــ الأموال التي كان يحملها اليهود الأميركيون إلى فلسطين، سواءً في سبيل السياحة، أو الهجرة.

٣ ـــ ما يبتاعه اليهود الأميركيون من أراضٍ وعقارات وحمضيات وغيرها، بما في ذلك شراء المؤسسات الصناعية في فلسطين.

٤ ـــ تحويل البضائع، مثل الأدوات الطبية، والأطعمة والملابس والآلات.

٥ ـــ قضايا التبادل الطبيعية والتي يدخل في نطاقها شراء المنتجات الفلسطينية.

٦ ـــ ولا يدخل في نطاقها أيضاً، التبرعات العادية، أو الطارئة التي تقدمها بعض

الجهات، مثل النوادي والهيئات العامة. علماً بأن مجموع الاستثمارات الخاصة الأميركية قد بلغت، عام ١٩٤٦، حوالي خمسة وأربعين مليون دولار[٤١].

| أهم الجمعيات الخيرية اليهودية الأميركية | تاريخ التأسيس | إجمالي التبرعات قبل عام ١٩٣٠ | إجمالي التبرعات بين ١٩٣٠-١٩٤٠ | إجمالي التبرعات بين ١٩٤١-١٩٤٨ |
|---|---|---|---|---|
| ( أ ) النداء الفلسطيني الموحد (U.P.A.) | | | | |
| الصندوق القومي اليهودي (J.N.F.) | ١٩٠١ | ٣,٠٨٩,٩٠٨ | ٧,٢٢٦,٨٠٣ | ٤٩,٠٦٨,٦٣٧ |
| الصندوق التأسيسي الفلسطيني (P.F.F.) | ١٩٢١ | ١٠,٩٤٥,٠٠٠ | ٨,١١٥,٠٠٠ | ١١٣,٨٥٥,٧٣١ |
| (ب) أهم مؤسسات الدعم الأخرى | | | | |
| اللجنة الأميركية لمؤسسة وايزمان (A.C.W.I.) | ١٩٤٥ | — | — | ٢,٠١٧,٩١٠ |
| الأصدقاء الأميركيون للجامعة العبرية (A.F.H.U.) | ١٩٢٥ | — | ٣٥١,٥٨٨ | ٣,٥٤٨,٦٩٥ |
| جمعية التقنيين الأميركيين (A.T.S.) | ١٩٤٠ | — | — | ٨٦٤,٥٠٨ |
| مؤسسة الدعم الأميركي للمؤسسات الفلسطينية (A.F.P.I.) | ١٩٣٩ | — | — | ٢,٤١٧,١٦٣ |
| المجلس المتحد للمؤسسات الفلسطينية (F.C.P.I.) | ١٩٤٠ | — | — | ٩٩٩,٦٢٦ |
| هداسا (Hadassah) | ١٩١٢ | ٤,٤٤٥,٠٠٠ | ٦,٦٥٢,٥٩٦ | ٣٠,٣٧٣,٨٠٦ |
| هداسا (الفتيان) (Junior Hadassah) | ١٩٢٠ | — | — | ٩٨٧,٠٥١ |
| لجنة العمال الوطنيين لفلسطين (N.L.C.P.) | ١٩٢٣ | ٥٩٧,١٥٤ | ٢,٢١٩,٥٧٦ | ١١,٥٣٨,٧٦٧ |
| الطلائع النسائية (P.W.) | ١٩٢٥ | — | — | ٣,٩٣١,٦٥٦ |
| الصليب الأحمر الفلسطيني (P.R.C.) | ١٩٤١ | — | — | ٥٤١,٥٠٢ |
| مؤسسة توراة عيزرا للدعم (E.T.F.) | — | — | — | ٩٥٤,٥٩٥ |
| لجنة التوزيع المشتركة (J.D.C.) | ١٩١٤ | ٩,٢٠٣,٤٩٨ | ٢,٦٧٨,٢٤٧ | ٣٠,٥٣٩,٢٤٩ |
| اللجنة الصهيونية المؤقتة (P.Z.C.) | ١٩١٤ ـ ١٩١٨ | ١,٦٣٤,١٨٨ | — | — |
| مؤسسة دعم احياء فلسطين (P.R.F.) | ١٩١٨ ـ ١٩٢١ | ٤,٤٠٤,٨٠٩ | — | — |
| الدعم الطارىء لفلسطين (P.E.F.) | ١٩٢٩ | ٢,١٠٠,٠٠٠ | — | — |
| الدعم لفتح فلسطين (P.E.F.) | — | ٨٠٠,٠٠٠ | — | — |
| (ج) مؤسسات استثمار | | | | |
| شركة فلسطين الاقتصادية (P.E. Cor) | ١٩٢٥ | ٢,٢٣٨,٠٢٧ | ٣٦,٨٠٦,٨٠٨ | ٢٥,٢٤٠,٦٦٩ |
| شركة التبادل الأميركية الفلسطينية (A.P.T. Cor) | ١٩٤٢ | — | — | ٨,١٢٦,٠٢١ |

## الصهيونية والأحزاب السياسية الأميركية

يمكن تمييز حزبين رئيسيين في الولايات المتحدة الأميركية، وهما: الحزب الديمقراطي الذي يضم نسبة لا بأس بها من اليهود الأميركيين؛ والحزب الجمهوري الذي لا يقل دور اليهود فيه، من حيث الأهمية، عن دورهم في الحزب الديمقراطي.

ورغم أن كلاً من مرشحي الحزبين للرئاسة، يعلم علم اليقين أن الجالية اليهودية هي أكثر الجاليات الأميركية سخاءً، من حيث الدعم المالي للحملات الانتخابية، فإنهما يدركان أيضاً، أن يهود أميركا متزمتون وملحاحون، فيما يتعلق بمسألة الدولة الاسرائيلية واستقلالها. ورغم أن اليهود يشكلون ما يقارب ٢,٩ بالمئة من التعداد الكلي لسكان الولايات المتحدة، وأن هذه النسبة الضئيلة يجب أن لا تشكل أي ثقل انتخابي في مفهوم الانتخابات، من منظور النسبة والتناسب، إلا أن نظام الانتخابات الأميركي قد أفسح المجال أمام هذه النسبة الضئيلة لتصبح فاعلة ومؤثرة[٤٢]. فانتخاب الرئيس في الولايات المتحدة الأميركية يتم على مرحلتين يسبقهما اختيار كل حزب لمرشحه، في المؤتمر الوطني الذي يعقده كل حزب على حدة، قبل أشهر من الانتخابات الفعلية، ومن ثم تبدأ المرحلة الأولى لانتخاب الرئيس، وذلك بتكوين الهيئة الانتخابية، أو الناخبين الثانويين (Electoral College) وهي تتكون من ممثلين ينتخبهم الشعب الأميركي، وعددهم يماثل عدد الشيوخ في كل ولاية (لكل ولاية أياً كان عدد سكانها، عضوان)، بالإضافة إلى عدد من النواب لكل ولاية (وهذا يتوقف على عدد السكان في كل منها)، فولاية نيويورك مثلاً، يمثلها عضوان في مجلس الشيوخ وخمسة وأربعون عضواً في مجلس النواب؛ وعلى هذا فإن عدد ممثلي ولاية نيويورك في الهيئة الانتخابية هو ٤٥ عضواً، من إجمالي مجموع أعضاء هذه الهيئة، والتي تضم ٥٣٧ صوتاً عن كل الولايات. وبعد اتمام انتخاب أعضاء هذه الهيئة، تتولى هي انتخاب رئيس الولايات. ويتوقف انتخاب المرشح للرئاسة على مقدار ما يحصل عليه من الهيئة الانتخابية. ولذا فقد يحدث أن يفوز مرشح بأغلبية أصوات الهيئة، دون أن يحصل على أغلبية الأصوات الشعبية. فطبقاً لنظام الانتخابات الأميركية، اذا حصل المرشح على أغلبية الهيئة الانتخابية، ولو بفارق صوت واحد، فإن الأصوات الشعبية في الولاية بأكملها تؤول إليه. لذا فإنه لابد لمرشح الرئاسة من الحصول على الحد الأدنى، ٥١ بالمئة من أصوات الهيئة الانتخابية، أي ما يعادل ٢٦٩ صوتاً. ومن هنا تجيء أهمية الولايات ذات الأصوات الثانوية الكبيرة، والتي يطلق عليها اسم (Key States)، وهذا ما يجعل مرشح الرئاسة معرضاً لكافة الضغوطات المحلية، من قبل الكتل والأقليات ذات الثقل الخاص في كل ولاية، سواء أكانوا يهوداً، أو بولنديين، أو زنوجاً، أو إيطاليين.

وتتضح نتائج ذلك في سياسة استرضاء المرشحين للرئاسة للأقليات الأميركية، في الحملات الانتخابية التي حلت مكان المناهج الاصلاحية التي تستهدف المصلحة العامة؛ إذ أخذ كل من قادة الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة يعمل على استمالة هذه الأقليات وجذب أصواتها، بأي شكل وبأي ثمن[٤٣].

ويتركز اليهود في أهم المدن وأكبرها، في الولايات الصناعية[٤٤] على النحو التالي:

١ ــ ولاية نيويورك ٢,٥٠٠,٠٠٠.
٢ ــ ولاية كاليفورنيا ١,٠٠٠,٠٠٠.
٣ ــ ولاية بنسلفانيا ٤٤٣,٥٩٥.
٤ ــ ولاية نيوجرسي ٣٨٧,٢٢٠.
٥ ــ ولاية ايلينويز ٢٨٣,٠٠٠.
٦ ــ ولاية ماستشوستس ٢٥٩,٠٠٠.
٧ ــ ولاية فلوريدا ١٨٩,٠٠٠.
٨ ــ ولاية ماريلاند ١٧٧,٠٠٠.
٩ ــ ولاية أوهايو ١٦٠,٠٠٠.
١٠ ــ ولاية كناتيكت ١٠٣,٠٠٠.
١١ ــ ولاية ميتشيغان ٩٨,٠٠٠.
١٢ ــ ولاية تكساس ٦٥,٠٠٠.

ويقدر مجموع الأصوات الثانوية لهذه الولايات بـ ٢٧٧ صوتاً، ومجموع ما يحتاجه المرشح، للفوز بالرئاسة، ٢٦٩ صوتاً. وهناك ناحية أخرى تعطي للجالية اليهودية أهمية أكبر من حجمها الطبيعي، ألا وهي أن اليهود، بدون استثناء، يذهبون إلى صناديق الاقتراع، على عكس بقية الأقليات. فعلى سبيل المثال، فان اليهود يشكلون رُبع سكان مدينة نيويورك، إلا أن ٤٠ بالمئة من الأصوات الناخبة يهودية(٤٥).

إن مسألة كسب ود اليهود، من قبل المرشحين، لا تقتصر على مرشحي الرئاسة فقط، بل تتعداه إلى مرشحي مجلسي الشيوخ والنواب وإلى مراكز حكام الولايات والقضاة وغيرها. فكل ما يهم عضو الكونغرس الأميركي، بالدرجة الأولى، الاحتفاظ بمنصبه والعودة إليه، بعد انتهاء مدة عضويته، ومن مصلحته أن يكسب رضا الصهيونية وودها، كي تقوم بتسخير أصواتها وأجهزتها الدِّعاويَّة القوية في خدمته ولصالحه. وهذا ما يفسر سر اندفاع المرشحين لرئاسة الجمهورية وللمجالس التشريعية إلى تأييد المخططات الصهيونية، منذ التطورات الأولى للقضية الفلسطينية، دون النظر إلى مبادىء الحق والعدل، أو الأمانة، نظراً لطبيعة النظام السياسي الأميركي(٤٦).

وبحكم انتماء الأقلية اليهودية إلى كلا الحزبين: الجمهوري والديمقراطي، وإن كانت نسبة عضويتهم متفاوتة في كل منهما، إذ أن هـذا ليس بذي أهميـة، لأن الحركـة الصهيونية في أميركا تسيرٌ الأصوات اليهودية في الاتجاه الذي يخدم مصالحها، دون النظر إلى مسألة الانتماء الحزبي.

وهناك عامل آخر أعطى للأقلية اليهودية وللحركة الصهيونية أهمية أكبر بكثير من أهمية بقية الأقليات الأخرى؛ ألا وهو دورهم في دعم الحملات الانتخابية مادياً. والفضل في ذلك يعود إلى وضعهم الاقتصادي المتقدم والمميز. وهنا أيضاً فإن النظام الانتخابي يسمح للمرشح الذي تسلم هذه الأموال أن يعلن، بعد انتهاء الانتخابات، في بيان عادي أنه قام بإنفاق الأموال لدعم حملته الانتخابية. ويقول الكاتب اليهودي التقدمي، الفرد

ليلينتال، حول الدور اليهودي: «ان الاصوات اليهودية لعبت دوراً فعالاً في الأوساط السياسية النافذة في واشنطن، ومع أنه لم يكن هناك مايضمن تكتل هذه الأصوات، إلى جانب حزب أو مرشح معين، إلا أن قادة الحزبين المتنافسين كانوا يحسبون لها ألف حساب، ويسعون إلى كسب تأييدها في كل معركة انتخابية. ولقد كان للمكافآت المالية، التي كان ينثرها زعماء الصهيونية، أكبر أثر وأشد دافع للساسة الأميركيين على مضاعفة جهودهم، من أجل الوطنية اليهودية»(٤٧).

هذا مايفسر، بشكل مقتضب، الدور الذي تلعبه الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية، والذي كان له أكبر الاثر على علاقة أميركا بكثير من الدول، وعلى الأخص الدول العربية، التي تربطها بها مصالح استراتيجية. ومع ذلك فقد برهنت الولايات المتحدة على عجزها عن تخطي الحواجز التي وضعتها الحركة الصهيونية في طريقها.

---

(١) د. ايزاكس ستيفن، **اليهود والسياسة الاميركية** (مترجم)، بيروت: دار الاتحاد، الطبعة الاولى، ١٩٧٦، ص ٢١٧.

(٢) Ben M. Edidin *Jewish Community Life in America*, New York: Hebrew Publishing Cc., 1947, p. 4.

(٣) *Ibid.*

(٤) Maurice, Orbach «Rag Trade: U.S.A,» *World Jewry,* London, Vol, XV No. 6, December 1972, p. 30.

(٥) Samuel , Halperin *The Political World of American Zionism*, Detroit: Wayne State University Press, 1961, p. 51.

(٦) مصطفى عبدالعزيز، **الاقلية اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية**، بيروت: مركز الابحاث م. ت. ف.، ١٩٦٨، ص ٣٢.

(٧) د. عبدالوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٤، ص ٤٥٢.

(٨) Edidin *op.cit*, p. 11

(٩) د. أسعد رزوق، **المجلس الاميركي لليهودية**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٠، ص ٢٤.

(١٠) المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٢ و٤٥٣.

(١١) Halperin *op.cit*, p. 78.

(١٢) *Ibid.*

(١٣) *Ibid.*

(١٤) *Ibid.*

(١٥) المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥١ و٤٥٢.

(١٦) عبدالعزيز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢.

(١٧) Yonathan Shapiro *Leadership of the American Zionist Organization 1897-1930*, Illinois: University of Illinois Press, 1971, p. 12.

(١٨) المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٩.

(١٩) Halperin, *op.cit*, p. 63

(٢٠) Edidin, *op.cit*, p. 59

(٢١) المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٥.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) Israel Cohen, *A Short History of Zionism*, London: Fredrick Muller. L.T.D., 1951, p. 19.

(٢٤) Oscar I. Janowsky, *The American Jew: A Reappraisal,* Philadelphia; The Jewish Publication Society of America, 1967, pp. 189, 228.

(٢٥) *Ibid*, p. 307

(٢٦) *Shapiro*, *op. cit*, p. 25.

(٢٧) *Janowsky op. cit*, p. 307.

(٢٨) «Zionism», *Encyclopaedia Judaica*, 18 Vols. Jerusalem: The Macmillan Co., 1971, Vol. 16, pp. 11 41-2.

(٢٩) *Ibid*, p. 1143

(٣٠) *Ibid*

(٣١) المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣١.

(٣٢) Janowsky, *op.cit*, p. 317.

(٣٣) *Ibid*, pp. 317 and 318.

(٣٤) نجيب صدقه، قضية فلسطين، بيروت: دار الكتاب، ١٩٤٦، ص ٢٨ و٢٩.

(٣٥) Janowsky, *op.cit*, p. 318.

(٣٦) *Ibid*.

(٣٧) *Ibid*. p 227.

(٣٨) *Ibid*, pp. 278 and 279

(٣٩) المسيري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١.

(٤٠) Janowsky, *op.cit.*, p. 279.

(٤١) Halperin *op.cit.*, p. 325.

(٤٢) Odeh Aburdeneh, *American Jews and The Democratic and Republican Perties»* Massachusettes: The Harvard-Tuft Fletcher School of Law, 1976, p. 1.

(٤٣) عبدالعزيز، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١ و١٢٢.

(٤٤) Aburdeneh, *op.cit*, p. 2

(٤٥) *Ibid*.

(٤٦) عبدالعزيز، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

# العلاقات الأميركية ـــ الصهيونية
# ١٩١٤ ـــ ١٩٤٢


## توفيق أبو بكر


قبل عام ١٩١٤، لم يكن لدى الولايات المتحدة، أية اهتمامات تذكر، بمسألة هجرة اليهود إلى فلسطين، «كمسألة سياسية»، رغم أن تاريخ افتتاح قنصلية أميركية في القدس، يعود إلى عام ١٨٤٤[١]، حيث غيّر القنصل ديانته وأصبح يهودياً، وأخذ يطالب، بتعليمات من حكومته، بإصدار وثائق حماية لليهود المقيمين في فلسطين وفي منطقة الشرق الأوسط. وفي تلك الفترة، لم تطالب أميركا بأكثر من سياسة «الباب المفتوح» التي نادى بها وزير الخارجية الأميركي جون هاي (John Hay) وهي السياسة التي تطالب بحق أميركا بالمساواة التامة، في التجارة والملاحة في جميع المناطق التي تقع تحت النفوذ الأوروبي، ومن ذلك، مطالبتها بحق الحماية والاعتراف بصلاحية المحاكم القنصلية الأميركية، في الأراضي العثمانية.

وقد ساعد الولايات المتحدة، على عدم الالتفات لمسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، قلة مصالحها، في تلك الفترة، في منطقة الشرق العربي التي كانت مسرحاً لصراع بريطاني ـــ فرنسي، وضعف الحركة الصهيونية، في صفوف يهود الولايات المتحدة. إذ اجتاحت الحركة اليهودية الإصلاحية أوروبا، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وشكلت تياراً قوياً، في صفوف اليهود. وبدأ مؤيدو حركات الاندماج، في المجتمعات التي يعيش في إطارها اليهود، يزدادون يوماً بعد يوم، إثر ترسخ أقدام البورجوازيات المحلية.

ولم يكن يهود الولايات المتحدة بمنأى عن تلك التأثيرات، بل إنهم كانوا أكثر الجاليات اليهودية في العالم، استعداداً للانخراط والاندماج، في المجتمع الأميركي، فهم لم يعيشوا أوضاعاً من الاضطهاد، كتلك التي سادت أوروبا، طوال قرون، وساعدت على انتشار عقلية «الغيتو». فقد ساعد اليهود في أميركا الثورة ضد بريطانيا، مما منحهم فيما بعد حقوقاً متساوية، في غالبية الولايات، مع المسيحيين، منذ القرن الثامن عشر[٢].

لذلك، نرى أحد زعماء الحركة الإصلاحية اليهودية في أميركا، يصرّح منذ وقت

مبكر (عام ١٨٤١) في كارولينا، فيقول: «هذه البلاد [أميركا] فلسطيننا، وهذه المدينة قُدسنا».

وللتدليل على عدم حماس يهود أميركا للصهيونية، آنذاك، كانت هنالك نكتة تقول: «إن الصهيوني هو اليهودي الذي يدفع نقوداً ليهودي آخر، من أجل أن يذهب يهودي ثالث إلى فلسطين». وكان عدد اليهود المستعدين لدفع ضريبة الانتماء للصهيونية في أميركا، حتى عام ١٩١٤، ١٢ ألفاً من بين ٣ ملايين يهودي». وقد شرح ليبسكي، رئيس اتحاد الصهيونيين الأميركيين، في الاجتماع السنوي الذي عقد في كليفلاند، مصاعب الديانة الصهيونية في أوساط اليهود، حيث قال:

«إن خطة واسعة للدعاية الصهيونية، مستحيلة ضمن الظروف التي نعيشها، فالحركة الصهيونية ما زالت حركة غير جماهيرية»[٣].

ولكن منذ عام ١٩١٤، بدأ الاهتمام الأميركي بفلسطين، وبموضوع هجرة اليهود، إذ حصلت أميركا على سبعة امتيازات للتنقيب عن البترول في منطقة النقب[٤] في عام ١٩١٤. وكذلك اندلعت الحرب بين الحلفاء والإمبراطورية العثمانية، فطلبت جمعية يهود فلسطين، من القنصل الأميركي، حماية الجالية اليهودية المقيمة في فلسطين[٥].

وفي عام ١٩١٦، حطم الرئيس ويلسون سيطرة الجمهوريين، على اليهود الذين ادلوا بأصواتهم لصالح المرشح الديموقراطي، «ويلسون». فقد كان اليهود منذ عام ١٨٧٠، يؤيدون بشكل عام، الحزب الجمهوري، لأنه كان في السلطة، أيام الاضطهادات التي تعرّض لها اليهود في شرق أوروبا، وتحرك محاولاً نجدتهم. فقد تعهّد وزير الخارجية الأميركي، في عهد بنيامين، المفوّض الأميركي في روسيا، أن يبذل مساعيه لوقف الإجراءات ضد اليهود، وتأثر اليهود القادمون إلى الولايات المتحدة بموقف اليهود القدامى.

كما أيّد اليهود الجمهوريين، آنذاك، لسبب آخر، وهو أن الأميركيين من أصل ايرلندي، شكلوا قلب الحزب الديموقراطي، وكانوا، بشكل عام، معادين لليهود[٦] لأسباب لا مجال لشرحها هنا.

ومن ناحية ثانية، فقد اعتبر ويلسون نفسه مديناً لليهود، بسبب برانديس، قاضي المحكمة العليا الأميركية، الذي وافق الكونغرس على تعيينه في ١٩١٦/٦/١.

وبرانديس هذا، محام ليبرالي، درس القانون في هارفارد، ودافع، أمام المحكمة العليا، عن تحديد ساعات العمل. وقد انتخب، في المؤتمر الصهيوني الطارىء الذي عقد في نيويورك بتاريخ ٣٠ آب (أغسطس) ١٩١٤، رئيساً للجنة شكلها المؤتمر، عرفت باللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية العامة[٧].

وكان ذلك المؤتمر ضمن التخطيط الصهيوني، لمواجهة الحرب العالمية الأولى، إذ أصبح مركزا: واشنطن (برانديس)، ولندن (وايزمن)، يعملان بشكل متواصل ومتكامل،

وتمّ إهمال لجنة كوبنهاغن التنفيذية، مع أنها اللجنة الرسمية للحركة الصهيونية، وتركت لتعمل بشكل منفرد.

وكان ويلسون قد قرّب برانديس منه كثيراً، وتأثر بآرائه، واندفع في احتضانه للصهيونية، بتعيين آخرين في مناصب هامة، في الإدارة الأميركية، حيث عين بـرنارد باروخ، المليونير اليهودي، مستشاراً له، وعين هنري مورجانتو ــ رئيساً للجنة المالية[8].

وفي عام ١٩١٧، بدأ الحديث، الجدي والعلني، عن وعد بلفود، ولم يكن الضغط الصهيوني سوى عامل ثانوي بسيط، في إصدار الوعد، فقد كانت الحركة الصهيونية أضعف من أن تمارس هذا الضغط، إذ وصف إبرام ليون سـافر، في كتابه «تاريخ اليهود»، وضع الحركة الصهيونية آنذاك بقوله: «حين انفجرت الحرب على العالم [الحرب الكونية الأولى]، بدا مؤكداً أن البناء الصهيوني الصغير سيتحطم وتذروه الرياح». ودعا ماكس نوردو، في فترة الحرب، إلى تجميد عمل الصهيونيين، والترقب دون التدخل في أي شيء[9].

لقد كانت الدوافع الأساسية لإصدار الوعد، دوافع إمبريالية محضة، تتمثل في رغبة بريطانيا بتوطيد مواقعها، في الشرق العربي، حماية لمصالحها، وتتمثل في استباق إمكانية نجاح ألمانيا، في الضغط على تركيا، لإصدار وعد يحقق رغبات اليهود في فلسطين.

وهكذا شعرت الصهيونية البريطانية، أن رغبة البريطانيين ونجاحهم في الصراع من أجل فلسطين، مع الدول الإمبريالية الأخرى، يتطلب الاستنجاد، بالزعامة الصهيونية في أميركا، لتمارس ضغطاً هناك، من أجل جرّ أميركا إلى الحرب، كما يؤكد ذلك وايزمن نفسه، رغم أن هناك أحداثاً كثيرة تبين أن الصهيونيين في أميركا، مارسوا ضغطاً على حكومتهم، لتضغط بدورها على بريطانيا، من أجل الإسراع في إصدار الوعد.

ففي نيسان (ابريل) ١٩١٧، زار اللورد بلفور الولايات المتحدة الأميركية، واجتمع مع القاضي الصهيوني برانديس، الذي حدث اللورد عن رغبة يهود أميركا، أن تقـع فلسطين تحت الحماية البريطانية. وفي ٦ أيار (مايو) من العام ذاته، قابل برانـديس الرئيس ويلسون، لمدة ٤٥ دقيقة، وحدثه عن الخلاف بين فرنسا وبريطانيا، حول الحماية على فلسطين. إذ بموجب اتفاقية «سايكس ـ بيكو» المنعقدة، في أيار (مايو) ١٩١٦، تحصل فرنسا على منطقة الجليل الأعلى في فلسطين، فيما تحصل بريطانيا على مينائي حيفا وعكا، فقط، ويوضع باقي فلسطين تحت إدارة دولية، يكون لفرنسا دور أساسي في تحديـد ملامحها[10].

وقد وعد الرئيس ويلسون محدثه الصهيوني، بالعمل على إقناع فرنسا لإقامة وطن يهودي في فلسطين، فيما لو نفذت تلك البنود السرية الملحقة باتفاقية «سايكس ــ بيكو». كما وعده بإصدار بيان علني، حول رغبة أميركا في ذلك، ولكن بعد التشاور مع فرنسا[11].

ثم سارت الأمور على غير ما تريد فرنسا، وانتصرت بريطانيا، في صراعها من أجل فلسطين، فطلبت من الولايات المتحدة رأيها بوعد بلفـور المقترح. ففي ١٤ أيلول (سبتمبر)

١٩١٧، أبرق اللورد سيسيل إلى الكولونيل هاوس يقول: «إننا نتعرض للضغط هنا، لإعلان عطف على الحركة الصهيونية، وسأكون شاكراً جداً لك، إذا شعرت أنك قادر على التأكيد، بصورة غير رسمية، عما إذا كان رئيس الجمهورية يؤيد مثل هذا الإعلان».

وقد ردّ ويلسون، رغم معارضة الكولونيل هاوس، قائلاً: «أجد في جيبي المذكرة التي أعطيتني إياها حول الحركة الصهيونية، إنني لم أخبرك أنني أوافق على الصيغة التي اقترحها الجانب الآخر، أنا أوافق على تلك الصيغة في الواقع، وسأكون ممتناً إذا أخبرتهم بذلك»(١٢).

وقبل أن يعمد الرئيس ويلسون إلى إعلان موقف صريح وعلني، مؤيد للوعد، حاول بعض مستشاريه وبعض المسؤولين دفعه للتريث في المسألة، وذلك، بعد أن أعلنت بريطانيا الوعد رسمياً في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧. إذ بعث وزير الخارجية لا تسيـغ، برسالة للرئيس في١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٧، جاء فيها: «أعتقد أنه من الحكمة أن نسير ببطء، في إعلان سياسة حول فلسطين، لثلاثة أسباب:

أولاً ــ لسنا في حرب مع تركيا، وعلينا أن نتجنب الظهور بمظهر من يأخذ أراضي من تلك الإمبراطورية بالقوة.

ثانياً ــ إن اليهود ليسوا متحدين في رغبتهم، لإعادة بناء دولة مستقلة عرقية لهم، وليس من الحكمة أن نقف مع فريق من اليهود ضد الآخر. [وفي ذلك إشارة واضحة لضعف الحركة الصهيونية، جماهيرياً في أميركا آنذاك، ولاتساع انتشار تيارات الاندماج].

ثالثاً ــ إن كثيرين من المسيحيين ما زالوا يحمّلون اليهود دم المسيح، وسيغضبهم تصرفنا بتحويل الأرض المقدسة إلى الإشراف الكامل لليهود»(١٣).

لكن الرئيس ويلسون، بعد محادثات مع برانديس، ومع الصهيوني سيلفر وايز، وافق على صيغة الوعد الذي وصله، رغم معارضة الكولونيل هاوس، والوزير لا تسيـغ.

حتى أن المؤرخ الصهيوني، سيلفر بورغ، يذهب إلى القول: ان زعماء الصهاينة أقنعوا الرئيس ويلسون، بإبداء ملاحظات على الوعد، كانت في صالح الصهاينة. من ذلك، تغيير تعبير «العرق اليهودي» الذي ورد في المسودة، المرسلة من حكومة بريطانيا، إلى تعبير «الشعب اليهودي». وهذا تغيير كبير، إذا صحت رواية المؤرخ الصهيوني، لأنه اعتراف باليهود كشعب، وليس كجماعة دينية ينتمون إلى شعوب مختلفة. ومن ذلك الاقتراح بتغيير عبارة «إن هذا الوعد لا يؤثر على حقوق اليهودي، السياسية وغيرها، التي يتمتع بها في البلدان الأخرى». إلى تعبير يقول: «إن هذا الوعد لا يؤثر على حقوق اليهود الذين هم قانعون تماماً بمواطنيتهم الحالية»(١٤).

وهكذا أعلن الرئيس ويلسون رسمياً، في ١٩١٨/٨/٣١ موافقته على وعد بلفور، بمناسبة بدء العام العبري الجديد(١٥).

يعلل كثير من المؤرخين والكتاب، موافقة الرئيس ويلسون على الوعد، بتأثره الشديد بالقاضي برانديس، الزعيم الصهيوني الأول، في ذلك الوقت «إذ يذكر سايكس، في كتابه: «دراستان في الفضيلة»: ان ويلسون كان مرتبطاً مع برانديس، بروابط وثيقة جداً، وان مستقبل الرئيس، في أولى أيامه، كان ــ كما يروي سايكس ــ قد أنقذ على يدي برانديس، ولذلك كان ويلسون مديناً له بمستقبله السياسي. ومع أهمية هذا السبب ووجاهته، إلا أنه لا يبدو مقنعاً، لسبب وحيد، وخاصة، أن اثنين من كبار رجالات الإدارة قد اعترضا على الوعد. وقدم أحدهما «لا تسيغ» أسباباً مقنعة وموضوعية لرفضه. فاليهود ليسوا متحدين في المطالبة بوطن قومي، كما أن أميركا ليست في حالة حرب مع تركيا، والحكمة السياسية تقتضي العمل، بكل الوسائل، لتحييدها.

قد يستغرب البعض حين يعود لمبادىء ويلسون الأربعة عشر، من موافقته على وعد كوعد بلفور. فقد أعلن الرئيس تلك المبادىء أمام الكونغرس الأميركي في كانون الثاني (يناير) ١٩١٨، وفيها، رفض حق الحصول على مكاسب إقليمية، وأدان عقد الاتفاقات السرية، وأعلن في البند الخامس، حق تقرير المصير للشعوب، وفي البند الثاني عشر، أعلن حق التطور المستقل للقوميات، غير التركية، في الإمبراطورية العثمانية[١٦]. وذلك يفترض أن يعني حق العرب والفلسطينيين، في التطور المستقل، كقومية غير تركية، وكشعب له حق تقرير المصير.

إلا أن المثاليات التي أعلنهـا الرؤســاء الأميركيـون، لم تكن إلا غطاءاً لمطـامع استعمارية. ذلك أن ويلسون نفسه، ورغم مبادئه المعلنة، أيد علناً موقف بريطانيا، من ثورة مصر عام ١٩١٩، وحطم الحركة الوطنية في الفيليبين، حتى أن الجنرال سميث الأميركي، الذي كلف بتحطيم الحركة الوطنية في الفيليبين عام ١٩٢٠، أصدر أمراً لقواته جاء فيه: «إنني لا أريد أسرى، فأنا أريدكم أن تحرقوا وتقتلوا، وكلمـا زدتم الحرق والقتل، كلما جلبتم السرور إلى قلبي»[١٧].

وفي مؤتمر السلام الذي عقد في باريس، حمل ممثل أميركا اقتراحاً باستثناء فلسطين من أية محاولة، لإعطاء العرب الإستقلال[١٨]. ذلك أن العرب ما زالوا بحاجة للاستشارة الإدارية، وبحاجة لمساعدة دولية، منتدبة من عصبة الأمم، على شكل هيئة دولية، تشرف على شؤونهم إلى أن يصبحوا قادرين على المسير وحدهم. لذلك فإن موقف الرئيس ويلسون كان في جانب منه، دعماً للمصالح الاستعمارية التي كانت في طور النمو، وفي جانب آخر، كان تأثراً بالقاضي برانديس، وبأصوات اليهود التي تحولت للديمقراطيين، وكانت سبباً من أسباب عديدة، لنجاح الرئيس ويلسون.

## مؤتمر السلام في باريس

تحرك الرئيس ويلسون، خطوتين إلى الأمام، قبيل المؤتمر وأثناءه، باتجاه تأييد المطالب الصهيونية في فلسطين. فقد بدا أن فرنسا تريد المطالبة بتطبيق البنود السرية، لاتفاقية «سايكس ــ بيكو» السالفة الذكر، والتي أعطت فرنسا، كما ذكرنا، الجليل الأعلى، ودوراً حاسماً في الوضع الدولي القادم لفلسطين. عندها بعث برانديس برسالة للرئيس

تقول: «إن وعد بلفور علني، إنني أناشدك التدخل لدى الأمم المسيحية، ليحافظوا على هذا العهد، إن تدخلك مع ميللر ولويد جورج سيكون حاسماً»[١٩]. وقد تدخل الرئيس فعلاً، وحسمت أميركا المسألة، بثقل واضح، لصالح البريطانيين. من ناحية ثانية، لم يلتفت الرئيس لتقرير بعثة «كينغ ــ كراين»، وهي البعثة التي أرسلها المؤتمر لاستطلاع رأي شعوب المنطقة، وقدمت توصياتها بشأن ضرورة تعديل جدي للبرنامج الصهيوني المتطرف، وضرورة إبقاء سوريا موحدة. لكن ويلسون لم يقرأ التقرير وبقي على موقفه السابق[٢٠] وجاء في تقرير اللجنة: «إن الشعور العدائي، ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين؛ بل يشمل سكان سوريا، بوجه عام. إن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه، إلا بالقوة المسلحة، التي يجب أن لا تقل عن خمسين ألف جندي، ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش، لتنفيذ القرارات الجائرة، فضلاً عن أن دعوى اليهود التاريخية لا تستوجب الاكتراث»[٢١]. وذكر التقرير أن تحويل فلسطين لدولة يهودية يضر بالحقوق، المدنية والدينية، لغير اليهود[٢٢].

لكن ويلسون، استجاب، بالمقابل، لتقرير لجنة الخبراء الأميركيين (كانون الثاني ــ يناير ١٩١٩) والتي تذكر بعض الآراء، أنها لا تعدو كونها بعثة استخبارات[٢٣]

ويحسن أن نثبت هنا، كثيراً مما جاء في توصية لجنة الخبراء هذه والتي تبناها الوفد الأميركي إلى مؤتمر السلام.

**الخطوط العريضة للتقرير المؤقت:** ١ ــ إنشاء دولة منفصلة في فلسطين. ٢ ــ وضعها تحت إشراف بريطانيا العظمى، كدولة منتدبة عن عصبة الأمم. ٣ ــ توجيه الدعوة إلى اليهود للعودة إلى فلسطين والاستيطان فيها، مع تأكيد المؤتمر بتقديم جميع المساعدات اللازمة والتي لا تتعارض مع الحفاظ على الحقوق، الشخصية والدينية منها بوجه خاص، وحقوق الملكية لدى السكان من غير اليهود، ومع التأكيد أيضاً، أن سياسة عصبة الأمم تقوم على الاعتراف بفلسطين، كدولة يهودية، حالما تصبح دولة يهودية بالعمل[٢٤].

حاشية رقم ١: إن فصل المنطقة الفلسطينية عن سوريا له ما يبرره في الخبرة الدينية الإنسانية، فالكنيستان: اليهودية والمسيحية، أبصرتا النور في فلسطين وكانت القدس، لسنوات طويلة، وفترات مختلفة، عاصمة لكل منهما.

حاشية رقم ٢: من الواضح أن فلسطين تحتاج إلى هداية حكيمة وحازمة، وسكانها لا يتمتعون بخبرة سياسية، كما أنهم يؤلفون مزيجاً من عناصر متعددة، ومن السهل أن يتلهوا بالتعصب والخلافات الدينية المريرة.

حاشية رقم ٣: من الصحيح أن فلسطين يجب أن تصبح دولة يهودية، فيما لو جعلها اليهود كذلك، ومتى أتيحت لهم الفرصة الكاملة لذلك. فقد كانت مهد عنصرهم الحيوي وموطنه، لكن فلسطين اليوم، أبعد من أن تكون بلداً يهودياً، إلا أنه يمكن

الاعتماد على بريطانيا، كدولة منتدبة، لكي تمنح اليهود ذلك المركز الممتاز الذي يجب حصولهم عليه، ودون التضحية بحقوق غير اليهود(٢٥).

## الكونغرس الأميركي ووعد بلفور

لقد صدر أول قرارات الكونغرس المؤيدة، بشكل واضح، للآمال الصهيونية، في عام ١٩٢٢؛ حيث عقد، في ذلك العام، اجتماع مشترك لمجلسي النواب والشيوخ، واتخذا قراراً يتعلق بوعد بلفور جاء فيه: «لقد قرر مجلسا الشيوخ والنواب (الكونغرس) المجتمعين، أن الولايات المتحدة الأميركية تؤيد إقامة وطن قومي للشعب اليهودي، في فلسطين، على أن يفهم،فهماً واضحاً، أن شيئاً لن يعمل مما قد يؤذي الحقوق، المدنية والدينية،للمسيحيين ولجميع الجاليات غير اليهودية الأخرى في فلسطين، وأن الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية، في فلسطين سوف تحمى حماية كافية»(٢٦). وقد عرف ذلك المشروع بمشروع لودج(٢٧)، نسبة للعضو الذي تقدم بمسودته للكونغرس.

ومما تجدر ملاحظته أن ذلك المشروع لم يمر بسهولة، بل عارضه بعض أعضاء الكونغرس، فقد كان برانديس، الرجل المؤثر، قد اختفى من الزعامة الصهيونية في مؤتمر كليفلاند عام ١٩٢١، وقد كان جهل أعضاء الكونغرس، لحقيقة ما يجري في فلسطين، سبباً في مرور المشروع. ومن ناحية أخرى، فإن الكونغرس بقراره هذا، لا يعدو أن يصادق على سياسة الرئيس في مسألة «الوطن القومي اليهودي»، وليس هناك ما يدعو الأعضاء إلى فتح معركة حول مسألة لا تهمهم، وليس لديهم حولها معلومات، فقد وقع كثيرون ضحية معلومات «النخبة الصهيونية» التي وزعت على الأعضاء كتاب: «الحرب والكونغرس والصهيونية» والذي احتوى كثيراً من المعلومات المضللة، في غياب المعلومات، من الطرف الآخر، وهو الطرف العربي.

والملفت للنظر أيضاً، أن محاضر اجتماعات لجنة العلاقات الخارجية، التابعة للكونغرس، تؤكد أن عدداً لا بأس به من اليهود الأميركيين، لم يكن مؤيداً لفكرة الوطن القومي اليهودي(٢٨).

وتؤكد هذه الحقيقة الرسالة الشهيرة التي بعث بها السفير الأميركي في تركيا، وهو يهودي معروف ومقرب من الرئيس ويلسون، ووقعها تسعة وثلاثون من اليهود البارزين، وأكدوا فيها، للرئيس، رفض عزل اليهود عن المجتمعات التي يعيشون فيها، لأن عملاً كهذا، سيسيىء إلى التاريخ اليهودي، فقد توقف اليهود عن أن يكونوا أمة، منذ ألفي سنة، وأن وعد بلفور سيسيىء إلى مطالبة اليهود بكامل حقوقهم في الدول التي يعيشون فيها، والتي لم يحصلوا فيها على كامل حقوقهم، السياسية وغيرها بعد. كما أضافوا في رسالتهم، أن إقامة دولة على أساس عرقي، أو ديني، هو أمر يتنافى تماماً، مع الديموقراطية(٢٩).

## العلاقات الأميركية ــ الصهيونية ١٩٢٢ ــ ١٩٤٢

بعد سلسلة المواقف الأميركية المتعاطفة مع بريطانيا، داخل مؤتمر السلام الذي أعقب الحرب العالمية الأولى وخارجه، طالبت بريطانيا، عام ١٩٢٤، بتوقيع اتفاقية

تنص على موافقة أميركا على انتـداب بريطانيا على فلسطين، مقابل أن يكون للولايات المتحدة ومواطنيها هناك، كل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء عصبة الأمم، كما تنص الاتفاقية على ضمانات كافية لمصالح الرأسمال الأميركي وحرية أميركا في تأسيس المؤسسات، الدينية والثقافية وغيرها. وقد كان لها ما أرادت، ولم تكن أميركا تطمح إلى أكثر من ذلك، في تلك الفترة، إذ كان تدخل أميركا، فيما بين الحربين، محدوداً، وسنَّ الكونغرس قراراً بحق السلطة التنفيذية، في مجال السياسة الخارجية، حد بموجبه من صلاحياتها. وبالمقابل ركز الصهاينة، في فترة ما بين الحربين بشكل عام وحتى صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، جهودهم على بريطانيا التي كانت تمارس انتداباً فعلياً على فلسطين، وبيدها إلى حد كبير، مقاليد الأمور وتسهيل خلق الوقائع الصهيونية، على أرض فلسطين[٣٠]. لكن صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، جعل الصهاينة يعودون للتركيز على الولايات المتحدة الأميركية، فقد أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض، الســابق الـذكـر، ودعت بموجبـه إلى وقف الهجرة إلى فلسطين، بعد خمس سنوات من صدوره، وسيسمح، خلال السنوات الخمس، بهجرة خمسة عشر ألف يهودي، كل عام، إلى فلسطين. لقد أصدرت بريطانيا ذلك الكتاب، بعد ثورة عام ١٩٣٦ في فلسطين، من أجل امتصاص حركة التوتر واحتمالات نهوض ثورة، من جديد، أشدّ عنفاً وتنظيماً من ثـورة عام ١٩٣٦، ولامتصاص حركة التوتر، في عموم المنطقة العربية، التي ستهدد مصالح بريطانيا في المنطقة.

كما كان الكتاب الأبيض، تعبيراً «مؤقتاً» عن توازنات دولية «مؤقتة»، إذ، شعرت بريطانيا آنذاك، بخطر المنافسة الإمبريـالية الألمـانية ـ الإيطـالية[٣١] في ظـروف نمو الحركات القومية، ولذلك أرادت مهادنة العرب ـ مؤقتاً ـ لتبقي على قيادات أكثر طواعية، في التعامل معها، وأقل استعداداً لقبول غزل الألمان. وقد استجابت الولايات المتحدة، لرغبة الصهاينة في تركيز الاعتماد عليها، لكسر المحاولات البريطانية، الرامية إلى تهدئة العرب،وبدأت تدخل الميدان في الشرق الأوسط.

وحتى في عام ١٩٣٨، أي قبل صدور الكتاب الأبيض بعام كامل، بدأ الصهاينة يتحسسون بداية التغيير في الموقف البريطاني، وهو تغيير تكتيكي فرضته ظروف محلية ودولية معينة، لذلك بدأوا يضغطون على المسؤولين في الولايات المتحدة، للدخول، بشكل حاسم، إلى ميدان الصــراع حول تهويد فلسطين. ففي ذلك العام وصل لدائرة الشرق الأدنى أكثر من ٦٥ ألف برقية، وانهالت عشرات الآلاف من المكالمات، مما حدا بالحكومة الأميركية لإصدار نشرة، في ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨، تلخص موقف الحكومة من المسألة الفلسطينية، منذ عام ١٩١٨[٣٢].

وفي ١٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨، أعطى كوردل هل، وزير الخارجية، تصريحاً حـذراً (تمشياً مع موقف الخارجية الأميركية الحذر آنذاك)، أكد فيه أن بلاده تراقب، باهتمام بالغ، التطورات في فلسطين، وأكد فيه أن حكومة بلاده ليست مفوضـة لمنع تغييرات في نصوص الانتداب، وأنها مقيدة بحماية المصالح الاميركية في فلسطين[٣٣]. إلا

أن صدور الكتاب الابيض، أدى إلى حملة صهيونية واسعة، في الولايات المتحدة، من أجل الضغط عليها لتضغط بدورها على بريطانيا من أجل إلغاء الكتاب الابيض، الذي يقيد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، تمهيداً لإلغائها وإيقافها نهائياً.

فقد وقع خمسة عشر عضواً من أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس، وثمانية وعشرون عضواً، من أعضاء مجلس الشيوخ، على رسالة مقدمة للإدارة الأميركية، يرفضون فيها مضمون الكتاب الابيض الذي أصدرته بريطانيا، ويعتبرونه نقضاً لوعد بلفور ولشروط الانتداب ولاتفاقية عام ١٩٢٤، السابقة الذكر(٣٤).

وعلّق روزفلت على الكتاب الابيض، بعد أن قدم له وزير خارجيته ملحقاً عنه، وعن الحملة الصهيونية، في الكونغرس وخارجه، ضد الكتاب الابيض، بقوله: «لقد قرأت، بكثير من الاهتمام وبكثير من خيبة الأمل، قرارات الحكومة البريطانية بشأن فلسطين، وبصراحة، فإنني لا أعتقد أن الانكليز على حق كامل، حين يقولون إن هيكل نصوص الانتداب، لا تعطي اليهود الحق في تحويل فلسطين إلى دولة يهودية، ضد رغبات السكان. فهي بنفس الوقت لا تعطي الآخرين الحق نفسه. ورغم بعض الأفكار الجيدة في الكتاب، إلا أننا لا نستطيع الموافقة عليه»(٣٥).

وحين بدأ الصهاينة ينقلون مركز ثقلهم إلى الولايات المتحدة، إذ بدا لهم أنها ستكون القوة الإمبريالية الأولى، فيما بعد، اختطوا طريقين: الأول، إعادة بناء الأجهزة الصهيونية العاملة في الولايات المتحدة، لتكون قادرة على ممارسة الضغوط في الظروف الحرجة. أما الثاني، فهو استدرار العطف على اليهود، منكوبي الحرب الثانية، من أجل الإسراع في تهجيرهم إلى فلسطين.

وعلى المستوى الأول: تشكل مجلس الطوارىء الصهيوني الأميركي عام ١٩٣٩، وكان الغرض منه تنسيق العمل الصهيوني، في الولايات المتحدة، وإقامة الاتصالات مع سائر أقسام الحركة الصهيونية وفروعها في الخارج(٣٦). كما جرت إعادة تنشيط العديد من المؤسسات اليهودية الصهيونية، في الولايات المتحدة، ومنها: هستدروت أميركا، المجلس الوطني لرفاهية اليهود، الشابات الصهيونيات، الوكالة اليهودية، اتحاد النساء اليهوديات وغيرها.

كما قام زعماء صهيونيون بارزون، بزيارات للولايات المتحدة، وذلك من أجل إجراء تقييم شامل للوضع الصهيوني هناك، لتحديد الثغرات وإيجاد الحلول الممكنة من أجل الإسهام في يقظة صهيونية ــ أميركية.

وقد وجه ثلاثة زعماء هم: بن ــ غوريون وشرتوك والياهو غولب، نقداً مريراً للوضع اليهودي عامة، والصهيوني خاصة، في الولايات المتحدة، حتى أواخر الثلاثينات. إذ كتب بن - غوريون يقول: «أثناء زيارتي القصيرة لأميركا، قبل انعقاد مؤتمر لندن لم أجد هناك حركة صهيونية منظمة وقادرة على العمل، ولا كان موقف الزعامة الصهيونية

الاميركية في المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين الذي انعقد بعد نشر الكتاب الأبيض، بعدة شهور، موقفاً مشجعاً».

ويقول شرتوك: «هناك ملايين من اليهود، النشطين والمنظمين جيداً، في أميركا، ومكانتهم تتيح لهم أن يكونوا أكثر فعالية ونفوذاً. إنهم يعيشون في مراكز عصب البلد، ويحتلون مناصب هامة، في السياسة والتجارة والصحافة والمسرح والإذاعة، وبمقدورهم التأثير على الرأي العام، ولكن قوتهم لايحس بها أحد، مادامت غير مهيأة، ولا موجهة نحو الهدف الصحيح».

أما إلياهو غولب، فرسم صورة أكثر تشاؤماً، إذ قال: «إن اليهودي الأميركي يفكر في نفسه، أولاً وقبل كل شيء، كمواطن أميركي، وهذه حقيقة، سواء أعجبتنا أم لا، وحين يذهب اليهودي إلى صناديق الاقتراع، فليس موقف المرشح من الصهيونية هو الذي يتحكم باختياره، لأنه يفكر في نفسه، أولاً كـأميركي يعنى باحتياجات أميركا ومشاكلها، فالولاء لأميركا له، الآن، الكلمة العليا، ومن المشكوك فيه، ما إذا كان لدى يهود أميركا الرغبة في وضع وزنهم السياسي في الميزان، وما إذا كان لديهم الجرأة، في ربط مصالح اليهودية العالمية والصهيونية مع وزنهم السياسي في أميركا. هذا هو السؤال»[٣٧].

ولتـأكيد شيء من ذلك التشاؤم، فقد كانت الزيادات طفيفـة في التبرعات، لكل من الكيرن كاييمت والكيرن مايسود، فقد بلغت التبرعات للمؤسستين الصهيونيتين، السابقتي الذكر، عام ١٩٣٩: ٣,٥ مليون دولار، بينما بلغت عام ١٩٤٠: ٣,٧ مليون دولار، وعام ١٩٤١: ٣,٥ مليون دولار، وعام ١٩٤٢: ٤,٢ مليون دولار.

ويبدو أن يهود أميركا كانوا حذرين، في دفع بلادهم نحو الحرب، وكانوا متخوفين من انتشار اللاسامية ضدهم، بجانب موقفهم العام حول الاندماج، وعدم معـايشتهم للاضطهاد الذي ساهم في ترعرع الصهيونية، بين أوساط اليهود الذين عاشوا الاضطهاد في مجتمعاتهم أو عاشوا واكتووا بنيران الحرب والنازية.

إلى جانب ذلك، فإن الزعماء الصهاينة الثلاثة، السابقي الذكر، لم يكونوا على علاقة حسنة مع قيادة «الصهيونية الأميركية»، لأسباب لامجال لشرحها هنا، ولذلك بالغوا في تضخيم ثغرات الوضع الصهيوني في أميركا، رغبة منهم في إدانة الزعامة الصهيونية الأميركية، وتحريض قواعدها ضدها، لدفعها لمواقف أشد، حسماً وحزماً، كما سنلاحظ في مؤتمر بلتيمور.

ولكن منذ مطالع الأربعينات، بدأ نشاط واضح في المؤسسات الصهيونية، وبدأت عملية تشكيل منظمات مؤازرة للصهيونية، تحمل إطاراً عاماً أو إنسانياً، تأخذ طريقها إلى النـور. ففي نيسان (ابـريل) ١٩٤١، تشكلت لجنـة فلسطين الأميـركية، التي ضمت ٦٨ عضواً في مجلس الشيوخ، و٢٠٠ عضواً في مجلس النواب، وعدداً من حكام الولايات، وقد دعت اللجنة إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[٣٨]. كما ازداد نشاط لجنة الطوارىء، بعد أن ترأسها سيلفر، وهو صاحب نظرية في العلاقات العامة، تقوم على عدم

الإركان للاتصال الفردي بالزعماء (كما كان عليه حال النخبة الصهيونية سابقاً) بل ينادي بأوسع قدر من التـأثير في أوسع قطاعات من الرأي العام، إذ يقول: «لا تضعوا ثقتكم بالأمراء، مهما كانوا أصدقاء وعظماء، وإنما يجب أن تتوجهـوا إلى جماعـات الشعوب، وتتحدثوا إلى أميركا بأسرها، وتبنوا صداقات في كل مكان، وتقوموا بدعاية فعالة في محيطكم ضمن إطار نفوذكم»[٣٩].

ويقول سيلفر: «إن الحركة الصهيونية، في الولايات المتحدة، لا تلتزم بأي حزب سياسي، وهذه سلعة سياسية ينبغي أن نحافظ عليها بحماس. لأننا بذلـك نجحنا في الحصول على ودّ كل الجماعات الأميركية»[٤٠].

غير أن الانعطاف الحقيقي في الحياة الصهيونية الداخلية، في الولايات المتحدة، تم بعد مؤتمر بلتيمور. فقد حضر ذلك المؤتمر الذي انعقد في فندق بلتيمور، في الفترة من ٩ ــ ١١ أيار (مايو) ١٩٤٢، ٦٠٠ من الصهيونيين الأميركيين، و٦٧ صهيونياً من البلاد الأخرى، بما فيها فلسطين، وعدد من اليهود غير الصهيونيين. وقد انعقد المؤتمر بإشراف لجنة الطوارىء الصهيونية واتخذ قرارات متطرفة، بمقاييس ذلك الزمان، حيث دعا إلى إقامة كومنولث يهودي في فلسطين، وإلى فتح أبواب الهجرة اليهودية لفلسطين، تحت إشراف الوكالة اليهودية، كما نصت القرارات على إنشاء قوة عسكرية يهودية، تحارب تحت علمها الخاص[٤١].

وقد انتخب المؤتمر بن ــ غوريون، زعيماً، حيث فشلت أطروحات وايزمن، الأكثر اعتدالاً، في المؤتمر، وفشلت نداءاته للخروج من المؤتمر بقرارات مرنة، لا تحرج بريطانيا.

كان مؤتمر بلتيمور وقراراته، انعطافاً حقيقياً، في حياة يهود أميركا الصهيونيين، ووجد، برنامج المؤتمر، أرضاً موضوعية صالحة للنمو، السريع، بحلول أزمة يهود أوروبا المنكوبين على يد النازية، فازداد عدد أعضاء المنظمات الصهيونية الأميركية، في الفترة التي تلت المؤتمر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، زيـادة هائلـة وازداد التعاطف الواسع، من قبل يهود أميركا مع مطلب إقامة دولة خاصة لليهود... تلك كانت الرافعة الأساسية، في حياة الحركة الصهيونية، داخل أميركا، بكل ما استتبعه ذلك من تأثير على السياسة الأميركية الخارجية، كعامل رئيسي من عوامل عديدة.

فقد بلغ عدد المشتركين في الصحف الموالية للصهيونية، والصادرة بالعبرية عام ١٩٤٤: ٤٢٥ ألف أسرة يهودية أميركية[٤٢]. كما أظهر استطلاع لآراء اليهود في أميركا عام ١٩٤٥، حول رغبتهم في إنشاء دولة في فلسطين، أن ٨٠,١ بالمئة مع إقامة دولة يهودية في فلسطين، وأن ١٠,٥ بالمئة معارضون بينما لم يبد ٩,٤ بالمئة منهم رأياً[٤٣] وكان الموافقون من المتدينين ٨٦,٦ بالمئة بينما بلغت نسبة الموافقين غير المتدينيـن ٧٠,١ بالمئة.

وعلى قاعدة هذا البناء الصهيوني الضخم، والتأييد اليهودي الواسع، بدأت حملة واسعة مستمرة في أميركا، لإلغاء الكتاب الأبيض. فقد قدم ٥٠٠ حاخام صهيوني و٥١

عضواً في مجلس الشيوخ، و١٩٤ عضواً في مجلس النواب، و٣٠ حاكماً، طلباً إلى الرئيس روزفلت، لاستنكار موقف بريطانيا، ووعد الرئيس بعمل كل ما في وسعه، لمنع إيقاف الهجرة إلى فلسطين(٤٤). وقد وقع ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، على طلب تقدم به ١٥٠٠ شخص، لتشكيل جيش صهيوني، تأييداً وتنفيذاً لقرارات مؤتمر بلتيمور.

ومع نهاية عام ١٩٤٣، وصلت الحملة الصهيونية ذروتها، بإشراف وتخطيط سيلفر زعيم الصهيونية الأميركية آنذاك، «تنفيذاً لبرنامجه في التعبئة والتحريض». وقد بلغت تلك الحملة ذروتها، في ذكرى وعد بلفور، حيث تحركت المظاهرات في ١١٩ مدينة، ووصلت، من بورتسموت، ١١ ألف رسالة احتجاج على الكتاب الأبيض، ومن ديترويت ٢٥ ألف بطاقة بريدية، ومن متشيغان ١٩ ألف بطاقة، ومن أنديانا عريضة بتوقيع ٦٠ ألف شخص(٤٥) كما حث الصهاينة مئات المحررين على الكتابة من أجل دفع روزفلت، ليكتب لتشمبرلن حول الهجرة، ودفع الصهاينة ثمناً باهظاً للحديث، في ١٨٢ إذاعة، في كل أرجاء الولايات المتحدة(٤٦).

وعلى مستوى آخر، بدأت سياسة استدرار العطف على اليهود من ضحايا النازية، واستغلت الصهيونية عذابات أولئك المشردين، ليس من أجل إعادة إسكانهم وتوطينهم وتوفير الحياة الشريفة لهم، ولكن من أجل دفعهم للهجرة إلى فلسطين، ومن أجل الضغط على الساسة الأميركيين، لفتح أبواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود.

فمنذ وقت مبكر، قابل رئيس المنظمة الصهيونية الرئيس روزفلت، وبحث معه مأساة اليهود قائلاً: «إن شعبي لن يذهب إلا إلى فلسطين، فالمشاعر والدين والتاريخ والمبادىء تحركهم إلى هناك... وقد أجابه الرئيس، على حد زعم المؤرخ الصهيوني، سيلفر بورغ: 'قد لا يستطيع هؤلاء الانتظار لنقلهم إلى أرض قاحلة'».

وقد دعا روزفلت إلى مؤتمر إيفان، لبحث مشكلة يهود ألمانيا، وقد رفضت بريطانيا حضور المؤتمر، إلا إذا كان سيناقش وضع جميع اللاجئين، لا وضع يهود ألمانيا فقط. وقد وافق روزفلت على ذلك، وحضرت المؤتمر ٣١ دولة، لم توافق منها على استقبال مائة ألف لاجىء سوى الدومنيكان، بينما وافقت دول أخرى، على استقبال بضعة آلاف فقط، وقد عارض الصهاينة المؤتمر لان ما يهمهم هو الهجرة إلى فلسطين فقط، فإذا كانت سياستهم تستلزم العذاب، فذلك هو الثمن الذي يتوجب دفعه، لإنقاذ الروح اليهودية(٤٧).

أما مندوبو الولايات المتحدة، فقد تمسكوا بقانون «الكوتا» الصادر عام١٩٢٤م، والذي يحدد عدد الأوروبيين المسموح بدخولهم سنوياً إلى أميركا،مع تعديلات طفيفة. إذ بموجب هذا القانون يسمح لـ ٢٥ ألف ألماني فقط، بدخول البلاد سنوياً، بغض النظر عن الديانة. لكن أميركا أصرّت أن يحضر كل مهاجر كافة الأوراق الثبوتية المطلوبة، كشهادة حسن سلوك من البوليس مما يعني عملياً، عدم السماح بدخول اولئك اليهود الفارين، (وفي ذلك خدمة للصهيونية).

لذلك استقال ماكدونالد، الذي عينته عصبة الامم مسؤولاً عن شؤون اللاجئين، لانه

فشل في إستصدر أمر من بريطانيا وأميركا بتسهيل الهجرة إليهما، لكن المسألة أخذت أبعاداً أوسع، فيما بعد، قبيل وبعد انتهاء الحرب.

وهكذا، بدأت السياسة الأميركية تستجيب للمطالب الصهيونية، بشأن فلسطين، ليس فقط بسبب الضغط الصهيوني المنظم والمتصل، ولكن أساساً، بسبب الاتجاه الاستعماري لدخول الشرق الأوسط، وتوسيع نطاق الاحتكارات الأميركية، والحلول محل بريطانيا، في مناطق متعددة.

فقد عبر فيرجيل جوردان، رئيس مجلس المؤتمر الصناعي، عن أهداف الزعامة الأميركية الإمبريالية بقوله: «مهما كانت النتيجة، التي ستؤول إليها الحرب الحالية. فقد اندفعت الولايات المتحدة في اتجاه استعماري، في الشؤون العالمية، وفي كل مظهر من مظاهر حياتها السياسية. وفي أحسن الأحوال، ستصبح بريطانيا شريكاً ثانوياً في استعمار انكلوساكسوني جديد، تكون فيه موارد الولايات المتحدة، الاقتصادية وقوتها العسكرية والبحرية مركز الثقل». واستطرد قائلاً:

«إننا قد نخشى كلمة الاستعمار البغيضة، وغير المألوفة، وكثيرون منا يؤثرون أن يخفوها، على الطريقة الأميركية الشائعة، وراء حجاب من العبارات الغامضة مثل: ' الدفاع عن نصف الكرة الغربي ولكن أميركا مقدّر لها أن تسلك هذا السبيل شعورياً أو لا شعورياً، بحكم طبيعتها وقوتها ومواردها، وبدافع من الأحداث العالمية، ليس في السنوات الأخيرة فحسب، بل منذ مطلع القرن. هذه الأحداث قد دفعتنا بهذا الاتجاه، ولم تمنحنا الفرصة، لإقامة استعمار حديث فحسب، بل زودتنا بالأدوات الإقتصادية والاتجاهات الاجتماعية، ثم بالعادات والسجايا السياسية المساعدة على ذلك، وليس لنا مندوحة عن السير في الطريق التي سلكناها، خلال الربع الأخير من القرن، في الاتجاه الذي اتخذناه في فتح كوبا والفيليبين، وفي مشاركتنا في الحرب العالمية الأخيرة»[٤٨].

وهذا معناه بوضوح، أنه مهما تكن العبارات البراقة التي يصوغ بها الرؤساء الأميركيون مبادئهم وسياساتهم، من أجل استعمار من نوع جديد، لا يحوي الملامح الطالحة والمكشوفة، للاستعمار القديم، فإنها في النهاية لا بد أن تكون تعبيراً عن مصالح الاحتكارات التي توسعت بعد اندماج رأس المال المصرفي برأس المال الصناعي، ومع تركيز الإنتاج ورأس المال بأيدي أقلية مسيطرة.

---

(١) د. كامل أبو جابر، الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١، ص ٣٥.

(٢) Robert Silverberg, *American Jews and the State of Israel*, New York: William Morrow, 1970, p. 51.

(٣) *Ibid.*, p. 63.

(٤) دراسات، الجامعة الاردنية، عدد أيار (مايو) ١٩٧٨، ص ٧٢.

(٥) Michael E. Jansen, *The U.S. and the Palestenian People*, Beirut: The Institute for Palestine Studies, 1970, p. 7.

(٦) مصطفى عبد العزيز، الاقلية اليهودية في الولايات المتحدة، بيروت: مركز الابحاث في

م.ت.ف.، ص ١١٤.

(٧) أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، بيروت: مركز الأبحاث، ١٩٦٧، ص ٧٥.

(٨) الاقلية اليهودية في الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

(٩) د. أميل توما، جذور القضية الفلسطينية، بيروت: مركز الابحاث في م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص ٧٦.

(١٠) د. أمين محمود، دراسات أردنية، عدد أيار (مايو) ١٩٧٨، ص ٣٥.

(١١) Silverberg, *op. cit.*, p. 77.

(١٢) محمد شديد سياسة أميركا إزاء الفلسطينيين»، شؤون فلسطينية، عدد ٧٤/٧٥، شباط (فبراير) ١٩٧٨، ص ٣٠.

(١٣) Silverberg, *op. cit.*, p. 85.

(١٤) *Ibid.*, p. 79.

(١٥) Margaret Arakie, *The Broken Sword of Justice: America, Israel and the Palestine Tragedy*, London: Quartet Books, 1973, p. 2.

(١٦) سامي حكيم، أميركا والصهيونية، القاهرة: المكتبة الانجلو مصرية، ١٩٦٧، ص ١٥؛ جانسن، شؤون فلسطينية، عدد ١٥، ص ١٤٠.

(١٧) ميشل كامل، أميركا والشرق العربي، القاهرة: وزارة الثقافة المصرية، دار الكاتب العربي، بلا تاريخ، ص ٨.

(١٨) Jansen, *op. cit.*, p. 8.

(١٩) Silverberg, *op. cit.*, p. 101.

(٢٠) Jansen, *op. cit.*, p. 10.

(٢١) أميركا والصهيونية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(٢٢) Alfred Lilienthal, *What Price Israel*, Chicago: Henry Regnery, 1953, p. 28.

(٢٣) د. كامل أبو جابر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(٢٤) ملف وثائق فلسطين، القاهرة: وزارة الثقافة المصرية، ١٩٦٩ الجزء الأول، ص ٢٤٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(٢٦) Jansen, *op. cit.*, p. 10; John Denoro, *American Interests and Policies in the Middle East (1900-1939)*, University of Minnesota Press, p. 340.

(٢٧) د. فاضل محمد زكي، الكونغرس الاميركي ونكبة فلسطين، بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٦٤، ص ٢٦.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) Silverberg, *op. cit.*, p. 89.

(٣٠) الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

(٣١) د. أميل توما، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢.

(٣٢) Denoro, *op. cit.*, p. 343.

(٣٣) Arakie, *op. cit.*, p. 20.

(٣٤) Frank E. Manuel, *The Realities of American Palestine Relations*, Connecticut: Green Wood Press, publishers, 1975, p. 176.

(٣٥) Arakie, *op. cit.*, p. 24.

(٣٦) المنظمة الصهيونية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.

(٣٧) د. أحمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار، أميركا في خدمة الدولة اليهودية (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥)، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢، ص ٨٤.

(٣٨) شؤون فلسطينية، العدد ٥٢، ص ١٤٨.

(٣٩) د. أحمد طربين، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٣٩) Silverberg, *op. cit.*, p. 236.

(٤٠) الاقلية اليهودية في الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.

(٤١) المنظمة الصهيونية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨.

(٤٢) د. أحمد طربين، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

(٤٣) Silverberg, *op. cit.*, p. 292 and 243.

(٤٤) الكونغرس الاميركي ونكبة فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

(٤٥) Silverberg, *op. cit.*, p. 236.

(٤٦) Arakie, *op. cit.*, p. 35.

(٤٧) شؤون فلسطينية، عدد ١٥، ص ١٤٧.

(٤٨) ميشل كامل، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

# المغرب العربي: التعايش التاريخي بين العرب واليهود

د. شكري نجار

درج الكتّاب الصهيونيون والمتأثرون بهم على المبالغة في تصوير ألوان الاضطهاد التي تعرض لها اليهود في مختلف أقطار العالم وعلى مدى التاريخ، فتجاهلوا الازدهار الذي شهده أبناء الطائفة اليهود في البلاد العربية، خلال العصور الوسطى، وحتى بعد قيام الدولة الاسرائيلية في بعض البلاد العربية. وفي عرضنا هذا، سنتناول أقطار المغرب العربي التي كانت من أهم المناطق التي أوت اليها الجالية اليهودية الفارّة من وجه الاضطهاد في اوروبا. وقد نتج عن ذلك أن بلغ عدد اليهود في المغرب حوالي نصف مليون نسمة، قبيل إنشاء اسرائيل. ولذلك، فإن دراسة أحوالهم ودورهم تستحق بعض العناية، لاسيما وأن الدراسات حول هذا الموضوع قليلة، بل نادرة، ربما عن قصد لتشويه هذه الظاهرة المنافية، أساساً، للادعاءات الصهيونية.

وفي هذا المجال، يحضرنا قول للعالم اليهودي، ابراهام هكلن، في كتابه: الانصهار العظيم: «كان اليهودي في العالم العربي يشعر بالكفاية والأمن والطمأنينة دون أن يحتاج إلى صهر شخصيته في سكان فلسطين وأرضها. في هذا العالم، كان اليهودي يحسّ أنه ينزل في وطنه ويقيم بين أهله. لقد كان آمنا ومطمئناً ومندمجاً في هذا العالم ومتفائلا بمستقبله. واختبارات اليهود خلال القرون التي ساد فيها الحكم العربي تشكّل مرحلة ذات مغزى ومعنى عظيمين من مراحل الانجازات العلمية والاجتماعية التي أنجزها أفراد الطائفة اليهودية»[١]. كما يحضرنا قول آخر لمؤرخ بريطاني يهودي كبير، نيقل باربور، يذكر فيه: «كان اليهود أسعد حالاً تحت الحكم الاسلامي منهم تحت الحكم المسيحي الأوروبي. واسبانيا تقدم مثلاً للمركز الممتاز الذي كان يتمتع به اليهـودي في العالم الاسلامي»[٢]. هذا، فضلاً عن الشهادات في التسامح العربي حول المخالفين لمبدأ الدين أو العقيدة لصاحب السلطة في الحكم، والتي أتى على ذكرها كبار المؤرخين من غوستاف لوبون إلى أرنولد توينبي.

ثمة ملاحظات أولية يجب تسجيلها للتعرّف على الخصائص التي ميّزت يهود المغرب عن إخوانهم في البلاد الأخرى؛ فمن حيث النشأة، هم من أقدم الجاليات اليهودية التي خرجت من الشرق الأدنى، ففي حين ترجع الهجرات اليهودية إلى مختلف أقطار العالم إلى القرن الأول الميلادي (بعد تحطيم هيكل سليمان في القدس)، نلاحظ أن اتصال اليهود بالمغرب يرجع إلى ما قبل ذلك بعدة قرون؛ فهو يعود إلى الوقت الذي وفدت فيه الهجرات الفينيقية إلى تونس واستقرّت هناك. فقد لحق بهؤلاء الفينيقيين بعض العبريين الذين تآلفوا مع السكان الأصليين من البربر، حتى نشأت بعض جزر يهودية داخل المحيط البربري الكبير، واندمجوا في حياة السكان الاجتماعية والثقافية بمعزل عن الادارة الرومانية أو البيزنطية، فحين تدهور حكم بيزنطة، قبيل الفتوحات الاسلامية، برز اليهود إلى مركز قيادي في شمال افريقيا. وبعد أن ساد الاسلام شعوب شمال افريقيا، احتفظ عدد من البربر بديانتهم اليهودية منتفعين بروح التسامح التي سادت البلاد الاسلامية ازاء الأقليات الدينيّة.

وعاش اليهود الأصليون والبربر المتهوّدون، إبّان العصور الوسطى، حياة هادئة. وهيأت لهم معرفتهم باللغات الاوروبية أن يلعبوا دور الوساطة في الأعمال التجارية والديبلوماسية بين الدول المغربية من جهة والدول الاوروبية من جهة أخرى. وقد حاول الباحث اليهودي، اوزامبيت، دراسة أوضاع يهود الجزائر في الثلاثينات والتعرف إلى أصولهم من خلال تركيب الأسر، فوجد أن نسبة ٤٨٪ منهم ذات تركيب بربري، و١٢٪ من اشتقاق عبري، أما الـ ٤٠٪ الآخرون فوجد أنهم من أبناء النازحين من اسبانيا أو من دول اوروبية اخرى. أما عن حياتهم، فيقول: «ان الوحدة كانت تجمعهم مع سائر مواطنيهم بحيث أنهم كانوا يتقاسمون الخيرات والويلات، إذا ما حدثت. والشيء الظاهر هو أن الوحدة الدينية كانت أيضاً تجمع كل اليهود في المغرب دون الأخذ بعين الاعتبار أصلهم الديني، بعكس ما كان يحدث في اوروبا، بحيث لو اعتنق أحد اليهود المسيحية يظل انتماؤه القديم يلاحقه وينعكس عليه»[٣].

الملاحظة الثانية التي يجب تسجيلها هي الكثرة العددية؛ إذ وصل عدد اليهود إلى نصف مليون شخص موزعين على النحو التالي: ٢٢٥ ألفاً في المغرب الأقصى؛ ١٤٠ ألفاً في الجزائر؛ و١٠٥ آلاف في تونس[٤]. وهكذا كانت الجالية اليهودية، في المغرب العربي، ثالثة جاليات العالم بعد جاليتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. فلا غرو أن تبذل الحركة الصهيونية نشاطاً خاصاً لاجتذاب يهود المغرب، لاسيما وأن الجالية اليهودية في المغرب وجدت دائماً معارضة؛ وذلك لما كانت تتمتع به من ازدهار، لدرجة أن السلطان كان، فيما مضى، عندما يحتاج إلى بعض المال، لم يكن يجد أمامه سوى اليهود ليقترض منهم.

وما كاد المغرب يفتح أبوابه للعالم الخارجي حتى استفاد اليهود من الصلات باوروبا، وأخذوا يتقدمون أيضاً في المجالين الاجتماعي والثقافي. وكانت تونس أسبق من المغرب الأقصى في هذا الانفتاح، فقد عمد أحمد باي إلى استخدام اليهود في الادارة، جنباً إلى جنب، مع سائر المواطنين، وتطور الأمر أكثر في عهد محمد باي الذي قرر إلغاء

المسؤولية الجماعية عن اليهود؛ ففي الماضي، كان إذا امتنع أحدهم عن تأدية الضريبة المفروضة، أنزلت غرامة بالطائفة اليهودية تتحملها على سبيل التضامن. كذلك أصدر القانون الأساسي، سنة ١٨٥٧، مقرّاً مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين على السواء، ثم صدر أول دستور تونسي يكفل المساواة أيضاً أمام القضاء، فأصبح اليهودي التونسي جزءاً لا يتجزأ من مجتمعه.

وكان يمكن أن يبقى التعيش العربي ـ اليهودي سليماً بعد دخول الاستعمار الفرنسي إلى المغرب العربي لو لم يمارس هذا الاستعمار سياسة التفرقة العنصرية والدينية التي أفسحت المجال رحباً للصهيونية لتفسد، ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، التعايش الذي امتد مئات السنين بين أبناء المجتمع الواحد.

ومنذ دخولهم، اعتبر الفرنسيون أن اليهود طائفة منفصلة عن مجموع السكان المسلمين، ولو أنها مشتركة معهم في الخضوع للادارة الجديدة. وظهر ميل ظاهر لإدماج اليهود في البيئة الفرنسية وسلخهم عن بيئتهم الطبيعية، فأخذ اليهود المبادرة نحو تلك السياسة، فعبّروا عن استعدادهم للخضوع للقوانين المدنية الفرنسية شريطة عدم تعارضها مع الشريعة الموسوية. وبناء على ذلك، حددت اختصاصات المحاكم الحاخامية التي كانت تفصل في مختلف الشؤون في العهد السابق، بحيث صارت تقتصر على الأحوال الشخصيّة، وألغي منصب رئيس الطائفة اليهودية العام ١٩٣٦، ونقلت اختصاصاته الباقية إلى رئيس البلدية الفرنسي الجنسية. ثم صدرت، فيما بعد، عدة قوانين كان هدفها التقريب بين الشؤون الدينية والمدنية عند اليهود، بغية تسهيل سياسة الإدماج في البيئة الفرنسية، أو على الأقل، تكوين بيئة خاصة بهم. فأسست مجالس للتوجية والتعليم تتكون من أعضاء دينيين ومدنيين غايتها سحب اليهود بالتدريج من ثقافتهم التقليدية إلى ثقافة مغايرة وجديدة. وكانت هذه خطوة أولى ضرورية، على ما يظهر، قبل أن تصدر قوانين تجنيس اليهود، أي منحهم حق المواطنية الفرنسية.

وبعد تجنيسهم، اتخذ نابليون الثالث خطوات أخرى نحو الادماج، فعينهم في المراكز الحساسة ضمن الدولة؛ حيث أخذوا ينعمون بخيراتها والاستئثار بسلطانها، مما أثار نقمة سائر المواطنين ضدهم لاسيما بعد تزايد الهجرة اليهودية من فرنسا ودول اوروبية أخرى، بسبب تمتّع اليهود بامتيازات وفّرها لهم حصولهم على الجنسية الفرنسية.

لقد نتج عن هذا الوضع القانوني والاقتصادي، المميّز لليهود، أن أُحييت الشخصية اليهودية، وليس الفرنسية كما كان يظنّ؛ مما يتفق وأهداف الصهيونية. فتجنيس اليهود واعطاؤهم كل الامتيازات الممنوحة للفرنسيين الأصليين لم يؤد إلى تحقيق الانسجام حتى بينهم وبين المستوطنين أنفسهم. فتجلّت نزعة اليهود ضد إخوانهم في الجنسية، المستوطنين، أول الأمر، بمناسبة قضية الضابط اليهودي دريفوس؛ إذ أيّد اليهود هذا الضابط، بينما استنكر أعماله سائر الفرنسيين المستوطنين، باعتبار أنه خان الوطن الفرنسي... لدرجة أنهم دبروا مظاهرات ضد اليهود في الجزائر سنة ١٨٩٨. وصادف أن

كان، وقتئذ، ليـون بلوم، رئيس الوزراء الفرنسي اليهـودي الأصل، قـد اتخذ بعض الإجراءات التي تخفف من التمييز العنصري، فشن عليه المستوطنون حملة بـاعتباره يهودياً يتنكر لمصالح امبراطوريتهم، لذا فحينما تولت حكومة فيشي الموالية للألمان السلطة في فرنسا، عام ١٩٤٠، رحّب بها المستوطنون لاعتقادهم بأنها ستتخذ إجراءات معادية لليهود: كتحديد أعدادهم في المدارس والجامعات ووظائف الدولة.

وبالفعل، فقد حاولت حكومة فيشي، أثناء توليها السلطة، الطلب من الحكومة المحلية اتخاذ إجراءات خاصة ضد اليهود، ولكن السلطان محمد الخامس رفض هذا الطلب. كما رفض مصالي الحاج، في الجزائر، أيضاً إغراءات حكومة فيشي له بإصدار حتى تصريحات معادية لليهود. كما رفضت حكومة طاهر بن عمّار في تونس إقالة الوزير اليهودي ألبير بسيس رغم كل الضغوطات التي تلقتها من الحكومة الفرنسية، آنذاك.

وعند تأسيس الجمعية الوطنية التونسية، احتل يهوديان مقعدين فيها، وتمشياً مع السياسة العلمانية التي اتبعها الرئيس بورقيبة، ألغيت المحاكم الحاخامية مثلما ألغيت المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين. هذا، فضلاً عن تكرار الرئيس التونسي، في كل خطبه، إصراره على المساواة بين كل الطوائف في تونس. ومع ذلك، فقد تلت الاستقلال موجة من الهجرة اليهودية خارج البلاد كانت تزداد وتيرتها وحدّتها حسب قوة الدعاية الصهيونية وتسلّطها على عقـول اليهود المقيمـين خارج اسـرائيل، فهبـط عـدد اليهـود، مثـلاً، خلال ثلاث سنوات (١٩٥٦ ــ ١٩٥٩) من ١٠٥ آلاف إلى ٤٠ ألفاً. وفي عام ١٩٦٣، كان لا يزال هناك ٣٢ ألفاً. وفي عام ١٩٦٧، عند وقوع العدوان، وصل عددهم إلى ٢٣ ألفاً.

وجواب يهود المغرب الأقصى، على تحدّي الصهيونية لهم، لم يكن أحسن حالاً، فقد كانوا، بحكم أهميتهم العددية، وماضيهم الطويل في البلاد، أكثر مشاركة في حياة المغرب المستقل على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية. وعندما كان حزب الاستقـلال يجري المباحثات مع الفرنسيين، سنة ١٩٥٥، ذهب وفد يمثل يهود المغرب إلى فرنسا يطالب بضمانات لهم في المغرب المستقل. فما كان من حزب الاستقلال المغربي إلاّ أن ضم البعض منهم إلى الوفد المفاوض للمزيد من طمأنتهم، وإسقاط حجّة تخويفهم التي كانت تطلقها مصادر الدولة المنتدبة ومصادر الصهيونية. فاحتلوا، بالفعل، مراكز لم يسبق أن احتلوها في عهد الانتداب: فتولى أحدهم وزارة البريد والبرق والمواصلات، وعين آخر أحد القضاة في المحكمة العليا، وشغل البعض وظائف في السلك الديبلوماسي. ولعل أبرز صورة لاندماج اليهـود في المجتمع المغـربي هي التحاقهم بـالأحزاب السيـاسية، فخـاضوا الانتخابات البلدية، إما كمرشحين عن حزب الاستقلال، أو عن حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، أي أنهم لم يدخلوا المعركة بصفتهم الطائفية.

غير أنه، على ما يبدو، لم تسمح الصهيونية، وبالتالي، اسـرائيل التي تجسّدهـا، باستمرار هذا الوضع. فمنذ الستينات بدأت الهجرة اليهودية من المملكة المغربية تأخذ مجراها أسوة بالدول المجاورة لها. وكان عدوان ١٩٦٧، بمثابة الضربة المحكّمة التي

استغلتها اسرائيل لتسريع هذه الهجرة، ومحاولة غسل أدمغة اليهود الذين أصرّوا على البقاء في أوطانهم التي عاشوا فيها.

والواقع أن الصهيونية بدأت تمارس نشاطها بين يهود المغرب العربي في الأربعينات، واستطاعت أن تثير بعض حوادث الاحتكاك. ولكنه لم يكن من مصلحة اليهود المتمتعين بالرخاء والمساواة المغامرة في المجتمع الاسرائيلي القلق. وما أن لاح استقلال المغرب في الأفق حتى جددت الصهيونية حملتها الدعاوية، فكانت تشيع بينهم أنه من الأفضل لهم مغادرة البلاد فوراً قبل أن تتخذ حكومات المغرب الإجراءات لمنع الهجرة. ورغم أن هذه الحكومات قد بذلت جهوداً كبيرة لمنع التعرض لليهود بأي أذى، إلاّ أن نشاط الأجهزة الصهيونية كان أقوى منها، فأخذت الجاليات اليهودية تتناقص باستمرار، حيث وصلت في المغرب، مثلاً، إلى ٤٥ ألفاً، وهي لا تزال أكبر جالية يهودية في بلد عربي.

من الواضح ان الاندثار المقدر للجاليات اليهودية، في بلاد المغرب العربي، لا يرجع إلى أي لون من ألوان سوء المعاملة، بل إلى مفهوم الصهيونية العنصرية التي من الصعب أن تتعايش حتى مع اليهود غير الصهيونيين الذين لا يشاطرونها نظرتها إلى الآخرين. لهذا، فعندما يتحدث عربي إلى غير عربي عن القضية الفلسطينية دون أن يكون ملمّاً بالنموذج الصهيوني، يعترضهما دائماً حائط مسدود، فيما يتعلق بالحاضر. فقد يتفق الأجنبي مع العربي، أو قد يبدي عطفه وتفهمه، فيما يختص بالماضي؛ إلا أن الحديث عن القضية، في أبعادها الحاضرة والمستقبلة، يؤول بهما إلى الافتراق، إذا لم يأخذا بعين الاعتبار طبيعة الكيان الصهيوني.

من الحائط المسدود هذا، يستحسن الاستطراد قليلاً، لنرى أسس التفكير الصهيوني فيما يختص بإمكانية التعايش اليهودي مع غير اليهودي. لقد تبين أنه بإمكان اليهود، غير الصهيونيين، التعايش مع مختلف الطوائف الأخرى؛ وخير مثال لذلك الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي كانوا عليها في مختلف البلاد العربية، قبل احداث التقسيم وما تبعها، لاسيما في المغرب العربي. فالسؤال المطروح، إذاً، لماذا تقف الايديولوجية الصهيونية عائقاً أمام تعايش اليهود، مع غيرهم من الناس في العالم كلّه؟

الأصل في ذلك، على ما نعتقد، هو في عقدة الانفصال عن البشر والامتياز على أمم العالم، هذه العقدة التي اتخذت طريقها، وأصبحت عاملاً أساسياً في تكوين الفكر الصهيوني: عن طريق الانساب والأعراق، والذكريات الدينية والسياسية التي تضخمت مع الزمن، على الرغم من أن جميع البحوث الاجتماعية والتاريخية والانتربولوجية تؤكد أن اليهودي يعتبر من أبعد الجماعات البشرية عن النقاء العنصري الذي تدعيه الصهيونية. وفي ذلك، يقول العلاّمة السويسري أوجين بيتار: «ان جميع اليهود، في نظر علماء الانتربولوجيا، على الرغم من كل ما يدعيه اليهود المنضوون تحت الفكرة العنصرية الاسرائيلية بعيدون عن الانتماء 'جنس يهودي'[٥]». وكما يقول أرنست رينان: «لا توجد سحنة يهودية بل هناك عدة سحنات يهودية»[٦]. ولكن الخرافة قد تكون أقوى أثراً في خلق النفسية العنصرية

من الحقيقة التاريخية نفسها، خصوصاً إذا اصطبغت مع الزمن بقدسية الدين. لهذا، كانت العنصرية هي أساس التنظيم الاجتماعي الاسرائيلي، وكان موقف العداوة الذي وقفه اليهود من جميع أمم العالم، مع ضعفهم وقلة عددهم سبباً في شعورهم الدائم بالخوف. فخافوا من العزلة التي فرضوها على أنفسهم، كما خافوا من الاندماج لأنهم رأوا فيه تهديداً بضياع تراثهم كله؛ وهي عقدة مرضية عند الاسرائيليين. فلما أصيب المجتمع الاسرائيلي بالتشريد على أيدي الرومان، سنة ٧٠م؛ فكّر أقطابه في أن يؤلفوا نوعاً من الحكومة السرّية التي تسهر على بقاء التكتل العنصري، فكان أول شكل من أشكال هذا التنظيم «السنهدرين»؛ وهو المجلس الأعلى الذي يحكم الطائفة، ويملك حق الحل والعقد في شؤونها. وعند اختفائه، في العصور الوسطى، حلّ محله «الفهل» أو «الفهلية»، ولم يعد إلى الحياة إلاّ في فرنسا، وفي عهد نابليون بونابرت[٧]؛ حيث جمع الحاخامين اليهود في مؤتمر بباريس، وقدّم لهم ورقة أسئلة يريد بها أن يعرف درجة ولاء اليهودي الفرنسي للوطن، وهل يتعارض هذا الولاء مع الشريعة الاسرائيلية. والجدير بالذكر أن السبب في تفكير نابليون في المشكلة اليهودية يعود إلى كثرة الشكاوى المرفوعة إليه، من الفرنسيين، بحق اليهود.

---

(١) ابراهام هكلن، **الانصهار العظيم**، (تعريب الياس كوسا)، حيفا، ص ٢٠.

ر Nevill Barbour, *Nisi Dominus*, Toronto; Bombay: George G. Harrap, 19.., p. 24.

(٣) ابراهام اورزامبيت، **اليهود في المغرب**، (تعريب الدكتور أحمد خلف الله) **القاهرة**: الدار المصرية للنشر، الطبعة الاولى ١٩٧٤، ص ٤٢ وما يليها.

(٤) جريدة لموند، احصاء «١٩٤٨»، ١٥/٣/١٩٤٩.

(٥) — Eugene Pittard, *Les Races et L'histoire*, Paris: 1924, p. 413-415.

(٦) — Ernest Renan, *Les Races au Neoy-orient*, Paris: 1935, p. 201.

(٧) — Gyges, *Les Juifs dans La Société Française*, Paris: 1956, p. 28 et Suite.

# ماجد ابو شرار
# فارس في هذا العصر

## زياد عبد الفتاح

من أين ابدأ؟ مع ماجد تكون الصعوبة، ومعه تكـون السهولة؛ والاثنتـان معاً تُعجزان. عشر سنوات من العمر، الحياة فيها حافلة متلاطمة مليئة بالمفاجآت محفوفة بالمخاطر. ايام كثيرة مضت من هذه السنوات، كثيفة طويلة ممتدة. أطول الأيام فيها لا اذكره، فالنسبية يصعب رصدها حين تتواصل المفاجآت وتتتابع الأخطار وتكون على حافة الموت. يقولون: ان الثالثة تصيب، وها قد مرت الثلاثات وراء الثلاثات وكان الموت اقرب من حبل الوريد، ثم تنجو، تنساب، تفلت، تتسرّب من قبضته. هل هو الحس هل هو العقل؟.. هما معاً دائماً، ولكن هي الصدفة المحضة ايضاً.

احداث مرت، وانت في قلب الأحداث. احياناً...، معظم الأحيان، انت في مركز الحدث، وما فارقتك ابتسامتك وما تخلى عنك هدوؤك. مضنٍ هو الحفاظ على الهدوء، غير انـه الأمر الذي لا مفـر لك منه. «لو أفلت الزمـام فسوف تفلت الأشيـاء الصغيـرة والكبيرة...» هكذا كان يقول لك معلمك ماجد. وفي الحرب الفاشية، في حرب السنتين الأميركية ــ الإسرائيلية الرجعية العربيـة ضد الثـورة الفلسطينيـة والحركـة الوطنية اللبنانية، كان الرأي يفعل اكثر من السيف. سيوف الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية كانت غضة، وكانت عزيزة..، وكنا نحتاج الى قدر هائل من الصبر الثوري ومن القدرة على الحركة في الوقت نفسه. في هاتين السنتين كان ماجد واحداً من اولئك القلائل الذين صنعوا قرار الصمود الفلسطيني ــ اللبناني... ايضاً كان احد اولئك القلائل الذين مارسوه في كل حين.

«لا نحتاج إلى صراخ... لا نكذب... لا نبالغ. القضية صارخة في وضوحها... في عدالتها... الصراخ يشوّهها... والمبالغة تخدش وضوحها... ليأت كل الصحافيين، أياً كانوا... ليأت الأعداء قبل الأصدقاء... انا واثق انهم لن يخرجوا من بيننا إلا ونكون كسبنا غالبيتهم... وزّعوا البنزين على الصحافيين... ليذهبوا بأنفسهم إلى مكان الحدث،

عين الصحافي، خصوصاً عينه التلفزيونية، أهم بكثير من الف مؤتمر صحافي... المؤتمرات الصحافية، في معظمها، بالونات يطلقها هذا الزعيم او ذاك؛ وهي احياناً مسرح يقف فوق خشبته الممثلون... لذا، لاشيء يعدل ارض الحدث... على الأرض يشاهد الصحافيون الحقائق... حتى اولئك الذين اقفلوا عيونهم وأذهانهم وانحازوا، فإنه لاسبيل لإحداث ذلك التحوّل البطيء المنشود فيهم دون ان نضعهم في ارض الحدث ذاته.

«الصحافيون في فندق الكومودور لامال لديهم... يمكن لنا ان نستغني عن بعض المال لهم... المال في هذه الحال ليس رشوة... لتوضع جميع إمكانيات «وفا» بتصرّف الصحافيين... التلكس والهواتف، حتى الاتصالات اللاسلكية... بين كل مئة كلمة تخرج إلى العالم تكون تسعون منها لصالحنا. لهذا هم يحاصرون حتى الكلمة... يغتالون حتى الأثير... يجب ان تخترق الكلمة الآفاق... ماماتت يوماً كلمة حرة... صاحبها يموت وهي باقية خالدة لاتموت. كذبة واحدة صغيرة تُسقِطُ كل ماحقّقناه من إعـلام خلّاق»...
«أرجوكم... أرجوكم... لسنا بحاجة إلى الإثارة... هذه الحرب التي تشن ضدنا قذرة... صارخة في إثارتها حتى البشاعة».

وعندما اشتد من حول الكلمة الطوق... عندما اغلقوا من حولها المنافذ في البر والبحر والجو، وحين صادروا الأثير... حمل ماجد الكلمة... أبحر بها على متن زورق، ركب ماجد البحر من ميناء صيدا، متسلّلاً ليلاً على متن قارب، وطاف في البلدان. ومن القاهرة؛ حيث كان اجتماع وزراء الخارجية في الجامعة العربية، حتى الدول الاشتراكية، حتى اوروبا، بل وحتى تجمّعات الفلسطينيين وإن كانت في شمال ايطاليا... راح يشرح ويتحدث ويعقد المؤتمرات الصحافية. يلتقي سياسيين وقادة... يشرح يناقش يتحاور... يحتدّ احياناً لكنه لايفقد تماسكه... ماجد كان فارساً في الحوار ايضاً، ونادراً... نادراً ماكان متجنّياً. وحين كان يعلم ذلك، كان يبادر فيعتذر او يصحح. وفي خصومته، كان فارس الفرسان. اذكر، اثناء حرب السنتين في لبنان، ماجد كان ضد الدخول السوري إلى لبنان، وقد حاول، بكل طاقتـه، ألا يحدث ذلك، ولكن عنـدما كـان... كان مـع قرار التصدّي... هذا امر يعرفه السوريون جيداً...، يعرفونه قراراً فلسطينياً شارك فيه ماجد بشكل اساسي ويعرفونه بشكل خاص في مؤتمر وزراء الخارجية، في جامعة الدول العربية، في القاهرة، اثناء الأحداث... ومع ذلك لا اعتقد ان احداً من المسؤولين في سوريا، في ذلك الوقت وحتى الآن... لم يبك ماجد، او على الأقل، لم يحزن لفقده... ماجد، يخاصم من اجـل فلسطين ويصـالح من اجل فلسـطين... ولا شيء بينهما، حتى في خصـومـاتـه الشخصية... كان ايضاً مع فلسطين. لامكان للحقد في قلبه... كان يحمي حتى الحاقدين عليه اصحاب القلوب السوداء... وكان... كان يغفر لهم، هل كان ذلك ضعفاً؟ يبدو اننا لم ندر إلا بعد وقت طويل أن ذلك كان مصدراً من مصادر قوته.

□ □ □

راحت سيارة الفولكسفاكين الصغيرة تتلوّى صعوداً في الجبل... البرودة في «ضهر البيدر» تدنّت عن الصفر، لكن الحديث المحموم كان يبعث الدفء في الأوصال. ماجد

ابو شرار وحنا مقبل و... أنا. كان الوقت ظهراً، ونحن نمضي نحو المجهول... بيروت نعرفها ولا نعرفها... كل منا زارها على طريقته الخاصة يوماً لكننا لم نخطط، في غابر الأيام، لنقيم فيها... آخر يوم من ايام السنة الميلادية، من عام ١٩٧١... يبدو انني آخر من كان يفكر في نهاية العام او بداية عام جديد... كنت في إذاعة الثورة الفلسطينية في درعا... الإذاعة كانت بيتاً من خمس حجرات... حجرة وضعت فيها اجهزة البث وثانية وضع فيها الاستوديو والثالثة كانت للاستماع والتقاط الإشارات والبرقيات... اما الغرفتان الأخريان، فكانتا للنوم والمعيشة والكتابة وخلاف ذلك... ثم نشأ، فيما بعد، أسفل البيت استوديو صغير أفرغ مكاناً جديداً للنوم. في هذا الجو لم نكن نحتاج لملابسنا... «البيجامة» كانت اللباس المعتاد، وفي احسن الاحوال ملابس الرياضة... لا احد حولنا سوى بيوت متناثرة تبدو على البعد محافظة تغلق على نفسها منذ الساعات المبكرة من المساء وقسطاً كبيراً من النهار. في تلك الإذاعة التي نشأت على عجل بعد أحداث ايلول الأسود عام ١٩٧٠، عملنا معاً فؤاد ياسين ورسمي ابو علي وعزمي خميس وعيسى الشعيبي... وانا؛ وذلك بخلاف المهندس واثنين من المناضلين في الاستماع السياسي هما نمر وعبد الغني. ثم بعد ذلك بأشهر التحق بالإذاعة احمد عبد الرحمن وعلي فياض... حيث غادرناها، عزمي خميس ورسمي ابو علي وانا، إلى القاهرة، ثم عدنا لشهر ونصف، طلب إلي بعدها التحرّك إلى دمشق. لملمت ثيابي المتواضعة في حقيبة اكثر تواضعاً، ومضيت.

في إذاعة درعا، مر بنا ماجد مرتين... لكنه لم يكن يمكث طويلاً، مرة كان مع «ابو اللطف»، ومرة اخرى كان معه الشهيد علي حسن سلامة. في ذلك الوقت، كان لي مع ماجد حديث مقتضب لكنه حديث عن الإعلام وفي السياسة وحولهما... عندما وصلت إلى دمشق، توجّهت إلى مقر جريدة «فتح» الذي يقع في الشارع الرئيسي المتقاطع مع شارع الصالحية الدمشقي المشهور... قال ماجد حينما وصلت... كنا ننتظرك هيا بنا لنتحرّك... واثناء هبوطنا الدرج، قال نذهب إلى بيروت، نقيم إعلاماً هناك، سوف نناقش الأمر في الطريق... امامنا متسع من الوقت.

الأرض من حولنا، بيضاء ناصعة البياض، وقطع الجبل تبرز حادة تعكس بقايا شمس تسلّلت من خلف الغيوم... «أعرف ان مهمتنا صعبة، لهذا اخترت لها من اعتقد انهم قادرون عليها...» ثم التفت إليّ ماجد ضاحكاً... قال: «هل تذكر حين جئتكم إلى الإذاعة في القاهرة اول مرة؟ في ذلك الوقت كنتم أعددتم خطتكم اليومية، ووزّعتم المواد على المعلّقين...، وكتبت مواد سلمتها لمسؤول الإذاعة... يومها أذاع المادة، وعندما سلمته مادة اخرى في اليوم الثاني، قال لي محرجاً: انت بعيد عن جونا واسلوبنا في العمل... فهمت الموقف تماماً... يجب ان نكون إنسانيين في كل وقت... لم أشأ ان اركب رأسي... كنتم في الإذاعة تعيشون منغلقين على انفسكم... اعتدتم اسلوب بعضكم البعض، واصبحتم في اللاوعي ترفضون كل جديد... اسرد هذه الواقعة لأنني لا اريد لاعلامنا المقبل ان يقع في المأزق نفسه... دماء جديدة ينبغي ان تغذي الاعلام اليومي... شمول في النظر وفي الفكر واسفار، وممارسة... لا تكلس ولا جمود... في القاهرة، كنتم تعيشون يومكم في الإذاعة، ثم تخرجون إلى شارع الشريفين فشارع قصر النيل او سليمان باشا،

اهم الشوارع التجارية، هناك... الهاتف بين القاهرة وعمان لايحمل حرارة الحدث. وجهاز اللاسلكي لايبث نبضات الجماهير الحارة... على الاعلامي ان يلتصق بالجماهير... ان يعيش بينها، يترجم طموحاتها وآمالها ويعكس نضالاتها... في بيروت سوف نعيش على اطراف المخيم او قريباً منه، وسوف نكون بين الجماهير... نبضها هو نبض اعلامنا... الاعلام الذي لايعكس نبضات الجماهير ولا يتوجّه إليها في الوقت ذاته هو اعلام بلا قضية. مزيف وفاسد. حسّ الناس البسطاء لايعدله حسّ... وحينما يكون السياسيون غارقين في الأحداث من حولهم تكون الجماهير فقط هي القادرة على تصحيح مسارهم. من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة... بهذا وحده تستمر الثورة...».

في بيروت، في ذلك الوقت، شارع الحمراء يموج بالبشر... أعلام وزينات في كل مكان... وضجيج يعلو ويصطخب كلما اقترب المساء... الوان فاقعة واخرى برّاقة، واوراق ملوّنة وبالونات. وكطفل جاء لتوه من القرية، سرت مأخوذاً في تلك الساعة المتأخرة من النهار وساعات الليل... المدينة صاخبة اكثـر من اللازم، مُتعبةٌ مُتعِبـة. وهي ليست مدينتي... لكنني جئت، وإنني اليوم واحد من اولئك الذين سوف يبنون اعلاماً جديداً للثورة... يبنونه، لبنة لبنة، في محيط متسارع ينمو بلا ملامح... ما اصعب المهمة... بل ما اصعبنا نحن... من فلسطين، أطفالاً، نكاد لانميز، إلى حدود الأغوار، ثم من الأغوار حتى الخليج، ومن الخليج حتى الثورة، فشرقي النهر، فمابعده حتى بيروت... وما بعد بيروت هو البحر. ويقول ماجد: «هذه المرة نضع البحر خلفنا ونندفع... لا قوة في هذه الأرض تقذفنا إلى البحر... في عام ١٩٣٦، ماتت الثورة بقرار. وفي هذه الثورة قرارنا الوحيد هو النصر...» ويقول ماجد ايضاً: «... فلسطين كل حفنة فيها لها موقـع في القلب... وفلسـطين، من شمالهـا إلى جنوبهـا من شرقهـا إلى غربهـا، هي فلسـطين الفلسطينيين... لكنه في السياسة كما في الحرب نتعامل مع الوقائع والمعطيات... في الثورة ايضاً ينبغي ان نفعل ذلك...

«نقبل اي جزء من الأرض الفلسطينية يتحرّر او يحرّر او يجلو عنه الاحتلال، نقيم عليه سلطتنا الوطنية، ثم يكون بعد ذلك قرار الشعب ومؤسساته الدستورية لا احد يملك ان يقرر عن الأجيال القادمة ...

«فوق ارضك تستطيع ان تواصل نضالك دون ان تحاصرك الضغوط وتنغرس في ظهرك الخناجر، المعطيات، في المدى المنظور، لا تنبيء بأكثر من هذا. حل مرحلي على طريق الحل الشامل».

وخاض ماجد ابوشرار معركة «السلطة الوطنية» وسط جو مشحون بالتوتر، كان احد اولئك القلائل الذين نزلوا إلى الشارع إلى المخيمات وبين الكوادر، يحاور ويناقش. يخطب ويخاطب، كل ذلك بفروسية نادرة وبشجاعة الرجل الذي يؤمن بالديموقراطية إيماناً عميقاً مدهشاً يصل إلى حد القتال فعلاً من اجل ان يتيح لك الفرصة لإبداء رأيك والدفاع عنه. هذا الانطباع ليس انطباعي وحدي وإنما هو ايضاً انطباع الذين خاصموه في معركة «السلطة الوطنية» بكل ما يملكون. وأثمرت جهود ماجد كأحد ابرز الداعين

للسلطة الوطنية. وتبنى المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر برنامج النقاط العشر التي هي في الحقيقة النقاط التي كان يدافع عنها ماجد بكل قوة وصلابة وعناد.

وماجد ابو شرار كان احد ابرز الذين جاهروا بالسلطة الوطنية. وبعد حرب تشرين (اكتوبر)، عام ١٩٧٣، وحين بدا ان المعطيات المستجدّة يمكن، إذا احسن استثمارها، ان تفرز مثل هذه السلطة، نزل بكل قوته إلى الشارع يحاور بكل ما آمن به حول هذه المسألة. وفي تلك اللحظات النادرة التي كان ماجد فيها يبدو متعباً مرهقاً، كان يبتسم وكان يقول: «الجماهير هي التي تمنحنا الإيمان بحسّها العميق وإدراكها الذي لا يحد، وبقدرتها على فرز الصحيح من الخطأ، والجماهير تتفهم ما نقول رغم هذا السعار المحموم... رغم ما يثار من حولنا. الابتزاز يقتل قدرة القائد، يفقده إمكانية القيادة، يجب ألا نخضع للابتزاز، لكننا في الوقت نفسه، ينبغي ألا نمارس الارهاب الفكري. وإلا لا يعود هناك فرق بين الثورة والدكتاتورية.

«في الثورة يضع كل منا دمه دفاعاً عن مجموع الدم الفلسطيني. كلنا، مهما اختلفنا، رؤوسنا مطلوبة. لذا لا طريق امامنا غير طريق الحوار».

وكان ماجد يؤمن بشكل رائع بتلك الجدلية القائمة بين حركات التحرر في العالم. وكان يعتقد بجدية كاملة بدور حركات التحرير في إغناء المسيرة الثورية الفلسطينية ورفدها... كما كان ماجد ابو شرار يؤمن بدور التقدميين أينما كانوا وبأي لغة تكلّموا... ومن نيكاراغوا حتى انغولا حتى فيتنام وافغانستان كان لماجد اصدقاء ورفاق، استطاع ان يقيم بينه وبينهم علاقات نضالية مشحونة بالثقة والإيمان بمستقبل الشعوب. ومن الاتحاد السوفياتي حتى كوبا فالمانيا الديموقراطية، وكل القوى الاشتراكية والديموقراطية، كان لماجد اصدقاء ورفاق ايضاً. وكان يمكن ان يختلف معهم في الجزئيات لكنه كان يؤمن انه بدعم هذه القوى وبالنضال المشترك، جنباً إلى جنب، يمكن أن تزول الفوارق، وتقترب فيما بين رفاق المسيرة المسافات.

لقد كان ماجد يكرّر احياناً: «في البداية قالوا لنا في الاتحاد السوفياتي، انتم حركة رجعية ونحن لا نستطيع ان نساعدكم او ان نقيم معكم اية علاقات».

ويقول ماجد ايضاً: «ولأننا نؤمن بدور القوى التقدمية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، في انتصار ثورتنا، ولأننا ندرك بأن الاتحاد السوفياتي، في النهاية، هو من ضمانات استمرار هذه الثورة حتى تصل إلى اهدافها، فإننا ناضلنا من اجل تنمية العلاقات بيننا وبين القوى الاشتراكية... لقد بذلنا جهوداً مضنية واستطعنا، بفضل صبرنا الثوري وإصرارنا على خلق علاقات بناءة بيننا وبين هذه القوى، ان نصل إلى ما نريد، وها نحن قد طوّرنا من علاقاتنا مع القوى الاشتراكية إلى هذا الحد الذي ترون، إلى علاقات وثيقة من التحالف والصداقة تقبل مزيداً من التطوير ولا تقبل التراجع».

وكان ماجد عندما يؤمن بشيء لا ينفك عن المجاهرة به، بل انه عندما كانت تصل به القناعة إلى حد التحرّك لممارسة قناعته، كان يرفض، من حيث المبدأ، ان يظل الأمر سراً،

وإن كانت هناك بطبيعة الحال اسرار قد تكون في التفاصيل. وعندما ذهب ماجد، عام ١٩٧٨، ليقوم بلقائه الأول مع حزب «راكح» رفض ان يذهب دون ان يعلن عن ذلك بخبر رسمي يصدر في وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا». وفعلاً كان لماجد ما اراد وكانت حادثة لقائه الأول مع راكح معلنة بغض النظر عن تفاصيل اللقاء. لم يكن ماجد، يحب العمل في الظلام.

«إن علاقاتنا مع راكح يجب ان لاتكون بسراً. على الجماهير ان تكون على بيّنة من تحالفاتها. انا واثق انه لن يكون هناك رد فعل بين الجماهير على لقائنا مع راكح... الجماهير تعلم ان هذا الحزب يناضل ضد الاحتلال، يناضل بالكلمة وبالعمل السياسي ويدافع عن منظمة التحرير الفلسطينية وعن حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى ارضه ووطنه واسترداد حقوقه. إذاً كيف نخفي علاقاتنا معه عن اعين الجماهير!».

□ □ □

في اثناء حصار مخيم تل الزعتر، عام ١٩٧٦، كان ماجد ابوشرار واحداً من اولئك القادة الذين كانوا يمارسون قرار صموده. كان يرى ان صمود تل الزعتر يلقي الرعب في قلوب الخصوم والعملاء على السواء. وكان يرى ان كل يوم جديد في مسيرة صمود هذا المخيم الصغير، يربك عملاء الولايات المتحدة واسرائيل في المنطقة. وكان ماجد يقول: «ان اي دكتاتور في هذا العالم العربي، او في المنطقة، يرتجف الآن من صمودِ هؤلاء الأبطال في مخيمنا. ان الحكام الدكتاتوريين يعرفون معنى ان يصمد هذا النفر القليل من الناس في وجه البطش الفاشي بكل مايمتلكه من سلاح وعتاد. ان تجربة صمود المخيم يمكن تعميمها في اي مكان وكل مكان، بطريقة او بأخرى. عندها لا احد يعرف اكثر من هؤلاء المصير الرهيب الذي ينتظرهم. اتخيّل هؤلاء يصحون من نومهم فجأة والرعب يأكل قلوبهم، وايديهم على مؤشر المذياع عساه يأتيهم بخبر انهيار تل الزعتر».

وكان ماجد مدافعاً «حتى النخاع» عن استقلالية القرار الفلسطيني... كان يعتقد ان انهيار الثورة الأكيد يكون بسلبها قرارها الوطني المستقل. وفي كل خطابـاته، في أحاديثه ونقاشاته، في مجالسه الخاصة، كان لاينسى ان يؤكد على اهمية استقلال القرار الوطني الفلسطيني.

«كل هذه المعارك الطاحنة. كل هذه الهجمات باتجاه الداخل والخارج. كل هذه المؤامرات هدفها الأساسي تصفيتنا جسدياً... تصفية الثورة واقتلاعها من جذورها، فإذا لم يكن فسلبها قرارها الوطني المستقل. ان سلب القرار هو دخـول إلى التصفية من الشباك بدل الدخول من الباب».

لذلك اختلف ماجد كثيراً مع الأنظمة العربية. معظمها، إن لم يكن جميعها، ودائماً حول هذا الموقف او ذاك، ولم يكن له قبول بين الأنظمة وكانت له شعبية، واي شعبية بين الجماهير.

ولا شك في ان إيمان ماجد باستقلالية القرار الفلسطيني، ودفاعه الصلب عن هذا الإيمان قد جعل هامش ماجد الفلسطيني واسعاً... بحيث انه كان من الصعب على خصومه أن يتهموه بالخروج عن الدائرة التي تقع فيها المصالح الفلسطينية ابداً... كان، بالنظر والممارسة معاً، وكان يعتقد انه يسهم بدور فعّال في تقدّم البشرية وتخلصها من نير الاستعباد والظلم والقهر والاستعمار، من خلال نضاله لتحرير فلسطين. كان يعتقد ان النضال الفلسطيني يمسك بمفصل رئيسي من مفاصل السيطرة الامبريالية في العالم. وان كسر حلقات هذا المفصل وحسم الصراع لصالح الشعب الفلسطيني، سوف يسهم بدون شك في انهيار الامبريالية وانحسار ظلها وتراجعها بدون انتظام.

وماجد ابوشرار كان يؤمن بالأجيال القادمة، ولذا كان يحب الأطفال... يحبهم اكثر من اي شيء في هذا العالم. ما كان طفل يدخل عليه مكتبه حتى يقطع نقاشه ويتجه بكله نحو الطفل.

وفي درج مكتبه، كان ماجد... يحتفظ بالحلوى، كان يخشى ان يفاجئه طفل فلا يكون لديه ما يشيع في وجهه ابتسامته. لذا كانت حلوى الشوكولاته او البسكويت دائماً في ادراجه.

ماجد كان كثيراً وكبيراً... واحداً في كثير... وكبيراً إلى الحد الذي لا تحده الكلمات ولا ترقى إليه المعاني.

# الخبز المر

## غالب هلسا

عندما استرجع صورة الكثيرين من السياسيين العرب، يتأكد لي أن هنالك عداء أبدياً بينهم وبين الثقافة، وأن جهل غالبيتهم يتم اخفاؤه من خلال عمليات تجميل يقوم بها علماء الدعاية والاعلام.

أذكر، خلال عملي في وكالات الانباء، أنه عند مجيء السادات الى السلطة كنت دائماً أحصل على نصين للخطاب الذي يلقيه، واحد للخطبة الفعلية، وآخر قد حذفت منه أجزاء، وأضيفت اليه أجزاء. وفي إحدى المرات أذاع السادات سراً عسكرياً كانت له نتائج خطيرة. لقد أعلن أنه تم تجهيز منطقة القنال بصواريخ سام، وأن الطيران الاسرائيلي لن يستطيع النفاذ الى العمق المصري. كانت الخطبة قد ألقيت في مدينة طنطا، وأذيعت على الهواء مباشرة، ومع هذا لم تنقل الصحف، ولا وكالات الأنباء هذا السر العسكري.

وبعد ١٥ أيار (مايو)، وقد زالت الأجهزة التي كانت تخضعه لرقابتها، انطلق السادات في عربدة مذهلة. مثال ذلك، أنه شارك سراً في تأليف مسرحية لفرقة تحية كاريوكا، عنوانها: «يحيا الوفد»؛ وهي تدور حول نضال الشعب المصري ضد الروس، الذين نهبوا خيراته.

واستقبل النقاد هذه المسرحية بالنقد. وفي اجتماع للسادات مع الصحافيين بدا غاضباً، وانطلق يقول دون تمهيد:

«بريخت، بريخت.. أيه بريخت دا؟ هومافيش رئيس جمهورية كتب تمثيليات غير بريخت دا؟».

واندهش الصحافيون. ولم تزل دهشتهم إلّا حين تبين لهم أن السادات قد اعتقد أن برتولت بريخت هو فالتر أولبريخت رئيس جمهورية المانيا الديمقراطية آنذاك.

وهنالك حكايات، ليس هذا مجال نشرها. منها أنني حاولت أن أجري حديثاً مع سياسي عربي، جاء الى القاهرة، ضمن وفد بلاده الذي جاء ليقدم شكوى الى الجامعة

العربية. ومن خلال الحديث اكتشفت أن هذا السياسي يعتقد أن اسم «الجامعة العربية» هو أحد أسماء مصر. وعندما سألته عن لقاء الوفد مع الرئيس جمال عبد الناصر، قال:

«الرئيس جمال تكلم معنا بالانكليزية».

وهناك زعيم آخر التقيته في أوائل الستينات، وقد كنت أعمل في وكالة أنباء الصين الجديدة. وكانت الصين تغدق عليه المساعدات المالية والعسكرية. سألته عن رأيه في العلاقات مع الصين، فقال:

ـ العقل للعرب والصنعة للصين. وعندما يلتقيان فإن الله سوف ينصرهما.

ان وجود مثل هذه الزعامات ليس مصادفة، خاصة في منطقة شديدة الأهمية والحساسية كالمنطقة العربية. فلا يمكن للخطط الشريرة، الموضوعة لهذه المنطقة، أن تمرر دون وجود قيادات بعيدة عن أجواء الثقافة.

لذلك كان بروز قائد سياسي مثقف كماجد أبو شرار، يستدعي حسماً سريعاً من جانب أجهزة الاستخبارات الأميركية والاسرائيلية. وهذا ما حدث بالفعل.

وأهمية ماجد أبو شرار، كظاهرة، ترتكز على:
( أ ) بروزه في القلب المسلح للثورة العربية، وأعني به الثورة الفلسطينية.
(ب) كونه المركز الهام الذي تلتقي حوله وعبره القوى الديموقراطية الفلسطينية، واللبنانية والعربية.
( ج ) كونه ظاهرة انفتاح سياسي لا يحدها ضيق أفق قبلي، أو تقوقع حلقي.

وأنا واثق أن ظاهرة ماجد أبو شرار ستعاود الظهور لأن لقاء قوى الثورة الفلسطينية الديموقراطية واليسارية مع القوى الديموقراطية واليسارية العربية واقع موضوعي، لابد أن يجد من يمثله. وإن كان من الصعب تحديد الكيفية، أو الشخصية، التي ستقوم بهذا الدور.

سوف يكون حديثنا عن وجه من وجوه ابداع ماجد الثقافي وأعني به القصة القصيرة. اننا هنا أمام قائد سياسي، لم يخضع لعمليات التجميل والتزويق، التي يقدم الزعيم السياسي التقليدي من خلالها. اننا نراه هنا في مرحلة الشباب المبكر (بين ٢٣ و٢٧ سنة).

مجموعة «الخبز المر» الصادرة في عام ١٩٨٠ تضم اثنتي عشرة قصة، كتبت بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٤. وقد نشرت هذه القصص، أو معظمها كما يقول يحيى يخلف في مقدمته للمجموعة، في مجلة «الأفق الجديد» المقدسية: «والتي شكلت حاضنة ثقافية لكتابات الأدباء الشبان، من فلسطينيين وأردنيين..».

موضوعها الأساسي هو الموت. تعيش شخصيات هذه القصص في ظله، مشحونة به، واليه يكون منتهاها. ان القاء نظرة سريعة على هذه القصص يوضح هذه الحقيقة:

ففي قصة «صورة» يعيش الاسكافي، محمد اسماعيل، سراً لا يكشفه لأي كان. ومع

أنه جاوز الاربعين، إلاّ أنه ظل عازباً، غارقاً في وحدته. ونكتشف في النهاية أنه: «فقد زوجته وولديه في معركة يافا.. وكاد يجن.. وهرب مع من هرب، وبقي كالمعتوه شهوراً..».

وفي قصة «مكان البطل»، يبدو الموت قدراً لا يرد. فأمام عدو متفوق بالسلاح وبالعدد، تصبح المقاومة قبولاً بالموت. ولكن موت «جبر» الذي قاوم تقدم الدبابات الاسرائيلية، يظل حياً: «كان ابراهيم يستدعي دوماً سالم واخوته ليذكرهم بوالدهم جبر.. البطل الذي منح الحياة لزملائه نظير موته».

وكمال يحطم أطباق المطعم الذي كان يعمل صبياً فيه، ليعمل صبي نجار، في قصة «النجار الصغير». لقد كان أبوه نجاراً قبل أن يستشهد وهو يحارب اليهود. استشهاد أبيه، هو الذي يحدد فعله، ومسيرة حياته.

وفي قصة «أفاعي الماء» نلتقي بالشاب الذي يبحث عن سبب مقتل أخيه. لقد مات الأخ تحت التعذيب في أحد سجون الاستخبارات، ثم صدمته سيارة ــ بعد موته ــ لإخفاء آثار التعذيب.

وفي قصة «سلة الملوخية» تصبح كومة الملوخية دون وجود لحم تطبخ معه: «ممددة في وسط الغرفة، على الحصيرة البالية، وكأنها جثة فقير معدم، تنتظر صدقة البلدية لتجهيزها ودفنها...».

وموت هذه الجثة، ككل الموت في قصص المجموعة، يمارس حياة تزحف على الأحياء، محاولة إزهاق أرواحهم:

«وشعرت بالجثة الممددة على الحصيرة، تتمطى، ثم تنساب سابحة حتى تصل رقبتي المنحنية، فتمد أصابع معروقة، مرتعشة، فتطبق على رقبتي بقوة وإصرار، وأحسست باختناق مفاجىء...».

ان استعادة القصص السبع الباقية تؤكد هذه الموضوعة، أعني موضوعة الموت. ان الجديد، الذي تضيفه، هو تكوين هذا الموت، وتنويع أشكاله. إنه ذكرى الأب الذي مات، والذي ما تزال ذكراه حية، واحباط لمشروع زواج حبيبين، حيث تقتل الحبيبة بفعل القنابل الاسرائيلية المتساقطة، انه توق واشتياق للتخلص من مأزق التفاهة:

«ولكن خوراً لذيذاً يسري الآن في أوصالي.. انه يطرد الألم بجنته.. وألف وألف برعم ورد تنمو في جسدي المشتعل.. والهاوية تبتسم، والدنيا تظلم».

إنه هو الذي ينتظر الفدائي تحت الجسر..

فما هي معطيات هذا الموت؟ كيف تكون، وما هي العناصر التي شكلته؟

انه هذا الحصار الذي يحيط بالفلسطيني من كل جانب، فهو الجوع: يسأل أبو خميس في قصة «الخبز المر»: كم سنة يمكن أن يعيش المصدور؟ إنه مصدور بالسل، ولكن قدر الجوع يقوده الى الموت قسراً: «.. ما الذي سيفعله الطبيب؟ .. سيحولني الى مستشفى

السل، والمستشفى سيطعمني ويعالجني، لكنه لن يطعم زوجتي وبناتي.. أرجو أن تكون قد فهمت».

وظل «أبو خميس» يكافح الموت، حتى «سقطت كفه على صدره، وأسدلت الغطاء على وجهه الهارب من الحياة».

والفلسطيني محاصر بالمخابرات المحلية «والقتل في حوادث السيارات، في هذه المدينة، يعني أن القتيل أعيد قتله، بعد أن تم ذلك تحت نير التعذيب، لتدفن الجريمة وتضيع معالمها تحت عجلات سيارة مجهولة تمزق الجسد الميت».

وهو محاصر بإحساسه بتفاهته، الذي تولـد من كونه لادور له: «أنا تافه.. ثمانية وعشرون عاماً عشتها دون أن أحقق شيئاً».

والفلسطيني دون أن يقرر شيئاً، يقتلع من أرضه، وتسحقه مدافع الأعداء. (الشمس تذوب).

هذا الفلسطيني لا يمتلك سوى ذاكرة مشحونة بالموت، وسوى موته المؤكد: «كم سنة يمكن أن يعيش المصدور؟».

## الدلالة من خلال السياق

إن وضع هذه القصص في سياقها التاريخي، وفي سياق حياة زعيم سياسي بارز، يمنحها الدلالات العميقة، التي افتقدتها هذه القصص، بسبب كونها بدايات، لم تكتسب النضج والاكتمال. ولهذا سوف ينصرف حديثنا إلى كونها وثائق نفسية واجتماعية، قبل أن نتحدث عن امكانياتها الفنية المضمرة، والتي كانت تشير الى موهبة حقيقية لم تتح لها ظروف حياة القاص أن تبلغ مداها.

هذا الفلسطيني ــ في هذه المجموعة ــ المعبّا موتاً: ذاكرة وذكرى ومصيراً، وفي أحيان، توقاً، هل يعيش تلك اللحظة المخيفة، حيث حسب المصطلح الفرويدي أن غريزة الموت انتصرت فيه، وأصبح شخصية نيكروفيلية (أي عاشقة للموت) تسعد بانطفاء الحياة؟

الواقع، أن القراءة المتمعنة لهذه القصص تكشف عن اليأس. ولكنه يأس مثابر، يحاول جاهداً أن يقتلع الموت، فيفاجئه الموت عند المنحنى، من حيث لا يتوقع. ان دفع الوجود الفلسطيني إلى قلب مأزق العدم يحفل دلالته. انه رفض لكل عزاء فردي وخاص. أن الفلسطيني، وقد انحصرت خياراته في خيار وحيد: أن يختار الموت الذي يعجبه، قد وضع الأسس النفسية للعنف الثوري.

إن هذا الموت الذي يخنق الذاكرة، ويحدد الفعل، قد أوجد الخيار ونقيضه: اليأس والثورة. لن تتخلص الذاكرة الفلسطينية من أشباح الموتى إلاّ بالعنف.

وهذه القصص لاتكتفي بهذا التجريد (الحصار، اليأس، الثورة)، ولكنها تملأ هذا

التجريد بالدلالات الاجتماعية. أن اختيار النماذج والحالات، هنا، يجيب على سؤال مطروح سلفاً: أي فلسطيني نعني؟

انه بالقطع ليس البورجوازي الفلسطيني، فهو لا يجد له مكاناً في هذه القصص. إنه إنسان قد اختار خلاصه الخاص، انتمى الى البورجوازية أو البيروقراطية المجاورة وتجاوز مأزقه.

ان ما تعنى به هذه القصص هو الفلسطيني الفقير. وهو، حتى وان مارس ثورته الاجتماعية، فلا طبقات عليا يثور عليها ليستعيد حقوقه. انه مقتلع حتى من حلبة الصراع الاجتماعي.

وليس هذا وحده هو الارهاص الوحيد بذلك الطابع الفريد للثورة الفلسطينية: ثورة تبحث عن أرض، وعليها أن تقتحم أرضاً زرعها الأعداء بالجنود وبالسكان، وبمعنى آخر، انها ثورة اجتماعية، ولكن عنصرها الأساسي هو الفدائي.

إننا هنا نعيش إرهاصاً للفدائي عبر معطيات متعددة:

( أ ) ان معظم الشخصيات تسير نحو موتها مفتوحة العينين. هذا ما نجده عند «أبو خميس» الذي يختار موته حتى تعيش زوجته وبناته. وهذا ما فعله ذلك الأخ، الذي مات في أقبية مخابرات دولة، غير محددة الهوية. وهو ما فعله «جبر» حين اختار الموت أمام الدبابات اليهودية الزاحفة حتى ينجو زملاؤه. وهو ما فعله بطل قصة «وانهار الجدار».

(ب) الارهاص الآخر للفدائي، هو أن كل أساليب الفعل قد امتنعت أمام هذه الشخصيات، ولم يبق أمامها سوى الاستشهاد. حتى أقل القصص إيحاء بذلك تحمل هذه الدلالة. أعني بها قصة «سلة الملوخية». فحين تمددت كومة الملوخية كالجثة، لم تفعل ذلك بمنطق الاستعارة والتشبيه البلاغيين. بل كانت إيماء الى المصير ــ المأزق: اذا أكلنا اليوم، فسنعيش بلا طعام أربعة أيام قادمة «والجثة الممددة التي أطبقت بأصابعها المعروقة على رقبتي حتى انتزعت مني قوت أربعة أيام طويلة». أوليس شراء اللحمة، هنا، تجسيداً وإيماء الى فعل استشهادي؟

(جـ) ان مجانية هذا الموت تطالب بملء هذا الموت بمضمون الحياة. ففي قصة «وانهار الجدار» يقبل الراوي موته، بل يكاد يفرح به، لأنه تافه لم يحقق شيئاً هاماً في حياته. انه ميت قبل الموت. فكيف يُكسب حياته معنى؟ كيف يمكنه أن يفعل ذلك وسط ظروف الحصار، التي تحدثنا عنها منذ قليل؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تفرض علينا فرضاً: حتى يكون لحياة الفلسطيني معنى، حتى تمتلىء بالدلالة والانجاز، يجب أن يكون لموته معنى. ان هذه المعادلة المقلوبة هي القدر الفلسطيني. وبهذا يصبح الاستشهاد هو الوسيلة لملء حياة سابقة من الاذلال والتفاهة واللاجدوى.

( د ) كما ذكرنا، فان الأموات ــ الشهداء، أو الضحايا ــ الشهداء، يلقون ظلالهم بكثافة على الأحياء، في هذه المجموعة. انهم يرسمون، بشكل ما، طريق الأحياء. «محمد

اسماعيل» ثبت عند رؤية واحدة: استشهاد زوجته وولديه. «وكمال» ، النجار الصغير، قد تحددت حياته سلفاً: أن يصبح نجاراً. لذا يثور فجأة ويحطم الأطباق: «وغادر كمال المطعم.. ونظراته المنكسرة تحاول ألّا تكون كذلك، واتجه بجذل وأمل الى الدكان المقابل.. دكان ابي محمد النجار».

أي ليصبح نجاراً كأبيه الشهيد.

وأنا قد التقيت بهذه الظاهرة في مخيمات شاتيلا وصبره وبرج البراجنة. كان ذلك خلال حوارات أجريتها مع بعض أهالي هذه المخيمات، امتدت زمناً (في عام ١٩٨٠). وأعيد هنا ما ذكرته في «صورة شخصية لأم العبد»

«حديث الأم عن الشهيد يبدو، في الظاهر، متناقضاً. فهي تنكر أن الشهيد يموت، ولكنها، في الوقت ذاته، تتحدث عن موته. هذا ما لاحظته عند العديد من أمهات الشهداء اللواتي التقيتهن. لم أستطع أن أنفذ تماماً الى عمق هذا المعتقد الشعبي. كل ما استطعت فهمه أن للشهيد موتاً خاصاً، يتضمن حياة خاصة. وأن استشهاد الابن بالنسبة للأم، له حزنه الخاص، وفرحته الخاصة..».

وتحكي «أم العبد» عن زيارتها لمقابر الشهداء:

«يشهد الله، اني فتت، الدنيا غروب. القبور بلاقيهم خضر، خضر. وقفت أنا. قلت:

ــ أنتو أبناء فلسطين، ليش بتخوفوا بنت فلسطين! طيب، طيب، ما أنا بنت أكبر واحد فيكم، وأخت الكبير فيكو. يشهد الله القبور ساعتها تحركت. القبور بتتحرك لأن شهداءنا بدافعوا معنا، بحاربوا عدو فلسطين. تفكرش بالشهيد أنه ميت. لقيتهم بتحركوا وهمه بتحركوا لأن روح الشهيد بتحارب. البنت هاي كانت معاي. قلت لها:

ــ هيها (ها هي) القبور بتتحرك.

قال لي ابو صطيف:

ــ انتي مطوله؟

قلت:

ــ على مهلك. أنا بشوف القبور بتتحرك.

قال:

ــ لا حول ولا قوة الا بالله».

إن علينا أن نتذكر هنا، أن قصص ماجد قد كتبت قبل هذا الحديث بعشرين سنة تقريباً. ولكن الاثنين يقتربان من الحقيقة النفسية نفسها في الشخصية الفلسطينية: ان فعل الاستشهاد هـو مثال يطرحه الشهيد للاحتذاء.

لقد استطاع ماجد ــ وعلى حد علمي أنها المرة الأولى في الأدب الفلسطيني ــ أن يلمس عمق ذلك التكوين النفسي للشخصية الفلسطينية، وأن يكشف عن مكوّناتها: ذاكرة الموت، الشهيد الحي الميت، الموت الذي يرسم طريق الحياة. وهو بهذا قد طرح واقعاً اجتماعياً وتكويناً نفسياً جاهزاً للعنف الثوري.

لقد تخلت هذه القصص عن ذلك التفاؤل الساذج (الانتصار الذي يعقب المعاناة) وعن ذلك التبسيط الشديد للإنسان الفلسطيني. أعني بذلك، تحويل الفلسطيني الى مجرد تجريد للإنسان المضطهد، الذي يرفع سلاحه، وهو مبتسم، في وجع أعدائه. ان هذه القصص تلمس خصوصية الفلسطيني. أي انها تراه ضمن ظرفه التاريخي والاجتماعي.

وأحب، في هذا المجال، أن أكرر أن ما خرجت به من استنتاجات هو نتيجة قراءة نفسية واجتماعية لهذه القصص، ومن خلال وضعها في اطارها التاريخي. بمعنى آخر، ان هذه القصص تعاني من النواقص التي يعاني منها كل مبتدىء في ممارسة هذا الفن الشديد الصعوبة: القصة القصيرة. ولهذا، فإن النتائج التي توصلت اليها جاءت عبر إحالتها الى معطيات تقع خارجها.

ولكن هذه اللمسة العميقة للتكوين النفسي الفلسطيني تشير الى بداية فنان كبير بحق لم تتح له ظروف حياته أن يتحقق. يقول يحيى يخلف في مقدمته للمجموعة: ان ماجد «كان يقول دائماً:

أتمنى أن يتاح لي الوقت الكافي للعودة الى كتابة القصة.. لكتابة التجربة النضالية، التي أختزنتها طوال هذه السنوات الطويلة».
ولكنه لم يعد، ولن يعود أبداً.

## ملامح فنان لم يكتمل

القصة القصيرة فن شديد الصعوبة. رغم كثرة ما ينشر منها، فقلائل جداً، على المستوى العالمي، الذين استطاعوا أن يتميزوا فيها.

وبالنسبة للأديب العربي تصبح المسألة أشد صعوبة. حيث لا تقاليد راسخة لهذا الفن ــ ولا نماذج مميزة ــ إلّا في النادر ــ يحتذيها القاص ويتعلم منها. ولهذا فنحن لا نتوقع معجزة من قصاص ناشىء.

تلك هي مأساة ماجد في هذه المجموعة. فلقد أكد تميزه في هذا المجال، ثم فرضت عليه الظروف أن يتوقف. كما فرض عليه استشهاده نهاية مشروعه، في أن يعاود كتابة القصة القصيرة.

وعندما أتحدث عن تميز هذه المجموعة، فما أعنيه هو مجموعة من المؤشرات الواعدة. فهو قد استطاع أن ينفذ الى التكوين النفسي العميق للفلسطينين ــ ذلك التكوين الذي يرتد على الذات فيدمرها، أو يتحول الى فعل، فيجعل منه (أي الفلسطيني) فدائياً.

في هذا يفترق ماجد عن المفهوم المشوّه والشديد السذاجة للواقعية الاشتراكية، الذي كان سائداً في تلك المرحلة. اننا نكتشف بعض التشابه السطحي في هذه المجموعة مع ذلك المفهوم. ففي قصة «النجار الصغير» مثلاً، نشهد ثورة الصبي الناجحة على واقعه، وتحقق انتصاره من خلال تركه للمطعم الذي كان يعمل فيه، واتجاهه الى دكان النجار ليتعلم الصنعة.

وفي قصة «سلة الملوخية» تنبعث الحياة في الجثة (كومة الملوخية) عندما يقرر الراوي أن يضحي بالثلاثين قرشاً، وهي آخر ما يملك، ليحول الجثة الى نسغ للحياة. وفي قصة «الخبز المر» نجد «أبو خميس» يموت ببطء ولا يرى في نفسه إلّا وسيلة لحياة الآخرين.

ولكننا نلمس على الفور حدود هذا التمرد، وهذا الانتصار. أن اقتفاء أثر الأب، بالنسبة للنجار الصغير، ليس اتباعاً لنصر حققه الأب بكونه نجاراً، بل لاندراج الأب في سياق الاستشهاد ــ الموت، الذي يملأ حياة الأم ــ والذي تسرب منها الى الصبي. وشراء اللحمة لتحويل الملوخية الى نسغ للحياة يبشر بأربعة أيام من الجوع. كما أن موت «أبو خميس» لم يكن الوسيلة المثلى لإنقاذ زوجته وبناته، فها هو يموت، وتظل الزوجة والبنات في مواجهة حياة بلا معيل.

ففي حين كانت تقدم الواقعية الاشتراكية بمفهومها الساذج والمشوه بطلاً ينتصر، وينخرط بعد ذلك في سكونية وفي استرخاء سعادة كاذبة، نجد الانتصار هنا، يقودنا إلى الغوص أكثر في مواجهة الموت.

ومسألة أُخرى، تفترق فيها هذه المجموعة عن قصص الواقعية الاشتراكية، وعن «حكايات» البطل الفلسطيني المطلق. فباستثناء شخصيـة «جبر» في قصة «مكان البطل» لا نجد أبطالاً إيجابيين. ان أكثر الشخصيات ايجابية هو بطل قصة «وانهار الجدار». إنه، في أعماقه، يدرك ذلك الخيار الصعب المفروض على الفلسطيني: الخيار بين موتين: الموت التافه لإنسان لم يحقق شيئاً في حياته، والموت البطولي، الذي نلمس إرهاصاته في هذه المجموعة، دون أن يتحقق.

إذا كان الانسان يحقق ذاته في ظروف البشر الآخرين، عبر مجموعة من الانتصارات تتوالى وتتجمع، لتخلق الانتصار الاكبر، فالفلسطيني سيظل مهزوماً حتى لحظة نصره النهائي. لهذا فهو يظل وسيلة لهدف كبير، ولن يصبح غاية في ذاته إلّا عندما تنغرس جذوره في أرضه، أي عند عودته النهائية اليها.

وهذا يعني أنه لا يحمل ذاكرة معبأة بالموت وحسب، بل يحمل الاستشهاد في ذاته كمصير.

هذا هو المشروع الصعب، المعقد والمؤلم، الذي حاولت هذه المجموعة الوصول إليه.

وهذا مشروع فريد. عليه أن يتجاوز، أو يتفادى المشاريـع الجاهـزة: الواقعية الاشتراكية، الوجودية، القصص العربية التقليدية الخ.. ليحرث في أرض جديدة بكر. وهو مشروع يحتاج إلى مران طويل والى الاكتشاف المتواصل.

وقد اكتفى ماجد بالبداية. لم تتح له ظروف حياته أن يستمر ليمتلك التقنية، والنفاذ إلى الأعماق. لهذا نجد أن معظم هذه القصص هي مشاريع روايات، اختزلت، وتحولت الى قصص قصيرة.

ان هذه القصص لا تقوم بذاتها، ولكنها محالة دوماً الى خلفيات قد يعرفها بعض

القراء العرب، ولكنها تظل افتراضاً. وهذه الخلفيات ليست ضرورية لتوضيح الأحداث فقط، بل هي العمل الحقيقي للتكوين النفسي والاجتماعي للشخصيات القصصية. وهي جزء من الحدث، أيضاً. ان وضع الأم، في قصة «النجار الصغير»، في قلب الحدث واستحضارها ضروريان، فهي الذاكرة التي تربط الماضي (الأب ـــ الشهيد ـــ النجار) بالمستقبل ـــ أي مسعى الصبي لأن يصبح نجاراً.

لذلك، فعندما يكتفي الصبي باستعادة ما قالته الأم عن أبيه نظل في مجال الاخبار والانباء، بعيدين عن معايشة الحبل السري الذي يربط الابن بأبيه.

وتظل، أيضاً، قرارات رواية «وانهار الجدار» مجرد مزاعم، ان لم ننفذ الى عمق المأزق الذي يعيشه الفلسطيني.

وفي قصة «الشمس تذوب» يأتي الموت مفاجئاً، وخارج السياق. تسقط القنابل فجأة فتقتل «عريب» وتهشم ساق الراوي.

أي، أنه حين تحولت هذه القصص إلى مجموعة من الأخبار بحيث أصبحنا في مواجهة قدر غير مفهوم، لا قدر الفلسطيني المحدد بالذات.

رغم هذا، فإن هذه القصص قد قادتنا الى حافة الهوة، ولم تسر الخطوة التالية الى تجسيد مكونات النفس الفلسطينية. كان ذلك يحتاج إلى مران طويل، كما قلنا.

تميُّز هذه المجموعة ـــ رغم كونها بداية ـــ نتلمسه في تلك المحاولة الصعبة لاكتشاف لغة القصة. لغة تتميز في الخروج من التشبيه البلاغي الى الصورة، ومن اللغة التقريرية الى اللغة المفتوحة الموحية.

يصف الكاتب في قصة «تمزق» طفلاً يسير بجوار أمه في زحام «باب العامود» بالقدس: انه يهبط الدرجات المزدحمة و«الحياة كدأبها تسير هادئة، رتيبة، ناعمة، كما بدأت منذ الأزل... الوجوه صاعدة هابطة بهدوء ونشاط سوى ذلك الطفل الصغير الحلو، الذي يشد يد أمه لتشتري له كرة ملونة من البسطة التي تسد آخر الزقاق القصير لتدفعه الى الانحناء شرقاً.. إصراره الطفولي وعناده اللين الطري ذكّراه باسامة ـــ أخيه الصغير ـــ..».

صورة أُخرى في «النجار الصغير»:

«يبدو لي كلما أراه.. كدمية كبيرة رائعة، ملقاة باهمال في مطبخ.. شعر أشقر مبعثر.. وعينان زرقاوان تطفحان بنظرات مكسرة، وكفان ناحلان أسند بأحدهما جانب وجهه الشمعي.. وأمسك بالأخرى ملعقة كبيرة، يضرب بها ضربات رتيبة هينة على فخذه الصغير، وما عدا ذلك فثياب متسخة، يميزها سروال ضيق مرقوع فوق الركبة اليسرى. واصبع كحبة كستناء مقشورة يبرز من ثقب واسع في حذائه المهترىء. ثم قلب صغير يدق كيفما اتفق منذ عشر سنوات.. حول الدمية.. عدة مقالٍ يتدلى سواد معدنها مع بياض الحائط المغبش..».

وبالطبع فإننا لانستطيع ان نأتي بالمـزيد من الاستشهـادات، بسبب طول هذين الاستشهادين، وضيق الحيز.

ماذا نستشف من وراء هذين الاستشهادين؟

اننا نستشف أولاً، تلك المجاهدة في امتلاك اللغة والسيطرة عليها. ثانياً، نكتشف ان تلك المجاهدة كانت نتاج محاولة للاختراق والتجاوز. انها تخترق المصطلح البلاغي العربي المكتفي بذاته، بجرسه أو إيقاعه، أو براعته لتعبر عن صورة. وهي لا تكتفي بهذا، بل تتجاوزه الى نقل الصورة لنا، وعبرها الانفعال الذي يملأ روح الشخصية التي ترى وتشاهد. لقد هبط منذ قليل من الطائرة، وأزيز محركاتها «ومذاق القيء يفسد طعم لعابه..» لذلك يبدو العالم مجرد حركة ميكانيكية للصعود والهبوط. ان انشغاله بذكرى الأب المتوفي لايتيح مجالاً للتأمل. ولكن الحاجز يتحطم عند مشاهدة الطفل. «اصراره الطفولي وعناده اللين الطري» نفذ اليه. عندها «ود صادقاً أن ينحني ليحمله بين ذراعيه».

وفي الصورة الأخرى، نجد الصبي منفياً وسط المطبخ الواسع. ان ذلك النفي ينتقل الينا عبر الدمية المكسورة. الملقاة بإهمال في مكان مهجور.

ان علينا هنا أن نبحث عن الدلالات السايكولوجية لهذه اللغة بالنسبة للفنان. الفنان دائماً يبحث عن لغته الخاصة. وبالنسبة للفنان الحقيقي يحمل هذا البحث دلالة التجاوز.

ولكن ما الذي يتجاوزه؟

لقد سبق التعبير عن هذا الواقع عبر أشكال وصيغ. ولما كانت تجربة الفنان، في جانب منها، فريدة وخاصة به، فعليه أن يجد وسيلة للتعبير عن هذا الجديد. قد يقتصر التعبير على إعادة انتاج الأشكال والصيغ القديمة. عندها نعتبر الفنان فاشلاً، وخائناً لما هو فريد وخاص به. وعندما يبدع الفنان يكون قد نقل اللغة، والشكل الجمالي أيضاً من العام الى لغة خاصة به. يسبق هذا وعي بالجسد. أعني أن تستطيع الحواس أن ترى العالم طازجاً.

ألا يفعل الجميع ذلك؟

لا. معظمنا يرى العالم تكراراً لصيغ جاهزة، لايحتاج الى أسماء جديدة، ولا الى لغة جديدة. ان ميزة الفنان هي إحساسه بهذه الجدة، والحاجة في التعبير عنها وتوصيلها.

هذا ما نجده، كبدايات، في هذه المجموعة، وهو ما استحق صفة التميز.

## الطبقة العاملة الفلسطينية
## مناقشة لدراستي مصلح وجقّال

الباحثة روز مصلح، في مقالتها ذات الثلاثة أجزاء المنشورة في الأعداد: ١١٥، ١١٦، ١١٧ من شؤون فلسطينية، والدكتور مصطفى جقّال في مقاله: «الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية»،وفي كتابه: «الطبقة العاملة الفلسطينية، الحركة النقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، يطرحان مادة خصبة جداً للنقاش، وهي بالفعل من الدراسات القليلة الجادة التي تبحث في عنصر من أهم عناصر التحليل الطبقي الشامل لشعبنا، ألا وهو تشكّل الطبقة العاملة الفلسطينية وخصائصها...

وقد كان حرصي على المساهمة في مناقشة هذه الافكار، وكذلك الرد السريع عليها للسيد غطاس أبو عيطة، المنشور في العدد ١١٨ من شؤون فلسطينية، نابعاً من احساسي بأهمية هذه الافكار وأهمية التمعّن بها، للوصول الى أدق النتائج وأسلمها. وستكون هذه المساهمة عبارة عن مساهمة أولية سأتبعها بكتابة أكثر تفصيلاً، على ضوء هذه الملاحظات العامة.

تهدف هذه الملاحظات للاشارة الى خصائص الواقع المعقد داخل الوطن المحتل على الصعد الاجتماعية والاقتصادية، وما يؤدي اليه ذلك من تحولات داخل البنية الطبقية لشعبنا، ومن نتائج على الصعيد السياسي. فالتحليل الصحيح لطبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية هو وحده الكفيل بإيصال صاحبه الى نتائج صحيحة، سواء في مجال تحديد السياسات التكتيكية والاستراتيجية السليمة، أو في رسم خريطة التحالفات الصحيحة. ويمكننا أن نلحظ أن عدداً من الخلافات الهامة بين الفصائل الماركسية الفلسطينية، ناتج عن التمايزات في تحليل أوضاع الطبقات وأوزانها ومواقعها، وفي مقدمتها الطبقة العاملة: حجمها، وزنها، وأساليب النضال بين صفوفها.

### حول أسلوب النظر للموضوع

ان أبرز مشكلة في معظم المعالجات التي تتطرق الى موضوعنا هذا، من الناحية المنهجية العامة هي عدم الاستناد الى فهم عميق لكل من:

( أ ) الوضع الاقتصادي الاجتماعي لشعبنا تحت الاحتلال.

(ب) تأثير طبيعة الدولة الصهيونية وخصوصيات احتلالها الاستيطاني على هذا الوضع.

(ج) آثار التخلف على الصعيد العالمي وخصوصياته النوعية في واقعنا الخاص.

وتظهر نتيجة افتقاد هذا الفهم الشمولي، عندما يتم التعامل مع الطبقة العاملة من منظور أحادي،

كأرقام وجداول يتم تحليلها بعيداً عن كل ما حولها، أو لنقل بالتركيز على عامل واحد على حساب العوامل الأخرى ألا وهو عددها مثلاً. وعلى سبيل المثال، تصل الباحثة روز مصلح الى نتيجة مؤدّاها المبالغة الشديدة في تأثير هذه الطبقة على الاقتصاد الاسرائيلي، مستندة بذلك الى الأرقام الصمّاء في الجداول، والى أقوال بعض القادة الاسرائيليين. فهي تعتبر أن العمل العربي «يتمركز في القطاعات الانتاجية الرئيسية» (**شؤون فلسطينية**، العدد ١١٧، ص ١٣٠). وان غياب العمال العرب، في بعضْ الأيام، أدّى الى «شل فروع اقتصادية بكاملها» (المصدر نفسه).

تقول هذا، مع أنها لو تمعنت قليلاً في طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي، وفي ما يستند اليه، لأدركت غرابة ما تقول (حتى لو أثبتت كلامها بأقوال بعض القادة الصهاينة لأنهم يقولونه لأهداف سياسية معينة، وليس من باب الأمانة والصدق) ولأمكن تحديد الوزن الحقيقي للعمال العرب، حتى لا يفهم من حديثي أنني أقصد تغييب تأثيرهم بالكامل.

انهم أولاً: يشكلون ٥ ٪ من مجموع القوة العاملة الاسرائيلية؛ ثانياً: نحن نعرف أن عدداً هاماً من الأعمال التي تعتبر القطاعات الرئيسية للانتاج الاسرائيلي الكبير، محظورة على العمال العرب بالكامل كالصناعة الحربية، أما الأعمال التي يتركز فيها العمال العرب، فهي مجالات العمل الأسود. وحتى نرى ذلك بالأرقام (اذا اعتبرنا أن الصناعة وحدها خارج نطاق العمل المتخلف، ومع الادراك أن عمل عمالنا، حتى في الصناعة، ينحصر في الوظائف الدنيا منها) نجد أن ٨٠ ٪ من العمال العرب هم أسيرو الأعمال المتخلفة.

وأخيراً، فإن على المدقق في هذا الموضوع أن ينتبه أيضاً الى أن الاقتصاد الاسرائيلي نفسه لا يعتمد على الانتاج المحلي الاّ بنسبة محدودة، فالمساعدات الخارجية تغطي جزءاً هاماً من عجز الاقتصاد العام. وعلى سبيل المثال، في العام ١٩٦٨ تمت تغطية العجز البالغ ٧½ بليون دولار من الخارج: ٧٠ ٪ منها تمت بواسطة تحويلات رأسمالية صافية من جانب واحد، وبدون أي شرط (حاييم حانجبي، موشي ماكوفر، وآكيفا أور، **الطبيعة الطبقية للمجتمع الاسرائيلي**، بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٩، ص ١٦).

وهكذا ارتكزت مصلح على وجود ٣٢ ألف عامل من غزة و٣٦,٨ ألف من الضفة الغربية، وأهملت ما عداه من عوامل، أي انها أهملت ما تعنيه هذه الأرقام بدقة، بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي.

## حول وضع الطبقة العاملة في الداخل

يهمل معظم الباحثين، لدى معالجتهم لهذا الموضوع، أثر تخلف الاقتصاد الأردني الذي كان سائداً في الضفة الغربية، وتخلف اقتصاديات قطاع غزة التي كانت تحت الاشراف المصري، على التزايد الكبير الذي طرأ على حجم الطبقة العاملة الفلسطينية بعد العام ١٩٦٧.

إذ أن ضعف سوق العمل، قبل العام ١٩٦٧، قد أدى، بشكل موضوعي، الى وجود نسبة غير بسيطة من العاطلين عن العمل، كما أدت النتائج المترتبة على طبيعة السوق المتخلف الى وجود نسبة أكبر من البطالة المقنعة وخاصة في الريف، مما جعل الانفتاح على سوق أكثر تقدماً (سوق العمل الاسرائيلي المتلهف للأيدي العاملة العربية الرخيصة)، يؤدي تلقائياً الى خلق حالة جديدة يكون أول ثمارها انخفاض نسبة البطالة والبطالة المقنعة الى أدنى مستوى، وانتقال الجميع الى صفوف العمل المأجور. وقد انضمت الى هؤلاء عناصر الفئات الأخرى المتضررة من سياسة الاحتلال الاستيطانية أو الاقتصادية: مصادرة الأراضي من ناحية، والغلاء الفاحش في وسائل الحياة وفي وسائل الانتاج الزراعي من ناحية أُخرى، مما دفع بأعداد متزايدة الى صفوف العمل المأجور.

يفسر هذا الفهم، التزايد الكبير في حجم الطبقة العاملة، والذي لا يتناسب أبداً مع مستوى النمو

الاعتيادي، الناتج عن الانتقال الطبيعي لأفراد ومجموعات من فئات اجتماعية مختلفة الى صفوف العمل المأجور.

لقد حقق الاحتلال هدفين مترابطين، من خلال هذه الزيادة التي شجّعها كثيراً في البداية، وهما:

**أولاً**: تحقيق أقصى ربح لأرباب العمل الاسرائيلي. ففي الوقت الذي لاحقوق قانونية للعمال العرب (الا بشكل محدود جداً)، عليهم أن يمارسوا أسوأ أنواع العمل، والتي يأنف اليهود، وبالذات الغربيون منهم، من ممارستها. وللتدليل على مستوى الربح الذي يجنيه أرباب العمل الاسرائيليون أكتفي بإيراد هذه النسبة: نسبة دخل العرب العاملين في اسرائيل ٢٪ من نسبة دخل كل العاملين في اسرائيل، في الوقت الذي يمثلون ٥ بالمئة من عددهم. (عادل سمارة، **اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع**، دار مفتاح، بلا تاريخ، ص ١٤٨).

**ثانياً**: هدف أمني مرتبط بمحاولة امتصاص نقمة العرب عن طريق تشغيلهم، وعدم ترك أي منهم فريسة الجوع، على الأقل في الفترة الأولى للاحتلال. وعلى الرغم من تدني مداخيل العرب، إلاّ أنها تشكل ٢٥ ــ ٣٠٪ من الناتج الوطني الاجمالي للمناطق المحتلة (**المصدر نفسه**). كذلك فإن تشغيل العرب يسهم، برأي الاحتلال، في خلق حالة تعايش معه.

وفي هذا المجال، لايسعنا الاكتفاء بأحد العاملين، أو التركيز عليه على حساب الآخر، لأن لكليهما أهمية خاصة في تحقيق المعادلة المزدوجة... كما أنه لايسعنا الاستناد إلى هدفي الاحتلال للوصول الى نتيجة مؤداها اعتبار أن مايجري هو لمصلحة الاحتلال من جانب واحد، ومن ثم إهمال النتائج الموضوعية التي جرت في الواقع، والتي هي عبارة عن ازدياد عدد أفراد الطبقة العاملة، الذي شمل انتقال أجزاء لايستهان بها من الطبقات الأخرى (فلاحين وأرباب عمل...) إلى صفوف العمل المأجور، وهي حقيقة التقى عندها كل من مصلح وجفّال. إلاّ أنهما اختلفا في النتائج المترتبة على هذه العملية. ففي الوقت الذي اعتبر جفّال أن النتيجة المنطقية الوحيدة لما يجري هو ازدياد حجم ووزن الطبقة العاملة وتحسن مزاياها وتحول أجزاء منها الى بروليتاريا.. تضع مصلح اشتراطات على هذه العملية، تكاد تصل بها الى اعتبار وجود الطبقة العاملة، كطبقة، مرهوناً بنمو اقتصاد المناطق المحتلة وجذب هذه الطبقة له.

ومع أنني أقرب أكثر إلى رأي الدكتور جفال، إلاّ أنني أضع بعض المحاذير والحدود على كلامه. فمن الصحيح القول: إن الطبقة العاملة تكبر، ووزنها يتزايد في النضال، ولكن إلى أي حد تم كل ذلك الى الآن، وهل سيسير بشكل حتمي وبالمستوى والمعدلات نفسها كما هو الحال في الدول الرأسمالية. أم أن ما جرى هو حتى الآن، وضع القدم على أول الطريق، في خطوة واثقة، ثقتنا بجذرية هذه الطبقة وبارتباط مصالحها بأعمق مصالح الشعب. إلاّ أن هذه الخطوة لايمكن أن تختصر نهاية الطريق، فالعوائق كبيرة وتناقضات الاحتلال ومن قبله تناقضات الاقتصاد الاسرائيلي نفسه أكبر...

عندما تحدث لينين عن تطور الرأسمالية في روسيا، أكد أن الانتقال إلى صفوف العمل المأجور بحد ذاته خطوة تقدمية، مهما صاحبه من اختلالات على صعيد البنية الاجتماعية. وفي معرض رده على الشعوبيين نراه ينظر الى عملية «بلترة الفلاحين» على أنها عملية تقدمية، مع ذلك فقد ركز في الوقت نفسه على مناقشة التناقضات الاجتماعية الاقتصادية الشاملة التي تختزنها الرأسمالية، والتي ستؤدي بالضرورة الى الكثير من التفاوت في المسيرة.

وفي واقعنا يبدو الموضوع أكثر تعقيداً، فليس هناك رأسمالية فلسطينية عادية تُبنى وتنشأ في مواجهتها الطبقة العاملة، بل أن الموضوع أكثر تشابكاً بكثير، مما يجعله بحاجة أكبر للتعمق في فهم خصوصياته، ولطبيعة التشكل الجاري صنعه على أرضية الادراك العميق بأن زيادة العمل المأجور هي خطوة تقدمية، على الرغم من كل الشوائب المحيطة بهذه العملية.

وقبل أن أناقش كيف فهمت مصلح، ومن ثم جفال وأبو عيطة، هذه العملية، سأناقش رأياً كان الأوسع انتشاراً في بداية الاحتلال، وهو أن نتائج هذه الخطوة «التقدمية» هي غير تقدمية، بل أنها تؤدي إلى تحطيم بنية المجتمع القديم. فالبعض يعتبر أن الانتقال الواسع للفلاحين للعمل في السوق الاسرائيلية سيؤدي الى تدمير القرية، كوحدة انتاج أساسية في المناطق المحتلة، ومن ثم بداية تفكك العلاقات القديمة تحت وطأة البحث عن فرص العمل لكل فرد، رجل أو امرأة، وانحلال العلاقات العامة في القرية بأسسها التعاونية في العمل الزراعي، والمشاركة في الانشطة الروحية للقرية، وما يظل بالمقابل هو الترابط الحامولي وحده والذي لا يجسّد الا التخلف...

ويعتبر الاستكمال المنطقي لهذا الرأي، اعتبار ضعف دور الأرض كمعيل للفلاح، يضعف دوره في مواجهة مصادرتها أو استيطانها، وذلك بعد أن يكون قد أهمل العمل فيها مدة من الزمن.

لقد كان لهذا المنطق ما يبرره في بداية الاحتلال، عندما وجدت دعوات وطنية صادقة تهدف إلى منع التعايش مع المحتلين بأي ثمن. أما الآن وبعد هذه السنوات، فلم يعد ممكناً اعتبار أساس مشكلة من هذا النوع عائداً لانتقال العامل العربي للعمل في السوق الاسرائيلية، بل إنها بالفعل أبعد من ذلك بكثير.

وتتلخص الأسباب العميقة لترك العمل في الارض بالتالي:

( أ ) البطالة والبطالة المقنعة اللتان أشرنا إليهما في البداية.

(ب) انتقال أمراض الاقتصاد والمجتمع الرأسمالي الاسرائيلي إلى المناطق المحتلة، أي إلى مجتمع متخلف، الأمر الذي يجعلها تؤثر تأثيراً شديداً؛ بحيث تظهر التشوهات بشكل كبير، كالتضخم مثلاً، وما يترتب عليه من نتائج وتشوهات اجتماعية هائلة. ولنا أن ننظر إلى نتائج موجة الغلاء الفاحش في كل شيء، وبالذات في وسائل الانتاج «أدوات الزراعة، الحرث... إلخ» مما يحول دون قدرة الفلاح على اقتنائها...

(جـ) تحكم الأردن من جهة، واسرائيل من الجهة الاخرى، في القدرة على تصدير المنتوجات الزراعية مما يجعل الفلاح غير أمين على نتائج جهده المكلف جداً.

( د ) يبقى الفلاح دوماً خائفاً من فقدان أرضه عن طريق المصادرة أو الاستيطان، مما يدفعه للبحث مبكراً عن وسائل عيش أخرى...

وهكذا لايجوز الخلط بين هذه العوامل الرئيسية وعامل تحوّل الفلاحين الى عمال بأجر، الذي هو بحد ذاته نتيجة لكل العوامل السابقة.

وإذا عدنا إلى كيفية فهم كل من مصلح وجفال وأبي عيطة لعملية التحول هذه، فإننا نرى أن روز مصلح ترى أن مجرد تشكيل طبقة عاملة فلسطينية مرهون بتطوير اقتصاد المناطق المحتلة، فهي تقول: «كما أن السعي المتواصل للبحث عن فرص عمل مناسبة خارج اقتصاد المناطق المحتلة نفسها، أدى إلى عدم ثبات واستقرار في القوة العاملة في هذه المناطق، وزاد من امكانية اعتمادها على الأطفال والنساء، مما يعيق امكانية تشكيل طبقة عاملة فلسطينية. والواضح أن تحقيق ذلك مرهون بتطوير اقتصاد المناطق المحتلة نفسها، وقدرته على الحفاظ على القوة العاملة التي يستخدمها...» (**شؤون فلسطينية**، العدد ١١٧، ص ١٣٠). أي انها باختصار تريد تطوراً طبقياً نموذجياً: رأسمالية فلسطينية على أرض فلسطينية تتكون بمقابلها طبقة عاملة فلسطينية، وإذا اختل أحد هذه الشروط بطلت العملية من أصلها، مهملة بذلك أن عدداً من الدول المتخلفة والمستعمرات بشكل خاص قد شهدت نمو طبقة عاملة في مصانع ومشاريع لأطراف غير محلية...

وتطرح مصلح هذا الفهم، في الوقت الذي تتحدث فيه هي نفسها، وقبل هذا المقتطف بصفحتين، عن توجه واضح للعمال نحو الثبات، وأن ١٦,٤٢٢ عاملاً قد عملوا لمدة تزيد على ثلاث سنوات عند رب العمل الأخير، منهم ٧٩٨٧ عملوا لمدة تزيد على ست سنوات في إسرائيل...

وتشير مصلح إلى فكرتها بشكل أكثر وضوحاً، عندما تتحدث عن البروليتاريا كجزء متقدم من الطبقة العاملة، حيث تقول: «ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة ولكن هذا مؤشر...» (المصدر نفسه، العدد ١١٦، ص ٩٢). وبما معناه، أنه بدون تطوير اقتصاد الضفة والقطاع ومهما عمل من عاملين في الصناعة، ولاية مدة كانت، كل هذا يبقى مؤشراً بانتظار استكماله ببناء صناعات داخل الضفة والقطاع...

ثم ان مصلح تتحدث عن شروط هامة بالفعل، وهي أهمية وجود دورة كاملة للإنتاج قطباها الرأسمالية والطبقة العاملة، بالإضافة إلى أهمية عمل البروليتاريا في دائرة إنتاجية بالقرب من سكنها... هذان الشرطـان اللذان انطبقا بالفعل على النماذج التقليدية لبناء الرأسمالية، عندما لم تكن نظاماً عالمياً كما هي الآن. أما في عصر الاستقطاب العالمي عصر الامبريالية الذي نعيش، فهما لا يحولان دون وجودها كطبقة محددة المصالح وحتى تحولها إلى بروليتاريا، ولكن المهم تحديد أشكال هذه العملية وتناقضاتها الداخلية.

أما الدكتور جفّال، وعلى الرغم من أنه يرى بعض الخصوصيات والتعقيدات المحيطة بتشكل الطبقة العاملة الفلسطينية، إلّا أنه يكاد يقع، في معظم جوانب دراسته، أسير النظرة التبسيطية للمسألة، التي تعتبر أن بناء شبه اعتيادي للطبقة العاملة هو الذي يتم في بلادنا. فهو، مع أنه يضع بعض المقدمات الهامة، إلّا أن التعجل والقراءة الأحادية الجانب للجداول، اللتين تعتمدان نظرة أقرب للأكاديمية منها للسياسة، أوصلتاه إلى نتائج تستبق التطور الحقيقي الجاري في الواقع. فبدلاً من اعتبار ما التقطه من أفكار هامة مؤشرات على الوضع القادم، الذي يجب أن نهيىء له أنفسنا كثورة، على الصعد الجماهيرية والتنظيمية في الداخل، بدلاً من ذلك، اعتبر أن الوضع العمالي قد بلغ درجة عالية من التقدم، مقللاً كثيراً من مشاكله.

إن الدكتور جفال، في مقالته المشار إليها كما في كتابه، يكاد يحصر اهتمامه بإثبات تزايد عدد الطبقة العاملة، ومن ثم تزايد عددها في الصناعة، ليثبت تحسن مزاياها وتحول جزء هام منها إلى بروليتاريا. ومن أجل سهولة إثبات ذلك، يضم قطاع البناء إلى قطاع الصناعة ليصل إلى نتيجة أن نسبة ٤٠٪ تقريباً من عمالنا أصبحت بروليتاريا صناعية... بدلاً من معالجة الحركة القائمة والبطيئة (ولكن المتسارعة) للطبقات، الحركة ذات الاتجاهين والتي تعبر عن تناقض ما داخلها لابد من فهمه للخلوص إلى نتائج صحيحة.

يقول البروفسور سانتش: «إن معضلة التكوين الطبقي، ومعضلة طابع الطبقات القائمة أو المنبثقة، هي واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في الأدب المعني بالبلدان المتخلفة... ان انقسام الآراء في هذا الصدد ليس مجرد تعبيرات بسيطة عن الخلافات المعتادة التي تنشأ عن تباين طرق تعريف الطبقات... بل انقسام ينبع من حقيقة موضوعية تتمثل في أن الاصطفاف الاجتماعي يتحرك، عمودياً وافقياً، تحت تأثير عمليات مختلفة الأصل، تتقاطع وتتشابك الواحدة مع الاخرى» (تومـاس سانتش، **الاقتصاد السياسي للتخلف**، الجزء الثاني، ص ٢٧٨).

إذا كان هذا هو واقع البلدان المتخلفة عموماً، فما بالنا بالواقع الفلسطيني الذي يتميز بتعقيد نادر، يحتاج إلى معالجة تدقق في كل الخصوصيات التي تبدأ بالتشتت وتباين التركيب الطبقي في كل موقع، أو تنتهي بطبيعة الاحتلال الاستيطاني، وكيف ينعكس كل ذلك على التركيب الطبقي لشعبنا في الداخل؟

إن موضوعنا ينطوي على قدر من الخصوصية والتفرد تجعلانه بحاجة إلى دراسة حركة الصراع السائرة بسرعة كبيرة، ومن ثم حركة الطبقات التي تنتقل من مواقعها بسرعة مشابهـة نسبياً، وذلك بالاستناد الى الادراك الواعي للترابط بين العمليتين.

إن التداخل الكبير القائم بين الطبقات وبين الفئات الاجتماعية المختلفة لما يميز المجتمعات المتخلفة عموماً، ومجتمعنا بشكل خاص، لدرجة تكاد تغيب معها الفوارق في بعض الأحيان، أو إنها تتقارب من حيث المصالح والمواقع النضالية إلى درجة يتضاءل معها الصراع فيما بينها. كل هذا قائم لدينا ويجب فهمه

بدقة، بحيث لا نعتبر أنه لا بد من وجود فوارق بالمعنى الكلاسيكي بين الطبقات، وبالمقابل لا يجوز اعتبار أن الفروق قد تلاشت بين الطبقات، كما يحاول أن يصور البعض.

وعند النظر إلى أوضاع الفئات المسحوقة، يمكننا إدراك القصد مباشرة: هنالك تداخل كبير بين صفوفها، الطبقة العاملة التي نمت نمواً كبيراً بعد العام ١٩٦٧، نمت في الواقع على حساب الفلاحين الصغار، ولكنها أيضاً لم تنفصل عنهم بالكامل كما يحدث عادة، بل إن العمال الجدد لم ينفصلوا بمعظمهم عن الريف.

في العادة، تلعب المدينة دوراً هاماً جداً في تكوين الطبقة العاملة وبلورتها، وتحسين مزاياها. وتطور الصناعة في المدينة هو الذي يلعب الدور الاكبر في هذه العملية. فمن المعروف أن أهم ما يمنح الطبقة العاملة وعيها الطبقي هو الإحساس الجماعي الذي ينبثق ويتصور في المؤسسات الصناعية، الاحساس بأن عناصرها ينتمون إلى/ ويعتمدون على بعضهم البعض، وأنهم مستقلون وتابعون للرأسماليين أنفسهم. وليس من قبيل الصدفة أنه حتى عمال المؤسسات الصغيرة (بالرغم من تدني مداخيلهم) يميلون أكثر للنوازع الفردية والبرجوازية الصغيرة.

فأين عمالنا من هذا الفهم؟

( أ ) لم يهاجر عمالنا إلى المدينة، بل نسبة الذاهبين للعمل في إسرائيل والعائدين يومياً إلى الريف تبلغ ٧٧,٤ ٪ من مجموع الذاهبين للعمل في إسرائيل.

(ب) يعمل معظم العمال العرب في المؤسسات الصغيرة، ويمارسون الأعمال الدنيا في سلم الوظائف الاسرائيلي.

(ج) العـاملون منهم في الصناعـة الكبرى (وهم أقليـة) يعملون وسط مجمـوعـات من العمـال الاسرائيليين المعبئين ضدهم عنصرياً وقومياً. وهذا عامل قلّما تم الالتفات إليه، على الرغم من أهميته.

( د ) يعمل الجزء الاكبر من العمال (وبالذات إذا أخذنا بعين الاعتبار الاعداد غير المسجلة رسمياً في مكاتب العمل) على أساس الاجر اليومي، لانه يوفر لهم دخلاً يومياً أعلى، في الوقت الذي لا تهمهم فيه ضمانات التأمين الصحي، الشيخوخة، أو غيره، لانهم لا ينالونها في كل الاحوال، وهذا الامر يجنده أيضاً أرباب العمل لانه يعفيهم من أية مسؤولية وأن صغرت.

كل هذه الصفات لعمالنا، وعلى رأسها غياب التنظيم النقابي حتى الآن، ترسخ النوازع البرجوازية الصغيرة الفردية أساساً.

ان علينا أن نعتبر أن الظرف الحالي يمكن أن يشكل الارض الموضوعية لاكتساب طبقتنا العاملة مزاياها الثورية، ولكن هذه العملية مليئة بالتناقضات وتحتاج إلى فترة زمنية غير مقيدة. ومن ناحيتنا لا بد أن نضع مسألة التنظيم النقابي كأول وأبرز المهمات التي يجب النضال من أجلها.

أما أبو عيطة، فهو يريد أن يقلل بشدة من مستوى تشكل الطبقة العاملة لينفي أية مسؤولية على القوى السياسية التي لم تنتزع المبادرة لتنظيمها نقابياً وسياسياً، مستنداً إلى خصائص عمالنا الذين لم يقوموا، حسب رأيه، «بمعارك مطلبية ملموسة» مهملاً كل النضالات السياسية التي قاموا بها، والتي تعتبر بحق جوهر النضال الطبقي في مثل حالتنا.

وهكذا، فبدلاً من أن يفعل أبو عيطة، كما فعل جفال ومصلح، وبدلاً من أن يضع مسألة التنظيم النقابي في مقدمة سلم الاولويات، نراه يسوق كلاماً إنشائياً لحل المشكلة العالقة، حيث يقول في البند رقم «٤» من كتابه: أن من الجيد أن ٣٠ ألف عامل قد أنتسبوا إلى اتحاد نقابات العمال، ويتحدث عن أن باقي أفراد الطبقة ستنخرط في النقابات بسبب تحسن مزاياها الداخلية، ونظراً لسيرها التدريجي نحو الاستقرار والثبات...

وبكلامه الحماسي عن نضالات الطبقة العاملة، وانخراطها الحتمي في المستقبل غير المحدد وبالأساليب غير المحددة، يريد أبو عيطة أن يغيب الحقيقة التي لابد من معرفتها، لمعرفة كيفية تخطيها. ألا وهي غياب التنظيم النقابي لكل العاملين في إسرائيل، ولعمال قطاع غزة، ولعمال القدس بعد أن تم حل ١٧ نقابة كانت قائمة، وأخيراً فإن معظم قرى الضفة الغربية الصغيرة تفتقد إلى النقابات.

وحتى ندرك مسؤولية القوى السياسية عن ذلك، من المفيد أن نذكر أنه في العام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ اتخذت نقابات العمال قراراً بعدم قبول أي عامل يعمل في إسرائيل في عضويتها (عادل سمارة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠). بحجة عدم التمكن من الدفاع عنه.

ومن المفيد الانتباه إلى أن القوة السياسية المهيمنة على النقابات هي التي فرضت هذا القرار، رغم معارضة كل الأطراف الأخرى.

وأخيراً، أعود للتأكيد أن طبقة عاملة عريضة آخذة بالتشكل داخل الوطن المحتل، حاولت «إسرائيل»، من خلال استخدامها في سوق العمل الاسرائيلي، أن تستفيد منها على الصعيدين الأمني السياسي والاقتصادي، إلّا أنها كطبقة لابد أن تتماسك في المدى التاريخي، وفي مجرى النضال الفلسطيني المتصاعد، ولا بد أن تصبح القوة الأبرز والأكثر جذرية في مواجهة الاحتلال.

**أسعد عبد الهادي**

# تقارير

## رسالة تونس:

## ١ ـ خطة تحرك عربية حول المسجد الأقصى

كان مجلس جامعة الدول العربية، في دور انعقاده العادي السادس والسبعين، قد أصدر قراره، رقم ٤٠٦٧، بتاريخ ١٩٨١/٩/٩. وقد تضمنت الفقرة الثالثة من هذا القرار تكليف الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية بوضع خطة التحرك، على الصعيد الدولي، لمجابهة التهديدات التي يتعرض لها المسجد الأقصى.

وتنفيذاً لذلك، عقدت اللجنة المذكورة اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة للجامعة في تونس في الفترة الممتدة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. واستعرضت اللجنة، في بداية عملها، أوراق العمل المقدمة، واقتراحات الوفود. وبعد المناقشة المستفيضة واستعراض المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها المسجد الأقصى، والتي كان آخرها الحفريات الجديدة التي توقفت مرحلياً بعد تصدي الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة لها، توصلت اللجنة إلى وضع الخطة التالية لعرضها على مؤتمر القمة العربي:

**أولاً**: تقوم الدول العربية باجراء اتصالات سريعة ومكثفة مع الدول التي لها علاقات خاصة بالكيان الصهيوني لتمارس ضغطها عليه لوقف اعتداءاته على المسجد الأقصى والأماكن المقدسة في مدينة القدس، ووقف جميع الأعمال التي تقوم بها سلطات الاحتلال بهدف تهويد المدينة المقدسة وتغيير طابعها الحضاري وتفريغها من سكانها العرب.

**ثانياً**: القيام بتحرك عربي سريع، على مستوى الوزراء، لدى الدول التي رفضت إدانة اسرائيل في المنظمات الدولية، وبخاصة في منظمة اليونسكو، بسبب ممارساتها العدوانية ضد المسجد الأقصى والأماكن المقدسة، وتنبيهها إلى المخاطر التي ستترتب على الاستمرار في تجاهل الحقوق العربية، وإطلاعها على مضاعفات هذه السياسة، وما سوف تجره من أضرار على مستقبل المنطقة، وعلى علاقات هذه الدول مع الدول العربية؛ مما يعرض مصالحها في المنطقة إلى عواقب خطيرة.

**ثالثاً**: متابعة الاتصال بقداسة البابا، ومجلس الكنائس العالمي لاطلاعهم على ما تقوم به (اسرائيل) من تهديد مستمر للأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية في مدينة القدس.

**رابعاً**: في إطار التنسيق والتعاون بين منظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية، تقوم الدول العربية والاسلامية بتنسيق جهودها في الأمم المتحدة لإثارة موضوع الاعتداءات الاسرائيلية على الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية في مدينة القدس. والطلب إلى مجلس الأمن النظر في:

( أ ) فرض عقوبات على اسرائيل تنفيذاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بسبب استمرارها في تحدي إرادة المجتمع الدولي.

(ب) تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق عن الانتهاكات الاسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة الأخرى في مدينة القدس، على أن يسبق ذلك حملة من الاتصالات مع الدول الاسلامية والمجموعات الاقليمية، والدول المؤيدة للحقوق العربية لدعم هذا الطلب.

**خامساً**: دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى التنسيق مع لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي في مجال التحرك على الصعيد الدولي لحماية المسجد الأقصى المبارك والمدينة المقدسة من الأخطار التي تهددهما.

**سادساً**: أن تقوم الدول العربية بدعم الطلب الأردني لدى منظمة اليونسكو من أجل تسجيل المدينة المقدسة على لائحة التراث العالمي الحضاري المهدد بالخطر.

**سابعاً**: دعوة الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لاعطاء الأولوية في مجال التحرك الاعلامي، لما يتعرض له المسجد الأقصى ومدينة القدس من أخطار بسبب الممارسات الاسرائيلية.

## ٢ ــ ... وخطة تحرك ضد
## قناة «البحرين» الاسرائيلية

حظي المشروع الاسرائيلي لربط البحر المتوسط بالبحر الميت باهتمام بالغ من جامعة الدول العربية، وذلك منذ أن قررت اسرائيل الشروع في تنفيذ المشروع. فقد أعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الادارة العامة لشؤون فلسطين) تقريراً شاملاً حول المشروع وعرضته على مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول المضيفة في دورته السادسة والعشرين، المنعقدة في تونس في الفترة الممتدة من ١٩٨١/١/١٦ إلى ١٩٨١/٢/٢، فأوصى المؤتمر بعرض الموضوع كبند مستقل على جدول أعمال مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الخامس والسبعين (آذار ــ مارس ١٩٨١).

وقد عرضت الأمانة العامة الموضوع على مجلس الجامعة في دور انعقاده المذكور فاتخذ قراره رقم ٤٠١٤ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥. وفيما يلي نص القرار:

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتي نصها:

«اطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة والتقرير المرفق بها حول مشروع اسرائيل الخاص بشق قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الميت. ونظراً للنتائج الوخيمة التي تترتب عن تنفيذ هذا المشروع والمخاطر التي تهدد الأمة العربية، والأضرار الفادحة التي تلحقها مباشرة بالشعب الفلسطيني، والمملكة الاردنية الهاشمية وبالقضية العربية الرئيسية، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ولما ينجز عنه من تغييرات ديموغرافية وجغرافية خطيرة، وما يتضمنه من مخالفات صريحة لأحكام القانون الدولي توصي بما يلي:

١ ــ عرض الموضوع على مؤسسات الأمم المتحدة (مجلس الأمن، والجمعية العامة) لاستصدار قرار يمنع اسرائيل من شق القناة.

٢ ــ الضغط على الولايات المتحدة الاميركية للحيلولة دون المشاركة في تمويل المشروع أو تقديم أية معونات من أجل تنفيذه.

٣ ــ شن حملة اعلامية ضد المشروع.

٤ ــ إدراج الشركات والمؤسسات المالية والهندسية وغيرها التي تقبل أن تكون لها أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمشروع بالقائمة السوداء للمقاطعة العربية.

٥ ــ تحذير الدول من أن السماح لمؤسساتها المالية والفنية والتنفيذية بالمساهمة في هذا المشروع بصفة مباشرة أو غير مباشرة يعني وقوف تلك الدول موقفاً معادياً للقضايا العربية. وينعكس سلبياً على العلاقات السياسية والاقتصادية بين هذه البلدان والدول العربية.

٦ ــ تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة تتضمن الاجراءات التي يمكن اتخاذها لتنفيذ المقترحات السابقة.

وقد قامت الأمانة العامة للجامعة بتعميم القرار المذكور على كافة المندوبيات العربية، بتاريخ ٨١/٤/١٧، مع مذكرة تفسيرية تضمنت مقترحات (الادارة العامة لشؤون فلسطين) حول الاجراءات التنفيذية للقرار المذكور، والتي اقترحت فيها، إمكانية عرض الموضوع على مجلس الأمن، وتحرك السفراء العرب في الولايات المتحدة لشرح الموضوع للخارجية الاميركية، واستدعاء السفراء الأجانب المعتمدين لدى الدول العربية، وشرح الأخطار التي تهدد الدول العربية من هذا المشروع، كما أرسلت الأمانة العامة القرار إلى وفدها الدائم في الأمم المتحدة، وشرعت في إعداد دراسة قانونية حول الموضوع.

إضافة إلى ذلك، وبتوجيه من الأمين العام لجامعة الدول العربية، دعي مؤتمر ضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل إلى الاجتماع في الفترة الممتدة من ١٩٨١/٦/٤ إلى ٧ من الشهر نفسه في دمشق؛ حيث اتخذ التوصية التالية التي وافق عليها مجلس الجامعة وأقرها بقراره رقم ٤٠٩٠ بتاريخ ١٩٨١/٩/٩، والتي تضمنت ما يلي:

**أولاً:**

في حال قيام أي شخص طبيعي أو اعتباري بالمساهمة أو التنفيذ أو الاشتراك بأي شكل من الأشكال في أعمال مشروع شق القناة التي تصل بين البحر الميت وبين البحر الأبيض المتوسط والمشروعات التكميلية المرتبطة به، تطبق بحقه قواعد المقاطعة وأحكامها وفقاً للأسس والاجراءات التالية:

( أ ) إذا ثبتت المخالفة من مصدر عربي رسمي، يحظر التعامل مع الجهة المخالفة بعد استطلاع رأي المكاتب الاقليمية، مع التجاوز عن تطبيق مبدأ الانذار بحقها، وتدرج أسماء مالكيها وأعضاء مجلس إدارتها والمشرفين عليها على قائمة الأشخاص الممنوعين من دخول البلاد العربية.

(ب) يكون حظر التعامل مع الجهة المخالفة نهائياً وإدراجها في قائمة المقاطعة بصفة مستديمة ولا يجوز رفع الحظر عن الجهة المخالفة مهما قدمت من وثائق، ما لم تكن تلك الوثائق منصبة على نفي أساس التهمة ذاتها جملة وتفصيلاً. وفي هذه الحالة تتبع الاجراءات المعمول بها في رفع الحظر.

**ثانياً:**

( أ ) إذا كان أصل الاتهام الموجه إلى الجهة المخالفة مستنداً إلى أنباء صحافية أو معلومات غير مؤكدة، أو غير معتمدة من مصدر عربي رسمي، يتم الاتصال بالجهة المخالفة مباشرة من قبل المكتب الرئيسي، استفساراً أو إنذاراً، وعلى أن يترافق ذلك الاتصال بطلب اجراء التحريات من المصادر العربية الرسمية التي يقع في دائرة اختصاصها مع الجهة المعنية.

(ب) إذا ثبت، نتيجة للاتصال أو التحريات الجارية، قيام الجهة المعنية بالفعل المخالف تطبق بحقها الاجراءات المبينة في البند (أولاً)، وإلا يتم اعمال الأحكام والاجراءات العامة.

عرض الموضوع مجدداً على مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده السادس والسبعين فاتخذ قراره رقم ٤٠٩٠ بتاريخ ١٩٨١/٩/٩، والذي وافق فيه على المقطع الأول من توصية مؤتمر ضباط اتصال المكاتب الاقليمية المنعقد في ١٩٨١/٦/٧. كما شدد على قراره السابق رقم ٤٠١٤ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥، وطالب بتأليف لجنة من ممثلين عن المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لدراسة الاجراءات المتخذة تنفيذاً للقرار المشار إليه واقتراح ما تراه اللجنة من اجراءات أخرى على أن تعرض هذه الدراسة على مؤتمر القمة القادم.

وتنفيذاً لقرار مجلس الجامعة المذكور، قامت الأمانة بدعوة اللجنة المشار إليها للاجتماع في مقر الأمانة العامة في تونس في الفترة الممتدة من ١٩٨١/١٠/٢٢ إلى ٢٨ من الشهر نفسه، وبعد استعراض أوراق العمل والمقترحات المقدمة توصلت اللجنة إلى ما يلي:

**أولاً:**

( أ ) التأكيد على الإجراءات التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية في قراريه رقم: ٤٠١٤ و٤٠٩٠.

(ب) القيام باتصالات مكثفة مع الدول التي لم تؤيد الحق العربي ولم تقف إلى جانب ادانة اسرائيل في مؤتمر الأمم المتحدة، المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (نيروبي، آب ـ أغسطس ١٩٨١)، وتوضيح مخاطر المشروع على الشعبين الفلسطيني والاردني وإطلاع تلك الدول على قرارات مجلس الجامعة الخاصة بموقف الدول العربية من الدول التي تؤيد المشروع أو تساعد في تنفيذه.

**ثانياً:**

( أ ) أن تقوم الدول العربية بالاتصالات اللازمة مع المجموعات الاقليمية في الأمم المتحدة والدول الصديقة من أجل دعم تأييد المملكة الاردنية الهاشمية عند عرض الموضوع على مجلس الامن أو الجمعية العامة والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بهدف استصدار القرارات والتوصيات اللازمة لمنعه.

(ب) تقوم الأمانة العامة بالاتصال بالسفارات الأجنبية وممثلي المجموعات الاقليمية التي لها تمثيل في تونس لشرح وجهة النظر العربية في الموضوع.

( ج ) تكثيف واستمرار الاتصالات مع الدول الأجنبية وتحذيرها من المساهمة في هذا المشروع سواء بالتمويل والتنفيذ مباشرة أو عن طريق المؤسسات أو الشركات التابعة لها، وتبيان مخاطر وانعكاسات ذلك على العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربطها بالدول العربية.

( د ) تقوم الدول العربية بمواصلة واستمرار جهودها مع الدول الأجنبية لاقناعها بممارسة ضغوطها على اسرائيل بهدف إيقاف تنفيذ المشروع.

(هـ) تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقيام بحملة إعلامية مكثفة لشرح مخاطر ومضار المشروع الاسرائيلي، وتتضمن الحملة ما يلي:

- إعداد وتوزيع كتيبات ومطويات باللغات الأجنبية تتضمن الأخطار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تترتب على تنفيذ المشروع.
- ترتيب مقابلات تلفزيونية في أوروبا والولايات المتحدة لمناقشة الموضوع وشرح وجهة النظر العربية.
- إثارة الموضوع في الصحف الأجنبية لتوضيح وجهة النظر العربية.
- تقوم الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع المملكة الاردنية الهاشمية بانتاج فيلم وثائقي حول الاضرار والمخاطر التي يسببها المشروع الاسرائيلي للأمة العربية.

(و) دعوة الدول العربية للقيام بحملة إعلامية عن طريق أجهزتها الاعلامية وسفاراتها بقصد كشف مخاطر المشروع الاسرائيلي، وبيان انعكاساته الخطيرة على العلاقات والمصالح التي تربط الدول الاجنبية بالدول العربية.

( ز ) الطلب من الدول العربية حث جالياتها والمؤسسات العربية والغرف التجارية الأجنبية المشتركة في دول العالم على عقد الندوات وإقامة المحاضرات لشرح أخطار وأضرار المشروع الاسرائيلي، باعتباره يشكل اعتداء صارخاً على الشعب الفلسطيني والمملكة الاردنية الهاشمية والأمة العربية، علاوة على أنه مخالف لكل الشرائع والقوانين والاعراف الدولية.

( ح ) تقوم المملكة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية بتزويد الدول العربية والأمانة العامة للجامعة

بالوثائق والدراسات والحجج التي تبين مخاطر هذا المشروع على الحقوق القومية العربية من جميع الوجوه القانونية والسياسية والاقتصادية.

(ط) تنفيذ أحكام قانون المقاطعة العربية كما جاء في قرار مجلس الجامعة رقم ٤٠٩٠، بتاريخ ١٩٨١/٩/٩.

**هارون هاشم رشيد**

# ١ ـ اللجنة الدائمة لمؤتمر الحاخامين الأوروبيين تناقش هجرة اليهود السوفيات

تبين مراجعة الصحافة الصهيونية في بريطانيا، خلال الاشهر الماضية، أن التجمعات اليهودية والأميركية تشهد من داخلها خلافاً حول الاجراءات الجديدة التي اتخذتها الوكالة اليهودية، في محاولة منها لتخفيض عدد اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي، الذين يرفضون الذهاب إلى اسرائيل ويتوجهون إلى دول غربية.

وقد برز هذا الخلاف في اجتماع اللجنة الدائمة لمؤتمر الحاخامين الأوروبيين الذي عقد في بوخارست، في أيلول (سبتمبر) الماضي. وكان الحاخام البريطاني الاكبر إيمانويل جاكوبوفيتش، رئيس المؤتمر، من الذين انتقدوا قوانين الوكالة الجديدة التي وافقت عليها، بعد تردد، جمعية مساعدة المهاجرين العبديين (هياس)، التي تمارس نشاطها على امتداد العالم، وتتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها ومركزاً لعملياتها.

فقد قال الحاخام البريطاني: إن من المهم جداً مساعدة اليهود، أينما كانوا وطالما احتاجوا للمساعدة، وأضاف قائلاً: «علينا أولاً أن نهتم بمساعدتهم للمحافظة على يهوديتهم وتعميقها، وبعد ذلك نقوم بتشجيعهم على الهجرة إلى إسرائيل». ومن بين الذين دعموا جاكوبوفيتش حاخام ايرلندا الأكبر، دافيد روزين، الذي قال: إن حجب المساعدة عن اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي، الذين يختارون الاستقرار في دول الغرب بدلاً من الذهاب إلى اسرائيل، خرق للحقوق المدنية ولحرية التنقل.

لكن الدكتور موزيس روزين، حاخام رومانيا الاكبر، وقف بقوة إلى جانب القوانين الجديدة، وقال: «علينا أن لا نسعى إلى هجرة اليهود في أوروبا الشرقية، لمجرد ذلك، بل لتقوية الدولة اليهودية». ودعا إلى تجربة طرق جديدة لتنشيط اليهودية، وبعث الحياة فيها بين يهود الاتحاد السوفياتي الذين يبلغ عددهم أكثر من مليونين.

وتنص القواعد الجديدة، التي وضعتها الوكالة اليهودية، على قصر المساعدة على من يريدون الاستقرار في الغرب، على من لهم هناك أقارب من «الدرجة الأولى» فقط. وحددت هذه القواعد الأقارب بالوالدين والأولاد والأزواج والزوجات، واستثنت من ذلك الاخوة والأخوات.

ويسافر اليهود المهاجرون من الاتحاد السوفياتي إلى فيينا بالقطار، حيث تكون الوكالة اليهودية وجمعيات يهودية أخرى مثل «هياس» و«اللجنة اليهودية الاميركية المشتركة للتوزيع» في استقبالهم. وكان

من يرغبون في الذهاب إلى إسرائيل يبقون في فيينا، لتعتني بهم الوكالة اليهودية، حتى تتم إجراءات سفرهم، بينما كان من يختارون الذهاب إلى الولايات المتحدة ينتقلون إلى أوستيا ولاديسبالي، قرب روما، لتشملهم رعاية «هياس» و«اللجنة المشتركة». أما الآن، وبعد موافقة «هياس» على القواعد الجديدة، ينتقل اليهود السوفيات الذين يعزفون عن الذهاب إلى إسرائيل إلى نابولي في ايطاليا، حيث يقوم ممثلو الوكالة اليهودية و«هياس» بمقابلتهم وعرض الفرص المتوفرة لهم في الغرب وفي اسرائيل. وبعد ذلك، تتولى «هياس» و«اللجنة المشتركة» مساعدة ذوي الأقارب من «الدرجة الأولى» على السفر إلى الولايات المتحدة والاستقرار فيها، ويستثنى من ذلك الباقون ويتركون لتدبير أمورهم بأنفسهم. ويبدو أن التجمعات اليهودية الأميركية قابلت «خطة نابولي» بالتحفظ لأنها تحرم اليهود السوفيات حرية اختيار البلد الذي سيستقرون فيه.

وقد تبنت الوكالة اليهودية القواعد الجديدة، بعد أن تعاظم قلق اسرائيل والوكالة من ازدياد نسبة المتساقطين. وكان بيغن هو الذي اقترح هذه القواعد على الوكالة اليهودية عام ١٩٧٩، قائلاً انها ستؤدي إلى تخفيض عدد المتساقطين من المهاجرين السوفيات بنسبة الثلث، ودعمه في ذلك شمعون بيريس بلا تحفظ. وتبين الاحصائيات أن نسبة التساقط بلغت في السنوات الأخيرة مستويات مرتفعة فعلاً. فمثلاً بلغت هذه النسبة في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ ما مقداره ٧٥٪، وفي شباط (فبراير) ٨٢٪ وفي آذار (مارس) ٥٩٪. أما في تشرين الاول (أكتوبر) فلم يختر الذهاب إلى إسرائيل إلاّ ٣٠٨ من مجموع ١١٠٠ غادروا الاتحاد السوفياتي. وفي العام ١٩٨١ بلغت النسبة في كانون الثاني (يناير) مثلاً ٧٥٪ بينما لم يذهب إلى اسرائيل في شباط (فبراير) غير ٢٢٢ من المهاجرين السوفيات الذين بلغ مجموعهم ١٤٠٧. ولا تختلف الصورة عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ عما سبق، ففي العام ١٩٧٨ لم يذهب إلى اسرائيل سوى ١٢ ألفاً من مجموع ٢٩ ألف مهاجر. بينما اختار اثنان من كل ثلاثة مهاجرين، خلال العام ١٩٧٩، الذهاب الى أماكن أُخرى غير اسرائيل. وبالمقارنة يبدو أن نسبة المتساقطين بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥ لم تزد عن ١٠٪ إلاّ قليلاً. فقد صرح رئيس الوكالة اليهودية في أواخر أيار (مايو) ١٩٧٦ أنه سُمح، خلال هذه الفترة، لـ ١٢٣٥٠٠ يهودي بمغادرة الاتحاد السوفياتي تخلّف منهم عن السفر إلى اسرائيل ١٣ ألفاً فقط.

وكانت «هياس» قد وقفت مدة طويلة في وجه الضغوطات التي استهدفت حملها على الرضوخ لرغبات الحكومة الاسرائيلية، وظلت متمسكة بموقفها في اجتماعها الذي عقد في نيويورك، في ٢٤ آب (أغسطس) الماضي. ولكنها عادت بعد ذلك بأسبوع واحد فقط، في اجتماع عقد في القدس وشاركت فيه الوكالة اليهودية واللجنة المشتركة، لتوافق على مقترحات الوكالة اليهودية. وكانت هذه الأخيرة، قد اتهمت هياس بأنها تغري اليهود بعدم الهجرة الى اسرائيل، بسبب المساعدات المالية التي تقدمها الى من يختارون الولايات المتحدة. وبلغ الضيق بالوكالة اليهودية حداً دفع برئيسها الى القول: ان على اسرائيل أن تتوقف عن ارسال أذونات هجرة الى يهود لينينغراد وكييف وخاركوف، وأوديس، لأن تسعة من كل عشرة منهم يرفضون الذهاب الى اسرائيل (جويش كرونيكل، ١٨/٤/١٩٨٠).

وقد بررت«هياس»تغير موقفها بالقول: إنه تبين أن القيود الأخيرة التي فرضها الاتحاد السوفياتي على هجرة اليهود منه، كانت بسبب مخالفة هؤلاء للقواعد التي تعطى أذونات الهجرة لهم بموجبها، فهم يتقدمون بطلبات الهجرة على أساس أنهم يودون اللحاق بأقاربهم في اسرائيل، ثمّ لا يفعلون ذلك. وقال رئيس «هياس» عقب اجتماع القدس: إن الجمعية «تعترف بأن عليها أن تتحمل مسؤولية المساعدة في جهود الوكالة اليهودية لزيادة الهجرة الى اسرائيل»، ولكنه أضاف أن جمعيته: «ليست مستعدة للتخلي عن عملية التشاور مع الوكالة اليهودية واللجنة المشتركة ومجلس الاتحادات اليهودية، التي اتفق عليها سابقاً والتي تشكل جزءاً «لا يتجزأ» من اجراءات توطين اليهود السوفيات».

والجدير بالذكر أن الحكومة الاميركية هي مصدر غالبية الأموال التي تنفقها«هياس»واللجنة المشتركة على إسكان اليهود السوفيات وتوطينهم. وكانت وزارة الخارجية الاميركية قد عبرت عن دعمها لـ «هياس» في رفضها، بادىء الأمر، التخلي عن اليهود السوفيات الذين لا يودون الذهاب الى اسرائيل. وأثار ذلك غضب

الوكالة اليهودية، فصرح رئيسها أن من شان إسرائيل وحدها التأكد من أن أذونات المغادرة التي تعطى لليهود السوفيات تستخدم كما يجب، وأنه «لا علاقة للولايات المتحدة بالأمر».

وأشارت مصادر «هياس» واللجنة المشتركة، فيما يبدو أنه بداية حملة لاكمال طوق الحصار على المهاجرين السوفيات الى غير اسرائيل، الى أن الولايات المتحدة تمول منظمات لإغاثة اللاجئين مثل مؤسسة تولستوي ومؤسسة كاريتاس ولجنة الانقاذ الدولية، وكذلك منظمة يهودية معادية للصهيونية تدعى «راف — توف»، وأن هذه المنظمات مستعدة لمساعدة اليهود السوفيات المهاجرين في حال رفض «هياس» واللجنة المشتركة القيام بذلك.

ولا يقتصر قلق اسرائيل على تزايد نسبة المتساقطين، بل يتعداه ليشمل ازدياد نسبة الاسرائيليين المهاجرين إلى الغرب وخاصة الولايات المتحدة. وتختلف التقديرات بشأن عدد الاسرائيليين الذين هاجروا من اسرائيل ليعيشوا خارجها بصفة دائمة. فقد قدرت المصادر الغربية عدد هؤلاء، في منتصف العام ١٩٧٩، بأكثر من ٣٠٠ ألف يعيش معظمهم في الولايات المتحدة وكندا. أما الوكالة اليهودية فقد قدرت، هذا العام، عدد المهاجرين الاسرائيليين في الولايات المتحدة بـ ٤٠٠ ألف.

ويستمر الزعماء الاسرائيليون في اصدار تحذيرات متكررة من أن ازدياد الهجرة من اسرائيل أدى الى وضع أصبحت فيه الهجرة الصافية إليها معدومة. وقال سمحه أرليخ مؤخراً: إن الهجرة إلى الخارج «أهم مشاكل اسرائيل الوطنية»، بينما نعتت غيئولاه كوهين المهاجرين إلى الخارج بأنهم: «ضعفاء وشواذ». أما روني ميلو، رئيس لجنة الاستيعاب والهجرة في الكنيست، فأوصى أن يعامل السفير الاسرائيلي والقناصل الاسرائيليون في الولايات المتحدة، الاسرائيليين هناك كـ «منبوذين». ويبدو أن هذا ما يحصل بالفعل منذ عدد من السنوات. ففي مؤتمر عقد في بروكسل، في شباط (فبراير) ١٩٧٦، حول اليهود السوفيات، اشتكت منظمة اغاثة يهودية أرثوذكسية مركزها نيويورك من أن هناك في أوروبا ما بين ٤ و ٥ آلاف يهودي سوفياتي سابق لا جنسية لهم، ترفض المنظمات اليهودية مد يد العون لهم، لأنهم غادروا اسرائيل بعد أن عجزوا عن الاستقرار فيها، «ففقدوا بذلك منزلتهم كلاجئين يهود».

## ٢ — الصحافة البريطانية ومقتل السادات

أفردت الصحافة البريطانية صفحاتها الأولى وافتتاحياتها، في اليوم التالي لمقتل السادات، لنقل أخبار الحدث وتفاصيله ولتحليل النتائج المترتبة عليه. كما تضمنت الصفحات الداخلية مقالات وتقارير متعددة، تناولت كافة جوانب عملية الاغتيال والوضع في الشرق الأوسط. فوردت، في الصحف الجدية، كالغارديان والتايمز والفايننشال تايمز والديلي تلغراف، تقارير عن حياة السادات، وعن الأوضاع الاقتصادية والداخلية في مصر، ولمحات عن المعارضة، وبخاصة تنظيم الاخوان المسلمين وجماعة التكفير والهجرة، بالإضافة إلى مقالات تحليلية عن الأوضاع في الشرق الأوسط وكامب ديفيد.. الخ.

والتقت معظم افتتاحيات الصحف البريطانية (عدا المورنينغ ستار — صحيفة الحزب الشيوعي) على كيل المديح لشخصية السادات «الجريئة والشجاعة»، واصفة إياه بأنه «رجل السلام».. الخ. إلّا أن بعضها لم يغفل مناقشة المحتوى السياسي العام للحدث وبخاصة علاقته بكامب ديفيد وعملية «السلام المنفرد مع اسرائيل». وان كانت هناك اختلافات طفيفة في توجهات الصحف المختلفة، كما عبرت عنها افتتاحياتها، إلّا أنها أجمعت على التعبير عن التشاؤم بصدد امكانية نجاح «عملية السلام» بشكلها الراهن. فقالت الغارديان، في افتتاحيتها في ١٩٨١/١٠/٧: «لقد قامر السادات بالكثير على حل للشرق الأوسط لا يكاد يكون له حظ الحصول على المستوى الأدنى من القبول لدى الفلسطينيين والاسرائيليين». وأضافت تقول: «ان كل ما حدث، منذ كامب ديفيد، بما في ذلك عملية الاغتيال ذاتها، يدعم حجة الذين ذهبوا الى أن مثل هذا الحل غير ممكن». وعبرت الديلي تلغراف عن تشاؤمها هي الاخرى، في افتتاحية ١٩٨١/١٠/٧، بقولها: «ان

معاهدة السلام التي أخرجت أكبر قوة معادية سابقة لاسرائيل من الحساب، تجسدت حرفياً تقريباً في شخص أنور السادات». وتساءلت: «...فهل ستبقى المعاهدة بدونه؟». ولم تكن صحيفة الجويش كرونيكل الأسبوعية الصهيونية، لتخلو من مثل هذه التساؤلات. فقالت، في افتتاحية ١٠/٩/١٩٨١: «الرئيس السادات مات. فهل يستطيع كامب ديفيد البقاء؟». أما صحيفة الديلي ميرور، غير الجدية التي تركز على الاثارة ولا تقدم تحليلات سياسية «إلّا لماماً»، فقالت: «لقد كان السادات أول زعيم عربي يملك الشجاعة ليوقع اتفاقية مع اليهود.. ولكنه بعد البارحة قد يكون الاخير لمدة طويلة».

أما الموضوع الذي تمحورت حوله غالبية افتتاحيات الصحف الجدية، وخصصت له حيّزاً كبيراً في مقالات الصفحات الداخلية وتحقيقاتها، فهو دور اسرائيل والولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وقد تراوحت وجهات النظر بين انتقاد سياسات اسرائيل وأميركا وحث هذه الأخيرة على تغيير سياستها في الشرق الأوسط والضغط على اسرائيل للتراجع عن مواقفها المتعنتة بالنسبة للضفة الغربية وغزة. فقالت الغارديان، في افتتاحيتها في ١٠/٨/١٩٨١: انه منذ زيارة الكسندر هيغ وزير الخارجية الاميركية، لمنطقة الخليج في وقت مبكر من العام «بدأت استعادة الربط ما بين أمن الخليج وفلسطين، كما بدأ يتضاءل نفوذ وجهة النظر القائلة ان اسرائيل يجب أن تلعب دوراً مركزياً بالعلاقة مع أمن المصالح الاميركية في الشرق الأوسط.. ولكنه لم يتضاءل حتى الآن الى الحد الكافي». وأضافت ملمّحة الى ضرورة تغيير الولايات المتحدة لموقفها والضغط على اسرائيل حفاظاً على المصالح الاميركية ذاتها: «ان اسرائيل سواء كانت تحت حكم الليكود أو العمل ترى أن مصالحها تكمن في السيطرة الفعالة على الضفة الغربية ورفض السماح للفلسطينيين بأن يخلقوا وطناً لهم، ربما كان معادياً لها. ولا تتماشى مصالح أميركا، في نهاية المطاف، مع هذا الموقف، على الرغم من أنه ليس من الحصافة قول ذلك في الكابيتول هيل (الكونغرس) خوف أن توصف بأنك معادٍ لاسرائيل». وتنصح الصحيفة أميركا بعدم تجاهل قوة المعارضة في الشرق الأوسط.

أما صحيفة الديلي تلغراف، فكانت افتتاحيتها، في ١٠/٧/١٩٨١، مثيرة للدهشة، إذ أنها وجهت سهام نقدها الى اسرائيل، وهي التي تقف في العادة مواقف مؤيدة لها بصلابة. فقد وبخت بيغن لخذلانه السادات وعدم مساعدته في احراز تقدم بصدد القضية الفلسطينية بعد كامب ديفيد. وقالت: «ان بيغن لم يمتنع باصرار عن مد يد العون للسادات فحسب، بل غذّى نيران عداوة العرب له بسياساته المستمرة في استعمار الضفة الغربية». ووجهت التايمز، هي الاخرى، في افتتاحيتها في اليوم ذاته، النقد لاسرائيل لتشددها وتعنتها قائلة: «ان اقتراحات بيغن للحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة كانت ابداعية من وجهة فنية، ولكن لم يقصد بها الاستحواذ على مخيلة العرب بالطريقة التي استحوذت بها مبادرة السادات على مخيلة الاسرائيليين. فقد كان يتعين على الجانب الاسرائيلي، وهذا ما كان يأمله السادات بلا شك، الاعتراف بحق الفلسطينيين في الوجود كشعب في دولة مستقلة، ان هم رغبوا ذلك». وأضافت الصحيفة، ملمحة الى فشل الاتفاقية الثنائية بين مصر واسرائيل بقولها: «إن من المعقول الاعتقاد أن اخلاص قواتٍ الجيش المصري لرئيسها ربما كان أقوى لو أن مبادرته أثمرت ثمرة مجيدة على هيئة تسوية فلسطينية، بدلاً من ثمرة شائنة بعض الشيء هي السلم المصري المنفصل».

وعلى الرغم من أن هذه الانتقادات وردت في معرض الدفاع عن السادات، إلّا أن الحاح الصحف على حق الفلسطينيين في اقامة دولة لهم وعلى ضرورة انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة كان ظاهرة ملفتة للنظر. فالصحف البريطانية لا تعلن، في الأوقات العادية، عن مثل هذه المواقف، ان كانت تتبناها، بمثل هذه الصراحة. ولكن يبدو أن حرارة الحدث هزتها فأخرجتها عن طور هدوء «الحكم المتزن» الأميل بالطبع الى اسرائيل «المتمدينة». فقد كتب دايفيد واط، في جريدة التايمز في ١٠/٩/١٩٨١ يقول، في معرض تقييمه لاتفاقية كامب ديفيد، «وحتى لو تركنا جانباً»، للحظة، الحجج المعقدة الى أبعد الحدود حول الشكل المناسب بالضبط لحق تقرير المصير للفلسطينيين أو حول وضع القدس، تبقى حقيقة مؤكدة وهي أن الحكومة الاسرائيلية الحالية ستستمر في معارضة المكونات الضرورية الدنيا لاي تقدم. وهذه هي أنه يفترض في اسرائيل أن توافق مقابل ضمانات سلام وأمن مِصْداقة على انهاء الاحتلال العسكري للضفة الغربية وغزة وعلى الانسحاب، على مراحل، من المناطق المحتلة جميعاً». وأما عن دور أميركا وريغان فقال:

«سيحتاج ريغان إلى الكثير من الشجاعة والخيال حتى لمجرد التصريح بوقوفه إلى جانب هذا النوع من الصفقات، ويحتاج إلى أكثر من ذلك لمحاولة الضغط على اسرائيل للقبول به». وأضاف: ان «موت السادات المأساوي لا يضمن أن تتم محاولة جديدة لإعادة تحديد السياسة الغربية، إلاّ أنه يجعل ذلك أكثر ضرورة بالتأكيد، وربما أكثر إمكانية».

وفي حين اكتفت بعض الصحف بالتلميح إلى ضرورة اتخاذ الغرب خطوات للدفع باتجاه تسوية شاملة للنزاع، دعت صحيفة الأوبزرفر الاسبوعية، بصراحة، الى القيام بمبادرة أوروبية. فقالت، في افتتاحيتها في ١١/١٠/١٩٨١: «من الواضح أن المعاهدة [المصرية ـ الاسرائيلية] وحدها لن تضمن السلام في الشرق الأوسط. وان محادثات كامب ديفيد حول الحكم الذاتي لن تقدم حلاً للمشكلة المركزية بين الفلسطينيين واسرائيل. إن موت السادات يؤكد تحذيرات حلفاء اميركا من الأساس الهش الذي قامت عليه سياسة كامب ديفيد». ولهذا فإن: «المبادرة الاوروبية، التي تعرضت لكثير من التجريح، لا تزال مهمة لمحاولة تقريب المواقف الاسرائيلية والفلسطينية». وعلى الرغم من إغداق الأوبزرفر المديح على «شجاعة» السادات لمبادرته بعملية «السلام»، إلاّ أنها كانت الصحيفة الوحيدة التي أشارت بوضوح الى المعاناة التي يلاقيها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، إذ قالت: «إن التماس الوحيد للفلسطينيين في الأراضي المحتلة مع الواقع الاسرائيلي كان وما زال وحشياً وقمعياً باطراد، منذ أن بدأت حكومة بيغن تسريع مخططات انشاء المستوطنات اليهودية لتقوية ادعائها السيادة على الضفة الغربية وغزة. ويظل هذا تهديداً لأي تسوية دائمة في الشرق الأوسط».

أما صحيفة الصاندي تايمز الأسبوعية، فلم تتناول الحدث في افتتاحيتها، ولكنها أفردت عدة صفحات لتناول تفاصيل العملية، وألقى بيتر ويلش، في مقال تحليلي كتبه مع محررين آخرين، اللوم على أميركا واسرائيل فقال، بعد أن استفاض في شرح فشل كامب ديفيد: «إن إدارة ريغان، ببساطة، لا تملك أية سياسة تجاه الشرق الأوسط». وأما عن اسرائيل فقال: «إن أصابع الاتهام أشارت الى اسرائيل وبخاصة الى رئيس وزرائها المتعنت العنيد بيغن.. الذي لم يخف رفضه التحرك بوصة واحدة باتجاه انشاء دولة فلسطينية مستقلة». وعلى النسق ذاته، قالت مجلة الايكونومست، في عددها الصادر في ١٠/١٠/١٩٨١، ان: «المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية بينت أن حكومة مناحيم بيغن ليست مستعدة لمنح أي شيء يقارب حكماً ذاتياً حقيقياً (للفلسطينيين). وقد قال الأردن، البلد الحيوي الأهمية لأي ترتيب جديد يتعلق بالفلسطينيين، منذ البداية، ان المشروع [مشروع كامب ديفيد] سيفشل. ولو كانت اسرائيل مستعدة للاستجابة بقدر أكبر من الكرم لأفكار السادات حول الضفة الغربية لكان الملك حسين سعيداً حقاً بثبوت خطئه، ولكان السادات بطلاً بدل أن يكون وغداً في نظر كثيرين من العرب غيره، ولبدا المستقبل ـ حتى مستقبل اسرائيل ذاتها ـ أكثر إشراقاً مما يبدو الآن».

وفي النهاية، تبقى الاشارة الى ردود فعل صحف الاثارة غير الجدية، وهي الأكثر توزيعاً وانتشاراً. وقد شاركت هذه جميعاً في الثناء على السادات والترحم عليه، ولكن ما يلفت النظر في تعليقاتها المتقضبة العداء العنصري للعرب والفلسطينيين. فمثلاً، قال ستيوارت ستيفن في الديلي ميل: «ان السادات كان الواقعي الأسمى في عالم عربي تسيطر عليه الخطابية الطنانة». وقالت الديلي ستار واسعة الانتشار التي تزين صفحتها الثالثة يومياً بصورة امرأة عارية، مشيرة إلى حسني مبارك: «إن أعداءه هم متعصبو ليبيا وفلسطين الذين يرددون الاهازيج والذين عمهم الابتهاج لموت السادات. انهم أعداء السلام وأعداؤنا نحن أيضاً».

**فلورا لحام**

# مسرحية فلسطينية
# في لندن

على خشبة مسرح «ريفر سايد استديوز»، أحد مسارح الفن والتجربة في العاصمة البريطانية، وطوال اسبوعين امتدا من ٢٢ أيلول (سبتمبر) إلى ٤ تشرين الأول (أكتوبر) قدمت فرقة الحكواتي المقدسية مسرحيتها «محجوب... محجوب» بجمهور عربي ـ بريطاني مختلط استطاعت الوصول إليه بحوار عربي مطعم بالانكليزية. وبملاحظات مكتوبة بالانكليزية وُزعت على الجمهور ليقرأها من لا يعرف العربية بالترافق مع أحداث المسرحية وخلال تقديمها.

تقول الفرقة، في معرض تقديمها لنفسها: إن الحاجة إلى تعبير مسرحي نجحت في فرض ذاتها في الضفة الغربية. «فبعد أحداث عمان في أيلول [سبتمبر] ١٩٧٠، أخذت تظهر أشكال جديدة من المقاومة السياسية والاقتصادية والثقافية. وفي هذا الجو، ولدت أول فرقة مسرحية فلسطينية هي فرقة بلالين. أما فرقة الحكواتي فتشكلت عام ١٩٧٧ نتيجة تجارب بلالين والفرقتين اللتين تبعتاها: بلالين وصندوق العجب. فقد عمد الممثلون، اعتماداً على خبرة هذه الفرق، إلى العمل باتجاه خلق مسرحياتهم دون نص مكتوب، فطوروا بذلك أسلوبهم البصري المميز». وتضيف الفرقة: ان المسرح شكل تعبيري جديد تماماً على الفلسطينيين، ولكنه مع ذلك «نجح في العثور على لغة تعكس نمط الحياة الجديدة. فصار الاحتلال، الذي مزق البلاد وحولها، الموضوعة المركزية في أغلب مسرحيات الفرقة».

تبدأ المسرحية بموت البطل محجوب في الفصل الأول. ثم تلي ذلك جلسة عزاء تستمر أياماً، يترحم خلالها المعزون على محجوب ويتذكرون أيامه على هيئة اسكتشات يقوم هو وهم ببطولتها. وتتداخل الاسكتشات وتتراكب لتشكل كلاً يؤرخ مسرحياً للاحتلال، ولمعضلة الإنسان العادي في ظله؛ وفي الوقت نفسه، ينقد بعض مناحي الحياة الاجتماعية ويدعو إلى الخروج على حالة الركود والتآكل الداخلي التي تشكل المسرحية، بمعنى من المعاني، وصفاً لها. وهذه الدعوة هي من جملة ما يجعل المسرحية دعوة لمقاومة الاحتلال، ولعلها أيضاً من بين الدوافع التي حدت بالرقيب الاسرائيلي إلى حظرها في كانون الثاني (يناير) الماضي، غير أن هذا الحظر رفع نتيجة «لضغط من جماعة صغيرة من الصحافيين والمحامين والمثقفين فسُمح للمسرحية أن تُستأنف» ـ طبقاً لما تقوله الفرقة في تعريفها بنفسها.

محجوب، شخصية ترمز إلى الانسان الفلسطيني العادي الذي يعاني الاحتلال. بطولته تكمن في المثابرة والاستمرار وتدبير العيش، والمشي أبداً على خيط مشدود. وهو، إن ارتكب بعض الهفوات، يعود ليتعلم بالتجربة أن لا خيار سوى البقاء والولادة من جديد ليقاوم. انه خليط من الجندي شفايك، وأبي

النحس المتشائل؛ وأبله القرية الذكي. وإذا كان بعض الجمهور العربي قد اعترض بالقول: إن المسرحية لا تبرز «وحشية» الاحتلال، فما ذلك إلّا لأن هؤلاء أخطأوا تقييم ما يشكل بحق إحدى نقاط القوة فيها: تصوير عنف الاحتلال، بوصفه عنفاً يومياً دائباً، يتمثل قبل كل شيء، في فرضه على أهل البلاد حياة خواء مستلبة تمزق انسانيتهم في كل حين.

أما من حيث الأسلوب المسرحي، فقد اعتمدت الفرقة مزيجاً من البرختية الجديدة، والايمـائية، وكوميديا «التهريج الرفيع» — إذا صح التعبير. ولا شك أنه يمكن أن يؤخذ على المسرحية عدد من الثغرات التقنية، لعل أهمها افتقارها إلى الانضباط أحياناً، وكونها محشوة بعدد من الأفكار الرئيسية أكثر مما يجب، وبالتالي ميلها إلى الصخب والاستطراد. لكن ذلك كله لم يحجب، من جهة، القوة الأساسية الكامنة فيها والتي مكنتها من الوصول إلى الجمهور والتأثير فيه، ولا حجب، من جهة ثانية، بعض المشاهد الرائعة التي تبدّى فيها ذلك السحر الذي هو المسرح.

ولقد استحوذت المسرحية على تعاطف عدد من النقاد الذين راجعوها في الصحف الرئيسية، فكتبت روزاليندا كارن في صحيفة «فايننشال تايمز» تقول: إن المشهد الختامي الذي يخرج فيه محجوب من التابوت ليحيا ثانية «رمز لمقاومة الفلسطينيين. ومع ذلك فليس هناك في المسرحية رجال عصابات. والمزاج السائد بعيد عن البسالة. ذلك أن المسرحية، رغم دعوتها إلى التحرر الوطني، تستمد قوتها من شيء آخر: من التفاصيل الاجتماعية الدقيقة، والتناقضات الاخلاقية التي يواجهها العامل العربي العادي في إسرائيل والمناطق المحتلة».

وأضافت كارن: ان مسرح «ريفرسايد استديوز» صرح أن المسرحية ليست معادية لاسرائيل، ولكن «هذا هراء صحيح أن لا أحد يذكر منظمة التحرير الفلسطينية ولكن روحها تقف خلف المسرحية بكاملها. ان محجوب يمثل سكاناً مسحوقين. ولا يمكن أن يكون لمحاولتيه الفاشلتين الهـرب من التابوت، ونجاحه في الأخير، إلّا تفسيرا واحد لا غير». وقالت الناقدة: إن كون المسرحية ذات علاقة مباشرة حميمة بتجربة ممثليها، وهم أنفسهم الذين كتبوها جماعياً، «يلمع نفاذاً، خاصة في النصف الأخير منها، حيث تصور بقوة إغراءات التعامل مع الاحتلال. وبقدر مساوٍ، فإن التكنيك المستخدم يخلق بعض الملل وقدراً معيناً من التفكك والتخبط والهستيريا، رغم أن معرفة اللغة تساعد بلا شك».

أما نيد شواليت، فكتب في صحيفة «التايمز»: ان المسرحية تحتوي على «قدر كبير من التجريد، ولكن مع الحيوية الكاريكاتيرية العفوية التي تسم المسرح الفولكلوري» ولخص الحبكة بالقول: إن الفرقة «بدءاً من ولادة محجوب، مروراً بالحكم الأردني وحرب الأيام الستة، إلى أيلول [سبتمبر] الأسود ١٩٧٠ إلى هجرته إلى الولايات المتحدة، وعودته منها، تعمد إلى تتبع حياته، بينما يحاول هو بإستمرار الهرب من تابوته». ووصف شخصيته بانها شخصيـة الإنسان العادي «عاثر الحظ». وأضاف: ان الفرقة «تمنح الكثير من الدعاية الجيدة». وإنه «لو لم يحظر الرقيب الاسرائيلي عرض المسرحية لبدت على أنها ذلك النوع من القصة والسخرية اللتين يضمهما مجتمع حر: تنظيم واضح ذكي لصور وأفكار تذهب إلى أن القيام بأعمال بطولة صغيرة هي قدر الفلسطيني».

وكتب الناقد المسرحي لصحيفة «الغارديان»: ان المسرحية «تمزج السيرك بالخرافة بالسجال، لتروي قصة طراز من الأوغاد المقدامين يمثله محجوب الذي يتحدى علية القوم والبيروقراطيين والديماغوجيين، قبل أن يهلك في النهاية» وأضاف: إن الممثلين «لم يميلوا إلى قصفنا بالوقائع السياسية، بل صوروا خلفية غير صارخة، وثبتوا عليها ابتسامة تسليم عاثر».

ولم تستطع صحيفة «جويش كرونيكل» الصهيونية تجاهـل الحدث، فكتبت تحت عنـوان: «نظرة فلسطينية هزلية إلى الحياة» تقول: إن المسرحية «سياسياً حاذقة، وليست مجرد منشور لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهي تبين الاسرائيليين خشنين وهستيريين، ولكنها أيضاً تصور العرب على أنهم كذلك. غير أنه

يحتفل بكل انتصار صغير يحرزه محجوب على السلطة بالخبط على الصدر على طريقة طرزان، مما يعزز الرسالة الضمنية الموجهة إلى العرب بأن يخرجوا من سباتهم.

والجدير بالذكر أن الفرقة غادرت لندن إلى بولندا، وذلك في إطار جولة أوروبية تزور خلالها ألمانيا وفرنسا وهولندا، أيضاً.

ف. ل.

# فلسطين في المؤتمر الثامن والستين للاتحاد البرلماني الدولي

ما بين ١٤ و٢٣ أيلول (سبتمبر) الماضي عقد في العاصمة الكوبية، هافانا، المؤتمر الثامن والستون للاتحاد البرلماني الدولي. وهذا «الاتحاد»، هو هيئة الامم «البرلمانية»، إذ أن كافة الشُعَب البرلمانية تقريباً، في مختلف أنحاء العالم، تشترك أعضاء عاملة فيه، كما يشارك فيه، بصفة مراقب، عدد من المنظمات الدولية والاقليمية، مثل هيئة الأمم المتحدة واليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية وجامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي، كذلك تشارك فيه منظمتان وطنيتان.

شارك في مؤتمر هافانا هذا نحو مائة وفد برلماني، إضافة الى سبعة وفود دولية مراقبة، ووفدين وطنيين مراقبين من المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة سوابو.

وقد تشكل وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة خالد الفاهوم، الذي رأس في الوقت نفسه وفد الاتحاد البرلماني العربي، وعضوية كل من: خالد الحسن، فرحان أبو الهيجاء، صالح رأفت، محمد مسلّمي، محمود فلاحة، عماد جدع وشرف عودة.

## جدول الأعمال

كان جدول أعمال المؤتمر غنياً متنوعاً، وأهم ما فيه بندان:

**١ ــ البند الرابع وموضوعه «انتهاكات اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي من خلال سلوكها في الأراضي العربية المحتلة وهجماتها على لبنان»، وأضيف في مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في مانيلا بمبادرة سورية. وقد خصصت لمناقشته ثلاث جلسات، امتدت من بعد ظهر الخامس عشر من أيلول (سبتمبر) وطوال اليوم السادس عشر منه، وذلك مع ثلاثة بنود أُخرى هي: الثاني ودار حول «الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العالم»، والثالث وموضوعه مساهمة البرلمانات في التعاون الدولي الرامي الى تحقيق أهداف نزع السلاح والحاجة الماسة الى تنشيط المفاوضات حول مسائل نزع السلاح»، والعاشر.**

**٢ ــ البند العاشر: وقد أضيف في الجلسة الاولى للمؤتمر التي عقدت بعد ظهر يوم ٩/١٥، وباكثرية ٦٧٥ صوتاً مقابل ٢٢٢ وامتناع ١٥٩ عن التصويت، وموضوعه: «العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية».**

وهنالك ثلاثة بنود أخرى كانت على جدول أعمال المؤتمر وهي:

١ ــ البند الخامس وموضوعه «العلاقة بين الشعب والبرلمان والبرلمان والسلطة التنفيذية، ولا سيما رقابة البرلمان على النشاط الحكومي والتصديق والتطبيق الفعّال للاتفاقيات الدولية في ميدان حقوق الانسان».

٢ ــ البند السادس وموضوعه «أزمة الطاقة في العالم».

٣ ــ البند السابع وموضوعه «الاجراءات العاجلة لتصفية بقايا الاستعمار في العالم وممارسات الابارتايد في ناميبيا وجنوبي أفريقيا، وصيانة الاقليات العرقية».

## القضية الفلسطينية

كان البندان: الرابع، (الانتهاكات الاسرائيلية)، والعاشر، (الاعتداء الاسرائيلي)، مكرّسين كلياً للقضية الفلسطينية ولفضح العدوانية الاسرائيلية من خلال مناقشة «الانتهاكات» و«الاعتداء». بيد أن القضية الفلسطينية كانت حاضرة أيضاً حين مناقشة بقية البنود، فقد وجدت الوفود العربية والصديقة منافذ فيها لطرح الموضوع الفلسطيني، بل إن هذا الحضور كان ماثلاً جداً منذ حفل الافتتاح، وفي كلمة الرئيس الكوبي فيدل كاسترو التي امتدت نحو ساعتين وتحدث فيها عن الوضع السيء القائم في العالم الثالث، وعن حملة الولايات المتحدة الحالية على الصعيد الدولي والاكاذيب التي تختلقها ضد كوبا واعتدائها على خليج سرْت، وعن نضالات الشعوب في أفريقيا وأميركا اللاتينية من أجل التحرر... قال الرئيس كاسترو:

**«لقد رسخت هيئة الامم المتحدة الحاجة الملحّة، غير القابلة للتاجيل، الى إعادة الاراضي، التي أحتلتها اسرائيل نتيجة الحرب التي شنتها على البلدان العربية، وإلى إقامة دولة في الشرق الأوسط حيث يستطيع ملايين الفلسطينيين، المحرومين من وطنهم، إعادة توحيد شعبهم المشتت.**

**«ولكن الحكومة الصهيونية احتقرت قرارات هذه المنظمة الدولية، بل وتحدت المجتمع الدولي بافعالها المتزايدة العدوانية، وذلك بتسامح ورعاية من واشنطن التي تتظاهر بانها تسعى للسلام وتهدد بقطع توريداتها من الاسلحة. ولكن هذه الايماءة المنافقة كانت قصيرة الأجل، فبعثت حكومة ريغان طائرات ف ــ ١٥ وف ــ ١٦ واستقبلت بيغن في البيت الأبيض لمناقشة شروط الاتفاقية الاستراتيجية التي عقدت مؤخراً بين اسرائيل والولايات المتحدة».**

**ثم أضاف قائلاً: «وكجزء من سياستها الكونية العدوانية رقّت الادارة الاميركية الجديدة السادات ورفعته الى رتبة دركي الشرق الأوسط، وعززت سياستها المعادية للعرب وللفلسطينيين، من خلال علاقاتها المتنامية مع اسرائيل، وعملت على تجزئة العالم العربي وإضعافه بإثارة أشد حلفائها رجعية في المنطقة، وتحريضهم على البلدان التقدمية».**

ثم تحدث عن السياسة المتعطشة للحرب وفلسفة الادارة «اليانكية» الجديدة المسؤولة حتى الآن عن خمسة أعمال حربية دموية خطيرة: في السلفادور و«قصف الحكومة الصهيونية الاسرائيلية مركز الأبحاث النووية في العراق، وهو حدث لا سابقة له في زمن السلم، كان يمكن أن يحدث كارثة ويضع مثالاً شائناً، مرّ دون عقاب، للحياة الدولية»؛ وثالثها: «عمليات القصف الصهيونية الوحشية للبنان، والتي أودت بحياة مئات اللبنانيين والفلسطينيين وسببت عاهات دائمة وجروحاً وآلاماً لا توصف لآلاف الناس»؛ ورابعها: «عملية الاستفزاز ضد ليبيا فوق خليج سدرة واسقاط طائرتين ليبيتين كانتا تقومان بأعمال الدورية فوق شواطىء وطنهما»؛ وخامسها: «الغزو المجرم وعمليات القصف التي قامت بها جنوب أفريقيا ضد أنغولا وأودت بحياة مئات الناس وسببت دماراً هائلاً فيها».

وهنا، لابد أن يسجل أن خطاب كاسترو، بما جاء فيه من حقائق وكشف للسياسات والجرائم الامبريالية في شتى أصقاع المعمورة، قد أحدث هزة عنيفة في أوساط الوفود الغربية لانه فضح سياسات

حكوماتها، فقال بيغ (انكلترا): «إنه ليوم حزين للاتحاد البرلماني الدولي، وللمجاملات العادية في السياسة الدولية، فهو لا يتذكر أن مضيفاً لجمع كهذا استخدم مركزه لتحقير العديد من ضيوفه وإهانتهم».

على أن خطاب الرئيس كاسترو حظي باهتمام معظم الوفود المشاركة وبتقديرها، فعلى سبيل المثال، قال سينديا (مندوب الهند)، في كلمته: «لقد طرح الرئيس كاسترو موجزاً رائعاً لعدم المساواة الفاضح في البنية الاقتصادية الدولية. فالإنسان يقف على مفترق الطرق مابين الهاوية النووية وبين فرصة الارتقاء بنفسه الى ذروة مجده».

## من كلمات الوفود

تحدث عديدون عن «الانتهاكات الصهيونية»، ومنهم سنديا، مندوب الهند، الذي قال: «ان حلاً للنزاع العربي ــ الاسرائيلي قد عطّله تحدي اسرائيل العلني لقرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. يجب أن يستعيد الفلسطينيون حقوقهم الراسخة، كما يجب على اسرائيل أن تنسحب كلياً من المناطق المحتلة. إن الهند تشجب شجباً شديداً، الغارات والغزوات الصهيونية على لبنان، والغارة على العراق».

وكرّس خالد الفاهوم، باسم الاتحاد البرلماني العربي، كلمته كلياً لفضح الممارسات والجرائم الصهيونية ولطلب ادانتها، وقال:

«إن انفجاراً في قلب الشرق الأوسط يمكن أن يمتد الى بلدان عديدة مجاورة، انفجاراً ستسببه الأفعال الاسرائيلية. لقد أصبحت اتفاقيتا كامب ديفيد ذريعة للإبقاء على احتلال اسرائيل للأراضي العربية المحتلة، والضم هو وسيلة اسرائيل لدمج المناطق المحتلة، وتتبارى كافة الأحزاب الاسرائيلية، في برامجها الاستيطانية المبنية على سياسة إقامة المستعمرات. ويمكن القول أن كافة أنواع الشرور تقترف في الأراضي المحتلة، والأمر العجب هو أن برنامج الحكومة الاسرائيلية، الذي نجح على أساسه بيغن، يؤيد تأييداً تاماً هذه الشرور». ثم تحدث عن الغارات الاسرائيلية على لبنان وعلى المنشآت النووية العراقية، وطالب بإدانتها.

وتحدث وسترمون، مندوب النرويج، فقال في كلمته: «وفي البرلمان النرويجي ثمة أغلبية ساحقة تؤيد سياسة الحكومة تجاه الشرق الأوسط، وهي تقوم على اعتقاد أن ضم الأراضي بالقوة أمر غير مقبول، ولا بد من الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، ولكن لإسرائيل الحق في العيش بسلام!».

وأشاد خالد الحسن، باسم المجلس الوطني الفلسطيني، بالخطاب الذي ألقاه الرئيس كاسترو «ويمثل تحدياً، فقد استقبلناه بمشاعر خاصة لأننا نمثل شعباً هو ضحية، فنحن نشكره رغم كل قواعد البروتوكول التي ذكرها أولئك الذين لم يعجبهم ذلك الخطاب». وتحدث عن هيئة الأمم المتحدة التي «كان مفترضاً أن تقوم على أساس العدالة، ولكن هذا لم يحدث، فالقوة تستعمل للدفاع عن مصالح الدول الكبرى وعملائها، وقد استخدم الفيتو كثيراً ضد مصالح الشعب الفلسطيني، وفي قضايا أُخرى عديدة تهم مختلف الشعوب». ثم تحدث عن الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي في العراق على اعتبار أن في «نية» العراق انتاج القنبلة النووية، «فإذا ساد هذا المنطق العالم. فكيف يمكن أن يسوده السلام؟». ثم تحدث عن الغارات الاسرائيلية على بيروت، وعن الطفل الذي أخرج من بطن والدته الشهيدة من جراء الغارة على الفاكهاني: «فهذا دليل ناصع على أن شعبنا سوف يعيش رغم كل القنابل». وختم كلمته بقوله: «في الأمم المتحدة، وهنا، اتخذت قرارات عديدة حول حقوق الشعب الفلسطيني، وما لم تنفذ هذه القرارات، وما لم نتعاون معاً فلن يتحقق السلام ولا العدالة، فلنتعاون من أجل ذلك».

**مواقف الاشتراكيين:**

وقال فيخلت، من جمهورية ألمانيا الديمقراطية: «إن الشعبة البرلمانية الألمانية الديمقراطية تنظر بقلق بالغ الى التدهور المتجدد للوضع في الشرق الأوسط بسبب الغارات الاسرائيلية البربرية على لبنان. إن قصف المنشآت النووية العراقية عملية لاسابقة لها في القرصنة الدولية. فهذه الاعمال

الاسرائيلية تشكل انتهاكاً فاضحاً لقرارات هيئة الامم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وهي تقدم برهاناً جديداً على أن التحالفات الغربية العسكرية ليست موجهة الى الدول الاشتراكية فحسب، بل تشكل تهديداً للدول كافة. ان تبرير اسرائيل لغاراتها على المنشآت النووية العراقية أمر سخيف ومضحك، وكذبة كهذه تلحق بالسلام العالمي ضرراً بالغاً. أما اتفاقيتا كامب ديفيد فتشكلان عقبة أمام التقدم نحو السلام في الشرق الأوسط، لانهما شجعتا التوسعية الاسرائيلية. ان جمهورية ألمانيا الديمقراطية ترى أن أي حل للنزاع في الشرق الأوسط يجب أن يقوم على أساس الانسحاب الاسرائيلي الكلي من الاراضي المحتلة وضمان الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وهي تقف الى جانب الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة السيد ياسر عرفات. وعلى المؤتمر أن يدين السياسة العدوانية الاسرائيلية».

ومما قاله كابيتولا، من الوفد التشيكوسلوفاكي: «ان تشيكوسلوفاكيا تشعر بأشد القلق من جراء السياسة العدوانية الاسرائيلية، فاسرائيل تضرب بعرض الحائط الرأي العام العالمي وقرارات المحافل الدولية، كما تتجاهل تجاهلاً كلياً مبادىء القانون الدولي والرأي العام العالمي. والحكومة الاسرائيلية الحالية لا تزال تصعّد من سياستها العدوانية والتوسعية، وهي لا تستطيع القيام بذلك دون دعم الدوائر الامبريالية العالمية، وبخاصة الامبريالية الاميركية، وهذا يثبت أن الولايات المتحدة لا تحترم ما تنادي به من حقوق الانسان. إننا نطالب باستنكار السياسة والاعتداءات الاسرائيلية، ونطالب بفرض عقوبات عالمية على اسرائيل؛ ومن خلال ذلك نستطيع أن نجبرها على التخلي عن سياستها ونمهد الطريق أمام حل عادل. إن كل ذلك يخدم السلام العالمي ويعمل لصالح البشرية ولخدمتها».

وكانت كلمات وفود الشعب البرلمانية من دول المنظومة الاشتراكية، مماثلة للكلمة السابقة، فتوتو، من رومانيا، شجب العمليات العسكرية الاسرائيلية في لبنان، كما شجب الاعتداء الاسرائيلي على المنشآت النووية في العراق وأضاف: «لكل شعب الحق في أن يكون سيد مصيره، وهذا ينطبق تماماً أيضاً على الشعب الفلسطيني. إن السلام لن يتحقق في الشرق الأوسط ما لم تسوَّ القضية الفلسطينية وتتم اقامة دولة فلسطينية».

وفي كلمته، أشار المندوب البلغاري كوليشيف إلى تجاهل اسرائيل للرأي العام العالمي، باستمرارها في احتلال الأراضي العربية وقمعها لحق الفلسطينيين في تقرير المصير، فقال: «إن الوفد البلغاري يؤيد ادانة المؤتمر لإسرائيل على أعمالها، ومنها الاعتداء غير المبرر على المفاعل النووي العراقي، والتي ما كانت لتحدث لولا دعم الولايات المتحدة. ان قمع هذه البؤرة الخطرة من الاضطراب لا يتحقق باتفاقيات مثل اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين تجاهلتا الحقوق الشرعية للفلسطينيين، فسلام عادل ودائم في العالم يتحقق فقط بالجهود الجماعية المخلصة من كافة الأطراف المعنية ومنها الفلسطينيون، ولهذا تؤيد بلغاريا اقتراح بريجنيف لحل هذه المشكلة، وهي تطالب بانسحاب اسرائيل من كافة الاراضي المحتلة، وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومنها حقه في اقامة دولته المستقلة».

ولخصت كلمة ازرائيل، مندوب الاتحاد السوفياتي، موقف المنظومة الاشتراكية من الصراع العربي — الصهيوني ومن الغارات الوحشية الاسرائيلية على لبنان والمفاعل النووي العراقي، فشجب الاعتداءات الاسرائيلية، وأدان، سياسة اسرائيل عميلة الولايات المتحدة وركيزتها في المنطقة، ودعا الى تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ومنها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق تراب وطنه.

**الموقف الغربي:** ماذا عن مواقف الدول الغربية وبخاصة مواقف الولايات المتحدة وانكلترا وهولندا واستراليا وألمانيا الغربية وبلجيكا ونيوزيلندا؟ كانت مواقفها، عموماً، متطابقة ومواقف الوفد الصهيوني. وفيما يلي مثال معتدل:

قال تازلار، من الوفد الهولندي في كلمته:

«من المحال إيجاد حل لنزاع الشرق الأوسط بدون استشارة كافة الأطراف المعنية، ولا بد أن يعترف الفلسطينيون بحق اسرائيل في الوجود وأن تعترف اسرائيل بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وربما بإقامة دولة مستقلة لهم. ان الأحزاب السياسية الهولندية تتخذ موقفاً ايجابياً من اتفاقيتي كامب ديفيد. والمجتمع الأوروبي، باتخاذ مبادراته، لم يحاول قط تعطيل هاتين الاتفاقيتين».

وكرس كوهن، من استراليا، كلمته للهجوم على الرئيس كاسترو، وقال انه لن يحضر أية اجتماعات مقبلة للاتحاد البرلماني الدولي لأن مؤتمره تهيمن عليه بلدان ليس لديها أدنى فهم للديمقراطية كما تفهمها استراليا، وأضاف: «ان السبب الأخير الذي جعله يقاطع الاتحاد البرلماني الدولي هو أن المؤتمر لم يعد سوى حلبة مباراة بين المندوبين من أجل كسب جائزة من يكون أكثر عداء لإسرائيل». ثم دافع عن جرائم اسرائيل واعتداءاتها المختلفة، وأشاد بالسادات ومدّه يده لاسرائيل.

وقال استيبيـه، مندوب فرنسا، في كلمته: «لن يكون هنالك حل لمشكلة الشرق الأوسط بدون الاعتراف بدولة اسرائيل».

لقد كان هذا هو جوهر الموقف الغربي، أما القضية الفلسطينية، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وعودته، وتنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي فتأتي جميعها، اذا أتت، في درجة جد متدنية بعد الحفاظ على الكيان الصهيوني، وبعد تبرير جرائمه والدفاع عنها.

**موقف حركة عدم الانحياز**: ماذا عن مواقف الدول الأخرى، دول عدم الانحياز مثلاً؟

بعد أن أشار بهانداري، من وفد نيبال، في كلمته الى مشكلة الشرق الأوسط قال: «ان عمل اسرائيل، بضمها القدس وجعلها جزءاً لا يتجزأ منها، قد زاد في تعقيد الوضع وفي تعريض سلام المنطقة للخطر. ان الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ومنها حقه في اقامة دولته المستقلة، هو الشرط الأساسي لقيام تسوية شاملة ودائمة للمشكلة».

وشجب السيد با، من وفد السنغال، أعمال اسرائيل التي تتعارض وقرارات هيئة الأمم المتحدة، وقال: «ان عليها [اسرائيل] أن تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وتلتزم بالقرارات الدولية حول هذا الموضوع».

**موقف الوفود العربية**: أما الوفود العربية إلى المؤتمر فقد كانت كلمات معظمها حول القضية الفلسطينية، وحول الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان والمفاعل النووي العراقي، وحول المطالبة باتخاذ موقف حازم من هذه الاعتداءات، والعمل على تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ومنها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق تراب وطنه، ما عدا مندوب النظام المصري الذي قصر كلمته على تبيان «فضائل» اتفاقيتي كامب ديفيد، والدفاع عن «الاستسلام» أمام العدو الصهيوني.

## البنود الأخرى

ان القضية الفلسطينية كانت حاضرة أيضاً عند مناقشة البنود الأخرى، فعند مناقشة البند الخامس من جدول الأعمال: «العلاقة بين الشعب والبرلمان والسلطة التنفيذية...»، وجد بعض المتكلمين فرصة الحديث عن زيف الديمقراطية الصهيونية، وشجبوا «سياسة جنوبي أفريقيا والسلفادور واسرائيل تجاه فلسطين ولبنان». كما وجدوا الفرصة مناسبة أيضاً عند مناقشة «أزمة الطاقة في العالم» ففرحان أبو الهيجاء، من وفد المجلس الوطني الفلسطيني، قال في كلمته: «إن الشرق الأوسط يختزن كميات هائلة من النفط الذي يغذي معظم الصناعات في العالم، ولكنه في الوقت نفسه أحد أخطر مناطق الأزمات، فهو من

ثـمّ يهدد الأمن العالمي. وما لم تُستعد حقوق الفلسطينيين وتُرغم اسرائيل على التخلي عن المناطق المحتلة، وتقم دولة فلسطينية مستقلة، فإن هذه المنطقة الحيوية من العالم لن تتمتع بالسلام».

ولعل مناقشة البند السابع من جدول الأعمال، ومـوضوعـه «الاجراءات العـاجلة لتصفية بقـايا الاستعمار في العالم...»، أتاح فرصة أكبر لطرح الاستعمار الصهيوني وعلاقة كيانه بالكيان العنصري في جنوب أفريقيا.

فقد قال السيد زرغار، من الوفد الايراني، : «ان ليبيا واقعة بين مخالب النظام العنصري لجنوب أفريقيا الذي يواصل تنفيذ سياسة التدخل الوحشي في أنغولا ودول أفريقية مستقلة أخرى. وكذلك احتلت اسرائيل فلسطين وطردت سكانها الشرعيين، وأقامت علاقات وثيقة وتعاوناً مع جنوب أفريقيا في الصناعة النووية مثلاً، وتقدم الولايات المتحدة العون الاقتصادي والسياسي لكلا البلدين».

وشجب علي السلامي، مندوب جمهورية اليمن الديمقراطية، الاستعمار الصهيوني، الذي تدعمـه الولايات المتحدة، في فلسطين ودعا الى اتخاذ اجراءات فعالة ضد العدو الصهيوني، وبيّـن أن إيجاد حل للقضية الفلسطينية هو أمر أساسي للسلام في الشرق الأوسط، ثم أعلن عن تضامن بلاده مع شعب ناميبيا.

وقال فيصل جاسم القضيبي، من الوفد الكويتي، في كلمته: «ان العنصرية غير مقصورة على جنوب أفريقيا، فثمة مثال رئيسي هو تشرد أربعة ملايين فلسطيني عن ديارهم نتيجة عزم اسرائيل على اقامة دولة محض صهيونية». وأضاف: «إن أقنعة الصهيونية بدأت تتمزق، وثمة تطابق بين اسرائيل وجنوب أفريقيا، لأن كلاً منهما يمارس الاستعمار الاستيطاني الذي يعمل على طرد السكان المحليين من ديارهم، وينتهك قرارات هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وقد وضع كل منهما قوانين التمييز العنصري لا في الحقوق السياسية فحسب، بل في أماكن الاقامة ووسائل المواصلات، وشجع الهجرة إليه، ولا سيما في حالة اسرائيل، من كافة أنحاء العالم».

وشجب أومورو، مندوب كينيا أعمال جنوب أفريقيا في أنغولا، وأضاف: ان الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية قد شجبت جميعها الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين.

## ايقاف عضوية الكيان الصهيوني

وبعد أن ربط جاسم محمد العون، من الوفد الكويتي، بين جنوب أفريقيا والكيان الصهيوني، قال: **«إن من المتفق عليه عموماً أن اسرائيل دولة عنصرية، فسياساتها قد شجبتها قرارات هيئة الأمم المتحدة التي اعتبرت الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. وعلى البرلمانيين أن يستخدموا نفوذهم لضمان تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وعليهم أن يعملوا، بشكل خاص، على إيقاف عضوية اسرائيل في الاتحاد البرلماني الدولي».**

وربط أحمد القصري، من الوفد الجزائري، ربطاً موضوعياً بين الكيانين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين، ثم أوضح التطابق التام بين سياساتهما وممارساتهما في ناميبيا وأنغولا وفلسطين ولبنان.

وقال صالح رأفت، من الوفد الفلسطيني، في كلمته: «ان المجلس الوطني الفلسطيني يطلب من الاتحاد البرلماني الدولي أن يقوم بمسؤولياته، ويزيل آخر بقايا الاستعمار والعنصرية. وهو يدعو المؤتمر الى أن يشجب سياسات التسلح للولايات المتحدة وانتاجها القنبلة النيوترونية، ويحث الولايات المتحدة على سحب قواتها من منطقتي الخليج العربي والمحيط الهندي، ويشجب احتلال جنوب أفريقيا لناميبيا ونظام الأبارتايد فيها، ويشدد على ضرورة مقاطعة جنوب أفريقيا من أجل تدمير النظام القائم فيها. وعلى الاتحاد البرلماني الدولي أن يشجب الارهاب الاستعماري في ارلندا الشمالية ويؤيد حقوق الشعب الأرلندي، ويطلب من اسرائيل الانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وإطلاق سراح آلاف المعتقلين

الفلسطينيين، ويوقف سياساتها الارهابية. ان الشعب الفلسطيني يجب أن يعيش، دون أي تأخير، في دولته المستقلة الحرة».

كذلك تحدث مندوبون آخرون من ايران والعراق والمغرب في هذا الاتجاه نفسه، وقال موريس صليبي، من الوفد السوري، في كلمته: «لقد ذكر الرئيس كاسترو حقائق وأرقاماً عن الدعم المقدم الى جنوب أفريقيا من أجل استغلال الموارد الطبيعية في ناميبيا، والمساندة الممنوحة لإسرائيل من أجل مساعدتها في رفضها الانسحاب من الأراضي المحتلة. ولا ريب في أن الرغبة في ابتياع النفط العربي بأسعار رخيصة تكمن وراء الدعم الامبريالي للكيان الصهيوني في فلسطين».

## القراران الهامان

أصدر المؤتمر قرارين هامين حول: «الانتهاكات الاسرائيلية» و«العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية». وقد مرت عملية إصدارهما بعدة مراحل بعد المناقشة العامة، بدءاً بلجنة الصياغة، وانتهاء بإقرارهما في المؤتمر العام بعد مناقشة صاخبة في اللجنة السياسية بعد ظهر يوم ٩/٢٢ وفي المؤتمر نفسه مساء اليوم نفسه، والتصويت على كل فقرة بمفردها في قرار «الانتهاكات...».

إن تسجيل هذه الأمور هنا ليس إلّا لتبيان الصعوبات التي يتم تجاوزها قبل اتخاذ أي قرار بإدانة العدو الصهيوني ومناصرة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، إذ أن جبهة الامبريالية، المساندة للصهيونية وكيانها، لا تزال، على رغم تراجعها وهزائمها، تقاتل بضراوة متناهية تطلعات الشعوب وكفاحاتها من أجل تحقيق هذه التطلعات. وهذا مايعاني منه الكفاح العربي التحرري عامة والفلسطيني خاصة على رغم الجبهة القوية التي تسانده، والمتمثلة بدول المنظومة الاشتراكية وحركة عدم الانحياز والدول العربية والاسلامية.

تشكلت لجنة الصياغة لكلا القرارين من سوريا والعراق ولبنان ومصر واسرائيل وقبرص والهند والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والسنغال وهولندا. وقد اختير مأمور عثمان با، مندوب السنغال، رئيساً لها، واختير الكسيس غالانوس، مندوب قبرص، مقرراً.

١ ــ بند «الانتهاكات...»: اعتمدت لجنة الصياغة مشروع القرار العربي أساساً للنقاش لانه، كما قال مقرر اللجنة، أقرب إلى الموضوعية والى معالجة المسائل التي قيد البحث. وقد تقدمت بهذا المشروع الشُعَب البرلمانية لكل من: الجزائر واليمن الديمقراطية وجيبوتي والعراق والاردن والكويت ولبنان ومراكش والصومال والسودان وسوريا والامارات العربية المتحدة وجمهورية اليمن. وبالمقابل قدم الـوفـد الصهيوني مشروع قرار مقابل قصره على مادعاه بالوجود السوري في لبنان، وعلى طلب سحب القوات السورية من الأراضي اللبنانية.

وحين طُرح في اللجنة السياسية لاقراره، أثار مشروع القرار الذي أعدته لجنة الصياغة، وهو يتفق في خطوطه العامة مع مشروع القرار العربي، عاصفة كبيرة من النقاش. فقد تباكى المندوب الصهيوني لأن مشروع القرار يحمل أكثر من ٥٠ إدانة لاسرائيل، وزعم أنه للمرة الأولى يدان عضو قبل بدء المناقشات، فيتم اعتماد نص قدمته جهة واحدة، وطلب بالطبع رفض المشروع، ثم أضاف بصفاقة متناهية: «وإذا كان هنالك من يريدون زيادة عدد القرارات التي تدين اسرائيل فيستطيعون الموافقة عليه». ثم أثارت الوفود الغربية مسألة اعتماد المشروع العربي أساساً للنقاش، فرد السيد با بالقول: ان لجنة الصياغة هي التي اختارت المشروع العربي ولكن بعد دراسة المشاريع المقدمة، وبعد التصويت على ذلك.

اقترع على فقرات المشروع فقرة فقرة، فكانت الموافقة عليها بأغلبية كبيرة. وقد أضافت اللجنة السياسة فقرتين:

□ تتضمن الأولى الاعتراف الفوري والمتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد عارضتها الدول العربية ودول المنظومة الاشتراكية وحركة عدم الانحياز.

□ وتتضمن الثانية دعوة جميع الأطراف ومنها منظمة التحرير الفلسطينية، إلى الدخول في مفاوضات لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ثم اقتُرِعَ على المشروع ككل، فأُقر بأكثرية ٤٠ صوتاً مقابل ٩ أصوات وامتناع ٨ عن التصويت.

ثم نقل هذا المشروع ثانية إلى المؤتمر العام لإقراره، فأثار بعض النقاش، وتباكى المندوب الصهيوني من جديد، وتم الاقتراع على بعض فقراته، فاقرّت، ثم اقتُرع على المشروع ككل، فاقرّ بأكثرية ٧٢٥ صوتاً مقابل ١١٥، وامتناع ١٢٤ عن التصويت.

٢ ــ بند «العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية»: اعتمدت لجنة الصياغة مشروع قرار بإدانة العدوان الاسرائيلي ثم عرض هذا المشروع على اللجنة السياسية، فردَّ المندوب الصهيوني، أثناء المناقشة، الأكاذيب الصهيونية المعروفة، من أن هذا المفاعل مخصص لإنتاج القنابل النووية، وسوف ينتجها، وإنه هو، أي المندوب الصهيوني، من مواليد العراق، وقد عانى فيه، وشهد القوات العراقية وهي تتجه إلى فلسطين لمحاربة اسرائيل، ثم أخذ يحاول استدرار عطف المؤتمر بعبارات عاطفية واختلاقات مزورة. وقد فنَّد مندوب العراق هذه الأكاذيب، واستشهد بتصديق العراق على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وبأن هذه المنشآت النووية قد وُضعت طبقاً لذلك تحت إشراف وكالة الطاقة الذرية الدولية ورقابتها، وأضاف: «إن من واجبنا أن نقف إلى جانب الشعب الفلسطيني، وإسرائيل بضربها مفاعل تموز (يوليو) تريد ابقاء العرب متخلفين، لأنها عاشت على هذه الهوة الحضارية».

وتحدث آخرون شاجبين هذا العدوان وهنا انسحب الوفد الصهيوني. ثم اقترع على مشروع القرار فأُقر.

وفي المؤتمر العام أقر مشروع القرار هذا، دون تصويت، مع تحفظ اسرائيل وأميركا وهولندا عليه.

## ملاحظات حول المؤتمر

مرة أُخرى، شكل المؤتمر الثامن والستون للاتحاد البرلماني الدولي مَعْلماً جديداً على درب انتصارات القضية الفلسطينية، وإدانات العدو الصهيوني في الساحة الدولية. و«الاتحاد » في حد ذاته إحدى ساحات الكفاح السياسي الهامة من أجل فلسطين، فهو وبحق «هيئة الأمم البرلمانية»، ولكن، وللأسف، لا تحظى نشاطاته ومؤتمراته بالاهتمام أو بالإعلام نفسه الذي تحظى به جلسات هيئة الأمم المتحدة، أو الاعلام عنها، كما لا تحظى التجارب المستخلصة من اجتماعاته بالاهتمام نفسه.

إن العدو الصهيوني، ومنذ مؤتمر لندن البرلماني الثاني في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٥ يعاني من هزائم متكررة متطورة على صعيد الاتحاد البرلماني الدولي. والنضال السياسي من أجل القضية الفلسطينية يتطلب الاستمرار في تحقيق انتصارات جديدة متطورة في مـؤتمرات «الاتحـاد» ومجالســه. ومع هـذه الانتصارات لابد من إجراء عمليات فرز موضوعي من أجل اقامة حوارات عربية مع أطراف أجنبية بشكل عام، وحوارات برلمانية عربية ــ أجنبية، بشكل خاص.

في مؤتمر هافانا كان موقف الوفود الغربية، ولا سيما وفود: الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا وبريطانيا، لا يقل عداءً للقضية العربية والفلسطينية عن عِداء الوفد الصهيوني لها. ومع ذلك، هنالك الرابطة البرلمانية العربية ــ الأوروبية، والحوار البرلماني ــ الأوروبي.

وفي هذا المؤتمر، كانت الوفود الاشتراكية ووفود الدول غير المنحازة لا تقل مناصرة للقضية العربية

والفلسطينية عن الوفود العربية والاسلامية، ومع ذلك ليس هنالك حوار برلماني عربي مع أي من هاتين الجهتين.

إن الاستمرار في الحوار البرلماني العربي ــ الاوروبي قد يكون مقبولاً تكتيكياً، ولكن ليس هو بالحوار الذي يعوّل عليه. والواجب الوطني والقومي يتطلب إجراء حوارات برلمانية مع جهات أخرى: مع مجموعة دول المنظومة الاشتراكية، مع دول أميركا اللاتينية، مع الدول الأفريقية ومع دول حركة عدم الانحياز. إن هذا ما يعمل من أجله حالياً «الاتحاد البرلماني العربي».

□ □ □

## نص قراري المؤتمر:

### القرار الأول

اتخذ المؤتمر الثامن والستون للاتحاد البرلماني الدولي هذا القرار بأغلبية ساحقة تصل إلى حد الاجماع، وتحفظت عليه كل من اسرائيل وأميركا وهولندا. (النص العربي من ترجمة محمود فلاحة).

العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية.

المؤتمر الثامن والستون للاتحاد البرلماني الدولي، مذكراً بالهجوم العسكري الاسرائيلي الغاشم على المفاعل النووي العراقي «تموز» في ٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٨١، ومعتبراً الطبيعة السلمية للمفاعل النووي العراقي، ومستذكراً تصديق العراق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، واضعاً من ثم منشآته النووية تحت رقابة وكالة الطاقة الذرية الدولية، ومستذكراً تأييده الكلي للجهود الرامية الى ابقاء كافة مناطق التوتر خالية من الأسلحة النووية، وواعياً تماماً حقيقة أن العراق فريق في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية منذ أن غدت نافذة المفعول سنة ١٩٧٠.

وواعياً أيضاً حقيقة أن اسرائيل لم تؤيد أو تلتزم بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وأنها رفضت أي نوع من الرقابة الدولية، وبخاصة من جانب وكالة الطاقة الذرية الدولية، على مفاعلاتها النووية.

وشديد القلق من الخطر على السلام والأمن الدوليين الذي أوجده الهجوم الجوي الاسرائيلي المتعمد على المنشآت النووية العراقية في ٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٨١، والذي كان يمكن أن يؤدي في أي وقت، الى وضع متفجر في المنطقة، بما فيه من عواقب وخيمة على المصالح الحيوية للدول كافة.

١ ــ يدين بشدة الهجوم العسكري الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي، الذي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وبخاصة لميثاق هيئة الأمم المتحدة.

٢ ــ يدعو اسرائيل الى الاحجام مستقبلاً عن أية هجمات مماثلة، أو تهديد بها، على أي بلد..

٣ ــ يؤكد من جديد الحق الراسخ للعراق ولبلدان العالم الثالث الأخرى في امتلاك مفاعلات نووية للأغراض السلمية من أجل اللحاق بالتكنولوجيا المتطورة العالية ولتنمية رفاهية شعوبها.

٤ ــ يعتبر أن العراق جدير بتعويض مناسب على الخسارة والدمار اللذين أصاباه واعترفت اسرائيل بمسؤوليتها عنهما.

٥ ــ يدعو حكومات كافة البلدان المحبة للسلام وبرلماناتها الى شجب هذا العمل والى مساندة تطبيق حكم القانون.

٦ ــ يدعو اسرائيل الى أن تضع سريعاً مرافقها النووية تحت رقابة وكالة الطاقة الذرية النووية.

٧ ــ يؤيد تحويل الشرق الأوسط الى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

□ □ □

**القرار الثاني**

هذا القرار اتخذه المؤتمر الثامن والستون للإتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في العاصمة الكوبية، هافانا، ما بين ١٤ و٢٣/٩/١٩٨١. وقد فاز هذا القرار، في المؤتمر العام للاتحاد البرلماني الدولي، بأكثرية ٧٢٥ صوتاً مقابل ١١٥ صوتاً وامتناع ١٢٤ صوتاً عن التصويت. (النص العربي من ترجمة محمود فلاحة).

انتهاكات اسرائيل لقرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، من خلال سلوكها في الأراضي العربية المحتلة وهجماتها على لبنان.

المؤتمر الثامن والستون للاتحاد البرلماني الدولي.

مذكراً بالقرارات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط والاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، وبالقرارات المتخذة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الرابع والستين في صوفيا سنة ١٩٧٧، والخامس والستين في بون سنة ١٩٧٨، والسادس والستين في كراكاس سنة ١٩٧٩، والسابع والستين في برلين سنة ١٩٨٠، وبقرار مجلس الاتحاد البرلماني الدولي المتخذ في لشبونة سنة ١٩٧٨.

مذكراً أيضاً بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة حول مشكلة الشرق الأوسط، وحول ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة، وممارسات اسرائيل في الأراضي المحتلة واعتداءاتها على لبنان، وبخاصة:

— قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ المؤرخ في ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٨ والذي طلب من إسرائيل تسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين، والقرارات العديدة التالية التي أكدته.

— القرارات العديدة التي طلبت من اسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧.

— القرارات التي طلبت إنهاء برنامج إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة وإزالة المستوطنات القائمة، وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠.

— القرارات الخاصة بمدينة القدس، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٨٠ الذي شجب بشدة القانون الأساسي، الذي أقره البرلمان الاسرائيلي والمتعلق بضم القدس الى اسرائيل واعتبار هذا الضم باطلاً ولاغياً، والقرار رقم ٤٧٨ الذي شجب رفض اسرائيل تنفيذ القرار السابق.

— القرارات التي تشجب قمع اسرائيل واضطهادها للعرب الفلسطينيين وتطلب تنفيذ اتفاقيات جنيف في الأراضي المحتلة، والتي بلغت ستة وعشرين قراراً اتخذتها الجمعية العامة، وكان آخرها القرار رقم ٣٥/١٢٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٨٠، وأربعة قرارات أُخرى اتخذها مجلس الأمن.

— القرارات المتتالية التي اتخذها مجلس الأمن حول الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، ومنها القرارات ذات الأرقام ٤٢٥ و٤٢٦ و٤٢٧ و٤٣٤ لسنة ١٩٧٨، والقرارات ٤٤٤ و٤٥٠ و٤٥٩ لسنة ١٩٧٩، والقرار رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٨٠.

وملاحظاً بقلق شديد أن هذه القرارات والقرارات المماثلة، التي بلغ مجموعها ١٥٠ قراراً، لم تغيّر شيئاً في سلوك إسرائيل، وأن الحكومة الاسرائيلية قد أعلنت دائماً عن رفضها الالتزام بهذه القرارات.

ومؤكداً من جديد أن إصرار اسرائيل على الاستمرار في احتلال الأراضي العربية والفلسطينية منذ سنة ١٩٦٧ وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني ليشكل انتهاكاً فاضحاً لميثاق هيئة الامم المتحدة والاعلان

العالمي لحقوق الانسان واتفاقية جنيف الرابعة، ويزيد في تفاقم التوتر في المنطقة ويهدد الأمن والسلام الدوليين.

ومعترفاً باهمية أي جهد يبذل من أجل إقامة سلام دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط.

ومعتبراً أن المسألة الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط.

ومعتبراً أن اقامة سلام دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط أمر أساسي لشعوب تلك المنطقة ولاحترام سيادة بلدانها، ومنها الدولة الفلسطينية، ولأمن حوض البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ولصيانة السلام العالمي.

ومؤكداً أن أي سلام دائم وعادل في المنطقة يجب أن يقوم على أساس:

١ ــ الانسحاب الاسرائيلي غير المشروط من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس ومرتفعات الجولان.

٢ ــ تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة الى بيوتهم واستعادة أملاكهم.

٣ ــ تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

٤ ــ الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأنها يجب أن تمارس دورها الكامل في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وبأزمة الشرق الأوسط.

٥ ــ الاعتراف الفوري والمتبادل لدولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية(*).

وشاجباً استمرار اسرائيل، منذ سنة ١٩٦٨، شن غارات جوية وبحرية وبرية على القرى والمدن اللبنانية، ومنها العاصمة بيروت، وعلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، مسببة خسائر في الأرواح وإصابات أخرى، وتدمير الممتلكات، وشل الحياة السلمية وبخاصة في جنوب لبنان.

وملاحظاً بقلق شديد أن تصعيد الغارات، التي شنها سلاح الجو الاسرائيلي على بيروت في شهر تموز (يوليو) الماضي، قد أدى الى وقوع عدد كبير من الاصابات بين المدنيين.

وملاحظاً، بالرضى، اتفاقية وقف اطلاق النار في جنوب لبنان والحاجة الى زيادة امكانات القوات الدولية (يونيفيل) من أجل تمكينها من تنفيذ مهمتها كما حددها قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ والقرارات التالية.

وشاجباً، بشدة، ما خلفه الهجوم الاسرائيلي المتعمد على المنشآت النووية العراقية، يوم ٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٨١، من خطر على الأمن والسلام الدوليين، والذي يمكن، في أي وقت، أن يفجر الوضع في المنطقة بما يجره ذلك من نتائج خطيرة على المصالح الحيوية لكافة الدول.

ورافضاً السياسة الاسرائيلية العدوانية لإقامة أمن اسرائيل على أساس الحرب الوقائية والتوسع الاقليمي.

١ ــ يشجب بشدة إصرار اسرائيل على رفض قرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

---

(*) هذه العبارة لم تكن واردة في مشروع لجنة صياغة هذا القرار، بل أضيفت في اجتماع اللجنة السياسية ونجحت باكثرية ٤٥١ صوتاً مقابل ٢٤٥، وامتناع ٣٠٢ عن التصويت. وقد عارضته الدول العربية التقدمية ودول المنظومة الاشتراكية وعدم الانحياز.

واستمرارها في القيام بممارسات تتعارض وميثاق هيئة الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان، ويدعو إسرائيل مرة أخرى الى أن تنفذ فوراً قرارات الامم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط.

٢ ـــ يشجب استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى منذ سنة ١٩٦٧ ويطالب بانسحاب اسرائيل، الفوري التام وغير المشروط منها.

٣ ـــ يدين قرار البرلمان الاسرائيلي بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، ويدعو إلى إلغاء ذلك القرار معتبراً أن ضم القدس باطل ولاغٍ.

٤ ـــ يدين اسرائيل لمنعها عودة اللاجئين العرب الى بيوتهم، ويطالب بأن تسهل اسرائيل عودتهم واستعادتهم أملاكهم.

٥ ـــ يدين استمرار سياسة اسرائيل في اقامة المستوطنات، ويطالب بأن تكف عن هذه السياسة وتخلي المستوطنين مـن الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة.

٦ ـــ يوبّخ اسرائيل على ممارساتها القمعية تجاه سكان الأراضي العربية المحتلة، ويدعوها إلى السماح بعودة المبعدين، واطلاق سراح المعتقلين بسبب مقاومتهم الاحتلال، والإحجام عن سياسة الإرهاب التي تمارسها سلطات الاحتلال، ووضع حد لاستغلالها غير الشرعي للموارد الطبيعية، والكف عن تغيير الطبيعة الجغرافية والديموغرافية للبلاد وعن تقييد ممارسة الطقوس الدينية في الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية.

٧ ـــ يشجب، بشدة، الغارات التي استخدمت اسرائيل فيها شتى الأسلحة ضد الدول العربية، وبخاصة في الهجمات على لبنان التي أدت إلى مقتل المدنيين الأبرياء، ويطالب بأن تتوقف اسرائيل عن هذه الاعتداءات وتحترم سيادة لبنان وسلامته وحدوده الدولية.

٨ ـــ يدعو الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الى الإحجام عن استخدام حق الفيتو لدعم اسرائيل والبلدان الأخرى، التي تنتهك قرارات هيئة الامم المتحدة، أو توفير الغطاء لها.

٩ ـــ يطالب بأن تشجب برلمانات العالم وحكوماتها وتدين الممارسات الاسرائيلية العدوانية المشار إليها في هذا القرار وتمارس الضغط لإرغام اسرائيل على الالتزام بقرارات هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

١٠ ـــ يدعو كافة برلمانات العالم الى أن تستخدم ما لها من نفوذ على حكوماتها من أجل المحافظة على وقف اطلاق النار في جنوبي لبنان ومنح قوات الأمم المتحدة (يونيفيل) المزيد من الصلاحيات الواسعة لمساعدتها على أن تنفذ، تنفيذاً تاماً، أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ وكافة القرارات التالية حول هذا الموضوع.

١١ ـــ يدعو كافة حكومات العالم الى أن توقف تقديم أية مساعدة لإسرائيل أو اقامة أي تعاون معها قد تستخدمه للاستمرار في احتلالها غير الشرعي للأراضي العربية وانتهاكاتها لحقوق الانسان.

١٢ ـــ يدعو كافة الأطراف المعنية، ومنها منظمة التحرير الفلسطينية، الى الدخـول مباشـرة في مفاوضات تهدف الى اقامة سلام دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط.

**محمود فلاحة**

# الندوة الاقليمية لدول اميركا اللاتينية
# حول القضية الفلسطينية

## هافانا ــ كوبا ٣١/٨ ــ ٤/٩/ ١٩٨١

تحقيقاً لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة: ٤٣/٦٥، الصادر بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٩ والقاضي بتنظيم أربع ندوات حول قضية فلسطين، قامت «لجنة تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني»، المنبثقة عن الجمعية العامة للامم المتحدة، بتنظيم هذه الندوات وعقدها. فعقدت الندوة الأولى في اروشا ــ تانزانيا، في صيف عام ١٩٨٠، وشارك بها لفيف من العلماء الافارقة. كما عقدت الندوة الثانية، في آب (أغسطس) ١٩٨٠، في فيينا ــ النمسا. وعقدت الندوة الثالثة، في كولومبو ــ سري لانكا، في أوائل آب (أغسطس) ١٩٨١. وعقدت الندوة الرابعة، في هافانا ــ كوبا، بين الفترة الممتدة من ٣١/٨/١٩٨١ إلى ٤/٩/١٩٨١.

### أهداف الندوات

وقد أصبحت أهداف الندوات معروفة، فالهدف الأول هو القيام باستعراض شامل للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، تاريخياً وسياسياً. أما الهدف الثاني فهو القيام باستعراض شامل لممارسات اسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بمختلف جوانبها، من حيث الاستيلاء على أراضي الشعب الفلسطيني، واضطهاد الشعب الفلسطيني في ظل الحكم العسكري وطرده من وطنه، إضافة إلى استعراض الجهود الأساسية التي تبذلها دول العالم لمساعدة الشعب الفلسطيني في سعيه لتحقيق حقوقه الوطنية واستعراض الجهود التي تبذل من الدول الأخرى لعرقلة تحقيق هذه الحقوق.

ومن المتوقع أن يكون لهذه الندوات الاقليمية أثر في توعية شعوب الاقاليم المختلفة، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ولهذا جاءت فكرة عقد هذه الندوات في مكان استراتيجي بالنسبة لكل قارة من القارات المختلفة. ومن المنتظر أن تعقد ندوة خامسة في الولايات المتحدة لزيادة توعية الشعبين الاميركي والكندي، وسوف يشارك بها علماء اميركا وكندا.

### الاهتمام الكوبي بالندوة الرابعة

إذاً، كانت الندوة الاقليمية الرابعة حول قضية فلسطين لمنطقة دول أميركا اللاتينية. وعلى الرغم من أن عدداً لابأس به من دول اميركا اللاتينية يتعاطف، إلى حد ما ، مع الشعب الفلسطيني، إلا أن معظم هذه الدول اعتذرت بشكل غير مباشر لعدم تمكنها من عقد الندوة الرابعة على أراضيها كما يتطلب العرف الدولي؛ إذ أن أية ندوة تعقد بإشراف الامم المتحدة لابد من أن تحظى بموافقة حكومة الدولة التي ستنعقد الندوة على أرضها. وقد تقدّمت حكومة كوبا بتحمس لعقد الندوة الرابعة على أرضها.

ومنذ البداية، ظهر التلاحم الكوبي مع الشعب الفلسطيني؛ وذلك عبر استقبال المشاركين في المطار، رسمياً، من وزارة الخارجية الكوبية، وعبر التسهيلات الكبيرة والكثيرة التي قدمتها حكومة كوبا خلال الندوة. ولم يقتصر التعبير عن التلاحم الكوبي ـ الفلسطيني على الاجراءات الرسمية، والشكلية، بل تعداه إلى المشاركة الفعلية في المناقشات الجادة للموضوعات المختلفة التي ناقشتها الندوة. وقد شارك لفيف من علماء كوبا ومتخصصيها بتقديم الدراسات العامية حول أوجه مختلفة للقضية الفلسطينية، كما أن عدداً من سفراء كوبا، في الدول العربية، بمن فيهم سفير كوبا في كل من لبنان وسوريا وسفير كوبا في الأمم المتحدة، شاركوا إيجابياً في أعمال الندوة.

وقد تبين كذلك مدى اهتمام كوبا، حكومة وشعباً، بالقضية الفلسطينية عبر التغطية الاعلامية الكبيرة لسير مناقشات الندوة؛ إذ أن وسائل الاعلام الكوبية، من صحافة وراديو وتلفزيون، قدمت، بشكل منتظم، تلخيصاً أميناً للبحوث التي قدمت للندوة، وتلخيصاً للمداخلات اليومية. وقد علق المراقبون الذين اشتركوا في الندوات الاربع، فقالوا: إن ندوة هافانا كانت أكثر هذه الندوات نجاحاً إعلامياً، ويعود الفضـــل، في ذلك، إلى اهتمام حكومة كوبا. كما أن هذا الاهتمام بالندوة ظهر رسمياً عندما شارك وزير خارجية كوبا وأحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب في الجلسة الافتتاحية للندوة بقراءة كلمة حكومة كوبا ورئيسها. كما شارك وزير التعليم العالي والبحث العلمي في الجلسة الختامية؛ حيث قرأ كلمة كوبا الرسمية. كما ظهر التلاحم الكوبي مع منظمة التحرير في الحفل الكبير الذي أقامه ممثل منظمة التحرير في هافانا، الاخ عماد الجدع، على شرف المشاركين في الندوة بمشاركة عدد كبير من الوزراء الكوبيين وسفراء كوبا لدى الدول العربية المتواجدين آنذاك في هافانا وتحدثهم مع المشاركين الفلسطينيين وغيرهم.

## المشاركون في الندوة

وقد شارك في الندوة حوالي ١٦ عالماً ومتخصصاً في القضية الفلسطينية، من بينهم أربعة من فلسطين هم: الدكتورة بيان الحوت، المحامي رجا شحادة، الدكتور محمد الحلاج وابراهيم أبو لغد، والبقية توزعوا بين متخصص انكليزي هو داود جلمور، واثنين من الولايات المتحدة هما: الدكتورة جانيت أبو لغد والدكتور جون كويجلي، والبقية من علماء اميركا اللاتينية. أما البحوث التي قُرئت ونوقشت في الندوة، فقد توزعت حول الموضوعات التالية:

١ ــ الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني (٣ بحوث).

٢ ــ القضايا القانونية المتعلقة بالقضية الفلسطينية (بحثان).

٣ ــ الاستيطان الاسرائيلي (بحث واحد).

٤ ــ حقوق الانسان وفلسطين (٣ بحوث).

٥ ــ منظمة التحرير الفلسطينية والهوية الفلسطينية (بحثان).

٦ ــ القضية الفلسطينية والرأي العام في دول اميركا اللاتينية (٤ بحوث).

وشارك في الندوة كذلك ممثلون لعدد من الدول، بمن فيهم ممثل عن العراق وممثل عن الاردن وآخرون من دول المنظومة الاشتراكية، إضافة إلى ممثل منظمة التحرير في كندا، الأخ عبدالله عبدالله، الذي قرأ، في أول جلسة، كلمة القائد العام للثورة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية، الأخ ياسر عرفات، والأخ عماد الجدع، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في كوبا.

## ملاحظات حول المناقشات

لا نستطيع، في هذا التقرير، أن نقدم عرضاً كاملاً للمناقشات التي جرت في الندوة، ولكن نستطيع أن نبدي بعض الملاحظات حولها:

أولاً: ان الدراسات التي تقدم بها المتخصصون كانت دراسات أصيلة وعلمية وشاملة للموضوعات المختلفة.

ثانياً: سادت الروح النضالية جو المناقشات؛ مما أثر في نوعية القرارات التي صدرت عن الندوة.

ثالثاً: كانت البحوث المتعلقة بقضايا الرأي العام في دول اميركا اللاتينية مصدر اهتمام العاملين الفلسطينيين الذين يولون الاعلام اهتماماً خاصاً؛ إذ تبين أن الاعلام الصهيوني في اميركا اللاتينية فعال ونشط، ويعمل عبر قنوات متعددة، بما في ذلك الجاليات اليهودية. ويكاد يكون التوغل الاعلامي الصهيوني في دول اميركا اللاتينية في المستوى نفسه من التوغل في اميركا الشمالية، وبالتالي يؤدي، في الكثير من الحالات، إلى تبني سياسات متعاطفة مع اسرائيل.

رابعاً: تبين أن هنالك أصدقاء كثيرين للشعب الفلسطيني يجدر بالمشرفين على العلم والاعلام الفلسطينيين الاستفادة من علمهم في الندوات الدولية، ومن موقعهم المهني في الجامعات والمحافل الدولية.

ومما لا شك فيه أن الندوة الرابعة لقضية فلسطين والتي انعقدت في هافانا حالفها النجاح والتوفيق، علماً وإعلاماً. وعلى الرغم من أن نجاح الندوة يعزى إلى نوعية المشاركين بها وإلى نوعية الدراسات التي قدمت، إلا أن تنظيمها وحبكها جاءا نتيجة لجهود لجنة حقوق الشعب الفلسطيني ورئيسها السفير ساري (سفير السنغال في الأمم المتحدة)، وللعمل البناء الذي يقوم به ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة، الاخ زهدي الطرزي.

ابراهيم أبو لغد

# ندوة ڤارنا
# للدفاع عن حريات الصحافيين

شهدت مدينة ڤارنا البلغارية، في الفترة الممتدة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، ندوة صحافية كان هدفها تشكيل لجنة دولية للدفاع عن حقوق الصحافيين وحمايتهم، تعمل بالتعاون مع اتحاد الصحافيين العالمي (.i. o. j) ومع الاتحاد الدولي للحقوقيين الديمقراطيين، ومـع كل المؤسسات الدولية الأخرى ذات الاهتمام بحرية النشر والصحافة.

وقد تمت الدعوة الى هذه الندوة من قبل لجنة سميت «لجنة المبادرة»، وهي تضم ممثلين عن اتحادات صحافية وقانونية في سبعة بلدان هي: بلغاريا، ألمانيا الديمقراطية، فرنسا، فلسـطين، بولنـدا، الاتحاد السوفياتي واسبانيا.

وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول في صوفيا، في الفترة الواقعة بين ٢٤ و٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، ووضعت في ذلك الاجتماع، مسودة مشروع الميثاق الذي عرض على ندوة ڤارنا.

وقد ضمت ندوة ڤارنا عند انعقادها: أعضاء لجنة المتابعة السبعة، بالاضافة الى ٣٣ وفداً صحافياً وعمالياً وحقوقياً يمثلون:

- خمسة وفود افريقية (أثيوبيا، غانا، موزامبيق، ناميبيا، ونيجيريا).
- ستة وفود آسيوية (الهند، اليابان، كوريا الشمالية، منغوليا، تركيا، وفيتنام).
- أربعة وفود عربية (فلسطين، سوريا، تونس(*)، والصحراء الغربية).
- أربعة وفود من أوروبا الشرقية (بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا، وفنلندا).
- ثلاثة وفود من أوروبا الغربية (فرنسا، اليونان، وقبرص).
- أربعة وفود من أميركا اللاتينية (تشيلي، كوبا، نيكاراغوا والسلفادور).
- سبع منظمات دولية هي (الاتحاد الافريقي للصحافيين، اتحاد الصحافيين العرب، اتحاد صحافيي أميركا اللاتينية، الرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين، اتحاد العمال العالمي (.i. l. o)، اتحاد الصحافيين العالمي (.i. o. j)، واتحاد صحافيي جنوب افريقيا).

وقد كان الغرض الرئيسي لندوة ڤارنا: إقرار ميثاق اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الصحافيين وحمايتهم، وتشكيل هذه اللجنة الدولية، وإصدار بيان عن الندوة يعلن عن تشكيل اللجنة وأهدافها ومبادئها. ولفهم ما جرى في هذه الندوة، ولتقييم نتائجها بشكل علمي، لابد أولاً من تلخيص أعمال لقاء صوفيا التحضيري في العام الماضي.

(*) لم تحضر.

لقد كانت الوثيقة (الميثاق) التي ناقشها لقاء صوفيا تستند الى المبادىء التالية:

**أولاً**: تحديد هوية اللجنة، بأنها لجنة تدافع عن الصحافيين التقدميين والديموقراطيين.

**ثانياً**: تحديد مضمون سياسي لعمل اللجنة، يوضح أنها لجنة تعمل ضد الاضطهاد الذي يقع على الصحافيين من قبل القوى الامبريالية والعنصرية والفاشية والدكتاتوريات العسكرية، وكافة أشكال القمع الأخرى.

وقد ناقش أعضاء لجنة المبادرة مسودة الوثيقة باتجاهين: الاتجاه الأول مثله مندوب فلسطين (بلال الحسن)، داعياً الى ضرورة تعميق المضمون السياسي لميثاق اللجنة، وذلك بإضافة مقدمة سياسية له، وبتحديد أنواع وانماط الاضطهاد التي يتعرض لها الصحافيون بأكبر قدر ممكن من التفصيل. وهنا أشار مندوب فلسطين الى ضرورة إضافة الصهيونية إلى جملة التيارات والأنظمة التي تضطهد الصحافيين؛ وذلك انسجاماً مع قرار الأمم المتحدة الذي اعتبر الصهيونية حركة عنصرية، ومع قرار مماثل لمنظمة الاونيسكو، وقرار مماثل آخر لمنظمة الصحافيين العالمية، اتخذ منذ العام ١٩٧١. أما الاتجاه الثاني في المناقشة، فقد مثله آنذاك بيار غـابوري، سكرتير الرابطة الدولية للحقوقيين الديموقراطيين، الذي دعا في كلمة مطولة الى إعلان ميثاق للجنة، يكون هدفه كسب أوسع قطاع ممكن من الصحافيين والمؤسسات المهتمة بحرية الفكر الى ميدان عمل اللجنة. وتطبيقاً لذلك اقترح اختصار اسم اللجنة بحيث يصبح «لجنة الدفاع عن حقوق الصحافيين»، لأن إضافة التقدميين والديموقراطيين للتسمية يبعد عنها قطاعاً واسعاً من الصحافيين العاملين في المؤسسات الغربية، والذين من المفيد أن نكسبهم. كذلك اقترح غابوري اختصار المواصفات السياسية الواردة في الميثاق الى أقل قدر ممكن من المفاهيم الأساسية، باعتبار أن هذه المفاهيم العامة تضم كل المفاهيم التفصيلية الأخرى، وباعتبار أن العمومية تخدم أيضاً في كسب القطاعات الأوسع من الصحافيين، بينما يؤدي كل تفصيل الى افقاد اللجنة تأييد قطاع من القطاعات.

وقد بقيت هذه الملاحظات في ختام لقاء صوفيا مجرد ملاحظات، وجرى بحثها من جديد في ندوة ڤارنا، من خلال اجتماع خاص عقدته لجنة المبادرة. للبت النهائي بمشروع الميثاق. وقد سيطر على هذا الاجتماع توجه لإقرار الميثاق بالصيغة التي يقترحها غابوري، ومن ضمنها توجه لعدم ادراج كلمة الصهيونية على اعتبار أنها تندرج في اطار كلمة العنصرية. وقد ناقش المندوب الفلسطيني ضد هذه الصيغة مطولاً، وإزاء اصرار الطرف الآخر على موقفه، لم يكن هناك من حل سوى الاستماع الى رأي أعضاء الندوة ومعرفة توجهاتهم.

أثناء ذلك، كانت ندوة ڤارنا قد عقدت أكثر من جلسة عامة، القى فيها رؤساء الوفود كلمات شرحت أوضاع الصحافيين في بلادهم. ثم توزعت اللجنة على لجنتين، ناقشت الأولى وقائع اضطهاد الصحافيين في العالم، وناقشت الثانية نمط العلاقات الاعلامية السائدة بين الدول الغربية ودول العالم الثالث، ووسائل مواجهة الاعلام المضاد لمصالح هذه الدول. وقد تقدم وفد فلسطين الى الندوة بمذكرة شاملة عن أوضاع الصحافيين في المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وألقيت في الندوة كلمة باسم فلسطين أثنت على فكرة تشكيل اللجنة، وذكرت أنواع الاضطهاد الذي يتعرض له الصحافيون الفلسطينيون، وآخرها اغتيال ماجد ابوشرار في روما قبل انعقاد الندوة بأيام. وقد سجلت كافة التوصيات التي تقدم بها وفد فلسطين في تقريري اللجنتين، مع تركيز خاص على ادانة ورفض الايديولوجية الصهيونية وممارساتها الارهابية ضد الصحافيين الفلسطينيين. كذلك تضمن التقريران اشارات مركزة حول اضطهاد الصحافيين الذي تمارسه أنظمة التمييز العنصري، في افريقيا، وأنظمة الديكتاتوريات العسكرية في أميركا اللاتينية.

وكنتيجة للمناقشات العامة التي دارت في الندوة، وكذلك نتيجة للمناقشات التي دارت في اللجان، بدا واضحاً أن توجه الندوة يختلف عن التوجه الذي يسيطر على مناقشات لجنة المبادرة، وأن عرض الميثاق بالتالي للمناقشة العامة سيؤدي الى اثارة نقاط كثيرة، والى طلب ادخال تعديلات متنوعة تعبر عن جو المناقشات.

وادراكاً لهذه الحقيقة، بادر «فاسيلي يوسيفوف»، رئيس اتحاد الصحافيين البلغاريين، الى تقديم اقتراح من ثلاثة بنود:

**البند الأول**: أن يؤجل البحث بميثاق اللجنة الى حين إرسال المسودة الى جميع الاتحادات والهيئات المشاركة في الندوة، لتقوم بدراسته وتسجيل ملاحظاتها عليه، وإرسالها الى «لجنة المبادرة».

**البند الثاني**: أن يؤجل اعلان «اللجنة الدولية» الى أن يتم تحضير مشروع الميثاق الجديد.

**البند الثالث**: اعتبار «لجنة المبادرة» لجنة دائمة تتولى استقبال الملاحظات على مشروع الميثاق، ووضع مسودة مشروع جديد، والدعوة لندوة جديدة تتولى إقرار الميثاق وانتخاب «اللجنة الدولية».

وقد وافق أعضاء الندوة بالاجماع على هذه الاقتراحات، وبدأ البحث بعد ذلك بمشروع «النداء» الذي سيصدر عن اجتماع الندوة؛ وهو مشروع نداء أعد على ضوء التوجهات المسيطرة في لجنة المبادرة، فجاء لذلك خالياً من الاشارة الى قضايا الصهيونية والتمييز العنصري. فأثار طرحه بصيغته هذه نقاشاً صاخباً في الندوة، شاركت فيه وفود: سوريا، اتحاد الصحافيين العرب، موزامبيق، فيتنام وكوبا، وكلها تدعو الى أن يعبر البيان عن روح المناقشات التي سادت في الاجتماعات العامة وفي اجتماعات اللجان، وترجمة ذلك ضرورة التركيز الواضح على إدانة الصهيونية والتمييز العنصري، وتوضيح أن الدفاع سيكون عن الصحافيين التقدميين والديموقراطيين وليس عن الصحافيين الذين يقومون بادوار معادية لبلادهم أو في خدمة تيارات وأنظمة معادية للتقدم. ونتيجة لذلك بادر رئيس اتحاد الصحافيين البلغاريين مرة ثانية لإنقاذ الموقف باقتراح يقضي باضافة فقرة تقول: ان الندوة ناقشت قضايا مهمة وملحة للغاية، من بينها الدفاع عن مصالح الصحافيين المهنية، والدفاع عن الصحافيين الذين أصبحوا ضحايا للتمييز العنصري والصهيونية والاستعمار والأنظمة الدكتاتورية. وقوبل هذا الاقتراح بتصفيق حاد من أعضاء جميع الوفود. ولم يسجل على النداء بصيغته الجديدة سوى اعتراضين:

**الاعتراض الأول**: جاء من بيار غابوري، سكرتير الرابطة الدولية للحقوقيين الديموقراطيين، الذي أبلغ الندوة أنه لن يستطيع الموافقة على الصيغة الجديدة للبيان إلّا بعد مراجعة الهيئة القيادية للرابطة التي يمثلها.

**والاعتراض الثاني**: جاء من اندريه بودين (فرنسا) الذي طلب تأجيل اعلان موافقته على البيان الى حين عرضه على المنظمة التي يمثلها، مع أمل منه بأن توافق منظمته عليه.

وبذلك، لم يخرج وفد فلسطين من الندوة منتصراً فحسب، بل كان النصر للفكر التقدمي الواضح، وللتكتيك السليم الذي يقود فعلاً الى تقديم دفاع ناجح عن الصحافيين التقدميين والديموقراطيين.

تبقى في النهاية ضرورة الاشارة الى أن النقاش في الندوة كان نقاشاً ديموقراطياً الى حد كبير، ويرجع الفضل فيه الى اتحاد الصحافيين البلغاريين الذي استضاف الندوة، وهيأ لها أسباب النجاح، كما يرجع الفضل فيه الى فاسيلي يوسيفوف، رئيس اتحاد الصحافيين البلغاريين، هذه الشخصية الحيوية والذكية والمتفتحة، وذات الصفات القيادية المتميزة.

**ب. ح.**

# مؤتمر المرأة العالمي
## براغ ٨ ـــ ١٣/ ١٠/ ١٩٨١

في الفترة الممتدة من ٨/١٠/١٩٨١ إلى ١٣/١٠/١٩٨١، عقد في براغ، عاصمة تشيكوسلوفاكيا، مؤتمر المرأة العالمي بدعوة من الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، تحت شعار: المساواة، الاستقلال الوطني والسلام.

وقد كان المؤتمر مفتوحاً أمام ممثلي المنظمات الوطنية والاقليمية والعالمية والأفراد، وبلغ عدد الحضور حوالي ١١٥٠ مندوبة ومندوباً، من ١٣٢ بلداً، مثلوا ٢٣٤ منظمة وطنية و٩٦ منظمة عالمية و١٨ ممثلاً لهيئات الامم المتحدة.

افتتح المؤتمر الرفيق هوساك، رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا، بكلمة حيّا فيها المؤتمر وتمنى لأعماله النجاح، وجاء في كلمته: «إن شعارات المؤتمر تعبر عن طموحات ملايين النساء، نصف البشرية؛ ولتحقيقها يتحد أناس من معتقدات وفئات مختلفة، هذا النضال يضم الآن أوسع فئات الرأي العام العالمي». لقد رحب بلدنا بخطوة الأمم المتحدة بعقد المرأة، ولكننا لا نلمس تحسناً ملموساً في وضع المرأة بل ان وضعها يزداد سوءاً في بعض البلدان، بسبب الأزمة الاقتصادية وانتشار البطالة واستقلال الانسان». «لقد استطاع النظام الاشتراكي حل المشاكل الأساسية للمرأة، وأمّن لها حق العمل في المكان المناسب، وهي تسهم اليوم في تطور البلاد وتقدمها».

كما نقلت السيدة شاهاني، رئيسة لجنة التنمية التابعة للأمم المتحدة للمؤتمر، برقية من الدكتور كورت فالدهايم، الامين العام للأمم المتحدة، فيها تحية للمؤتمر وتأكيد على أن للمرأة دوراً خاصاً في القضاء على التوتر وخطر الحرب، ولذا فإن هذا المؤتمر سيساهم في تعزيز السلام.

وقد شارك في جلسة الافتتاح بالقاء الكلمات كل من، رئيسة الاتحاد النسائي التشيكوسلوفاكي، والسيد روميش شاندرا، والسيدة فالنتينا تريشكوفا، رئيسة لجنة نساء السوفيات، والسيدة سوركي، احدى منظمات مسيرة السلام التي قطعت مسافة ١١٠٠ كلم من كوبنهاغن إلى باريس سيراً على الاقدام، والتي شارك فيها حوالي ٣٠٠ ألف شخص يطالبون بنزع السلاح ووقف الأخطار التي تهدد السلام العالمي.

أما السيدة فريدا براون، رئيسة الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، فقد قدمت، في كلمتها، شرحاً دقيقاً لتركيبة المؤتمر وأعمال التحضير التي جرت قبل انعقاده، وحيّت الاتحاد النسائي التشيكوسلوفاكي الذي ساهم بشكل رائع في التحضير لإنجاح المؤتمر.

كما قدمت عرضاً شاملاً تناول أوضاع المرأة والطفل في العالم والقضايا التي يجب معالجتها والأهداف التي تناضل من أجلها معظم النساء في العالم.

وفي اليوم التالي، توزعت المندوبات على ست لجان هي:
١ ــ المرأة والعمل، وعمل المرأة في الريف.

٢ ــ مساواة المرأة في المجتمع.

٣ ــ المرأة والعائلة.

٤ ــ المرأة في سبيل السلام ونزع السلاح.

٥ ــ نضال المرأة من أجل الاستقلال الوطني والتنمية.

٦ ــ التنسيق بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات الامم المتحدة.

وقد عقدت اللجان الست اجتماعاتها لمدة ثلاثة أيام، قدمت فيها مندوبات الوفود شرحاً لأوضاع النساء في بلدانهن ومستوى مساهمتهن في المجالات المختلفة. هذا، إضافة إلى الأوراق التحضيرية التي أعدها الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي إلى اللجان الست.

كما انعقدت لجنة خاصة بالمرأة والطفل، تعالج أوضاع النساء والأطفال في مناطق التوتر والبؤر الساخنة في الشرق الأوسط وافريقيا وآسيا واميركا اللاتينية.

## فلسطين في المؤتمر

لقد عبرت كلمات الوفود وتقارير اللجان وقراراتها الصادرة عنها في نهاية اجتماعاتها عن التضامن الواسع، والدعم العالمي للشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل تحقيق حقوقه الوطنية المشروعة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كما أكدت كافة اللجان على ادانة الحركة الصهيونية واعتبار النضال ضدها شرطاً أساسياً لإحلال السلام في العالم.

ففي لجنة الاستقلال الوطني والتنمية، أدانت المندوبات حرب الابادة المستمرة من قبل اسرائيل ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني التي تصاعدت حدتها في تموز (يوليو) من هذا العام، بالاعتداءات البربرية على جنوب لبنان وبيروت وراح ضحيتها ما يقرب من ٢٥٠٠ شخص، من بينهم النساء والأطفال.

كما أدين بشدة العدوان التوسعي والممارسات العنصرية الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وإقامة المستوطنات التي تغير الطبيعة الجغرافية والديموغرافية للأرض المحتلة، وطالبت المندوبات بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية.

وحيّت المندوبات نضال الشعب الفلسطيني والمساهمة الفعّالة للمرأة الفلسطينية في النضال ضد الاحتلال الصهيوني وما يسمى بمخططات الحكم الذاتي ومن أجل حقوقهم الوطنية المشروعة، وأكدن أن الحل العادل للمسألة الفلسطينية يعتمد على إحلال السلام في الشرق الأوسط الذي ينبغي أن يرتكز على انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وتحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف بها من قبل الغير، للشعب الفلسطيني، وكما اعترفت بها قرارات الأمم المتحدة، بما فيها حق عودتهم إلى ديارهم وحق تقرير مصيرهم، وإقامة دولتهم المستقلة على أرضهم، بقيادة منظمة التحرير الفلسطنية الممثل الشرعي والوحيد لهم.

كما أدانت بعض المندوبات بشدة التحالف القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا والذي تدعمه الامبريالية الاميركية والذي يشكل خطراً جسيماً على حركات التحرر في الشرق الأوسط وافريقيا.

أما اللجنة الخاصة بالمرأة والطفل، فقد أصدرت قراراً خاصاً بفلسطين هذا نصه:

نحن أعضاء اللجنة الخاصة المنبثقة عن مؤتمر المرأة العالمي، تحت شعار: من أجل المساواة والاستقلال الوطني والسلام، المنعقد في براغ ما بين ٨ و١٣ تشرين الأول (اكتوبر)، نعبر عن قلقنا العميق من الهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية في منطقة الشرق الأوسط والتي تهدف لاحكام السيطرة الاميركية على المنطقة وتصفية المقاومة الفلسطينية، كما نعبر عن قلقنا لإصرار اسرائيل، مدعومة من الامبريالية الاميركية، على التمادي في حرب الابادة ضد الشعب الفلسطيني وقياداته داخل الأرض المحتلة وخارجها، ونستنكر الاعتداءات العسكرية المتكررة، براً وجواً، على الأراضي اللبنانية والتي سقط فيها عشرات الألوف من الأطفال والنساء من الشعبين اللبناني والفلسطيني.

كما اننا ندين وبشدة سياسة الاستيطان وصهينة الاراضي وسياسة القهر والتصفية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة الذي يناضل ضد الاحتلال الصهيوني وما يسمى بالحكم الذاتي.

إننا نناشد الرأي العام العالمي وكافة قوى التحرر والسلام في العالم أن تناضل من أجل:

١ ــ دعم النضالات البطولية لشعب ونساء فلسطين من أجل تامين حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه بقيادة م.ت.ف.، الممثل الشرعي والوحيد.

٢ ــ المطالبة بإطلاق سراح المعتقلات والمعتقلين الفلسطينيين من السجون الاسرائيلية وتبنّي الثالث عشر من [تشرين الأول] اكتوبر يوماً عالمياً للتضامن مع النساء المعتقلات المناضلات في سبيل الحرية وحقوق شعبهن الفلسطيني.

٣ ــ إدانة سياسة الصهينة التي تمارسها اسرائيل داخل الأراضي المحتلة ببنائها للمستعمرات الاستيطانية وتغييرها للمعالم الجغرافية والديموغرافية، وإدانة ضم القدس واعتبارها «عاصمة أبدية لاسرائيل»، ونطالب بانهاء سياسة الصهينة وإزالة كافة المستعمرات القائمة.

٤ ــ دعوة كافة منظمات الأمم المتحدة والهيئات الدولية والمنظمات النسائية بتطبيق قرار المؤتمر النسائي العالمي في كوبنهاغن والداعي إلى تقديم كافة أشكال الدعم المعنوي والمادي: سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، لنساء وأطفال فلسطين، دعماً لنضالهم الوطني والاجتماعي.

٥ ــ مطالبة الأمم المتحدة بفرض العقوبات على اسرائيل لانتهاكها الدائم لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وللأعراف الدولية والانسانية ومطالبة حكومات العالم بوقف كافة أشكال الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لاسرائيل.

هذا، وقد تمثلت فلسطين برئاسة المؤتمر وبرئاسة اللجنة الخاصة بالمرأة والطفل وبرئاسة لجنة الاستقلال الوطني والتنمية وبعضوية لجنة الصياغة للبيان العام الذي صدر عن المؤتمر. وقد كان لنشاط الوفد الفلسطيني دور كبير وهام داخل المؤتمر؛ حيث ضم الوفد ٩ [١] عضواء من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية برئاسة جيهان حلو، مسؤولة العلاقات الخارجية في الأمانة العامة لاتحاد المرأة: إذ ساهمن بفعالية ونشاط داخل اللجان وفي الالتقاء بالوفود؛ مما ساعد على الخروج بهذه المقررات وكسب مزيد من التأييد والدعم لقضية النضال الفلسطيني.

وقد أثارت الجريمة التي نفذتها الدوائر الصهيونية باغتيال المناضل ماجد أبو شرار في روما، أثناء انعقاد المؤتمر، استنكار الوفود المشاركة بالمؤتمر؛ حيث أرسل المؤتمر برقية تعزية للأخ ياسر عرفات تعبر عن إدانة المؤتمر لهذه الجريمة وعن التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف..

كذلك بعث برقية إلى الدكتور كورت فالدهايم، الأمين العام للأمم المتحدة، يستنكر فيها جريمة اغتيال المناضل أبو شرار ويدين الارهاب الصهيوني.

## البيانات الختامية للمؤتمر

لقد حقق مؤتمر براغ نتائج إيجابية جاءت لتستكمل ما حققته المرأة في مؤتمرات المكسيك وبرلين وكوبنهاغن، فقد أكدت هذه المؤتمرات على قضية أساسية؛ وهي أن قضية المرأة مرتبطة ارتباطاً عضوياً بقضية شعبها ومجتمعها، وإن النضال ضد كافة أشكال الاستغلال من امبريالية واستعمار، واستعمار جديد، وصهيونية وعنصرية، قضية أساسية في النضال من أجل المساواة والتنمية والسلم في العالم.

وقد أنهى المؤتمر أعماله بقرارات اللجان والبيان الختامي وبنداء من أجل السلام. وجاءت هذه الاعمال معبرة عن مستوى الجهد المبذول داخل اللجان ومنسجمة مع الشعار الرئيسي للمؤتمر: المساواة والاستقلال الوطني والسلام، بالتأكيد على حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتأكيد حق الشعوب في نضالها وضرورة دعم وتعزيز السلم في العالم بإيقاف تصعيد التسلح ودرء اندلاع حرب نووية.

## مؤتمر الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي (اندع) الثامن

بعد انتهاء أعمال مؤتمر المرأة العالمي، وفي الفترة ما بين ١٤ و١٥ تشرين الأول (اكتوبر)، إنعقد في براغ مؤتمر الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي الثامن، وكان من أبرز نتائجه التنظيمية، فيما يخص قضية النضال الفلسطيني والعربي، قبول عضوية الاتحاد النسائي التقدمي المصري في «الاندع» الذي بلغ عدد أعضائه حوالي مئة وخمس وثلاثين منظمة نسائية، وانتخاب لجنة حقوق المرأة اللبنانية في السكرتاريا الدائمة «للأندع» لتتابع قضايا المنظمات العربية. كما تم انتخاب الاتحاد النسائي اليمني لعضوية مكتب «الاندع» الذي تتمثل فيه ٢٩ منظمة نسائية فقط من بينها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتحاد النسائي السوداني والاتحاد النسائي الجزائري. وتعزيزاً لدور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية داخل «الاندع» تم انتخاب عصام عبدالهادي، رئيسة اتحاد المرأة الفلسطينية، نائبة لرئيسة الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي من بين احدى عشرة نائبة من مختلف القارات والمنظمات.

**زينب الغنيمي**

# مهرجان دمشق السينمائي الثاني
# جائزتان كبريان للأفلام الفلسطينية

في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر)، وتحت شعار: من أجل سينما متقدمة ومتحررة، عقدت دمشق مهرجانها السينمائي الثاني. وبهذا أصبح للعاصمة السورية مهرجان دوري كل عامين يتناوب اجتذاب سينمائيي البلدان النامية مع شقيقه مهرجان قرطاج التونسي الذي يلتئم، هو الآخر، مرة كل عامين.

هل يتناسب وزن الحركة السينمائية وإنتاجها السينمائي في سوريا أو في تونس مع القدرة على إقامة مهرجان دولي؟ سؤال يتردد، والاجابات المتفاوتة عليه تلوّن المسافة الشاسعة الممتدة بين الواقع والطموح. والذين ينطلقون من الواقع الراهن يقولون أن لا؛ أما الذين يرون في عقد المهرجانات وسيلة لتنشيط الحركة السينمائية وإثارة الاهتمام بها، فإنهم يتمسكون بضرورة عقدها وإيلائها مزيداً من العناية.

وإذا انطلقنا من واقع ما قُدِّم خلال مهرجان دمشق السينمائي الثاني، فسنجد أن المهرجان تضمن القليل فقط مما هو جديد من انتاج البلدان النامية التي اشتركت فيه. غير أن هذه الحقيقة لا تقلل من أهمية اللقاء في حد ذاته، بما أتاحه من فرص الاتصال بين السينمائيين العرب وزملائهم الأجانب، والمناقشات التي جرت سواء في ندوات المهرجان، أم في اللقاءات الخاصة التي شهدتها نهاراته وأماسيه.

## كيف جرت وقائع المهرجان؟

تضمن المهرجان عروضاً جرت في إطار مسابقتين: واحدة للافلام الروائية، وأخرى للافلام التسجيلية. كما تضمن تظاهرة للافلام العربية الجادة؛ وانعقدت على هامشه سوق للفيلم عرضت فيه أفلام متعددة بدوافع تجارية. ومن أجل هذا كله أعدت لجنة المهرجان أربع دور للعرض تقدم كل واحدة منها ثلاثة عروض يومياً على الاقل.

وبالإضافة إلى هذا، انعقدت، في إطار المهرجان، ندوة شبه يومية لمناقشة الافلام المشتركة في المسابقتين. كما انعقدت، في إطاره أيضاً، ندوة عامة تناولت موضوع السينما والجمهور. واستضافت نقابة الفنانين السوريين عدداً من المشتركين، لندوة ناقشت موضوع القطاع العام والسينما.

وصدرت، خلال أيام المهرجان، جريدة يومية باللغتين العربية والانكليزية، غطت وقائعه وأفسحت في صفحاتها الاربع مجالاً لتقديم خلاصات للندوات ولعرض آراء السينمائيين المعنيين وهمومهم. وكانت الجريدة، بين بنود أنشطة المهرجان، أكثرها انتظاماً.

لعل هذا الإيجاز لوقائع المهرجان، يظهر أن أنشطته لم تكن قليلة.

يضاف إلى هذا أن لجنة التحكيم التي تمثلت فيها سوريا بشخص واحد، رأسها المخرج السوفياتي الشهير ازيروف، وضمت، إلى جانبه، الكوبي «الفاريس»، أحد أهم مخرجي الأفلام الوثائقية؛ وذلك إلى جانب سينمائيين من مصر والجزائر وتونس. وقد عملت اللجنة بنشاط في ظل تحضيرات لم تكن كلها ملائمة.

كل هذا النشاط، أضفى على المهرجان هذا اللون من الحيوية الذي يرافق المهرجانات السينمائية في العادة، وأطلق العنان لسلسلة دافقة من المناقشات داخل اجتماعات لجنة التحكيم، وفي الندوات وخارجها. وأسهمت وسائل الإعلام السورية في إشراك الرأي العام بالاهتمام بالمهرجان، فخصصت الصحف والمجلات السورية صفحاتها الثقافية لشؤون المهرجان، وفعلت الإذاعة، وكذلك فعل التلفزيون السوري، شيئاً مماثلاً، بالإضافة إلى الزوايا والبرامج الخاصة التي رافقت أيام المهرجان العشرة.

غير أن هذا كله، على إيجابيته وحيويته، لم يحل دون بروز سلسلة من الملاحظات السلبية، التي جعلت من المشروع طرحَ السؤال الذي بدأنا به.

فالإعداد للمهرجان، بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها لجنته التنظيمية، ورئيستها وزيرة الثقافة السورية، الدكتورة نجاح العطار، حمل كثيراً من أمراض الارتباك والفوضى. حتى ان أيام المهرجان الأولى انقضت دون أن يعرف المشتركون فيه، معرفة يقينية، القائمة النهائية لافلام المسابقة، وهناك أفلام وصلت إلى دمشق بعد بدء المهرجان، وأخرى كانت منتظرة ولم تصل بالمرة.

والندوات التي كان من المأمول أن تتوج أنشطة المهرجان، وأن تبلور أوضح وأهم اتجاهات الحركات السينمائية في البلدان المشاركة، أديرت على نحو انطلق في الغالب من الرغبة في مجاملة الوفود المستضافة وتجنب إثارة حساسياتها. والاهم من هذا أن الوقت المتاح للندوات لم يتفسح بحيث يكفي للمناقشات الحارة والمستفيضة التي يحتاجها البحث في التجارب والهموم المتعددة موضع العناية المشتركة؛ فما من ندوة استغرقت أكثر من ساعتين. وينطبق هذا أيضاً على الندوة العامة التي كان موضوعها السينما والجمهور، وعلى ندوة نقابة الفنانين. ثم ان جميع الندوات جرت بغير تحضير مسبق، باستثناء ندوة النقابة التي أدارها السينمائي السوري صلاح دهني، مستهلاً إياها بورقة عمل مسبقة ضمنها خبرته الطويلة في الميدان الذي تتناوله الندوة: وهو القطاع العام والسينما. ولولا هذه الورقة، التي أدت إلى صبّ النقاش في أقنية الموضوع، لما زادت الندوة عن كونها لقاء مجاملة تعده نقابة الفنانين السوريين لضيوف المهرجان.

وعلى الرغم من هذه النواقص، كان المهرجان مناسبة تستحق الجهد الذي بذل من أجلها والمال «القليل» الذي صرف عليه. وقد كان كذلك خصوصاً بالنسبة للسينمائيين العرب الشبان (الشيوخ غابوا) الذين يتلمسون طريقهم بجدية كاملة نحو سينما جادة تتجاوز أطر وطروحات السينما العربية التي كرسها الانتاج التجاري المصري، أو المقلد له، على مدى عشرات السنين.

وقد كان من شأن أفلام من نوع: «لحن عن تشيلي» و «الباقون الأحياء» الكوبيَّين، و: «بقايا صور» و «التقرير» و «حادثة النصف متر» السورية، و «عزيزة» التونسي، و «أنباء الريح» الجزائري، أن تفتح العيون بأمثلة عملية على مصداقية السينما التقدمية ومشروعيتها في البلدان النامية، وعلى إمكانية تحقيق إنجازات كبيرة، أو معقولة، في ميدانها، على الرغم من الشكوى من ضعف الامكانيات المتاحة وقصورها، ومن ضيق هوامش حرية التعبير.

كذلك، كان من شأن مناقشات الندوات أن تضع اليد على الهموم المشتركة لسينمائيي البلدان النامية، وأن تظهر العلل التي تعترض سبيل تطور السينما التقدمية وأن تشير إلى وسائل تجاوزها. وعلى الرغم من قصر الوقت المتاح للندوات، ظل من الممكن التعرف على آراء سديدة وعميقة ساهمت في بلورة

نتائج تتضمن قناعات بأن العملية السينمائية، بأهميتها الخاصة، تحقق أهدافها التقدمية فقط من خلال التحامها أكثر فأكثر بالحركة التقدمية الأشمل في بلدانها. وحتى لو ضاق هامش التعبير الحر لهذه الحركة فانه يبقى من المطلوب تشديد النضال للاستفادة من هذا الهامش ولتوسيعه باستمرار.

## المشاركة الفلسطينية في المهرجان

الغياب المزمن للفيلم الروائي الفلسطيني كان في مهرجان دمشق، أيضاً، مثار تساؤل عن أسباب القصور في انتاج فيلم كهذا. وقد أوضحت المناقشات التي دارت حول هذه المسألة أن هناك ثلاثة أفلام أنتجت حتى الآن من قِبَل جهات فلسطينية، أو بمشاركة من هذه الجهات، إلا أن الافلام الثلاثة لا ترتقي إلى المستوى الذي يمكن أن يعتد به. وهناك أيضاً التجربة التي يخوضها المخرج قاسم حول لتحقيق فيلم روائي عن رواية غسان كنفاني: «عائد إلى حيفا» من انتاج الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهو الفيلم الذي لم يرَ النور بعد. وبالإضافة إلى الإيضاحات والتفسيرات التي قدمت للندوات، أعطيت الفرصة لمصطفى أبو علي ولكاتب هذه السطور كي يشرحا في جريدة المهرجان الأسباب الذاتية والموضوعية التي جعلت هذا القصور يستمر طويلاً.

وعلى الرغم من غياب الفيلم الفلسطيني الروائي، فإن الحضور الفلسطيني في المهرجان لم يكن ضئيلاً، أو قليل الأهمية. وقد شارك فيه وفد عن منظمة التحرير الفلسطينية، وعدد آخر ممن تلقوا دعوات خاصة من اللجنة التنظيمية. وفي مسابقة الافلام التسجيلية اشتركت ثلاثة أفلام فلسطينية هي: «وطن الأسلاك الشائكة» لقيس الزبيدي من إنتاج «دائرة الاعلام والثقافة»؛ و«أنشودة الأحرار» لجان شمعون؛ و «أطفال ولكن...» لخديجة أبو علي، وكلاهما من انتاج «مؤسسة السينما الفلسطينية» في الاعلام الفلسطيني الموحد.

ومن أجل مناقشة الأفلام الفلسطينية، انعقدت ندوة خاصة، تشعب النقاش خلالها فتناول هموم السينما والسينمائيين الفلسطينيين. وقد تركز الاهتمام خلال هذه الندوة، كما كان خارجها، على فيلمي الزبيدي وشمعون، اللذين فازا في النهاية بأكبر جائزتين من جوائز المهرجان، هما: الجائزة الأولى، التي مُنحت لفيلم وطن الأسلاك الشائكة؛ وجائزة لجنة التحكيم الخاصة، التي منحت لفيلم أنشودة الأحرار.

والحقيقة أن الفيلمين كليهما استحقا الجائزتين الرفيعتين نتيجة تقدير لجنة التحكيم لقيمتهما الفنية، وليس لان مهرجاناً كهذا يتجه في العادة لتكريم الانتاج الفلسطيني وإبرازه.

وأجمعت الآراء على أن فيلم جان شمعون يقدم وثيقة تنبض بالحياة، وتعكس الوضع العالمي للثورة الفلسطينية وموقعها الريادي بين ثورات التحرر الوطني في القارات الثلاث، وما يتسم به هذا الموقع من فعالية، كما تعكس الترابط الوثيق بين الثورة الفلسطينية وأمجد ما قدمه كفاح الشعوب الطامحة للتحرر والاستقلال.

وفيلم قيس الزبيدي حظي، هو الآخر، بإجماع على تقدير مستواه الفني وبنائه الدرامي المحكم، مما يجعله إضافة هامة ومتميزة في إنتاج هذا المخرج المتمكن في ميدانه والذي ظفرت أفلامه العديدة بكثير من التقدير ومن الجوائز، من قِبَل مهرجانات دولية تقدميه كثيرة.

وإذا كان فيلم جان شمعون استقبل بالاشادة دون ملاحظات سلبية تمس مضمونه، فإن فيلم قيس الزبيدي، الذي حظي، كما قلنا، بتقدير لمستواه الفني الرفيع، أثار عدداً من التساؤلات المتصلة بمضمونه.

ولإيضاح دوافع هذه التساؤلات، يجدر أن نذكر شيئاً يتصل بظروف إعداد مادة الفيلم. ذلك أن هذه المادة صُوِّرَت بكاملها داخل الضفة الغربية المحتلة. وقد قام بالتصوير لاسباب مفهومة، مصورون ألمان غربيون استعان بهم المخرج. وبالرغم من أن المصورين الالمان تقدميون ومناصرون لحقوق الشعب الفلسطيني فإن زوايا نظرهم وجدول اهتماماتهم لا تتطابق بالضرورة مع مثيلاتها الفلسطينية. وهذا أدى

إلى جعل مخرج كقيس الزبيدي، آخر الأمر، أسير المادة التي لم يتحكم، كليةً، بإنتاجها، لأن من المتعذر ذهابه إلى الضفة الغربية.

وهكذا بدت في الفيلم نقاط ومشاهد أثارت قلق البعض، ومنهم كاتب هذه السطور، وهي، في الدرجة الأولى وليدة هذا الوضع الذي رافق إعداد المادة الوثائقية للفيلم بغياب مخرجه.

فعلى سبيل المثال، اهتم المصورون بمقابلة اسرائيليين من جماعة غوش ايمونيم المتطرفة، في وقت كانت فيه بعض الاشكالات مثارة بين هذه الجماعة والسلطات الاسرائيلية حول شرعية بعض اجراءات الجماعة الاستيطانية في الضفة، حتى من وجهة النظر الاسرائيلية. فشغل هذا محوراً من اهتمامات الفيلم ليس له لزوم من جهة، ولا تنطبق القضايا التي أثيرت في إطاره على الحالة العامة لحركة الاستيطان الصهيوني، من جهة اخرى.

وعلى سبيل المثال، أيضاً، أدار ممثل غـوش ايمونيم حواراً حاراً مع المصورين الالمان حقق لهذا الصهيوني حضوراً فنياً قوياً في سياق الفيلم؛ في حين تلا أحد القادة العرب أمام الكاميرا مايشبه البيان المعد دون أن يكون له الحضور الفني ذاته.

وفي كل الأحوال، كانت هذه الملاحظات ومثيلاتها موضع جدل داخل لجنة التحكيم، وبالطبع خارجها، مما كاد يتسبب في حرمان الفيلم من الجائزة الأولى. إلا أن التقدير الكبير لمستواه الفني تغلب في النهاية فمنح الفيلم الجائزة الأولى، وأعطيت لفيلم جان شمعون، الذي نافسه على هذه الجائزة، جائزة لجنة التحكيم الخاصة كما ذكرنا.

**فيصل حوراني**

# الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية
## (حلب ١٩ ــ ٢٤/ ٩/ ١٩٨١)

طرح مشروع ندوة الآثار الفلسطينية على المؤتمر السابع للآثار في البلاد العربية الذي عقد في مدينة العين بدولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧٤. وبناء على توصية المنظمة العربية للثقافة والعلوم (الكسو)، أنجزت لجنة فنية قوامها عدد من خبراء الآثار العرب دراسة تفصيلية عن موضوعات الندوة وأهدافها ومصادر تمويلها. وعرضت الدراسة، فيما بعد، على المؤتمر الثامن للآثار الذي عقد في المغرب عام ١٩٧٧. وبعد دراسة المقترحات، تم الاتفاق على معالجة الموضوعات التالية:

١ ــ تاريخ البحث والاستكشاف في الآثار الفلسطينية ودوافعه.
٢ ــ علاقة الحفريات والتنقيبات الأثرية في فلسطين بالجمعيات التوراتية.
٣ ــ دراسة التاريخ الحضاري للاراضي الفلسطينية المقدسة منذ عصور ما قبل التاريخ، مروراً بالعصور: الحجري والبرونزي والفخاري. وذلك من خلال متابعة النشاط العمراني من مساكن ومعابد وأسوار وتحصينات ومدافن، وما رافقها من تشكيلات وتزيينات، وما استخدم فيها من مواد وأجهزة معبرة عن روح تلك العصور، وعن اهتمامات سكانها وعقائدهم، والطقوس المناخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المحركة لهم والمحيطة بهم.

وقد ساهمت كفاءات علمية متخصصة في: لجنة الاشراف العليا واللجنة التحضيرية واللجنة العلمية واللجنة التنفيذية، المنتدبة من قبل: منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) وجامعة حلب، في الاعداد للندوة التي عقدت جلستها على مدرج كلية الطب في جامعة حلب التي ساهمت بنشاط اجرائي تنظيمي دقيق ساعد على حسن سير جدول أعمال الندوة، من خلال لجان الاعلام والنشر والاستقبال والجولات السياحية والمالية والخاصة بسكن العلماء والباحثين والرسميين والاعلاميين ومرافقيهم.

وقد تبدت عالمية الندوة من جنسيات المشاركين في أبحاثها وموضوعاتها والحاضرين لجلساتها العلمية، من العرب والأجانب الذين وفدوا من أستراليا والولايات المتحدة الأميركية واليابان والمانيا الديموقراطية والمانيا الاتحادية وفرنسا وايطاليا والسويد وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة وبولندا. وبدأت الندوة أعمالها يوم ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١ واستمرت حتى يوم ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١.

## البرنامج العلمي للندوة والجولات الأثرية

وقد خصصت الجلسة العلمية الأولى (١٩/٩/١٩٨١) لأبحاث ما قبل التاريخ والطبوغرافيا وعلم الحياة ونشوء المدن. والجلسة العلمية الثانية (٢٠/٩/١٩٨١) للآثار والعهد القديم. أما الجلسة العلمية الثالثة فعقدت في اليوم نفسه، وخصصت للعلاقات الحضارية بين فلسطين وجاراتها. وخصصت الجلسات العلمية، الرابعة والخامسة والسادسة (٢١/٩/١٩٨١)، للآثار الكنعانية القديمة. والجلسة السابعة (٢٢/٩/١٩٨١) خصصت لأبحاث اللغة والنصوص والشواهد. وخصصت الجلسة العلمية الثامنة (٢٣/٩/١٩٨١) والجلستان العلميتان، التاسعة والعاشرة (٢٤/٩/١٩٨١)، للأبحاث العربية الاسلامية.

وصباح يوم ٢١/٩/١٩٨١، قام العلماء والباحثون المشاركون بالندوة بجولتين أثريتين الى مواقع أيبلا التاريخية، وقلعة سمعان وعين دارا. وفي نهايتهما، عرض فيلم سينمائي عن أيبلا على شاشة مدرج كلية الطب بحلب. وفي اليوم نفسه، افتتح طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، يرافقه الدكتور أسعد عربي درقاوي، وزير التعليم العالي السوري والدكتور محمد علي حورية، رئيس جامعة حلب، معرض الفنانين التشكيليين الفلسطينيين الذي أقيم في صالة المعارض بكلية الآداب في جامعة حلب. وقد ضم المعرض ستين لوحة فنية وأكثر من مائة كتيب أدبي وسياسي.

وبشأن أبحاث ندوة الآثار، فإن الموضوعات الخاصة بالآثار وصلتها بالعهد القديم، كانت من أدق الدراسات المقدمة، وذلك لما خلفته بعض بعثات الاستكشاف والتنقيب والحفريات التي مارست نشاطها في الارض الفلسطينية من مرارة تاريخية، نتيجة ربط تلك البعثات لنشاطاتها العلمية بالجمعيات التوراتية المؤيدة للنشاطات الاستيطانية الصهيونية والاستعمارية التي بدأت بالحفر والتنقيب وانتهت بـالاحتلال ومحاولة التهويد المستمر للأرض والثقافة. ولكن الافكار المسبقة والمفاهيم الخاطئة أصابها بعض التغيير والتعديل، نتيجة تقدم الدراسات العلمية الأثرية من جهة، ولموضوعية الباحثين النزيهين وغير المغرضين من جهة أخرى.

ففلسطين، لم تكن مهداً لليهودية ولا مستقراً لغزواتها البدائية. ولكنها، كما أثبت العلم وأدواته، احتوت، بما تضمه من آثار، على سلسلة متتابعة من الحضارات العربية الكنعانية والعراقية والمصرية القديمة، متوجة بالآثار الاسلامية الماثلة للعيان حتى الآن، شهوداً على صلة العرب غير المنقطعة بأرضهم الفلسطينية.

وردّ العالم، باولوماتييه، من جامعة روما بايطاليا ورئيس بعثة التنقيب في تل مرديخ عن آثار الحضارة الايبلاويَّة، على مزاعم التوارتيين القائلة بوصولهم الى حيث تكتشف بعض الكلمات أو الكتابات المنسوبة اليهم، مفنداً دعواهم من خلال اثباته زيف ما يدعونه من أنهم أصل الحضارة أو الكتابة. فالمنهج التاريخي لدراسة ثقافة ايبلا والآثار الفلسطينية، يدلنا على أن اكتشاف ثقافة سورية مبكرة في ايبلا، خلال النصف الأول من الالف الثاني قبل الميلاد، يغير بصورة جذرية تفسير تطور الحضارات في الشرق الأدنى منذ بداية الثقافة الحضرية الى نهاية العصر البرونزي الوسيط حوالي عام ١٦٠٠ ق. م. ومن المحتمل أن ثقافة سوريا الشمالية الحضرية تنحدر من ثقافة بلاد ما بين النهرين الجنوبية. ومن المؤكد أنها على صلة بثقافة أوروك التاريخية القديمة الواقعة الى الشمال في وادي الفرات الأعلى. ويجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مشكلة العلاقات التي قامت بين سومر وفلسطين، خلال العصور التاريخية القديمة ومنذ كان سكان ايبلا من الساميين القدماء. وقد بلغت الثقافة السورية المبكرة ذروتها في ايبلا حوالي سنة ٢٣٠٠ ق. م، وبقيت الى العهد الرابع من العصر البرونزي القديم في مراكز أخرى في سوريا الشمالية، بعد أن دمر ملوك أكاد ايبلا.

وقد طبعت ثقافة سوريا الشمالية القديمة، بشكل كبير، جميع التطورات الثقافية في منطقة سوريا حتى العهد الروماني؛ ودلالة ذلك بالنسبة للعلاقة بين سوريا وفلسطين في ذلك العصر واضحة. فمنطقة

فلسطين المزدهرة كانت تتبع الثقافة السورية المتقدمة في شمالي سوريا خلال السلالات العمورية؛ وهذا دل عليه مؤخراً التشابه بين ما عثر عليه في قبور الأمراء في ابيلا واللقى الأثرية في تل العجول/شاروهين وبمعنى آخر، فان العلّامة باولوماتيه يرفض نهج دراسة الآثار توراتياً؛ وهو النهج الذي يعمل ضمن قيم معروفة سلفاً، لأن الأحكام التي تصدر عنها تلك القيم موجودة في العهد القديم، في الوقت الذي ترفض فيه دراسة الآثار تاريخياً القيم المقررة سلفاً، وتسعى لخلق أحكام تصدر عنها قيم جديدة.

عُنيت ندوة الآثار الفلسطينية بموضوعات واهتمامات متعددة. واثبات بعض عناوينها يعطي الباحثين الراغبين بالمتابعة مفاتيح الاستزادة من المجلدات المشتملة على نصوص الأبحاث والدراسات التي ستصدر مطبوعة عن جامعة حلب ومنظمة (الكسو) في تونس.

□ **الدكتور يوسف مختار الامين، من كلية الاداب ـ شعبة الآثار بجامعة الخرطوم، تحدث عن اكتشاف طبقة من العصر الحجري القديم المتاخر في منطقة النوبة السودانية، وعن احتمال وجود صلة مع شرق البحر المتوسط.** وبرأي الباحث، أنه قد يبدو للبعض أن هذا الموضوع لايدخل ضمن نطاق أعمال الندوة ولكن الاعتقاد بوجود صلة تدلل عليه صناعة النصال التي لم تتطور محلياً في منطقة النوبة، بل ظهرت فجأة نتيجة لتاثير خارجي يجب البحث عنه شمالاً في وادي النيل ومنطقة شرق البحر المتوسط التي وجدت فيها صناعات النصال. وهذا يعتبر حالة من حالات تمثل الحضارات.

□ **ماغنوس أوتوسون، من السويد، عرّف الطوبوغرافيا وتخطيط المدن من خلال اتساع رقعة القدس:** ويبدو أن نظام المدن التي تحيط بها شبكة دفاعية كان لتاثير المناطق الشمالية وعلى الخصوص من سوريا.

□ **ت. أ. هولاند، من انكلترا، استعرض المعلومات عن فخار تل اريحا،** التي تثبت أن أريحا تمثل أولى المستوطنات التي أسستها شعوب فلسطين في عصر عهد المدن.

□ **س. و. هلمز، من انكلترا، تتبع استيطان أريحا، أوتل السلطان، كاقدم مدينة في التاريخ.** وقد فرضت الطبيعة نمطاً معيناً من الحياة استمر ١١,٠٠٠ عـام تبدأ من العصر الحجري الحديث، أي حوالي الألف التاسع قبل الميلاد.

□ **لورنس ستاغر، من الولايات المتحدة الاميركية، دلّل على أشجار الفاكهة الأولى في التاريخ** وعلى أن زراعة أشجار الزيتون والكرمة قد زرعت في الجزء الشرقي المحاذي للبحر المتوسط في المنطقة الضيقة التي كانت تنبت فيها الأشجار. وعلى النقيض من الحبوب والبقول، فإن هذه الأشجار لم تتاقلم بشكل مرضٍ في المناطق الأخرى كالبيئة النهرية في مصر وبلاد ما بين النهرين، حيث لم يلائمها الطقس والتربة. وتدل البقايا المتفرقة على أن أشجار العنب والزيتون والنخيل والتين والرمان كانت موجودة في الألف الثالث قبل الميلاد. وتشهد على وجودها أشكال الأواني الفخارية والمصابيح ومعاصر الزيت والنبيذ والمشاهد التصويرية والنصوص. وهذا يشير الى الأهمية المتزايدة لمنتجات البستنة، وخصوصاً زيت الزيتون والنبيذ في اقتصاد فلسطين وسوريا الساحلية في العصر البرونزي القديم. وقبل رؤية اليهود لأرض فلسطين، وصف سنوحي، من العهد المصري المتوسط، أرض فلسطين بأنها أرض الخير.

□ **هيشيل ك. آستور، من الولايات المتحدة الاميركية، عقد دراسة نقدية لاصل السامريين من خلال الشواهد المتوافرة،** مبيناً التناقض بين الدراسات التاريخية ومرويات التوراة. فقد عزا المؤلف اليهودي المتعصب كرونست، من القرن الثالث قبل الميلاد ومؤلف سفر عزرا، الى السامريين أنفسهم قولهم ان أسرحدون، ملك آشور، هو الذي جلبهم الى فلسطين، وهذا يناقض رواية-سفر الملوك الثاني (١٧) التي تؤكد أن الحادث حصل قبل ذلك بنحو خمسين عاماً، كما تنكره سجلات أسرحدون نفسه. وفي مكان آخر من سفر عزرا، نجد قائمة طويلة بمدن قبائل بابلية وفارسية أسكن أسنفر أهلها في مدن السامرة. ولكن

ذلك الملك، استناداً الى سجلاته العديدة، قام بنقل الأسرى مثل بابل وعيلام الى آشور وليس الى فلسطين وسوريا.

□ هنريكوس فرانكلين، من هولندا، ناقش تردد الاسماء في العهد القديم وفي علم الآثار، وفي النهاية يرى أنه عندما تتحرر الدراسات الأثرية للعهد التوراتي في فلسطين مما يطلق عليه الأسماء التاريخية للاقوام والأشخاص ننطلق، من موقف سليم، الى حياة علمية مبدعة.

□ **وليام ج. غوبلنغ، من استراليا، ركز على تاريخ كنعان وأوغاريت والكتاب المقدس لتوضيح الآثار الفلسطينية ورأس شمرا.** ويفترض، بصورة عامة، أن البقايا الأثرية والتقاليد الأدبية للقدس وأوغاريت تعكس استمراراً ثقافياً أساسياً في الشرق منذ العصر البرونزي المتأخر يدل عليه تراث مشترك من اللغة والأدب والدين والمؤسسات الاجتماعية السياسية.

□ **جورجيو بوتشيلاتي، من الولايات المتحدة الاميركية، درس علم الآثار وعلم الآثار التوراتي،** ووجد أن علم الآثار التوراتي هو مفهوم قليل الاهمية لأن ما يهم كثيراً هو اعادة بناء الاطار الاجتماعي الذي تشغل التوراة حيزاً منه، وبالتالي فإننا ندرس نظاماً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً في محيط جغرافي ونستخلص مزاياه من جميع الأدلة المتوافرة، كالمصنوعات والنقوش وعلم السلالات والجغرافيا والتقاليد المكتوبة المستمرة. وعلى هذا، فإن دراسة الآثار الفلسطينية هي مفهوم فكري متقدم، إذا أردنا معالجة مجموعة اجتماعية متكاملة وليس مجرد جزء منها، مهما كانت أهميته.

وهذه المقتبسات التي لخصنا فيها بعض الافكار التي طُرحت في الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية ليست سوى عينة غير ممثلة لمجمل الأبحاث والدراسات التي أدرجت ونوقش أكثرها في الجلسات العلمية المخصصة لها. فهناك دراسات عن العلاقة القديمة بين تونس وفلسطين وبين فلسطين ومصر في العهد البرونزي القديم، وعن مدافن الدلمن في حوض الفرات وفلسطين.

وفي مجال العمارة، هناك دراسات متعددة شملت الآثار الموجودة في نصوص ماري وتل العمارنة وأوغاريت وايبلا وصقلية وبلاد ما بين النهرين ومجدّو ورأس ابن هاني في عدة عصور متتالية. وميدان الادب شهد تشابهاً بين الشعر العربي وشعر أوغاريت والنقوش الملكية لـ(حور بعل) في جبيل وجدت أصولها العربية في العصر البرونزي الباكر.

**وفي الجانب الاقتصادي ــ الاجتماعي لصناعة الفخار في فلسطين، أجاد الدكتور معاوية ابراهيم من الأردن بتقصي دوره ونتائجه.**

ووجد المسجد الاقصى، تاريخاً، وقبة الصخرة، فناً، من يتحدث عنهما باستفاضة. وموضوع النقود والفسيفساء والمدن الفلسطينية وبعض تاريخ الرحلات الى الديار الفلسطينية وجد من يغطيها من خلال تاريخ الأدب الجغرافي العربي للمستشرق السوفياتي يوليا نوفتيش اغناطيوس كراتشكوفسكي الذي تتبّع ٢٦٠ رحلة عربية اسلامية الى الاراضي الفلسطينية المقدسة.

لقد مثلت أعمال الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية التي عقدت بجامعة حلب خطوة علمية ريادية، حسنة التنظيم والاعداد والاشراف والمتابعة والتقويم.

وبعض الاشارات والملاحظات، خلال أيام المؤتمر العلمي، تاقت الى الكمال للذين يرومون متابعة بناء هذا الجانب العلمي من ارثنا الحضاري المستشرف لقيمة أعلى.

**حسين عمر حمادة**

# مراجعات

عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية
(١٩٧٠ ـ ١٩٧٩)، جزءان
بيروت: دار الكلمة للنشر ودار الوحدة،
الجزء الأول ٣٨٦ صفحة، والجزء الثاني ٦٤٣ صفحة.

**مقدمة**

لابد من الاعتراف بصعوبة تقديم كتاب عادل حسين «الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية»، مع ملاحظة انني قد قرأته مخطوطاً، وكان لي مع مؤلفه جلسات حوار حول المفاهيم التي طرحها في الجزء الأول من كتابه، ثم عدت فقرأته ثانية بعد الطبع، وعدت لأقرأه ثالثة بهدف تقديمه، أو بالأحرى التعريف به. وما زلت أقول ان ما أحاوله لن يتجاوز التعريف. وليس السبب في ذلك أن الكتاب عصي على المدارك، كلا، فالمفاهيم الواردة فيه مدار نقاش يومي بين مثقفي الوطن العربي، والهموم التي تشغل مؤلفه، كما عرضها، هموم يتداولها العامة في حياتهم اليومية. ومع ذلك يبقى، كما قلت، تقديم الكتاب صعباً؛ حيث أن الأمر يتطلب واحداً من ثلاثة إمكانات، إن لم يكن دمجها معاً:

١ ـ إما أن تناقش المفاهيم المطروحة في الكتاب.

٢ ـ وإما أن تستعرض التاريخ الاقتصادي في مصر عن الحقبة المذكورة.

٣ ـ وإما أن تعرف بالكتاب دون الخوض في التفاصيل الواردة فيه.

أما مناقشة المفاهيم، فتلزم بمقارعة الحجة بالحجة وإسنادها إلى الوثائق، مقابل الوثائق التي يعرضها الكاتب لإسناد حججه وتثبيت مفاهيمه؛ ومثل هذا العمل يقتضي كتاباً يوازي، من حيث الحجم، الكتاب الذي بين أيدينا (١٠٢٩ صفحة). هذا، إذا اختلفت مع مفاهيمه.

وان تستعرض التاريخ الاقتصادي لتريح القارىء من عناء قراءة ١٠٢٩ صفحة، فليس ذلك سهلاً؛ حيث أن ما يوازي ٧٥٪ من الكتاب عبارة عن وثائق ونصوص مقتبسة ثبتها الكاتب؛ إذ بلغ حجم الهوامش المثبتة في نهايات الفصول ١٧٦ صفحة، لذا ما كان ممكناً تلخيص الكتاب وعرض مادته بشكل موجز.

أمام ذلك، وبعد القراءة الثالثة للكتاب لم أستطع سوى التعريف به، مع الاشارة إلى أنه مرجع وثائقي هام لمن يريد، ليس المعرفة والاطلاع على ما جرى بالنسبة لعلاقات مصر الاقتصادية في تلك الحقبة فقط، بل هو مرجع لمعرفة صياغة نظام الإقراض والاقتراض بين دولة نامية (مصر) والدول الغنية، سواء منها الدول الصناعية المتقدمة، أو الدول المنتجة للنفط (الأشقاء العرب).

لذا كان اختياري للتعريف بالكتاب من باب الممكن أمام مثل هذا الجهد الذي قدمه عادل حسين.

## الجزء الأول ـ نحو صياغة مفهوم جديد للاستقلال

عندما كتب كارل ماركس كتابه: رأس المال، بدأ من السلعة وانتهى، عبر البحث في فائض القيمة، إلى التراكم، وهكذا وصولاً إلى النمط، ومن ثم إلى العلاقات التي تنظمه.

وقد اختار عادل حسين القروض الخارجية، أو الديون، مدخلاً ليصل إلى تحديد نمط التبعية القائم بين الدول النامية والدول المتقدمة «فزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي يفتح باب التبعية لمن يملك مفاتيح هذا التمويل... وكلما ارتفع معدل خدمة الدين، قلت قدرة البلد على استيراد احتياجاته بدون الاعتماد على مزيد من الاقتراض» (الجزء الأول، ص ١٦).

أما المنطقة المعنية، مادة البحث، فهي مصر، حيث «ديوننا الخارجية المستخدمة حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ كانت ٤٨٠٠ مليون جنيه (١٢ مليار دولار)... وللتذكرة، فإن الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٦ (بالأسعار الجارية) كان ٥٧٨٧ مليون جنيه... أي أن نسبة الدَّين الخارجي المستخدم إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت ٨٣٪. وإذا أضيفت المبالغ المتعاقد عليها، ولم تستخدم، تتجاوز النسبة الناتج المحلي الاجمالي، أي يصبح عبء المواطن المصري من الديون أكثر من نصيبه في الناتج المحلي» (الجزء الأول، ص ١٥). «وفي الثلث الأخير من القرن العشرين، وبعد تراكم التجارب والخبرات، أصبح الاغراق في الديون، خطأ مؤكد المفعول، ومعروفاً أوله وآخره» (الجزء الأول، ص ٣١).

ويستعرض عادل في الفصل الأول من هذا الجزء من باب التذكير والمقارنة، تجربة مصر في القرن التاسع عشر، والتي انتهت إلى «أن أصبحت مصر مستعمرة اوروبية دون إطلاق رصاصة واحدة» (الجزء الأول، ص ٢٤)، حيث «أعلن التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية (نيسان ـ أبريل ١٨٧٩)، وقد قام بناؤه على: أن مصر أصبحت مفلسة، وانها كانت في حالة إفلاس سنة ١٨٧٦... ومن المفارقات المؤلمة ان هذا الاعلان تكرر بعد مائة سنة بالضبط، أي في عام ١٩٧٦» (الجزء الأول، ص ٣٠).

ثم يستعرض الكاتب حركة الإقتراض المصري في الصفحات ٣٨ و٣٩ و٤٠، ليصل إلى أن الكارثة بدأت مع حلول عام ١٩٧٤: «حدثت في ذلك العام قفزة في عجز العمليات الجارية... قبل عام ١٩٧٤ كان هناك عجز في الميزان الجاري، وبعده كان هناك انهيار» (الجزء الأول، ص ٤١).

وينتقل، في الفصلين الثاني والثالث من هذا الجزء، إلى التعريف بأنواع الديون وشروط كل منها وإلى الآلية التي يجري عقدها فيها، رابطاً ذلك بما كان يجري على الصعيد الاجتماعي في مصر.

وفي الفصل الرابع، يتحدث الكاتب عن توجيه القروض: «فمبدأ توجيه القروض الخارجية والأستثمار الحكومي إلى تطوير الهياكل الارتكازية ـ كأولوية أولى ـ هو مبدأ عام مطبق بدرجة أو بأخرى في كل الدول التابعة، وكذلك مبدأ دعم القطاع الخاص المحلي كخام وشريك أصغر للقطاع الخاص الأجنبي الوافد، أما المبدأ الذي تختص به استراتيجية المساعدات الاميركية لمصر، فهو تسريع عمليات التعمير والاستثمار في منطقة قناة السويس بالذات. إن شدة الاندفاع الاميركي نحو منطقة القناة يفسرها مفهوم السلام الاميركي في قضية الصراع العربي الاسرائيلي... فإن هذه المبالغ لا يقصد بها المساعدة في إنهاض وتنمية الاقتصاد الوطني، ولعلها تحمل اسم المساعدة بمعنى انها تساعده على إعادة تشكيل الأوضاع الاقتصادية والأجتماعية، على نحو يعيد الاقتصاد المصري إلى التبعية، وهي (تساعد) بالتالي في إحلال السلام الاميركي» (الجزء الأول، ص ٢٥).

أما في الفصل الخامس، فيبدأ الكاتب بمناقشة مفاهيم التنمية المطروحة بالنسبة للعالم الثالث إذ يرى: «أن إغراق مصر في الديون كان أداة اقتصادية أساسية استخدمت في تقويض توجهنا إلى الاستقلال

الاقتصادي، وفي إعادة تشكيل البنية الاجتماعية الاقتصادية على نحو يرسخ التبعية، تماماً كما حدث، منذ حوالي مائة سنة، في عهد الخديوي اسماعيل» (الجزء الأول، ص ٢٧٣).

ويرى عادل حسين أن هناك أزمة حادة في «النظريات العامة» الصادرة عن أهل الشمال، سواء في إطار النظرية الاجتماعية الاقتصادية، كما صاغها ماركس، أم في إطار النظرية الاقتصادية كما سادت في جامعات الغرب الرأسمالي، وتتمثل الأزمة في عجز النظريات العامة المطروحة عن تقديم إجابات (وفق منطقها وبنائها) على الأسئلة المعاصرة... وترتب على ذلك أن سبقت السياسات الاقتصادية (الممارسات العملية) هذه النظريات وخرجت عن إطارها، ولم يستطع البحث النظري (حتى الآن) أن يستوعب هذه الممارسات العملية، ولذا فقدت النظرية دورها المفترض كموجه للسياسات» (الجزء الأول، ص ٢٧٤).

ويرى عادل حسين بالنسبة للماركسية «أن بناء الاشتراكية في بلد متخلف اقتصادياً كان ضد المنطق الداخلي في نظرية ماركس، وضد النتائج المترتبة على هذا المنطق» (الجزء الأول، ص ٢٧٥).

أما بالنسبة للاقتصاد الغربي المعروف «بالاقتصاد الحر»، فيرى الكاتب انه «أصبح من المسلمات أنه لا بد من تدخل قوة من خارج السوق (الدولة) لكي تعيد التوازن، تدخل الدولة بسياستها المالية أصبح ضرورة لإدارة النسق الاقتصادي» (الجزء الأول، ص ٢٧٩).

وبعد أن ينتهي من تسجيل ملاحظاته على التفاوت البينّ بين الممارسات العملية للاقتصاد، وبين النظريات الاقتصادية التي يفترض أنها موجهة لتلك الممارسات، يبدأ بطرح تصوره النظري لقضية التنمية مستنداً إلى آراء اقتصاديين كثر، من كلا عالمي الشمال والجنوب، ويحدد لذلك ستة مبادىء هي:

( أ ) العلاقات الدولية: حيث «الدور الذي لعبته وتلعبه الدول الصناعية في إعاقة الدول النامية» (الجزء الأول، ص ٢٧٤).

(ب) العلاقات الداخلية «ويبدو أن مبدأ الاعتماد على النفس أصبح من المبادىء التي لا يختلف عليها» (الجزء الأول، ص ٢٨٤).

( ج ) التنمية كعملية مركبة.

( د ) القفزة الكبيرة «ومضمون الفكرة كان أيضاً في مرحلتي الاعداد للإقلاع والإقلاع» (الجزء الأول، ص ٢٨٦).

(هـ) دور الدولة والتخطيط.

( و ) إعادة توزيع الناتج.

وينتقل بعد ذلك ليتحدث بالتفصيل عن نموذجي التنمية: نموذج الانتشار، أو التبعية كما يراه عادل حسين؛ ثم نموذج الاستقلال. ويعرّف كلا النموذجين، إذ يرى أن «نموذج التنمية بالانتشار يتعامل مع حالة الدولة النامية على انها ــ في الأساس ــ حالة دولة تخلفت عن الركب... والمطلوب والمتوقع وفق هذا النموذج أن ينتشر القطاع الحديث حتى يسود (كما حدث في الغرب)... وتستخدم في ذلك كل المبادىء الستة والمتفق عليها، بحيث توظف لحفز الرأسمالية المحلية على العمل، بالتعاون مع رأس المال الوافد من الدول الصناعية الغربية» (الجزء الأول، ص ٢٩٢).

أما بالنسبة لنموذج التنمية المستقلة، فيرى أن هذا النموذج «يتعامل... مع حالة الدول النامية... باعتبارها حالة مركبة أورثها للدولة النامية الاستعمار الأجنبي» (الجزء الأول، ص ٢٩٢).

وبعد أن يستعرض الكاتب تفاصيل آلية العمل وفق النموذج المستقل يرى بالنسبة للمنطقة العربية «أن المطروح في منطقتنا هو توحيد قومي يتم من خلاله ولدعمه توحيد اقتصادي، وباتجاه الاستقلال الحضاري» (الجزء الأول، ص ٣٢٦).

ويرى عادل حسين «أن المشروع العربي «ببعده الحضاري»، واحتمالاتـه الاقتصاديـة، يؤثـر في التوازنات الدولية... والعداء الخارجي العنيف، من قوى خارجية كبيرة، تسانده حقيقة أن منطقتنا تحمل مشروعين طموحين وليس مشروعاً واحداً. فالمشروع الصهيوني يزاحم بعناد وتخطيط مشروعنا العربي، والقوى الخارجية استخدمت وتحالفت مع اسرائيل ضد حركة الاستقلال والتوحيد العربي. والواقع أن منطقتنا لا تتسع لغير مشروع واحد، والتطورات الأخيرة جزء من النكسة العامة التي أصابت المنطقة، وأعادت وأكدت السيطرة الاميركية... وسندها الرابض المتربص على أرض فلسطين... ولكن في حالتنا العربية (بأهميتها الاستراتيجية وبالمشروع الصهيوني في قلبها) يكون التهديد أكثر إلحاحاً وسخونة. وهذه المسألة لا ينبغي أن تغفلها الحسابات كي يكون النموذج قابلاً للتشغيل» (الجزء الأول، ص ٣٢٧).

## الجزء الثاني ـ يوميات الاستسلام على الجبهتين السياسية والاقتصادية

ينطلق الكاتب، في مقدمة الجزء الثاني من كتاب «الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية»، من واقع «أن مصر كانت قد حققت خطوات هامة باتجاه الاستقلال السياسي والاقتصادي... وقادت أقطار المنطقة في نضال ثوري في الاتجاه نفسه، ولبلورة الانتماء إلى مشروع قومي عظيم... إن كافة النواقص التي تسجل ضد ثورة ٢٣ تموز (يوليو) لا تجعلنا نهدر إنجازات هائلة لشعبنا باتجاه الاستقلال... هذه الانجازات لم تكن بالشمول أو العمق الواجب... مع ذلك، كانت كافية لدعوة القوى الخارجية للتدخل، بالقوة المسلحة، في محاولة لتقويض ما تحقق، وهذا الهدف السياسي من العدوان في عام ١٩٦٧، تأجل تنفيذه إلى ما بعد حرب عربية ناجحة في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣. فكافة السياسات التي انتهجت بعد الحرب (وضمنها السياسات الاقتصادية) كانت انحرافاً متزايداً عن الاستقلال، وهذه السيـاسات المركبة كانت سياسات الخطوة خطوة، من الاستقلال إلى التبعية» (الجزء الثاني، ص ٧).

ويشير الكاتب، منذ الصفحات الأولى، إلى أنه لا يهدف إلى «تقديم تاريخ متكامل لهذه الفترة» (الجزء الثاني، ص ٨)، لكنـه، كمـا يقول: لن يغفل أبداً «أثناء التحليل الاقتصادي عن متابعة متأنية للإطار العام للأحداث، لأن التطورات في النظام الاقتصادي المصري لا يمكن فهم أسبابها الكاملة أو استيعاب نتائجها البعيدة، بغير تذكر دائم لأهمية المنطقة العربية حضارياً، ولخطورتها وحساسيتها استراتيجياً، أو بغير تتبع يقظ لتطور الصراع على أرض المنطقة، منذ حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣... فنظراً لطبيعة المنطقة، ولوزن التحدي الصهيوني في تحديد السياسات المصرية، ونظراً لأهمية الدور المصري في الاستراتيجية العربية، يصبح مضمون ما تحقق، داخل مصر، أكبر جداً من مجرد انتكاس في التطور الاقتصادي لقطر من الأقطار. إن حجم ونوع المصيبة يتحددان بأثر هذه الانتكاسة على الدور المصري في النهضة العربية، وكذلك بأثر هذه التطورات على المستقبل الصهيوني» (الجزء الثاني، ص ١١).

وبعد أن يستعرض تطورات حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، والدور الذي لعبته اميركا خلالها، يرى عادل حسين ان «اتفاقية الفصل الأول للقوات... أضعفت إمكانية اللجوء إلى بديل استخدام القوة، أسهم الاتفاق إسهاماً أساسياً في خلق وقائع ودراسات تجعل اختيار بديل للخطوة خطوة مغامرة صعبة... فالاتحاد السوفياتي فقد دوره أو كاد، والولايات المتحدة أصبحت في موقع السيطرة والمستفيد الأول من نتائج الحرب... فتدعم الموقف الاسرائيلي، وساء الموقف العربي» (الجزء الثاني، ص ٢٢ و٢٣).

على الصعيد الداخلي في مصر، «لم تكن الخطوة خطوة مجرد تعديلات متتابعة في مواقع القوات العسكرية على الخرائط، فعمقها الحقيقي تمثل فيما كان يحدث داخل مصر، في ارتباطاتها الدولية ـ في علاقاتها العربية ـ في وضع مـؤسساتهـا السياسيـة وقواتهـا المسلحة ـ في التغييـرات الايديـولوجية والاقتصادية والاجتماعية؛ ثم في علاقاتها مع اسرائيل» (الجزء الثاني، ص ٢٣).

وهكذا بدأ النشاط على الجبهة الاقتصادية الذي أسهمت فيه كافة مؤسسات الإقراض التابعة للولايات المتحدة، والمؤسسات الأخرى الدائرة في فلكها بما في ذلك أموال النفط العربي. وهكذا «بعد الوقائع

والتغيرات المؤسسية المحققة في اتفاقية فض الاشتباك على الجبهة المصرية (ثم على الجبهة السورية) استخدمت الولايات المتحدة سياسة التسويف قبل أن تبدأ الخطوة التالية المرتقبة بحجة أزمة الرئاسة في الولايات المتحدة» (الجزء الثاني، ص ١٠٠).

أما في القطاع الاقتصادي، فقد «قطعت الولايات المتحدة شوطاً هاماً في إخضاع الاقتصاد المصري... وحققت التالي:

«١ ـ اختراق للقطاع الخارجي أسفر عن الإغراق في الديون، وتقليص العلاقات مع الدول الاشتراكية، وإصدار قانون الاستثمار، وفتح الباب أمام البنوك الأجنبية.

«٢ ـ فرض أولوية التعمير بممارساتها ونتائجها الاقتصادية المدمرة.

«٣ ـ إفشال سياسة الحكومة في السيطرة على الأسعار، وارتفاع معدلات التضخم.

«٤ ـ فتح باب العمل في الخارج بلا حدود.

«٥ ـ حدث مع كل ذلك، ومن خلاله، توسع سريع في الفئات الاجتماعية والمساندة للانفتاح الاميركي، التي تحتل مواقع سياسية واقتصادية فعالة» (الجزء الثاني، ص ١٠٣).

ويبدو، أن ما تحقق على الصعيد الداخلي كان فاتحة ومقدمة لما سيجري، في العام ١٩٧٥، على جبهة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد «بدأ العام الجديد بجو سياسي يقوم على: معارضة شعبية متسعة ومتصاعدة تتضمن بوادر رفض لنتائج التدخل الأميركي في الناحية الاقتصادية بالتحديد، وقلقاً لدى الإدارة من هذه النذر للمعارضة، ومن توتر العلاقات مع دول المنطقة العربية، وخاصة مع محور القاهرة ـ الرياض. وقد عبرت الولايات المتحدة عن هذا القلق بمواصلة حملة التهديد... بأن إجراءً عسكرياً سيكون محتملاً إذا هُدِّد العالم الصناعي بالخنق الفعلي من خلال النفط... ومن ناحية أخرى وعدت الحكومة الاميركية بمواصلة قوة الدفع، أو الخطوة خطوة» (الجزء الثاني، ص ١٢٥).

ثم يبدأ الكاتب باستعراض مجريات الأحداث على الجبهة الاقتصادية الداخلية لمصر. واتسم ذلك العام بالتخبط. ولا يرى الكاتب أن ذلك مجرد «تخبط سياسي» «فالمواقف كانت تعكس ـ إلى حد كبير ـ تلاحق الآمال والاحباطات ـ من يوم لآخر ـ أثناء المباحثات السرية» (الجزء الثاني، ص ١٢٧).

فقد بدأت في ذلك العام الجولة التاسعة لكيسنجر في ٧ آذار (مارس) للتوصل إلى اتفاق فصل ثان للقوات على الجبهة المصرية. تلك الجولة «التي أعلن وزير الخارجية الاميركي فشلها... وكان رد الفعل الأول لفشل كيسنجر أن أعلن اسماعيل فهمي (وزير الخارجية آنذاك) أن أسلوب كيسنجر لحل المشكلة، خطوة خطوة، قد مات. وعاد للمطالبة بعقد مؤتمر جنيف» (الجزء الثاني، ص ١٢٨).

ويدلل عادل حسين على توافق الخطى السياسية مع الخطى الاقتصادية بما حدث أثناء جولة كيسنجر العاشرة، التي بدأت في ٢٠ آب (أغسطس) من العام ذاته؛ حيث صادف بدء الجولة «أثناء فترة شهد الاقتصاد المصري فيها أخطر مراحل الاختناق... ولكن حدث أن نجح المكوك بعد ١١ يوماً في التوصل إلى الاتفاق الثاني للفصل بين القوات على الجبهة المصرية (في أول [أيلول] ـ سبتمبر)، واستقبلت على الأثر ودائع من قطر... ومن اتحاد الامارات العربية... وقد صرح السادات، عقب توقيع الاتفاق مباشرة، بانه يمثل نقطة تحول في تاريخ النزاع العربي ـ الاسرائيلي» (الجزء الثاني، ص ١٤٤).

وقد شهد عام ١٩٧٥، إضافة إلى التطورات السياسية على الجبهة المصرية ـ الاسرائيلية، انفجار الأحداث الدامية في لبنان؛ «حيث صرح كيسنجر بأن محاولات استكشاف إمكانيات تحرك لتسوية شاملة في الشرق الأوسط توقفت تماماً منذ أواخر [آذار] مارس، بسبب الأزمة اللبنانية التي استنزفت كل الطاقات» (الجزء الثاني، ص ١٩٤).

وهكذا استقبلت المنطقة عام ١٩٧٦، وهي ممزقة. فالتوتر في العلاقات المصرية ـ الليبية كان يتصاعد. «لكن أهم التطورات في ساحة العلاقات العربية، تمثل في لعبة لبنان الدامية... وكان واضحاً أن اتفاقية الفصل الثاني للقوات قد حققت هدفها تماماً في شق الصف العربي، وخاصة في الجبهة المصرية ـ السورية... ووضح أن الولايات المتحدة واسرائيل نجحتا في استخدام الازمة اللبنانية لكي تزيد الصراع المصري ـ السوري اشتعالاً» (الجزء الثاني، ص ١٩٥).

واعتبر عام ١٩٧٦ عام الترقب والانتظار؛ حيث كانت الولايات المتحدة منشغلة في المعركة الانتخابية. وظل الرئيس السادات «يؤكد على رفض المفاوضات المباشرة» (الجزء الثاني، ص ١٩٩). وعام الترقب هذا أعطى الفرصة والوقت للفعاليات الاقتصادية العالمية كي تهيء البيت المصري لاستقبال فترة ما بعد الانتخابات الاميركية. وقد تجلت أهداف تلك القطاعات في كافة التقارير التي أعدت عن وضع الاقتصاد المصري، وفي الوصايا التي كانت تشير بها على الحكومة المصرية. ففي تقرير المستثمرين الاميركيين الذي سمي «نظرة أجنبية إلى الاقتصاد المصري» ورد ان «الامكانيات الطويلة الأجل طيبة، والاستحواذ عليها يتوقف بشكل حاسم على أربعة عوامل أساسية:

«١ ـ استقرار سياسي متواصل داخل مصر.

«٢ ـ سلام في الشرق الأوسط. وبتحديد أكثر، غياب الحرب بين مصر وخصومها المحتملين (مثل اسرائيل) وعلاقات طيبة مستمرة مع دول الخليج...

«٣ ـ تغييرات أساسية في السياسات الاقتصادية، وتحسينات ملحوظة في الهياكل الارتكازية والمؤسسات الاقتصادية.

«٤ ـ تدفق كبير لرأس مال خارجي» (الجزء الثاني، ص ٢٣٥).

وكان التصور المصري يرتكز على الدعم العربي لحل مشكلات مصر الاقتصادية «مشروع مارشال عربي»، لذا «يبدو أن القيادة المصرية تصورت أن دور الرياض ودول الخليج في التمهيد لمرحلة التحرك السياسي مع الولايات المتحدة، والذي انعكس في اتصالات ومؤشرات جمع الشمل بين القاهرة ودمشق، يمكن أن يمتد إلى الدعم الاقتصادي لتحسين الموقف السياسي للمفاوض المصري... وكان الاقتصاد المصري في حالة اعسار شديدة خلال هذه الفترة، والجهات الأجنبية (وعلى رأسها صندوق النقد)، تستخدم هذه الحالة لانتزاع الاستسلام ولا تقبل أي مساومة» (الجزء الثاني، ص ٢٦٥).

«ومع نهاية العام، كان الحصاد: فشلا للقيادة المصرية في تحسين موقفها النسبي في إطار الحل الاميركي المرتقب. ومن الناحية الاقتصادية، كان على القيادة أيضاً أن ترضخ لصندوق النقد الذي تدعم موقفه باستمرار الإدارة الاميركية الجديدة... فعاد غنتر إلى القاهرة، لوضع لمساته الأخيرة على مشروع الميزانية المصرية» (الجزء الثاني، ص ٢٦٩).

وكان متوقعاً أن مصر باتت لقمة سائغة، لكن بداية العام ١٩٧٧ شهدت انتفاضة جماهيرية، في ١٨ و١٩ كانون الثاني (يناير)، مما جعل الجميع يتريثون في ما هم مقدمون عليه، ومنح الفرصة لنظام مصر كي يعيد ترتيب أوضاعه الداخلية.

«لقد أفزعت الغضبة الجماهيرية العارمة كل أصحاب ومؤيدي الخط الاميركي، وطلبت القيادة المصرية، من كل هذه الجهات، التزاماً بدعم سياسي واقتصادي مناسب. وتمثلت الاستجابات الأولى في سماح هيئة الخليج ببدء استخدام قرضها الأول (٢٥٠ مليون دولار)، وبالنسبة للصندوق، أبرق ويتيفين (رئيس مجلس المديرين) بموافقته على تراجع الحكومة عن بعض الاجراءات، وحين وصل جون غنتر للقاهرة، تضمن تقريره إلى القيسوني تاكيداً جديداً بأن الصندوق يكتفي، مؤقتاً، بالقرارت التي لم يشملها الالغاء» (الجزء الثاني، ص ٢٩٣ و٢٩٤).

أما على جبهة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فقد بدأت القيادة المصرية «تستعد للتعامل ـ بتوجس وحذر ـ مع الرئيس الاميركي الجديد جيمي كارتر» (الجزء الثاني، ص ٢٩٥). وعادت مصر إلى تنسيق مواقفها مع سوريا؛ حيث أن الادارة الاميركية الجديدة عادت لطرح فكرة عقد مؤتمر جنيف، كما طرحت مفهومها للسلام؛ حيث ذكر كارتر في خطاب له: ان هناك ثلاثة عناصر رئيسية في حدود البحث عن السلام هي بالترتيب: ١ ـ إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات طبيعية كاملة؛ ٢ ـ مسألة الحدود؛ ٣ ـ المسألة الفلسطينية.

ورد السادات على أفكار كارتر بمواقف متشددة، خاصة في المسألة الفلسطينية، ومسألة تطبيع العلاقات «لكن ظلت التحركات المختلفة للقيادة المصرية من أجل تحسين موقفها التفاوضي في إطار الحل الاميركي» (الجزء الثاني، ص ٢٩٨).

وبعد أن أجرت الادارة الاميركية الجديدة اتصالاتها مع الأطراف العربية المعنية بالأزمة تبين لها «من مواقف القيادات العربية المعنية، في مطلع ١٩٧٧، أن عملية الترويض لم تكتمل بعد، ولذا كان متصوراً ألا تسرع الادارة الاميركية في تدخلها لفرض التسوية... إلى حين الانتهاء من الخطوات الضرورية، لإعادة ترتيب الأوضاع على نحو حاسم يفرض الشروط كاملة... وانعكس ذلك بوضوح في الجانب الاقتصادي داخل مصر» (الجزء الثاني، ص ٣٠١).

وهكذا بدأت خطوة الترويض التالية، وبلغت احتياجات مصر في عام ١٩٧٧، من النقد الأجنبي لتغطية العجز في الموازنة، ٥,٣٥٣ مليار دولار، وأفاد تقرير بعثة موللر بأن «التنمية الاقتصادية لمصر... لا يمكن أن تحقق إلا إذا كان هناك تقسيم للعمل وتعاون مع باقي العالم، وبالتحديد الأقطار العربية وأوروبا الغربية والولايات المتحدة» (الجزء الثاني، ص ٣٣٠).

لذا، فبالرغم من أن السادات أكد، أكثر من مرة في عام ١٩٧٧، ان «مصر ترفض أية اجتماعات ثنائية مع اسرائيل، وترفض التفاوض المباشر» (الجزء الثاني، ص ٣٦٠). وجد نفسه في تشرين الثاني (نوفمبر) يستقل طائرته متوجهاً إلى القدس: «ان السادات لم يبادر ـ من موقع الاختيار ـ إلى رحلة القدس، ولكنه قبل النتيجة التي كان محتماً أن تترتب على مجمل سياساته، ومن واقع المأزق وانعدام البدائل، ذهب إلى اسرائيل». وكما قال كيسنجر فإن: انعدام البدائل يجلي البصيرة بشكل مدهش، وانعدام البدائل أصبح يعني أنه لا بديل لمفاوضات السادات ـ بيغن، فجنيف ـ كساحة تفاوضية ـ مات» (الجزء الثاني، ص ٣٦١).

وهكذا كان عام ١٩٧٧ «عاماً أسود في التاريخ المصري (والعربي). في عام ١٩٧٧ حقق الهجوم الصهيوني ـ الاميركي جوهر أهدافه الاستراتيجية بالنسبة لمصر، وبكل النتائج الخطيرة التي تنشأ عن ذلك في أنحاء الأمة العربية... وفي الجبهة الاقتصادية... حقق المهاجمون انتصارهم الحاسم في أيار (مايو)، واحتفل بالنصر في لقاء المجموعة الاستشارية (في أيار ـ مايو ١٩٧٧)، وبعد ستة أشهر تحقق الانتصار الاكبر في رحلة القدس (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٧). وكان الانتصار الأخير مرتبطاً بنجاح الهجوم في الجبهة الاقتصادية، وفي غيرها من الجبهات» (الجزء الثاني، ص ٣٦١).

وما استتبع بعد زيارة السادات للقدس، أصبح عملية طبيعية تجري في اتساق متناغم «ولا يملك المرء إلا أن يلحظ أن عام ١٩٨٠، الذي حدده صندوق النقد والبنك الدولي ووكالة التنمية الاميركية (على وجه التقريب) لإنهاء مهمتهم في إصلاح المسار الاقتصادي، انكشف... باعتباره أيضاً العام الذي يبدأ فيه ما سمي بالعلاقات الطبيعية مع اسرائيل... ويبدا أن استكمال بعض النتائج، واستقرار مجمل ما أنجز، بالإضافة إلى المهام الجديدة التي يمثلها ربط مصر واسرائيل بعلاقات مباشرة... بدا أن كل هذا يتطلب عامين أو ثلاثة بعد عام ١٩٨٠. ويلاحظ أن اتفاقية كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية بعدها،

نصت على استمرار قوات الاحتلال في سيناء... بعد (تطبيع العلاقات) عام ١٩٨٠، ولفترة تتراوح ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام» (الجزء الثاني، ص ٣٦٢).

وهكذا، قدمت إلى مصر المجموعة الاستشارية الثانية التي مهدت الأوضاع الاقتصادية للوصول إلى كامب ديفيد. «ففي آخر المطاف وصل السادات (٥ أيلول ــ سبتمبر) إلى كامب ديفيد محاصراً من كل جانب» (الجزء الثاني، ص ٣٩٣). و«يبدو أن القيادة السياسية كانت قد تلقت وعوداً بمساعدات اقتصادية كبيرة في حالة توقيع الاتفاقية لقاء دورها في استقرار المنطقة داخل الإطار الاميركي، ووفق شروطه» (الجزء الثاني، ص ٣٨٣).

ويعود الكاتب، في الفصل العاشر، إلى تلخيص وتكثيف التطورات الاقتصادية التي حصلت بين الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٩ في محاولة لإعادة طرح مفهومه للتنمية المستقلة في ضوء الوقائع التي عرضها في الفصول السابقة، مؤكداً أن مصر انتهت، عبر تجربة الانفتاح الاقتصادي، إلى التبعية المطلقة، مورداً الآليات التي ولدتها تلك التبعية، والتي يرى أن أكثرها إضراراً بالمجتمع مسألة هجرة العمالة؛ حيث يجري التركيز على أصحاب الكفاءات والمهارات، فقد بلغت «نسبة قوة العمل الحضرية التي تعمل في الأقطار المجاورة، عام ١٩٧٨، ٢٥٪ من إجمالي قوة العمل الحضرية» (الجزء الثاني، ص ٥٦٣).

وفي خلاصة الكتاب يسعى عادل حسين إلى بلورة النتائج والمفاهيم، فقد «استخدمنا 'الاستقلال' 'والتبعية' بدلاً من الرأسمالية والاشتراكية في عنوان الكتاب، وطوال المتابعة والتحليل» (الجزء الثاني، ص ٦٢٦). إذاً فالمشروع الذي قدمه الكاتب يسعى إلى نوع من الصياغة النظرية الجديدة لمفهوم الاستقلال.

ويرى «أن النتائج التي وصلنا إليها جزء لا يتجزأ من مفهوم السلام الاميركي ــ الاسرائيلي، وأغلب الظن أن الاتفاقيات ربطت بين ابتعاد القوات الاسرائيلية عن سيناء وبين استمرار المسار الاقتصادي (والمسارات الأخرى المصاحبة) الذي يضمن بقاء مصر خاضعة وضعيفة، أي يضمن الأمن والتوسع للمشروع الصهيوني. وكسر هذا المسار يتطلب مساندة عربية قومية لأي تحرك مصري» (الجزء الثاني، ص ٦٤٣).

أخيراً، لا يمكن إلا أن نشيد بالجهد الذي بذله عادل حسين في بحثه؛ حيث ألقى ضوءاً ساطعاً على ميكانيزم نشاطات المؤسسات المصرفية العالمية والعربية ونظام عملها التضامني في سبيل إخضاع الدول النامية لسيطرة الدول المتقدمة. وكان بودنا لو حاورنا عادل حسين حول مفاهيمه التي طرحها في التنمية، خاصة أن مثل هذه الحوارات كنا قد عقدناها معاً مباشرة حين كان مقيماً في بيروت. لكن المجال هنا لا يتسع لذلك.

أحمد شاهين

عز الدين المناصرة، جفرا، بيروت: الاتحاد العام للكتاب
والصحافيين الفلسطينيين ــ الأمانة العامة، ١٩٨١، ١٦٤ صفحة

«جفرا» هي المجموعة الشعرية السادسة للشاعر الفلسطيني عزّ الدين المناصرة، بعد مجموعاته الشعرية: «يا عنب الخليل ــ ١٩٦٨»، «الخروج من البحر الميت ــ ١٩٧٠»، «قمر جرش كان حزيناً ــ ١٩٧٤»، «بالجس أبو عطوان ــ ١٩٧٤» و«لن يفهمني أحد غير الزيتون ــ ١٩٧٦».

ومجموعة «جفرا» لا تتضمن قصيدة «جفرا» التي لُحّنت أغنية سياسية رددتها جموع المقاتلين، وطنيين لبنانيين وثواراً فلسطينيين وعرباً، أملاً بالانتصار، بعد أن نشرت تلك القصيدة التي لحنها وغناها: مارسيل خليفة، خالد الهبر وآخرون، في مجموعة: «لن يفهمني أحد غير الزيتون».

ــ ١ ــ

الخوض في دلالة الرمز ومكوناته لأية قصيدة يؤشر، مقدماً، إلى توجه الشاعر وانتمائه. الجرح والدرع الذي يقيه التوله في هذا الزمن الموبوء بالأعداء المترصدين لأدوات الثورة والتغيير، المترصدين للمناضلين من أجل حقوقهم الوطنية والديموقراطية الحقة. ومقدماً أرى ضرورة التنويه بأن عز الدين المناصرة، ومنذ أول قصيدة في الديوان: «نشيد الكنعانيات»، يؤكد الارتباط القوي بأرض الأجداد. ويؤشر إلى قلق خلق القصيدة التي تبدأ:

كنت تبدأ قصيدتك من الصفر
ثم تنطلق نحو الجبل،
حيث الحراثين والثوار:
.......
سأصطادك أمام الكنعانيات
وأقول لبنات الخليل:
أرقصن، أرقصن، أقمن حوله سواراً
حتى يرى الأرنب البري عذارى حلحول
فينعس،
وهو يتطلع إلى عيونهن الزرقاء كزهرة الجِمْجِمْ
وأكون بهذا قد دفعت المهر مقدماً
عندها ستجيء القصيدة كالولد الصغير
وتركع عند أقدامي ضارعة ومبتهجة.

وإذا كانت «النهايات مفتوحة دائماً والبدايات مغلقة»، كما يقول الشاعر العراقي سعدي يوسف، فهي إذ تباشر الحركة لابد لها من أن تمرّ «قرب صفصاف برك سليمان» وأشجار الكرم وثمار الرمان.. والقصيدة، إذ تبدأ بزمن، فهي تشير إلى «المنفى الرابع» للشاعر في صوفيا المسوّرة بجبال الفيتوشا، حيث يمتزج التواطن المؤقت بعمق الاستفادة من تجربة الشعر والثورة، فيصبح من الطبيعي إذاً:

تلك مسافة تعني:
أن أجمع عبد الرحيم محمود
المضرج بدمه قرب الشجرة
مع نيكولا فابتساروف
المشرئب العنق باتجاه المقصلة.

فالبداية، وهي تؤشر عداداً رقمياً لفعلها، لاتنسلخ عن مسميات الارض وثمارها، مما يجعل هذا الهم يتخذ تشكيلاً جمالياً في الديوان، ويمر هذا الجمع بتأكيد الرفض للواقع ـــ المأساة، المتجسّدة بسياسة التوسع الصهيوني الاستيطاني.

وفي مسار القصيدة الواحدة، هناك أكثر من تناغم عبر اضطراد حي تنفلت وحدته أحياناً، ليعاد تركيبه ضمن وحدة أكثر تناسقاً ترتقي في نموها انسجاماً مع المسار الموضوعي للفعل التاريخي والقوى المحركة له: «ثورة تفرّ من سجون السافاك، لتفرز السكاكين في وجه من قتلوا صديقي، تحت شجرة الصنوبر، في مدرسة عين سارة الثانوية، عام ١٩٦٢».

وهذا الانفلات، مؤشر بعلامات جغرافية، في مكان محدد بزمن يدخل تاريخ الشاعر الذي يرصف الواقع بموسيقى تتميز بترديد اسم «جفرا» و«أم علي النصراوية» جنباً إلى جنب مع «الخليل» و«بنات الخليل» و«حلحول» و«كنعان» و«باجس أبو عطوان» و«أسامة العريس».. إلخ.

إن الدخول في «أحراش» الديوان لكثافته ليس تيها، إنما هو متعة لاتخلو من تذكير بمأساة «سوف تبكينا»، يتعمّد المناصرة تقطيعها كزرقة درامية في مسرحية تمثل يومياً، حيث يمتزج بكاء الأمهات الناعيات فلذات أكبادهن بمواويل الأعراس، فهناك تقاطع ضمن موسيقى الكلمات المترددة بين الحوارات ونشيجها، حيث أن «آه ـــ ويلي ـــ آه» في رقص «أم علي النصراوية»، تختلف عن «آه ـــ ويـلي ـــ آه» في «أيلول السبعين». وبرأيي، فالشاعر، في غنائيته الحزينة هذه، يمنح الألم الشعبي عبر عناصره الفولكلورية مقاومة له بعد البلوى. فالعلاقة المتشكلة بين الموضوع والذات المنتفضة لايمكن إعطاؤها مقياساً رياضياً، وان كانت هي انعكاسا لواقع له أبعاد حسابية خارجة عن إرادة الذات، لكن بتكوينها تصبح أنموذجاً ـــ علاقة، صورة تختلف كلياً عما هو مستنسخ بشكل مباشر، أو ما يمكن أن يظهر في المرآة الطبيعية، لأول وهلة، هو انعكاس للمنعكس الذي يبحث عن شكله في ماء الزئبق.

هذا التشكل، يمكن أن تكون له ذاته الخاصة به في حالة تصويره بالكاميرا، ذات تجد لها في ورق الصورة الحاملة جوهراً كلياً، يختلف عما كان ينظر في المرآة، لما له من خاصية حية، تجد تعقيدها الراقي في صراعها الاجتماعي (مع تفرعاته). الذي لايبقى عند لحظة التصور أمام المرآة، بل يعيد تشكله في الزمن الصاعد من الماضي ـ عبر الحاضر ـــ نحو المستقبل.

بهذه العلاقة فقط، يمكن أن تتميز الغنائية الحقة. حقة كونها قادرة أن تفهم مفاتيح الواقع التي لم يسبكها حداد، فيستحوذ عليها الملك ليحفظ ما في خزانته، بل هي الموجود الذي لايدرك بالفطرة، إنما بالتجربة من استخلاص دروس الماضي، ماضينا نحن ـــ وكل ما امتلكته البشرية التي أنجزت ما نحن عليه الآن منذ عقود.. ولئلا تشتبك العلامات، ففي دخولنا في موضوعة تشكل وعي ـــ علاقة الشاعر (الانسان) الذي يغري في تعليله تحليل دينامية الانعكاس الراقية عند الذات (الواعية ـــ أي عبر علاقتها) لوجودها، للسعي نحو تغييره.

صحيح أن العقيدة لا تعطي «برنامجاً» للنضال، لكنها تمنح التأمل الواعي، بعكسها مرارة الواقع عبر حسية معاشة، وبذلك تنجح في تكوين طعمها الحار كـ«الدم المهراق»، بنجح كونها تصبح غذاء روحياً للذات المغتربة أرضها، للسكينة القلقة، والارتضاء للسكن حتى مع السكينة ـ جريحة تنشر عرسها القادم مع رقص البيادر.

ـ ٢ ـ

«ماذا أقول للكنعانيات في مدن المنافي؟». هكذا تساءل الشاعر في أول قصيدة من مجموعته الشعرية الجديدة: «جفرا». ترى هل تمكن من قول ما أراد، أم اكتفى بالسؤال؟ لقد أسهب عز الدين المناصرة في غنائه للكنعانيات، وتحديداً لـ«جفرا» التي أسطرتها القصائد وطنا بمدنه «الحبيبة»، وبتشابكات رموز أرضه الصارخة، «كصهيل الماء». المترددة صدى يهتف بالشاعر تحذيراً من تلاشي التمايز بين الأشجار وحفيفها، مما يضطر للاجابة:

يا شجر المنفى
انني لا أنوي الاقامة

وجفرا = الوطن + المرأة = القصيدة (الهمّ). هذه المعادلة لها وقعها وتميزها بالنفس الشعبي الحار الذي تملكته، وهنا أؤكد قضية التمايز؛ كونها لا تأتي نسخاً فلسطينياً لإلزا أراغون الفرنسية، فالموضوع المتناول هنا له من علائمه المتشعبة بروزاً يجسم الاجابة التي تدعم رأينا. فجفرا هي: (الأم، الحبيبة، المغنية، الراقصة، بائعة البرتقال، المسافرة، طالبة الجامعة، بنات الخليل.. إلخ) هي التحدي:

ليكن في علمك أيها الجندي
لن تستطيع اختطاف ولدي للتجنيد الاجباري
حتى لو بلغ السن القانونية

هذا التحدي المكرر بقوة، بصور مترادفة في «حجر» تيهاً لعكس الايديولوجيا، التراجيديا الحية في «نساء لا يبكين، ولا يسترحمن القتلة» ـ ويستمر المناصرة في رسم نموذج المرأة الفلسطينية بكل ما تعانيه ـ ما تعيه وما تمارسه ضمن تكوينها العاطفي والنفسي، فهن:

«يغزلن قمصاناً للأحبة الغائبين»

التواصل هنا يصبح نوعاً من دواء وسلاح للمجابهة والإحساس بالوجود المستقل عبر الذات التي حددت ارتباطها:

لي حبيب وحيد، ألا.. فاتركوني له،
هو الآن يركب مهرته ـ سرجها ذهب
وحوافرها فضة ـ تقرع الآن ليل الجليل
حبيبي مسجى أمامي
صوته صارخ وله طلعة مثل بدر التمام.

ترى، هل استنفدت جفرا حضورها الممتزج بحلم اللقاء:
«أغداً سارى أمي، هو السؤال المؤجل أبداً»

عز الدين المناصرة يحلم بالثورة في حملها بعد البدر التاسع، ويصر على الحضور الموازي الملازم للرؤية الحسية: «وأقول: أراها، حتماً سأراها، لو في الحلم أراها». والمناصرة لا يغمض عينيه عن تناقضات الزمن الكائن فيه، فهو، إذ يطرح نموذجاً حياً وفاعلاً لامرأة مناضلة توحدت عندها قضية الوفاء للثورة بالوفاء للحبيب لا ينسى ذكر النقيض، ويشير بأسلوب يمنحه موقفاً أخلاقياً ساخراً، كما جاء في مقاطع: «مزاج السيد»، «يحدث دائماً»، «سبحان التدفئة»، «استقبال القائد»، «مبادرات عليه السلام» و«العصفور بن الطائر».. وغيرها.

أما في مقاطع: «قال الجلاد»، «أعذار» و«في مدينة تنطق اللغة العربية»، فالمناصرة يؤسطر ذات السخرية، إلَّا أنها هنا موجهة ضد كل أساليب القمع والإرهاب الموجهة ضد الانسان في بلاد النفط والدولار.. إن هموم «جفرا» عديدة، وهي بحجم البلوى التي تبدأ من الشعور بالنفي، باغتراب الأشياء في ذات الشاعر:

لما مرّت سيدة شقراء
فيعلّق من جانبه:
ما أحلى المدن السمراء

هذا الامتزاج في تناول هم المرأة ــ الوطن لخلق القصيدة، برز أكثر وضوحاً في مقطع: «افتراض»، ومقطع: «تيسير سبول»؛ حيث يتشكل كل هم الشاعر الذي اضطره للمنفى والاضطرار للمقاومة.

ــ ٣ ــ

وختاماً، ليست هذه الملاحظات السريعة كل ما يمكن أن يكتب عن ديوان «جفرا». ان جفرا تميزت أيضاً باستخدامها أسلوباً متميزاً في كتابة القصيدة الحديثة، حيث يلجأ المناصرة مرة إلى كتابة **قصيدة ملحمية طويلة** لها هرمونيتها وتمايزها ضمن الوحدة، ومرة يكتب مقاطع ذات موضوعات عدة: [الفلسفي، الأخلاقي، الاجتماعي] ضمن عنوان واحد.

والتميز الآخر هو استخدام المناصرة **للأغنية الشعبية الفولكلورية** في شعره، ليعمل على إسهام المنصت في تلاوتها ليعطي تأثيراً له فاعليته لما بعد الاستماع.. وبرأيي أن هذا المسعى يجب النظر والتوقف لتعميقه ضمن التطور الحاصل، أي المساهمة في إغناء العلاقة بين الشعر والموروث الشعبي وإعطائه روح التفجر والثورة، ضمن أشكال جمالية تقع على كل شاعر مهمة اكتشافها وتنويعها.

**ستّار كناوي حسن**

# المقاومة الفلسطينية ـ عربياً

## مبادرة فهد
## والحوارات الفلسطينية بشأنها

مرة أخرى تدب الحرارة في الحوارات الدائرة على ساحة الشرق الأوسط، بشأن التسوية السياسية المنشودة للأزمة التي أججها العدوان الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. شيء يذكر بالحوارات الساخنة التي دارت عقب صدور قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧، ومبادرة روجرز الأميركية عام ١٩٧٠، وبرنامج السادات للسلام إبان حرب ١٩٧٣، وكذلك مبادرته الشهيرة، عام ١٩٧٧، وما تلاها من توقيع لاتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، مع اختلاف الظروف. والفضل في التسخين يعود، هذه المرة، للمملكة العربية السعودية، ولبنود مشروع التسوية الجديد الذي أعلنه ولي عهد المملكة، الأمير فهد، في السابع من شهر آب (اغسطس) المنصرم.

ومع أن أكثر من ثلاثة أشهر انقضت منذ اعلان المشروع الذي اشتهر باسم مبادرة فهد، فإن الاهتمام الفلسطيني والعربي، وكذلك الدولي، بالمبادرة تجدد، على النحو الساخن الذي نشهده الآن، بعد مصرع الرئيس المصري أنور السادات، وبعد أن تأكد أن مؤتمر القمة العربي سينعقد في مدينة فاس في الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، وستعرض عليه بنود المبادرة السعودية.

ويجدر بنا قبل أن نخوض في المناقشات الدائرة حول المشروع السعودي، أن نذّكر ببنوده كما عرضها، في حينه، صاحب المشروع.

### ماذا في المبادرة:

عرض الأمير فهد مبادرته في حديث صحافي أجاب فيه على أسئلة وكالة الانباء السعودية، وتناقلته الصحف (أنظر، مثلاً، النهار ١٩٨١/٨/٨) وفي هذا الحديث، قال الأمير السعودي ان بلاده ليست راضية «عن مجمل السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وخصوصاً فيما يتعلق بقضية فلسطين». كما أسف لان «الولايات المتحدة لا تزال متمسكة باتفاقيّ كامب ديفيد اللذين ثبت فشلهما»، معلناً «أننا كنا ولا نزال نأمل، من ادارة الرئيس ريغان، في أن تسلم بعدم جدوى اتفاقيّ كامب ديفيد كاطار للسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط»، ومؤكداً، في الوقت نفسه، على أن «كل محاولة لا تستهدف اجبار اسرائيل على الانسحاب وقيام الدولة الفلسطينية، ستؤدي إلى مزيد من الاضطراب والقتل والدمار» (المصدر نفسه).

وعن منظمة التحرير الفلسطينية، دعا الأمير فهد واشنطن إلى الاعتراف بها «لأنها الحقيقة والواقع»؛ وذلك على قاعدة أن «أي سلام شامل في المنطقة يجب أن يستند إلى الواقع ويقوم على الحقيقة، لا على الأوهام التي تؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها». وفي تحذير لواشنطن مما «حدث

• في أنغولا وأثيوبيا وأفغانستان»، يشير الأمير، بصورة غير مباشرة، إلى احتمال حدوث تطورات في بلدان الشرق الأوسط شبيهة بما حدث في البلدان الثلاثة، مما سيؤدي لالحاق الضرر بسياسة الولايات المتحدة ومصالحها إذا استمرت في تجاهل الواقع الذي قد يملي تطورات كهذه (وكالة الأخبار اللبنانية ١٩٨١/٨/٧، نقلاً عن اذاعة الرياض).

وبعد هذا التمهيد، يقدم ولي العهد السعودي البنود الثمانية لمشروعه، بصيغة مبادىء أساسية للتسوية الشاملة والعادلة في المنطقة.

هذه البنود التي أثارت أوسع الجدل تنص على «انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية»، وعلى «ازالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧»، وعلى «ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الاديان في الأماكن المقدسة». وتتضمن البنود «تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام». وقد ورد تأكيد هذا الحق بهذه الصيغة دون زيادة أو نقصان (وذلك في البند السابع)؛ مما أفسح المجال لشتى التفسيرات والتأويلات، كما سنرى.

وتدعو بنود مبادرة فهد إلى تحديد فترة انتقالية توضع الضفة الغربية وقطاع غزة خلالها «تحت اشراف الأمم المتحدة ولمدة لاتزيد عن أشهر» كما تدعو إلى «قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس»، وإلى «تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتعويض من لا يرغب في العودة». ووفق البند الأخير من بنود المبادرة «تقوم الأمم المتحدة، أو بعض الدول الأعضاء فيها، بضمان تنفيذ تلك المبادىء» (المصدر نفسه).

وبعد عرضه للبنود الثمانية، يضع الأمير فهد ثلاثة شروط يصفها بأنها «واقعية ولا بد من تنفيذها»؛ وذلك لضمان تنفيذ مثل هذه التسوية. وأول هذه الشروط «وقف الدعم الاميركي اللامحدود لاسرائيل»؛ وثانيها «وضع حد للغطرسة الاسرائيلية التي يمثل مناحيم بيغن أبشع صورها»، مع ملاحظة أن «هذا الشرط يمكن تحقيقه تلقائياً إذا تحقق الشرط الأول»؛ وثالثها «التسليم بأن الرقم الفلسطيني، كما يقول الأخ ياسر عرفات، هو الرقم الأساسي في المعادلة الشرق أوسطية» (المصدر نفسه).

وإذا كان الكلام عن مسؤولية الولايات المتحدة الأميركية في التسوية يستغرق الجزء الأكبر من حديث الأمير السعودي، فهو يلاحظ أن هذا «لا يعفي دول أوروبا الغربية من مسؤولياتها». بل ان وليّ العهد يؤكد «أن مصالح أوروبا الغربية في المنطقة العربية لاتقل أهمية وحيوية عن مصالح الولايات المتحدة» (النهار ١٩٨١/٨/٨). وهذا يعني، كما يبين سياق الاتصالات التي تلت اعلان المبادرة، أن المشروع موجه لدول الغرب بكاملها وليس للولايات المتحدة؛ مما يعني أن المسؤولين السعوديين لايقدمون مشروعهم على أنه البديل لكامب ديفيد، فقط، بل وللمبادرة الأوروبية الغربية التي يجري الحديث عنها منذ بضع سنوات، أيضاً.

## ردود الفعل الدولية والعربية

تكفي قراءة هذه البنود والشروط والأفكار التي تضمنها حديث الأمير فهد حتى يتوقع القارىء أنها تثير أنواعاً شتى، متفاوتة ومختلفة ومتعارضة، من ردود الفعل لدى الأطراف العربية والدولية المعنية بها. وهذا ما وقع بالفعل؛ إذ تنوعت ردود الفعل إلى حد كبير، طبقاً لتنوع مصالح الذين يمارسونها ودوافعهم، وتنوع فهمهم لهذا البند أو ذاك ولهذا المغزى أو ذاك من بنود المبادرة ومغازيها.

ومع أن هذا التقرير سيركز على المواقف والمناقشات الفلسطينية المتصلة بالمشروع السعودي، فمن المفيد أن نشير بإيجاز إلى ردود الفعل الدولية والعربية عليه. وسنرى، هنا، أن تصريحات المسؤولين الأميركيين، وفي المقدمة الرئيس ريغان، أعطت الانطباع بأن الولايات المتحدة ترحب بالمشروع السعودي، أو، بعبارة أدق، ترحب بما يتضمنه البند السابع من بنود المبادرة، حين يؤكد حق دول المنطقة في العيش بسلام، وبما ينطوي عليه المشروع بمجمله من استعداد سعودي لمزيد من النشاط لدفع مسيرة السلام التي يؤيدها الغرب إلى الأمام. وقد أفصح

وزير الخارجية الأميركية عن هذا المعنى بجلاء حين قال: ان مواشنطن وجدت استعداداً لدى السعوديين لدخول مسيرة السلام يفوق إلى حد كبير ما هو موجود في مشروع فهد»، ولذلك، يقول هيغ: «نحن متمسكون باتفاقات كامب ديفيد، لكننا سنحاول ضم دول عربية أخرى إلى مسيرة السلام عن طريق المشروع السعودي» (ر.إ. إ. العدد ٢٣٧٧، ٢ و٣/١١/١٩٨١).

أما في اسرائيل، فإن أحزاب الائتلاف الحاكم، مثلها في هذا مثل الأحزاب الصهيونية المعارضة، التقت على التنديد بالمشروع السعودي تنديداً شديداً؛ وذلك، خصوصاً، لأنه يدعو إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة التي يرفضها الصهيونيون، ولما ينطوي عليه النشاط السعودي من احتمالات دفع واشنطن إلى ايثار تقديم ترضيات للجانب العربي على حساب التطرف الاسرائيلي في معارضة الانسحاب الكامل والمطالب الوطنية الفلسطينية الأخرى.

ودول السوق الأوروبية المشتركة، على تفاوت واختلاف مواقفها، التقت في المحصلة على الترحيب ببعض بنود المشروع السعودي، مع تأكيد هذه الدول على رؤيتها الخاصة للحل؛ حيث تتمسك، كما أعلن رئيس مجلسها الوزاري، لورد كارنغتون وزير خارجية بريطانيا «بمبدأين أساسيين ينبغي التفاوض بشأنهما هما: ضرورة أن تعترف جميع الدول بحق الدول الأخرى في المنطقة في العيش بسلام، وضرورة أن تعترف اسرائيل بحقوق الفلسطينيين» (السفير، ٦/١٠/١٩٨١). وإذا كان هذان المبدآن الأوروبيان يتوازيان مع مضمون المبادرة السعودية ونصوصها فإن هناك الكثير مما هو مختلف عليه، من ذلك، مثلاً، ما أشار إليه كارنغتون حين قال: «إن مبدأ جعل القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المحتلة هو أمر مرفوض من قبل الدول الأوروبية» (المصدر نفسه)، ومنه، أيضاً، التباس الموقف الأوروبي، حتى الآن، من مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية التي تعترف بها السعودية، وكذلك من الدور الذي يمكن أن يناط بالمنظمة في مجهودات التسوية السياسية، وفي المسؤولية عن الدولة الفلسطينية.

والواضح أن دول اوروبا الغربية مستعدة للتباحث مع الدول العربية إذا تبنت الدول العربية مشروع فهد؛ وذلك، كما يقول كارنغتون، من أجل الوصول إلى صيغة حل وسط يقع بين المشروع السعودي وبيان البندقية؛ حيث أن المشروع والبيان «يتمشيان مع بعضهما البعض تماماً، ولهما أسس مشتركة» (المصدر نفسه).

أما السوفيات، الذين لم يذكرهم الأمير فهد لا في بنود مشروعه ولا في حديثه الصحافي المشار إليه، فإن إشارات قليلة للغاية صدرت عن موسكو تدل على أن السوفيات يتروون قبل اتخاذ موقف بات إزاء المشروع السعودي.

أما عربياً، فقد أعلنت معظم الدول العربية، من غير دول جبهة الصمود والتصدي، تأييدها للمشروع، وذهب مجلس دول الخليج إلى حد تبني طرح المشروع على اجتماع القمة العربية في فاس. أما دول جبهة الصمود والتصدي فقد روجت أنباء سعودية تفيد بأن بعض دولها لا تعارض المشروع، بينما أكدت المواقف المعلنة لكل من سوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية ميلاً عاماً نحو رفض المشروع، مع تفاوت في شدة التعبير عن هذا الرفض.

## الجدل الفلسطيني حول المشروع

منذ تجددت الحوارات حول التسوية السياسية بعد رحيل السادات، انخرطت الجهات الفلسطينية فيها بهمة بالغة. وقد تناول الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية القائد العام لقوات الثورة، المشروع السعودي في ايماءات قليلة تكررت عبر أحاديثه في الشهرين الماضيين؛ وفي كل مرة كان عرفات يكتفي في أحاديثه المعلنة، بالاشارة إلى أن المشروع ينطوي على بنود ايجابية تجعله «بمثابة أساس يمكن أن ننطلق منه لحلّ المشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط؛ وذلك إذا توافرت النيات والرغبات» (النهار ١٨/١٠/١٩٨١). ووصف عرفات المشروع بأن فيه «بعض النقاط من روح البرنامج السياسي [لمنظمة التحرير] ولكنه ليس خطوة متقدمة عليه» (المصدر نفسه، ٣٠/١٠/١٩٨١). وفي كل مرة وجه فيها لرئيس اللجنة التنفيذية سؤال حول المشروع السعودي، تمسك بالقول: «اننا سنبحث هذا المشروع مع

الرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي» (المصدر نفسه، ١٨/١٠/١٩٨١)، مرجئاً، بهذا، إعلان الموقف الفلسطيني إلى ما بعد القمة، وملمحاً، في الوقت نفسه، إلى احتمال قيام القمة بإدخال تعديلات على المشروع السعودي بعد مناقشته؛ حيث يعتقد رئيس اللجنة التنفيذية أنه إذا اتفق الزعماء العرب على بعض التعديلات فإن الأمير فهد لن يقف ضدها (المصدر نفسه، ٣٠/١٠/١٩٨١). وكل ما ورد على لسان عرفات بشأن المشروع السعودي لم يعد الايماءات التي من هذا القبيل، والتي تدل، وخصوصاً إذا أخذت مع ما يتوافر للمصادر المعنية من معلومات، على أن الزعيم الفلسطيني، مع ترحيبه ببعض بنود المشروع، يؤثر أن يجري التداول بشأنه في إطار العمل العربي المشترك.

فيما عدا رئيس اللجنة التنفيذية، فإن معارضي المشروع على الساحة الفلسطينية أفاضوا في الأحاديث التي تبين دوافعهم لمعارضته.

وقد أجمع المعارضون الرافضون للمشروع على اعتباره استطراداً لسياسة كامب ديفيد وليس بديلاً لها، وعلى أنه محاولة لاخراج هذه السياسة من المأزق الذي تتعثر فيه.

وهناك، من بين الفلسطينيين، من أعلنوا رفضهم للمشروع لأنهم في الاساس يرفضون أية تسوية سياسية لاتؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، دون أن يفوتهم أن يتحدثوا عن مبررات رفضهم لهذا المشروع بالذات، أيضاً (أنظر، مثلاً، تصريح أحمد اليماني في الهدف، العدد ٥٥٩، ٢٤/١٠/١٩٨١؛ وافتتاحية المصدر نفسه، العدد ٥٦٠، ٣١/١٠/١٩٨١)؛ حيث يمكن معرفة وجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وممثلها في اللجنة التنفيذية.

وفي الجبهة الديموقراطية، تركزت الاعتراضات على تجاهل بنود المشروع السعودي لدور منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك، لدور الاتحاد السوفياتي والدول الصديقة الأخرى. وقد رد الأمين العام للجبهة، نايف حواتمة، أصول المشروع إلى الأجواء التي رافقت انعقاد القمة العربية في عمان قبل سنة، حين «ارتفعت صيحات الرياض وعمان والرباط والخرطوم وغيرها... داعية إلى تقديم البديل عن اتفاقات كامب ديفيد». ويرى حواتمة أن «الحلقة المركزية، في دعوات المشروع البديل، هي عملية القفز عن منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني». كما يرى أن المبادرة السعودية «تقوم على التنصل من قرارات القمم العربية بدءاً من قمة الجزائر ١٩٧٣ حتى يومنا». يضاف لهذا، طبقاً لرأي حواتمة، أن المبادرة «تتجاهل عن سبق إصرار الاطار الدولي لبحث القضية الفلسطينية ومعضلات الصراع العربي الاسرائيلي»، وأنها بهذا «تستجيب للهيمنة الاميركية وعزل القوة الصديقة لنضال شعبنا في موازاة الامبريالية الأميركية الحليفة الاستراتيجية المعلنة للعدو الصهيوني» (الحرية، العدد ١٠٣٨، ٩/١١/١٩٨١).

وعصام القاضي، الأمين العام لمنظمة الصاعقة، وهو، في الوقت نفسه، عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا، ركز من جانبه، إضافة لما تقدم، على القول بأن المشروع السعودي يتناقض «تناقضاً حاداً مع الميثاق الوطني الفلسطيني»، معتبراً المشروع «خروجاً صارخاً على ما تم الاجماع عليه في مؤتمرات القمة العربية من حيث عدم جواز أن تنفرد دولة عربية بطرح أو تبني أية حلول لا تتم مناقشتها وتبينها خلال اجتماع عربي» (المصدر نفسه).

بين رافضي المشروع، يرى نمر صالح (أبو صالح)، عضو اللجنة المركزية «فتح»، أن هذا المشروع لاينبغي أن يبحث وفقاً لنصوص بنوده «وإنما بأهدافه وغاياته»، ولذا فهو يعتقد أن اقرار المشروع من قبل القمة العربية «يعني ضرب التضامن العربي المستند إلى البرنامج الوطني المناهض لكامب ديفيد والتخلي عن الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني والأمة العربية» (السفير، ٩/١١/١٩٨١).

أما صلاح خلف (أبو أياد)، فقد انصب انتقاده على البند السابع من المشروع لأنه يتعارض مع الميثاق الوطني الفلسطيني. ويخشى خلف «أن أي كلام حول هذا البند السابع من

شأنه أن يقسم الساحة الفلسطينية، في حين «أننا، في هذه المرحلة، في غنى عن كل هذا وبحاجة إلى تعميق وحدة الموقف الفلسطيني». ويلاحظ خلف «أن توقيت المشروع والنقاط التي تضمنها كان المفروض أن تطرح على بساط البحث مع القيادة الفلسطينية، أولاً، ثم مع العرب بعد تنقية المشروع وجعله مقبولاً» (الحرية، ١٠٣٨، ٩/١١/١٩٨١، نقلاً عن المستقبل).

من هذه الأمثلة التي أوردناها عن حجج المعترضين على المشروع، يتضح أن مواقف الأوساط الفلسطينية في مواجهته تتراوح بين الرفض الكامل له والاعتراض على بعض بنوده والدعوة إلى تعديله، أو «تنقيته» على حد تعبير صلاح خلف.

ويبدو أن ياسر عرفات، الذي لم يدل بغير إشارات علنية قليلة بشأن المشروع، قد أفاض، في اتصالاته ومناقشاته مع المسؤولين السعوديين، إفاضة مطولة، مفصلاً رأيه وملاحظاته على هذا المشروع. وتفيد المصادر العليمة أن مناقشات عرفات مع الأمير فهد اتسمت بالصراحة التامة في بسط ملاحظات رئيس اللجنة التنفيذية أمام صاحب المبادرة. وقد تركزت ملاحظات الزعيم الفلسطيني حول غياب ذكر الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني عن المشروع، وكذلك غياب الاشارة لقرارات الأمم المتحدة التي صدرت قبل عام ١٩٦٧، كما تركزت حول تجاهل بنود المشروع لدور منظمة التحرير وللاتحاد السوفياتي ودوره.

## ايضاحات سعودية

ومهما يكن من أمر فإن المسؤولين السعوديين، مع تمسكهم بمشروعهم واعتزامهم عرضه على قمة فاس، أبدوا، بصور مباشرة وغير مباشرة، استجابة لتأثير عدد من الانتقادات والاعتراضات التي قامت في وجه المشروع عربياً وفلسطينياً. وتعاقبت تصريحات المسؤولين السعوديين بهذا الصدد: فقال د. محمد عبده اليماني، وزير الاعلام: أن المشروع السعودي «يتميز بإحاطة الحقائق الجوهرية لأزمة الشرق الأوسط، وطرحه المباشر للحلول الجوهرية المبنية على أساس القرارات الصدارة عن الهيئات الدولية والقرارات التي انعقد عليها الاجماع العربي من خلال مؤتمرات القمة العربية. وهو بهذا ليس مبادرة بالمفهوم الذي أشير إليه في بعض التحليلات والتقارير الصحافية» (النهار، ٢٢/١٠/١٩٨١). ولان هذا القول لا ينفي تهمة التفرد، فإن الوزير السعودي يرى «أن كل منصف ومدرك للحقائق من الأخوة العرب، وفي مقدمتهم الأخوة الفلسطينيون، يعلمون أن مشروع السلام السعودي يأتي في إطار المبادىء التي أجمع عليها قادة الدول العربية وزعماؤها، والتزموها في قرارات مؤتمرات القمة السابقة» (المصدر نفسه).

ويرى الأمير فهد، صاحب المشروع، في معرض رده غير المباشر على الاعتراضات المثارة، أن العرب رفضوا كامب ديفيد «إلا أن الرؤية السياسية العربية بقيت مقتصرة على تطويق كامب ديفيد بدون الخروج بحل بديل متوازن ومعقول». ويصف الأمير مشروعه على أنه «إطار للسلام يختلف جذرياً عن كامب ديفيد، ويستحق العناية والتأمل والدراسة»، أما مبادىء مبادرته فإنها، قرارات صادرة عن الأمم المتحدة «وبالامكان ضمها جميعاً في قرار واحد يصدر عن مجلس الأمن الدولي ويشغل إطاراً للتسوية الشاملة والعادلة». وذلك فضلاً عن أن بعض بنود المبادرة مستوحى من قرارات القمم العربية وبخاصة قمة بغداد. أما غياب منظمة التحرير عن بنود مبادرته، فإن ولي العهد السعودي يذكِّر، بشأنه، بتصريحه الذي تضمن بنود المبادرة، حيث أكد في التصريح على أهمية الرقم الفلسطيني وطالب حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالمنظمة (السفير، ٣/١١/١٩٨١).

وأما بشأن عدم التشاور مع الأشقاء العرب قبل اعلان المبادرة، فيتذرع الأمير فهد بأن مشروعه لا يعدو كونه «مجموعة مبادىء، والمبادىء تعتبر مشروع إطار للسلام لم تتحدد بعض تفاصيله النهائية، ولذلك لم تتشاور مع أحد». لكنه يؤكد «أن التشاور مع الأخوة العرب أمر طبيعي وحتمي، ولا جدوى من المشروع إذا لم يتحول بالتشاور إلى خطة عربية باجماع عربي» (المصدر نفسه).

ولم يتطرق الأمير فهد، في ايضاحاته هذه، إلى غياب الدور السوفياتي. والذي فعل هذا هو وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل الذي مضى للقول بأن «الاتحاد السوفياتي، بسبب موقعه المهم على المستوى الدولي، وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط، يجب أن يشترك بالطبع، بعد فترة، في جهود السلام في المنطقة» (المصدر نفسه، ٦/١١/١٩٨١).

وهذه الايضاحات السعودية، وخصوصاً ما يتصل منها بالاعتراضات الجوهرية التي تمس صلب المشروع، لم تقدم إجابات شافية على النقاط المثارة مما يترك باب الجدل حول المشروع مفتوحاً. إذ يبقى صحيحاً أن السعوديين تفردوا باعلان مشروعهم، كاسرين بهذا مبدأ من مبادىء العمل العربي المشترك جرى تاكيده في أكثر من قمة عربية وخصوصاً بعد سابقة تفرد الرئيس أنور السادات. أما الاتصالات والمشاورات اللاحقة التي استهدفت عرض المشروع على قمة فاس، فإنها لاتلغي مشروعية أي اعتراض ضد التفرد.

ثم أن القول بأن ذكر منظمة التحرير ورد في حديث الأمير فهد الصحافي لايلغي أنه غاب عن بنود المبادرة الثمانية. كما أن ما ورد بشأنها في هذا التصريح، بقي غامضاً؛ إذ أن دعوة الأمير للولايات المتحدة كي تعترف بالمنظمة كأمر واقع لا تطابق الدعوة إلى الاعتراف الرسمي، كما لا تطابق الدعوة إلى قيام المنظمة بدور كامل ومتساو مع الأطراف الأخرى في صياغة مستقبل المنطقة، أو في تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة المنشودة وقيادتها.

أما الايضاح الذي قدمه حديث الأمير سعود الفيصل بشأن دور الاتحاد السوفياتي، فقد جاء هو الآخر غامضاً، وفي كل الأحوال لم يُقدم كإضافة على صلب البنود الثمانية. ان وزير الخارجية السعودي لايتحدث عن دور محدد للاتحاد السوفياتي في إطار محدد لكنه يشير إلى دور ما للسوفيات ولا يفوته أن يذكر أن هذا الدور سيأتي بعد فترة، وليس منذ البداية.

## إلى ما بعد القمة العربية

ولا يستطيع المحاورون الفلسطينيون بشأن مبادرة فهد أن يتجاهلوا هذا، أو أن يقللوا من أهميته. ولذا فإن الجدل بشأن المبادرة لا يتوقف.

الشيء الأكيد الآن هو أن هذا الجدل الذي بدأ حاداً وأوجد خشية من حدوث انقسام في الموقف الفلسطيني، قد عاد لينصب في أقنية منظمة التحرير مع ابتعاد شبح الانقسام. وذلك، خصوصاً، بعد أن بلورت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الحوارات عبر سلسلة من الاجتماعات انتهت إلى اعلان اللجنة أن المشروع، بما هو موجه لغير الفلسطينيين، لايقتضي بالضرورة اعلان موقف فلسطيني فوري وبات منه. وما دامت الاتصالات، وكذلك الحوارات، مفتوحة، وبانتظار أن تتبلور المواقف العربية والدولية من المشروع على نحو أجلى، وبانتظار النتائج التي ستتمخض عنها، حتى فيما يتصل بصياغة المشروع نفسه، فإن في الوقت متسعاً كافياً لحوارات فلسطينية هادئة.

ف. ح.

# المقاومة الفلسطينية ـ دولياً

## خطوة نوعية على طريق
## الصداقة الفلسطينية ـ السوفياتية

تركز النشاط المحيط بالقضية الفلسطينية، دولياً، هذا الشهر، على الزيارات التي قام بها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، الى عدد من عواصم الشرق و«الغرب»، ولا سيما موسكو وطوكيو.

ولعل اهم حدث فلسطيني شهدته هذه الفترة، كان زيارة عرفات الى الاتحاد السوفياتي (١٨/١٠/١٩٨١) والنتائج التي تمخضت عنها تلك الزيارة. وعلى الرغم من ان العلاقات الفلسطينية ـ السوفياتية اتسمت، على مرّ الحقبة الحديثة من النضال الفلسطيني، بأهمية كبيرة وعناية خاصة من كلا الطرفين، الا انها اكتسبت هذه المرة طابعاً خاصاً وشديد التأثير في مجرى النضال الفلسطيني ككل.

ففي خطوة وصفت بأنها ذات ابعاد استراتيجية دقيقة ومهمة على صعيد الشرق الاوسط، اعلن الاتحاد السوفياتي، خلال زيارة عرفات لموسكو، رفع مستوى البعثة التمثيلية لمنظمة التحرير ومنحها الصفة الديبلوماسية الرسمية الكاملة. ومما اعطى هذا القرار اهميته القصوى، ان الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف أبلغه شخصياً لعرفات، خلال استقباله له في الكرملين.

وكان مكتب منظمة التحرير، قبل الاعلان السوفياتي، يرتبط بلجنة التضامن الافرو ـ اسيوي، وليس بوزارة الخارجية. وصل عرفات الى موسكو في العشرين من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، وكان في استقباله العضو المرشح للمكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي بوريس بوناماريوف. وقد ضم الوفد الفلسطيني ممثلي ٦ تنظيمات فدائية: قيادة عامة (طلال ناجي)، ديمقراطية (ياسر عبد ربه)، شعبية (أحمد اليماني)، صاعقة (محمد خليفة)، جبهة التحرير العربية (عبد الرحيم أحمد)، جبهة التحرير الفلسطينية (أبو العباس)، كما ضم رئيس الدائرة السياسية، فاروق القدومي، والناطق الرسمي، عبد المحسن أبو ميزر، والعميد سعد صايل (فتح) وصخر (فتح). واستقبل بريجنيف عرفات في اليوم نفسه. وقالت وكالة تاس السوفياتية ان المحادثات استمرت ساعة كاملة واشترك فيها، من الجانب السوفياتي، وزير الخارجية اندريه غروميكو وبوناماريوف، وعن الجانب الفلسطيني رئيس الدائرة السياسية للمنظمة، فاروق القدومي وأبو ميزر.

واشارت الى انه تم تبادل راء، في جو ودي خالص، بصدد دائرة واسعة من القضايا، وبالدرجة الأولى تلك المتعلقة بالوضع في الشرق الأوسط.

وقالت: ان بريجنيف وعرفات اعربا عن «قلقهما الجدي حيال التأزم المتوقع في المنطقة والناجم عن النزعة العسكرية الاميركية واشتداد النزعة العدوانية الاسرائيلية». ومضت تقول:

«وباعلان الاتفاق الاستراتيجي بين واشنطن وتل ــ ابيب على نحو سافر، حولت الولايات المتحدة اسرائيل الى اداة رئيسية لتحقيق مشروعاتها المتمثلة في فرض سيطرتها العسكرية والسياسية والاقتصادية على شعوب الشرق الاوسط. وتابعت: ان «الجانبين ادانا اعمال الولايات المتحدة الرامية الى خلق بؤرة خطيرة للتوتر في حوض البحر الابيض المتوسط ووضع الاسطول الاميركي وقوات الانتشار السريع في هذه المنطقة في حالة تأهب قصوى».

وقد اعتبر الجانبان «هذا التأهب محاولة اميركية للتدخل في الشؤون الداخلية لمصر والشعوب العربية الأخرى وممارسة الضغط عليها».

وذكرت تاس ان بريجنيف وعرفات «رفضا بحزم المحاولات التي تبذلها اطراف كامب ديفيد لاحلال مناقشات الحكم الذاتي المزعوم محل التسوية الحقيقية لمشكلة الشرق الاوسط التي تستند الى منح الشعب الفلسطيني حقوقه الشرعية في تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة». وقالت: ان بريجنيف «ركز على ضرورة أن يقيم الفلسطينيون دولتهم حتى يحققوا استقلالهم الوطني، واكد ان الاتحاد السوفياتي يؤيد بثبات القضية العادلة للشعب العربي الفلسطيني، وانه في هذا الاطار، ابلغ عرفات قرار بلاده بمنح البعثة التمثيلية لمنظمة التحرير في موسكو الوضع الديبلوماسي الكامل».

وأوضحت ان «الرئيس السوفياتي تمنى للشعب الفلسطيني النجاح في نضاله من اجل السلام العادل في الشرق الاوسط وبلوغ الاستقلال الوطني واقامة دولته المستقلة. واشار الى ان الشعب الفلسطيني احرز نجاحات غير قليلة؛ حيث تقدم الى المواقع الطليعية في الحركة التحررية الوطنية العربية، اما طليعته السياسية منظمة التحرير، فقد اكتسبت اعترافاً دولياً واسعاً بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني».

واشارت الوكالة السوفياتية الى ان «المشاركين في المحادثات أكدوا على اهمية تلاحم وتعزيز الوحدة بين الدول العربية وبين القوى الوطنية في العالم العربي كافة؛ وذلك كعامل من العوامل الحاسمة في النضال ضد مكائد الامبريالية والصهيونية ومن اجل احلال السلام الحقيقي في الشرق الاوسط».

واستطردت قائلة: «وتم التأكيد على عزم الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية على العمل، بجهود مشتركة لمواصلة تحقيق التسوية الشاملة في الشرق الاوسط. ويرى الطرفان ان الطريق الواقعي البناء نحو مثل هذه التسوية يفتحه الاقتراح الذي قدمه المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي حول عقد مؤتمر دولي بصدد الشرق الاوسط وبمشاركة الاطراف ذات الشأن كافة ويضمنها منظمة التحرير الفلسطينية».

وفي مؤتمر صحافي عقده بعد اللقاء، وصف عرفات الخطوة السوفياتية بأنها تعتبر تطوراً مهماً جداً تجاه الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني. واضاف: «ان الاعتراف الديبلوماسي الكامل، وخصوصاً من قبل احدى القوى العالمية العظمى، سوف يساعدنا في انتزاع حقوقنا الوطنية باتجاه بناء دولتنا المستقلة».

ومضى يقول: «اني اعتبر زيارتي الراهنة اهم زيارة قمت بها الى الاتحاد السوفياتي... انها مهمة وبناءة ومفيدة وستدفع نضالنا خطوات كبيرة».

## تعليقات غربية

*اعتبرت وكالة فرانس برس ان* «منح مكتب المنظمة في موسكو وضع السفارة قد حقق لعرفات نجاحاً ديبلوماسياً، وان القرار يعد موقفاً سياسياً له ابعاد مهمة؛ اذ يعزز موقف عرفات شخصياً كما يدعم المنظمة بصورة ملحوظة».

وقالت: «وباختيار الكرملين لهذا القرار يبدو وكأنه اختار الخط الوسط الذي يمثله عرفات ضد المتطرفين من الجهات كافة».

واضافت: «ويبدو ان الكرملين اراد اعطاء منظمة التحرير دفعة صغيرة غداة رحيل الرئيس المصري انور السادات يكون من شأنها تهيئة

الاجواء من اجل ايجاد تسوية في الشرق الاوسط».

ومضت تقول: «غير ان المستقبل سيكشف عما اذا كانت هذه التصريحات تنطوي على وعد بتبني منظمة التحرير لافكار موسكو... وبانتظار ذلك يتساءل المراقبون عن كيفية حل المعضلة القانونية التي يثيرها تحويل مكتب المنظمة الى سفارة».

وتابعت القول: «وفي بلد مثل الاتحاد السوفياتي يتمسك بالشكليات حول هذه المسائل، يمكن التساؤل عما اذا كان اعلان قيام حكومة فلسطين في المنفى، ستكون مقدمته تحويل مكتب المنظمة الى سفارة».

اما صحيفة الفاينتشل تايمز البريطانية، فقالت، بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨١، اي قبل الزيارة بيوم واحد، ان «عرفات سيطلب من المسؤولين السوفيات تزويد الفلسطينيين باسلحة متطورة وخصوصاً الصواريخ المضادة للطائرات».

واضافت: «ان عرفات لم يستطع الحصول على مثل هذه الصواريخ من الصين، لان المسؤولين في بكين ابلغوه ان انتاجهم لمثل هذه الاسلحة محدود».

وقالت صحيفة هيرالد تريبيون البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ٢١/١٠/١٩٨١ ان «الاعلان السوفياتي عن منح المنظمة صفة ديبلوماسية كاملة، يعكس مصلحة موسكو في لعب دور أكبر في الشرق الاوسط منذ اغتيال السادات».

ومن جهتها قالت صحيفة لوموند الفرنسية، الصادرة بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨١، ان «الخطوة تعني ان الاتحاد السوفياتي قدم لعرفات هدية فاجأت الاوساط الديلوماسية الغربية بتوقيتها اكثر منها بطبيعتها». واضافت: «واذا علمنا ان هذه الخطوة لم تكن مستبعدة، يمكننا الاستنتاج ان السوفيات كانوا ينتظرون الفرصة التي تسمح لهم بتحويل منظمة التحرير الى شريك جدي».

ومضت تقول: ان «البيان المشترك الذي صدر بعد المحادثات [تقصد نص وكالة تاس] اظهر تأييد الفلسطينيين للمبادرة السوفياتية حول الشرق الاوسط، وهو امر ليس بجديد برغم انه هنا، اكثر ضجة».

## جولة آسيوية

وكان عرفات قد استبق زيارته الى الاتحاد السوفياتي بجولة آسيوية لاتقل اهمية، سيما وانها شملت طوكيو.

الصين: ففي السابع من تشرين الاول (اكتوبر)، وصل عرفات الى بكين في زيارته الثالثة للصين بعد زيارتي العامين: ١٩٦٤ و١٩٧٠. وكان في استقباله نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية هوانغ هوا وعدد كبير من السفراء العرب.

وانتقل عرفات، على الفور، الى قصر الضيافة عبر شوارع مزدانة بالاعلام الصينية والفلسطينية. وخلال مأدبة عشاء اقيمت تكريماً له، القى عرفات كلمة قال فيها: «اننا نشهد اليوم سقوط اتفاقيات كامب ديفيد بسقوط احد رموزها [السادات]».

واضاف: «كنا ندرك ان ليل مصر لن يطول، وكنا ندرك جيداً ان شعب مصر الشجاع ملتزم بقضيته القومية، التي تشكل فلسطين قلبها. ان جيش مصر العظيم وشعب مصر البطل لن يتسامحا مع من يفرط بالقدس وقضية شعب فلسطين وثورته، بل والقضية العربية كلها».

اما رئيس الوزراء الصيني، فشدد في كلمته على ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وان الصين ستواصل تقديم الدعم لها.

واشار الى اتفاق التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الذي قال انه سيؤدي الى مزيد من الغطرسة الاسرائيلية والى تعقيد الموقف في الشرق الاوسط.

واجرى عرفات، في الصين، مباحثات مع امين عام الحزب الشيوعي الصيني، هوا كوفنغ، ورئيس الحزب، هوياوبانغ، ومع رجل الصين

القوي، نائب رئيس الحزب، تنغ هسياو بنغ. كما شهد مناورة بالذخيرة الحية اجرتها وحدة من فرقة الحرس الشعبي الثالثة ويبلغ تعدادها ١٢ الف جندي، في منطقة مجاورة لبكين.

وذكر ان المباحثات تركزت، في جانب منها، على الوضع العسكري لجهة تقديم مساعدات عسكرية للمقاومة الفلسطينية، خصوصاً ان عرفات عقد اجتماعاً مغلقاً مع عدد من القيادات العسكرية الصينية وفي مقدمتهم وزير الانتاج الحربي ومساعد رئيس الاركان ومدير دائرة العلاقات الخارجية. وتناولت المحادثات مسألتين: الاولى عسكرية، والثانية سياسية تركزت حول الموقف الصيني من قضية الشرق الاوسط وخصوصاً في ما يتعلق باتفاقيات كامب ديفيد. وابلغ تنغ هسياو بنغ عرفات بانه يجب ان لا يتوقع كميات كبيرة من المساعدات المادية من الصين. ونقلت وكالة الانباء الصينية «شينخوا» عنه قوله: ان «مساعدتنا محدودة وعليكم ان تعتمدوا بشكل رئيسي على جهودكم الخاصة وعلى وحدة الدول والشعوب العربية». وهو تعبير صيني مألوف، لا يلغي ان الصين تقدم للثورة الفلسطينية مساعدات عسكرية ذات قيمة، وبكميات كبيرة.

واظهرت المباحثات تغيراً، وان كان محدوداً، في الموقف الصيني تجاه كامب ديفيد، وهو تحول لوحظ من خلال اعتراف الصينيين بان هناك سلبيات في اتفاقيات كامب ديفيد على صعيد القضية الفلسطينية. لكن الصين لم تشر إلى ما يظهر انها قد تتخلى عن موقفها السابق المؤيد لكامب ديفيد ولسياسة النظام المصري في هذا المجال.

وخلال لقائه بالقيادات العسكرية، عرض عرفات ظروف الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية وطبيعة التكتيكات التي اتبعت فيها ونوعية الاسلحة التي استخدمت خلالها. واوضح عرفات ان اسرائيل استخدمت في حربها ضد القوات المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية اسلحة اميركية متطورة مثل طائرات «اف ـ ١٦» والقنابل العنقودية والاسلحة المحرمة دولياً. وكان موقف الجنرالات الصينيين على هذا الصعيد ايجابياً. ووعدوا بما يمكن تقديمه للثورة الفلسطينية.

وعقد عرفات، قبل مغادرته بكين، مؤتمراً صحافياً للمراسلين الاجانب اشار فيه الى ان المباحثات كانت مفيدة وناجحة. وقال: ان «الظرف الذي تمر به القضية الفلسطينية عصيب وان الشعب الفلسطيني وثورته يتطلعان الى شعب الصين وقيادته وحزبه لتقديم كافة اشكال الدعم العسكري والسياسي».

وفي تعليق لها على زيارة عرفات للصين، لاحظت صحيفة لوموند الفرنسية، في عددها الصادر بتاريخ ٩/١٠/١٩٨١، ان القيادة الصينية ارجأت اذاعة رسالة التعزية باغتيال السادات التي بعثت بها الى مصر حوالي ٢٤ ساعة او الى قبل اربع ساعات من وصول عرفات. وقالت: ان بكين حاولت، من خلال ذلك، ايصال رسالة الى عرفات تفيد بان موقفها الايجابي ازاء السادات مرتبط بمواقف السادات من الاتحاد السوفياتي وليس من القضية الفلسطينية. وذكرت الصحيفة نفسها، في عددها الصادر بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨١، ان قول عرفات ان زيارته كانت ناجحة على كل الاصعدة يعني ان بكين قبلت طلب تزويده بالاسلحة. واضافت: ان عرفات وصل الى بكين وفي جيبه قائمة تسليح قدمها الى محادثيه منذ اليوم الاول. ونقلت عن بعض المصادر قولها ان القائمة لم تحتو سلاحاً يحتاجه الفلسطينيون كثيراً؛ وهو الصواريخ المضادة للطائرات. واشارت الصحيفة الى الخلاف في وجهات النظر بين عرفات والقادة الصينيين حول السادات واغتياله.

**كوريا الديمقراطية:** وبعد الصين، انتقل عرفات الى كوريا الديمقراطية (١١/١٠/١٩٨١)؛ حيث كان في استقباله اكثر من ربع مليون كوري غصت بهم باحة المطار وطرقات العاصمة: بيونغ يانغ. وكان على رأس مستقبليه الرئيس الكوري، كيم ايل سونغ، ورئيس الوزراء، فونغ اوك.

وعقد عرفات، بعد ساعات من وصوله، جولتين من المحادثات مع كيم ايل سونغ احداهما كانت مغلقة، وقال فيما بعد انه جاء الى كوريا الديمقراطية لمساعدة المقاومة الفلسطينية ولدعم موقفها «امام مدافع العدو الصهيوني». وخلال حفل عشاء اقيم على شرف عرفات والوفد

الفلسطيني، قلد الرئيس كيم ايل سونغ عرفات وسام الجمهورية؛ وهو اعلى وسام في كوريا الديمقراطية. وألقى عرفات كلمة قال فيها: «لقد كانت هزيمة المخطط الامبريالي الصهيوني في الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية السادسة في تموز (يوليو) الماضي نقطة مهمة في تاريخ نضالنا الثوري». واضاف: «علينا ان نضع في الحسبان ان العدو الصهيوني يعد لمؤامرة عسكرية موسعة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني وضد الامة العربية بأسرها، اضافة الى مخطط الاغتيالات المستمر».

ومضى يقول: ان «السياسة الاميركية المساندة بلا حدود لاسرائيل هي السياسة نفسها التي تمارسها الامبريالية ضد شعب كوريا ووحدته عبر دعمها للشطر الجنوبي المتحالف مع اسرائيل». وخاطب عرفات كيم ايل سونغ بقوله: «اننا نتطلع الى بلدكم الصديق بقيادتكم الحكيمة ونحن متأكدون بأنكم ستقفون الى جانبنا وفي الخندق نفسه لمواجهة عدونا الامبريالي الصهيوني المشترك». وقبل اختتام زيارته، شهد عرفات مناورات عسكرية اجرتها وحدات المدفعية في الجيش الكوري، كما اجرى جولة من المباحثات مع وزير الدفاع الكوري.

**اليابان:** كانت زيارة عرفات الى اليابان (١٢/١٠/١٩٨١)، اول زيارة يقوم بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى احدى الدول الصناعية العشر الكبرى في الغرب، والثالثة بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من حيث القوة الاقتصادية.

وقد اثارت هذه الزيارة ردود فعل مختلفة في انحاء العالم تراوحت بين الترحيب بكون منظمة التحرير قد حققت من خلالها نصراً سياسياً كبيراً، وبين الاحتجاج على «تقديم اليابان تنازلاً للفلسطينيين».

وسبقت الزيارة شائعات ترددت حول عدم استعداد السلطات اليابانية لتأمين الحماية لعرفات وعدم استعداد المسؤولين الحكوميين لاستقباله. وكان الهدف من هذه الشائعات التقليل من اهمية الزيارة السياسية.

لكن ما حدث فعلاً اوحى بأن الحكومة اليابانية هي التي تستضيف عرفات، عملياً ورسمياً، وليس اللجنة البرلمانية للصداقة اليابانية ــ الفلسطينية التي وجهت الدعوة اليه.

فقد هبطت طائرة عرفات في مطار هاندا في طوكيو الذي لا يستقبل من الخارج سوى الطائرات الخاصة لضيوف الدولة. واوقفت حركة الطيران فوق طوكيو خلال عملية الهبوط حتى بالنسبة الى المطار الجديد الذي يبعد حوالي ٣٠ كيلومتراً عن العاصمة.

وبدا ان طوكيو تشهد اجراءات امنية لم تر مثلها من قبل، وشارك ١٧ الف رجل امن في حماية عرفات والوفد المرافق، منهم ٥٠٠ رجل كلفوا بحراسة الفندق الذي ينزل فيه. وقالت الصحف اليابانية: ان حكومة زنكو سوزوكي ساهمت في الزيارة بسرية وهدوء، منذ فترة طويلة، واوفدت مسؤولين من وزارة الخارجية الى بيروت لوضع ترتيباتها. وذكرت مصادر يابانية مسؤولة ان الولايات المتحدة مارست ضغوطاً كبيرة على الحكومة اليابانية لمنع زيارة عرفات او على الاقل لتحجيمها عن طريق الحؤول دون اجراء لقاءات رسمية علنية معه، او عبر التعتيم الاعلامي عليها. وقد لعبت دولة الامارات العربية المتحدة، دوراً رئيسياً في التحضير لزيارة عرفات الى اليابان، عبر وزير نفطها، مانع سعيد العتيبة، الذي كان موجوداً في طوكيو خلال فترة وجود عرفات والتقاه مطولاً مرتين.

وعقد عرفات مجموعة كبيرة من اللقاءات كان اهمها لقاءه بكل من رئيس الوزراء زنكو سوزوكي ووزير الخارجية سوناو سونودا.

واعلن رئيس الوزراء الياباني، خلال اللقاء، ان اليابان تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية «ممثلاً رئيسياً» للشعب الفلسطيني وانها مستعدة للمشاركة في اي جهود لحل ازمة الشرق الأوسط.

وقال سوزوكي لعرفات: ان «السلام في الشرق الاوسط يعني السلام في العالم، واي حل في هذه المنطقة يجب ان يبنى على اساس العدل». واشار الى ان «المشكلة الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الاوسط». واضاف: ان «اليابان جزء من العالم الحر، واياديها غير ملوثة بأي مشاكل في

الشرق الاوسط، وعلاقاتها بالولايات المتحدة الاميركية ستبقى في تطور مستمر وستبقى دائمة وثابتة». ومضى يقول: ان «طوكيو على اتصال مستمر بواشنطن في ما يتعلق بالقضايا الدولية كافة. ونتمنى ان تحل ازمة الشرق الاوسط بالحوار، ونحن على اتصال مع عدد من الدول العربية بهذا الخصوص. لذلك فإننا نتفهم وجهة نظر هذه الدول كما نتفهم وجهة نظركم، لذلك وافقنا على القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية». وقال: «اننا نرى ان الحل في الشرق الاوسط يقوم على الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بما في ذلك اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عن طريق الحوار السلمي». واوضح سوزوكي ان وجهة نظر بلاده في هذا الخصوص، «تقوم على ضرورة ان يتم الاعترآف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير في الوقت ذاته». واشار الى ان «اليابان مستعدة لان تلعب دور الوسيط في هذا المجال».

وكرر سونودا، في مباحثاته مع عرفات، ما قاله سوزوكي من ان اليابان تعترف بالمنظمة ممثلاً رئيسياً، للشعب الفلسطيني، وانها تعترف بانه من دون المنظمة لايمكن ايجاد حل لازمة الشرق الاوسط.

ووصف سونودا زيارة عرفات لليابان بانها ناجحة وحققت اغراضها، كما ازالت الكثير من الغموض الذي كان يحيط بمواقف المنظمة في ما يتعلق بمسألة الارهاب الدولي.

وذكر انه التقى، خلال مشاركته في تشييع السادات في القاهرة رئيس وزراء اسرائيل مناحيم بيغن ووزير خارجيته اسحق شامير، وانه قال لهما ان «ليس لازمة الشرق الاوسط سوى حلين: اما القوة واما الحوار، واليابان تقف الى جانب الحوار».

وبالنسبة الى اعطاء مكتب منظمة التحرير في طوكيو السمة الديبلوماسية، قال سونودا: ان بلاده «لا تعترف بالمنظمات»، لكنه اشار الى انها ستلحظ علاقات الصداقة بين اليابان ومنظمة التحرير الفلسطينية في المستقبل.

واوضح عرفات لسونودا ان منظمة التحرير ليست ضد السلام في الشرق الاوسط، وهي بالرغم من كونها الضحية، كانت قد تقدمت بمشروع لاقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها اليهود، كل اليهود، الى جانب العرب المسلمين والمسيحيين. وقال: ان «اسرائيل هي التي رفضت هذا المشروع، كما انها هي التي رفضت البيان السوفياتي ــ الاميركي والقرارات الدولية المتعلقة بحل القضية الفلسطينية». واشار عرفات الى ان «اليابان اول دولة آسيوية اعترفت باسرائيل». وقال: «ان الذي يقاتل من اجل تحرير وطنه وارضه لا يمكن ان تطلق عليه صفة الارهاب والا اعتبرتم انتم [اليابانيين] في الماضي ارهابيين لانكم دافعتم عن بلادكم ضد الغزو الروسي في العام ١٩٠٥ وضد الغزو الاميركي في الحرب العالمية الثانية، والا اعتبر ايضاً ديغول وجورج واشنطن ارهابيين».

ورداً على سؤال من سونودا عما اذا كان لمنظمة التحرير علاقة بالجيش الاحمر الياباني، قال عرفات: «اني ارفض هذا الكلام رفضاً قاطعاً لاني رئيس منظمة سياسية معترف بها من قبل معظم دول العالم بالاضافة الى انها ممثلة في الامم المتحدة وفي الجامعة العربية وفي مجموعة دول عدم الانحياز وفي منظمة المؤتمر الاسلامي».

والتقى عرفات، خلال زيارته أيضاً، برئيس الجمعية البرلمانية للصداقة اليابانية ــ الفلسطينية، توشيو كيمورا، وهو وزير خارجية سابق، ومعه نائبه ماتشيوكي اسيروكي، بالاضافة الى عدد كبير من البرلمانيين وسفراء الدول العربية. واجتمع عرفات كذلك بقادة الاحزاب اليابانية العشرة، ومن بينها الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي وحزب كوميتو والحزب الديمقراطي الاشتراكي وممثلين عن الحزب الديمقراطي الحاكم.

واضافة الى الجانب السياسي، كان هناك الشق الاقتصادي للزيارة. وعلم ان الحكومة اليابانية وافقت على تقديم مساعدات فنية عينية لمنظمة التحرير لكن عن طريق بعض الدول العربية، على رغم ان عرفات ركز خلال محادثاته على اهمية وضرورة ان تمنح هذه المساعدات الى المنظمة

مباشرة، او على الاقل عن طريق الجامعة العربية.

ويذكر ان وفداً اقتصادياً فلسطينياً برئاسة مدير مؤسسة «صامد» قد انضم الى عرفات في طوكيو، واجرى محادثات مع هيئات اقتصادية تناولت تدريب عدد من الكادرات الفنية الفلسطينية خصوصاً في مجال الصناعات الخفيفة والتحويلية. كما ان عرفات نفسه التقى وفداً من الاقتصاديين اليابانيين من بينهم رئيس غرفة الصناعة والتجارة في اليابان سوهي ناكاياما ومستشار الدولة الصناعي. وقبل مغادرته اليابان الى فييتنام، عقد عرفات مؤتمراً صحافياً اشاد فيه بنتائج زيارته، واكد انها كانت في صالح تطوير النضال الفلسطيني.

**ردود الفعل:** اثارت زيارة عرفات لليابان اصداء دولية واسعة، وتعليقات مختلفة، وان كان الجزء الرسمي منها قد بقي اسير القنوات الديبلوماسية المتكتمة.

وقالت صحيفة نيويورك تايمز، في عددها الصادر بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨١، ان عرفات حقق من خلال جولته الآسيوية كسباً ديبلوماسياً لمنظمة التحرير. واشارت الى ان الحكومة اليابانية هي التي حضرت للزيارة ونظمتها بشكل سري متخفية وراء رابطة الصداقة اليابانية ــ الفلسطينية.

ومضت تقول: ان السبعة عشر الف رجل شرطة الذين تولوا اجراءات الامن خلال الزيارة، عكسوا بشكل واضح اعتماد اليابان على النفط العربي بنسبة ٧٠٪.

ونقلت الصحيفة عن احد المسؤولين اليابانيين الذين لعبوا دوراً رئيسياً في التحضير للزيارة قوله: «ان على اليابان ان تكون صديقة للعرب، ولا يمكن بالطبع تجاهل الملايين الاربعة الاكثر ثقافة في العالم العربي».

وتابع: «قد لايمتلك الفلسطينيون نفطهم الخاص بهم، لكنهم يشغلون مواقع مهمة على امتداد الشرق الاوسط كتقنيين وتنفيذيين ومصرفيين ورجال اعمال».

واضافت الصحيفة في تعليقها: ان «المصالح اليابانية الجدية في السياسة الشرق أوسطية حديثة العهد نسبياً، وتعود الى الازمة النفطية في العام ١٩٧٣ والمقاطعة العربية».

وختمت بالقول: ان «عرفات حقق نصراً ديبلوماسياً بدون تقديم اية تنازلات».

**فييتنام:** بين فلسطين وفييتنام تاريخ طويل من الروابط الحميمة والمشتركة، وليست الزيارات المتبادلة سوى اعادة تأكيد لهذا التاريخ وتجديد له.

ولقد بدا ذلك واضحاً من خلال الاستقبال الذي قدمته هانوي، والذي قالت صحيفة الهيرالد تريبيون (١٦/١٠/١٩٨١) عنه ان عرفات استقبل كالأبطال (١٥/١٠/١٩٨١).

وبالفعل، اصطف المواطنون الفيتناميون على طول الطريق من المطار الى قصر الضيافة والتي تمتد الى اكثر من ٢٥ كيلومتراً، وحملوا بايديهم اعلاماً فلسطينية وفييتنامية ولافتات ترحب بالزائر الفلسطيني.

وكان في استقبال عرفات، في قصر الضيافة، رئيس الوزراء الفييتنامي، فام فان دونغ، ووزير الخارجية نغوين كوتاه وقياديون آخرون.

وعقد عرفات، فور وصوله، لقاء برئيس مجلس الدولة شنغ شن وامين عام الحزب الشيوعي لي دوان. وشارك في اللقاء عضوا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، «ابو مازن»، و«عبد الرحيم احمد». كما عقد عرفات جلسة مباحثات مع رئيس الوزراء الفييتنامي.

وذكرت وكالة وفا ان المحادثات بين الطرفين «اتسمت بالاخوة النضالية».

وفي ختام الزيارة، اكد بيان مشترك، الادانة الشديدة لكامب ديفيد وشدد على حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

وجدد البيان «مساندة فييتنام التامة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير في نضاله ضد الصهيونية وعملاء الامبريالية». وقال: ان فييتنام

«ترى ان اية تسوية عادلة ودائمة لازمة الشرق الاوسط يجب ان تتم باشتراك منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

وذكرت جريدة السفير البيروتية في عددها، الصادر بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨١، ان عرفات ابدى استعداداً لقيام منظمة التحرير بدور الوساطة بين فييتنام والصين لانهاء النزاع الحدودي بينهما وان القيادة الفييتنامية رحبت بذلك وابدت حرصاً متزايداً على حل خلافاتها مع جارتها الكبرى بالطرق السلمية.

وفي كوالالامبور، اقر البرلمان الماليزي بالاجماع، في ٢٠/١٠/١٩٨١، مشروع منح مكتب منظمة التحرير في ماليزيا، الصفة الدبلوماسية الكاملة.

حسان حيدر

## الاحتلال «المدني» بعد الاحتلال العسكري

انتقلت الى حيز التنفيذ السياسة التي كان قد أعلنها وزير الدفاع الاسرائيلي، اريئيل شارون، كاشفة عن حقيقة ما ترمي اليه وموضحة زيف الادعاءات «الليبرالية» التي حملتها. وكانت أبرز الترجمات العملية لسياسة شارون متمثلة في جانبين مترابطين، الأول: مصادقة الحكومة الاسرائيلية على مشروع شارون، وقرارها الرامي الى تعيين العميد (احتياط)، البروفيسور مناحيم ميلسون، رئيسا للادارة المدنية في الضفة الغربية، وما خلفه هذا القرار من ردات فعل متباينة سواء على صعيد المناطق المحتلة أم على الصعيد الاسرائيلي نفسه، والجانب الثاني: الزخم الاستيطاني الذي يلازم المشروع ويتطور على خلفيته، متمثلاً بالمشاريع الاستيطانية الراهنة والمستقبلية.

### حكم مدني برعاية جنود الاحتلال

صادقت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع، بتاريخ ١٩٨١/١٠/٤، على مشروع وزير الدفاع اريئيل شارون بشأن اعادة تنظيم الحكم العسكري في الضفة الغربية، حيث تضمن المشروع فصل الادارة المدنية عن الادارة العسكرية. وقد جاء في بيان رئاسة الحكومة: «ان الحكومة تعتبر البدء في تنفيذ هذا المشروع بمثابة مرحلة تمهيدية لاقامة الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية، خلال السنوات الأربع القادمة» (هآرتس، ١٩٨١/١٠/٥).

وكان شارون قد قدم قبل ذلك الى مجلس الوزراء برنامجا لفصل السلطات المدنية عن السلطات العسكرية، وعقب شارون على برنامجه هذا بأنه يشبه، الى حد ما، برنامج وزير الخارجية السابق، موشي دايان، بشأن فرض الحكم الذاتي من طرف واحد وقال: «لا أساس من الصحة للادعاءات القائلة بأن الحكم العسكري سيلغى، بل سيبقى متواجداً داخل المناطق المحتلة. ولكن هذا لا يعني بالضرورة بقاء استمرار رجال الجيش بالقيام بأعباء الادارة المدنية، وانما الادارة المدنية الجديدة هي التي ستدير الشؤون المدنية، بحيث تستمد صلاحياتها من الحكم العسكري» (المصدر نفسه).

وعلى صعيد تنفيذ المشروع نشطت وزارة الدفاع لتحويل الحكم العسكري في الضفة الغربية الى حكم مدني. وطرحت عدة أسماء لرئاسة الجهاز المدني، أبرزها رجل جامعة تل — أبيب تسفي البليد والبروفيسور مناحيم ميلسون (ر. أ. أ. العدد ٢٤٦٤، ١٥ و١٦/١٠/١٩٨١، ص ١٠).

أما بالنسبة لتعيين موظفين عرب في مناصب مهمة في هذا الجهاز فقد بدأت في الضفة الغربية مساع حثيثة للبحث عن بعض الشخصيات المناسبة، حيث ذكرت بعض المصادر المطلعة أنه

بات بحكم المؤكد اسناد بعض المناصب الى أربعة موظفين وقع الاختيار عليهم لتسلم مديريات التربية والتعليم والصحة والزراعة والشؤون الاجتماعية (القدس، ١٢/١٠/١٩٨١).

وكاجراء مضاد بدأت حملة واسعة لممارسة الضغوط على كبار الموظفين لرفض مثل هذه المناصب (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٦٤، ١٥ و١٦/١٠/١٩٨١، ص ١٠).

أما فيما يتعلق برئاسة الادارة المدنية، فقد تمخضت المساعي الاسرائيلية عن اختيار العميد (احتياط) البروفيسور مناحيم ميلسون لشغل هذا المنصب.

**من هو ميلسون؟**: البروفيسور مناحيم ميلسون الذي بدأ مهام منصبه في مطلع شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من هذا العام كرئيس للسلطة المدنية في الضفة الغربية، هو عميد (احتياط) في الجيش الاسرائيلي، ورئيس معهد الدراسات الأفرو ــ اسيوية في الجامعة العبرية وأستاذ الأدب العربي المعاصر في هذه الجامعة. وقد عمل مستشارا للشؤون العربية في قيادة منطقة الضفة الغربية ومستشاراً للجنرال داني ماط، منسق شؤون الاحتلال في قيادة الحكم العسكري للضفة الغربية، وأثناء عمله هذا قدم عدداً من الاقتراحات الرامية الى تمهيد الجو لتنفيذ المخطط الاسرائيلي للادارة الذاتية. ومن بين هذه المقترحات: انشاء روابط القرى في مختلف محافظات الضفة الغربية. وقد أقامت سلطات الاحتلال حتى الآن ثلاثاً من هذه الروابط هي: رابطة قرى محافظة الخليل ورابطة قرى لواء رام الله ورابطة قرى بيت لحم. وخلال العام ١٩٧٨ فشلت سلطات الاحتلال في تشكيل رابطة قرى في محافظة نابلس (هارتس، ٢١/١٠/١٩٨١).

لقد كان ميلسون، خلال فترة عمله في الحكم العسكري في الضفة الغربية، مسؤولاً عن التغييرات التدريجية حتى الجوهرية لسياسة اسرائيل في المناطق المحتلة. وبسبب تأثيره الكبير أقر تشجيع من اسماهم القادة «المعتدلين» الذين اتصفوا باعتدالهم عن طريق تعاونهم الواضح مع سلطات الاحتلال.

كما أن ميلسون ومساعده يغئال كرمون ــ الذي يشغل اليوم منصب مستشار للشؤون العربية في الضفة الغربية ــ أوجدا مصطفى دودين وانتشلاه من عالم النسيان، كما شجعا عدداً آخر من «المعتدلين» أمثال عبد النور جنحو والشيخ الخازاندار اللذين قتلا برصاص منظمة التحرير الفلسطينية (هارتس، ٢٣/١٠/١٩٨١).

## التغييرات البدئية، والممارسات الفعلية

أجمعت تعليقات محرري شؤون المناطق المحتلة في معظم الصحف الاسرائيلية ان اقامة ادارة مدنية في الضفة الغربية، هي في جوهرها صور جديدة للاحتلال القديم، واشكال متعددة لجوهر واحد، هو استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة.

الصحافي يهودا ليكاني، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة هآرتس، علق على تعيين مناحيم ميلسون رئيساً للادارة المدنية في الضفة الغربية، بقوله: «من المهم جداً معرفة ما اذا كان وزير الدفاع اريئيل شارون قد قرأ مقال البروفيسور مناحيم ميلسون: كيف نصنع السلام مع الفلسطينيين، في المجلة الشهرية كومنتري، لشهر أيار (مايو) ١٩٨١، قبل قراره بتعيينه رئيساً للادارة المدنية. أما اذا كان قد قرأه ثم عيّن كاتبه في هذا المنصب المهم، فهذا التعيين يكشف أسئلة صعبة تجاه معاني تصريحات شارون الأخيرة بشأن «الخط الجديد» في المناطق المحتلة (هارتس، ٢٣/١٠/١٩٨١).

وبعد استعراض لسياسة ميلسون التي أطلق عليها ليكاني، سياسة «العصا والجزرة» أو «الحنفيات الباردة والساخنة»، قال: «المشكلة هي أن طريقة ميلسون جربت في الماضي واثبتت فشلها وافلاسها، وذلك على أثر المد المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي شهدته المناطق المحتلة، خاصة بعد العام ١٩٧٤، والاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني» وأضاف: «... لقد وصلت منظمة التحرير الفلسطينية الى المناطق المحتلة بالرغم من جميع المحاولات لتقوية معارضيها. وهذه المسيرة لايمكن وقفها». وأردف قائلاً: «... لا نستطيع خلق شيء من العدم، وما

يحاول مناحيم ميلسون عمله، أي خلق قيادة بديلة هو خلق شيء من لا شيء.

«يوجد في الضفة الغربية قادة معتدلون وأقل اعتدالاً لكنهم لا يستطيعون الوقوف منفردين عن باقي الفلسطينيين في الداخل والخارج. ان كل من يفكر انه قادر على خلق قيادة جديدة معتدلة تستطيع القيام باجراء المفاوضات مع اسرائيل لا بد أنه في نهاية المطاف سيلاقي الفشل».

واختتم تعليقه قائلاً: «... ان تعيين ميلسون لا يعتبر تغييراً جذريا في سياسة الحكم العسكري، بل تغييرا شكليا. فميلسون الذي وصل الى عمله في الحكم العسكري في بيت أيل حتى قبل عدة سنوات في سيارة عسكرية وزي عسكري، يصل اليوم الى المكان نفسه بسيارة مدنية وملابس مدنية، يحمل النظريات القديمة نفسها، غير القابلة للتطبيق» (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه نفسه قال داني روبنشتاين، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة دافار: «... في الوقت الذي يحاول فيه وزير الدفاع اريئيل شارون انتهاج سياسة أكثر مرونة تجاه العرب.. استمرت هذا الأسبوع كما هي العادة، أوامر الاقامة الجبرية، وعدم السماح بممارسة أي نشاط سياسي، مفروضة على زعماء الضفة الغربية، حتى ولو كانت هذه النشاطات لا تحمل الطابع السياسي الصريح. فقد منعت سلطات الاحتلال وفوداً من الضفة الغربية من الوصول الى بني نعيم للمشاركة في تقديم التعازي لأسرة الطرايرة، التي توفي أحد أبنائها في سجن اسرائيلي بعد مدة اعتقال دامت خمسة أشهر... كما منعت السلطات بعض الصحافيين من مغادرة البلاد، ومنعت رؤساء البلديات من المشاركة في صلح عشائري في قرية دورا...».

وأضاف: «يمكننا أن نضيف لأحداث الضفة هذا الأسبوع هدم خمسة بيوت تم تشييدها في مدينة الخليل والقرى المحيطة بها بدون ترخيص. ويعتبر ذلك عملاً شاذا لأن سلطات الحكم العسكري لا تدقق على البيوت المشيدة بدون ترخيص في القرى العربية، كما أن هذه البيوت لم تقم بالقرب من المستوطنات الاسرائيلية» (دافار، ٣٠ / ١٠/ ١٩٨١).

أما امنون كابليوك، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة عل همشمار، فقد قال: «نحن متهمون بالتعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية.. انهم يتهمون مراسل صحيفة دافار داني روبنشتاين ومراسل صحيفة هآرتس يهودا ليكاني، وكذلك مراسل الجيروزاليم بوست دافيد ريتشاردسون، وأنا كمراسل عل همشمار، يتهموننا بأننا نتعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبأننا حولنا صفحات الجرائد الاسرائيلية التي نعمل على تحريرها الى صفحات دعاوية لصالح المنظمة. وقد باعدوا في الوصف والاتهام، فقالوا اننا حوّلنا كلاً من وسائل الاعلام هذه الى ناطق بلسان منظمة التحرير الفلسطينية داخل اسرائيل من حين لآخر، ولماذا كل هذا...؟ لأننا نكتب عن الضفة الغربية... عن الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة.. عن مصادرة الأراضي العربية والانتهاكات المستمرة التي يقوم بها جنود الاحتلال، ويقوم بها المستوطنون اليهود وأبناؤهم.. ولأننا نكتب عن هذه الاعتداءات المستمرة التي يتعرض لها المواطنون العرب وكذلك عن الاستفزازات وأعمال القمع وعن العقوبات الجماعية، والاعتقالات الجماعية، ولأننا نكتب عن الممارسات الارهابية البشعة للجنود المستوطنين ولأننا نكتب عن كل ذلك، كل ما نراه بأم أعيننا من مخالفات ومضايقات بربرية همجية ضد السكان العرب، ولأننا نكتب بكل صدق وأمانة ودون تزييف للحقائق أو تلاعب، لهذا فنحن متهمون. وبنظر العديد من الاسرائيليين نحن نتعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية، نحن عملاء منظمة التحرير، وهذا ما يتهمنا به الاسرائيليون» (عل همشمار، ٢٥/ ١٠/ ١٩٨١).

وتعليقاً على سياسة شارون الجديدة وتعيين ميلسون رئيساً للادارة المدنية قال كابليوك: «ينوي شارون، في الخطة التي أقرها مجلس الوزراء الاسرائيلي، اجراء تغييرات في الهيكل الحالي للحكم العسكري في المناطق المحتلة. فمن المعروف ان الحاكم العسكري العام للضفة الغربية (حالياً بنيامين بن – اليعيزر) يتمتع بصلاحيات الادارة العسكرية للضفة الغربية. أما ادارة الشؤون المدنية فقد كانت منوطة بوزير الدفاع. وتقضي التغييرات الجديدة بتقسيم الادارة العسكرية الى سلطتين: الأولى مدنية يرئسها البروفسور مناحيم

ميلسون وهو عقيد في قوات الاحتياط، والثانية عسكرية يرئسها الجنرال دافيد ليفي قائد القطاع الأوسط في الحكم العسكري.

ومن الواضح أن هذه التغييرات هي مجرد محاولة لتجميل الصورة الخارجية للحكم العسكري (دون تجميل في الجوهر أو المضمون) فمن الواضح أن الجندي الذي ستوكل اليه مهمة قمع المظاهرات أو اطلاق النار لتنفيذ قرار منع التجول يتلقى أوامره الآن من الحاكم العسكري العام في بيت أيل، وبموجب التقسيم الجديد سيتلقاها من قائد القطاع الأوسط في بيت لحم.

أما على صعيد الادارة المدنية الذي تم، فهو تجنيد البروفيسور مناحيم ميلسون ليتسلم منصب الادارة المدنية في السلطة العسكرية، وسيقلدونه رتبة جنرال، ويتحول الرجل من أكاديمي الى جنرال السلطة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية. أكاديمي ترفرف فوق كتفيه الرتبة العسكرية. وما الفرق بينه وبين حاكم عسكري يمارس سلطته في الضفة الغربية منذ الاحتلال، طالما أن كليهما يتلقى الأوامر نفسها، التي تصدر عن وزير الدفاع، وكليهما ينفذ التعليمات نفسها لتحقيق هدف واحد.

ولهذا فان الجديد في الأمر، أن شارون الذي أوكل بيغن اليه مهمة حكم المناطق المحتلة وأطلق له العنان لفعل ما يشاء سيحاول فعلاً اقامة ادارة مدنية لا تعدو في جوهرها أن تكون صورة جديدة للاحتلال القديم وأشكالاً متعددة لجوهر واحد، وهو استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة (**عل همشمار**، ١٩٨١/٩/٢٨).

## الادارة المدنية ومجال التعليم

علق داني روبنشتاين على موقف النظام المدني الجديد تجاه مجال التعليم قائلاً: «من الأمثلة الكثيرة للنظام الجديد الذي تقرر للضفة الغربية اخترت البدء بمجال التعليم. فالبرغم من أنه لم ينشر أي شيء بعد عن مخططات الادارة المدنية الجديدة، فاننا نستطيع أن نتنبأ بأن البروفيسور مناحيم ميلسون ومدنيين اسرائيليين آخرين سينشغلون بالتعليم العربي فقط، أما التعليم اليهودي فسيبقى مرتبطاً بوزارة المعارف الاسرائيلية. وبالرغم من أن العرب قادرون على ادارة أمور التعليم بأنفسهم، فان وجود الادارة المدنية الاسرائيلية ضروري في المواضيع التالية: نقل معلمين وطلاب من مكان لآخر؛ اغلاق مدارس بعد مظاهرات؛ تعيين مدراء واقالتهم لأسباب أمنية؛ مراقبة الكتب وحظر تناول بعضها كالتي تتضمن تحريضاً سياسيا ضد اسرائيل؛ منح، أو منع تأشيرات للمحاضرين من جامعات أجنبية للتدريس في الجامعات العربية؛ مراقبة المؤتمرات الطلابية وأشياء اخرى..» (**دافار**، ١٩٨١/١٠/٣٠).

ومن جهة اخرى، فند أساتذة من الجامعة العبرية ادعاءات سلطات الحكم العسكري بشأن أوضاع الجامعات في الأراضي العربية المحتلة، حيث قاموا بتقديم تقرير عن أوضاع الجامعات العربية يتناول أوضاع جامعات: النجاح وبيرزيت وبيت لحم وكلية الشريعة في الخليل والجامعة الاسلامية في غزة.

جاء في هذا التقرير رداً على ادعاء مسؤول في الحكم العسكري أمام اللجنة، بأن النشاطات العلمية في هذه المؤسسات، وخاصة في جامعة بيرزيت، ما هي الا غطاء للأعمال السياسية في أحسن الحالات ولأعمال تخريبية في أسوئها. وقد نفى التقرير هذا الادعاء بالقول: «ان النشاطات الجامعية تجري عبر أساليب علمية مقبولة وان ادارة المؤسسات تقوم جاهدة بتطوير هذه النشاطات» (**هآرتس**: ١٩٨١/١٠/١٨).

كما دحض التقرير ادعاءآخر للحكم العسكري مفاده، أن التعليم في هذه الجامعات يجري من خلال تزييف الواقع وبدون التدقيق في الحقائق العلمية وخاصة في بيرزيت. وبعد البحث تبين للجنة عدم صحة هذا الادعاء الصادر عن الحكم العسكري.

وأعربت اللجنة عن موقفها المعارض لاغلاق الجامعات من حيث المبدأ، لأن ذلك يمثل «عقوبة جماعية» مرفوضة تماماً. والجدير بالذكر أنه قد تم اغلاق الجامعات خمس مرات حتى الآن. وقد أكدت اللجنة أنها لم تسمع أي جواب مقنع من قبل السلطات العسكرية على ذلك.

وكذلك نددت اللجنة بشدة بقرار الحكم العسكري الذي بموجبه منع تعيين شخص معين في سلك التعليم بحجج وذرائع أمنية. واعتبرت ذلك تدخلاً مرفوضاً في سياسة التأهيل والتعليم للمؤسسات الأكاديمية.

كذلك انتقدت اللجنة سياسة السلطات العسكرية بتأجيل البحث في طلبات الجامعات بشأن تعيين أساتذة فيها من الخارج. وكذلك عدم السماح بنشر كتب معينة (قائمة تتضمن ٦٤٨ كتاباً) قائلة ان كل كتاب صغير يعتبر بحد ذاته مصدراً للمعلومات يعتبر كتاباً مشروعاً حتى ولو كان عنصريا.

وانتقدت اللجنة بصورة خاصة الأمر العسكري رقم ٨٥٤ المتعلق بتنظيم أمور المؤسسات تلك واعتبرته أبعد مايكون عن الحرية (**المصدر نفسه**).

وفي نهاية المذكرة قررت اللجنة تدعيم مبدأ الحرية الأكاديمية في جامعات المناطق المحتلة وأوصت بما يلي:

١ ــ الغاء الأمر العسكري رقم ٨٥٤ بجميع بنوده.

٢ ــ العمل من أجل اقامة علاقات طيبة بين الجامعات وسلطات الحكم العسكري ومن أجل خلق ظروف تتيح الأمن والنظام والهدوء في التعليم بالجامعات.

٣ ــ بحث مشكلة التنظيم القانوني للجامعات في الضفة الغربية من جديد، وذلك باستشارة أكاديميين من اسرائيل والضفة.

٤ ــ يجب على الحكم العسكري الغاء قائمة الكتب الممنوعة وان يتيح للجامعات الحصول على كافة المصادر العلمية (**المصدر نفسه**).

## ردود الفعل الوطنية

أكدت الهيئات والشخصيات الوطنية في الأراضي المحتلة، رفضها الحازم لمشروع وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون الذي أقرته الحكومة الاسرائيلية يوم ٤/ ١٠/١٩٨١.

فقد اتهم بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس في تصريح له لمجلة البيادر السياسية، سلطات الاحتلال بالعمل على فرض مؤامرة الحكم الذاتي على الشعب الفلسطيني. ووجه نداء ملحا الى جماهير الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، دعاهم فيه الى المحافظة على وحدتهم تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (**الرأي** (عمان)، ١٦/١٠/١٩٨١).

ومن جهته أعلن كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، في تصريح له للمجلة نفسها، أن مشروع شارون سوف يلاقي الفشل لأن الشعب الفلسطيني بأسره يرفضه برمته.

وتناول خلف القرار الخاص بفصل الادارة المدنية عن الادارة العسكرية فقال: «ليس هناك فارق بين حاكم يرتدي الزي العسكري وآخر يرتدي الملابس المدنية».

أما حيدر عبد الشافي، رئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في قطاع غزة، فقد أكد بدوره أن محاولات الاحتلال لخلق بدائل فلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد فشلت تماماً (**المصدر نفسه**).

هذا وكان، رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة، قد أكد رفضه لمشروع شارون قائلاً: «مهما كان الهدف من سياسة شارون فعلى المسؤولين الاسرائيليين أن يفهموا أن الفلسطينيين في الداخل وفي الخارج موحدين حول هدف واحد هو حق تقرير المصير وحقهم في اقامة دولتهم المستقلة على أرضهم (**المصدر نفسه**).

أما ردود الفعل الشعبية على مشروع شارون وتعيين البروفيسور مناحيم ميلسون رئيساً للادارة المدنية فقد جاءت مع اخراج هذا التعيين الى حيز التنفيذ في بداية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

## الاستيطان في ظل مشروع شارون

يعتبر الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة، أحد أبرز الوجوه العملية التي ينطوي عليها مشروع شارون، فالادارة المدنية المطروحة،

تستلزم نشاطا استيطانياً واسعاً، يكفل تحقيق مراميها المخططة، ويضمن استمرار السيطرة الاسرائيلية على الأراضي المحتلة، ويرسم آفاق تطورها السياسي. من هنا أوجد مشروع شارون مناخاً ملائماً، لطرح المزيد من البرامج الاستيطانية ولاقامة المستوطنات الجديدة، ولتعزيز المستوطنات القائمة، من حيث دفع المزيد من المستوطنين للاقامة في المستوطنات، وتوسيع رقعة الأرض التي تسيطر عليها، وتحويل بعضها الى مدن فعلية تساهم في احداث خلل ديموغرافي، وتعمل على تكريس تقطيع أوصال المناطق المحتلة، بما يحول دون استقلال تلك المناطق، سياسياً واقتصادياً، وبما يكفل الغاء تواصلها الجغرافي والسكاني.

وفي هذا المجال، ذكر يسرائيل شاحاك بأن الخطط الاستيطانية التي يقف وراءها شارون منذ العام ١٩٧٧، تهدف الى «تقسيم الضفة الغربية الى مجموعة من الغيتوهات العربية، التي يدعوها شارون بالقطاعات، ويجب أن لا يعيش في هذه القطاعات أكثر من مائة ألف من السكان. كما يجب أن تحاط.. بمستوطنات يهودية، الهدف منها: العمل كشرطي لمراقبة تحركات العرب داخل الغيتوهات. كما ترمي خطة شارون الى نقل أكبر عدد من اليهود للعيش في منطقة غور الأردن. وهذا يعني وضع هذه الغيتوهات بمن فيها بين فكي كماشة، أي تواجد اليهود شرقاً وغرباً» (**الفجر**، ١٩٨١/٨/٢٠). وقد كشفت المصادر الاسرائيلية المطلعة النقاب عن بعض الخطط والبرامج الاستيطانية الراهنة والمستقبلية، ومن ضمن ما اقترح في هذا المجال، الخطة التي تنوي السلطات الاسرائيلية تحقيقها خلال السنوات الأربع القادمة. فقد ذكرت بعض المصادر أن هدف هذه الخطة اسكان ١٥٠ الف مستوطن في الضفة الغربية، على أن يتولى تنفيذها كل من اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، ووزارتي الزراعة والاسكان. وقد كلف نائب وزير الزراعة ميخائيل مايكل، بتنفيذ الخطوات العملية للخطة (و. إ. إ.، العدد ٢٤٣٧، ٧ و١٩٨١/٩/٨، ص ٦).

بينما ذكرت بعض المصادر الأخرى أن الخطة نفسها ترمي الى اسكان ١٠٠ ألف مستوطن، وهذا ما صرح به متتياهو دروبلس، رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، حيث ذكر في مؤتمر صحافي عقده بتاريخ ١٩٨١/١٠/٤، في مستوطنة كدوميم بمنطقة نابلس أنه «في السنوات الأربع القادمة سيوطن في الضفة الغربية ١٠٠ ألف اسرائيلي.. وان التركيز سيكون موجهاً الى توسيع المستوطنات القائمة.. وستقام خلال هذه الفترة، ما بين ١٢ و١٨ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية» (**هارتس**، ١٩٨١/١٠/٥). وحسب أقوال دروبلس، سيبلغ عدد اليهود المقيمين في الضفة الغربية، في العام ٢٠١٠، نحو مليون ونصف مليون اسرائيلي (**المصدر نفسه**). ومن جهة ثانية، أعلنت حركة الكيبوتسات الموحدة عن نيتها اقامة ١٦ مستوطنة جديدة في المناطق المحتلة، وجاء في بيان لها «ان المستوطنات ستقام وفقاً لمشروع آلون» (**القدس**، ١٩٨١/١٠/٢٠). وفيما يتعلق بمخطط استكمال تطويق مدينة القدس العربية بمزيد من المستوطنات اليهودية، نشرت الصحف الاسرائيلية تفاصيل جديدة عن اقامة عدد من الأحياء السكنية حول مدينة القدس العربية بناء على قرار لجنة التخطيط، للحيلولة دون تقسيمها مستقبلاً، وبناء على ما جاء في الخطة... سيتم بناء مبان سكنية على مساحة ٥١٠ دونمات تمتد من باب العمود حتى حيّ رامات أشكول... واقامة شبكة طرق، ومحطات الباصات، وشق طرق بعرض ٣٠ متراً، وستة ممرات تصل شمالي المدينة بمركزها، وشق طريق رئيسية للدخول الى المدينة من الشمال، واقامة طرق اخرى باتجاه الغرب والشرق (**هارتس**، ١٩٨١/٩/١٩). وأكدت الصحف الاسرائيلية أن هناك أربعة أهداف لهذه الخطة هي: «توحيد مدينة القدس عن طريق ربطها بالأحياء السكنية، وبشبكات الطرق؛ تسهيل الانتقال بين جزئي المدينة؛ تحديد عملية تخصيص الأرض؛ وتحديد أسس البناء وشكله في المنطقة» (**المصدر نفسه**). من جهة اخرى، نشطت سلطات الاحتلال على صعيد مصادرة المزيد من الأراضي، واقامة المستوطنات الجديدة عليها. فقد باشرت السلطات باقامة مستوطنة جديدة في منطقة نابلس، تتبع حركة غوش أيمونيم (**معاريف**، ١٩٨١/٩/٢٦)، وفي منطقة غور الأردن، بدأت مديرية عقارات ـــ اسرائيل باستصلاح ١٥٠٠ دونم من الأراضي المتاخمة لنهر الأردن، في المنطقة الواقعة بين مستوطنتي محولا وأرغمان. كما ستقام على الأراضي المستصلحة ثلاث مستوطنات جديدة،

وكانت الجهات المختصة قد بدأت باستصلاح الاراضي من أجل المستوطنات الجديدة في المنطقة منذ خمسة أشهر، وذلك بتمويل من الوكالة اليهودية، ووزارة الدفاع (الانباء، ١٢/١٠/١٩٨١).

وفي منطقة القدس، قامت مجموعة من المستوطنين يوم ٢٢/٩/١٩٨١، بالاستيلاء على قطعة أرض واسعة تقع بالقرب من قرية قطنة، شمالي القدس، وذلك لاقامة مستوطنة جديدة عليها (وفا، ٢٤/٩/١٩٨١). كما باشرت الجرافات الاسرائيلية بتسوية مساحات واسعة من الأراضي الواقعة الى الجنوب من قرية بيت عور، شمالي القدس من أجل اقامة مستوطنة أخرى. ومن المقرر أن تقام فيها ٤٠ وحدة سكنية كمرحلة أولى (الرأي (عمان)، ١٤/١٠/١٩٨١).

وفي منطقة شرفات في القدس، استولت السلطات الاسرائيلية يوم ٢٦/١٠/١٩٨١، على أراض اضافية، وبدأت بتمهيد الأرض المجاورة لمستوطنة غيلو (القدس، ٢٧/١٠/١٩٨١). أما في منطقة نابلس، فقد استدعى الحاكم العسكري للمنطقة، رئيس المجلس القروي لقرية طلوزة، وأطلعه على قرار السلطات بوضع اليد على ١٣١ دونماً من اراضي القرية، الأمر الذي دفع بأصحاب الأراضي الى الاجتماع مع رئيس المجلس القروي ليعلنوا رفضهم للقرار وامتناعهم عن تسلم اية تعويضات عن أراضيهم. وكانت سلطات الحكم العسكري قد وجهت كتباً مماثلة الى عدد من سكان نابلس، ورفيديا، أطلعتهم فيها على قيامها بمصادرة مساحات واسعة من أراضيهم بغرض الاستيطان وتوسيعه (القدس، ٢٠/١٠/١٩٨١).

ومن ناحية اخرى، أقدمت السلطات الاسرائيلية في الآونة الأخيرة على تحديد البناء داخل المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، فبعد أن منعت سلطات الحكم العسكري سكان القرى الفلسطينية من البناء الا باذن مسبق من دائرة التنظيم، تدخلت السلطات يوم ١٠/١٠/١٩٨١ في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، وأبلغت المخاتير بوجوب ابلاغ سكان المخيم بعدم البناء على أية رقعة من المخيم الا بعد الحصول على اذن مسبق. ويشكل هذا التدخل سابقة من قبل الحكم العسكري؛ اذ يعود الاشراف الاداري والتمويلي على المخيمات الفلسطينية الى وكالة الغوث الدولية فقط (القدس، ١٢/١٠/١٩٨١).

أما في قطاع غزة، فقد واصلت السلطات الاسرائيلية مساعيها الرامية الى تصفية أوضاع المخيمات الفلسطينية متسترة وراء شعار «تطوير مخيمات اللاجئين». فقد اقترحت سلطات الحكم العسكري في الآونة الأخيرة مشروعاً يرمي الى اعطاء قطعة أرض مساحتها ١٢٥ متراً لكل عائلة تتنازل عن بيتها في المخيم (الرأي (عمان)، ١٥/١٠/١٩٨١).

صلاح عبد الله

# ردود الفعل الاسرائيلية على مصرع السادات وصفقة الأواكس السعودية

تمحورت الاهتمامات الاسرائيلية، خلال شهر تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، حول ثلاثة مواضيع سياسية رئيسية، شهدت أحداثها منطقة الشرق الأوسط؛ وهي تتعلق بحادثة مصرع الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات، ومصادقة الكونغرس الاميركي على صفقة طائرات «الاواكس» للسعودية، واستئناف مباحثات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل، والتوقيع على الاتفاق السياحي بين البلدين تطبيقاً لاتفاقيات كامب ديفيد. وتجدر الاشارة، هنا، الى ان جميع هذه المواضيع لها انعكاسات على تطورات الأحداث المقبلة في المنطقة، وحتى فترات زمنية قادمة. فعلى الرغم من ان حادثة مقتل السادات اصبحت من فعل الماضي، الا ان انعكاساتها ستبقى الى فترة قادمة ليس اقلها موعد الاعلان النهائي عن مصير اتفاقيات كامب ديفيد. كما ان المصادقة على صفقة «الاواكس» للسعودية، أفرزت مباشرة ردود فعل اسرائيلية واسعة على المبادرة السعودية للسلام لحل ازمة الشرق الاوسط. وكذلك، سوف تتواصل مباحثات الحكم الذاتي، حتى شهر نيسان (ابريل) القادم، على الأكثر؛ وهو الموعد الذي ينتظر فيه تحديد مواقف شبه نهائية، حول عدة مواضيع تتعلق اساساً بمستقبل اتفاقيات كامب ديفيد.

## مقتل السادات

لم تكن حادثة مقتل الرئيس السادات مجرد حادثة قتل لرئيس دولة، كما جرى في كثير من دول العالم. فقد حرص الرئيس السادات، من خلال إمساكه بمعظم الصلاحيات في بلده، ومنذ السنوات الاولى لحكمه وحتى مصرعه في ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١، أن يربط بشخصيته كل المسائل الداخلية والخارجية لمصر. واتبع، على صعيد السياسة الاقليمية والدولية، اسلوب الصدمات المفاجئة، والخطوات الدراماتيكية التي رسمت ظلالها على شخصيته خلال فترة حكمه الطويلة. وكانت زيارته للقدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، من اكثر الاحداث الدراماتيكية اثارة في حياته. حيث اتبع، منذ ذلك الوقت، نهجاً مميزاً في حل مسألة النزاع العربي ــ الاسرائيلي. وقد قاده هذا النهج، مع اسرائيل والولايات المتحدة، الى التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد كأساس «للسلام» بين مصر واسرائيل. وهكذا أصبح نهجه، وبالتالي حياته الشخصية، فرس الرهان بالنسبة للاسرائيليين، للوصول الى تسوية شاملة مع مصر، ومع مزيد من العرب الآخرين، استناداً الى تلك الاتفاقيات، بكل ما تمثله من مخرج «ملائم» لاسرائيل لحل المشكلة الفلسطينية، بعيداً عن الحق والعدل، وارادة المجتمع الدولي.

من هنا، كانت ردود الفعل الاسرائيلية على مقتل السادات واسعة وكثيرة. وهي، في الوقت الذي كانت تعبر فيه عن «الاسف» و«الصدمة»،

لمصرع «اجرأ» زعيم عربي و«صديق اسرائيل»، كانت تحمل في طياتها، بالمقدار نفسه، الكثير من «القلق» على مستقبل اتفاقية «السلام»، ومستقبل العلاقات مع مصر في ظل الزعامة المصرية الجديدة.

**الرد الأولـي: تشاؤم:** صحيح انه سيكون لغياب السادات عن مسرح الشرق الاوسط تأثيرات واسعة على جميع الاطراف الاقليمية والدولية، الا ان تأثيراته على اسرائيل هي الابرز؛ نظراً لانعكاساتها على العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية مباشرة؛ هذا من جهة، ولكونها سابقة «لردع» أي زعيم عربي آخر يفكر باتباع النهج الذي سار عليه السادات منذ زيارته لاسرائيل، وتوقيعه على اتفاقية «السلام» معها، من جهة اخرى.

ومنذ اللحظات الاولى لاعلان نبأ مقتل السادات، برزت، في دائرة الاهتمام الاسرائيلي، محاولات البحث عن جواب للسؤالين التاليين، وهما: ماهو حجم «المؤامرة» التي دبرت ضد السادات؟ وهل هي ثمرة عمل ضباط وجنود منفردين، أم أن قاعدتها أوسع؟ وما هو مدى التزام الوريث، حسني مبارك، بمسيرة السلام؟ وان كان الجواب على السؤال الثاني يحتاج لبعض الوقت لمعرفته، الا ان تقدير مدى العمل الذي وقع وحجمه كان من الضرورات الملحة، التي لا تحتمل التأجيل. وكان هذا محور الاتصالات «الفورية» التي جرت مع الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي، وريتشارد آلن، مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي، عبر افرايم عفرون، السفير الاسرائيلي في واشنطن. والتي شملت تبادل التقديرات حول «تأثير وفاة السادات على الوضع في الشرق الاوسط». وبحث الموضوع نفسه في اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي يوم ١٩٨١/١٠/٧؛ حيث برزت في الجلسة آراء «متشائمة» عبّر عنها بعض الوزراء؛ وملخصها ان اسرائيل سوف تقع في «الفخ» ان واصلت الزعامة المصرية الجديدة تطبيق سياسة السادات، لانه لن يكون امام اسرائيل مناص من اعادة بقية سيناء. ويكمن «الفخ»، حسب هذا الرأي، في ان مبارك ليس السادات «لا في قوته ولا في التزاماته». وان اي زعيم في مصر لن يستطيع بعد الان اغفال رصاص المعتدين» (و. إ. إ.، العدد ٢٤٦٠، ٦ و١٩٨١/١٠/٧، ص ٥). وعلى الرغم من الآراء الكثيرة الاخرى التي طرحت في هذا السياق، والتي توقعت «بطء» عملية «مسار السلام» بعد مقتل السادات، بسبب «خوف» الزعامة المصرية الجديدة من المعارضة المتطرفة، الا ان التقدير الذي التزم به معظم الوزراء في الحكومة الاسرائيلية، هو التوجه للولايات المتحدة وخلق الإحساس لديها، بأن الالتزام باتفاقيات كامب ديفيد لا يعني سياسة «محافظة»، بل سيكون ذلك هو الطريق «الوحيد للمحافظة على ما تبقى بين القدس والقاهرة» (المصدر نفسه). ومن اجل بلورة المعلومات الاسرائيلية حول حقيقة ما جرى في مصر، وسبر غور اتجاهات الرئيس الجديد، اتخذ قرار بمشاركة وفد اسرائيلي كبير في جنازة الرئيس السادات، برئاسة مناحيم بيغن شخصياً؛ وذلك على الرغم من انتهاك قدسية يوم السبت الذي صادف موعد الجنازة، وعلى الرغم من «عدم» الحماس المصري لحضور مثل هذا الوفد، لاسباب أمنية تتعلق «بسلامة الشخصيات الاسرائيلية في القاهرة» (هآرتس، ١٩٨١/١٠/٩).

وإلى جانب هذا الموقف الأولي للحكومة الاسرائيلية، الذي يمكن تلخيصه بما قاله اسحق شامير، وزير الخارجية، بأن كل شيء مرتبط «بالتطورات في مصر؛ فاذا استمر مسار السلام «سوف يستمر الانسحاب من سيناء ايضاً» (المصدر نفسه). فقد برزت آراء واتجاهات اولية اخرى، من قبل بعض السياسيين الاسرائيليين، او في اوساط المعارضة العمالية، واليمينية المتطرفة. فقد عبر اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، عن رأي مميز حين اعرب عن اعتقاده بان مقتل السادات سيترك آثاره على «المسيرة السلمية». واضاف: لأسفي الشديد، عندما يتعلق الامر باتفاق بين دولة عربية واسرائيل، فان الامر يرتبط بدرجة كبيرة «بمدى بقاء الرئيس الذي وقعنا معه الاتفاق في سدة الحكم، ولا نعلم ان كان خلفه سوف يسير على نهجه» (معاريف، ١٩٨١/١٠/٧). واتهم رابين ادارة كارتر باسقاط شاه ايران، وقال ان ادارة ريغان «ساهمت» في سقوط السادات. فحكومة

كارتر، «بتمسكها» بمبدأ حقوق الانسان، مارست ضغطاً على الشاه، حتى يقوم باصلاحات معينة؛ الامر الذي مهد لسقوطه. واظهرت حكومة ريغان دلائل واضحة «للابتعاد» عن اتفاقيات كامب ديفيد، وعدم اهتمام بتحقيق المراحل اللاحقة التي تتضمنها تلك الاتفاقيات وهي المراحل المتعلقة بحل المسألة الفلسطينية ومحادثات الحكم الذاتي. فقد «انحرف» مركز الثقل في السياسة الخارجية الاميركية ازاء الشرق الاوسط من مصر الى السعودية «وليس ادل على ذلك من سياسة ريغان تجاه صفقة طائرات [الاواكس] للسعودية» (المصدر نفسه). أما فيكتور شمطوف، سكرتير حزب مبام، الشريك الثاني في المعراخ، فقد عبر عن رأي مشابه، حين اعتبر ان الطلقات التي قتلت السادات اطلقت «لاغتيال السلام». واكد ان مقتل السادات يضع على المحك «استقرار» السلام بين اسرائيل ومصر. ودعا الى القيام «بدراسة الوضع الناشىء في المنطقة من جديد، واستخلاص النتائج» (على همشمار، ٧/١٠/١٩٨١).

وبرزت من جديد، آراء ودعوات، تطالب حكومة اسرائيل بإعادة النظر في اكمال الانسحاب من سيناء، باعتبار ان مقتل السادات يعطي «فرصة» جيدة لاسرائيل «للتنصل» من التزاماتها بحجة عدم التزام الجانب الآخر بالاتفاقيات. وفي هذا الاطار، اعتبرت غيئولاه كوهين، من زعماء حركة هتحياه اليمينية، ان احتمالات «انقاذ» منطقة يميت قد ازدادت كثيراً، ودعت الحكومة الى الاستجابة لارادة «السماء» ووقف الانسحاب من سيناء. وأيدها، في هذا الموقف، يهودا حزاني باسم سكرتارية غوش ايمونيم، الذي دعا حكومة اسرائيل لاستغلال «الفرصة» النادرة لتصحيح اخطائها التي «ارتكبتها في كامب ديفيد، والامتناع عن ازالة المستوطنات اليهودية» (معاريف، ٧/١٠/١٩٨١).

**ماذا بعد السادات؟** انه السؤال الكبير الذي طرحته مختلف الاوساط الاسرائيلية مباشرة بعد مصرع السادات. فالسلام مع مصر، بالنسبة لمعظم الاسرائيليين، مرتبط بشخصية السادات؛ وهذا ما اكده شمعون بيرس زعيم المعارضة العمالية حين قال: انه من الصعب علينا تصور ان يحل السلام في الشرق الاوسط لولا «حزم وشجاعة» الرئيس السادات الذي «غيرّ مجرى السياسة العربية بعد ثلاثين عاماً من العداء» (المصدر نفسه). من هذا المنطلق، تركز اهتمام الوفد الاسرائيلي الذي شارك في جنازة السادات على تفحص مدى التزامات الزعامة المصرية الجديدة في «مسيرة السلام» ضمن اطار اتفاقيات كامب ديفيد. وبالفعل فقد سمعوا، من حسني مبارك شخصياً، تأكيدات بالسير على «خطى» الرئيس السابق، وتعهداً بتنفيذ كل الالتزامات والمواثيق الموقعة. وقد اكد بيغن، امام وزراء حكومته بعد عودته الى اسرائيل، انه كوّن انطباعات «ايجابية» عن شخصية مبارك، ومدى «التزامه» بمسار السلام. وباعتقاد بيغن، أن مبارك يستطيع التغلب على الصعوبات التي تواجهه، ويتمكن من انشاء نظام «ثابت» في مصر، وسوف «يستمر في الطريق نفسها التي خطها السادات» (هآرتس، ١٢/١٠/١٩٨١). وعلى الرغم من ذلك، لم يتجاهل بيغن في، تقييماته، انه لا يزال من السابق لأوانه حتى الآن، وضع تقدير قاطع للتطورات القادمة في مصر. فالوضع هناك، حسب تعبيره، يحتمل ان يتطور «لاتجاهات غير مقبولة، تفرض على اسرائيل متابعتها ومراقبتها بدقة» (المصدر نفسه). وتسمح هذه التقديرات، بطبيعة الحال، بإعادة طرح التساؤلات التي ما لبث الاسرائيليون يرددونها بين الحين والآخر، حول مستقبل السلام، واتفاقيات كامب ديفيد بعد السادات، منذ أن وقعت تلك الاتفاقيات؛ وازدادت الآن بعد مصرع السادات. أي بمعنى آخر، كيف سيتصرف ورثة السادات، هل يستمرون بالسير في الطريق نفسه أم يبتعدون عنها؟ وما هي التطورات المحتملة بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في نيسان (ابريل) القادم؟

هنا بالتحديد، تكثر الشكوك وتطرح كل الاحتمالات الممكنة، وذلك على الرغم من تأكيدات القيادة المصرية على التزامها باتفاقيات كامب ديفيد وكل ما يتفرع عنها. وتمتد تلك الشكوك والاحتمالات، ابتداء من دراسة شخصية القائد في دول العالم الثالث ودوره، مروراً بالوضع الداخلي لمصر، وانتهاء بالعلاقات السياسية

الدولية. فشخصية القائد في دولة مثل مصر، تلعب دوراً هاماً في تقرير سياسة البلاد. فالرئيس السادات نفسه، اعلن عن تمسكه بخطى عبد الناصر منذ سنة ١٩٧٠، لكنه، وخلال سنوات قليلة، غير السياسة الداخلية والخارجية لمصر بشكل كبير. واذا كان الرئيس الجديد لا يستطيع أن يذهب بعيداً بسبب علاقاته «الجدية» مع الولايات المتحدة، و«التقييدات» المفروضة عليه، فإن التخوف من «التحول» بعد نيسان (ابريل) ١٩٨٢، هو تخوف «قائم حتى مع بقاء السادات حياً» (يهودا شعاري، يديعوت احرونوت، ٢٨/١٠/١٩٨١). ومما يعزز هذا الاعتقاد، عند الاسرائيليين، ان مبارك ليس السادات، وهو لا يمتلك قدرته على المناورة، وتنقصه «الصلاحية» العالمية و«الصلاحية» المصرية الكبيرة التي كانت للسادات. وحتى الآن لا يمكن معرفة مدى قدرته على امتلاك «قوة الصلاحيات السياسية والقومية» ميخائيل اساف، دافار، ٢٢/١٠/١٩٨١).

والى جانب دور القائد في دول العالم الثالث، هناك طبيعة «عدم» الاستقرار التي تمتاز بها تلك الدول. ففي دولة مثل مصر، يعدّ عدم الاستقرار فيها قضية «جوهرية» وليس ظاهرة «عابرة». وحسب تحليل المصادر الاسرائيلية، فإن الواقع المصري «يخلق» مشكلات اقتصادية وديموغرافية أساسية «تتغذى» عليها المعارضة المتزايدة من اليمين ومن اليسار. وقد تمثلت تلك المشكلات في مصر، خلال السنوات الماضية بما يلي:

١ ــ التزايد الطبيعي الكبير في عدد السكان وهجرة السكان من القرية الى المدينة.

٢ ــ عدم التوافق بين نسبة النمو الاقتصادي وزيادة عدد السكان.

٣ ــ النقص في القوة البشرية المؤهلة والمخلصة، التي تشكل اساس التطور التكنولوجي والاداري، اضافة: الى الفائض في المثقفين الذين يفتقرون الى التأهيل المناسب. ويحمل الانتقال الكثيف من الريف الى المدينة، ازمة اجتماعية حضارية «يؤدي الى ازدهار التعصب الديني» (داني زامير، عل همشمار، ١٢/١٠/١٩٨١).

ويولد النمو الاقتصادي السريع استقطاباً اجتماعياً عميقاً. وتشكل جميع هذه الامور «القاعدة» للغليان لدى المعارضة. وان التجربة الايرانية تعلم، انه حتى الجيش المنضبط والقوي «لا يكون محصناً امام جرثومة التعصب الديني»؛ وتلقى ظواهر عدم الاستقرار هذه، الدعم والاستغلال من قبل اوساط خارجية، سواء على الصعيد المحلي او الدولي.

لذلك، وعلى ضوء هذا التقييم الاسرائيلي لطبيعة القائد ودوره، وتركيبة الدول في العالم الثالث غير المستقرة، يتوقع الاسرائيليون، ان يظهر مبارك بعض «العناد» بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، حيث يضمن له هذا الموقف «العودة» الى الصف العربي. وقد علمت التجربة الاسرائيليين ان التصريحات حول الاستمرار، شكلت اكثر من مرة «المقدمة للتغيير الجوهري» (المصدر نفسه). ومن اجل منع حدوث مثل هذه المحاذير يشدد الاسرائيليون على تحقيق اتفاق كامل مع المصريين في موضوعين هما: الحكم الذاتي والتطبيع. ويرون ان هذه المواضيع يجب الا تبقى بدون حل حتى موعد الانسحاب الكامل، لانه بعد ان «تفقد» اسرائيل ورقة اخلاء سيناء «ستبقى مع المشكلة بدون وسيلة للمساومة» (يديعوت احرونوت، ٢٨/١٠/١٩٨١). وربما كان هذا هو المضمون الحقيقي، للعبارة التي وردت في قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي، والتي تقول: لقد «خلق وضع جديد». ولم يكن المقصود بذلك، التزام اسرائيل باتفاقية السلام، بل الحاجة لتجسيد تطبيع العلاقات، وتنفيذ الحكم الذاتي بشكل سريع بعد موت السادات.

**ضمانات للمستقبل:** ولا يكتفي الاسرائيليون بالتزامات مصرية تجاههم تقتصر على اعلان التمسك باتفاقيات كامب ديفيد، وكل الخطوات الاخرى الناتجة عنها، بل انهم يريدون «ضمانات» ابعد بكثير من ذلك؛ تتعلق باستمرار التزام مصر بالسياسة الاميركية اولاً، والدخول سريعاً في «اختبار» للنوايا من خلال التصدي للقوى المناهضة للخط الاميركي على الصعيد الاقليمي ثانياً.

**ضمانة الارتباط بواشنطن:** وتعدّ «ضمانة» الارتباط مع واشنطن القاعدة الاساسية لاستمرار بقاء مصر موالية للغرب، بكل ما يمثله ذلك من

انعكاسات على السياسة المصرية، اقليمياً ودولياً، وبالتالي على تنفيذ الالتزامات «السلمية» تجاه اسرائيل. فالرئيس السادات، ارتبط سياسياً مع الولايات المتحدة، وابتعد عن الاتحاد السوفياتي قبل توجهه الى اسرائيل، لذلك، فالسلام مع اسرائيل جاء نتيجة وليس سبباً «لتغيير» تحالفات مصر الدولية. والسادات لم يغير انتماءه العالمي من خلال اعتبارات اقليمية ورغبة شخصية في تسوية مع اسرائيل، بل لاقتناعه بأن «حلفاً مع الولايات المتحدة يعطيه الرد المطلوب لمشاكل بلاده» (ا. شفايتسر، هآرتس، ١١/١٠/١٩٨١). وبناء عليه، فالعلاقات المصرية ــ الاسرائيلية هي نتيجة العلاقات المصرية ــ الاميركية. وان كان الامر كذلك، فإن بحث القيادة الاسرائيلية عن الضمانات، يكون بمراقبة مدى «ابتعاد» او «اقتراب» مصر من الولايات المتحدة. وكانت حسابات اسرائيل دائماً، حتى اثناء حكم السادات، ان صعوبات ستظهر بعد اكمال الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، «وستزداد» هذه الصعوبات في عهد حسني مبارك، وبخاصة مع «اشتداد» التنافس على زعامة العالم العربي. ويعتقد الاسرائيليون ان حقيقة هذه التوجهات «تفرض» ضرورة متزايدة لايجاد «نظام» من العلاقات المصرية ــ الاميركية، التي تضمن الى اي حد يمكن لمبارك ان «يبتعد» عن سياسة السادات تجاه اسرائيل» (المصدر نفسه).

**اختبار على الجبهة الليبية:** والاختبار السريع الذي يريد الاسرائيليون دخول القيادة المصرية فيه، يرتبط بدور مصر في دائرة علاقاتها الاقليمية، وبخاصة على الجبهة الليبية. ويعتقد بعض الاسرائيليين ان معرفة ماهية تصرف حسني مبارك بعد انسحاب اسرائيل من سيناء، يقرره الى حد كبير، تصرف القيادة المصرية «الآن» تجاه الصراع الجاري في افريقيا، وتحديداً على الجبهة مع ليبيا. فهل يقرر مبارك «الحسم مع القذافي الآن، ويبقي بقية المشاكل على نار هادئة حتى يتم اخضاعه؟... ام انه سيكتفي بالقيام بمناورة 'ردع' ويؤجل الحسم على الجبهة الليبية حتى 'يقوي' موقفه في مصر، وفي العالم العربي والاسلامي، ويشارك في 'معركة' استنزاف اسرائيل وعزلها ويصلب مواقف مصر في مباحثات الحكم الذاتي» (حغاي ايشد، دافار، ١٦/١٠/١٩٨١). ويطلب الاسرائيليون من مبارك، ان «ينجح» في امتحان صراعه مع الدول العربية، ويقوي ارتباطه مع المعسكر الغربي. وحتى يضمن مبارك له موقفاً اساسياً في الشرق الاوسط، وفق المنطق الاسرائيلي، عليه ان «يدمج حرب الردع المصرية ــ السودانية ضد ليبيا مع استئناف الحكم الذاتي المصري ــ الاسرائيلي». وربح اسرائيل من هذا الامتحان يضمن لها اتفاق السلام مع مصر في اطار اتفاقيات كامب ديفيد «ويسحب البساط من تحت اقدام منظمة التحرير الفلسطينية خلال السنوات الخمس الحاسمة في تاريخ المنطقة» (المصدر نفسه). ويبدو ان الاسرائيليين لا يتركون خيارات كثيرة امام مبارك، فإما «الخضوع» لهذا الابتزاز الواضح، والا فإن نواياه تكون غير «سليمة» تجاه اسرائيل، اي انه يطمح الى «العودة الى الصف العربي وتحمل نصيبه في الاستراتيجية العربية والاسلامية في حرب الاستنزاف وحصار اسرائيل وعزلها» (المصدر نفسه). وليس من خيارات اخرى امام مبارك، بالنسبة للاسرائيليين، فالمطلوب منه حسم سريع بين «السلام» مع اسرائيل، او «استمرار» الحرب ضدها. والقرار، برأيهم، يجب ان يتخذه مبارك «سريعاً على الجبهة الليبية، وفي مباحثات الحكم الذاتي. وستفعل اسرائيل كل شيء لمساعدته في الحسم من اجل السلام الآن» (المصدر نفسه).

ومهما يكن الامر، فإن الاسرائيليين لا يستطيعون، في هذه الفترة على الاقل، الا اعلان التزامهم باتفاقيات كامب ديفيد، ومعاهدة السلام مع مصر، طالما ان الطرف الآخر يعلن تمسكه بالالتزامات نفسها. ويبقى موعد ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٨٢ هو التوقيت الملائم لمعرفة كثير من النوايا الاسرائيلية. وحتى ذلك التاريخ، فإن منطقة الشرق الاوسط سوف تشهد تطورات كثيرة، يجري فيها خلط كثير من الاوراق، بحيث تساهم في تقرير طبيعة الخطوات القادمة.

## ردود الفعل على صفقة «الاواكس»

يمكن القول ان ردود الفعل الاسرائيلية على

اقرار صفقة طائرات «الاواكس» للسعودية، كانت «حادثة»؛ ووجهت معظم الانتقادات وردود الفعل الى العلاقات الاميركية ــ السعودية، ودور السعودية «المعادي» لاسرائيل في المنطقة. وجاء الحسم، في صفقة «الاواكس»، بعد ان استخدم الرئيس ريغان كل الاوراق التي يملكها «للضغط» على الشيوخ المعارضين للصفقة، لأن «كرامة» الرئيس كانت على كفة الميزان مقابل «الرضوخ» لرغبة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

واذا تجاوزنا الملابسات التي تحيط بظروف الصراع الاميركي الداخلي، بين التيارات السياسية المتعارضة، والمرتبطة بهذه المصالح الاقتصادية او تلك، وتأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، فإننا نهتم، في هذا السياق، بردود الفعل الاسرائيلية على اقرار الكونغرس لصفقة «الاواكس»، وبالاسباب الحقيقية التي تقف وراء معارضة اسرائيل لهذه الصفقة. وحقيقة الامر ان الاسرائيليين اظهروا «ليونة» كبيرة في تعليقاتهم على اقرار الصفقة، وتحولت كل انتقاداتهم الى ما سمي بالمبادرة السعودية للسلام في الشرق الاوسط، باعتبار ان صفقة «الاواكس» هي تعبير عن مدى «تأثير» السعودية على السياسة الخارجية الاميركية.

**اين موقع اسرائيل؟** انه السؤال المطروح دائماً على جدول اعمال الاسرائيليين عندما تواجههم اية معضلة يريدون اجابة لها. والذي جرى في الكونغرس الاميركي، حسب تعبير احدهم ليس سوى تأكيد على ان البترودولار يشكل قوة كبيرة في «رسم» السياسة الخارجية الاميركية. وهي ايضاً، بالمستوى نفسه، مصدر ضعف اساسي، فالسعودية «تستطيع، منذ الآن شراء، كل شيء من أي مكان في العالم، حيث ان النموذج الاميركي سيؤثر على الدول الاخرى» (معاريف، ٢٩/١٠/١٩٨١). وكانت كلمات شمعون بيرس أكثر دقة، في فهمه لمعاني صفقة «الاواكس»، حين قال: الواضح ان السعودية خرجت من هذه المعركة، كأنها الدولة التي «تحتل المرتبة الاولى في الشرق الاوسط في سلم اولويات الولايات المتحدة» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٤، ٢٩ و ٣٠/١٠/١٩٨١، ص ٧). ومن هذه النقطة بالذات، التي تحدث عنها بيرس، تكمن المعارضة الاسرائيلية؛ فإسرائيل تطالب الولايات المتحدة، بان تعتمد عليها كعامل عسكري مركزي في الشرق الاوسط لانها الدولة «الاقوى والاكثر استقراراً». وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لا تعارض هذا الاتجاه مبدئياً، الا انها ترى في دول اخرى في المنطقة مراكز يمكن تقويتها والاعتماد عليها في اطار المفهوم الاستراتيجي الشامل للسياسة الاميركية. ويمكن، في هذا الاطار، تمييز موقفين اسرائيليين بارزين. الموقف الاول تعبر عنه حكومة بيغن، وهو يرى ضرورة التماثل الكامل مع الاستراتيجية الاميركية العالمية، لأن وقوف اسرائيل في دائرة الخط الاول في الاستراتيجية الاميركية، يفرض على الولايات المتحدة ان تبقي اسرائيل في المرتبة الاولى من حيث «القيمة» اميركياً. اما البقاء في دائرة الصفين: الثاني والثالث فإنه «يبقي اسرائيل في المرتبة الثانية او الثالثة من حيث القيمة بالنسبة للاميركيين» (ايهود اولمرت، ر. إ. إ.، العدد ٢٤٦٥، ١٦ و ١٧/١٠/١٩٨١، ص ٤).

ويعبر موقف حزب العمل عن الاتجاه الثاني في فهم العلاقة الاسرائيلية ــ الاميركية. ويدعو اصحاب هذا التوجه الى ان تأخذ اسرائيل دورا في الخط الثاني او الثالث في الاستراتيجية الاميركية، والى التركيز على مشاكل اسرائيل «ومصالحها» في المنطقة اولاً. وبرأي شمعون بيرس، انه اذا ما طرحت شبكة علاقات اسرائيل مع الولايات المتحدة، حسب المفهوم الاول، فإن الاميركيين «يحتاجون الى العرب من اجل مواجهة السوفيات، وليس لاسرائيل فقط» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٧، ٢ و ٣/١١/١٩٨١، ص ١٥). ويضيف بيرس قائلاً، انه لا يوجد وضع «مقلق» اكثر من وضع توافق فيه الولايات المتحدة على «السير مع اسرائيل ضد الاتحاد السوفياتي، والسير مع العرب ضد اسرائيل». اي ان خطر «الاواكس» على اسرائيل، هو خطر سياسي وليس عسكرياً، وان «مكانة» اسرائيل «وقيمتها» من وجهة النظر الاميركية، هما موضع «القلق» من جانب الاسرائيليين، وليس اي شيء آخر. وميل الادارة الاميركية «لتحويل» السعودية الى حجر الزاوية للسياسات الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة، هو «مصدر الخطر على اسرائيل» (دافار،

٣٠/١٠/١٩٨١).

ويعتبر الاسرائيليون ان المصادقة على صفقة «الاواكس» مهدت الطريق امام الادارة الاميركية لتنمية «أفق» سياسي جديد في الشرق الاوسط، على اساس المشروع السعودي ذي النقاط الثماني. فالادارة الاميركية، كما قال بيرس، لم تعط السعودية «بضاعة» عسكرية فقط، بل «بضاعة» سياسية كذلك؛ فهي لم تزودها بالسلاح فقط «بل اشترت منها المشروع السعودي ذا النقاط الثماني» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٧، ٢ و٣/١١/١٩٨١، ص ٥). والدلائل التي يسوقها الاسرائيليون، اثباتاً لصحة ادعاءاتهم، تبرز في «عدم» الحماس الاميركي للمشاركة بمفاوضات الحكم الذاتي على مستوى رفيع. وهذا بحد ذاته، توظيف اميركي لصالح المشروع السعودي بعد نيسان (ابريل) ١٩٨٢؛ حيث سيحاول الاميركيون ادخال «اطراف» اخرى في «التسوية» بناء على ذلك المشروع. فالاميركيون، حسب المنطق الاسرائيلي، غيروا تحت «ضغط» تطورات الاحداث في المنطقة و«الضغط» السعودي، سلّم اولوياتهم في المنطقة، وتعمل ادارة ريغان، كل ما بوسعها «لارضاء السعودية طالما ان الامر يطرح بالمستوى نفسه مع المصالح الاميركية» (يهوشواع تدمور، دافار، ٢/١١/١٩٨١).

و«الخطر» السياسي الذي يتحدث عنه الاسرائيليون لايكمن في «التخلي» عن اتفاقيات كامب ديفيد، وانما في الربط، في اطار معين جديد للاتفاقيات، بحيث تكون مبادىء هذه الاتفاقيات «بضعة بنود من مشروع فهد، بصياغة جديدة» (المصدر نفسه). وهذا ما أكده اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق عندما قال انه فهم من حديث ريتشارد الن معه، ان هناك «ميلاً» متزايداً في الولايات المتحدة لاعتبار اتفاقيات كامب ديفيد من جهة، ومشروع الامير فهد من جهة اخرى «اساس السياسة الاميركية في حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٤، ٢٩ و٣٠/١٠/١٩٨١، ص ١٠).

**كيف سترد اسرائيل؟** اذا وضعنا جانباً جملة الردود العسكرية التي يتحدث عنها الاسرائيليون لحماية «امنهم» من اخطار طائرات «الاواكس».

فقد تمحور الرد الاسرائيلي على صفقة «الاواكس» وبالتالي على المشروع السعودي للسلام، في عدة اتجاهات، يلتقي بعضها في نقاط مشتركة، ويتمايز البعض الآخر الى درجة التعارض. فقد اتفقت كتل الائتلاف والمعارضة في الكنيست الاسرائيلي، على تشكيل وفد اعلامي مشترك يسافر الى الولايات المتحدة لتوضيح حقيقة «مشروع الابادة» السعودي، حسب تعبير مناحيم بيغن. ويتلخص الرد على المشروع السعودي، من جانب التكتل الليكودي الحاكم، في الرفض «المطلق» وعدم قبول اي من بنوده، وفي: «نعم فقط لاتفاقيات كامب ديفيد». وربما كان رد شارون هو الابلغ عندما اعلن، وهو يشارك في حفل بناء مستوطنة جديدة جنوبي الخليل: ان رد اسرائيل على البنود الثمانية الواردة في المشروع السعودي هو «بناء ثماني مستوطنات اسرائيلية» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٨٠، ٥ و٦/١١/١٩٨١، ص ١٦). واضاف شارون، موجهاً انتقاداً مباشراً للولايات المتحدة، ان «باستطاعة» اسرائيل، على ضوء المتغيرات في المنطقة، ان تختار طريقاً مغايراً للسلام، «لكننا سنواصل مسيرة السلام بالرغم من التفات الولايات المتحدة نحو مشاريع اخرى تهدد وجود اسرائيل» (المصدر نفسه).

واذا كانت ردود فعل المعارضة العمالية تتطابق مع موقف التكتل الليكودي الحاكم في رفض المشروع السعودي، الا انهما يختلفان في الرد، من حيث «التكتيك» واساليب المواجهة. فالمعارضة ترى ان التفاهم مع الولايات المتحدة، حول موضوع الشرق الاوسط، هو حجر الزاوية في تبديد الشكوك والاخطار المحتملة. وقد طرح اسحق رابين فكرة عقد لقاء قمة ثلاثي، اميركي ـ اسرائيلي ـ مصري، يجري خلاله الالتزام من جديد باتفاقيات كامب ديفيد، وبمعاهدة «السلام» مع مصر، كأساس «وحيد لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي». وان يتم التوصل الى اتفاق «مبدئي» حول الحكم الذاتي. والتوصل الى موقف اميركي ـ اسرائيلي «مشترك» حول حل المشكلة اللبنانية. وان توظف اسرائيل جهودها في الولايات المتحدة، لتحصل على «تأكيدات» من السعودية، بأنها «لن تعارض بشكل فعال او عملي اتفاقيات كامب ديفيد؛ او على

الاقل، ان لاتقف على رأس معارضي هذه الاتفاقيات، والامتناع عن تسليح الاردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٧٤، ٢٩ و٣٠/١٠/١٩٨١، ص ٩).

وبرزت، في الصحافة الاسرائيلية وبخاصة الناطقة بلسان المعارضة العمالية، دعوات لاتباع تكتيك «مرن»؛ وذلك بعدم الاكتفاء «برفض» المشروع السعودي، بل بـ«اظهار» الاستعداد لاجراء مفاوضات مع الدول العربية بدون شروط مسبقة. وعلى طاولة المفاوضات، يستطيع كل طرف ان «يفرض مواقفه. ومن حقيقة المفاوضات يمكن تقليل المواقف المتطرفة» (على همشمار، ١/١١/١٩٨١). وفي اطار هذا التكتيك، يطرح اصحاب هذا الاتجاه بعض التساؤلات لاثبات صحة موقفهم. فماذا «يزعج» اسرائيل لو اعلنت ان البندين ٣ و٧ من الخطة السعودية، تطبقهما اسرائيل منذ زمن؟ وهما البندان اللذان يتحدثان عن حرية العبادة لكل الاديان و«حق» كل دول المنطقة في العيش بسلام. وماذا يمنع الحكومة ان تطالب السعودية بالاعتراف باسرائيل، ومن خلال ذلك تسلط كل الاضواء على الموقف «الحقيقي للسعودية ازاء النزاع العربي – الاسرائيلي؟» (دافار، ١/١١/١٩٨١). وفي هذه الحالة، يكون «الصراع» الدبلوماسي الاسرائيلي ضد اسس مشروع فهد، ناجحاً بصورة اكثر اذا استخدمت «الحيل البسيطة، بدل القول: لاقاطعة» (المصدر نفسه).

**خطوات عملية؟** والى جانب هذا وذاك، تتحدث الاوساط الحكومية الاسرائيلية عن اتخاذ خطوات عملية لمواجهة الموقف. فقد ابلغ افرايم عفرون، السفير الاسرائيلي، في واشنطن، الكسندر هيغ، ان التأييد الاميركي للخطة السعودية، يزيد «المخاوف» الاسرائيلية بان الولايات المتحدة «تميل» اكثر واكثر باتجاه الطرف العربي في نزاع الشرق الاوسط. واذا لم تهدأ هذه المخاوف، فإن بيغن سيجد نفسه تحت «ضغط داخلي لوقف مباحثات الحكم الذاتي مع مصر» (معاريف، ١/١١/١٩٨١). وهذه اشارة واضحة ايضاً، الى وقف اكمال انسحاب الجيش الاسرائيلي من سيناء، باعتباره ورقة الضغط الاخيرة الباقية لدى اسرائيل. وقد اكثر الاسرائيليون، مؤخراً، في لقاءاتهم المختلفة مع المسؤولين الاميركيين، من توجيه مثل هذه التهديدات المبطنة، والتي تحمل كثيراً من الإشارات والدلائل. واثار الاسرائيليون مجدداً موضوع مايسمى بازمة الصواريخ السورية في لبنان. ويرددون كثيراً أن الفدائيين الفلسطينيين يخرقون مراراً اتفاق وقف اطلاق النار في جنوب لبنان. وهذه كلها ليست الا رسائل تود اسرائيل ايصالها الى الولايات المتحدة ومضمونها العملي، انه على ضوء الامر الواقع «ستكون اسرائيل مضطرة لاعادة النظر في مواقفها» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٧، ٢ و٣/١١/١٩٨١، ص ٢٥). واذا كانت هناك حاجة لاثبات «مصداقية» اسرائيل في تهديداتها، فتكفي الإشارة الى الجولة التي قام بها اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، برفقة كبار ضباط الجيش، الى جنوب لبنان يوم ٢/١١/١٩٨١، لدراسة ماسمي بالطرق الكفيلة «لمعالجة خرق وقف اطلاق النار من جانب الفدائيين المتواجدين في المنطقة» (المصدر نفسه).

## استئناف مباحثات الحكم الذاتي

يمكن القول ان الحلقة المفرغة التي تدور فيها مباحثات الحكم الذاتي، منذ اكثر من سنتين، لاتزال قائمة، وان الانجاز الوحيد الذي تتوصل اليه الوفود في اي اجتماع لها هو الاعلان عن تمسكها باستئناف المباحثات، التزاماً باتفاقيات كامب ديفيد. وفي هذا السياق، استؤنفت مباحثات الحكم الذاتي يوم ٢٢/١٠/١٩٨١ في تل – ابيب على مستوى الخبراء، وفق قرار قمة الاسكندرية التي عقدت في حينه بين مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، والرئيس انور السادات. وحقيقة الامر، انه يمكن وصف هذه الجولة من المفاوضات بأنها بمثابة «امتحان» للنوايا بين الاطراف المشاركة. فالاسرائيليون يريدون معرفة الموقف المصري بعد التطورات الاخيرة اثر مقتل السادات، واستلام حسني مبارك لزمام الامور في مصر، ويريد المصريون اثبات «حسن» نواياهم، واعلان تمسكهم بـ«طريق السلام». اما الولايات المتحدة، فانها تعدّ مباحثات الحكم الذاتي بمثابة امتحان «لاستعدادات» اسرائيل بالوصول الى تقدم حقيقي من اجل «إشراك الفلسطينيين في

المفاوضات والمساعدة في امتصاص الضغط العربي على مصر». وتشهد هذه المواقف لكل الاطراف المشاركة على مدى «الحذر» أو ربما «الشكوك» التي تعتري شركاء كامب ديفيد الثلاثة.

وتأكيداً «لحسن» النوايا المصرية، قام كمال حسن علي، وزير الخارجية، بزيارة لاسرائيل يوم ٢٦/١٠/١٩٨١، للمساهمة في دفع عجلة المباحثات، والتوقيع على الاتفاق السياحي بين البلدين في اطار اتفاقيات كامب ديفيد. ويبدو أن الخلافات بين الطرفين تتركز حول تشكيل المجلس الاداري، وبنيته وصلاحياته التشريعية. وتطالب اسرائيل بأن يعالج المجلس الاداري الشؤون ذات الطابع الاداري فقط، بينما يريد المصريون ان يكون للمجلس سلطات تشريعية واسعة. وانتهت المباحثات والاطراف ما زالت «متمسكة بمواقفها» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧١، ٢٥ و٢٦/١٠/١٩٨١، ص ٥). والاتفاق الوحيد الذي تم الوصول اليه هو تحديد موعد جديد لاستئناف المفاوضات، على مستوى الوزراء يوم ١١/١١/١٩٨١، في القاهرة. وتظهر تصريحات كل من شارون وكمال حسن علي مدى الهوة العميقة الموجودة بين الطرفين؛ فقد اعلن علي ان موضوع القدس وموضوع المستوطنات هما من أهم «واصعب المسائل التي ما زالت موضع خلاف» (ر. إ. إ.، العدد ٢٧٤٣، ٢٧ و٢٨/١٠/١٩٨١، ص ٣). بينما أكد شارون من جانبه، ان الاستيطان اليهودي سوف يستمر في جميع انحاء «ارض ـ اسرائيل».

وكشفت مناقشات لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي، التي عقدت جلسة لها لبحث موضوع مفاوضات الحكم الذاتي، عن وجود «خلافات» بين مصر واسرائيل، ليس من السهل تجاوزها. فقد ذكر يوسف بورغ، رئيس الطاقم الوزاري المفاوض، ان نوعاً من «الغموض» ما زال قائماً بخصوص وتيرة التقدم في المباحثات، وما زالت «نية المصريين غير واضحة». وتحدث بورغ عن التباين في وجهات النظر؛ حيث يطالب المصريون باقامة حكم ذاتي «يشكل مدخلاً لدولة فلسطينية»، في حين ان اسرائيل تنظر الى هذا الحكم على انه سيكون بمثابة بديل لمثل هذه الدولة (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٧، ٢ و٣/١١/١٩٨١، ص ٢٦). وازاء هذه الشكوك، يريد الاسرائيليون، حسب ما فهم، الوصول الى اية صيغة للحكم الذاتي قبل نيسان (ابريل) ١٩٨٢. لانه اذا لم ينجز مثل هذا الاتفاق قبل الموعد المذكور، فانه «لن ينجز ابداً». اذ ليس هناك اي منطق، حسب المصادر الاسرائيلية، ان يوافق المصريون بعد الجلاء، على امر «لم يوافقوا عليه قبله» (المصدر نفسه). وفي هذا الاطار، حذر عضو الكنيست، مردخاي غور، اسرائيل من احتمال عدم التوصل الى اتفاق، لان «سباقاً» سيبدأ بعد نيسان (ابريل) القادم «وراء المشروع السعودي»؛ لذلك يجب استخلاص «كل ما يمكن استخلاصه قبل نيسان (ابريل)» (المصدر نفسه، ص ٢٧). وعارض عضو الكنيست، روني ميلو (ليكود)، فكرة الوصول الى وثيقة مبادىء حول الحكم الذاتي، لان مثل هذه الوثيقة، ستكون بمثابة «ميثاق» لدولة فلسطينية، تجعل اسرائيل ملتزمة بها دون أي حل عملي. فالمصريون «سيهملون المفاوضات بعد نيسان (ابريل)». والسؤال ازاء هذا التشاؤم بصدد مستقبل مباحثات الحكم الذاتي، ما هي الخطوة القادمة؟ هل يعقد مؤتمر قمة ثلاثي، اميركي ـ اسرائيلي ـ مصري لإنقاذ مسار كامب ديفيد؟ أم هل تستغل اسرائيل فشل المباحثات لتأخير انسحابها من سيناء؟

**اتفاق على تطبيع العلاقات:** ورغم هذا التباين في مواقف كل من مصر واسرائيل في مباحثات الحكم الذاتي، فان شعوراً من الثقة تعزز لدى الطرفين، بتوقيع اتفاقية تطبيع العلاقات بينهما في المجال السياحي، واتفاقية الحدود المفتوحة بعد اخلاء سيناء. وفي هذا السياق، اتفق الطرفان على تسيير رحلات جوية بين مصر واسرائيل من سانت ـ كاترين وشرم الشيخ، الى ايلات وتل ـ ابيب وبالعكس، كما اتفق على تسيير خط نقل بواسطة السفن بين ايلات والمناطق السياحية على شواطىء سيناء. وستفتح الحدود امام كافة وسائط النقل البري، بين بئر السبع وايلات من جهة، والمراكز السياحية في جنوب سيناء من جهة اخرى. وجرى تحديد اربع نقاط لعبور الحدود بين مصر واسرائيل، والسماح للسياح والبضائع

بالمرور عبر هذه النقاط (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٧٣، ٢٧ و٢٨/١٠/١٩٨١، ص ٥).

وعلى أي حال؛ فإن زيارة علي لاسرائيل، تأخذ أبعاداً أكثر من مجرد التوقيع على اتفاقية التطبيع، بل هي تعبير عن رغبة القيادة المصرية الجديدة في اظهار الالتزام باستمرار سياسات السادات في السلام مع اسرائيل وتطبيع العلاقات تحقيقاً لاتفاقيات كامب ديفيد. وأهمية الاتفاق السياحي بين البلدين «اقل من قيمة الزيارة نفسها» (هآرتس، ٢٩/١٠/١٩٨١).

**محمد عبد الرحمن**

# الاتفاق السياحي بين مصر واسرائيل

اجتمعت وفود مصر واسرائيل في اللجنة العليا، في ٢٥ ــ ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١، برئاسة نائب رئيس الوزراء المصري للشؤون الخارجية، كمال حسن علي، ووزير الدفاع اريئيل شارون، واتفقا بينهما على ما يلي:

### الانتقال من مطار رأس النقب (عتسيون) إلى ايلات

١ ــ من أجل تشجيع السياحة بين الدولتين والمصلحة المتبادلة، تقرر تقديم كل الخدمات الضرورية للمسافرين الذين يهبطون في مطار رأس النقب في طريقهم الى ايلات، لضمان انتقالهم السريع، مثل تأشيرات المرور، أو بطاقات المرور. وبالمستوى نفسه تقدم الخدمات التي تهدف الى ضمان الانتقال السريع في طريق العودة. وتقدم لهؤلاء السياح خدمات مناسبة في مطار ايلات ايضاً. وسوف توضع التفاصيل التقنية في لجنة لشؤون المواصلات، تجتمع في القاهرة يوم ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

### الرحلات الجوية إلى سانت ــ كاترين ومنهـا

٢ ــ بدون الخضوع لمعاهدات الطيران الدولية، تكون الرحلات الجوية لشركات الطيران المصرية والاسرائيلية من مطاري سانت ــ كاترين و/أو رأس ــ نصراني (اوفيرا ــ شرم الشيخ) الى ايلات، و/أو الى تل ــ أبيب وبالعكس، على أساس ثنائي لمصلحة البلدين، وتستكمل التفاصيل التقنية من قبل لجنة الطيران المدني، التي ستجتمع في القاهرة يوم ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

### الرحلات الجوية جنوباً

٣ ــ اتفق ان تقوم خدمات الطيران المصرية، بكل الرحلات الجوية من اسرائيل باتجاه رأس ــ نصراني وجنوباً. وكذلك الأمر بالنسبة للرحلات الجوية إلى اسرائيل. وتستخدم ممرات خطوط الطيران الدولية المصرية.

### قنصليات

٤ ــ تعلن وفود مصر واسرائيل عن نواياها لفتح قنصليات في ايلات وشرم الشيخ، للتخفيف على السياح، وعلى العلاقات في مجالات أخرى بين الدولتين. وقد اتخذ هذا القرار بمباركة كلا الوفدين. ويجري التنسيق لفتح هذه القنصليات وفق القنوات الديبلوماسية.

### نقاط الزيارة

٥ ــ (أ) اتفق على اقامة أربع نقاط للزيارة على الحدود الدولية بين الدولتين كما يلي:

١ ـ نقطة الزيارة رقم ١. على طريق القنطرة ـ رفح ـ أشدود.

٢ ـ نقطة الزيارة رقم ٢. على طريق بئر السبع ـ الاسماعيلية.

٣ ـ نقطة الزيارة رقم ٣. على طريق رأس النقب ـ ايلات.

٤ ـ نقطة الزيارة رقم ٤. على طريق ايلات ـ شرم الشيخ.

(ب) سوف تبدأ نقاط الزيارة بالعمل فور تخطيط الحدود الدولية، حسب اتفاقية السلام.

(ج) يحصل السائقون، في نقطة الزيارة رقم ٢، على معلومات عن ظروف الطريق.

(د) سيكون الانتقال في نقاط الزيارة على اساس قوانين واجراءات كل دولة، للاشخاص والبضائع، استناداً على اتفاق السلام والاتفاقيات والمذكرات التي وقعتها الدولتان.

(هـ) اتفق ان تقوم اسرائيل ببناء مراكز نقاط المراقبة، سواء على الجانب المصري، أو الاسرائيلي. وذلك حسب اقتراح الوفد المصري، وتوضع التفاصيل المتعلقة بهذه المراكز بواسطة المفوضية المشتركة، والسلطات المختصة بالموضوع. وتتكفل كل دولة بنفقات البناء في جانبها.

### تنظيم النقل المتبادل

٦ ـ (أ) من أجل تشجيع السياحة بين البلدين، ومن أجل مصلحة الطرفين، تم الاتفاق على أساس ثنائي، على منح ممر حر لتنقل الباصات والشاحنات ووسائل النقل الخاصة ـ دراجات بخارية وعادية ـ المصرية والاسرائيلية، بين بئر السبع وايلات، وبين مراكز السياحة المختلفة في جنوب سيناء، بما فيها نويبا (نبيعوت)، دهاب (دي ـ زهاب)، شرم الشيخ وسانت ـ كاترين (بواسطة الطرق الواصلة من نويبا ومن دهاب، بالنسبة للمكان الاخير).

(ب) تطبق أنظمة الحركة الحرّة على خطوط الطيران المصرية والاسرائيلية بين مطارات رأس ـ نصراني، سانت ـ كاترين، رأس النقب، ايلات، وبن ـ غوريون وبالعكس.

(ج) تطبق أنظمة الحركة الحرة على تنقل السفن بين ايلات، نويبا، دهاب، رأس محمد. وتعطى تأشيرات الدخول من القنصليات المناسبة.

(د) تستكمل التفاصيل التقنية والوثائق بواسطة لجان مناسبة.

### سياحة محلية

٧ ـ يتم دخول السياح الى مناطق ايلات، شرم الشيخ، سانت ـ كاترين، والمناطق الاخرى على طول شاطىء خليج العقبة (خليج ايلات)، وفق مصالح الدولتين. وعلى أساس القاعدة المتبادلة، بواسطة أذونات دخول، مثل تأشيرات عبور أو موافقة عبور أو بطاقات، تكون سارية المفعول على مناطق ولأوقات زمنية محددة، التي تعطى بسرعة في نقطة الزيارة رقم ٤ (بين شرم الشيخ وايلات)، وفي مطارات رأس النقب، رأس نصراني، وسانت ـ كاترين. ويستطيع المسافرون طلب تأشيرات دخول لعدة سفرات للمناطق المذكورة.

### زيارات لأجزاء من جنوب سيناء التي تحتفظ اسرائيل بها

٨ ـ سوف يقوم خبراء مصريون بزيارة المناطق في جنوب سيناء، التي تحتفظ اسرائيل بها الآن، قبل تخطيط الحدود الدولية، لكي يتعرفوا على المباني والمنشآت في المنطقة. وتبدأ هذه الزيارات قبل نهاية ١٩٨١. ويجري تنسيق تفاصيل هذه الزيارات، من قبل المفوضية المشتركة.

### الممرات الجوية إلى رأس النقب وايلات

٩ ـ الى حين تبلور اتفاقيات اخرى، تتم الرحلات الجوية الى مطارات رأس النقب وايلات من اتجاه البحر وبالعكس، عن طريق ممرات جوية تحدد بالتنسيق بين مصر واسرائيل.

### شراء المنشآت والمعدات

١٠ ـ تنسق الترتيبات المتعلقة بشراء المنشآت والمعدات ونقلها من جنوب سيناء، بواسطة

المفوضية المشتركة واشتراك سلطات أخرى مختصة بالموضوع (وزارتا المالية للدولتين)، وفق الحاجة.

**تنسيق الاجراءات على الحدود**

۱۱ ــ تبحث المفوضية المشتركة بمشاركة السلطات المختصة بالموضوع بالتنسيق مع الدولتين، وتوافق على الترتيبات المتعلقة بالعلاقات في منطقة الحدود. وتشمل هذه الترتيبات على علاقات الشرطة في مجالات منع تهريب السلاح، الحشيش والبضائع، اضافة الى مسائل اخرى، مثل العلاقات في مجالات الصحة العامة، والخدمات البيطرية.

**قواعد اخرى**

۱۲ ــ يوضع الاتفاق على المبادىء المذكورة اعلاه، موضع التطبيق حسب قوانين واجراءات الدولتين، عند رسم الحدود الدولية، الا إذا أشير الى اجراءات اخرى.

۱۳ ــ يعقد الاجتماع القادم للجنة العليا في مصر في ۱۱ ــ ۱۳ كانون الثاني (يناير) ۱۹۸۲.

وقع في ۲۷ تشرين الاول (اكتوبر) ۱۹۸۱.

السفير طاهر الشاش، ممثل مصر لمباحثات الحكم الذاتي، ونائب المدير العام لوزارة الخارجية المصرية، باسم الوفد المصري.

حنان بار ــ اون، القائم بأعمال المدير العام لوزارة الخارجية، باسم الوفد الاسرائيلي.

**معاريف، ۱۹۸۱/۱۰/۲۸.**

ترجمة: م. ع.

## صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

**اليوميّات الفلسطينية**
**المجلد الثالث والعشرون**
**من ١/١/١٩٧٦ إلى ٣٠/٦/١٩٧٦**

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو ما يقال أو يكتب عنها، و'لصراع العربي ــ الصهيوني

٨٠٠ صفحة ٧٥ل.ل.

---

هاغاناه، إتسل، ليحي
**العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة**
**١٩٣٧ ــ ١٩٤٨**
تأليف
**عبد الحفيظ محارب**

٤٤٤ صفحة ٢٥ ل.ل.

---

**الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين**
**١٩١٩ ــ ١٩٤٨**
الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية
تأليف
**د. ماهر الشريف**

٢١٦ صفحة ١٥ ل.ل.

# Palestine Affairs

No. 121, December, 1981

**Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center**
**P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).**

*Editor:* **Bilal El-Hassan**

*Annual Subscription*

**Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).**

**Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere — L.L. 65 ($26).**

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية



Bibliotheca Alexandrina
05332056